

حاشية الخضرى

على شرح ابن عقيل
على ألفية ابن مالك

دار الفكر

للطباعة والنشر والتوزيع

الجزء الاول

من

حاشية العالم العلامة الحبر الفهامة من هو بكل وصف
جميل حري مولانا الاستاذ الفاضل الشيخ محمد الخضرى
أفاض الله عليه سبحانه رحمته وأعاد علينا وعلى المسلمين
من صالح دعواته على شرح المحقق الجليل العلامة الهمام
ابن عقيل على ألفية الامام ابن مالك رحمه الله



المالك أمين
General Organization of Library and Archives
of the Islamic Republic of Iran

(وبالهامش شرح ابن عقيل المذكور)

(هذه الطبعة مقابلة على نسخة قوبلت على نسخة المؤلف)

الهيئة العامة للكتاب
رقم التسجيل
رقم الترخيص
رقم التوزيع

دار الفكر
الطباعة والنشر والتوزيع

تعلموا العربية وعلموها الناس

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك اللهم يا من تفضل على من نحاكوه بتواتر خلاصة نعمه الكافية وقابل باحسانه داعي التقصير عن
أداء شكره بتراصف أنواع مننه الشافية جدا أنجز اليه كالات المحامد غير مخفوضه وتسكن لديه الآمال
جازمة بأن عز الماز يدب وامة رثيقة غير منقوضه ونسألك اللهم أن تشرح صدورنا بأنوار هدايتك فهي
أعظم مطاوب وتبعدنا عن مساوى الأفعال الناقصة وتساعدنا بحسن أفعال القلوب ونشهد أن لا اله
الأنت وحدك لا شريك لك في صفات ولا أفعال بل أنت الفاعل المختار لكل مفعول من الكائنات
والاحوال ونشهد أن سيدنا ونبينا محمد عبدك ورسولك المبعوث من خلاصة معة ولباب عدنان الذي
أنزل عليه القرآن بلسان عربي مبين لا يخاف جديده ولا يمل تردده على مدى الازمان صلى الله عليه
وسلم وعلى آله وأصحابه المستغنيين بسنته بلا تنازع في العمل وأنصاره المنصرفين لعلامته كلمة الله من غير وقف
ولا بدل ما يقن ذوتميز بأن لشأنهم التكبير ولشأنهم التصغير وما علم ذو ادراك بانهم جمع السلامة
ومخالفهم جوع التكسير (أما بعد) فيقول العبد الفقير الى رحمة ربه الغني محمد الخضرى الشافعي
عامله الله بلطفه الخفي وبره الخفي ان شرح العلامة ابن عقيل لألفية الامام ابن مالك رحمه الله تعالى من
أجل ما كتب عليها قدرا وأشهرها في الخافقين ذكر السهولته على الطالب وقرب مأخذة للراغب
ولا خلاص مؤلفه عم نفعه وحسن عند الكل وقعه وطالما كنت أؤمل عليه حاشية تجمع منه شوارده
وتمكن من اقتناص أوابده رائده وتتم منه مع المائن المقاد وتبين منهما اللطال المراء فيما نفعي بحجز القصور
عن ارتقاء تلك القصور وأنى لمثلنى بمعاينة هاتيك الحور ومع ذلك أذكر قول من قال وأحسن في المقال
ان أغراض المؤلفين أغراض لسهام السنة الحساد وحقايب تصانيفهم معرضة لا يبدى النظارة تنهب
فوائدها ثم ترميها بالسكساد لاسيما في زمان بدل نعيمه بوسا وعد جديده من حوسا قداما الحساد من أهله
جميع الحساد وقادهم الغرور بحيل من مسد فسكاد ناعناهم من قال

ان يسمعوا سبة طاروا بها فرها * متى وما يسمعوا من صالح دفنوا

صم اذا سمعوا خيرا ذكرته به * وان ذكرت بسوء عندهم أذنوا

أو من قال ان يعلموا الخبر أخفوه وان علموا * شرا أذاعوا وان لم يعلموا كذبوا
فهم يجادلون في الحق بعد ما تبين وتري نفوسهم الموت من قبوله أهون فالعاقل بينهم مذموم ومهجور
والعجب برأيه معزوز ومنصور الا أتى أعود فاقول عدم المبالاة بذلك أخرى والثأليف ربما انتفع به
فاجرى لصاحبه أجرا وأعمل بقول البسدر الساميني هب أن كلابك في مطاوعة الهوى مقدوره والتهب
حسدا ليطفي نور البدر ويأبى الله إلا أن يتم نوره هل هي الامنحة أهداها الخاسر من حيث لا يشعر وفعاة
ظن أنها تطوى جيل الذكر فاذا هي له تنشر كما قال القائل

واذا أراد الله نشر فضيلة * طويت أتاح لها سان حسود

وما زال هذا الخطر يقوى ويتردد وينطلق تارة ويتقيد حتى أذن الله بانجاز التوفيق ومن من فضله
بالقسيد الى سواء الطريق فملت بفضل الله ما كنت ترجيت وأتى جمعه فوق ما كنت له تصدبت
بجاءت بعون الله عاشية لا كالحواشي أعينها بالله الحفيظ من كل حاسد وواشي ومع ذلك لست أبرئ من
كل عيب ولا أضفها بضبط يرفع القلم عن اصلاح ما عسى يصحكون فيه ليس أريب كيف وان الخطأ
والنسيان كالصفة الذاتية للانسان الا ان ما قل سقطه وحسن نمطه كان حقيقة عند ذوى الانصاف بالقبول
واقالة العثرات وعدم الاصغاء لقول غي جهول لا هم له الا اذاعة الهفوات وبالله أعتضد ومن فيض
افضاله أستمد وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يجمعها خالصة لوجهه الكريم ووصلة للفوز لديه بمجنات النعيم
وان ينفع بهامن تلقاها بالقبول ويبلغنا وقاربهم من الخير أجل المأمول انه أكرم مسئول على الدوام
وأحق من يرجي منه حسن الختام (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) قد أهمل التسكيم عليها غالب من كتب
هنا لکن نريد أن نذكر طرفا مما يتعلق بها تبركا بخدمة واستحلالا لما يزيد بركتها فنقول ونبرأ الى الله من
القوة والحول اعلم أن البسملة مصدر قياسي لبسمل كدحرج دحرجة اذا قل بسم الله على ما في الصحاح
وغیره أو اذا كتبها على ما في تهذيب الازهرى فهي بمعنى القول أو الكتابة لسكن أطلقوها على نفس بسم
الله الرحمن الرحيم بحاز من اطلاق المصدر على المفعول لعلاقة اللزوم ثم صارت حقيقة عرفية وهي من باب
النحت وهو أن يختصر من كلمتين فاكثرت كلمة واحدة ولا يشترط فيه حفظ الكلمة الاولى بنماها بالاسنقاء
خلاف البعض ولا الاخذ من كل الكلمات ولا موافقة الحركات والسكنات كما يعلم من شواهد نعم كلامهم
يفهم اعتبار ترتيب الحروف ولذا عدم وقوع للشهاب الخفاجي في شفاء الغليل من طباق بتقديم الباء على اللام
اذا قال أطال الله بقاءك سبق قلم والقياس طباق والنحت مع كثرتة من العرب غير قياسي كما صرح به الشمني
ونقل عن فقه اللغة لابن فارس قياسيته ومن المسموع سمع اذا قال السلام عليكم وحوفل بتقديم القاف
اذا قال لا حول ولا قوة الا بالله وقيل بتقديم اللام وهلل تهللا وهليل هيللة اذا قال لا اله الا الله وياء هيلل
للاحاق بدحرج ومنه في القرآن واذا القبور بعثت قال الزمخشري هو منحوت من بعث وأبى أى بعث
موتاهوا وأبى ترابها ومن المولد الفندكة من قولهم فذلك العدد كذا وكذا والبالغة التي أخذها الزمخشري
من قول أهل السنة ان الله تعالى يرى بلا كيف ورد عليهم بناء على زعمه الفاسد بقوله

قد شبهوه بخلقه فتخوفوا * شنع الوري ففسدوا بالبالغة

قيل ومن المولد بسمل لانهم يسمعون فصحاء العرب قال الشهاب الخفاجي والمشهور خلافه وقد أثبتنا كثير
من أهل اللغة كابن السكيت والطرزي ووردت في قول عمر بن أبي ربيعة

لقد بسملت ليلى غداة لقيتها * فيا حبذا ذاك الحديث المبسمل

وقد استعمل كثير لاسناء الاعاجم النحت في الخط فقط والنطاق به على أصله ككتابة حينئذ جاء مفردة

بسم الله الرحمن الرحيم

المطلق ولا يكون الا واجب الحذف واللفظ مامتهلقة خاص ذكر أو حذف الدليل فعلى كذا الاحتمالين المبتدأ
 وخبره محذوفان الآن حذف المتعلق واجب على الثاني لعدمه ودون الاول كقول الكوفيين لانه خاص
 ولو قدر من مادة الابتداء ما ضر فيكون لغوا ولك أن تجعل المتعلق اسم فاعل خبر المحذوف تقديره أنا بادئ
 فرار ما ورد على المصدر ومحل المجرور نصب على المفعولية بالمتعلق المحذوف على جميع الاحتمالات ولا محل
 لمجموع الجار والمجرور على ما سبق في تحقيقه في الابتداء (تنبيه) ما ذكر من لغوية الظرف على تعلقه بالفعل
 أو بالمبتدأ ليس على إطلاقه فان الجمهور كافى الشهاب على البيضاء على ان الظرف مستقر مع بقاء المصاحبة
 والغوم مع بقاء الاستعانة لان مدخولها سبب للفعل متعلق به بواسطة الباء من غير اعتبار معنى فعل آخر عامل في
 الظرف وجوز الرضى وغيره اللغوية على الاول أيضا وينبئ حملهما على ما قاله اللبني اذا قصد بقاء المصاحبة
 مجرد كون معمول الفعل مصاحبا لمجرور هاز من تعلقه به من غير مشاركة في معنى العامل فستقرر في موضع
 الحال وان قصد مشاركة كته فيه فلفظ وبينه اشتراكا في سرجه فعلى الاحتمال الاول يكون المعنى مصطحبا
 بسرجه فلم يتسلط عليه الشراء وعلى الثاني يكون مشريا أيضا بخلاف نحو نمت بالعمامة فانه لا يحتتمل اللغوية
 وكذا ما نحن فيه اذ لم يقصد ايقاع التأليف ونحوه على اسمه تعالى فالقصد مجرد المصاحبة من غير مشاركة في
 معنى العامل فالظرف مستقر لكن لا يظهر ذلك في بسملة القارى عند الشافعي اذ القصد ايقاع القراءة
 عليها فهي مشاركة في العامل فيكون الظرف فيها لغوا فتدبر وعلى كونه مستقرا في جعله متعلقا بالفعل
 مساحبة لانه متعلق بحال من فاعله هي قبيله فهو تعلق معنى لا صناعي وتقدير تلك الحال متبركا لا يخرج
 عن الاستقرار لان خصوصها بحسب المقام والقرينة والاختصاصا كما مر وقد ذكر السامع ان نحو زيد
 على الفرس لا يخرج عن الاستقرار بتقدير راك لان خصوصه ليس الامن القرينة لأصلى * بقي أن
 محذوفات القرآن كتمتعلق البسملة لا يصح كونها قرآنا لان ألفاظها غير منزلة ولا متعبد بها ولا معجزة كما هو
 شأن القرآن مع ان معناه يتوقف عليها فيلزم احتياجه الى كلام البشر وهو نقص والجواب كافى الشهاب
 أن معناها ما يدل عليه لفظ الكتاب التزاما للزومها في متعارف اللسان فهي من المعاني القرآنية المرادلة
 تعالى وأما ألفاظها فليست قرآنا لانها معدومة لاقتضاء البلاغة حذفها ومنها ما لا يتلفظ به أصلا كالهاجر
 المستتر فاحفظه فانه من مقصورات الخيام اه * ثم ان أراد بالجلالة مدلولها فإضافة اسم اليها حقيقة لامية
 للاستغراق ان أراد بكل اسم من أسمائه تعالى أو لا جنس ان أراد جنس أسمائه تعالى أى الجنس في ضمن
 بعض الافراد لامن حيث هو اذ لا يمكن النطق به حتى يقع ابتداء أول العهد ان أراد اسم مخصوص قال
 الشنوائى والاستغراق هنا أولى وان قلنا بأولوية الجنس في الحمد لان القصد هنا التبرك بذكر أفراد الاسم
 كلها والاستغراقية بمنزلة قضايا متعددة بعدد الافراد بخلاف الجنس والمقصود هناك اثبات اختصاص
 الافراد واثبات الجنس اثبات لها بطريق البرهان اذ لو كان فرد منها لغيره لاختص به الجنس لتحققه في
 ذلك الفرد اه * فان قلت يلزم من اثبات الافراد اثبات الجنس أيضا اذ لا يتحقق الا في فرد فهم ملازمان فلا
 مرجع له قلت يرجح كون الافراد غير مضبوطة لعدم تناسلها جعل اختصاص الجنس دليلا عليها أنسب من
 العكس ليستدل به على ما سيجوز منها وان أراد من الجلالة لفظها فالإضافة للبيان ووصفها حينئذ بالرحمن
 الرحيم اما من قبيل الاستخدام بأن يرجع الضمير المستتر فيها لما معنى الذات أو مجاز عقلى من اسنادها
 للدلول للادال وانما يقل حينئذ بالله مبالغة في التعظيم والادب كقولهم سلام على مجلسك العالى أو
 حضر تلك الشريفة أى عليك والرحمن الرحيم اشتهر فيه ما يحسب الاعراب تسعة أوجه يتمتع منها جوار الرحيم
 مع نصب الرحمن أو رفعه لان النعت التابع أشد ارتباطا بالمتعوت فلا يخرج عن المقطوع كما قاله ابن أنى الربيع
 ولان في الاتباع بعد القطع رجوعا الى الشئ بعد الانصراف عنه فمنع لذلك لاعتراض الجملة بين الصفة

ورحمه الله رح وعنوعهم الى آخره تارة الخ وتارة اه وصلى الله عليه وسلم صلعم وعليه السلام هم الى غير ذلك
 لكن الاولى ترك نحو الاخبارين وان أكثر منه الاعاجم * ثم ان الباء أصلية على المشهور ومعناها
 الاستعانة أو المصاحبة على وجه التبرك واستؤنس لهذا كما في تفسير البلقيني بحديث بسم الله الذي لا يضر مع
 اسمه شيء فان لفظ مع ظاهر في ارادة المصاحبة من الباء وليس المراد ان المصاحبة معناها التبرك لوضوح
 بطلانه اذ لا تبرك في تحوير جمع نحفي حزين مما مثلوا به بل هي مجرد الملازمة لانها بمعونة المقام تحمل على
 الملازمة التبركية فتقديرهم بدأ متبرك كليس ببيان الملتصق بالباء بل نصوير للمعنى وبيان لصفة تلك الملازمة فان
 لها أحوالاً شتى * فان قلت التبرك في بسملة الأكل ونحوه عائد للفعل المشروع فيه حتى اذا لم يبدأ بها كان
 ناقصاً وقليل البركة وهذا غير ممكن في بسملة القرآن أجيب بأن المراد به دفع الوسوسة عن القارئ مع اجزال
 ثوابه كما قاله ابن عبد السلام وقيل الباء ائدة فاسم مرفوع بالابتداء تقديره لا محلا لان الاعراب المحلى
 للمبنيات ولا ضرر في اجتماع امرين على الكلمة لاختلافهما باللفظ والتقدير والخبر محذوف اسم أو فعل
 والتقدير اسم الله مبدوء به أو بدأ به بداءة قوية أي بحسن نية وإخلاص وأخذنا ذلك من كون الحرف
 الزائد يدل على التأكيذ كذا ذكره الرضى والا كان عبثاً لا يقع من العرب وقولهم الزائد لا معنى له أى غير
 التأكيذ ومن الغريب كونها لا قسم فيحتاج الى تقديره قسم عليه وعلى المشهور فتعلقها محذوف قدره
 الكوفيون فعلاً كابدأ فبسم ظرف لغو متعلق به قال في المغنى وهو المشهور ومن التفسير والاعراب ووجه
 بقلة المحذوف لانه عليه كلمتان وعلى مقابلة ثلاث المبتدأ والمضاف اليه والخبر وبكثرة التصريح بالمتعلق فعلاً
 كما في آية اقرأ باسم ربك وحديث باسمك ربى وضعت جنبي وباسمك اللهم أرفعه وبان الجملة عليه
 مضارعية تفيد بواسطة غلبة الاستعمال التجدد الاستمرارى وهو أنسب بالمقام من الدوام المقاد بالاسمية
 * قلت ونخصيص المضارع بالتقدير ليس لمجرد انه الواقع في عبارة الكوفيين مع جواز غيره كما وقع في رسالة
 البسملة بل لعدم صحة غيره لان قائل البسملة لم يخبر عن شيء صدر منه حتى يصح الماضى على حقيقته ولم يطلب
 شيئاً في المستقبل حتى يصح الامر مع ان أمر الشخص نفسه خلاف الظاهر بل مخبر عما هو متلبس به من
 البدء بالبسملة أول فعله الشارح فيه أو منشئ للتبرك بهذا اللفظ فلا يناسبه الا المضارع فتدبر واختار الزنجشى
 ونبيه المتأخرون تقديره فعلاً مؤخر اخصاً أى مناسباً للمبداى بالبسملة اما الفعل فلما سمر وأما أخيره
 فلا اهتمام باسمه تعالى وليفيد الحصر فان تقديم المعمول قد يفيد ولا يكون اسمه تعالى مقصداً كراكتهم
 مسما وجوداً ولا يرد تقديم الباء ولفظ اسم عليه لان الباء وسيلة لذكره على وجه يؤذن بالبدئية فهي من
 تمة ذكره على الوجه المطلوب ولفظ اسم دال على اسمه تعالى لا أجنبي وبهذا يندفع ما يقال البدء بالبسملة
 مع اشتغالها على الباء ولفظ اسم لا يحقق البدء باسم الله الوارد في الحديث كما أفاده السيد في حواشى
 الكشف على أن هذا لا يرد الاعلى رواية لا يبدأ فيه باسم الله بباء واحدة كما لا يخفى * وأما كونه خاصاً لرفع
 حق خصوصية المقام ولا شعار ما بعد البسملة به * فان قلت الدارج مثلاً اذا ذكر البسملة يريد التيمن بالقرآن
 فتقديره أذبح لا يناسب القرآن وتقديره أقرب لا يناسب فعله وهذا مما يؤيد تقديره عاماً كابدأ * فالجواب كما
 في الشهاب على البيضاوى ان هذا كالاقتباس منقول من لفظ القرآن الى معنى آخر كما نبه عليه علماء البديع
 وقدره البصريون اسماً كابتدأى لكن الاولى تقديره خاصاً مؤخر الماسر وهو اما مبتدأ وبسم ظرف لغو
 متعلق به وان كان يتمنع اعمال المصدر محذوفاً أو مؤخراً لان محله في غير الظرف لتوسعهم فيه على التحقيق
 نحو فلما بلغ منه السعى مع أنه يمكن جعله من حذف العامل لا عمل المحذوف والخبر محذوف والاصل تألبنى بسم
 الله الرحمن الرحيم حاصل واما خبر المحذوف أيضاً وبسم ظرف مستقر متعلق به والاصل تألبنى حاصل بسم الله
 الرحمن الرحيم وإنما كان هذا مستقراً دون الاول لان المستقر هو ما متعلقه عام أى معنى الكون والحصول

والوصوف لوقوعه في نحو وانه لقسم لو تعلمون وعظيم وجعل الرحمن نعمته على أنه صفة مشبهة أما على قول
 الاعلم وابن مالك انه علم لكثرة وقوعه في القرآن متبوعا لاتا بعا فيعرب ببد لا من الجلالة والرحيم نعمته لا
 للجلالة اذ لا يتقدم البسمل على النعت فعلى الاول يكون مجرورا بعبا ج منهوثة على الصحيح وعلى الثاني
 بعامل مقدر لما تقرر أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع الا البديل فعلى نية تكرار العامل وعلى القطع
 فالجمله مستأنفة استئنافية انيا جوا بالسؤال مقصود به التلذذ وتعظيم شأن المسؤول عنه لا التعمين لان المولى
 تعالى لا يجهل ولا يستحالا من الجلالة وان كانت الجمل بعد المعارف أحوالا لان الحالية تفيد تقييد البسمل باسم
 الله تعالى بحالة الرحمة وهي وان كانت حالا لازمة لكن الملاحظ عدم التقييد بوصف هو حاصل صور البسملة
 أن تضرب أربعة العموم والخصوص والتقدم والتأخر في سبعة كون الظرف متعلقا بالفعل أو بحال من
 فاعله أو بالمبتدأ المصدر أو بحال من فاعله أو بحال من فاعله أو باسم الفاعل أو بحال من فاعله كاتقدم تفصيله فصور
 المتعلق ثمانية وعشرون ويضم لذلك احتمال القسمية والزيادة بوجهيها ويضرب الخاصل وهو أحد
 وثلاثون في نسمة الرحمن الرحيم تبلغ مائتين وتسعة وسبعين صورة فان نظر الى احتمالات الاضافة الاربعة
 زادت العصور ثم تتكاثر جدا بالنظر لما في الباء من الاستعانة والمصاحبة أو التبعيد أو غيرها فتأمل والله
 سبحانه وتعالى أعلم **(فائدة)** قال الشيخ أبو العباس البونوي رحمه الله تعالى الرحمن الرحيم من أذكى
 المضطربين لانه يسرع لهم تنفيس الكرب وفتح أبواب الفرج وقال ابن عربي من دأب على ذكره لا يشقى
 أبدا وانما اختيار هذين الوصفان في الابتداء للإشارة الواضحة التامة الى غلبة جانب الرحمة وسبقها
 لظفا بالعباد قال تعالى ورحمتي وسعت كل شيء وفي الحديث ان الله كتب في كتاب فهو عنده فوق العرش
 ان رحمتي سبقت غضبي نسأل الله سبحانه وتعالى أن يدخلنا ميدان رحمته في الدنيا والآخرة بحمد سيد
 المرسلين آمين يا رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم **(قوله قال محمد)** فيه التفات
 من التذكير الى الغيبة عند الجمهور ان روى متعلق بالبسملة المقدر بنحو أو لفظ والا فعند السكاكي فقط
 لا كتفائه بخالفة التعبير مقتضى الظاهر أن كونه حكاية عن نفسه يقتضى أن يقول قلت لا قال وأتى بحملة
 الحكاية ترغيبا في كتابه بتعيين مؤلفه المشهور بالجلالة في العلم ليسكون أدعى لقبوله والاجتهاد في تحصيله
 في كتاب مؤلفه وهكذا مسح الكتاب وتبيين محاسنه اذ المجهول مرغوب عنه وقد قيل لولم يصف الطيب
 الدواء للمريض ما انتفع به ومن ثم كان مما يتأكد على المؤلف اسمية نفسه وكتابه وهذا القصد يضمحل
 الرأى خصوصاً مع الامن منه كما هو حال المصنف والمضارع في كلامه معنى المضارع بقرينة قوله واستعين
 المقتضى تقدم الخطبة على التأليف وكون المعنى استعين الله في اظهار الفية أو التفع بها خلاف الظاهر فشيبه
 القول المستقبل بالمضارع والجامع اما طلق الحصول لان مقوله حاصل في ذهنه كحصول الماضي في الخارج
 أو تحققه نظر الماقوى عنده من تحقق وجوده في الخارج كتحقق الماضي ثم اشتق منه قال بمعنى يقول فهو
 استعارة بمصراحة تبعية أو بحجاز مرسل نبى علاقته الأول وأصل قال قول بالفتح لا بالضم والا كان لازما
 ولجى موصفه على فاعل ومصدره على فعل بالفتح مع أن قياس المضموم في الاول ماسيا في قوله

(قال محمد)

وفعل اولى وفعل بفعل وفي الثاني قوله * فعولة فعالة لفعلا * ولا بالكسر والا كان مضارعه
 يقال كيجاف ولا بالسكون لان الماضي الثلاثي لا يكون ثانياه سا كذا بالاصالة الثلاثي سا كنان في نحو
 ضربت وليس التأنيب صافية لانم لا تكون غير منقلبة الا في حرف أو شبهه ولا بدلا عن باء لوجود الواو
 مكانها في المصدر وغيره واذا أسند الى الضمير ضمت قافه للدلالة على ان عينه راوا وانما لم يضموا نحو خفت
 ومنت مع أنه واو كقلت اشارة للتبيين حركة العين على تعيين ذاتها لان الحركة أهم لاختلاف الهيئتها
 وذلك غير ممكن في قلت لان فاء مفتوحة بالاصالة كالعين وأصل مضارعه يقول كينصر نقلت ضمة

الوالمقابلها الثقلها عليها وان كان ما قبلها سا كذا للزومها ولم تنقل على نحو دلوا لتغيرها بالعوامل مع ان
الامم اخف من الفعل والقول اذا كان بمعنى التلطف لا ينصب الابل كقلت جاز يد أو مفردا في معناها
كقلت قصيدة أو شعرا أو مفردا قصيدة نحو يقال له ابراهيم أو مفردا مسما لفظ كقلت كلمة أي لفظ
رجل مثلا وقال الامير في حواشي المشهور الاسهل ان يقال القول انما يتوجه للفظ جملة كان أو غيرها فقلت
جاز يد معناه قلت هذا اللفظ فان توجه لا معنى كان بمعنى الاعتقاد كقلت بأن النية واجبة وان كان اللفظ
مسما لفظا توجه للدال أو المذلول كقلت كلمة أو قصيدة يحتمل قلت هذا اللفظ أو قلت معناه وهو لفظ رجل
مثلا أو اللفظ المنظوم ومن هنا يظهر ان اسم الفعل ليس موضوعا للفظ الفعل والاصح قلت صه على معنى قلت
اسكت وقد يقال انما لم يصح ذلك لان مدلوله لفظ الفعل باعتباره دلالة على معناه ولذلك كان كلاما ما كما
سيأتي بخلاف نحو القصيدة فان مدلولها اللفظ الموزون من حيث كونه لفظا منطوقا به والله اعلم (قوله محمد)
هو اسم الناظم لانه الامام أبو عبد الله محمد جلال الدين بن عبد الله بن مالك نسب لجده لشهرته بالطائفة نسبة
الشافعي مذهبا الجبائي منشأ نسبة الى جيان بفتح الجيم وشدة المنة التسمية مدينة بالاندلس بفتح الهمزة
والدال وحكي ضمهما الله مشق اقامة و وفاة لاثني عشر ليلة خلت من شعبان عام اثنين وسبعين بتقدم السنين
على الموحدة وستماته وهو ابن خمس وسبعين سنة كان رحمه الله تعالى اماما في العربية ونبرها مع كثرة
العبادة والعفة ومع ذلك قليل الحظ في التعليم قيل كان يخرج على باب مدرسته ويقول هل من راغب في
علم الحديث أو التفسير أو كذا أو كذا قد اخلصتكم من ذمتي فاذا لم يحب قال خرجت من آفة الكتمان وكفاه
شرفا أن ممن اخذ عنه الامام النووي رضى الله تعالى عنهم ما ويقال انه عنه بقوله في المتن ورجل من الكرام
عندنا ومن مشايخه ابن يعيش شارح المفصل وتلميذه ابن عمرون ويقال انه جلس عند أبي علي الشاويين
بضعة عشر يوما نقل التبريزي في آخر شرح الحاجبية انه جلس في حلقة ابن الحاجب واستفاد منه قال
الدمامي ولم أقف عليه لغیره ولا أدري من أين اخذه ومن تصانيفه الاعلام بمثلث الكلام كتاب يد بع في
بابه والتوضيح في اعراب أشياء من مشكلات البخاري أبان فيه عن اطلاع واسع وقصيدة الطائفة في
الفرق بين الضاد والظاء وشرحها وغير ذلك قال ابن رشد ونظم رجزا في النحو عظيم الفائدة تسهله
المشاركة ثم نثره في كتابه المسمى بالفوائد النحوية والمقاصد المحوية ثم صنف كتابه المسمى بتسهيل
الفوائد وتكميل المقاصد تسهلا لذلك الكتاب وتكميلا وانه لا سم طابق مسماه وعلم وافق معناه غير انه
في بعض الابواب يقصر عن معتاده ويترك ما اراد في ايراد فسيحان المنفرد بالكمال قال الدماميني
وقد قرظ سعد الدين ابن العربي في الصوفي رحمه الله تعالى الكتاب المسمى بالفوائد النحوية فقال

ان الامام جلال الدين فضله * الهه ولنشر العلم أهله

أملى كتابا له يسمى الفوائد * بزل مفيدا الذي لب تأمله

وكل فائدة في النحو يجمعها * ان الفوائد جمع لانظيره

فظن الصلح الصفدي ان هذا انقريط لتسهيل الفوائد لالفوائد نفسه فقدج في التورية في كتابه المسمى
بفض الختام عن التورية والاستخدام بانه ذكر المضاف اليه وترك المضاف الذي هو العمدة ولولا ذلك
لكان في غاية الحسن وقد علمت اندفاع ذلك وانما نشأ هذا الوهم من عزة ذلك الكتاب اه (قوله هو
ابن مالك) جملة معترضة بين القول ومقوله لتمييزه عن شاركة في اسمه وتجوز كونها استثناء لبيانها
لا يخرجها عن الاعتراض فلا محمل لها وقيل حال من محمد فحلها نصب وقيل نعت تابع له بتقدير تنكيره
فحلها رفع وقيل نعت مقطوع فترجع للحال والاستثناء في لکن ردها بان شرط القطع تعيين المنعوت
بدون النعت وبأنه يجب حذف عامل النعت المقطوع وردبانه يكتفي بالتعيين ادعاه ومحل وجوب الحذف

هو ابن مالك

كاذكره الاشمونى في النعت اذا كان النعت لم يدرج أو ذم أو نرحم أو لا لتخصيص أو التوضيح كما هنا ومقتضى ذلك أن النعت المقطوع يكون للتخصيص وفيه مقال سيأتي هناك ان شاء الله تعالى (قوله أحدر بنى) قال العرب وتبعه أكثر الخواشي كان مقتضى الظاهر أن يقول بحمد بالغيبة لكنه التفت منها إلى التسكيم فغنا فأبطله الصبان بأن هذا حكاية للفظ الواقع منه لأنه مقول القول فهو موافق للظاهر لأنه عبر عن نفسه بطريق التسكيم اه وهو ظاهر على ما مشى عليه الاشمونى من جعل الجملة مقول القول لكنه لا يرد على العرب لذكره جواز كونها حالا من محمد ومقول القول الكلام وما يتألف منه الخ والاتفات على هذا ظاهر فاللائق الجمل عليه دون الاول لظهور بطلانه والظاهر أن هذه الحال مقارنة بناء على ان المقارنة في كل شيء بحسبه كما يأتي في مصليا أو يقول قال بنوى القول فتدبر واختار الجملة المضارعية لاشعارها بالتجدد الاستمرارى أى اشعارها السامع بأن التسكيم سيحمله مرة بعد أخرى على الاستمرار فيفيد أنه تعالى أهل لان يحدد حده دائما وذلك حده مستمر وقصد بذلك الموافقة بين الحمد والمحمود وعليه وهو التزم بالماخوذة من رب لتعليقه الجنبه فكأن تر بيته لنا بانواع النعم لا تزال تتجدد كذلك بحمد محمدا لا تزال تتجدد فالمضارعية أنسب بالمقام من الاسمية والمضارعية لان الاولى وإن أفادت الدوام المناسب للذات والصفات لا تفيد التجدد المناسب للنعم والثانية وإن أفادت التجدد أى الوجود بعد العدم لا تفيد الدوام قال العرب واختار هذه المادة المشتملة على الحاء الخلفية والميم الشفوية والهمزة اللسانية في ثنائه على رب البرية كى لا يخلو محمل عن ذلك بالكلية اه (قوله الله) بالنصب بدل من رب أو عطف بيان ورجح اسم الاول بأنه على نية تكرار العامل فيكون حامدا مرتين ولا يعارض ذلك كون المبدل منه في نية الطرح لأنه أغلبي أو أن طرحه بالنسبة للعامل أى ان عامله مطروح ليس عاملا في البديل أو باعتبار حكم العامل أى ان الحكم المقاد بالعامل لم يقصده البديل فلا ينافى قصد المبدل منه لشيء آخر كمود الضمير في نحوأ كالت رخيص ثلثه ولا يخفى أن هذا لا ينفع هنا لأنه بروج الاعتراض ولا يدفعه فتأمل أو معنى ذلك كما قاله السامعنى أن البديل مستقل بنفسه لا يتم لتبوعه كالبيان والنعت (قوله خير مالك) أفعل تفضيل من الخير بالفتح مصدر خارج خيرا اذا صار خيرا بشد الياء أى ملتبسا بخير أو من الخير بالكسر كالقيل وهو الشرف والكرم وأصله أخير حذفت همزة تخفيفا لكثرة استعماله كشر والاولى جعله منصوبا بنحو أمدح محمد وقال أمدحى لما نقله السامعنى عن المحققين ان النعت المقطوع لا يقدر بأعنى الا فى نعت التخصيص وهو هنا المدح ولم يجعل حالا لازمة من الجلالة لايهامه تقييد الحمد ببعض الصفات ولا بدلا لقلة بدلية المشتق بل مقتضى كلام ابن هشام منعها مع مخالفتها لمذهب الجمهور ان جعل بدل لائيا من رب لمنعهم تعدد البديل أو من الله لمنعهم الابدال من البديل في غير بدل البداء لما فيه من التهاافت حيث يكون مقصودا غير مقصود وان أجيب عنه بان ذلك لا يضر لكونه باعتبار بنى أمابدل البداء فلا يمنع ابداله من البديل وفي البيت الجناس التام اللفظى والخطى ان كتب مالك الاول بالالف كما هو جيد في مالك العلم وقد رسمها في المصحف قوله تعالى ونادوا يا مالك فان حذفت كما هو الاكثر فيه كان لفظيا فقط لان مالك الثانى لكونه صفة يجب رسم ألفه لعدم كثرة كماله ولا يرد حذفها خطأ من مالك يوم الدين مع قراءته بالالف لان المصحف العثماني سنة متبعة قال الاشمونى وجملة أحدر بنى الخ محلها نصب بالقول والجل بعد هاء مطووعة عليها أى فكل جملة في محل نصب وقال السنندوبى أحدر بنى إلى آخر الكتاب في محل نصب بالقول فكل جملة لا محل لها لانها جزء مقول كالزاي من زيد ولا تنافى لا مكان حل الاول على ملاحظة العاطف من الحكاية لامن المحكى فكل جملة مقول مستقل والثاني بالعكس فجميع الجمل مقول أفاده الصبان والثاني ملاحظ من الغز بقوله

أحدر بنى الله خير مالك

حاجيتكم معشر جمع نبلا * العربيين مفردا وجما

ما ألف نيت غير شرط نصبت * بوتد منها رقيتم للعلا

(قوله مصليا) حال منوية من فاعل أحمد كافي الاشموني أي أحدر في حال كوني ناويا للصلاة كقوله تعالى ادخلوها خالد من أي مقدر بن الخلود وقوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام الآية بالنسبة للعاق والتقصير فلا برد أن مورد الصلاة وهو اللسان مشغول بالجد فلا تنأى الحامية وفيه ان المطلوب إيجاد الصلاة بالفعل لانية إيجادها فلا وجه انها حال مقارنة والمقارنة في كل شيء بحسبه فقارنة الالفاظ وقوعها متصلة وأما قول زكريا المعنى أحمد بلساني وأصلي بقاي فهي مقارنة تحقيقا فاعترضه سم بان الصلاة بالقلب بالانطق لا نواب فيها بقي ان مصليا سم مفرد لا يحصل به المقصود من انشاء الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول سم انه في قوة جملة انشائية برد عليه امتناع وقوع الانشاء حالا لأن يجعل على تقدير القول أي أحدر في حال كوني قائلا اللهم صل على الرسول الخ ويصح تأويله بجملة خبرية بناء على أن المقصود بالصلاة مجرد تعظيمه صلى الله عليه وسلم وهو حاصل بالاخبار بها كما قاله يس أي أحدر في حال كوني أصلي أي أخبر بأني أطلب الصلاة عليه أو بان الله قد صلى عليه لكن الاصح أن المقصود منها الدعاء لا مجرد التعظيم لان المختار أنه يتففع الصلاة عليه بالترقي في أعلى الدرجات وتوارد أنواع الكمالات وما من كمال الا عند الله أعظم منه لكن الادب أن لا يرى الشخص ذلك بل يقصد التقرب بالصلاة وانتفاعه هو بشواها اذ المنة صلى الله عليه وسلم علينا لانا عليه ولم يذكر السلام جريا على عدم كراهة الافراد بل اذا صلى في مجلس وسلم في آخر ولو بعد مدة كان آتيا بالمطلوب من آية يأيتها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما كما اختاره الحافظ ابن حجر (قوله على النبي) اشتهر ان المهموز من النبأ وهو الخبر لانه مخبر أو مخبر عن الله والمشهد من النبوة وهي الرفعة لانه مرفوع الرتبة أو رافع رتبة من تبعه فهو على كاهن مفعيل بمعنى فاعل أو مفعول ولا يتعين ذلك بل يجوز كون المهموز من النبأ أسكون الموحدة وهو الارتفاع كافي القاموس فيكون كالشدد ويجوز كون المشدد مخفف المهموز فيكون بمعناه أفاده الصبان وعلى كونه من النبوة فأصله نبؤوا اجتماع الواو والياء الخ (قوله المصطفى) أصله مصنفون بوزن مفتعل من المصنف وهو الخلوص من الكبر والمارد هنا المختار قلبت بناء الافتعال طاء لوقوعها بعد حرف الاطباق وهو الصاد كما سيأتي في قول المصنف

* طائنا افتعال رد اثر مطبق * وقابت الواو ألفا لتحر كها وانفتاح ما قبلها (قوله وآله) الاولى نفسيرهم بمطابق الأتباع أي أمة الاجابة عموما لا بقار به فقط لئلا يلزمه اجمال الصعوب ولا بالانقياء لانه مقام دعاء يطلب فيه التعميم فقيمة تورية حيث لم يرد المعنى القريب لآله صلى الله عليه وسلم وهم أهل بيته وأقاربه بل أراد البعيد وهو مطلق الاتباع بقرينة مقام الدعاء فان لا لآل في القاموس نحو اثني عشر معنى منها ما ذكر ووصفهم بالمستكملين لا يعين الانقياء كما قيل لصدقه بشرف الايمان لا خصوص العمل الصالح لاسيما ان جعلت السنين والثناء للطلب وعلى هذا فهو وصف لازم أما على القيل المتقدم فيخصص وكذلك ان أر به الاتباع أمة الدعوى فتأمل هذا والذي اختاره العلامة الصبان أن تفسر الآل في مقام الدعاء بما يناسب المدعو به لا بالاتباع مطلقا في نحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الذين أذهب عنهم الرجس وطهرتهم تطهيرا يحمل على أهل بيته ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله هداة الامة ومصابيح الظلمة يحمل على العلماء ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله الذين ملأنا قلوبهم بأنوارك وكشفت لهم حجب أسرارك يحمل على الانقياء ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله فقط أو وآله سكان جنتك يحمل على الاتباع * وبقي ما اذا كانت العبارة محتملة للتعميم والتخصيص كعبارة المصنف ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الفائز بن العمل الصالح والظاهر ان الاولى جملها على العموم والله أعلم (قوله المستكملين) السنين

مصليا على النبي المصطفى *
وآله المستكملين الشرفا

والثناء اما لالمطلب أى الطالبين كمال الشرف زيادة على ما حصل لهم أو زائد ثان أى الكاملين فالشرفا بفتح
 الشين مفعول به على الاول ومشبه به على الثانى كالخسوف الوجه أو منصوب بنزع الخافض أى فى الشرف
 بناء على المرجوح من أنه قياسى أو أنه توسع فيه فأمرى بحرى القياسى لكثرة ما سمع منه ويصح ضبطه
 بضم الشين جمع شريف فيكون صفة ثانية للتأكيده ومعهم المستكملين محذوف ايذاناً بالعموم أى
 جميع أنواع الشرف لكن هذا يمنع أن يراد بالآل جميع الامة وكذا ان جعلت آل فى الشرف بالفتح
 للاستغراق فيقوت التعميم فى مقام الدعاء مع أنه مطلوب فالاولى جعلها اجنسية لذلك الآن يحتمل على
 المبالغة يجعل من حاز شرف الايمان كأنه حاز جميع الشرف لانه أصل أنواعه فتأمل (قوله وأستعين الله)
 أى أطلب منه الاعانة أى الاقدار على الفعل لا المشاركة فيه ليحصل لاستحالتها عليه تعالى فاستعار الاعانة
 للاقدار لانه بصورتها من حيث حصول المقدور بين قدرتين قدرة الله تعالى ايجاداً وقدرة العبد كسباً بلا
 تأثير ولم يقدم المفعول ليفيد الحصر مع صحة الوزن عليه أيضاً اهتماماً بالاستعانة المطلوبة كما قيل فى اقرأ باسم
 ربك وأصله أستعون نقلت كسرة الواو الى الساكن قبلها فقلت ياء لكسر ما قبلها (قوله فى الفيه) أى
 فى نظم قصيدة ألف بيت من كامل الرجز وألفين ان جعلت من مشطوره وعلى هذا لم يقل فى الفينية بالتثنية
 لان علم التثنية يحذف للنسب وان التيس بالنسبة للفرد لانهم لا يبالون به كما سيأتى ثم يحتمل ان لفظ فى
 استعارة تبعية لمعنى على التى تعدى بها الاستعانة على حذف جذوع النخل أو انه ضمن أستعين معنى فعل
 يتعدى بى كارجو تضميناً نحو يا وهوا شراب الكامة معنى كلمة أخرى لتفيد المعنيين فتفيد الاستعانة
 بلفظها والترجى بتعديتها بى والاول أولى لان التجوز فى الحرف أخف من الفعل مع انه مختلف فى قياسيته
 أو تضميناً بيانياً وهو تقدير حال تناسب الحرف أى راجياً وهذا مقيد اتفاقاً لانه من حذف العامل لدليل
 لكن قال ابن كمال باشا التضمن البياني هو عين النحوى وانما توهم السعد ومن تبعه الفرق بينهما من
 تقدير الكشف خارجين فى قوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن أمره مع أنه بيان للمعنى المضمن لا
 تقدير عامل محذوف اه وانما قد رنا رجودون أستخير كفى الاشمونى لما ورد عليه ان الاستخارة
 للتردد والمصنف جازم (قوله مقاصد النحو) أى جعل مقاصده لا كلها ليوافق قوله فى آخر الكتاب
 نظام على جل المهمات الخ وانما لم يصرف ما هناك الى ما هنا مع أنه الاولى اكونه فى محل الحاجة لان هذا هو
 الموافق للواقع لتركه باب القسم والساكنين وغيرهما من المقاصد أو يقال ما هنا فى حيز الرجاء لا لاسكل
 وما سيأتى اخبار بما تيسر له فلا تنافى وللنحو لغة مستمة معان القصد والجهة كمنحوت نحو البيت والمثل
 كن يدنو عمرو والمقدار كمندى نحو ألف والقسم كمنادى على خمسة أنحاء والبعض كأ كات نحو السمكة
 وأظهرها وأكثرها الاول والامام الداودى

واستعين الله فى الفيه
 مقاصد النحو

لنحو سبع معان قد أتت لغة * جهتها ضمن بيت مفرد ككلام
 قصد ومثل ومقدار وناحية * نوع وبعض وحرف فاحفظ المثل
 هو فى الاصطلاح يطلق على ما يعم الصنف نارة وعلى ما يقابله أخرى ويعرف على الاول بأنه علم بأصول
 مستنبط من كلام العرب يعرف بها أحكام الكلمات العربية حال افرادها كالاعلان والادغام والحذف
 والابدال وحال تركيبها كالاعراب والبناء وما يتبعهما من بيان شروط لنحو الفواسخ وحذف العائد
 وكسر ان أو فتحها ونحو ذلك وعلى الثانى يخص بأحوال التركيب والمراد هنا الاول فهو مرادف لعلم العربية
 حيث غلب استعماله فى هذين فقط وان كان فى الاصل يعم اثني عشر علماً للغة والصرف والاشتقاق
 والنحو والمعانى والبيان والخط والعروض والقافية وقرض الشعر وهو الاثنان بالكلام الموزون المقفى
 وانشاء الخطب والرسائل والتاريخ وهو معرفة أخبار الامم السابقة وتقلبات الزمن بمن مضى لتحصل ملكة

التجارب والتحرز من مكاييد الدهر ومنه المحاضرات وهي نقل نادرة أو شعر يوافق الحال الراهنة لانهما ثمرته
وأما البديع فقليل لا قسم برأسه وكذا الوضع وهو موضوعه السكيمات العربية من حيث يبحث عن أحوالها
السابقة * وغايته وفائدته التحرز عن الخطأ والاستعانة على فهم كلام الله ورسوله * وشرفه بشرف فائدته
* ورواضه أبو الأسود الدؤلي بأمر الامام علي كرم الله وجهه وذلك أن العرب لفطرتهم على الفصاحة كان
النطق بالاعراب سجية فيهم من غير تطبع كما قال

واست بنعوى يلوك لسانه * ولكن سليمي أقول فأعرب

فلمسا كثر الاسلام وتألقت القلوب اختلاط العجم والعرب بالمعاصرة والمناجحة فتولد اللحن والامالة في غير
محلها حتى كادت العربية أن تتلاشى فرسم الامام علي لابي الأسود منه أبوابا منها باب ان والاضافة والامالة وقال
له ان هذا النعوى ثم سمع أبو الأسود رجلا يقرأ أن الله يرى ممن المشركين ورسوله بالجر فوضع باب العطف
والنعت ثم ان ابنته قالت له يوما ما أحسن السماء على الاستفهام فقال لها أي بنية نجومها فقال انما أعجب
من حسن ما فقال قولي ما أحسن السماء واقتحى فلك فوضع باب التشجب والاستفهام وكان يرجع الامام في
ذلك الى ان حصل له ما فيه الكفاية ثم أخذه عن أبي الأسود نفر من ميمون الاقرن وغيره ثم خلفهم
جماعة منهم أبو عمرو بن العلاء ثم بعدهم الخليل ثم سيديوه والسكسائي ثم صار الناس فر يقين بصري وكوفي
وماز الوائيد اولونه ويحكمون تدوينه الى الآن جزاهم الله الجنة (قوله بها محوي) أي فيها من ظرفية
المدلول في الدال لان الالفية اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة والمقاصد هي تلك المعاني وأن
الباء سببية وصلة محوية محدوفة أي محوية لمتعاطها سببها وأصلها محوية كفعولة قلبت الواو ياء
لاجتماعها مع الياء وأدغمت فيها وكسرت الواو للناسبة (قوله تقرب الاقصى) فيه مجازة في من الاسناد
للسبب العادي اذ المقرب حقيقة هو الله تعالى والاقصى بمعنى القاصي أي البعيد فأفعل التفضيل على غير بابه
كما قاله ابن النظم ليدل على تقرب البعيد والابعد بالباطنة لان البعيد يطلق على القليل والكثير وما قيل انه
يلزم من تقرب البعيد تقرب البعيد ردها بانه قديمهم بالابعد لشدته خفائه دون البعيد (قوله بلفظ موجز)
الباء بمعنى مع كما في الاشمو في لاسببية لان المعهود سبب التقرب وهو البسط لا الابتجاز لكن قال السيوطي
لا بدع في كون الابتجاز سببا لفهم كما رأيت عبد الله وأكرمه دون وأكرمت عبد الله في السببية غاية
المدح للمصنف حيث قدر على توضيح المعاني بالفاظ موجزة (قوله وتبسط البسط) أي توسع العطاء يعني
تكثر افادة المعاني فيه استعارة اما تمثيلية بأن تشبه حال الالفية في كثرة افادتها المعاني بسرعة عند سماعها
بحال السكر في كثرة اعطائه ووفائه بما بعد ويستعار الكلام الدال على المشبه به وهو حالة السكر بالسكر
أو مصرعة بان تشبه افادتها المعاني ببطل المال والوعد ترشيح أو مكنية بان تشبه الالفية في النفس بكرم
وبسط البذل تخييل وانجاز الوعد ترشيح لا العكس لان البسط أقوى اختصاصا بالكرم من انجاز الوعد
وأسبق في الذكر فاللذان جعله هو التخيل سواء جري على طريقة السمرقندي من أن التخيل هو
الاقوى اختصاصا أو على قول العصام انه الاسبق ذكر أو ما سواه ترشيح (قوله بوعده منجز) أي موفى
سر يعاوبين موجز ومنجز الجنس اللاحق لاختلافها بما جرفين متباعدى المخرج والباء سببية أو بمعنى مع
وقيد بالوعد مع أن الاعطاء بدونه أبلغ لأن فهم المعاني لا يحصل بمجرد وجودها بل لابد من الالتفات اليها
ونصير ألفاظها فكأن التمهيد لالفهم منها ونوقف الفهم على الالتفات اليها تعدو عن انجاز افاده سم (قوله
وتقتضي) اما بمعنى تطلب من الله أو من قارئها أو منهما ففيه مجازة على اذ الطالب ناظمها بسببها أو بمعنى
تستلزم الرضا لاشتغالها على الخاسر فلا مجاز (قوله رضا) بكسر الزاء وسخط بضم فسكون مصدران
سماعيان لرضي وسخط كفرح والقياس كالفرح وقاعدة قوله بغير سخط الاشارة الى انها تطلب رضا محضا

بها محويه * تقرب
الاقصى بلفظ موجز *
وتبسط البذل بوعده منجز
وتقتضي رضا بغير سخط *

لا يشوبه السخط ولا من وجه على حد ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم (قوله فائقة) حال من فاعل
تقتضي أو خبر المحذوف أو نعت لالفية على حد وهذا كتاب أنزلناه مبارك من النعت بالمفرد بعد الجملة وإن
كان الغالب العكس ومن بوجه وإن أمكنه جعل مبارك خبرا ثانيا لهذا أو خبر المحذوف كيف يصنع في
نحو يقوم بهم ويحبونه أدلة وقد فاقته هذه ألفية ابن معطي لفظا لأنها من بحر واحد وتلك من السريع
والرجز ومعنى لأنها أكثر أحكامها كما قاله سم وللجلال السيوطي ألفية زاد فيها على هذه كثيرا وقال في
أوطافائقة ألفية ابن مالك وللأجهرى المالكي ألفية زاد فيها على السيوطي وقال فائقة ألفية السيوطي
فسيحان المنفرد بالكمال الذي لا يداني (قوله بسبق) متعلق بكل من حازر واستوجب والباء سببية أي
بسبب سبقه على في الزمن والأفادة وفي تقديم المفعول إشارة إلى أنه لم يفضل عليه إلا بالسبق وجوز سم
جعله خبرا آخر عن هو أي وهو المتبني بسبق ففيه إشارة إلى فضيلة السبق ثم أشار إلى فضيلة أخرى بقوله حازر
تفضيلا توفي ابن معطي سلخ ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وستة وعمره خمس وأربع وستون سنة
ودفن بقرب الإمام الشافعي رحمه الله تعالى (قوله تفضيلا) أما مصدر فضيلته على غيره حكمت له بالفضل أو
صيرته فاضلا والمراد به الفضل نفسه من إطلاق المسبب على السبب أو مصدر المبني للجهول أي كونه مفضلا
ولا يقال التفضيل صفة الفاعل فكيف بحرزه ابن معطي (قوله الجيلا) أما منسوب بترفع الخافض أي بالجيل
أو على أنه صفة لثاني أو بالزيادة عن المفعول المطلق أي ثنائي الثناء الجليل خلف المصدر وأتاب عنه صفته
وعلى كل فهو صفة كاشفة أو مخصوصة ببناء على خلف الجمهور وابن عبد السلام في تفسيره (قوله بهيات
وافره) أي عطيات نامة ولم يقل وافرات مع أن الأفصح المطابقة في جمع القلة مطلقا جبر القلة وفي جمع
الكثرة للعاقل اشرفه لأن بهيات وإن كان جمع قلة لأن جمعي السلامة منها عند سيدي به لكتنه مستعمل في
الكثرة معنى بقرينة مقام الدعاء والأفصح في الكثرة لغير العاقل الأفراد واعلم أن القلة والكثرة أنما يتبران
في تكررات الجوع أما ما صار فيها فصاحة لها كما صرح به غير واحد من المحققين والصحيح أن مبدأ الجمعين ثلاثة
ومنتهى القلة عشرة ولا منتهى للكثرة (قوله لي رله) أما متعلقان بيقضي بمعنى يحكم ويقدر أو بمحذوف
صفة طبات وأما في درجات فيه متع في الأول لأن المراد بالدرجات مراتب السعادة الآشورية وهي ليست
ظرفا للمحكم لأنه أزيل بل محكوم بها ومقدمة وهي نفس الطبات إن جعلت في بمعنى من البيانية فإن جعلت
بمعنى مع خصت الدرجات بالحسية والطبات بغيرها فإن قلت يلزم على تعلق لي رله بيقضي الفصل به بين بهيات
وصفته وهي في درجات قلت لا يضر لأنه ليس أجنديا محض بل هو ممدول لعامل الموصوف نحو سبجان
الله عما يصفون عالم الغيب كإسباني وخص درجات الآخرة بالذكر لأنها المأمور عند العاقل ولأن الدعاء
لابن معطي بعد موته أنما يتأتى في الآخرة وبدأ بنفسه لحديث أبي داود كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
إذا دعا بدأ بنفسه وقال تعالى حكاية عن نوح رب اغفر لي ولوالدي وعن موسى رب اغفر لي ولاخي لكن
فانه التعميم المطالب أيضا لاند من أسباب الإجابة كافي كتاب الأدعية لشيخ الإسلام وكان يوفي به ويسلم
من أفراد وصف جمع القلة لوقال كافي الأشمونى

والله يفتي بالرضا والرحمة * لي رله ولجميع الامه

والله سبحانه وتعالى أعلم اللهم انك ولي التوفيق وببذلك الهداية الى اقوم طريق فوقنا لما نحب وترضاه
وقنا من منك وكرمك كل شئ نتوقاه آمين يارب العالمين صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(الكلام وما يتألف منه)

هذه الترجمة كسائر التراجم خبر المحذوف لكن فيها حذف مضافين أي هذا باب شرح الكلام وشرح
ما يتألف منه اختصر لوضوحه على حد فقبضت قبضة من أمر الرسول أي من أثر حافر فرس الرسول والاولى

فائقة ألفية ابن معطي
وهو بسبق حازر تفضيلا *
مستوجب ثنائي الجيلا
والله يفتي بهيات وافره *
لي رله في درجات الآشوره
(الكلام وما يتألف منه)

انه اختصر على التصريح بان حذف المبتدأ ثم خبره وهو باب وأنيب عنه شرح المضاف اليه ثم شرح وأنيب
 عنه الكلام وقيل دفعة لانه أقل عملا فالسكلام على هذا اما نائب عن الخبر وحده أو عنه مع المضاف اليه ورفع
 لشرف الرفع على الجر ولانه اعراب المضاف المقصود بالذات وأما المبتدأ فمفسر على كل حال لم ينب عنه شيء
 ويجوز كونها مبتدأ حذف خبره أي باب الكلام هذا الآتي أو مفعول المحذوف أي خذ لاهالك كما قيل لان
 اسم الفعل لا يعمل محذوفا وما واقعة على الكلمات الثلاث التي يتألف منها الكلام وقد شرحتها بذكر
 أسمائها وعلاماتها كما نعرض للكلام بتعريفه وذ كر الضمير المجرور مرعاة للفظ ما والضمير في يتألف عائد
 للسكلام فهو صلة جوت على غير ما هي له ولم يبرز لأن اللبس عند الكوفيين وإن أوجبه البصريون مطلقا بل
 قيل محل الخلاف في ضمير الوصف أما الفعل كما هنا فيجوز فيه عدم الإبراز مع أمن اللبس قول واحد لكن
 في الجمع والتصريح أن الفعل كالوصف في الخلاف المذكور أفاده الصبان (قوله كاستقم) ان جعل من
 تنمة التعريف فهو في محل رفع صفة ثانية للفظ لا لمفيد لان التعت لا ينعى مع وجود المنعوت أي لفظ كائن
 كاستقم أو في محل نصب اما صفة لمفعول مفيد المحذوف على حذف مضاف أي مفيد فائدة كفاية استقم
 وعلى هذا حل الشارح أو نائب عن المفعول المطلق كذلك أي مفيد فائدة كافاذا استقم وإن جعل مثالا بعد
 تمام الحذف فهو خبر المحذوف أي وذلك كاستقم وعلى كل فالكاف داخلة على استقم لقصد لفظه فلا حاجة
 لتقدير كقولك استقم على أن حذف المجرور وادخل الكاف على معموله لا يصح في مثل ذلك كما سيأتي في
 الموصول (قوله واسم الخ) خبر مقدم والسكام مبتدأ مؤخر أي السكام اسم وفعل وحرف أي منقسم اليها
 واعترض بأنه ليس من تقسيم الكل إلى جزئياته لان التقسيم وهو السكام لا يصدق على كل قسم مفردة بل
 على ثلاثة ألفاظ فصاعدا ولان تقسيم الكل إلى أجزائه لانها لو كانت أجزاء لانعدام بانعدام بعضها مع أنه
 يتحقق بثلاثة ألفاظ وان كانت من نوع واحد والخواب اما باختيار الثاني والمراد بيان أجزائه في الجملة أي
 التي يتركب من مجموعها لا من جميعها كما قاله سم أو ما يسمي أجزاء في العرف وإن لم تتوقف عليها
 الماهية كشعر زيد وظفره أو باختيار الاول والتقسيم اما باعتبار أن السكام اسم جنس يصدق بحسب
 وضعه على القليل والكثير كما سيأتي فيصدق على كل قسم أنه كالم بحسب الوضع دون الاستعمال كما قرره
 الجوهري أو باعتبار واحد وهو لفظ كلمة كما قاله الاشموني فكان قال واحد السكام اسم الخ ولا شك أن
 لفظ كلمة يصدق على كل من الثلاثة باعتبار مفهومه لا ذاته وأشار الشارح كالتوضيح إلى أن في الكلام
 تقدير ما وتأخير واحد والاصل السكام واحد كلمة وهي اسم الخ فجملة واحدة كلمة خبر السكام واسم الخ خبر
 المحذوف يعود دلالة المراد لفظها لكن باعتبار مفهومها لانه المنقسم إلى الثلاثة ففيه استخدام وهذا كما
 على ان السكام اسم جنس جنى يفرق بينه وبين واحد بالثناء فيصدق على ثلاثة ألفاظ فصاعدا وقال ابن هشام
 في بعض تعاليقه الظاهر أن أراد ألا بيان الخصار جميع الكلمات العزبية في الثلاثة كقول سيدويه هذا باب
 علم ما السكام في العربة السكام اسم وفعل وحرف فـ كانه قال الكلمات التي يتألف منها الكلام هذه الثلاثة لا
 غيرها أي فالسكام جمع بمعنى الكلمات المعهودة عند النحاة ويكون العطف ملاحظا قبل الاخبار ثم أراد بقوله
 واحد كلمة بيان ان المسمى في الاصطلاح كلمة هو واحد هذه الثلاثة لا غيرها من الالفاظ المهمة اه وهذا الوجه
 أولى خلاصه عن التكافؤات المارة وعليه فقد كبر الضمير في واحد لتأنيدها بالذ كر فلا حاجة إلى الاستخدام
 يعود الضمير إلى الكلمة بمعناه الاصطلاحي (قوله ثم حرف) أتى ثم إشارة إلى الخطا رتبة الحرف عن
 قسميه وتركها في الفعل اضيق النظم ولا يكتفى في بيان رتبها في الشرف ترتيبها في الذكر لان المؤخر قد
 يكون أشرف نحو لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة (قوله واحدة كلمة) أي واحد معنى السكام أي
 جزء ماصدق عليه السكام وهو أحد الثلاثة ألفاظا فـ أكثر يسمى كلمة كما أفاده سم ويحتمل أن المعنى

كلامنا لفظ مفيد كاستقم *
 واسم وفعل ثم حرف السكام *
 واحدة كلمة والقول

(قوله وهذا الوجه أولى)
 اختار في السكت على هذا
 أن يعرب اسم وما عطف
 عليه مبتدأ سوغه قصده
 لفظه والسكام خبره أي لفظ
 الاسم وما بعده هي السكام
 أي الكلمات التي يتألف
 منها الكلام لا غيرها وفيه
 نظر فان الكلام لا يتألف
 من هذه الالفاظ أعني لفظ
 اسم وما بعده بل مما صدقاتها
 كما لا يخفى الآن يقدر
 مضاف أي هي دوال
 الكلام الخ فتأمل اه منه

واحد أي مفردة الاصطلاح هو لفظ كلمة وهذا على أن المراد به اسم الجنس الجني أما على أنه جمع بمعنى
 السكّات فقدم ببيان في كلام ابن هشام (قوله عم) هو كغيره من الالفاظ المشددة الموقوف عليها
 في الشعر بحسب تخفيفها الصحة الوزن وهو ما فعل ماض بمعنى شمل أو اسم فاعل أصله علم حذف ألفه تخفيفا
 كبر في بارأ وللضرورة أو هو أفعّل تفضيل حذف همزة للضرورة والاول أحسن لفظا لخواه عن تكاف
 الحذف والاخيرا حسن معنى لا فادته أن القول يع جميعها ومجموعها إذا فعل التفضيل يقتضي المشاركة
 وزيادة فينفرد عن كل واحد في آخر منها وعن الجميع في نحو غلام زيد كاسيديين وأما الفعل فلا يفيد ما ذكر
 الابتداء بعم الثلاثة وغيرها (قوله وكلمة) مبتدأ مسوغه قصد لفظها لأنه المحكوم عليه هنا لا التنويح كافي
 السكودي لأنه لما يسوغ ما قصد معناه لالظته وبها متعلق بيوم وكلام مبتدأ ثان مسوغه كونه نائب فاعل
 في المعنى كما قاله العرب وهو يستعمل هذا المسوغ كثيرا ويعد أنه من غير سند فحاقيل انهم لم يذكروا في
 المسوغات مردودا وما جعل المسوغ ارادة الحقيقة فيرده ان السكامة لم يقصد بها حقيقة الكلام بل ما صدق
 عليه أنه لفظ مقيد الا ان يراد الحقيقة في ضمن الافراد وفيه ماسيا في قوله فعل ينبغي وجلة قديوم بمعنى
 يقصد خبر الثاني والجملة خبر الاول وقد فصل بين المبتدأ الاول وخبره بمفعول خبر الثاني وهو بها للضرورة
 (قوله عبارة) أي معبر به عن اللفظ وهو في اللغة مصدر لفظ الشيء من باب ضرب اذا طرحت مطلقا ومن
 الفم خاصة لكن صرح في الاساس بأن لفظت الرحي الدقيق بحجاز وفي عرف النحاة صوت معتمد على مخرج
 من مخرج الفم محقق كاللسان أو مقدر كالجوف وسمى ذلك لفظا لأنه هو امرى من داخل الرئة الى
 خارجها في يوم صدرأر يده المفعول كالتخا في معنى المخاوق وهذا التعريف للفظ أولى من قولهم صوت مشتمل
 على بعض الحروف لأنه يرد على ما هو على حرف واحد كواو والعطف اذ الشيء لا يشتمل على نفسه وان
 أجيب عنه بأنه من اشتغال العام وهو الصوت على الخاص وهو بعض الحروف اذ الحرف مجموع الصوت
 وكيفية وهي الاعتماد على المقطع على ما اختاره السعد في المقاصد لا الصوت فقط ولا السكيفية فقط فان قيل
 وجود اللفظ محال لتوقفه على الحرف المتوقف على الحركة لا متناع النطق بالسككن والحركة متوقفة على
 الحرف لانها صفة قائمة به وانه دورهم قلنا هو على ان الحركة مع الحرف دورهم لا سبقي فلا يضر والحق انها
 بعده وانما المشددة المقاربة تتوهم المقارنة ثم اللفظ له أفراد محقة هي ما يمكن النطق بها بالفعل كزيدا وبالقوة
 كالحذوفات من نحو مبتدأ أو خبر لتيسر النطق بها صراحة وكذا كلامه تعالى قبل تلفظنا به من الالفاظ
 المحقة بالقوة لذلك وأما كلام الملائكة والجن فان ثبت ان النحاة انما يتكلمون على ما يتلفظ به البشر
 دون غيرهم فهي كذلك والافهي محقة بالفعل والى الاول يشير قول الشنواني المراد باللفظ في تعريف
 الكلام جنس ما يتلفظ به لتدخل كلمات الله والملائكة والجن اه وأما كلامه تعالى النفسى فليس
 بحرف ولا صوت وله أفراد مقدرة وهي ما لا يمكن النطق بها أصلا وهي الضمائر المستترة اذ لم يوضع لها ألفاظ
 حتى ينطق بها وانما عبر عنها باستعارة لفظ المنفصل تصويرا لمعناها وتندر بها المتعلم كما قاله الرضى وأما
 تقسيمها الى مستتر وجواب وجواز فانما هي تفرقة اصطلاحية ولا مشاحة في الاصطلاح واطلاق اللفظ عليها
 حقيقى كما قاله الروداني لا محاز لانهم أجروا عليها أحكام الالفاظ المحقة من الاسناد اليها وتوكيدها والعطف
 عليها (قوله فائدة بحسن السكوت عليها) أخذها القيد من قوله كاستقم كما سيصرح به وفيه ماسيا في
 والمراد سكوت المتكلم على الاصح وبحسنه عد السامع اياه حسنا بأن لا يحتاج في استفادة المعنى الى لفظ آخر
 لكونه مشتملا على المحكوم به وعليه والمراد بذلك الفائدة النسبة بين الشئيين ايجابا كانت أو سلبا وان
 كانت معلومة للمخاطب كما اختاره أبو حيان (قوله فاللفظ جنس) لم يخرج به الاول الاربع لان شأن
 الجنس الادخال وما لم يتناوله يقال شرج عنه لابه وبعضهم أخرجها به نظرا لان بين الجنس وفصله العموم

عم وكلمة بها كلام قديوم
 (ش) الكلام المصطلح
 عليه عند الخوئين عبارة
 عن اللفظ المفيد فائدة
 بحسن السكوت عليها
 فاللفظ جنس

(قوله لا التنويح) أي
 تنويحها الى انها إحدى
 السكك والى انها يقصد بها
 الكلام اه منه
 (قوله والمراد سكوت
 المتكلم الخ) الظاهر أن
 فيه سقطا والاصل والمراد
 بالسكوت سكوت المتكلم
 الخ كما في عبارة الصبان
 ليحفظ عليه قوله وبحسنه
 أي والمراد بحسنه اه

الوجهي فيخرج بكل ما دخل في الآخر والسؤال هي الكتابة والاشارة والعقد بالاسماع المدالة على اعداد
مخصوصة والنصب كغرف وهي العلامات المنصوبة كالحراب للقبلة جمع نصبة كعقدة أما النصب بضمين
فالاصل (قوله) وبعض الكلام أي بعض ما يصدق عليه الكلام فانه يصدق بالمفيد وغيره من كل مركب من
ثلاثة ألقاظ فأكثر كما سيأتي (قوله وهو) أي بعض الكلام الذي خرج ما تركب الخ (قوله الامن اسمين)
ظاهره الحصر وهو قول ابن الخاجب ووجه السيد بان الاسناد نسبة فلا يقوم الا بشيئين مسند ومسند اليه
وهما اما كنان أو ما يجري مجراهما وما عداهما من الكلمات التي تذكر خارجة عن حقيقة الكلام
عارضة لها واعتمد ابن هشام ان ذلك أقل ما يتركب منه وفصله في شرح القطر بان صور تركيب الكلام
سنة اسمان فعل واسم كما مثل ومن الثاني المنادى فان يائنة عن أدعو وما بعدها فاضلة لانه مفعل به فعل
واسمان نحو كان زيد قائما فاعل وثلاثة أسماء كعلمت زيد قائما فاعل وأربعة أسماء كأعلمت زيد قائما فاعل
السادسة جملتان كجملة القسم وجوابه والشروط وجوابه اه وبقي عليه المركب من اسم وجملته نحو زيد أبوه
قائم وعلى هذا فالحصر اضاف بالنسبة لتركيب المفعول كفعلين أو فعل وحرف مثلا (قوله) كزيد
قائم) اعترض بان الوصف مع مرفوعه اسمان وبان التنوين من حروف المعاني فالاولى التثنية بهذا أحد
ورد الاول بان الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم المفرد لعدم بروزه في ثنية ولا جمع وأما نحو قائمان
وقائمون فالانف والواو فيه حرفان ثنية وجمع والضمير مستتر بخلافهما مع الفعل والثاني بان التنوين ليس
بكلمة اتفاقا لعدم استقلاله كأنف المفاعلة وياء التصغير والنسب والتأني في التسهيل قيد الاستقلال في
حد الكلمة لاخراج هذه (قوله) كقام زيد) أظهر الفاعل لان الماضي مع الضمير المستتر لا يسمى كلاما
على الاصح اذ لا تحصل الفائدة من الفعل الا اذا كان الضمير واجب الاستتار كما في التصريح وناقشه ليس
بان قام في جواب هل قام زيد كلام قطع كيف يشترط وجوب الاستتار اه ويمكن حمله على غير الواقع
جوابا عما لم يعلم فيه مرجع الضمير (قوله) فاستغنى بالمثال الخ) أي فالمثال تقيم للحد وفيه ان المفيد في
عرف النجاة لا يطابق الاعلى ما يحسن السكوت عليه وأما المفيد فائدة ما كعلام زيد فليس معنى مفهوما لا مفيدا
فلا حاجة للاحتراز عنه كما حره ابن هشام ومن ثم جعله ضم وغيره لمجرد التسهيل لتسام الخب بدونه ولم يذكر
التركيب مع انه لم يشذ عن اشتراطه الا ابن دحية ولا قصد مع ان الجمهور ومنهم من والمصنف في التسهيل
على اشتراطه ليخرج كلام النائم والساهي ومحاكاة الطيور نظرا الى أن الفائدة تستلزمهما اذ ليس لتام مفيد غير
مركب وحسن سكوت المتكلم يستدعي قصده لما تكلم به لكون فيه ان دلالة الالتزام مهجورة في
التعاريف فالاولى جعل المثال تنبيها من حيث اغناؤه عنهما كما فعل ابن الناظم لما قاله الشارح وان كان
تمثيلا من جهة الايضاح وزاد في التسهيل كونه مقصودا لدانته النخرج جملة الصلة والصفة والحال والخبر لان
اسنادها لم يقصده لدانته بل لتوضيح الموصول مثلا لكون يغني عنه المفيد لان هذه لم تفد لنقص اسنادها
بتوقفها على ما هي قيد له قال الشاطبي ولا بد من قيد الوضع العربي ليخرج كلام الاعاجم اذ مدار بحث النجاة
على التفرقة بين كلام العرب وغيرهم وقد يكون قوله كما استقم اشارة الى هذا القيد اه والاصح أنه لا يشترط
اتحاد المتكلم اذ المتفقان على أن يقول أحدهما قام والآخر يد كل منهما متكلم بكلام تام وانما اكتفي
باحدى السكوتين لتصريح الآخر بالآخرى واختار أبو حيان وغيره عدم اشتراط قصد ولا تجدد الفائدة
والله أعلم (قوله) اعلم ان التعريف الخ) ردبانه معلوم من الخطبة وقد يجاب بانه نبيه عليه أيضا في أول مسائل
القرن زيادة في البيان ليكتفي به في كل مسألة وقع التخالف فيها أو ان فائدة الاضافة الاشارة الى اختلاف
الاصطلاحات في تعريف الكلام لا مجرد انه في النحو فمحط لتعليل الشارح قوله لا في اصطلاح اللغويين
وقيل فائدتها الاشارة الى انه من مجتهدي النجاة (قوله في اللغة) هي ألقاظ يعبر بها كل قوم عن اغراضهم قال

يشمل الكلام والسكام
والكامة ويشمل المهمل
كثير والمستعمل كعمرو
ومفيدة أخرجه المهمل
وفائدة يحسن السكوت
عليها أخرجه الكلمة
وبعض الكلام وهو ما يتركب
من ثلاث كلمات فأكثر
ولم يحسن السكوت عليه
نحو ان قام زيد ولا يتركب
الكلام الا من اسمين
كن يدقام أو من فعل
واسم كقام زيد وكقول
المصنف استقم فانه كلام
مركب من فعل أمر وفاعل
مستتر والتقدير استقم
أنت فاستغنى بالمثال عن
أن يقول فائدة يحسن
السكوت عليها فكأنه قال
الكلام هو اللفظ المفيد
فائدة كفاية استقم وانما
قال المصنف كلامنا ليعلم
أن التعريف انما هو
للكلام في اصطلاح
النحويين لا في اصطلاح
اللغويين وهو في اللغة

الامر في حوائش الشهور وذلك لا يظهر في نحو قولهم في حكمة الغنم ولغة تميم اهل مال لا يتسكك كان
يقال في هذه المادة لفظان موضوعان كل منهما مخصوصة ولفظ تميم الموضوع عندهم بالمهمة فالاحسن أن
تفسر باستعمال الالفاظ حتى يكون المعنى في كذا الاستعمالان واستعمال تميم اهل مال ما يؤيد ذلك ان اللغة
مصدر تأتي اذا لم يجمع بالكلام واطلاق المصدر على الاستعمال أنسب من الالفاظ المستعملة ويكون معني
قولهم كتب اللغة كتب بيان استعمال الالفاظ في معانيها اهـ قلت وهذا أيضا لا يظهر في نحو قولهم واضح
اللغة هو الله تعالى أو البشر اذا لموضوع انما هو الالفاظ لا استعمالها فالاحسن أن لا يقتصر على أحدهما بل
تفسر في كل مقام بما يناسبه والصحيح ان واضعها هو الله تعالى لا البشر وعرفها الخلفي اما بوحى كما روى ان
الله علم آدم الاسماء كلها الموضوع بكل لغة وعلمها آدم لادولاده فلما افرق قوا في البلاد تفرقت اللغات وابتدأت
علم ضروري في أناس معنى اللفظ وقيل بالوقف لعدم القاطع ومحل الخلاف أسماء الاجناس أما أسماء الله تعالى
والملائكة فواضعها الله اتفاقا وأعلام الاشخاص واضعها البشر اتفاقا كما قاله ابن الهمام في تحريره (قوله
اسم السكك الخ) مثله في مختار الصحاح كما في ابن الميت ومقتضاه أنه يشمل المهمل لكن يخالفه قول المصباح
انه عبارة عن أصوات متتابعة لمعنى مفهوم وقول القاموس انه عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه أى
كالخط والاشارة الآن يحمل قوله أو غير مفيد على فائدة الكلام النحوى فلا ينافي اختصاصه بالاستعمال
واطلاقه على نحو الخط مجاز وان ذكره القاموس لانه لا يفرق بين الحقيقة والمجاز ويطابق حقيقة على الحدث
وهو السكك كقوله

قالوا كلامك هذا وهى مصغية * يشفيك قلت صحيح ذلك لو كانا

وهو اسم مصدر لسكك وعلى المعنى القائم بالنفس قال الاخطل

ان الكلام لفي القواد وانما * جعل اللسان على القواد دليلا

والاصح انه حقيقة أيضا (قوله والسكك اسم جنس الخ) اعلم ان اسم الجنس مطلقا موضوع للمساهمة من
حيث هي ثم ان صدق على القليل والكثير كما وضرب سمي افرادا وان دل على أكثر من اثنين وفرق
بينه وبين واحده بالتاء بأن يتفق فى الطبيعة والحروف ما عداها كتمر وقمره وأبالياء كرم ورومى سمي جميعا
والفرق بينهما وبين مشابهة من الجمع كتخمة ونخمة ان الغالب في ضميره التذكير مراعاة للفظه وفي الجمع
التأنيث وكونه جميعا انما هو بحسب الاستعمال فلا ينافي وضعه للمساهمة من حيث هي كما قاله الرضى وبقي
ما يصدق على واحد لا بعينه كأسد وسماه بعضهم أحاديا اذا علمت ذلك فالسكك اسم جنس جمى لا افرادى
كما قيل لعدم صدقه على القليل ولا جمع لغلبة نذكره نحو اليه يصعد السكك الطيب يحرفون السكك عن
مواضعه ولا اسم جمع لتمييز واحد منه بالتاء واسم الجمع لا واحد له من لفظه كقوم ورهط وابل ونساء وطائفة
وجماعة أوله واحد لا كذلك مع كونه ليس من أوزان الجوع كصحب وركب ومنها مع اجزاء أحكام المفرد
عليه كتصغيره والنسب الى لفظه كما جعلوا ركاب اسم جمع لركوبة لانهم نسبوا الى لفظه والجمع لا ينسب اليها
(قوله واحد كلمة الخ) فيه اشارة للاعراب المار (قوله لانها ان دلت الخ) دليل لانتصارها في الثلاثة
والنحويون مجمعون على هذا الامن لا يعتد بخلافه في اسم الفعل وقول القراء في كذا ليست اسما ولا فعلا ولا
حرقا انما هو تردد من أيها لى لتعارض الأدلة عنده لانها خارجة عنها والاصح انها حرف وتردد لجزا اذا
تقدمها ما يزجر عنه نحو كذا انها كلمة وللعجوب كأي اذا تلاها فم نحو كذا والقمر والاستفتاح كالأذا دخلت
عن ذلك نحو كذا ان الانسان ليظنى انظر المعنى وحواشيه (قوله في نفسها) خرج به الحرف وفي امسية في
المواضع الثلاثة أى دلت بسبب نفسها لاستقلالها بالحرف بسبب انضمام غيره لعدم استقلاله فله معنى في
نفسه لكن لا يستقل باقائه وهو مذهب البيانيين ولذلك أجزا فيه الاستعارة التبعية وأظرفية مجاز باعتبار

اسم السكك ما يتكلم به
مفيدا كان أو غير مفيد
والسكك اسم جنس واحد
كلمة وهى اما اسم أرفع أو
حرف لانها ان دلت على
معنى فى نفسها

غير معتزة بزمان فهي الاسم وان اقترنت بزمان فهي الفعل وان لم تبدل (١٧) على معنى في نفسها بل في غيرها فهي الحرف

والكلام ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر كقوله ان قام زيد والكلمة هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد فهو اللفظ الموضوع لمعنى أخرج الممثل كدبر وقولنا مفرد أخرج الكلام فإنه موضوع لمعنى غير مفرد ثم ذكر المصنف رحمه الله تعالى أن القول بعم الجيع والمراد أنه يقع على الكلام أنه قول ويقع أيضا على الكلام والكلمة أنه قول وزعم بعضهم أن الأصل استعماله في المفرد ثم ذكر المصنف أن الكلمة قد يقصد بها الكلام كقوله لم في لاله الا الله كلمة الاخلاص وقد يجمع الكلام والكلمة في الصدق وقد يفرد أحدهما فقال اجتماعهما فدقام زيد فإنه كلام لافادته معنى يحسن السكوت عليه وكلم لأنه مركب من ثلاث كلمات ومثال انفرد الكلام

(قوله من اطلاق الجزء) أي كاطلاق العين على الربيعة براء فوحدة ثم همزة كقتيلة أي الرقيب من ر بأت القوم بالهمز اذا رقبتهم خفية أو براء فهزمة مكسورة فتحته مشددة وهو من يجلس

على مكان عال لينظر القوم اه منه

فهو الاسم المعنى من اللفظ فكأنه كامن فيه وعلى هذا فلا معنى للحرف أصلا وانما تبدل على معنى غيره وهو المشهور عند النحاة (قوله غير معتزة الخ) خرج به الفعل لا نحو أمس والآن فإن مدلوله نفس الزمان لا أنه معتز به والمراد غير معتزة بأحد الأزمنة وضعا لا بطلاق زمن ثلاثي خرج نحو اصبح وهو الشرب أو في النهار والغبوق وهو الشرب آخره والقبيل وهو الشرب وسطه فان معناه مقترن بطلاق زمن كالصباح ولا يعلم أهو ماض أم غيره أما الفعل فيقترن وضعا بأحد الأزمنة على التعميين وكون المضارع للحال والاستقبال لا يضرب لانه لم يوضع الا لأحد ههنا ووضع للآخر بوضع ثان فلما يحصل فيه اللبس ودخل بقولنا وضعا الوصف كاسمى الفاعل والمفعول فان كونه حقيقة في الحال ليس من وضعه بل بطريق اللزوم من حيث ان الحدث المدلول له لا بدله من زمن ولا يكون حاصل حقيقة الا في حال اطلاقه وأما اسم الفعل فمدلوله لفظ الفعل عند الجمهور ولا زمن فيه أصلا وخرج به نحو عسى وليس ونعم وفعل التجنب لا فترانه به وضعا ولذا ثبت لها آثار الفعلية فتلحقها التاء وترفع الفاعل لكن لما خرجت الى معنى الانشاء أو التي تجردت عنه ولا يخرج العلم المنقول من فعل كاحد لانه لم يقترن بالزمان في وضع الفعلية وأما وضعه الأصلي فقد انسلخ عنه فتدبر (قوله في غيره) اعترض بشموله الاسماء الموصولة وضمير الغائب والكاف الاسمية وكم الخبرية وأسماء الاستفهام والشرط لان كلامها دل على معنى في غيره وأجاب الرضي بأن الموصول والضمير معناهما شيء مبهم وهو مستقل في نفسه وانما يحتاج للصلة والمرجع لكشف ابهامهما لادلائهما عليه والكاف الاسمية معناها المثل وهو معنى مستقل بخلاف الحرفية فمعناها المشابهة الحاصلة في الغير وكذا كم الخبرية معناها شيء كثير لا الكثرة التي هي معنى رب وأما اسم الاستفهام والشرط فكل منهما ما يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره نحو أيهم ضرب وأيهم تضرب أي ضرب فان معنى الاستفهام متعلق بمضمون الكلام ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزاء وأي في الموضعين دالة على ذات وهي معنى مستقل فسلم الحد اه نكت (قوله الموضوع لمعنى مفرد) ظاهر اطلاقه واقتضاه في المحترز على المهمل أن اللفظ يسمى كلمة بمجرد وضعه وان لم يستعمل فانظره (قوله أخرج الكلام) أي والكلم أيضا وكذا المركب الاضافي فليس بكلمة كانه ليس كلاما ولا ككلمات قول مركب اما العلم الاضافي فمجموع الجزأين كلمة حقيقة وكل منهما كلمة اصطلاحية (قوله بعم الجيع) أي عموما مطلقا لانه اللفظ الموضوع مفردا كان أم لا مفيدا أم لا فينفرد عن كل واحد في آخرتها وعن الجيع في نحو غلام زيد ولا ينفرد واحد منها عنه فعلى هذا يشترط في كل منها الوضع فلا يسمى المهمل كلاما ولا ككلمة ككلام يسمى قولاً ولا حينئذ كان الاولى للمصنف أخذ القول جنساً في تعريف الكلام لكونه أقرب من اللفظ والجواب بان القول لما شاع استعماله في الرأي والاعتقاد صار كالشرك المبهجور في التعارض ففرد بان محل هجره مع عدم القرينة والمقام هنا قرينة ظاهرة في ارادة اللفظ فهو أولى من الجنس البعيد (قوله قد يقصد بها الكلام) أي مجازاً مرسلاً عند النحاة واللغويين أيضا كما صرح به الشنوافي على القطر من اطلاق الجزء على الكل وهذا المجاز مهمل في عرف النحاة البتة ومن ثم اعترض على المصنف في ذكره حتى قيل انه من عيوب الالفية التي لا دواء لها لكونه ذكره تبرعاً بغيره على كثرة في نفسه وان لم يستعمل عندهم وقرر بعضهم ان المراد بالكلمة ما صدقها لا لفظاً أي بعض ما يسمى كلمة يراد به الكلام وذلك البعض كحرف النداء الغائبة عن ادعوا وحرف الجواب الغائبة عنه كنعم في جواب هل قام زيد فلا مجازاً أصلاً وهو في غاية الحسن (قوله وقد يجمع الكلام والكلمة الخ) فبينهما العموم والوجهي وأما الكلمة فتبنيهما

(قوله ان قام زيد) يلغز بذلك فيقال أى قول ان نقص زاد وان زاد نقص أى ان نقص لفظه فادمعناه وعكسه (قوله بالجر) انما يتعلق بحصل ولا اسم خبر أو عكسه وتميز مبتدأ سوغه الوصف بحصل أى التميز بالحاصل بالجر الخ كائن للاسم أو الحاصل للاسم كائن بالجر وفيهما تقديم معمول الصفة على الموصوف ومنعه البصريون لان الصفة لا تقدم فكذا فرعها الا فى الضرورة وسهله هنا معها كونه ظرفا قال الاسقاطى وجوز السكوفيون والزمخشري اختيارا وخرج عليه وفلهم فى أنفسهم قولاً بليغا ببناء على تعليق فى بليغا أو أن تميز مبتدأ بالجر متعلق به وهو الذى سوغه وحصل خبر ولا اسم متعلق به أو عكسه أى التميز بالجر حصل للاسم أو التميز للاسم حصل بالجر وفيهما تقديم معمول المصدر عليه ويسهله كونه ظرفاً وتقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ وهو منوع لان الخبر الفعلي لا يتقدم فكذا فرعه لكن جاز هنا للضرورة مع توسعهم فى الظرف على أن الاصح جوازُه مطلقاً لان المنع فى الخبر لثلايوهم كون المبتدأ فاعلاً وذلك منتف مع معموله أفاده الصبان وغيره وقد يقال فى تقديم معمول الفصل بينهما وبين عامله بالمبتدأ وهو أجنبي لانه ليس من معمولات الخبر وقد صرحوا فى باب الاشتغال بمنع النصب فى زيد أنت تضر به للفصل المذكور كما سيأتى فكيف يسوغ هذا الاصح مع ذلك الآن يقال صاحب هذا القول لا يعتبر الفصل المذكور لسكونه ليس أجنبياً محضاً لعمله فى الخبر مع ان الفعل قوى العمل وأنه لا يمنع الفصل الامع تأخر الاجنبى والمعمول عن العامل لامع تقدمها فتأمل فان فيه دقة وأعاريب البيت تنيف على السبعين (قوله علامات الاسم) أى بعضها ولم يستوفها كما بر شد اليه قول الشارح فنها ومنها دون أوها وثانها اذ بقى منها الاضافة وعود الضمير اليه كعوده على ال الموصولة فى أفصح المتقرب به والجمع والتصغير وابدال اسم صريح منه نحو كيف أنت أصح أم سقيم وموافقة ثابت الاسمية فى لفظه كتنال الموافق للفظ حذام الثابت الاسمية أو فى معناه كقط وعوض رحيث فانهما معنى الزمن الماضى والمستقبل والمكان وغير ذلك والفرق بين العلامة والتعريف انها انطردولا تنعكس أى يلزم من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم فالغلب فيها جانب السبب لانها توافقه فى شق الوجود لا الشرط لنحافتها فى الشقين وأما التعريف فيجب اطراده وانعكاسه الا عند من جوز التعريف بالاعم والأخص فان قلت سيأتى ان السكامة اذ لم تقبل هذه العلامات لم تكن اسما فقد لزمت من عدمها العدم فكيف تسكون علامة قلت لزمت العدم ليس من حيث كونها علامة بل لانهما انحصرت العلامات كلها كانت مساوية للازمة لاهو العلم والمزوم المساوى يلزم من عدمه العدم كالانسان وقابل الكتابة أما كل علامة بخصوصها فلزمت أخص فلا يلزم من عدمها العدم فتدبر (قوله فنها الجر) عرفوه على أن الاعراب لفظى بالكسرة التى يحذفها عامل الجر وفيه قصور لعدم تناوله ما ينوب عنها الا بد كره ودور لا خلد المعرف فى التعريف وأجيب بأن الجر ذكر لبيان العامل لانه جزء من التعريف فلو حذف ما ضراً وهو تعريف لفظى وعلى انه معنوى بأنه تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها (قوله الجر بالحرف والاضافة والتبعية) الصحيح ان الجار هو المضاف لا الاضافة وان العامل فى التابع ليس التبعية بل هو عامل المتبوع من حرف أو مضاف اذ لا عامل للجر غيرهما حتى فى المجاورة والتوهم كما حققه ابن هشام فى شرح اللوحة ولم يبد كذا شارح هذين لندرتهم قال الجلال ومذهب الناطم ان المضاف اليه مجرور بالحرف المقدر فقد كره الحرف شامل له الا أن براعى مذهب غيره (قوله لان هذا لا يتناول الخ) عورض بان الحرف يتناول المبتنيات وعن وعلى والكاف الاسميات اذ يستبدل على اسميتها لاجل لعدم ظهوره فى كل ما ليس فى الآخر نعم الحرف يدخل على غير الاسم ظاهراً كحجبت من أن قت فىوقع المبتدئ فى الخطأ والجر وان كان كذلك فى نحو يوم ينفع لكنه ليس ظاهراً فى الفعل حتى يوقع فى الخطأ بخلاف الحرف وقد راد بالجر الظاهر والمقدر والمخلى فلا يخرج ما ذكر (قوله ومنها التنوين)

ان قام زيد ومثال افراد الكلام زيد قائم (ص) بالجر والتنوين والنسب وال

ومسند للاسم تميز حصل (ش) ذكر المصنف فى هذا البيت علامات الاسم فنها الجر وهو يشمل الجر بالحرف والاضافة والتبعية نحو مررت بغلام زيد الفاضل فالغلام مجرور بالحرف وزيد مجرور بالاضافة والفاضل مجرور بالتبعية وهو أشمل من قول غيره بحرف الجر لان هذا لا يتناول الجر بالاضافة ولا الجر بالتبعية ومنها التنوين وهو أقسام

استشكل هذه علامة بان معرفة أقسامه الآتية فرع عن معرفة الاسم اذ لا يعرف كونه للتمكين مثلا الا اذا عرف أن مدخوله اسم معرب منصرف فكيف يكون علامة له وأجيب بان المستدل به مطلق النون الآتية لا خصوص الأقسام وهو لغة مصدر نوت أي صوت أو دخلت نونا على الكلمة نقل اصطلاحا الى نفس النون المدخلة أعني النون الساكنة الزائدة التي تلحق الآخر وصلا لا خطا ووقفا فهو من اطلاق المصدر اما على آتية لان النون يحصل بها التصويت لكونها حرفا أغن عن وعلى المفعول نخرج بالساكنة النون الاولى من ضيفن وأما الثانية فتتوين وبالزائدة نون اذن سواء كتبت ألفا وهو الصحيح أو نونا لعدم زيادتها وبلحوق الآخر نون انكسر ومنكسر وكذا نون اذن لانها نفس الآخر لا حقيقة وقوله وصلاليان الواقع كما قاله يس وبلا خط الح تنوين الترنم والعالى الآتيان في الشرح لثبوتها خطأ ووقفا وحذفهما وصلا وانما يطلق عليهما التنوين مجازا للمشابهة الصورية لا يقال يخرج به أيضا تنوين المنصوب لانه ثبت في الخط ألفا لانا نقول المنفي ثبوت النون بنفسها لامع بدليا فان قلت حينئذ تدخل النون الخفيفة في نحو انفسعا لانها ترسم ألفا عند الكوفيين فتكون كتبتون المنصوب سواء أجيب بأن هذا التعريف على مذهب البصريين من كتابتها نونا فهي خارجة بقيد لا خطا كما خرج به التي في فعل الجماعة والمخاطبة لانها تكتب نونا اتفاقا ومن يراعى مذهب الكوفيين يز يدقيد لغير نو كيد لاخر اجها وحذف بعضهم فيه السكون والزيادة لان ما خرج بها يخرج عما بعدهما (قوله تنوين التمكين) ويسمى تنوين التمكين والامكنية لدلالته على تمكن الاسم في باب الاسمية وعدم مشابته الحرف والفعل وتنوين الصرف لصفه عن تلك المشابهة (قوله وهو الا لاحق للاسماء المعربة) أي المنصرف معرفة كانت أو نكرة ولذا مثل برجل ردا على من جعله للتنكير لبقائه مع زوال التنكير اذا سمي به ودعوى انه زال وخلفه تنوين التمكين تعسف وجوز الرضى كونه تمكينا لكون الاسم منصرفا وتنكيرا لكونه نكرة وبعد التسمية يتمحض للتمكين لكن يعكر عليه ان تنوين التنكير مخصوص بالمبنيات كما في الشرح الآن يمنع ذلك فتدبر (قوله للاسماء المبنية) أي لبعضها وهو العلم المختوم بويه واسم الفعل واسم الصوت وهو في الاول قيامى وفي الاخير بن سماهى فاسمع منونا وغير ممنون كصومه وحبل جازيه الامران وراسع منونا فقط كواها بمعنى أتجيب وريها بمعنى أغر فلا يجوز تركه وراسع غير ممنون كنزال فلا يجوز تنوينه (قوله وسيبويه آخر) أي رجل آخر مسمى بهذا الاسم فهو نكرة لتنوينه (قوله لجمع المؤنث) المزداه ما جمع بألف وناه من يدين وان لم يكن مؤنثا ولا سائما (قوله لانه في مقابلة النون) معنى ذلك كما قاله الرضى ان كلا من هذا التنوين ونون الجمع قائم مقام تنوين المفرد في الدلالة على تمام الاسم ولا يردان مفرد هذا الجمع قد لا يكون كفاطمة لان تنوين ما لا ينصرف مقدر فهو قائم مقامه وكذا يقال في جمع المذكور الذي لا يكون مفردة كإبراهيمون والدليل على انه للمقابلة للتنكير ثبوته في المعربات وللا تمكين ثبوته فيما لا ينصرف منه وهو مسمى بمؤنث كاذرعات وتنوين التمكين لا يجمع منع الصرف وفيه كما قاله الصبان ان من ينون المسمى به ينظر الى ما قبل العلمية فلا يعتبر الاجتماع المذكور كما ان من يعمه الصرف ينظر الى ما بعدها ومن يحجره بالكسرة ولا ينونه يعتبر الحالتين ولذا أسقط صاحب اللب هذا القسم ووجهه شارحه بدخوله في التمكين (قوله وتنوين العوض) اضافة بيانية ويقال تنوين التعويض باضافة المسبب الى سببه (قوله وأتى بالتنوين عوضا عنه) أي وكسرت اذ على أصل التخلص من الساكنين لا كسرة اعراب بالاضافة خلافا للاخفش لبقاء افتقارها الى الحلة معنى ولا يضر حذفها لفظا كحذف الصلة للدليل كقوله

نحو الأتى فاجع جو * عك ثم وجههم الينا

أي الأتى عرفوا بالشجاعة ولقيام التنوين مقامها فكأنها مذكورة ولو سلم ففيها سبب آخر وهو الشبه

تنوين التمكين وهو
اللاحق للاسماء المعربة
كبريد ورجل الاجع للمؤنث
السالم نحو مسلمات والانحو
جوار وغواش وسياتي
حكمهما * وتنوين
التنكير وهو اللاحق
للاسماء المبنية فراقبين
معرفة ونكرتها نحو
مررت بسيبويه وسيبويه
آخر * وتنوين المقابلة
وهو اللاحق لجمع المؤنث
السالم نحو مسلمات لانه
في مقابلة النون في جمع
المذكر السالم كسلمات *
وتنوين العوض وهو
على ثلاثة أقسام عوض
عن جلة وهو الذي يلحق
اذ عوضا عن جلة تكون
بعدها كقوله تعالى وأنتم
حينئذ تنظرون أي حين اذ
بلغت الروح الحلقة وحذف
بلغت الروح الحلقة وأتى
بالتنوين عوضا عنه وقسم
يكون عوضا عن اسم

الوضي وإضافة حين اليها من إضافة الأعم للأخص كشجر أراك وفاقا للمامني لان الحين مطلق زمن
واذ زمن مقيد بما تضاف اليه ومثلها يومئذ (قوله وهو اللاحق لكل) أي ولبعض قال في التصريح
والتحقيق انه تنوين صرف يذهب مع الإضافة ويثبت مع عدمها اهـ ويمكن الجمع بأنه لا يمكن لصرف
مدخوله مع كونه عوضا عن المضاف اليه (قوله لجوار) جمع جارية نطلق على السفينة والشمس
لجربهما في البحر والفلك وعلى نعمة الله لجربهما على عباده وعلى فتية النساء كافي القاموس أي لجربهما في
حاجتهما مثلا فهي في الأصل صفة ثم جرت مجرى الاسماء وغلبت في الأخير وظاهر القاموس إطلاقها على المرأة
وان كانت حرة وهو كثير في استعمال العرب فخصيصها بالامة عرف طاري منشؤه حديث لا يقل أحدكم
عبدى ولا أمتى فان العبد والامة لله وليقل غلامى وجارى بى أو كما قال صلى الله عليه وسلم (قوله ونحوهما)
أي من كل اسم منقوص منع الصرف جمعا كما مثل أو مفردا كما عيم تصغير أعشى فانه ممنوع من الصرف
لوصفية ووزن الفعل لانه كادسرح وأبيطر وكون تنوينه عوضا عن حرف هو مذهب سيبويه والجمهور
والراجح بناؤه على تقدم الاعلال لثقله بجوهر الكلمة على منع الصرف الذي هو حال من أحوالها فالأصل
جوارى وأعشى بنون الصرف حذف الضمة الرفع وكسرة الجر لثقلهما على الياء ثم الياء لا لتقاء
الساكنين ثم التنوين لوجود صيغة الجمع في الاول ووزن الفعل في الثاني تقديره لان الياء لحذفها لعله
كالثابتة ولذا يقدر عليها الاعراب لاعلى ما قبلها فلما زال التنوين خيف من رجوع الياء لزوال مانعها وهو
التنوين فعوضوا عنها تنوينا لينقطع طمع رجوعها وبعضهم بناه على تقدم منع الصرف فأصله جوارى بلا
تنوين حذف الضمة لثقلها على الياء وكذا فحة الجر لثقلها على تنوين فحيف ثم الياء لا لتخفيف وعوض عنها
التنوين وانما لم يراع جرحه بالفحة على الاول كنهذا لانه لا يمنع الابدال الاعلال ومذهب المبرد والراجح انه
عوض عن حركة الياء بناء على تقدم منع الصرف ثم حذف الياء لالتقاء الساكنة مع تنوين العوض
وبقي مذهب رابع للاخفش وهو انه تنوين صرف لزوال صيغة مفاعل ونحوها بحذف الياء فصار كيان
وسلام وعلى هذا قراءة وله الجوار بضم الراء (قوله رفعوا جوارا) وأما النصب فيظهر على الياء لثقلته (قوله
يلحق القوافي) أي في لغة تميم وقيس بدلا عن حرف المد والقافية آخر البيت وهي من الحرف المحرك قبل
أول ساكنين يقعان في الآخر الى انتهاء البيت على الصحيح (قوله المطلقة بحرف علة) أي التي أطلقت
عن السكون فتحركت وامتنعها الصوت بسبب حرف علة يقع في آخرها (قوله أفلى اللوم) قاله جوير
وأفلى بكسر اللام أمر للوثنة واللوم بفتح اللام العدل والتعنيف وعادل منادى مرخم عاذلة وأصبت بفتح
الهمزة وضم التاء أي ان نطق بالصواب فلا تنكريه بل قولى لقد اخطأ أو بكسر التاء أي ان أردت أنت
النطق بالصواب بدل اللوم فقولى وجواب الشرط محذوف يفهمه قولى ولقد أصاب من مقول القول والشاهد في
العتاب وأصابن اذا أصابهما العتاب وأصابا عوض التنوين عن المدوقصر الشاهد على الثاني لكونه هو القافية
مردود بان البيت المقفى ينزل كل من شطر به منزلة البيت الكامل كما بين في العروض (قوله اترك الترم)
أي لان هذه النون قطعت مد الصوت بالروى الذي هو الترم فسميتهما بذلك على حذف مضاف وقيل لان
الترنم يحصل بالنون نفسها لكونها حرفا أغن وأيس الترم خصوصا المد المذكور (قوله أرف الترحل الخ)
ساقط في نسخ وقاله يزيد بن معاذ الشهير بالناطقة لبغ بالشعر بغته بعد تعذره عليه وأرف بالزاي والقاء
وروى أفد بالقاء والدال المهملة وكلاهما بوزن فهم وبمعنى قرب والترحل أي الرحيل فاعله والركاب اسم
جمع للابل التي يسار عليها واحد هارحلة ولا واحد لها من لفظها كافي الصحاح وقيل واحد وكوبة كاسر
ولسانا فية ونزل بضم الزاي مضارع زال التامة بمعنى تذهب والرحال جمع رحل وهو مسكن الرجل ومنزله وأهل
المراد بها الخيل التي تحمل على الابل أو ان الباء بمعنى من وكان مخففة من الثقيلة واسمها محذوف أي وكانت

وهو اللاحق لكل عوضا
عما تضاف اليه نحو كل قائم
أي كل انسان قائم حذف
الساكن وأتى بالتنوين
عوضا عنه وقسم يكون
عوضا عن حرف وهو
اللاحق لجوار وغواش
ونحوهما رفعا وجرا نحو
هؤلاء جوار ومررت بجوار
لحذف الياء وأتى بالتنوين
عوضا عنها وتنوين الترم
وهو الذي يلحق القوافي
المطلقة بحرف علة كقوله
أفلى اللوم عاذل والعتابن *
وقولى ان أصبت لقد أصابن
بجاء بالتنوين بدلا من
الالف لترك الترم وكقوله
أرف الترحل غير أن
وكانتا
لما نزل برحائنا وكان قد نزل

قد زالت وذهبت والاستثناء منقطع أى قرب الرحيل لكن وكان بالمدح مع عز مناعليه والشاهد في قدس حيث أبدلت النون من الياء إذا أصله قدى بكسر الدال واشباعها للاروى وفيه شاهد آخر وهو حذف الفعل بعد قد **(قوله الغالى)** من الغلو وهو الزيادة ومجاوزة الحد لانه زاد على الوزن فى آخر البيت للترنم بالنون وليؤذن بالوقف اذا الشعر المسكن آخره للوزن لا بدرى أفيه واقفا أنت أم واصل فهو كالجزء بمجمتين وهو زيادة أربعة أحرف فأقل فى أوله **(قوله المقيدة)** أى التى يكون رويها حرفا صحيحا حساسا كنا **(قوله وقام)** **(الاعماق الخ)** قاله رؤبة بن الججاج وبعده * مشبه الاعلام لماع الخفقن * أى ورب سكان قام الاعماق أى مظلم النواحي من القتام وهو الغبار والاعماق ما بعد من أطراف المغازاة مستعار من عمق البحر والخابى الخالى والمخترق بفتح الراء الطريق الواسع لان المار يخترقه ومثبه الاعلام أى يخلط الاعلامات ولماع الخفقن أى شديد لسان البرق من قوطم خفق البرق خفقا وخبر محرور رب محذوف أى قطعتة مثلا كما فى العيني وقيل مذكور بعد فى القصيدة والشاهد ادخال النون بعد القاف الساكنة للوزن فيحتاج لتحريكها تخلصا من السكونين قال فى التصريح والمشهور كسر ما قبله كسه ويوشدواختار ابن الحاجب القتحح جلا على ما قبل نون التوكيد الخفيفة قال الموضح وسمعت بعض العصريين يسكن ما قبله ويقول الساكنان يجتمعان فى الوقف وهذا خلاف ما أجمعوا عليه اه ولا يبعد أن يخص هذا الخلاف بالمبنى أصالة كالحرف أما الاسم والفعل المعربان فيجوز أن يعاقتضيه الاعراب كالكسر هنا والضم فى البيت الآتى فتأمل **(قوله وظاهر كلام المصنف الخ)** قد علمت أن تسميتهما تنوينيا مجاز فلا تشملهما عبارة لان الشي إذا أطلق انما ينصرف لحقيقته وبقى من الاقسام التنوين للحكاية كان تسمى رجلا بعاقة فيمنع الصرف للعلمية والتأنيث اللفظي وتنوينه حينئذ لحكاية أصله وللضرورة وهو قسمان تنوين ما لا ينصرف والمنادى المفرد فى الشعر وللتناسب كقراءة سلاسل وأغلا لا ولشدوذ فى هؤلاء وجعل ابن هشام الحكاية والضرورة مبينين للصرف ولا عراب المنادى ويمكن مثله فى التناسب لكن خالفه الساماني وجعلها أقساما مستقلة غير الصرف وأما الشاذ فاختار المصنف انه كنون ضيقن كثر به اللفظ وليس بتنوين وقد جعلها المصنف بقوله

أقسام تنوينهم عشر على كنهها * فان تقسيمها من خير ما حوزا

مكن وعوض وقابل والمنكر زرد * رنم وأحك اضطرر غال وما همزا

فيل أشار باضطرر للضرورة بقسميه وبما همز للشاذ وقوله زد تكملة ولا يبعد انه أشار للتناسب فتدبر **(قوله يختص به)** الباء دخلة على المقصور فالتنوين مقصور على الاسم لان معانيه الاربعة لا توجد فى غيره

(قوله فيكونان فى الاسم) ذكر الشارح مثال الترنم فى الثلاثة والغالى فى الاسم ومثاله فى الفعل كقوله

أحار بن حمرو كاتى خرن * ويعدو على المرء ما ياتمرن

وفى الحروف

قالت بنات الم ياسمى وانن * كان فقير امعه ما قالت وانن

(قوله النداء) هو بضم النون وكسرها مع المد والقصر وكلها سماعية ما عدا الكسر مع المد لانه مصدر نادى ومصدر فاعل الفعل وحقيقته طلب الاقبال بيا وأحدى أخواتها وانما اختص بالاسم لان المنادى مفعول به وهو لا يكون الا اسما وأما دخول ياعلى الحرف فى نحو يالىت قومي يعطون يارب كاسية فى الدنيا عارية يوم القيامة وعلى الفعل فى قراءة الكسائى أيا لاسجدوا بتخفيف الالف مجرد التنبيه ولا يلزم ذكر المنبه بل تكفى ملاحظته عقلا وقيل المنادى محذوف تقديره يا هؤلاء مثلا **(قوله والالف واللام)** أى المعرفة كالرجل أو الزائدة كالجرث وطبت النفس دون الموصله لدخولها على المضارع اختيارا عند

والتنوين الغالى وأنته
الاخفش وهو الذى يابحق
القوافى المقيدة كقوله
* وقام الاعماق خاوى
المخترقن *

وظاهر كلام المصنف أن
التنوين كاه من خواص
الاسم وليس كذلك بل
الذى يختص به الاسم انما
هو تنوين التمكن
والتنكير والمقابلة والعوض
وأما تنوين الترنم والغالى
فيكونان فى الاسم والفعل
والحرف ومن خواص
الاسم النداء نحو يارب
والالف واللام نحو الرجل

ونظمها العلامة الامير مع

الاشارة لامثالها بقوله

مكن بز يد وايه نسكره

كنا *

قابل بجمع لتأنيث وقد سلمها

عوض جوار اذ رنم بطلقه

* غال ان أو بصرف

الشعر ما حوزا

كنا نداء بتنوين كيا ماطر

* والحكى ماشد تلك

العشر فاقمها * اه

من هامش نسخة المؤلف

الناظم والاستفهامية لدخولها على الماضي في نحو أفعال فعلت بمعنى هل فعلت (قوله والاستناد إليه) قال ابن هشام هو أنفع العلامات لأنه دل على اسمية نحو الضمائر كتاء ضربت وما الاستفهامية في نحو الحاقه ما الحاقه والموصولة في نحو أنما صنعوا كيد سحر أن قدر العائد أي صنعوه والافهى حرف مصدرى أي أن صنعهم وفيه علامة أخرى وهي عود الضمير إليها وليست انما أداة جصر لأنه كان يجب نصب كيد بصنعوا مع أنه خبر أن فإن قلت قد ورد الاستناد إلى الفعل في نحو نسمع بالمعيدي خير من أن تراه وقوله تعالى ومن آياته يريكم البرق وقو لهم زعموا مطية الكذب وإلى الحرف نحو من حرف جر أجيب بان الاستناد في الأخير ينقصه اللفظ وهو اسم قطعا فان الكلمة إذا أريد لفظها كانت اسماء ومعلومها اللفظ الواقع في الترا كيب فإذا قيل ضرب فعل ماض فالحكم بالفعلية ليس على اللفظ الذي في هذا التركيب والالافى كونه اسما مستندا إليه بل على مدلوله الواقع في نحو ضرب زيد وكذا من حرف جر وأما نحو ضرب ثلاثي فيصح كون الحكم على هذا اللفظ بخصوصه أو على مدلوله الذي في ضرب عمر ومثلا والمشهور تسمية هذا الاستناد لفظيا لان الحكم فيه على اللفظ لكن يصح تسميته معنويا أيضا لان المحكوم عليه مدلول اللفظ كما سيأتى ايضاحه آخر الباب وأما نسمع ويريكم فسيبوكان بمصدر مع أن محذوفة وقد روي أن نسمع على الاصل وحذف أن مع رفع الفعل كما هنا قياسي وقيل سماعي وأما مع نصبه باضمارها كما روي به نسمع فشا في مثله لعدم مقتضى الاضمار لكن سهله وجودها فيما بعده كما في قوله

الأيها ذا الزاجري أحضر الوغي * وأن أشهد اللذات هل أنت مخدري

بنصب أحضر وقيل يريكم صفة مبتدأ محذوف أي آتية يريكم بها البرق لانه المبتدأ كما في قوله

وما الدهر الا تارتان فنهما * أموت وأخرى أبتى العيش أ كدح

على رواية رفع أموت أي منهن ما تارة أموت فيها وأ كدح مضارع من الكدح وهو التعب حال من فاعل أبتى وأجيب أيضا بان الفعل قد يراد به جزء معناه المستقل وهو الحديث فيكون اسما كالمصدر ويعامل معاملة الاسماء أي من غير حاجة إلى حذف أن واضمارها فيسند إليه كالمثال والآية ويكون في محل جر بالإضافة كنهنا يوم ينفع ونحو ذلك ويرد هذا الجواب قول الشنواني ان قلت لم أطبقوا على تأويله مع صدوره عن يوثق بعريته وهلا قالوا انه فعل وقع مبتدأ قلت لا جاعهم على ان الحدث المدلول عليه بالفعل لا يكون الاسناد أبدا فجعله مستندا إليه خرق لاجاعهم اه وأما يوم ينفع فن مواضع سبق الجملة بالاسم لا إضافة اسم الزمان إليها ومنها باب التسوية فتدبر (قوله واستعمل المصنف أ ل الخ) مقتضاه ان التعبير بالالف واللام هو الاصل وهو مبني على ان المعرف باللام وحدها والهمزة زائدة للوصول أما على كون الهمزة أصلية وصلت لكثرة الاستعمال فاللائق التعبير بال لأن ثنائى الوضع ينطق بسماء لا باسمه بخلاف الاحادى وأما على كون الهمزة زائدة معتد بها في الوضع فيعبر بال نظر للاعتداد بها وهو الاقيس وبالالف واللام نظر الى يادتها وقد استعمل سيبويه العبارتين أفاده المرادى وأل في كلامه بقطع الهمزة لانها اسم لقصد لفظها وحقق الاسم قطع همزة الاما استثنى (قوله واستعمل مستند الخ) أي فأقام المفعول مقام المصدر وحذف صلته وهي إليه اعتمادا على التوقيف كما قاله ابن الناظم ولم يجعل للاسم صلته لئلا يلزم جهل من له التمييز ولا متنازع فيه لان المصنف لا يراه في المفعول المتوسط كالمستقدم لكن جعله اسم مفعول أولى من هذا التكلف أي من علامات اسمية الكلمة أن يوجد معها مستند فتكون هي مستندا إليها ولو بحثت المصدرية لكان هو بنفسه مصدر الا أنه من اقامة المفعول مقامه لان الزائد على الثلاثة يأتي مصدره وزمانه ومكانه بلفظ مفعوله ولذا أجز في قوله تعالى رب أنزلني منزلا مباركا كونه منزلا مفعولا مطلقا وحالا وظرفا (قوله بتأملت) اعلم ان ما كان من حروف الهجاء محتوما بالآف يجوز قصره ومده اجما كما في الجمع لكن تتعين هنا قصره

والاستناد إليه نحو زيد قائم
فعني البيت حصل للاسم
تمييز عن الفعل والحرف
بالجر والتنوين والنسب
والالف واللام والاستناد
إليه أي الاخبار عنه
واستعمل المصنف رحمه
الله أ ل مكان الالف واللام
وقد وقع ذلك في عبارة
بعض المتقدماتين وهو
الخليل واستعمل مستند
مكان الاستناد له (ص)
(بتأملت)

(قوله صفة مبتدأ) أي
وشرط حذف الموصوف
بالجملة موجود وهو كونه
بعض اسم مجرور بمن أو
في على حذف مناهضين ومنا
أقام أي منا فسيق ظعن
اه منه

وأنت وبيا فاعلى * ونون أقبلن فعل ينجلي (ش) ثم ذكر المصنف ان الفعل يمتاز عن الاسم (٢٣)

للضرورة وهي مضافة الى فعلات بفتح التاء كما هو الرواية ويجوز غيره وأنت معطوف عليها بتقديم مضاف أى وبتاء أنت وأما عطفه على فعلات فيوهم اتحاد التاءين مع أنها منوعان متباينان لأن يجعل من استعمال المشترك وهو تاءى معنييه أفاده ابن قاسم وفعل مبتدأ خبره ينجلي وبتاء متعلق به وقدم معمول الخبر الفاعلى على المبتدأ للضرورة على ما صرح قال الاشمونى ومسوغ الابتداء بفعل قصد الجنس كشمرة خير من جرادة وفيه أن العلامات لا تميز إلا ما فى الخارج والجنس وهو الماهية الذهنية لا يوجد خارجا على التحقيق ولا فى ضمن الفرد ولو قلنا بهما وكان المراد الجنس فى ضمن بعض الافراد لكان حاصله ان المتميز هو الافراد لان الحكم على شئ باعتبار شئ آخر حكم على الشئ الآخر فاذا ادخل للجنس فى التسويغ بخلاف فقرة خبر من جرادة لان الحكم بالخيرية انما هو على الجنس من حيث هو فلا حسن ان المسوغ التنوع لانه نوع من الكامة ولعل هذا امراد المعرب يجعله المسوغ كونه قسيما للمعرفة أعنى الاسم والحرف فقوله للمعرفة بيان للواقع لا شرط فى التسويغ كما يعلم مما يأتى وقيل المسوغ خروجه مخرج الجواب لمن قال أفعل ينجلي بشئ أو كونه فاعلا فى المعنى (قوله والمراد بها تاء الفاعل الخ) أى لا خصوص المفتوحة متلافية بحازم رسل أو كناية من ذكر المزموم وهو فعلت وأرادة لازمه وهو الفاعل فسكانه قال بتاء الفاعل وكذا قوله يا فاعلى ونون أقبلن والمراد بالفاعل من أسند اليه فعل على جهة القيام به أو الوقوع منه ثبوتا أو نصبا لا الفاعل اللغوى وهو من أوجد الفعل لثلاث خرج تاء نحو موت وما ضربت ولا الاصطلاحى لثلاث خرج تاء كن وأخواتها ويلزم الدور بأخذه فى تعريف الفعل ثم أخذ الفعل فى تعريفه بانه الاسم المستند اليه فعل ولا ترد التاء فى نحو ما ضربت إلا أنت لانها ليست تاء الفاعل بل الدال عليه اما مجموع أنت لا التاء وحدها أو أن فقط والتاء حرف خطاب على الصحيح (قوله السا كنة) أى أصالة وان تحركت لعارض نحو قالت امة بنقل ضمة الهمزة الى التاء فى قراءة ورش وقالت امرأة العزيز بكسر هاء السا كنين وقالتا تينباطينعين بفتحها اللاليف وانما اختصت السا كنة بالفعل ليعتدل ثقله بخفة السكون (قوله فقليل) أى فلا ترد لان القليل لا حكم له وأجيب أيضا بانها لتأنيث اللفظ والمراد هنا تأنيث الفاعل (قوله ياء الفاعلة) أى ولومع المضارع لا خصوص الامر كما مر وبهذه اليا مع الدلالة على الطلب يعلم ان كلام من هات وتعال فعلا أمر لا اسمان له فهما بيان على حذف الياء والالف كرم واخش (قوله نون التوكيد) ودخولها فى اسم الفاعل شاذ كما سيأتى فلا يرد (تنبيه) ببقى مما ذكره من علامات الفعل لم الآتية ومثلها باقى الجوازم وزاد فى التسهيل اتصاله بضمير الرفع البارز ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية وبهذه تعرف فعلية أفعال التعجب وزاد ابن الحاجب قد والسين وسوف وابن فلاح فى معنيه النواصب ولوا حروف المضارعة اه نسكت (قوله سواهما) خبر مقدم لا مبتدأ لان الحرف هو المحدث عنه وهى بمعنى غير ورفعها مقدر على الالف بناء على الرجوع من خروجهما عن الظرفية أما على انها فى محل نصب على الظرفية الاعتبارية دائما فتتعلق بمحذوف هو الخبر كما سيوضح فى الاستثناء قيل لا فائدة لهذه الجملة لانه علم من قوله واسم وفعل الخ ان كلامها غير الآخرين ورد بأنه على حذف مضافين أى سوى قابل على علامتهما ففيه اشارة الى أن علامة الحرف عدم القبول وهذا لم يعلم مما تقدم وقيل هى تمهيد لتقسيمه الى الثلاثة أقسام (قوله فعل مضارع الخ) شروع فى تقسيم الفعل وعلامات كل قسم بعد ذكر العلامات مجملة وبدأ بالمضارع لشرفه بمضارعة الاسم والاتفاق على اعرابه وثنى بالماضى للاتفاق على بنائه وختم بالامر للاختلاف فى وجوده فانه عند السكوفيين من المضارع لا قسم برأسه (قوله كيشم) خبر لمحذوف أى وذلك كيشم بفتح الشين مضارع شحمت الطيب من باب فرح على الافصح لا علم كما قيل لانه

والحرف بتاء فعلت والمراد بها تاء الفاعل وهى المضمة لمتكلم نحو وفعلت والمفتوحة للمخاطب نحو تباركت والمكسورة للمخاطبة نحو فعات ويمتاز أيضا بتاء أنت والمراد بها تاء التأنيث السا كنة نحو نعمت وبشت فاحترزنا بالسا كنة عن اللاحقة للاسماء فانها تكون منصرفة بحركة الاعراب نحو هذه مسلمة ورأيت مسلمة وممرت بمسلمة ومن اللاحقة للحرف نحو لات وربت ونمت وأما تسكينها مع رب وم فقليل نحو ربت ونمت ويمتاز أيضا بياء فاعلى والمراد بها ياء الفاعلة وتلحق بفعل الأمر نحو اضرب فى والفعل المضارع نحو تضرع بين ولا تلحق بالماضى وانما قال المصنف وبيا فاعلى ولم يقل ياء الضمير لأن هذه تدخل فيها ياء المتكلم وهى لا تختص بالفعل بل تكون فيه نحو كرمى وفى الاسم نحو غلامى وفى الحرف نحو انى بخلاف ياء افعلى فان المراد بها ياء الفاعلة على ما تقدم وهى لا تكون لافى فعل وبما يميز به الفعل نون أقبلن والمراد بها نون التوكيد خفيفة كانت نحو قوله تعالى لنسفعا أو ثقيلة نحو قوله تعالى لنخرجنك

يا شعيب فعنى البيت ينجلي الفعل بتاء الفاعل وتاء التأنيث السا كنة وباء الفاعلة ونون التوكيد (ص)

(سواهما الحرف كهل وفى ولم * فعل مضارع يلى لم كيشم

لا يوافق في المصدر وحكاة الفراء وغيره من باب نصر والاولى تتعين هذان فعلا السناد التوجيه وهو اختلاف
 حركة ما قبل الروى المقيد وترك شذوذه للضرورة ويجوز كونه مضارع شام البرق يشامه اذا رآه حذفت
 ألفه حكاية لحالة جزمه (قوله وماضى الافعال) أى الماضى منها مفعول مقدم لمزأمر من مازة يميزه كباية
 يبيعه بمعنى يميزه وبالتاء متعلق به وال فيها للعهد الذى كرى أى التاء المتقدمة بنوعها استعمالا للشتراك فى
 معنييه للاحتمس لثلاث تدخل تاء الاسماء (قوله وسم) بكسر السين أمر من وسمه يسمه كوعده يعده اذا
 علمه بشد اللام والتون متعلق به وفعل الامر مفعوله وأمر نائب فاعل لمخوفه يفسره فهم لان أداة الشرط
 لا يلها الا الفعل والمراد به الامر اللغوى وهو الطلب فلا دور فى جعله علامة فعل الامر الاصطلاحى وجواب
 الشرط محذوف وجوبا أى قسمه بالتون لجوازا كما قيل لما نص عليه فى المغنى انه يجب حذف الجواب ان
 تقدم على الشرط أو اكتنفه ما يدل عليه أى مع كون فعل الشرط ماضيا نحو هو ظالم ان فعل وانما ان شاء الله
 لمهتمون (قوله والامر) مبتدأ خبره هو اسم وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر ومن جعل هو اسم
 جوابا حذفت فاؤه للضرورة فقد سهى عن قاعدة متى تقدم المبتدأ على الشرط فان اقترن ما بعدهما بالقاء
 أو صلح لمباشرة الاداة كان جوابا والخبر محذوف والا كان خبرا والجواب محذوف كما هنا أفاده الحنفى وغيره
 قال الصبان والمجته كفى المغنى ان الخبر فى الحالة الاولى هو مجموع الشرط وجوابه لا محذوف ثم هذه القاعدة
 محمولة على السعة لجواز حذف القاء للضرورة وقد جوز صاحب المغنى فى قول ابن معطى * اللفظ ان يفد
 هو الكلام * أن يكون هو الكلام جوابا حذفت فاؤه للضرورة وجلة الشرط وجوابه خبر اللفظ وان
 يكون خبرا والجواب محذوف فافسكنا يجوز مثله هنا ولا سهو اه قلت والله أعلم بيت ابن معطى تلزمه الضرورة
 على كل حال اذ جلة هو الكلام ان جعلت جوابا كان فيه ضرورة حذف القاء أو خبرا كان فيه ضرورة
 حذف الجواب اذ شرط حذفه اختيارا مضى فعل الشرط لفظا أو معنى كما سيأتى فلا مرجح لاحدهما
 وحذف الجواب هنا اختيارا لمضى شرطه معنى فكيف يعدل عنه الى الاضطرابى فسا قاله الحنفى هو المتعين
 فلا تسكن أسير التقليد وبالله التوفيق والمراد الامر اللغوى وهو الطلب لا فعل الامر الا لينا فيه الحكم عليه
 بانه اسم وفيه حذف مضاف أى ودال الامر أى الدال عليه بنفسه فخرجت لام الامر لان دلالة الحرف بغيره
 (قوله محل) مصدر ميمى بمعنى الحدث أى حاول أو بمعنى المسكان وهو أولى لاحتياج الاول لتقدير مضاف
 أى قبول حاول وفيه متعلق به وان كان اسم المسكان لا يعمل لان الظرف تكفيه راحة الفعل وللتون خبر
 كان أو عكسه وهو أظهر على جعل محل مصدرا (قوله نحو صه الخ) الاولى التمثيل بنزال ودراك لان
 اسمية ما ذكر معلومة من التنونين (قوله وحمل) فيها ثلاث لغات سكوت اللام وفتحها بالتنونين
 ومنونة وكلام الناطم يحتمل الاولين وكذا الثالث على لغتين بيعته من الوقف على المنسوب المنون بالسكون
 (قوله بخلوه من علامات) أى من قبول شئ منها فعلا منه عدم القبول ولا بردان العدم لا يصلح علامة
 للوجودى كما صرحوا به لانه فى العدم المطلق وهذا مقيد وكون بعض العلامات المجعول عدمها علامة له
 حروفا لا يوجب الدور لان جعلها علامات ليس بعنوان حرفيتها بل بعنوان كونها ألفاظا معينة وهذا
 التعريف لما يسمى كلمة بقرينة أن الحرف من أقسامها فلا تدخل فيه الجلة وان كانت لا تقبل العلامات
 لانها لا تسمى كلمة فى الاصطلاح بقى أن يقال ان أرى بالعلامات التى لا يقبلها الحروف التسع المذكورة هنا فقط
 دخل فيه ما ليس منه اذ لنا ألفاظ لا تقبلها وليست حروفا كقط وعوض ونزال ودراك وان أرى بالمد كورة
 هنا وغيرها كان فيه حوالة على مجهول ويجاب باختيار الاول ويكون تعريفا بالاعم وأجازه المتقدمون
 لفائدة التمييز فى بعض الافراد فهو أخف من جهل الجميع وسهله الاعتماد على التوقيف الذى لا يستغنى عنه
 المبتدئ على ان المراد بقبول العلامات ما يعقبول اللفظ لها بنفسه أو عراده أو بمعنى معناه فقط وعوض

وماضى الافعال بالتانين
 وسم * بالتون فعل
 الأمران أمر فهم
 والأمران لم يك للتون محل
 فيه هو اسم نحو صه وحمل
 (ش) يشير الى أن الحرف
 يمتاز عن الاسم والفعل
 بخلوه من علامات الاسماء
 ومن علامات الافعال ثم
 مثل بهل وفى ولم منها على
 أن الحرف ينقسم الى
 قسمين مختص وغير مختص

فاشار بهل الى غير المختص وهو الذي يدخل على الاسماء والافعال نحو هل زيد قائم وهل (٢٥) قام زيد وأشار بي ولم الى المختص

وهو قسمان مختص بالاسماء

كفي نحو زيد في الدار

ومختص بالافعال كأم نحو لم

يقم زيد ثم شرع بين أن

الفعل ينقسم الى ماض

ومضارع وأمر فجعل علامة

المضارع صحة دخول لم عليه

كقوله ولم في يسم لم يسم وفي

يضرب لم يضرب واليه

أشار بقوله فعل مضارع

يلي لم كينهم ثم أشار الى ما

يميز الفعل الماضي بقوله

وماضي الافعال بالتاء

أي ميز ماضي الافعال بالتاء

والمراد به تاء الفاعل وتاء

التأنيث الساكنة وكل

منهما لا يدخل الاعلى

ماضي اللفظ نحو تباركت

يا ذا الجلال والاكرام

وأعنت المرأة هند وبشت

المرأة عدتم مذكري بقية

البيت أن علامة فعل الامر

قبول نون التوكيد والدلالة

على الامر بصيغته نحو

اضرب واخرج فان

دلت السكامة على أمر ولم

تقبل نون التوكيد فهي

اسم فعل والى ذلك أشار

بقوله

(والامر ان لم بك لانون

محل *

فيه هو اسم نحو صه وحمل

فصه وحمل اسمان وان دلا

على الامر لعدم قبولهما

نون التوكيد فلا يقال صهن

ولا حيهان وان كانت صه بمعنى اسكت وحمل بمعنى أقبل فالغارق

بينهما قبول نون التوكيد وعدمه نحو اسكتن وأقبلن ولا يجوز ذلك في صه وحمل (ص) (المعرب والمبني)

والله أعلم

يقبلان الاستناد اليهما بمرادفهما وهو الزمن الماضي والمستقبل فان قولك ما فعلته قط في قوة قولك الزمن الماضي ما فعلت فيه ونزال تقبلها بمرادفها وهو المصدر بناء على أن مدلول اسم الفعل الحدث أو بمعنى معناها بناء على أن مدلوله لفظ الفعل فتدبر (قوله فاشار بهل الى غير المختص) هي في الاصل تختص بالفعل لكونها بمعنى قد كاهي في هل أتى على الانسان حين ولما عترض لها افادة الاستفهام تطفلا على الهمزة دخلت على الجملتين مثلها السكتن مع وجود الفعل في الكلام لا تدخل على الاسم وان كان معمولاً لفعل مضمر بل لا بد من معانته لفظاً عند سيبويه فلا يجوز هل زيد أخرج ولا هل زيد أرى وبالأولى هل زيد أرى بت بلا ضمير وذلك لأنها اذا لم تر الفعل في حينها تسكت عنه ذاهلة والاحت إلى السابق الالفة ولم ترض الابعاقته لفظاً واكتفى السكتاني بوليها الفعل المضمر فاجاز الاولين دون الثالث (قوله وكل منهما الخ) وبهاتين التاءين رد على من زعم من البصريين حرفية ليس جاعلي ما النافية وعلى من زعم من الكوفيين حرفية عسى جاعلي لعل وبالثانية رد على من زعم من الكوفيين اسمية نعم وبش مسند لا بد دخول الجار عليها في نحو ما هي بنم الولد لان قبول التاء نص في الفعلية وأما الجار فدخل على مقدر أي ما هي بولده قول فيه نعم الولد كما سيأتي في باب (قوله تباركت الى قوله نعمت المرأة) فيه اشارة الى ما صرح به في شرح الكافية من أن تاء الفاعل تنفرد في تبارك كتاء التأنيث في نعم وبش لكن في البيهقي على الآجرومية أنه يقال تباركت أسماء الله ورد التصريح له بان اللغة لا تثبت بالقياس براد بان القياس نقل اسم المعنى الى معنى آخر لجامع بينهما وهذا ليس كذلك بل ادخال علامة في فعل يصلح لها أفاده الصبان وقالت والله أعلم لعل المصنف راعى ان معنى تبارك التنزيه البالغ الذي لا يليق بغيره تعالى ففتح التاء لامتناع التأنيث في جانبه تعالى ولما لاحظ البيهقي أن ذلك التنزيه يكون لاسمائهم وصفاته أيضاً أجازها باعتبار الجلة فتأمله فانه نفيس جدا وبه يرد ما في التصريح (قوله فان دلت السكامة الخ) مثله ان دلت على معنى المضارع ولم تقبل لم فهي اسم فعل مضارع كأوه وأف أي أتوجع وأتضجر وان دلت على الماضي ولم تقبل التاء لذاتها فهي اسم فعل ماض كهيات وبشتان أي بعد واقتري فان لم تقبلها العارض فلا يضر كفعلي التعجب والاستثناء وحيداً في المدح لعروض ذلك من استعمالها كالامثال التي لا تغير قال ابن غزوي ولو شاء التصريح بالثلاثة لقال

وما يكن منها لذي غير محل * فاسم كهيات ووي وحمل

أي وما يكن من الكلمات الدالة على معاني الافعال غير محل لهذه العلامات فاسم الخ (قوله وان كانت صه بمعنى اسكت) أي مدلولها لفظ اسكت بناء على أن مدلول اسم الفعل لفظ الفعل لا معناه وهو الراجع وبيانه ان كل لفظ مستعمل اسماً كان أو غير له وضعان وضع قصدي به يدل على معناه كدلالة زيد على الذات المخصوصة ودلالة ضرب على الحدث والزمان ووضع تبي به يدل على لفظه الواقع في التراكيب فيكون علماً عليه ولكون هذا الوضع تبعياً لا يصير به اللفظ مشتركاً ولا يفهم منه معنى مسماه وقد اتفق لبعض الافعال ان وضع لها وضعا قصدياً أسماء أخرى غير ألفاظها اطلاقاً ويراد بها ألفاظ الافعال لكن من حيث دلالتها على معانيها وسموها أسماء الافعال فصه مثلاً مدلوله لفظ اسكت باعتبار دلالة تاءه على طلب السكوت بخلاف اسكت اذا قصد لفظه فانه يكون مدلوله لفظ اسكت الواقع في التراكيب من حيث كونه لفظاً مركباً من س ك ت لا باعتبار معناه ولهذا كان اسم الفعل كلاماً تاماً بخلاف هذا كذا حققه التفات في حواشي الكشاف والله أعلم

(المعرب والمبني)

(٤ - خضري - اول)

بينهما قبول نون التوكيد وعدمه نحو اسكتن وأقبلن ولا يجوز ذلك في صه وحمل (ص) (المعرب والمبني)

أى من الاسم والفعل ومن قصره على الاسم وجعل قوله هو فعل أمر ومضى ببناء الخ استطراداً فقد انعسف
 وأل فيها اسم موصول يظهر أعرابها على الوصف صلتها بطريق العار به منها السكونها بصورة الحرف والوصف
 نفسه لا محل له لتكونه صلة في معنى الجملة وهذا قبل جعلها مترجمة أما بعده فهي معرفة لانسلاخ مدخولها
 عن الوصفية وصيرورته كالاسم الجامد وكذا يقال فيما شابهه كالموصول والمفعول المطلق وأخوها عن شرح
 الكلام لتقدمه عليها متعقلاً كتقدم الجسم على العرض القائم به وإن كانت العرب لم تنطق به ولم تعرفه
 خالي عن الأعراب وقدمها على الأعراب الآتي في قوله والرفع والنصب الخ مع أن المشتق فرع المصدر
 فيسب لنتقدم المحل على الحال وقيل لأنه لم يبينهما من حيث انصافهما بالأعراب والبناء بالفعل بل من حيث
 قبولهما وبيان سبب القبول كشبه الحرف وعدمه وذلك لا يتوقف على بيان المشتق منه لأن من عرف
 قابل الأعراب وغير قابل توجهه إلى معرفته فبين أو لا القابل ثم المقبول أفاده سم والأعراب لغة معان
 كالإبانة والتحسين والإزالة واصطلاحاً ما سيأتي في المتن ويطلق أيضاً على تطبيق الكلام على قواعد
 العربية كما نص عليه الدماميني على المغنى وغيره ومنه قولهم أعراب جاء زيد وهذا الإطلاق اصطلاحى أيضاً
 لأن العرب لم تكن تعرف تلك القواعد ولا تطبيق الكلام عليها وإنما تنطق به مطابقتها لاسمجة أفاده الأمير
 (قوله والاسم منه معرب) مذهب الزمخشري في من التبعيضية أنها اسم بمعنى بعض فهي مبتدأ ثان ومعرب
 خبره أو هي جار ومجرور خبر لعرب والجملة على كل خبر الاسم وقوله ومبنى أى ومنه مبنى فأعرابه كذلك
 والاسم منحصراً فيهما على الصحيح الذي عليه الناظم وإن كانت عبارته لا تفيد الحصر كالتفيد بواسطة
 خلافاً لمن توهمه لأن قوله ومبنى ليس معطوفاً على معرب حتى يكون مجموعهما بعض الاسم وهناك بعض
 آخر بل هو من عطف الجمل أى بعضه كذلك وبعضه كذلك فهو على حد فئتهم من آمن ومنهم من كفر نعم استفاد
 الحصر من قوله ومعرب الأسماء الخ بعد جعله البناء لشبه الحرف فلتحمل عبارته هنا عليه بقرينة ذلك بأن
 يقال وبعضه الآخر مبنى كما قدره الأشموني ولا عبرة بمن جعل المضاف ليا المتكلم واسطة وسماه خصيصة لأن
 أعرابه مقدر وقول ابن عصفور أن الأسماء قبل التركيب لا معرب بقولاً مبنيية ليس قولاً بواسطة لا مكان جله
 على أن المراد غير معربة بالفعل فيوافق قول الزمخشري في الأعداد المسرودة أنها معربة بحكم أى قابلية إذا
 ركبت لسلامتها من شبه الحرف وتأثرها بالعوامل إذا دخلت عليها وذهب الناظم إلى بنائها لشبهها الآن
 بالحروف المهملة في كونها لاعامة ولا معمولة وكذا الخلاف في فواتح السور على أنها من المتشابهة أمان جعلت
 أسماء السور والقرآن مثلاً فليست من هذا القبيل بل هي مبتدأ أو خبراً ومفعولة لمخدوف أو مجرورة بحرف
 قسم مقدر وما كان منها مفرداً نحو ص أو موازن مفرد حكم موازن قابل بقدر أعرابه لحكاية قبل
 العلمية أو يعرب لفظاً في غير القرآن كقوله قرأت ياسينا وما عدا ذلك نحو ألم يتعين فيه الأول كذلك
 البياضى وحواشيه (قوله مقرب من الحروف) أى إن يكون قويا بخلاف ما عارضه شئ من خواص
 الأسماء فلا يقتضى البناء لضعفه كما عرفت أى مع شبه الحرف موصولة أو غير ما عارضته بلزومها الإضافة
 لفظاً أو تقديراً لبعض الموصولة كما سيأتي وإنما بنيت لدن مع لزومها الإضافة لفظاً وهو أقوى لأن إضافتها
 إما مفرد أو جملة خرجت عن أصل الإضافة من الأفراد فلم تقو على المعارضة كما قاله ابن هشام وقال ابن
 الأنبارى إنما عرفت أى تنبيهاً على أن أصل المبنى الأعراب كما صح بعض ما يجب إعلاله تنبيهاً على أن أصله
 التصحيح وعلى هذا لا ترد لدن (قوله منحصرة عند المصنف) أى كما يفيد قوله أشبه الخ مع قوله ومعرب
 الأسماء الخ كما قرره الشارح وهذا هو المختار وعليه ابن جنى والزجاجي وغيرهم خلافاً لمن يجعل بناء اسم سطر
 لشبه الفعل ونحو خدام لشبه شبه الفعل وهو زوال والمناذى لوقوعه موقع الضمير واسم للتركيب إذ كل
 هذه ترجع أشبه الحرف مباشرة كاسم الفعل الآتى في المتن وكاسم لاقائه بنى لتضمنه معنى من الاستغراقية

(والاسم منه معرب ومبنى)
 أشبه من الحروف مدنى
 (ش) يشير إلى أن الاسم
 ينقسم إلى قسمين أحدهما
 المعرب وهو ما سلم من شبه
 الحرف والثاني المبنى وهو ما
 أشبه الحرف وهو المعنى
 بقوله أشبه من الحروف
 مدنى أى أشبه مقرب من
 الحروف فعلة البناء منحصرة
 عند المصنف في شبه
 الحرف ثم نوع المصنف رجه
 الله وجوه الشبه في البيتين
 اللذين بعده هذا البيت
 وهذا قريب من مذهب

لالتراكيب كإسيائي أو بواسطة كندام فإنه أشبه مشبه الحرف وهو زال وزنا وعد لا ونعر يفارقيل لتضمنه
 معنى هاء التأنيث فهو من الشبه المعنوي بلا واسطة وكالمندى فإنه أشبه ضمير أدعوك أفراد ونعر يفارق خطابا
 وهو مشبه لفظا ومعنى لكاف الخطاب في نحو ذلك وجعل ابن الناظم بناء المندى لتضمنه معنى كاف الخطاب
 فهو من الأول لا يقال من أسباب البناء الاضافة لمبنى وهي ليست من شبه الحرف لأن هذا بناء جائز والكلام
 في الواجب (قوله أبي على الفارسي) مات سنة سبع وسبعين وثلاثمائة كافي الزهر (قوله) في شبه
 الحرف) أي مشابهه وقوله أو ما تضمن معناه أي معنى الحرف وهذا هو الشبه المعنوي فهو ما من عطف
 الخاص على العام والمغاير ان خص الشبه الأول بماعدا المعنوي فأوتو يعينة فهو في المعنى عين مذهب
 الناظم لكن لما خالفه في اللفظ بعطف التضمن على الشبه عبر الشارح بالقرب أفاده السجاعي (قوله
 سيديويه) هو امام النحو واسمه عمر ومعنى سيب بالفارسية التفاح ومعنى يهر راحة واضافة الجهم مقلوبة
 لقب بذلك لأنه كان يشتم منه رائحة التفاح أو لشبهه به في اللطافة مات في أواخر المائة الثانية وعمره ينفى على
 الثلاثين أو الأربعين (قوله كالشبه الوضحي الخ) قال أبو حيان لم أقف على هذا الشبه الا لهذا الرجل يعني
 الناظم ورد بأنه ثقة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ واعترض بأنه لو سمي بياء أضرب مثلاً أعرب بت مع
 همزة الوصل عند سيديويه ومع ما قبلها عند غيره فيقال أبأ ورب فلو أوجب الشبه الوضحي البناء لم كانت
 هذه الباء أولى به ورد بأن المعتبر وضع أصل اللغة بخلاف باب التسمية فيعرب باسمي به ولو كان حرفاً نحو يا
 كمن لشرفها وعروض وضعها ولذا عبر بالوضحي دون اللفظي وإن كان هو الأنسب بمقالة المعنوي (قوله في
 اسمي جئتنا) باضافة اسمي إلى جئتنا لأن المقصود لفظه ولا يراد التاء وناحيفئذ بمنزلة الزاي من زيد
 لاسمان لأن المراد في اسمي مسمى هذا اللفظ وهو جئتنا المستعمل في معناه ولا حاجة إلى تقدير قولك جئتنا
 لأنه لا يغني عن قصد اللفظ فتدبروا الاضافة على معنى من وإن لم يصح الاخبار بالثاني عن الأول كما هو ضابطها
 لأن محل ذلك إذا كان المضاف إليه جنساً للمضاف كباب ساج كما قاله الروداني والأظهر كونهما بمعنى في (قوله
 وكنيابة) أي وكشبه نيابة أي فيها كما يفيد عطفه على كالشبه الوضحي وكذا يقال في وكافتقار وقوله بلا
 تأثر نيت نيابة أي كائنة بغير تأثر بالعوامل فلا معنى غير نقل اعرابها لمابعدا عارية لكونها بصورة الحرف
 وتأثر مضاف إليه وجوه مقدر لحركة العارية والمراد بعدم التأثر عدم قبوله أثر العامل وهو الاعراب بحسب
 الوضع فالمعنى يبنى الاسم لنيابته عن الفعل مع عدم قبول الاعراب بحسب وضعه لا بحسب لفظه لأن ذلك
 متأخر عن البناء لاسبب له ويغني عن هذا القيد في استخراج المصدر الآتي جعل ألفاً أصلاً لا ثنية لأن نيابة
 المصدر عارضة في بعض التراكيب لا أصلية كاسم الفعل (قوله في الوضع) أصل وضع الحرف كونه على حرف
 أو حرفي هجاء فإزاد فعلى خلاف الأصل وأصل وضع الاسم ثلاثة فأكثر فنانقص فقد شبه الحرف في
 وضعه واستحق حكمه وهو البناء ولم يعرب الحرف الذي أشبه الاسم في وضعه على ثلاثة كسوف أو أربعة
 كامل أو خمسة كالمندى لأن هذا الوضع لا يخص الاسم بل هو للفعل المبني أيضاً وعدم احتياجه إليه بخلاف
 المضارع أعرب لشبه الاسم لاحتياجه في تمييز معانيه التركيبية إلى الاعراب كإسيائي وأيضاً هو أضعف أقسام
 السكامة اذ ليس مقصود لانه بل لربط معاني الأفعال بالأسماء ولا يستقل بالمفهومية فلا يقوى بالشبه على
 اكتساب حكم الاسم وأما الاسم فكان وضعه على السكالم متعليلاً بأشرف الخلال فلما أشبه بالدون انحط
 عن رتبته وسقط من العيون وانما اكتفي في بناء الاسم بشبه واحد دون منه الصرف لشدة تباينهما بينه
 وبين الحرف فيقوى انحطاطه عن حكم الاسم بالشبه الواحد وأما الفعل فإنه وإن كان نوعاً آخر لكنه أقرب
 إليه من الحرف لاتفاقهما في استقلال معنهما فأشبهه الواحد به لا يخرج عن حكم الاسم من الصرف
 فتدبر (قوله أو على حرفين) أي ثانيهما لين كما أشار إليه بنا أجمع حجة الثاني فلا يختص بالحرف

أبي على الفارسي رحمه الله
 حيث جعل البناء منحصر
 في شبه الحرف أو ما تضمن
 معناه وقد نص سيديويه
 رحمه الله على أن علة البناء
 كلها ترجع إلى شبه الحرف
 ومن ذكره ابن أبي
 الربيع (ص)
 (كالشبه الوضحي في اسمي
 جئتنا)

والمعنوي في معنى وفي هنا
 وكنيابة عن الفعل بلا
 تأثر وكافتقار أصلاً
 (ش) ذكر في هذين
 البيتين وجوه شبه الاسم
 بأشرف في أربعة مواضع
 فالأول شبهه له في الوضع
 كان يكون الاسم موضوعاً
 على حرف واحد كالتاء في
 ضربت أو على حرفين

كنا في كرمنا الى ذلك أشار بقوله في اسمي جئتنا فالتاء من جئتنا اسم لانه فاعل وهو مبني لانه أشبه الحرف في الوضع في كونه على حرف واحد كذلك نال اسم لأنهم مفعول وهو مبني أشبه بالحرف في الوضع في كونه على حرفين والثاني شبه الاسم له في المعنى وهو قسما أحدهما أشبه حرفا وجودا والثاني ما أشبه حرفا غير موجود فتال الاول متى فانها مبنيّة لشبهها بالحرف في المعنى فانها تستعمل للاستفهام نحو متى تقوم وللشروط نحو متى تقوم أقم وفي الحالتين هي (٢٨) مشبهة لحرف موجود لأنها في الاستفهام كالمحزوة وفي الشرط كان ومثال الثاني هنا فانها مبنيّة

أشبهها حرفا كان ينبغي أن يوضع فلم يوضع وذلك لأن الإشارة معني من المعاني لخطها أن يوضع لها حرف بدل عنها كوضعها للنفي ما وللنهي لا وللمعنى ليت وللترجي لعل ونحو ذلك فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفا مقدرًا والثالث شبهه في النية عن الفعل وعدم التأثير بالعامل وذلك كسماء الأفعال نحو دراك زيد فدراك مبني لشبهه بالحرف في كونه يعمل ولا يعمل فيه غيره كما أن الحرف كذلك واحتراز بقوله بلا تأثير مما ناب عن الفعل وهو متأثر بالعامل نحو ضرب زيد فزيد نائب متاثر بغيره وليس بمنى لتأثره بالعامل فانه منصوب بالفعل المحذوف بخلاف دراك فانه وإن كان نائباً عن ادراك لكنه ليس متأثراً بالعامل وحاصل ما ذكره المصنف أن المصنف الموضوع موضع الفعل رأسماء الأفعال يشترط في النية نائب الفعل لكون

لوجوده في الاسم المعرب كم بناء على أنها ثنائية لأصلها هي وكقد الاسمية على لغة اعرابها وإن كان الغالب بناءها فاطلاق الوضع على حرفين غير سديد كما قاله أبو إسحق الشاطبي شارح المكنى وهو غير أبى القاسم المقرئ (قوله في كونه على حرف الخ) في سببية (قوله شبهه في المعنى) أي بأن يتضمن الاسم معنى جزئيا غير مستقل حقه أن يؤدي بالحرف زيادة على معناه المستقل بمعنى أنه خلف الحرف في أفادة ذلك وقطع عنه النظر لأنه لم يلاحظ في نظم الكلام وقد اختصارا كتضمن الظرف معنى في والتميز معنى من فان هذا التضمن لا يقتضي البناء (قوله معنى من المعاني) أي الجزئية غير المستقلة لكونها لا تتعقل الابن شيئين فان هذه هي معاني الحروف (قوله حرفا مقدرًا) كذا قال أبو حيان وتابعه جميع الشراح قال السيوطي وطالما خست عن نظير لها في ذلك حتى رأيت في بحر أبي حيان ان بناء لدن لدلائها على الملاصقة والقربز زيادة على الظرفية المفادة بعدد وهذا معنى جزئي حقه الحرف ولم يضعوه وذ كر ان الصانع أن ما التجسيم كذلك لانه لم يوضع للتعجب حرف الا ان الشبه الوضعي ظاهر فيها ولا يرد على الاول ان ال العهدية حرف موضوع للإشارة الى معهود ذهني لان الكلام في الإشارة الحسية باليد ونحوها وهي غير الذهنية كما هو ظاهر لكن نقل ابن فلاح عن أبي علي أن بناء أسماء الإشارة لتضمنها معنى ال (قوله في النية عن الفعل) هذا هو الشبه الاستعمالي وهو أن يكون الاسم عاملا غير معمول كالخرف (قوله في كونه يعمل) أي في القاعل دائما وفي المفعول ان كان متعديا كمناله (قوله ولا يعمل فيه غيره) الاولى ان يقول ولا يدخل عليه عامل أصلا أي اذا كان مستعملا في معناه وأما قول زهير

ولنعم حشو السرع أنت اذا * دعيت نزال وج في الذعر

حيث جعل نزال نائب فاعل دعيت فلقد قصد لفظه أي دعيت هذه الكلمة وهي ثقيل عند طلب النزول للحروب (قوله لا محل لها) هو قول الاخفش وهو الصحيح وعند سيبويه والجمهور في محل نصب بأفعال مضمرة وعند آخر بن مرفوعة بالابتداء أغنى مرفوعها عن الخبر فان قلت ما علة البناء على هذين ههنا يرجع لما في النكت عن ابن جني انها بنيت لتضمن أكثرها معنى لام الامر وحمل الباقي عليه (قوله في الافتقار) أي الى الجلة كافي شرح السكاكية فخرج نحو سببحان وعند وكلا وكما علة لازم الاضافة الى المفرد فان هذا الافتقار لا يقتضي البناء ولا يرد ما قيل في أسماء الجهات انها بنيت عند حذف المضاف اليه ونية معناه لافتقارها اليه مع أنه مفرد لان بناءها عارض بكفية أدنى افتقار والكلام في الاصل ولم يكن عند نية لفظه أو ذكره لان اللفظ المنوي كالثابت وظهور الاضافة يعارض الافتقار فلا يؤثر البناء ولذلك لم يكن عند وكل ونحوهما لازم الاضافة أو عوضا وهو التنوين كذا قيل والظاهر ان علة بنائها شبهها بأحرف الجواب في الاستفهام بها عما بعدها أو شبهها بالحرف في الوجود حيث تلزم الظرفية أو شبهها فلا افتقار الى الجلة على اطلاقه وقوله اللازم نفسه لقول المتن أصلا وخرج به نحو النكرة الموصوفة بجملة فان افتقارها اليها عارض لا يلزم في غير تركيها (قوله كالاسماء الموصولة) وكذا اذا وحيث فانها لا تفارق الاضافة الى الجلة الا الى عوضها وهو التنوين ولم

المصدر متأثر بالعامل فأعرب لعدم مشابهته الحرف وأسماء الأفعال غير متأثرة بالعامل فبنيت لمشايتها الحرف في أنها نائية عن الفعل وغير متأثرة به وهذا الذي ذكره المصنف مبني على أن أسماء الأفعال لا محل لها من الاعراب والمسئلة خلافية وسند ذلك في باب أسماء الأفعال ان شاء الله تعالى والرابع شبه الحرف في الافتقار اللازم واليه أشار بقوله وكافتقار أصلا وذلك كالاسماء الموصولة نحو الذي فانها متفردة في سائر أحوالها

الى الصلة فأشبهت الحرف
في ملازمته الافتقار بنيت
بها حاصل اليتقن أن البناء
يكون في ستة أبواب
المضمرات وأسماء الشرط
وأسماء الاستفهام وأسماء
الاشارة وأسماء الافعال
والاسماء الموصولة (ص)
(ومعرب الاسماء ما قد سلمنا
من شبه الحرف كأرض
وسما) (ض) ير يدان العرب
خلاف المبني وقد تقدم أن
المبني ما أشبه الحرف
فالعرب ما لم يشبه الحرف
وينقسم الى صحيح وهو
ما ليس آخره حرف علة
كأرض والى معتل وهو ما
آخره حرف علة كما وسما
لغة في الاسم وفيه ست
لغات اسم بضم الهمزة
وكسرهما وسم بضم السين
وكسرهما أيضا ومما بضم
السين وكسرهما وينقسم
المعرب أيضا الى متمكن
أمكن وهو المنصرف
كز يدومرز والى متمكن
غير أمكن وهو غير
لنصرف نحو واحد ومسا جد
ومما يصح فغير المتمكن
هو المبني والمتمكن هو
المعرب وهو قسمان متمكن
أمكن ومتمكن غير أمكن
(ص)
وفعل أمر ومضى بنيا *

نعارض اضافتها شبه الحرف لان الاضافة للجمله كلاضافة اذهى في حقيقة الى مصادر الجمل وسدان
المضاف اليه محذوف ومضى في التنوين خلاف الاخفش في اذ (قوله الى الصلة) أي وهي اما جملة أو مقام مقامها
كالوصف المشتق في ال الموصولة (قوله في ملازمته الافتقار) أي لانه موضوع لربط معاني الافعال وشبهها
بالاسماء فلا يفهم معناه الا بجملة يقع فيها فهو مفتقر اليها أبدا (قوله في ستة أبواب الخ) وهي متفرقة على
وجوه الشبه الاربعة المذكورة فالمضمرات للشبه الوضوي في كثرتها وحمل الباقي عليه كافي التسهيل
وأسماء الشرط والاستفهام والاشارة للشبه المعنوي والموصولات ونحوها للافتقار وأسماء الافعال
للاستعمال وزاد في شرح الكافية الشبه الاعمالي أي كون الاسم لاعمالا ولا معمولا كالحروف المهمة
ومثله بالاسماء قبل التركيب ونحوها ومضى ما فيه نعم هو ظاهر في أسماء الاصوات اذ لا تعمل ولا يعمل فيها غيرها
أصلا وذكري في التسهيل من وجوه بناء المضمرات الشبه الجودي أي عدم التصرف في لفظها لوجه من
الوجوه كالحرف ولهذا الشبه بنيت أسماء الجهات في قول مروني الآن لعدم التصرف فيه بثنية ولا غيرها
بخلاف حين ووقت ويمكن ادراج هذين في الاستعمال كما أدرج ابن هشام فيه الافتقار وعدم هاتين
واحد في سائر كتبه وقدره بلزوم الاسم طريقة من طرائق الحروف لخصوص ما مر وهذا كله بناء
أصلي ومثله باب حذام فيما يظهر وأما العارض فكالمندى واسم لا وأسماء الجهات وقد علمتها والمركب
العددي وبنائه لتضمنه معنى العطف مع وقوع الجزء الاول منه موقع ما قبل تاء التانيث والعلم المحتوم بوجه
تغليب المجزء الذي هو من أسماء الاصوات وهذا البناء كما واجب وأما الجائر فن أسبابه ما سيأتي في الاضافة
من اضافة الاسم المهم الى مبني والظرف الى الجملة وعدم بعضهم منها الشبه اللفظي كما بنيت حاشا الاسميه اشبهها
بلفظ الحرفية كما في شرح التسهيل للصنف ومثلها عن وعلى وقد الاسمييات (قوله ومعرب الاسماء الخ)
بدأ في الترجمة بالمعرب لشرفه وفي التعريف بالمبني لخصر أفرادها كما علمت والمعرب غير محصور وما قيل انه آخر
المعرب لان علمته عدمية رد بأن السلامة من الشبه ليست علة الاعراب بل شرطه وانما علمته توارد المعاني
عليه كاسيائي وهو وجودي قال يس والاضافة على معنى من لان بين المتضايقين عموم وجهها له ويرد
عليه ما مر عن الروداني من ان شرطها اذا كان الثاني جنسا للاول صحة جله عليه والجل لا يصح هنا
لاختلافهما افرادا وجعا الآن يقال هذا الاختلاف لا ينظر اليه لعمومه ولا مكان جعل ال جنسية فتبطل
معنى الجمع وأما جعله من اضافة الصفة للموصوف فيرد بانها غير قياسية (قوله ما قد سلمنا) ما واقعة على اسم
بدليل ما قبلها فلا يرد أن التعريف يشمل الحرف اذ الشيء لا يشبه نفسه وانما صرح بهندام ان فهمه من
تعريف المبني اشارة الى حصر الاسم فيهما والى حصر علة البناء في شبه الحرف وتوطئة لتقسيمه الى ظاهر
الاعراب ومقدسه (قوله من شبه الحرف) أي من شبه الحرف الشبه المعهود وهو المندى بأن لم يعارضه شيء
من خواص الاسماء فلا ترد أي ونحوها (قوله خلاف المبني) أي ضده لا الخلاف الاصطلاحي لان الخلافين
قد يجتمعان كالقيام والبياض بخلاف الضدين كما هنا وقوله والمعرب الخ في نسخ بالفاء وهي الصواب
(قوله ست لغات الخ) واللفظ الثاني بلغتيه يظهر اعرابه على الميم كدم والثالث مقصور كفتى وهو الذي
في المتن وأوصلها بعضهم الى ثمانية عشر نظما بقوله

سم سمعة واسم سماء كذا سما * سما بقليل لاول كلها

(قوله الى متمكن) أي في باب الاسميه باعرابه أو ممكن أي زائد المتمكن بالتنوين وهو من ممكن الثلاثي لان
أفعل التفضيل لا يصاغ من غيره (قوله ومضى) ان عطف على أمر فجور ولا غير والف بنيا للاطلاق لان
ضميره لجنس الفعل في ضمن نوعيه وان عطف على فعل بتقدير مضاف أي وفعل مضى فهو اما باق على جوه
بعد حذف المضاف للمثال للمد كورا ومضى فروع باقامته مقامه أو بجعله بمعنى ماض فألف بنيا للتنبيه وهو

مصدر مضي فاصله مضي كقعود لعمداً يدلث الواو ياء وأدخمت وكسر ما قبله بالنسبة (قوله وأعر بوا)
 أي العرب أي نطقوا به معرباً أو النحاة أي حكموا بأعرابه (قوله ان عربياً) هو هنا كفتح بمعنى خدلاً
 ويأتي كغزايغزو بمعنى نزل كقوله * واني لتعرفني لذ كراك هزة * (قوله نون انان) أولى من نون
 النسوة لان هذه لا تشمل غير العاقل والمراد الموضوعه لذلك وان استعملت في الد كور مجازاً كقوله
 * يعمرون بالدهنا خفا فاعيا بهم * ويرجع من دارين ببحر الخقائب (قوله كبر عن) خبر المحنوف أي
 وهي كنون يرعن مضارع راعه من باب قال اذا أخافه والنون فاعله ومن فتن مفعوله والجله مجرورة بالكساف
 لقصد لفظها أو بالمضاف المحنوف ولا حاجة لتقدير كقوله لك لانه لا يغني عن ارادة اللفظ كاسر وأصله يروعن
 كيقتلن نقلت حركة الواو الى الزاء ثم حذفت لالتقاء الساكنة مع العين المسكنة لاجل النون (قوله
 فالاصل في الافعال البناء) وانما أعرب المضارع لشبهه الاسم في أن كلا منهما يتوارد عليه معان تركيبة
 لولا الاعراب لالتبس فالتوارد على الاسم كالفاعلية والمفعولية والاضافة في ما أحسن زيداً وعلى الفاعل
 كالنهي عن كلا الفعلين أو عن أولهما فقط أو عن مصاحبتهما في نحو لا تعن بالجفا وتمدح عمراً ولما كان
 الاسم لا يغني عنه في افادة معانيه غيره كان الاعراب أصلاً فيه بخلاف المضارع يغني عنه وضع اسم مكانه كان
 يقال في النهي عن كليهما ومدح عمرو بالجور وعن الاول فقط ولا مدح عمرو وعن المصاحبة مادحاً عمراً
 فكان اعرابه فرعا بطريق الحمل على الاسم هذا ما اختاره في التسهيل في هذله اعرابه ورد ما عداه لكنه
 عورض بان الماضي يقبل المعاني التركيبية أيضاً نحو ما صام زيد واعتكف يحتمل ما صام وما اعتكف
 وما صام وقد اعتكف أي معتكفا وما صام ولكن اعتكف فلو كانت علته الاعراب توارد المعاني لاعرب
 هذا أيضاً وأجيب بأنه نادر ولك أن تقول هذه المعاني لا يتوقف تمييزها في الماضي على الاعراب لا مكان
 تمييزها مع الأدوات الدالة عليها كما سمعته ولا كذلك المضارع لانها لا تميز وجوده بغير الاعراب كما هو
 جلي فتدبر وبعد فالعمدة في هذه الاحكام السماع وهذه حكم تلتبس بعد الوقوع لا تحتل هذا البحث
 والتدقيق (قوله وذهب الكوفيون إلخ) أي اتوا رد المعاني على كل فليس أحدهما أولى بالاصالة ورد بأنه
 يغني عن اعراب المضارع وضع الاسم مكانه كاسر (قوله ابن العليج) بكسر العين والسيط اسم كتاب له
 (قوله أصل في الافعال) أي لوجوده فيها بالاسباب بخلاف الاسماء وهو باطل لما علمت أن سبب اعرابها
 توارد المعاني قيل انما جمع الافعال في المواضع الثلاثة نظراً لافراد المضارع وليس بشئ لان القول بالاصالة
 الاعراب وفرع عيته لم ينظر فيه لنوع مخصوص بل يعم جميعها فاذا علمت أصالته أو فرع عيته فأتى منها على
 أصله لا يستل عنه وما خالفه مثل عنه فتدبر (قوله وهو مبني على الفتح) لا يستل عن بناء لانه الاصل بل
 عن كونه لم يسكن على أصل المبني وذلك لانه أشبه المعرب وهو المضارع في وقوعه صفة وصلة وخبر وأحوالاً
 وشرطاً والاصل في المعرب الحركة لما يأتي ولا يرد أن الواقع كذلك هو الجلة لان الفعل هو المقصود منها
 وخص بالفتح لانه تعادل خفتها ثقل الفعل وظاهر اطلاق الشارح أنه مبني على الفتح حتى مع واو الجماعة
 كضربوا ومع ضمير الرفع المتحرك كضربت وانطلقنا واستبقنا وهو الصحيح ففتح الاول مقدر
 لمناسبة الواو وأما فتح نحو غزوا وقضوا ففتح بنية و بناء مقدر على الحرف المحذوف اذا أصله غزوا وقضوا
 قلبت اللام ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت للساكنين وبقي ما قبلها على فتحه وهكذا كل فعل
 لامه ألف اذا اتصل به واو الجماعة وأما الثاني فقدر فتحه لكراهة توالي أربع حركات في الثلاثي وبعض
 الخماسي كانطلقت مع أنه ككلمة واحدة وجل الرابعي والسادسي وبعض الخماسي كتمعت عليه وانما
 جل السكبر على القليل لان فيه دفع المخدور بخلاف عكسه واعترض بان نحو شجرة فيه ذلك التوالي ولم
 يكرهه ولو كانت تأوذه في تقدير الانفصال دون تاء الفاعل كما قيل للزم التحكم اذ كل منهما لا يغني عنه

وأعر بوا مضارع ان عربياً
 من نون توكيد مباشر
 ومن *
 نون انان كبر عن من فتن
 (ش) لما فرغ من بيان
 المعرب والمبني من الاسماء
 شرع في بيان المعرب والمبني
 من الافعال ومن ذهب
 البصريين أن الاعراب
 أصل في الاسماء فرع في
 الافعال فالاصل في الافعال
 البناء عندهم وذهب
 الكوفيون الى أن الاعراب
 أصل في الاسماء وفي
 الافعال والاول هو
 الصحيح ونقل ضياء الدين
 ابن العليج في البسيط أن
 بعض التعويين ذهب الى
 أن الاعراب أصل في الافعال
 فرع في الاسماء والمبني من
 الافعال فسر بان أحدهما
 ما انفق على بناءه وهو
 الماضي وهو مبني على
 الفتح نحو ضرب وانطلق
 ما لم اتصل به واو جمع فيضم
 أو ضمير وفتح منه محرك
 فيبني على السكون نحو
 ضربت والثاني ما اختلف
 في بناءه والراجح أنه مبني
 وهو فعل الامر نحو اضرب

ولوجب في نحو فلسوة قلب الواو ياء والضمه كسرة لروضهم الواو المتطرفة بعد ضمة ومن ثم اختار بعضهم
 ان ذلك السكون لتمييز الفاعل من المفعول في نحواً كرمنا بسكون الميم وفتحها وحلت التاء ونون النسوة
 على نالان كلاهما ضمير رفع متصل متحرك وخص الفاعل بالسكون لشدة احتياج الفعل اليه تخفف
 فيه وأما نحو ضرباً مما اتصل به ألف الاثنين ففتحته أصلية للمناسبة الا لف السبق البناء عليها بخلاف نحو
 غلام في الجرفان كسره لمناسبة الياء لالا عراب السبق الاضافة على دخول العامل فتدبر (قوله وهو مبنى
 عند البصريين) أي على ما يحزم به مضارعه لو كان يحزم من سكون في صحيح الآثر لما فوط كضرب أو
 مقدر كود واضرب الرجل أو حذف نون في الأفعال الخمسة أو حرف علة في المعتل ومنه هات وتعال اذلو كان
 لهما مضارع لحزم بذلك ولا يرد أمر الواحد المؤكد وأمر الاناث حيث يبينان كمضارعهما على الفتح
 والسكون لاجل النونين صحيحين كانا ومعتلين لا على ما يحزم به المضارع لا مكان أن يقدر بناؤهما على
 سكون أو حذف منه تلك النون ولا يقال المضارع معهما مبنى لا معرب لانه ثبت له محل الحزم والنصب كما
 قاله غير واحد أو يقال لو كان معرباً ولو قيل باستثناء هذين من حكم الأمر لقيام المانع بهما لم يبعد فتدبر
 (قاعدة) قد يحذف حرف العلة من الأمر المعتل فلا يبقى منه الا حرف واحد نحو من الوأى كالوعد لفظاً
 ومعنى وأصله أوئى حذف واو كتحذف من المضارع المبدوء بالياء نحو بوئى لوقوعها بين عدوتها الياء
 والسكسرة ثم همزة الوصل لتحرك ما بعدها ثم بنى على حذف آخره كما يحزم المضارع فبقى منه حرف واحد
 وهو عين السكامة وهكذا كل فعل معتل الفاء واللام وقد جعلها المصنف مبيناً كيفية استنادها للواحد
 المذكور ثم المتنى مطلقاً ثم الجمع المذكور ثم الواحدة ثم جمعها فقال

وهو مبنى عند البصريين

اننى أقول لمن ترجى شفاعته * ق المستجير قيامه قوه في قين
 وان صرفت لوال شغل آخر قل * ل شغل ههنا لياه لوه لى لين
 وان وشى ثوب غبرى قلت في ضجر * ش الثوب وبك شياه شوه شى شين
 وقيل لقاتل انسان على خطا * د من قتلت دياه دوه دى دين
 وان هموا لم يروا رأيي أقول لهم * ر الرأي وبك رياه روه رى رين
 وان هموا لم يعوا قولى أقول لهم * ع القول منى عياه عوه عى عين
 وان أمرت برأى للمحب فقل * ا من نحب اياه أوه اى ابن
 وان أردت الونى وهو الفتور فقل * ن يا خلى نى نياه نوه فى نين
 وان أبى أن بنى بالعهد قلت له * ف يا فلان فياه فوه فى فين
 وقل لساكن قلبى ان سواك به * ج القلب منى جياه جوه جى جين
 فهذه عشرة أفعال كلها بالكسر لا ر فيفتح في جميع أمثله لفتح عين مضارعه وكلها متعدي الا ن
 فلازم لانه معنى تأن فالها فى نياه هاء المصدر لا المفعول به واذا وقع قبل الساكن صحيح جاز تخفيف الهمزة
 بنقل حركتها الى ما قبلها فلا يبقى من الفعل الا حركاته نحو قل يا خير يارب بكسر اللام أصله قل فعلاً أمر من
 القول والوأي وهما ألغز السامع من محزق الرجز أقول يا أسماء قو * لى ثم يازيد قل
 وذلك جملتان والثاني ثلاث جل أى جملة النداء وجملة القول وجملة الأمر من الوأى والباقي من هذه حركة
 اللام من قل كما قال بعضهم فى أى لفظ يا نحة المله * حركة قامت مقام الجملة
 وقال شيخنا الامام العطار
 نحة العصر ما حرف اذا ما * تحرك حاز أجزاء الكلام

ومعرب عند الكوفيين والمعرب من الأفعال هو المضارع ولا يعرب إلا إذا لم تتصل به نون توكيد أو نون اناء فتألف نون التوكيد المباشرة هل
تضربن والفعل مبنى معها على الفتح ولا فرق في ذلك بين الخفيفة والثقيلة فإن لم تتصل به لم يبن وذلك إذا فصل بينهما ألفا اثنين نحو هل
فاجتمعت ثلاث نونات حذفت الأولى وهي نون الرفع كراهة توالى الأمثال (٣٣)

تضربن أصله هل تضربن

فصار هل تضربن
وكذلك يعرب الفعل
المضارع إذا فصل بينه
وبين نون التوكيد وأوجع
أولياء مخاطبة نحو هل
تضربن يارب دون وهل
تضربن ياهند وأصل
تضربن تضربون حذفت
النون الأولى لتوالي
الأمثال كما سبق فصار
تضربون حذفت الواو
لالتقاء الساكنين فصار
تضربن وكذلك تضربن
أصله تضربان فعل به
ما فعل بتضربون وهذا
هو المراد بقوله رحمه الله
وأعربوا مضارعان عرياه
من نون توكيد مباشرة
فشرط في إعرابه أن يعرب
من ذلك ومفهوما أنه إذا
لم يعرب من ذلك يكون مبنيًا
فعلم أن منهجه أن الفعل
المضارع لا يبنى إلا إذا بشرته
نون التوكيد نحو هل
تضربن يارب فإن لم
تبشره أعرب وهذا هو
مذهب الجمهور وذهب
الأنفاس إلى أنه مبني مع
نون التوكيد سواء اتصلت
به نون التوكيد أو لم تتصل

به التعريك قام مقام مقام فعل * به استعراض ضمير على الدوام

(قوله ومعرب عند الكوفيين) أي مجزوم باللام الأمر مقدرة لأنه عندهم قطعة من المضارع المجزوم بها
حذفت اللام تخفيفاً ثم حرف المضارعة خوف الالتباس بغير المجزوم عند الوقف ثم يؤتى بهزة الوصل عند
الاحتياج إليها (قوله هو المضارع) تقدم على إعرابه فلا تغفل (قوله والفعل مبنى معها) أي أن
اتصلت به وبأشهرته لفظاً كما مثله أو تقديره كقولهم

لأنهم الفقير عليك أن تر * كع يوماً والدمر قدره

أصله لأنهم بالنون الخفيفة حذفت الساكنين وبقى الفعل مبنيًا على الفتح في محل جزم بالانهاية وإنما
بنى مع النونين لمعارضتهما سبب إعرابه وهو شبهه بالأمم لسكونهما من خواص الأفعال فرجع إلى أصله ولم
يبن مع لم وقد والتنفيس وباء الفاعلة مع أنها من خواصه أيضاً لقوة النونين بشئز يليهما نون الجزاء الخاتم
للكامة ولا كذلك ما ذكرتم بباء الفاعلة كالجزء لكونها حشولا آخر إذا بعدهما نون الرفع فلم تقو كالنون
فتدبر فإن قلت البناء أصل في الأفعال لا يحتاج إلى علة أجيب بأن إعرابه صار كالأصل لقوة شبهه بالاسم
فاستحق السؤال عن خروجه عنه وبنى على حركة مع نون التوكيد ليعلم أن له أصلاً في الأعراب وبخص
بالفتح لتعادل خفته ثقل تركيبه معها تحمسة عشر (قوله هل تضربن) بالنون الثقيلة إذا وقع
الخفيفة في فعل الاثنين والجماعة الأناث وهي مكسورة لشبهها بنون المثني في وقوعها بعد ألف كما سيأتي
(قوله لتوالي الأمثال) أي الزوائد لأنه هو المستكسر فلا يرد النسوة جئن ويحذف لان الزائد فيه الأخيرة
فقط ولم تحذف نون التوكيد لعدم ما يدل عليها ونون الرفع يدل عليها التجرد من الناصب والجازم (قوله
هل تضربن إلخ) بضم الباء في هذا وكسر هاء الثاني (قوله لالتقاء الساكنين) أي لدفعه عن قلت
هو هنا على حده لسكون الأول من الساكنين حرف مد والثاني مدغماً وهما في كلمة واحدة لان الواو
والياء كجزئها فلم يقبل كقيل في نحو أدبه أجيب بأن الساكنين هئامن كئمين لا كلمة واحدة إذا الواو
والياء كلمة مستقلة وكونهما كالجزء لا يعطيهما حكمه من كل وجه فلم يغتفر التقاؤها الثقيلة وإنما اغتفر في فعل
الاثنين لان حذف الألف يوجب فتح النون لغوات شبهها بنون المثني فيلتبس بفعل الواحد (قوله إذا
بشرته إلخ) ضابط ذلك أن ما يرفع بالضمة يبنى مع النون لتركبه معها وما يرفع بالنون لا يبنى إذا لتركب
مع الفاصل (قوله مبنى معها على السكون) تقدم على بنائه وأما سكونه فله شبه الماضي المتصل بها في
صيرورة النون جزأ منه فعمل عليه في سكون الآخر لفظاً وإن كان سكون الماضي ليس بناء كما مر هذا
ما ظهر وما في الأشعوف وحواشيه لا يخلو عن نظر وإنما احتاج لجله على الماضي لان الموجب لسكون الفعل
معها وهو كراهة أربع حركات أو نحوه لم يوجد فيه بل في الماضي فقط فتدبر (قوله بل الخلاف موجود)
أي فذهب قوم منهم ابن طلحة والسهيلي وابن درستويه إلى أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره شبه
الماضي في صيرورة النون جزأ منه (قوله وكل حرف مستحق للبناء) اعترض بأنه لا يلزم من استحقاق
البناء حصوله بالفعل مع أنه المقصود ورد بأن حصوله يعلم من قوله ومبنى لشبهه من الحروف والغرض هنا بيان
استحقاقه له ومن كون الواضع حكماً يعطى كل شيء ما يستحقه أو يجعل آل للعهد الحضور أي للبناء الحاضر

فيه

ونقل عن بعضهم أنه معرب وإن اتصلت به نون التوكيد ومثال ما اتصل به

نون الأناث المندبات يضربن والفعل مبنى معها على السكون ونقل المصنف رحمه الله تعالى في بعض كتبه أنه لا خلاف في بناء الفعل المضارع
مع نون الأناث وليس كذلك بل الخلاف موجود ومن نقله الاستاذ أبو الحسن بن عصفور رحمه الله تعالى في شرح الإيضاح (ص)
(وكل حرف مستحق للبناء)

فيه والقائم به (قوله والاصل في المبني) أي الراجح فيه أو المستصحب لا الغالب اذ ليس غالب المبنيات ساكنة (قوله أن يسكنها) في تأويل مصحح مبني للمفعول لتكون الفعل كذلك أي كونه مسكنة فصح كونه وصفا للكمة والافالتسكين وصف الفاعل (قوله ومنه إلخ) فيه إشارة إلى أن منه ما بني على غير المذكورات مما ينوب عنها فينوب عن السكون الخذف في الامر المعقل وأمر غير الواحد وعن الضم الالف والواو في نحو يازبدان ويازبدون وعن الفتح السكسر والياء في نحو لا مسلمات ولا مسلمين لا الالف خلافا لما في النكت وأما نحو لا وتران في ليلة ففتح مقدر لان من يلزم المثني الالف بقدر اعرابه عليها كالمقصود فكذا بناؤه وأما نحو لا بالآ فهو على قول سيبويه أنه مضاف للكاف واللام زائدة معرب لامبني كما سيأتي في باب لا وعلى كونه غير مضاف إنما يعني على ما ينصب به وشرط نصبه بالالف كونه مضافا وهذا مفرد فالظاهر ان فتحه مقدر عليها أيضا بناء على لغة قصوره وعلى هذا يخرج قوله

أخاك أخاك ان من لأخاله * كساع الى الهيجا بغير سلاح

فتدبر قال في النكت وينوب عن السكسر الفتح في سحر عنه من بينه ولعله سهو ولان الفتح إنما ينوب عنه فيما لا ينصرف وسحر عنه من بينه ليس كذلك لان ما لا ينصرف لا يبني الا لانداء أو لاسم لا وليس شيء منهما مكسورا فلا ينوب الفتح عن كسر البناء أصلا كالياء فتدبر واعلم ان حرف البناء لا يكون الا ظاهرا كامثل وأما حركته فظاهرة أو مقدره كضرب وضربت وكذا السكون كمن وإذا فان اذامبنية على سكون مقدر منه السكون الاصل في الالف كما تمنع الحركة لان ذات الالف لا تقبل غيره فوجب كونه ذاتيا لا من تأثير البناء بخلاف نحو هو ولا حيث تجعل حركته للبناء أغنت عن حركته البنية لانه يقبلها وغيرها فتحصيص السكسر من تأثير البناء أفاده الامير (قوله والساكن كم) فيه إشارة باطفا الى كثرة أمثاله (قوله اذ لا يتورها) أي لا يتعاقب عليها ما تفقرا أي معان تركيبة تفقرا إلخ (قوله لانه أخف) أي للزومه حالة واحدة فيعادل ثقل المبني ولان الاصل في الاعراب الحركة لانه أصل الاسماء التي لا جزم فيها ففرضه يكون بضدها (قوله ولا يحرك المبني الاسباب) اعلم ان ما بني على السكون من الافعال والحروف لا يستل عنه لمجيئه على أصل البناء وهو السكون ومن الاسماء فيه سؤال واحد لم يبن وما بني على حركة من الافعال والحروف فيه سؤالان لم يحرك ولم كانت الحركة كذا ومن الاسماء فيه ثلاثة أسئلة لم يبن ولم يحرك ولم كانت الحركة كذا وقد علمت أسباب أصل البناء وأما التحريك فأصابعه خمسة التقاء الساكنين كالبين وكون الكمة على حرف واحد كبعض المضمرات أو عرضة للبدء بها كباء الجر وأصل في الاهراب كقبل وبعد وشابهت العرب كالمضامى المشبه للضارع فيما مر هذا ما ذكره ولا يصلح واحد منها سببا لتحريك هو وهي لكن رأيت نقلا عن الرضي مانعه الصحيح أن الضمير جلة هو وهي كما عليه البصريون وإنما حركوا لتصير الكمة مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لا الحركة لتوهم كونها للاشباع كما ظن الكوفيون انتهى فهذا سبب سادس وهو الدلالة على استقلال الكمة أو أصالة المحرك * فان قيل كيف تعد حركة الساكنين والاتباع الآتي من البناء مع قولهم في تعريفه وليس اتباعا ولا تخلصا من سكونين * أجيب بان محل ما هنا اذا كانا في كلمة واحدة كالبين ومنه لا لزوم الحركة وما في التعريف اذا كانا في كلمتين كضرب الرجل والحمد لله بكسر الدال لان المقتهض للحركة حينئذ مجرد التخصيص مثلا وهو منتف عند فصلهما أو ان ما هنا اذا صلح غير تلك الحركة فتحصيصها من تأثير البناء وما في التعريف اذا لم يصلح غيرها نحو قول ادعوا فتأمل (قوله وقد تكون الحركة فتحة) من أسبابها الخفة كالبين وبجاءرة الالف كاليان والفرق بين أداتين كما لن يدل على كسرت الثانية على أصل لام الجر وقتحت الاولى للفرق بين المستغاث به وله وكفتح لام الابتداء لتعذال لام الجر غالبا في نحو لو سعى عبدا وقد يلبس ان نحو ان

والاصل في المبني أن يسكنها
ومنه ذوقه وذو كسر وضم
* كالبين أمس حيث
والساكن كم
(ش) الحروف كلها مبنية
اذ لا يتورها ما تفقرا في
دلائلها عليه الى اعراب
نحو أخذت من الدراهم
فالتبعيض مستفاد من
لفظ من بدون الاعراب
والاصل في البناء أن يكون
على السكون لانه أخف
من الحركة ولا يحرك المبني
الاسباب كالتخلص من
التقاء الساكنين وقد
تكون الحركة فتحة

الزبد بن طم عبيد والاتباع ككيف اذا الساكن حاجز غير حصين ويمكن مثله في أن لكن الخفة أولى بها
لثقلها بالهمزة (قوله كآين) بنى لتضمنه معنى الاستفهام أو الشرط ولا يخفى حكمة تعداد الامثلة (قوله
وقد تكون كسرة) من أسبابها مجانسة العمل كباء الجر ولا ترد الكاف وواو القسم وثاؤه لانها لا تلزم عمل
الجر اذا الكاف ترد اما كمثل والواو والثناء للعطف والخطاب ففتحت للخفة نعم ترد اللام مع الضمير للزومها
الجر واعلم الم تجانسه لعدم ظهوره فيه ومنها الحل على المقابل ككسر لام الامر جلا على لام الجر مع الظاهر
لاختصاص كل بقبيل والاشعار بالتأنيث كانت اذا الكسر اللفظي يشعر بالمعنوي الذي لا مؤنث والاتباع
كذوته وكونها أصل الشخص من الساكنين كأمس وانما كانت أصلا لانها ضد السكون لاختصاص
كل بقبيل وانما يتخلص من الشيء بضده وعدم التباسه بالجر كذا الاعراب اذا لا تكون اعرابا لاعم التنوين
أوالا والاضافة (قوله كأمس) شرط بنائه خلوه من أل والاضافة والتصغير والتكسير وأن يراد به
معين وهو اليوم الذي يليه يومك خاصة ٢ أو اليوم المعهود وان بعد على ما استظهره الشنوفاني فيكون
كالجلى بأل أما المنون فيعم كل أمس فاذا اجتمعت هذه الشروط بنى على الكسر مطلقا عند الحجازيين
لتضمنه معنى أل اذ هو معرفة بغير أداة ظاهرة بدليل وصفه بالمعرفة في قولهم أمس الدابر لا يعود وأما تميم
فبعضهم يعربه كالآل ينصرف مطلقا للشبه العلية والعدل عن الامس بأل وعلما بقوله

لقد رأيت عجبا منذ أمسا * وأكثرهم يعربه كذلك في الرفع فقط اشرفه وبينه على الكسر في غيره
عملا بالموحدين وحكي فيه أيضا البناء على الكسر منونا واعرابه منصرفا مطلقا فهذه خمس لغات كلها في غير
الظرف أما الظرف مع استيفاء الشروط كفعلته أمس فبنى اجماعا كما نقل عن الموضح وان توزع في حكاية
الاجماع بنقل الزجاج جواز كونه كسرا ظرفا وان فقد شرطها منها أعرب اجماعا ظرفا كان أو غيره لفوات
شبه الحرف في عدم الشرط الاخير ولما رخصه بنحو اسما في غيرهم وأما قوله

واني وقفت اليوم والامس قوله * ببابك حتى كادت الشمس تغرب

على رواية كسره فخرج على زيادة أل وأنه عطف على توههم أنه قال وقفت في اليوم والامس فيكون معربا
والفرق بين العدل والتضمن ان الاول يجوز فيه ذكر أل والثاني يؤدي معناها مع طرحها وامتناع ذكرها
والله أعلم (قوله وجبر) بفتح الجيم وسكون التحتية وكسر الراء حوف جواب كنتم (قوله وقد تكون
ضمة) من أسبابها الاتباع كمنه وان لا تكون للكامة حال اعرابها كالغايات وكونها في الكامة تقابل
الوار في نظيرتها كضمة نحن المراقبة لو ادهم لتقابلها ما كما ما وغيبة الشيء يحتمل على مقابله وليقاسب اللفظا
كتناسا بهما جعلا واضمارا وكونها محجوبة بفوات الاعراب لسكونها أقوى الحركات كياز يدي قول وكأي
الموصولة اذا بنيت ويمكن جريان هذه في كل مادة ومشابهة الغايات في الاعراب في بعض الاحوال كأي
ويار يدا وفي عدم الضم حالة الاعراب كياز بدولك أن تجعل وجه شبه بهما ضربه ورثه آخر في النطق مثلها بعد
حذف المضاف اليه لانها انما سميت غايات لذلك أو في القطع عن الاضافة كحيث فان اضافتها الى الجمل كاد
اضافة اذهى في الحقيقة لصادرها فكأن المضاف اليه محذوف كالغايات حال بنائها غمات عليها في الحركة
لا في أصل البناء لانه أصلي في حيث عارض في الغايات فتدبر (قوله ومنذ) هو ومن حرف فاجر اذا جر ما بعدهما
واسمان اذا رفع نحو مارأيت منذ أو منذ يومان فهما امام مبتدأ المبنى أما انقطاع الرؤية يومان أو خبر مقدم
والمعنى بيني وبين رؤيتك يومان ولعل علة بنائها حينئذ شبه الحرف في الجود اذا لا ينصرف فيهما بثنية ولا
غيرها ويلزمان الرفع (قوله نحوكم) بنيت لتضمنها الاستفهام أو معنى رب التكثيرية لا للشيء الوضحي لفوات
شرطه المنار (قوله أجل) بفتح الهمزة والجيم حوف جواب كنتم (قوله لا يكون في الفعل) أي لثقله وانما
دخله ضم الاعراب لعدم لزومه وتمثيل الكسر بنحو ارم والضم بنحو ورد بالاتباع فاسد لان بناء الاول على

كآين وقام وأن وقد تكون
كسرة كأمس وجبر ونزال
وقد تكون ضمة كحيث
وهو اسم ومنذ وهو حرف
اذا جرته به وأما السكون
فمنحوم واضرب واجل واعلم
بما مثلنا به أن البناء على
الكسر والضم لا يكون
في الفعل بل في الاسم
والحرف وأن البناء على
الفتح أو السكون يكون
في الاسم والفعل والحرف
(ص)

٢ (قوله خاصة) على هذا
القول الغزفي ابن عبد
السلام بقوله ما كلمة اذا
ذكرت عرفت واذا عرفت
ذكرت فالاول أمس المبني
والثاني المحلى بأل اه منه

الحذف والثاني على سكون مقدر وقد علمت ما في ضربوا (قوله والرفع الخ) مفعول أول لا جعل واعرابا مفعوله الثاني ولا يرد أن الفعل المؤكد لا يتأخر عن معموله لا ينافي الاهتمام بتأكيده لانه للضرورة وقد استعمله المصنف كثيرا كقوله وبه الكاف صلا ونحوه وهذا أسهل من جعله مبتدأ خبره الجملة الطلبية مع حذف الرابط لا احتياج الخبر الطلبي لتأويل ما كما سيأتي فيسأل في هذا البيت بيان مذهبه من أن الأعراب لفظي ورد بان الرفع وأخواته أعراب على كلا المذهبين لانها أنواعه قطعا والخلاف إنما يظهر في الضمة وأخواتها فلي على أنه لفظي هي نفس الأعراب ويعرف حينئذ بأنه الحركات ونوابها التي يحلها العامل وعلى أنه معنوي علامته ويعرف حينئذ بأنه تغييرا وآخر الكلام الخ والرفع على الأول هو نفس الضمة وما ناب عنها وعلى الثاني تغيير مخصوص علامته ذلك وأما البناء فعلى أنه لفظي هو الحركات والسكنات ونوابها اللازمة لغير عامل ولا اتباع ولا نقل ولا تخاص من سكونين وعلى أنه معنوي لزوم آخر الكلمة حالة واحدة وأنواعه تدعى عند البصريين ضما وفتحاً وكسرا وسكونا فالضم على الأول هو نفس الضمة اللازمة وما ناب عنها وعلى الثاني لزوم مخصوص علامته ذلك وأنواع الأعراب تسمى بالرفع وأخواته والكوفيون لا يفرقون بين اسمائهما ولقد أحسن من نظم ألقابها بقوله

لقد فتح الرحمن أبواب فضله * ومن بضم الشمل فأنجب السكسر
ومن سكن القلب انتصبت لشكره * الجزمي بان الرفع قد جوه الشكر

(قوله قد خصص بالجر) الباء داخلة على المقصور كما هو الأكثر وإنما أعاد ذلك بعد ذكره في العلامات لبيان اختصاص كل من الاسم والفعل بنوع من الأعراب وما صار له كونه علامة فلا تكرار (قوله فافرع بضم الخ) الباء للتصوير أو المعنى أرفع معالما بضم ولا ينافيه كون الحركات عند المصنف هي نفس الأعراب لانه لا علامته لان كونها أعرابا من حيث عموم كونها أمرا جليلة العامل لا ينافي أن خصوص احداها علامة على وجود مطلق الأعراب من تعليم وجود الكل بجزئية وان اشتهر على هذا القول أن يقال مرفوع ورفعه ضمة لا علامة رفعة فان قيل كان الأولى أن يقول أرفع برفعة لا بضم لانه لقب البناء كما مر أجب بان الخاص بالبناء هو الضم وأخواته وبالأعراب الرفع وأخواته أما الضمة فشركة بينهما غاية الأمر انه تسمي في إطلاق الضم على الضمة مع ان الرضى نص على ان الضم وأخواته يطلق عند البصريين على حركات الأعراب تسميها مع القرينة والمقام هنا قرينة واضحة وأما عند الإطلاق فلا تنصرف الحركات غير اعرابية كهم البناء والبقية في حيث وقفل اه وعلى هذا فهي أكثر موارد من ألقاب الأعراب ولعل ذلك هو وجه استعمال الضمة وأخواتها فيهما دون الرفع والضمة وأخواتها فتدبر (قوله فمحاو ج * كسرا) الأقرب نصهما بنزع الخلاف ليوافقا قوله بضم وتسكين ولان المعنى عليه وكونه سماعيا على الراجح لا يبعد اختصاصهما بما إذا لم يذكر الحرف في نظيره وقد مر ان المصنفين أجروا كالتقاسم لكثرة سماعه أفاده الصبان (قوله كذا لله) مبتدأ خبره يسر وعبد مفعول به اما ذكر أوليسر والجملة مجرورة بالكاف قصد لفظها والجار والمجرور خبر لمخدوف أي وأمثلة الثلاثة كذا لله الخ (قوله جا أخو) بقصر جالان الهمزتين من كلمتين اذا اتفقتا حركة جاز حذف احدهما كما قرئ به في السبع نعم هو متعين هنا للضرورة ونحو كذا أبو قبيلة (قوله أنواع الأعراب) جعله الرفع وأخواته أنواع الأعراب باعتبار مدلولاتها وهي الحركة ونوابها أو التغييرات المعتمدة بها لا ينافي جعلها ألقابه أي أسماءه من حيث ألفاظها والمراد ألقاب أنواعه لان نفسه فتدبر (قوله فيختص بالاسماء) أي لان المجرور مخبر عنه في المعنى ولا يخبر الا عن الاسم واختص الجزم بالفعل ليكون كعوض الجر (قوله يكون بالضمة) أي مصورا بها أو معالما بها على ماسر (قوله كما بات الواو الخ) الحاصل أنه ينوب عن أربع حركات الاصول عشرة أشياء فينوب عن الضمة الواو

(والرفع والنصب اجعلن اعرابا *
لاسم وفعل نحولن أهابا
والاسم قد خصص بالجر كما
قد خصص الفعل بان
ينحزما
فارفع بضم وانه بن فتحا وج
كسرا كذا لله عبده
يسر
واجزم بتسكين وغير ما ذكر
ينوب نحو جا أخو بنى نمر
(ش) أنواع الأعراب أربعة
الرفع والنصب والجر والجزم
فاما الرفع والنصب فيشتترك
فيهما الاسماء والأفعال نحو
زيد يقوم وان زيدا ان
يقوم وأما الجر فيختص
بالاسماء نحو زيد وأما الجزم
فيختص بالأفعال نحو لم
يضرب والرفع يكون بالضمة
والنصب يكون بالفتحة
والجر يكون بالكسرة
والجزم يكون بالسكون وما
عدا ذلك يكون نائبا عنه كما
نابت الواو عن الضمة في
أخو والياء عن الكسرة
في بنى من قوله جا أخو بنى
نمر وسيد كذا لله
مواضع النيابة ان شاء الله
نعالي (ص)

بل تكون مبنية وأخوها الواو فعا ونصبوا نحو جاء في ذوقهم ورأيت ذوقهم وممرت بذوقهم ومنه قول الشاعر
فأما كرام مومنون لقيتهم
خسبي من ذوعندهم ما كفايا
وكذلك يشترط في اعراب الهم بهذه الحروف زوال الهم منه نحو هذا فوه ورأيت فاه ونظرت الى فيه
واليه الاشارة بقوله * والهم حيث الهم منه بانا * أي انفصلت منه الهم أي زالت فان لم تزل منه أعرب بالحركات نحو هذا فم ورأيت فما
ونظرت الى فم (ص) (أبأخ حم كذلك وهن * والنقص في هذا الاخير (٣٧) أحسن وفي أب وتاليه ينسدر *

وقصرها من نقصهن أشهر)

(ش) يعني ان أبا وأخا

وحاججرى مجرى ذوقهم

اللذين سبق ذكرهما

فترفع بالواو وتصب بالالف

وتجر بالياء نحو هذا أبوه

وأخوه وحوها ورأيت

أباه وأخاه وحاجها وممرت

بأبيه وأخيه وحاجها هذه

هي اللغة المشهورة في هذه

الثلاثة وسيلد كرم المصنف

في هذه الثلاثة لغتين

أخرى وأما هن فالحصحيح

فيه أن يعرب بالحركات

الظاهرة على النون ولا

يكون في آخره حرف علة

نحو هذا هن زيد ورأيت

هن زيد وممرت بهن

زيد واليه أشار بقوله

والنقص في هذا الاخير أحسن

أي النقص في هن أحسن

من الانعام والاعمال جائز

لكنه قليل جدا نحو هذا

هنوه ورأيت هناه ونظرت

الى هنيه وأنكر الفراء

جواز انعامه وهو محجوج

بحكاية سيبويه الانعام عن

العرب ومن حفظ حجة

على من لم يحفظ وأشار

أي ودال الهم الخ (قوله بل تكون مبنية) أي على سكون الواو عند بعض طي * وبعضهم يعربها بالحروف
جاء على ذي معنى صاحب ولو قال دوران أعرب كافي الكافية والعمدة لشملها على لغة اعرابها (قوله ومنه
قول الشاعر) أي على روايته بالواو وهي المشهورة وروى الياء على لغة اعرابه ولا شاهد فيه حينئذ وكرام
خير مبتدأ مقدر أي فالناس اما كرام الخ ولقيتهم صفة وحسبى امام مبتدأ وما كفايا خبره أو العكس وهو
أظهر ومن ذوعندهم متعلق بحسبي أو بكفايا والمعنى أن ما كفايا من الذي عندهم أي أشبعني هو حسبي
لا يطلب زيادة عليه (قوله فان لم تزل الخ) فيه حينئذ ثلاث عشرة لغة اعرابه على الهم مخففة كدم أو
مشددة كهم أو اعرابه مقصورا كفتى أو منقوصا كقاص مثلث الفاء فيهن والثالثة عشرة اتباع فائه ليمه
في الحركة وفصحاهن كدم وحكى الدماميني فوه وفاه وفيه اعرابه على الهاء منونة وجع الثلاثة أفواه
لجملة لغاته التي تعرب بالحركات ستة عشر (قوله أب) مبتدأ وهو معرفة بقصد لفظه وأخ وحرم معطوفان
عليه بحذف العاطف وكذلك خبر أي كالمذكور من ذوق الهم في الحكم وهي امام معطوف على أب أو مبتدأ
حذف خبره أي كذلك فيكون من عطف الجمل ووزن هذه الاربعة عند البصريين كسبب بدليل قصرها
وجمعها على أفعال ولو كانت ساكنة العين كما قيل ما صح فيها ذلك ولا مها واورولا تحذف الامع قطعها عن
الاضافة (قوله والنقص) مراده به حذف اللام والاعراب على العين لا النقص للتعريف في قاض
(قوله ينسدر) أي النقص (قوله وقصرها) أي اعرابها كفتى فتقلب لامها ألفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها لان عينها مفتوحة لاسا ككنه ككاسر وأفرد الضمير هنا وجعه فيما بعد اشارة لجواز الامرين وان
كان الثاني أكثر في عدد القلة كما هنا وقوله من نقصهن متعلق بأشهر وقدمه عليه لانه يجيز تقديم من على
أفعل مطلقا ولكن الأصح منعه في غير الاستفهام ولا حجة في قوله

اذا سيرت أسماء يوما ظعينة * فأسماء من تلك الظعينة أملح

لانه ضرورة ومقتضاه ان النقص شهر في كلها وهو كذلك وأما ندرته في أب وتاليه ففسدية على انه لا تنافي
بين الشهرة والندرة فتدبر (قوله وحوها) فيه جرى على اختصاص الخم بأقارب الزوج أبا كان أو غيره
فلا يضاف الا للمؤنث وقيل يطلق على أقاربهم ما معاف يضاف للزوج أيضا (قوله هذا هن زيد) أي شبهه
لانه كناية عن أسماء الاجناس مطلقا وقيل عما يستخرج ذكره وقيل عن الفرج خاصة وفي المصباح انه
يكنى به عن اسم الانسان أيضا تقول جاء هن وفي الانثى هنة (قوله من تعزى الخ) ساقط في نسخ وقوله
تعزى أي انتسب بانساب الجاهلية بان يقول بالفلان فاعضوه أي قولوا له أعضض على هن أبيك الذي
انتسب اليه ولا تسكنوا أي لا تذكروا الهن الذي هو كناية عن الذكر بل صرحوا باسمه (قوله محجوج)
أي مقام عليه الحجة (قوله بأبه اقتدى عدى الخ) هو عدى بن حاتم الطائي صحابي وقوله فاعظم امام يزل
منزلة اللانزم فلامفعول له أي ما حصل منه ظلم لانه لم يشابهه أجنبيا ومفعوله محذوف أي ما ظلم أحد في تلك
الصفة ليكونا صفة أبيه وما ظلم أباه بتضييع صفة أمه بانها فيه اذالم يشابهه (قوله بالالف مطلقا) هي

بقوله * وفي أب وتاليه ينسدر * الى آخر البيت الى اللغتين الباقيتين في أب وتاليه وهما أخ وحرم فاحدى اللغتين النقص وهو حذف
الواو والالف والياء والاعراب بالحركات الظاهرة على الباء وأخاه والهم نحو هذا أبه وأخيه وحجها ورأيت أبه وأخيه وممرت بابه
وأخيه وحجها وعليه قول الشاعر بأبه اقتدى عدى في السكرم * ومن يشابهه فاعظم * وهذه اللغة نادرة في أب وتاليه ولهذا قال وفي أب
وتاليه ينسدر أي ينسدر النقص واللغة الاخرى في أب وتاليه ان يكون بالالف مطلقا فعا ونصبوا نحو هذا أباه وأخاه وحجها ورأيت أباه
وأخاه وحجها وممرت بابه وأخاه وحجها وعليه قول الشاعر

ان أباه وأبأها * قد بلغا في الجور غايتها فعلامه الرفع والنصب والجرح كقدرته على الالف كما تقدر في المفصور وهذه اللغة أشهر من النقص وحاصل ما ذكره أن في أب وأخ وحدهم ثلاث لغات أشهرها أن تكون بالواو والالف والياء والثانية أن تكون بالالف مطلقا والثالثة أن تحذف منها الحرف الثلاثة وهذا نادر وإن في هن لغتين أحدهما النقص وهو الأشهر والثانية الاتمام وهو قليل (ص) وشرط ذا الاعراب أن يضمن لا * ليا كجأ أخوأبيك ذا اعتلا (ش) ذكر النحويون لاعراب هذه الاسماء بالحروف شروطا أربعة أحدها أن تكون مضافة واحترز بذلك من أن لا تضاف فانها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة نحو هذا أب ورأيت أب ومررت بأب الثاني أن تضاف الى غير ياء المتكلم نحو هذا (٣٨) أبو زيد وأخوه ووجهه فان أضيفت الى ياء المتكلم أعربت بحركات

مقدرة نحو هذا أبي ورأيت أبي ومررت بأبي ولم تعرب بهذه الحروف وسيأتي ذكر ما تعرب به حينئذ الثالث أن تكون مكبرة واحترز بذلك من أن تكون مصغرة فانها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة نحو هذا أي زيد وذوي مال ورأيت أي زيد وذوي مال ومررت بأبي زيد وذوي مال الرابع أن تكون مفردة واحترز بذلك من أن تكون مجموعة أو مشناة فان كانت مجموعة أعربت بالحركات الظاهرة نحو هؤلاء آباء الزيدين ورأيت آباءهم ومررت بأبائهم وان كانت مشناة أعربت اعراب المثنى بالالف رفعها وبالياء جرا ونصبها نحو هذان أبو زيد ورأيت أبو زيد ومررت بأبويه ولم يذكر المصنف رحمه الله تعالى من هذه الاربع سوي الشرطين الاولين وقد أشار اليهما بقوله وشرط ذا الاعراب أن يضمن لا * ليا أي شرط اعراب هذه الاسماء بالحروف ان تضاف الى غير ياء المتكلم فعلم من هذا أنه لا بد من اضافتها وأنه لا بد أن تكون لغیر ياء المتكلم ويمكن أن يفهم الشرطان الآخوان من كلامه وذلك ان الضمير في قوله يضمن راجع الى الاسماء التي سبق ذكرها وهو لم يذكرها الامفردة مكبرة فكانه قال وشرط ذا الاعراب أن يضاف أب وأخواته المذكورة الى غير ياء المتكلم واعلم ان ذولا تستعمل الامضافة ولا تضاف الى مضمرة بل الى اسم جنس ظاهر غير مصغرة نحو جاءني ذوال فلان فلا يجوز جاءني ذوقام (ص)

لغة بني الحارث وخشم وزبيد وغيرهم وعليها حديث ما صنع أباجهل وقول أبي حنيفة لا قود في منقل ولو ضرب به بأبقيس (قوله ان أباه الخ) ساقط في غالب النسخ والشاهد في الثالث صراحة وكذا في الاولين بقريته اذ يبعد التلقيق بين لغتين وقوله غايتها مفعول بلغا على لغة من يلزم المثنى الالف والضمير للمجد وأنه باعتبار أنه صفة أو رتبة والمراد بالغائيتين المبدأ والنهاية أو غاية المجد في النسب وغايته في الحسب والالف للاشباع لا للتنمية (قوله وشرط ذا الاعراب) أي بالحروف لان الكلام فيه وبديل المثال لا القصر وان كان هو أقرب مذكور (قوله لا ليا) عطف على محذوف أي يضمن لأي اسم ظاهر أو مضمرة معرفة أو نكرة لا ليا وقد مثل للجميع ولم يقيد بيا ياء المتكلم لان ياء المخاطبة مختصة بالفعل فلا تدخلها الاضافة (قوله ذا اعتلا) حال من المضاف وهو أخو لأم من المضاف اليه لعدم شرطه الآتي في قوله * ولا تجز حال من المضاف له * الخ والاعتلا بكسر التاء مصدر اعتلى أي علا وقصره لا الوقف (قوله مضافة) أي لفظا كاملا أو نية كقول الججاج * خاط من سلمى خياشيم وفا * أي خياشيمها وفاها خفف المضاف اليه ونوى ثبوت لفظه فنصبه بالالف (قوله من ان لا تضاف) أي ما عدا ذوفوك للزومهما الاضافة كالمس (قوله مجموعة) أي جمع تكسير اما جمع السلامة المذكور فتعرب اعرابه كالتثنية وكذا المؤنث بان يراد بهما لا يعقل فيقال أبوات وأخوات وهو مسموع فيما عدا فوك وقيل فيه أيضا (قوله ولا تضاف الى مضمرة) أي وان رجع الى اسم جنس وشذ نحو انما يعرف الفضل من الناس ذووه (قوله الى اسم جنس) المراد به ما وضع لمعنى كل ولومعرفا بال قال في النكت وضافتها العلم قليلة نحو أنا لله ذوبكة بالوحدة لغة في مكة أي أنا صاحبها والى الجلة شاذة كقولهم اذهب بذى نسل أي بطريق ذي سلامة وقوله غير صفة أي نحوية وهى المشتق فلا يقال ذوفاضل وان كانت جميع المشتقات أسماء أجناس أما المفعولية كالعلم والكرم فتضاف اليها وانما اختلفت بذلك لانها وصاله للوصف بما بعدها والضمير والعلم لا يوصف بهما والمشتق والجللة يصلحان بنفسهما للوصف فلم يبق الاسم الجنس (قوله اذا مضمرا الخ) الجار متعلق بوصول محذوف فيفسره المذكور ومضافا حال مؤكدة من ضمير وصل العائد على كلا لان وصل المضمرة به ليس الا بالاضافة فاللفه للاطلاق لا للتنمية وجواب اذا محذوف لدلالة ما قبله أي اذا وصل كلا بمضمرة حال كونه مضافا الى ذلك المضمرة فارفعه الخ وهي ظرف لارفع مجرد عن الشرط (قوله كذا كذا) مبتدأ وخبره واثنان واثنان مبتدأ وخبره يجريان وكابنين حال من فاعله أو صفة لمصدر محذوف أي يجريان جريا كجريا ابنيين واعراب هذه الالفاظ مقدر على الالف والياء لهما في ذور الظاهر انه لا يقدر على النون لانها في

الاصل

تعالى من هذه الاربع سوي الشرطين الاولين وقد أشار اليهما بقوله

وشرط ذا الاعراب أن يضمن لا * ليا أي شرط اعراب هذه الاسماء بالحروف ان تضاف الى غير ياء المتكلم فعلم من هذا أنه لا بد من اضافتها وأنه لا بد أن تكون لغیر ياء المتكلم ويمكن أن يفهم الشرطان الآخوان من كلامه وذلك ان الضمير في قوله يضمن راجع الى الاسماء التي سبق ذكرها وهو لم يذكرها الامفردة مكبرة فكانه قال وشرط ذا الاعراب أن يضاف أب وأخواته المذكورة الى غير ياء المتكلم واعلم ان ذولا تستعمل الامضافة ولا تضاف الى مضمرة بل الى اسم جنس ظاهر غير مصغرة نحو جاءني ذوال فلان فلا يجوز جاءني ذوقام (ص)

كلمتا كذاك اثنان واثنان * كابنين وابنتين

(بالألف ارفع المثنى وكلا * اذا مضمرة مضافا وصلا

الأصل بمنزلة التنوين فليست محمل اعراب وان صارت الآن آخر اللفظ المقصود وكذا يقال في قوله الآتي
عشرون والاحادون الخ هذا والظاهر انه يجري فيه المذهب الآتية في اعراب المثني والجمع بعد التسمية بهما
ومن جعلها اعرابهما بالحروف كاصلاهما فتدبر (قوله وتختلف الياء) بالقصر والمراد انها تقوم مقام الالف في
بيان مقتضى العامل لافي النوع الخاص بها وهو الرفع والمراد الخلف ولو تقدرا ليدخل نحو وايك عالم
يستعمل بالالف وجواو اضباظ فان بتقدير مضاف أي وقت جوال كفاي آتيك طلوع الشمس لا حال لان
يجي المصدر حال اسمي (قوله قد ألف) كالتلليل لبقاء الفتح أي انما بقي مع الياء لسبق ألفته مع الالف
وقيل ليسع من حيث لزومه لالف بأن الياء خلف عنها اذ الرفع أول أحواله وانما لم يبق الضم قبل ياء الجمع
بشغله خفف بالكسر دون الفتح للفرق بينهما وبين المثني ولم يعكس لان مقتضى الفتح انما وجد في المثني
(قوله وحده لفظ الخ) الأولى اسم لانه جنس قريب وقوله دال الخ مخرج للمادل على واحد كسكران
ورجلان أي ماش أو أكثر كغلمان وصنوان جمع صنو والمراد دال عليها في الحالة الراهنة اذ اسم الفاعل
حقيقة في الحال فخرج المثني المسمى به علما كالبحر بن لبلد وأسم جنس كسكابتى الحداد فانه ملحق بالمثني
في اعرابه لا مثني حقيقة على انه لو عبر بالماضي ما دخل ذلك لان الفعل في التنازع يفهم مناسخ عن الزمان فان
قلت يخرج باعتبار الحال نحو حنايتك مما أرى يذهب التكثير مع انه مشي حقيقة كما اختاره ابن هشام
لا ملحق به قلت استعمال ذلك الآن في غير الاثنين عارض للقرينة فلا يعتبر بخلاف البحر بن ونحوه فانه
بوضع جديد وقد انسخ عن وضعه الاصل بالسكابة فتدبر (قوله وعطف مثله) أي وصالح العطف مثله بعد
التجريد لان المعطوف هو المفرد لا المثني والمراد ان المعنى يصح مع العطف وان امتنع العدول عن التثنية
اليه الا لتسكتة كقصد التكثير في أعطيتك مائة ومائة وكفصل ظاهر في نحو رجل قصير ورجل طويل
أو مقدر كقول الجاحج محمد ومحمد في يوم أي محمد ابني ومحمد أخى والتثنية لا تعني عن العطف بغير الواو لان
لغيرها معاني فتوت بفواته كالترتيب في الفاء (قوله فيدخل في قولنا الخ) جعل الشارح مجموع لفظ دال الخ
جنسا فخرج سكران خارج عنه لانه هو وان كان خلاف المؤلف أولى من الجنس البعيد فتدبر (قوله نحو
شفع) أي وزوج وانما دخل فيما ذكر لان المراد بالاثني ما يعم القسمين المتساويين كالشفع وغيرهما
سواء كانا مفردين كرجلين أو جمعين كجملتين أو اسمي جمعين ككبين فأخرج بقيد الزيادة
لانهما ليسا من المثني ولان الملحق به وبمعناها كالبزاي كفتى وضده خسي بمجوعة فسرين مهولة
قال السكيت

مكارم لانحصي اذا نحن لم نقل * زكي وخسي فيما عدا خلا

أي لم نقل عند عدد خصال تلك المكارم هي زوج أو فرد لعدم احصائها (قوله اثنتان الخ) مثله اثنتان
وكنتا اذ لم يسمع طام فرد فهي من الملحق بالمثني لانه ثمة حقيقة وكذا كلالا كنه يخرج بقيد الزيادة
كشفع لان ألفها بدل عن أصل واو أو ياء وأما كلتا فألفها زائدة وناوها بدل عن اللام وقيل بالعكس
(قوله وعطف غيره) أي مغايرة في الوزن كفاي قوله صلى الله عليه وسلم اللهم أعز الاسلام بأحب العمرين
اليك أي عمر بن الخطاب وأبي جهل عمرو بن هشام فغلب من سبقت له السعادة أو في الحروف كمثل
الشارح وكالابوين للادب والام فشكل ذلك تغليب وهو ملحق بالمثني على التحقيق لان شرط التثنية عند
الجمهور اتفاق اللفظ والمعنى فلا يثنى اللفظ مراد به حقيقة ومجازه وقولهم القلم أحد اللسانين شاذ وكذا
المشترك باعتبار معنييه كقراّن للحيض والظهر ثلاثا يلتبس بفردى أحد المعنيين وانما ثنى العلم المشترك
كل من يدين لتأوله بالمسميين يزيد ولعدم التماسه اذ ليس تحتته أفراد وأجاز الناظم تثنية كل منهما وجعه

يجريان وتختلف الياء
جميعها الا لام جواو اضبا
بعد فتح قد ألف (ن)
ذكر المصنف رحمه الله
تعالى أن مما تنوب فيه
الحروف عن الحركات
الاسماء الستة وقد تقدم
الكلام عليها ثم ذكر
المثني وهو ما يعرب بالحروف
وحده لفظ دال على اثنين
زيادة في آخره صالح للتجريد
وعطف مثله عليه فيدخل
في قولنا لفظ دال على اثنين
المثني نحو الزيدان والافاظ
الموضوعة لاثني نحو شفع
وخرج بقولنا زيادة في
آخره نحو شفع وخرج
بقولنا صالح للتجريد نحو
اثنان فانه لا يصلح لاسقاط
الزيادة منه فلا تقول اثن
وخرج بقولنا وعطف مثله
عليه ما صلح للتجريد
وعطف غيره عليه كالقمرين
فانه صالح للتجريد فتقول
قمر واثن يعطف عليه
مغايرة لامثله نحو قمر وشمس

مع أمن اللبس كعندي عينا منقودة ومورودة ولا يرد على الجمهور أن نحو القمرين ثنية قمر الحقيقة
وقر المجاز مع أن التغليب سائق لما صرح به غير واحد ان تغليب التقنية سماح ولا يقال أنه مجاز لا يحجر فيه لان
كلهم يدل على أن من أنواع المجاز ما لا يتجاوز به ما ورد وانما كان مجازا لان هيئة التثنية موضوعة
للمشتركين لفظا ومعنى عند الجمهور فاستعمالها في المشتركين لفظا فقط مجاز كذا في حواشي التلخيص
تقلا عن يس وغيره والظاهر ان علاقة هذا المجاز المشابهة في مطلق الاشتراك لالجزئية كما هو ظاهر ولا
المجاورة كما قيل لان ذلك انما هو في فرديه قبل التثنية فيتجاوز بلفظ القمر مثلا الى الشمس حتى يشتركا
لفظا لعلاقة المجاورة في الذكر والذهن ثم يثنى فيدل على فردين حقيقي ومجازي كالمركرين بالعطف هذا
في لفظ التثنية والجمع أما نحو ولله يسجد من في السموات ومن في الارض حيث استعملت من في غير العاقل
لاختلاطه به وتغلبه عليه فالظاهر انه جمع بين الحقيقة والمجاز لانها لم تستعمل في المجموع من حيث
هو مجموع حتى يكون غير ما وضعت له بل دالة على ما وضعت له وغيره من باب السكينة التي هي كتمداد افراد
حقيقية ومجازية ومن منع جمعها لانه يجمعها من عموم المجاز كان يراد منها مطلق ذات فجمعها هذا حقيقة في
المقام (قوله وهو) أي المذكور من الشمس والقمر المقصود الخ (قوله بزادة) كائنين واثنين وكائنا
وقوله أو شبهها ككلا فان ألفها أصلية كما صرح وخرج ما دل عليها بجوهره كشفه كما صرح (قائده) شروط
التثنية عند الجمهور ثمانية بمجموعة في قوله

شروط المثني أن يكون معربا * ومفردا منسكرا ماركبا

موافقا في اللفظ والمعنى له * مماثل لم ينع عنه غيره

فلا يثنى المبني على الاصح ونحو ذان والذنان صيغة مستقلة وانما تغير بالعوامل نظر الصورة التثنية فبنينا على
ما يشاء كل اعرابها وهذا مراد من قال انها ملحقة بالمثنى في اعرابه ونحو ياز يدان بناؤه وارد على التثنية
ونحو منان ومنين زبانه للحكاية تحذف وصلا للتثنية ولا غير المفرد من المثني وجب التصحيح والجمع
المتناهي وانما يثنى غير المتناهي واسم الجنس واسم الجمع لان لها نظيرا في الآحاد وكذا يشترط في كل جمع ولا
العلم الابعاد تنكيره بأن يراد به أي واحد مسمى به ثم يعوض عن العملية التعريف بأل والنداء لانه يدل
على التشخيص والتثنية على الشيوع والتعدد فينفان ومثلها الجمع ولهذا لا يثنى ولا تجمع كذايات الاعلام
كفلان لعدم قبولها التنكير ولا المركب كاسيدين في الجمع ولا ما اختلف لفظه أو معناه كما صرح ولا ما ليس له
مماثل أو ثان في الوجود كشمس وقمر والقمران تغليب كما صرح ويمكن الاغتناء عن هذا بما قبله لان ما لا ثاني
له لم يوافق شيئا في معناه ولا ما استغنى عن تثنيته بغيره كما استغنى بتثنية جزءه وسي عن بعض رسوا وبكلا
وكائنا عن ثنية أجمع وجعاء وبسته وثمانية عن ثنية ثلاثة وأربعة وأما قوله

فيارب ان لم تجعل الحب بيننا * سواء بين فاجعل لي على حبها جلدا

فشاذا (قوله كاي بالالف) أي ويقدر الاعراب عليها كالمقصود وذلك لان لها حظا من الافراد والتثنية
لان لفظها مفرد ومعناها مثني فأعربا كالمفرد تارة وكالمثنى أخرى ولما كان اعراب المثني فرع المفرد
والمضمر فرع المظهر أعطى الاصل للاصل والفرع للفرع للمناسبة وبعضهم يعربها كالمثنى مطلقا وبعضهم
كالمقصود مطلقا ومنه قوله

نعم الفتى عمدت اليه مطيني * في حين جد بنا المسير كلانا

(قائده) الاكثر فيهما مراعاة اللفظ وبه جاء القرآن نصافي قوله تعالى كتبت الجنين أنت أكلها ولم
تظلم منه شيئا وأما ضمير خلاهما فيحتمل رجوعه للجنين وان كان مضافا اليه كما يرجع مع كل لام مضاف اليه
قد اجتمع في قوله يصف فرسين تسابقا

وهو المقصود بقوله
القمرين وأشار المصنف
بقوله

بالالف ارفع المثني وكلا *
الأن المثني يرفع بالالف
وكذلك شبه المثني وهو كل
ما لا يصدق عليه حد المثني
وأشار اليه المصنف بقوله
وكلا فالصدق عليه حد
المثنى مما دل على اثنين
بزائدة أو شبهها فهو ملحق
بالمثنى فكلا وكائنا واثنان
واثنان ملحق بالمثنى لانها
لا يصدق عليها حد المثني
لكن لا تلحق كلا وكائنا
بالمثنى الا اذا أضيفوا الى
مضمرة فتوجعا في كلاهما
ورأيت كليهما وصررت
بكليهما وجاءتني كليهما
ورأيت كليهما وصررت
بكليهما فان أضيفوا الى
الآخر كما بالالف

رفعا ونصبا وجوا نحو جاءني كلاً الرجلين ورأيت كلاً المرأتين وجاءتني كلاً الرجلين وصمرت بكلاً المرأتين فلهاذا قال المصنف وكلاً * اذا بمضمر مضافا وصل * كلاً كذلك ثم بين ان اثنين واثنين يجريان مجرى اثنين وابنتين فائتان واثنان ملحقان بالثنى كما تقدم وابنان وابنتان مثنى حقيقة ثم ذكر المصنف (٤١) أن الياء تخالف الألف في المثنى

والمحقق به في حالتى الجر والنصب وأن ما قبلها لا يكون الا مفتوحا نحو رأيت الزيد بن كلبهما وصمرت بالزيد بن كلبهما واحترز بذلك عن ياء الجمع فان ما قبلها لا يكون الا مكسورا نحو وصمرت بالزيد بن كلبهما وذلك وحاصل ما ذكره أن المثنى وما ألحق به يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء وهذا هو المشهور والصحيح أن الاعراب في المثنى وما ألحق به بحركة مقدرة على الألف رفعا والياء نصبا وجرا وما ذكره المصنف من ان المثنى والمحقق به يصحونان بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرا هو المشهور من لغة العرب ومن العرب من يجعل المثنى والمحقق به بالألف مطلقا رفعا ونصبا وجرا فتقول جاء الزيدان كلاًهما ورأيت الزيدان كلاًهما وصمرت بالزيدان كلاًهما (ص)

(وارفع بواو وبيا اجور وانصب

كلاًهما حين جد الجرى بينهما * قدأ قلعا وكلاً أنفهما راني فتنى أ قلعا أى ترك الجرى مراعاة للبنى وراعى اللفظ في راني بمعنى منتهى من التعب قال في المعنى وقد سئلت قديما عن قولك زيد وعمر وكلاًهما قائم أو قائمان أيهما الصواب فكاتب ان قدر كلاًهما نو كيدا فقامان لانه خبر عن زيد وعمر أو مبتدأ فالوجهان والمختار الافراد وعلى هذا فاذا قيل ان زيدا وعمران فان قيل كلاًهما قيل قائمان أو كلاًهما فالوجهان اه قال الدماميني ويتمين الافراد مراعاة للفظ في قوله كلاًناغنى عن أخيه حياته * ونحن اذا متنا أشهد تغانيا وضابطه أن ينسب الى كل منهما حكم الآخر بالنسبة اليه لا الى ثالث اه (قوله والصحيح الخ) هو مذهب سيبويه والجمهور كما قالوا في الأسماء الستة ولم يوافقهم الناظم هنالاه كان يجب ظهور فتحة النصب على الياء فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله بالألف مطلقا) أى ويعرب به كالمفرد مع كسر النون أبدا وبعض هؤلاء يعرب به على النون كسلمان والظاهر على هذا أن نحو صالحان يمنع الصرف لازيادة والوصفية مثلا وخرج على الاول قراءة ان هذان لساحران بشدان وحقه هذين كقراءة لاكثر لانه اسمان بصورة التثنية فيبنى على ما يشاء كل اعرابها كما صرح وقيل اسمان ضمير الشأن محذوف وجلة هذان الخ خبرها واللام داخل على مبتدأ محذوف أى لهما ساحران لاعلى ساحران لان طاء المصدر فلا تدخل الاعلى المقدم من المبتدأ وخبره وحذف المبتدأ لا ينافى تأكيده باللام لوروده في غير موضع وقيل ان بمعنى نعم وما بعده حاجة مستقلة كما حكى أن ابن الزبير قال له رجل ان ناقتي قد نقتبت فقال أرحها قال وأعطشها الطريق فقال اسقها قال ما جئتكم مستطبا بل مستنحالا عن الله ناقتي جئتني اليك فقال ابن الزبير ان رراكها أى نعم لعن الله ورأكها لكونه رأى عدم استحقاقه انظر المعنى وحواشيه (قوله وبيا اجور) يقصر يا بالتأنيين للضرورة وهو متعلق باجور وحذف مثله من انصب للدلالة عليه ولم يتنازعنا آخرهما عنه دلالة وجه العامل الثانى اليه على الاصح عند الناظم للفصل بينهما بالاول وعلى القول بجوازه لطلب المعمول في الجملة يتعين هنا اعمال الثانى اذ لو كان الاول لوجب الضمير فى الثانى وان كان فضلة كما سيبين (قوله سالم جمع الخ) تنازع ارفع واجور وانصب فأعمل الاخبار لقر به وحذف ضمير الاولين لكونه فضلة وهو من اضافة الصفة الى الموصوف أو على معنى من لصحة حل الثانى على الاول وخرج بالسالم تكسيرا عامرا على عوامر الجار وجوابه ومذهب على مذنب لكن سيبأنى في جمع التكسير عن المصنف وغيره أن نحو مختار ومقاد ومضروب ومكرم لا تكسر بل يجب جمعها تصحيحا فيكون مذنب مثلها فالتمييز بالسالم ليس للاحتراز الا بالنسبة لعاصر دون مذنب فتدبر (قوله في هذا البيت) أى وما بعده (قوله السالم) الاولى جره صفة لذكر لان المفرد هو الذى سلم بناؤه في الجمع من تفسير التكسير وأما تعبيره في فاضون ومصطفون فلا لعل ويصح رفعه صفة لجمع لكن باعتبار واحد (قوله جامد) هو الاسم الدال على الذات بلا اعتبار وصف والصفة هي المشتق للدلالة على معنى وذات (قوله في شرط في الجامد) أى زيادة على شروط التثنية المارة كما زاد في الصفة أيضا كما في الوردانى (قوله علما) أى شخصا أما الجنس فلا يجمع منه الا التوكيدى كاجمعون لانه في الاصل وصف فعل تفضيل فان قلت كيف تشترط العلمية مع وجوب تكسيره

(٦٠ - خضرى) - أول * سالم جمع عاصر ومذنب (ش) ذكر المصنف قسمين يعربان بالحروف أحدهما الأسماء الستة والثانى المثنى وقد تقدم الكلام عليهما ثم ذكر في هذا البيت القسم الثالث وهو جمع المذكور السالم وما حل عليه وعرابه بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا وأشار بقوله عاصر ومذنب الى ما يجمع هذا الجمع وهو قسمان جامد وصفة فيشترط في الجامد أن يكون علما

عند الجمع كما مر في التثنية قلت اشتراطها لانه انما وهو الشخص حتى تنافي الجمع بل لتحصيل الوصفية
 تأويلا وذلك لان دلالة الواو على الجمعية انما هي بالاصالة في الفعل بدليل اسميتها فيه فلا يجمع بها الا ما شابهه
 معنى وصحة واهل الا وهو الوصف المشتق وجعل عليه العلم لانه وصف تأويلا وتلاوة بالمسمى دون باقي الاسماء ولا
 حاجة لما يقال العلمية شرط للاقدام وعدمها للتحقق اوهى شرط معناه أي مهي لقبول الجمعية والمعدلا بجمع
 المشروط وان توقف عليه بخلاف الشرط الحقيقي وتسميته شرط المشابهة له في التوقف عليه (قوله) المذكور
 عاقل) أي باعتبار معناه لا لفظه فيقال زيدون وسعدون في زيد وسعدى المذكورين كما يقال زيدان
 وعمران في زيد وعمر واثنتين واختص بالذكور العقلاء لشرفهم كما ان الصحة أشرف من التكسير قال
 الساماني وقد ورد هذا الجمع في اسمائه تعالى للعظيم لا ممتنع معنى الجمع فيه وهو توقيفي فلا يقال رحيمون
 قياسا على نحو فنع الماهدون لعدم الاذن وحينئذ فلا يراد أنه تعالى لا يطلق عليه مذكر ولا عاقل فكيف
 يجمع لأن كلامنا في الجمع القياسي (قوله) خاليما تاء التأنيث) أي ما لم تكن عوضا فاء أو لام كعدة
 وثبة والوجه قياسا اذا سمى بهما وماسيا أي من عدمها في الملحقات عند عدم التسمية اه صبان وأوجب
 المبرد جمع ذلك بالالف والتاء ولا يشترط التلاو من ألف التأنيث بل تحذف المقصورة وتقلب الممدودة واوا
 فيقال حبليون وصحراون عند التسمية (قوله) ومن التركيب) الأولى حذفه لأنه شرط لكل جمع بل
 وللتثنية أيضا كما مر (قوله) ان صغرجاز) أي لأنه يصير كالوصف لدلالته على التحقير ونحوه وكذا نحو
 بصري وكوفي لتأويله بالنسب لكذا (قوله) فكذلك لا يجمع) أي لأن حذف التاء كالف المقصورة
 يلبس بالجرى وفتح ما قبل الف دفع لذلك ولعل الكوفيين لا يبالون به أو يدفعونه بفتح ما قبل التاء
 فليحذر ولو بقيت التاء لزم جمع علامتين متضادتين ظاهر أو سوغ ذلك في الف الممدودة ذهاب صورتها
 وأيضا يمنع وقوع التاء حشوا بلا ضرورة وانما وقعت كذلك في التثنية لضرورة أن حذفها يلبس مع أنه ليس
 للثوث بالتاء تثنية تخصه بخلاف الجمع (قوله) وأجازه بعضهم) أي سيديون يجمع الجزأين وبعضهم
 يقول سيديون يجمع الاول فقط وبعضهم يجمع المزجي وان لم يختم بويه أما الاسنادى فلا يجمع ولا يثنى اتفاقا
 بل يقال ذو وأذو ابرق نحره مثلامن اضافة المسمى الى الاسم كذات مرة وذات يوم كما يقال في المزجي على
 القول الاول ويظهر أن التقييدي كذلك وأما الاضافي فيثنى ويجمع جزؤه الاول مضافا للثاني كغلاموزيد
 وعبدالله وجوز السكوفيون جمع الجزأين قال الورداني لأنظر أحدا يجترئ على ذلك في نحو عبدالله انما
 الله واحد اه ومن هنا يؤخذ ما اختاره الامير من أن اطلاق المذهبين لا يحسن بل ان انفرد المضاف
 اليه جمع المصدر فقط قول واحد كعبيد زيد وان تعدد كل منهما كعبد زيد المكي وعبد زيد المصري
 مثلا فالوجه جمعهما كعبيد الزيد (قوله) صفة لمد كرهاق) أي ولونيز لا يدخل نحو أتيناطا عين
 رأيهم إلى ساجدين وليس ذلك ملحقا بالجمع كما قيل لانها ما وصفت بصفات العقلاء من الطاعة والسجود
 جمعت جمعهم ويقلب المذكور والعاقل على غيره فيقال زيدوا هندات أو والجرى منطلقون (قوله) خالية من تاء
 التأنيث) أي للموضوعة له وان استعملت في غيره كالبالغة في تاء علامة (قوله) ليست من باب أفعل الخ) بجر
 أفعل وفعلان بالسكسرة لاضافتها إلى ما بعدهما فابطلت ما فهم ما من العلمية ووزن الفعل أو الزيادة وأما فعلاء
 بفتح الفاء في الموضعين فغير مصروف للالف الممدودة في الاول والمقصورة في الثاني والاضافة لادنى ملاسة
 أي أفعل الذي مؤنثه فعلاء كاجر وجرى وفعلان كذلك كسكران وسكرى وعبارته تشمل ما ليس من باب
 أفعل وفعلان أصلا كقائم وما هو منهما ولا مؤنثه كسكر كسكر كسكر كسكر ولحيان اطويل الحية وماله
 مؤنث على غير ما ذكر كفعلى بالضم في الأول كفاضل وفصلى وفعلا في الثاني كذمان ونسانة من المناداة
 لا من الندم فكل هذه تجميع بالواو على كلامه (قوله) ولا مما يستوي فيه الخ) قال أرباب الحواشي هو مع

المذكر عاقل خاليا من تاء
 التأنيث ومن التركيب
 فإن لم يكن علما لم يجمع
 بالواو والنون فلا يقال في
 رجل رجلون نعم ان صغر
 جاز ذلك نحو رجيسل
 ورجيلون لأنه وصف وان
 كان علما لغير مذكر لم
 يجمع بهما فلا يقال في
 زينب زيدون وكذلك
 ان كان علما لمذكر غير
 عاقل فلا يقال في لاحق
 اسم فرس لاحقون وان
 كان فيه تاء التأنيث
 فكذلك لا يجمع بهما فلا
 يقال في طلحة طلحون
 وأجاز ذلك السكوفيون
 وكذا ان كان مركبا فلا
 يقال في سيديو سيديو
 وأجازه بعضهم ويشترط
 في الصفة أن تكون صفة
 لمذكر عاقل خالية من
 تاء التأنيث ليست من باب
 أفعل فعلاء ولا من باب
 فعلان فعلى ولا مما يستوي
 فيه المذكور والمؤنث
 نخرج بقولنا صفة المذكور

ما كان صفة مؤنث فلا يقال في حائض حائضون وخرج بقولنا عاقل ما كان صفة مذكر غير عاقل فلا يقال في سابق صفة لفرس سابقون وخرج بقولنا خالية من ناء التأنيث ما كان صفة مذكر عاقل ولكن فيه ناء التأنيث نحو علامة فلا يقال فيه علامون وخرج بقولنا لبست من باب أفعل فعلا ما كان كذلك نحو أحر فان مؤنثه حراء فلا يقال فيه أحررون وكذلك ما كان من باب فعلان فعلى نحو سكران سكرى فلا يقال سكرانون وكذلك ان استوى في الوصف المذكور والمؤنث نحو صبور ورجل فانه يقال رجل صبور وامرأة صبور ورجل سرج وامرأة سرج فلا يقال في جمع المذكور السالم صبورون ولا سرجيون (٤٣) وأشار المصنف الى الجامع والجامع

للشروط التي سبق ذكرها بقوله عامر فانه علم مذكر عاقل خال من ناء التأنيث ومن التركيب فيقال فيه عامرون وأشار الى الصفة المذكورة أولا بقوله ومنه ومنه فانه صفة مذكر عاقل خالية من ناء التأنيث ليست من باب أفعل فعلا ولا من باب فعلان فعلى ولما استوى فيه المذكور والمؤنث فيقال فيه مذنبون (ص) وشبه ذنب وبه دشرون وبابه أخلق والاهلونا أولو وعالمون عليونا وأرضون شنو السنونا وبابه ومثل حين قد برد ذال الباب وهو عند قوم بطرد (ش) أشار المصنف بقوله وشبه ذنب الى شبه عامر وهو كل علم مستجمع للشروط السابق ذكرها كمحمد وبرايم فتقول محدون وبرايمون والى شبه مذنب وهو كل صفة اجتمع فيها الشروط

ما قبله بمعنى قول التوضيح يشترط في الصفة قبول الناء أو الدلالة على التفضيل اه وفيه نظر لان قبول الناء كما يخرج به نحو سرج وسكران وأحر يخرج به نحو أفضل وأكر ولحيان والدلالة على التفضيل لا تدخل الا أفضل فعلى هذا نحو أكر ولحيان لا يجمع احسن الناء والتفضيل معا وبه في أكر صرح في حواشي الازهرية وعلى كلام الشارح يجمعان وصرح به الصبان فتدبر وحرر (قوله فلا يقال الخ) أي لان أحر وسكران يؤنثان بغير الناء وصبور يصلح للمؤنث بنفسه وعدم قبول الناء بعد الوصف عن الفعل مع أن جمعه بالحل عليه كاسر وانما جمع الافضل مع عدم قبوله الناء ايضا لان التزام تعريفه عند جمعه فاشبه الفعل اللازم حالة التذكير ومن الشاذ خلافا للسكون في قوله

فما وجدت نساء بني تميم * حلائل أسودين وأحرين

من الذي هو مان طر شاربه * والعانسون ومنا المرد والشيب

وقوله

حيث جمع العانس وهو من بلغ أو ان التزويج ولم يتزوج ذكرا كان أو أنثى (قوله نحو صبور سرج) أي غير علمين والاجمع ما يحل استوائهما في فعل اذا كان بمعنى فاعل وفي فاعل اذا كان بمعنى مفعول بشرط جريانها على موصوف مذكور (قوله وبه عشرون) شروع في ذكر ما ألحق بالجمع وهو أربعة أنواع أسماء جوع كعشرين وأولى وجوع لم تستوف الشروط كاهلين وعالمين وجوع مسمى بها كعلمين وجوع تكسير كارضين وسنين (قوله وبابه) أي أخواته ولو عبر به لكان أصرح في ارادة العقود الى التسعين لان بابه قديم شمل مئين مع أنه من باب سنين ولم يقل ألحقا أي عشرون وبابه لتأولها بالمدكور (قوله والاهلون) الى علميون مبتدآت حذف عاطفها وخبرها أي كذلك ألحقت وأرضون مبتدأ خبره شذ وحذف خبر السنون لدلالة شذ كما أفاده الاشموني ونص على شذوذ هذين مع ان جميع الملحقات شاذة لشذوذتهما اذ هو من أربعة أوجه فان كلامهما جمع تكسير لامم جنس مؤنث غير عاقل والمراد الشذوذ قياسا فقط لكثرة استعمالها (قوله ومثل حين) حال من ذا الباب أي باب سنين أو صفة مصدر محذوف أي ورودا مثل حين (قوله لا واحده) أي لا من لفظه ولا معناه كما قاله النوشري (قوله اذ لا يقال عشر) والالزم اطلاق عشرين على ثلاثين وثلاثين على تسعة لان أقل الجمع ثلاثة من مفردة (قوله لانه اسم جنس جامد) أي لذي القرابة لاعلم ولا صفة ويستعمل وصفه بمعنى المستحق كالجد لله أهل الجد وجمعه حينئذ حقيقي لا ملحقي به لانه في معنى المشتق ولم تغلب عليه الاسمية كالاول وقال الروداني هو ايضا ملحقي لانه صفة لا تقبل الناء ولاندل على التفضيل أفاده الصبان (قوله من لفظه) أي بل من معناه لانه اسم جمع ذو معنى صاحب ويكتب بالواو بين الهمزة واللام ليميزهن الى الجارة نصبا ورجل الرفع عليهما (قوله اسم جنس) أي لكل ما سوى الله وأما العالمون فخاص بالعقلاء وقيل يع غيرهم أيضا وهو الراجح فهو اسم جمع لعالم لما قاله الشارح

كالافضل والضراب ونحوهما فتقول الافضلون والضرابون وأشار بقوله وبه عشرون الى ما ألحق بجمع المذكور السالم في اعرابه بالواو ورفعا وبالياء جرا ونصبا وجمع المذكور السالم هو ما سلم فيه بناء الواحد ووجد فيه الشروط التي سبق ذكرها فبالا واحده من لفظه أوله واحده غير مستكمل للشروط فليس بجمع مذكر سالم بل هو ملحقي به فعشرون وبابه وهو ثلاثون الى تسعين ملحقي بالجمع المذكور السالم لانه لا واحده من لفظه اذ لا يقال عشرون وكذلك اهلون ملحقي به لان مفردة وهو أهل ليس فيه الشروط المذكورة لانه اسم جنس جامد كرجل وكذلك أولو لانه لا واحده من لفظه وعالمون جمع عالم وعالم كرجل اسم جنس جامد

ولان شرط الجمع أن يكون أعم من مفردة لأخص ولا مساويا والابطل قولهم أقل الجمع ثلاثة من مفردة كذا قيل وفيه ان اسم الجمع كالجمع في ذلك والافعال كونه اسم جمع حيث لم يفسد معناه في الجملة فالحق أنه جمع له لان العالم كما يطلق على ما سوى الله دفعة يطلق على كل صنف بخصوصه كعالم الانس وعالم الجن فجمع بهذا الاعتبار ليعم أنواع العقلاء شمولاً بناء على القول الاول أوليهم جميع الأنواع والاصناف بناء على الثاني والحق أيضاً أنه مستوف لشروط الجمع كما قاله الرضي تبعاً للكشاف وغيره لانه في الاصل صفة لما فيه من معنى العلم كالحاتم لما يختم به والقالب لما يقب به الشيء من حالة الى حالة لان جميع الخلق لا مكانها واقتدارها الى مؤثر يعلمها ذات موجدتها وتدل على وجوده ولما غلب على العقلاء منهم جمع بالواو كسائر أوصافهم فدخلوا غيرهم في العالمين تغليباً (قوله وعليون الخ) مثله كل علم بصيغة الجمع كزبدون مسمى به وكنصبيين وقنسر بن علمي بالدين بالعراق والشام فيلحق بالجمع في اعرابه استصحاباً لاصله على الراجح وبقي فيه أربعة مناهب لانه إما أن يعرب على النون منونة مع لزوم الياء كحكين وغسلين أو الواو كزبدون أو يمنع الصرف مع الواو كهررون للعلمية وشبه الجملة أو يقدر اعرابه على الواو مع فتح النون أبداً وهذا أقلها ثم ما قبله على الترتيب وأما المثني اذا سمي به فإما أن يعرب كاصله أو كعثمان غير مصروف للعلمية والزيادة ومحل ذلك ما لم يجاوز اسبعة أحرف والاعتين اعرابه ما بالخراف ككافي التسهيل كاشهيبا بين مثني اشهباب مصدر اشهباب من الشبهة وهي لون معروف (قوله اسم لأعلى الجنة) فقوله تعالى كتاب مرقوم على حذف مضاف أي محل كتاب وفي الكشاف انه اسم لديوان الخير الذي دون فيه معاملته الملائكة وصلاح الثقلين فكتاب الابرار مصدر بتقدير مضاف أي كتاب أعمال الابرار (قوله لكونه لما لا يعقل) أي اسم له ليس بجمع الآن وان كان في الاصل جمع على كسكيت من العلوفان كان اسم مكان كان ملحقة باعتبار أصله أيضاً وان كان اسم ملك كما قيل كان جمعا حقيقة (قوله اسم جنس الخ) أي لا علم ولا صفة وهذا مانع أول ومؤنت مانع ثان ويزاد كونه غير عاقل ورجع تكسبر وكذا في سنة كاسر (قوله مؤنت) أي بدل ان أرضي واسعة ولتصغيره على أريضة (قوله سنة) أصله سنوا وسنه لجمعه على سنوات وسنات وفعله سائيت وسائيت وأصل سائيت سائيت فلبت الواو ياء لظرفها بعد ثلاثة (قوله وهو كل اسم الخ) ذكر خمسة قيود الحذف وكونه للام والتعويض وكونه بالهاء وعدم التكسير وزاد في نسخ كون الاسم ثلاثيا وتركه في أخرى لان ما أخرجه به يخرج بالحذف ولم يأخذ بالاحتراز القيد الاخير فيخرج بالاول نحو عمرة المالحذف وشذاضون بالكسر جمع اضافة كقناة وهي الغدير واوزون لازمة والثاني نحو عدة مما حذف فاءه وشذرقون في رقة وهي الفضة وأصلها ورق نقلت كسرة الواو الى الراء وحذفت وعوض عنها الهاء وبالثالث نحو يد مالم يعوض وشذايون واخون وبالرابع نحو اسم وأخت لان المعوض في الاول الهزة وفي الثاني التاء لالهاء وشذبنون جمع ابن وهو مثل اسم فهد شذت عن باب سنة في قلة الاستعمال وكذا ظنون الذي في الشارح وان كان الباب من أصله شاذاً عن قياس الجمع وهذه القيود لضبط ما كثر سماعه منه لانه لا قياسية فيه فتدبر (قوله كائنة ومثين) بكسر الميم فيهما لان مفردة هذا الباب ان كان مكسور الفاء لم تغير في الجمع أو مفتوحها كسنة كسرت في الجمع على الافصح فيهما وحكى مثون وعزون وسنون بالضم أو مضمومها كشبة ضمت في الجمع أو كسرت وأصل مائة مائى من مائت القوم تمتهم مائة ككافي القاموس فالهاء عوض عن لامها (قوله وثبة) أي بمعنى الجماعة والافوى أن أصله ثبوم من ثبوت أي جمعت لثبتي لان أكثر ما حذف من اللامات وار ولم نجتمع في التنزيل الا بالالف والتاء كافي التصريح نحو فائت واثبات وامانة بمعنى وسط الخوض فحذفت العين لا اللام لانها من ثاب يشوب اذا رجع ومنه مثابة للناس (قوله كشفة) أصلها شفهة حذفت الهاء لامها وقصد تعويض التاء عنها ومثلها في ذلك شاة اذا أصلها شوهة لتصغيرها على شوية والاقرب فتح

وعليون اسم لأعلى الجنة وليس فيه الشروط المذكورة لكونه لما لا يعقل وأرضون جمع ارض وأرض اسم جنس جامد مؤنث والسنون جمع سنة والسنة اسم جنس مؤنث فهذه كلها ملحقة بالجمع المذكور لما سبق من انها غير مستكملة للشروط وأشار بقوله وبابه الى باب سنة وهو كل اسم ثلاثي حذفت لامه وهو عوض عنها هاء التانيث ولم يكسر كائنة ومثين وثبة وثبين وهذا الاستعمال شائع في هذا ونحوه فان كسر كشفة وشفاء لم يستعمل كذلك الا شذوذا

واوها كما اختارة الورداني ليتأتى قلبها ألفا بعد حذف الهاء (قوله كطبة) بكسر المجهمة كما في التصريح رضيها كما في القاموس وهي طرف السيف والسهم وأصلها ظبو وقولهم ظبوتنه إذا أصبته بالظبة (قوله على ظبا) كهدى وعلى أظب أيضا كادل جمع دلو وأصله أظبو وأدلو كأرجل قلبت الواو ياء لانه ليس في العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمة والضمة كسرة لتناسيها ثم أعل كقاض (قوله هذه سنين) أي بقنوينه لبني عامر بعدة لقيم مع جوه بالكسرة على ظاهر كلام المصنف والفتحة على ظاهر كلام الفراء ولا وجه له أفاده الصبان (قوله واختلف في اطرافه هذا) من النحويين من يطرده في باب الجمع كله ولا يخصه بباب سنين كما بقوله

ربحى عرندس ذى طلال * لا يزالون ضارين القباب

حيث أتى النون مع الإضافة لان الأعراب عليها وقوله * وقد جازرت حد الأربعين * والصحيح قصره على السماع مطلقا والعرندس الشديد والطلال بالفتح الحالة الحسنة (قوله في إحدى الروايتين) والرواية الأخرى جعلها سنين بلا نون كسنى يوسف بحذف النون للإضافة وسكون الياء مخففة وهذا دعاء على أهل مكة بالحب والقدح وقد استجاب الله دعاءه حتى ساء حالهم (قوله دعاني) أي أتركاني وعادتهم خطاب الواحد بالثنية تعظيما للشاهد في سنينه أثبت نونه مع اضافته ولو حذف لسكنت الياء وكسرت الهاء (قوله ونون مجموع) الأقرب نصبه مفعولا لافتح لان فاعه زائدة لتزيين اللفظ فلا تمنع عمله فيما قبله بخلاف فاع الجزاء ورفع مبتدأ نحو ج الى تقدير رابط في افتح (قوله وقل من بكسره نطق) أي مع الياء ولم تسمع مع الواو لزيد الثقل (قوله بعكس ذلك) أي بخلافه لان الكثير في أحدهما قليل في الآخر يغنى عن هذين البيتين قول السكاكية

والنون في جمع له الفتح وفي * ثنية كسر وعكس قد يني

(قوله زعائف) جمع زعيفة بكسر الزاي والنون وهو الدعي الذي لأصل له وأصل الزعائف أطراف الأديم وأكارعه والشاهد في آخره بفتح الخاء وكسر نونه على كلام الشارح لكن رواه علماء القافية بالفتح وقالوا فيه عيب الأصراف وهو اختلاف حركة الروى المطلق لكسر النون في قول جرير قبله

عرب من عربينة ليس منا * برئت الى عربينة من عربين

الآن يكون فيه روايتان أو أنهم أجروه على أصل فتح الجمع وعربين كما ير بطن من نعيم وهو مبتدأ خبره من عربينة مصغرا بطن من بحيلة (قوله وماذا الخ) قبله

أكل الدهر حل وارتحال * أما يبقى على ولا يقبني

وكل ظرف خبر عن حل بمعنى حاول أو هو فاعل بالظرف لاعتماده على الاستفهام والشاهد كسرون الأربعين مع أعرابه بالحروف (لكن استشهد به بعضهم على أعرابه بحركات النون والشاهد لا يكفيه الاحتمال كما صرحوا به الآن يجعل مثالا فاده الصبان (قوله وحق نون المثني الكسر) أي على أصل التخلص من السكونين إذا أصل النون السكون كالنومين المعوضة هي عنه وزادتها الزائدة يني تخفيفه مما مسكن ولم يتخلص بحذف الألف على القياس لئلا يورد في قول السكاكية

ان ساكنان التقيما كسر ما سبق * وان يكن ليما تخففه استحق

لثلاث فوات التثنية والأعراب والسبق المثني على الجمع حركة بأصل التخلص ثم فتح الجمع فرقا بينهما (تنبيه) هذه النون عوض عن التنوين فلذا حذف للإضافة مثله وعن الأعراب بالحركات فلذا أثبت مع أل مثله وقيل هي لدفع توهم الإضافة في نحو جاءني خليلان موسى وعيسى ومررت ببينين كرام ولدفع توهم الأفراد في نحو جاءني هذان ومررت بالمهتدين (قوله على أحوزيين) بفتح النون محل الشاهد

حين قد برد ذا الباب الى
ان سنين ونحوه قد تلزمه
الياء ويجعل الأعراب
على النون فتقول هذه
سنين ورأيت سنينا ومررت
بسنين وان شئت حذف
التنوين وهو أقل من
اثباته واختلف في اطراف
صدا والصحيح أنه لا يطرده
وأنه مقصور على السماع
ومنه قوله صلى الله عليه
وسلم اللهم اجعلها عليهم
سنينا كسنين يوسف في
أحدى الروايتين ومثله
قول الشاعر
دعاني من نجد فان سنينه
أعنين بنا شيبا وشبيننا
مردا

(ص)

(نون مجموع وما به التحق *
فأفتح وقل من بكسره نطق
ونون مائي والمالحق به *
بعكس ذلك استعماله
فألقبه)

(ش) حتى نون الجمع وما

الحق به الفتح وقد نسكس
شذوذاً ومنه قوله

عرفنا جعفر أوني أبيه *

وأذكرنا زعائف آخرين

وماذا تبني الشعراء مني *

وقد جاوزت حد الاربعين

وليس كسرهما لغة خسلافا

لمن زعم ذلك وحق نون

المثني والمالحق به الكسر

وفتحها لغة ومنه قوله

على أحوزيين استقلت عشية *

فما هي الالفه وتغيب وظهر كلام المصنف أن فتح النون في التثنية ككسر نون الجمع في الفلة وليس كذلك بل كسر هاء الجمع شاذ وفتحها في التثنية لغة كما قدمناه وهل يختص (٤٦) الفتح بالياء أو يكون فيها وفي الالف قولان وظهر كلام المصنف

الثاني ومن الفتح مع الالف قول الشاعر

أعرف منها الجيد والعينانا
ومنخر ين أشبه اظبيانا
وقد قيل أنه مصنوع فلا
يحتاج به (ص)

(ومابتا وألف قد جمعا

يكسر في الجبر وفي النصب
معا)

(ش) لما فرغ من الكلام

على الذي تنوب فيه)

الحروف عن الحركات

شرح في ذكر ما ناب فيه

حركة عن حركة وهو

قديان أحدهما جمع

المؤنث السالم نحو مسلمات

وقديانا السالم احتراز عن

جمع التكسير وهو مالم

يسلم فيه بناء الواحد نحو

هنود وأشار المصنف إليه

بقوله

* ومابتا وألف قد جمعا *

أي جمع بالالف والتاء

المزيدتين نخرج نحو قضاة

فان ألفه غير زائدة بل هي

منقلبة عن أصل وهو الياء

لان أصله قضية ونحو أبيات

فان تاء أصلية والمراد منه

ما كانت الالف والتاء

سببا في دلالتيه على الجمع

نحو هنود واحترز

بذلك عن نحو قضاة

وأبيات فان كل واحد منهما

لانه تثنية أو حوذي وهو الحاذق الخفيف المشي وأراد بهما جناحي قطاة يصفها بالسرعة والخفة واستقلت أي ارتفعت تلك القطاة وقوله فها هي أي فامسافة رؤيتها الامقدار للحمة وتغيب عن البصر بعد هاقيل وهذا من مواضع عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو الضمير المخبر عنه بمفسره على حدها هي الاحياتنا الدنيا وفيه ان المرجع غير الخبر كما يعلم من التقدير المذكور (قوله أعراف منها الجيد) بكسر الجيم العنق والعينان وارد على لغة من يلزم المثني الالف فنصبه مقدر عليها والشاهد فيه فتح نونه بدل الكسر ومنخر ين ان كان بفتحها أيضا فذلك والاف قد لقي بين اللفتين كالفق في نصبه بالياء بعد استعمال العينان بالالف والمنخر بفتح الميم والخاء أو كسرهما أو ضمهما وكجلاس وعصفور ووظبيان اسم رجل على ماصو به العينين لاثنية ظني وهل المعنى أشبه بمنخر به في الكبر أو الحسن أو أشبه بنفس الرجل في العظام أو القبح الاقرب الاول (قوله مصنوع) صحح العيني أنه عربي لرجل من ضبة والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله ومابتا الخ) اعلم ان هذه الحروف اذا قصرت وجب تنويعها عند الشاطبي بناء على قصرها من المدود كسرت ما يقدر اعراسها على الالف المحذوفة للتونين لان حذفها العلة نصر بغيره فهي كالثابتة بخلاف الهمزة المحذوفة للقصر نعم ان ترك التنوين للوصل بنية الوقف جاز وقال ابن غازي وضعت كذلك ابتداء لا مختصرة فتبني للشبه الوضعي ولا تنون بقي أن يقال ان أرفقت ما على جمع كان قوله قد جمع تحصيل حاصل أو على مفرد وردان الذي يكسر ناصبا هو الجمع الآن يقال المعنى الجمع الذي تحققت جميعته بتألف (قوله يكسر الخ) سكت عن الرفع لدخوله في قوله سابقا فارفع بضم ولم يسكت عن الجر مثله ليسين أن النصب محمول عليه ولذا قدمه (قوله معا) هي عند الناظم كجميعا فلا تقتضي اتحاد الزمن كما هو المراد هنا وعند ثعلب وابن خالويه تقتضيه دون جميعا فتكون هنا مجازا في مطلق المصاحبة (قوله على الذي تنوب فيه الحروف) أي من الاسماء وستأتي الافعال الخمسة (قوله وقديانا بالسالم الخ) فيه انه قد يكون مكسرا كبنات وأخوات وكسجدات وركعات وغرفات لتحريك وسطها بعد سكونه في المفرد ويكون مذكرا كحمايات واصطبلات فعبارة المصنف أولى ويحجب بان جمع المؤنث السالم صار لقبال لكل ما جمع بالف وتاء فلا احتراز انما هو عن المكسر بغيرهما واعلم ان هذا الجمع ينقسم في خمسة أنواع ذي التاء مطلقا على ما كان مؤنثا أو غيرهما وذي الالف مطلقا قصورة أو معدودة وانظر هل يعمم فيه كالتاء حتى اذا كان على ما ذكر كر كراجم أم لا وعلم مؤنث لاعلامه فيه كزنب الاباب حذام عنده من بناء ومضمر مذ كرمالا يعقل كسريهمات ووصف مذ كزغير عاقل كايام معدودات وجبال راسيات ونظماها الشاطبي فقال

وقسه في ذي التاء ونحو ذ كرى * ودرهم مصفر ومهرا

وزينب ووصف غدير العاقل * وغدير ذا مسلم للناقل

فيمقتصر فيما عدا الخمسة على السماع كسموات وأرضات وثيبات وشمالات وأموات لانها أسماء جنوس مؤنثة بالاعلامه ونحو سجدات وحمايات من كل مذ كرمالا يعقل ليس مصفرا ولاصفة ويستثنى من الاول امرأة وأمة وشاة وشفة وقلبة بضم القاف وفتح اللام مخففة وهي لعبة للصبيان زاد الروذا في وأمة بالضم والتشديد وملة فلا تجمع هذا الجمع ولعله لعدم السماع وقيل تجمع شفة على شغيات وشقوات وأمة على أموات أو أميات ومن الثاني فعلاء وفعلى مؤنثي أفضل وفعلان كحمراء وسكري فلا يجمعان بالالف والتاء كالم يجمع مذ كرمالا بالواو والنون وكذا فعلاء الذي لا أفضل له كجزاء ورتقاء عند غير المصنف (قوله فان تاء أصلية) أي من بنية المفرد فتثبت في الجمع ليستوفي جميع حروف مفردة بخلاف نحو فاطمات فان تاء مفردة زائدة

جمع ملتبس بالف وتاء وليس مما نحن فيه لان دلالة كل واحد منهما على الجمع ليس بالالف والتاء وانما هو

بالصيغة فاندفع بهذا التقرير الاعتراض على المصنف بمثل قضاة وأبيات وعلم أنه لا حاجة إلى أن يقول بأنفسه من يدعيه فالجواب بقوله بنا
متعلقة بجمع وحكم هذا الجمع ان يرفع بالضمه وينصب ويجر بالكسرة نحو جاء في هذه ذات (٤٧) ورأيت هذه ذات وممرت

بهذه ذات ففادت فيه
الكسرة عن الفتحة وزعم
بعضهم انه مبني في حالة
النصب وهو فاسد اذ لا
موجب لبعائه (ص)
(كذا أولات والذي اسما
فجعل

كأذرع في ذات (ص)
(ش) أشار بقوله كذا
أولات إلى ان أولات تجري
مجرى جمع المؤنث السالم
في أنها نصب بالكسرة
ولست بجمع مؤنث
سالم بل هي ملحقة به
وذلك لانها لا مفرد لها من
لفظها ثم أشار بقوله والذي
اسما قد جعل إلى أن
ماسمى به من هذا الجمع
والمالحق به نحو أذرع
ينصب بالكسرة كما
كان قبل التسمية به ولا
يحذف منه التنوين نحو
هذه أذرع ورأيت
أذرع وممرت بأذرع
هذا هو المذهب الصحيح
وفيه مذهبان آخران
أحدهما أنه يرفع بالضمه
وينصب ويجر بالكسرة
ويزال منه التنوين نحو
هذه أذرع ورأيت
أذرع وممرت بأذرع

على بنيتها للتأنيث فتحذف في الجمع لتلاي جمع علامتا تأنيث وانما لم تحذف ألف التأنيث لذلك لذهب
صورتهما بنقلها بياء وواو في نحو حبلات ومجراوات ولانها كالجزء من السكامة والتاء في نية الانفصال فان
قلت حينئذ يخرج بنات وأخوات لان تاء مفردهما عوض عن أصل لازائدة اذاصل بنت وأخت بنو وأخو
كذلك كرها حذف اللام وعوض عنها التاء بـأجيب بأنها مع كونها للعوض دالة على التأنيث فحذفت في
الجمع لذلك لأنها التي فيه دليل رد اللام في أخوات اذ لا يجمع العوض والمعوض وانما لم ترد اللام في بنات
كأخوات لجلال كل على مذكرة وهو أبناء وأخوة لانها اضمحلت في أبنائها بنقلها همزة فكأنهم لم ترد
بخلاف أخوة (قوله بالصيغة) أي بصيغة التكسير فان وزنهما فعلة وأفعال (قوله متعلقة بجمع) أي مع
كونها للسببية لا بمعنى مع (قوله وينصب ويجر بالكسرة) جوز الكوفيون نصبه بالفتحة طاقا وهشام
فيما حذف لامه حكى سمعت لغاتهم ورأيت بناتهم بالفتح قال فان ردت في الجمع نصب بالكسرة كأخوات
وسنوات (قوله كذا أولات) قال المصريح أصلها أولى بضم ففتح قلبت الياء ألفا وحذفت لاجتماعها مع
الألف والتاء لمز يدعي فوزنه فعادت فاعترضه الروداني بأنه حينئذ يكون جمعا لا ملحقة به فالصواب ان
وزنه فعلت بزيادة التاء فقط وألفه أصلية اه والمقصود لفظ أولات فهي معرفة بالعلمية فان أولت بالكسرة
منعت الصرف للتأنيث المعنوي أو باللفظ مثلا صرفت وان كان فيها التاء لان المانع مع العلمية هاء التأنيث
لأنه والنظم صحيح على كل قبل وتكتب أولات بالواو لتفرق من اللات جمع التي وفيه نظر للفرق بينهما
بكتابة اللات بالامين فان صح كتبها بالواو فليكن للحمل على مذكرة وهو أولوا ممر فتدبر (قوله
والذي اسما الخ) أي والذي قد جعل علما له كرا ومؤنث بعد أن كان جمعا وأذرع في الأصل جمع أذرع
جمع ذراع ثم جعل علما على قرية بالشام وذ كرى هذا البيت نوعين من الملحق بجمع المؤنث ربي اللات
جمع التي في لغة وان كان الاشهر بناء وذوات جمع ذات الطائفة عند بعض من أثبتته وأما ذوات بمعنى صاحبات
فهو جمع حقيقة لذات بمعنى صاحبة لا ملحقة به والتاء في ذات عوض لامها كبنت وبنات (قوله مجرى)
مصدر ميمي بمعنى الحدث فان بنى مجرى للفاعل كان بفتح الميم من جرى الثلاثي أو لفعول كان بضمها من
أجرى إل باعى لان مصدره الميمي بوزن مفعوله (قوله من لفظها) أي بل من معناها وهو ذات فهو اسم جمع
في المؤنث كالوفاي المذكر الا ان أولوا خاص بالعاقول (قوله ولا يحذف منه التنوين) أي لأنه للقبالة مراعاة
لاصله وهو حال الجمعية ولم ينظر فيه لاجتماع العلمية والتأنيث أصلا (قوله رفيه مذهبان) أي اذا سمي به مؤنث
أما المذكر فلا يمنع من التنوين لفقد التأنيث كافي التصريح وغيره وفيه انه على المذهب الثاني منهما تقلب
تأوه في الوقف هاء كائن عليه فتكون هي الهاء المانعة فينبغي أن يمنع أيضا للتأنيث اللفظي (قوله وينصب
ويجر بالكسرة) أي مراعاة لاصله وينع التنوين نظر الاملتين لانه وان كان للقبالة لكنه يشبه الصرف
صورة والمذهب الثاني ينظر اليهما فقط ولا يعتبر أصله (قوله تنويرها الخ) لا مري القيس من قصيدة أولها

ألا عم صباحا أيها الظلل البالي * وهل يعمن من كان في العصر الخالي

وهل يعمن من كان أحدث عهده * ثلاثين شهرا في ثلاثة أحوال

وفي معنى مع أو بمعنى من الابتدائية أي مبتدأة من انقضاء ثلاثة أحوال فالمدّة خمس سنين ونصف ومعنى
تنويرها انظرت بعقلي إلى نارها يريد ان الشوق يحيل محبوبته اليه حتى كأنه ينظر إلى نارها وجلة وأهلها يثرب
حال من الهاء وكذا جلة أدنى دارها الخ وفيها حذف مضاف أي نظر أدنى دارها نظر عال أو أدنى دارها

والثاني انه يرفع بالضمه وينصب ويجر بالفتحة ويحذف منه التنوين نحو هذه أذرع ورأيت أذرع وممرت بأذرع ويروي قوله
* تنويرها من أذرع وأهلها * يثرب أدنى دارها نظر عالي * بكسر التاء منقوثة كالمذهب الاول وبكسرها بالتانوين كالمذهب
الثاني وفتحها بالتانوين كالمذهب الثالث (ص)

ناب فيه حركة عن حركة
وهو الاسم الذي لا ينصرف
وحكمه انه يرفع بالضمه نحو
جاء أحمد وينصب بالفتحة
نحو رأيت أحمد ويجر
بالفتحة أيضا نحو مررت
بأحمد فنابت الفتحة عن
الكسرة هنا اذا لم يضاف
أو يقع بعد الالف واللام
فإن أضيف جـ بالكسرة
نحو مررت بأحمد أو دخلت
عليه أل نحو مررت
بالأحمد فإنه يجز بالكسرة
(ص)

(واجعل النحوي فعلا ان النونا
رفعا وتدعين وتسألونا
وحذفها للجزم والنصب
سمه بكام تكونى لتروى
مظالمه) (ش) لما فرغ
من الكلام على ما يعرب
من الاسماء بالنيابة شرع
في ذكر ما يعرب من
الافعال بالنيابة وذلك
الامثلة الخمسة فأشار بقوله
يفعلان الى كل فعل
اشتمل على ألف اثنين
سواء كان في أوله الياء نحو
يضر بان أو التاء نحو
تضر بان وأشار بقوله
وتدعين الى كل فعل اتصل
به ياء المخاطبة نحو أنت
تضر بين وأشار بقوله
وتسألونا الى كل فعل اتصل
به واو الجمع نحو أنتم تضر بون

سواء كان في أوله التاء كما مثل أولياءه نحو الذين يضر بون فهذه
الامثلة الخمسة وهي يفعلان وتفعلون وتفعلون وتفعلين

ذو نظر حال يعني ان الأقرب اليه من دارها وهي يثرب يحتاج لنظر حال عظيم لتسببه بعدها عن أذرع
فكيف جعلها يثرب اسم مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم سميت بمن نزلها من العمالق وقد ورد النهي
عن تسميتها بذلك لانه من التثريب وهو الحرج نحو لا تريب عليكم وأما قوله تعالى يا أهل يثرب حكماء
عن المنافقين (قوله وجز بالفتحة الخ) اما فعل أمر فيكون مثلث الآخر لان أصله اجر كالتصريف فقلت ضمة
الراء الى الجيم خذت الهمزة وأدغم فيكسر على أصل التخلص من الساكنين ويضم للاتباع ويفتح
للخفة وكذا كل ما رزقه أو هو ماض مجهول فبالفتح لا نبر ويؤيد الاول لاحقه والثاني سابقه (قوله
ما لم يضاف الخ) أى مدة عدم كل من اضافته وردفه لأل فهو من عموم السلب لان أو بعد النفي لنفي كل نحو ما لم
تسوهن أو تفرضوا الخ ولما كانت البعدى لا تقتضى الاتصال أنى ردف ليغديه فليس حشا (قوله ويجز
بالفتحة) أى ولوم قدرة على المختار كوسى وجوار ولم تظهر على الثاني لنيابتها عن ثقيل وذلك لانه لما نقل
بشبه الفعل أعطى حكمه من منع تنوينه وكسره لان التنوين علامة الاخف والامكن والكسر يؤاخييه في
الاختصاص بالاسم فاذا نون للضرورة فقليل يبقى فتحة لانه ليس صرفا بل تنوين آخر لحض الضرورة وقيل
يكسر نبع التنوين لانه ما مصرف أو بصورته (قوله فان أضيف الخ) ظاهره كالتصنيف انه باق على منع صرفه
مطلقا كما صرح به في شرح الكافية لان الذى حكم عليه بالكسرمع الاضافة هو ما لا ينصرف وهو قول
الاكثر لان الصرف هو التنوين فقط وهو مفعود مع أل والاضافة فهو ممنوع منه وقال المبرد والسيراجي
وغيرهما واختاره في النكت مصرف مطلقا لانه دخله ما هو من خواص الاسماء ويؤثر في معناه فأضعف
شبهه بالفعل فرجع الى أصله وهذا اما يبنى على أن الصرف هو الكسر فقط أو هو والتنوين معا فلا يمنع
منه الا يمنع كل أو التنوين فقط لكنه لم يظهر للاضافة أو أل وقيل ان زالت منه علة فنصرف نحو بأحمد كم
لزوال علميته مع الاضافة أو أل وان بقيت العلمتان فلا نحو بأحسنكم واختاره الناطق في نكته على مقدمة
ابن الحاجب وقال المتأخرون انه التحققي (قوله أو دخلت عليه أل) أى معرفة كانت كالتى فى أفعال
التفضيل نحو الافضل أو فى الصفة المشبهة على الاصح كالاعى واليقظان أو موصولا كالهواذل والقوائم
أو زائدة كاليزيد بناء على بقاءه بتعريف العلمية ما على تكبيره قبلها فهى معرفة (قوله لنحو يفعلان)
نحو مضاف الى يفعلان لقصد لفظه وجزمه قدر على النون للحكاية وتدعين وتساءلون عطف عليه أو مبتدأ
حذف خبره أى كذلك (قوله سمه) أى علامة وظاهره يخالف مذهبه من ان الاعراب لفظى الا أن يحمل
الحذف والجزم والنصب على المعنى المصدرى أى ان حذف المتكلم النون علامة على انه جزم الفعل أو نصبه
فلا ينافى أن الحذف بمعنى الاثر هو نفس الجزم الاصطلاحى وقد مر أن جعل الحركات علامة يجزى على
المذهبين فلا تنقل (قوله كام تكونى) خبر المحذوف أى وذلك كلفظ لم تكونى الخ وتروى نصب بأن
مضمره وجوبا بعد لام الجود فهو فى تأويل مصدر مجرور باللام ومتعلقها محذوف خبر تكونى أى لم
تكونى قابلة لروم مظلمة بفتح اللام أى ظلم وكسرها غير مقيس وان كثرت لان مفعول للحدث قياسه الفتح
ان كان مضارعه مكسورا كما هنا فان أريد بها مكان الظلم أو زمانه فالقياس الكسر كاسيأتى (قوله فهذه
الامثلة الخ) اعلم أنهم لما أعربوا المثني والجمع بالحروف أرادوا مثله في نظيرهما من الافعال وهو هذه الامثلة
ولا يمكن اعرابها بالحرف العلة الموجودة لتلاخذهما الجازم وهى ضمائر ولا الايتان بحرف علة آخر لئلا يلقى
ساكنان معها فيحذف نائيا فرفعوها بالنون لتسببها بالحرف العلة ولذا ادغم فيها نحو من وال وتبدل
ألفا في الوقف على نحو اذن ثم حذف للجزم كاحرف العلة ولما جازوا النصب على الجرف في نظيرها من الاسماء
لنا خيهما في اعراب الفضلات حملوه هنا على الجزم المقابل له دون الرفع ولم يحمله عليه في الفعل المعتل

ترفع بالنون وتضرب وتجرم
بحذفها فنابت النون فيها
عن الحركة التي هي الضمة نحو
الزبدان فيعلان فيفعلان
فعل ماضٍ مضارع مرفوع
وعلامته رفعه ثبوت النون
وتضرب وتجرم بحذفها نحو
الزبدان لم يقوموا لن يخرجوا
فعلة الجزم حذف النون
من يقوموا وعلامة النصب
سقوط النون من يخرجوا
ومنه قوله تعالى فان لم تفعلوا
وان تفعلوا فأتقوا النار

(ص)

(وسم معتلا من الاسماء ما
كالصطفي والمراتي مكارما
فالاول الاعراب فيه قسرا
جميعه وهو الذي قد قصر
والثاني منقوص ونسبه

ظهر *

ورفعه بنوى كذا أيضا بحر
(ش) نمرع في بيان اعراب
المعتل من الاسماء والافعال
فذكر ان ما كان مثل المصطفي
والمراتي يسمى معتلا فاشار
بالمصطفي الى ما في آخره ألف
لازمة قبلها فتحة مثل عصا
ورحى وأشار بالمراتي الى
ما في آخره ياء مكسورة ما قبلها
نحو القاضى والداعى ثم
أشار الى أن ما في آخره ألف
مفتوح ما قبلها يقدر فيه
جميع حركات الاعراب الرفع
والنصب والجر وأنه يسمى
المقصور فالمقصور هو الاسم
المعرب الذي آخره ألف
لازمة فخرج بالاسم الفعل
نحو برضى والمعرب المبني نحو اذا

لا مكان ظهور الفتحة أو تقديرها على حرف العلة ولو قدرت هنا الفات اعرابها بالحرور وكسرت النون بعد
الانثى تشبها بالمتنى وفتحت بعد آخرتها تشبها بالجمع وللخفة ولما كان الضمير المنصل كالجزء قدم عليها
وبها يرفع فيقال أى اعراب يفتل من الكلمة معه وطأ أى كلمة تفصل بين الكلمة واعرابها (قوله ترفع
بالنون الخ) أى عند ظهوره وقيل اعرابها مقدر على لام الفعل وحذفت النون للفرق بين المرفوع وغيره
(قوله وتضرب وتجرم بحذفها) لا يرد ثبوتها الى الآن يعنون لان هذه نون النسوة والواو فيه لام الفعل فوزنه
يعلم بالبناء على السكون بخلاف الرجال يعنون فان واده ضمير الجمع ونونه للرفع بحذفها الناصب نحو وان
تفعلوا وأصله تفعلون وبوار بن حذف الاولى وهى لام الفعل للاعلال والنون للنصب وقد تحذف النون بلا
ناصب وجازم وجوب نون التوكيد وجواز ابتداء نون الوقاية ويجوز اذغامها فيها وكهها وقد قرئ
تأمر ونى بفك النونين واذغامهما بنون واحدة والصحيح انها نون الوقاية لا الرفع وبقيت فيما عدا ذلك
كحديث والذي نفسى بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا أى لا تدخلون ولا تؤمنون
وأصل تحابوا تتحابوا أفاد في التصريح ومقتضاه جواز ذلك في السعة لكن في الجمع وغيره لا يقاس عليه
اختيارا (قوله فان لم تفعلوا) قيل تذازع الحرفان في الفعل فعمل الثاني وحذف نظيره من الاول وقيل الاصل
ان ثبت انكم لم تفعلوا فغضى لم في عدم الفعل واستقبال ان في اثبات ذلك العدم على حدان كان في صفة قد
فان المعلق عليه اثبات القد لا هو نفسه لسبقه على وقت المحاكاة وقيل لم عملت في الفعل وهى معه في محل
جرم بان وجواب الشرط على كل محذوف أى فأتقوا العناد وعبر بانقوا النار تنبها على أنه يوجبها (قوله
وسم معتلا الخ) معتلا مفعول ثان وما مفعول أول وكالمصطفي صلتها ومن الاسماء بيان لها فهو حال منها
وتقديم الحال على صاحبها جائز ان كان قال الرضى بحجب تأخير البيان عن المبين فان قدم جعل بيانا لمحذوف
كثني أو لفظ وجعل المتأخر بدلا منه فعلى هذا يكون المفعول الاول محذوفا أى لفظا من الاسماء والموصول
بدل منه والمعتل عند الحاجة ما آخره حرف علة وفي الصرف ما فيه حرف علة أو آخره أو وسطا ولكل
اسم يخصه (قوله مكارما) مفعول المراتي على حذف مضاف أى درج مكارم أو تميز محمول على الفاعل
جمع مكرمة بضم الراء وهى فعل الخير (قوله جميعه) امانا كيد للضمير في قدرا ونائب فاعله ولا ضمير فيه
أوتى كيد للاعراب وان فصل بينهما بالخبر لانه معمول للؤ كيد لأجنبي على حذف ولا يحزن ويرضين بما
آتين كاهن لكن الفصل في الآية بمعمول العامل المؤكد لاله وكذا نفسه وبصح جوه تأ كيد للضمير
في فيه وقد فصل بينهما بعامل المؤكد (قوله قد قصر) أى سمي مقصورا من القصر وهو الحبس لحبسه
عن المد أو عن ظهور الاعراب ومنه مقصورات في الخيام أى محبوسات عن بعولتين (قوله بنوى) فيه
مع قسر تفنن فانهما شئ واحد على المشهور وقيل النوى مخصوص بالياء وبالالف الاصلية والمقدر بالالف
للمقلبة نكت (قوله كذا أيضا بحر) الظاهر ان كذا متعلق ببجر على انه حال من ضميره أو صفة
للمصدر محذوف أى بحر جرم مثل ذاتى كونه منو بالا على انه ظرف لغو فتدبر (قوله جميع حركات الاعراب)
مخصوص بغير الكسرة فيما لا ينصرف فانه تقدر فيه الفتحة ككاسر وهذا التقدير للتعذر لان الف اللفظية
لاستطالها وجرها مع النفس بتعذر تحريكها لا قبلها همزة (قوله آخره ألف) أى لينة لاهمزة كالخطأ
(قوله لازمة) أى لفظا أو تقديرا كالمقصور المذون ولا يرد أن نحو المقرئ اسم مفعول من أقرأه الكتاب
بإبدال الهمزة ألفا يجرى عليه حكم المقصور مع انه يخرج بقيد اللزوم حيث يجوز النطق بالهمز بدلها لا ما
نقول بإبدال الهمزة بالهمزة من جنس حركة ما قبلها شاذ والتعريف للمقصور قياسا وكذا يقال في الياء
(قوله فخرج بالاسم الفعل) أى فلا يسمى مقصورا في الاصطلاح وكذا المبني وان كان ممنوعا من المد وظهر
الاعراب لان وجه التسمية لا يوجبها (قوله آخره ياء) أى لازمة لتخرج ياء المتنى والجمع والاسماء الخمسة

وهو المنقوص نحو الفاضى كما سيأتى وبلازمة المثني حال الرفع نحو والى زيدان فان ألفه لا تلزم اذ تقلب ياء فى الجر والنصب نحو والى زيدى وأشار بقوله والثاني منقوص الى المرتقى فالمنقوص هو الاسم العرب الذى آخره ياء لازمة قبلها كسرة نحو المرتقى فاحتز بالاسم عن الفعل نحو يرمى وبالعرب عن المثني نحو الذى وبقوله قبلها كسرة عن التى قبلها ساكون نحو ظي ورمى فهذه امثلة جار مجرى الصحيح فى رفعه بالضمه وانصبه بالفتحة وجزه بالكسرة وحكم هذا المنقوص أنه يظهر فيه النصب نحو وايت الفاضى قال الله تعالى يا قوم هذا جيب وادعى الله ويقدر فيه الرفع والجر لثقلها على الياء نحو (٥٠) جاء الفاضى وممرت بالفاضى فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الياء وعلامة

(قوله يظهر فيه النصب) أى ما لم يكن الجزء الاول من مركب من جى أعرب كالمضامين كرايت معدى كرب ونزات قالى فلا اسم موضع فتسكن الياء بلا خلاف استصحبها بحكمها حالة البناء أو منع الصرف كفى الجمع وفى الروض الانف تقول تفرقوا بأدى سبابسكون الياء وهو حال جعلها كالاسم الواحد اه نسكت لسكن نقل بعضهم جواز الفتحة أيضا ومن العرب من يسكن ياء المنقوص مطلقا كقوله ولوان واش باليسامة داره * ودارى بأعلى حضر موت اهتدى ليا

فسكن ياء واش وحذفها للتنوين قال المبرد وهو من أحسن ضرورات الشعر لانه حل النصب على الرفع والجر والا صبح جوازه فى السعة لقراءة جعفر الصادق من أوسط ما تطعمون أهاليكم بسكون الياء وألف بعدها اه صبان (قوله ويقدر فيه الرفع والجر) أى اثقلها على الياء وقد ظهر ضرورة كقوله لعمر ك ما تدرى متى أنت جأتى * ولكن أقصى مدة للعمر عاجل

وكقوله جوير

فيوما يوافين الهوى غير ماضى * ويوما ترى منهن غولا تنفولا

(قوله وأى فعل الخ) أى مضارع لان الكلام فى العرب وفعل الشرط كان محدوفة للضرورة لانه لا يحذف مع غيران ولولا مفسر اقبل بعده كما نص عليه ابن هشام فى شرح يانت سعاد وآخراهم كان ومنه صفته وألف خبرها وقف عليه بالسكون على افتراض بيعة فى المنصوب ولا ينافيه رسم أو واو بلا ألف لا مكان جعله خبر مبتدأ محذوف أى وأخرته واو الخ فأولعطف الجلة على جلة كان يتماها أو اسمها ضمير الشأن وجلة آخرته ألف خبرها مفسرة كفى الاشمونى أى فهمى فى محل نصب وقولهم لا محل للجمله المفسرة أى لغير ضمير الشأن وصرح بذلك الجرى على أن كان الشانية ناقصة حيث جعل الجلة خبرها وقيل انها تامة لان الجلة لتفسيرها الضمير كأنها هو وقيل واسطة فى كان الشانية ثلاثة أقوال حكاه فى النسكت وأصحها الاول لان ضمير الشأن لا يعمل فيه الا ابتداء أو أحد نواسخه وعلى الاخير بن فهدل محل الجلة رفع كفسرها الفاعل أو لا محل لها بحرر (قوله فمتلا) الاولى جعله مفعولا ثانيا لعرف بمعنى علم لاحال من ضميره لان القصد علم كونه معتلا لا معرفة ذاته مقيدة به أو ضمن عرف معنى سعى وانظر لم دخلت الفاء فى جواب الشرط مع صلوحه لمباشرة الاداة ولعله على تقدير قد فتأمل (قوله فالألف) منصوب بمحذوف يفسره انولازم له كاقصد أو لا بس على حدس يد اضربت أخاه ولا يقدر انولان الألف لا تنوى (قوله ثلاثهن) أى أحرف العلة مفعول حذف ومفعول جازما محذوف أى الافعال أو ثلاثهن أى الافعال فهو مفعول جازما ومفعول حذف محذوف أى أحرف العلة وعلى الاول حل الشارح (قوله تنقض) أى تؤدحكما أى يحكمونه أو تنقض معنى تحكم وحكما مصدر مبين لنوعه (قوله الى أن النصب يظهر الخ) وقد يقدر للضرورة كقوله

الجر كسرة مقدرة على الياء وعلم مما ذكر ان الاسم لا يكون فى آخره واو قبلها ضمة نعم ان كان مبنيًا وجد ذلك فيه نحو هو ولم يوجد ذلك فى العرب الا فى الاسماء الستة فى حال الرفع نحو جاء أبوه وأجاز ذلك الكوفيون فى موضعين آخرين أحدهما ما سمي به من الفعل نحو بدعو ويغزور الثانى ما كان أعجميا نحو سمندو وقندو

(ص)

(وأى فعل آخر منه ألف * أو واو ياء فمتلا عرف) (ش) أشار الى أن المعتل من الافعال هو ما كان فى آخره واو قبلها ضمة نحو يغزور أو ياء قبلها كسرة نحو يرمى وألف قبلها فتحة نحو يخشى (ص)

(فالألف انوفيه غير الجزم * وأيد نصب ما كيدعو يرمى والرفع فيها انو واحد فجازما *

ثلاثهن تنقض حكما لازما) (ش) ذكر فى هذين البيتين كيفية الاعراب فى الفعل

فما

المعتل فذكر ان الألف يقدر فيها غير الجزم وهو الرفع والنصب نحو زيد

يخشى فيخشى مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف ولن يخشى فيخشى منصوب وعلامة نصب فتحة مقدرة على الألف وأما الجزم فيظهر لانه يحذف له الحرف الاخير نحو لم يخش وأشار بقوله وأيد نصب ما كيدعو يرمى الى ان النصب يظهر فيها آخره واو أو ياء نحو لن بدعو وان يرمى وأشار بقوله والرفع فيها انو الى ان الرفع يقدر فى الواو والياء نحو بدعو ويرمى فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الواو والياء وأشار بقوله واحذف جازما ثلاثهن

فما سودتني عامر عن ورائه * أبي الله ان أسمو بأمر ولا أب

ما أقدر الله أن يبدني على شحط * من داره الحزن من داره صول

وقوله

وما تنجمية والشحط البعد والحزن وصول موضعان وانظر هل يجوز ذلك في السعة كما سر في المنقوص (قوله الى أن الثلاث الخ) أي إذا كانت أصلية أما المبدلة من الهمز كيقرا و يقرى ويوضو فلا تحذف ان قدر الابدال بعد الجزم وهو القياس لاخذ الجازم مقتضاه بنسكين الهمز فان قدر قبله كان شاذا لتحريك الهمزة ولا يحذف أيضا في الاكثر لعدم الاعتداد بالعارض فيقدر السكون على الهمزة المبدلة أو على بدلها فتدبر (قوله تحذف في الجزم) أي اضعفها بالسكون فسلط الجازم عليها السكون لم يجد غير هالكن التحقيق منهيب سيبويه أنه انما يحذف الحركة المقدرة ويحذف الحرف عنده لابه فرقا بين المجزوم وغيره واما ثبوتها مع الجازم في نحو قوله

وتضعك مني شخعة عيشية * كان لم ترى قبلي اسرا يمانيا

فضرورة لانها تزد السكامة الى أصلها كما في سبك المنظوم للمصنف وحينئذ يجزمه بسكون مقدر على الحرف حتى على القول الاول للضرورة ويحتمل انه جزم بحذف الحرف ثم عاد للضرورة وفي الجمع انه لغة يجزمه كذلك وخرج عليها قراءة قبل انه من يتقى ويصبر بالياء وجزم يصبر وقيل الموجود اشباع والحرف الاصل حذفه الجازم ويرده ان حرف الاشباع لا يكتب أو من موصولة وسكن يصبر تخفيفا أو لنية الوقف واپس من ذلك سنقرئك فلا تنسى لانه في لانه في لا نهى أي فاست نفسي (نقطة) بقي مما تقدريه الحركات ما سكن للوقف أو لادغام كيضرب بكر وداود جالوت أو لتخفيف كتسكين يارثكم وبعولتهن ورسلا ومكر السئ ويأمركم ويشعركم والصحيح جوازه نثرا للقراءة في السبع والتبع كالجليلة والمحكي كالعالم المركب اسنادا والمضاف لياء المتكلم حتى في حال جره خلافا للمصنف اسبق حركة المناسبة على الاعراب وكالياء بدلها كياغلاما ويقدر السكون فيما حرك للسا كمين كلم يكن الدين وما أدغم في آخره كلم يشدوما حرك من القوافي كقوله

أغررك مني أن أحبك قاتلي * وأنتك مهماتأمرى القلب يفعل

والظاهر أن هذا التقدير كانه لا تعذر فيما عدا الخفف لتعذر الحركة الاصلية مع الوقف والاتباع مثلا ولا يختص التقدير بالحركات بل تقدر النون في الافعال الخمسة عند تأكيدها كما سر والحروف الثلاثة في الاسماء الستة اذا وليها سا كن كافي الرجل وكذا ألف المثني كغلاما المرأة والواو والياء في جمع غير المقصور كصالحوا القوم والمقيم الصلاة أما في جمع المكسور فيجوز ان لا سا كن كياء المثني ولا تحذف الميم ما يدل عليها الفتح ما قبلها أبدا والظاهر أن تقدير هذه الحروف للثقل لا للتعذر قليل وكذا تقدر الواو في الجمع المضاف لياء المتكلم رفعها كجاء مسلمي لذهاب صورتها اذا أصله مسلمون لي حذف النون واللام للاضافة وقامت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وأدغمت فيها وكسرت الميم لتناسبها قال ابن الحاجب وتقديرها للثقل لان الموجب لقلبها ياء تقالها مع ياء المتكلم فرد عليه بانها تعذر مادامت الياء الاولى فلا تدنى انه لا تعذر نظر الاحال الراهنة كما قدره في الفتي للتعذر مع ان أصل الالف لا تعذر عليها الحركة بل تثقل لكن أنت خير بأن الموجب لقلب آخر الفتي ألفا ليس مجرد الثقل كما هنا بل تحركه بأي حركة كانت ولو خفيفة مع فتح ما قبله فاعتبر فيه الحال الراهنة لان الياء الاصلية لا تقدر فيها جميع الحركات حتى يصح اعتبارها بخلاف ما هنا فتدبر هذا والختمار وفاقا لابي حيان ان اعرابه انطى لوجود ذات الواو وتغير صفته العلة تصريحية لا يقتضي تقديرها والله أعلم

(النكرة والمعرفة)

اسماء صدر لنكر وعرف المشدد ومصدر وان لا مخفف يقال نسكرت الرجل بالكسر ضد عرفته ثم جعلنا

الى أن الثلاث وهي الألف

والواو والياء تحذف في الجزم

نحو لم يحش ولم يغز ولم يرم

فعلة الجزم حذف الالف

والواو والياء وحاصل ما ذكره

أن الرفع يقدر في الواو

والالف والياء وان الجزم

يظهر في الثلاثة بحذفها

وان النصب يظهر في الواو

والياء ويقدر في الالف

(ص)

(النكرة والمعرفة)

اسمى جنس الاسم المنكر والمعرف لاعلمين لهما كما قيل والالتمع الصريف ولا يصح ان علميهما لكونهما
ترجمة لان مدلولهما حينئذ الالفاظ التي بعدهما كاسترا التراجيم لا الاسمان المذكوران لان التقدير هذا باب
شرح النكرة كما لا يخفى وقدم النكرة لكثرتها اذ كثير من النكرات لا معرفة له كاحد وعرب دون
عكسه ولسبقها تعقلا واعتبارا لانها تدل على الشيء من حيث هو والمعرفة لا بد لها من تعيين مآل القصد
بنحو صلة أو عهد قيل ووجودا كالآدمي اذا ولد يسمى انسانا ومولودا ثم يوضع له العلم ونحوه ويرده انه يطلق
عليه المعارف أيضا كهو وهذا والقدي ولد والمولود فتدبر وأنكر النكرات المذكور فوجوده يحدث
فجوهه فبسم فنام فخيوان فانسان فرجس فغاليم ويقاس على ذلك ما شابهه فكذلك كور معلوم وشي اصدق
الشيء بالمعلوم لغة وكحيوان شجر وحجر مثلا وكانسان فرس وحمار وكرجل امرأة وكعالم جاهل وضارب
مثلا وما بينهما العموم الوجهي كإنسان وأبيض فالظاهر أنهما في مرتبة واحدة لتقابل عموم كل بخصوصه
وبعد فلا فائدة في هذا البحث الا لفرق (قوله نكرة) مبتدأ لانها المحدث عنها وسوغه التقسيم لا الجنس
في ضمن الافراد كما قيل لعدم صلوحه مسوغا كما مر في الكلام وقابل آل خبره ذكره لان المراد اسم قابل آل
والاسم يقع على المذكر والمؤنث ولتأول النكرة باللفظ مثلا لا بالكامنة قيل أو لكون النكرة صفة
لخريف من ذكر أي اسم نكرة وهو الذي سوغ الابتداء بها ويرده ما مر من انها اسم جنس للمنكر
لا وصف الا أن يلاحظ أصلها وهو المصدرية وتقول بالمشقة بقي أن قابل آل الخ تعريف للنكرة والتعريف
ليس محولا على المعرف لا مواطاة ولا اشتقاقا كما صرح به الميزانيون لئلا يحكم عليه قبل تصويره وانما هو
تفسيره على حذف أي التفسيرية أو عطف بيان هائيه كجاء زيد أبو عبد الله لا خبر عنه حتى يحتاج الى
مسوغ كذا قيل وهو مردود بأن الحكم على الشيء انما يتوقف على تصويره بوجه ما ولو بالاسم لا التصور
التام الحاصل بالتعريف مع أن كونه تصورا خاليا عن الحكم انما هو بالنسبة للسامع الجاهل بالمعرف أما
بالنسبة للمتكلم العالم به فحكم قطعا وان كان قصده الاصلية تفسيره وهذا معنى ما قيل انه تصوير لا تصور ولو
سلم عدم حله أصلا كما اختاره بعض المحققين فلا بد من المسوغ لتصحيح صورة اللفظ لانها مابتدأ وخبر
صورة لاحقيقة فتدبر وحمل المواطاة ما يصح بل تأويل بالمشقة أو حذف المضاف كحمل العلم على الفقه
وحمل الاشتقاق بخلافه كحمل العلم على الشافعي (قوله مؤثرا) حال من المضاف اليه وهو آل لان المضاف اسم
فاعل يقتضي العمل في الحال (قوله ما يقبل آل الخ) اعترض بأنه غير جامع لخروج الحال والتمييز واسم لا
ومحذور رب وأفعل من فانها نكرات مع انها لا تقبل آل ولا تقع موقعه وغير مانع لدخول يهود ومجوس
وضمير الغائب العائد لنكرة كجاء في رجل فأكرمته فانها معارف مع ان الاولين يقبلان آل والثالث
واقع موقع قابلها وهو رجل والجواب عن الاول ان الحال وما معه يقبل آل في الافراد ولا يضر عدم قبولها في
تراكيها الخاصة لعروضه وعن الثاني أن يهود ومجوس لا يقبلانها الا اذا كانا جمعين ليهودي ومجوسي
كروم ورومي وهما حينئذ نكرتان أما اذا كانا علمين على القبيلتين فلا حينئذ يمتنعان الصريف للعلمية
والتأنيث المعنوي وأما الضمير فمعناه الرجل المذكور وهو لا يقبل لارجل بالنسبة فتدبر (قوله وتأثر فيه
التعريف) قيد به لانه المراد من تأثر آل عند الاطلاق فخرج نحو العباس والحرف فان آل فيها مؤثرة للمع
أصلها من الوصفية بشدة العبوس والحرف لا للتعريف (قوله ومثال ما يقع) منه أيضا ما وقع في الابهام
كاحد وعرب وغير وشبه لوقوعها موقع انسان مثلا وكذا امرؤ وامرأة ولعلهم يسمع دخول آل عليها
فيكون نحو الغير والشبه مولدا وكذا أسماء الاستفهام والشرط تقع موقع ذات أو زمان أو مكان وأما ان ضمن
الاستفهام والشرط فزائد على أصل الوضع ومن هذا النوع أيضا لامن الاول أسماء الفاعلين والمفعولين
لان آل فيها موصولة لا معرفة وهي بمعنى ذات وقع عليها أو منها الضرب مثلا وكل وبعض بمعنى جميع وجزء

(نكرة قابل آل مؤثرا)
أو واقع موقع ما قد ذكرنا
(ش) النكرة ما يقبل آل
وتأثر فيه التعريف بأو يقع
موقع ما يقبل آل فمثلا ما
يقبل آل وتأثر فيه التعريف
رجل فتقول الرجل واحترز
بقوله وتأثر فيه التعريف
بما يقبل آل ولا تأثر فيه
التعريف كعباس علما
فانك تقول فيه العباس
فتدخل عليه آل لكنها لا
تأثر فيه التعريف لانه
معرفة قبل دخولها عليه
ومثال ما يقع موقع ما يقبل
آل ذوالتي بمعنى صاحب نحو
جاءني ذوال مال أي صاحب
مال فلنكرة وهي لا تقبل
آل لكنها واقعة موقع صاحب

وإدخال آل عليه ما نحن عند الجمهور لإضافتهم ما معني وتندو بينهما بدل عنها وكذا أسماء الأفعال النكرات
لوقوع صه مثلاً موقع سكوتنا أو موقع اسكت الدال عليه فتدبر (قوله) وصاحب يقبل آل) أي المعرفة لأن
المراد به الدرام والثبوت فهو وصفة مشبهة لاسم فاعل حتى تكون موصولة (قوله) وغيره معرفة) أفرد
الضمير لإرادة المذكر لأن العطف بالواو لا ينهاه نوعية بمعنى الواو لا للاحد الدائر حتى تقتضي الأفراد
وفي الأخبار قلب لأن المعرفة هي المحدث عنها يبيان خاصتها كالنكرة ولم يعرفها بالحد لما في التسهيل
من تعذر بلا اعتراض عليه وعمله بما لم يعلمه وقد عرف كثير النكرة بما شاع في جنس موجود كرجل
أو مقدر كشمس والمعرفة بما وضع ليستعمل في شيء بعينه ولا اعتراض وأفهم كلامه عدم الواسطة بينهما
وهو الأصح خلافاً لمن أثبت فيها لا يدخله تنوين ولأن كمن وما (قوله) كهم وذى الخ) لم يرتبها الضيق النظم
وقدرتها في السكافية بقوله

فضمراً عرفها ثم العلم * فتدو إشارة فوصول ثم
وترك المنادى هنا كاسم الفعل غير المنون ونحو أجمع في التوكيد لدكرها في أبوابها وذ كر مسجراً فيما

لا ينصرف ويقاس به أمس وبعضهم يرد ذلك إلى ما هنا لأن تعريف أجمع بالعلمية الجنسية أو الإضافة

المقدرة والباقي بأل مقدرة لكن اختار في التسهيل أن تعريف المنادى بالمواجهة له والاقبال عليه لأل

فليس مما هنا * وأعلم أن الجلالة أعرف المعارف إجماعاً ثم الضمير على الأصح لا العلم ولا الإشارة وأعرفه ضمير

المنكهم فالخاطب فالغائب السالم من الإبهام بأن يتقدم اسم واحد كما في التصريح بخلاف جاء زيد وعمرو

فأ كرمته فهذا كالعلم أو دونه والمراد العلم الشخصي كما في التسهيل أما الجنسي فالظاهر أنه دون الجميع وأما

المضاف فكما ضيف إليه عند المصنف مطلقاً وعند الأكثر لا المضاف للضمير فكأن العلم لأنه يوصف به كمررت

بز يد صاحبك والصفة لا تكون أعرف من الموصوف بل مثله أو دونه ورد بأنه لا ضرر في ذلك بل هو الأنسب

لكونها تعين الموصوف وتوضحه ولذا اختار ابن هشام تبعاً للأفراء والشلو بين وقال المصنف أنه الصحيح

نعم على قول الناظم ينتقض القول بأن الضمير أعرف الجميع والأنسب كون المضاف دون ما ضيف إليه مطلقاً

لا كقسابة التعريف منه ولأن نحو غلام زيد صادق بأي غلامه أنه ففيه إبهام عن زيد (قوله) والذي مقتضاه

أنه يسمى معرفة حال أفراده عن الصلة وهو كذلك كما قاله ابن هشام لآزومهاله وعدم استعماله بدونها بخلاف

المضاف دون المضاف إليه (قوله) والذي الخ) لما قاله ترتيباً ذلك كإرتبها تبويبا لكن فإنه إن يترجم للضمير

كأخوته والفاء فصيغة كمال لا تخفى وما مفعول أول اسم والظرف صلتها أي فوضع لذي غيبة الخ أي لغهومه

السكلى بناء على قول السعدان المضمرات ونحوها كالأشارات والموصولات والحروف كاليات وضعها جزئيات

استعمالاً فهو مثلاً موضوع لمطلق غائب ولا يستعمل إلا في واحد بخصوصه كز بدأ والمعنى فوضع لأفراد

ذى غيبة بناء على قول العضد والسيدانها جزئيات وضعها استعمالاً فهو موضوع لكل فرد فرد مما

يستعمل فيه لكن بواسطة استحضارها بأمر كل يعم تلك الأفراد لتعذر أن يحيط الواضع على أنه من البشر

بحجميها وقت الوضع تفصيلاً فالوضع عام والموضوع له خاص فإن قلت إذا كان الضمير والإشارة والموصول

مستوية وضعها واستعمالاً فمعنى كون بعضها أعرف من بعض كما مر قلت لأن تعريفها من أمر زائد على

الوضع كالرجوع والحضور في الضمير والإشارة في اسم الإشارة والصلة في الموصول ولا شك أن بعض هذه

أوضح من بعض فالترتيب إنما هو باعتبارها لا بالوضع ألا ترى أن الحروف مثلها وضعها واستعمالاً وليست

معارف لعدم قرينة التعريف فتدبر (قوله) كانت) جوه بالكاف لفصل لفظه وليس من أنابة ضمير

الرفع عن ضمير الجر كانوا هم (قوله) بالضمير) فاعيل من الضمور وهو الهزال لقلة حروفه غالباً أو من الإضمار

وهو الإخفاء لكثرة استناده ولأنه خفي في نفسه لعدم صراحته كالمظهر مع بابه من حروف الخمس غالباً

وصاحب يقبل آل نحو

الصاحب (ص)

(وغيره معرفة كهم وذى

وهندوا بنى والعلام والذي)

(ش) أي غير النكرة

المعرفة وهي ستة أقسام

الضمير كهم واسم الإشارة

كذى والعلم كهند والحلى

بالالف واللام كالغلام

والموصول ككذى وما

أضيف إلى واحد منها كبنى

وستسكك على هذه

الاقسام (ص)

(في الذي غيبة أو حضور

كانت وهو مع بالضمير)

(ش) يشير إلى أن الضمير

وكل مضمرة البناء يجب * ولفظ ما جو كلفظ ما نصب (ش) المضمرات كلها مبنيّة لشبهها بالحرف في الجود ولذلك لا تنصرف ولا تني ولا تجمع وإذا اقررنا مبنيّة فنها ما يشترك فيه الجر والنصب وهو كل ضمير نصب أو جزم متصل نحو أو كرمك وصررت بك وإنه وله فالكاف في أو كرمك في موضع نصب وفي بك في موضع جر والهاء في أنه في موضع نصب وفي له في موضع جر ومنها ما يشترك فيه الرفع والنصب والجر وهو ناو اليه أشار بقوله (ص) للرفع والنصب وجو ناصح * (٥٥) كما عرف بنا فأننا انما المنصوح (ش) أي صاحب

لفظ نا للرفع نحو نا والنصب نحو فأننا وللجر نحو بنا وما يستعمل للرفع والنصب والجر الياء فمثال الرفع اضربني ومثال النصب أنكرني ومثال الجر صربي ويستعمل في الثلاثة أيضا هم فمثال الرفع هم قائمون ومثال النصب أنكرتهم ومثال الجر لم وانما لم يذكر المصنف الياء وهم لانهما لا يشبهان نا من كل وجه لان نا تكون للرفع والنصب والجر والمعنى واحد وهي ضمير متصل في الاحوال الثلاثة بخلاف الياء فانها وان استعملت للرفع والنصب والجر وكانت ضمير متصل في الاحوال الثلاثة لم تكن بمعنى واحد في الاحوال الثلاثة لانها في حالة الرفع للمخاطبة وفي حالتها للنصب والجر للتكلم وكذلك هم لانها وان كانت بمعنى واحد في الاحوال الثلاثة فليست مثل نا لانها في حالة الرفع ضمير منفصل وفي حالتها

مجاورة سواك أيها المحبوبة إذا كنت أنت جارتنا وفي نسخ وما علينا أي وما علينا بأس بعدم مجاورة سواك وإذا تأملت في معنى البيت وجدت الابعنى غير الاستثنائية فتكون في محل نصب على الحال والكاف في محل جر بالإضافة لاستثنائي كما قاله أرباب الحواشي والاتصال ممنوع بعد كل منهما كافي شرح الجامع (قوله وكل مضمرة الخ) لما كان تقسيمها الآتي بحسب مواقع الاعراب يورهم اعرابها دفعه بذلك في ابتدائه ليعلم ان الجر وغيره لها لفظ واحد وليس هذا مكررا مع قوله قبل كالشبه الوضحي لانه لا يفيد هذه السكينة فأشار هنالي أن هذا الشبه في بعضها والباقي محمول عليها وأن له عللا أخرى (قوله كلفظ ما نصب) أي في الصورة ولومع اختلاف الحركة كضربته وبه واعلم أن كلامه الآن في المتصل من قوله وذو اتصال الى قوله وذو ارتفاع وانفصال فأشار الى الجر وروى المنصوب في هذا الشرط وكل منهما اثنا عشر قسمًا كما سيأتي وإلى المرفوع فيما بعده وانما أخوه لانه ذكر حكم البناء هنا لدفع التوهم المار وهو عام للمتصل والمنفصل فرمى بهما أن ما بعده عام مثله فدفع ذلك بتقديم الجر والروا الذي لا يكون في المنفصل أصلا لا فتدبر (قوله في الجود) هذا أحد أوجه أربعة في التسهيل ثانيها الشبه الوضحي في بعضها وحمل الباقي عليه ثالثها الشبه الافتقاري لافتقار دلالتها الى الرجوع أو الخطاب مثلا رابعها استغناؤها عن الاعراب باختلاف صيغها لاختلاف المعاني كالحرف اه وقال ابن غازي للشبه المعنوي لتضمنها معنى التكلم والخطاب والغيبة وهي من معاني الحروف الجزئية كحرف المضارعة والواحق في أي اي وإياك وإياه اه ومقتضاه أن مثل أحوف المضارعة كلمات اصطلاحية وهو قول الرضي (قوله ولا تني الخ) وأما نحو هما وهم ونحن فوضعت كذلك ابتداء (قوله للرفع الخ) متعلق بصلح الواقع خبرا عن نا وهو بفتح اللام أفصح من ضمها لكن الفتح هنا متعين لئلا يلزم عيب السناد (قوله كما عرف بنا) ضمنه معنى أشعر فعداه بالياء أو هو بمعنى اعترف بقدرنا (قوله لا يشبهان نا الخ) هذا ظاهر فيما مثل به فقط لا في نحو أعجبتني كوني مسافرا الى أبي فان الياء في الجميع ضمير متصل بمعنى واحد ومحملها نصب في الاول ورفع في الثاني بالسكون وجر في الثالث والجواب أن رفعها عارض من كون المضاف يطلب مرفوعا كالفعل ومحملها الاصل بالنسبة للمضاف هو الجر فقط أما ما فتنسرك بالإضافة (قوله وألف) مبتدأ سوغه عطف المعرفة عليه ولما غاب خبره وأشار بهندام قوله للرفع والنصب وجر الى جواز عطف المعرفة على النسكرة وعكسه واكتفى بذلك عن ذكره في باب العطف وأشار بهندام الثلاثة مع نا المتقدمة الى بعض أقسام البارز المرفوع وبقى التاء في نحو ضربت ضربت بها الخ وياء المخاطبة في تضرب بين ثم ذكر المستتر فتكمل ضمائر الرفع المتصلة ستة عشر كما سنعرّفها (قوله من ضمائر الرفع) أي مع الافعال أما في نحو ضارب بان وضاربون حرفان والفاعل مستتر (قوله وليس بجيد) ولو قال لما غاب وخوطب السكفاء لكان أجيب عنه بأنه دفع التوهم بالمثل كما أفاد به انها خاصة بالرفع حتى لا يرد أنه في تقسيمه بحسب الاعراب لا الغائب وغيره (قوله ومن ضمير الرفع) أفاد بتقديم الخبر اختصا ص المستتر بالمرفوع لانه عمدة فلا بد منه لفظا وتقديرًا وأما غيره ففضلة لا داعي الى تقديره اذا عدم من اللفظ الاربط الخبر ونحوه وذلك بادروصنيع المصنف صريح في أن المستتر من المتصل لان كلامه الآن فيه وهو الاصح لان المنفصل كما قيل

النصب والجر ضمير متصل (ص) وألف والواو والنون لما * غاب وغيره كقما واغلبا (ش) الالف والواو والنون من ضمائر الرفع المتصلة وتكون للغائب والمخاطب فمثال الغائب زيدان قاما والز يدون قاموا والمندبات قن ومثال المخاطب اعلم واغلبوا واعلمن ويدخلن تحت قول المصنف وغيره المخاطب والمتكلم وليس بجيد لان هذه الثلاثة لا تكون للمتكلم أصلا بل انما تكون للغائب والمخاطب كما مثلنا (ص) (ومن ضمير الرفع ما يستتر * كفاعل

أو أوافق نغبط اذ تشكر (ش) ينقسم الضمير إلى مستتر وبارز والمستتر إلى واجب الاستتار وجائز والمراد بواجب الاستتار ما لا يحل محله الظاهر
وبجائز الاستتار ما يحل محله الظاهر وذكر المصنف في هذا البيت من المواضع التي يجب فيها الاستتار الضمير أربعة * الأول فعل الامر للواحد
المخاطب كالفعل التقدير أنت وهذا الضمير لا يجوز بارزه لانه لا يحل محله الظاهر فلا تقول أفعلز يد فأما فعل أنت فأنت تأ كيدا للضمير المستتر
في أفعلز وليس بفاعل لأفعل لصحة (٥٦) الاستغناء عنه فتقول أفعلز فان كان الامر لواحدة أو اثنين أو جماعة رز الضمير

نحو اضربوا ضربا واحدا
واضربوا واضربين * الثاني
الفعل المضارع الذي في أوله
الهمزة نحو أوافق التقدير
أنا فان قلت أوافق أنا كان
أنا كيدا للضمير المستتر
* الثالث الفعل المضارع
الذي في أوله النون نحو
نغبط أي نحن الرابع الفعل
المضارع الذي في أوله التاء
نخطب الواحد نحو تشكر
أي أنت فان كان الخطاب
لواحدة أو اثنين أو جماعة
برز الضمير نحو أنت تفعلين
وأنتا تفعلان وأنتم تفعلون
وأنتن تفعلن هذا ما ذكره
المصنف من المواضع التي
يجب فيها استتار الضمير
ومثال جائز الاستتار زيد
يقوم التقدير هو وهذا
الضمير جائز الاستتار لانه
يحل محله الظاهر فتقول
زيد يقوم أبوه وكذا كل
فعل اسند إلى غائب أو غائبة
نحو هند تقوم وما كان
بعندها يجوز بدقائم أي هو
(ص)
(وذا رتفاع وانفصال أنا هو)
رأنت والفروع لا تشبهه

اذ لا يتدأ به ولا يلي الا بلى لا ينطق به أصلا واختار في الجامع أنه واسطة لأن الاتصال والانفصال من عوارض
الالفاظ المحققة اه نكت (قوله أوافق) مجزوم في جواب الامر ونغبط بالغين المجعومة بدل منه (قوله
ينقسم الضمير) أي المتصل بالامر والمراد بالبارز ما له وجود في اللفظ ولو بالقوة فيشمل المحذوف في نحو الذي
ضربت لا مكان النطق به أما المستتر فامر عقلي لا يمكن النطق به أصلا وانما يستعير من له المنفصل في قولهم
تقديره أنت مثلا لتقريب كما مر فحصل الفرق بين المستتر والمحذوف ومع ذلك فالمستتر أحسن حالا من
المحذوف لانه يدل عليه اللفظ والعقل بلا قرينة فهو كما لو جرد ذلك اختص بالعمد أما المحذوف فلا بد له من
القرينة (قوله ما يحل محله الظاهر) أي بان يمكن تساط عامله على الاسم الظاهر والضمير المنفصل كزيد بدقائم
يصح فيه قام أبوه أو ما قام الا هو بخلاف الواجب وليس المراد بالجواز صحة بروزه اذ يقال قام هو على الفاعلية
لان المستتر مطلقا لا ينطبق به أصلا لانه أمر عقلي وحينئذ فقسمة هذا جائزا ومقابلته واجبا بمجرد اصطلاح
لامشاحته فيه فاندفع ما للموضع هذا أفاده سم (قوله للواحد) سيد كرحمته والمحاط ببيان الواقع
ولم يذكر نهى الواحد لدخوله في المبدوء بالتاء (قوله لا يجوز بارزه) الاولى واجب الاستتار كما قال في مقابله
الآتي كما علم مما مر (قوله في أوله الهمزة) الاولى حذف في (قوله نحو تشكر) الأفيد جعله للثبوت والغائبة
نحو هند تشكر ليسكون المتن مثلا للمستتر جوازا أيضا ولحصول الخطاب بفعل (قوله هذا ما ذكره الخ) بقي
مما يجب استتاره كافي التوضيح وشرحه مرفوع بفعل الاستغناء أو التمجيد أو باسم فعل مضارع أو باسم فعل
أمر مفرد كان أولا كتنال يازيد وباهند يازيدان الخ أو بالمصدر النائب عن فعله في الامر نحو فضرب
لرقاب أو بفعل التفضيل اه ولا يرد أن الأخير يرفع انظاره في مسألة السكحل اجماعا وفي غير هاهنا على لغة قليلة
كما سيأتي لندور ذلك وأما مرفوع الصفة الجارية على من هي له بخبر الاستتار قطعاً كما سيمثل له الشارح
بز يدقائم لانه يخلفه الظاهر باطراد كزيد قائم أبوه وعدم صحة بروزه لا يضر كما علم مما مر خلافا لمن وهم فيه
وكذا مرفوع نعم وبئس فتدبر (قوله وكذا كل فعل الخ) أي مضارعا كان أو ماضيا لأفعل الاستغناء
والتعجب فانهم للغائب مع وجوب الاستتار فيها الجريان الثاني مجرى المثل فلا يغير ولذا لا يفوت حمل الاول
على الا في تلو المستثنى له (قوله وما كان بمعناه) أي الفعل من الصفات المحضة سواء جوت على من هي له
كما مثله أولا وخرج بالمجضة ما غلبت عليها الاسمية كالاجوع والابطع فلا ضمير فيها أصلا لدلائها على مجرد
الذات وبقى من مواضع الجواز اسم الفعل الماضي كهيأت (قوله وذوارتفاع) أي محلا كما مر وهو خبر
مقدم عن أنا وهو بسكون الواو لغة حكاه القارضى لا مجرد الوزن مبتدأ وأنت عطف عليه والخبر محذوف
أي كذلك ولم نعطفهما على أنا لافراد خبره المتقدم فهذه الضمائر لا تكون بالاصالة الامر فوعة وأما
ورودها غير مرفوعة فاعلمها بالنيابة عن ضمير الجر نحو ما أنا كانت ولا أنت كأننا لقبح اللفظ معه
أو النصب نحو * ياليتني وهما تخلوا بمنزلة * للضرورة ويكثر نيابتها في التوكيد كرايتك أنت ومررت
بك أنت كما سيأتي وأما نداءه في نحو يا أنت فشاذ (قوله أنا لا متسكلم الخ) المختار عند البصر بين أن الضمير

(ش) تقدم أن الضمير ينقسم إلى قسمين مستتر وبارز وسبق الكلام
في المستتر والبارز ينقسم إلى متصل ومنفصل فالمتصل يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وسبق الكلام على ذلك والمنفصل يكون مرفوعا
ومنصوبا ولا يكون مجرورا وذكر المصنف في هذا البيت البيت المرفوع المنفصل وهو اثنا عشر أن المتكلم وحده ونحن للمتكلم المشارك أو المعظم
نفسه وأنت للمخاطب وأنت للمخاطبة وأنت للمخاطبتين وأنت للمخاطبتين وأنتن للمخاطبات وهو للغائب وهي للغائبة
وهما للغائبتين أو للغائبتين وهن للغائبتين (ص)

(وذوات نصب في انفصال جملا * اياي والتغريغ ليس مشكلا) (ش) أشار في هذا البيت الى المنصوب المنفصل وهو اثنا عشر اياي
للمتكلم وحده وايانا للمتكلم المشارك أو المعظم نفسه واياك للمخاطبة واياكما للمخاطبتين (٥٧)

أو المخاطبتين واياكم
للمخاطبتين واياكن
للمخاطبات واياه للغائب
واياها للغائبة واياهما
للفائتين والغائبتين واياهن
للفائتين واياهن للغائبات
(ص)

(وفي اختيار لايجي المنفصل
* اذا تأتى أن يجي المتصل)

(ش) كل موضع أمكن
أن يؤتى فيه بالضمير
المتصل لا يجوز العدول
عنه الى المنفصل الا فيما
سبيد كره المصنف فلا
تقول في أكرمك
أكرمك اياك لانه يمكن
الاتيان بالمتصل فتقول
أكرمك فان لم يمكن
الاتيان بالمتصل تعين
المنفصل نحو اياك أكرمك

وقد جاء الضمير في الشعر
منفصلا مع امكان الاتيان
به متصلا كقول الشاعر
بالباعث الوارث الاموات
قد ضمنت
اياهم الارض في دهر
الدهار ير

(ص)
(وصل أو افضل هاء سلتيه
وما
أشبهه في كنهه الخلف
انتمى)

فيه وفي فروعه أن فقط والالف زائدة لبيان الحركة والتاء حرف خطاب ولو احقها التبيين المثني وغيره وان
الهاء في مهادهم وهن هي الضمير وحدها ولو احقها التبيين الحال فان والهاء مشتركان بين المفرد وغيره
والواحق قرينة على المراد بهما والنون الاولى في هن علامة النسوة والثانية كالواو في هو وفي الفارضي ان
الواحد حذف من أنتم تخفيعا ولذا عادت في ضرب جموه لان الضمير يرد الاشياء الى اصولها فتكون النون
الثانية من أنتم في مقابلتها وأما هو وهي فكلاهما الضمير كما هي في البناء وخالف الكوفيون في الجميع
(قوله وذوات نصب) مبتدأ خبره جعل وفي انفصال حال من مفعوله الاول وهو ضميره النائب عن الفاعل
واياي مفعوله الثاني ولم يقل وانفصال كسابقه للتغني والصحيح ان الضمير ايا فقط ولو احقها حروف تبيين
المراد واختار المصنف أنه الجميع (قوله أشار في هذا البيت الخ) تلخص من كلام المصنف في قوله وذوات اتصال
الى ههنا ان الضمير خمسة أنواع ذكره الرفع والنصب في كل من المتصل والمنفصل وخص الجر بالمتصل كما
علمته وكل من هذه الخمسة اثنا عشر قسما لانه اما المفرد المذكور والمؤنث أو المثنى أو الجمع المذكور أو المثنى
وعلى كل اما مخاطب أو غائب ثم المتكلم وحده ومع غيره فالجاءة شتون ولا تخفاك أمثلهما ويزيد ضمير الرفع
المتصل أربعة مع المضارع وهي أضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب
تضرب كما تحذف مضارع الغائب مع ماضيه في صورة المقتدر وكذلك تعدل الواو والالف ونون النسوة مع المضارع
لاتحاد صورتهما مع الماضي وكذا اضرب مع تضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب
العكس لانه الاصل فتدبر (قوله لايجي المنفصل الخ) أي لان الغرض من وضع الضمير الاختصار فلا
يعدل عن المتصل الا حيث يتعذر اما الضرورة كبيت الشارح أولتقدمه على عاليه كاياك نعبد أو لخصره
كلا تعبدوا الا اياه وقوله أنا الذائد الحار الفار وانما * ينفع عن أحسابهم أنا أو مثلي
أو لكون عامله محذوفا كاياك والشر أو معنوا كايانا عبادناهم وأنت مولى كريم أو حرف في نحو ما هن
أمراتهم أو فصل من عامله يتبعوه كيعخرجون الرسول واياكم أو وفي أو المصاحبة كقوله
فاكيت لأنفك أحذر قصيدة * تكون واياها بما مثلا بعدى

أو لرفع مفعول منضاف الى المنصوب نحو بنصرتم نحن كنتم ظافرين أو لغير ذلك كما في التصريح (قوله
بالباعث الخ) متعلق بحلقت في بيت قبله والاموات اما مجرور باضافة الباء أو الوارث اليه وحذف نظيره من
الآخر على حد * بين ذراعي وجهه الاسد * أو منصوب تنازعه الوصفان فاحمل فيه الثاني وحذف ضميره
من الاول لكونه فضلة وضمنت بمعنى تضمنت أي اشتملت عليهم حال من الاموات والدهار ير أول الدهر
في الزمن الماضي لا واحده من لفظه ويقال دهر دهار ير أي مختلفة كافي التاموس وفسرها في التصريح
بالشائد وليكن المناسب ههنا الاول وفي الصبح دهر دهار ير أي شديدة كليله ويوم أيوم وساعة
سوءاء (قوله هاء سلتيه) تنازعه الفعلان قبله فاحمل فيه الثاني لا الاول كما قيل والالا ضمير في الثاني لما سياتي
الا أن لا يجعل تنازعا بل حذف من الثاني دلالة الاول لكون الوصل أرجح فيتعلق بالمعمول الظاهر وهذا
كلاستثناء من قوله وفي اختيار الخ لا مناقض له كما قيل (قوله وما أشبهه) أشار الشارح في حله الى أنه على
حذف مضاف وما واقعة على فعل أي وهاء كل فعل أشبه سلتيه فيوهم اختصاص الحكم بالهاء والفعل
وليس كذلك فالاحسن جعل الاشمو في ما واقعة على ضمير والهاء في أشبه عائدة لهاء سلتيه أي وكل ضمير
أشبه هاء سلتيه فباسمائي سواء كان عامله فعلا كما مثله أو اسما كالدهرهم أنا معطيك ومعه عليك اياه (قوله)

(٨ - (خضري) - أول) * كذلك خلطته واتصلا * اختار غيري اختار الانفصالا
(ش) أشار في هذين البيتين الى المواضع التي يجوز أن يؤتى فيها بالضمير منفصلا مع امكان ان يؤتى به متصلا فإشار بقوله سلتيه الى ما يتعدى
الى مفعولين الثاني منهما

ليس خبراً في الأصل وهما ضميران نحو درهم سلتيه فيجوز لك في هاء سلتيه الاتصال نحو سلتيه والاتصال نحو سلتني آياه وكذلك كل فعل أشبهه نحو الدرهم أعطيتك وأعطيتك آياه وظاهر كلام المصنف أنه يجوز في هذه المسئلة الاتصال والانفصال على السواء وهو ظاهر كلام أكثر النحويين وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال فيها واجب وإن الانفصال مخصوص بالشعر وأشار بقوله في كنهه الخلف انتهى إلى أنه إذا كان خبر كان وأخواتها ضميراً فإنه يجوز اتصاله وانفصاله واختلاف في المختار منهما فاختار المصنف الاتصال بحو كنهته واختار سيبويه الانفصال نحو كنهت آياه تقول الصديق كنهته وكنت آياه وكذلك المختار عند المصنف الاتصال في نحو خلتيه وهو كل فعل تعدي إلى فهو ابن الثاني منهما خبر في الأصل وهما ضميران ومنه سيبويه أن المختار في هذا أيضاً الاتصال نحو خلتي آياه ومنه سيبويه أرجح لأنه هو الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم وهو المشافه لهم قال الشاعر

ليس خبراً) صادق بكون العامل ليس ناسخاً أصلاً كسأل أو ناسخاً لأحد الضميرين فقط كاذير يكهم الله في منامك فليلا الآية فإن أرى المحمية لم تنسخ الكاف بل إلهاء لكتنها ليست خبراً في الأصل فالآية من باب سلتيه لاختلتيه لأن النسخ المعتبر في خلتيه للضميرين معاً فغير الشارح أولى من التعبر بكون العامل ليس ناسخاً (قوله وهما ضميران) أي وأولهما أعرف كما يفيد المثال فلو قدم غيره أو اتحدت رتبتهما مع نصبهما وجب الفصل كما سيأتي في المتن وخروج بكونهما مفعولين بالذات رفعاً وأولهما فيجب الوصل مع الفعل فلو قدم غير الأعراف كضربك وضربونا لأن الفصل إنما جاز للهرب من اتصال فضلتين بالعامل وذلك موقوف هنا لمر فوع كجزء الفعل ويجوز الأمران مع الاسم سواء كان الأول مرفوعاً مجروراً كجبت من ضربيك وضربني آياك إذا ليا فاعل المصدر مجرور بالإضافة أو مرفوعاً فقط ولا يكون المستترا كانا الضاربك والضارب آياك بناء على أن الكاف مفعول لامضاف إليه والاتعين الوصل لأن المجرور لا يكون الامتلاء صاناً وكذلك يجب الوصل في أنضار به بل لأن الاتعين بالإضافة فيه فإن نون الوصف تعين الفصل كضارب آياه فتدبر فعلم أن اشتراط الشارح التعدي إلى مفعولين خاص بالفعل لأنه اقتصر عليه دون الاسم بقي أن موضوع المسئلة الضميران فلا بد أن أحدهما بالظاهر كالدرهم أعطيتك زيداً فالظاهر تعين الوصل على الأصل والله أعلم (قوله على السواء) فديؤخذ ترجيح الوصل من تقديمه في عبارته وأصرح منها قول الكافية * سلتيه صل وقد فصل * ومنه فسبك فيكمهم الله أنزلكموها إن يسألكموها إذا يركهم الله كما مر هذا في الفعل أمافي الاسم فالانفصال أرجح لضعفه عن اتصال المفعولين به لكونه فرع الفعل في العمل ومن الوصل قوله * ومنهمكم أبشئ يستطاع * وقوله

لئن كان حبك لي صادقا * لقد كان حبيبك حقايقينا

(قوله مخصوص بالشعر) رده حديث أن الله ملككم أباهم أي الأرقاء ولو شاء ملكهم أياكم والشاهد في الأولى فقط لوجوب الفصل في الثانية لتقديم غير الأعراف ولو وصل لقال ملككموها بفتح الكاف الأولى وضم الثانية وقد يقال عدل عن هذا لثقله مع مافي الفصل من مشاكاة ما بعده فتدبر (قوله إذا كان خبر كان ضميراً الخ) سكت عن اسمها فافاد أنه لا يشترط كونه ضميراً ويدل عليه كلام ابن الناطم نحو الصديق كأنه زيد لكن عبارة شرح الكافية تدل على الاشتراط (قوله وأخواتها) مثله في شرح الكافية وحزم أبو حيان بتعين الفصل فيها وأن ليس وليسه شاذ (قوله فانه يجوز اتصاله) أي في غير الاستثناء أمافي فيجب الفصل كجاء ليس آياه ولا يكون آياه كما يجب مع إلا وتفاوت هذه المسئلة ما قبلها بأن أول الضميرين مرفوع ويحل محله المظاهر في قول والعامل ناسخ لهما معاً (قوله فاختار المصنف الاتصال) أي لأنه الأصل وأكثرته نظاماً ونثراً في الفصح كحديث أن يكنه فلن تسلط عليه الخ وكقول أبي الأسود له بعده

دع الخ يرش بها الغواة فأنني * رأيت أخاها مغنياً يهكاتها

فان لا يكتنها أو تكتنه فانه * أخوها غلته أمه بلبانها

ومراد به أخوها نبيذ الزبيب ولعله ممن يقول بحله إذا لم يسكر وأما الانفصال فجاء شعراً كقوله

لئن كان آياه لقد حال بعدنا * عن العهد والانسان قد تغير

ولم يحى نثراً إلا في الاستثناء ومثاله (قوله الثاني منهما خبر الخ) أي لكون العامل ناسخاً لهما معاً (قوله وهما ضميران) أي وأولهما أخص وغير مرفوع فلا فرق بين هذه وملتية إلا بالنسخ وإذا كان أولهما أخص فلا بد من نفايرهما معاً كإظهارهما ولا يحتاج جعل الخبر فيهما من باب شعري شعري إلا في اتحاد رتبة كما سيأتي (قوله أرجح) أي في المسئلتين لأن حق الخبر الانفصال قال الرضي وإنما وصل أولهما القربة من الفعل وإن كان حق المبتدأ كذلك ووافقه في التسهيل على باب ظن لحجز الخبر عنه بمصوب شبه

إذا قالت حذام فصدقوها * فإن القول ما قالت حذام (ص) (وقدم الاخص في اتصال * وقدم ما شئت في انفصال) (ش)
 ضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب فإن اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أخص من
 الآخر فإن كانا متصلين وجب تقديم الأخص منهما افتقروا لغيرهم أعطيتك (٥٩) وأعطيتني فتقدم الكافي والياء

على الهاء لأنها أخص
 من الهاء لأن الكاف
 للمخاطب والياء للمتكلم
 والهاء للغائب ولا يجوز
 تقديم الغائب مع الاتصال
 فلا تقول أعطيتهم ولا
 أعطيتهم وأجازه قوم
 ومنه ما رواه ابن الأثير في
 غريب الحديث من قول
 عثمان رضي الله تعالى عنه
 أراهمني الباطل شيطاننا
 فإن فصلت أحدهما كنت
 بالخيار فإن شئت قدمت
 الأخص فقلت الدرهم
 أعطيتك أياه وأعطيتني
 أياه وإن شئت قدمت
 غير الأخص فقلت أعطيت
 أياك وأعطيت أياه والياء
 أشار بقوله وقدم ما شئت
 في انفصال * وهذا الذي
 ذكره ليس على إطلاقه
 بل إنما يجوز تقديم غير
 الأخص في الانفصال عند
 أمن اللبس فإن خيف لبس
 لم يجوز فإن قلت زيدا أعطيتك
 أياه لم يجوز تقديم الغائب
 فلا تقول زيد أعطيت
 أياك لأنه لا يعلم هل زيد
 أخذ أم أخذ (ص)
 (وفي اتحاد الرتبة الزم
 فصلا

وقد يبيح الغيب فيه وصلا)

الفضلة فرجع إلى أصل الخبر بخلاف كنفته فلم يحجزه الأخص برفع كجزء الفعل فأشبهه ضربه فرجع إلى
 أصل الضمير من وصله بعلامه (قوله إذا قالت الخ) حذام بالبناء على الكسر اسم امرأة قيل هي الزباء
 وقيل غيرها وكانت تبصر من مسافة ثلاثة أيام ولا تخطئ في قول تقول ولذا صار هذا الشعر مثلان يقدم قوله
 على غيره كما هو مراد الشارح (قوله وقدم الأخص) أي في المسائل الثلاث كما في الأشموني دون غيرها
 وضابطه أن يرفع أحد الضميرين في غير باب كان كضربونا فاسألونا فيجب اتصالهما وتقديم المرفوع وإن
 كان أقص لجبره بكونه كجزء العامل فلا يحجز المنصوب عن الاتصال على أصل الضمير بلامعارض
 بخلاف الأبواب الثلاثة ونص بهذا على أن جواز الأمرين مشروط بتقديم الأخص لأن قوله وما أشبهه
 يصدق بأي شبهه ولو في غير ذلك (قوله فلا تقول أعطيتهم ولا كانوا) بل يجب
 الفصل لتقديم غير الأخص (قوله وأجازه قوم) كلامهم وكثير من القدماء لكن الفصل عندهم أرجح
 (قوله أراهمني الخ) الباطل فاعل أرى والهاء مفعول أول والياء ثان وشيطان ثالث قال ابن الأثير وفيه
 شذوذ أن الوصل وترك الواو لأن حقه أراهموني كراهموني (قوله كنت بالخيار) من ههنا مع ما قبله
 يعلم جواز الأمرين حال تقديم الأخص (قوله لأنه لا يعلم) الأولى لتبادر خلاف المراد لأن الفاعل معنى
 وهو الآخذ يجب تقديمه على المأخوذ ضميرا كان أو ظاهرا فالقديم غيره تبادر أنه الآخذ فيحصل اللبس وأما
 عدم العلم بشئ فاجمال للبس (قوله وفي اتحاد الرتبة الخ) قال سم أي في باب سلميه وخلتني لأن من
 قيودهما كون أحد الضميرين أخص فمنا محترزه وكذا اقتصر الأشموني في التمثيل عليهما ومقتضى
 ذلك أن باب كان يجوز فيه الوصل مع اتحاد الرتبة ككننتي بضم التاء وكننتك بفتحها أو يكون الخبر فيه
 على حد شعري شعري كاسم أي زور بما يؤيده أن امتناع الوصل فيهما حينئذ إنما هو توالي المثليين مع إيهام
 كون الثاني تأكيداً وهو مفقود هنا لاختلاف لفظ الضميرين وأعرابهما ومنه في الغيبة حديث أن يكنه
 الخ لكن فيه أن مسمى الضميرين في هذا مختلف فيسوغه بخلاف ما قبله لاسيما أن كون الفاعل والمفعول
 ضميرين متصلين لمسمى واحد من خواص أفعال القلوب وأيضا من الأشموني أن تقديم الأخص
 واجب في الأبواب الثلاثة مع أنه يلزمه اختلاف الرتبة الآن يراد تقديمه عند وجوده فليتمل ويحذر (قوله
 وقد يبيح الغيب فيه) أي في اتحاد الرتبة (قوله لمتكلمين) أي بحسب الأصل وإن كان في ذلك التركيب
 متكلم واحد ومخاطب واحد لا يمكن اتحاد رتبتهما في التكلم والخطاب إلا حينئذ بخلاف الغيبة وفي نسخ
 المتكلم أو مخاطب أو غائب وهي ظاهرة وإذا اتحد مدلول الضميرين كان الخبر في خلتك أياك على حد
 شعري شعري (قوله واختلاف لفظهما) أي في الأفراد والتذكير أو ضد هما كثنائه ونحوهم أحسن
 الناس ونحوها وأنظرهم هو سواء تباعدوا أن كاذ كرام تقار بانحو أعطاها وأعطاه إلا أن الفصل
 حينئذ أجد تخلصا من قربهما إذ ليس بينهما الحروف وأحد بخلاف ما مر وإنما اشترط الاختلاف لدفع
 توالي المثليين وإيهام التأكيد وقيد بالغيبة لأن اختلاف لفظ الضميرين المتحد في الرتبة إذا لم يرفع أولهما
 يلزمه تعدد مدلولهما وذلك لا يمكن في الخطاب أو التكلم لأنهما حينئذ شي واحد لا يقال علمت أن ولا
 ظننت كذا (قوله والياء أشار) أي لشرط الاختلاف قال ولهم وأشار إليه هنا بفتحة كبر ووصل أي يبيح

إذا اجتمع ضميران وكانا منصوبين واتحد في الرتبة كان يكونا متكلمين أو مخاطبين أو غائبين فإنه يلزم الفصل في أحدهما فتقول أعطيتني
 أياك وأعطيتك أياه ولا يجوز اتصال الضميرين فلا تقول أعطيتني ولا أعطيتك ولا أعطيتهم نعم إن كانا غائبين واختلف
 لفظهما فقد يتصلان نحو الزيدان الدرهم أعطيتهما والياء أشار بقوله

في الكافية مع اختلاف ما ونحو ضمنت * ايهم الارض الضرورة اقتضت * وربما أثبت هذا البيت في بعض نسخ الالفية وليس منها ما أشار بقوله ونحو ضمنت الى آخر (٣٠) البيت الى أن الاثبات بالضمير منفصلا في موضع يجب فيه اتصاله ضرورة كقوله

بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت

ايهم الارض في دهر الدهار ير

وقد تقدم ذكر ذلك (ص) (وقبل بالنفس مع الفعل

النزوم نون وقاية وليسى قد نظم)

(ش) اذا اتصل بالفعل ياء المتكلم لحقته لزومانون

تسمى نون الوقاية وسببت بذلك لانها تاتي الفعل من

الكسر وذلك نحو اكرمني ويكرمني واكرمني وقد

جاء حذفها مع ليس شذوذا كما قال الشاعر

عددت قومي كعديد الطليس

اذ ذهب القوم الكرام ليسى

واختلاف في فعل التعجب هل يلزمه نون الوقاية أم لا

فتقول ما أفقرني الى عفوانه وما أفقرني الى

عفوانه عندهم لم يلزمها فيه والصحيح انها تلزم

(ص) وليتني فشا وليتني ندرا ومع لعل اعكس وكن

تخييرا

(٢) قوله عليه رجلا لا فيه نيابة اسم الفعل عن

الغيب فيه نوعا خاصا من الوصل ووكل تفسيره الى الموقف (قوله في الكافية) مثله في النكت وفي ابن الميت أنه سهو وانما هو في الشافية وأما بيت الكافية فهو

ولا اضطرار سوغوا في ضمنت * ايهم الارض حقق ما ثبت

(قوله وربما أثبت) أي بعد قوله وفي اتحاد الرتبة (قوله وقبل بالنفس) أي المتكلم بقرينة وليسى وليتني فلا يرد اطلاق النفس على المخاطب وغيره مم (قوله مع الفعل) متعلق بالزوم أو حال من بالنفس

ومفهومه انها لا تلزم مع غير الفعل بل ما تجوز براجحة أو مرجوحية أو استواء كما بينه بقوله وليتني فشا لا أرتفع وهو ما عدا ذلك وفي التوضيح أنها تلزم مع اسم الفعل المتعدي أيضا كسرا كني وعليكني وحكي

الفراء مكانكني أي انتظرني لكن صريح الرضى جوازها فقط وكان من حقها أن تلحق بقية الاسماء لتقربها خفاء الاعراب لكن تركت لثلاث فصل بين المتضايقين وقد لحقت شذوذا اسم الفاعل لشبهه بالفعل واسم

التفضيل لشبهه بالتعجب فالاول كقوله صلى الله عليه وسلم لليهود هل أنتم صادقون ولو حذفتم لقليل صادق بكسر القاف وشذوذا ياء وقوله

وليس يعينني وفي الناس تمتع * صديق اذا أعيا على صديق

ومن الثاني قوله صلى الله عليه وسلم غير الدجال أخوفني عليكم روى بلانون وما أي أخوف الامور التي أخافها عليكم والمفضل عليه محذوف أي أخوف من الدجال لعلمهم بصفته فلا يخفى عليهم تلبسه بخلاف غيره فرب

مستتر بالصلاح أضر على الامة من متجاهر بالفسق (قوله لحقته نون الوقاية) أي وتدغم فيها نون الرفع في الافعال الخمسة أو تفك كتأمرني وتحاجوني وقد تحذف احدهما تخفيفا والصحيح انه نون الرفع

لانه عهده حذفها لغير ذلك ولانها نائمة عن الضمة التي تحذف تخفيفا وشذوذا فمع فعل الاناث ولا فرق في الفعل بين الماضي المتصرف وغيره كندرتني ويندرتني وتكلاني وعداني وحاشاني اذا جعلت أفعالا كقوله

تمل الذبابي ما عداني فاني * بكل الذي يهوى نديمي مولع

فان قسرت حروفا سقطت كقيام القوم خلاي (قوله لانها تاتي الفعل) أي الصحيح وحل عليه نحو دعني ورمي طردا للباب وقوله الكسر أي الذي يختص مثله بالاسم وهو الذي يسبب بقاء المتكلم لانه أخو الجرفي

الاختصاص فحينئذ منه الفعل مثله أماما لا يختص به بأن لم يدخله أصلا كالذي قبل ياء المخاطبة أو يدخل فيها كالذي للخاص من السكران فلا حاجة أصونه عنه فلا يرد نقضا وقال الناظم لانها تاتي ليس بياء المتكلم

بياء المخاطبة وأمر المذكر بأمر المؤنث في نحو اكرمني واكرمني وحل الماضي والمضارع على الامر ودخات في ذير الفعل لتق تغير آخره (قوله وقد جاء حذفها مع ليس) أي لشبهها بالحروف الآتية في الجود والقياس

لزومها كسائر الافعال وهو الكثير كقول بعضهم وقد بلغه أن شخصا يهدده (٢) عليه رجلا ليسني أي يلزم رجلا غيري (قوله الطليس) بفتح المهملة وسكون النحنية الرمل الكثير واذا ظرف زمان أعددت أو

للقفاجاة والمعنى عددت قومي كالرمل كثرة وقت ذهاب الكرام أو فاجأني ذهابهم سوى وانتم ليس مستتر وجوب ياء الياء خبرها أي ليس الذاهب ايأى وفيه شذوذا آخر حيث اتصل الضمير بفعل الاستثناء

(قوله ما أفقرني) من فقر بالكسر أي افتقر لامن افتقر لان صوغ التعجب من غير الثلاثي شاذ (قوله عندهم لم يلزمها) هم الكوفيون لقولهم ان صيغة التعجب اسم والاصح فعليتها فتلزمها النون كما عند

البصريين

المضارع واللام معافوه وشاذ لانه انما يتوب عن الفعل وحده

ولا يقال انه نائب عن فعل الامر لان فاعله ضمير الغائب مستتر فيه بدليل الهاء التي هي حرف غيبة كالسكاف في هالك حرف خطاب والفاعل مستتر اه منه

في الباقيات واضطرار اخفها * مني وعني بعض من قبل سلفا (ش) ذكر في هذين البيتين حكيمون الوفاية مع الحروف قد كرر ليت وان نون الوفاية لا تحذف منها الا اندورا كقوله كناية جابر اذا قال ليتي * اصادفه وا فقد جل مالي والكثير في لسان العرب ثبوتها وبه ورد القرآن قال الله تعالى ياليتني كنت معهم وأما العمل فقد كرر

نجر يدها من النون كقوله
تعالى حكايه عن
فرعون لعلى أبلغ
الاسباب ويقل ثبوتها
كقول الشاعر

أخط بها قبر الأبيض ماجد
ثم ذكرك. أذكى يا غلبا،

في الباقيات أي في باقي

ان جواب لیتو۔ لیکن وہی
ان وان وکے ان وکے

فَتَقُولَانِ وَاٰنِىْ وَاٰنِىْ
وَكَاٰنِىْ وَكَاٰنِىْ وَلٰكِنِ

ولسكنى ثم ذكر ان من
وعن تلزمهما نون الوقاية

فتقول منى وعنى بالتشديد
ومنهـم من يخفف النون

فتقول منى وعنى بالتخفيف
وهو شاذ قال الشاعر

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَهِيَ

(ص)

(وہی لدنی لدنی و۔۔۔
وہی

قدني وقطني الحذف أيضا
(قدني)

(ش) أشار بهذا الى أن
القصاص في الدنيا اثبات

النون كقوله تعالى قد
للنون نحو قد في وقطني

البصريين (قوله الاندورا) ظاهره جواز اختياره وهو أحد قولي الناظم والثاني قصره على الضرورة (قوله كنية جابر الخ) قبله * ثمى من يزيد افلاقي * أخاثة اذا اختلف العوالم كنية الخ كان من يد وجابر يمتنان لقاعد زيد الخيل الذي سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد الخير لعداوة بينهما فلما لقياه طعنا ما هرب فقال ذلك والعوالم الرماح والمنية الغنى (قوله والكثير ثبوتها) أى لشبهها الفعل معنى وعملا بلا معارض بخلاف لعل فان عملها الجر في بعض الاحيان وتوالت الامثال في بعض لغاتها وهو لمن بالنون عارض شبهه افندرت معها النون وانما خبر في الباقيات لان المعارض فيها واحد وهو توالت الامثال فقط (قوله ويقل ثبوتها) قال ابن الصانع لكنه أكثر من تجر يدلث فقوله اعكس أى في مطلق القلة (قوله القدوم) بتخفيف الدال آلة الذبح وأخط أى أنحت والقبر الغلاف والابيض السيف والمجايد العظيم (قوله فتقول انا وانى) فثبوتها شبه الفعل وحذفها لتوالت الامثال لان الثقل حصل بها وقيل حذفت الاولى لسكونها والساكن أولى بالتغيير وقيل الوسطى المدغم فيها لانها في محل اللام التي يلحقها التغيير وكذا الخلاف في أنا بالتشديد لكن لم يقل أحد يعتد به بحذف الثالثة لانها ضمير عمدة قاله الروداني اه صبان (قوله تلزمهما) أى اتحفظ بناءهما على السكون لانه الاصل بخلاف ما بنى على غيره (قوله من قيس) يروى بالاسمرف على ارادة القبيلة ومصر وفا لارادة أيها (قوله وفي لدني) متعلق بقول خبر لدني الثانية وفي قدني متعلق ببقي خبر الحذف ولا يضر تقديم ممول الخبر الفعلي على المبتدأ كما مر وتعليقه بالحذف يرد عليه اعمال المصدر مؤخر ومحلى بال والثاني قليل وفي الاول خلاف وأشار بقدر أيضا الى قلة الحذف فيها كادني فيني من الوفاء معنى يأتي لامن النفي (قوله بالتخفيف) هي لتافع ولم تجعل نونها اللو قاية لحقت له بالسكون لضم الدال في الآية ولالد بالضم وهما لغتان في لدن لان هذه يقال فيها لدى بالنون كما قاله سيبويه لان النون انما تحفظ البناء على السكون لا غيره كما مر وصريح كلام سيبويه هذا ان له بالنون تضاف للضمير خلافا لمن منعه (قوله أى حسى) تفسير لسكل من قسى وقطى على اللغتين كما هو مذهب الخليل وسيبويه خلافا للكوفيين في قولهم يجب الحذف في التي بمعنى حسب كما يجب في اسم الفاعل الذي هي بمعناه واحترز به عن قد الحرفية كقد قام وقط الطرفية نحو ما فعلته قط اذ لا يضافان للياء وعن قد وقط اسم فعل بمعنى يكفي كما في المعنى أو كفي كما استقر به الدمايني لان اسم الفعل المضارع يختلف فيه فان النون تلزمهما كالافعال كما مر عن التوضيح واذا كانا بمعنى حسب فالغالب بناؤهما على السكون وقد يكسران وقد يعر بان كاني الروداني (قوله قسني من نصر الخ) تمامه * ليس الامام بالشحيح الملعود * والخبين عبد الله بن الزبير وابنه خبيب على التغليب وهو وأخوه مصعب ويروى بصيغة الجمع على اراد خبيب بن عبد الله ومن على رأيه والشاهد في الثاني حذف نونه مع اضافته للياء بقرينة سابقه فاحتمال كون الكسر على لغة أو لاجل الروى والياء اشباع لا للتسكام مرجوح ومن الحذف أيضا ما في صحيح البخارى مرفوعا لا تزال جهنم تقول هل من مزيد حتى يضع رب العزة قدمه فيها فتقول فقط وتزوى بعضها الى بعض يروى بسكون الطاء وكسرها بلاياء وبها رقتني بالنون فقط بالتشوين والمراد بوضع قدمه لازمه وهو التجلي عليها بقهره وكبريائه وقيل ما قدمه لها ما ورد انه يخلق لها خلقا اذ ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم

بلغت من لدنى عندي ويقل حذفها كقراءة من قرأ من لدنى بالتخفيف والكثير في فـدوقط ثبوت النون نحو قدنى وقطنى
ويقل الحذف نحو قدنى وقطنى أى حسبى وقد اجتمع الحذف والاثبات في قوله * قدنى من نصر الخبيبين قدنى
(ص) (العل)

يطابق لفظه على الجبل كقوله تعالى وله الجوار المنشآت في البحر كالأعلام وقول الخنساء

وان صخرنا لتأتم الهداية * وكأنه علم في رأسه نار

وعلى الربة والعلامة نقل اصطلاحاً الى الاسم الآتي والظاهر ان النقل من الثالث لقولهم انه علامة على مسماء

فيصاح للنكرة أيضاً بحسب أصله لكن خص بماسيأتي (قوله اسم الخ) خبر مقدم لعلمه لانه المحدث عنه

بالتعريف لا العكس والمبتدأ هنا واجب التأخير لعود ضميره على بعض الخبر على حمل عين حبيبها فان

عاد الى الاسم فاضافته بمعنى من أو الى المسمى وهو الظاهر في معنى اللام الاختصاصية ومطلقاً حال من فاعل

يعين أو صفة لمصدر محذوف أي تعيننا مطلقاً (قوله وخرنقا) بكسر المجمة والنون علم المرأة الآتية منقول

من ولد الارنب كافي قوله * لينة المس كس الخرق * فلا ينصرف للعلمية والتأنيث ولكن المراد هنا

لفظه وانما منعته حكمية أصله أو للاحظة أن مدلوله كلمة (قوله وواشقي) فيه تلميح لقوله تعالى وثامنهم

كلهم حيث ذكر سبعة أعلام وثمانهم بالكسب (قوله يعين مسماء) أي يدل على تعيينه لانه يحمله لان

المسمى لا يكون إلا معينا والمراد ما يعين التعيين الخارجي والتعيني معا كغالب علم الشخص أو الذهني فقط

كعلم الجنس لماسيأتي وبعض علم الشخص كعلم تضعه لولدك المتوهم وجوده وهذا وكلم القبيلة الموضوع

لمجموع من وجدوسيو جده فان هذا المجموع لا يوجد الا ذهناً فقولهم تشخص العلم الشخصي خارجي أغلبي

أفاده الصبان عن بس (قوله بلا قيد الخ) تفسير للاطلاق أي بلا قرينة خارجية عن ذات اللفظ لان تعيين

العلم من ذات وضعه بخلاف باقي المعارف فانها موضوعة لتعيين مسمائها لكن بواسطة قرينة امام عنوية

كالتسمك وأخوه للضمير والتوجه والاقبال للنادي أو لفظية كالصلة في الموصول وأل في مدخولها

والظاهر ان منها الاضافة في غلام زيد أو حسية وهي الاشارة بنحو الاصبع في اسم الاشارة فتعيين المدلول

انما هو بهذه القرائن لا من الوضع ولا يرد ان العلم المشترك يحتاج لقرينة أيضاً لان ذلك عارض من تعدد

الوضع أما باعتبار كل وضع على حدته فغير محتاج (قوله أخرج النكرة) أي كرجل وشمس فإنه موضوع

لكل كوكب نهاري وان انحصر في الكوكب المخصوص فتعيينه عارض لعدم وجود غيره لا من الوضع

(قوله أو الغيبة) أي معرفة مرجعها بذكر أو غيره وان كان نكرة لان المراد بالضمير حينئذ ذلك الشيء

المتقدم بعينه وان أبهت ذاته (قوله للعقلاء الخ) خبران والواضح حذف المسميات وفي نسخ العقلاء

بالوهي ظاهرة (قوله من المؤلفات) هذا في العلم الشخصي أما الجنسي فأنما يسكون غالباً لغير المؤلف

كالسباع والحشرات الآتية وقد يكون المؤلف كأي المضاء للفرس وأبي الدغفاء بفتح المهملة وسكون

المجمة وبالفاء مدودا للاحق وهيان بن بيان بشد الياء فهما لانسان المجهول وهو من الاضداد لان

المجهول صعب خفي لاهين بين وفي المحكم يقال ما أدري أي هي بن بني هو أي أي الناس هو قال ابن هشام

وكانهم جعلوه لعدم الشعور به كلاً لا يؤلف وكذا أبو الدغفاء لغيرهم عنه أفاده المصرح (قوله أخت طرفة)

بفتح المهملة والراء كافي القاموس (قوله وقرن) بفتح القاف والراء والياء ينسب أويس القرني رضي الله

تعالى عنه (قوله وعدن) بفتح حين بلد ساحل اليمن (قوله فرس) أي لعاوية رضي الله تعالى عنه (قوله

وشندقم) قيل بالذال المجمة وقيل بالمهملة جل للنعمان بن المنذر (قوله واسما أنى الخ) أي أنى العلم حال كونه

اسماً الخ (قوله والمراد بالاسم هنا) خرج الاسم في التعريف المتقدم فالمراد به مقابل الفعل والحرف وفي نحو

وعلم آدم الاسماء فالمراد به مطلق لفظ موضوع (قوله ما كان في أوله) أي علم مركب تركيب اضافة في أوله

أب الخ لا نحو أبوزيد قائم سمي به لانه تركيب اسناد أولان المركب الاضافي فيه جزء علم (قوله أب أو أم)

أي أو ابن أو بنت أو أخ وأخت أو عم وأعمة أو أخال وأخالة سم (قوله ما أشعر بمدح الخ) أي باعتبار

منه الاصل فان ذلك قديم قد تبعها قاله السيد في التصريح عن الابهرى ان الاسم يقصد به الذات فقط

واللقب يقصد به الذات مع الوصف ولذا يختار عند التعظيم أو الاهانة اه ومقتضاء ان اشعاره مقصود في وضعه العلمي من جهة أن له مفهوما آخر يلاحظ تبعاً ويلتفت اليه وان كان المقصود منه بالاصالة مجرد الذات فلا يرد ان يجوز بدا اذا اشتهر بصفة كمال كان فيه اشعار بها ويبعد كونه لقباً نعم اذا سمى به شخص آخر بعد ذلك الاشتهار كان لقباً فاده يس واعلم ان المفهوم من كلام الاقدمين كافي الروداني ان الاسم ماضع للذات ابتداء كائناً كان ثم ماضع بعده فان كان مصدر باب مثلاً فهو الكنية أشعر أم لا وان لم يصدر مع كونه مشعراً فهو اللقب سواء وضع قبل الكنية أو بعدها فالثلاثة متباينة وفي السجاعي عن سم ان الكنية واللقب يجتمعان في نحو أبي الفضل وتنفرد الكنية في أي بحكر واللقب في مظهر الدين فعلى هذا لا يعتبر في اللقب عدم التصدير وعليهما يظهر ما حكاه ابن عرفة فيمن اعترض عليه أميراً فريضة في تكنيته بأبي القاسم مع قوله صلى الله عليه وسلم تسموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي فاجاب بأنه اسمه لا كنيته أي لانه يعتبرنا خروضع الكنية عن الاسم لكن فيه ان ما وضع بعد الاسم غير مصدر ولا مشعر يكون خارجاً عن الثلاثة وهو خلاف المقرر الآن يجعل اسمائنا وقيل لا فرق بين الثلاثة الا بالحيثية فقط كافي الخبر من حيث الدلالة على الذات اسم ومن حيث التصدير كنية ومن حيث الاشعار لقب وعلى هذا يظهر قول المحدثين وغيرهم في أم كانوا اسمها كنيته ادون ما قبله لبائية الاسم والكنية عليهما الآن يراد اسمها بصورة الكنية لا كنية حقيقة فتدبر (قوله زين العابدين) لقب علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأمه بنت كسرى سببت مع أختها في فتح العراق وولدت الثانية سالم بن عبد الله بن عمر والثالثة القاسم بن محمد بن أبي بكر وهؤلاء الثلاثة فاقوا أهل المدينة زهداً وعلماً وكانوا يزغبون عن التمسرى فرغبوا فيه من حينئذ (قوله كاف النافقة) لقب جعفر بن بن قريع أبو بطن من سعد كان أبوه قسم ناقة بين نساءه فجاءه ليلاً خذ قسم أمه ولم يبق الا الرأس فخرها من أنفها فلقب به وكانوا يعضبون من هذا اللقب حتى قال الخطيب

قوم هم الانف والاذناب غيرهم * ومن يسوي بانف النافقة الدنيا

فصار مدحاً والنسبة اليه أنى اه تصریح (قوله ولا يجوز تقديم اللقب) أي جلا على النعت لانه يشبهه بالاشعار بالصفة وإثباتهم ارادة مسماه الاول في نحو بطة وأنف النافقة وحل الباقي عليه وتأخره عن الاسم وضعاً فكذلك الفظا (قوله الا قليلا) أي ما لم يشتهر اللقب والاجاز بكثرة لا تنفاه الابهام كقوله تعالى انما المسيح عيسى بن مريم وعليه قول الشاطبي وقالون عيسى (قوله بأن ذالك السكب) متعلق بالبلغ في قولها أبلغ هذا لا بأبلغ من يبلغها * عن حديثا وبعض القول تكذيب

بان الخ قالت أخت عمرو في مريضة لها ولها

كل امرئ بحال الدهر مكروب * وكل من غالب الايام مغلوب

وذا بمعنى صاحب وعمر ابدل منه وبيطان شريان اسم موضع خبران وجلة يعوى الخ حال أو عكسه وشريان بكسر الشين شجر تعمل منه القسي ومن تقديمه أيضاً قول أوس بن الصامت

أنا ابن مزيقيا عمرو وجدى * أبوه مشتر ماء السماء

كان عمرو المذكور يلبس كل يوم حلتين فاذا أمسى مزيقيا كراهة أن يلبس ما غسبه فلقب مزيقيا (قوله فاما مع الكنية الخ) رجح كثير وجوب تأخيره عنها أيضاً لما في الاسم فابقى المتن على عمومها ولا ترتيب بين الاسم والكنية فن تقديمها أقسم بالله أبو حفص عمرو ومن تأخيرها قول حسان

وما اهترعش الله من أجل هالك * سمعنا به الاسعد أبي عمرو

كزين العابدين أو ذم كاتف
النافقة وأشار بقوله وآخر
ذا الخ الى أن اللقب اذا
سحب الاسم وجب تأخيره
كزيد أنف النافقة ولا يجوز
تقديم اللقب على الاسم
فلا تقول أنف النافقة زيد
الا قليلا ومنه قوله بان ذا
السكب عمر أخيرهم حساباً *
بيطان شريان يعوى حوله
الذيب وظاهر كلام
المصنف انه يجب تأخير
اللقب اذا سحب سواء
ويدخل تحت قوله سواء
الاسم والكنية وهوانما
يجب تأخيره مع الاسم
فلما مع الكنية فانت

بالتحليل بين ان تقدم الكنية على اللقب فتقول أبو عبد الله زين العابدين أو اللقب على الكنية فتقول زين العابدين أبو عبد الله ويوجد في بعض النسخ بدل قوله وأخرن ذا ان سواه محبا * وإذا جعل آخر اذا اسما محبا * وهو أحسن منه لسلامته مما ورد على هذا فإنه نص في أنه انما يجب تأخير اللقب اذا محب الاسم ومفهوما أنه لا يجب ذلك مع الكنية وهو كذلك كما تقدم ولوقال * وأخرن ذا ان سواه محبا (٦٤) لما ورد عليه شيء اذ يصير التقدير وأخر اللقب اذا محب سوى الكنية وهو

الامم فكانه قال وأخر
اللقب اذا صاحب الاسم والله
أعلم (ص)

(وان یکونا مفردین
فاضاف

حنا والا أتبع الذي ردف)
(ش) اذا اجتمع الهم

واللقب فاما أن يكـونا
مفردين أو مركبين أو

الاسم مركبا واللقب مفردا أو الاسم مفردا واللقب مركبا فان كانا

مفردین وجب عند
البصرین الاضافة نحو

سعيد كرز و مررت
هنا سعيد كرز و رایت

بسمعید کرز و آجار
الکوفیون الاتباع
فتقما سعید کز و سعید

المصنف علي ذلك في

غير هذا الكتاب وان لم
يكونا مفردين بان كانا

مركبين نحو عبد الله أنف
النافذة أو مركبا ومفردا

أَنْفِ الْمَافَاةِ وَجِبِ الْإِتْبَاعِ
فَتَمَّ الشَّانِى الْأَوَّلُ فَاِذَا

ولم أرى ذلك خلافاً (قوله وهذا جعل آخر) بنقل حركة الهزة إلى اللام (قوله لسلامته ماورد) أجيب بان قوله وان يكونا أى اللقب وسواهما مفردين الخ قرينة على عدم دخولها في السوى لانها لا تكون مفردة ورده سم بان كون السوى مفرداً يتحقق ببعض أفرادها فقط وان كان البعض الآخر مركباً فتدبر (قوله ولو قال الخ) في شرح السيوطى انه وجد كذلك في نسخ (قوله مفردين) المراد بالمفرد هنا ككباب الكلمة ما قبل المركب بخلافه في باب الاعراب والمبتدا والمندى كما لا يخفى وأما ما لا يدل جزؤه على جزء معناه فاصطلاح منطقي (قوله فاضف) قال في التصريح بالامناع ككون الاسم أو اللقب بال كالحرف كرز وهرور الرشيد فتمتنع الاضافة كما نص عليه ابن خروف اه وفيه ان أل في الثاني فقط لا تمنعها كغلام الرجل وعبد الأمير فتأمل بتي ان قوله هنا فاضف حتماً يقتضي اطراد الاضافة في المتحددين معنى وقوله في الاضافة ولا يضاف اسم لما به اتحاد الخ يقتضي منعها لنا و يقتصر على ما ورد منه مع تاويله وقد ذكرناه هناك من جملة ما ورد ويجب تاويله اضافة الاسم الى اللقب فيبين الكلامين تناف قطعاً كما في الخنثى وأجاب بعضهم بان المراد هنا باضف أبى الاضافة الواردة مع تاويلها الآتى فيرجع الى ما هناك من قصره على السماع لكن ربما يفيد خفى الكلام هنا قياساً به فتأمل (قوله والاتباع الخ) المراد به الاتباع اصطلاحاً وردف التبعية لغة أى اجعل الذى جاء آخر ابدلاً أو عطف بيان (قوله الاضافة) أى على تاويل الاول بالسمى لانه المعرض للاسناد اليه والثاني بالاسم غالباً وقد يعكس اذا كان الخ ككم على اللفظ ككتبت سعيد كرز وهذا يندفع اتحاد معنى المتضامين لاختلافه بهذا التاويل وجعل الشخص مسمى اضافة الاسم الى اللقب اللفظية لتقدير انفسها كما كها كاضافة الوصف الى معموله اذ المعنى على البداية أو البيان فلا يحتاج للتأويل بخلاف المعنوية استقاطى (قوله كرز) هو فى الاصل خرج الراعى ويطلق على اللئيم والحادق (قوله وأجاز الكوفيون) أى وبعض البصريين الاتباع أى بدلاً أو بياناً وهذا هو الحق لعدم احواجه للتأويل لجوازه أولى مما لا يصح بدونه ومثله القطع قال المصنف وانما افتصر سيبويه على الاضافة لانها خلاف الاصل فبين انها مجموعة وأما الاتباع والقطع فعلى الاصل مع اعتضادهما بالسماع (قوله وجب الاتباع) أى بالنسبة لامتناع الاضافة فلا ينافى جواز القطع الآتى وهذا المختار جواز الاضافة في الصورة الثالثة كسعيد أتب النافقة كما صرح به الرضى لانه كغلام عبد الله فالاضافة في صورتى كون الاول مفرداً والاتباع في صورتى كونه مركباً (قوله وجملة الخ) عطف على منقول أى ومنه جملة ومنه ما ركب الخ و قد ضاهاهما مقياسان للمنقول مع انه شامل لهما وللمضاف الا ان يجعل من عطف الخاص اهتماماً به أو يخص المنقول المتقدم بالمفرد لانه الاصل والجملة هي المركب الاسنادى بضم كلمة الى أخرى على وجه يفيد. وأما المزجى فهو مزج الكلمتين كلمة واحدة منزلة ثالثة بينهما منزلة ثانياً مما قبلها في ان الاعراب على الثانية والاولى تلزم حالة واحدة كعبك ومعنى كرب والمراد بالاعراب المدكور ما يشمل الخلل ليدخل نحو خمسة عشر وسبويه على لغة بنائه وما ركب من الظروف والاحوال كصباح مساء وشعر يشعر بفتح الجزأين للبناء فكل ذلك من المزجى

والاضافي

فتتبع الشاتى الاول فى اعرابه ويجوز القطع الى الرفع أو النصب

نحو صررت بزيدا أنف الناقة وأنف الناقة فالرفع على اضماع مبتدأ التقدير هو أنف الناقة والنصب على اضماع فعل التقدير أعنى أنف الناقة فيقطع مع المرفوع الى النصب ومع المنصوب الى الرفع ومع المجرور الى النصب أو الرفع نحو هذا زيدا أنف الناقة ورأيت زيدا أنف الناقة وصررت بزيدا أنف الناقة وأنف الناقة (ص)

(ومنه منقول كفضل وأسد * وذو النجاشي كهاد وأدد وجلة وما بمنزركما *

والاضافي كل كلمتين نزلت ثابتهما منزلة التنوين مما قبلها في ان الاعراب على الاولى والثانية ملازمة لحالة واحدة قال يس ولم تسم العرب بمركب غير هذه الثلاثة فلذا اقتصر عليها وقال شيخ الاسلام ولا يرد مركب من حرفين كانما أو حرف واحد كياز بدأ وحرف وفعل كقد قام لانها تحكى كالجملة وأما المركب التوضيحي كزيد القائم فالحق بالمفرد اه **(قوله ذا)** أى المزجي مبتدأ وبغير وبه متعاقب بمحذوف هو فعل الشرط يفسره تم المذكور وأعراب جواب الشرط لا خبر لاصوحه لمباشرة الاداة والشرط وجوابه خبر **(قوله من تجل)** من ارتجل الخطبة والشعر اذا ابتدأهما بلا تنهيو فساكنه مأخوذ من قولهم ارتجل الشيء اذا فعله قائما على رجليه من غير ان يقعد ويتروى اه **نصرح** **(قوله والى منقول)** منه العلم بالعلية لان غلبته كالوضع الجدي بخلاف من جعله واسطة قاله في الآيات وقيل كل الاعلام منقولة لان اصل الاسماء التنكير فلها معنى سابق على العلمية وان لم يعلم في نحو سعاد وقيل كلها مرتجلة **(قوله ما لم يسبق له استعمال)** أى للفظه الخصوص سواء استعملت مادته كسعاد أم لا كقفقاس فان مادة الاول استعملت في غير العلمية كالسعد والمساعدة دون هيشته والثاني لم يستعمل هو ولا مادته قالوا لم يحكى من ذلك غيره أفاده المصريح ولو أبدل الاستعمال بالوضع طرح ما نقل بعد وضعه فقط فانه من المنقول كفى شرح الجامع **(قوله قبل العلمية)** أى قبل نوعها الخاص فخرج اسامة علماء الشخص فانه منقول كما قاله الشنوافي وغيره لاختلاف النوع ودخل سعاد لامرأة غير الاولى فانه مرتجل لاختلافه **(قوله وأدد)** نوزع في ارتجاله بأنه منقول من جمع أداة وهي المرة من الود كخرف وغرفة والهمزة بدل من الواو المضمومة كفى أفتت وأجوه جمع وجه وقال شيخ الاسلام أدد علم رجل مشتق عند سيبويه من الود فهمز به بدل من واو وعند غيره من الاد بفتح الهمزة وكسر ها وهو العظيم فهمزته أصلية اه ولعل ارتجاله مبنى على هذا **(قوله كفضل)** أى وزيد فانه مصدر زاد بـ **(قوله أو من جملة)** أى فعلية أو اسمية كما مثله قال في التسهيل والسمية بالاسمية غير مسموعة وانما قاسها النحاة على الفعلية وفاعل هذه اما ظاهر كما مثل أو ضمير بارز كاطر بالمقارنة أو مستتر كقوله * نبشت أخوالى بنى زيد * بضم الدال فكل هذه تحكى كما قاله الشارح فاعرابها مقدر للحكاية كما نقله يس عن السيد واللباب وليست من المبني أما المنقول من الفعل وحده فيعرب كما لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل ماضيا كان كشمس بشد الميم لفرس وبذر بشد الميم لسماء بقر بكة أو مضارعا كبشكر لسيد نانوح صلوات الله عليه أو أمرا كاصمت بكسر الهاء ووزن الميم لفازة لان سالها يقول لصاحبه أصمت من الفزع قال الرضى وانما كسرت الميم وان كان الفعل من باب نصر لان الاعلام كثيرا ما تغير عند النقل وانما قطعت الهمزة لتأخير ورثة امها فعمل معاملة الاسماء ولم يجعل هذه كيزيد لجامع منعها من الصرف كقوله أشلى سلوقية بانت وبات بها * بوحش اصمت في اصلها أود

فجرا صمت بالفصحى ولم يحك سكونه ومعنى أشلى الخ أغرى الصائد كلابا سلوقية في اصلها أود أى عوج بوحش تلك المفازة بخلاف زيد فانه مجزوء مقدر لضمه الحكاية فان احتمل النقل من الجملة والفعل وحده كقوله * وحدى يا حجاج فارس شمرا * حل على الثاني لان النقل من الجملة خلاف الاصل فلا يصار اليه الا بدليل كضم زيد المار **(قوله بعلمك)** بعلم اسم ضم وبك رجل بعينه فزجا وجعل علم بالبلدة **(قوله ومعدى كرب)** بكسر الدال شذوذا والقياس فتحها كرمي ومسمى قاله المصريح هنا وقال في باب النداء معنى معدى كرب عده الكرب أى تجاوزه اه وقضيته انه اسم مفعول أعل اعلال مرضى فلا شذوذ لأنه مفعول فانه خلاف المعنى المذكور قاله الروداني ولا يضر تخفيف ياءه وان كان القياس شذوها كمرضى لان الاعلام كثيرا ما تغير عند النقل **(قوله اعراب ما لا ينصرف)** أى على الجزء الثاني أما الاول فيلزم

ذا ان يغير بويه ثم أعربا
وشاع في الاعلام ذو الاضافة
كعبد شمس وأبى قحافة
(ش) ينقسم العلم الى
مرتجل والى منقول فالمرتجل
هو ما لم يسبق له استعمال
قبل العلمية في غيرها كسعاد
وأدد والمنقول ما سبق له
استعمال في غير العلمية
والنقل اما من صفة كحرف
أو مصدر كفضل أو من اسم
جنس كاسد وهذه تكون
معربة أو من جملة كقام
زيد بـ بدوز بدقام وحكمها انها
تحكى فتقول جاءنى زيد بدقام
ورأيت زيد بدقام وممرت
بـ بدقام وهذه من الاعلام
المرتبة ومنها أيضا ما مركب
تركيب مزج نحو بعلمك
وبعدى كرب وسبويه
وذ كر المصنف أن المركب
تركيب مزج ان ختم بغير
وبه أعرب ومفهومة أنه ان
ختم بويه لا يعرب بل يبنى
وهو كاذ كره فتقول جاءنى
بعلمك ورأيت بعلمك
وممرت بعلمك فتعربه
اعراب ما لا ينصرف ويجوز
فيه أيضا البناء

على الفتح فتقول جاءني بعابك ورأيت بعابك وصرت بعابك ويجوز أيضا أن يعرب اعراب متضايين فتقول جاءني حضرموت ورأيت حضرموت وصرت بحضرموت وتقول فيما ختم بوبه جاءني سيديوبه ورأيت سيديوبه وصرت بسيديوبه فتبنيه على الكسر وأجاز بعضهم اعرابه اعراب الالف تصرف نحو جاءني (٦٦) سيديوبه ورأيت سيديوبه وصرت بسيديوبه ومنها ما ركب تركيب

الفتح أو السكون وكذا نحو سيديوبه إذا أعرب كذلك (قوله على الفتح) أي فتح الجزأين تشبيها بخمسة عشر بجامع المزج في كل لأن موجب البناء أعاد في الثاني وهو تضامنه معنى العطف كما مر وإذا سمى بالركب العددي سمي بناءؤه على الأشهر كما سجد كره المصنف في بابه فراده بالزج هنا غير العددي (قوله اعراب متضايين) أي في خفض الجزأين أو تجرى على المصدر وجوه الأعراب الآن الفتح كغيرها لا تظهر في نحو معدى كرب وإن كانت تظهر على الباء في غيرها الثقيلة بالتركيب (قوله فتبنيه على الكسر) أي تغايها الجزأين الثاني لأنه اسم صوت مبنى لعدم تأثيره بالعوامل وكسر على أصل التلخيص (قوله أبو قحافة) اسمه عثمان والد الصدوق محبني مثله رضى الله تعالى عنهما ولا يعرف أربعة متناسلون كلهم صحابة الأبو قحافة وابنه أبو بكر وابنته أمعاء وابنها عبد الله بن الزبير رضى الله عنهم (قوله ووضعوا) أي العرب لكونه ظهر على ألسنتهم والافالواضع هو الله تعالى وفيه إشارة إلى أن علم الجنس سمعي (قوله كعلم الأشخاص) صفة لعلم لآل حال منه انذكروه ولفظا تميز بمعنى الكاف أي مثله من جهة اللفظ أو نصب بنزع الخافض (قوله وهو علم) فعل ماض لا فعل تفضيل حذف همزة للضرورة لاقتضائه العموم في علم الشخص وليس كذلك (قوله أم عريط) بكسر المهملة وسكون الراء وفتح التثنية كنية العقرب واسمها شجرة وعما جرب للدهن راضع خنفساء مشقة عليها وأدهنها بماء في جوف العقرب (قوله تعالة) بالتثوين للوزن وكنيته أبو الحصين (قوله برة) بفتح الواو وحده غير مصروف للعامة والتأنيث والمبرة بفتح التين البر (قوله بخار) مبتدأ مبني على الكسر كندام وعلم خبره وكنداحال والفجرة بسكون الجيم بمعنى الفجور والتاء لتأنيث الحقيقة لا للوحدة (قوله وتأتي الحال بعده) قيد بالبعدية لأن تقديمها يسوغ مجيئها من النكرة وكذا يندأ به بالاسم (قوله كحكم النكرة) أي فهو نكرة معننى كما هو ظاهر المتن ونص عليه المصنف في شرح التسهيل لسنن أعقبه المرادى بأن تفرقة الواضع بين أسد وأسامة لفظا تؤذن بفرق في المعنى والالزام التحكم والتحقق في بيانه كما أشار له سيديوبه أن علم الجنس موضوع للماهية باعتبار حضورها أي تشخصها في الذهن بمعنى أنه جزء من الموضوع له أو شرط قيل هو الصحيح واسم الجنس للماهية بلا قيد أصلا من حضور أو غيره وإن لزم الحضور الذهني أيضا لاعتدال الوضع للمجهول لسنن لم يقصد فيه كالأول وإن شئت فقل علم الجنس للماهية بقيد الحضور لا بقيد الصدق على كثيرين واسمه بالعكس وعلم الشخص للماهية المشخصة ذهنا وخارجا كما قاله ابن الصانع فالشخص الذهني يجمع العادين ويخرج اسم الجنس والخارجي يفرقهما وكلم الجنس المعروف بالام الحقيقة وكلم الشخص المعروف بالام العهد الآن العلم بدل على التعيين بجوهره وهذا اللام بقرينتها اه ملخصا من الذكوت وغيرها وما ذكر في علم الشخص مبنى على وجود الماهية خارجا في ضمن الفرد فخص شخص بشخصه أما على التحقيق من أنها لا توجد في الخارج أصلا فهو للفرد الماهية خارجا وهو ظاهر قول الشارح أن يراد به واحد بعينه وكونه خارجا أغلبي لما مر أول الباب فتسدير وعلى ما ذكر فاسم الجنس بغير النكرة مفهوم والوضعها للفرد المنتشر أي للحقيقة باعتبار وجودها في فردا وإن وافقه في المصادق فكل من أسد ورجل إن اعتبر دلالة على الماهية بلا قيد يسمى اسم جنس ومطلقا عند الأصوليين أو بقيد الوحدة الشائعة سمي نكرة وعند الأصوليين وابن الحجاب انهما

إضافة كعبه شمس رأيت قحافة وهو عرب فتقول جاءني عبيد شمس وأبو قحافة ورأيت عبيد شمس وأبو قحافة وصرت بعبد شمس وأبو قحافة ونسبه بالثالين على أن الجزء الأول يكون معربا بالحركات كعبد والحروف كافي وإن الجزء الثاني يكون منصرفا كشمس وغير منصرف كقحافة (ص)

(ووضعوا البعض الاجناس علم كعلم الأشخاص لفظا وهو شم من ذلك أم عرب بطله عقرب وهكذا تعالة للتعاب ومثله برة للبره

كذا بخار علم للفجرة (ش) العلم على قسمين علم شخص وعلم جنس فعلم الشخص له حكاية معنوى وهو أن يراد به واحد بعينه كزبد واحد ولفظي وهو صفة محيى الحال متأخرة عند نحو جاءني زيد ضاحكا ومنه من الصرف مع سبب آخر غير الماهية نحو هذا أحمد

ومنع دخول الألف واللام عليه فلا تقول جاء العمر وعلم الجنس كعلم الشخص في حكمه اللفظي فتقول هذا أسامة مقبلا فتدفعه من الصرف وتأتي الحال بعده ولا تدخل عليه الألف واللام فلا تقول هذا الأسامة وحكم علم الجنس في المعنى كحكم النكرة من جهة أنه لا يخص واحدا بعينه فكل أسد يصدق عليه أسامة وكل عقرب يصدق عليها أم عريط وكل تعاب يصدق عليه تعالة وعلم الجنس

شي واحد وهو ما وضع للفرد المنتشر وهو ظاهر عبارات كثير من النحاة فالفرق بين اسم الجنس وعلمه حيث قد
 ظاهر وعلى كل فالفرق بينهما محض اعتبار لا يظهر أثره في المعنى إذ كل من أسامة وأسد صالح لكل واحد
 من الافراد بالفرق فتأمل (قوله يكون للشخص) في نسخ العين وهي أوضح (قوله للمعنى) منه كيسان
 للغدر وسبحان للتنزيه ويسار للبسرة والله أعلم اللهم يسر أمورنا بحجاء نبيلك عليه الصلاة والسلام
 ﴿ اسم الإشارة ﴾

هو ما وضع لمشار اليه أي حساباً بالاصبع ونحوه فلا بد من كونه حاضراً محسوساً بالبصر فاستعمله في المعقول
 والمحسوس بغيره مجاز بالاستعارة التصريحية الأصلية أو التبعية على الخلاف في ذلك فخرج ضمير الغائب
 وأل لان اشارتهما ذهنية قيل والإشارة في التعريف لغوية وفي المعارف اصطلاحية فلا دور وفيه ان المراد
 بالمعرف اسم تصحبه الإشارة الحسية فهي لغوية أيضاً فالاحسن جواب الدماميني بأن أخذ جزء المعرف في
 التعريف لا يوجب الدور لجواز معرفة ذلك الجزء بالضرورة أو بشئ آخر (قوله بهذا) قدم المعمول للحصر
 بالنسبة لما ذكره هنا ولا يقللها إذا همزة مكسورة وذاته بها بعدا كذلك إذاؤه بضمهم ماع المدي السكل
 و يروى بالآخر بن قوله

هذاؤه الدفتر خير دفتر في يد قمر ما جدمصدر

وآلك همزة مدودة فلام كافي التسهيل قال الدماميني وليست بدلا من الدال لتباعدهما فصار
 الهمزة اسماءنا كما هي حرف في النداء وفعل أمر من الوأى كما سر خجلة اشارات المفرد خمسة (قوله المفرد)
 متعلق بأمر واللام بمعنى إلى كقوله تعالى إلى لبأ أنزلت إلى من خير فقير ان لم يضمن معنى سائل لان الإشارة
 لا تتعدى باللام كما يفيد صنيع القاموس والمفرد اما حقيقة أو حكما كهذا الجمع وذلك الفريق ونحو عوان
 بين ذلك أي المذكور من الفارض والبكر وقد يستعمل في الجمع كقول البيد
 ولقد سئمت من الحياة وطولها * وسؤال هذا الناس كيف لبيد

(قوله مذكور) أي ولو تنزى لا نحو فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربى وقيل ذكره مراعاة للخبر الأولان
 لغة إبراهيم لان الفرق بين المذكور والمؤنث (قوله بذى) متعلق بقتصر لتضمنه معنى خصص والخصر اضافي
 أيضا ماسيأتى (قوله من نفس السكامة) أي وهو ثلاثى الوضع لا كما الموصولة خلافا للسبب في الغلبة أحكام
 الثلاثى عليه كالوصفية والتصغير وأصله ذى غير ممنون للبناء حذف لانه اعتباطا وقلبت عينه ألفا لانها محركة
 وقيل حذف العين لانها ساكنة ورد بان الحذف بالواو ألقى وحكاية سيبويه مائة ألفه تعين ان اصلها ياء
 اذا سبب لها سواء وان كان باب طوي أكثر من باب حيت (قوله زائدة) أي فهو أحادى الوضع لان
 الالف والياء في ذان وذين للثنائية ورد بان ألفه حذف لساكنين ولذا شدد النون عوضا عنها على أن
 التحقيق أنهما ليسا مثنيين حقيقة كما سيأتى (قوله بذى الخ) جملة ما ذكره لها عشرة خمسة بالدال
 وخسة بالياء وأفاد الورداني ان أصل الجميع ذا قلبت الالف ياء والدال تاء في ذى وتى ثم الياء هاء في ذهونه وقس
 الباقي (قوله وذات) بالضم هي أغربها والاسم ذا والتاء للتأنيث (قوله للمعنى) أي صورة المرتفع محلا
 لان التحقيق وضعهما كذلك ابتداء للذكر والمؤنث لامثنيان إذ لا يفتى المبني كما سر والظاهر بناؤه على
 الالف والياء مراعاة لصورة الثنائية كيارجلان ولا رجلين (قوله وفي سواء) أي وفي حال ارادة سوى
 المرتفع وأما ان هذان لساحران فقد مر تأويله (قوله للمعنى المذكور) أي ولو باعتبار الخبر كقوله تعالى
 فذائك برهنان كافي للمعنى (قوله مطلقا) أي مذكور عاقلأولا وهو حال من جمع مع تنكيره لو ورد الحال
 من النكرة قليلا (قوله والمبدأوى) جرى على عرف اللغويين والقراء أن المبدأوى قصر لا يخص الاسم

يكون للشخص كأنهم
 ويكون للمعنى كما مثل بقوله
 برة للسيرة وخيار للنجرة
 (ص)

﴿ اسم الإشارة ﴾

بذلك المفرد ما ذكره بشرى
 وذو في تعالى الانثى اقتصر
 (ش) يشار إلى المفرد المذكور
 بذو ومنه ذهب البصريين ان
 الالف من نفس السكامة
 ومنه ذهب الكوفيون أنها
 زائدة ويشار إلى المؤنثة
 بذى وذو يسكون الهاء وتى
 وتارذو بكسر الهاء باختلاس
 وباشباع وتو يسكون الهاء
 وكسرها باختلاس واشباع
 وذات (ص)

(وذا نان للمعنى المرتفع *
 وفي سواء ذين تين إذ كر نطم)
 (ش) يشار للمعنى المذكور
 في حالة الرفع بذان وفي حالتى
 النصب والجر بذين والى
 المؤنثين بتان في الرفع وتين
 في الجر والنصب (ص)
 (و بأولى أشهر لجمع مطلقا *
 والمبدأ أولى ولدى المعبد

المعرب وتنوين الممدود لغة وجعله المصنف كنون ضيقن كثر به اللفظ وكذا بناؤه على الضم واشباع
 الهجزة أوله وأبداهاهام مضمومة وكذا مفتوحة تليها أواسا كنة كما في التسهيل وشرحه وتكتب ألف
 المقصورة ياء وكذا الممدودة في أولئك ويفرق بينهما وبين إلى الجارة بواو بين الهجزة واللام وبهذين
 مع اشارات المفرد والمفردة وذين ونين تكمل أدوات الإشارة تسعة عشر وبلغات أولاء الممدود أربعة
 وعشرين وهي بالنظر للإشارة إليه ستة أقسام فقط باعتبار الأفراد والتذكير وضمهما **(قوله انطقا)**
 ألغه بدل من نون التوكيد الخفيفة **(قوله واللام)** مبتدأ خبره ممتنعة وحذف جواب الشرط للدلالة الخبر
 عليه على ما مر في قوله والامران لم يك للنون محل الخ فلا تغفل وها بالقصر مفعول قدمت وتكتب مفعولة
 منه لان المقصود اللفظ الموضوع للتنبيه المخاطب المركب من الهاء والالف اللينة فهو معرفة بالعلمية عليه
 لكتنه يشكر ويضاف للتنبيه ليتضح المراد به من اضافة الدال للدلول ولا يقال هاء التنبيه بالمد الا يقتضي
 أن الدال عليه هو هاء بالان قصد لفظها أو سماها وهو المفردة ان قصد معناها كما يقال باء الجر مع أن
 العامل مسماها وهو ب فتدبر **(قوله وغيرهم)** منه قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان
 عنه مسؤولا **(قوله ذم المنازل)** بفتح الميم للتحفة وكسر هاء على أصل التخالص وضمها اتباعا للدال وهي على
 هذا الترتيب في الحسن على ما يظهر والمراد بالعيش المعيشة اه صبان وفي الاسقاطي الراجح السكسر
 لانه الواجب لوفك الادغام **(قوله أتى بالكاف وحدها)** لكتنها لا تدخل في اشارات المؤنث الامع في وتا
 وكذا ذي بخلاف بخلاف غيرها كما نقل عن الجمع وغيره والظاهر منعها أيضا مع ذاء بالضم والسكسر من
 اشارات المذكر **(قوله أوالكاف واللام)** لكن لا تدخل اللام في المثني ولا أولاء الممدود بل في المفرد
 مطلقا وأولى المقصور والظاهر منعها أيضا فيما لا يدخله الكاف من اشارات المفردة والمفردة وتقيم لا يدخلونها
 أصلا وأصل هذه اللام السكون لكتنها تسكسر للتخالص في نحو ذلك وتلك وتلك ولتلايقهم أنها لام الجر
 مع الضمير وقد يبنى سكونها ويحذف ما قبلها من ياء أو ألف كذلك بكسر التاء وفتحها **(قوله حرف)**
 خطاب) أي لا ضمير ولا الأضيف اسم الإشارة إليها اذا اتصل بالضمير لا بهامله ولو أضيف لحذفت النون
 من ذينك وتينك مع أنه لا يقبل التنكير بحال لمصاحبة الإشارة الحسية وتصرف هذه الكاف بحسب
 الخطاب على الافصح كالسكاف الاسمية وقد تنفرد امام فتوحة في الاحوال كلها أو مفتوحة في المذكر
 ومكسورة في المؤنث جمعا أو غيره ففيها ثلاث لغات وهذه الكاف الحرفية هي اللاحقة لاسم الفعل في نحو
 هاك ها كما لا ضمير في اياك ايا كالح ولا رأيت بفتح التاء بمعنى أخبرني نحو رأيتك هذا الذي كرمته على
 فالتاء فاعل مجرد عن الخطاب ملتزم افراده استغناء بتصريف الكاف وليست هي الفاعل والتاء حرف
 خلافا للفرع لانها ليست من ضمائر الرفع مع صحة الاستغناء عنها بخلاف التاء ولا يستخبر بهذا الترتيب
 الا عن حالة عجيبة فلا بد بعده من استفهام يبينها ما ظاهر كأرأيت زيدا ما صنع أو مقدر كآلية أي لم كرمته
 وقوله ان أنخن كلام آخر والمنصوب بعده ما ينزع الخافض أي أخبرني عن زيد وعن الذي لان هذا من
 مورد السماع أو مفعول به على حذف مضاف أي أخبرني خبر زيد كما اختاره الساماني وقد يحذف نحو
 أرأيتكم ان أناكم عذاب الله الخ ولا محل لجملة الاستفهام لاتهام مستأنفة لبيان الحال كما صرح به الرضى بناء
 على أن أصله بمعنى أبصرت أو أعرفت فيطلب مفعولا واحدا مع انه انسلخ عن معنى الرؤية أصلا إلى طلب
 الاخبار **(قوله فان تقدم حرف التنبيه أتيت بالكاف)** لكن يقل جمعها حتى في المثني والجمع كما اختاره
 أبو حيان وان منعه المصنف فيهما كقوله

ياما أميلح فز لانا شدن لنا * من هو ليا سكن الضال والسر

وهو تصغير هو لاء الا أن يحكم المصنف بشدو ذلك وتمنع الكاف ان فصل بين هاء التنبيه واسم الإشارة لان

انطلقا بالكاف حرفا دون
 لام أو معه

واللام ان قدمت هاء متعنه
 (ش) يشار إلى الجمع مؤنثا
 كان أو مذكرا بأولى وهذا
 قال المصنف أنشرجم مطلقا
 ومقتضى هذا انه يشار به
 إلى العقلاء وغيرهم وهو
 كذلك لكن الاكثر
 اسنهاطا في العاقل ومن
 ورودها في غيره قوله

ذم المنازل بعد منزلة اللوى
 والعيش بعد أولئك الايام
 وفيها اعتان المد وهي لغة
 أهل الحجاز وهي الواردة في
 القرآن العزيز والقصر
 وهي لغة تميم وأشار بقوله
 ولدى البعد انطقا بالكاف
 إلى آخر البيت إلى ان المشار
 إليه له ردتان القرب والبعد
 فجميع ما تقدم يشار به إلى
 القرب فاذا أريد الإشارة
 إلى البعيد أتى بالكاف
 وحدها فتقول ذلك والكاف
 واللام نحو ذلك وهذه
 الكاف حرف خطاب فلا
 موضع لها من الاعراب
 وهذا الخلاف فيه فان تقدم
 سوف التنبيه الذي هو هاء
 على اسم الإشارة أتيت
 بالكاف وحدها فتقول
 هذاك وعليه قول طرفة

جميعها بدون فصل قليل فلم يحتمل معه كفاي التسهيل والفصل اما بالضمير نحوها انا ذاهو كثير وقد تعادها
توكيدا نحوها انتم هؤلاء أو بغيره وهو قليل كقوله

هان ذي عنرة الا تسكن نفعت * فان صاحبها مشارك النكد

والعنرة بالكسر المعنرة والاختبار عن الضمير بعدها التنبيه بغير اسم الاشارة شاذ كما صرح به ابن هشام
في حاشية التسهيل وان وقع في ديباجة المعنى حيث قال وهما ناليت بما سررتي (قوله بني غبراء) هي الارض
وبنوها الفقراء أو الاضياف أو اللصوص وأهل عطف على الواو في يسكر ونفي للفصل بالمفعول والطراف
بكسر المهملة البيت من الادم وأراد بأهله الاغنياء والبيت اطرفة بن العبد في معلقته (قوله فلا تقول هنالك)
أي كراهة كثرة الزوائد (قوله ثلاث مراتب) يضعف أن الادم يتمتع في المثني وأدلاء الممدود فيما ذل على
البعد حيثئذ وتشديد النون والملا يصلح ان له لوجودهما بدون الكاف أيضا مع ان لغة تميم تركها مطلقا
* واعلم ان المشار اليه امام فرد أو مثني أو جمع مذ كراؤمؤث فتلك ستة تضرب في ستة المخاطب كذلك
بست وثلاثين صورة في المراتب الثلاثة بمائة وعمانية يتعذر من مرتبة القرب ثلاثون لان ستة المشار اليه
فيها لا يتعد لفظها باعتبار مخاطب لعدم حلوها الكاف وهي ثابتة بأنفسها مع كل مخاطب فتقول كيف
هذا الرجل وذو المرأة مثلا يارجل يارجل الخ ويمتنع من مرتبة البعد اثنا عشر وهي جمع الكاف واللام
في ستة المخاطب مع مثني المشار اليه مذ كراؤمؤثا نحو ذان لك ذان لك ان لك الخ تبقى صور الجواز
ستة وستين وهي رتبة المتوسط بتمامها وستة من القرب وأربعة وعشرون في البعد وهذا العدد باعتبار المعنى
والا فيشار للجمع المذكور والمؤث بلفظ واحد ومخاطب المثني مذ كراؤمؤثا كذلك باعتبار اللفظ
تضرب خمسة في خمسة بخمسة وعشرين في الثلاث مراتب بخمسة وسبعين يتعذر منها عشرون ويمتنع
عشرة وان نظر الى تعدد أدوات الاشارة لسكل مشار اليه تكثرت الصور وهذا الايضاح يغنيك عن
الجلول (قوله داني المسكان) أي المسكان الداني أو الداني منه فهي خاصة بالمسكان لسكن في التسهيل ان
هناك وهناك وهما بالتشديد قد يشار بهما للزمان نحو هنالك تبلو كل نفس ما أسلفت أي في يوم نحشرهم
وقوله واذا الامور تشابهت وتعاضت * فهناك يعترفون ابن المفزع

أي في وقت تشابه الامور وقوله * حنت نوار ولات هنا حنت * أي ولات في هذا الوقت حنتين فلات
مهمة لتقديم الخبر وهو هنا على المبتدأ وهو حنت المؤول بحنتين وليس هنا اسمها وحنت خبرها على تقدير
ولات الوقت وقت حنتين لان هنا لا يخرج عن الظرفية ولات لا تعمل في معرفة واعلم ان المسكان والزمان
لا يشار اليهما من حيث كونهما ظرفين الا بهذه الأدوات فهي في محل نصب على الظرفية أمام من غير تلك
الحديثة فلا يشار بهما بل بغيرها نحو هذا مكان طيب وذلك زمان الربيع (قوله وبه الكاف صلا) أي
مفتوحة مفردة دائما سم (قوله أو بتم) بفتح المثناة وشدة الميم وقد تلحقها تاء التأنيث ساكنة ومفتوحة
كربت وهما السكت وقفا وقد يجري الوصل مجراه لا الكاف ولاها التنبيه وهي هنا لازمان للظرفية أو
شبهها وهو الجر بمن أو الى كفاي ابن لا خصوص من كما قاله الساماني ولما غلط من زعم ان ثم مفعول رأيت
في قوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت بل الصواب ان الفعل امام منزل منزلة لازم أي واذا وقعت رؤيتك ثم أي في
ذلك المسكان أو حنف مفعولة أي واذا رأيت الموعود به ثم (قوله فه) بضم الفاء أمر من فاه يفوه اذا نطق
(قوله أو هنا) بالفتح والتشديد والاختيار بالكسر والتشديد (قوله وهنت) بزائدة تاء ساكنة على
هنا المفتوحة المشددة وحنت ألفها الساكنين وقد تسكرها وها اه تصرخ والله سبحانه وتعالى أعلم

(الموصل)

رأيت بني غبراء لا يسكر ونفي
* ولا أهل هنالك المشاراف
الممدود ولا يجوز الاثنيان
بالكاف واللام فلا تقول
هنالك وظاهر كلام المصنف
انه ليس للمشار اليه الا
رتبان قري وبعدى كما
قررناه والجمهور على أن له
ثلاث مراتب قسري
ووسطي وبعدى فيشار الى
من في القرى بما ليس فيه
كاف ولا لام كذا وذو
والى من في الوسطى بما فيه
الكاف وحدها نحو ذلك
والى من في البعدى بما فيه
كاف ولا م نحو ذلك (ص)

(وبهنا أو ههنا أشرالى *
داني المسكان وبه الكاف
صلا
في البعدى بتم فه أو هنا *
أو ههنا لك انطقن أو هنا)
(ش) يشار الى المسكان
القريب بهما ويتقدمها
التنبيه فيقال ههنا ويشار
الى البعيد على رأى المصنف
بهناك وهنالك وهما بفتح
الهاء وكسرها مع تشديد
النون وبنم وهنت وعلى
مذهب غيره هنا للمتوسط
وباعده للبعيد (ص)
(الموصل)

هو اسم مفعول من وصل الشيء غير جعله من تمامه اذ لا يتم معناه الا بالصلة **(قوله موصول الاسماء)** مبتدأ
 أول والذي مبتدأ ثان حذف خبره أي منه والجملة خبر الأول والاني مبتدأ أخبره التي أي ومؤنثه أي الذي هو
 التي فالعاطف محذوف وأل عوض عن المضاف اليه والاني مبتدأ ثان حذف خبره والجملة خبر الانتي أي الانتي
 لها التي **(قوله لا تثبت)** بضم أوله مجزوم بالانهاية ولا يجوز فتحه كما لا يخفى وهو خبر عن الياء أي لا تثبتا أنت
 وجواب اذا محذوف لدلالة هذا عليه أو الياء مفعول مقدم ولا يرد أن معمول الجواب لا يتقدم على الشرط
 لجواز أن اذا مجرد الظرفية **(قوله بل مائيه)** أي الحرف الذي تليه الياء فالصلة جرت على غير صاحبها ولم
 يزل من اللبس وهذا تصرح بما علم فلغظ بل انتقال الاضراب وكون ما مفعول لا محذوف بفسره أوله من باب
 الاشتغال أرجح من كونه مبتدأ أخبره أول كما ستعرفه **(قوله ان تشدد)** اما بضم التاء مع كسر الدال
 مبني للفاعل أو مع فتحها للمفعول من أشد الباعى أو بفتح التاء مع ضم الدال مبني للفاعل أو بعكسه
 للمفعول من شدة يشده والنون مبتدأ على كل لا مفعول مقدم لان معمول الشرط لا يتقدم عليه خبره والجملة
 الشرطية والرابط على بنائه للفاعل محذوف أي تشدها وللمفعول مستتر فيه **(فائدة)** قال القراء كل
 مضاعف على فعل بالفتح ان كان لازما كسر مضارعه كعقفت أعف ولا يضم الاسماعا ومتعديا ضم كرددت
 أردو مددت أمدا لا ثلاثة أحرف من المنهedy كسرت أيضا ندورا وهي شدة يشده ويشده وعلة اذا سقاء ثانيا
 يعله ويعله ونم الحديث بنه وبه فان جاء مثل هذا عمل نسمة فهو قليل والضم أصله وجاء منه حرف واحد
 بالكسر فقط شذوذا وهو حجة يحبه اه صحاح **(قوله وتعويض)** مبتدأ أخبره قصد وسوغه معنى الحصر
 على حدثي جاء بك أي ما قصد بذلك التشديد الاتعويض عن ياء المفرد داخلين جعله لتأ كيد الفرق بين
 تشنية للمعرب والمبني وان حصل أصل الفرق بحذف الياء **(قوله الى اسمي)** هو كأي التسهيل ما افتقر أبدا
 الى جملة ولولا تأويلا كالظرف والوصف الى عائد من ضمير أو خلفه كما سيأتي فخرج بابدا النكرة الموصوفة
 بجملة قائما تقرر اليها حال وصفها بالابدا وبالعائد الموصول الحرفي وهو كل حرف سبك ما بعده بمصدر
 ولم يحتج لعائد **(قوله وهي خمسة)** نظمها السندوبى فقال

وهاك حروفا بالمصادر أولات * وذكرى لها خسا أصبح كجروا

وهاهي أن بالفتح أن مشددا * وزيد عليها كي تخفها هو ما ولو

وزيد عليها الذي في بعض أحواله نحو وخضتم كالذي خاضوا أي تخوضهم قالوا وأل فيه زائدة دخلت على
 الحرف ندورا كالموصولة على المضارع لكن الصحيح اسمية وحذف عائدته وموصوفة أي كالخوض الذي
 خاضوه وأصله الذين حذف نونه على لغة أو المراد كالغريق الذي خاضوا لجمع العائد نظر المعنى **(قوله ماضيا)**
 الخ لكن لا تنصبه اتفاقا لانها لم تؤثر في معناه شيئا بخلاف ان الشرطية لما قبلته الى الاستقبال تناسب عملها
 في محله فالموصولة بالماضي وكذا بالامر هي الناصبة للمضارع عند الجمهور ولا غيرها وان كانت ساكنة النواصب
 لا تدخل على غيره لانها أم الباب فتوسع فيها ووصلها بالماضي اتفاقا وبالأمر عند سيبويه بدليل دخول
 الجار عليها في نحو كتبت اليه بأن قم أولا تقعد اذ لا يدخل الأعلى الاسم فتؤول بمصدر طاب أي كتبت اليه
 بالأمر بالقيام كقادر الزحشرى في قوله تعالى انا أرسلنا نوحا الى قومه أن أنذر قومك أي بالأمر بالانذار فلا
 يفوت معنى الطلب ورده الدمايني بان كل موضع وقع فيه الامر محتمل لكون أن فيه تفسيرية بمعنى أي
 كهذه الآية ونحوها وحينئذ اليه أن اصنع الغلاك واذا أوحيت الى الحوار بين أن آمنوا بي وانطلق الملائمهم
 أن امشوا أي انطلقت أسنتهم فكل ذلك اذا لم يقدر فيه الجار كانت تفسيرية لسبقها بجملة فيها معنى القول
 دون حروفه وخلوها عن الجار لفظا ولا حاجة الى تقديره كما يقول سيبويه أو زائدة كالتالي أي كتبت اليه بقم
 أي بهذا اللفظ زيدت أن كراهة دخول الجار على الفعل ظاهرا ولأن كان في الواقع اسما لقصد لفظه **(قوله)**

(موصول الاسماء الذي

الاني التي

والياء اذا ما ثبنا لا تثبت

بل مائيه أوله العلامة *

والنون ان تشدد فلا ملامه

والنون من ذين وتين شددنا

* أيضا وتعويض بذلك

قصدا

(ثم) ينقسم الموصول الى

اسمي وحرفي ولم يذكر

المصنف الموصولات الحرفية

وهي خمسة أحرف أحدها

أن وتوصل بالفعل المتصرف

ماضيا مثل عجبت من أن

قام زيد ومضارعنا نحو عجبت

من أن يقوم زيد وأمرنا

نحو أنشئت اليه بأن قم فان

وقع بعدها فعل غير متصرف

نحو قوله تعالى وأن ليس

للإنسان الاماسى وقوله

تعالى وأن عسى أن يكون

قد اقترب أجلهم فهي

مخففة من الثقيلة

ومنها أن وتوصل باسمها وخبرها مثل عجبت من أن زيدا قائم ومنه قوله تعالى أولم يكفهم أنا أنزلنا وأن الخففة كالثقلية وتوصل باسمها وخبرها
 لكن اسمها يكون محذوفا واسم الثقيلة يكون مذكورا ومنها كي وتوصل بفعل مضارع فقط نحو جئت لكي تسكرم زيدا ومنها ما تكون
 ظرفية مصدرية نحو لا أصعبك مادمت منطلقا أي مدة دوامك (٧١) منطلقا وغير ظرفية نحو عجبت مما

ضربت زيدا وتوصل
 بالماضي كمثل المضارع
 نحو لا أصعبك ما يقوم زيد
 وعجبت مما ضرب زيدا
 ومنه مما سوا يوم الحساب
 وبالجملة الاسمية نحو عجبت
 مما زيدا قائم ولا أصعبك
 ما زيد قائم وهو فليس
 وأكثر ما توصل الظرفية
 المصدرية بالماضي أو
 بالمضارع المنفي بل نحو لا
 أصعبك ما لم تضرب زيدا
 ويقل وصلها أعني المصدرية
 الظرفية بالفعل المضارع
 الذي ليس بمنفي بل نحو لا
 أصعبك ما يقوم زيد ومنه
 قوله

أطوف ما أطوف ثم آوى
 إلى بيت فعيده له كعاج
 ومنها لو وتوصل بالماضي
 نحو وددت لو قام زيد
 وبالمضارع نحو وددت لو
 يقوم زيد فقول المصنف
 موصول الاسماء اختراز
 من الموصول الحرفي وهو
 أن وأن وك وما ولو وعلامته
 صحة وقوع المصدر موقعه
 نحو وددت لو تقسم أي
 قيامك وعجبت مما تصنع

وجئت لكي أقرأ ويجبني أنك قائم وأريد أن تقوم وقد سبق ذكره وأما الموصول الاسمي فالذي للمفردة المؤنثة
 فإذا ثبتت أسقطت الياء وأثبت مكانها بالالف في حالة الرفع نحو اللذان واللذان وبالياء في حالة النصب والجاء فتقول اللذين واللذين وإن
 شئت شددت النون

ومنها أن) بالفتح والتشديد والمناسب لما سر أن يقول ثانيا (قوله وتوصل الخ) أي وتوثر بمصدر خبرها
 مضافا لاسمها أن كان مشتقا وبالكون أن كان جامدا أو ظرفا كبلغني أنك زيدا وفي الدار أي بلغني كونك
 زيدا إلى آخره أو يقال في الجامد بلغني زيدا يديك لأن ياء النسب مع التاء تفيد المصدرية كالقوسية أفاده
 الاسقاطي وكذا يقال في الخففة إلا أن اسمها ضمير الشأن محذوف خبره بالجملة والمصدر يؤخذ مما بعد الفعل
 الجامد ويضاف لما يناسبه كان يقال في الآية الأولى وعدم كون شيء للإنسان الاسمية وفي الثانية وكون
 أجلهم متوقع القرب فتأمل (قوله كي) أي المحرورة باللام لفظا وتقديرا (قوله ظرفية) الأولى زمانية ليشمل
 نحو كلما أضاء لهم مشوا فيه أي كل وقت أضاءة أذا الزمن المحفوض لا يسمي ظرفا (قوله بالماضي والمضارع) أي
 المتصرفين ولو أنصرفا قاصدا كدوامه يندرج وصلها بالجامد متحذوفا ويمنع بالامر (قوله وبالجملة الاسمية)
 أي إذا لم تصدر بحرف مصدرى نحو ما أن نجما في السماء لأنها حينئذ فاعل محذوف هو صلة ما أي ما ثبت أن
 نجما الخ وقيل أن وصلها مبتدأ حذف خبره أي ثابت (قوله أطوف) بشد الواو للتكثير ما أطوف أي مدة
 تطوي في وكع كدوام ذم للمؤثرت أي لثيمة أو وسخة ويقال لأمرك كع كعمر (قوله بالماضي
 والمضارع) أي المتصرفين لا بالامر ولا بالاسمية كما قاله ابن هشام وأما نحو يودوا لو أنهم يادون في الاعراب
 فالمشهور أن تقديره لو ثبت أنهم الخ وبحث الدماميني أنه يقدر لو أنهم يادون ثابت كما قدر جمع بعد الواء الشرطية
 في لو أنهم صبروا كما سيأتي هناك فتكون المصدرية توصل بخصوص هذا النوع من الاسمية فتأمل اه
 والغالب أنها لاتقع إلا بعد مفهم الفتي كود وأحب ومن غير الغالب قوله

ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتي وهو المغيظ المحنق
 (قوله احتراز الخ) أي في بادئ الرأي والافحرفي لم يدخل أصلا لأن الكلام في المعارف فذكر الاسماء لبيان
 الواقع (قوله فالذي) يكتب هو وجهه والتي بالام واحدة لكثرة استعمالها والذين واللاتين مشني بلامين
 على الأصل في كل ما أوله لام حلى باللفظ يدينه وبين الجمع نصبا وجرا وحمل الرفع عليهما ولم يعكس لسبق
 المثني فاستحق الأصل وأل في الجميع زائدة لا معرفة لأن تعريفها بالصلة وحذفها من الجميع لغة وكذا حذف
 نون الجمع وخرج عليها كالذي غاضوا في قول ونون المثني لبني الحارث كقوله
 أبى كليب أن عبي الذبا قتل الملوك وفكسكا الاغلال
 وقوله هما اللتان ولدت تميم لقيس نخر طم صميم
 والحاصل أن الذين الجمع اما بالنون مع ال أو حذف النون مع ال والرابعة رفعه بالواو والمثنى اما
 بتخفيف النون مع ال وحذفها أو بشد النون أو حذفها مع ال ففيه أربع أيضا وأما الذي والتي فتعذف
 بأوهم مع ال مع اسكان ما قبلها أو كسره وكذا تثبت ساكنة مع ال وبدونها تشد مكسورة ومضمومة مع
 ال ففيهما ست لغات (قوله للفرد) أي حقيقة أو حكما كالفرقي (قوله أسقطت الياء) أي ياء المفرد
 لكونها مع العلامة ولم يقل اللذان بتحرير ياء المفرد لكونها مع العلامة كالشجيان لأنها لاحظ لها
 في الحركة بسبب البناء ومقتضى ذلك أنها ثنائية حقيقة فلا يشترط فيها العراب المفرد كما قيل به والاصح
 اشتراطه وانها ماصيغتان وضعتا ابتداء للمثنى لاثنية حقيقة وحذفها لظاهر بناؤهما كالمفرد لأن التثنية
 التي هي من خواص الاسماء لم توجد حتى تعارض شهما الافتقاري وانما اختلافهما العامل نظرا للصورة

من مضافين الياء المحذوفة فتقول اللذان واللتان وقد قرئ واللذان يأتيانها منكم ويجوز التشديد بأصابع الياء وهو مذهب الكوفيين فتقول
 اللذين واللتين وقد قرئ ربنا أرنا (٧٢) اللذين بتشديد النون وهذا التشديد يجوز أيضاً في تشنية ذاتوا اسمي

التثنية فبينما على ما يشاء كل اعرابها من ألف وياء ومثلها ماذان وتان وكذا يقال في اللذين على رفعه بالواو
 فتدبر (قوله عوضا عن الياء) مقتضاه منع تشديد المصغر لرجوع يائه قاله سم ولم يعوضوا في يدين
 ودمين لان الحذف فيها قبل التثنية لاهلها (قوله وقد قرئ واللذان) هي لابن كثير وكذا أرنا اللذين
 ويسكن راء أرنا (قوله جمع الذي) مبتدأ أخبره الألى والذين بحذف العاطف ومطلقا حال من الذين أي
 بالياء في الرفع وغيره والمراد الجمع اللغوي وهو مطلق التعدد لانهم السامع لاجتماع لان شرط الجمع اعراب
 المفرد كالتثنية ولان الألى لا واحدة من لفظه والذين أخص من المفرد لا اختصاصه بالعلاء فلم يحرك على سنن
 الجوع كذا قيل وفيه ان عموم الذي للعلاء وغيرهم بدلي فلا يمنع جمعه اذا أريد به عاقل ايعمهم شمولاً
 بجمع نحو قائم ونائم على قائمين ونائمين بغير خصوص للعلاء مع اطلاق المفرد على غيرهم ولو سلم لبطل كونه
 اسم جمع أيضاً كما مر في عالم وعالمين فالاسم التعليل الاول وان احتمل عليه انه جمع لم يستوف الشروط
 فيكون في كلام المصنف تغليب فتأمل ويكتب الالى بلاواو لازومه أن فلا يشتبه بالي الجارة كافي التصريح
 بخلاف أولى الاشارية (قوله وبعضهم بالواو الخ) وكلامهم معروفون بها في التصغير نحو اللذين (قوله
 باللات) متعلق بجمع خبر عن التي والياء بمعنى على (قوله كالذين نزا) حالان من فاعل وقع أوصفتان
 لمصدر أو مختلفان أي وقع اللذان في كلامهم وقوعا نزا حال كونه كالذين في كونه لاند كر كما قاله الشارح
 أوفى أنه يستعمل بالياء والنون كقوله

ونأمن اللذان ان قدر واعفوا * وان أتربوا جادوا وان تربوا عافوا

وسمع اللذان رفعا كالذين وأترب بالهمز بمعنى استغنى كأن ماله عدد التراب وترب ضده كأنه ابنى
 بالتراب اه صحاح (قوله عاقلا كان أو غيره) لكن يقل في غيره كافي التوضيح كقوله
 تهيجني لاوصل أيا منا الالى * سررن علمينا والزمان وريق
 وقصره كاذ كر أشهر من مده كقوله

أي الله لا نسلم الالاء كأنهم * سيوف أجاد القين يوماصفاها

أي أي الله ضرر الشهم بالضم من الشهم وهو ارتفاع قصبة الانف والقيين بفتح القاف الحداد (قوله وتبلى
 الألى الخ) ضميره المنون في قوله قبله

فتلك خطوب قد تملت شبابتها * قد بما فتبلين المنون وما تبلى

أي وما تبلى ما يراي استأثمون أي ويلبسون اللأمة وهي الدرع حال كونهم على الخيول الألى تراهن الخ والروع
 بالفتح الخوف والحدأ جمع حدأة كعذب وعذبة طائر عروف والقبيل جمع قبلاء ككرم وجرأ ومن القبيل
 كالحول في العين وزناومني فالاول للذكر بدليل يستأثمون والثاني للمؤنث بدليل تراهن ومنه قول
 مجنون لبلى صاحبها حب الالى كن قبلها * وحلت مكانا لم يكن حل من قبل

(قوله اللذين رفعا) والصحيح انه مبني على صورة المعرب والظاهر بناؤه على الواو والياء لما مر
 قريبا ويكتب حينئذ بلامين لمشاكلة المعرب الذي يظهر فيه آل ولفوات النقل الحاصل على اللغة الارلى
 بلزومه حالة واحدة والظاهر عليها انه مبني على فتح النون لاعلى الياء فتأمل (قوله هذيل) في التوضيح
 أو عقيل بالتصغير فيهما (قوله صبغوا الصباغ) ظرف تأ كيد أي صبغوههم وقت الصباح والتخيل

بالمجئمة

نحن اللذين صبغوا الصباغ * يوم التخييل غارة ما صابحا

ويقال في جمع المؤنث اللات واللاء بلاياء فتقول جاء في اللات فعلن واللاء فعلن ويجوز اثبات الياء فتقول جاء في اللاتي فعلن واللاتي
 فعلن وقد

الاشارة فتقول ذان وتان وكذلك مع الياء فتقول
 ذين وتين وهذا مذهب
 الكوفيين والمقصود
 بالتشديد أن يكون عوضا
 عن الالف المحذوفة كما
 تقدم في الذي والى (ص)
 (جمع الذي الالى الذين
 مطلقا

وبعضهم بالواو رفعا
 نطقا
 باللات واللاء التي قد جمع
 واللاء كالذين نزا وقما
 (ش) يقال في جمع المذكر
 الالى مطلقا عاقلا كان أو
 غيره نحو جاء في الالى فعلاوا
 وقد تستعمل في جمع المؤنث
 وقد اجتمع الامر ان في
 قوله

وتبلى الالى يستلته ون على
 الالى
 تراهن يوم الروع كالحدا
 القبيل

فقال يستلثون ثم قال
 تراهن ويقال للمذكر
 العاقل في الجمع الذين مطلقا
 أي رفعا ونصا وجرأ فتقول
 جاء في الذين أكرموا زيدا
 ورأيت الذين أكرموه
 وصرت بالذين أكرموه
 وبعض العرب يقول
 اللذين في الرفع والذين في
 النصب والجر وهم بنو

عذيل ومنه قوله

الشاعر

في آباؤنا بأمن منه

عليه الصلاة والسلام

كما قد تجيء الاله بمعنى

الاله كقوله

فاما الاله يسكن سورته

فكل فتاة تترك الجبل

أفصا (ص)

(ومن وماوأل نسواي ما ذكر

وهكذا وعندي طي شهر

وكالتي أيضا لهم ذات

وموضع الاله في ذات

(ش) أشار بقوله نسواي

ما ذكر الى أن من وماوأل

واللام تكون بلفظ واحد

للاذكر والمؤنث والمثنى

والجموع فتقول جاءني من

قام ومن قامت ومن قاما ومن

قامتا ومن قاموا ومن فن

وأعجني ماركب ومركبت

ومركبا ومركبتا ومركبا

ومركبين وجاءني القائم

والقائمة والقائمات والقائمات

والقائمات والقائمات

وأكثر ما تستعمل ما في

غير العاقل وقد تستعمل

في العاقل ومنه قوله تعالى

فانكحوا ما طاب لكم من

النساء وقولهم سبيحان

ما سخر كن لنساء سبيحان

ما يسبح الرعد بحمده ومن

بالعكس فاكثرت استعمال

في العاقل وقد تستعمل في

غيره كقوله تعالى ومنهم

من عشي على أربع وقوله

بكيت

بالجمجمة مصغرا موضع بالشام والغارة اسم مصغر لا غار على العدو مفعول لاجله أحوال أي مغيرين وما عاها
 بكسر الميم من ألح المطردام واشتد (قوله ورد الاله بمعنى الدين) أي للذكر كما أن الاله ورد للمؤنث
 فيتمارضان الا ان الثاني أكثر من الاول (قوله فاكثرت استعمال) أي أبس آباؤنا الذين جعلوا حجورهم
 مهدا لنا بأكثرتنا عليتنا من الممدوح فأوقع الاله للذكر بدليل ممدوح فصل بين الموصوف وصفته
 بأجنبي هو الخبير بجويزه قول (قوله نسواي الخ) لما بين المختص بالفرد وغيره من الموصول وهو
 الثمانية المتقدمة الذي والتي ومثناها والدين والاله واللات واللاء شرع بين المشترك بين الواحد وغيره
 وهو ستة من وماوأل وأي وذو ذات فكل واحد منها يساوي الثمانية في الاستعمال (قوله وهكذا الخ) أي
 ذو شهر عند طي حال كونه كهذا المذكور في المساواة (قوله طي) بشد الياء وهو آخره على المشهور ومن
 الطاعة كالطاعة وهي الابعاد في المرعى كافي الصحاح ويقال بلا همز أيضا كافي شرح مسلم ويتبعين الاول
 للوزن وقال السيوطي سمي به جدهم جليلة لانه أول من طوى المنازل (قوله وهو وضع) ظرف لاني وذوات
 فاعله (قوله رأ أكثر ما تستعمل الخ) ظاهره انها لاه قلاء وغيرهم كانه في التلويح عن أكثر اللغويين
 والقول بانها الغيرهم فقط للبعض وفي شرح الجامع عن كتب الاصول وغيرها ان ابن الزبيري لما سمع قوله
 تعالى انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم قال لا خص من محمدا أليس قد عبد المسبح والملائكة
 فيكون هؤلاء حصب جهنم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما جهلك بلغة قومك ما لا يعقل اه وهذا
 ان صح كان نصافي محل الخلاف (قوله في العاقل) الاولى فيه وفيما بعده العالم اذ لم ير داذن في وصفه تعالى
 بالعقل (قوله فاكثرت استعمال الخ) وقيل انها في ذلك ليست لذات العالم بل لصفاته الملحوظة مع الذات وهي
 من غير العالم فلم يخرج عن أصلها قال السعد في حواشي الكشاف التفرقة بين ما ومن انما هي عند ارادة
 الذات وحدها أما اذا لوحظ معها صفة نحو كرم ماشئت من هؤلاء القائم والقاعد وماز يدأ فضل أم كرم
 فما كن يحكم الوضع على ما ذكره الزمخشري والسكاكي وغيرهما وان أنكره بعضهم والمعنى انكحوا
 الموصوفة بأي صفة أردتهم من البكارة والتموية ونحوهما اه والمراد الصفة غير المفهومة من الصلاة اذها في
 كل موصول ولعل المعنى في المثال الثاني سبيحان القادر الذي سخر كن مثلا فتدبر وتستعمل في العاقل اذا
 اختلط بغيره اتفاقا نحو يسبح لله في السموات وما في الارض وفي المبهمة أمره كقول من رأى سبيحان
 بعد انظر ما ظهر لي وأما نحو قوله تعالى اني نذرت لك ما في بطني فأعما استعملت فيه ما لان الحل في حكم الجهاد
 ما لم ينفصل لالهام ذكره وأنوته كانه الشيع خالعه المصنف لان ذلك لا يخرج عن العقلاء فتدبر
 (قوله وقد تستعمل في غيره) أي اما لا قترانه في عموم فصل عن الجارة نحو فهم من عشي الخ فتكون من
 مجاز الجار رقا وتلبيه به نحو أسرب القطا الخ فتكون استعارا ولاختلاط به نحو وثقه يسجد من في
 السموات فتكون تليبا وقد بيناه في بحث التنبيه (قوله بكيت الخ) قيل انها لاه عباس بن الاحنف وهو
 مولد لا يحتاج بشعره ولذا سقط في نسخ والسرب بكسر المهملة وسكون الراء الجمجمة والقطا جمع قطاة نوع
 من الطير وهو يت بكسر الواو أي أحببت والشاهد قوله هل من يعبر نزل القطا منزلة العاقل وناداه وطلب
 منه الاعارة فاستعمل فيه من ر بعد البيتين

فأجوبني من فوق غصن أراك * ألا كلنا يا مستعير نغير

وأى قطاة لم تحرك جناحها * أم عيش بذل والجناح كبير

(فائدة) تأتي من وما لعان جمعها بقولي

محامل من خمس فشرط تفهم * وموصولة تنكير نقص وتما

وهلني لما مع نفي كف تعجب * تغير معنى مع تهيواعا

على سرب القفا اذ صررت
في * فقلت ومثلي بالبعاء
جدير * أسرب القطا هل
من يعبر جناحه * اعلى
الى من قد هويت أطير
وأما الالف واللام فتكون
للماقول وغيره نحو جاء في
القائم والمركوب واختلف
فيها فذهب قوم الى انها اسم
موصول وهو الصحيح
وقيل انها حرف موصول
وقيل انها حرف تعريف
وليست من الموصولية في
شيء وأما من وما غير
المصدرية فاسمان اتفاقا وأما
المصدرية فالصحيح انها
حرف وذهب الاخفش الى
انها اسم وادعى استعمال
ذو موصولة وتكون للماقول
وغيره وأشهر لغاتهم فيها
انها تكون بلفظ واحد
لأن كروا مؤنث مفردا ومثنى
ومجوعا فتنزل جاء في ذوقهم
وذوقمت وذوقا وذوقا متا
وذوقا مؤنثين ومنهم من
يقول في المفرد المؤنث
جاء في ذات قامت وفي جمع
المؤنث جاء في ذوات فن
وهو المشار اليه بقوله وكالتى
أيضا ليهنم البيت ومنهم
من يشبهها ويجعلها فيقول
ذوا وذو في الرفع وذو
رذو في النصب والجر
وذوات في الرفع وذوات في
الجر والنصب وذوات في
الجمع

وزائدة تأتي كذات مصدرية * مع الظرف أو لا فافهم من لغتنا
أي يأتي كل منهما مشرطا واستغناء موصولا ونكرة موصوفة أو تامة فالموصوفة إما عطف كقوله
لما نافع يسمى اللبيب فلا تكن * لشيء بعيد نفعه الدهر ساعيا
ونحو صررت بما يحب لك ومن يحب لك فنافع ومحجب بالجر صفتان أو بجملة كقوله
رب من أنضجت خيطا قلبه * قد تمنى لى موتا لم يطع
ربما نكرة النفوس من الامسلة فرجة كحل العقل
بجملة أنضجت ونكرة صفتان لاصلتان لأن رب خاصة بالنكرة ومن الامر بيان لماوله فرجة خبرها وأما
جعل ما كقوله فرجة صفة لمحذوف هو مفعول نكرة ومن الامر بيان له أي قد نكرة النفوس حالاً من
الامر له فرجة الخ فيرده ان الموصوف بالجملة لا يحذف الا اذا كان بعض اسم مجرور بمن أو في نحو مناظرة
ومنا أقام وفيها سلم وفيها هلك وفرجة بفتح الفاء قيل سمع الحاج قارئاً قرأ الامن اغترف غرفة بالفتح
فأنكرها وتوعد بالقتل ان لم يأت بشاهد على وقوع فعله في الكلام فخرج الرجل هائماً يطلب شاهداً فبعد
أيام سمع رجلاً ينشد لامية ابن أبي الصلت
صبر النفس عند كل ملم * ان في الصبر حيلة المحتال
لائق بالامور ذرعا فقد يكتشف غمهاؤها بغير احتيال
ربما نكرة الخ وسمع عقب ذلك نبي الحاج فقال ما أدري أنا بأيهما أكثر سرورا والنكرة التامة
لا تحتاج لوصف كما التجبية عند البصريين ونحو غسلته غسلا نفعاً وقوله * فنعم من هوى سر وعلان *
أي نعم شيئاً ونعم شخصاً فمن تمييزاً لفاعل نعم المستتر والفظ هو مخصوص بالمدح وفي سر حال أي نعم من أي
شخصاً هو المدح وحال كونه في سر الخ كما قدره الفارسي وتزيد ما عن من يكونها تجبية وزائدة نافية
وكافة نحو انما الحكم الله ومصدرية ظرفية وضمير ظرفية ومهيئة كرم ما يود هيأت رب للفعل ومغيرة كما وما
ضربت غيرت لوم من الشرط الى التضيض وبقى الابهامية نحو أعط شيئاً ما ولا امر ما جعد قصيراً نفعه وجعلها
المصنف زائدة منهية على وصف لائق بالمحل وليست هي وصفاً لانها جامدة ولم يأت الوصف بالنكرة الجاسدة
الا وهي مضافة بمثل الموصوف نحو صررت برجل أي رجل وطعمنا شاة أي شاة اه (قوله واختلف فيها)
محل الخلاف حيث لا عهد ولا فخر فتنافوا فجاءني محسن فأكرمت المحسن قاله الرضى (قوله وهو
الصحيح) وعليه سيبويه والجمهور لدخولها على المضارع كجسيأتي ولعود الضمير عليها في أفصح المتقى
ربه وهو لا يعود الى اسم ولا يصح عوده على موصوف محذوف كما قال به المازني لأن الموصوف لا يحذف
الا اذا كان بعض اسم مجرور بمن أو في كما مر أو كان النعت صالحاً لمباشرة العامل نحو أن عمل سابقات
أي دروعا سابقات وليس هذا واحداً منها وقد يقال هو من الثالث كما في الصبيان (قوله حرف موصول)
قائه المازني ورد بانه لم يوجد موصول حرفي الا وهو مؤول بالمصدر وذلك باطل هنا (قوله حرف تعريف)
قائه الاخفش ويرده جواز عطف الفعل على مدخولها ودخولها على الجملة وان الوصف معها يعجل ولو كان بمعنى
المضى مع انها حينئذ من خواص الاسماء فكان ينبغي ابطالها عملاً كالتمهيد ونحوه لبعده عن شبه الفعل
وأجاب الاخفش عن هذا بالاتزامه (قوله بلفظ واحد) أي مبنى على سكون الواو في الاحوال كلها وهي
مراد المتن بقوله وهكذا ذوات أي تساوى ما ذكر (قوله وهو المشار اليه بقوله وكالتى الخ) أي فهو إشارة الى
لغة ثانية كما يفيد قوله أيضاً وحاصلها أن ذات وذوات بضمهما للمؤنثة وجعلها وذوات الباقى وهو مفرد المذكر
ومثناه وجمعهم وكذا مثنى المؤنث كما هو ظاهر المتن والشارح لكن في الرضى ان له ذات على هذه اللفظة كفردة
فقول المتن وكالتى أي والتين لديهم ذات (قوله ومنهم من يشبه الخ) أي فيصير فيها نصريف ذى بمعنى

وهي مبنية على الضم وحكى الشيخ بهاء الدين ابن النحاس أن أعرابها كاعراب جمع المؤنث السالم والاشهر في ذواته أعني الموصولة أن تكون مبنية ومنهم من يعربها بالواو رفعاً وبالالف نصباً وبالياء جواً فيقول جاءني ذو قام رأيت ذاقام ومررت بذى قام فتكون مثل ذى بمعنى صاحب وقدرى قوله فاما كرام مودرون لقينهم * غسبي من (٧٥) ذى عندهم ما كفافنا بالياء على

الأعراب والواو على البناء وأما ذات فالفصيحة فيها أن تكون مبنية على الضم رفعاً ونصباً وجواً مثل ذوات ومنهم من يعربها أعراب مسلمات فيرفعها بالضمة وينصبها بنجرها بالكسرة (ص)

(ومثل ماذا بعدما استفهام أومن إذا لم تبلغ في الكلام)

(ش) يعني أن إذا اختصت من بين سائر أسماء الإشارة بأنها تستعمل موصولة وتكون مثل ما في أمثها تستعمل بلفظ واحد للذكر والمؤنث مفرداً كان أو مثنى أو مجزوعاً فتقول من ذا عندك وماذا عندك سواء كان ما عنده مفرداً مذكراً أو غيره وشرط استعمالها موصولة أن تكون مسبوقه بما ومن

الاستفهاميتين نحو من ذاك وماذا فعلت فمن اسم استفهام وهو مبتدأ وذام موصول بمعنى الذي وهو خبر من وجاءك صلة الموصول التقدير من الذي

صاحب مع أعراب جميع تصاريفها جلالاً عليها كذا في الرضى ومقتضاه أن ذات يعرب بالحرركات الثلاث وإن يقال في تشبيهها ذواتاً وذواتي بواو بعد النال كافي التي بمعنى صاحبة وإن ذوات تعرب بجمع المؤنث كالتى بمعنى صواحبنا على هذه اللغة (قوله وهي) أي ذوات مبنية الخ اعلم أن الشارح تكلم أولاً على ذوات من حيث أفرادها وعدمها فذكر فيها ثلاث لغات وقد علمت أن شرح تكلم عليها من حيث الأعراب والبناء فهذا كلام مستأنف يبين به أن من يقول ذوات بعضهم يميزها وهي اللغة الثانية في كلامهم بعضهم يعربها وهي الثالثة وليس مرتبطة بقوله ومنهم من يشبهها لثلاث الخالف كلام الرضى المار ثم بين أن بناء ذوات المفردة أي في اللغة الأولى والثانية أشهر من أعرابها بالحرورف وهي اللغة الثالثة وليس هذا مكرراً مع قوله فيما مر وأشهر لغاتهم الخ لأن ذلك من حيث لزومها لفظاً واحداً بقطع النظر عن بنائها وهذا من حيث البناء والأعراب نعم كان يكفي أن يذكر ذلك هنا وهكذا قوله وأما ذات فالفصيحة الخ وهذا التقرير يعلم أنه لا تكرار في كلامه ولا يخالف كلام الرضى من اختصاص أعرابها بلفظة نصير يفهم بنائها بما عداها فتدبر (قوله ابن النحاس) توفي بمصر سنة سبع وأربعين وثلاثمائة كافي السجاعي وقوله هذا هو ما مر عن الرضى في لغة نصير يفهم قال أبو حيان وهو نقل غريب (قوله فاما كرام الخ) تقدم في الأسماء الستة (قوله ومنهم من يعربها أعراب مسلمات) صريحه أن هذه الذات المفردة وهو أيضاً في الجمع على أن الشارح ثقة فليس لنا أن نقول لم يقل أحد بذلك وأما عود الضمير على ذوات فلا يخفى فساد ما فهم كلامه أن ذات لا تنصب بالفتحة أصلاً وليس كذلك بل حكاه أبو حيان في الارتشاف كافي التصريح ومر عن الرضى (نبيه) إذا عرّب ذات وذوات هذين وجب تنوينهما لعدم الإضافة بخلاف ما بمعنى صاحب نحو جاءني ذات قامت وذوات فن وهكذا كافي التصريح وقياسه ثبوت النون في تشبيهة ذوات وجمع وذو يقال ذوان قاما وذوون قاموا وذواتان قامتاهما لعدم الإضافة لكن في جميع النسخ محذوفة ولم أر من نسب عليه فليتنظر ما وجهه والله أعلم (قوله ومثل ما) خبر مقدم عن ذواتها ما مر فروع لفظاً وأومئني على الفتح في محل رفع لأن الإضافة إلى المبني تجوز البناء كإسباني وقرئ بهما في السبع قوله تعالى مثل ما أنكم تنطقون وقوله ما استفهام من إضافة الحال للملوك فهي على معنى لام الاختصاص لا بيانية ومن عطف عليه وحذف منه استفهام لعلهم منه (قوله في أنها تستعمل الخ) أي لا في كونها غير العاقل بل هي للعاقل وغيره كما مر جوابه (قوله أن تكون مسبوقه بما) أي وأن لا تكون مشارباً نحو وماذا التواني وسكت عنه لوضوحه وأن لا تأتي كافي المتن ولم يشترط الكوفيون الأول عملاً بقوله

عند ما عباد عليك أمانة * نجوت وهذا التحملين طليق

أي والذي تحمليته ويرد بجعل ذا اشاراً بقرينة التحملين حال أي وهذا تطبيق حال كونه محمولاً لك (قوله وهو خبر) لا يرد امتناع الأخبار بالمعرفة عن النكرة لأن ذلك في غير الاستفهام نعم الأولى عكسه (قوله كلمة واحدة للاستفهام) أي وأسماء موصولة أو نكرة موصوفة كقوله

دعي ماذا علمت سأنتقيه * ولكن بالمغيب خبر بني

فإذا كان اسم موصول بمجدة علمت عند السيرة في نكرة موصوفة بها عند الغارمي قال لأن التركيب إنما

جاءه وكذلك ما مبتدأ وذام موصول بمعنى الذي وهو خبر ما فعلت صلته والعاقد محذوف تقديره ماذا فعلته أي بالذي فعلته واحترز بقوله اذ لم تبلغ في الكلام من أن تجعل ما مع ذا أومن مع ذا كلمة واحدة للاستفهام نحو ماذا عندك أي شيء عندك وكذلك من ذاهندك

ثبت في أسماء الاجناس لافي الموصولات أي اتركى الذي علمته أنا وخبرني بما تنفب عني لاجتنبه وهذا أي جعلها جزء كلمة الغاء حكمي أما الحقيقي فجعل ما استفهامية وذاتائدة على رأي من يجوز زيادة الاسماء كالناظم ويظهر أثر الالغاء من في نحو سألته عما اذا ثبتت الفسافي الالغاء الحكمي لصبر ورثها جزءا من المركب ونحو ذلك للجاري الحقيقي كما قاله الشيخ يحيى صبان **(قوله فماذا مبتدا)** ويحتمل أيضا عدم الالغاء فناء ووصول بالظرف خبر عن ما يظهر أثر الاحتمالين في البدل من اسم الاستفهام وفي جوابه فتقول في الالغاء ماذا صنعت أخيرا أم شربا لنصب بدلا من ماذا لانه مفعول مقبدم وعند عدمه بالرفع بدلا من ما لانها مبتدا ومنه قوله

ألا تسألان المرء ماذا يحاول * أنحب فيقضى أم ضلال وباطل وكذلك يفعل في الجواب نحو ماذا ينفعون قل العفو بالرفع لاني عمو على جعل دام موصولا والنصب للباقيين على الالغاء كما في قوله تعالى ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا فيقول ويتعين الالغاء اذا وقع بعد دام موصول نحو من ذا الذي يشفع فن ذا مبتدا أو من فقط وذاتائدة على ما مر والذي خبر لكن قال الدماميني بل يرجح فقط لاحتمال ان الذي تأ كيد لندا أو خبر لنحو ذلك والجملة صلة ذا اه **(قوله يلزم بعده صلة)** ويجوز حذفها للدليل اما لفظي كأن يدل بصلة الموصول على صلة آخر نحو أعط الذي والتي وصلتك أو معنوي كقوله

نحن الاولى فاجمع جو * علك ثم وجههم الدنيا أي الاولى عرفوا بالشجاعة بدليل المقام وكقوله بعد اللتيا والتي أي بعد الخصلة التي من فطاعة شأنها كيت وكيت فحذفوا الصلة ايها المقصر العبارة عن تصوير شديتها انتهى تصريح واللتيا بفتح اللام ونضم تصغير التي وقد يحذف الموصول دون صلته كقول حسان

أمن بهجور رسول الله منكم * ويلاحه وينصره سواء **(قوله حرفية)** هذا اذا تدلى المتن لانه خاص بالاسمية ولذا أوجب اشتها لها على الضمير **(قوله أن يقع بعده صلة)** أي متصلة بها وقد يفصل بينهما بالجملة القسمية كقوله ذاك الذي وأبيك يعرف مالكا * والحق يدفع ترهات الباطل أو الندائية كقول الفرزدق لذنب رمى اليه من زاده

تعش فان عاهدتني لا تخونني * نسكن مثل من ياذنب بسط حجابان وكذلك الاعتراضية كافي الجمع وسبائي مثاله ولا يجوز تقديمها ولا معمولها على الموصول لانها كالجزء المتعملمه وأما نحو وكانوا فيه من الزاهدين فتهلّق الظرف محذوف تعل عليه صلة أل أي وكانوا هذين فيه من الزاهدين فالظرف الثاني اما خبر ثان أو صفة للخبر المحذوف للتأكيّد كعالم من العلماء وللتأسيس على معنى من بلغ بهم الزهد الى أن يعدوا من الزاهدين **(قوله تبين معناها)** أي لان تعريف الموصول انما هو بصلته الرافعة لاهتمامه بتعيين شخصه أو جنسه اذ هو موضوع للدلالة على معهود بضمونها فتعرف بها ولا كذلك صفة النكرة لان وضعها على الابهام وتخصيصها بها عارض فلم تتعرف بها **(قوله على ضمير)** ويسمى عائدا وقد يختلف الظاهر سماعا كقوله * وأنت الذي في رجّة الله أطمع * **(قوله ان مفردا الخ)** بنصب الاول ورفع الثاني أي ان كان الموصول مفردا فالضمير مفرد ويجوز غير ذلك كما سيأتي في باب كان **(قوله مراعاة اللفظ)** هو الاكثر نحو ومنهم من يستمع اليك ومن الثاني ومنهم من يستمعون ويجري الوجهان في كل ما خالف لفظه معناه كاسماء الشرط والاستفهام الال الموصولة فإرعى معناها فقط خلفاء موصوليتها وجوز أبو حيان مراعاة لفظها اذ لم تقع خبرا ولا نعتا كجاء الضارب للواحد وغيره ويجب مراعاة المعنى اذا حصل باللفظ ليس كأعط من سألتك لامن سألك أو قبح كجاء من هي جراء ولا نقل هو

فماذا مبتدا وعندك خبره فدافي هذين الموضعين ملغاة لانها جزء كلمة لان المجموع اسم استفهام (ص)

وكاها يلزم بعده صلة على ضمير لا تاق مشتمله

(ش) الموصولات كلها

حرفية كانت أو اسمية يلزم

أن يقع بعدها صلة تبين

معناها ويشترط في صلة

الموصول الاسمي أن

تشتمل على ضمير يلق

بالموصول ان مفردا مفرد

وان مذكرا فذكر وان

غيرهما فغيرهما نحو جاءني

الذي ضربته وكذلك

الذي والمجموع نحو جاءني

الذنان ضرب بهما والذين

ضرب بهم وكذلك المؤنث

فتقول جاءني ضربتها

والذاتان ضرب بهما واللاتي

ضرب بهن وقد يكون

الموصول لفظه مفردا مذكرا

ومعناه مثنى أو مجموعا أو

غيرهما وذلك نحو من وما

اذا قصد بهما غير المفرد

المذكور فيجوز حينئذ

مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى

فتقول أعجبني من قام

ومن قامت ومن قاما ومن

قامتا ومن قاموا ومن قن

على حسب ما يعنى بهما (ص)

(وجلة أو شبهها الذي وصل * به يكن عندي الذي ابنه كفل) (ش) صلة الموصول لا تكون الاجلة أو شبهه جلة ونعني بشبهه الجلة الظرف والجار والمجرور وهذا في غير صلة الالف واللام وسيأتي حكمها ويشترط في الجلة الموصول بها ثلاثة شروط أحدها أن تكون خبرية الثانية أن تكون خالصة من معنى التعجب الثالث أن تكون غير مفتقرة الى (ش) كلام قبلها فاحترز بالخبرية من

لان الخبر مؤثوث ويترجح اذا عطفه سابق كقوله * وان من النسوان من هي روضة * كافي التصريح أي فيجوز من هو روضة بلا قبح لان التاء للوحدة لالتأنيث كالأقبح في زيد علامة فتدبر (قوله وجلة الخ) خبر مقدم عن الذي أي الشيء الذي يصل به جلة الخ وهذا مستأنف لبيان الصلة ما هي (قوله والظرف والجار والمجرور) لم يجعلها جلة باعتبار متعلقها بالفعل لانه ليس بظاهر (قوله ثلاثة) يقي أن لا تكون معلومة لكل أحد نحو جاء الذي حاجباه فوق عينيه لانه ارادة الاستغراق وأن تكون معهودة أي معروفة للسامع قبل حتى يتعرف بها الموصول قال في التوضيح الا في مقام التحويل والتفخيم فيحسن ابهامها نحو فغشيه من اليم ما غشيه فأوحى الى عبده ما أوحى ويلزم من عهدها خبريتها دون العكس لان الخبر قد يجعله المخاطب فلو عبر به بالشارح لكان أولى (قوله خبرية) أي محتملة للصدق والكذب في ذاتها وان قطع بأحدهما بالنظر لغايتها ومنها الجلة القسمية نحو وان منكم من لم يبلغن وان كان القسم انشاء لان المقصود جوابه وهو خبر وكذا الجلة الشرطية اذا كان جوابها خبرا كجاء الذي ان قام فت والمراد خبرية أصالة اذهي الآن لا حكم فيها لعدم قصد نسبها فليست كلاما فضلا عن كونها خبرا وكذا جلة الصفة والخال والخبر (قوله جاء الذي اضربه) هذه انشائية لفظا ومعنى طلبية صراحة وليته قائم طلبية ضمنا وبقى جاء الذي رجه الله مما هو انشاء معنى فقط لا لافرق بين الثلاثة عند الجمهور وخالف المازني في الاخير والكسائي في الكل كافي الاشمو في فقول الشارح خلافا هشام أي والكسائي ولا حاجة لمافي قوله واني راج نظرة قبل التي * لعلى وان شطت نواها أوزورها

لان تقديره التي أقول فيها العلى الخ أو ان أوزورها صفة دالة على خبر لعل وهي معترضة بين الصلة والموصول ولا في قوله وماذا عسى الواشون أن يتحدثوا * سوى أن يقولوا اني لك عاشق لا مكان ان ذام لغاة لا موصولة وقال بعض المحققين المشهور ان عسى لانشاء الترحي لكن دخول الاستفهام عليها نحو فهل عسىم ووقوعها خبر الان نحو اني عسىت صائما دليل على أنه فعل خبري فينبغي جواز الوصل به بلا خلاف (قوله وان قلنا انها خبرية) أي أصالة لانها الآن انشائية اتفاقا ولذا منعت وقيل لان التعجب انما يكون فيما خفي سببه ففيه ابهام والمقصود من الصلة التعريف (قوله فائدة) أي بأن يكون متعلقه عاما أو خاصا بقرينة كان يقال اعتكف زيد في الجامع وعمرو في المسجد فتقول بل زيد الذي في المسجد فهذا تام كما قاله السامني أما الناقص فهو ما حذف متعلقه الخاص بلا قرينة كما مثله الشارح هذا هو التحقيق في تفسير التام والناقص وسيأتي في الابتداء للفقير والمستقر (قوله فعل) أي لوجوب كون الصلة جلة ولا يقدرا سما خبرا محذوف كجاء الذي هو كأن عندك لان شرط الحذف من الصلة أن لا يصلح الباقي للوصل به كإسبائتي والظرف هنا صالح لذلك دمايني (قوله صريحة) أي خالصة الوصفية لكونها في تأويل الفعل ولم تغلب عليها الاسمية (قوله وكونها) أي أل يعرب الأفعال أي موصولة به والضمير أصالة أو البناء بمعنى من (قوله اسم الفاعل والمفعول) أي المراد بهما التجديد لا اللوام والا كانا من الصفة المشبهة كالمؤمن والصانع فيجري فيهما الخلاف وكذا أمثلة المبالغة (قوله نحو القرشي) أي لانه جامد مؤول

غسبرها وهي الطلبية والانشائية فلا يجوز جاء الذي اضربه خلافا للكسائي ولا جاء الذي ليته قائم خلافا لهشام واحترز بخالية من معنى التعجب من جلة التعجب فلا يجوز جاء الذي ما أحسنه وان قلنا انها خبرية واحترز بغير مفتقرة الى كلام قبلها من نحو جاء الذي لكنه قائم فان هذه الجلة تستدعي سبق جلة أخرى نحو ما قد زيد لكنه قائم ويشترط في الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامين ونعني بالتام أن يكون في الوصل به فائدة نحو جاء الذي عندك أو الذي في الدار والفاعل فيه ما فعل محذوف وجوبا والتقدير جاء الذي استقر عندك أو الذي استقر في الدار فان لم يكونا تامين لم يجز الوصل بهما فلا تقول جاء الذي بك ولا جاء الذي اليوم (ص) (وصفة صريحة صالة) * وكونها بمعرب الأفعال قل (ش) الالف واللام لا توصل

بالا بالصفة الصريحة قال المصنف في بعض كتبه وأعني بالصفة الصريحة اسم الفاعل نحو الضارب وامم المفعول نحو المضروب والصفة المشبهة نحو الحسن الوجه فخرج نحو القرشي والافضل وفي كون الالف واللام الداخلتين على الصفة المشبهة موصولة بخلاف وقد اضطرب اختيار الشيخ أبي الحسن بن عصفور في هذه المسئلة فقرة قال انها موصولة ومرة منع ذلك وقد شد وصل الالف واللام بالفعل المضارع

بالاشتقاق أي المنسوب إلى كذا لا صفة صريحة وأما الأفضل فاشتق كالصفة المشبهة لكنهما بعد من الفعل
من جهة كونهما للشبوت لا للتجدد فلا يؤثر لانه وبزبد الأفضل بكونه لا يطرده الظاهر إلا في مسألة
الكحل فلذا اتفق على أن ال فيه معرفة واختلاف فيها فنظر إلى رفعها الظاهر كالفعل جعلها موصولة
كالصنف ومن نظر إلى كونها للشبوت جعلها معرفة وهو الأصح لعدم تأويلها بالفعل كالفعل التفضيل
وخرج أيضاً ما غلب عليه الاسم من الأوصاف كالصاحب اسم صاحب الملك والأبطح للمكان المنبسط
أي المتسع والأجرع للكان المستوي فيه الرمل لا ينبت شيئاً قال فيه معرفة لا لاسلاخها عن الوصفية إذ
لا تجري على موصوف ولا تعجل عمل الصفات ولا تتحمل ضميراً كما قاله الشاطبي (قوله واليه أشار) أي إلى
الوصل بالمضارع لا مع وصفه بالشأن وذلك قوله بجواز اختياره بناء على أن الضرر وماليس الشاعر عنه مندوحة
أي بحسب ما يسهل عادة من العبارات لا مطلق ما وقع في الشعر وإن سهل تغييره كما قاله الجمهور والشاعر هنا
يمكنه بسهولة أن يقول المرضي حكومتهم فعدله إلى المضارع بدل على الجواز ولا يرد أنه كان يجب تأنيث
المرضي فينسكس الوزن لانه على تأويل الحكومة بالحكم وفي التصريح بما يفيد أن بعض الكوفيين يحيزه
بكثره فتكون المذاهب ثلاثة واستبعد الصبان وخرج بالمضارع الماضي فيمتنع وصلها به استقلالاً لكن
بحسن عطفه كالمضارع على صلته بالكونها مؤولة بالفعل نحو فالغیرات صبيحا فائرن أي فالتحول التي أغرن
صبيحا فائرن به نقعا أي غبارا ونحو ويجبني الصائم ويعتكف (قوله الترضي) بادغام أل في التاء وفكها
بجملته لآل الحرفية يجب ادغامها فيها لكثر استعمالها كما نص عليه شيخ الإسلام وغيره اه سجعاً
(قوله الرسول الله) أي الذين رسول الله كائن منهم ودانت أي خضعت وبنو معدهم قریش (قوله على
المنه) أي السكائن معه فيجب تقدير المتعلق هنا بما يتخلل في صلة غير أل كما مر وسعة بفتح السين وتسكسر
واعلم أن صلة أل إن كانت وصفاً فهو مع مرفوعه شبهة بالجملة كما في التوضيح وما في المطول وغيره من أنه
جملة فعل المراد في معناها ولا أعراب له كما هو شأن الصلة لأن العامل إنما ينسلط على أل ولكن ينتقل إليه
أعراباً عارية كما تنتقل أعراب الأول لا معنى غير بعدهما لكونهما بصورة الحرف كجئت بلا زاد ولو كان
فيهما آلهة إلا الله لسنكن ما بعدهذين مجرور تقديرًا باضافتهما إليه بخلاف ذلك فإن رصات بحملة فيبحث
السماعيني أنه يشبه لجهل الأعراب المفرد التي هي في موضعه كالجرف في البيت أي ينتقل أعراب العارية لجهلها قال
فمنه جملة ثبت لها أنواع الأعراب وليست خبراً ولا حالاً ولا صفة ولا مضافاً إليها وهذا غريب ورده الشمني
بأن المفرد الذي هي في موضعه ليس مفرداً حقيقة حتى تستحق أعرابه بل في معنى الجملة مع أن أعرابه ليس
أصلياً بل عارية والجملة لا تقبلها فعلي هذا يكون محل العامل لأن نفسها كجاء في الموصولات لا للجملة هذا
وطالب توقفت في قولهم ظهر أعرابها على ما بعدها الخ فإنه يقتضي أنها مبركة مع قيام موجب البناء بها وهو
الافتقار كسائر الموصولات وافتقارها وإن كان إلى مفرد لكنه في معنى الجملة كما مر فيؤثر البناء وكذا لا
والا للثان بمعنى غير قائم مما سبب البناء وهو الشبه اللفظي فيهما والوضعي في لالكن يمكن في هذين أن
أضافتهما عارضت شبهة الحرف مع أن الشبه اللفظي مجوز لا موجب فاعر بأعلى ما به هما الماصر بخلاف
أل فإن موجب بنائها لم يعارضه شيء الآن يراد بقولهم ظهر أعرابها أي الذي حقه أن يكون لجهلها كسائر
الموصولات لا لفظها فلا ينافي أنها مبنية وقولهم لكونها بصورة الحرف أي الذي هو جزء مما بعده
ولا يستقل اللفظ به وحده والحرف لا يقبل الأعراب لفظاً ولا محلاً فكذلك ما هو بصورته فتدبر والله
أعلم (قوله ما لم تضاف) ما صدرية ظرفية وجملة ومصدر وصلها الخ حال من ضمير تضاف فتقيداً لاضافة
للمنفية بخلاف صدر الصلة أي مبدء عدم إضافتها المقيدة بالخلف والنفي إذا توجه إلى مقيد بقيد صدق بنفيهما
معاً بان لا تضاف ولا يحدف المصدر نحو أي هو قائم وبانتهاء المقيد فقط بان لا تضاف ويحدف المصدر نحو أي قائم

واليه أشار بقوله وكونها
بمعرب الأفعال قل ومنه قوله
ما أنت بالحكم الترضي
حكومتهم
ولا الأصل ولا ذي الرأي
والجدل

وهذا من جمهور البصريين
مخصوص بالشعر وزعم
المصنف في غير هذا الكتاب
أنه لا يختص به بل قد يجوز
في الاختيار وقد جاء وصفاً
بالجملة الاسمياً وبالظرف
شذوذاً فمن الأول قوله

من القوم الرسول الله منهم
لم دانت رقاب بني معد
ومن الثاني قوله

من لا يزال شاكر أعلى المنه
فهو حر بعيشة ذات سمه
(ص)

(أي كما وأمر بت مالم تضاف
ومصدر وصلها ضمير الخاف)
(ش) يعني أن أيام مثل

ما في انهاء تكون بلفظ واحد لذكر المؤنث مفردا كان أو مثنى أو مجموعا نحو يجنبني أيهم هو قائم ثم ان أيا لها أربعة أحوال أحدها ان تضاف ويذ كر صدر صلتها نحو يجنبني أيهم هو قائم الثاني أن لا تضاف ولا يذ كر صدر صلتها نحو يجنبني أي قائم الثالث ان لا تضاف ويذ كر صدر الصلة نحو يجنبني أي هو قائم وفي هذه الاحوال الثلاثة تكون معرفة (٧٩) بالحركات الثلاث نحو يجنبني

أيهم هو قائم ورأيت أيهم هو قائم وصرت بأيهم هو قائم وكذلك أي قائم رأيت قائم رأي قائم وكذا أي هو قائم وأيا هو قائم هو قائم والرابع ان تضاف ويحذف صدر الصلة نحو يجنبني أيهم قائم وفي هذه الحالة يبنى على الضم فتقول يجنبني أيهم قائم ورأيت أيهم قائم وصرت بأيهم قائم وعليه قوله تعالى ثم لنزعهن من كل شعبة أيهم أشد علي الرحمن عتيا وقول الشاعر اذا ما لقيت بني مالك فسلم على أيهم أفضل وهذا مستفاد من قوله وأعربت ما لم تضاف الى آخر البيت أي وأعربت أي اذا لم تضاف في حالة حذف صدر الصلة فدخل في هذه الاحوال الثلاثة السابقة وهي اذا أضيفت وذ كر صدر الصلة أو لم تضاف ولم يذ كر صدر الصلة أو لم تضاف وذ كر صدر الصلة وخرجت الحالة الرابعة وهي ما اذا أضيفت وحذف صدر الصلة فانها لا تعرب حينئذ (ص) (وبعضهم أعرب مطلقا وفي هذا الحذف أيا غير أي

وبانتفاء الفيد فقط بان تضاف ولا يحذف الصدر نحو أيهم هو قائم فهذه الثلاث صور منطوق عبارته ومفهومها صورة ثبوت الاضافة والحذف معان نحو أيهم أشد فتبنى حينئذ ولو قال أي كما بنيت اذا تضاف الخ لكان أوضح ومحل هذه السور اذا كان صدر الصلة ضميرا كما هو فرض كلامه فلو وصلت بشمل أو ظرف أعربت اجما كما نقل عن أبي حيان نحو أيهم قام أو عندك اذا حذف في الاول والمخوف في الثاني ليس ضميرا بل جلة فعلية اه (قوله في انهاء تكون الخ) أي وفي الموصولة كما يعلم من المقام ونحو الخ في الاعراب وكونها للعاقل وغيره ولزومها الاضافة لفظا وتقدير التعريف جنس ما وقعت عليه والصلة تعرف عينه فيها معارفان لكن بجهتين فلا اشكال ولا تضاف لتكرار الأصل بخلاف الشرطية والاستفهامية وجوز ابن عصفور وابن الصانع وجعلوا منه وسيعلم الذين ظاهروا أي متقلب يتقلبون على معنى سيصرفون المنقلب الذي يتقلبونه وجعلها الجهور واستفهامية لاموصولة وهي مفعول مطلق لينقلبون عقلت يعلم عن العمل في الجلة أي سيعلم الذين ظاهروا يتقلبون أي انقلاب (قوله معرفة) أي لان شبه الحرف في الافتقار عورض بما يختص بالاسم وهو اضافتها لفظا أو تقديره فرجعت الى الاصل في الاسماء وهو الاعراب ولذا أعربت الشرطية والاستفهامية دائما بنيت في الحالة الرابعة لتزيل المضاف اليه منزلة صدر الصلة لشبهه في الصورة فساكنه لا اضافة حتى تعارض شبه الحرف ومن أعربها حينئذ لاحظ الحقيقة وانما لم يبن في أي قائم مع عدم الاضافة لفظا لقيام التنوين مقامها كما في كل واحد بعض ولا يمكن قيامه مقام المبتدأ الكونه لا يشبهه ولانه لم يعمدها ما عدا لوانه وفيه انه لا يمكن تنزيل المضاف اليه منزلة المبتدأ المخوف في نحو أيهم قائم لاختلافهما جما وافرادا وان يمكن في أيهم أشد لان أفعال التفضيل يخبر به عن الواحد وغيره الا ان يقال حل الاول على الثاني طردا للباب فليشأمل هذا بنيت على حركة دفعه لساكنين أو لان لها أصلا في الاعراب وكانت ضمة جبر الفوات اعرابها باقوى الحركات وتشبهها بقبل وبعد في حذف بعض ما بنى فيها (قوله ورأيت أيهم الخ) جرى على رأي المصنف والبصريين من محبة عمل الماضي فيها قال في التسهيل ولا يلزم استقبال عامه ولا تقديمه خلافا للكهوفيين اه وسئل الكسائي في حلقة بنونس لم لا يجوز أعجبني أيهم قام فقال أي كذا خلقت فصار مثلا (قوله اذا ما لقيت الخ) ما زائدة والشاهد في أيهم حيث بنى على الضم مع اضافته وحذف صدر صلتها أي على أيهم هو أفضل أي الذي هو أفضل وكذا في الآية (قوله مطا) حال من المفعول المخوف أي أعرب أيا حال كونه مطلقا عن التقييد بما سار والمراد اعرابها اعرابا مطلقا (قوله أيا) مفعول يقتضى الذي هو خبر عن خبر أي غير أي من الموصولات يقتضى أيا أي تتبعها في حذف صدر الصلة فتقدم مفعول الخبر الفعلي على المبتدأ والصحيح جوازهما كما سار (قوله ان يستعمل) السين والتاء اما للعباسي ان يعدطوبلا كما تستحسن الفعل مددته حسنا أو زائدتان أي ان يطل أي بطله المتسكام فهو مجهول على كل ويصح على الثاني بناؤه للغاقل أي ان يطل بفتح الياء أصله يستعمل وحذف جواب الشرط ضرورة لعماده ما قبله أي جاز حذف الصدر وانما كان ضرورة لان فعل الشرط ليس ماضيا (قوله يختزل) أي يحذف وضميره صدر الصلة الذي هو العائد المرفوع لكنه لا يختص بذلك كما سينبه عليه الشارح (قوله مكمل) بكسر الميم الثانية أي كامل بأن يكون جلة بعائدها وشبهها (قوله كثير منجلى) خبران تنازعا قوله في عائدها فان جعل منجلى صفة لكثير كان هو العامل وحده لان الموصوف لا يوصف قبل عمله وفي كلامه عيب التضمين وهو تغايق القافية بما بعدهما وان لم يكن حمدة وخصه بعضهم بالثاني أفاده الصبان (قوله أعرب أيا مطلقا) هو منهج

يقتضى ان يستعمل وصل وان لم يستعمل * فالحذف زروا بوان يختزل ان صلح الباقي لو صل مكمل * والحذف عندهم كثير منجلى في عائده متصل ان انتصب * بفعل او وصف كمن زجوه ب (ش) يعني ان بعض العرب أعرب أيا مطلقا أي وان أضيفت وحذف صدر صلتها فتقول يجنبني أيهم قائم وصرت بأيهم قائم وقد قرئ ثم لنزعهن من كل شعبة أيهم أشد بالنصب وروى

فستسلم على أيهم أفضل
بالجر وأشار بقوله وفي ذا
الحذف أيا الخ إلى الموضع
التي يحذف فيها العائد
على الموصول وهو إما أن
يكون مرفوعاً أو خبره فان
كان مرفوعاً لم يحذف إلا
إذا كان مبتدأ وخبره
مفرد نحو وعمو الذي في
السماء والوايهم أشد فلا
يقول جاء اللذان قام ولا اللذان
ضرب لرفع الأول بالفاعلية
وإثاني بالنسبة بل يقال فلما
وضربوا أو المبتدأ في حذف
مع أي وإن لم تطل الصلة كما
تقدم من قولك يجني أيهم
قائم ونحو ولا يحذف صدر
الصلة مع غير أي الا اذا طالت
الصلة نحو جاء الذي هو
ضارب زيد فيجوز حذف
هو فتقول جاء الذي ضارب
زيد أو منه قوله ما أنا بالذي
قائل لك سواء التقدير
بلذي هو قائل فإن لم تطل
الصلة فالخذف قليل
وأجازوه الكوفيون قياساً
نحو جاء الذي قائم التقدير
هو قائم ومنه قوله تعالى
تأما على الذي أحسن في
قراءة الرفع أي هو أحسن
وقد جازوا في الاستجازة
إذا رفع زيد أن تكون
ما موصولة وزيد خبر مبتدأ
محذوف التقدير لاسي
الذي هو زيد

التخليل ويونس وثأ بالآية أي استسهامة مبتدأ خبره أشد فضمتها لمراد بهم قال يونس الجملة مستندة
مفعول نزع لأن أي علقته من العمل لأن التعليق عنده لا يختص بأفعال القلوب وقال التحليل هي صفة
لمفعوله المحذوف على تقدير القول أي لنزع من كل شعبة فربما يقال فيه أيهم أشد ورد ما بهما بقوله
* فسلم على أيهم أفضل * بالنضم لامتناع الاستسهامة فيه لأن حرف الجر لا يعلق من العمل ولا يصح
أن يقدر على شخص مفعول فيه أيهم أفضل لامتناع حذف الجرور وإدخال الجر على معمول صلته بلا
ضرورة كافي المغنى والمراد بصلته ما هو من تمامه ولو صفة كاهنا وإنما قدروا كذلك في نحو ما هي بنم
الولسما لي بنام صاحبه لضرورة أن الفعل لا يصلح للجر بخلاف أي فتعين أنها موصولة ومبنية وبذلك يرد
على ثعلب المنكر لموصولة أي والنصب في الآية والجر في البيت شاذان لا يحتاج بهما على الأعراب
(تنبيه) يؤخذ مما ذكر عن المغنى أنه لا يجوز في قوله كن ترجو بهب أن يقدر كقولك من ترجو لأن
الجملة صالحة للجر لقصد لفظها فلا ضرورة إلى حذف الجرور وإدخال الجار على معموله كالأيدخل على
معمول صلته بل الجملة نفسها مجردة بالكاف أي كذا اللفظ ومثله كاستقم ونحوه فاحفظ ذلك ينفعك في
مواطن كثيرة (قاعدة) كترد أي موصولة بشرط واستسهامة ترد صلة لنداء ما فيه أل كإيها الرجل
ونعت النكرة وحالاً من معرفة التين على المثال كررت بفارس أي فارس وبز يدأي رجل وكلها معرفة
الاموصولة فيما مر والندائية (قوله الا اذا كان مبتدأ وخبره مفرد) أخذ كونه مبتدأ من قوله وفي ذا
الحذف لعود اسم الإشارة لقوله وصدر وصلها ضمير المحذوف وصدر الوصل هو المبتدأ وكون خبره مفرداً من
قوله وأبو أن ينزل * ان صلح الخ كما سنبينه وهذا شرطان للجزا وطول الصلة لاكثرية وبقى للجزا
أن لا يكون الضمير معطوفاً ولا معطوفاً عليه كجاء الذي زيد وهو أو هو وزيد قائمان لا لا يخبر بالثنى عن
المفرد ويبقى العاطف بدون معطوف ولا بعد لولا كالذي لولا هو لا كرمك لوجب حذف الخبر بعدها
فيلزم الاحتجاج ولا منغياً ولا محصوراً كالذي ما هو قائم أو ما في الدار الا هو (قوله بالفاعلية الخ) أي
والفاعل ونائبه لا يحذفان الا في مواضع ليس هذا منها بخلاف المبتدأ (قوله في حذف مع أي الخ) أي
اطولها بالاضافة لفظاً وتقدير فاستغنت عن شرط الطول لكنه يفتح بجني أي قائم لعدم الطول لفظاً
كما نقله ابن خروف وإن كان جائزاً (قوله الا اذا طالت) أي بشئ يتعلق بها كمعمول الخبر ونعتاً وغير
ذلك سواء تأخر المعمول عن الخبر كما مثله أو تقدم نحو وهو الذي في السماء اله أي الذي هو اله في السماء أي
معبود فيها وجعل الهم مبتدأ خبره الظرف أو فاعليه يفسد اللفظ لخلو الصلة عن العائد والمعنى كاهو ظاهر
(قوله قليل) أي لا يقاس عليه بدليل ما بعده وقد اجتمع الطول وعدمه في قوله

لاتنوا الذي خبر فاشقيت * الا نفوس الالى للشمر نارونا

أي الذي هو خبر والالى هم نارون للشمر (قوله في قراءة الرفع) هي شاذة ليحجي بن يعمر ومثلاً للمالك
ابن دينار وابن السماك ما بعوضة بالرفع أي ما هو بعوضة فاموصولة بدلاً من مثلاً حذف صدر صلتها بلا طول
وجوز أبو البقاء يادتها فالجملة نعت للملا واما على النصب فأنكرة موصوفة ببعوضة بدلاً من مثلاً أو زائدة
وبعوضة بدل وأما فتح أحسن فعلى أنه فعل ماض فاعله ضمير موسى مع حذف العائد أي الذي أحسنه
وجعله الكوفيون موصولاً حرفياً أي على إحسانه (قوله لاسي الذي الخ) سي بمعنى مثل لا يعرف
بإضافته لما الموصولة لتوغل في الاسم فصح كونه اسم لاولك جعل ما أنكرة موصوفة بالجملة أي لاسي رجل هو
زيد أو زائدة وسي مضاف إلى زيد فان كان بدله نكرة كقوله

ألا رب يوم صالح لك منها * ولا سيما يوم بدارة جلجل

فلاك فيه الرفع والجر كذلك ويزيد بالنصب تمييزاً لاسي كما تميز مثل نحو ولوجنا بمثل مددا وما حينئذ كافة

الحذف العائد الذي هو المتشبه أو هو قولك هو ورجو يا وهذا وضع حذف فيه صدر الصلة مع غير أي وجو با ولم أطل الصلة وهو مقبس وليس
 في هذا إشارة بقوله وأبو أن يختزل في أن صالح الباقي لوصل مكل به إلى أن شرط حذف صدر الصلة أن لا يكون ما بعده صالحا لأن يكون صلة كما
 إذا وقع بعدها جملة نحو جاء الذي هو أبوه منطلق أو ظرف أو جار ومجرور تامان نحو جاء الذي هو عندك أو هو في الدار فإنه لا يجوز
 في هذا الموضع حذف صدر الصلة فلا تقول جاء الذي أبوه منطلق نعم الذي هو أبوه منطلق لأن الكلام يتم دون فلا يدري أحذف منه شيء
 أم لا وكذلك بقية الأمثلة المذكورة ولا فرق في ذلك بين أي وغيره فلا تقول في يحبني أبيهم هو يقوم يحبني أبيهم يوم لأنه لا يعلم الحذف
 ولا يخص هذا الحكم بالضمير إذا كان مبتدأ بل الضابط أنه متى احتمل الكلام الحذف وعدمه لم يحذف

(٨١)

العائد وذلك كما إذا كان
 في الصلة ضمير غير ذلك
 الضمير المحذوف صالح
 لعوده على الموصول نحو
 جاء الذي ضربته في داره
 فلا يجوز حذف الهاء من
 ضربته فلا تقول جاء
 الذي ضربت في داره لأنه
 لا يعلم المحذوف وهذا يظهر
 لك مافي كلام المصنف من
 الإيهام فإنه لم يبين أنه متى
 صالح ما بعده الضمير لأن
 يكون صلة لا يحذف سواء
 كان الضمير مرفوعا أو
 منصوبا أو مجرورا وسواء
 كان الموصول أيا أو غيرها
 بل ربما يشعر ظاهر
 كلامه بأن الحكم مخصوص
 بالضمير المرفوع وغير أي
 من الموصول لأن كلامه
 في ذلك والامر ليس
 كذلك بل لا يحذف مع أي
 ولا مع غيرها متى صالح
 ما بعده لأن يكون صلة
 كما تقدم نحو جاء الذي هو

عن الإضافة وقصة بني بناء على هذا الأفراد وإعراب في سواه لاضافتها للماء ونالها والبيت مروي بالأوجه
 الثلاثة وخبر لا على الجميع محذوف أي لا مثل كذا موجود ولا محل للجملة وقد تحذف ياؤها وقد تحذف منها
 الواو أو ما بعدها أو مع لا كما حكاه الرضي ونعقبه الساماني هذا وقد يرد بمعنى خصوصا فيكون في محل نصب
 مفعولا مطلقا لأخص محذوفاً وحينئذ يؤول في بعده بالخال كحزب يد أو لا سيارا كبا أو هو راكب فهي
 حال من مفعول أخص المحذوف أي أخصه بزيادة المحبة خصوصاً في حال ركوبه وكذا بالجملة الشرطية نحو
 ولا سيارا ركب أي أخصه بذلك فقول المصنفين لا سيارا والامر كذا تركب عربي أفاده الساماني وغيره
 (قوله وجوبا) أي لجر يانه مجرى المثل وليكون ما بعده لا سيارا صورة لانها كالاستثنائية في مخالفة
 ما بعده ما قبلها وهي لا يقع بعدها جملة ولذا جرت عادتهم بذكرها في الاستثناء وإن لم تكن من أدواته
 لأن ما بعده أولي بالحكم مما قبلها لا خارج عنه كما هو شأن الاستثناء (قوله وهو مقبس) أي فهو
 مستثنى من شرط الطول لما سر فإن قلت لا سيارا يد الصالح فلا استثناء أطول الصلة بالنعت ومنه البيت المار
 (قوله جملة) هذا محترز لقوله وخبره مفرد ومتى كان خبر العائد جملة أو ظرفا فلا بد من اشتماله على ما يربطه
 بالمبتدأ وهذا الرابط يصلح لعوده على الموصول قطعاً فهو أبداً صالح للوصل به والكاف في قوله كما إذا وقع
 استثنائية فتأمل (قوله فلا يدري الخ) فيه أن هذا أجمال لا يعاب مع أن الحاصل للبس فلو قال لتبادر
 عدم الحذف لاستقام هذا إذا لوحظ المحذوف فإن جعل الباقي صلة مستقلة جاز في كل ما ذكره (قوله بل
 ربما يشعر الخ) أي لا نقضاء الكلام على أي وهو الآن في غيرها ولرجوع ضمير ينزل لقوله وصدر
 وصلها وهو لا يكون الأمر فرعا اللهم الآن يرجع لقوله ضمير المحذف بلا قيد المصدرية فيم المرفوع وغيره
 في أي وغيره فاعلم (قوله وشرط جواز حذفه) أي زيادة على عدم صلوح الباقي للوصل لجواب هذا
 في كل عائد كما قدمه (قوله تام) أخذه من مثال المصنف ولم يذكره في الوصف لعل من هذا (قوله ومن
 خلقت) أمام عطوف على الباء من ذرفي أو مفعول معه ووحيد أحال أي خلقت حال كونه منفرداً بالأهل
 ولأمال وهو الوليد بن المغيرة (قوله ما الله الخ) الله مبتدأ أخبره موليك أي معطيك والجملة صلة ما حذف
 عاينها وهو المفعول الثاني لموليك وفضل خبر ما وفاة فاجدنه سيدي وفاة فالتعليق (قوله موليكه)
 قدره متصلاً مع أن عاملاً اسم يترجح معه الانفصال كما سر لأن الكلام في المتصل قاله الروداني وبه يعلم أن
 المراد للتصل ولوجوازا كما ستوضح (قوله وكلام المصنف الخ) وأجيب عنه بأنه أرشد إلى ذلك بتقديم
 الفعل وانكسر على اشتهاأ صالته في العمل والتصرف الذي من جلته حذف المفعول وفرعية الوصف فيهما
 (قوله وأما الوصف) ظاهره كالمصنف أنه لا فرق بين صلة أو غيره ومذهب الجمهور أن منصوب صلتها

(٩١ - خضري - أول)

أبوه منطلق ويحبني أبيهم هو أبوه منطلق وكذلك المنصوب والمجرور نحو جاء الذي
 ضربته في داره وصدرت بالذي صدرت به في داره ويحبني أبيهم ضربته في داره وأشار بقوله * والحذف
 عندهم كثير من جلي * الخ إلى أن ما قبل المنصوب وشرط جواز حذفه أن يكون متصلاً بالمنصوب بأفعل تام أو بوصف تميم جاء الذي ضربته
 والذي أنام عطيك درهم فيجوز حذف الهاء من ضربته فتقول جاء الذي ضربته ومنه قوله تعالى ألهما
 الذي بعث الله رسولا التقدير خلقت وبعثه وكذلك يجوز حذف الهاء من معطيك فتقول الذي أنام عطيك درهم ومنه قوله ما الله موليك
 فضل فاجدنه به * فما الذي غيره نفع ولا ضرر تقديره الذي الله موليكه فضل حذف الهاء وكلام المصنف يقتضي أنه كثير وليس كذلك

بل الكثير حذفه من الفعل المذكور وأما الوصف فالحذف منه قليل فإن كان الضمير منفصلا لم يحذف نحو جاء الذي أياه ضربت فلا يجوز حذف أياه وكذلك يمتنع الحذف (٨٢) إذا كان متصلا منصوبا بغير فعل أو وصف وهو الحرف نحو جاء الذي أنه

منطلق فلا يجوز حذف الهاء وكذلك يمتنع الحذف إذا كان منصوبا متصلا بفعل ناقص نحو جاء الذي كأنه منطلق فلا يجوز حذف الهاء (ص)

(كذلك حذف ما يوصف خفضا كانت قاض بعد أمر من قضى كذا الذي جريا الموصول جر

مكرر بالذي مررت فهو (ش) لما فرغ من الكلام على الضمير المرفوع والمنصوب شرع في الكلام على المجرور وهو اما ان يكون مجرورا بالاضافة أو بالحرف فان كان مجرورا بالاضافة لم يحذف الا اذا كان مجرورا باضافة اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال نحو جاء الذي أناضربه لأن أوغسدا فتقول جاء الذي أناضرب بحذف الهاء وان كان مجرورا بغير ذلك لم يحذف نحو جاء الذي أناغلامه أو أناضربه أو أناضربه أمس وأشار بقوله كأنت قاض الى قوله تعالى فاقض ما أنت قاض التقدير ما أنت قاضيه حذف الهاء وكان

لا يحذف أصلا ان عاد عليها لانه يبدل على اسميتها الخفية وأما قوله ما المستقر الهوى محمود عاقبة * ولوأ تبح له صفو بلا كسر أي المستقره فشا ذقان عاد الى موصول قبلها جاز كجاء الذي أنا الضارب أي الضاربة (قوله منفصلا) أي وجوبا لما تقدمه كمثال أخر صره كجاء الذي ما ضربت الاياه لان حذفه يعكس القصد بخلاف المنفصل جواز افي حذف كالميت المار ونحوها كهيمن بما آتاهم بهم أي آتاهم اياه ولا يقدر متصلا لان اتحاد رتبة الضميرين في الغيبة يضعف الوصل كما في فلا يحمل عليه القرآن ومثله وعمارز قناهم بفتح قون ويرضين بما آتاهن كلهن أفاده الصبان عن ابن هشام وقد يقال ضعف الوصل في ذلك انما هو عند التلظظ أمام الحذف فلا ضعف لعدم النطق كفي اعراب السمين (قوله فلا يجوز حذف الهاء) أي لانها عمدة والحرف لا يستقل بدونها فمقدح حذفه تبعاله الحرف نحو أين شركائي الذين كنتم تزعمون أي تزعمون أنهم شركائي ورب شيء يجوز تبعاله الاستقلال فان قدر تزعمونهم فلا إشكال (قوله بفعل ناقص) أي لانه كالحرف في أن منصوبه عمدة ولا يستقل هو بدونه لانه كالمعوض عن مصدره لاسيما على قول البصريين انه لمجرد الزمان لاحداث له أصلا (قوله بعد أمر) حال من أنت قاض لقصد لفظه أي حال كون هذا اللفظ بعد فعل أمر مأخوذ من مصدر قضى أو هو نفسه مصدر قصره للضرورة (قوله كذا الذي جر) بضم الجيم صلة الذي وجرا ثانيا بفتحها صلما (قوله بمعنى الحال) أي مع كونه معتمدا ليكون عاملا في محل الضمير نصب وان جريا بالاضافة أيضا وبهذا يفارق منصوب الوصف المتقدم (قوله بغير ذلك) أي بغير وصف أصلا أو باسم مفعول أو باسم فاعل لا بمعنى الحال فلا يحذف مجرورها كما مثله ومجلا في اسم المفعول المتعدي لواحد كتماله لان الضمير حينئذ فاعل في المعنى أما المتعدي لاثنتين ككنا الدرهم الذي أنا معطاه فلا منع فيه لانه حينئذ فضلة منصوب المحل أفاده الاسقاطي (قوله ما أنت قاض) قيل لاشاهد فيه لاحتمال أن ما مصدرية وصلت بالجللة الاسمية أي اقض قضاءك أو مصدرية ظرفية أي مدة قضائك بدليل انما تقضى هذه الحياة الدنيا (قوله الان دخل على الموصول الخ) أي ليسكون في الكلام ما يبدل على المحذوف لان الموصول عين الضمير في المعنى ومثله الموصوف به كقوله

لا تركزن الى الأمر الذي ركنت * أبناء يعصر حين اضطرها القدر أي ركنت اليه وكذا المضاف للموصول وللموصوف به كررت بغلام الذي مررت أو بغلام الرجل الذي مررت أي به (قوله مادة) أي لفظا وكذا معنى فلا يكفي اتفاق اللفظ فقط كوقفت على الذي وقفت عليه من الوقوف والوقوف ولا المعنى فقط كسررت بالذي فرحت به لكن استتوجه شيخ الاسلام الاكتفاء بالثاني وخرج عليه فاصبح عما تؤمر أي تؤمر به بل نقول السجاعي في النسبة عن الشاطبي ان المصنف لا يشترط اتحاد المتعلق أصلا وخرج عليه قوله * ويندب الموصول بالذي اشتهر * أي به وخرج بالمادة الصيغة فلا يضر اختلافها قطعاً كما مثله من الفعل مع الوصف وجلة ما ذكر الحذف المجرور بالحرف خمسة شروط جو الموصول وكون جاره كجار العائلا لفظا ومعنى واتفاق العامل لفظا ومعنى ويزاد ان لا يكون الضمير عمدة قولاً محصورا ولا موقعا حذفه في امس فلا حذف في مررت بالذي مر به أو بالذي ما مررت الا به أو رغبت في الذي رغبت فيه وأن لا يصلح الباقي للوصل به كما قدمه الشارح مع مثاله فالخاصل أنه يزداد على هذا الشرط في المجرور بالحرف ما سمعته وفي المجرور بالاسم ككون جاره اسم فاعل عاملا أو اسم مفعول

المصنف استغنى بالتمثال عن أن يقيده الوصف بكونه اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال وان كان مجرورا بالحرف فلا يحذف الا ان دخل على الموصول حرف مثله لفظا ومعنى واتفق العامل فيهما مادة نحو مررت بالذي مررت به وأنت مار به فيجوز حذف الهاء فتقول مررت بالذي مررت قال الله تعالى ويشرب مما تشربون

أي منه وتقول مررت
بالذي أنت مارأي به ومنه
قوله

أقد كنت تخفي حب سمراء
حقبة

فبح لان منها بالذي أنت
بانح

أي أنت بانح به فان اختلاف
الحرفان لم يجوز حذف نحو

مررت بالذي غصبت عليه
فلا يجوز حذف عليه

وهكذا مررت بالذي
مررت به على زيد فلا

يجوز حذف به منه لاختلاف
معنى الحرفين لان الباء

الداخلية على الموصول
للاصاق والداخلية على

الضمير للسببية وان اختلاف
الاعمال لم يجوز حذف أيضا

نحو مررت بالذي فرحت
به فلا يجوز حذف به وهذا

كله هو المشار اليه بقوله
كذا الذي هو أي كذلك

يحذف الضمير الذي هو
بمثل ما هو الموصول نحو

مررت بالذي مررت فهو
أي بالذي مررت به فاستغنى

بالمثال عن ذكر بقية
الشروط التي سبق ذكرها

والله أعلم (ص)
(المعرف باداة

التعريف)
(أل حرف تعريف أو اللام

فقط * فنمط

متعديا لاثنين على ماضى وفي المنصوب كونه متصلا ويلزمه عدم الحصر وكون ناصبه فعلا أووصفا وكونه تاما
ويلزم من هذا كونه غير عمدة وكون الوصف عاملا كما مر وفي المرفوع أن يكون مبتدأ وأن لا يكون
معطوفا إلى آخر ما مر فتدبر (قوله أي منه) لم يقدره نشر بونه لمشا كتما قبله ولان ما كان مشروبا
لم لا ينقلب مشرو بالغيرهم وتصحيحه بان المعنى أشربون جفسه تكاف (قوله حب سمراء) حكمراء
اسم امرأة وحقبة بكسر الحاء المهملة وسكون القاف فوحدة أي مدة طويلة وتخفى من الخفاء ضد الظهور
وقوله فبح بضم الباء أي أظهر جواب شرط مقدر أي إذا كان كذلك فبح وقوله لان أصله الآن حذفت
الهمزة بعد نقل حركتها إلى اللام فاستغنى عن همزة الوصل (قوله فان اختلف الحرفان) أي لفظا ومعنى
أو معنى فقط كما مثله وألفاظا المعنى كحالات في الذي حالاته وقيل يجوز الحذف حينئذ وفيه نظر لانه لا يعلم
نوع المحذوف اه تصریح (قوله للسببية) أو المصاحبة وهي أظهر فان حذف على زيد كان تعنى
الاول فتأمل (قوله وان اختلف الاعمالان) أي عند غير المصنف كما مر وشذ قوله

وان لسانی شهادة يشترقي بها * وهو على من صبه الله علقم
لتعلق على المذكورة بعلقم أي شاق والمحدوفة بصبه أي علقم على من صبه عليه كما شذ الحذف عند عدم
جو الموصول في قول حاتم

ومن حسد يجوز على قومي * وأى الدهر ذولم يحسدوني
أي فيه فلو بمعنى الذي خبر أي الاستفهامية وحذف عائدها المجزور بقى لکن قبل لاشذ وذى البيتین لان
محل الشروط المذكورة إذ لم يتعين الحرف المحذوف والاجاز الحذف مطلقا كما فيهما وهذا ظاهر في الثاني
لعود الضمير على الموصول الواقع على الزمان وهو إذا كان الزمان ظرفا لا مجرا لا بقى نحو أعجبنى اليوم الذي
جئت أي فيه فالمحذوف متعين بخلاف الاول إذ يحتمل أن صب بمعنى ساط فيتعدي بعلى ومعنى أطاق فيتعدي
بلى فالمحذوف غير متعين كما لا يخفى وأما قوله تعالى ذلك الذي يشكر الله عباده أي به فقيل الحذف فيه سماح
أيضا لعدم جو الموصول وقيل على مذهب الكسائي من ان الحذف ندر يجزى الحذف الجار أو لا فاتصّب
الضمير واتصل ثم حذف وهو منصوب لا مجرور فهو قياسي وعلى هذا لا يكون هناك حذف شاذ أصلا لتأنيبه
في كل حذف اه لکن أنت خير بأن المشر به لا يجزى إلا بالياء فالمحذوف فيها متعين جزما وتقديره
به شرفيه يأباه أن مساق الآية لبيان المشر به لا لكان البشارة كما لا يخفى فنخرج الآية على هذا أولى
فتأمل والله سبحانه وتعالى أعلم

(المعرف باداة التعريف)
هذا أولى من التعبير بالجر يانه على كل الاقوال الآتية واصله بأم عند جبر لکن لا حاجة لاضافتها
للتعريف لان أداة الشيء ما يحصله والانصب بباقي المعارف حيث لم يقل فمهن المعرف بالعلمية مثلا أن يقول
ذوالاداة والمقام بعينها قيل ان كانت الباء سببية فقوله أل حرف تعريف تعبر عنه من يادته على الترجمة أو
بمعنى مع فلا زيادة (قوله أو اللام) أو التنوين الخلاف لا لشك واللام مبتدأ حذف خبره لدلالة ما قبله
أي حرف تعريف وهكذا كل ما توسط فيه الخبر كز يد قائم وعمر وفان تأخر الخبر وهو مفرد يصلح لكل من
المعطوفين فلا دلل أو الثاني أو تخبر فيه أقوال فان صالح لاحدهما فهو له وخبر الآخر محذوف نحو زيد وهند
قائم وقائمة وهذا كله في والتنوين يعينه لانها يجب معها المطابقة كالواو كافي المعنى أما التي لا شك ونحوه فلا
حذف معها لانها لا احد الدائر كما فاده بس (قوله فقط) الفاء زائدة اتز بين اللفظ وقط بمعنى حسب حال
من اللام أي حال كونها حسبك أي كافيتك عن طلب غيرها وقيل الفاء في جواب شرط مقدر وقط خبر
لمحذوف أو اسم فعل بمعنى انتبه أي اذا عرفت ذلك فهي حسبك وأفاته عن طلب غيرها (قوله فقط

عرفت) أى أردت تعريفة مبتدأ وصفة وقل فيه خبر والخط مفعول قل لقصد لفظه (قوله همزة قطع) أى أصلية بدليل فتحها وهمزة الوصل مكسورة الالعارض ولشبهتها مع تحرك اللام في نحو الأجر بنقل حركة همزة الأجر إلى اللام لأنها وصلت في الدرج الكثيرة الاستعمال (قوله همزة وصل) أى زائدة بعد الوضع للنطق بالسالكين ولا مدخل لها في التعريف وإنما لم تحرك اللام ويستغنى عنها لأن كسرهما مع ثقله يلبسها باللام الجبر وفصلها باللام الابتداء ووضعها الانظير له ونقل في التسهيل عن سيبويه أن المعارف أل بجماعتها كالاول لكن الهمزة على هذا زائدة للوصل معتد بها في الوضع بمعنى أنها جزء الاداة وان كانت زائدة فيها كاحرف المضارعة وليست زائدة عليها حتى تنافي الاعتماد بها في الوضع ونظاهرة في الخلاف في نحو من القوم فعلى الثاني لا همزة فيه أصلا للاستغناء عنها وعلى غيره موجودة لأنها حذفت الكثيرة الاستعمال وعن المبردان المعارف الهمزة وزيدت اللام لفرقها من همزة الاستفهام فلا قول أربعة اثنان أحاديان واثان ثنائيان (قوله للعهد) فيه حذف مضافين أى لتعريف ذى العهد أى الشيء المعهود واحدا كان أو أكثر وهو ثلاثة أقسام ذكرى وعلمى وحضورى فالاول ما تقدم ذكره صريحا كما مثل أو كناية نحو وليس الذكرك لا تلتقى لتقديم الذكرك مكنيا عنه بمعنى قولها ما في بطني محررا لأن التحرر يرى الوقف لخدمة بيت المقدس كان عندهم خاصا بالذكور والثاني ما حصل في علم الخطاط بغير الذكر المسار والحس الآتى نحو بالوادي المقدس اذ هم في الغمار تحت الشجرة والثالث ما حضر في الحس والمشااهدة كقولك لمن فوق سهمي أى رفعه القزطاس أى أصب القزطاس الحاضر وهو الغرض المنصوب للرحى اليه ومنه اليوم أكلت لكم دينكم أى هذا اليوم الحاضر وهو يوم عرفة من حجة الوداع الذي نزلت فيه الآية ومن جعلها للعهد العلمى نظر إلى انقضاء ذلك اليوم وعدم حضوره الآن فالعهد في الثلاثة خارجي عند البيانيين والنحاة يجمعون الثاني ذهنيا كقافى يس وهو في الجميع كعلم الشخص في الدلالة على الفرد المعين إلا أنه بقرينة العلم بجوهره ولذا كان أعرف من المحلى مطلقا (قوله ولا استغراق الجنس) أى استغراق أفراد ولو كان مدخولها جمعا كما حققه في المطول ان خلفها كل حقيقة كالمثل والنصاح الاستثناء بعده ولا استغراق خصائص الجنس وأوصافه ان خلفها كل مجازا كانت الرجل وزيد الرجل علما أى الجامع لأوصاف كل الرجال وخصائص العلم المتفرقة فيهم اذ يصح أن كل رجل على استعارة مالم يكل للبعض لاستجماعه صفاتهم وقد تخلفها كل حقيقة بحسب العرف فيكون الاستغراق حقيقة عرفية كجمع الامبراطورة أى صاغته بلده لصاغته الدنيا وليست أل في الصاغه موصولة لان المراد بها الدوام كالصفة المشبهة ومدخولها في كل ذلك كمنسكرة مسورة بكل (قوله ولتعريف الحقيقة) أى الماهية باعتبار حضورها الذهني بقطع النظر عن الأفراد فدخولها كعلم الجنس في الدلالة على ذلك إلا أنه بقرينتها العلم بجوهره كما مر وتسمى لام الحقيقة والطبيعة والماهية وهى الداخلة على المعارف كالانسان حيوان ناطق والكمالات كالانسان نوع وبقى من أقسام أل ما أشير بها لبعض مبهم واحدا أو أكثر كادخل السوق حيث لا عهد وأخاف أن يأكله الذئب وتركها الشارح لأنها كلام الجنس في وضعها للحقيقة الحاضرة لا باعتبار فرد وإنما حلت على ذلك البعض من المقام والقرينة كالادخول والا كل فيما ذكر لامن الوضع فهى داخلة في لام الجنس عند النحاة وأما البيانيون فيجعلونها للعهد الذهني لعهدية الحقيقة التى لذلك البعض في الذهن وان كان هو مبهما ومدخول هذه وان كان معرفة بالنظر لوضعها للحقيقة فتجوز عليه أحكام المعارف كحجيته مبتدأ وذال حال ووصف للمعرفة إلا أنه في المعنى كالمنسكرة نظر القرينة ذلك البعض المبهم ولذا نعت بالجملة في قوله

ولقد أمر على اللثيم يسبنى * فضيت ثمة قلت لا يعنبنى

عرفت قل فيه الخط) (ش) اختاف التكوين في حرف التعريف في الرجل ونحوه فقال الخليل المعارف هو أل وقال سيبويه هو اللام وحدها فالهمزة عند الخليل همزة قطع وعند سيبويه همزة وصل اجتمعت للنطق بالسالكين والالف واللام المعرفة تكون للعهد كقولك لقيت رجلا فاكمرت الرجل وقوله تعالى كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ولا استغراق الجنس نحو ان الانسان فى خسروا علامتها أن يصلح موضعها كل وتعريف الحقيقة نحو الرجل خبر من المرأة

الحقيقة والخطب ضرب من
البسط والجمع أنماط مثل
سبب وأسباب والتميز أيضا
الجماعة من الناس الذين
أمرهم واحد كذا قاله
الجوهري (ص)

(وقد نراد لازما كاللوات
والآن والذين ثم اللوات
ولا ضطرار ككلمات
الادب

ككنا وطبت النفس
ياقيس السري)

(ش) ذكر المصنف في هذين

البيتين ان الالف واللام

تأتي زائدة وهي في زيادتها

على قسمين لازمة وغير

لازمة ثم مثل للزائدة

اللازمة باللوات وهو اسم

صنم كان بكة وبالآن وهو

ظرف زمان مبني على

الفتح واختلاف في الالف

واللام الداخلة عليه فذهب

قوم الى أنها تعريف

الحضور كما في قولك

صررت بهذا الرجل لان

قولك الآن بمعنى هذا الوقت

وعلى هذا لا تكون زائدة

وذهب قوم منهم المصنف

الى أنها زائدة وهو مبني

لضمينه معنى الحرف وهو

لام الحضور ومثل أيضا

بالذين واللوات والميراد

بهما مادخل عليه أل من

الموصولات وهو مبني

على أن تعريف الموصول

بالا فتكون الالف واللام

وليس نكرة حقيقة لان النكرة ما وضع لبعض مبهم أو للحقيقة في ضمنه وهذه الحقيقة الحاضرة لا باعتبار
فرد أصلا كما علمت فالجرد وذواللام بالنظر للقرينة سواء في الابهام وبالنظر لانفسهما مختلفان وكذا اسم
الجنس مع علمه المستعمل في فرد كقيت أسامة كما أفاده السعد في شرح التلخيص والحاصل ان أل عند
النعمة ثلاثة أقسام واحد للجنس واثنان للفرد وعند البيهقيين أربعة لكنهم ترجع الى خمسة أو ستة لان
العهدية ثلاثة أقسام ورجح السيد الصفوي انها قسمان فقط لانها المخصصة معهوده خارجا بأقسامها الثلاثة
أو للجنس من حيث هو فان قصد ذلك فلام الحقيقة أو من حيث وجوده في بعض مبهم مع قرينة ذلك فلام
العهد الذهني أو في جميع الافراد فلام الاستغراق ومع عدم قرينة البعضية تحمل على السكينة وان لم توجد
قرينة كالاستثناء لكان لا بد من قرينة على ارادة الفرد دون الحقيقة وعلى هذا فلام الاستغراق هي لام
الحقيقة حملت عليه بالقرينة كاتني للعهد الذهني وهو ما صرح به السعد أما على الاول فوضعهما للافراد
لا الحقيقة وأما العهدية خارجا لفرد عليهما ربي قول ثالث وهي انها المخصصة من حيث هي مطلقا ثم يشعب
منها العهد وغيره هذا خلاصة المقام فتأمل (قوله أي هذه الحقيقة خبر الخ) التفاضل بينهما من حيث
تغايرهما بالذكورة والانوثة وان اتحدنا في الانسانية ولكون الحكم على الحقيقة لا ينافي تخالف الخبرة في
بعض الافراد لخصوصيات عرضته (قوله وقد نراد) أي لفظة أل المتقدمة في قوله أل حرف تعريف فاجل
عطف على الخبر فكأنه قال قسمان حرف تعريف وزائدة والمحكوم عليه بذلك هو لفظ أل من حيث هو
لا بقيد كونه حرف تعريف فلا استخدام في مرجع الضمير وأنت الفعل هنا باعتبار انها كلفوز كره في قوله
الآتي دخلا باعتبار انها حرف أو لفظ اشارة الى جواز الامرين (قوله لازما) صفة لصدر محذوف أي زيدا
لازما ولا ضطرار عطف عليه أي وزيدا لا ضطرار (قوله كاللوات) هذا اسم صنم والثاني موصول جمع
التي وفيها جناس تام لاتفاقهما اللفظ المعنى (قوله ياقيس) منادى مضموم والسري بفتح فكسر أي
الشريف نعته فيجوز رفعه تبعاً للفظه ونصبه مراعاة لمحله كاسمائي في النداء (قوله تأتي زائدة) أي غير
معرفه بدليل المقابلة لدخولها على معرف بغيرها كالعلم والموصول أو على واجب التنكير كالحال والتمييز
لاصالحه للسقوط لانها قد تكون جزء علم كاليسع (قوله لازمة) هي ما قارنت وضع السكامة وغير
اللازمة ما عرضت بعده (قوله باللوات) مثله كل علم قارنت أل وضعه للعامة مرتجلا كان كاسم أو اسم
شاعر يهودي أو منقول كاللوات فان أصله بشدة التاء وصف من اتيلت وكان رجلا يلبث السويقي بالطائف
فلما مات اتخذه وصفا وسموه به تخففت نأوه وكالعزيز تأنيث الاعز نقلت لصنم أو شجرة تعبدتها غطفان
وكاليسع بناء على انه عربي منقول من مضارع وسع وقولهم لا عري من الانبياء الاشعيب وهو دوصالح ومحمد
معناه لا عري مصري فاء وانما قالوا هؤلاء وقيل هو أعجمي قارنت أل رتجاله (قوله وهو ظرف زمان) أي
لازمن الحاضر وقد يستعمل في غيره مجازا واعلم أن الجمهور على انه علم جنس للزمان مبني لقولهم من الآن
بالفتح ثم اختلفوا في سبب بناءه فقيل تضمنه معنى أل الحضورية مع زيادة التي فيه كاتني الامس على الكسر
في قوله * واتني وقت اليوم والامس قبله * لذلك عند المصنف وفيه غرابة حيث ألقي اللفظ الموجود
وضمن معنى غيره من جنسه وقال الزجاج تضمنه معنى الاشارة فانه بمعنى هذا الوقت وقيل الشبه الجودي
اذ لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت وزمان ومن غير الجمهور من جعله اسم اشارة لازمان كهنالك
للمكان وعليه الموضع فله بناءه كاسماء الاشارة ومنهم من قال غير ذلك (قوله لتعريف الحضور) أي
للعهد الحضورى كهي في قولك هذا الرجل أي الحاضر فهي معرفة لازمة وفتحته حينئذ اعراب وهو
ملازم النصب على الظرفية وقد يجز بمن كجروى من الآن بالجر قال في التمسك وهذا قول لا يمكن القبح فيه

زائدة وهو مذهب قوم واختاره المصنف وذهب قوم الى أن تعريف الموصول بال أن كانت فيه نحو النكرة وان لم تكن فيه

فبينتها نحو من وما الاياقنا تعرف بالاضافة فعلى هذا المذهب لا تكون الالف واللام زائدة وأما حذفها في قراءة من قرأ صراط الذين
أنعمت عليهم فلا يدل على أنها زائدة إذ يحتمل أن تكون حذفت شذوذاً وان كانت معرفة كما حذفت من قولهم سلام عليكم من غير تنوين
يرسلون السلام عليكم وأما الزائدة غير اللازمة فهي الداخلة اضطراراً على العلم كقولهم في نبات أو بر علم لضرب من السكأة بنات الاوبر
ومنه قوله ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا * ولقد نهيتك عن نبات الاوبر والاصل بنات أو بر فزيدت الالف
واللام وزعم المبرد أن بنات أو بر ليس (٨٦) بعلم فالالف واللام عنده غير زائدة ومنه الداخلة اضطراراً على التمييز كقوله

رأيتك لما أن عرفت
وجوهنا *
صددت وطبت النفس
يا قيس عن عمرو
والاصل وطبت نفساً فزاد
الالف واللام وهذا بناء
على أن التمييز لا يكون إلا
ذكر وهو مذهب البصريين
ومذهب الكوفيون إلى
جواز كونه معرفة فالالف
واللام عندهم غير زائدة
والى هذين البيتين اللذين
أشدهما أشار المصنف
بقوله كبنات الاوبر وقوله
وطبت النفس الخ (ص)
(وبعض الاعلام عليه
دخلاً

للح ما قد كان عنه نقلاً
كالفضل والحرث والنعمان
* قد كذا وحذفه صبيان
(ش) ذكر المصنف فيما
تقدم أن الالف واللام
تكون معرفة وتكون
زائدة وتقدم الكلام
عليهما ثم ذكر في هذين
البيتين أنها تكون للح
الحقة والمراد بها الداخلة

وهو الراجح عندي والقول ببنائها لا توجد له على صحیحته اهـ (قوله فبينتها) شامل لأل الموصولة فتعريفها
بنية أل ولا مانع منه اهـ صبان (قوله وأما حذفها الخ) وارد على جعلها في الموصول معرفة أي لو كانت معرفة
لنكر الموصول بعد حذفها مع أنه باق على تعريفه إذ لم يختلف معناه ويحتمل أنه أراد على لزومها في الموصول
أي لو كانت لازمة لما حذفت في ذلك وحاصل الجواب عنهما أنه شاذ فلا عبرة به لکن يعين الأول قول
الشارح فلا يدل على أنها زائدة وقوله وإن كانت معرفة وفي التسهيل إن حذفتها من الذين واللاقي لغة لاشاذ
وكذا الذي والى كإمسا فلاحسن أل يقال إنها لازمة في اللغة الفصحى عند أكثر العرب (قوله بنات
الاوبر) هذا بيان للفظ الواقع في الشعر لأنه يقال نثر لان الكلام في الضرورة (قوله ولقد جنيتك)
أي جنيتك على الحذف والاصال ليوازن نهيتك والا كؤوبهم من آخره جمع كمء كأفلس وفلس والسكء
واحد السكأة لأنها اسم جنس جمع له على خلاف الغالب من كون التاء في المفرد وهي تبت في البداية له ثم
يبنى والعساقل جمع عساقول كعصفور ونوع منها وهي السكبار البيض التي يقال لها شحمة الارض وأصله
عساقيل كعصافير حذفت ياءه للضرورة وبنات الاوبر كماء صغيرة من غيبة على لون التراب رديشة الطم
وهي أول السكأة وقيل مثلها وليست منها نخرج زيادة (قوله ليس تعلم) أي بل جمع ابن أو بر كبنات
أوى وبنات عرس جمع ابن أوى وابن عرس وأما جمع على بنات نفرقة بين العاقل وغيره (قوله غير زائدة)
أي بل معرفة لأنه ذكره حيث شذوذه عليه فمعه من الصرف إذ جرد من أل للوزن والوصفية الأصلية كأدهم
وأسودلان أصل أو بر بمعنى كئيب أو بر وعلى الأول للوزن والعلمية لان جزء العلم في حكمه (قوله على
التمييز) وكذا الداخلة شذوذاً على الحال كادخلوا الأول فالأول فان السابق حال واللاحق عطف عليه
زيد فيهما أل شذوذاً لوجوب تنكير الحال والاصل ادخلوا أول فأول وأتى بالفاء لتبدل على الترتيب أي
ادخلوا مرتبين (قوله وجوهنا) أي ذواتنا وأكبرنا وضمن طبت معنى تسليت فعداه بعن أو هي
متعلقة بصدت (قوله طبت نفساً) قيل لا يمتنع ذلك لجواز أن تكون النفس مفعول بصدت وحذف
تمييز طبت أو لا يميز له (قوله وبعض الاعلام عليه دخلاً) فيه إيعاء إلى أنه سماعى فلا تدخل على غير
ما ورد كحكمه وصالح ومعروف (قوله للح) أي ملاحظة ما أي المعنى الذي قد كان نقل هو أي ذلك البعض
عنه أي عن ما فاصلة جرت على غير ما هي له (قوله كالفضل) قد مر دلالة على الوصف أي الحديث
بالمطابقة لكونه مصدراً والحرث مشتق يدل عليه بالضمن وأخر النعمان لان دلالة على وصف الحرث
الترامية لكونه في الأصل اسماً للدم أو أنه رتبها على الترتي بزيادة الحروف وكون أل في النعمان عارضة للح في بنات
تمثيله به في التسهيل لما فارقنت أل وضعه الآن يقال يحتمل ان العرب سموا بالنعمان فتلزمه أل وبنعمان
فقد دخله للح قال الشاذلي ومن الأول النعمان بن المنذر ملك العرب لانهم يسمون بغير أل (قوله المنقولة بما
يصلح الخ) خرج المرتجلة كسماء والمنقولة بما يصلح لها كيزيد ويشكر فلا تدخلها أل وأما قوله

* رأيت

على ما سمي به من الاعلام المنقولة بما يصلح دخول أل عليه كقوله

في حسن الحسن وأكثرتما تدخل على المنقول من صفة كقوله في حارث الحرث وقد تدخل على المنقول من مصدر كقوله في فضل
الفضل وعلى المنقول من اسم جنس غير مصدر كقوله في نعمان النعمان وهو في الأصل من أسماء الدم فيجوز دخول أل في هذه الثلاثة
نظراً إلى الأصل وحذفها نظر إلى الحال وأشار بقوله للح ما قد كان عنه نقلاً إلى أن فائدة دخول الالف واللام الدلالة على الالتفات إلى
ما فاتت عنه من صفة أو ما في معناها وحاصله أنك إذا أردت بالمنقول من صفة ونحوه أنه انما سمي به تفقؤلاً لا بمعناه أي تبت بالالف واللام للدلالة

على ذلك كقولك الحرف نظرا الى أنه انما يسمى به للتفاوت وهو انه يعش وبجرت وكذا كل ما دل على معنى وهو ما يوصف به في الجملة كفضل ونحوه وان لم تنظر الى هذا ونظرت الى كونه عالما لم تدخل عليه الالف واللام بل تقول فضل وحارث وثمان فدخل الالف واللام أقامه معنى لا يستغاد بدونها فليست برائدتين خلافا لمن زعم ذلك وكذلك (٨٧)

السواء كما هو ظاهر كلام المصنف بل الحذف والاثبات ينزل على الحالتين اللتين سبق ذكرهما وهو أنه اذا الملح الاصل جيء بالالف واللام وان لم يلحق لم يؤثر بهما (ص)

(وقد صير علما بالغة) مضاف او موصوب أل كالعقبه

وحذف أل ذي ان تناد أو تضاف

أوجب وفي غيرهما قد تضاف

(ش) من أقسام الالف واللام انها تكون للغلبة نحو المدينة والكتاب فان حققهما الصدق على كل مدينة وكل كتاب لكن غلبت المدينة على مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم والكتاب على كتاب سيبويه رجه الله تعالى حتى انهما اذا أطلقا لم يتبادرا الى الفهم غيرهما وحكم هذه الالف واللام انها لا تحذف الا في النداء والاضافة نحو يا صفي في الصفي وهذه مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم وقد تحذف في غيرهما شأنه وذات مع من كلامهم هذا عيوق طالعا والاصل

رأيت الوليد بن البرز بن مباركا * فضرورة سهوها ما شاكلة توليد والتقييد بالنقل وبما يصلح لها ليس للاحتراز من غيره لان الباب سماه بل لبيان مورد السماع بالمراد سم (قوله في الجملة) أي في بعض الاحوال وهو ما اذا أول باسم الفاعل مثلا في الفضل والاحرف في الهم بخلاف ما لا يوصف به أصلا ولا بالتأويل (قوله فليست برائدتين) أجيب بأن المراد بالرائدة ما ليست للتعريف وان لم تصاح للسقوط كما مر وكذا قول المصنف سيان أي في عدم افادة التعريف لا مطلقا (قوله بالغلبة) هي ان يكون الاسم عموم بحسب وضعه فيعرض له الخصوص في استعماله لغلبة اطلاقه على شيء بعينه ثم ان كان قد استعمل في غير ما غلب عليه كالعقبه والنجم فالغلبة الحقيقية وان لم يستعمل في غيره أصلا مع صلوحه لذلك بحسب وضعه كالاله بأل فتقديرية وأما الله فعمل بالوضع الشخصي على الصحيح فلا يصلح لغيره تعالى وضعه ولا استعماله وأما اله بغير أل فليس علما بالغلبة ولا بالوضع بل يطلق على كل معبود بحق أو باطل على السواء اه لكن هذا ظاهر في زمن الجاهلية أما الآن فلا يبعد أنه علم بالغلبة الحقيقية اذ لا يفهم منه اذا أطلق غيره تعالى وبهذا يجمع بين القولين قال ابن هشام وكان الانسب ذلك في باب العلم فينوعه الى رضوى وغلبى ليكون ذكر المضاف في مركزه فانه هنا استطرادى وهذا النوع قبل الغلبة يتعرف بالاضافة وأل العهدية ثم تنزل غلبته منزلة الوضع فيصير بهما علما ويا في تعريفه السابق (قوله مضاف) اسم بصير مؤنخ وعلمها خبرها مقدم (قوله كالعقبه) أصلها كل طريق صاعد في الجبل يشق سلوكه ثم اختص بعقبه معنى التي يقال فيها جرة العقبة قاله الشاطبي وقيل بعقبه أية عند مصر (قوله وحذف أل) مفعول مقدم لأوجب وقوله ذي أي التي في الغلبة كما بينه الشارح وخصها بالتد كرمع ان المعرفة كذلك احتراز عن المقارنة للوضع نقلا كالنصر والنعمان أو ارتجالا كاليسع والسموأل فلا تحذف للنداء والاضافة كما قال في الكافية

وقد تقارن الاداة التسمية * فتستدام كاصول الابنية

قال في شرحها أي لانها جزء علم كهمزة أجد وجيم جعفر بخلافها في الغلبة كالاعشى والنابعة فانها وان كانت لازمة الا انها لم تقارن الوضع بل أصلها طارئة لتعريف العهد ثم ألحى تعريفها بالغلبة فصارت رائدة اه ويحتمل ان قوله ذي اشارة الى الزائدة مطلقا بناء على ان المقارنة تحذف أيضا كما نقل عن الجمع والتسهيل وشرحه لابن عقيل والروادى كقول خالد بن الوليد

يا عز كفرنك لا سبجعا نك * اني رأيت الله قد أهانك

فخاتمة التنبيه على ذلك مع ان مثلها المعرفة دفع توهم نبوتها معهما لكونها زائدة لا يلزم عليهما جمع معرفين أو ان فائدته التنبيه على تعين حذفها فلا يتوصل لندائها بأي ولا بهذا كالمعرفة فلا يقال يا أيها السموأل ولا يا ذا الاعشى أو الحرف لان التوصل بذلك انما هو في أل الجنسية بخلاف العهدية والزائدة لكن هذه الفائدة خاصة بالنداء دون الاضافة فتدبر (قوله في الصقي) بكسر العين هو خويلد بن نفيل كان يطعم الناس بهامة فسفت الریح التراب في جفانه أي أوعية طعامه فسها فرمى بصاعقة فسمى الصقي وهو في الاصل اسم لكل من رمى بصاعقة (قوله عيوق) فيقول بمعنى فاعل كعقوبم بمعنى قائم وهو نجم كبير قرب الثريا والديران سمي بذلك لزعهم ان الديران يطلب الثريا وهو يعوق عنها والثريا نصغير ثروى من الثروة وهي السكثرة لكثرة كواكبها فاصلها ثروى اجتمعت الواو والياء الخ (قوله وابن مسعود) قبل الصواب

العيوق وهو اسم نجم ويكون العلم بالغلبة أيضا مضافا كابن عمرو وابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم فانه غلب على العبادة دون غيرهم من أولادهم وان كان حقه الصدق عليهم لكن غلب على هؤلاء حتى انه اذا أطلق ابن عمر لا يفهم منه غير عبد الله وكذلك ابن عباس وابن مسعود وهذه الاضافة لا تفارقه لا في نداء ولا في غيره نحو يا ابن عمر والله أعلم (ص)

ذكر ابن الزبير أو عبد الله بن عمرو بن العاص بدله لموت ابن مسعود قبل إطلاق العبادلة لانه من الطيبة
الاولى من الصحابة ويرده ان الشارح لم يقل غلب اسم العبادلة على فلان وفلان بعد ان كان جمع عبد الله
وانما قال غلبت هذه الاعلام وهو ابن عمر الخ على العبادلة أى على الاشخاص المسمى كل منهم بعبد الله مع
ان ابن عمر مثلاً يصدق بعبد الله وغيره من اخوته والعبادلة جمع عبد بل بزيادة اللام كما يقال في زيد بدل
هي زيادة شائعة في مثله من الاسماء وان عبد بل مأخوذ من عبد الله ومثل هذا يسمى تحت الا اشتقاقاً لانه لا
يكون من كلمتين في قياس التصريف اه اسقاطي والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿الابتداء﴾

لما فرغ من الاحكام الافرادية شرع في الاحكام التركيبية والتركيب المفيدة ترجع الى جملتين فعلية ومنها
جمله الابتداء كما مر واسمية ومنها اسم الفعل مع مرفوعه والوصف المكتفي بمرفوعه وأما قولهم الوصف مع
مرفوعه ولو ظاهر في قوة المفرد فخصوص بغير هذا وبغير صلة ال فانها في قوة جملة فعلية كما مر وقدم المصنف
باب المبتدأ في سائر كتبه لانه أصل المرفوعات عند سيبويه لانه مبدوء به وقيل أصلها الفاعل لان عامله لفظي
ولذا قدمه ابن الحاجب وقيل كل أصل ولما كان الابتداء يستدعي مبتدأ وهو يستدعي خبراً أو ما يسببه
كان في الترجمة توفية بالمقصود مع الاختصار وإشارة من أول الامر الى أنه العامل والى عدم ملازمة المبتدأ
للخبر فتأمل (قوله مبتدأ ز يدالخ) خبر مقدم عن زيد وعاذر مبتدأ آخر مرفوعه قصد لفظه ولفظ خبر خبره
وجواب الشرط محذوف أى ان قلت ذلك فزيد الخ (قوله وأول مبتدأ) لفظ مبتدأ خبر عن أول وسوغ
الابتداء به كونه قريناً للمعرفة أعني قوله والثاني وجهه أعني صفة فاعل أى أغنى عن الخبر وسار اسم فاعل من
مضى يسرى اذ امتضى ايلاً (قوله أن المبتدأ على قسمين) لم يعرفه كالمصنف اكتفاء بالثال وأحسن مما
هنا قول السكاكية

المبتدأ مرفوع معنى ذو خبر * أو وصف استغنى بمرفوع ظهر

لانه مع اختصاره صرح بمحذو نوى المبتدأ وبين بقوله مرفوع معنى ان عامله معنوى فيفيد تجرده عن
العوامل اللفظية والمراد بقوله ظهر مطلق البر وز في شمل الضمير المنفصل فهو بمعنى قولهم هو الاسم العارى
عن العوامل اللفظية غير الزائدة وشبهها مع كونه خبراً عنه أو وصفاً مكثفياً بمرفوعه والمراد الاسم ولتأويله
ليدخل نحو وأن تصوموا خير لكم فخرج ما اقترن بعامل لفظي من فعل أو حرف مثلاً ودخل بغير الزائدة
ما سيأتي في الشرح وخرج بكونه خبراً عنه الخ أسماء الافعال والاسماء قبل التركيب كالاعداد المسرودة فانها
عارية عن العوامل لكنها ليست بمبتدآت لانها ليست مخبراً عنها ولا وصفاً الخ ولا يرد على حصرة القسمين
قولهم أقل رجل يقول ذلك حيث انه مبتدأ لا خبر له ولا مرفوع يكتفي به بل الجملة صفة للتسكرة أغنت عن
الخبر في اللفظة لأن افتقارها الى الصفة أشد من الخبر لان هذا ما يحى والكلام في القياس على أنه أجاز في
التسهيل جعل الجملة خبراً وقيل ان أقل فعل في المعنى لا مبتدأ لانه بمعنى قل رجل يقول ذلك أى صغر وحقر
فلذا لم يخبر عنه (قوله فاعل) أى أو نائبه فالمراد مطلق المرفوع (قوله سبب مبتدأ خبر) ليس المراد
ان له خبراً محذوفاً وهذا مقام مقامه لأنه لا يستحق حينئذ خبراً بل انه أغنى عن أن يكون له خبر اكتفاء به
لشدة شبهه بالفعل ولذا لا يصغر ولا يوصف ولا يبنى ولا يجمع في التصحيح كما في التسهيل (قوله كل
وصف) أى اسم فاعل أو مفعول أو صفة مشبهة أو أفعال تفضيل فانه يرفع الظاهر باطراد في مسألة السكحل
ولا مانع حينئذ من كونه مبتدأ نحو هل أحسن في عين زيد السكحل منه في عين غيره فالسكحل فاعل
أحسن أغنى عن الخبر سواء كان الوصف ماضياً أو غيره بخلاف عمله النصب ملفوظاً أو مقدراً نحو أفي الله

﴿الابتداء﴾

(مبتدأ ز يد وعاذر خبر *
ان قلت زيد عاذر من اعتذر
وأول مبتدأ والثاني

فاعل أغنى في أسارذان
وقس وكاستفهام النقي وقد
يجوز نحو فائز أو لوالرشد
(ش) ذكر المصنف أن
المبتدأ على قسمين مبتدأ
له خبر ومبتدأ له فاعل سد
سبب الخبر فثال الاول زيد
عاذر من اعتذر والمراد به
مالم يكن المبتدأ فيه وصفاً
مستملاً على ما يذكرك في
القسم الثاني فزيد مبتدأ
وعاذر خبره ومن اعتذر
مفعول لعاذر ومثل الثاني
أسارذان فاعله للاستفهام
وسار مبتدأ وذان فاعل سد
سبب الخبر ويقاس على هذا
ما كان مثله وهو كل وصف
اهتمد على استفهام أو نفي
نحو وأقام الزيدان وما قام
الزيدان فان لم يعتمد الوصف
لم يكن مبتدأ وهناك مذهب
البصريين الا الاخفش

ورفع فاعلا ظاهرا كامثليا أو ضميرا منفصلا نحو أقام أنما وتم الكلام به فان لم يتم به لم يكن مبتدأ نحو أقام أبواه زيد فنز يد مبتدأ مؤخر وقام خبره مقدم وأبواه فاعل بقام ولا يجوز أن يكون أقام مبتدأ لأنه لا يستغنى بفاعله حينئذ لا يقال أقام أبواه فيتم الكلام وكذلك لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ إذا رفع ضميرا مستترا فلا يقال في ما زيد قائم (٨٩) ولا قاعدان قاعدا مبتدأ والضمير

شك وأعندك زيدان جعل شك فاعلا مبتدأ متعلق بالظرف أغنى عن خبره فهم وما يجب فيه حذف المبتدأ
أى أكثن في الله شك والجملة حيفة اسمية كما إذا جعل الظرف خبرا مقدا مع ما بعده فان جعل فاعلا
باستقر محدوفا كانت فعلية أو بالظرف نفسه لقيامه مقام عامله كانت ظرفية كما في المغنى وسواء كان وصفا
حقيقة أو تائولا نحو أعدل أبواك لتأوله بعاذل وكل المنسوب ونحوه كما يأتي في الخبر (قوله ورفع فاعلا)
عطف على اعتمد الواقع صفة لوصف وكذا قوله وتم الكلام به فشرطه ثلاثة (قوله وأبواه فاعل بقاءم)
في نسخ وأبوه بالافراد وعليها فلا يتعين ذلك كتحسينه في الأولى بل يجوز كون قائم خبرا عن أبوه والجملة
خبر زيد (قوله لا يستغنى الخ) أى لا فتقارمه لرجع الضمير فان علم كأن جرى ذكر زيد فقبل أقام
أبواه لم يمنع أفاده الاسقاطى وقبل يجوز مطلقا لان الاكتفاء بالمرفوع انما هو عن الخبر لا مطلقا (قوله
فلا يقال في مازيد قائم الخ) أى بل قاعده معطوف على قائم الواقع خبرا فان قلت أقام أخواك وأردت
العطف فالقياس أم قاعدهما بآراء الضمير وحكى أم قاعدان بالضمير المستتر لان الالف حرف قال ابن هشام
فقاعدان مبتدأ لعطفه بأم المتصلة على المبتدأ وليس له خبر ولا فاعل منفصل وجاز ذلك لتوسيعهم في الشوائب أى
فهم مبتدأ أكتفى بفاعله المستتر توسعا فتقييدهم بالبارز جرى على الاصل والغالب أو أرادوا البارز ولو
حكما كهذا فانه في حكم البارز لكان العطف والتنازع وقد يقال ان التقدير أم هما قاعدان بخلاف المبتدأ
فالعطف والجملة أفاده الاسقاطى ومثل ذلك سواء يجري في نحو ما قائم زيد ولا قاعده بخلاف مثال الشارح فان
العطف فيه ليس على وصف مكثف فتدبر (قوله كيف جالس العمران) أى ومن ضارب الزيدان ومتى
ذاهب أخواك فكيف حال من الفاعل ومن مفعول الوصف ومتى ظرفه وقس (قوله وقام اسمه الخ) مثله
في شرح التسهيل وادخال ذلك هنا لكونه مبتدأ في الاصل وكذا يقال في اسمها بالحجازية وخبرها لكن
فيه اغناء مرفوع عن منصوب ولا نظيره وأيضا فالوصف انما يعمل لقوة شبهة بالفعل والناسخ بعده عنه
لاختصاصه بالمبتدأ والخبر أفاده الاسقاطى (قوله سدمسد خبرا ليس) ظاهره أنه في محل نصب خبرها
وليس كذلك فالمراد سدعن أن يكون لها خبر لانها لا تستحق حينئذ خبرا بل فاعل اسمها نظير ما مضى (قوله
مخفوض بالاضافة) لا يرد أنه حينئذ ليس بمبتدأ لان المتضاميين كالشيء الواحد على انه وان خفص لفظا فهو
في قوة المرفوع لانه المقصود بالاسناد فكانه قيل ما قائم كما أشار له الشارح (قوله غير لاه) من لها يلهو
والمراد لازمه أى غير غافل واطرح بشد المهمة وكسر الراء أى اترك والسلم بالكسر والفتح الصالح أى بسلم
عارض (قوله في موضع رفع بما سوف) أى والاصل غير آسف الشخص على زمن الخ أى لا يتأسف عليه
ولا يرجو الحياة فيه بدليل قوله بعده

انما يرجو الحياة فتى * عاش في أمن من الاحن

رفع بأسوف انيابه مناب الفاعل وهو قسمة

خبر غير وقد سأل أبا القحح ابن جني ولده عن أعراب هذا البيت فارتبك في أعرابه ومنه ذهب البصريين إلا الأخفش إن هذا الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتد

على نفي أو استفهام وذهب الاخفش والكوفيون الى عدم اشتراط ذلك فاجازوا قائم الزيدان فقام مبتدأ والزيدان فاعل سدمس الخبر والى هذا أشار بقوله وقد يجوز نحو فائز (٩٠) أو الرشدي أي وقد يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ من خبر ان يسبقه نفي أو استفهام

وزعم المصنف أن سبويه يحيز ذلك على ضعف وما ورد منه قوله
خبر نحن عند الناس منك
* اذا الداعي المثوب قال بالا
خبر مبتدأ ونحن فاعل سدمس الخبر ولم يسبق خبر نفي ولا استفهام وجعل من هذا قوله

خبر بنو لوط فلاتك ملغيا
يقال لهطي اذا الطير صرت
تغير مبتدأ وبنو لوط فاعل
سدمس الخبر (ص)
(والثاني مبتدأ اذا الوصف خبر
ان في سوى الافراد طبعا
استقر)

(ش) الوصف مع الفاعل
اما ان يتطابقا افرادا أو
تثنية أو جمعا أو لا يتطابقا
وهو قسمان جائز ومنوع فان
تطابقا افرادا قائم زيد
جاز فيه وجهان أحدهما
أن يكون الوصف مبتدأ
وما بعده فاعل سدمس
الخبر والثاني أن يكون
ما بعده مبتدأ مؤخر
ويكون الوصف خبرا مقدما
ومنه قوله تعالى أراغب
أنت عن آلتي يا إبراهيم
فيجوز أن يكون أراغب
مبتدأ وأنت فاعل سدمس
الخبر ويحتمل أن يكون

على نفي) أي ولو معنى كأنما قائم الزيدان أو منقوضا كقائم الالزيدان (قوله أو استفهام) أي ولو
مقدر نحو قائم الزيدان أم قاعدان والراجح أن النفي والاستفهام انما يشترط للاكتفاء بالرفع وأما العمل
فشرطه مطابق اعتمادا ولو على الموصوف مثلا كاسيأتى في بابه (قوله وذهب الاخفش إلخ) اعلم ان المذهب
ثلاثة مذهب البصر بين منع الابتداء بلا اعتماد كما هو صريح الشارح والتوضيح وغيرهما لا جوازه بفتح كاقيل
ومذهب الكوفيين والاختفش جوازه بلا فتح ومذهب المصنف جوازه بفتح كما صرح به في التسهيل وذكره
الشارح بقوله وزعم المصنف إلخ فكان الاولى حل المتن عليه بجعل قد كناية عن القبح والمسوخ لا ابتداء
حيث عمله في المرفوع ولا يردان شرط العمل عند المصنف الاعتماد لانه معتمد على المسند اليه وهو كاف في
العمل لان اعتماده أعم من اعتماد الابتداء كما مر وأما الاخفش والكوفيون فلا يشترطون للعمل اعتمادا
أصلا كما في التصريح (قوله المثوب) أي المرجع صوته والمسكر له ليستغيث من ناب الرجل يشوب ثوبا أو ثوبا
رجع بعد ذهابه والمثابة موضع الرجوع مرة بعد أخرى ومنه قوله تعالى مثابة للناس وقوله يالا أصله يالفلان
فوقف على اللام (قوله خبر مبتدأ إلخ) ولا يجوز كونه خبرا مقدما عن نحن انما يفصل بين أن فعل ومن باجني
وهو المبتدأ فهو شاهد من حيث اكتفاؤه بالرفع ولا اعتمادا لرفع الضمير المنفصل بأفصل التفضيل في خبر
مسئلة الكحل الآن يؤول بان خبر خبر عن نحن محذوفة والمذكورة تأكيد للضمير في خبر فلا شاهد فيه
(قوله بنو لوط) بكسر اللام قبيلة من الازد عالجون بزجر الطير وعيا فتنه بالغاء وهي أن يعتبر الطير باسمائه
ومساقطه وأنوائه فيستعبد أو يتشاهم (قوله خبر مبتدأ) أي لانه مفرد لا يخبر به عن الجمع وهو
بنو ورده البصريون بان فعلا بمعنى فاعل يستوي فيه الواحد وغيره كالمصدر فانه يوازنه كصهيل وان يقيق نحو
والملائكة بعد ذلك ظهر وبقوله * هن صدق للذي لم يشب * (قوله طبعا) اسم بمعنى المطابق كالشبه
بمعنى المشابهة حال من فاعل استقر العائد لانا أو مصدر بمعنى المطابقة تمييز محمول عن الفاعل أي ان استقرت
مطابقته في سوى إلخ فقدم التمييز على عامله المتصرف كقوله

أنفسا تطيب بنيل المني * وداعي المذون ينادى جهارا

كما في المعرب ومقتضاه ان استقر المذكور هو العامل وليس كذلك بل هو مفسر للمحذوف بعد ان فتدبر
ولولا كتابته بالالف لا يمكن جعله على حد وان أحسن من المشركين استجارك (قوله وهو قسمان) أي
غير المطابق قسمان (قوله فان تطابقا افرادا إلخ) ههنا مفهوم المتن ومثله في جواز الأمرين كما في الطمع
والنسك كون الوصف يستوي فيه المفرد والمثنى والجمع كخبر جريح نحو أجنب زيدا والزيدان أو
الزيدون أو جمع تكسير مع مثنى أو مجموع لامع مفرد لما يأتي نحو أقيام الزيدان أو الزيدون فالجملت
صورا لكن في التصريح عن الشاطبي ان جمع التكسير كالتصحيح في امتناع الفاعلية (قوله وجهان)
أرجحهما الفاعلية لان الاصل عدم التقديم والتأخير الا لما منع من أحدهما فتمتنع الخبرية في نحو أراغب
إلخ لما في الشرح وفي نحو حاضر القاضي امرأته لا يخبر عن ذكر عن مؤنث وفصل الفاعل من الوصف مجوز
لعدم تأنيده كالفعل وتمتنع الفاعلية في نحو أي داره زيد لا يسود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وفيه انه اذا
جعل زيد فاعلا بالوصف المحذوف أي كأن زيد في داره كان مقبلا من الرتبة عن المجرور كما لا يخفى الا أن يجعل
فاعلا بالظرف نفسه فتدبر (قوله ويحتمل إلخ) أي بقطع النظر عن المانع الآتي وقوله ولي أي راجب (قوله
فيلزم فيه الفصل) أي ان لم يقدر للجار متعلق بعد أنت أي أراغب أنت راجب عن آلتي فيجوز حينئذ قسم

أنت مبتدأ مؤخر وأراغب خبرا مقسما والاول في هذه الآية اولى لان قوله
عن آلتي معمول لأراغب فلا يلزم في الوجه الاول الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي لان أنت على هذا التقدير فاعل لأراغب فليس باجني
منه وأما الوجه الثاني فيلزم فيه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي لان أنت اجني من راجب على هذا التقدير لانه مبتدأ فليس لأراغب عمل

المانع

فيه لانه خبر والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح وان تطابقتا ثنية نحو أقامان الزيدان أو جمعاً نحو أقامون الزيدون فابعد الوصف مبتدأ والوصف خبر مقدم وهذا معنى قول المصنف والثاني مبتدأ الى آخر البيت أي والثاني وهو ما بعد الوصف مبتدأ والوصف خبر عنه مقدم عليه ان تطابقا في غير الافراد وهو الثنية والجمع هذا على المشهور من لغة العرب ويجوز على لغة كلوني البراغيث أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر وان لم يتطابقا وهو قسمان ممنوع وجاز كما تقدم فقال (٩١) الممتنع أقامان زيد وأقامون زيد

فهذا التركيب غير صحيح ومثال الجائز أقام الزيدان وأقام الزيدون وحيداً يتعين أن يدون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل مسد مسد الخبر (ص)

(و) رفعوا مبتدأ بالابتداء

كذلك رفع خبر بالابتداء

(ش) من ذهب سبويه

وجهور البصريين ان

المبتدأ مرفوع بالابتداء

وان الخبر مرفوع بالابتداء

والعامل في المبتدأ معنوي

وهو كون الاسم مجرداً من

العوامل اللفظية غير الزائدة

وما أشبهها واحترز بغير

الزائدة عن مثل بحسبك

درهم بحسبك مبتدأ وهو

مجرد عن العوامل اللفظية

غير الزائدة ولم يجرّد عن

الزائدة فان الباء الداخلة

عليه زائدة واحترز بشبهها

من مثل رب رجل قائم

فرجل مبتدأ وقائم خبره

ويدل على ذلك رفع

المعطوف عليه نحو رب

رجل قائم وامرأة والعامل

في الخبر لفظي وهو المبتدأ

وهذا هو مذهب سبويه

وجه الله وذهب قوم الى

الممانع (قوله على المشهور) أي من وجوب تجريد الوصف كالفعل من علامة التثنية والجمع (قوله وان لم يتطابقا) جواب الشرط محذوف لعلمه من السياق أي حكمه مختلف وقوله وهو قسمان بالوارد تفصيل له (قوله وما بعده فاعل) وتضمن الخبرية لئلا يخبر بالمفرد عن غيره والحاصل ان الصور ٢ خمسة عشر ترجع الى أربعة أحكام امتناع الخبرية في الوصف المفرد مع المثني والمجموع لما ذكره امتناع الفاعلية في تطابقهما ثنية وجمع نصحيح نحو أقامان الزيدان وأقامون الزيدون الاعلى لغة أكلوني البراغيث وامتناع الامرين في عكس هذه الاربعة نحو أقامان زيد وأقامون زيد وأقامان الزيدون وأقامون الزيدان فهو تركيب فاسد وكذلك قيام زيد وجواز الامرين في الصور الست المتقدمة الامناع كما مر فتأمل والتأمل (قوله ورفعوا) أي جمهور البصريين أي حكموا بذلك (قوله بالابتداء) خبر عن رفع وكذلك حال من المستكن في الخبر وهو خبر بالابتداء متعلق برفع أي رفع الخبر بالابتداء كأن كذلك في النسبة لمن ذكر ولا يراد به عين المبتدأ في المعنى فيلزم كونه رفعاً لنفسه لان الرفع من عوارض الالفاظ ولفظها ما يختلف بل ومفهومها أيضاً لان مفهوم المبتدأ مجرد الذات والخبر هي مع حكمها وان اتحد اما صدقاً (قوله والعامل في المبتدأ) الاولى تفرعيه بالفاء كافي نسخ (قوله وهو كون الاسم) هذا معنى الابتداء اصطلاحاً وقيل هو كون الاسم أولاً ليخبر عنه بشأن ولو في الرتبة وأما لغة فهو الافتتاح فنفسه بالاهتمام بالشئ وجعله أولاً لثان أراد لازم المعنى معه لان الاهتمام لازم للنفوس والاصطلاح (قوله بحسبك درهم) مثله ناهيك بزيد فالبايع زائدة في المبتدأ على احتمال أي زيد ناهيك عن طلب غيره لكفايته (قوله بحسبك مبتدأ) أي ودرهم خبر وكذا كل نكرة وليتها واختار الكافيحي عكسه لان القصد الاخبار عن الدرهم بأنه كاف لا عن الكافي بأنه درهم اه وكون القصد هذا دائماً ممنوع بل لسكل مقام مقال فلا ينبغي إطلاق أحدهما ثم بنظر ما لمسوغ لا ابتداء بدرهم لا يقال تقديم الخبر لان هذا ليس منه كاسبين ولا قصد الحقيقة لأن الكفاية لا تتعلق بها الا أن يقدر له وصف أي درهم واحد فتأمل فان وليها معرفة كبحسبك زيد كانت هي الخبر عند المصنف لأنها بمعنى كافيك اسم فاعل لا يتعرف بالاضافة ولا يخبر بمعرفة عن نكرة وان تخصصت الا في باب الاستفهام وأفعال التفضيل كمن أبوك وخبر منك زيد والافى النسخ نحو فان حسبك الله وجعلها ابن هشام مبتدأ مطلقاً لأن الباء لاتزاد في الخبر واكتفي في الاخبار بالمعرفة عن النكرة بتخصيصها واعلم ان حسب ان استعمال بحرف الجر الاصل كان مفتوح السين كهذا بحسب هذا أي بقدره والا كان ساكنها كما هنا أفاده بعضهم (قوله فرجل مبتدأ) هو بحسب رفعه مقدر لحرارة الجار الزائد وشبهه ولا ضرر في اجتماع اعراب لفظي وتقديرى لاختلاف جهتهما وقيل مرفوع محلا ولا يختص المحل بالمبنيات (قوله وذهب قوم الخ) أي لان الابتداء يستلزمهما معاً فاعمل فيهما كما فعل في الفاعل والمفعول ويردده لم يوجد في العوامل اللفظية ما يعمل رفعين بدون اتباع فكيف بالمعنوي الضعيف ولا يراد المبتدأ في نحو القائم أبوه ضاحك لان رفعه الفاعل بجهة شبهة الفعل لا بكونه مبتدأ فلم تعد

ان العامل في المبتدأ والخبر لا ابتداء فالعامل فيهما معنوي وقيل المبتدأ مرفوع

٢ (قوله خمسة عشر) أي من ضرب ثلاثة الوصف المفرد وغيره في أربعة المرفوع المفرد والمثنى والجمع الصحيح والمكسر يحصل اثنا عشر ويزاد عليها كون الوصف يستوي فيه المذكر والمؤنث في صور المرفوع المفرد والمثنى والجمع هذا وفي الحقيقة الصور عشرون من ضرب خمسة الوصف المفرد والمثنى والجمع صحيحاً ومكسراً وكونه يستوي فيه الواحد وغيره في أربعة المرفوع ولا يخفى عليك حكمها اه منه

وأعدل هذه المذهب
مذهب سيبويه وهو الأول
وهذا الخلاف لا طائل
تحته (ص)

(والخبر الجزء المسم الفائدة
كالقبر والأبدي شاهده)
(ش) عرف المصنف الخبر
بأنه الجزء المكمل للفائدة
ويرد عليه الفاعل نحو قام
زيد فإنه يصدق على زيد
أنه الجزء المسم الفائدة وقيل
في تعريفه أنه الجزء
المتنظم منه مع المبتدأ جلة
ولا يرد الفاعل على هذا
التعريف لأنه لا ينتظم منه
مع المبتدأ جلة بل ينتظم
منه مع الفعل جلة
وخلاصة هذا أنه عرف
الخبر بما يوجد فيه وفي
غيره والتعريف ينبغي أن
يكون مختصا بالمعرف دون
غيره (ص)

ومفردا يأتي ويأتي جملة
حاوية معنى الذي سيقته
وان تكن أياه معنى اكتفى
بها كمنطق الله حسي
وكفي

(ش) ينقسم الخبر إلى
مفرد وجلة وسيأتي
الكلام على المفرد فأما
الجملة فأما أن تكون هي
المبتدأ في المعنى أولا فان لم
تكن هي المبتدأ في المعنى
فلا بد فيها من رابط يربطها
بالمبتدأ وهذا معنى قوله

جهتهما وأما المبتدأ المتعدد الخبر نحو هذا حلوا مض فجموعهما الخبر لكن ظهر الرفع في أجزائه لتعديده
فيه ونحو كاتب شاعر ومؤول بالمفرد أي متصف بذلك فتدبر (قوله بالابتداء والمبتدأ) أي أضعف الابتداء
فيقوي بالمبتدأ فالعامل مجموعهما لا كل منهما مستقلا حتى يكون فيه اجتماع عاملين على معمول واحد
(قوله ترافعا) أي لا فتقار كل إلى الآخر فعمل فيه كاداة الشرط مع فعله في نحو أيا ما تدعو أو هو قياس مع
الفارق لاختلاف جهة العمل في هذين (قوله لا طائل تحته) فيه أنه يترتب عليه محو عطف المفردات في
نحوز يدقائم وعمر وجالس إذا قلنا العامل في الجزأين الابتداء دون باقي الاقوال لئلا يعطف على معمولي
عاملين مختلفين (قوله والخبر الخ) عرفه دون المبتدأ اهتماما بحط الفائدة وتوطئة لتقسيمه إلى مفرد وغيره
(قوله المسم الفائدة) أي المحصل الفائدة نامة أذا لم تحصل قبله وأما الحاصلة في زيد يضرب أبوه مع حذف الاب
فهو غير المقصودة ولا يرد قائم في زيد أبوه قائم لأنه محصل لها وضعا وتوقفها على المرجع ليس من حيث
الاسناد ولا شعري شعري لحصولها بالتأويل أي شعري الآن هو شعري المعروف سابقا (قوله كالقبر)
أي محسن والأيادي أي النعم جمع أي دمج يد بمعنى النعمة مجازا (قوله ويرد عليه الفاعل) أي فاعل الفعل
وفاعل الوصف المكتفي به ويجاب بأنه حذف قيد كونه مع مبتدأ خبر الوصف المذكور لعلم به من قوله مبتدأ
زيد الخ لدلالته على أن الخبر لا يكون الامع المبتدأ وان ذلك الوصف لا خبر له وأ كذلك بتثنيه بالته براح
(قوله ولا يرد الفاعل) فيه نظر لان فاعل الوصف مع مبتدأ جلة كما مر فلا بد في هذا أيضا من استثناء ذلك
الوصف (قوله بما يوجد الخ) أي فهو نعر يعرف بالاعم وقد جوزه المتقدمون لكن قد علمت سقوطه
(قوله ومفردا) حال من فاعل يأتي العائد للخبر والمراد بالمفرد هنا غير الجملة وشبهها فيشمئثلثي والجمع
والركب بأقسامه والوصف مع مرفوع لم يكتف به (قوله ويأتي جلة) أي غير نهائية ولا مصدرية بل كن
أو بل أو حتى بالاجماع كذا في النكت لكن في الشهاب على البيضاوي استشكل وقوع الاستدراك خبرا
في نحو زيد وان كثر ماله لكنه بخيل مع وروده في كلامهم وخرجه بعضهم على أنه خبر عن المبتدأ مقيدا بالغاية
وبعضهم قال الخبر محذوف والاستدراك منه اه والصحيح جواز كونها قسمية خلافا للعطب وإنشائية
خلافا لابن الانباري ولا يلزم تقدير قول قبلها كما يلزم في النعت خلافا لابن السراج لأن القصد من الخبر
الحكم لا التمييز فلا ضرر في كونه غير معلوم بخلاف النعت لكن كونها خبرا ليس باعتبار نفس معناها
اقيامه بالمشي لا بالمبتدأ بل باعتبار تعلفها بالمبتدأ فطلب الضرب في زيد اضربه وان قام بالمسك لا انه
متعلق بزيد فكأنه قيل زيد مطلوب ضربه مثلا وهذا صحيح كونها خبرا واحتمل الكلام الصدق والكذب
أفاده الدمايني عن بعضهم وقال أنه في غاية الحسن (قوله حاوية الخ) أي مشتملة على اسم معنى المبتدأ الذي
سبق خبره هو الرابط (قوله معنى) سيشير الشارح في حله إلى نصبه بنزع الخافض أي في المعنى
والاحسن كونه تميزا (قوله اكتفى) أي المبتدأ بها عن الرابط (قوله وكفي) أصله وكفي به حسيبا
لان الكثير جرفاعل كفي بالباء الزائدة خلف الجار فأنصل الضمير واستقر (قوله يربطها) من بابي ضرب
وقتل كافي المصباح (قوله اما ضمير الخ) أي ولو في جملة أخرى مرتبة بالاولى اما بشرط كن يدقائم عمرو
ان قام أو يعطف بالفاء كقوله

وانسان عيني بحسر الماء تارة * فيبدو وتارات يحجم فيغرق

أو بالواو أو كم قاله الرضي كرمات همد وورثها أو ثم ورثها فيكتفي في الجملتين بضمير واحد لا ارتباطهما
وكذا كل ما يحتاج للربط كالصلة والصفة والحال (قوله مقدر) أي ان علم ونصب بفعل كقراءة ابن

منوان منه بدرهم أو إشارة

الى المبتدأ كقوله تعالى
ولباس التقوى ذلك خير
في قراءة من رفع اللباس أو
تكرار المبتدأ بالفظه وأكثر
ما يكون في مواضع التفخيم
كقوله تعالى الخاقعة الخاقعة
والقارعة ما القارعة وقد
يستعمل في غيرها كقوله
زيد ماز يدا وعموم يدخل
تحت المبتدأ نحو زيد نعم
الرجل وإن كانت الجملة
الواقعة خبرها المبتدأ في
المعنى لم تحتج الى رابط وهذا
معنى قوله وإن تسكن الى
آخر البيت أى وإن تسكن
الجملة اياه أى المبتدأ في المعنى
اكتفى بها عن الرابط
كقوله نطقى الله حسبي
فنطقى مبتدأ والاسم السكريم
مبتدأ ثان وحسبي خبر
عن المبتدأ الثانى والمبتدأ
الثانى وخبره خبر عن الاول
واسمته عن الرابط لأن
قولك الله حسبي هو معنى
نطقى وكذلك قولى لا اله الا
الله (ص) والمفرد الجامد
فارغ وإن * يشق فهو
ذو ضمير مستكن (ش)
تقديم الكلام فى الخبر اذا
كان جملة وأما المفرد فلما ان
يكون جامدا أو مشتقا فان
كان جامدا فقد كسر المصنف
انه يكون فارغا من الضمير
نحو زيد أخوك وذهب
الكسائى والرمائى وجماعة

عاصر فى الحديد وكل وعد الله الحسنى بالرفع أى وعده أو بوصف كالدبرهم انما عطيتك أو جى باسم فاعل كز يد
أناضارب أو بحرف دال على التبعيض كمثل الشارح أو الظرفية نحو * فيوم نساء ويوم نسر * أى
فيه أو مسبوق بمثل المحذوف كقوله * أصبح فالذى توصى به أنت مفلح * أى به كذا فى التسهيل ولم
يشترط ابن الحاجب سوى العلم به اه نكت وبقى نحو قوله تعالى فان الجنة هى المأوى أى له وزوجى المس
أرنب أى المس له أو منه فهذه رابط مقدر عند البصر بين وليس واحدا معاذ كرفله ليس مرادا للتسهيل
الحصر (قوله منوان) تثنية منا كعصا مكبال أو وزن ويقال منيان كفى القاموس وهو مبتدأ ثان
سوغه الوصف المقدر أى كاثان منه (قوله رفع اللباس) أى ان جعل ذلك مبتدأ ثانيا خبره خبر فان
جعل بدلا من لباس أو نعتا له على نحو زى الفارسى كون النعت أعرف من المنعوت وخبر خبر لباس فاخبر بمفرد
لا يحتاج الى رابط وكذا على نصب لباس عطف على لباس الاول وهما سبعتان (قوله وأ كثر ما يكون الخ) أفاد
ان وضع الظاهر موضع الضمير قيامى فى التفخيم وغيره وإن كان فيه أكثر قال الاخفش وإن لم يكن بلفظه
الاول فعنده يكفى إعادة المبتدأ بمعناه فقط وجعل منه آية والذين يسكنون بالكتاب الخ فالرابط إعادة الذين
يسكنون الخ بلفظ المصلحين لانه بمعناه ورد بان الذين مجرور عطف على الذين يتقون لامبتدأ ولئن سلم فالرابط
عموم المصلحين أو محذوف أى منهم أو اخبر محذوف أى مأجورون بدليل لا نضع الخ كفى المعنى واشترط
سبويه كونه بلفظه الاول وخصه بمواقع التفخيم ونحو أو ألعبد فذو عبيد وفى غير ذلك خاص بالشعر
اه نصريح بزيادة (قوله ما الخاقعة) ما استغفاهم مبتدأ ثان سوغه العموم لانها انكرة عند الجمهور وأما عند
ابن كيسان فعرفة الخاقعة بعندها خبرها والجملة خبر الاول والرابط إعادة المبتدأ بلفظه (قوله ز يد نعم الرجل)
أى لان الاصح ان أل فى فاعل نعم استغرافية فتشمل زيدا أى كونه عهدة فالرابط إعادة المبتدأ بمعناه
بناء على ما قاله الاخفش ومن الرابط بالعموم قوله

ألا ليت شمرى هل الى أم مالك * سبيل فأما الصبر عنها فلا صبرا

وقوله * فأما القتال لا قتال لديكم * فالصبر والقتال مبتدأ وجملة لا صبر ولا قتال خبر ربطت بعموم
الانكرة المنفية ويحتمل إعادة المبتدأ بلفظه ويرد على الرابط بالعموم أنه يستلزم جواز زيد مات الناس
وعمر ولا رجل هنا قال سم ولا مانع منه أخذنا من هذا الكلام الا ان يوجد نص بخلافه (قوله هى المبتدأ
فى المعنى) لا يردان كل خبر كذلك كما هو لان المراد هذا كون المبتدأ مفردا فى معنى الجملة كحديث
وكلام كما مثله وضمير الشأن فان المراد بنطقى منطوقى كقوله صلى الله عليه وسلم أفضل ما قلته أنا والنبيون
من قبلى لا اله الا الله وقوله تعالى وآخرو دعواهم أن الحمد لله ان جعلت أن صلاة لا تخففه وكون الخبر فى هذا جملة
انما هو فى الظاهر والافهم مفرد لان المقصود لفظ الجملة كما أخبر عنها فى لا حول ولا قوة الا بالله كنز من
كنوز الجنة نعم ذلك ظاهر فى ضمير الشأن نحو قول هو الله أحد فالجملة خبر عن هو بل رابط لانها عينه أى
مفسرة له أى الحال والشأن الله أحد ويصح كون هو ضمير المسئول عنه بناء على انها نزلت جوابا لقول
المشركين صف لنا ربك فالتعريف وأحد بدل أو خبر ثان (قوله نطقى الخ) أى منطوقى وكذا قوله الآتى
قولى لا اله الا الله أى مقولى (قوله والمفرد الخ) مبتدأ خبره جملة الجامد فارغ حذف رابطها أى الجامد
منه وليس الجامد صفة للمفرد لئلا ينافى عود الضمير فى يشق عليه وعوده اليه بدون صفة خطأ عند الشاطبى
لقول سبويه انهما كالثنى الواحد لكن الاصح جواز عود الضمير لانه لا ضرورة اليه لان حذف الرابط
كثير (قوله وإن يشق) أى يصح من المصدر للدلالة على متصف به كما هو اصطلاح النحويين أما عند
الصرفيين فهو ما دل على حدث وذات وإن لم تتصف به فيشمل أسماء الزمان والمكان والآلة ولا يستمرادة

الى أنه يتحمل الضمير والتقدير عندهم زيد اخوك هو وأما البصريون ففصلوا بين أن يكون الجاء متضمنا معنى المشتق أو لا فان تضمن معناه نحو زيد أسد أى شجاع تحمل الضمير وان لم يتضمن معناه لم يتحمل الضمير كإمثلة وان كان مشتقا فذكر المصنف أنه يتحمل الضمير نحو زيد قائم أى هو هذا اذ لم يرفع ظاهرا وهذا الحكم انما هو للمشتق الجارى مجرى الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل فأما ما ليس جاريا مجرى الفعل من الاسماء المشتقات فلا يتحمل ضميرا وذلك كاسماء الآلة نحو مفتاح فإنه مشتق من المفتاح ولا يتحمل ضميرا فاذا قلت هذا مفتاح لم يكن فيه ضمير وكذلك ما كان على صيغة مفعول وقصده الزمان أو المكان كرمى فإنه مشتق من الرمي ولا يتحمل الضمير فاذا قلت هذا رمي زيد لم يكن فيه ضمير وكذلك ما كان على صيغة فاعل ولا ضمير فيه وانما يتحمل المشتق الجارى مجرى الفعل الضمير اذ لم يرفع ظاهرا (٩٤) فان رفعه لم يتحمل ضميرا وذلك نحو زيد قائم غلاما فلهامه مرفوع بقائم فلا

يتحمل ضميرا وهو حاصل
ما ذكر أن الجاء يتحمل
الضمير مطلقا عند
الكوفين ولا يتحمل
ضميرا عند البصريين
الا ان أول المشتق وان
المشتق انما يتحمل الضمير
اذا لم يرفع ظاهرا وكان
جاريا مجرى الفعل نحو زيد
منطلق أى هو فان لم يكن
جاريا مجرى الفعل لم يتحمل
شيئا نحو هذا مفتاح وهذا
مرحله (ص)
وأبرزه مطلقا حيث تلا
ماليس معناه له محصلا
(ش) اذا جرى الخبر المشتق
على من هو له استتر الضمير
فيه نحو زيد قائم أى هو
وقوله أثبت بعد المشتق وهو
ونحوه وأبرزه فقلت زيد
قائم هو فقد جوز سبويه
فيه وجهين أحدهما أن
كون هو توكيدا للضمير

هنا (قوله الى انه يتحمل) أى وان لم يؤول بالاشتق فهذا هو محل الخلاف بينهم وبين البصريين أما المؤول فيتم حمله اتفاقا كما هو مفاد الشارح وليس في كلامه ما يدل على جريان الخلاف في المؤول أيضا كالأخفى (قوله أسد) أو بمعنى أو ذو مال أو رجيل فكل هذه تتحمل الضمير وترفع الظاهر كالشتقات لتأولها بالنسب الى كذا وبصاحب وصغير (قوله فان رفعه الخ) المراد بالظاهر ما يشمل الضمير البارز منفصلا كان كزبد قائم أنت اليه أو متصلا بحرورا كالكافر مغضوب عليه فالضمير المجرور نائب الفاعل في محل رفع والوصف فارغ اذ ليس له الامر فوع واحد (قوله وأبرزته) أى ضمير الخبر المشتق مطلقا أى أمن اللبس أولاى وأبرز الضمير مطلقا ان لا الخبر المشتق ما أى مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محصلا لذلك المبتدأ ولا يخفى ما فى ذلك من التعسف ونشئت الضمائر وأكمل منه قول الكافية

في المذهب الكوفي شرط ذلك أن لا يؤمن اللبس ورأيهم حسن

ومثل الخبر في ذلك الحال والنعته والصلة ولا يختص ذلك بالمشق منها كما هو ظاهر المتن والشارح بل مثله
الفعل والظرف اذا جريا على غير صاحبهما كز يد عمرو ضر به هو أو في داره هو فيجب فيه الجازم الا براه مطلقا
عند البصريين وبشرط اللبس عند السكوفيين لوجود المخدور في الجميع كافي الجمع وقال بعضهم محل
الخلاص انما هو الوصف أما الفعل فلا يجب فيه الازع عند الامن اتفاقا ولعل سره أصالته في العمل وتحمل
الضمير (قوله فقد جوز سيبويه الخ) مقتضى الوجه الثاني أن المستتر يمكن ارازه والنطق به ويلزمه أن يجوز
أن يقام هو على الفاعلية والافعال الفرق وغير سيبويه بوجوب الوجه الاول لما مر أن المستترا واجبا كان أو
جائزا لا يتيسر النطق به وانما يتبرهن له لفظ المنفصل تقر به او تدرى بالوصف الجارى على صاحبه كالفعل
في امتناع بروز ضميره وان سمي مستترا جواز الاندخال خلفه الظاهر فتدبر (قوله وجب ارازه الضمير) ويخلفه
أظاهر كز يد عمرو ضر به ز يد كما قاله أبو حيان (قوله ضار بها) خبر هذ وهو قائم بغيرها وهو زيد لانه هو
الضارب ولا لبس فيه اتد كبير فيعلم أنه ز يد ومثله هذ يضر بته (قوله أنيت بهو) أى على انه فاعل
ظرا لجريانه على غير صاحبه فيمنع استناره أو تأ كيد انظر الامن التباسه المجوز استناره وأما عند الخوف
ففاعل لا غير والبصريون يحجبونه فاعلاما مطلقا فيقال في التثنية على الفاعلية الهذنان الزيدان ضار بهما

المستتر في قائم والثاني أن يكون فاعلا بقائم هذا إذا جرى على من هو له فان جرى على غيره من هو له

وهو المراد بهذا البيت وجب ابراز الضمير سواء أمن اللبس أو لم يؤمن فقال ما أمن فيه اللبس زيد هند صار بها هو ومثال ما لم يؤمن فيه اللبس لولا التميز زيد عمر وصار به هو فيجب ابراز الضمير في الموضوعين عند البصر بين وهذا معنى قوله وأبرزنه مطلقا أى سواء أمن اللبس أو لم يؤمن وأما الكوفيون فقالوا ان أمن اللبس جازا لامر ان كلثال الاول وهو زيد هند صار بها هو فان شئت أتيت بهو وان شئت لم تأت وان خيف اللبس وجب الابراز كلثال الثاني فانك لو لم تأت بالضمير فقلت زيد عمر وصار به لا احتمل أن يكون فاعل الضرب زيدا وأن يكون عمرا فلما أتيت بالضمير فقلت زيد عمر وصار به هو تعين أن يكون زيد هو الفاعل واختار المصنف في هذا الكتاب مذهب البصريين ولهذا قال وأبرزنه مطلقا يعنى سواء خيف اللبس أو لم يخف واختار في غير هذا الكتاب مذهب الكوفيين وقد ورد السماع بمذهبهم من ذلك قوله

هما على التأكيده صار بتأهماهما وكذا في الجمع قال الدماميني والمسموع من العرب افراد الوصف في
 مثل ذلك الاعلى لغة كاونى البراغيت أى فيؤيد مذهب البصريين (قوله ذرى الجسد) جمع ذرة
 بثلاث المضافة وهى على الشئ ويكتب بالالف عند البصريين لانقلابها عن واو وبالياء عند الكوفيين
 اضم أوله كفى الصبان وهو مبتدأ ثلث خبره بانوها جمع بان من بنى بنى وفيه ضمير مستتر عائدا لقوى
 لجر يانه عليه وأما الواو فخرف جمع ولم يبرز مع جر يانه على غير مبتدئه وهو الذرى للعالم بانها مبنية لا بانية
 وللا لالة الواو على اسناده لقوى والالقيس لانيتها ولوا برز لقال على القصص بانيتها هم وعلى غير بانوها هم
 وتكلف البصريون باحتمال كون ذرى معجولا لوصف محذوف خبر عن قوى يفسره المذكور فلا شاهد
 فيه أى قوى بانون ذرى المجذب بانوها ويراد من الوصف الدوام لا المضى بقريته المدح فيعمل ويفسر العامل
 (قوله بانوها هم) الاصح بانيتها كما علمت لكن قصده تفسير الضمير المستتر وهو مع لا غير (قوله بنظر)
 أى مكافى أو زمانى مفيد كما يعلم من البيت بعده لا خصوص المكافى وانما يخبر به وبالجرور اذا كانتا مبنين بان
 يفهم منهما معنى متعلقهما المحذوف لكونه عامما وخاصة بقريته كما مر فى الصلة عن الدماميني ومثاله هنا
 على قياس ما مر أن تقول بل زيدا اليوم وعمر وأمس فى جواب زيدا قائم أمس وعمر واليوم وفى المعنى ان من
 الحذف الخاص لقريته قوله تعالى الحر بالحر أى مقتول أو يقتل لان تقدير العام فيه غير مفيد ولا حاجة
 لتكلف حذف المضاف من المبتدأ والخبر أى قتل الحر كأن يقتله (قوله أو بحرف جر) أى مع مجروره
 لان الخبر مجموعهما لا الحرف وحده فاطلق الجزء على السكل وما قبل انه أراد بالحرف المجرور مجازا للاقفة
 المجاورة أخذان من قول الرضى محل العامل للمجرور وحده لان الحرف لتوصيل معانى الافعال وشبهها الى
 الاسماء لا يصح لان مراد الرضى المحل الذى يقتضيه المتعلق بدليل تعليقه لا محل الخبرية فالخاص ان محل
 العامل فى الظرف اللغوى للمجرور فقط ولا محل للمجموع وهو نصب وقد يكون رفعا كمر يزبد مجهولا فزيد
 وحده نائب الفاعل ولا يكون جوا وكذا فى المستقر من حيث تعلقه بعامله الآن محل نصب أبدا وأما من
 حيث قيامه مقام عامله فالمحل للمجموع رفعا فى الخبر ونصبا فى الحال وجوا فى الصفة المجردة ولا محل له فى الصلة
 كعامله (قوله متعلق بمحذوف) أى هو الخبر على الصحيح لا الظرف وحده كما هو ظاهر النظم وهو مذهب
 جمهور البصريين لقيامه مقام عامله ولا مجموعهما كما اختاره الرضى لكن لا بد منهما عند الجميع الآن الاول
 نظر الى أن العامل أولى بالاعتبار وان كان معموله قيد الابد منه والثانى الى المافوظ به وهو معمول العامل فلا بد
 من ملاحظته معه والثالث الى توقف الفائدة على كل وكذا الخلاف فى الحال والصفة والصلة أما عمل الرفع فى نحو
 أف الله شك وتحمل الضمير فيجوز فيه القولان الاولان فقط ثم هذا الخلاف فى المتعلق العام أما الخاص فهو
 الخبر أو الحال مثلا اتفاقا ذكر أو حذف (قوله واجب الحذف) أى عند الجمهور لانه كون عام يفهم
 بدون ذكره ويسمى الظرف حينئذ مستقرا لا استقرار معنى عام له فيه أى فهمه منه ولان الضمير يستقر فيه
 اذا قلنا بانه الخبر أما السكون الخاص فيمتنع حذفه بالقرينة وأمامه افتارة يجوز كيزيد فى جواب بمن
 صررت وتارة يجب كيوم الجمعة صمت فيه على الاشتغال ويسمى الظرف فى كل ذلك لغوا لخالقه عن الضمير
 فدارا لغوا والمستقر على خصوص المتعلق وعمومه بقطع النظر عن ذكره وحذفه كما يقتضيه كلام المغنى
 وعليه اقتصر الدماميني لكن قد يفسر المتعلق خاصا كن يد على القرس أو من العلماء أوفى البصرة أى
 راكب ومعدود مقيم ولا يخرج ذلك عن الاستقرار اذ يجوز تقدير العام لتوجيه الاعراب وخصوصه
 بعرفه المقام لا يقتضى لغويته كما صرح به الدماميني فى أول شرح التسهيل وفى بسملة الشنوائى عن السيد
 نحوه قال فلما كان العام ضابطا مطردا اعتبره النحاة وفسروا المستقر به وحينئذ فلا يكون الخاص

قوى ذرى المجذب بانوها وقد علمت

بكنه ذلك عدنان وخطان

التقدير بانوها هم حذف

الضمير لأن اللبس (ص)

وأخبروا بنظر أو بحرف

جرناو بن معنى كأن أو استقر

(ش) تقدم أن الخبر يكون

مفردا ويكون جملة وذ كر

المصنف فى هذا البيت أنه

يكون ظرفا وجارا ومجرورا

نحو زيد عندك وزيدنى

الدارف لكل منهما متعلق

بمحذوف واجب الحذف

وأجاز قوم منهم المصنف

أن يكون ذلك المحذوف

اسما أو فعلا نحو كأن أو

استقر فان قدرت كأنا

كان من قبيل الخبر بالمفرد

وان قدرت استقر كان من

قبيل الخبر بالجملة واختلف

النحويون فى هذا فذهب

الاخفش الى أنه من قبيل

الخبر بالمفرد وان كلامهما

متعلق بمحذوف وذلك

المحذوف اسم فاعل التقدير

زيد

كان عندك أو مستقر عندك أو في الدار وقد نسب هذا السبب به وقيل انهما من قبيل الجمل وان كلامهما متعلق بمحذوف هو فعل
التقدير يز يد استقر أو يستقر عندك أو في الدار ونسب هذا الى جمهور البصريين والسيبويه أيضا وقيل يجوز أن يجعل من قبيل المفرد
فيكون المقدور مستقرا نحو هو ان (٩٦) يجعل من قبيل الجلة فيكون المقدور مستقر ونحو هو هذا ظاهر قول

المصنف ناوين معنى كأن
أو استقر وذهب أبو بكر
ابن السراج الى أن كلا
من الظرف والمجرور قسم
برأسه وليس من قبيل المفرد
ولان قبيل الجلة نقل
عنه هذا المذهب لتعليقه
أبو عـ الى الفارسي في
الشيرازيات والحق خلاف
هذا المذهب وانه متعلق
بمحذوف وذلك المحذوف
واجب الحذف وقد صرح
به شذوذ كقوله
لكم العزان مولك عزوان
من
فانت لدى بحبوحة الهون
كأن
وكما يجب حذف عامل
الظرف والجار والمجرور اذا
وقعا خبرا كذلك يجب
حذفه اذا وقع صفة نحو
مررت برجل عندك أو في
الدار أو حالا نحو مررت
بز يد عندك أو في الدار
أو صلة نحو جاء الذي عندك
أو في الدار لكن يجب في
الصلة أن يكون المحذوف
فعلا التقدير جاء الذي
استقر عندك أو في الدار
وأما الصفة والحال

المحذوف لغوا الا اذا امتنع تقدير العام كمثل الجواب والاشتغال لا مطلقا هـ او مقتضى ذلك مع ما صرف
تفسير التام أنه أعم من المستقر لانفراده في نحو الحر بالحرأما على القول بأن مدار المستقر على حذف
العامل عاما كان أو خاصا والاعو على ذكره ولا يكون الا خاصا فلازم له وما اشهر من ان المستقر هو ما وقع
صفة أو صلة أو خبرا أو حالا لا يمتشي على اطلاقه الا على هذا دون الاول لان الخبر مثلا عليه قد يكون غير
مستقر كعامة فتدبر (قوله كأن عندك) هو من كان التامة بمعنى حصل أو ثبت فالظرف بالنسبة
لذلك المقدور متعلق به لامن الناقصة والا كان الظرف في موضع خبره فيقدر كأن آخر ويتسلسل أفاده
السعد (قوله وقد نسب هذا السبب به) أيده في شرح الكافية بأنه يتعين تقديره بما بعده ما اذا الفجائية
نحو أمانى الدار فزيد اذا لهم مكر لان الفعل لا يليهما لفعل الباقي عاينهما السكن رده ابن هشام بإمكان تقدير
الفعل مؤخرا (قوله وقيل يجوز الخ) اختاره في المعنى (قوله في الشيرازيات) اسم كتاب أملا
بشيراز قال السيوطي لم أر ذلك فيه ولا في الحلبيات (قوله وان بهن) نائب فاعله يعود لمولك المراد به
الناصر والخليف وبحبوحة بضم الواو وحدين وبهمتين وسط الدار وغيرها والهن بضم الهاء الفل
والهوان (قوله وكما يجب حذف عامل الظرف الخ) محل ذلك اذا قدر كوناعاما كما هو فرض كلام المتن
فان قدر خاصا جاز ذكره في السكل كما علمت وجوز ابن جنى اظهار العام أيضا مسكيا بنحو فلما رآه مستقرا
عنده ورد بأنه استقر اخص بمعنى عدم التحرك لا عام بمعنى مطلق الحصول حتى يجب حذفه (قوله ولا
يكون اسم زمان خبرا هـ عن جثة) أي ولا صفة لها ولا صلة ولا حال منها الامع الفائدة لانها كالخبر في المعنى
وانما قيد بالزمان والجثة لان الغالب ان الاخبار به عن المعنى وبالسكان عن الجثة والمعنى مفيد لان كل معنى
من فعل أو حركة مثلا لا بد له من زمان ومكان يخصه وكذا الجثة بالنسبة للسكان فيحصل بالاخبار فائدة بيان
هذا الخاص بخلافه مع الزمان المطلق لانه يعم جميع الاجسام اذ لا بد لها من زمان تحصل فيه وذلك معانوم فلا
فائدة في الاخبار به فلو كان الزمان مع المعنى أو المكان معهما عاما امتنع أيضا نحو القتال زمانا وزيد أو القتال
مكنا لعدم الفائدة فلما دار على صولها مطلقا كما هو محصل كلام الشاطبي واستحسنه سم جدائم استظهر
جواز الاخبار مطلقا عند من لا يشترط تجديد الفائدة فتدبر (قوله عن جثة) هي الجسم قاعدة والقائمة الجسم
فأما سكان الاولى عن جسم ليعمهما السكن قال في شرح الجامع الذات والجوهر والعين والجثة ألفاظ
مقاربة المراد بها ما يقابل المعنى (قوله عن المعنى) أي غير الدائم كمشله فلا يقال طالع الشمس يوم
الجمعة لعدم الفائدة اسقاطي (قوله الا ان أفاد) أي وذلك بأحد أمور ثلاثة اما بتخصيص الزمان
بوصف أو اضافة مع جوهه في وكذا بعلمية على الظاهر كمنحن في يوم طيب أو في شهر ربيع أو في رمضان
واما بتقدير مضاف هو معنى كاليوم خروضا أمرأى اليوم شرب خمر ولا يحتاج لتقدير في أمر لان المراد به
القتال المترقب وهو معنى واما شبه الذات للمعنى في تجديد ها وقتا فوقتا كالرطب شهري ربيع والليالة
اطلال والورد أيار بفتح الهمزة وشدة المثناة التحتية كما في التصريح اسم شهر رومي غير مصروف للعلمية
والجمعة يوافق أوله سادس بشنس القبطي والنوع الاول يجب جوهه في فلا يجوز نحن يوم طيب والثالث

فحكمهم ما حكم الخبر كما تقدم (ص) ولا يكون اسم زمان خبرا هـ عن جثة وان يفيد خبرا
يجوز
(ش) ظرف السكان يقع خبرا عن الجثة نحو يز يد عندك وعن المعنى نحو القتال عندك وأما ظرف الزمان فيقع خبرا عن المعنى منصوبا
أو مجرورا بنحو القتال يوم الجمعة أو في يوم الجمعة ولا يقع خبرا عن الجثة قال المصنف الا ان أفاد كقولهم الليالة اطلال والرطب شهري ربيع
فان لم يفد لم يقع خبرا عن الجثة نحو يز يد اليوم والى هذا ذهب قوم منهم المصنف وذهب

جاء شيء من ذلك أول نحو قولهم الليلة اطلال والربط شهرى ربيع فان التقدير طلوع اطلال الليلة ووجود الربط شهرى ربيع هذا مذهب جمهور البصريين وذهب قوم منهم المصنف الى جواز ذلك من غير شرط لكن بشرط أن يفيد كقولك نحن في يوم طيب وفي شهر كذا والى هذا أشار بقوله وان يفيد فاجاب ان لم يفيد امتنع نحو زيد يوم الجمعة (ص) (ولا يجوز الا ابتداء بالسكره * مالم يفد كمن زيد نمره وهل فني فيكم فاخللنا * ورجل من السكرام عندنا وروضة في الخير خير وعمل * برزين وليقس مالم يقل (ش) الاصل في المبتدأ أن يكون معرفة وقد يكون نسكرة لكن بشرط أن يفيد وتحصل الفائدة بأحد أمور ذكر المصنف منها ستة أحدها أن يتقدم الخبر عليها وهو ظرف أو جار ومجرور نحو في الدار رجل وعنده يد نمره فان تقدم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور لم يجوز نحو قائم رجل الثاني أن يتقدم على النسكرة استفهام نحو هل فني فيكم الثالث أن يتقدم عليها نفي نحو ما خل

يجوز كالورد في ايار فيكون فيه مسوغان (قوله غير هؤلاء) هم جمهور البصريين (قوله ويؤول) أى بتقدير مضاف مطلقا سواء كان المبتدأ يشبه المعنى كما شبه أوله ولا كمن نحن في يوم طيب أى وجودنا واليوم آخر أى شهر به ومذهب الناطم أن الاولين يفيدان بالانقدير وهو الحق (قوله الليلة اطلال) بنصب الليلة ظرفا لمحدوف خبرا عن اطلال وكذا ما بعده (قوله وذهب قوم الخ) أعاد ذلك توطئة للتشيل بنوع ثان مما يفيد ولا يتصرف بعدم شذوذه فكان الاخصر ذلك مع ما تقدم (قوله نمره) بفتح فكسر كساء محظوظ نلبسه الأعراب والجمع عمار كافي المصباح (قوله فاخللنا) يتعين جعل ما تميمية لان الكلام في المبتدأ غير المنسوخ ومنه ما أحدا غير من الله (قوله ورجل من السكرام) قيل أراد به الامام النورى لانه تلميذ المصنف رضى الله تعالى عنهما (قوله يزين) بالفتح كيبس (قوله وليقس مالم يقل) أى من بقية أنواع المسوغات وأما السكاف في كمنز بدالخ فلا دخل بقية أمثلة الانواع المذكورة فلا تكرار سم (قوله أن يكون معرفة الخ) أى لانه محكوم عليه فلا بد من تعيينه أو تخصيصه بمسوغ لان الحكم على المجهول المطلق لا يفيد لتحجير السامع فيه فينفر عن الاصغاء لحكمه المذكور بعده وانما يشترط ذلك في الفاعل مع أنه محكوم عليه أيضا لتقدم حكمه وهو الفعل بدأ فبتقرر مضمونه في الذهن أولا ويعلم أنه صفة لما بعده وان كان غير معين فلا ينفر السامع عن الاصغاء لحصول الفائدة مما به التقرر ين دفع ما يقال لو خصص الفاعل بحكمه المتقدم كان قبل الحكم غير مخصص فيلزم الحكم على المجهول وحاصل الدفع أن تخصيصه ليس بنفس الحكم بل بتقدمه وتقرره أولا فيشابه الصفة في تقدم العلم بها دون الخبر لا يقال يلزم من ذلك جواز الابتداء بالنسكرة اذا تقدم خبرها مطلقا كقائم رجل ولم يقلوا به لان مكان الفرق بأن تقدم الخبر بخلاف الاصل فلم يكف مسوغا مجردة بخلاف تقديم الفعل فانه لازم أبدأ فتدبر واختار الرضى جعله كلمة مبتدأ ومن لا يشترط تجديد الفائدة لا يشترط مسوغا أصلا ثم ما ذكر في المبتدأ الخبر عنه أما المكتفى برفعه فشرطه التنكير كانه صواعليه ولا يحتاج لمسوغ لانه محكوم به كالفعل لاعليه ولذا كان أصل الخبر التنكير وكان حقه أن لا ينصف بتعريف ولا تنكير كالفعل لكن المالم يمكن تجرد الاسم عنه كما جردناه عما يطرأ أو يحتاج لعلامة وهو التعريف (قوله وهو ظرف الخ) الحق في شرح التسهيل بهما الجملة كقصدك غلاما رجلا ويشترط في الثلاثة الاختصاص بأن يكون كل من المجرور وما أضيف اليه الظرف والمستند اليه في الجملة صالحا للابتداء كما مثل فلا يجوز عند رجل مال ولا انسان ثوب وولده ولرجل لعدم الفائدة قال في المعنى ومن هنا يظهر أنه لا دخل للتقديم في التسويغ والالجاز ذلك بل المسوغ هو الاختصاص واشترط التقديم لدفع توهم الوصفية اه وقد يقال لا يلزم من منع ذلك كونه لا دخل له لجواز كونه جزءا له هذا وان كان علة تامة في الفاعل لا اختصاص كل باب بأحكام ولما مر من الفرق فتدبر (قوله استفهام) أى سواء كان بغیر المزمرة مع أم كماله أم بهما نحو أرجل في الدار أم امرأة خلا فالابن الحاجب في قصره على الثاني وانما كان مسوغا لان الانسكارى منه معنى النفي فتحصل به فائدة العموم والحقيقى سؤال عن غير معين يطلب تعيينه في الجواب فكان السؤال عم جميع الافراد فأشبهه العموم الحقيقي في حصول الفائدة أعاده المصريح (قوله ان توصف) أى بوصف مخصص كالمثال لا نحو ورجل من الناس هنا لعدم الفائدة والوصف اما لفظي كالمثل أو تقديري بأن يقدر في انظم الكلام نحو وطائفة قد أهمهم أى من غيركم بدليل ما قبله أو معنوي بأن لا يقدر في الكلام بل يستفاد من نفس النسكرة بقريسة لفظية كالتصغير في رجيل جاء لانه في معنى رجس صغيرا وحالية كالتعجب في ما أحسن زيدا أى شيء عظيم ثم اعتبار الوصف المخصص يقتضى صحة حيوان ناطق هذا دون انسان هنا وهو كذلك وان كان بمعناه لان الموصوف مظنة

رغبة في الخير خير السادس أن تكون مضافة نحو عمل برز بن هذا ما ذكره المصنف في هذا الكتاب وقد أنماها غير المصنف إلى نيف
 وثلاثين موضعاً أكثر من ذلك (٩٨) فذكر السبعة المذكورة والسابع أن تكون شرطاً نحو من يقوم أقم معه

الثامن أن تكون جواباً
 نحو أن يقال من عندك
 فنقول رجل التقدير
 رجل عندي التاسع أن
 تكون عامة نحو كل موت
 العاشر أن يقصد بها التثنية
 كقوله

ما قبلت زحفاً على
 الركبتين
 فثوب لبست وثوب
 أجز

فقوله ثوب مبتدأ ولست
 خبره وكذلك أجز الحادي
 عشر أن تكون دعاء نحو
 سلام على آل ياسين الثاني
 عشر أن تكون فيها معنى
 التمجيد نحو ما أحسن
 زيداً الثالث عشر أن
 تكون خلفاً عن موصوف
 نحو مؤمن خير من كافر
 الرابع عشر أن تكون
 مصغرة نحو رجل عندنا
 لأن التصغير فيه فائدة معني
 الوصف تقديره رجل حقير
 عندنا الخامس عشر أن
 تكون في معنى المحصور
 نحو شر أهر ذئاب وشئ
 جاء بك التقدير ما أهر
 ذئاب الأسر وما جاء بك
 الاثنى عشر على أحد القولين
 والقول الآخر أن التقدير
 شر عظيم أهر ذئاب وشئ
 عظيم جاء بك فيكون

الفائدة لما فيه من التفصيل بعد الاجال ونقل سم عن شيخه الصفوي أن اعتبار الوصف قاعدة
 حكمت بها العرب يظهر أثرها في بعض المواضع فأناطوا الحكم به وإن لم يظهر أثره في بعض آخر طرد الباب
 (قوله رغبة في الخير) قيل ليس الظرف معمولاً لرغبة بل وصف لها فهو مقابلة والصواب خلافه لأنهما مصدر
 رغب في الشيء أي أحبه ففتح عدي يفي والمجرور في محل نصب بها قطعاً (قوله مضافة) هو داخل فيما قبله لأن
 كونها عامة يشمل عمل الجرحكم من صلوات كتبهن الله وعمل برز بن ومثلك لا يبخل والنصب كأمر
 بعرف صدقة ونهى عن منكردقة ورغبة في الخير خبر وأفضل منك عندنا فإن المجرور في محل نصب
 بالمصدر والوصف والرفع كقائم الزيدان عنده من جوزه كذا في الاشموني وغيره وفي الأخير نظر لأن
 المبتدأ المكتفي بمرفوعه شرطه التشكيك كما سرفيس مما نحن فيه فالاولى التمثيل بنحو ضرب الزيدان
 حسن بفتون ضرب كقوله الساميني (قوله إلى نيف) في نسخ إلى أكثر من ذلك وهي الصواب
 لأنه سيد كر النيف بعد ذلك (قوله التقدير رجل عندي) أي لا عندي رجل لأن الجواب يسلك به
 مسلك السؤال من تقديم وتأخير كما في شرح التسهيل فلو قيل أهدك رجل أم امرأة كان تقدير الجواب
 عندي رجل موافقة له فيكون فيه مسوغاً فتأمل (قوله عامة) أي بنفسها كما مثله وكاسماء الشرط
 والاستفهام أو بنبرها كالنكرة في سياق النفي أو الاستفهام فكل ذلك داخل تحت مسوغ العموم كما في
 المعنى والشرح عدها أربعة ولوذ كرامم الاستفهام كالشرط كانت خمسة وليس داخل في هل فتي فيكم
 لأن هذا المبتدأ في سياق الاستفهام لأنه هو ثم المراد بالعموم هذا الشمولي كما هو في هذه المذكورات وأما
 البدي فليس مسوغاً لوجوده في كل نكرة وجعل في التسهيل قصد الحقيقة الآتي داخل في العموم
 لوجودها في كل فرد والظاهر عده مسوغاً مستقلاً كما سيأتي عن المعنى (قوله التثنية) هو المعبر عنه
 بالتفصيل والتقسيم (قوله زحفاً) أمامه صدر لا قبلت من معناه أو حال من التاء أي زاحفاً وقوله لبست
 الذي في المعنى نسبت من النسبان بدله قال وانما نسي ثوبه لشغل قلبه بحبوبته وجرا آل أخويه في أثره وهذا
 زحف على الركبتين والبيت لأمري القيس ثم ضعف الاستشهاد بأن نسبت وأجز محتملان للوصفية والخبر
 محذوف أي فن أنوبى ثوب نسبت الخ وان كانا خبرين احتمل تقدير الوصف أي فثوب لي نسبت الخ اه
 (قوله دعاء) عبر عنه في المعنى بكون النكرة في معنى الفعل وجعله شاملاً للدعاء لشخص كمثل الشارح
 وعليه كويل للطففين ولما يراى أدهب التجب كجب لزبد والشارح جعل التجب مستقلاً وأراد به ما أحسن
 زيداً وقد مر أنه داخل في الوصف المعنوي كالتغير الآتي فتقدير (قوله خلفاً عن موصوف) يعبر
 أيضاً عن هذا بكونها مضافة لمحذوف فهمامسوغ واحد لا اثنان وأدرجه الموضع في الوصف لأنه يشمل
 ما ذكر فيه الصفة والموصوف نحو وأبعد مؤمن خيراً والموصوف فقط نحو وطائفته قد أهمتهم أو الصفة
 فقط كحديث سوداء ولود خبر من حسناء عقيم فسوداء صفة لمحذوف هو المبتدأ في الحقيقة مسوغه الوصف
 أي امرأة سوداء لأنه حذف وأقيم الوصف مقامه اه وصرح في المعنى بأن عده مسوغاً مستقلاً خلاف
 الصواب ويظهر أن منه قول الشاعر * ثلاث كلهن قتلت عمدا * أي أشخاص ثلاث ونحو نعيمى
 عندي أي رجل نعيمى (قوله في معنى المحصور) يعلم منه تسوية المحصور بالاولى فالمسوغ هو المحصر
 لأنه نارة يكون معنواً كما مثله ونارة لفظياً نحواً عما رجلى في الدار وتنظير المعنى فيه إنما هو من حيث تمثله
 بأنما في الدار رجل لأن فيه مسوغاً آخر فتقدير (قوله شرأخر الخ) أي شر جعل ذالئاب وهو السكب

مهما

داخل في قسم ما جاز الابتداء به لكونه موصوفاً لأن الوصف أعم من أن يكون ظاهراً أو مقدرًا وهو

هنا مقدر السادس عشر أن يقع قبلها

سر ينسا ونجم قد أضاه
فقد بدا

محياك أخفى ضوءه كل
شارق

السابع عشر أن تكون

معطوفة على معرفة

نحو زيد ورجل قائمان

الثامن عشر أن تكون

معطوفة على وصف نحو

تجمعي ورجل في الدار

التاسع عشر أن يعطف

عليها موصوف نحو رجل

واحدة طويلة في الدار

العشرون أن تكون

مبهمة كقول امرئ

القيس

مرسعة بين أرساغه

به عجم يتفتى أرنبا

الحادي والعشرون أن

تقع بعد لولا كقوله

لولا اصطبار لأودي كل

ذئمة

لما استغلت مطابهن

للظهن

الثاني والعشرون أن تقع

بعد فاء الجزاء كقولهم إن

ذهب غير فعير في الرباط

الثالث والعشرون أن

تدخل على النكرة لام

الابتداء نحو لرجل قائم

الرابع والعشرون أن

تكون بعد كم الخبرية نحو

قوله

كم عمة لك يا جوير وخالة

فدعاء قد حلفت على عشاري

وقد انتهى

مهرا أي مصونا وهذا مثل لظهور أمارات الشر (قوله واو الحال) المدار على وقوعها في بدء الحال وإن لم تكن بواو كقوله

تركت ضائي نودة الذئب راعيها * وأنها لا ترائي آخر الأبد

الذئب يطردها في الدهر واحدة * وكل يوم ترائي مدي يدي

فدنية مبتدأ مسوغه كونه بدمجته حالية من ياء ترائي ولم تربط بالواو بل بالياء من يدي (قوله ونجم قد أضاه) فيه الشاهد ومحياك وجهك والشارق البكوكب الطالع من الأفق من شرق بشرق كطالع يطالع وزنا ومعنى (قوله السابع عشر) والاثنان بعده ترجع إلى م وغر واحد وهو العطف بأن يكون أحدهما عاطفان يصلح للابتداء إما لكونه معرفة أو نكرة مسوغة لأن العطف بشرط في الحكم فالصورأر بعة ترك الشارح منها عطف المعرفة على النكرة كرجل وزيد قائمان (قوله سبعة) أي مقصودا إبهامه لأن البليغ قد يقصده فلا بد أن إبهام النكرة هو المانع فكيف يسوغ (قوله مرسعة الخ) قاله امرؤ القيس في أبيات خطا بالاخته هي

أي هند لا تنسكحني بوجهة * عليه عقيقته أحسبا * مرسعة بين أرساغه

به عجم يتفتى أرنبا * ليجعل في رجله كعبها * حمار المنيعة أن يعطبا

والبوهة الاحق وعقيقته شعره الذي يلده له كونه لا ينظف والا حسب الاحرف في سواد والمرسعة بمهمات على زنة اسم المفعول تيممة تعلق بخافة العطف على الرسغ وهو طرف الساعد فيما بين الكوع والكرسوع وفي القاموس رسغ الصبي كمنعه شديدا ورجله حرز الدفع العين والعسم بفتح المهملة ينس في مفصل الرسغ تعوج منه اليد وإنما طلب الارباب لزمهم أن الجن تحتجتها خيضا فن علق كعبها لم يصبه جن ولا سحر بخلاف الثعالب والظباء والقنا قد يقول لها لا تنسكحني شخصامن أو أئلك الحقاء والشاهد في مرسعة حيث قصد إبهامها تحقير الموصوف حيث يحتمى بادنى تيممة وبين أرساغه خبرها فتدبر (قوله لولا اصطبار) خبره محذوف وجوبا أي موجود وإنما مسوغ لولا لأفادتها تعليق الجواب على الجلة التي فيها النكرة وأودى أي هالك والمقة كمدقة من ومقه يمه كوعده يعده إذا أحبه واستقلت أي مضت والظعن بفتح المعجمة فالهمزة السيرة (قوله ان ذهب غير) بفتح المهملة وسكون التحتية المراد به هنا السيد والرهط قوم الرجل وعشيرته وهو مادون العشرة من الرجال خاصة أي ان ذهب من القوم سيد فقيم غيرهم ويروي فعير في الرباط فالمراد به الحمار وهذا مثل للرضا بالحاضر وترك الغائب وجعل في المعنى المسوغ في ذلك الوصف المقدر أي فعير آخر (قوله كم عمة الخ) أي على رواية رفع عمة مبتدأ أخبره قد حلفت ولك صفته فقيم مسوغان وخالة تيممة حذف خبره لالة الاول عليه فدعاء بفاء فمتملتن صفتها وهي التي اعوجت أصابعها من كثرة الحلب قال في النهاية الغدع بالتحريك زيف بين عظم القدم والساق وكذلك في اليد فهو زوال المفاصل عن أما كمنها رجل أفدع وامرأة فدعاء كاحر وحراء وقد حذف نظيره من عمة كما حذف لك من خالة ففيه احتباك والعشار جمع عسراء وهي الناقة الحامل وأني بعلى إشارة إلى أنه كان مكرها في حلب مثل هذين عشاره لحقارتهما وكم على هذا خبرية للتكثير وهي اما ظرف أو مصدر لحلبت حذف بمرزا أي حلبت كم وقت أو كم حلبته بالجر أما على رواية جر عمة وخالة تمييزا لكم الخبرية ورواية نصبها تمييزا لها استفهامية فلا شاهد فيه لأن كم نفسها مبتدأ لا ما بعدها وسوغها اضافتها للتمييز على الاول والعموم على الثاني وقد حلفت خبرها والاستفهام لانتهم أي أخبرني بعدد همتك اللاتي حبلن لي فقد نسيت والظاهر جواز استفهاميتها على الاول أيضا فيقدر تمييزها منصوبا لا عند الفراء فيجوز جزم

نيم وثلاثين موضعا وبالم
أذكره منها أسقطته
لرجوعه الى ما ذكره أو
لانه غير صحيح (ص)
(والاصل في الاخبار أن
تؤخر
وجوزوا التقديم
لاضررا

(ش) الاصل تقديم
المتأخر وتأخير الخبر
وذلك لان الخبر وصف في
المعنى للمتأخر فاستحق
التأخير كالوصف بجوز
تقدمه اذ لم يحصل بتقديمه
ضرر أي ليس أو نحوه
على ما سبق فتقول قائم
زيد وقام أبوه زيد وأبوه
منطلق زيد وفي الدار زيد
وعندك عمر وقد وقع
في كلام بعضهم ان منسحب
الكوفيين منع تقديم
الخبر الجائر التأخير عند
البصريين وفيه نظر فان
بعضهم نقل الاجماع من
البصريين والكوفيين
على جواز في داره زيد
فتقل المنع عن الكوفيين
مطلقا ليس بصحيح هكذا
قال بعضهم وفيه بحث ثم
منع الكوفيون التقديم
في مثل زيد قائم وزيد قام
أبوه زيد أبوه منطلق
والحق الجواز اذا مانع من
ذلك واليه أشار بقوله
وجوزوا التقديم الى آخر
البيت فتقول قائم زيد

ومنه قولهم

كاسية أي فتسدر (قوله بعض المتأخرين) هو بهاء الدين بن النحاس ومن جملة ما ذكره كافي الذك
ان يراد بالسكر واحد مخصوص كقول أبي جهل قریش حين أسلم عمر رجسلا اختار لنفسه أمرا
يريدون ولا يظهر دخول هذا في شيء مما ذكره الشارح لكن يمكن جعله خبر المحذوف والباقي مستغنى
عنه أو باطل فانظره (قوله الى نيف) بشد الياء وقد تخفف من ناف ينوف اذا ارتفع وهو كل ما زاد على
العقد الى أن يبلغ العقد الثاني وأما البضع فما بين الثلاثة والعشرة (قوله وبالم أذكره الخ) أرجع بعضهم
جميع المسوغات الى العموم والخصوص كما قال أبو حيان في منظومته نهاية الاعراب
وكل ما ذكر في التقسيم * يرجع للتخصيص والتعميم

وجرى عليه في السندور وغيره وقال في المغني لم يعول المتقدمون الا على حصول الفائدة ورأى المتأخرون أنه
ليس كل أحد يهتدي الى مواطنها فتتبعوها فن مقل نخل ومن مكثر مورد ما لا يصح أو معدلا مور متداخلة
والتي يظهر لي انحصارها في عشرة أمور تقديم الخبر المختص والوصف والعموم والعمل والعطف وكونها
في معنى الفعل وفي أول الحال وقد علمت شرح ذلك التام أن يراد بها الحقيقة من حيث هي كتمرة خير
من جرادة ومؤمن خير من كافر وقدم مثل الشارح بهذا الخلاف الموصوف فيكون فيه مسوقان التاسع
كون الخبر من خوارق العادات كبقرة تكلمت وشجرة سجدت العاشر كونها بعد اذا الفجائية
نخرجت فاذا رجل بالباب وزاد الاشموني خمسة وقوعها بعد لولا أو لام الابتداء أو كم الخبرية أو كونها
جوابا أو مبهمه فهذه خمسة عشر ترك منها شارحنا الثامن والتاسع والعاشر وزاد عليها اثنين الحصر
والتنويع وباقي ما ذكره متداخل ومما يستعمله العرب كون النكرة فاعلا أو نائبه في المعنى نحو كريم
يوفي بوعده وجارية ضربت وزاد بعضهم كونها في معنى الامر كوصية لازواجهم ويمكن دخوله في معنى
الفعل أو يؤتى بها المناقضة كرجل قائم من زعم أن امرأة قامت فتبلغ المسوغات نحو العشرين وقد
نظمناها فقلت مسوغات ابتداء منسكورة هم صفة * عطف عموم ومعنى الفعل مع عمل
حصر وخوق وتنويع حقيقته * أو بدء حال جواب للسؤال يلى
أو بعد لولا وكلام ابتداء واذا * تقديم اجباره الاجاهم فانه هل
كذا ارادة مخصوص مناقضة * أو كونه فاعلا معنى فلا تحل

والله أعلم (قوله والاصل في الاخبار الخ) أي الارجح والاغلب فيها ذلك بقطع النظر عن جوازها وامتناع
ثم فصل ذلك مقدما للجواز لان الاصل عدم غيره وأتبعه بوجوب التأخر بقوله فامنع لجر يانه على أصل
التأخرون أصل الجواز وآخر وجوب التقديم بقوله ونحو عندي درهم الى آخره لمخالفته الاصلين معا (قوله
وجوزوا التقديم) أي لم يمنعوه فلا ينافي ما مر من أصالة التأخير أي أرجحيته (قوله اذلاضررا) الاحسن
والاناسب بقوله فامنع حين الخ ان اذ ظرفية كما يشير اليه قول الشارح اذ لم يحصل الخ لا تعليلية (قوله
فاستحق التأخير كالوصف) وانما امتنع تقديم الوصف دونه لانه تابع من كل وجه حتى في التعريف والتشكيك
والاعراب الحاصل والمتعبد ولا كذلك الخبر وانحطت رتبته عنه في التبعية وكان له نوع استقلال (قوله
فتقول قائم الخ) عدد المثال للخبر المفرد والجملة والظرفين ومحل تقديم الفعل اذ لم يرفع ضمير المبتدأ كما
مثله والامتنع كاسية أي (قوله وفيه بحث) أي في الاعتراض على نقل المنع بتجوز هذه الصورة بحث قيل
وجهه أن نافل الجواز حافظ فيكون حجة على من لم يحفظ وهو نافل المنع وهو كلام ريك وقيل وجهه أن تجوز
هذه الصورة لا يقدح في نقل المنع عنهم لا مكان تسامحهم في الظرف وفيه ان هذا هو عين كلام المعترض
اذ معناه ينبغي لنا نقل المنع أن لا يطلقه بل يقيده بغير الظرف وهو المفرد والجملة وان لعل الاحسن أن يقال
تجوزهم هذه الصورة يحتمل بناؤه على جعل زيد فاعلا بالظرف وان لم يعتد لجوازه عندهم لا على تقديم

مشتوه من يشنؤك فن مبتدأ ومشتوه خبر مقدم وقام أبوه زيد ومنه قوله قد نسكت أمه من كنت واجده * وبات منتشبا في برن الاسد
فن كنت واجده مبتدأ مؤخر وقد نسكت أمه خبر مقدم وأبوه منطلق زيد ومنه قوله الى ملك ما أمه من محاربها أبوه ولا كانت تليب نصاهره
فابوه مبتدأ مؤخر وما أمه من محارب خبر مقدم ونقل الشريف أبو السعادات هبة الله بن الشجري الاجماع من البصريين والكوفيين
على جواز تقديم الخبر اذا كان جملة وليس بصحيح وقد قدمنا نقل الخلاف (١٠٦) في ذلك عن الكوفيين (ص)

فإنه حين يستوى

الجزآن

عزفا ونكرا عادي

بيان

كذا اذا لم الفعل كان الخبرا

أو قصد استعماله منحصرا

أو كان مسندا الذي لام

ابتدا

أو لازم الصدر كمن لي

منجدا

(ش) ينقسم الخبر بالنظر

الى تقديمه على المبتدأ

وتأخيره عنه ثلاثة أقسام

قسم يجوز فيه التقديم

والتأخير وقد سبق ذكره

وقسم يجب فيه تأخير الخبر

وقسم يجب فيه تقديم الخبر

فاشاره هذه الايات الى الخبر

الواجب التأخير قد كرمه

خسة مواضع الاول أن

يكون كل من المبتدأ والخبر

معرفه أو نكرة صالحة

لجعلها مبتدأ ولا مبنية للمبتدأ

من الخبر يجوز يد أخوك

وأفضل من زيد أفضل

من عمرو ولا يجوز تقديم

الخبر في هذا ونحوه لأنك

لوقيمته قلت أخوك زيد

وأفضل من عمرو أفضل

الخبر فيصح اطلاق المنع عنهم والحاصل ان قوله وفيه بحث ظاهر في تأييد اطلاق المنع لكن قوله نعم الخ
ربما يؤيد جواز تقديم الظرف فتدبر فان فيه دقة الآن يحمل قوله وفيه بحث على انه محض تكرار
لقوله الماروقيه نظر فيكون هو الاعتراض على اطلاق المنع بعينه فقوله نعم الخ استدراك على ما يوجهه
اجازتهم تقديم الخبر الظرف من جواز تقديم غيره أيضا ولعل هذا هو الموافق فليحذر (قوله مشوه) بهمز
آخره كغفوض وزنا ومعنى للكوفيين ان يقولوا ما بعده نائب فاعل له الجواز به الاعتقاد عندهم (قوله قد
نسكت) من باب تعجب أي عذمت ولدها وأوجهه بالجيم خبراً أتت وكنت كافي نسخ وهو من وجد بمعنى اق
فيتعبدى لواحد فقط والجملة صلة من الواقع مبتدأ منتشبا بالشين المعجمة أي متعلقا والبرن بوحدة ثم
مثلثة مضمة ومبتين من السباع كالاصبع للانسان (قوله الى ملك) هو للفرزدق بدح الوليد بن عبد الملك
ومحارب وكليب قبيلتان (قوله فابوه مبتدأ مؤخر الخ) أي والجملة صفة ملك أي ملك موصوف بان
أباه ليست أمه من محارب فضمير أمه للاب لتقدمه رتبة وهو رابط الخبر وضمير أبوه لملك وهو رابط الصفة
هذا هو الصواب (قوله نقل الخلاف) أي خلاف الكوفيين للبصريين لأن بين الكوفيين خلافا (قوله
هرقا ونكرا) اسما مصدرين لعرف ونكر بالتشديد ونصبهما بنزع الخافض أي في العرف والنكر لتوسع
المؤلفين فيه وأوضح من نصبهما على التمييز المحول عن فاعل يستوى (قوله عادي) حال من الجزآن وبيان
بمعنى المبين وهو الاقرينة المبينة للسند من المسند اليه (قوله اذا لم الفعل الخ) فيه حذف للدليل ولغيره
وقلب فالاول حذف شرط اذا المفسر بكان وجوابها المدلول عليه بكذا والثاني حذف نعت الفعل واما
الثالث فلان الحديث عنه الخبر والاصل كذا اذا كان الخبر فعلا مسندا للضمير المبتدأ المستتر فأنع تقديمه
بخلاف غير المستتر كما سيبينه الشارح ولك جعل اذا مجرد الظرف متعلقة بالمنع المفهوم من كذا فلا يحتاج
لجواب (قوله مشحورا) بالفتح أي منحصرا فيه على الحذف والايصال وان قيل انه سماه فقد يتنع
ويروى بالكسر على تقدير مضاف أي منحصرا مبتدؤه فيه فان المنحصر هنا هو المبتدأ لا الخبر (قوله
أولازم الصدر) بالجر عطف على ذي أي أو مسندا للازم الخ (قوله وأفضل من زيد الخ) مثال للنكرة
المسوقة لتعمل النصب في الجر وروا بكونها صفة لمحذوف ولا يشترط اتحاد المسوق (قوله لكان المتقدم
مبتدأ) أي لانه يجب الحكم بابتدائية المتقدم من المعرفتين أو النكرتين وان تفاوتتا ريفا كما هو المشهور
وقيل يجوز تقديم كل منهما مبتدأ وخبر مطلقا وقيل المشتق خبر وان تقدم والتحقيق ان المبتدأ هو
الاعرف عندهم الشاطب بهما وجهلهما أو لغير الاعرف فقط فان علم هذا فقط فهو المبتدأ وان تساوى العلم
أسد هما فهو المبتدأ أو علمهما وجهلهما أو لغير الاعرف فقط فان علم هذا فقط فهو المبتدأ وان تساوى العلم
أي لفظي نحو حاضر رجل صالح لتسوية الثاني بالتوصف دون الاول أو معنى كمثل الشارح فان القرينة
الحالية هي كون أبي يوسف تابعاً لابي حنيفة تدل على أن المراد تشبيه الاول بالثاني لا العكس اللهم الآن
يكون المقام للبالغة في مدح أبي يوسف (قوله وبناتنا) مبتدأ خبر جملة بنوهن الخ أي أولاد بناتنا

من زيد لكان المقام مبتدأ وانت تريد أن يكون خبرا من غير دليل يدل عليه فان وجد دليل يدل على أن المقدم خبر جاز كقولك أبو يوسف
أبو حنيفة فيجوز تقديم الخبر وهو أبو حنيفة لانه معلوم ان المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة لا تشبيه أبي يوسف ومنه قوله
بنونا بنوا بناتنا بناتنا بنوهن أبناء الرجال الأبعد فقوله بنونا خبر مقدم وبنوا بناتنا مبتدأ مؤخر لان المراد الحكم على أبي
أبنائهم بانهم كبنينهم وليس المراد الحكم على بنينهم بانهم كبنين أبي يوسف الثاني أن يكون الخبر فعلا رافعا للضمير المبتدأ مستترا يجوز بدقاه مقام وفاعله
المقدم خبر عن زيد ولا يجوز التقديم

فلا يقال قام زيد على أن يكون زيدا مبتدأ مؤخر والفعل خبر مقسما بل يكون زيدا فاعلا لقام فلا يكون من باب المبتدأ والخبر بل من باب الفعل والفاعل فلو كان الفعل رافعا لظاهر يجوز يقدام أبوه جاز التقديم فتقول قام أبوه زيد وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك وكذلك يجوز التقديم إذا رفع الفعل

(١٠٢)

ليس نفهم لنا بل لا بأهم الأجانب من العلم نسبتهم اليها بخلاف أولاد بني فافهم ينسبون اليها (قوله فلا يقال قام زيد) أي لا يأتونهم أن زيد فاعل لامبتدأ فيغوب الدرام الحاصل بالاسمية وكذا تقوى الحكم بتكرار اسناد الجملة إلى الظاهر بعد اسناد الفعل لضميره لكن نقل السامعي عن السيد أن الاسمية التي خبرها فعل تفيده التجديد لا الدوام وعليه فلا يفوت إلا تقوى الحكم والأصل مراعاة ما يدفع اللبس كرفع الفاعل وانصب المفعول وإبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير ما هو له ويؤخذ من هذا التعليل أن معمول الخبر الفاعل يقدم على المبتدأ وهو الأصل كعمران يضرب إذا لم يسم فله فلا يلزم من منع تقديم العامل منع تقديم معمول أقاده الصبان (قوله قاما الزيدان) أي والالتباس في النطق بخف الألف يدفعه الوقف والخط وتقدم الخبرا كثيرا من لغة كلوني البراغيث فلا يحمل عليها واحتمال كون الظاهر بدلا لخلاف الظاهر ولذا قالوا في قوله تعالى ثم عمروا صموا كثيرا وأسروا النجوى الذين ظهروا أن كثيرا والذين مبتدآن مؤخران لا بدلان (قوله فتقول المصنف الخ) يمكن الجواب عنه بأن في الفعل للعهد العاصي بين النجاة العارفين وأما المبتدئ فلا بد له من موقف (قوله محمورا) أي فيه كاعلم عاصر (قوله فلا يجوز تقديم قائم) أي لا ينعكس المعنى فيفيد حصر صفة القيام في زيد الموصوف وانتهاه عن غيره مع أن المراد حصر في صفة القيام أي ليس له صفة غيره وأما كون غيره قائما أو لا فشيء آخر فان قلت ينتفي اللفظ في إلا بتقديمها مع الخبر كما في البيت فلم حكم بشئ وذه قلت جازوا الأعلى انما طرد الباب (قوله فيارب الخ) الشاهد في عجز كما اشار له الشارح وكذلك في صدره ان جعل الخبر بك ربحي حال لان جعل الخبر يربحي وبك متعلقا به لان المفعول حيث تقدم معمول الخبر لا الخبر نفسه والاستفهام انكارى بمعنى النفي (قوله فتقدم الخبر) أي وهو عليك ولا يجوز كون المفعول فاعلا بالظرف كما لا يجوز هل الاقام زيد اذا الظرف العامل كالفعل ولان الامتناع اعتمادا على الاستفهام (قوله شئوذا) أو له بعضهم بان اللام ليست لا ابتداء بل زائدة أو أنها داخلة على مبتدأ محذوف أي هو أنت فهي مصدرة في جملتها أو ان أصله الخالي أنت زحمت اللام للضرورة (قوله ومن جري الخ) قبل من شرطية لجزم بدل جوابا لها كسر للساكنين وفعل الشرط كان الثانية محذوفة وجلة جري الخ خبرها ويرده ان حذف فعل الشرط بعد غير ان شاذ فالاحسن جعلها موصولة بدل خبرها وجزم لاجلها مجرى الشرطية والعلاء بالفتح والمد كما هنا العلو بالضم والقصر جمع عليا كذلك ويكرم عطف على ينسل أو مرفوع استئنافا أي وهو يكرم والاخوان المفعول ان بنى للفاعل ومنصوب بنزع الخافض ان بنى للمفعول أي للاخوان (قوله له صدر الكلام) أي اما بنفسه كاسم الشرط والاستفهام وما التعجبية وكما الخبر يقرأ بغيره كالضاف لما ذكر كغلام من عندك وغلام من يقيم أضربه ومالك من رجل عندك فانه يكتسب منها الشرط ونحوه ويكون الشرط والجواب حينئذ للضاف لامن لانها خاتمة عليه كما قاله الناصر الطيلاوي ومقتضى ذلك ان الجازم حينئذ للضاف لامن لكن استظهر الروداني عكسه ومن لازم الصدر ضمير الشأن ونحوه من كل ما أخبر عنه بجملة هي عينه في المعنى كمنطقى الله حسبي كفاي التسهيل وكذا كل ما غير معنى الكلام كالعرض والتمنى والنهي وغير ذلك كما في الرضى اذ لو أخذ ذلك لتعير السامع هل هو راجع لما قبله أو لما سيرد وينشئ ذهنه بتغيير المعنى بعد استقراره فيه فتقدم لينبئ عليه الكلام من أول الامر (تنبيه) ذكر المصنف مما يجب فيه تأخير الخبر خمس مسائل ومثلها

يكون التقديم إذا رفع الفعل الزيدان مبتدأ مؤخر وقاما خبرا مقسما ومنع ذلك قوم اذا عرفت هذا فتقول المصنف كذا اذا ما الفعل كان الخبرا يقتضى وجوب تأخير الخبر الفعلى. مطلقا وليس كذلك بل انما يجب تأخيره اذا رفع ضميرا للمبتدأ مستترا كما تقدم الثالث أن يكون الخبر محصورا بانما نحو انما زيد قائم أو بالانحوا ما زيد الاقام وهو المراد بقوله أو قصد استعماله منحصرا فلا يجوز تقديم الخبر على زيد في المثالين وقد جاء التقديم مع الاشياء وكقول الشاعر فيارب هل الابلك النصر يربحي عليهم هل الاعليك المفعول الاصل وهل الممول الاعليك فتقدم الخبر الرابع أن يكون خبر المبتدأ قد دخلت عليه لام الابتداء نحو قولك يقدام وهو المشار اليه بقوله أو كان مسند الذي لام ابتداء فلا يجوز تقديم الخبر على اللام فلا تقول قائم زيد لان لام الابتداء لها صدر الكلام وقبلة التقديم شئوذا كقول الشاعر

الخبر

خالي لأنت ومن جري خاله ينل العلاء ويكرم الاخوالا فلانت مبتدأ مؤخر وخالي خبر

مقدم الخامس أن يكون المبتدأ صدر الكلام كما جاء الاستفهام نحو من لي منجد ان مبتدأ أولى خبر ومنجد حال ولا يجوز تقديم الخبر على من فلا تقول لي من منجد (ص)

الخبر المقرون بالفاء كالذي يأتي في درهم لشبهه بجواب الشرط وبالباء الزائدة كإني يد بقاءم والطائي كز يد
أضربه والخبر به عن مذومند نحو ما رأيت مذومند ومذومند إن اذاجعلامبتدأين لتعريفهما معنى إذا المعنى
أمدا نقطاع الرؤية يومان فقول يس لنا نكرة لا تحتاج لسوغ وهي مذومند صراده انما نكرة لفظا (فائدة)
لا يقرن الخبر بالفاء الا اذا كان المبتدأ يشبه الشرط في العموم والاستقبال وترتيب ما بعده عليه وذلك
لكونه موصلا بفعل صالح للشرطية بان يخلو من علم الاستقبال كالسبين وأداة الشرط ومن قد وما للنافية
أو بظرف أو مجرور كالذي يأتي أو هنا أو في الدار فله درهم أو نكرة . ووصوفة بذلك كرجل يأتي أو هنا
أو في الدار فله درهم أو مضافا الى الموصول والموصوف المذكورين بشرط كونه لفظ كل في الثاني كقوله
السيد البليدي كغلام الذي يأتي أو كل رجل يأتي أو موصوفا بالموصول المذكور كالرجل الذي
يأتي أو وكذا المضاف لذلك فيما يظهر كغلام الرجل الذي يأتي أو فتلك ثمان عشرة صورة يكثر اقتران
خبرها بالفاء لتنص على مراد المتكلم من ترتيب الدرهم على الاتيان مثلا فلو عدم العموم كالسبي الذي تسعاه
في الخبر مستلقاه أو الاستقبال كالذي زارني أمس له كذا أو اقترن الفعل بشئ مما صر كالذي سبأ يني أو ان
يأتي أو كرهه أو قد أتاني وما أتاني له كذا امتنعت الفاء لغوات الشبه بالشرط وكذا لو كانت الصفة أو العلة
غير ما ذكر كالذي أبوه محسن مكرم والقائم زيد ولا يجوز فكرم ولا فزيد خلافا للصنف في الثاني وأما
آية المرفقة والزنا خبرهما محذوف أي مما يتلى عليكم حكم السارق والزاني الخ وقوله فاقطعوا فاجلدوا بيان
للحكم وتدخل الفاء بقلة في خبر كل اذا أضيف لغير ماص بان أضيف لغير موصوف أصلا كسكن نعمة فن
الله أو لموصوف بغير ما ذكر كقوله

كل أمر مباح إذا وجدان * فنوط بحكمة المتعال

ومنه حديث كل أمر ذي بال الخ بناء على ان العبرة بالصفة الاولى فان اعتبرت الثانية وهي لا يبدأ كان من
الكثير لاصوحه للشرط كما في الصبيان والظاهر ان مثل ذلك اضافتها لموصول بغير ماص كسكن الذي أبوه
قام فله درهم جملة ما تدخل الفاء في خبر ما أحد وعشرون صورة ما لم يدخلها ناسخ فيمنع الفاء باجتماع
المحققين الا ان وأن ولكن على الصحيح كآية ان الذين قالوا ربنا الله الخ واعلموا انما غنمتم الخ وذلك كثير
والله أعلم (قوله ونحو عندي الخ) أعاد ذلك بعد قوله كمن زيد نكرة لان ذلك لبيان التسويغ ولا
يفيد وجوب التقديم لاحتمال كون المسوغ اختصاصا بخبر فقط بخلاف هذا فلا تكرار (قوله كذا اذا
عاد الخ) أي يلزم التقديم التزاما كذا أي كالتزامه فيما مر اذا عاد عليه أي الخبر مضمرا عما أي مبتدأ بخبر به
أي بالخبر عنه أي المبتدأ حال كونه أي الخبر مبني لذلك الضمير العائد اليه قال ابن غازي وهذا البيت مع
تعقيده وتشتيت ضمائر كان يغني عنه وعما بعده أن يقول

كذا اذا عاد عليه مضمرا * من مبتدأ وماله التصدير

اه (قوله التصدير) أي في جملة فلا يردز بدأين مسكنه (قوله وخبر الموصوف) الاولى والخبر الموصوف
لانه هو الموصوف في المبتدأ هنا لا العكس الا أن يجعل من اضافة الموصوف للصفة أو فيه حذف وإيصال كما صر
أي خبر المبتدأ الموصوف فيه (قوله والخبر ظرف الخ) أي أو جملة كقصدك غلامه رجل وانما وجب ذلك
لثلاثتهم كون المؤخر نعتا لان حاجة النكرة المحضة الى التخصيص ليفيد الاخبار عنها أقوى من الخبر
وكذا كل ما وقع في لبس كعندي انك فاضل اذ لو أخر الخبر وهو عندي لالتبس ان المؤكدة بالتي
بمعنى لعل وأما قوله

عندي اصطبار وأما اني جزع * يوم النوى فالوجه كاد يريني

ونحو عندي درهم ولي وطر
ملزم فيه تقدم الخبر
كذا اذا عاد عليه مضمرا
بما به عنه مبينا بخبر
كذا اذا استوجب التصديرا
كأن من علمته نصيرا
وخبر الموصوف قدم أبدا
كأنا لا اتباع أحدا
(ش) أشار بهذه الآيات
الى القسم الثالث وهو
وجوب تقديم الخبر
فذكر أنه يجب في أربعة
مواضع الاول أن يكون
المبتدأ نكرة ليس لها
مسوغ الا تقدم الخبر والخبر
ظرف أو جار ومجرور ونحو
عندك رجل وفي الدار
امرأة فيجب تقديم الخبر
هنا فلا تقول رجل عندك
ولا امرأة في الدار

فاجتمع النحاة والعرب على منع ذلك والى هذا أشار بقوله * ونحو عندي درهم ولي وطير * البيت فان كان للنكرة مسوغ جازا لاسر ان
 نحو رجل ظريف عندي وهذا رجل ظريف الثاني أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر نحو في الدار صاحبها فصاحبها
 مبتدأ والضمير المتصل به راجع الى الدار وهو جزء من الخبر فلا يجوز تأخير الخبر نحو صاحبها في الدار لئلا يعود الضمير على متأخر لظا ورتبة
 وهذا امر اذا المصنف بقوله * كذا اذا عاد عليه ضمير البيت أي كذلك يجب تقديم الخبر اذا عاد عليه مضمرا بما يخبر بالخبر عنه وهو المبتدأ فكانه
 قال يجب تقديم الخبر اذا عاد عليه ضمير من المبتدأ وهذه عبارة ابن عصفور في بعض كتبه وليست بصحيحة لان الضمير في قولك في الدار
 صاحبها انما هو عائذ على جزء من (١٠٤) الخبر لا على الخبر فينبغي أن تقدمه مضافا محذوف في قول المصنف محذوف

فانما أخر الخبر وهو لو وجد لهدم اللبس اذا المسكورة والتي بمعنى لعل لا يقعان بعدا ما (قوله فاجتعت
 النحاة) قال الاسقاطي بل أجزاه الجزولي والواحدى بل السكوفيون قاطبة (قوله أن يقدمه مضاف)
 أي بقرينة ان كل مثال وجد من هذا النوع فانما يعود ضميره على شيء في الخبر لا عليه نفسه فلا بد من
 ذلك التقدير (قوله على التمرة الخ) خبر مقدم عن مثلها وزيد اتميز لثقل أحوال منه ويجوز رفعه بيانا
 أو بدلا من مثل أو هو المبتدأ ومثلها حال منه وان كان نكرة لتقدمها عليه وحينئذ فهو من المسئلة
 الأولى لا من هذه وعلى كل فثل امام عرب رفعا أو نصباً أو مبنياً على الفتح لضافته للمبنى كما قرئ بهما
 مثل ما أنكم تنطقون وبحسب السامعي في الشاهد بأن الخبر المتعلق العام المحذوف وهو يصح تقديره
 مؤخرا على الاصل كما يذكركم الخاص مؤخرا نحو على الله عبده متوكل ويمكن الجواب بأنه مبنى على كون
 الظرف نفسه هو الخبر (قوله أهالك) بكسر الكاف (فائدة) سئل بعضهم عما قرئ شاذ في
 قوله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء رفع الجلالة ونصب العلماء مامعنى ذلك فاجاب بهذا البيت
 أهالك الخ أي ان الخوف مستعمل في لازمه وهو الاجلال (قوله ضرب غلامه زيدا) مثله كلما عافيه
 ضمير من الفاعل على مفعول بعده (قوله وهو ظاهر) أي الاشكال المعلوم من قوله في الفرق بدليل
 أمره بالتأمل أو الفرق نفسه ظاهر لمن تأمله بدليل ذكره بعد وما فرق به ان المفعول مشعور به من الفعل
 والفاعل فكان كالتقديم بخلاف هذا فان المبتدأ وان أشعر بالخبر لا يشعر بملابسه الذي هو المرجع أصلا
 (قوله ما علم) أي تفصيلا لاجلالا بأن يعلم ان هناك حذفا ما بلا تعيين له فلا يكفي اسقاطي (قوله جازر)
 أي غير ممتنع فيصدق بالوجوب (قوله كما تقول) لم يقل تقول لان ليطابق عندك لا احتمال أن يجيب أحد
 المسؤلين فقط ويصح نقول بالنون ان لم تعلم الرواية (قوله قل دنف) أي مريض من العشق أو غيره مرضا
 ملازما كما في القاموس وهذا الجواب مبنى على قول السيرافي والاختفاء انه يستفهم بكيف عن الاحوال
 والصفات وليست ظرفا وضابطا لمرادها حينئذ انها ان لم يستغن عنها ما بعدها فحذفها بحسبه رفعا في كيف
 أنت بالخبر يعزى نصباً في كيف كنت كذلك وكذلك كيف ظننت زيدا على انها مفعول ثان وان استغنى عنها
 فحذفها النصب بدأ اما على الحال ككيفية جازر يدا أو على المفعول المطلق نحو كيف فعل ربك أي أي فعل
 فعل ومثله فكيف اذا جئنا من كل أمة بشهيد أي أي صنع يصنعون اذا جئنا الخ حذف عاملها ولا يصح
 كونها عاملا من فاعل جئنا لامتناع وصفه تعالى بالكيفية ولان السؤال ليس عن كيفية المجيء بل عن
 حالهم وقتها تجيبها من انما لفظا عنها هذا هو المشهور وأما قول سيرافي انها ظرف فأوله المصنف بأنه ليس معناه

عليه التقدير كذا اذا عاد
 على ملابسه ثم حذف
 المضاف الذي هو ملابسه
 وأقيم المضاف اليه وهو
 الخاء مقامه فصار اللفظ
 كذا اذا عاد عليه ومثله
 قوله في الدار صاحبها
 فلو لم على التمرة مثلها
 زيدا ومثله قول الشاعر
 أهالك اجلالا وما بك
 ذمارة

على ولكن ملء عين
 حبيبها
 تحببها مبتدأ مؤخر رمل
 عين خبر مقدم ولا يجوز
 تأخيرها لان الضمير المتصل
 بالمبتدأ وهو عائذ على
 عين وهو متصل بالخبر فلو
 قالت حبيبها ملء عين
 عاد الضمير على متأخر
 لفظا ورتبة وقد جرى
 اختلاف في جواز ضرب
 غلامه زيدا مع أن الضمير
 فيه عائذ على متأخر لفظا
 ورتبة ولم يجر خلاف فيما

أعلم في منع صاحبها في الدار الفرق بينهما وهو ظاهر فليتم تأمل والفرق بينهما أن ما عاد عليه
 الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا في العامل في مسألة ضرب غلامه زيدا بخلاف مسألة في الدار صاحبها فان العامل فيما اتصل به الضمير وما عاد
 عليه الضمير مختلف الثالث ان يكون الخبر له صدر الكلام وهو المراد بقوله * كذا اذا يستوجب التصديرا * نحو ما زيد فزيد مبتدأ مؤخر
 وأين خبر مقدم ولا يؤخر فلا تقول زيدا لأن الاستفهام له صدر الكلام وكذلك أين من عامته نصيرا فاين خبر مقدم ومن مبتدأ مؤخر
 وعلمته نصير اصلة من الرابع أن يكون المبتدأ محصورا نحو انما في الدار زيد وما في الدار الا زيد ومثله ما لا لا اتباعا أحدا (ص)

وحذف ما يعلم جازر كما * تقول زيد بعد من عندك * وفي جواب كيف زيد قل دنف * فزيد استغنى عنه اذ صرف
 (ش) بخلاف كل

من المبتدأ والخبر اذ دل عليه دليل جواز اوجوبه فذكر في هذين البيتين الحذف جوازاً فقال - حذف الخبر ان يقال من عندكم
فتقول زيد التقدير يد عندنا وله في رأي خرجت فاذا السبع (١٠٥)

فمن جملة ما عرفت انما هو
منك راض والراى مختلف
التقدير نحن بما عدا
راضون ومثال حذف
المبتدأ ان يقال كيف
زيد فتقول صحيح أى هو
صحيح وان شئت صرحنا
بكل واحد منهما فقلت
زيد عندنا وهو صحيح
ومثله قوله تعالى من عمل
صالحا فأنفسه ومن أساء
فعلها أى من عمل صالحا
فعمله لنفسه ومن أساء
فأسأته عليها قبل وقد
يحذف الجز أن أعني المبتدأ
والخبر للدلالة عليهما
كقوله تعالى واللائي يئسن
من المحيض من نسائكم
ان ارتبتم فعدتهن
ثلاثة أشهر واللائي لم
يحضن أى فعدتهن ثلاثة
أشهر فحذف المبتدأ والخبر
وهو فعدتهن ثلاثة أشهر
لدلالة ما قبله عليه وانما
حذفنا لوقوعهما موقع
مفرد والظاهر أن المحذوف
مفرد التقدير واللائي لم
يحضن كذلك وقوله
واللائي لم يحضن معطوف
على واللائي يئسن والاولى
أن يمثل بنحو قوله نعم

انها في محل نصب دائماً على الظرفية الجزية كانوا هم بل انها في تأويل ما يسمى ظرفاً وهو الجار والمجرور
لانها تفسر بقولك على أى حال لسكونها سؤالاً عن الاحوال اه واستحسنه في المعنى وأيده وحيثما
فتكون في محل رفع عند سببويه أيضاً ويكون تفسيرها المطابق للفظها في كيف أنت أصحح أنت وفي كيف
جاء زيد أرا كجاء زيد مثلاً وحق الجواب صحيح أو سقيم ورا كبا أو ماشيا ويكون تفسيرها بقولهم
على أى حال أو في أى حال وجوابها بنحو على خبر ليس بالنظر للفظها على قول سببويه كانوا هم لما
عادت من رجوعه الى الاول بل هو تفسيرها بما قولوا واحدا اذهي سؤال عن الاحوال العامة ولذا قال
الزمخشري انها سؤال تفويض كأنك فوضت للمخاطب أن يجيب بما أراد بخلاف المزة فسؤال حصر
أى عن وصف بخصوصه فينحصر الجواب فيه وهذا قد تنسب الاستفهام وتخصيص المعنى الحال والكيفية
كقول بعضهم انظر الى كيف يصنع زيد أى الى حال صنعه وكيفيته ولولا ذلك لم يعمل فيها ما قبلها قاله
السامي (قوله من المبتدأ والخبر) خرج الفاعل ونائبه ولولا المبتدأ اكتب فيهما فلا يحذفان ولذا قال المبتدأ
كما نقله يس عن الشاطبي واذا احتمل كون المحذوف مبتدأ أو خبراً فالاولى المبتدأ وقيل الخبر (قوله زيد
عندنا) أى بتقديم المبتدأ المطابق للسؤال كما س (قوله في رأي) هو أن اذا العجائية حرف أفعال
كونها ظرف زمان أو مكان فهى الخبر ولا حذف أى في الوقت أو الحضرة الاسد (قوله نحن بما عدا
الخ) من المنسرح ٢ ونصفه نون عندك وفيه شذوذ لانه حذف من الاول لدلالة الثاني والقياس العكس
ولا يصح جعل راض خبر نحن على انه ضمير المعظم نفسه لا الجماعة والمحذوف خبر أنت كما قاله ابن كيسان اذ لم
يسمع نحن قائم بل يجب المطابقة لفظاً ونحواً والناحون نحى ونميت ونحن الوارثون (قوله لوقوعهما الخ)
قيل هذا لتعميل غير صحيح لحذفهما بعد نعم ولم يحذف المفعول وفيه ان الشارح لم يقل لا يحذفان الا لذلك حتى
يرد عليه ما بعد نعم بل يعمل حذفهما في خصوص الآية وهما كذلك فيها على ان هذا التعميل يمكن بناؤه على
ان الجملة مفهومة من نعم لا محذوفة ومقدرة بعد هذا السكت الشارح سيصرح بخلافه فتأمل (قوله هو كذلك)
أى الخبر المحذوف لفظ كذلك (قوله وقوله الخ) الاولى التعبير بأولان هذا احتمال ثالث في الآية لامن
تتم ما قبله وحاصله ان اللائي يئسن مبتدأ والثاني عطف عليه وقوله فعدتهن خبر عنهما ولا حذف أصلاً كما
في المعنى أى وليس هذا من باب زيد قائمان وعمر وحتى يمنع للقبح اللفظي بل من باب زيد في الدار وعمر
وهو جائز لعدم القبح نعم فيه تقديم الخبر المقرون بالفاء على المبتدأ المعطوف وهو واجب التأخير كما مر الا أن
يقال يغتفر في التابع أفاده الصبان وفي كون فعدتهن خبراً نظر لانه جواب الشرط والشرط وجوابه خبر
فتأمل ومعنى ان ارتبتم شككتكم في عدتهن ما هي (قوله وبعده لولا) يصح تعلقه بحذف مع ملاحظة قيده
وهو حتم أو يحتم نفسه ولا يرتفع مع محمول المصدر لتوسيعهم في الظرف كما مر وكذا يقال في وبعده وادوقيل
حال لانهما معطوفان عليه والمراد هنا لولا الامتناعية لان التحضيضية لا يليها الا الفعل كما سيأتي نحو لولا
أرسلت البنارسولا (قوله غالباً) هو نصب بنزع الخافض أى في الغالب (قوله وفي نص يمين) من
اضافة الصيغة للموصوف وهو متعلق باستقرار الواقع خبراً عن ذا وأظهره مع انه كون عام للضرورة كما مر
ولا يصح أنه أراد بالاستقرار الثبات وعدم التزلزل فيكون خاصاً كما قيل به في قوله تعالى فلما رآه مستقراً
عنده لان عدم التحرك لا يعقل في المعاني فتدبر (قوله كمثل الخ) الكاف زائدة وما مصدرية لتكون

(١٤ - (خضري) - اول)

في جواب أز بد قائم اذا التقدير نعم زيد قائم (ص)

وبعدوا وعينت مفهوم مع كمثل كل صانع وما صنع

(و بعد لولا غالباً حذف الخبر * حتم وفي نص يمين ذا استقرار

٣ قوله ونصفه نون عندك لا يخفى أن النصف ما من بما كاه وظاهر

وقبل حال لا يكون خبرا * عن الذي خبره قد أضمرنا كضرب في العبد مسيئا وأثم * تبينني الحق منوط بالحكم (ش) حاصل ما في هذه الآيات أن الخبر يجب حذفه لي أربعة (١٠٦) مواضع الأول أن يكون خبر المبتدأ بعد لا نحو ولا زيد لأنبتك

الواو نافي المعية أي كل صانع وصنعتة اذهي التي تلازم الصانع لا ما صنعه (قوله لا يكون الخ) الجملة مسبوقة لحال أي لا يحذف الخبر قبل الحال إلا إذا لم تصلح تلك الحال للخبر بقية ذلك المبتدأ وان صلحت أخيره (قوله منوطا) من ناط الشيء بالشئ بنوطه إذا ربطه وعلقه به (قوله واحترز بغالب الخ) دفع لتوهم منافاة الغلبة للتحتم وحاصله أن المراد بالغالب الكلام القصيح فيتم تحتم فيه الحذف مع المقاطعا كما كان الخبر أروا خاصا وأما ذكره فسادا ولا يحتاج لتأويل على هذه الطريقة (قوله معد) هو ابن سعدان أبو العرب وأنت فعله لارادة القبيلة والمقاليد المقامات مع جمع أقلام بكسر الهمزة على غير قياس ولعل قياسه أقليل وقيل لا واحد له من لفظه كافي العين وهو مفعول ألقت بزائدة الباء وكفى بذلك عن الطاعة والامتثال أي لولا ظلم أيك يزبدن عميرة وجدك عمر قبله لا طاعتك جميع العرب (قوله هي طريقة الخ) وانما سجل المتن عليهم لأنها المتبادرة من التعبير بغالبوا لكن الأولى جملة على الثالثة كما صنعه جميع الشراح ليوافق كلامه في غير هذا الكتاب فيكون مراده بالغالب أكثر حواها وهو كون الخبر عاما فيتم تحتم الحذف فيه أما كونه خاصا فقليل ولا يتم فيه الحذف فالغلبة منصبة على بعض الأحوال لا على الكلام القصيح والتمحتم على الحذف في تلك الحال فتدبر (قوله ان الحذف واجب) أي في كل تركيب لأن الخبر لا يكون إلا كونا مطلقا فان أريد السكون المقيد جعل هو المبتدأ مضافا إلى ما كان مبتدأ قبل نحو لولا مسالم لا يجوز لولا زيد سالما ما سلم لا يجره بل ولا غيره بل هو تركيب فاسد فان ورد ما يجره أول بما سيأتي ولا يحمل على أنه شاذ كافي الأولى فحصل الفرق بين الطارئ بقتين خلافا للحمشي (قوله مؤول) أي كما أول قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنت السكة على قواعد إبراهيم بأنه مروي بالمعنى والمشهور في الروايات لولا حدثان عهد قومك لولا حدثان عهد قومك حديثو عهد الخ ولحنوا المعري في بيته الآتي ورد عليهم بأن ذلك يرفع الوثوق بالاحاديث ويسد باب الاحتجاج بهامع أن الأصل عدم التبديل لتحريمهم في نقلها باعيانها وتشديد هم في ضبطها ومن جوز الرواية بالمعنى معترف بأنه خلاف الأولى وغلبة الظن كافية في الأحكام الشرعية فضلا عن النحوية على أن الاحاديث دونت في الصدر الأول قبل فساد اللغة فغايتة إبدال لفظ يحتاج به بأسر كذلك وبعد تدويرها لا يجوز تبديلها بالاخلاف كما قاله ابن الصلاح فبقى الحديث حجة في بابه وكيف يلحنون المعري مع ورود مثله في الشعر الموثوق به كبيت البشارح وقوله * لولا زهير جفاني كنت معتبرا * ولولا الشعر بالعلماء يزري * وكان يغنيهم عن تلحينه جعل بمسكه بدل اشتغال من الغمد على أن الأصل أن بمسكه حذف أن وارتفع الفعل والخبر محذوف أي موجود ويمكن هذا التأويل في هذين البيتين وكذا الحديث ولا يجوز جعل بمسكه حالا من الخبر المحذوف لامتناع ذكر الحال أيضا عند هؤلاء لكونه خبرا في المعنى كما نقله في المغني عن الاخفش وهذا يبطل جعل قبله في بيت الشارح خلافا فتدبر (قوله وجب حذفه) أما الحذف فلا علم به وأما وجوبه فلان جوابها عوض عنه فلا يجمع بينهما (قوله دليل) أي من نفس الكلام كبيت المعري ونحو لولا أنصار زيد جوهه ما سلم لان شأن الغمد الامساك والناصر الحماية أو خارج عنه كالشال الأول (قوله يذيب الخ) يصف سيغا معاوية بان السيوف القاطعة تذوب في أغصانها الرعبا وفرن عهده فلولاً أن أغصانها تمسكها السالت على الأرض فضمير بمسكه لكل غضب والمنفى يقتضي لولا سيلا نها على الأرض والمثبت بقوله يذيب سيلا نها في نفسها فلا تنافي (قوله وقد اختار المصنف) وكذا الرماني وابن السجري والشاويين وهو الحق وشواهدا

التقدم لولا زيد موجود لا يثبتك واحترز بقوله غالبا مما ورد ذكره فيه شذوذا كقول الشاعر لولا أبوك ولولا قبله عمر ألفت اليك معد بالمقابل فعمير مبتدأ وقبله خبر وهذا الذي ذكره المصنف في هذا الكتاب من أن الحذف بعد لولا واجب الا قليلا هي طريقة لبعض النحويين والطريقة الثانية أن الحذف واجب دائما وان ما ورد من ذلك بغير حذف في الظاهر مؤول والطريقة الثالثة أن الخبر إما أن يكون كونا مطلقا أو كونا مقيدا فان كان كونا مطلقا وجب حذفه نحو لولا زيد لكان كذا أي لولا زيد موجود وان كان كونا مقيدا فاما أن يدل عليه دليل أولا فان لم يدل عليه دليل وجب ذكره نحو لولا زيد محسن إلى ما أثبت وان دل عليه دليل جازا ثباته وحذفه نحو أن يقال هل زيد محسن اليك فتقول لولا زيد هل لك أي لولا زيد محسن إلى فان شئت حذف الخبر وان شئت أثبتته ومنه قول أبي العلاء المعري يذيب الرعب منه كل غضب * فلول الغمد بمسكه لاسالا أن يكون المبتدأ نافي العين

لمعرك قسمي فمعرك
مبتدأ وقسمي خبره ولا
يجوز التصريح به قبل ومثله
عين الله لأفغان التقدير
عين الله قسمي وهو
لا يتعين أن يكون المحذوف
فيه خبرا لجواز كونه مبتدأ
والتقدير قسمي عين الله
بخلاف لمعرك فإن المحذوف
معه يتعين أن يكون خبرا
لأن لام الابتداء قد دخلت
عليه وحققا الدخول على
المبتدأ فإن لم يكن المبتدأ
نصا في اليمين لم يجب حذف
الخبر نحو عهد الله لأفغان
التقدير عهد الله على فعهد
الله مبتدأ وعلى خبره ولك
اثباته وحذفه * الموضوع
الثالث أن يقع بعد المبتدأ
واو هي نص في المعية نحو
كل رجل وضعته فكل
مبتدأ وقوله وضعته
معطوف على كل والخبر
محذوف والتقدير كل رجل
وضيعته مقترنان ويقدر
الخبر بعد الواو المعية وقيل
لا يحتاج إلى تقدير الخبر
لأن معنى كل رجل وضعته
كل رجل مع ضيعته وهذا
كلام تام لا يحتاج إلى تقدير
خبر واختار هذا المذهب
ابن عصفور في شرح
الإيضاح فإن لم تكن الواو
نصا في المعية لم يحذف الخبر
وجوز بنحو يد وعمر وقائم
* الموضوع الرابع أن يكون
المبتدأ مصدرا

كفلق الصبح اه سندوني وقد علمت حل المتن عليها خلافا للشارح (قوله لمعرك) أي حيواناتك
من عمر يعمر كعلم يعلم عاش زمانا طويلا والمصدر عمر بالفتح والضم على غير قياس لأن قياسه كالفرح
والتزموا المفتوح في القسم خاصة تخفيفا لكثرة وقيل أصله تعميما لحذفت زوائده (قوله عين الله) في
نسخ أمين بفتح الهزرة وضم الميم من اليمين وهو البركة وكل صحيح (قوله وهو لا يتعين الخ) رد لذلك
القول وأجاب سم بأنهم لم يدعوا التدين والمثال يكفيه الاحتمال (قوله لجواز كونه مبتدأ) قال سم
ولعل الحذف حيث لا يجب إذ لم يسد جواب القسم مسدده أي لعدم حذوفه محذوف لكن قال الروداني
لا يتوقف وجوب حذف المبتدأ على سد شيء مسدده بخلاف الخبر لأنه محط الفائدة (قوله على المبتدأ)
أي المذكور ولا حاجة لتقدير مبتدأ محذوف أي لقسمي عمر ك لأنه خلاف الظاهر (قوله عهد الله)
إنما لم يكن نصا في القسم لاستعماله في غيره كثيرا كعهد الله بحب الوفاء به وأوفوا بعهد الله ولا يفهم منه
القسم الابتدائي كالمقسم عليه بخلاف عمر ك فإنه غالب استعماله فيه حتى لا يفهم منه غيره إلا بقرينة
فرادهم بالنص وغيره غلبة الاستعمال وعدمها لا للصرح والكناية فلا ينافي تسوية الفقهاء بين العمر
والعهد في انهما كناية عينية لأن مرادهم اليمين الشرعي الموجب للآثم وهو لا يكون إلا باسماء الله وصفاته
لا اللغوي الأعم ولا يعتد بهما شرعا إلا إذا نوى بالعمر بقاء الله وحياته وبالعهد استحقاقه لما أوجبه عليه من
العبادات بخلاف ما إذا أطلق أو نوى بهما نفس العبادة لانهما يطلقان عليها كما نقل عن سم فتبر (قوله
نص في المعية) أي مع كونها للعطف والمراد أنها ظاهرة فيها لأن الواو فيها ذكره لتحتمل مجرد العطف أيضا
كأن يقال كل رجل وضعته مخلوقان لكنهما ظاهرة في المعية بسبب أن الصنعة تلازم الصانع فالمعية ليست
من مجرد الواو بل مع المعطوف (قوله وضعته) بفتح المجهمة وسكون التحتية أي حرفته سميت به لأن
تركها يضيعها وصاحبها وتطلق على الثوب والعقار أيضا وهو هنا أشكال مشهور وهو أنه لا يصح عود الضمير
إلى كل لأفغانه إن كل رجل يقارن ضيعته كل رجل ولا إلى الرجل لأفغانه إن كل رجل يقارن ضيعته رجل
واحد وهما فاسدان والجواب أن كل لما كانت في قوة أفرا من متعددة كان الضمير العائد عليها أو على
مدخولها كذلك فيكون من مقابلة الجمع بالجمع المقتضية للقسمه آحادا كركب القوم دراهم فكأنه
قيل زيد وضعته وعمر وكذلك الخ (قوله بعد الواو المعية) أي بعدم معطوفها لكونه خبرا عن المتداطفين
واعترض بأنه لا شيء بعد الواو يسد مسددا لخبر حتى يجب حذفه وأجاب سم بأن المعطوف يسد مسدده من
حيث كونه خبرا عن الأول لحلوله حيث لا محل له وإن لم يسد مسدده من حيث كونه خبرا عنه هو (قوله
وقيل لا يحتاج الخ) رد بان الواو وإن كانت بمعنى مع لكن لا تصلح للإخبار بها لكونها ليست ظرفا
بخلاف مع (قوله فإن لم تكن الخ) أي بان لم تكن للمعية أصلا بل مجرد التشريك في الحكم كزيد
وعمر ومتباعدان أولا لأنصا كمثل الشارح (قوله لم يحذف الخبر وجوبا) أي بل جوازا إن علم بدليل
والامتنع فلو قلت زيد وعمر وأردت مقترنان جاز حذفه لأن الاقتصار على المتداطفين يفيده معنى
الاصطحاب وجاز ذكره لأن الواو ليسبب نصافيه بخلاف قائمان مثلا لعدم دليله قال الفرزدق

تمنوا الموت الذي يشعب الفتى * وكل امرئ والموت يلتقيان

ويشعب كعلم أي يفرق فقد ذكر الخبر وهو يلتقيان لأن الواو لم تنص على المعية ولو حذفه لفهم أفاده المصريح
وفيه أن يلتقيان لا يفيد الاقتران والمصاحبة التي في كل رجل وضعته بل إن اللقي يحصل ولو بعد حين كما هو
الموافق للواقع فالواو ليست للمعية أصلا فلا يريد كل امرئ وقبول الموت ملتقيان بالفعل كان ذكر
الخبر شاذا للنص على المعية فتأمل (قوله مصدرا) أي صريحا عند جمهور البصريين وقيل ولو ولا
كان ضربا العبد مسيئا ولا بد من عمله في اسم يرجع إليه الضمير المحذوف مع الفعل وذلك الاسم هو غير

وبعد حال سدد مسد الخبر وهي لا تصالح ان تكون خبرا في حذف الخبر وجوب بالمدح والحمد وذلك نحو ضرب في العبد مسيئا فحضر في مبتدأ والعبد معمول له ومسيئا (١٠٨) حال سدد مسد الخبر والخبر محذوف وجوب بالالتقدير ضرب في العبد اذا كان

صاحب الحال المذكور وذلك الضمير المحذوف هو صاحبها كما سيبينه الشارح (قوله) وبعد حال أي مفردة كمثل أو ظرف كضرب في العبد مع عصيانه أو جملة كحديث أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وقوله

خير اقتراني من المولى حليف رضا * وشر بعدى عنه وهو غضبان

ولو مضارعية عند سيبويه خلافا للأفراء كضرب في العبد مسمى ومنه قوله

ورأى عبيد بن الفتي أباك * يعطى الجزيل فعليك ذاك

(قوله) حال من الضمير الخ انما يجعل حالا من معمول المصدر وهو العبد نفسه العائد اليه الضمير لئلا يكون الحال من معمولات المبتدأ في تقدم محلها حينئذ على الخبر فلا تسد مسده لعدم وقوعها في محله فيقتصر الى تقديم خبر كما هو رأي الكوفيين أي ضرب في العبد مسيئا موجود في غوت المقصود من حصر الضرب مثلا في حال الاساءة حينئذ يكون الحذف جائزا لعدم سد شي مسده وانما لم يجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها لاحالا مع أن حذف الناقصة أكثر من التامة لوقوع الجملة الاسمية مقرونة بالوار وموقعه كالحديث والبيت المارين وهي لا تكون خبرا لها فتدبر (قوله) نائب بالرفع صفة لحال (قوله) فلا يكون الخبر الخ أي بل يجب ذكره وما حكاها الاخفش شاذ كقولهم حكمك سمعنا كحكمك لك حال كونه نافذا وخرجت فاذا زيدا جالسا بناء على ان اذا حرف أماعلى انها ظرف فهي الخبر ولا حذف فلا يقال قياسا على ذلك ضرب في العبد شديدا بل ان قصدت الحالية وجب ذكر الخبر كضرب في العبد اذا كان شديدا أو الخبرية وجب الرفع (قوله) لا يوصف بأنه مسمى أي بحسب قصد المتكلم كون المسمى هو العبد لا الضرب فلو قصد وصف الضرب بما يجازا عن فاعله ولا يحجر في المجاز تعين رفعه على الخبرية وكذا يقال في مثال الماتن الثاني لان منوطا يصلح لجر يانه على التبيين بحسب ذاته حقيقة لكن لم يقصد الاجر يانه على الحق فهو غير صالح للخبرية بحسب القصد فقط وأوضح منهما ضرب في العبد قائما وأكثر شر في السويق ملتونا لان الحال فيهما لا تصلح للخبرية لا بحسب ذاتها ولا في القصد فتدبر (قوله) والمضاف الى هذا المصدر الخ أي صريحا كان كما مثله أو مؤولا كخطب ما يكون الامير قائما أي أخطب كون الامير أي أكوانه اذا كان قائما (قوله) أربعة زاد في الجمع وغيره مواضع منها لاسيما يذ بالرفع كاسر ومنها بعد المصدر النائب عن فعله المبين فاعله أو مفعوله بحرف جر نحو سقيا ورعيالك فلك خبر مبتدأ حذف وجوب بالي المصدر فاعله أو مفعوله كإيلان الفعل أي اسقى بالله هذا السماء لك يازيد مثلا فالكلام جلتان وليس الجار متعلقا بالمصدر لا متناع خطابين لاثنتين في جملة واحدة ومحل ذلك كما ترى اذا كان المصدر نائبا عن فعل الامر وكان المجرور ضمير المخاطب فان نائب عن غير الامر كشكر لك أي شكرت لك شكرا أو كان المجرور غير ضمير المخاطب كسقيالك فاعله أو الملام لتقوية العامل ومدخولها معمول المصدر أي اسقى بالله زيدا وارعه فاحفظ هذا التحقيق اه صعبان واللام في ذلك مبينة للمفعول ومثال الفاعل كما في الرضى نحو يؤسالك وسحقوا بعد أي بشئت وسحققت وبعثت ولعل المانع من كون الجار متعلقا بالمصدر هنا ان التعدي باللام انما يكون للمفعول لا للفاعل فتأمل قال الرضى وكذا يجب حذف المبتدأ قبل من المبينة للعارف نحو وما بكم من نعمة اذا جعلت ماموصولة اما المبينة للنعكرات فهي صفة لها كما اذا جعلت

مسيئا ان أردت الاستقبال وان أردت الماضي فالتقدير ضرب في العبد اذا كان مسيئا فمسيئا حال من الضمير المستتر في كان المفسر بالعبد واذا كان أو اذا كان ظرف زمان نائب عن الخبر ونسبه المصنف بقوله وقبل حال لا يكون خبرا على ان الخبر المحذوف مقدر قبل الحال التي سدد مسد الخبر كما تقدم تقريره واحترز بقوله لا يكون خبرا عن الحال التي تصلح أن تكون خبرا عن المبتدأ المذكور نحو ما حكى الاخفش رحمه الله من قولهم زيدا قائما فزيد مبتدأ والخبر محذوف والتقدير ثبت قائما وهذه الحال تصلح أن تكون خبرا فاقول زيدا قائما فلا يكون الخبر واجبا لحذف بخلاف ضرب في العبد مسيئا فان الحال فيه لا تصلح أن تكون خبرا عن المبتدأ الذي قبلها فلا نقول ضرب في العبد مسمى لان الضرب لا يوصف بأنه مسمى والمضاف الى هذا المصدر حكمه كحكم المصدر نحو أتم تبييني الحق منوطا بالحكم فاتم

ما

مبتدأ وتبييني مضاف اليه والحق مفعول تبييني ومنوطا بحال سدد مسد خبر أتم

والتقدير أتم تبييني الحق اذا كان أو اذا كان منوطا بالحكم ولم يذ كر المصنف المواضع التي يحذف فيها المبتدأ وجوب او قد عدها في غير هذا الكتاب أربعة الاول

الذمت المقطوع الى الرفع في مدح نحو صمرت بزهد الكريم أو ذم نحو صمرت بزيد الخبيث أو ترحم نحو صمرت بزيد المسكين فالمبتدأ محذوف في هذه المثل ونحوها وجو بالتقدير هو الكريم وهو الخبيث وهو المسكين * الموضوع الثاني أن يكون الخبر مخصوص نعم أو بُس نحو نعم الرجل زيدو بُس الرجل عمرو فزيد و عمرو خبران لمبتدأ محذوف وجو بالتقدير هو زيد بدأى الممدوح زيد وهو عمرو رأى المذموم عمرو * الموضوع الثالث ما حكى الفارسي من كلامهم في ذمتي لا فعلن (١٠٩) ففي ذمتي خبر لمبتدأ محذوف واجب الحذف والتقدير في ذمتي

الحذف والتقدير في ذمتي
يمين وكذا ما شبهه وهو
ما كان الخبر فيه صريحا
في القسم * الموضوع الرابع
أن يكون الخبر مصدرا نائبا
مناب الفعل نحو صبر جميل
التقدير صبري صبر جميل
فصبر مبتدأ وصبر جميل
خبره ثم حذف المبتدأ
الذي هو صبري وجوبا

(ص)

وأخبروا بانهين أو بأكثر
* عن واحدكم مرة

شعرا

(ش) اختلاف النحويون
في جواز تعدد خبر المبتدأ
الواحد بغير حرف عطف
نحو زيد قائم ضاحك
فذهب قوم منهم المصنف
الى جواز ذلك سواء كان
الخبران في معنى خبر واحد
نحو هذا حاو حاض أى من
أم لم يكونا كذلك كالمثال
الاول وذهب بعضهم الى
أنه لا يتعدد الخبر الا اذا كان
الخبران في معنى خبر واحد
فان لم يكونا كذلك تعين
العطف فان جاء من لسان
العرب شئ بغير عطف قدر

ما في الآية ذكره اه (قوله الذمت المقطوع) سمي نعتا باعتبار ما كان وانما وجب فيه الحذف للتنبيه على شدة اتصاله بالمفعول أو للاشعار بانشاء المدح كإفعلا أو في النداء (قوله في مدح الخ) خرج المقطوع الذي للتخصيص أو للايضاح فان الحذف فيه جائز كإلى التصريح وبغيره (قوله محذوف وجوبا) أى لصيرورة الكلام لانشاء المدح مثلاً جرى مجرى الجملة الواحدة (قوله مخصوص نعم) أى المؤخر عنها كما مثله أما المقدم كن يدع الرجل فهو مبتدأ خبره الجملة ورابطها العموم كما مر ومثل نعم فيما ذكر ما شاكلها في المدح أو الذم كحب وساء (قوله في ذمتي يمين) أى أو عهداً وميثاق أى متعلق ذلك وهو مضمون الجواب لانه الذي يستقر في الذمة لا اليمين والعهد وانما وجب حذفه لدلالة الجواب عليه وسده مسدداً لكونه واجب التأخير والجواب في محله (قوله صريحا في القسم) ليس بقيد هنا بخلاف الخبر كيف ومثاله لا صراحة فيه قطعا اه اسقاطي (قوله نائبا مناب الفعل) أى أى به بدلا عن اللفظ بفعله اذا صله اصبر صبرا محذوف الفعل وعوض عنه المصدر كاستغناء بدلالته عليه فلا يجمع بينهما ثم عدل الى الرفع ليفيد الدوام وأوجبوا حذف المبتدأ استصحابا لحالة النصب الواجب فيها حذف الفعل واعطاء للحالة الفرعية حكم الحالة الاصلية (قوله صبر جميل) أى في قول الرازي

شكالى تجلى طول السرى * صبر جميل فكلانا مبتلى

أى أمرنا صبر جميل ومثله سمع وطاعة أى أمرنا ذلك (فائدة) الصبر الجليل هو الذى لا شكايته معه والصفح الجليل هو الذى لا عتاب معه والهجرجل الجليل هو الذى لا أذية معه (قوله سراة) بفتح المهملة وقد تضم أصله سرية قبلت بأؤه ألفا كقضاء جمع سرى أى شريف على غير قياس أقياس جمع فعمل المعتل باللام أفعلاء كنبى وأنبياء ونقى وأتقياء كإسبائى في قوله * وناب عنه أفعلاء في المعلى * لا مالخ (قوله سواء الخ) أفاد أن تعدد الخبر على ضربين كما اقتصر عليه في شرح الكافية لانه ما فى اللفظ والمعنى كالمثال اللين والآية البيتتين فيجوز فيه العطف وتركه بالواو وجرها أوفى اللفظ فقط وضابطه أن لا يصديق الاخبار ببعضه عن المبتدأ نحو حاو حاض أى من وهذا أعسر يسرى أضبط للعمل لانه يعمل باليمين واليسار فيمتنع فيه العطف لانهما شئ واحد في المعنى ولا يتوسط المبتدأ بينهما ولا يتقدمان عليه على الاصح فيهما وزاد ولده نواعب في العطف وهو تعدد الخبر لثبوتها حوله حقيقة كقوله

يداك يدخيرها يرتجى * وأخرى لاعدائها غاظه

أو حكا ككونه ذات أجزاء كقوله تعالى اعلموا أنما الحياة الدنيا لعب ولهوا الخ والنوع الاول يصح أن يقال فيه خبران وثلاثة بحسب تعدده دون الباقيين الاجازا أفاده الدمامنى (قوله من) بضم الميم كافى القاموس أى متوسط بين الخلاوة والخواصة الصنفين وليس اجتماعين فيه لانهما ضدان بخلاف زيد كاتب شاعر فانه جامع بين الصفتين لثباتهما فكل منهما خبر مستقل (قوله من يك الخ) من شرطية لحذف نون يكن وقوله فهذا بى قائم مقام جوابها من إقامة السبب مقام السبب أى فانما مثله لان هذا بى والبت كساء غليظ مربع ومقيظ وما بعده بصيغ اسم الفاعل أى كافى في القليظ وهو شدة الحر والصيف والشتاء (قوله ينال

لمبتدأ آخر كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد وقول الشاعر من يك ذابت فهذا بى * مقيظ مصيف مشى وقوله ينال بأحدى مقلتيه ويتقى * باخرى المنايا فهو يقظان نائم وزعم بعضهم أنه لا يتعدد الخبر الا اذا كان من جنس واحد كان يكون الخبران مثلاً مفردين نحوز بدقائم ضاحك أو جملتين نحوز بدقائم ضحك فاما اذا كان أحدهما مفردا والآخر جملة فلا يجوز ذلك فلا تقول زيد قائم ضحك هكذا زعم هذا القائل

(الح) المروى فهو يقظان هاجع يدل نائم لان قبله

وبت كنوم الذئب في ذى حفيظة * أكلت طعاما دونه وهو جائع

ينام الح والعرب تزعم ان الذئب ينام بعين ويحرس بأخرى ثم ينشأ وبان في الحرس فهو نائم من جهة يقظان من جهة أخرى فجمع بين الصفتين كما جمع زيد بين الكتابة والشعر (قوله ويقع الح) رد لذلك الزعم (قوله لجواز كونه حالا) الصواب اذا لم يجعل خبرا كونه صفة لطيفة لانها انكرة لامسوخ لحيى الحال منها والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ كان وأخواتها ﴾

استعار الأخوات للنظائر في العمل بجامع مطلق المجانسة وخص كان بالله كبرانيها أم الباب اذ حدثها وهو السكون يعم جميع أخواتها ولذا اختصت عنها زيادة أحكام ونصرفات وأصلها كون بالفتح لا بالضم ولا بالكسر لما مر في الخطبة (قوله اسما) الظاهر انه معمول لمخوف كما يشبهه حل الشارح أي ويسمى اسما لما رقد يجعل حالا أي حال كونه اسما لها أي مسمى بذلك (قوله ككان) خبر مقدم عن ظل وما عطف عليه بخوف العاطف في غالبه (قوله زال) أي ماضى زال لا ماضى يزول بفتح أوله فانه تام متعدي بمعنى ماز تقول زل ضا نك من معرك أي ميزها ومصدرها الزوال ولا مصدره الزوال ولا مصدره لانفاضة وزنها فعل بالكسر تعالى ان الله يسلك السموات والارض أن تزولا ومصدره الزوال ولا مصدره لانفاضة وزنها فعل بالكسر وغيرها بالفتح كما في التصريح وغيره (قوله فتى) بثلاث التاء ويقال أفتأ كافي الجمع (قوله وهنى الاربعه) أي موادها فلا يردانها أفعال ماضية لاتى التهيى الذى من جملة شبه النفي (قوله اشبه نفي) قدمه على النفي جبرا لضعفه (قوله ومثل كان الح) خبر مقدم عن دام اقصد لفظها ومسبوقا حال منها أو من ضمير خبرها (قوله كاعط الح) درهما ما مفعول ثان لا عطا وحذف الاول كمفعول مصيبا أي واجدا أي أعط المحتاج درهما مادمت واجدا له فقيه بتقديم وتأخير وحذفان أو هو مفعول مصيبار وحذف مفعولا أعط وأصل دام دوم بالفتح وينقل الى المضوم عند اتصال التاء به توصلا الى نقل الضمة الى الدال لتبدل بعد حذف عينه لاسا كنين على أنها واورا نظلم جعل مقفوحا مع انه لا يتصرف على الصحيح وقد يقال لكثرة الفتح وخفته وبالجل على التامة لانها جاء وصفها على فاعل وهو فاعل في المضوم والمكسور كما مر وبأنى (قوله نواسخ الابتداء) من النسخ وهو الازالة لانها حكم المبتدأ والخبر (قوله الى انها فعل) أي لقبول التاء ين (قوله ترفع المبتدأ) أي تجدد له رفعها برفع الابتداء عند البصريين وهو الصحيح لاتصال الضمير بها وهو لا يتصل الابعاد استقراء ولانها لو لم تعمل الا في الخبر كما عند الكوفيين لكانت ناصبة غير رافعة ولم يعد فعل كذلك وتسميته حينئذ مبتدأ انما هو باعتبار ما كان وأل في المبتدأ كاسم الشرط والاستفهام للجنس لا للاستفراق فان منه ما لا ينسخ بها وهو خمسة لازم التصدير الا ضمير الشأن ولازم الحذف كالنعت المقطوع ونحوه مما مر واللازم لصقة واحدة كطوبى للؤمن وويل للكافر وكأين في القسم واللازم للابتداء بنفسه كاقول رجل يقول ذلك ولله درك وما التعجبية فان هذه الاشياء جرت مجرى الامثال فلا تغير عما وردت أو بغيره كصحب لولا واذا الفجائية فانها لا يصاحبان غير المبتدأ (قوله وتنصب خبره) أي غير الظلي في الجميع وشذ قوله * وكونى بالمسكاره ذكرينى * أو هو بمعنى تذكرينى وغير الفعل الماضى في صار وما معناها درام وزال وأخواتها بخلاف البقية نحو ان كنت قلته وغير اسم الاستفهام في دام وليس المنفى بما فلا يقال لأ كلك كيف مادام زيد ولا أين ليس زيد لان خبر دام وليس لا يتقدم عليه ما ولا أين مازال زيد لان ما النافية تلزم الصدر عند البصريين فتزدحم مع الاستفهام بخلاف المنفى بغير ما نحو أين لا يزال زيد وغير المنفى ككيف كان زيد واعلم أنه لا يحذف الاسم ولا الخبر

ويقع في كلام المعربين للقرآن الكريم وغيره تجوز ذلك كثيرا ومنه قوله تعالى فاذا هي حية تسمى جوزوا كون تسمى خبرا ثانيا ولا يتعين ذلك لجواز كونه حالا (ص)

﴿ كان وأخواتها ﴾

ترفع كان المبتدأ اسما والخبر

تنصبه ككان سيدا عمر

ككان ظل بات أضحى أصبحا

أسمى وصار ليس زال برحا

فتى وأنفك وهنى الاربعه

لشبهه نفي أو انفى متبعه

ومثل كان دام مسبوقا بما

كاعط مادمت مصيبا درهما

(ش) لما فرغ من الكلام

على المبتدأ والخبر شرع في

ذكر نواسخ الابتداء وهي

قسمان أفعال وحروف

فالأفعال كان وأخواتها

وأفعال المقاربة وظن

وأخواتها والحروف ما

وأخواتها ولا التي لنفي الجنس

وان وأخواتها فبدأ المصنف

بذكر كان وأخواتها وكلها

أفعال اتفاقا الا ليس فذهب

الجمهور الى انها فعل وذهب

الفارسي في أحد قوليه

وأبو بكر بن شقير في أحد

قوليه الى أنها حرف وهي

ترفع المبتدأ وتنصب خبره

ويسمى المرفوع بها الصالحا والمنصوب بها خبرها وهذه الأفعال قسمان منها ما يعمل هذا العمل بلا شرط وهي كان وظل و بات وأضحى وأصبح وأمسى وصار وليس ومنها ما لا يعمل هذا العمل إلا بشرط وهو قسمان القسم الأول ما يشترط في عمله أن يسبقه نفي لفظاً وتقدير أو شبهة نفي وهو أن يرفع الوجود ويحذف النفي أو تفك فتعال النفي لفظاً ما زال زيد (١١١) قائماً ومثاله تقدير قوله تعالى قالوا

تالله تغفون إذ كر يوسف
أي لا تغفون ولا تحذف النافي
معه قياساً إلا في القسم
كآية السكرية وقد شد
الحذف بدون القسم
كقول الشاعر

وأبرح ما دام الله قومي
بحمد الله منتظماً مجيداً
أي لأبرح منتظماً مجيداً
أي صاحب نطاق وجواد ما
أدام الله قومي وعني بذلك
أنه لا يزال مستغنياً ما بقي له
قومه وهذا أحسن ما حل
عليه البيت ومثاله شبه النفي
والمراد به النهي كقوله
لا تزال قائماً ومنه قوله
صاح شمر ولا تزال ذا كرى
المو

ت نفسي بانه ضلال مبين
والدعاء كقوله لا يزال الله
محسناً إليك وقول الآخر
ألا يا سامي يا دارمي علي
البي
ولا زال منها بجرعائك
القطر
وهذا هو الذي أشار إليه
المصنف بقوله وهذا الذي لا يزال
إلى آخر البيت القسم الثاني
ما يشترط في عمله أن يسبقه
ما المصدرية الظرفية وهو
دام كقوله أعط مادمت

في هذا الباب اختصاراً أي بلا دلائل ولا اختصاراً أي به عند الجمهور والضرورة لشبه الاسم بالفاعل والخبر صار كالعوض عن مصدرها إذا القيام مثلاً كون من أن كوان زيد والعوض لا يحذف أي وأما حذفها في أن خبر غير كاسياً فتبيح لكان لا بالاستقلال وأجاز بعضهم حذف الخبر لقرينة مطلقاً والمصنف ليس فقط سكتي سبويه ليس أحداً أي هنا أفاده في الجمع مع زيادة (قوله ويسمى المرفوع الخ) هي تسمية اصطلاحية لا مناسبة لها لأن زيد مثلاً اسم للذات لا لكان والأفعال لا يخبر عنها وقد يسميان فاعلاً ومفعولاً مجازاً لأن الفاعل في الحقيقة مصدر خبرها مضافاً لاسمها فمضى كان زيد قائماً كان قيام زيد (قوله أن يسبقه نفي) أي لأن القصد بالجملة الإثبات وهذه الأفعال معناها نفي فإذا نقيت انقلب إيجاباً (قوله إلا في القسم) أي مع المضارع وكون النافي لا كما قال اللطوشى

ويحذف نافي مع شروط ثلاثة * إذا كان لا قبل المضارع في قسم
(قوله بحمد الله) متعلق بالاستمرار المفهوم من أبرح المتي ومجيد بضم الميم خبر ثان إن قلنا بفتح الميم
في هذا الباب والأفدت (قوله نطاق) هو ما يشبه الوسط جهة نطاق ككتاب وكتب (قوله وجواد)
بتخفيف الواد يطلق على الفرس ذكر أو أنثى كإني المسباح (قوله وهذا أحسن) الإشارة إمامي
الاعراب فقابله أن أبرح غير منفي بل نام بمعنى أزل عن كوني منتظماً مجيداً أي أترك ذلك مادامت قومي
لأنهم يكفوني فلا شاهد فيه أو إلى المعنى فقابله أن منتظماً معناه نطاق ومجيداً أي محسناً في إنشاء على قومي
أفاده العيني (قوله النهي والدعاء) أي لأن المطلوب بهما ترك الفعل وهو نفي فخرج خبرها كالاستفهام
فيل إلا لا أنكاراً لأنه بمعنى النفي ولا فرق في الدعاء بين كونه بلا أو بلى كقوله
إن تزالوا كذا لكم ثم لا زلت لكم خالد الخلود الجبال

إن قلنا بأنها فيه للدعاء وهو المختار لئلا يناسب ما عطف عليها ثم فرار من عطف الانشاء على الخبر (قوله صاح)
منادي صريح صاحب على غير قياس ليكون ليس بعلم وشمر أي اجتهد في الاستعداد للوفا ولا تنسه (قوله
ألا يا سامي الخ) الأحرف استفتاح وتنبيه وياد وكدة لها أو المنادي محذوف أي يا هذه وي اسم امرأة
غير مية لا ترخيمها كإني التصريح أي فلا يرد أن ترخيم غير المنادي شاذ لكن قال الصبان من تتبع كلام
ذي الرمة نظم ما وثقوا به يسمي محبوباً بهما وعلى البلى أي منه بكسر الباء من بلى الثوب كرضى صار خلقاً
والجرعاء رمة مستوية لا تنبت شيئاً ومنها كتنصباوز نازع معنى والمراد انصباب غير مضر بدليل اسمي (قوله
المصدرية الظرفية) أخذها من المثال وسميت بذلك لتقديرها بالمصدر مع نيابتها عن الظرف وهو المدة
وهما شرطان لصحة العمل لأن دام لتوقيت أمر بمدة ثبوت الخبر للاسم لا لوجوبه بدليل عدم عملها في
مادام السموات والأرض مع استيفائها الشرطين بل هي تامة أي مدة بقاها مخرج غير المصدرية كالنافية
في نحو مادام شيء غير الظرفية كيحجبني مادمت مهيحاً أي دوامك فدام فيها تامة بمعنى بقي والمنصوب
حال وكذا عند حذف ما كادام الظلم أهلك ولا توجد الظرفية بدون المصدرية (قوله ومعنى ظل) أي
مع معموليها لأن معناها وحدها مطلق حدث في زمن ماضٍ نهاري وقوله بالخبر أي بدلوله التضمني وهو
الحدث وقوله نهاري أي ماضياً وكذا يقال في الباقي (قوله ومعنى صار التحول) أي موضوعاً له وأما

مصيباً رها أي أعط مدة دوامك مصيباً رها ومنه قوله تعالى وأوصاني بالصلاة والزكاة مادمت حياً أي مدة دوامى حياً ومعنى ظل انصاف الخبر
عنه بالخبر نهاري ومعنى بات انصافه به ليلاً وأضحى انصافه في الضحى وأصبح انصافه به في الصباح وأمسى انصافه به في المساء ومعنى صار
التحول من صفة إلى صفة أخرى ومعنى ليس النفي وهي عند الإطلاق

لنفي الحال نحو ليس زيد قائما أي الآن وعند التقييد زمن على حسبه نحو ليس زيد قائما غدا ومعنى مازال وأخواتها لازمة الخبر المخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال نحو مازال زيد ضاحكا وما زال عمر وأزرق العيني ومعنى دام بقي واستمر (ص) وغير ماض مثله قد عملا
ان كان غير الماضي منه استعمالا (ش) هذه الأفعال قسمان أحدهما ما يتصرف وهو ما عد ليس ودام

(١١٢)

والثاني ما لا يتصرف وهو ليس ودام فنبه المصنف بهسنا البيت على أن ما يتصرف من هذه الأفعال يعمل غير الماضي منه عمل الماضي وذلك هو المضارع نحو يكون زيد قائما قال الله تعالى يكون الرسول عليكم شهيدا والامر نحو كونوا قائمين بالقسط قال الله تعالى قل كونوا حجارة أو حديدًا وامنم الفاعل نحو زيد كأن أخاك قال الشاعر وما كل من يبدى البشاشة كأننا

أخاك اذ لم تله لك منجدا والمصدر كذلك واختلف في كان الناقصة هل لها مصدر أم لا والصحيح أن لها مصدرا ومنه قول الشاعر بئس وحلم ساد في قومه الغنى ذكونك إياه عليك يسير وما لا يتصرف منها وهو دام وليس وما كان النفي أو شبهه شرطافيه وهو زال وأخواتها لا يستعمل منه أمرو ولا مصدر (ص)

وفي جبهتها توسط الخبر (ش) مراده أن أخبار

التحويل المفهوم من كل فعل قائم الزم من دلالاته على التجدد والحدوث لا من الوضع ففصل الفرق بينهما أفاده سم وقد جاء مثل صار في العمل والمعنى ما جمته بتولي

بمعنى صار في الأفعال عشر * تحول أض عا دار جمع لتفهم وراح غدا استعمال ارتد فاقم * وحار فيها كلها والله أعلم

وحكى سيدويه ما جاءت حاجتك بالنصب أي حاجة صارت حاجتك فاسمها ضمير بالاستفهامية وبالرفع أي صارت حاجتك أي حاجة فما خبرها مقدم وقد استعملوا كان وظل وأضحى وأصبح وأمسى بمعنى صار كثيرا نحو وقتحت السماء فكانت أبوابا زاد الزمخشري بات قال في شرح الكافية ولا يحمله عليها (قوله لنفي الحال) أي لنفي حدث خبرها في الحال وأما لم يدل على الماضي كسائر الأفعال الماضية لأن شبهها الحرف في الجود والمعنى جردها عن الزمان أصلا لكن حدث خبرها لا بدله من زمن فعمل على الحال لأنه الأقرب (قوله وعند التقييد زمن) أي صريحا كما مثله أضمننا كليس خالق الله مثله أي في الماضي واسمها ضمير الشأن ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا أي في المستقبل وأصلها عند الجمهور ليس بالكسر سكنت الياء تخفيفا ولم تقلب ألف الجودها (قوله على حسب ما يقتضيه الحال) أي ملازمة جارية على ذلك وهي الملازمة مدة قبول الخبر عنه لا خبر سواء دام بدوامه نحو مازال الله يحسننا لا يزال يدأزرق العيني أم لا نحو مازال زيد ضاحكا أو عملا أي مدة قبول ذلك ووجود سببه لا مطلقا (قوله مثله) أمحال من فاعل عمل أو نعت لمصدره محذوف أي عمل عملا مثل عمله وفيه ما تقدم معمول الفعل المقرون بقدم عليه وهو ممنوع فعمل فيه خلافا وللضرورة (قوله وهو ليس ودام) حصره غير المتصرف فيهماية تضي أن مراده بالمتصرف ما يعم التصرف التام والناقص فيدخل فيه زال وأخواتها فإنه ليس لها الماضي والمضارع واسم الفاعل دون غيرهما كالمصدر والامر وأما ليس ودام فلا يتصرفان أصلا على الصحيح في دام وأما ليس ودام ردأهم ودام فن دام التامة لكن رجح الصبان أن الناقصة لها المضارع والمصدر بدليل جعلها صلة لما المصدرية وادعاء أن هذا المنسبك مصدر التامة أو اختراع مصدر لم يرد جور رسو ظن والباقى تصرف تام كما بينه الشارح لكن اختلف في اسم المفعول فذعه قوم منهم أبو علي قال في شرح اللوحة أن تاء يذنه أبا الفتح ابن جني سأله عن قول سيدويه مكون فيه فقال ما كل داء يعالجها الطبيب وأجازه آخرون وعليه فالنائب عن الاسم اما الظرف كما مثل أو ضمير مصدره المفهوم منه نحو مكون قائما فتأخر عن أنها ثلاثة أقسام (قوله أخاك) خبر كأننا واسمه ضمير يعود على من وكأننا خبر ما بالخيارية وتلقا أي نجده (قوله والصحيح أن لها مصدرا) أي فلكان السكون والكيونة وأصار الصبر والصبرورة ولبات البيات والبيتونة وظل الظلوة ولأصبح وأمسى وأضحى الأصباح والأمساء والاضحاء (قوله بئس) الباء سببية متعلقة بساد أي شرف وكونك مبتدأ والكاف في محل جر بالإضافة ورفع من حيث اسم السكون وإياه خبره من حيث النقصان ويسير أي سهل خبره من حيث الابتداء وعليك متعلق به (قوله وما لا يتصرف منها) الخ هذه العبارة في غاية الغلظة لما فيها من التكرار والمناقضة لما مر كالا يخفى (قوله وفي جميعها) متعلق بأجز وتوسط مفعوله وكل مبتدأ خبره حظر أي منع وسبقه مفعول حظر وهو مصدر مضاف لفاعله ودام مفعوله أي وكل النحاة منع أن يسبق دام خبرها (قوله كان في الدار صاحبها) تمثيل صحيح لأن تقديم

الخبر

هذه الأفعال أن لم يجب تقديمها على الاسم ولا تأخيرها عنه يجوز توسطها بين الاسم

والذمل فتأمل وجوب تقديمها على الاسم قولك كان في الدار صاحبها فلا يجوز ههنا تقديم الاسم على الخبر لثلا يعود الضمير على متأخر لفتازرانية ومثال وجوب تأخير الخبر عن الاسم قولك كان أخى رفيقي فلا يجوز تقديم رفيقي على أنه خبر لأنه لا يعلم ذلك لعدم ظهور الأعراب

الله تعالى وكان جفاعة عليا

نصر المؤمنين وكذلك

سائر أفعال هذا الباب من

المتصرف وشبهه يجوز

توسط أخبارها بالشرط

المذكور ونقل صاحب

الارشاد خلافا في جواز

تقديم خبر ليس على اسمها

والصواب جوازه قال

الشاعر

سلى ان جهلت الناس عنا

وعنهم

فليس سواء عالم وجهول

وذكر ابن معطى أن خبر

دام لا يتقدم على اسمها فلا

تقول لأصاحبك مادام

قائما زيد والصواب جوازه

قال الشاعر

لا طيب لأعيش مادامت

منغصة

لذاته بأذكار الموت والهرم

وأشار بقوله

* وكل سبعة دام حطر *

الى ان كل العرب أوكل

الحققة منع سبق خبر دام عليها

وهذا ان أراد به أنهم منعوا

تقديم خبر دام على ما المتصلة

بها نحو لا أصحبك قائما مادام

زيد فسلم وان أراد أنهم

منعوا تقديمه على دام وحدها

نحو لا أصحبك ماقائما دام

زيد وعلى ذلك حمله ولده

في شرحه ففيه نظر والذي

يظهر أنه لا يمنع تقديم

خبر دام على دام وحدها

فتقول لأصحبك ماقائما مادام

زيد كما تقول لأصحبك ما زيدا كمت (ص)

الذي سبق بتقديمه على الاسم وحده كذا وعلى الفعل أيضا كفي الدار كان صاحبها وليس كلامه الآن
في وجوب التوسط حتى يعترض عليه بان هذا المثال يصح فيه تقديمه على الفعل والحاصل ان الخبر ستة
أشكال وجوب التأخر ككان صاحبى عندى لماذا ذكره الشارح وما كان صلاتهم عند البيت الامكأ أى
تصغير بالفاء وتصديقه أى تصغيرا لخصمه وجوب التوسط كيجهني أن يكون في الدار صاحبها فيمتنع
تأخيره في الدار لمكان الضمير وتقدمه على الفعل للتأخر بين أن وصلتها وعلى أن لان معمول الصلة
لا يتقدم على الموصول وجوب التقدم على الفعل كإن كان زيد وجوب التأخر أو التوسط كهل كان
زيد قائما فيمتنع تقدمه على هل لان لها المصدر وعلى كان للتأخر بينهما جوب التوسط أو التقدم
ككان في الدار صاحبها وكان غلام هذبه لها بنصب غلام ونحو ما كان قائما الا زيد لجواز تقديم الخبر
على كان لاعلى ما لان لها المصدر السادس جواز الثلاثة ككان زيد قائما وكان غلام هذبه مبعضا بنصب
مبعضا فيجوز تقديمه لتقدم مرجع الضمير رتبة وان تأخر لفظا (قوله بالشرط المذكور) هو قوله ان لم
يجب تقديمها الخ أى بشرط أن تخلو من وجوب التقديم والتأخير ولا تغفل عن التفصيل المتقدم (قوله
والصواب جوازه) منه قراءة حرة وحذف ليس البر أن تولوا بنصب البر (قوله فليس سواء) خبر
ليس مقدم وعالم اسمها مؤخر وهذا من قصيدة للسموأل اليهودي يخاطب امرأة خطبها هو وآخر فالت
للتأخر أو لها

إذا المرء لم يدنس من اللوم عرضه * فكل رداء يرتديه جيل

وان هولم يحمل على النفس ضجها * فليس الى حسن الشئ سبيل

نعيرنا أنا قليب عديدنا * فقلت لها ان الكرام قابل

وما قبل من كانت بقايا مثلنا * شبابا نسامي للعلل وكهول

وما ضرنا أنا قليب جارنا * عزيز وجار الا كثيرين ذليل

وانا أناس لا ترى القتل سبة * اذا مارأته عامر وسلول

يقرب حب الموت آجالنا لنا * ونكرهه آجالهم فتطول

ومامت مناسيب في فراشه * ولا طل مناحيت كان قتيل

اذا سيد مناخلا قام سيد * قؤل بما قال الكرام فعول

ونكران شئنا على الناس قولهم * ولا يسكرون القول حين نقول

وأيامنا مشهودة في صدقنا * لها غرر مشهورة وجول

وأسيافنا في كل شرق ومغرب * بهامن قراع الدراعين فول

معودة أن لا نسل نالها * فتقدم حتى يستباح فتيل

سلى الخ (قوله لا طيب لأعيش) أى العيشة والحياة ومنغصة خبر دام مقدم على اسمها وهولذاته قال
شيخ الاسلام ويلزم عليه الفصل بين منغصة ومعمولها وهو بأذكار بانجي وهولذاته فالاولى احتمال أن
دامت ومنغصة تنازعاً في لذاته فاعمل الثاني وأضر في دامت ضمير اسمتها هو اسمها فلا شاهد فيه وأصل
اذكار اذكار قابت ناء الافتعال دالا وأدغمت فيها الذال المعجمة بعد قلبها من جنسها كما سيأتى (قوله
فسلم) أى الاجماع على ذلك مسلم لا يمنع تقديم معمول الصلة على الموصول قيل وهذا الاحتمال أقرب
الى كلامه ليوافق ما شبهه به بقوله كذاك سبق الخ في ان الخبر في كل سابق على ما قبل (قوله ففيه
نظر) أى في ادعاء الاجماع على منع ذلك نظر لثبوت الخلاف فيه والصحيح منه الجواز ولا يضر الفصل
بين الحرف المصدرى وصلته لانه خبر عامل بخلاف العامل كان المصدرية فلا يفصل منها الشدة تعلقه بها لانه

كذلك سبق خبر ما النافية * فجئى بهامتلولة تاليه (ش) يعنى انه لا يجوز أن يتقدم الخبر على ما النافية ويدخل تحت هذا قسمان أحدهما ما كان النفي شرطاً في عمله نحو ما زال وأخواتها فلا تقول قائماً ما زال زيد وأجاز ذلك ابن كيسان والنحاس والثاني ما لم يكن النفي شرطاً في عمله نحو ما كان زيد قائماً فلا تقول قائماً ما كان زيد وأجاز به بعضهم ومفهوم كلامه أنه إذا كان النفي بغير ما يجوز التقديم فتقول قائماً ما زال زيد ومفهوم كلامه أيضاً جواز تقديم الخبر على الفعل وحده إذا كان النفي بما نحو ما قائماً ما زال زيد وما قائماً ما كان زيد ومنعه (١١٤) بعضهم (ص) ومنع سبق خبر ليس اصطفاً * وذو تمام ما برفع يكتمى

وما سواه ناقص والنقص في فتى ليس زال دائماً ففي (ش) اختلف النحويون في جواز تقديم خبر ليس عليها فذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين ومنهم المصنف إلى المنع وذهب أبو علي الفارسي وابن برهاني إلى الجواز فتقول قائماً ليس زيد واختلف النقل عن سيويه فنسب قوم إليه الجواز وقوم المنع ولم يرد من لسان العرب تقديم خبر ليس عليها وإنما ورد من أسانهم مظاهره تقدم معمول خبرها عليها كقوله تعالى ألا يوم يأتيهم مصروفا عنهم وهذا استدلال من أجاز تقديم خبرها عليها وتقريره أن يوم يأتيهم معمول الخبر الذي هو مصروفا وقد تقدم على ليس قال ولا يتقدم معمول الاحديث بتقديم العامل وقوله وذو تمام الخ

يطلمها الوصول بها والعمل فيها وغير العامل يطلبها الوصول فقط فتدبر (قوله كذلك سابق الخ) مصدر مضاف لفاعله وهو خبر التنوين وما مفهوله أي سبق الخبر على ما النافية مثل سبقه على المصدرية مع دام في المنع بقطع النظر عن رصفه بالاجماع لما سيأتي (قوله فجئى بها الخ) فيه مع توكيد ما قبله الإشارة إلى أن ما تنزمت صدر جلتها أبداً (قوله وأجاز به بعضهم) أجاز الكوفيون الصورتين لأن ما لا تنزمت المصدر عندهم ووافقهم ابن كيسان في الأولى لأن نعيم الإيجاب فكانه لم يكن نفي بخلاف الثانية (قوله ومنعهما بعضهم) حكاه في التسهيل عن الفراء وكذا جميع حروف النفي لكن قال في شرح السكاكية انه جائز عند الجميع اه ومن شواهد الصريحة

مه عاذلى فهاتمان أبرها * بمثل أو أحسن من شمس الضحى

(قوله على الفعل وحده) هو الصحيح (قوله ومنع الخ) مبتدأ مضاف لمفعوله بعد حذف فاعله واصطفاً خبره أي ومنع بعضهم سبق الخبر على ليس هو المختار فليس مفعول سبق وخبر بالتنوين فاعله مجرور بالاضافة وعدم تنوينه بنفسه الوزن والمعنى لا فادته منع سبقه مطلقاً ولو على الاسم وليس كذلك وأفهم كلام المصنف جواز تقديم الخبر على غير دام وليس والمنقى بما السكون عنه وهو كذلك ولو كان جلة على الاصح انظر الصبان (قوله والنقص) مبتدأ خبره في بضم القاف أي تباع ودائم الحال من ضميره وحذف العاطف من ليس وزال (قوله اختلف النحويون) محل الخلاف في غير الاستثناء أمافيه فلا يتقدم خبرها إجماعاً ومثله لا يكون (قوله وتقريره) براهين أي بيان وجه دلالة وقد أجاب عنه المنايعون بأنه ظرف يتوسع فيه مع ضعفه بكونه معمول للمعمول فزاد فيه التسامح بخلاف الخبر إذا كان ظرفاً أو أن يوم معمول للحذف أي ألا يعرفون يوم يأتيهم وليس مصروفاً حال منه مؤسسه أروانه مبتدأ بئى على الفتح لا ضافته إلى جلة يأتيهم وليس مصروفاً خبره والضمير في ليس يعود له لا لا مذهب (قوله الاحديث يتقدم العامل) أي الأصل فيه ذلك وقد يخالف هذا الأصل كما أجازوا تقديم معمول خبران على اسمه هادون الخبر كان في الدار زيد الجالس وقدموا معمول الفعل المنقى لم أولان درنه كن بدل الم أولن أضرب ومعمول الخبر الفعلي على المبتدأ عند البصريين درنه كمراراً يضرب ومعمول الفعل بعد مادونه نحو فاما اليتيم فلا تقهر وكل ذلك لشكك تعلم من أبوابها (قوله وان كان ذو عسرة) جواز الكوفي نقصها على حذف الخبر أي من غرمانكم ويرده ان الخبر لا يحذف في هذا الباب كما مر ويوجد في نسخ بعد الآية قال الشاعر إذا كان الشتاء فأدفتوني * فان الشيخ بهرمة الشتاء

والاكثر عدمه (قوله مادامت السموات) أي بقيت (قوله حين تمسون الخ) أي تدخلون في المساء والصباح وكذلك أبات وأضيح التامان معناهما دخل في البيات والضحي وظل ما به معنى دام كوظل الظلم هلك

الناس

معناه ان هذه الافعال انقسمت الى قسمين الاول ما يكون تاماً

وناقصاً والثاني ما لا يكون الا ناقصاً والمراد بالتام ما يكتفى بمر فوعه وبالنقص ما لا يكتفى بمر فوعه بل يحتاج معه الى المنصوب وكل هذه الافعال يجوز ان تستعمل تاماً الا فتى وزال التي مضارعها زال لا التي مضارعها يزول فانها تامه نحو زالت الشمس وليس فانها لا تستعمل الا ناقصة ومثال التام قوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة أي وان وجد ذو عسرة وقوله تعالى خالدين فيها مادامت السموات والارض وقوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون (ص) ولا يلي العامل معمول الخبر * الا اذا ظرفاً أي أو حرف جر (ش) يعنى انه

لا يلى كان وأخواتها معمول خبرها الذى ليس بظرف ولا جار ومجرور وهذا يشمل حالين أحدهما ان يتقدم المفعول وحده على الاسم ويكون الخبر مؤخر عن الاسم نحو كان طعامك زيدا كلا وهذه ممتنعة عند البصريين وأجازها الكوفيون الثانى ان يتقدم المفعول والخبر على الاسم ويتقدم المفعول على الخبر نحو كان طعامك آكل زيدا (١١٥) وهى ممتنعة عند سيبويه وأجازها

بعض البصريين ويخرج

من كلامه انه اذا تقدم

الخبر والمفعول على الاسم

وقدم الخبر على المفعول

جازت المسئلة لانه لم يل

كان معمول خبرها فتقول

كان آكل طعامك زيدا

ولا يمنعها البصريون فان

كان المفعول ظرفا أوجارا

ومجرورا جازا بلاؤه كان

عند البصريين والكوفيين

نحو كان عندك زيدا

مقبلا وكان فيك زيدا

راغبا (ص)

وهو ضمير الشأن اسما ان وان

وقع

موهوم ما استبان انه امتنع

(ش) يعنى أنه اذا ورد

من لسان العرب مظاهره

انه لى كان وأخواتها

معمول خبرها فاوله على

أن فى كان ضميرا مستترا

هو ضمير الشأن وذلك نحو

قول الشاعر

فإذا جداجون حول

بيوتهم

بما كان اياهم عطية عودا

فهنا ظاهره انه مثل

كان طعامك زيدا آكل

ويتخرج على ان فى كان

الناس أو طال كظل البيت أو الليل وتقول برج الخفاء أى ذهب وانفك الشئ خاص وصرت الى ز يد تحولت ورجعت اليه ومنه إلى الله أصبح الامور وصار فلان الشئ يصير هو يصوره أى ضمه أو قطعه وقوله تعالى فصرهن اليك أى ضمهن وبهذا ينحل قوله

انى رأيت غزالا * أوردت قلبي خبالا قد صار كابا وقردا * وصار بعد غزالا

ولى بذلك دليل * فى قول ربى تعالى

(تنبيه) نحو كان زيدا قائما يحتمل التمام فقائما حال بخلاف كان زيدا خاك لا متنازع كون الحال معرفة الآن تجعل كان بمعنى كفل فإخاك مفعول وكذا يتعين النقص فى وكونك اياها ما ذكر الآن يجعل الاصل وكونك تفعله فالفعل حال فالحذف انفصل الضمير (قوله لا يلى كان الخ) أى لا متنازع الفصل بين العامل والمعمول بمفعول لغير ذلك المعمول لانه أجنبي بالنسبة للمعمول الاول وان كان ذلك الغير مفعولا لتلك العامل فلا يجوز جاء عمر از يد يضرب بخلاف ز يد جاء عمر يضرب وزيد كان طعامك آكل لان مرفوع الفعل مستتر لم يفصل منه (قوله وأجازها بعض البصريين) هو ابن السراج والقارى لان الخبر يجوز تقديمه ومعموله كجزئه فتبعه بخلاف تقديمه وحده وجهور البصريين على المنع مطلقا والكوفيون على الجواز مطلقا (قوله جازت المسئلة) أى باتفاق كتقديم المعمول على الفعل نحو وأنفسهم كانوا يظلمون (قوله وضمير الشأن) أى الضمير الدال على الشأن وهو مفعول انوارا محال منه أى حال كونه اسما لسكان فيفيد ان كان الشانية ناقصة وهو الاصح كما مر فى آخر المعرب وموهوم فاعل وقع أى ورد (قوله فاوله الخ) اعترض بانه لا يصح ذلك فى كل ما ورد كقوله

يا فتى فؤادى ذات الخال سالبة * فالعيش ان حمى عيش من العجب

وقوله لئن كان سامى الشيب بالصد مغريا * لقد هون السالون عنها التحمل

فقدم فؤادى وسامى مع نصيبها سالبة ومغريا ولا سبيل الى ضمير الشأن لظهور نصب الخبر وهذا أقوى ما استدلى به الكوفيون وأجيب بانه ضرورة أن فؤادى وسامى منادى ومعمول سالبة ومغريا محذوف أى لك وقوله لقد هون الخ التفات عن خطابها العراضا وطرحا لها (قوله فنافذ الخ) جمع قنفذ بضم الفاء وفتحها آخره مججمة وهذا جون من الهدجان وهى مشية الشبيخ الضعيف بهجوا الفرزدق قوم جرير بالفجور والحيانة أى هم كالغناقد فى مشيهم ليلا للسرقة وعطية أبو جري وأعمه والشاهد انواياهم لكان مع انه معمول خبرها وهو عودا وعطية اسمها (قوله انه مثل كان الخ) أى فى ان المعمول مقدم على الاسم والخبر مؤخر عنه وأما فى البيت الثانى فالمفعول والخبر معا مقدمان على الاسم (قوله فاصبحوا الخ) المعرس بصيغة اسم المفعول محل النزول آخر الليل والمراد هنا النزول ليلا مطلقا وقائله جند بن ثور احد البخلاء المشهورين بهجوا ضيفا له بكثرة الاكل حتى ان نوى القمر الذى أكلوه أصبح عاليا على محل نزولهم مع أنهم لا يلقونه كله بل يتابعونه بنواه وأول القصيدة

لامر حباب وجوه القوم اذ نزلوا * كأنهم اذا ناخوها الشياطين

(قوله اذا قرىء بالثناء) أما اذا قرىء بالياء وهى الاصح فيتعين كون المساكين فاعله والجملة خبر ليس

ضمير المستترا هو ضمير الشأن وهو اسم كان ومظاهره انه مثل كان طعامك آكل زيدا يقول الشاعر فاصبحوا والنوى على معرهم * وليس كل النوى نالى المساكين اذا قرىء بالثناء المثناة من فوق فيخرج البيتان على أن فى كان ضمير المستترا هو ضمير الشأن والتقدير فى الاول بما كان هو أى الشأن

ضمير الشأن اسم كان وعطية مبتدأ وعودا خبره وإياهم معمول عود والجملة من المبتدأ والخبر خبر كان فلم يفصل بين كان واسمها معمول الخبر لأن اسمها ضمير قبل المعمول والتقدير في البيت الثاني وإليس هو أي الشأن ضمير الشأن اسم إليس وكل النوى مفعول لتلقى وتلقى المساكين فعل وفاعل والجموع (١١٦) خبر إليس هذا بعض ما قيل في البيتين (ص) (وقد تزايد كان في حشو

كان أصح علم من تقدما
(ش) كان على ثلاثة
أقسام أحدها الناقصة
والثاني التامة وقد تقدم
ذكرهما والثالث الزائدة
وهي المقصودة بهذا البيت
وقد ذكر ابن عصفور أنها
تزايد بين الشيتين المتلازمين
كلبتدا والخبر نحو زيد
كان قائم والفعل ومرفوعه
نحو لم يوجد كان مثلك
والصلة والموصول نحو جاء
الذي كان أكرمه والصفة
والموصوف نحو مررت
برجل كان قائم وهذا يفهم
أيضا من اطلاق قول
المصنف وقد تزايد كان في
حشو وإنما تنقاس زيادتها
بين ما وفعل التعجب نحو
ما كان أصح علم من تقدما
ولا تزايد في غيره إلا سماعا
وقد سمعت زيادتها بين
الفعل ومرفوعه كقولهم
ولدت فاطمة بنت الخرشب
الانمارية السكملة من بني
عبس لم يوجد كان أفضل
منهم وقد سمع أيضا
زيادتها بين الصفة
والموصوف كقوله
فكيف إذا مررت بدار
قوم

واسمها ضمير الشأن اجاءا اذلو كان اسمها المساكين ويلقى خبرها لوجب ان يقال بلقون. ليطابقه في
الجمعية والتاء نفى عن ذلك لتأويل المساكين بالجماعة (قوله ضمير الشأن اسم كان) أي وجعلتها
صلة ما والعائد محذوف أي عودهم به ويحتمل أن اسمها ضمير يعود على ما وجلة عطية عودا خبرها ورا بطلها
بالمبتدأ محذوف أي عودهم به وقيل كان زائدة (قوله ضمير الشأن اسم ليس) أي لا المساكين لثلاث يلزم
الفصل المتقدم ويلزم تقديم الخبر الفعلي على اسم ليس وهو ممتنع فيما يظهر كل مبتدأ والخبر ولم أر من ذكره
هنا لکن سیانی فی أفعال المقاربة ما يؤثر به (قوله وقد تزايد) التقليل بالنسبة إلى عدم الزيادة فلا ينافي
كثرتها في ذاتها ومعنى زيادتها أنها لا تعمل شيئا فلا مرفوع لها على الأصح لأنها قسم غير الناقصة والتامة
كافي الشارح وقيل تامة ومرفوعها ان لم يكن ظاهرا هو ضمير مصدرها فعني زيادتها حينئذ عدم اختلال
المعنى بدونها ثم هي باقية على دلالتها على الماضي على المشهور وقيل لا بل مجرد التوكيد ولا تدل على الحدث
اتفاقا كذا قيل وهو مشكل على القول بان لها مرفوعا لأنها حينئذ مسندة إليه ولا يسند من الفعل
الاحدثه (قوله في حشو) خرج الاول لانه محل الاعتناء والآخر لانه محط الفائدة (قوله وإنما تنقاس
الخ) الذي في التوضيح وغيره أنها تنقاس فيما عدا الجار والمجرور لکنها فی فعل التعجب أكثر وقال في
الكافية وزيد كان بين جزأى جملة * وشذ حيث حرف جزئية

(قوله بنت الخرشب) بضم الخاء والشين المجمعين وسكون الراء آخره موحدة والانمارية بالرفع صفتها
نسبة إلى أنمار قبيلة من العرب والسكملة بفتح حاء جمع كامل مفعول ولدت وهم ربيع الكامل وقيس الحافظ
وعسارة الوهاب وأنس الفوارس وقيل لها أي بنيتك أفضل فقالت ربيع بل عسارة بل قيس بل أنس
نسكتهم ان كنت أعلم أيهم أفضلهم كالخلفة المفرغة لا يدري أين طرفها حكاية الخشري في المستصفي
قوله كانوا كرام) بجر كرام صفة لجبران والوا فاعل كان بناء على ان الزائدة تامة ولا يمنع عملها من
(زيادتها) كما تستدظن اللغاة إلى الفاعل الآن يفرق بان الزيادة أضعف من الالفاء فتنا في العمل وأما على أنها
قسم ثالث فقيل الأصل وجبران كائنين لهما هم على انهم تأ كيد للمستكن في الظرف فصار زيدت كان
بعدنا وصل بها هذا المؤ كيد بالسكسر فانقلب واوا اصلا للفظ لثلايقع الضمير المنفصل بجواب الفعل
فيكون مستثنى من كون الضمير لا يتصل بالاعمال فالواو حينئذ تأ كيد للضمير في لنا وقيل غير ذلك وفر
بعضهم من هذا التكاف لجعلها في البيت ناقصة لازائدة والواو واسمها ولنا خبرها وجعلتها معترضة بين الصفة
والموصوف (قوله سراة الخ) بفتح المهملة جمع سرى أي سيد على غير قياس كاسم وتسامي أصله تنساعي
حدثت إحدى التاءين تخفيفا والمسومة الخيل المجمعول عليها سومة بالضم أي علامة لتترك في المرعى والعرب
العربية وبروي المطهمة الصلاب أي المتناسقة الاعضاء الشديدة (قوله عقيل) بوزن وكيل كافي
السجاعي أخوالا مام على كرم الله وجهه والماسجد الكريم والنبيل كشریف من النبيل بالضم وهو الفضل
وشمال كجعفر ریح الشمال كسحاب ويقال شامل بتقديم الهمزة وشمل يسكون الميم وفتحها وبليل أي
مبلولة من الندى أو بالماء تمر عليه لوطو بتها وقولها اذا تهب الخ كناية عن الدوام (تنبيه) أفهم تخصيص
الحكم بكان أن غيره ممن أخواتها لا يزداد وهو كذلك الاما شذ من قولهم ما أصبح أبردها وما أسنى أدفاها

وجبران لنا كانوا كرام وشذ زيادتها بين حرف الجر ومجروره كقوله
سراة بني أبي بكر تنساعي على كان المسومة العرب وأكثر ما تزايد بلفظ الماضي وقد شذت زيادتها بلفظ المضارع في قول أم عقيل بن
أبي طالب رضي الله عنه أنت تسكون ما جد نبيل اذا تهب شمال بليل (ص) (ويحذفونها وييقون الخبر

روى ذلك الكوفيون وأجاز أبو علي زيادة وأصبح وأمسى في قوله

عـدّ عـنـيـكـ وشـانـيـهـما * أصبح مشغول ومشغول

وقوله أعاذل قولي ماهويت فاربي * كثير أرى أمسى لديك ذنوبي

وأجاز بعضهم زيادة سائرهما إذا لم ينتقض المعنى (قوله وبعدها ولو) أي الشرطيتين لأنهما يطلبان فعلين فيطول الكلام تخفف بالحذف واختص ذلك بهما لأن أم الأدوات الجازمة ولو أم غير الجازمة كما كان

كان أم بابها وهم يتوسعون في الالمات والغالب كون أن تنويعية كما مثل ومن غير الغالب

* انطق بحق وان مستخرجاً احنا * أي وان كنت مستخرجاً أو ما لوقفك أبحيان شرطها اندراج ما بعدها فيما قبلها لأعلى منه ولا أعم كمثل الشاذح ونحوه لأطعام ولو تمر أو دقو لهم لأحشف ولو تمر أو قوله

لا يأمن الدهر ذوبني ولولمسا * جنوده ضاق عنها السهل والوعر

فإن الملك أعلى مما قبله والتمر أعم من الحشف اه تصریح (قوله التقدير أن كان الخ) أي حذفت كان مع اسمها وبقى خبرها وقد تحذف وحدها ويبقى الاسم والخبر كقوله

أزمان قومي والجامعة كالذي * لزم الرحالة أن تميل بميلا

قال سيديويه أراد أن زمان كان قومي مع الجامعة الخ فقومي اسمها والجامعة مفعول معه وكالذي خبرها وانما قد ركان لأن المفعول معه لا يقع إلا بعد جلة فيها اللفظ الفعل أو معناه وحروفه كاسيأتني قال الشنوائى ومراد

الشاعر وصف ما كان من استواء الأمور واستقامتها قبل عثمان رضى الله تعالى عنه أي فنزل حال قومه في لزوم بعضهم بعضاً وعدم تنافرهم بحال را كب لزم الرجل خوف أن يميل بميلا بفتح الميم الأولى أي ميلا فهو

مفعول مطلق كافى التصريح وقد تحذف مع خبرها ويبقى الاسم نحو لأطعام ولو تمر بالرفع أي ولو يكون عندكم تمر كما قدر سيديويه فلا يختص حذفها بالماضي بخلاف الزيادة ومنه المرء مجزى بعمله أن خير غير وان

شرفهم برفعهم أي أن كان في عمله خير جزاؤه خير الخ وفي هذه المسئلة أثر بقاء وجه * ثانياً نصبهما على تقدير أن كان عمله خيراً فهو مجزى خيراً * الثالث نصب الأول ورفع الثاني أي أن كان عمله خيراً جزاؤه

خير * الرابع عكسه وهو أضعفها لأن فيه حذف كان وخبرها وحذف فعل ناصب بعدفاء الجزاء وكلاهما نادر والثالث أرجحها لسلامته منهما والأولان متوسطان وقد حذفت مع معموليها بعد أن الشرطية

في قولهم فعل هذا أن مالا أي أن كنت لا تفعل غيره فاعوض عن كان ولا نافية لخبرها المحذوف كاسمها كذا قبل وجعله المصنف من حذف كان مع اسمها فقط لأن لاجزء من الخبر فكأنه لم يحذف وقال اللغائي

ما زائدة لتأكيده الشرط نحو فاماترين ولأدخاله على فعل الشرط بل لا تقدير لكان أي أن لا تفعل غيره والجواب على كل محذوف لدلالة ما قبله واستحسنه غير واحد لقلة تكلفه لكن ضعفه الروادى بأن مالا زائد

قبل الشرط المنفي بالأولان جواب الشرط لا يحذف إلا إذا كان الشرط ماضياً وهو على زعمه مستقبل (قوله من لدن الخ) بضم الدال لغة في لدن وشولا بفتح المعجمة وسكون الواو منوناجع شائلة على غير قياس إذ

قياسها شوائل وهي الناقة التي خفل بينها وارتفع ضرعها وأنى عليها من تناجها سبعة أشهر أو ثمانية أما الشائل بلاهاء فالتى تشول بذنبها أي ترفعه لطلب اللقاح وجعلها شول كرا كع وركع والغاء زائدة والاتباء

بالكسر مصدر أثلت الناقة إذا أتلاها ولدها أي تبعها (قوله من لدن كانت الخ) أي من زمن كونها شولا وهذا تقدير سيديويه وفيه حذف الموصول الحرفي وصلته وإبقاء معمولها وهو ممنوع وإن جاز حذف أن وحدها

اه صبان وفي الاسقاطى بل نص سيديويه على أن الموصول الحرفي لا يجوز حذفه إلا أن يقال أنه حل معنى أتى فيه بأن فراراً من قلة إضافة لدن إلى الجبل وحل الأعراب من لدن كانت بحذف أن وقدرها بعضهم من

لدن شالت شولا فيكون مصدر الاجماع وهو أقل كلفة لكن فيه حذف عامل المصدر المؤكد وسيأتى ما فيه

وبعد أن ولو كثيراً إذا

(اشتهر)

(ش) تحذف كان مع

اسمها ويبقى خبرها كثيراً

بعد أن قال الشاعر

قد قبل ما قيل أن صدقا

وان كذبا

فاعتذارك من قول إذا

قيلا

التقدير أن كان المقول

صدقا وان كان المقول كذبا

و بعد لو كقولك اثنتي

بداية ولو حماراً أي ولو كان

المأتى به حماراً وقد شذ

حذفها بعد لدن كقوله

من لدن شولا فالى

اتلاها

التقدير من لدن أن كانت

شولا (ص)

وبعد أن نعويض ما عنها ارتككب * كمثل ما أنت برافاقترب (ش) ذكر في هذا البيت أن كان تحذف بعد أن المصدرية ويعوض عنها ما يبقى اسمها وخبرها نحو ما أنت برافاقترب والاصل أن كنت برافاقترب تحذفت كان فانفصل الضمير المتصل بها وهو التاء فصارت أنت برافاقترب ثم أتى بما عوض عن كان فصارت ما أنت برافاقترب ثم أضيفت النون في الميم فصارت ما أنت برافاقترب قول الشاعر أبأخراشة ما أنت ذا نضر فان قومي لم تأكلهم الضبع فان مصدرية ومازادة عوضا عن كان وأنت اسم كان الحذوفة وذات نضر خبرها ولا يجوز الجمع بين كان وما لكون ما عوضا عنها ولا يجوز الجمع بين العوض والمعووض وأجاز ذلك المبرد فيقول أما كنت منطلقا انطلقت ولم يسمع من لسان العرب حذف كان وتعويض ما عنها وإبقاء اسمها وخبرها إلا إذا كان اسمها ضمير مخاطب كما مثل به المصنف ولم يسمع مع ضمير المتكلم نحو ما أنتا منطلقا انطلقت والاصل أن كنت منطلقا ولا مع الظاهر نحو ما أنت يذاهبا انطلقت والقياس جوازهما كما جاز مع المخاطب والاصل أن كان زيد ذاهبا انطلقت وقدم مثل سيدي به (١١٨) رحمه الله في كتابه بأماز يذاهبا (ص) ومن مضارع لسانك منجزم *

تحذف نون وهو حذف ما التزم (ش) إذا جزم الفعل المضارع من كان قيل لم يكن والاصل يكون تحذف الجازم الضمة التي على النون فالتقى سا كان والنون والنون تحذفت الواو والتاء الساكتين فصارت اللفظ لم يكن والقياس يقتضي أن لا تحذف منه بعد ذلك شيء آخر لكانهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفا لكثرة الاستعمال فلو لم يكن وهو حذف جائز لا لازم ومذهب سيدي به ومن تابعه أن هذه النون لا تحذف عند ملاقة سا كن فلا تقول لم يكن الرجل قائما وأجاز ذلك بونس وقد قرئ شاذ لم يكن الذين كفروا ومثل الآية قوله

(قوله ارتككب) مثل هذه العبارة لا يقال إلا فيما خرج عن القياس مع أن هذا الحكم ليس كذلك لأنهم عوضوا الحرف عن الجملة في يومئذ فعن الفعل وحده أولى (قوله تحذف) أي وحدها ولا تحذف الاسم معها كما في الشارح رصريح بالفارسي (قوله والاصل أن كنت برافاقترب) لأن كنت برافاقترب العلة على المبدول للحصر ثم حذف اللام لا طراد حذفها مع أن وزيدت الفاء في المفعول تشبيها بجواب الشرط في ترتيبه على ما قبله ثم حذف كان فانفصل الضمير لأن صلة الحرف المصدرية قد تحذف نحو لا أصحبك ما أن حواء مكانه ما ثبت أن الخ (قوله أبأخراشة) بضم الخاء المعجمة وحيكى كسرهما صحابي وهو منادى وأما أنت الخ علة أولى وفان قومي الخ علة ثانية حذف معلولا هم لدلالة المقام أي لأن كنت ذا نضر افتخرت على لا تفخر فان قومي الخ والمراد بالضبع أما السنة المجدة بالاستعارة التصريحية والاصل كل ترشيح وقيل هو حقيقة فيها أو هو الحيوان المعروف وعلى كل فهو كناية عن عدم ضعفهم (قوله) وأجاز ذلك المبرد أي على زيادة ما لأنها عوض (قوله ما التزم) أي لم يلتزمه العرب (قوله غير ضمير الخ) أي بأن لم يكن ضميرا أصلا كما مثله أو ضميرا منفصلا كالصديق لم تكن أياه * والاصل أن شروط حذف نون كان ستة كونها من مضارع مجزوم بالسكون وصلا ليس بعده سا كن ولا ضمير متصل ذكر المصنف الأولين والشارح الآخرين وتركوا الوصلين فلا حذف في الجزم بغير السكون نحو وتسكونوا من بعده قوما صالحين ولا في حالة الوقف بل ترد النون لأن جزء الكلمة أولى من اجتلاب هاء السكت الواجبة في الوقف على ذي الحرفين كما يبع والظاهر أنها لا ترد في القرآن لأن الوقف فيه على مرسوم الخط ولأنه لا يجتنب فيه هاء سكت غير ما ثبت في الوصل نحو واقتده فكذا النون فليحذر والله أعلم

(فصل في ما ولالات وإن المشبهات بليس)

(قوله أعمال ليس) مفعول مطلق لأعملت ومما نأب فاعله ودون ومع حالان من ما (قوله وترتيب) أي وبقاء ترتيب زكن أي علم من قوله فيما مر * والاصل في الأخبار أن تؤخر * لأنه يصدق بالمنسوخ (قوله وسبق) مفعول به لأجاز وهو مضاف لفاعله وحذف مفعوله أي جاز العلماء أن الحرف والظرف المعمولين خبرها كما يفيد المثال يسبقان اسمها وخبرها دونها هي لأن لها المصدر ومفهوم ذلك أن

فان لم تكن المرأة أبدت رسامة * فعدا أبدت المرأة جهة ضيغ * وأما إذا لاقت متحركا فلا يخلو أما أن يكون معمول ذلك المتحرك ضميرا متصلا أو لا فان كان ضميرا متصلا لم تحذف النون اتفاقا كقوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضى الله تعالى عنه في ابن صياد أن يكنه فان أساط عليه وان لا يكنه فلا خبر لك في قتله فلا يجوز حذف النون فلا تقول إن يكه والايكه وان كان غير ضمير متصل جاز الحذف والاثبات نحو لم يكن زيد قائما لم يكن زيد قائما وظاهر كلام المصنف أنه لا فرق في ذلك بين كان الناقصة والتامة وقد قرئ وإن تك حسنة يضاعفها برفع حسنة وحذف النون وهذه هي التامة (ص)

(فصل في ما ولالات وإن المشبهات بليس)

أعمال ليس أعمال ما دون أن * مع بقا النفي وترتيب زكن وسبق حرف جر وظرف كما * في أنت معنيا أجاز العلماء (ش) تقدم في أول باب كان وأخواتها أن نواسخ الابتداء تنقسم إلى أفعال وحروف وسبق الكلام على كان وأخواتها وهي من الأفعال الناسخة وسيا في الكلام

على الباقي وذكر المصنف في هذا الفصل من الحروف الناسخة قسمها بعمل عمل كان وهو ما ولا ولا وان أما ما فلغة تميم أنها لا تعمل شيئاً فتقول ما زيد قائم فزيد مرفوع بالابتداء وقائم خبره ولا عمل لها في شيء منها وذلك لأن ما حرف لا يختص بالخولة على الاسم نحو ما زيد قائم وعلى الفعل نحو ما زيد يقوم زيد مرفوع لا يختص لا يعمل ولغة أهل الحجاز عجمها كعمل ليس لشبهها ما في أنها النفي الحال عند الإطلاق فيرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر نحو ما زيد قائم قال الله تعالى ما هذا بشراً وقال (١١٩) تعالى ما هن أمهاتهم وقال الشاعر

أبناءؤها متسكنفو آبائهم
حقنوا الصدور وما هم
أولادها

لكن لا تعمل عندهم إلا
بشروط ستة ذكر
المصنف منها أربعة الأول
أن لا تزداد بعد هاءان فان

زيدت بطل عملها نحو ما
ابن زيد قائم برفع قائم
ولا يجوز نصبه وأجاز ذلك
بعضهم الثاني أن لا ينتقض

النفي بالانكسار ما زيد
قائم فلا يجوز نصب قائم
كقوله تعالى ما أتمم إلا بشر
مثلثا وما أنا إلا نذير

خلافاً لمن أجاز الثالث
أن لا يتقدم خبرها
على اسمها وهو غير
ظرف ولا جار ومجرور

فان تقدم وجب رفعه
نحو ما قائم زيد فلا
تقول ما قائم زيد وفي ذلك
خلاف فان كان ظرفاً

أو مجروراً وقدمت
فقلت ما في الدار زيد
وما عندك عمرو فاختلف
الناس في ما حينئذ هل

هي عامة أم لا فمن
جعلها عامة قال ان

معمول الخبر اذا كان غير ظرف لا يسبق وهو الشرط الرابع في الشارح (قوله على الباقي) انما قسم
هذه الحروف على بقية الأفعال لأنها أظهر شبه ابواب كان موافقتها ليس معنى وعملاً ولا كثرة مجي خبرها
مفردا فيظهر عملها الرفع والنصب بخلاف أفعال المقاربة (قوله فلغة تميم الخ) بها قرأ ابن مسعود ما هذا
شروئنا عن عاصم ما هن أمهاتهم بالرفع قال سيبويه وهي القياس لما قاله الشارح وقد أجمعا ليس جلا على
ما في قولهم ليس الطيب إلا المسك بالرفع معنى (قوله كعمل ليس) أي عند البصريين أما الكوفيون
فجاءوا المرفوع بعدها مبتدأ والمنصوب خبره على نزع الخافض ولم تعمل شيئاً ولعل الخافض هو الباء التي
زاد بعد النفي فالمنصوب مرفوع محلاً أو تقدير كحالة وجود الباء فتأمل (قوله أبناءها الخ) قبله

وأما النذير بحرة مسودة * فصل الجيوش اليكم أفوادها
والحرة بفتح المهملة أرض ذات حجارة سوداً أراد بها هنا الكتيبة السوداء لكثرة جملها أما الحرة بالكسر
فالعطش كما قيل أشد العطش حرة على قرة أي عطش مع برد والافراد جمع قود كضرب جماعة الخيل
والمراد بابنائها رجالها وبنائهم ساداتها ومتسكنفو بالنون لضافته لما بعده أي أبناء تلك القبيلة محذوفون
برؤسهم ومحيطون بهم ردي نسخ بالنون فأكبرهم مفعول به وتقصير هزته الأولى للوزن وحقنوا الصدور جمع
حقن بفتح فكسر من الحقن بفتح حين وهو القبط وهو خبر ثان لابنائها وقوله وما هم أولادها أي
حقيقة بل بجازا كقولهم هؤلاء بنو الحرب (قوله أربعة) تقدم ان الرابع مذكور ضمناً لا صريحاً
(قوله بطل عملها) أي لان ان تبعه شبهها ليس لكونها لا تليها أصلاً ولا ضعف ما عن نخطها أما ان النافية
فلا تنصرف بل تكون مؤكدة لما أتى كيد الفظيا بالمراد في بخلاف الزائدة فتأ كيدها معنى كسائر الحروف
المزادة (قوله أن لا ينتقض النفي) أي من خبرها كافي الشذور ولا يضر نقضه عن معمول الخبر اجماعاً
لأنه ليس معمولاً لها نحو ما زيد قائم إلا في الدار (قوله بالا) خرج غير فيجب نصبها عند البصريين
كما زيد غير قائم (قوله خلافاً لمن أجازها) هو يونس والشلوين وتبعهم ما المصنف في التسهيل وسبك
المنظوم لو روده في قوله

وما الدهر الامجنونا بأهله * وما صاحب الحاجات الامعنا
وقوله وما حق الذي يمشو نهارة * ويسرق ليله الانكالا
وأجيب بأنه شاذ ومؤول بأنه مفعول مطلق للخبر المحذوف أي يسور دوران منجنون وهو دولا ب الماء
ويعذب معناباً أي تعذيباً وينسكل نسكاً على حد ما زيد الاسبر (قوله وفي ذلك خلاف) اختار في
التسهيل وسبك المنظوم جواز النصب ونسبه لسبويه وهو مذهب الفراء وقال الجرمي أنه لغة سمع ما مسياً
من أعتب أي من اعتن من اساءته وخرج على أنه شاذ أرحال والخبر محذوف أي موجود وكذا قول
الفرزدق فأصبحوا فداً عاد الله نعمتهم * اذهم فريش واذما مثاهم بشر
بنصب مثل وأنه مبني لضافته للبنى على حد مثل ما نسك تنطقون فهو مبتدأ وبشر خبره وما مهملة لانه

الظرف والجار والمجرور في موضع نصب بها ومن لم يجعلها عاملة قال انها في موضع رفع على انها خبر ان لا يتبدل الذي بعدها وهذا الثاني هو
ظاهر كلام المصنف فانه شرط في عجمها أن يكون المبتدأ والخبر بعد ما على الترتيب الذي زكن وهذا هو المراد بقوله وترتيب زكن
أي علم ويعني به أن يكون المبتدأ مقدماً والخبر مؤخرًا مقتضاه أنه متى تقدم الخبر لا يعمل ما شيئاً سواء كان الخبر ظرفاً أو جاراً أو مجروراً
أو غير ذلك

وقد صرح بهذا في غير هذا الكتاب الشرط الرابع أن لا يتقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور فإن تقدم بطل عملها نحو ما طعامك زيداً كل فلا يجوز نصب كل ومن أجاز بهاء العمل مع تقدم الخبر بجواز الفصل مع تقدم المعمول بطريق الأولى لتأخر الخبر وقد يقال لا يلزم ذلك لما في الأعمال مع تقدم المعمول من الفصل بين الحرف ومعموله وهذا غير موجود مع تقدم الخبر فإن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً لم يطل عملها نحو ما عندك زيداً وما في أنت معنى لأن الظروف والمجرورات يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها وهذا الشرط مفهوم من كلام المصنف (١٢٠) لتخصيصه جواز تقدم معمول الخبر بما إذا كان المعمول ظرفاً أو جاراً

نعمي (قوله وقد صرح بهذا الخ) رد بان تقديم الظرف إذا كان معمول الخبر لا يضر فكيف بالخبر نفسه أو قدم من عاونه تقدم معمول خبر كان على اسمها للفصل بين العامل ومعموله بمعمول غير دون الخبر فكان هنا بالاولى لأن الحرف أضعف من الفعل ولذا كان مذهب الجمهور الاول وصححه الاعلم وابن عصفور كما قاله بن هشام أفاده في النكت (قوله بطل عملها) منه قوله

وقالوا تعرفوا المنازل من منى * وما كل من راقى منى أناعارف

بنصب كل معمول عارف الذي هو خبر انما وماهولة بمعنى تعرفها طلب معرفتها في المنازل وانما أهملت لضعفها عن أن يتصرف فيها واخترت في الظرف لتوسعهم فيه وكذا تمتنع تقدم معمول الخبر عليه ومعمول الاسم عليه للفصل بينهما وبين معمولها باجنبي فلا يقال ماز يد طعامك أكلا ولا ماز يد اضارب قائماً وان تردد فيها مما سمع كذا في يس لكن الظاهر جواز الاول لانهم لم يفصل من معمولها ما (قوله لم يبطل عملها) منه قوله

باهبة حزم لنوان كنت آمناً * فما كل حين من نوالى مواليا

(قوله أن لا تتكرر) أى مع كون الثانية نافية للثاني الاولى كما صرح به الشارح لصبر روضة الكلام ايجاباً وهي لا تعمل فيه وكذا ان كانت زائدة فيما يظهر قياساً على ان الزائدة اما ان كانت نافية مؤكدة للاولى لا مؤسسة فيبقى العمل كما في شرح القسطل واعتمده الدماميني وضميره كقوله

لا ينسك الاسمى تأسيافاً * ما من حمام أحدهم متصفا

(قوله فالاولى نافية والثانية نفى للثاني فبقي اثباتاً) الاظهر في المعنى ان الاولى هي التي نفى الثانية عن الخبر أى اتنى عدم قيام زيد فقام مل وهذه العبارة ساقطة من غالب النسخ ومحلها بعد قوله ما ماز يد قائم (قوله فان أبدل بطل عملها) لان ايجاب البديل ايجاب للبديل منه وهي لا تعمل في موجب على المختار (قوله في موضع رفع) أى بناء على ان الاعراب المحلى لا يختص بالمبنيات أو رفعه مقدر لحركة الجار الزائد بناء على اختصاصه وعلى كل فشيء الثاني بالرفع بدل منه باعتبار هذا المحل أو التقدير لوجود محرز وهو كونه خبر المبتدأ ولا يعبأ به صفة (قوله وأجازه قوم) وحينئذ فشيء الثاني بالرفع بدل من محله قبل نسخه بناء على عدم اشتراط وجود المحرز ما على اشتراطه وهو التحقيق فيجعل خبره مبتدأ محذوف أى الا هو شيء الخ والاحتمال عند معنى لكن (تنبيه) يجوز نصب شيء الثاني على الاستثناء مطلقاً وكذا على البديل من محل الاول ان أعمالها على القول الثاني ويمتنع على الاول لان البديل عليه يمنع عملها ولا يجوز جره تبعاً لالاول مطلقاً لان البناء لا يعمل في موجب فتدبر (قوله في انه مرفوع) أى محلاً أو تقدير على ما مر لانه خبر المستدأ وماهولة (قوله سواء جعلت الخ) وعلى كونها محذوفة فهو بدل من الخبر قبل نسخه على ما مر (قوله وترجيح المختار) أى بيان وجه ترجيحه والحاصل ان الشرط الخامس والسادس ضعيفان فلذا

ومجرور الشرط الخامس أن لا تتكرر ما فان تكررت بطل عملها نحو ما ماز يد قائم فالاولى نافية والثانية نفى للثاني فبقي اثباتاً فلا يجوز نصب قائم وأجازه بعضهم الشرط السادس أن لا يبدل من خبرها وموجب فان أبدل بطل عملها نحو ماز يد بشئ الاشئ لا يعبأ به فشيء في موضع رفع خبر عن المبتدأ الذي هو زيد ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبره عن ما أجازه قوم وكلام سدوه رحمه الله تعالى في هذه المسئلة يحتمل القولين المذكورين أعني القول باشتراط أن لا يبدل من خبرها وموجب والقول بعدم اشتراط ذلك فانه قال بعد ذكر المثال المذكور وهو ماز يد بشئ الخ استوت اللغتان يعني لغة المحرز لغة تميم واختلف شراح الكتاب فيما يرجع اليه قوله استوت اللغتان فقال قوم هو راجع الى الاسم الواقع قبل الاول وادانته لا يعمل لما فيه فاستوت اللغتان في انه مرفوع

تركها

وهؤلاء هم الذين شرطوا في أعمال ما أن لا يبدل من خبرها وموجب وقال قوم هو راجع الى الاسم الواقع بعد الاول والمراد انه يكون مرفوعاً سواء جعلت ما محذوفة أم تامة هؤلاء هم الذين لم يشترطوا في أعمال ما أن لا يبدل من خبرها وموجب وتوجيه كل من القولين وترجيح المختار منهما وهو الثاني لا يليق بهذا المختصر (ص) (ورفع معطوف بل لكن أو بيل * من بعد منصوب بما ألزم حيث حل) (ش) اذا وقع بعد خبر ما عطف فلا يشأ ما أن يكون مقتضياً للإيجاب أو لا فان كان مقتضياً للإيجاب تميز رفع الاسم الواقع بعده وذلك نحو بل ولكن فتنقول

ماز يد قائما لكن قاعدا أو بل قاعدا فيجب رفع الاسم على أنه خبر مبتدأ محذوف والتقدير لكن هو قاعد وبل هو قاعد ولا يجوز نصب قاعدا عطفا على خبر ما لأن ما لا تعمل في الموجب وإن كان الحرف العاطف غير مقتض للإيجاب كالواو ونحوها جاز لرفع والنصب والتمتار النصب نحو ما زيد قائما ولا قاعدا ويجوز الرفع فتقول ولا قاعد وهو خبر مبتدأ محذوف التقدير ولا هو قاعد ففهم من تخصيص النصب وجوب الرفع عما إذا وقع الاسم بعد بل ولكن أنه لا يجب الرفع بعد غيرهما (ص) وبعد ما وليس جوا الخبر (١٢١) * وبعد لا وفي كان قد يحجر

(ش) نراد الباء كخبر في الخبر المنفي بليس وما نحو قوله تعالى ليس الله بكاف عبيده وأليس الله عز وجل ذي انتقام ونال بـ الذي بغافل هما يعملون وما ربك بظالم للعبيد ولا تختص زيادة الباء بعدما

بكونها حجازية خلافا لقوم بل تزداد بعدها وبعد التهمة وقد نقل سيبويه والذراء وخهما الله تعالى زيادة الباء بعد ما عن بني تميم فلا التفات إلى من منسح ذلك وهو موجود في أشعارهم وقد اضطرب وأرى الفارسي في ذلك فرة قال لا تزداد الباء إلا بعد الحجازية ومرة قال تزداد في الخبر المنفي وقد وردت زيادة الباء قليلا في خبر لا كقوله

فكن لي شغيعا يوم لا ذو شفاعه
غن فتيلاً عن سوادين قارب
وفي خبر مضارع كان المنفي بلم كقوله

تركهما المان وبفرض صحة السادس يعني عنه شرط بقاء النفي لما صر (قوله ورفع الخ) مفعول الزم ومن بعده متعلق برفع (قوله منصوب بنا) مثله الجور بالباء الزائدة فيعين الرفع بعده أيضا ويمتنع الجريان الباء لا تزداد في الاثبات والنصب لماسيائي (قوله خبر مبتدأ الخ) أي وبل ولكن حينئذ حوفا ابتداء لعاطفان إذ لا يعطفان إلا المفرد فاطلاق العطف مجاز للشبه الصوري (قوله وهو خبر مبتدأ محذوف) أي لا عطف على المحل على التحقيق لأنه منسوخ (قوله خبر بالخبر) الباء بالقصر فاعل جر والخبر مفعوله (قوله ونفي كان) أي وبعد نفي مادتها وإن لم تكن ماضيا أو أعم منه قول التسهيل وبعد نفي فعل ناسخ قال في شرحه كقوله

دعاني أخى والتحليل بيني وبينه * فلما دعاني لم يجدي بقعد

فزاد الباء في المفعول الثاني ليجدل كونه ناسخا منه فيا والتعدد بضم الفاف والال الأولى الضعيف (قوله في الخبر المنفي) أي إذا كان قابلا للإيجاب ولم ينتقض نفيه وفي غير الاستثناء فلا يجوز ليس مثلك بأحد وليس زيد إلا بقاء وقامو ليس بزيد وهذه الباء لثا كيدا لنفي على الصحيح والجور نفيها على الأعمال منصوب محلا أو تقدير راو على الإعمال مرفوع كذلك على ما صر ولم يقع خبرها في القرآن مجردا عن الباء الا وهو منصوب فليحمل عليه المقرون بها (تنبيه) الاسم إذا وقع في محل الخبر كخبر على قلة كقراءة ليس البر بأن تولوا نصب البر وقوله

أليس عجيبا بأن الفتى * يصاب ببعض الذي في يديه

(قوله فكن لي) الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والفتيل خيط في شق النواة وهو مفعول مطلق أي ليس مغن اغناء قليلا وسوادين قارب صحابي جليل هو قاتل البيت ففيه التفات (قوله أجمع القوم) أي أشدهم حرصا على الأكل وأجمل الأول بمعنى عجل بقرينة المسح والثاني على بابه وأمثله واذ تعليلية لا ظرفية فيما يظهر (قوله في النكرات) متعلق بأعماله ولا نائب فاعله وكيس حال من لا ومفعول مطلق أي عملا كليس (قوله وقد تلى) من ولي الشيء بـ يسه ولا ية أي تولا دولات وان فاعله وذا العمل مفعوله والاشارة لأعمال ليس في البيت الأول لا لقوله في النكرات الخ لأن التنكير لا يشترط في أن كما وقد للتحقيق بالنسبة للات وللتقليل في أن استعمالا للشترك في معنييه فلا ينافي قول التوضيح وعمل لات أجمع من العرب على أن هذا الاجتماع لا ينافي قلة الوقوع والمراد أن العرب أجمعت على الرفع والنصب بعدها فلا ينافي قول الاخفش الآتي (قوله بشروط ثلاثة) اعلم أن شروط أعمال ما لا رتبة تشترط كلها في هذه الثلاثة أحرف الاعداد الافتتان بان فانها لا تزداد بعدها أصلا فلا حاجة إليه لكن يظهر قياسا على ما سبق في ما نأ كيد ان عملها لا يضرم لا يشترط غير ذلك في ان وأما لولات فبزياد ان بتنكير معموليها وتختص لابلان لا تنفي الجنس فصاوالا عملات كان وتختص لات بكون معموليها اسمي زمان كساعة وحين وأن يحذف أحدهما

(١٦١ - (خضري) - أول) وان مدت الأيدي إلى الزاد لم يكن * بأعمالهم إذا جشع القوم أعجل (ص) في النكرات أعمال كليس لا * وقد تلى لات وان ذا الأعمال ومالات في سوى حين عمل * وحذف ذي الرفع فشا والعكس قل (ش) تقدم أن الحروف العامة عمل ليس أربمة وتقدم الكلام على ما ذكره لولات وان أمالات فذهب الحجاز بين أعمالها عمل ليس ومذهب تميم أعمالها ولا تعمل عند الحجاز بين الأشرط ثلاثة أحدها أن يكون الاسم والخبر نكرتين نحو لارجل أفضل منك ومنه قوله

نزل فلا شيء على الأرض باقيا * ولا دوزر عما قضى الله واقيا وقوله نصرتك اذ لا صاحب غير خاذل * فبوت حصنا بالكاء حصينا وزعم بعضهم أنها قد عمل في المعرفة وأنشد للناطقة بدت فعل ذي ود فلما تبعته توت وبقت حاجتي في فؤاديا وحلت سواد القلب لا أنا باغيا * سواها رلا عن جهام تراخيا واختلف كلام المصنف في هذا البيت فمرة قال انه مؤول ومرة قال ان القياس عليه سائق * الشرط الثاني أن لا يتقدم خبر دعاء على اسمها فلا تقول لا قائما رجل * الشرط الثالث أن لا يتقدم النفي بالافلا تقول لا رجلا الأفضل من زيد بنصب أفضل بل يجب رفعه ولم

(١٢٢)

والفراء انها لا تعمل شيئا ومذهب الكوفيين خلا الفراء انها تعمل عمل ليس وقال به من البصريين أبو العباس المبرد وأبو بكر ابن السراج وأبو علي الفارسي وأبو المتحج بن جني واختاره المصنف وزعم أن في كلام سيبويه رحمه الله تعالى اشار ذاك وقد ورد الجمع به قال الشاعر

ان هو مستوليا على أحد
الاعلى أضعف المجانين
وقال آخر

ان المرءية باقة ضاه حياته
ولكن بان يهي عليه فيخذل
وذكر ابن جني في المنصب
ان سعيد بن جببر رضى الله
عنه قرأ ان الذين قدعون
من دون الله عبادا أمثالكم
بنصب العباد ولا يشترط
في اسمها وخبرها أن يكونا
نكرتين بل تعمل في
النكرة والمعرفة فتقول
ان رجلا قائما وان زيدا
القائم وان زيدا قائما وأما

فشرط لات ستة ولا خمسة وان ثلاثة (قوله تعز) أي تسل وتصلر والوزر الملجأ والشاهد في الثاني صراحة أما الاول فان جعل الخبر باقيا فكذلك أو على الأرض وباقيا حال كان فيه الشاهد بقرينة الثاني اذ بعده التلويح (قوله اذ لا صاحب الخ) اذ ظرف لنصرتك وبوت ماض مجهول من بؤاه الله منزلا أسكنه اياه والكاء جمع كى وهو الشجاع المتكلم بسلاحه أي المنطوق به وهو متعلق بحصينا (قوله للناطقة) أي الجودي وهو قيس بن عبد الله الصحابي لا الديلمي ولما وفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم أسماه قصيدته التي أولها

بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا * وانا لخرجوفوق ذلك مظهرنا
فقال له إلى أين قال إلى الجنة فقال ان شاء الله ثم لما وصل قوله فيها

فلا خير في حلم اذ لم يكن له * بوادر تحمي صفوه أن يكبرا
ولا خير في جهل اذ لم يكن له * حلیم اذا ما أورد الامر أصدرنا

قال له صلى الله عليه وسلم لا يفض الله فاك فلم يكسر له سن مع طول عمره قيل عاش مائتين وأربعين سنة في الجاهلية والاسلام وقيل غير ذلك (قوله بدت) أي ظهرت على حذف مضاف رفعه نصب بنزع الخافض لا مفعول لان بد لا زعم أي بد افعلا كعمل الخ وبقت بتشديد اللام أي تركت وسواد القلب وسويداؤه وسوداؤه حبيته وباغيا أي طالبا (قوله مؤول) أي بان أنا نائب فاعل لخبر أي لا أرى باغيا من رأى البصرية فباغيا حال فاعل حذف الفعل برز الضمير وأن ذلك الفعل خبره أي لا أنا أرى الخ فان قيس قد وقع في أمثلة سيبويه ما زيد قائما ولا أخوه قاسم فاعل لافى المعرفة أجيب بأن لازمة والاسمان تابعان للمعمول ما اه نصرم (قوله أن لا يتقدم خبرها) أي ولا معمولة غير الظرف كما صر في ما (قوله فذهب أكثر البصريين الخ) يتخرج عليه قول بعضهم ان قائم بشدة النون فاصله ان أنا قائم أي لست قائما حذف همزة أنا لاعتباط أو ادغم ثم حذف الألف الأخيرة للوصل ومثل هذا في كنهها والله ربى فاصله لكن أنا فاعل به ما صر سمع ان قائما على الاعمال فأفاده في المعنى فلكن في الآية حرف استتراك مهملة لتخفيفها وأنا مبتدأ أول وهو ضمير الشأن مبتدأ ثان خبره جملة الله ربى والجملة خبر أنا قال الدماميني وأثبت ابن عامر ألف لكننا وصلا ورفقا تعويضا لها عن الهمزة وأثبتها غيره وقف فقط على الاصل في ألف أنا (قوله الاعلى الخ) يؤخذ منه أن نقض النفي في معمول الخبر لا يضر كما في ما (قوله ان الذين الخ) أي ليس الاصنام الذين تدعونها عبادا أمثالكم بل أقل منكم لعدم حباتها وعقلها فكيف تعبدونها (قوله زدت عليها ناء التأنيث) أي لتقوى شبهها بليس اذ تصيرها بوزنها وهي لثا نيت لفظها كتاء رب وتحت وحركت للساكنين ولغرفها من ناء الفعل (قوله ولات الخين) قدره معرفة لان المنفى حين خاص وهو الذي ينوصون فيه أي يهربون أي ليس حين مناصهم حين فرار أي ليس حاله ولا ينافي ذلك اشتراط تنكير

معموليا

لات فهي لا النافية زدت عليها ناء التأنيث مفتوحة ومذهب الجمهور وانها

نعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر لكن اختصت بانها لا يذكرونها الاسم والخبر معا بل انما يذكرونها أحدهما والكثير في لسان العرب حذف اسمها وابقاء خبرها ومنه قوله تعالى ولات حين مناص بنصب الخين حذف الاسم وبقي الخبر والتقدير ولات الخين حين مناص فالخين اسمها وحين مناص خبرها وقد قرئ شذوذا ولات حين مناص برفع الخين على أنه اسم لات والخبر محذوف والتقدير ولات حين مناص لهم أي ولات حين مناص

كانناهم وهذا هو المراد بقوله وحذف ذى الرفع الى آخر البيت وأشار بقوله * وما لالت في سوى حين عمل * الى ما ذكره سيدي به من أن لا تعمل الا في الحين واختلف الناس فيه فقال قوم المراد انها لا تعمل الا في لفظ الحين ولا تعمل فيما رادفه كالتساعة ونحوها وقال قوم المراد انها لا تعمل الا في أسماء الزمان فتعمل في لفظ الحين وفيما رادفه من أسماء الزمان (١٢٣) ومن عملها فيما رادفه قول الشاعر

ندم البغاة ولات ساعة
مندم

والبنى مرتع مبتغيه وخيم
وكلام المصنف محتمل

للقوانين وهزم بالثاني في
التسهيل وذهب الاخفش

انها لا تعمل شيئا وانها ان
وجد الاسم بعدها منصوبا

فناصبه فعل مضمر والتقدير
لات أرى حين مناص

وان وجد صرفوعا فهو
مبتدأ والخبر محذوف

والتقدير لات حين مناص
كان لهم والله أعلم (ص)

(أفعال المقاربة)
ككان كاد وعسى لكن

ندر
غير مضارع هذين خبر

(ش) هذا هو القسم الثاني
من الأفعال الناسخة

للابتداء وهو كاد وأخواتها
وذكر المصنف منها أحد

عشر فعلا ولا خلاف في
انها أفعال الاعسى فنقل

الزاهد عن ثعاب انها
سوف ونسب أيضا الى ابن

السراج والصحيح انها
فعل بدليل اتصال تاء

الفاعل وأخواتها نحو
عسى وعسىتم وعسىتن

معمولها لان محله في الظاهر دون المقدر (قوله كانناهم) أي حيننا كانناهم (قوله ولات ساعة مندم) أي ندم والجملة حال أي وليست ساعة ندمهم ساعة ندم أي لا تصلح له والمرتع مكان الرتع أي الرعي ومبتغيه طالبه ووخيم كشقيل وزنا ومعنى خبر مرتع والجملة خبر البنى (قوله محتمل للقوانين) فعلى الاول يكون المعنى في سوى لفظ حين وعلى الثاني في سوى اسم حين فيع لفظ الحين وغيره وتحصل انها لا تعمل في غير اسم زمان اتفاقا وأما قوله

لطف عليك للهفة من خائف * ينبغي جوارك حين لات محبر

فتقديره حين لات يوجد محبر أو لات محبر له فهو إما فاعل أو مبتدأ لا اسمها والله سبحانه وتعالى أعلم

(أفعال المقاربة)

لم يقل كادوا أخواتها لانه لا دليل على انها أم بابها بخلاف كان لما صر قبل والمراد أصل القرب كسافر لاحقيقة الفاعلة لانه للخبر فقط وقديقال يلزم من وضعها القرب الخبر من الاسم دلالتها على قرب الاسم من الخبر فتكون على بابها وأصل كاد كود بالواو الحسكية سيدي به كدت بالضم وكان قياسها أ كود كطأت أطول لكنهم قالوا كادشدوا وجعله المصنف من تدخل اللغتين فاستغنوا بمضارع كدت المكسورة عن مضارع المضمومة اه صبان وقولهم كدت بالكسر لا يدل على أن عينها ياء لاحتمال انه لبيان حركة العين تكفت فتحصل أنه لا يقال كاد كود ولا يكيد ههنا في التي بمعنى قارب أما التي بمعنى المكرف كاد يكيد (قوله ككان كاد) أي في العمل وعدم الاستغناء بالرفع لا مطلقا كما يفيد قوله لكن ندر الخ أي فتخالفها في ذلك وكذا في كون الخبر لا يرفع الظاهر كإسما أي ولا يتقدم على الفعل اتفاقا ولا يتوسط مقترنا بان كما يحسنه ابن عصفور والدمايني ويجوز حذفه ان علم كحديث من تأني أصاب أو كاد ومن محمل اخطأ أو كاد في انها لا تزاد بخلاف كان في الجميع ولذا أفردت عنها باب (قوله تاء الفاعل) أي الواحد وأخواتها أي تاء المثني والجمع ونون النسوة والتسكيم مع غيره كما مثل بعضه (قوله وهي كاد وكرب الخ) زاد في التسهيل أدلى وفي بعض نسخه والم (قوله على الرجاء) بالمد وأصله الطمع في الامر المحبوب لكن المراد ههنا ما يعم الطمع في الخبر محبو بالاشفاق أي الخوف منه مكرها ففيه تغليب كافى يس وقد اجتمع في آية عسى أن نكسر هو شيئا الخ فالاولى للترجي والثانية للاشفاق كما قاله الدمايني نظرا للواقع ونفس الامر وعكس الشئ نظرا الى حال المخاطبين وما عندهم وعسى في الآية تامة وأن والفعل فاعلها (قوله على الانشاء) أي الشروع في العمل ولذلك تسمى أفعال الشروع (قوله وهي جعل وطفق الخ) زاد المصنف في غير هذا الكتاب قام كقام زيد ينظم وهب كقوله

هبت ألوم القلب في طاعة الهوى * فليج كافي كنت باليوم مغريا

وينبغي عد شرع وزاد الرضى أقبل وقرب وفي الشذور هل هل كقوله

وطئنا ديار المعتدين فهل هات * نفوسهم قبل الامانة تزهق

قال في النكت ولم أقف عليه لغيره بل جزم في التسهيل بانها لدنو الخبر وكذا في الجامع وغيره (قوله من باب تسمية الخ) مثله في التوضيح واعتراض بان شرط هذه التسمية ان يكون الكل مركبا حقيقة كقسمية

وهذه الأفعال تسمى أفعال المقاربة وليست كلها للمقاربة بل هي على ثلاثة أقسام أحدها ما دل على المقاربة وهي كاد وكرب وأوشك والثاني ما دل على الرجاء وهي عسى وحزى وأخلاق والثالث ما دل على الانشاء وهي جعل وطفق وأخذ وعاق وأنشأ فتسميتها بأفعال المقاربة من باب تسمية الكل باسم البعض وكلها تدخل على المبتدأ والخبر وترفع المبتدأ اسمها لها ويكون خبره خبرا لها في موضع نصب وهذا هو المراد بقوله ككان كاد وعسى لكن الخبر في هذا الباب لا يكون

الامضارع نحو كان زيد يقوم وعسى زيد أن يقوم ونذر مجيئه اسما بعد عسى وكاد كقوله
أكثر في العذل ملحا دائما
لا تكثرن اني عسيت صائما وقوله
فأبت الى فهم وبا كدت آيبا
وكم مثلها فارقته وهي تصفر وهذا هو مراد المصنف بقوله
لكن نذر الى آخره لكن في قوله غير مضارع ايها فانه يدخل تحته الاسم والظرف والجار والمجرور والجملة الاسمية والجملة الفعلية بغير المضارع ولم يتدرج في هذه كلها خبرا عن عسى وكاد بل الذي نذر مجيء الخبر اسما وأما هذه فلم يسمع مجيئها خبرا عن هذين (ص)
وكونه بدون أن بعد عسى نزر وكاد الامر فيه عكسا (ش) أي اقتران خبر عسى بأن كثير ونحوه من أن قابل وهذا من ذهب سيبويه ومن ذهب جمهور البصريين أنه لا يتجرد خبرها من أن الا في الشعر ولم يرد في القرآن الا مرة أما بان قال الله تعالى فعسى الله أن يأتي بالفتح وقال عز وجل عسى ربكم أن يرحمكم ومن وروده بدون أن قوله

المركب من كلمتين فأكثر كلمة وأما تسمية الاشياء المجتمعة بالتركيب باسم بعضها فتغليب كالقمرين فكان الأنسب أن يقول فعلت البهض لشهرته وكثرة وقوعه على الباقي على أنه قيل ان الجميع للأناربة اذا الشروع في الفعل يلزمه القرب منه ورجاؤه قريب من تقدير حصوله فلا يجوز ولا تغليب (قوله الامضارع) أي ولا يرفع الا ضمير اسمها الا الظاهر ولو سببها في غير عسى لان وضع هذه الافعال على تعلق الخبر بنفس مرفوعها لا يغيره فلا بد فيه من ضميره ليتحقق ذلك وجوز في التسهيل رفعه السببي بقلة كقوله
وأستقيمه حتى كاد مما أبشه * تكلمني أحجاره وملاعبته وقوله
وقد جعلت اذا ماقت بشقائي * نوبى فأنهض نهض الشارب السكر وكنت أمشي على رجلين معتدلا * فصرت أمشي على أخرى من الشجر وأدلا بان نوبى وأحجاره بدلا اشمال من اسم جعلت وهو التاء واسم كاد وهو ضمير يرجع لربعية قبله وفاعل يشقائي وتكلمني ضمير البدل لتقدمه رتبة ولانه المقصود بالحكم والفعلان خبران عامل البدل المقدر فاغنيا عن خبر المذكور أما خبر عسى فيرفع السببي بلا فلة خلافا لابي حيان في النكت الحسن والمرايا السببي هنا الظاهر المضاف لضمير اسمها كقوله

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده * اذا نحن جاوزنا حفير زياد
يرفع جهده أي وما الذي يقال فيه عسى الحجاج يبلغه جهده أما على نصبه ففاعل يبلغ ضمير الحجاج ولا شاهد فيه أي يبلغ الحجاج جهده به (قوله ونذر مجيئه اسما) أي شذ كافي التوضيح وليس من ذلك فطفي مسحابل الخبر محذوف أي فطفي يمسح السيف مسح بسوق الخيل أي أرجلنا وأحناقها فسححا مصدر معين للنوع لتعاقب ما بعده لا مؤكدا حتى يتنع حذف عامله (قوله ملحا) اسم فاعل من الح في القول دارم تكراره وصائما أي مسكا عن خطابك أو سماع كلامك وهو محل الشاهد ومثله قول الزباء عسى الغوير أبوسا تصغير غار اسم ماء لكاب وأبوس أي شدة تدجم بؤس وهو مثل يضرب لتوقع الشر من محل معين لكن صوب في المعنى انه مما حذف منه كان أي يكون ذا أبوس لبقاء عسى على استعمالها الاصل اه وسبقه الى ذلك ابن جني فقال في البيت الآتي وما كدت أكون آيبا ومثله يقال في عسيت أكون صائما فأفاده المصريح (قوله فأبت) أي رجعت وفهم قبيلة وآيبا أي راجعا محل الشاهد وكم خبرية بمعنى كثير مبتدأ ومثله البحر تميز لها وفارقته خبر وتصغر بالفاء مضارع صغر كتعيب يتعب أي خلا ومضارع أصغر كما كرم يكرم بمعناه (قوله لكن في قوله الخ) أشار الاشموني لجوابه بان فيه تقدير العطف أي هذين وأخواتهما لانه ورد في غيرهما كون الخبر جملة اسمية وماضوية أي فغير المضارع موزع على الجميع لكن يحتاج الى اثبات وروده ظرفا ومجرورا أيضا والا فلا ولي الجواب بان الحكم بالتدوير على غير المضارع يكفي في صدقه ثبوته لبعض أفرادها وان لم يثبت للجميع فالاسمية كقوله

وقد جعلت قلوب بني زياد * من الا كوار مرئعها قريب
والقلوب النافقة الشابة والا كوار جمع كور بالفتح وهو المنزل كافي الصبان أي جعلت ترعى قرب المنازل لضعفها والماضوية كقول ابن عباس لجعل الرجل اذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا بناء على ان اذا ظرف لا أرسل مجرد عن الشرط والا فالخبر جملة الشرط وجوابه ولك جعله جملة ماضوية على هذا أيضا باعتبار أن المقصود من الجملة الشرطية جوابها والشرط قيد له لاسيما مع كون أرسل عاملا في اذا فهو أول الجملة في الحقيقة فتدبر (قوله كثير) أي لان المترجي مستقبل فيناسبه أن لاستقبالها ومن ثم خص الجمهور عدهما بالشعر كافي الشارح ويحتاج في صحة الاخبار بها عن الذات الى تأويل كالمصدر الصريح أي عسى زيدا أن يقوم أو عسى حال زيدا أن يقوم * لكن قال السيد المصدر المؤول يصح حمله على الذات بلا

تأويل كزبد أمان يقول خيرا أو يسكت لاشتغالها على الفعل والفاعل والنسبة بخلاف التصريح (قوله عسى
السكرب الخ) بعده فيأمن خائف ويهك عان * ويأتى أهله المأوى الغريب

وأُمسيت فيه بضم التاء ويروي بفتحها على أنه جرد من نفسه شخصاً يخاطبه واسم يكون ضمير السكرب
وجلة وراه فرج خبرها وليس فرج اسمها ووراءه خبرها لان خبر عسى لا يرفع الا ضمير اسمها أو سببها
المضاف اضميره وفرج أجنبي منه كذا في التصريح والسماعيني وغيرهما وانظر ما نصنع في قوله عسى فرج
يأتى به الله فان فاعل يأتى لفظ الجلالة وهو أجنبي من الاسم وإنما حصل الربط بينهما بالتاء من به فقطضي
ذلك أنه لا يشترط السبب بالمعنى المذكور بل يكفي ملاسته للضمير بأتى وجه كالماء من وراءه ويؤيد ذلك
بحجوز ابن اياز كافي التصريح جعل يكون تامة ووراءه متعلقا بها فان فاعلها حينئذ هو فرج لا ضمير الاسم
لان القصد الحكم بوجود الفرع عقب كره لا بوجود السكرب لانه حاصل فتأمل برأى سديد ولا تسكن
أسير النقة يد (قوله عسى فرج الخ) قبله

عليك اذا ضاقت أمورك والتوت * بصبر فان الضيق مفتاحه الصبر
ولان تسكون الا الى الله وحده * فن عنده تأتي الفوائد والبشر

عسى فرج الخ وبعده

اذ لاح عسر فارح يسرا فانه * قضى الله أن العسر يعقبه يسر

وضمير انه وله للجلالة وليس الاول للشأن لتقدم مرجعه مع احتياج الثاني الى ذلك المرجع وله خبر عن أمر
وفي خالiquته حال وكل يوم ظرف للخبر (قوله أن يتجرد الخ) أي لدلائلها وضعها على قرب الخبر فكأنه
مشرع فيه حال لا مستقبل وقرن بها قليلا لانظر الاصلها من استقبال خبرها وان كان قرير يبارئها في ذلك
كرب (قوله فتجوهوا الخ) لا يناقضه وما كادوا يفعلون الدال على انتفاء الذبح بانتفاء مقارنته لعدم
اتحاد منهما الذي هو شرط التناقض اذ المعنى فتجوهوا بعد أن امتنعوا حتى لا يقر بوامنه ولا تناقض في
ذلك وأما الجواب بان كاد نفيها اثبات وعكسه فباطل لانها كسائر الافعال يتسلط النفي على معناها وهو
مقاربة الخبر بزمه نفي الخبر بالاولى ولذا كان قوله تعالى لم يكذبوا أبلغ من لم يره لان نفي الرؤية لا ينفي
مقارنتها بخلاف عكسه وكذا قول ذي الرمة

اذا غبر النأي المحبين لم يكذب * رئيس الهوى من حبه مية يبرح

أبلغ من لم يبرح أي لم يذهب كالا يخفى (قوله من بعدما كاد الخ) اسم كاد ضمير القوم المعلوم من ذكر
المهاجرين والانصار قبله وقلوب بدل منه وتزيغ بالفوقية فاعله ضمير القلوب لتقدمها رتبة كما مر في تكلمي
أعجابه لا القلوب نفسها لا يخلو الخبر عن ضمير الاسم اعلى قراءته بالتحية فلا يصح كون القلوب فاعله
لما ذكر ولا ضميرها الوجوب تأنيث الفعل المسند اضمير المؤنث قال السماعيني بل هو على اضممار الشأن اه
أي فاسم كاد ضمير الشأن لأنه فاعل يزيغ اذ ليس بعده جلة نفسه ولانه لا يرفع الا ابتداء أو نواسخه
لكن حينئذ يخلو الخبر عن ضمير الاسم الا أن يخص هذا الشرط بغير ضمير الشأن لان جلة المضارع لكونها
مفسرة له كأنها عينه وذلك أبلغ في الربط من اشتغالها على الضمير فتأمل (قوله ان تفيض الخ) يقال فاض
الرجل يفيض فيضاً وفيوضاً وفيضاً بالاضاد أو الظاء بدلها اذ مات وكذلك فاضت نفسه وفاظت أي خرجت
روحها عن أبي عبيدة والفراء قالوا والاضاد فقيم الظاء لقيس ومنع الاصل من فاضت نفسه بالظاء وفاض مع
انفس وغيرها لان الغيض للسمع والماء وإنما يقال فاظ اذ مات كذا في الصحاح بزيادة وبه يعلم ما في
السجاعي والريطة بفتح الراء وسكون التحتية وبالطاء المهملة الملاءة اذا كانت شقة واحدة وقد أطلق على

عسى السكرب الذي

أُمسيت فيه

يكون وراءه فرج قريب

وقوله

عسى فرج يأتى به الله أنه

له كل يوم في خالiquته أمر

وأما كاد فتذكر المصنف

أنها عكس عسى فيكون

الكثير في خبرها أن يتجرد

من أن ويقبل اقترانه بها

وهذا بخلاف مانص عليه

الاندلسيون من ان اقتران

خبرها بان مخصوص بالشعر

فن تجرده من أن قوله

تعالى فتجوهوا وما كادوا

يفعلون وقال من بعدما كاد

تزيغ قلوب فريق منهم

ومن اقترانه بأن قوله صلى

الله عليه وسلم ما كدت أن

أصلي العصر حتى كادت

الشمس أن تغرب وقوله

كادت النفس أن تفيض

عليه

اذ غدا حشور ريطة وبرد

(ص)

وكعسى حوى ولكن جعلها * خبرها حتما بان متصلا وألزموا اخلاق أن مثل حوى * وبعد أو شك انتفا أن نورا
(ش) يعنى أن حوى مثل عسى في الدلالة على رجاء الفعل لكن يجب افتراض خبرها بان نحو حوى زيد أن يقوم ولم يجرد خبرها من ان
لا في الشعر ولا في غيره وكذلك اخلاق تلزم أن في خبرها نحو اخلاق السماء أن تمطر وهو من أمثلة سيبويه وأما أو شك فالكثير افتراض
خبرها بان ويقل حذفها منه فن افتراضها بقوله ولو سئل الناس التراب لأوشكوا * اذا قيل هاتوا أن يملوا بمنعوا
ومن تجرده منها بقوله يوشك من فر من منيته * في بعض غسراته يوافقها
(ص) ومثل كاد في الاصح كرا * وترك أن مع ذى الشروع وجبا كأنشأ السائق يحدو وطفق * كذا جمعت وأخذت وعلق
(ش) لم يذكر سيبويه في كرب (١٣٦) الاتجرد خبرها من أن وزعم المصنف أن الاصح خلافه وهو أنها مثل كاد

كل ثوب رقيق وجهه يارب ككابة وكلاب والبرود جمع برود نوع من الثياب والمراد انه صار حشوا كفته
(قوله وكعسى) خبر عن حوى بفتح المهملة والراء وحتما صفة المصدر محذوف أي انصلا حتما (قوله والزموا
الح) يصح في كل من اخلاق وان كونه مفعولا أولا أو ثانيا لان اللزوم من الجانبين ومثل حوى حال من
اخلاق (قوله وبعد الح) متعلق بنورا الذي هو خبر عن انتفا بالقصر للضرورة لان التقاء الهمزتين من
كنتين لا يجوز حذف احدهما اختيارا اذا انتفا في الحركة (قوله لكن يجب الح) انما وجبت فيهما
دون عسى مع ان الثلاثة للرجاء المختص بالمستقبل لان عسى هي الاصل والشبهة فيه فاغتنت عن لزوم أن
بخلافهما (قوله وأما أو شك الح) انما خالف كاد وكرب مع ان الثلاثة عند المصنف للقرب المرجح
للتجرد لان أصل وضعها للسرعة كأو شك فلان يوشك ايضا كأى أسرع السير ووشك البين سرعة
الفراق ثم عرض استعمالها في القرب لترتبته على الاسراع فذلك خالفتهما اما على ما ذكره الشاطبي عن
الشاويين وغيره من انها للرجاء كعسى فالامر ظاهر لكن كان حقه الزوم أن كرى واخلاق اذ لم تشتر
في الرجاء اشتهار عسى فتأمل (قوله غرانه) بكسر الميم وشدة الراء أي غفلانه والبيت من المنسرح
(قوله ترك أن الح) استفيد من النظم أن خبر هذه الافعال أربعة أقسام ما يجب افتراضه بأن وهو حوى
واخلاق وما يجب تجرده وهو أفعال الشروع وما يغلب افتراضه وهو عسى وأوشك وما يغلب تجرده وهو كاد
وكرب (قوله يحدو) بهما متين بعد التحية أي يعنى للابل التسرع والسائق هو الذي يسوقها (قوله
وطفق) بالهاء والموحدة بدلا كفتح فيهما (قوله وزعم المصنف الح) نقل الطبراني عن شرح
مسلم النووي ان سيبويه كثيرا ما يبدل وزعم النسبة الى الفاعل لا التمرض فليحذف كلام الشارح عليه
(قوله من جواه) أي شدة رجده وحزنه (قوله سقاها) أي العروق المذكورة في قوله
* مدحت عروقا للندى مصت الثرى * وهو بضم العين جمع عرق لا بفتحها بمعنى الفرس الخفيفة لحم
العارضين اذ لا يناسبه الجمع في أعناقها لان الشاعر بهجوج ساعة يأنهم حديدون في الغنى وأصلهم الفاقة كما
في العيني والاحلام العقول والسجل بالفتح الدلو العظيمة مملئة كما في القاموس أو التي فيهما ماء وان قل
وتقطعا أصله تنقطع عاصبان (قوله لا غير) لا عاطفة لغبر على أو شك فهو مبني على الضم في محل جر أي
لا غيرهما مكودي (قوله فوشكة الح) خبر عن أرضنا وفيه ضمير هو اسمه وأن تعود خبره وخلافه معنى
بعد كقوله تعالى فرح الخلفون بمقدمهم خلاف رسول الله ووحوشا خبر تعود أي تصير وهو بفتح الواو

فيكون الكبر فيها تجر يد
خبرها من أن ويشك
افتراضه ان تجر يد بقوله
كرب القلب من جوار يحدو
حين قال الوشاء هند
غضوب
وسمع من افتراضه بها قوله
سقاها ذو والاحلام سجلا
على الظما
وقد كرت أعناقها ان
تقطعا
والمشهور في كرب فتح الراء
ونقل كسرهما أيضا معنى قوله
وترك أن مع ذى الشروع
وجبا
أن ما دل على الشروع
في الفعل لا يجوز افتراض
خبره بان لما بينه وبين أن
من المناقاة لان المقصود به
الحال وأن للاستقبال وذلك
نحو وأنشأ السائق يحدو
وطفق زيد يدعو وجعل
يتكلم وأخذ بنظم وعلق
يفعل كذا (ص)

واستعملوا مضارا لاوشكا * وكاد لا غير وزادوا موشكا (ش) أفعال هذا الباب لا تنصرف الا كاد وأوشك أي
قانه قد استعمل منها المضارع نحو قوله تعالى يكادون يسطون وقول الشاعر * يوشك من فر من منيته * وزعم الاصمعي انه لم يستعمل
يوشك الا بالفظ المضارع ولم يستعمل أو شك بالفظ الماضي وليس بجيد بل قد حكي التحليل استعمال الماضي وقد ورد في الشعر كقوله
ولو سئل الناس التراب لأوشكوا * اذا قيل هاتوا أن يملوا بمنعوا
نم الكثير فيها استعمال الماضي وقول المصنف وزادوا موشكا معناه أنه قد ورد أيضا استعمال اسم الفاعل من أو شك
كقوله فوشكة أرضنا تعودا * خلاف الانيس وحوشا يبابا
وقد يشعر تخصيصه أو شك بالذكرا أنه لم يستعمل اسم الفاعل من كاد وليس كذلك بل قد ورد استعماله في الشعر كقوله

أموت أسي يوم الرجام واني * يقيما لهن بالذي أنا كأند وقد ذكر المصنف هذا في غير هذا الكتاب وأفهم كلام المصنف أن غير كاد وأوشك من أفعال هذا الباب لم يرد منه المضارع ولا اسم الفاعل وحكى غيره خلاف ذلك وحكى صاحب الانصاف استعمال المضارع واسم الفاعل من عسى قالوا عسى يعسى فهو عاس وحكى الجوهري مضارع طفق وحكى الكسائي مضارع جعل (ص)
بعد عسى اخلواني وأوشك قد يرد * غنى بأن يفعل عن ثمان فقد (ش) اختصت عسى واخلواني وأوشك بأنها تستعمل ناقصة وتامة فالما الناقصة فقد سبق ذكرها أما التامة فهي المستندة إلى أن والفعل نحو عسى أن يقوم (١٣٧) واخلواني أن يأتي وأوشك أن يفعل فان

والفعل في موضع رفع فاعل

عسى واخلواني وأوشك

واستغنت به عن المنصوب

الذي هو خبرها وهذا اذا

لم يل الفعل الذي بعده أن

اسم ظاهر ويصح رفعه

به فان وليه نحو عسى أن

يقوم زيد قد ذهب الاستاذ

أبو علي الشلو بين إلى أنه

يجب أن يكون الظاهر

مرفوعا بالفعل الذي بعده

أن وأن وما بعدها فاعل

بعسى وهي تامة ولا خبرها

وذهب المبرد والسبكي

والفارسي إلى نحو وير

ما ذكره الشلو بين ونحو وير

وجه آخر وهو أن يكون

ما بعد الفعل الذي بعده أن

مرفوعا بعسى اسمها

وأن والفعل في موضع نصب

بعسى وتقديم على الاسم

والفعل الذي بعده أن فاعله

ضمير يعود على فاعل

عسى وجازعوده عليه وأن

تأخر لانه مقدم في الرتبة

وتظهر فائدة هذا الخلاف

في التثنية والجمع والتأنيث

فتقول على مذهب غير

أي متوحشة وبضمها أي ذات وحوش ويبدأ بفتح التختية بعدها موحدان أي خرابا (قوله أموت أسي)
أي خراب الرجام بكسر الراء والجيم اسم موضع وقع به حرب ورهن أي مروهون وكأند بالهمز التي ترسم
يأ بالانقط المسبأني في الابدال وخبره محذوف أي كأند آتية كافي شرح الكافية وتصويب الموضح انه
بالموحدة من المسكوبة على خبر قياس اذ قياسه مكابد كقائل فلا شاهد فيه رجوع عنه في شرح الشواهد
الكبرى فقال ظهري ان الحق مع الناظم اه تصریح وقد يقال لا شاهد فيه على الاول أيضا لاحتمال انه من
كاد التامة بلا تقدير خبر أي بالذي أنا فأقرب من فعله كما قالوا ان قوله

أبني ان أباك كارب يومه * فاذا دعيت إلى المكارم فاعجل

لا يدل على محي اسم الفاعل من كرب الناقصة لاحتمال أنه من التامة كقوله كرب الشتاء أي قرب
والاصل كارب يومه بالرفع أي قريب يوم وفاته ولا يردانه لم يأت من أفعال الباب تاما غير ما في البيت الآتي
لان المراد به المسكن في بان يفعل لا مطلقا فتدبر (قوله عسى يعسى) قيل وعسى يعسوا أيضا فهو واري
ويأتي (قوله مضارع طفق) أي ومصدره أيضا كصدر جلس وفرح (قوله مضارع جعل) كقوله
ان البعير ليهم حتى يجعل اذا شرب الماء حجه وفيه شذوذ وقوع الماضي خبرا كما مر في إرسال رسول
فما يخص من الشرح أن ما ورد له المضارع خمسة وزيد عليها كرب يكرب كنصر ينصر وما ورد له اسم
فاعل اثنان وزاد الموضح كارب يومه وقد علمت ما فيه واستعمل المصدر لثلاثة اطلاق كما مر ولا وشك
إشعا كاولسكاد كوداومكادا وكيدا بقلب الواو ياء هذا حاصل ما في التوضيح وشرحه (قوله
أوشك قد) بسكون الكاف لا وزن فتدغم في القاف فتصير قافا مشددة (قوله غنى بأن يفعل عن ثمان)
أي عن أن يكون لثمان لثما فلا خبرها أصلا كما هو مذهب الجمهور وأما عند الناظم فهي ناقصة وان
يفعل سامع مسند معمولا بها كما مسد المفعولين في أحسب الناس أن يتركوا ولا يضر كونه في محل نصب
ورفع لانه باعتبارين كافي أعجبتني كرونك مسافر او كان المناسب للشارح حله على مذهب به بأن يقول غنى
عن ثمان أي وعن الاول أيضا وانما مسكت المصنف عن هذا لوقوع أن بفعل في محله فاغناؤه عنه واضح (قوله
الشلو بين) بفتح الشين وضم اللام وقد تفتح وينطق بما بعد الواو بين الفاء والموحدة لانه لفظ أعجبتني كما
ذكره اللاماني (قوله ونحو وير وجه آخر) أورد عليه التباس اسم عسى وأصله مبتدأ بفعل الفعل بعدها
وقدمت على تقديم الخبر الفعلي على المبتدأ لثلاث التباس بالفاعل وفي جواب بان هذا اللبس لا محذور فيه هنا لان
الجملة لم تزل فعلية لتصديرها بعسى بخلافه هناك فان الجملة تخرج عن الاسمية إلى الفعلية اه ورده جواز
كونه حبيثا مبتدأ مؤخر اوجلة عسى خبره وفيها ضمير فتنتقل إلى الاسمية كما ذكره الاشموني في شرح
التوضيح أفاده سم وهو يؤيد ما مر في وليس كل النوى (قوله مرفوعا بعسى) قال سم هل يجوز
ذلك اذا لم يقرن الفعل بأن كعسى يقوم زيد اه واستظهر الصبيان الجواز ان قدرت أن مع الفعل

الشلو بين عسى أن يقوموا الزيدان وعسى أن يقوموا الزيدون وعسى أن يقوم الزيدان فتأتي بضمير الفعل لان الظاهر ليس
مرفوعا بل هو مرفوع بعسى وعلى رأى الشلو بين يجب أن تقول عسى أن يقوم الزيدان وعسى أن يقوم الزيدون وعسى أن يقوم
الزيدان فلا تأتي في الفعل بضمير لانه رفع الظاهر الذي بعده (ص) وجرد عسى أو رفع مضرا * به اذا سم قبلها فقد كرا
(ش) اختصت عسى من بين سائر أفعال هذا الباب بأنها اذا تقدم عليها اسم جار أن يضمر فيها ضمير يعود على الاسم السابق وهذه لغة تميم
وجاز تجر يدها من الضمير وهذه

لغة الحجاز وذلك نحو يزبد عسى أن يقوم فعلى لغة تميم يكون في عسى ضمير مستتر يعود على زيد وان يقوم في موضع نصب بعسى وعلى لغة الحجاز لا ضمير في عسى وان يقوم في موضع رفع بعسى وتظهر فائدة ذلك في التأنيت والتثنية والجمع فتقول على لغة تميم هند همت أن تقوم والزبدان عسى أن يقوم (١٢٨)

والاوجب لعدم ما يصلح لفوعة عسى حيث أنه غير (تثنيه) يمنع كون الظاهر اسم عسى في عسى أن يضرب زيد عمر الثلاثين فصل بين صلة أن وهي يضرب ومعمولها وهو هجر اباً جنبي هو زيد ونظيره قوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقام محمودا ان نصب مقاماً يبعثك على الظرفية أو غيرها فان جعل مصدر المندوف أى فتقوم مقاماً جازاً الامران (قوله لغة الحجاز) عليها قوله تعالى لا يستخفر قوم من قوم عسى أن يكونوا (قوله) وأما غير عسى الخ صريح في أن الخلق وأوشك يجب فهما الاضمار ولكن نص المرادى والاشموني وغيرهما على انهما كعسى (قوله) واتقوا بكسر التاء الفوقية ففان مصدر اتقاه أى اختاره قصره للضرورة والفتح مضاف اليه وز كن أى علم لكونه الاصل والمنتهى والله أعلم

(ان واخواتها)

(قوله) وهى ستة أحرف زاد الموضح عسى في لغة حملا على لعل لكونها بعينها وانما يكون اسمها ضمير نصب متصلاً كقوله * فقلت عساها نار كاس وعلها * وهى حيث تحذف حرفها كامل وفقاً للسيراتى وخلافاً للجهمور فى اطلاق فعليتها ولا بن السراج وتعلب فى اطلاق حرفيتها اهـ والحاصل ان نحو عساك وعساها فيه ثلاثة مذاهب مذهب سيبويه انها حرف كامل ومذهب المبرد انها على أصلها تعمل عمل كان لكن انعكس طرفا الاسناد فما كان مبتدأ فى الاصل وهو الضمير جعل خبرها مقدماً وجعل خبره اسماء وخبراً فالضمير على هذين فى محل نصب ومذهب الاخفش انها على أصلها والضمير اسمها فى محل رفع لكن ناب ضمير النصب عن ضمير الرفع ويرد رفع الخبر فى البيت الماروان النباية انما سمعت فى المنفصل نحو ما كما أنت لافى المنصل وأما قوله * يا ابن الزبير طامع سيكا * فالكاف بدل من التاء بدلا نصر يقبلا لنيابة (قوله) فاسقط أن الخ وانما لم يسقط كان مع ان أصلها ان المكسورة والكاف لا تنساخ هذا الاصل بصيرورتها كلمة واحدة بدليل ان الكاف لا تتعلق بشئ ولا تجر ما بعدها عند الجمهور وأما المفتوحة فلم ينسخ عنها حكم أصلها بدليل جواز العطف بعدها على معنى الابتداء كالمكسورة (قوله) للتوكيد أى منسوب له من نسبة الجزئى لكايه لان توكيدهما جزئى من مطلق توكيد أو اللام زائدة أى معناهما التوكيد وكذا الباقي والمراد توكيد النسبة وتقريرها فى ذهن السامع ايجازية كان زيدا قائم أولاً ونحو ان الله لا يظلم الناس شيئاً فان قلت كيف تكون المفتوحة للتوكيد مع انها بمعنى المصدر فمضى علمت أنك قائم علمت قيامك ولا توكيد فيه لعدم جريانه على قوله قلت كونها بمعنى لا يوجب مساواتها لمن كل وجهه ميم (قوله) للتثنية أى المؤكدات كها من الكاف التشبيهية وان المؤكدة والاصل ان زيدا كاسد قدمت الكاف لتفيد التشبيه ابتداء ففتحت الحمزة للجار ثم صاراً كلمة واحدة ولا يليها الا المشبه وأما الكاف ومثل فيليهما المشبه به قال فى المعنى أطلق الجمهور كونها للتشبيه وزعم جماعة تقييده بخبرها الجامد فان كان وصفاً وظرفاً أو فعلاً كانت للظن قال السكوفيون ونرد للتحقيق كقوله

فأصبح بطن مكة مقشعرا * كان الارض ليس بها شام

أى لان الارض الخزلت تقرىب نحو كانك بالفرج آت وبالشقاء مقبل وكانك بالدينالم تكن وبالأخرة لم تزل وقد اختلف فى اعراب ذلك فقيل الكاف اسم كان على حذف مضاف فى الاولين وما بعد الجار خبرها أى

الحجاز هند عسى أن تقوم والزبدان عسى أن يقوموا والزبدون عسى أن يقوموا والهندات عسى أن يقمن وأما غير عسى من أفعال هذا الباب فيجب الاضمار فيه فتقول الزبدان جعلاً ينظمان ولا يجوز ترك الاضمار فلا تقول الزبدان جعل ينظمان كما تقول الزبدان عسى أن يقوموا (ص)

والفتح والكسر أبزى السنين من

نحو عسيت وانتقا الفتح زكن

(ش) اذا اتصل بعسى ضمير مرفوع وهو لتسكلم نحو عسيت أو مخاطب نحو عسيت وعسيتها وعسيتان أو لغائبات نحو عسيتين جاز كسر سنها وفتحها والفتح أشهر وقرأ نافع فهل عسيتم ان نولينم بكسر السين وقرأ الباقون بفتحها (ص)

(ان واخواتها)

لان أن ليت لكن لعل * كأن عكس ما كان من عمل

كان زيدا عالم بأنى *

كفو ولكن ابنه ذو صفتن

(ش) هذا والقسم الثانى من الحروف الناسخة للاثاء وهى ستة أحرف ان

وأن وكان ولكن وليت راعل وعد هاسيويه خسة فاسقط ان المفتوحة لان أصلها ان المكسورة كاسياً نى ومعنى ان وأن للتوكيد ومعنى كأن للتشبيه ولكن

كان زمانك مقبل بالفرج أو بالشتاء وأما الاخبران فاحسن ما قبل فيهما كما قاله الرضى ان اخبر محذوف ولم تسكن حال بدليل روايته بالواو كقولهم كائن بالليل وقد أقبل و بالشمس وقد طلعت والاصل كأنك تبصر الدنيا حال كونها لم تسكن وكائن أبصر بالليل الخ. فحذف الفعل وزيدت الباء اهـ ولولا ورود بالواو لا يمكن جعل لم تسكن خبرا والباء بمعنى في متعلقة به وقيل الظرف خبر ولم تسكن حال لما ذكر (قوله للاستدراك) هو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته كزبد شجاع لكنه ليس بكريم أو بآيات ما يتوهم نفيه كزبد شجاع لكنه كريم وما قام زيد لم تسكن عمر وإذا كان بينهما ملاحظة كلا بسمة الكرم والشجاعة هذا هو التعريف السالم من التكاف وأما قولهم تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه فظاهره فاسد سواء قرئ نفيه بالرفع عطفًا على ثبوته أو بالجر عطفًا على الهاء إذا المعنى على الأول أو برفع ما يتوهم نفيه وعلى الثاني أو برفع ما يتوهم ثبوت نفيه وإذا كان النفي أو ثبوت النفي متوهمًا لشيء فأى حاجة لنفي ذلك الشيء بالاستدراك فلا بد لصحته من تقدير مضاف أى أو برفع نفي ما يتوهم نفيه ورفع النفي آيات كما أن المراد في الأول برفع ثبوت ما يتوهم ثبوته فتأمل وعلى هذا التعريف فكون لكن للاستدراك غالبى إذ قد ترد لجر التوكيد كإوجاه زيد لا كرمته لكنه لم يجزى أ كدت لوفى نفي الحبيء وكذا ما زبد ساكن لكنه متحرك وقيل لا يخرج عنه أصله وهو المشهور لكن فسروه بمخالفة حكم ما بعده لما قبلها وإن لم يندفع به توهم فلا تقع الا بين متغايرين أما بالتناقض كما ذكر أو بالتضاد كما زبد أبيض لكنه أسود وكذا بالتحلاف كما اختاره الرضى كما زبد قائم لكنه ضاحك وقيل يمنع هذا أفاده في المعنى مع زيادة (قوله وفي غير الممكن) أى الممتنع وهو الاكثر فيه ولا يكون في الواجب كيت غدًا يجيىء وأما فتمنوا الموت فالمراد تمنوا تحييله وهو مستحيل (قوله الا في الممكن) أى المتوقع أما الممكن في النفي فغير متوقع فهذا فرق ثان ولا بد قول فرعون لعل أبغى الأسباب الخ لانه يمكن متوقع في زعمه الباطل (قوله والاشفاق في المكروه) أى الخوف منه كقدوم العدو في مثله وأما التمثيل لعل العدو هالك فباطل لان هلاكه محبوب لا مكروه ولا بد من كونه المكروه ممكنًا كالحبوب ولا بد قوله تعالى فاعلك تارك بعض ما يوحى الخ لان التارك والضيق بممكنان في ذاتهما وإن استحال العقل بالنسبة له صلى الله عليه وسلم لان دليل عصمته عقلى (فائدة) اختلاف في لعل وعسى في كلامه تعالى لاستحالة ترقبه غير الموثوق به إذ علمه محيى! فقيل للتحقيق والوقوع ويرد عليه فاعلك تارك الخ وقيل انهما باعتبار حال الخطابين فالرجاء والاشفاق متعلقان بهم كالك في أو يؤخذ من التصريح أن معناهما في القرآن أمر بالترجى والاشفاق (قوله عكس عمل كان) انما عملت زفعا ونصبا كالأفعال لانها أشبهت كان في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما وأشبعت مطلق الماضي لفظا في البناء على الفتح وكونها ثلاثية فاكثروا معنى لكونها بمعنى أ كدت وتثبت مثلا وعملت على عكس الفعل تنبيه على الفرعية ولم ينبه عليها في ما أو خواتمها مع جملها على ليس لظهور فرعيةها بعد اتفاق العرب على أعمالها (قوله فتنصب الاسم) أى اتفاقا بخلاف الخبر قال في التسهيل ما لا تدخل عليه دام من المبتدأ والخبر لا تدخل عليه هذه الاحرف أى فلا تدخل على المبتدأ لازم الحذف أو الابتداء أو التصدير الا ضمير الشأن الى آخر ما مر في كان وأما قوله

ان من يدخل الكنيسة يوما * يلقى فيها جاذرا وظباء

فاسم ان ضمير الشأن محذوف لامن الشرطية لازومها المصدر وقد كثرت فيها حذف ضمير الشأن ومنه كما قاله المصنف حديث ان من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصرون وليست من زائدة في اسم ان خلافا لالكسائى ولا تدخل على خبر طابى ولا انشائى وأما نحو ان الله نعماء عظمكم به انهم ساء ما كانوا يعملون فهو اما على تقدير القول كقوله ان الذين قتلتم أمتهم سيدهم * لا تحسبوا اليه عن ليلكم ناما

للاستدراك وليت للتمنى
ولعل للترجى والاشفاق
والفرق بين الترجى والتمنى
ان التمنى يكون في الممكن
نحو ليت زيدا قائم وفي
غيبه الممكن نحو ليت
الشباب يعود يوما وإن
الترجى لا يكون الا في
الممكن فلا تقول لعل
الشباب يعود والفرق بين
الترجى والاشفاق ان
الترجى يكون في المحبوب
نحو لعل الله يرجنا
والاشفاق في المكروه
نحو لعل العدو يقدم وهذه
الاحرف تعمل عكس
عمل كان فتنصب الاسم

وترفع الخبر نحو ان زيد قائم فهي عاملة في الجزأين هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أنها لا عمل لها في الخبر وانما هو باق على رفعه الذي كان له قبل دخول ان وهو خبر (١٣٠) المبتدأ (ص) وراع هذا الترتيب لافي لدى * كايتم فيها وهذا غير البدي

أوعلى استعمالهم وشبهها خبرا لا انشاء واستثنى في المعنى أن المفتوحة المخففة فيكون خبرها جملة دعائية كقراءة أن غضب الله عليها يسكون النون وغضب كفرح وقولهم أمان جزاك الله خيرا (قوله وترفع الخبر) حكى قوم منهم ابن سيده أن بعض العرب ينصب بها الجزأين كقوله إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن * خطاك خفافا ان حراسنا أسدا وقوله كان أذنيه اذا تشوقا * قادمة أو قادمة محرفا وقوله * وبليت أيام الصبار واجما * ولعل أباك قائما وأوله الجمهور بخلاف الخبر والمنصوب الثاني اما حال أي تلقاهم أسدا واقبلن رواجما ويوجد قائما أو مفعول به كيشبه ان قادمة من قوام الطير وهي مقدمة أجنبيته بل الخلف في هداية عين الاليجبر بالمفرد عن غيره (قوله وذهب الكوفيون الخ) سيأتي ما يترتب عليه عند قوله وجائز رفعك الخ (قوله وهو خبر المبتدأ) الواو لالحال أي باق على رفعه في حال كونه خبر المبتدأ فهو مرفوع بالمبتدأ قبل النسخ وبعده دليل أنه لا يفصل بينهما وبين اسمها ولو كان معمولا لجاز ومذهب البصريين أصبح لما ص من شبهها الفعل وأما عدم الفصل فمما سيجوز قريبا (قوله وراع هذا الترتيب) أي المعلوم من الامثلة السابقة من تأخير الخبر عن الاسم ولم يراع في كان اضعف هذه بالحرفية والفرعية مثل ما وأخوانها وما أحسن قول ابن عني

كأنى من أخبار ان ولم يجوز * له أحد في النحو ان يتقدما عسى حرف جر من نداءك يجزى * اليك فاضحي في علاك مقدما

(قوله لافي الذي) استثناء من مقدم أي في كل تركيب الافي التركيب الذي استقر كايتم الخ في كون خبره ظرفا أي في تقديم الخبر على الاسم لتوسيعهم في الظروف لافى الاحرف نفها لان لها المصدر وأن المفتوحة وان لم تقع صدر المسامياتى لكنها اجلت على المكسورة وانما قدم الخبر الظرف في هداية مالمقوة هذه بشبهها الفعل فيما صر لانها محمولة على الفعل المتصرف وما على الجامد وهو ليس سم ويجب أن يقدم متعلق الظرف بعد الاسم كايتم الخبر وهو غير ظرف في نحو ان مالا وان ولدا فجعل الظرف من تقديم الخبر انما هو بحسب الظاهر والافى الحقيقة من تقديم معمول الخبر (قوله لا يلزم تأخيرها) أي الامناع كان زيدا انى الدار لا متناع تقديم الخبر مع اللام فأقسام الخبر الظرفى ثلاثة (قوله أى الوقح) بفتح الوار وكسر القاف قليل الحياء فهو تفسير للابدى وهو الفاحش في نطقه بلازمه (قوله على الاسم) أي لثلا يفصلها عن معموليها ما بخلاف الخبر فيقدم عليه معموله لانه مفعول منها في الجملة (قوله وأجازها بعضهم) هو الظاهر لانه يقدم في ما وهذه أقوى بدليل تقديم الخبر نفسه هنا لانه (قوله فلاناحنى) بفتح التاء والحاء المهملة مضارع مجزوم بلا من حيث الرجل ألهاء بفتح الحاء فيهما أي لته وأخاك اسم ان ومصاب خبرها بحسب ما يتعلق به وفيه الشاهد وجم أي كثير خبرتان وبلا به أي وسواسه وهو مفعول فاعله (قوله اذا قدرت بمصدر) أي اذا وجب المصدر مسدا هو مسد معموليها فان امتنع ذلك وجب الكسر وان جاز كاسيأتى والمصدر الذي تقدم به هو مصدر خبرها ان كافى مشتقا والسكون المضاف لاسمها ان كان جامدا أو ظرفا وكذا يجب الفتح اذا مسد مفعولى علم وان لم يصح تأويلها بالمصدر لان المصدر على أحد أمرين اما أن ويلها بالمصدر أو وقوعها موقع مفعولى علم مع عدم التعاقب كملت انك قائم كذا في الجمل على التفسير (قوله مرفوع فعل) أي فاعلا كان كما مثل أو نائبه نحو قل أو سى الى انه استمع ظاهرا كان الفعل كما ذكر أو مقدر كاجلس ما ان زيد اجالس أي ماثب جلوسه بناء على ان المصدرية لا توصل بجملة اسمية

(ش) أى يلزم تقديم الاسم في هذا الباب وتأخير الخبر الا اذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا فانه لا يلزم تأخيرها ونحو هذا قسمان أحدهما أنه يجوز تقديمه وتأخيرها وذلك نحو لبت فيها غير البدي أوليت هنا غير البدي أى ألويت فيجوز تقديم فيها وهنا على غير وتأخيرها عنها والثاني انه يجب تقديمه نحو لبت في الدار صاحبها فلا يجوز تأخير في الدار انما يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ولا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم اذا كان غير ظرف ولا مجرور نحو ان زيدا آكل طعامك فلا يجوز ان طعامك زيدا آكل وكذا ان كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا نحو ان زيدا واثى بك أو جالس عندك فلا يجوز تقديم المعمول على الاسم فلا تقول ان بك زيدا واثى أو ان عندك زيدا جالس وأجاره بعضهم وجعل منه قوله فلا تاحى فيها فان بحسبها أخاك مصاب القلب بجم بلا به (ص) وهما ان افتح اسد مصدر

مصدرة

* مسد هاء في سوى ذاك اكسر (ش) ان لها ثلاثة أحوال وجوب الفتح وجوب الكسر وجواز الاسمين فوجب فتحها اذا قدرت بمصدر كما اذا وقعت في موضع مرفوع فعل نحو يعجبني أنك قائم أى قيامك

أو منصوب به نحو عرفت أنك قائم أي قيامك أو في موضع مجر حرف نحو عجزت من أنك قائم أي من قيامك وإنما قال اسم مصدر مسددا ولم يقل اسم مفرد مسددا لأنه قد يسد المفرد مسددا ويجب كسرها نحو ظننت (١٣١) زيدا أنه قائم فهذه يجب كسرها

وان سدت مسددا مفردا لأنها في موضع المفعول الثاني ولكن لا تقدر بالمصدر إذا أصبح ظننت زيدا قبله فان لم يجب تقديرها بمصدر لم يجب فتحها بل تكسر وجوباً أو جوازاً على ماسيدين وتحت هذا قسمان أحدهما وجوب الكسر والثاني جواز الفتح والكسر فأشار إلى وجوب الكسر بقوله (ص) فا كسر في الابتداء وفي بدء صلة

مصدره مجرّف وهو الاصح كما مر أول الموصول ونحو ولوا أنهم صبروا أي ولو ثبت صبرهم عند الكوفيين وهو المختار كما سيأتي في باب لوكو قوعها. مبتدأ نحو ومن آياته أنك ترى الأرض الخضر باهية اسم معنى غير قول ولا صا. ق عليه خبرها كاعتقادي أنك فاضل على معنى معتقدي فضلك فان قدرا اعتقادي فضلك ثابت فهي مفعول به لا خبر بخلاف نحو قولي أنك فاضل واعتقادي أنه حق فيجب كسرها كما سيأتي (قوله أو منصوب به) بهاء الضمير أي منصوب فعل سواء كانت مفعولاً به لفعل غير قول ولا ناسخ كما مر بخلاف المسكية بالقول والمفعول الثاني لنحو ظننت كما سيأتي في الشرح أو مفعولاً به كخشتك أي أحبك وأمع كيجبني جلاوسك عندنا وأنت نحمدنا وتقع مسقني كتهجيني أمورك إلا أنك تشتم الناس لا مفر ولا مطالقا ولا ظرفا ولا حالا ولا تميزا كما في الداميني وغيره (قوله مجرور حرف) أي أو إضافة نحو مثل ما أنكم تظفون فاصلة ومثل مضاف إلى ان وصلتها ومحل تعين الفتح في الإضافة إذا كان المضاف مما لا يضاف إلا إلى المفرد فان كان لا يضاف إلا إلى الجلة كحيث وإذا تعين الكسر على ماسيأتي أو يضاف لهما كحين ووقت جازا لامران ومثل هذه المواضع ما عطف عليها نحو إذا كررنا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم أو أبدل منها نحو وإذا بعدكم إذا حدى الظن فتبين أنها الكسر (قوله وحيث أن الخ) عطف على في الابتداء فهو متعلق بكسر على أنه ظرف مكان اعتباري له أي والكسر في تركيب تكون ان فيه مكملة ليمين (قوله أو حكيت الخ) عطف على مبدعول حيث (قوله لتدوني) اللام للابتداء دخلت في خبر ان وقد عقلت اعلم عن العمل في لفظ الجلة فهي في محل نصب به ولولاها لفتح تحت الهمزة وكان عاملا في لفظ المصدر المؤول منها (قوله ولا يجوز وقوع المفتوحة ابتداء) أي لا تلتبس بالكسورة خطأ وبالنهي لغة في لعل لفظا وخطا (قوله صدر صلة) مثالا للصفة كما إذا جعلت ماني الآية نكرة موصوفة وخرج حشوهما كجاء الذي أو رجل عندي أنه فاضل ولا أفعله ما ان في السماء نجما فتفتح لانها في الاول مبتدأ مؤخر فهي حشوة لظا وفي الثاني فاعل لثبت محذوف فهي حشوة لثبة (قوله لتنوء) أي تشغل خبر ان وجلتها صلة الواقعة مفعولا ثانيا لا ابتداء أي أعطيتناه من الكنوز القدر الذي ان مفتاحه الخ (قوله وفي خبرها اللام) أخذ هذا من قول المصنف الآتي لا لام بعده وذلك شامل للذكر فعل القسم واللام نحو ويخلفون بالله أنهم لنسكن أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهداً بما بينهم انهم لعنكم ولخلفه دونها نحو والعصران الانسان في خسرتين الكسرى فانين كما هو منطوق الشارح وان لم يمثل للثانية ومفهومه لا يجب الكسر باللام سواء ذكر فعل القسم كخلفت بالله ان زيدا قائم أو لا كوالله ان زيدا قائم وهو أيضا ظاهر قول المصنف الآتي لا لام بعده وصرح به الشارح هناك مع أنه يجب الكسر في الاخرة كالأولين نحو حم والكتاب المبين انا أنزلناه قال في شرح الجامع وما نقل عن الكوفيين من جواز الفتح فيها غلط لأنه لم يسمع ونقل في التوضيح اجماع العرب على الكسر في الصور الثلاث فينبغي ان يقيد المفهوم وقوله لا لام بعده بذكر فعل القسم ولا يحتمل على مذهب الكوفيين لما علمت خلافاً لماسيأتي في الشرح بقي ما إذا كان القسم جلة اسمية ومقتضى ما ذكر وجوب الكسر مع اللام وعدمه مع عدمها نحو لعنكم ان زيدا قائم وقام وسيصرح الشارح بالثاني فتدبر (قوله فان لم تحك به) أي مع كونها مفعولة كما مثل أو غيره كاخضك بالقول أنك فاضل أي لأنك فيجب الفتح (قوله في موضع الحال) أي في صدرها ككسر في الصلة والصفة فتفتح في جازيد وعندي أنه فاضل وسواء اقترن بالواو كما مثله أم لا نحو الا انهم ليا كاون الطعمام فكسرت لانها حال ولان في خبرها اللام ففيها موجبان كبيت الشارح والآية فان قلت لم تفتح في الحال مع أن أصله الافراد قلت لان مصدرها معرفة لضافته للسند اليه ولان مجيء المصدر حالاً مع كونه

وفي خبرها اللام نحو والله ان زيدا قائم وسيأتي الكلام على ذلك الرابع ان تقع في جلة تحكية بالقول نحو قلت ان زيدا قائم فان لم تحك به بل أجرى القول مجرى الظن فتحت نحو أقول ان زيدا قائم أي أنظن الخامس ان تقع في جلة في موضع الحال كقولك زرنه وانى ذوأمل ومنه

قوله تعالى كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقا من المؤمنين لكارهون وقول الشاعر ما أعطيتني ولا سألتهم ما إلا واني لحاجزى كرى
السادس أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب وقد علق عنها باللام نحو علمت أن زيد أقام هذا ما ذكره المصنف وأورد عليه أنه نقص مواضع يجب كسر ان فيها الاول اذا وقعت بعد ألا
الاستفتاحية نحو ألا ان زيد أقام (١٣٣) ومنه قوله تعالى ألا انهم هم السفهاء الثاني اذا وقعت بعد حيث نحو اجلس

حيث ان زيد اجلس الثالث
اذا وقعت في جملة هي خبر
عن اسم عين نحو زيدانه
قام اه ولا يرد عليه شئ
من هذه المواضع لدخوله
تحت قوله فاكسرى
الابتداء لان هذه انما
كسرت لكونها أول جملة
مبتدأ بها (ص)
بعد اذا فجاءة أو قسم
لالام بعده بوجهين نبي
مع تلويها الجزا اذا يطرء
في نحو خير القول اني أجد
(ش) يعنى انه يجوز
فتح ان وكسرها اذا وقعت
بعد اذا الفجائية نحو خرجت
فاذا ان زيد أقام فن كسرها
جعلها جملة والتقدير خرجت
فاذا زيد قائم ومن فتحها
جعلها مع صلتها مصدر وهو
مبتدأ خبره اذا الفجائية
والتقدير فاذا قيام زيد
أى في الحاضرة قيام زيد
ويجوز أن يكون الخبر
مخدوفا والتقدير خرجت
فاذا قيام زيد موجود وما
جاء بالوجهين قول الشاعر
وكنيت أرى زيدا كاقيل
سيما
اذا انه عبد القفو والهازم

لا ينقاس لم يسمع الا في الصريح لا المؤول (قوله ما أعطيتني) أى الخليلان في قوله
دع عنك سامى ادعز مطلبها * واذا كر خليليك من بنى الحكم
وهما من المنسرح (قوله ألا الاستفتاحية) أى التى يستفتح بها الكلام قال في المعنى وقول المعرب بين
الاحرف استفتاح بيان لكاتها وإهمال لمعناها وهى حرف للتنبيه على تأكد مضمون الكلام عند
التمسك ومثلها في وجوب الكسر بعدها كالألف التى بعدها وهى التى لم يتقدمها ما يبرز عنه كقوله أبو حاتم
والزجاج نحو كالألف الانسان فكلا حرف استفتاح وتنبيه لا بمعنى حقا كقوله الكسائى والاول يجب بعدها
الفتح مثله وهو خلاف المسموع أمال التى للزجر فالكسر بعدها ظاهر لانها في ابتداء الجملة حقيقة لجواز
الوقف أبدا على كالألف والابتداء بما بعدها والجهل على انها في القرآن للزجر لا غير فيقدر المزجور عنه اذا لم
يوجد حتى قال جماعة متى سمعت كالألف فاعلم أن السورة مكينة أى لان أكثر التهديد نزل بها لكونها دار
العتق (قوله بعد حيث) أى واذا لوجوب اضافتهما للجمل لكن الصحيح جواز الفتح بعدهما خلافا
لأبي حيان كاجاز بعد اذا الفجائية مع اختصاصها بالجل فان وصلتها اما فاعل ثبت مخدوفا أو مبتدأ خبره
مخدوف وقيل يكفي اضافتهما بصورة الجملة وعلى قول الكسائى يجوز اضافة حيث للمفرد فلا اشكال في
الفتح (قوله عن اسم عين) أى لان المصدر لا يخبر به عن الذات لا بتأويل وهو ممتنع مع ان اه تصرح
وخرج اسم المعنى فيجب معه الفتح بشرطه المار (قوله لدخولها الخ) أى فالمراد بالابتداء ابتداء جملتها
اما حقيقة كاسر أو حكما بأن يسبقها ماله تعلق بالكلام غير أجزاء الجملة كهذه اللد كورات ومثلها بعد
حتى الابتدائية كرض زيد حتى انهم لا يرفعونه (قوله بعد اذا فجاءة) بضم الفاء والمدمن اضافة الدال
للدلول أى اذا الدالة على هجوم ما بعدها ووقوعه بغتة وبعد ظرف لنى أى نسب ونائب فاعله ضمير عائد
لمزان فيما مر لكن لا بقيد فتحه أو كسره وبوجهين متعلق به (قوله لالام بعده) بهذا غير ماصر
ولا بد هنا من ذكر فعل القسم كما علمت خلافا للشارح (قوله مع تلو) عطف على بعد باسقاط العاطف
فهو متعلق بنبي أيضا (قوله فن كسرها الخ) هذا كالقول بأن الخبر مخدوف مبنيان على ان اذا حرف
مفاجأة لا محل له فتمكون الجملة بعده كاملة وهو قول الناظم أما على أنها ظرف مكان أو زمان فهي الخبر وما
بعدها مبتدأ ويجب حينئذ فتح ان والتقدير في الحاضرة أو في الوقت قيام زيد (قوله وكنيت أرى)
أى أظن والغالب في استعماله بمعنى الظن ضم هزته كقوله ليس وقد تفتح ويتعدى لمفعولين فقط فتح
أو ضم فزيد مفعول أول وسيدانان ولا يردان المضموم مضارع أرى المتعدى لثلاثة لان استعماله بمعنى ظن
قصره عن الثالث وحينئذ ضميره المستتر فاعل لانائبه وفي المراءى على التسهيل والمتن ما يفيد تعديه لثلاثة
أو لها الضمير لانه نائب فاعل والثاني والثالث ما بعده والكثير كونه للتمسك كارى ونرى وأريت بالبناء
للجهول وقد يكون مخاطب كقراءة ونرى الناس سكارى بضم التاء ونصب الناس أى نظنهم والقفا مؤخر
العتق والهازم جمع لزممة بالكسر طرف الخلقوم وذلك كناية عن دنائه وخسته لان القفا موضع الصفع
والهازم موضع الكسر الحاصلين للعبد وقوله كاقيل أى ظننا موافقا لما قيل (قوله لتقعن الخ) اللام للقسم

وروى بفتح ان وكسرها فن كسرها جعلها جملة والتقدير اذا هو عبد القفا والهازم ومن فتحها جعلها مصدر مبتدأ وفي خبره والفعل
الوجهان السابقان والتقدير على الاول فاذا عبوديته أى في الحاضرة عبوديته وعلى الثاني فاذا عبوديته موجودة وكذلك يجوز فتح ان
وكسرها اذا وقعت في جواب قسم وليس في خبرها اللام نحو حلفت ان زيدا أقام بالفتح والكسر وقد روى بالوجهين قول الشاعر
لتقعن مقعد القصص معنى ذى القاذورة الملقى أو تخافى ربك العلى * انى أبو ذيلك الصى ومقتضى كلام المصنف انه يجوز فتح ان وكسرها

بعد القسم اذ لم يكن في خبرها اللام سواء كانت الجلة المقسم بها فعلية والفعل فيها ملفوظ به نحو سلفت ان زيدا قائم أو غير ملفوظ به نحو والله ان زيدا قائم أو اسمية نحو لعمرك ان زيدا قائم وكذلك يجوز الفتح والكسر اذا وقعت ان بعد فاء الجزاء نحو من يأتي فانه مكسر فالكسر صلي جعل ان ومعموليهما جلة أجيب بها الشرط فكأنه قال من يأتي فهو مكسر (١٣٣) والفتح على جعل ان وصلتها

مصدرا مبتدأ والخبر محذوف والتقدير من يأتي فاكراه موجود ويجوز أن يكون خبرا والمبتدأ محذوفاً والتقدير جزأه الا كرام ومما جاء بالوجهين قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة أنه من عمل منكم سوءاً سجدت له السجدة ثم تاب من بعده وأصلح فانه غفور رحيم قرئ فانه بالفتح والكسر فالكسر على جعلها جلة جواباً لمن والفتح على جعلها مصدراً مبتدأ خبره محذوف والتقدير فالغفران جزأه أو على جعلها خبر المبتدأ محذوف والتقدير جزأه الغفران وكذلك يجوز الفتح والكسر اذا وقعت ان بعد مبتدأ هو في المعنى قول وخبر ان قول والفتايل واحد نحو خبر القول أي أجد الله فن فتح جعل ان وصلتها مصدراً خبراً عن خير والتقدير خبر القول أجد الله فغير مبتدأ وجد الله خبره ومن كسر جعلها جلة خبراً عن خير كما تقول أول قرأتني سبع اسم ربك

والفعل مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الامثال وحذفت ياء الفاعلة لكونها مع نون التوكيد وكسر الدال دليل عليها ومقدّر ظرف مكان ومعنى حال من ياء الفاعلة أي بعيدة معني أو متعلق بالقصى أي البعيد وذو الفاذورة صفة القصي وكذا المقل أي الميغوض وتحتل منصوب بان مضمر بعد أو التي بمعنى الا وذالك تصغير ذلك على غير قياس والشاهد في أبي أبلح فالكسر على ان جلتها جواب القسم والفتح على نصبها بنزع الخافض سدت مسد الجواب أي على أي ألح لانها هي الجواب لانه لا يكون الا جلة لجواز الوجهين موزع على الاحتمالين (قوله أو غير ملفوظ) تقدم ان هذا مذهب الكوفيين وهو غلط فالمتعين فيه الكسر كما علمت (قوله أو اسمية الخ) يؤخذ من مفهومه وجوب الكسر بعدها مع اللام كما قدمناه (قوله بعد فاء الجزاء) قال المصنف والكسر أحسن قياساً لعدم احواله لتقدير ولدالم بحسب الفتح في القرآن ان مسبقاً مثله نحو ألم يعلموا أنه من يحاد الله ورسوله قاله كتب عليه أنه من تولاه فانه يضل ولا كان واجب الكسر أي قراءة نحو انه من يأتي به مجرم فان له جهنم انه من يتق ويصبر فان الله ولدالم يفتح فانه غفور رحيم الامن فتح انه من عمل منكم سوءاً وينبغي أن يكون كالجواب ما يشبهه نحو واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن الله بالفتح والكسر فامو صولة لاشراطية لانها لا تدخل عليها النواسخ كما سجدت وعاشدا محذوف أي غنمتموه ودخلت الفاء في خبرها لشبهها بالشرط فعلى كسر ان جلتها هي الخبر وعلى الفتح هي مبتدأ خبرها محذوف أي فكون خسه الله ثابت وأخبر محذوف أي فالواجب كون خسه الله والجلة خبر ان الاولى (قوله ويجوز ان يكون خبراً الخ) هذا أولى لان حذف المبتدأ في جلة الجواب أكثر من الخبر نحو فيؤس قنوط أي فهو يؤس (قوله هو في المعنى قول) أي وان كان من غير مادته وكسنا ما بعده وترك شرطاً ثالثاً وهو اتحاد القائل فان اتقى القول الاول تعين الفتح كعملي أي أجد الله ما لم يرد المعمول اللساني وهو المنطوق والا كان من الاول أو القول الثاني أو لم يتحد القائل تعين الكسر كقولي اتق مؤمن وقولي ان زيدا يحمد الله فقولي مبتدأ فان جعل بمعنى مقولي كان خبره الجلة بعده بالرابط لانها عينه في المعنى لقصد لفظها كمنطقى الله حسبي وان بقي على مصدر يته خجلة ان محكية به وخبره محذوف أي قولي هذا اللفظ ثابت ولا يجوز الفتح على ان المصدر المنسبك منها خبر لان قول الشخص لا يخبر عنه بإيمانه ولا بحمد غيره لا اختلاف مورد هما (قوله نحو خبر القول) انما كان هذا قولاً لان أفعال التفضيل بعض ما يضاف اليه (قوله فن فتح الخ) أي والقول حينئذ باقي على مصدر يته للاخبار عنه بمصدران وصلتها أما على الكسر فبمعنى المقول وجلة ان خبره لقصد لفظها أي مقولي هذا اللفظ كأول قرأتني أي مقروئي بلفظ سبع ويجوز كونه حينئذ مصدراً وجلة ان محكية به والخبر محذوف رد بأمور منها أنه لا يطردي نحو أول قولي اني أجد الله اذ التقدير حينئذ أول قولي هذا اللفظ ثابت فيكون خبر أوله ليس بثابت وليس مراداً والحاصل أن الخبر عنه بان ان كان اسم ذات وجب الكسر لاسم أو اسم معنى فلا يخلو أما أن يكون قولاً أو غيره وعلى كل خبر ان اما قول أو غيره وعلى كل اما أن يصدق على المبتدأ أولاً فيجب الفتح اذا كان المبتدأ غير قول سواء كان خبر ان قولاً أو غير قول مع عدم صدقه على المبتدأ كعملي اني أجد الله واعتقادي أنك فاضل ويجب الكسر في الثاني ان صدق عليه كاعتقادي انه حق وأما كون خبرها قولاً مع صدقه على

الاعلى فاول مبتدأ وسبح اسم ربك الاعلى جلة خبر عن أول وكذلك خبر القول مبتدأ وانى أجد الله خبره ولا يحتاج هذه الجلة الى رابط لانها نفس المبتدأ في المعنى فهو مثل نطقى الله حسبي وسيبويه مثل هذه المسئلة بقوله أول ما أقول اني أجد الله وخرج الكسر على الوجه الذي تقدم ذكره وهو انه من باب الاخبار بالجلل وعليه جرى جماعة من المتقدمين والمتأخرين كالبرد والرجاج والسبراني وأبي بكر بن طاهر وعليه أكثر النحويين (ص)

وبعد ذات الكسر تصحب الخبر * لام الابتداء نحو اني لوزر (ش) يجوز دخول لام الابتداء على خبر ان المكسورة نحو ان زيد القام
وهذه اللام حقها ان تدخل (١٣٤) على أول الكلام لأن لها صدر الكلام حقها ان تدخل على ان نحو لان زيد القام

ذلك المبتدأ فتمنع اذا القول لا يصدق على غيره وكذا يجب الكسر ان كان المبتدأ قولاً وخبراً غير قول
سواء صدق عليه أم لا كقولي انه حق وقولي انك فاضل وكذا ان كان خبرها قولاً غير صادق عليه
لكونه لم يتجدد القائل كقولي ان زيدا يحب الله فان اتحد جارا لامر ان فتأمل (قوله) وبعد ذات
الكسر متعلق بتصحب قدمه ليفيد الحصر لكن بالنسبة لاختواتها لا مطلقاً فلا ينافي انها تصحب
المقدم من المبتدأ وخبره على الاصح في الثاني نحو لقائم زيدا بقائم كانه تصحب المؤخر من اسم ان وخبرها
ومعموله المتوسط وضمة الفصل لا غير ذلك وأما نحو ليقوم زيد لبش ما كاتوا يعملون لقد جاءكم رسول
فالمشهور انها لام القسم لان لام الابتداء لا تدخل على الفعل الا في باب ان كافي المفعول وسميت بذلك لان
أصلها الدخول على المبتدأ (قوله تصحب الخبر) أي بشرط تأخره عن الاسم وان تقدم معموله عليه
خلافاً لابن المصنف بدليل ان ربههم يومئذ يخبر و بشرط كونه مثبتاً وغير ماض متصرف خال من قد كما
سيدكره المصنف وغير جملة شرطية بان يكون مفرداً نحو ان ربي لسميع الدعاء أو مضارعاً ولومع التنفيس
كان زيد السيقوم أو ماضياً جامداً كانه لم يسمي أن يقوم أو متصرفاً مع قد كانه لقدام أو ظرفاً أو مجروراً أو
جملة اسمية وأول جزأها أولى باللام فان زيد الوجهه حسن أولى من وجهه لحسن بل في البسيط ان هذا اذا
(قوله لوزر) بزاى فراء أي ملجأ (قوله) حقها ان تدخل على ان أي ولا تزاحمها في الصدارة لجواز
كونها كالاستغناحية ورواها العطف في عدم نفويت صدارة ما بعدها (قوله بين حرفين) أي باقيين على
صورتهما فخرج لهنك قائم بابدال همزة ان هاء ازال صورته ان لا يقال هلا كانا هنا من التأكيد اللفظي
بالمرادف كنم جبر لا نافع المرادفة اذا اللام لا تعمل ولا تنخص الاسم وان بمعنى الفعل وهو أكد بخلاف
اللام فتأمل (قوله) فأخروا اللام أي لكون ان عاملة وحق العامل التقديم لاسيما مع ضعف عملها
بالحرفية (قوله) لمعيد من محمد بن العشق بالكسر اذا هذاه وأوله الزنخري بأن الاصل لكن انني
خففت الهمزة ونقلت حركتها الى لكن ثم أدغم فلم تدخل اللام الا في خبر ان (قوله من سئلوا) مرسوم
في النسخ بالياء بعد السين فيفيد بناءه للفعول وعليه قالوا وعائد الموصول باعتبار معناه لكن قيسل الرواية
بناؤه للمفاعل فحقه الرسم بالالف والعائد حينئذ محذوف يقدر مفرداً لان الأكثر مراعاة لفظ من أي سألوه
ولمجهودا خبراً أمسي من جهده الأمر بلغ منه المشقة (قوله أم الخليل) بالضم مصغراً والمجوز بلا هاء
عند ابن السكيت ويقال بهاء عند ابن الأنباري تحقيقاً للتأنيث وهي المرأة المسنة والشهيرة الغانية الضعيفة
ويقال شهيرة بتقديم الباء على الراء لكن يتعين الأول هنا لصحة القافية ومن تبعيضية ان قدر مضاف
بعد الباء أي بلحم عظم الرقبة والافم معنى بدل وانما شذذ دخولها في هذا الخبر لتأخره ومنع الشذوذ بجعلها
داخلة على مبتدأ محذوف أي لمي مجوز يرد عليه ان الخذف ينافي التأكيده وفيه مامر (قوله) ويتخرج
على زيادة اللام أي ليست لام ابتداء وان أفادت التأكيده كالحرف الزائد وكذا الشعر المار قال
السمين يحكي عن الخبيث الروح الحجاج انه سبق لسانه ففتح همزة ان ربههم يومئذ يخبر خذف اللام
لأنه ينسب اليه لحن وهو من جرائمه على الله ورسوله (قوله ذي اللام) بالنصب بدل من ذي الواقع مفعول
بلى وما قد نفياً فاعله (قوله) ولا من الافعال بيان لما تقدم عليها أو لمحذوف أي ولا شئ من الافعال
وما كرضاً بدل منه بناء على منع الرضى تقديم البيان على المبين كما مر (قوله على العدا) بكسر العين وقد
نضم جمع عدو كافي المصباح ومستحوذا أي مستولياً حال (قوله) لم تدخل عليه اللام أي فراراً من
توالي الامين في نحو لا ولم وطردا للباب في باقي النوافي ولان اللام لتأكيد الانبات وهو ضد النفي (قوله)

لكن لما كانت اللام
للتوكيد وان للتوكيد كرهوا
الجمع بين حرفين بمعنى
واحد فأخروا اللام الى
الخبر ولا تدخل هذه
اللام على خبر باقي أخوات
ان فلا تقول لعل زيدا
لقائم وأجاز الكوفيون
دخولها في خبر لكن
وأنشدوا

يلوموني في حب ليلى
عواذلى
ولكنني من حبها لمعيد
وخرج على ان اللام زائدة
كما شذذ يادتها في خبراً مسمى
نحو قول الشاعر
مروا عجالي فقالوا كيف
سيك
فقال من سئلوا أمسي
لمجهودا

أي أمسي بمجهودا وكما
زيدت في خبر المبتدأ
شذوذاً كقول الشاعر
أم الخليل المجوز شهر به
ترضى من اللحم بعظم الرقبة
وأجاز المبرد دخولها على
خبر ان المفتوحة وقد قرئ
شاذاً الا أنهم ليا كانوا
الطعام بفتح أن ويتخرج
أيضاً على زيادة اللام (ص)
ولا يلى ذي اللام ما قد نفياً
ولا من الافعال ما كرضياً
وقد يليها مع قد كان ذا

واعلم

اذا كان خبر ان منغياً لم تدخل عليه اللام فلا تقول
ان زيداً لما يقوم وقد ورد في الشعر كقوله

واعلم ان تسليما وتركه لا منشاها ان ولا سواء وأشار بقوله ولا من الافعال ما كرسيا الى أنه اذا كان الخبر ماضيا متصرفا غير مقرون بقدم تدخل عليه اللام فلا تقول ان زيد الرضى وأجاز ذلك الكسائي وهشام فان كان الفعل مضارعا دخلت عليه اللام ولا فرق في ذلك بين المتصرف نحو ان زيد الرضى وغير المتصرف نحو ان زيد اليزد الشريهنا اذ لم تقترب به السين أو سوف فان اقترنت نحو ان زيد سوف يقوم أو سيقوم في جواز دخول اللام عليه خلاف وان كان ماضيا غير متصرف فظاهر كلام المصنف جواز دخول اللام عليه فتقول ان زيد انتم الرجل وان عمر البئس الرجل وهذا مذهب الاخفش والقراء والمنقول ان سيبويه لا يجوز ذلك فان قرن الماضي المتصرف بقدم جاز دخول اللام عليه وهذا هو المراد بقوله وقد يليها مع قد نحو ان زيد القدام (ص) (١٣٥) وتصحب الواسط معمول الخبر

والفعل واسما حل قبله الخبر (ش) تدخل لام الابتداء على معمول الخبر اذا توسط بين الاسم والخبر نحو ان زيد اطعمك آكل ويذيق أن يكون الخبر حينئذ مما يصح دخول اللام عليه كما مثلنا فان كان الخبر لا يصح دخول اللام عليه لم يصح دخوله على معمول كما اذا كان الخبر فعلا ماضيا متصرفا غير مقرون بقدم يصح دخول اللام على معمول فلا تقول ان زيد اطعمك آكل وأجاز ذلك بعضهم وانما قال المصنف وتصحب الواسط أي المتوسط تنبيها على أنها لا تدخل على معمول اذا تأخر فلا تقول ان زيد آكل اطعمك وأشعر قوله بان اللام اذا دخلت على معمول المتوسط لا تدخل على الخبر فلا تقول ان زيد اطعمك لا آكل

واعلم ان الخ) بكسر الخ لتعليق الفعل عنها باللام فهو تعالىق شاذ لئلا يقع على شاذ وتسليما أي على الناس أو تسليما للامس وترك أي لذلك وسواء اسم مصدر بمعنى الاستواء يخبر به عن الواحد وغيره وحقه التقديم على مقشاهان لان في القشاه ينفي الاستواء بالاولى بخلاف عكسه لكن أخره للضرورة (قوله فلا تقول ان زيد الرضى) أي على ان اللام لا ابتداء ويجوز على انها للقسم وحينئذ تفتح ان في نحو علمت ان زيد الرضى لان الفعل لا يتعلق على ان اللام الابتداء خاصة وانما امتنعت في ذلك لان أصلها الدخول على الاسم والماضي المتصرف لا يشبهه فان قرن بقدم بته من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم فتدخل عليه وكذا على الجامد لانه كالاسم المفرد لعدم دلالة على الزمان (قوله وأجاز ذلك الكسائي) أي على تقدير قد كافي المقتضى (قوله ليزد الشر) أي يتركه والمراد بكونه لا يتصرف أي تصرفا تاما والافله الامر بخوف قدرهم وقد يأتي منه ماض ومصدر كوزنه وذراوهما قليلا ان كافي المصباح ولذا قيل ان العرب لما تنهوا العدم اعتبار ذلك لقلته أو شدته (قوله ٧ فيجوز ان كان سوف الخ) برده عليه ان المضارع مع اللام يتعين للحل ولا يصح للاستقبال كما هو ظاهر كلام سيبويه وحينئذ فتدنى في التنفيس لاسيما سوف وجعلها الكوفيون مع التنفيس للقسم (قوله ماضيا غير متصرف) يشتمل ليس مع امتناع اللام معها ولا يخرج بقوله ما قد نفيا لانها نافية لا منفية اللهم الا ان يراد ما لا يسه الذي سواء كان واقعا عليه أو به (قوله الواسط) أي المتوسط من وسط القوم كوعده أي توسطهم ومعمول الخبر حال منه أو بدل في البيت الا يطاء لان شطري البيت الملقى كالبيتين كما نصوا عليه نعم في نسخ تنكير خبر الثاني وعليه فلا يطاء (قوله اذا توسط الخ) أي سواء تقدم الاسم كماله أو الخبر كان عندى في الدار زيد او كذا تقدم خبرهما كان عندى في الدار زيد اجالس فلو قال اذا توسط بين ما بعد ان لشم ذلك (قوله ما يصح) أي لان معمول فرع العامل فلا تدخله الا حيث تدخل أصله ويمكن أخذه هذا الشرط من جعل ال في الخبر لهدأ أي الخبر الذي سبق دخول اللام عليه في المتن شرطان وسيا في اشارة بثالث وهو عدم دخوله على الخبر وسيد كر الشارح را بعا وهو ان لا يكون معمول حاله عدم معاه قيل وكذا التمييز فلا يقال ان زيد الرا كبا منطلق أولنفسا طيب وتدخل على المصدر والمفعول له كان زيد الضرب أو لثا ديبا ضارب خلا لابي حبان والظاهر منعها في المستثنى والمفعول معه (قوله ضمير الفصل) سماه البصريون بذلك لما في الشارح وقد يسمى فصلا فقط كافي المتن وسماه الكوفيون عمدا للام اعتماد عليه في تأدية المعنى وانما يسمى ضميرا مع انه حرف لا محل له عند الاكثر لانه بصورته وقيل اسم لا محل له كاسم الفعل وقيل له محل ما قبله وقيل ما بعده (قوله بين المبتدا والخبر) أي بشرط كونهما معرفتين أو ثابتهما كالمعرفة في عدم قبول ال كفاعل من نحو زيد هو أفضل

وذلك من جهة انه خصص دخول اللام بمعمول الخبر المتوسط وقد سمع ذلك قليلا لا يحكى من كلامهم اني لبحمد الله اصالح وأشار بقوله والفصل الى أن لام الابتداء تدخل على ضمير الفصل نحو ان زيد اطعمك قال الله تعالى ان هذا هو القصص الحق فهذا اسم ان وهو ضمير الفصل دخلت عليه اللام والقصص خبر ان وسمى ضمير الفصل لانه يفصل بين الخبر والصفة وذلك اذا قلت زيد هو القائم فالولم تأت به ولا حتمل أن يكون القائم صفة لزيد وان يكون خبرا عنه فلما أثبت به وتعين أن يكون القائم خبرا عن زيد وشرط ضمير الفصل أن يتوسط بين المبتدا والخبر نحو زيد هو القائم أو بين ما أصله المبتدا والخبر نحو ان زيد اطعمك والقائم وأشار بقوله واسما حل قبله الخبر الى ان لام الابتداء تدخل على الاسم (٧) ليس موجودا في نسخة الشارح المتداولة

إذا تأخر عن الخبر نحو أن في الدار زيداً قال الله تعالى وإن لك لأجر غير ممنون وكلامه يشعر أيضاً بأنه إذا دخلت اللام على ضمير الفصل أو على الاسم التأخر لم تدخل على الخبر وهو كذلك فلا تقول إن زيداً هو لوقائهم وإن في الدار زيداً ومقتضى إطلاقه في قوله إن لام الابتداء تدخل على المفعول المتوسط بين الاسم والخبر أن كل معمول إذا توسط جاز دخول اللام عليه كالمفعول الصريح والجار والمجرور والظرف والحال وقد نص النحويون على منع دخول اللام على الحال فلا تقول إن زيداً ضاحكاً رب (ص) ووصل ما بهي الحروف مبطل

أهمها هو فديقي العمل (ش) (١٣٦) إذا اتصل ما غير الموصولة بأن وأخواتها كفتحها عن العمل الاليت فإنه يجوز فيها الاعمال والاهمال فتقول انما زيد قائم ولا يجوز نصب زيد وكذلك ان وكان ولكن ولعل فتقول ليتما زيد قائم وان شئت نصبت زيداً فتقول ليتما زيد قائم وظاهر كلام المصنف ان ما إذا اتصل بهذه الاحرف كفتحها عن العمل وقد تعمل قليلاً وهذا مذهب جماعة من النحويين وحكي الاخفش والسكسائي انما زيداً قائم والصحيح انما السذهب الاول وهو انه لا يعمل منها مع ما الاليت وأما ما حكاه الاخفش والسكسائي فساد واحترزنا بغير الموصولة من الموصولة فانها لا تفتحها عن العمل بل تعمل معها والمراد بالموصولة التي بمعنى الذي نحو ان الذي عندك حسن أي ان الذي عندك حسن والتي هي مقصورة بالمصدر نحو ان ما فعلت حسن أي ان فعلك حسن (ص)

من عمرو ولا يكون الالبصيفة ضمير الرفع مطابقاً لما قبله غيبة وإفراداً وغيرهما كأولئك هم المفلحون كنت أنت الرقيب وانما نحن الصافون وفي بعض ذلك خلاف بسطه في المغنى (قوله إذا تأخر عن الخبر) وكذا عن معموله فقط ان قلنا بتقديمه على الاسم كما مر كان في الدار زيداً جالس (قوله غير ممنون) أي غير مقطوع أو غير ممنون به عليك من الناس فإنه تعالى يعطيك بلا توسط بياض (قوله غير الموصولة) أي وغير الموصولة والمصدرية كان ما فعلت حسن أي ان فعلك كالكافة هي ما الزائدة فقط وتوصل بها في الرسم دون غيرها (قوله كفتها) أي لازالتها اختصاصها بالاسماء فتدخل على الفعل نحو قول انما يوحى كأنما يساقون فوجب اهمالها (قوله فإنه يجوز فيها الاعمال) أي لبقاء اختصاصها بالاسماء ولذا قيل بوجود اهمالها كمن حكى في شرح التسهيل الاجماع على خلافه راجعاً لم يعتبر بذلك القليل لشدة ضعفه وما حينئذ زائدة ملغاة وعلى الاهمال كافة (قوله قليلاً) أي في غير ليت لكثرة فيها (قوله وحكى الاخفش الخ) أي فالاعمال مسموعة في غير ليت أيضاً لا مقيس عليها كما قيل قال الزجاج في الجمل ومن العرب من يقول انما زيد قائم ولعلما بذكر اجالس وكذلك أخواتها ينصب بها ويلقى ما وشمى عليه ابن السراج ووافقهما المصنف (قوله الاول) هو مذهب سيبويه لزال اختصاصها كما مر والثاني يكتفى بالاختصاص الاصل (قوله وجاز) أي اجماعاً وهو خبر عن رفعك وبمستعاق معطوفاً كعلي ومفعول تستكمل محذوف أي خبرها (قوله على منصوب ان) أي المكسورة وسيد كالمفتوحة (قوله بعاطف) لم يقيده بالاول لان امثلهما كان زيداً قائم لا عمراً ولا عمراً واستظهر الصبان ان الفاء ثم وأو حتى كذلك والاصح ان الرفع خاص بعطف النسق دون غيره من التوابع كافي المجمع وأجازه الجرمي والفراء والزجاج في النعت والتوكيد وعطف البيان قال منم والظاهر بناءه على ان الرفع على محل اسم ان (قوله على محل اسم ان) أي بناء على انه لا يشترط في تبعية المحل بقاء المحرز أي الطالب له لان الطالب للرفع هنا الابتداء وقد نسخ وهو مذهب الكوفيين وبعض البصريين واشترط ذلك جمهورهم فنهو وتبعية المحل في مثل ذلك لنسخ طال به بخلاف نحو ما عندي من رجل ولا امرأة بالرفع عطفاً على محل رجل لان طال به وهو الابتداء باق لم ينسخ وان جرفظه (قوله يشعر به) أي لجهله معطوفاً على منصوب ان الآن يراد معطوفاً صورة (قوله مبتدأ الخ) أي فهو من عطف الجمل أو هو معطوف على الضمير المستكن في الخبر ان وجد فاصل كان زيداً كل طعامك وعمرو فهو معطوف مفرد فان لم يفسل نعين الاول عند الجمهور لما سيأتي في العطف (قوله نعين النصب) أي لان المرفوع ان عطف على الضمير في الخبر لم تقدم المعطوف على المعطوف عليه أو على محل الاسم لم تواردها ملين على معمول واحد لان المعطوف حينئذ مبتدأ يعمل في الخبر وكذا ان عند البصريين بخلاف الكوفيين فلا يلزم عندهم ما ذكر لان لم تعمل في الخبر كما مر ولذا أجازه

وجاز رفعك معطوفاً على * منصوب ان بعد ان وتخيرها بعاطف بعضهم

جاز في الاسم الذي بعده وجهان الاول النصب عطفاً على محل اسم ان نحو ان زيداً قائم وعمرو او الثاني الرفع نحو ان زيداً قائم وعمرو واختلاف فيه فالشهور انه معطوف على محل اسم ان لانه في الاصل مرفوع لكونه مبتدأ وهذا يشعر به ظاهر كلام المصنف وذهب قوم الى انه مبتدأ وخبره محذوف فالتقدير وعمرو وكذلك وهو الصحيح فان كان العطف قبل ان تستكمل ان أي قبل تأخذ خبرها بين النصب عند جمهور النحويين فتقول ان زيداً وعمراً قائمان وانك وزيداً ذهبان

وأجاز بعضهم الرفع (ص) وألحقت بان اسكن وأن * من دون ليت ولعل وكان (١٣٧) (ش) حكم أن المفتوحة

ولكن في العطف على اسمها حكم أن المكسورة فتقول بلغني أن زيد أقام وعمره برفع عمرو ونصبه وتقول علمت أن زيدا وعمره قائمان بالنصب فقط عند الجمهور وكذلك تقول ما زيدا قائمان لكن وعمره منطلقا بالنصب خالدا ورفعه وما زيدا قائمان لكن خالدا وعمره منطلقان بالنصب فقط وأما ليت ولعل وكان فلا يجوز معها إلا بالنصب سواء تقدم المفعول أو تأخر فتقول ليت زيدا وعمره قائمان ولت زيدا قائم وعمره بنصب عمرو وفي المثالين ولا يجوز رفعه وكذلك كأن ولعل وأجاز الفراء الرفع فيه متقدما ومتأخرا مع الاسوف الثلاثة (ص) وخففت أن فعل العمل وتلزم اللام إذا ما تهمل وير بما استغنى عنها أن بدا ما ناطق أراد معتمدا (ش) إذا خففت اب فلا كثير في إسان العرب أهمها فتقول أن زيدا لقائم وإذا أهملت لزمها اللام فارقة بينهما بين أن النافية ويقال أهمها فتقول أن زيدا قائم وحكي الأعمال سيبويه والاختصاص رجمها الله تعالى فلا تلزمها حينئذ اللام لأنها لا تنبسط

بعضهم كما سيأتي وقد يقال على الأول ما المانع من جعل العامل مجموعهما لا كل مستقلا كما قاله في أن زيدا وإن عمر قائمان الآن بفرق باختلاف العاملين هنا كما سيأتي في باب لا وإن قصر له خبر وعطف جملة على جملة أن لزم العطف قبل تمام المعطوف عليه قال سم وما المانع من جعل الجملة حينئذ معترضة بين الاسم والخبر لا معطوفة (قوله وأجاز بعضهم الرفع) أجازة الكسائي مطلقا والقراء فيما خفي فيه إعراب المعطوف عليه نحو أنك وزيد ذاهبان فرارا من قبح اللفظ استدلال الكسائي بقوله تعالى أن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن الخ وقوله أن الله وملائكته يصلون على النبي برفع ملائكته وقول الشاعر فمن بك أمسي بالمدينة رحله * فاني وقيارها الغريب وخروج ذلك على أنه ليس من العطف على الاسم كما هو المدعى بل المرفوع مبتدأ حذف خبره لدلالة خبره عليه مع ملاحظة تقديمه أي أن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن الخ والصابئون والنصارى كذلك حذف من الثاني لدلالة الأول كما هو الكثير ولا يلزم حينئذ العطف قبل تمام المعطوف لتمام جملة أن في النية بملاحظة تقديم خبرها وإن الخبر المندكور خبر عن المرفوع وخبر عن المرفوع وإن كان الحذف من الأول لدلالة الثاني قليلا ويتعين الأول في البيت لا كان لام الابتداء في خبر إن الآن تقدر زائدة ويتعين الثاني في يصلون فلا يصح خبرا عن الجملة كقوله

خليلى هل طب فاني وأتما * وإن لم نبوحا بطوى دنغان

ولا يصح جعل الواو للتعظيم كهي في رب ارجعون لأنه لا بد في الاستناد من المطابقة اللفظية نحو ونحن الوارثون اذ لم يسمع غيرها فإن قلت الصلاة في الآية بمعنى الاستغفار فكيف تدل على المحذوفة التي بمعنى الرحمة فالجواب ما اختاره في المعنى من أن الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم هو بحسب من ينسب إليه فهي من قبيل المشترك المعنوي لا اللفظي (قوله حكم أن المفتوحة الخ) أي بشرط كونها في موضع الجملة بأن تسد مسددا مفعول العلم للذين أصلها الجملة فتكون في حكم المكسورة كما أشار له الشارح بالمثال وكذا ما في معنى العلم كآية وأذان من الله ورسوله إلى قوله ورسوله وقيل يجوز مطلقا وقبل سبع مطلقا (قوله وأما ليت الخ) أي لأن هذه الثلاثة تغير الجملة إلى الانشاء فيلزم على الرفع عطف الخبر على الانشاء لكن هذا لا يتم على أن العطف على ضمير الخبر لأنه مفرد لا يوصف بخبر ولا انشاء ولذا قال في متن الجامع يرفع مطلقا تالي العاطف أن نسق على ضمير الخبر وبعضان وأن ولكن إن قدر مبتدأ الخ ومقتضى ما ذكر أن كان لانشاء التشبيه وهو قول نقول الله المسمى وصرح في المعنى بأنها الأخبار (قوله وأجاز الفراء) أي بشرط خفاء الإعراب نظير ما مر (قوله وخففت أن) أي بشرط كون اسمها ظاهرا لا ضميرا مع صلوح خبرها للام بأن لا يكون مقدما ولا ماضيا متصرا ولا جملة شرطية إلا الخبر المنفي فانها تخفف معه وإن لم يصلح للام لعدم التباس اسمها مع النافية (قوله إذا ما تهمل) ما زائدة (قوله وير بما استغنى الخ) اعترض بأنه يفيد أن الاستغناء عن اللام مع القرينة قليلة والاحتياج حينئذ إليها كثير مع أن القرينة تغني عنها أبدا وأجيب بأن المراد بالاستغناء التارك لعدم الحاجة ولا شك أن ذكر اللام مع القرينة أكثر من تركها وإن التقليل منصب على حالة وجود القرينة بالنسبة إلى عدمها فتأمل (قوله ما ناطق الخ) ما فاعل بدا والجملة بعدها ما ناطق وسوغ الابتداء بناطق كونه فاعلا في المعنى ومعتمدا حال من فاعل أراد أي معتمدا على قرينة معنوية كمثل الشارح أو لفظية كقوله إن الحق لا يخفى على ذي بصيرة أو وجود لا يمنع من كون أن نافية لأن في النفي يفسد المعنى والتأكيدي خلاف الظاهر فتأمل (قوله لزمها اللام) أي في خبر المبتدأ بعدها (قوله ويقال أهمها) أي أن وليها اسم فان وليها فعل كالمثلة الآتية وجب الإهمال ولا يجوز ادعاء عملها حينئذ في ضمير الشأن محذوفا كما قاله زكريا (قوله وحكي الأعمال سيبويه) منه قوله تعالى

إذا أهملت ولم يظهر المقصود بها فإن ظهر المقصود بها فقد يستغنى عن اللام كقول الشاعر
 وان مالك كانت كرام المعادن التقدير وان مالك لسكانت خذفت اللام لانها لا تلتبس بالنافية لان المعنى على الاثبات وهذا هو مراد
 المختص بقوله ويرى بما استغنى عنها ان بدا (١٣٨) الى آخر البيت واختلف النحويون في هذه اللام هل هي لام الابتداء

أدخلت للفرق بين ان
 أنافية وان الخففة من
 الثقيلة أم هي لام أخرى
 اجتلبت للفرق وكلام
 سيبويه يدل على أنها لام
 الابتداء أدخلت للفرق
 وتظهر فائدة الخلاف في
 مسألة جرت بين ابن أبي
 العافية وابن الاخضر وهي
 قوله صلى الله عليه وسلم قد
 علمنا ان كنت مؤمنا فن
 جعلها لام الابتداء واجب
 كسران ومن جعلها لاما
 أخرى اجتلبت للفرق فتح
 ان وجوب الخلاف قبلهما
 في هذه المسئلة بين أبي
 الحسن علي بن سليمان
 البغدادي الاخفش الصغير
 وبين أبي على الفارسي
 فقال الفارسي هي لام غير
 لام الابتداء اجتلبت
 للفرق وبه قال ابن أبي
 العافية وقال الاخفش
 الصغير انها هي لام الابتداء
 أدخلت للفرق وبه قال
 ابن الاخضر (ص)
 والفعل ان لم يك ناسخا
 فلا

وان كلالا ليوفينهم على قراءة تخفيف الميم فكلا اسمان واللام الاولى لا ابتداء أ كست بالثانية كافي
 البضاوي وما زائدة للفعل بين اللامين وليوفينهم خبران أو ما موصول خبرها قرن باللام أي لام الابتداء
 وليوفينهم جواب قسم محذوف هو صلة ما وان كان القسم انشاء لانه لجرد التأكيد والصلة في الحقيقة
 جوابه كافي المعنى والتقدير وان كلالا للذين والله ليوفينهم وكذا الاعراب على تخفيف الميم مع شدة انما على
 عكسه فان نافية وما معنى الا وكلا مفعول محذوف أي ما أرى كلالا والله ليوفينهم فلا شاهد فيه وأما على
 شديدا فاحسن ما قيل فيه ان لما جازمة محذوف قدره ابن الحاجب لما بهما وفي المعنى لما يوفوا أحكامهم
 وهو الاولى دلالة ما بعده عليه وجلة القسم مستأنفة والظاهر صحة هذا الاعراب على الثالث أيضا (قوله اذا
 أهملت) أي وأهملت وكان اسمها خفي الاعراب نحو ان هذا الذاهب فتلزم اللام حينئذ أيضا (قوله أنا
 ابن أبة) جمع آب كقضاة وقاض من أي اذا امتنع والضيم الظلم ومالك الاول اسم أبي القبيلة والثاني نفس
 القبيلة ولذا أنت فله وصرفه للضرورة وعلى مرعاة الحى ومن آل مالك حال من ابن أرمين أبة لان المضاف
 بعض منه (قوله خذفت اللام) أي لدلالة مقام المدح على الاثبات ولودخلت في البيت لدخلت على
 كرام لا كانت خلافا لما قدره الشارح لما من من أنها لا تدخل على ماض متصرف خال من قد فان هذا عام
 في ان العاملة وغيرها كافي الارشاد أفاده الصبان لكن هذا لا يظهر على كونها لامافارقة لما سياتى عن
 الفارسي (قوله أوجب كسران) أي لتعليق العامل باللام عن العمل في لفظ الجلة (قوله فتحن) أي
 لطالب العامل لها ولا معاق لان الفارقة ليست من المعلقات (قوله فقال الفارسي) قال السماعي بحجته دخولها
 على الماضي المتصرف نحو ان زيد لتمام وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه نحو وان وجدنا أكثرهم
 لفاسقين وكلاهما لا يجوز مع المشددة اه وقد يجاب بانهم توسعوا في الخففة لضعفها بالتخفيف اه صبان
 وكيف هذا الجواب مع ما مر عن الارشاد وفي التصريح وحجته أنها دخلت على ما ليس مبتدأ ولا خبرا في
 الاصل ولا راجعا الى الخبر كالمفعول في نحو ان قتلت مسلما وأوجب بان الفعل مع فاعله كونهما كالشيء الواحد
 حلا محل الجزء الاول مما بعده ان والمفعول كالجزء الثاني فان قتلت مسلما بمنزلة ان قتلتك لمسلم (قوله غالبا)
 ظرف زمان أو مكان متعلق بالتي أي اتقي في غالب الازيمة والترا كيب اتصال الفعل عبر الناسخ بان ومفهومه
 ان اتصال الناسخ بها لم ينتف في غالب الترا كيب فمصدق بالكثرة ولا يلزم منه كون الاتصال غالبا ولوعلق
 بالتي لفهم ان اتصال الناسخ بها غالب مع ان القوم انما ذكروا الكثرة لا الغلبة وبينهما فرق أفاده سم
 (قوله موصلا) بفتح الصاد اسم مفعول من أوصل الرباعي وهو المفعول الثاني لتلقيه وذى اشارة لان فهو
 صفة لها (قوله فلا يليها الخ) أي اذا دخلت على فعل فشرطه عند جمهور البصريين كونه ناسخا لانها لما
 ضعفت بالتخفيف وزال اختصاصها بالمبتدأ والخبر عوضوها بالدخول على فعل يختص بهما مراعاة لحقة
 الاصل في الجلة وشرطه كونه غير نافي ولا منفي كلبس وما زال ولا صلة كادام (قوله وقد يليها غير الناسخ)
 أي عند غير من ذكر واعلم أن الاقسام أربعة كثيرة وهو مضارع الناسخ وأكثر وهو ماضيه ويقاس
 هليهما اتفاقا وندر وهو ماضى غير الناسخ ومنع غير الاخفش القياس عليه وأندر وهو مضارعه ولا يقاس
 عليه اتفاقا ثم ان اللام تدخل بعد الناسخ على ما كان خبرا في الاصل كما تدخل بعد المشددة على الخبر وبعد
 غيره على معموله فاعلا كان أو مفعولا ظاهرا أو ضميرا منفصلا وأمثلة الجميع في النسخ فان اجتمع

نحو كان وأخواتها وظن وأخواتها قال الله تعالى وان كانت لكبيرة الاعلى
 الدين هدى الله وقال الله تعالى وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم وقال الله تعالى وان وجدنا أكثرهم لفاسقين وقد يليها غير الناسخ
 واليه أشار بقوله غالبا ومنه قول بعض العرب

ان يزنيك لنفسك وان يشينك عليه وقولهم ان قنعت كانيك لسوطا وازاجاز الاخفش ان قام لانا ومنه قول الشاعر شات يمينك ان قتلت لاسما
 حلت عليك عقوبة المتعمد (ص) وان تخفف ان فاسمها استمكن * والخبر اجعل جملة من بعد ان (ش) اذا خففت ان
 بقيت على ما كان لها من العمل لكن لا يكون اسمها الا ضمير الشأن (١٣٩) محذوف خبرها لا يكون الاجلة وذلك

نحو علمت ان ز يدقائم فان
 مخففة من الثقيلة واسمها
 ضمير الشأن وهو محذوف
 والتقدير علمت ان ز يدقائم
 وقدير ز اسمها وهو غير
 ضمير الشأن كقول

الشاعر

فلو انك في يوم الرخاء

سألتني

طلافك لم أبخل وأنت

صديق

(ص)

وان لم يكن فلما لم يكن دعا

ولم يكن تصرفه متمعا

فالاحسن الفصل بقدا ونفي أو

تنفيس اولو وفيلن ذ كولو

(ش) اذا وقع خبر ان

المخالفة جملة اسمية لم تحتج

الى فاصل فتقول علمت

ان ز يدقائم من غير حرف

فاصل بين أن وخبرها الا

اذا قصد النفي فيفصل

بين ما يحرف النفي كقوله

تعالى وأن لا اله الا هو فهل

أنتم مسلمون وان وقع

خبرها جملة فعلية فلا يخلو

اما أن يكون الفعل متصرفا

أو غير متصرف فان كان

غير متصرف لم يؤت

بفاصل نحو قوله تعالى وأن

ليس للانسان الا ما سعى

الفاعل والمفعول دخلت على سابقهما ما لم يكن ضمير متصل أفاده في التصريح (قوله ان يزنيك) بفتح
 الياء وكذا يشين وهما صيغتان بضم النون (قوله قنعت) بشد النون أي ضرر به سوطا على رأسه
 وجعلته له كالقناع وهو ما تلبسه المرأة فوق الخمار (قوله شات) بفتح الشين أفصح من ضمها جملة
 دعائية من الشلل وهو بطلان حركة اليد وحلت أي وجبت وأزلت (قوله استمكن) أي حذف وجوبا
 لانها تميلته لأنها حرفة ولأن ضمير النصب لا يستمكن (قوله بقيت على ما كان لها) أي وجوبا بخلاف
 المسكورة وان كانت فرعها لانها أشبه بالفعل منها اذ لفظها كلفظ عض ماضيا واما المسكورة لان شبيهه الا
 الامر كجسولا عبرة بشبهها نحو قيل لانه مفبر عن أصله ولان طلبها المفعول من جهتين الاختصاص والوصل
 به والمسكورة من الاولى فقط وانما عملت في ضمير محذوف لتسكون كلا عامله اظهارا لضعفها بالتخفيف
 لثلاث نظرية الفرع على أصله (قوله الا ضمير الشأن) أي عند ابن الحاجب ولم يشترطه الناظم والجمهور
 لخروجه عن القياس فلا يحمل عليه ما يمكن غيره ولذا قد رسيبويه في أن يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا انك
 وكان المناسب للشارح حل كلامه على مذهبه (قوله الاجلة) أي ان حذف الاسم كاهو الواجب سواء
 كان ضمير الشأن أو غيره محافظة على المسند والمستند اليه فان ذكر شديدا أو ضرورة جاز كون الخبر جملة
 ومفردا وقد اجتماعا في قوله

لقد علم الضيف والمرملون * اذا اغبرأق وهبت شمالا

بانك ربيع رغيت مريع * وأنت هناك تسكون النملالا

فر ربيع خبر الاول مفرد وجملة تسكون النملالا خبر الثانية والمرمل الفقير وشمالا حال من فاعل هبت أي هبت
 الرجح شمالا والنمل بكسر المثلثة الغيات وذلك عند ابن الحاجب شاذ من وجهين كون اسمها غير ضمير
 الشأن وكونه مذكورا وعند المصنف من الثاني فقط وكذا بيت الشارح (قوله فلو انك) بالكسر وكذا
 سألتني لانه خطاب لزوجه وصديق فاعل بمعنى مفعول فيستوي فيه المذكور والمؤنث أو انه من اجزاء فعل
 بمعنى فاعل مجراء بمعنى مفعول وفي المصباح يقال امرأة صديق وصديقة يصف الشاعر نفسه بكثرة الجود حتى
 ان صديقه الذي يعز عليه فراقه لو طالب منه الفراق لاجابه كراهة رد السائل لانه لو أن صديقي حال من تاء
 سألت وخص يوم الرخاء لان الانسان رعاياهمون عليه مفارقة أحبابه في الشدة (قوله وان يكن) أي
 الخبر (قوله فيفصل بينهما) أي بين ان والجملة الاسمية التي هي عمدة خبرها وان كان حرف النفي جزأ منه
 (قوله وان عسى الخ) الظاهر في اعراب هذه الآية ان مخففة واسمها ضمير الشأن محذوف وجملة عسى
 الخ خبرها ويظهر أن عسى تامة فاعلها أن يكون وان اسم يكون اما ضمير الشأن محذوف وقد اقترب خبرها
 أو انه تنازع يكون واقترب في أجملهم فاعل في الثاني واستتر ضميره في الاول كاجوز بعضهم الوجهين في قوله
 تعالى وانه كان يقول سفيها بناه على انه لا يشترط وجوب توجه العاملين للتنازع فيه كاسيأتى وان أجملهم
 اسم يكون وفاعل اقترب ضميره لتقدمه رتبة بناء على جواز تقديم خبر كان على اسمها وان كان فعلا كافي
 المغنى وان منعه ابن عصفور وانظر هل يصح جعل عسى ناقصة وأجلهم اسمها وان يكون خبرها واسم يكون
 ضميره وكذا فاعل اقترب لتقدمه رتبة قياسا على ما مر عن المبرد في عسى أن يقوم زيدا ويفرق بطول
 الفصل هنا بالفعلين (قوله ان غضب) أي بتخفيف أن وهي قراءة نافع (قوله يجب أن يفصل)

وقوله تعالى وأن عسى أن يكون قد اقترب أجملهم وان كان متصرفا فلا يخلو اما أن يكون دعاء ولا فان كان دعاء لم يفصل كقوله تعالى
 والخالسة ان غضب الله عليها في قراءة من قرأ غضب بصيغة الماضي وان لم يكن دعاء فقل قوم يجب أن يفصل بينهما الا قليلا وقالت
 فرقة منهم المصنف

يجوز الفصل وتركه والاحسن الفصل والفصل أحد أربع أشياء الأول قد كقوله تعالى ونعلم أن قد صدقنا الثاني حرف التنفيس وهو السين
أو سوف فثالث السين قوله تعالى علم أن سيكون منكم مرضى ومثالث سوف قول الشاعر واعلم فعمل المرء ينفعه * أن سوف يأتي كل ما قد را
الثالث الذي كقوله تعالى أفلا يرون (١٤٥) أن لا يرجع اليهم فولا وقوله تعالى أحسب الإنسان أن لن نجتمع

عظامه وقوله تعالى أحسب
أن لم يره أحد الرابع لورفل
من ذكر كونها فاصلة من
التحويين ومنه قوله تعالى
وأن لو استقاموا على
الطريقرة وقوله تعالى أولم
يهاد الذين يرثون الأرض
من بعد أهلها أن لو نشاء
أصنامهم بذنوبهم وبما جاء
بدون فاصل قول الشاعر
علموا أن يؤملون فجادوا
قبل أن يسئلوا عظم سؤل
وقوله تعالى لمن أراد أن
يتم الرضاة في قراءة من
رفع يتم في قول والقول
الثاني أن أن ليست مخففة
من الثقيلة بل هي الناصبة
للفعل المضارع وارتفع يتم
بعده شذوذا (ص)

وخففت كان أيضا
فنوى

منصوبها وثابتا أيضا روى
(ش) اذا خففت كان
نوى اسمها وأختبر عنها
بجملته اسمية نحو كان زيد
قامم أوجهه فعلية مصدرية
بلم كقوله تعالى كان
لم تقن بالامس أو مصدرية
بقد كقول الشاعر

أفدا لترحل غير أن ركابنا
لما نزل برحالنا وكان قد

أى للفرق بين المخففة والناصبة للمضارع ولم يحتاج للفصل مع الاسمية والفعل الجامد والدعاء لأن الناصبة
لا تدخل عليها واعترض بأن المخففة لا تقع إلا بعد مفيد علم أو ظن عند المصريين وهي بعد العلم لا تحتاج
لفارق لعدم وقوع الناصبة بعد ما سياتى في بابها أو ما بعد الظن فالفصل بلا غير فارق لجوازه فيها وأوجب
بأن هذا الفرق أغلبي ولذا قال المصريح وغيره انما وجب الفصل ليسكون عوضا من المحذوف وهو اسمها مع
أحدى النونين أولئك الثلاثة بس بالمصدرية قولها كان التغيير مع الفعل أكثر منه مع الاسم وما أشبهه من
الجامد والدعاء عوض مع الفعل المتصرف دون غيره اهـ (قوله يجوز الفصل وتركه الخ) صريحه ان تركه
حسن على هذه الطريقة فاعمل التفضيل في قول المصنف فلاحسن على بابيه بالنسبة لمنهبة أما على الأولى
وجرى عليها في التوضيح فتركه قبيح لابسها بالمصدرية قال الورداني وينبئ أن محل قبحه اذا لم يكن هناك
فارق غير الفصل كوقوع ان بعد العلم قال الصبان ويظهر ان من الفرق ظهروا رفع المضارع بعدها اهـ أى
مع وقوعها بعد الظن نحو ظنفت أن تقوم بالرفع لا بعد العلم لرجوعه لما قبله ولا بعد غيرهما لامتناع المخففة
حينئذ عند جمهور البصريين ولذا جعلوا أن يتم الرضاة بالرفع على إهمال أن المصدرية وسبأني لذلك مزيد
في أعراب الفعل (قوله أحد أربع أشياء) فالتنفيس ران ولم للمضارع فقط وقيل للماضى فقط كفى
التصريح ولو لا لهما والظاهر امتناع الامر هنا (قوله أن قد صدقنا) اسمها بالاضمير الشأن أو ضمير
المخاطب على مذهب المصنف أى أنك وقد صدقنا خبر والجملة سدت مسد مفعولى نعم وقس باقى الامثلة
لكن بعضها يتعين فيه ضمير الشأن وهو البيت الاول بعضها يتدبر فيه ضمير المخاطب أو الغائب أو المتكلم
بحسب ما يناسب (قوله الثالث النفي) أى بلا وأن ولم وينبئ منع لما وما حتى يسمع فيهما سم (قوله
أن لا يرجع) أى بالرفع مضارع رجع الثلاثى وهو يستعمل متعديا كها هنا ولازما كرجع زيد وهذا يدل
بعدونه بالهمزة واسم أن اما ضمير الشأن أو ضمير العجل ومن الفصل بلا قوله تعالى وحسبوا أن لا تكون
فتنة في قراءة الرفع (قوله علموا أن يؤملون) اسم أن اما ضمير الشأن أو ضمير القوم المحذوف عنهم
والسؤال بمعنى المسؤل كقوله تعالى قد أتيت سؤلك ومما ورد بغير فصل قوله

انى زعيم ياتو يقة * ان أمنت من الرزاح
ونجوت من عرض المنويين من العشى الى الصباح
ان تهبطين بالادقو * م يرتعون من الطلاح

والرزاح بضم الراء وكسر هاء زى هو اهزال والطلاح شجر الغضى جمع طلحة بالفتح (قوله في قول)
أى قول من لم يشترط سبق المخففة بعلم أو ظن وهم الكوفيون (قوله بجملته اسمية) لا تحتاج لفصل
كاخبار المفرد أما الفعلية فتفصل بلم أو قد كفى شرح القطر وسيمثله الشارح (قوله وهو ضمير الشأن)
لا يتعين عند المصنف كفى أن فيحتمل في الآية ان اسمها ضمير الأرض المذكورة قبل أى كأنها وفى
البيت ضمير الركاب أى المائل الاول فيتمين ضمير الشأن لعدم تقدم مرجعه ولا يتعين كون الخبر جملة
الامع ضمير الشأن ويجوز افراده مع غيره سواء ذكر الاسم كبيت الشارح الآتى أو حذف كقوله

ويوما تواقينا بوجه مقسم * كأن ظبية تعطو الى وارف السلم
أى كأنها ظبية والمقسم من القسم وهو الحسن وتعطو أى تأخذ من عطوت الى الشئ تنازلته باليد وضمنه

أى وكان قد زالت واسم كان في هذه الامثلة محذوف وهو ضمير الشأن والتقدير
كأن زيد قائم وكأنه قد زالت واسم وكان قد زالت والجملة التى بعد ما خبر عنها وهذا معنى قوله فنوى منصوبها وأشار بقوله وثابتا أيضا روى
أنه قسروى اثبات منصوبها ولكنه قليل ومنه قوله

وصدر مشرق النحر * كان ندييه حقان فتدريسه امم كان وهو منصوب بالياء لانه مثنى وحقان خبر كان وروى كان ندياه حقان فيكون اسم كان محذوفا وهو ضمير الشأن التقدير كانه ندياه حقان فتدريان حقان مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر كان ويحتمل أن يكون ندياه اسم كان وجاء بالالف على لغة من يحمل المثنى بالالف في الاحوال كماها (ص) (١٤١) (لا التي لنفي الجنس)

عمل ان اجعل للادى
نكره

مفردة جاءتك أو مكرره

(ش) هــذا هو القسم

الثالث من الحروف

الناسخة للابتداء وهي لا

التي لنفي الجنس والمراد بها

لا التي قصد بها التخصيص

على استغراق النفي

للجنس كله وانما قلت

التخصيص احترازا من التي

يقع الاسم بعدها مرفوعا

نحو لا رجسلا قائما فانها

ليست نفا في نفي الجنس

اذ يحتمل في الوحدة ونفي

الجنس فبتقدير ارادة نفي

الجنس لا يجوز لارجل قائما

بل رجلا وبتقدير نفي

الوحدة نحو لا رجل وأما

هذه فهي نفي الجنس

ليس الا فلا يجوز لارجل

قائم بل رجلا وهي تعمل

عمل ان فتنبص المبتدأ

اسما لها وترفع الخبر خبرا

لها ولا فرق في هذا العمل

بين المفردة وهي التي لم

تتكسر نحو لا غلام رجل

قائم وبين المكررة نحو

لا حول ولا قوة الا بالله ولا

يكون اسمها وخبرها الا

نكرة فلا تعمل في المعرفة

معنى تيميل فعداء بالي والسلم يفتحان كما في الشمي شجر معروف (قوله مشرق النحر) أي مضى العنق وندييه أي الصدر رأي الثديان فيه وتشبيههما بالحقين في الاستدارة (قوله وهو ضمير الشأن) لا يتعلق بل يحتمل ضمير المصدر مامني (خاتمة) لا تخفف لعل على اختلاف لغاتها وأما السكن فتخفف وتعمل وجو بالحوول كن الله قتلهم وأجاز يونس والاختفأ اعماها والله سبحانه وتعالى أعلم (لا التي لنفي الجنس)

أي لنفي حكم الخبر عن الجنس لا الجنس نفسه لان النفي انما يتعاق بالاحكام لا الذوات فهو مجاز عقلي في النسبة الابقاعية وتسمى لا التبرئة بإضافة الدال للدلول لانها تدل على تبرئة الجنس من الخبر (قوله ليست نفا) أي بل ظاهرة فيه ضرورة أن النكرة في سياق النفي للعموم فاحتملها النفي الوحدة أي لنفي الخبر عن اسمها بقيد وحدته مروج محتاج لقريضة كقولك بعداها بل رجلا ونقدتص على نفي الجنس بقريضة خارجية كقوله

نعم فلا شيء على الأرض باقيا * ولا وزعما قضى الله واقيا (قوله لنفي الجنس ليس الا) أي عند افراد اسمها بنى أو نصب خلافا للتاج السبكي حيث خصه بحالة البناء فان ثنى أو جمع احتملت ذلك ونفي قيد الانثنية أو الجمعية كما في المهمة والتي كليس فالفرق بين الثلاثة انما هو عند افراد الاسم في الجميع كما ونحى في المظول وقال ابن الهمام لا تفيد النص كالعامة كليس (قوله عمل ان) أي لشبهها بها في توكيد النفي كما هي في الاثبات وفي التصدير وتساوى لفظها اذا خففت (قوله لا نكرة) الحاصل أن شروط اعماها سبعة أربعة ترجع اليها كونها نافية وللجنس ونفا وعدم جارها وواحد ممولها وهو تنكير همارا واحد لا اسمها وهو اتصال بهاء يلزمه تأخير الخبر عنه فلا حاجة لجعله شرطامستقلا وأما قول المصنف وبعد ذلك الخبر اذ كرفلا يفنى عن شرط الاتصال لصدقه مع الفصل في نحو لا في الدار رجل قائم فلولم تكن نافية فهي زائدة لاعامة أو كانت لنفي الوحدة أو الجنس لانصاعمت كليس وان دخل عليها جار الغيت وكانت معترضة بينهما وبين مجروره كجئت بلا زاد وغضبت من لاشئ وجعلها الكوفيون حينئذ بمعنى غير مضافة للنكرة والحرف جار لها وسيد كر الشارح محترز الفصل وتنكير الاسم ويقاس عليه الخبر (قوله قضية الخ) أي هذه قضية ولا بأحسن قاض لها وهو نثر من كلام عمر في حق علي رضي الله تعالى عنهما كما في شرح الجامع لا شطرييت من الكامل دخله الوقص كما قيل ثم صار مثالا لامر المنعسر (قوله ولا مسمى بهذا الاسم) فيه ان هذا كذب لكثرة المسمى به وأيضا ليس كل مسمى توجد فيه المزية المقصودة بهذا الكلام وأما تأويله بانه على تقدير لا من أبي حسن وذلك المضاف لا يتعرف بالاضافة ففيه أن مقصود المتكلم نفي مسمى العلم نفسه لاني مثله فالأحسن تأويله باسم جنس من المعنى المشهور به ذلك العلم أي قضية ولا فيصل لها أي لا قاضي يفصلها كقولهم لسكل فرعون وسى بقتو بينهما أي لسكل جبار فهار (قوله حنانا) بمهمله فنونين أي رجة أي راجا في نسخ حيامن الحياة وفيه ان علميات الابعاد عمر القائل لذلك الآن يجعل الوصف ليس من كلامه كإبريد اليه قول الشارح كقولك (قوله الغيت) أي لضعفها بالفصل ووجب حينئذ تكرارها كمثلها تنبيه على نفي الجنس اذ هو تكرار لنفي كالجذب مع المعرفة جبرها فانها من نفي الجنس وأجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار فيهما (قوله غول) أي

وما ورد من ذلك مؤول بنكرة كقولهم قضية ولا بأحسن لها والتقدير ولا مسمى بهذا الاسم لها يدل على انه معاملة معاملة النكرة وصفه بالنكرة كقولك لا بأحسن حنانا لها ولا يفصل بينهما وبين اسمها فان فصل بينهما الغيت كقوله تعالى لا فيها غول (ص) فانصب بهامضا أو مضارعه * وبعد ذلك الخبر اذ كرفلا يفنى



ان الشبَاب الذي محمد
عواقبه
فيه نكاح ولا نكاح للشبَاب
وأجاز بعضهم الفتح نحو
لاسلحات لك وقول
المصنف هو بعد ذلك الخبر
اذكر رافعه ومعناه انه يذكر
الخبر بعد اسم لا صرفوعا
والرافع له لا عند المصنف
وجاعة وعند سيبويه
الرافع له لان كان اسمها
مضافا أو مشبها بالمضاف
وان كان الاسم مفردا
فاختلف في رافع الخبر
فذهب سيبويه الى انه ليس
مرفوعا بل وانما هو مرفوع
على انه خبر المبتدأ لان
منه ان لا واسمها المفرد
في موضع رفع بالابتداء
والاسم المرفوع بعدهما
خبر عن ذلك المبتدأ ولم
تعمل لا عنده في هذه
الصورة الا في لاسم وذهب
الاخفش الى أن الخبر
مرفوع بلا فتكون لاعامة
في الجزأين كما علمت فيهما
مع المضاف والمشبّه به
وأشار بقوله والثاني اجعلا
الى انه اذا أتى بعد الاسم
الواقع بعدها بمائط
ونكرة مفردة وتكررت
لا نحو لا حول ولا قوة الا
بأنه يجوز فيه خمسة أوجه
وذلك لان المعطوف عليه
امان يبنى مع لا على الفتح
أو ينصب أو يرفع فان بنى مع لا على الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه الاول

ثمرة الخلاف في لابنين كراما فبني السبعة على الفتح عند الجمهور ودونه (قوله بكسر التاء) أي بلا تنوين
لانه وان كان للقبالة مشبهة لتنوين التكمين الذي لا يجمع البناء وجوز بعضهم تنوينه مع البناء قياسا لاسماها
نظرا الى انه للقبالة (قوله ان الشبَاب) يروي أودى الشبَاب بفتح الهمزة وسكون الواو فندال مهمة
أي فني وذهب ومحمد خبر عن عواقبه وصح الاخبار به عن الجمع اسكونه مصدرا والجملة صلة الذي وجملة
فيه نكاح بفتح اللام مضارع لذن من باب نعب خبران على الرواية الاولى ومستأنفة على الثانية والشبَاب اما
بكسر الشين جمع أشبَاب أو بفتحها مصدر على حذف مضاف أي الذي الشبَاب أو اللام بمعنى في أي في زمن
الشبَاب والشاهد كسر لندات على هذه الرواية. ويرى بفتحها بلا تنوين (قوله والرافع له لا عند المصنف
وجاعة) أي سواء ركبت مع الاسم أولا وهذا هو مذهب الاخفش الآتي ومخالفة سيبويه انما هي في
حالة البناء فقط كما هو فاد الشارح فتحصل منه انه لا خلاف في عملها في الخبر حالة عدم التركيب وصرح به
الشو بين وينبغي أن يراد لا خلاف بين البصريين وأما الكوفيون فلا يقولون بعمل ان في الخبر فلا بالاولى
أفاده الدماميني (قوله ان لا واسمها المفرد داخ) صريحه ان المبتدأ مجموع لامع اسمها ويرد عليه ان
خبر حينئذ يكون عن المجموع فلا يتسلط عليه النفي ويكون معنى لارجل قائم غير الرجل قائم فيفيد اثبات
القيام لغير الرجل وان نفيه عنه مسكوت عنه وليس مرادوا أيضا لا يكون المبتدأ مجموع اسم وحرف غير
سابق وأجيب بان في نحو هذه العبارة تسميها كما أشار اليه سم وان المبتدأ في الحقيقة هو الاسم فقط
وهو الذي عمل في الخبر كحاله قبل دخول لا لكن لما كانت كجزئه نسبوا ذلك للمجموع تسامحا ولذلك
قال الاشموني مذهب سيبويه ان الخبر مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا ولم تعمل لا الا في الاسم
فينبغي ارجاع ما خالف هذه العبارة اليها ولا يرد أن لا نسخت حكم الابتداء فكيف يعمل في الخبر لما في
شرح الكافية والتسهيل ان لا عامل ضعيف فلم تنسخ حكم الابتداء اللفظ وهو باق تقديرا ولذلك يتبع
اسمها بالرفع باعتبار محلها بخلاف ان فتسخه لفظا ومحلها لقوتها أفاد جميع ذلك الصبان (قوله الا في الاسم)
أي لقر به منها ولم تعمل في الخبر لضعف شبهها بان حيث صارت جزء كلمة وقال في المغني الذي عندي ان
سيبويه يرى عدم عمل المركبة في الاسم أيضا لان جزء الشيء لا يعمل وأما لارجل ظر يفا بالنصب فمثل يازيد
الفاضل بالرفع أي ان نصب ظرف بتبعية اللفظ لا محل كان ان رفع الفاضل كذلك (قوله وذهب الاخفش
الح) يظهر اثر الخلاف في نحو لارجل ولا امرأة قائمان فعند سيبويه يجوز لان العامل في الخبر مجموع
المبتدأين المتعاطفين وعند الاخفش يمنع ثلثا لبقاورد على الخبر عاملان لا الاولى والثانية فيذكر لكل
خبر مستقل ويكونان جملتين وكذا يقدر في نحو لا حول ولا قوة ما عند سيبويه فيجوز تقدير مثنى عنهما
ويكون جملة واحدة كذا قيل ورد بانهما وان كانتا جملتين في الخبر لانهما مثنى لثلاثان لفظا ومعنى فيجوز
عملهما في اسم واحد وعملوا احدا كما في ان زيدا وان عمرا قائمان أفاده المصريح والدماميني قال الروداني
والحق المشبه ان رفع الخبر في ذلك انما هو مجموع الحرفين لا بكل على حدته اذ لا يعقل معمول
لعاملين ثمنا لا ولا لاستحالة اثر بين مؤثرين ولان قائمان اسكونه مثنى لا يخبر به عن كل من الاثنين بل
عن مجموعهما فليزمن كونه معمول للمجموع الحرفين سوى ان ولا وكذا يجوز يد وعمرو قائمان وعلى هذا فلا
خلاف بين سيبويه والاخفش في جواز ذلك بل في ان العامل عند سيبويه مجموع المبتدأين المعطوفين مثل
زيد وعمرو قائمان وعند الاخفش مجموع الحرفين مثل ان زيدا وان عمرا قائمان (قوله وتكررت لا)
سيأتي محترزه في المتن (قوله يجوز فيه) أي في التركيب المشتمل على ذلك لا في الاسم الثاني وحده فان
أوجه ثلاثة فقط وهي البناء والرفع والنصب (قوله خمسة أوجه) فيه نظر لان كلامه الآتي يقتضي انها
ثمانية لانه ان بنى الاول أو نصب في الثاني ثلاثة وان رفع فوجهان ومن ذكر أنها خمسة كالاشموني اقتصر

أو ينصب أو يرفع فان بنى مع لا على الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه الاول

البناء على الفتح لتركبه مع
لا الثانية وتكون لا الثانية
عاملة عمل ان نحو لا حول
ولا قوة الا بالله العلي العظيم
الثاني النصب عطفا على
محل اسم لا وتكون
لا الثانية زائدة بين العاطف
والمعطوف نحو لا حول
ولا قوة الا بالله ومنه قول
الشاعر

لانصب اليوم ولاخلة

انسع الخرق على الرفع
الثالث الرفع وفيه ثلاثة
أوجه الاول ان يكون
معطوفا على محل لا واسمها
لانها في موضع رفع
بالابتداء عند سيبويه
وحينئذ تكون لازامة
الثاني ان تكون لا الثانية
عمات عمل ليس الثالث
أن يكون مرفوعا بالابتداء
وليس للأعمال فيه وذلك
نحو لا حول ولا قوة الا بالله
ومنه قوله

هذا المعرك الصغار بعينه
لأنهم ان كان ذلك ولا أب
وان نصب المعطوف عليه
جاز في المعطوف الا وجه
الثلاثة المذكورة أعني البناء
والنصب والرفع نحو لا غلام
رجل ولا امرأة ولا امرأة
ولا امرأة وان رفع
المعطوف عليه جاز في الثاني
وجهان الاول البناء على
الفتح نحو لا رجل ولا
امرأة ولا غلام رجل ولا
امرأة ومنه قوله

على كون الاول مفردا كالثاني كشمال المصنف وسينشد فليد في الاول الا البناء بثلاثة في الثاني أو الرفع
بوجهيه وان كان قول المصنف وان رفعت أولا لا تنصبه قطع النظر عن مثاله فيبدأ كثيرا لا يعلق منع نصب
الثاني على رفع الاول أي فتح فتحة أو نصبه لتكون مضافا أو شبهه يكون في الثاني ثلاثة ومع رفعه سواء كان
مفردا أو مضافا أو شبهه وجهان فالجاء خمسة عشر وأما الثاني فمفيد في كلامه بالمفرد بتأويل انه خبر فيه بين
التركيب وغيره فتدبر (قوله الثاني النصب) هذا أضعف الادججه لان القياس مع وجود لا بناء لا نصبه
وأيضا لا الاولى لا تعمل النصب في لفظ الاسم لكونه مفردا فكيف تعمل في لفظ تابعه المفرد (قوله على
محل اسم لا) أي عند الناظم اما عند غيره فاتباعا للفظ الاسم وان كان مبتدئا شبهه بحركة الاعراب في
العروض وعلى هذا الحركة اتباعية والاعراب مقدر رفعا أو نصبا فتدبر اه صبان وجوز الزحشري نصبه
بمحذوف أي لأرى قوة وقال يونس وجاعة تنوين الثاني في البيت للضرورة كتينوين المنادى المفرد
كذا في التوضيح أي فهو مركب مع لا وهي غير زائدة لكنه نون للضرورة (قوله اليوم) خبر لا الاولى
وخبر الثانية محذوف لدلالة الاول عليه أي ولا خلة اليوم أو هو ظرف لغو متعلق بالنفي والخبر محذوف اما خبر
واحد لم أي لا نصب ولا خلة بيننا أو لكل خبر وبتعين هذا عند سيبويه ان نصب الثاني على محل الاول لان
خبر الاول حينئذ مرفوع بالمبتدأ وخبر الثاني بالان لا الناصبة للاسم ترفع خبره اتفاقا فلو قدر خبر واحد لم
ارتفاعه بعاملين مختلفين وهو ممتنع أفاده المصريح وفيه نظر أما أولا فان لا الثانية عند نصب ما بعد هازائدة
لا تحتاج لخبر بل الثاني معطوف على الاول عطفا مفردا لا جملة فيجب كون الخبر عن المتعاطفين والكلام
جملة واحدة نعم على مذهب يونس من أنه مركب معها ونون للضرورة يصح ما ذكر وأما ثانيا فكونه
يتعين لكل خبر عند سيبويه إلى آخر مقال به بعد كما بينه الصبان فانظره وقوله انسع الخرق على الرفع يروى
انسع الفتق على الرأقي وهو بمعناه قيل وهذا هو الصواب لان الفاقية قافية (قوله على محل لا واسمها)
أي عند سيبويه على التسامح المار فلا يردان لا الاولى لكونها جزء المعطوف عليه لا تسلط على الخبر
فكيف تكون الثانية زائدة لان المعطوف في الحقيقة على محل الاسم فقط فتدبر (قوله زائدة) أي بين
المتعاطفين والخبر المحذوف مثنى عنهما فهو جملة واحدة (قوله وليس للأعمال فيه) أي لوجود شرط
القائم وهو تكرارها وهو حينئذ مبتدأ مستقل لا معطوف على محل الاول كافي الزائدة فيجب لكل خبر
ويكون من عطفا لجل كما إذا عملت كليس (قوله هذا المعرك الخ) بفتح العين مبتدأ خبره محذوف
وجواب أي المعرك قسمي والصغار بفتح الصاد المهملة فغين معجمة الذل والخوان (قوله وان نصب المعطوف
عليه) أي لكونه مضافا أو شبهه مع كون الثاني مفردا (قوله أعني البناء) أي تركيبه مع الثانية والنصب
أي عطفا على لفظ الاول والرفع أي لانهما أو أعمالها كليس أو يزيدتا مع عطفه على محل اسم لا عند
سبويه لانه لا فرق عنده بين المفرد وغيره في كون محله الرفع على الابتداء كما نقله سم عن الدماميني
وإليه ما مر عن شرح الكافية من ان لا عامل ضعيف لا تنسخ حكم الابتداء الالفاظا مع بقائه تقدير
لكن فيه ان لا الناصبة للاسم ترفع الخبر اتفاقا فاذا كانت مع اسمها في محل المبتدأ لم ان هذا المبتدأ لا
يعمل في شيء الآن يقال الثاني والمنفى كالشيء الواحد فعمل أحدهما كعمل الآخر كما قالوه في غير قائم الزيدان
فتأمل صبان (قوله الاول البناء على الفتح) وعلى هذا يتعين خبران عند الجميع سواء عملت الاولى
كليس أو أمات اثلا يتوارد عاملان مختلفان على الخبر يلزم على الاول كون الخبر منصوبا مرفوعا (قوله
فلا فوالخ) اللغو الباطل والتأنيم اللوم من قولك للشخص أنت والضمير للجنة وما فوالخ أي نطقوا به وهذا
من قصيدة لامية بن أبي الصلت يذكر فيها الجنة وأحوالها وهو ملفق من بيتين وأصله
فلا فوالخ ولا تأنيم فيها * ولا حين ولا فيها ملهم

فلا فوالخ ولا تأنيم فيها * وما فوالخ ابتداء مقيم

وفيها

والثاني الرفع نحو لارجل ولا امرأة ولا غلام رجل ولا امرأة ولا يجوز النصب للثاني لانه انما جاز فيما تقدم للعطف على اسم لا ولا هنا ليست
 في الرفع فيسقط النصب ولهذا قال المصنف وان رفعت ولا لا تنصب (ص) ومفردا نعتا مبنى على (ش) فافتح أو انصب أو ارفع نعتا (ش)
 ان كان اسم لا مبنيا ونعتا بمفرد عليه أي لم يفصل بينه وبينه بفصل (١٤٥) جاز في النعت ثلاثة أوجه الاول البناء

على الفتح لتركبه مع اسم
 لا نحو لارجل ظرف
 الثاني النصب مراعاة للحل
 اسم لا نحو لارجل ظرفا
 الثالث الرفع مراعاة للحل لا
 واسمها الانتهاء موضع رفع
 عند سيبويه كما تقدم نحو
 لارجل ظرف (ص)
 وغير ما يلي وغير المفرد *
 لانه وانصبه أو الرفع
 أقصد

(ش) تقدم في البيت
 الذي قبل هذا أنه اذا
 كان النعت مفردا
 والمنعوت مفردا ووليه
 النعت جاز في النعت ثلاثة
 أوجه وذكر في هذا البيت
 انه اذا لم يل النعت المفرد
 المنعوت المفرد بل فصل
 بينهما بفصل لم يجوز بناء
 النعت فلا تقول لارجل
 فيها ظرف يرفع ببناء ظرف
 بل يتعين رفعه نحو لارجل
 فيها ظرف يرفع أو نصبه نحو لا
 لارجل فيها ظرفا وانما
 سقط البناء على الفتح
 لانه انما جاز عند عدم
 الفصل لتركب النعت مع
 الاسم ومع الفصل لا يمكن
 التركيب كما لا يمكن التركيب
 اذا كان المنعوت غير مفرد

ولم يحم ساهرة وجحر وما فاعلوا الخ والحين بالفتح الهلاك والميم اللام والساهرة أرض مجددها
 انما تنال يوم القيامة فاعلها فيهما الخمر وروجر (قوله والثاني الرفع) أي على عمل الثانية كلبس أو اهما لها
 وما بينهما مبهما مستقل أو ز يادتها وعطفه على الاول سواء عملت الاولى كلبس أو اهما لها وتقدر خبر واحد
 أو اثنين يعلم مما صر (قوله ولا يجوز النصب) أي عطفه على محل أو تبعه للفظ لا تتفاهما أما النصب بمحذوف
 كما صر عن الزنجشري فيجوز والحاصل ان الاسمين ان كانا مفردين جاز في الاول البناء والرفع الغاء أو عملا
 كلبس فتلك ثلاثة وفي الثاني سبعة بناؤه ونصبه على محل الاول أو لفظه أو بمحذوف ورفع على الغاء الثانية
 أو ز يادتها أو عملها كلبس فتلك أحد وعشرون وجهًا يمنع منها أربعة وهي رفع الاول الغاء وعللا كلبس
 مع نصب الثاني على محله أو لفظه فان أفرد الاول فقط فسبعة الثاني تأتي في كونه مضافا أو شبهه مع ابدال البناء
 بنصبه بلا الثانية فتلك أربعة عشر في ثلاثة الاول باثنين وأربعين يمنع منها الاربعة السابقة مع كونه مضافا
 أو شبهه بمائة وان أفرد الثاني فقط فتلاثة الاول تأتي في كونه مضافا أو شبهه مع ابدال البناء بالنصب
 فتكون ستة في سبعة الثاني باثنين وأربعين يمنع منها نظير الثانية الماضية مع اثنين آخرين وهما نصب
 الاول سواء كان مضافا أو شبهه مع نصب الثاني على محله اذ نصبه حينئذ لفظي لا محلي وان كانا غير مفردين ففي
 الثاني أربعة عشر في ستة الاول بأربعة وعشرين يمنع منها ضعف ما قبله لجملة الصور مائة وتسعة وثمانون يمنع
 منها اثنتان وأربعون كما هو ظاهر للتأمل والله أعلم (قوله ومفردا) مفعول افتح وفاؤه للتحسين فلا
 تمنع عمله في المقدم عليه ونعتا بدل منه أو بيان كذا قيل والظاهر اجاؤه على قاعدة نعت التكررة اذا
 تقدم يرفع حالا وتعرّب هي بحسب العوامل ولبنى وبلى صفتان لنعته أو الاول متعلق بالثاني وحذف
 مفعول انصبين وارتفاع دلالة الاول عليه ولا تنازع لان المصنف لا يراه في المتقدم (قوله لتركبه مع اسم لا)
 أي قبل دخولها فيصير النعت والمنعوت كاسم واحد ثم تدخل عليه لا مثل لخمسة عشر كذا في التوضيح
 والاشموني وغيرهما وانما جعل التركيب سابقا لئلا يلزم تركيب ثلاثة أشياء كافي الصبان هذا وصريح ذلك
 ان اسم لا الذي في محل نصب هو مجموع النعت والمنعوت لصيرورتهما معا واحدا قبل دخولها تحكمتا عشر
 وبعليك لأن كلا منهما في محل نصب كما اختاره يس على التصريح وان الاسم بنى لتركبه مع لا والنعت
 بنى لتركبه مع الاسم اذ لا وجه له على ما ذكره ان التركيب لا يصلح علة لاصل البناء كما علمت الا أن يكون
 من باب اعطاء الجزء حكم الكل فتأمل وقيل علة بناء الاسم تضمنه معنى من ولما كان الوصف من تمامه
 كان كانهما معانضهما فبنيا وافرقتهم بين هذه الصفة وصفة المنادى المفرد حيث لم تكن بان صفة
 المنادى ليست مناداة فلم تعط حكمه وهذه الصفة هي المنفية في المعنى فاعطاؤها حكم الاسم ظاهر وقيل الصفة
 ليست مبنية بل فتحها اعراب على المحل ولم تنون للنشاكل وعلى قياس ما صر يجوز كونها اتباعا للفظ والظاهر
 ان من جعل الموصوف في النداء من التشبيه بالمضاف يقول بعثله هنا حيث يجعل من نفي الموصوف لامن
 وصف المنفي فينصب الاول لشبهه بالمضاف والثاني لانه تابع للموصوف كما ذكره في النداء لكن لم أر من
 ذكره هنا الا ما صر بعضهم في لا بالاك فليتأمل (قوله مراعاة لمحل اسم لا) أي أو اتباعا للفظ واعرابه
 مقدر كما صر نظيره (قوله لمحل لا واسمها) فيه التسامح المسار (قوله وغير ما يلي) مفعول لتبين المجزوم

(١٩ - (خضري) - اول)

نحو لا طالع جلا ظر يفاو لا فرق في امتناع البناء على الفتح في النعت
 عند الفصل بين أن يكون المنعوت مفردا كما مثل أو غير مفرد وأشار بقوله وغير المفرد الى أنه اذا كان النعت غير مفرد كالضاف والمشبه
 بالمضاف يتعين رفعه أو نصبه فلا يجوز بناؤه على الفتح ولا فرق في ذلك بين أن يكون المنعوت مفردا أو غير مفرد ولا بين أن يفصل بينه وبين
 النعت أو لا يفصل وذلك نحو لارجل صاحب برفيها ولا غلام رجل فيها صاحب بروجاص ما في البيتين انه اذا كان النعت مفردا والمنعوت

مفردا ولم يفصل بينهما جاز في النعت ثلاثة أوجه نحو لارجل ظريف وظهر يفانظر يف وان لم يكونا كذلك تعين الرفع أو النصب ولا يجوز البناء (ص) والعطف ان لم تكرر لا احكاما * له بالنعت ذى الفصل انتهى (ش) تقدم أنه اذا عطف على اسم لا نسكرة مفردة وتكررت لا يجوز في المعطوف ثلاثة أوجه الرفع والنصب والبناء على الفتح نحو لارجل ولا امرأة ولا امرأة ولا امرأة وهذا البيت انه اذا لم تكرر لا يجوز في المعطوف ما جاز في النعت المفصول وقد تقدم في البيت الذي قبله انه يجوز فيه الرفع والنصب ولا يجوز فيه البناء على الفتح فتقول لارجل وامرأة وامرأة ولا يجوز البناء على الفتح وحكي الاخفش لارجل وامرأة بالبناء على الفتح على تقدير تكرير لا فكانه قال لارجل ولا امرأة (١٤٦) ثم حذف لا وكذلك اذا كان المعطوف غير مفرد لا يجوز فيه الالرفع

والنصب سواء تكررت لا نحو لارجل ولا غلام امرأة أول تكرير نحو لارجل ولا غلام امرأة هذا كله اذا كان المعطوف نسكرة فان كان معرفة لا يجوز فيه الالرفع على كل حال نحو لارجل ولا زيد فيها (ص) وأعط لام مع همزة استفهام

مانسحق دون الاستفهام (ش) اذا دخلت همزة الاستفهام على لا النافية للجنس بقيت على ما كان لها من العمل وسائر الاحكام التي سبق ذكرها فتقول لارجل قائم وألا غلام رجل قائم وألا طالعا جبلا ظاهر وحكام المعطوف والصفة بعد دخول همزة الاستفهام حكمهما قبل دخولها هكذا اطلق المصنف رحمه الله تعالى هنا وفي كل ذلك

بلا الناهية وغير المفرد عطف عليه أي غيره من النعت والمنعوت كما يشير اليه الشارح فهو محترز قول المصنف ومفردا مع قوله لمبني قال ابن غازی ولو قال

وارفع أو انصب مطلقا نعت اسم لا * والفتح زدان أفردا وانصلا

لا غنى عن البيتين مع الايضاح (قوله وتكررت لا) فعل وفاعل ويجوز جواب اذا لامني بلا فالاولى حذف لا لتقدم ذكرها وكذا ما بعده (قوله على تقدير تكرير لا) أي حذفت وبيت وليس الفتح بالتركيب مع الاول للفصل بالواو (تنبيه) البدل النسكرة كالنعت المفصول نحو لا أحد رجل وامرأة فيها بالنصب والرفع ولا يبنى على تركب مع البدل منه لانه على نية تكرار العامل في بينهما فصل مقدر وجوز به بعضهم لان هذا الفاصل هنا يقتضي الفتح فان كان معرفة تعين رفعه نحو لا أحد زيد بكر فيها وكذا يقال في عطف البيان وأما التوكيد فالاول في اللفظ منه كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين ويجوز رفعه ونصبه وأما المعنوي فيمتنع بناء على أنه لا يتبع نسكرة لان ألفاظه معارف أما على أنه يتبعها فيتمتع برفعها لعدم تسلط لا على المعرفة (قوله وأعطا لا) قال سم يمكن شموله للعامة عملان وليس (قوله دون الاستفهام) ايسر فيه مع الاول ابطاء لتخالفهما أعرفا وتكبرا (قوله فالحكم كذا كر) لكن مع التوبيع كثير ومع الاستفهام عن النبي قليل حتى توهم الشاويين عدم وقوعه (قوله الأارواء) أي انكشافا عن القبيح وهو اسم لا وخبرها محذوف أي موجود والهمزة للتوبيع والانكار والشبهة الشباب وأذنت أي أعامت والهرم بفتح تحتين السكبر وقدرهم هرما كتعب تعبها فهو هرم اذا كبر وضعف كذا في المصباح (قوله الاضطراب) الهمزة للاستفهام واضطراب اسم لا واسمي خبرها أوصفتها والخبر محذوف أي موجود والذي لا قاء أمثاله كناية عن الموت والمعنى اذا مات هل يثني اضطراب اسمي زوجتي أم تتجلد وأما امامتة فالاطلوب بهامع الهمزة تعيين أحدهما أو منقطعة فتكون اضرابا عن الاستفهام الاول الى الاستفهام عن التجلد دما ميني (قوله الاعمالها في الاسم) أي ولا خبرها لانها بمنزلة تمنى فقولك ألاماء كلام تام جلا على معناه وهو أني ماء فلا خبرها لا لفظا ولا تقديرًا كما قاله الساميني والاسم هنا بمنزلة المفعول وعلى قول المازني يكون الخبر مقدرا (قوله ولا يجوز الغاؤها) أي لانها كابت وهي لا تلي (قوله بالرفع) مقتضى اقتضاره عليه جواز النصب على محل الاسم وهو الظاهر فليحذر (قوله ألاماء باردا) ماء الثاني نعت للاول لجواز النعت بالجامد الموصوف بمشتق ككررت برجل رجل صالح ويسمى

نعتا

تفصيل وهو انه اذا قصد بالاستفهام التوبيع أو الاستفهام عن النبي فالحكم كما

ذكر من انه يثني عملها وجميع ما تقدم ذكره من أحكام العطف والصفة وجواز الالغاء فمثال التوبيع قولك ألاماء رجوع وقد ثبت ومنه قوله

ألاماء لمن ولت شبيبته * وأذنت بشيب بعدهم

ومثال الاستفهام عن النبي قولك ألاماء رجوع قائم ومنه ألاماء لاسمي أم لها جلد * اذا ألقى الذي لا قاء أمثالي

وان قصد بالا لثني فذهب المازني أنها تبقى على جميع ما كان لها من الاحكام وعليه يقتضى اطلاق المصنف ومنه سيبويه أنه لم يبق لها الا

عملها في الاسم ولا يجوز الغاؤها ولا الوصف أو العطف بالرفع مراعاة للابتداء ومن استعملها لثني قولهم ألاماء باردا وقول الشاعر

* ألاماء رولى مستطاع رجوعه *

الغفلات (ص)

وشاع في ذا الباب اسقاط

الخبر

إذا المراد مع سقوطه ظهر

(ش) إذا دل دليل على خبر

لا النافية للجنس وجب

حذفه عند التقييمين

والطائين وكثر حذفه عند

الحجازيين ومثاله ان يقال

هل من رجل قائم فتقول

لا رجل وتحذف الخبر وهو

قائم وجوباً عند التقييمين

والطائين وجوازاً عند

الحجازيين ولا فرق في ذلك

بين أن يكون الخبر غير

ظرف ولا جار ومجرور

كـمـثـلـ أو ظرفاً ومجروراً

نحو أن يقال هل عندك

رجل أو هل في الدار رجل

فتقول لا رجل فإن لم يدل

على الخبر دليل لم يحذفه

عند الجميع نحو قوله صلى

الله عليه وسلم لأحد أغير

من الله وقول الشاعر

ولا كـرـيـم من الولدان

مصبوح

والى هذا أشار المصنف بقوله

إذا المراد مع سقوطه ظهر

واحتز هذا مما لا يظهر

المراد مع سقوطه فإنه

لا يجوز حينئذ الحذف

كأنقلم (ص)

(ظن وأخواتها)

انصب بفعل القلب جزأى

ابتدا

أعنى رأى خال علمت

وجدا

نعماموطاً فهو مبنى على الفتح تركبه مع الاول ويمتنع رفعه عند سيبويه ويجوز عند المازني ويتعين
تنوين بارداً لان العرب لم تركب أربعة أشياء ولا يصح كون ماء الثاني توكيداً ولا بدلاً كما في التوضيح
لأنه مقيد بالوصف والاول مطلق فليس مراد فاعله حتى يؤكده ولا مساويه حتى يبدل منه لكن يجوز بعضهم
التوكيد في قوله تعالى بالناسية ناصية كاذبة فكذا هنا وجوز في النسك كونه عطف بيان لجواز كونه
أوضح من متبوعه (قوله فيرأب) بفتح التحتية والهمزة وسكون لراء آخره موحدة أى يصلح وفاعله
ضمير العمر وأتأت بثلاثة ساكنة بين همزتين مفتوحتين ثم تاء التأنيث أى أفسدت ويد الغفلات فاعله
وفيه استعارة مكنية حيث شبه الغفلات بالفاعل المكسب وأثبت من لوازمه اليد تخيلاً واحتج المازني
بالبيت على سيبويه فقال مستطاع ما خبر لا فيمطل قوله لا خبر لها وصفة لا سمها من إعادة للا بداء فيمطل قوله
بعدم ذلك وأيا كان فرجوعه نائب فاعل مستطاع ورد بجواز كونه خبراً مقدماً عن رجوعه والجملة صفة
ثانية لعمر بعد وصفه بولى ولا خبر للقال الرودانى ونحو الروصية مكبرة ادلا يشك عاقل في ان المثنى انما
هو استعارة رجوع العمر لا العمر المدبر المستطاع رجوعه فمستطاع هو الخبر بلا شك (تنبيه) تردألا
للتنبيه وهى الاستعانة حية فتدخل على الجملتين نحو ألا ان أولياد الله الخ أليوم يأتيهم وللعرض
والتخصيص فتختص بالفعلية نحو ألا تحبون أن يغفر الله لكم ألا تقانون قوم الخ (قوله اذا المراد الخ)
اذا شرطية كما يشير اليه صفيح الشارح فالذال مفتوحة وليست هى اذا فعلية لان المراد لا يظهر في كل
تركيب كما لا يخفى (قوله اذا دل دليل) أى مقالى كوقوعها جواباً للسؤال أوحالى بأن دل عليه السياق
نحو فلا فوت أى لم قالوا لضيرأى علينا وأكثراً يحذفه الحجازيون مع الانحوا لاله الا الله فيرفع ما بعد الا على
البديلية من ضمير الخبر أو من محل لامع اسمها على ما فيه من التسامح المار فهو بمعنى قول بعضهم من محل
الاسم قبل الناسخ وليس هذا مبني على عدم وجود المحرز لما مر عن شرح السكاكية فتأمل (قوله)
أغير من الله المراد بالغيرة لازمة وغايتها وهو مقت من تعرض لمحارمة لا انفعال النفس من فعل
ما يستكره لاستحالاته على الله تعالى يقال غار الزوج يغار على امرأته تكاف يخاف غضب من فعلها
والصدر غيرا تكوفاً وغيره كضربة ولا يكسر أولهما كما قاله ابن السكيت مصباح (قوله ولا كـرـيـم الخ)
قيل انه لحاتم وقيل لشخص من بني نبيت اجتمع هو وحاتم والنابغة عند امرأة تسمى مارية خاطبين لها
فقدمت حاتماً فقال النبي

هلا سألت النبيين ما حسبي * عند الشتاء اذا ما عبت الرج

ورد جازرهم حرفاً مصرمة * في الرأس منها وفى الاصلاء تلميح

اذا اللقاح غدت ملقى أصرتها * ولا كـرـيـم من الولدان مصبوح

والحرف النافقة المهزولة أو المسنة والمصرمة بشد الراء المفتوحة هى التى يعالج ضرعها لينقطع لبنها ليكون
أقوى لها والاصلاء جمع صلا وهو ما حول الذنب والتلميح الشحم لشبهه بالملح فى البياض واللقاح جمع
لقوح وهى النافقة الحلوب والاصرة جمع صرار خيط يشده بضرع النافقة للابرضها ولدها وانما تاقى وترك
عند عدم الابن والولدان جمع وليد من صبي وعبد والمصبوح اسم مفعول من صبغته سقيته المصبوح
والله سبحانه وتعالى أعلم

(ظن وأخواتها)

(قوله بفعل القلب) مفرد مضاف فيعم (قوله جزأى ابتدا) الاضافة لادنى ملابس أى جزأى جملة
ذات ابتداء والمراد الجنس الصادق بالبعض لان أفعال هذا الباب لا تدخل على مبتدا يلزم الحذف أو
الصدر أو غيره مما يمتنع فى كان الاسم الاستفهام أو المضاف اليه فيجوز هنا مقسماً على أنه مفعول أول

(ش) هذا هو القسم الثالث من الافعال الناسخة للابتداء وهو ظن وأخواتها وتنقسم الى قسمين أحدهما أفعال القلوب والثاني أفعال التحويل فاما أفعال القلوب فتتنقسم الى قسمين أحدهما ما يدل على اليقين وذ كر المصنف منها خمسة رأى وعلم ووجد ودرى ونعلم والثاني منهما ما يدل على الرجحان وذ كر المصنف منها ثمانية ظن وظن وحسب وزعم وعد وحجا وجعل وهب فنال رأى قول الشاعر

رأيت الله أكبر كل شئ

محاولة وأكثرهم جنودا فاستعمل رأى فيه لليقين وقد نستعمل رأى بمعنى ظن كقوله تعالى انهم يرونه بعيدا أى يظنونونه ومثال علم علمت زيدا أخاك وقول الشاعر

عامتك البازل المعروف فانبعث

اليك بى واجفات الشوق والامل

ومثال وجد قوله تعالى وان وجدنا أكثرهم لفاستقين ومثال درى قوله

دريت الوفى العهد يا عرو فاغتبط

كايهم ظننت أفضل بخلاف كان لان اسمها لا يقدم عليها وأما الخبر فيكون استههما في البابين كان كنت وأين ظننت زيدا ولا يكون جملة انشائية فيهما وأما قول أبى الدرداء وجدت الناس أخبر برفقه فعلى اضمار القول أى مقولا فى كل واحد منهم اختبره بنفسه ومثله فى كان ولا تدخل هذه الافعال على المبتدا والخبر الا بعد استيفاء فاعلها أى وجوده وذ كر وان تأخر عنها فان قلت نحو حسبت زيدا همر او صيرت الطين خرفا ليس أصلهما المبتدا والخبر اذ لا يقال زيد همر ولا الطين خرف لعدم صحة الاخبار أجيب بأنه يصح فى الاول باعتبار التشبيه على حذف الاداة وفى الثانى باعتبار الاول (قوله مع عد) بتخفيف الدال للضرورة متعلق بأعنى أحوال من مفعوله (قوله الله) بسكون الدال لغة فى الذى وكاعتد مصدره احتزبه عن جعل التى من أفعال المقاربة وقد صيرت والتى بمعنى صبر وستأتى (قوله وهب) بفتح فسكون أمر بمعنى ظن لامن الطبة واستعماله مع ان وصلتها قليل حتى زعم الحريرى انه من لحن الخواص ويرده قصة هب أن أبانا كان حمارا كذا فى شرح الجامع (قوله والتى) مبتدا وكصير اصلته وبها انصب خبره أى والافعال التى بمعنى صبر انصب بها أيضا مبتدا وخبرا كما نصبهما بأفعال القلوب (قوله وهو ظن وأخواتها) جعل منها الناظم تبعا للاخفش وغيره سماع المتعلقة بذات مخبر عنها بفعل دل على صوت كسمعت زيدا يتكلم فزيد مفعول أول والثانى يتكلم بخلاف المتعلقة بمسموع كسمعت كلاما زيدا فتعدي لواحد فقط وقال الجمهور لا تعدي مطلقا الا لواحد كسائر أفعال الخواص فان كان مما يسمع فذاك والافقيه حذف مضاف والفعل بعده حال أى سمعت صوت زيد حال كونه يتكلم (قوله الى قسمين) قسمها غيره الى أربعة فوجد وتعلم ودرى لليقين فقط وجعل وحجا وعد وزعم وهب للرجحان فقط ورأى وعلم لليقين غالبا وظن وخال وحسب للرجحان غالبا والشارح أدرج الثالث فى الاول والرابع فى الثانى نظرا للغالب فيهما وتقليلا للاقسام ثم نبه عند ذ كر كل واحد على محيئه لغير ذلك (قوله فنال رأى) أى اليقينية بمعنى علم كما هو فرض كلامه لابعنى أبصر أو أصاب برئته والاتعات لواحد وأما معنى رأى والاعتقاد فحصل كلام الرضى تعديتها نارة لاثنين كراى الشافعى كذا احتلالا ومنه قوله

رأى الناس الامن رأى مثل رأيه * خوارج نرا كين قصد الخارج

ونارة لواحد هو مصدر ثانيهما مضافا لا ولهما كراى أبو حنيفة حل كذا كما قد تستعمل علم اليقينية كذلك

اه وصرح هذا عدم الاحتياج حيث ثلثنا تقدير المفعول الثانى لان هذا المصدر هو المفعول به فى الحقيقة كما صرح به الرضى غير مصرح فليجز الاقتصار عليه وان كان فى الدمامينى ما يخالفه (قوله محاولة) أى قدرة وهو تمييزا لكبر الباء الموحدة كما ان جنودا تمييزا لا أكثرهم بالثلثة (قوله انهم يرونه) أى يظنون البعث بعيدا أى ممتنعان زاه أى ناعله قريبا أى واقعا لان العرب تستعمل البعد فى النفي والقرب فى الوقوع فى الآيات الظن واليقين معا (قوله ومثال علم) أى اليقينية وتأتى للظن قليلا نحو فان علمته وهن مؤمنات وكان عليه ذ كر كراى أما التى بمعنى عرف فستأتى فى المتن والتى من علم يعلم عابسا كفرح يفرح فرحافو أعلم والمرأة عاماء اذا انشقت شفته العليا فلازم ويقال علمه بعلمه ككسره يكسره اذا شق شفته ومشقوق الشفة السفلى يسمى أفليح بالفاء والحاء المهملة (قوله المعروف) بالنصب مفعول البازل أو بالجر باضافته اليه وانبعث أى انطلقت وواجفات الشوق بالجمع والغاء أسبابه ودواعيه (قوله وجد) أى بمعنى علم ومصدرها الوجود وقيل الوجدان لابعنى أصاب الشئ أى لقيه والاتعات لواحد ومصدرها الوجدان قيل والوجود أيضا ولا بمعنى استغنى أو حزن أو حقد لازوم الثلاثة ومصدرها الثالثة موحدة بفتح الميم وكسر الجيم والثانية وجدا بفتح الواو والاولى بتثنيها كفى القاموس (قوله دريت الخ) التاء نائب فاعل وهى المفعول الاول والثانى الوفى وهو صفة مشبهة فالعهد اما فاعلها ومضاف اليه وانصب على التشبيه بالمفعول به

وعروم رخم بخذف التاء والاعتباط بالغين المحجمة من الغبطة وهي تمنى مثل حال المغبوط من غير أن يزول عنه والظاهر ان المعنى فليغبطك غيرك أو انه دعاءه بدوام اغتباط الغير له كناية عن دوام أو صافه الجيدة قال أبو حيان ولم يعد أصحابنا يرى فيما تعدى المفعولين وانه ضمها في البيت معنى هامت والتضمين لا ينقاس اهـ لكن في التوضيح وغيره أن ذلك قليل والاكثر تعديه لواحد بالباء نحو دريت بكذا فان دخلت عليه الهمزة تعدى لآخر بنفسه نحو ولا أدرا كم به قيل الامع الاستفهام في تعدى لثلاثة نحو وما أدراك ما القارعة لسد الجمل مسد المفعولين والاروجه ما في الطمع والمعنى انها سدت مسد المفعول بالباء فقط فهي في محل نصب باسقاط الجار كما في فكرت هذا صحيح أم لا (قوله) وهي اني بمعنى اعلم أي لا التي في نحو تعلم الفقه مثلاً والاعتدت لواحد والفرق بينهما ان هذه أمر بتحصيل العلم في المستقبل بتعاطي أسبابه والاولى أمر بتحصيله في الحال بما يند كرم من المتعلقات والكثير المشهور دخولها على أن وصاتها فتسدد مسد مفعولها كقوله

فقلت تعلم أن لا صيد غرة * والانضيحها فانك خاتله

وفي حديث الدجال زلجوا ان ربكم ليس بأعور (قوله تعلم الخ) مفعوله الاول شفاء والثاني قهر (قوله خلت زيدا الخ) ومضارعها خال والكثير فيه كسر الهمزة على غير قياس كقوله

اخالك ان لم تغضض الطرف ذاهوى * يسومك ما لا يستطيع من الوجد

فان كانت خال بمعنى تكبر أو طلع في مشيه أي عرج أو عوج فلازمة (قوله دعاني) أي سماني الغواني جمع غانية وهي المرأة المستغنية بجمالها عن الخلق والياء من خلتي مفعول أول والثاني جملة في اسم وقوله فلا أدعي به يظهر انه على تقدير الانكار أي أفلا أدعي به والحال انه أول اسم لي وقد عمل خال في ضميرين لشي واحد وهما التاء والياء وذلك خاص بأفعال القلوب (قوله حسب) أي بكسر السين بمعنى ظن والاكثر في مضارعها الكسر أيضا ويقل الفتح وان كان القياس في مضارع فعل المكسور يفعل بالفتح ومصدرها الحسبان بالكسر والمحسبة بفتح السين وكسرهما فان كانت بمعنى صار أحسب أي ذاشقرة وبياض وجرة فلازمة أو بمعنى اعتدت لواحد وفتحت سينها في الماضي وضمت في المضارع ومصدرها حسبا كنصر او حسباناً بالضم والكسر وحساباً وحسبة بكسرهم قاموس (قوله رباحاً) تمييز لخبر وثاقلاً كناية عن الموت لثقل الشخص به (قوله زعم) أي لا بمعنى كفل أو رأس أي شرف وساد والاعتدت لواحد تارة بنفسها وتارة بالحرف ومصدرها الزعامة ولا بمعنى سمن أو هزل بصيغة المجهول من الهزال والافلازمة اما الهزل ضد الجذ فيبني للفاعل (قوله فان زعميني الخ) الياء مفعول أول وجملة كنت الخ ثان وأجهل مضارع هو وفاعله خبر كان لأفعل تفضيل والمراد بالجهل خلاف الحلم وهو الغضب والسب لانه لا يصدر غالباً الا من الجاهل والاكثر تعدى زعم الى أن وصلتها كتعلم نحو زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا وقوله

وقد زعمت اني تغيرت بعدها * ومن ذا الذي ياعز لا يتغير

وكون زعم من أفعال الرجحان انما يأتي على قول السيراني الزعم قول مع اعتقاد صح أو لا فاذا قلت زعم فلان كذا فعناه قاله معتقداً له وان كان اعتقاده غير صحيح أماعلى قول الجرجاني انه قول مع علم فن أفعال اليقين وقال ابن الانباري انه يستعمل في القول من غير صحة لقولهم زعم مطية الكذب أي مطية لنفسية الكذب الى الغير فاذا قلت زعم فلان كذا فكذا قلت كذب أي قال قولاً غير صحيح فعلي هذا لا نكون من أفعال القلوب الا اذا كان فلان معتقداً لما قال ويحتمل ان المعنى مطية الكاذب أي هو يتصل الى حكاية الكذب بقوله زعم فلان ليبري نفسه من اختلاقه ومن هذا المعنى حديث بشس مطية القوم زعموا اذا

وهي التي بمعنى اعلم قوله

تعلم شفاء النفس قهر

عدوها

فبالغ بلطف في التحجيل

والسكر

وهذه مثل الأفعال الدالة

على اليقين ومثال الدالة

على الرجحان قولك خلت

زيداً أخاك وقد استعمل

خال لليقين كقوله

دعاني الغواني عمهن

وخلتي

لي اسم فلا أدعي به وهو أول

وظننت زيدا صاحبك

وقد استعمل لليقين

كقوله تعالى وظنوا أن

لاملجأ من الله الا اليه

وحسبت زيدا صاحبك

وقد استعمل لليقين كقوله

حسبت التقي والجود خير

تجارة

رباحاً اذا المرء أصبح ثاقلاً

ومثال زعم قوله

فان زعميني كنت أجهل

فيكمو

فاني شربت الخمر بعدك

بالجهل

ومثاله عد قوله فلا تعد المولى شريكك في الغنى * واسكنها المولى شريكك في العدم ومثاله حقا قوله قد كنت أحموا بأعمر وأخافقة حتى أملت بنا يوم مات ومثاله جعل (١٥٠) قوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن أنا وقيد المصنف

جعل يكونها بمعنى اعتقد احتراماً من جعل التي بمعنى صير فانها من أفعال التحويل لا من أفعال القلوب ومثاله ب قوله فقلت أجرني أبأمالك والافهني امرأها لكا ونبه المصنف بقوله أعني رأى على أن أفعال القلوب منها ما ينصب مفعولين وهو رأى وما بعده مما ذكره المصنف في هذا الباب ومنها ما ليس كذلك وهو قسمان لازم نحو جبن زيد ومتعد إلى واحد نحو كرهت زيدا هذا ما يتعلق بالقسم الاول من أفعال هذا الباب وهو أفعال القلوب وأما أفعال التحويل وهي المارة بقوله والف كصبرا إلى آخره فتعدي أيضا إلى مفعولين أصلاهما المبتدأ والخبر وعداها بعضهم سبعة صبر نحو صبرت الطين ابريقا وجعل نحو قوله تعالى وقسمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثورا ووهب كقوله وهبني الله فذاك أي صبرني وتخذ كقوله تعالى لتخذت عليه أجرا واتخذ كقوله تعالى واتخذ الله إبراهيم خليلا وترك

هو تحذير من الحكاية بالثبت للحكي لانك لا تقول زعموا الاعند عدم تحقيق صحة الخبر والظاهر ان ليس مراد السيراني ومن معه الحصر فيما قاله كل واحد منهم لاستعماله في العلم وغيره قطعاً فن العلم قول أبي طالب * ودعوتني وزعمت أنك ناصح * أي قلت ذلك عالماله بدليل قوله بعد * ولقد صدقت وكنت ثم أميناً * ومن غيره زعم الذين كفروا الخ أي قالوا ذلك معتقديه لا عن دليل ولذلك قال الفاكهي انه يستعمل في الحق والباطل وأكثر استعماله فيما يشك فيه أي فاذا قلت زعم فلان كذا فقد يكون ذلك حقا عندك كالبيت أو باطلا كما في الآية وقد تكون شاك فيه فتأمل (قوله عد) أي لا بمعنى حسب المال والاعتد لواحد (قوله فلا تعد المولى) هو لئلا يمان بن بشير الصحابي وقوله واني لأعطي المال من كان سائلاً * واغفر للمولى المجاهر بالظلم واني متى ما تلفني جازم له * فبايننا عند الشدائد من صرم أي قطع والمراد بالمولى الخليف أي أو صاحب أي لا تحسب صاحب هو من يخاطبك في الغنى بل في العدم بضم فسكون أي الفقر لان كل الناس تتلقى الغنى كما قال ابن دريد في مقصورته والناس كلا ان بحث عنهم * في كل أقطار البلاد والقرى عبيد ذي المال وان لم يطمعوا * من غيره في جوعة تشفي الصدا وهم لمن ألقى أعداءه وان * شاركهم فيما أفاد وحوى وقال آخر

حتى الكلاب اذا رأت ذا أثره * حنت اليه وحكت أذنانها
واذا رأت يوما فقيرا معدا * هرت عليه وكشرت أنيابها

(قوله حجا) أي بمعنى ظن لا بمعنى قصد أورد أوساق أو حفظ أو كتم أو غلب في الحاجة من حاجيته فحجونه أي فاطنته فغلبته والاعتد لواحد في السكل ولا بمعنى أقام أو بخل والا فلازمة (قوله أخافقة) بتثنية أخ لعدم اضافته وثقة صفته أي وثوقه أو بالاضافة أي أخا وثوق والمهمات الحوادث (قوله والا فهني) أي ظنني هالكا (قوله أي صبرني) هو بهذا المعنى لازم الماضي لجر يانه كالمثل والفداء بالكسر يبدو يقصر وبالفتح مقصور فقط قاموس وغيره (قوله لتخذت عليه أجرا) مقتضى الشارح انه بمعنى صبرت ففعله الاول أجرا والثاني عليه لكن فسرهما البيضاوي بقوله لاخذت فتأمل (قوله حتى اذا ما تركته) حتى ابتداءية وما زائدة وجواب اذا قوله بعده

تغمد حتى ظالما ولوى لوى * لوي يده الله الذي هو غالبه

قاله فرعان في ابن عاقله وقوله واستغنى الخ كناية عن كبره واستقلاله بنفسه لان الصغير يحتاج إلى من يزيل القدر عن نفسه وأنفه وتعهد بالغين المججمة أي ستر وجحد وأصل ترك كونها بمعنى طرح وخلي فلها مفعول واحد فضم من معنى صبر فتعدي لاثنتين مثله نحو وتركهم في ظلمات لا يبصرون (قوله رمى الحدنان الخ) حدنان الدهر بكسر فسكون كما يؤخذ من القاموس وفي السجاعي بفتح جتين تجدد مصائبه فهو مرفوع بضم الذنون وفسره العيني بالليل والنهار ومقتضاه انه مشئى حدث بفتح حتين بمعنى حادث فنونه مكسورة وعليه فضمه بررد لاقدمار أي مقدار من المصائب وسمن بفتح الميم من باب دخل كما في المختار أي حزن ويطاق على السرور أيضا كما في القاموس فهو من الاضداد (تنبيه) عد بعضهم من أفعال التمييز ضرب العامل

كقوله وتركنا بعضهم يومئذ يوج في بعض وقوله وريته حتى اذا ما تركته * أأالقوم واستغنى عن المسح شاربه في ورد كقوله رمى الحدنان نسوة آل حرب * بمقدار سمدن له سمودا فرد شموهه السود بيضا * ورد وجوهه البيض سودا (ص)

ما
من قبل هب والامر هب
قيل الزما
كنا تعلم ولغير الماض
من
سواءما اجعل كل ماله
زكن
(ش) تقدم ان هذه
الافعال قسمان أحدهما
أفعال القلوب والثاني أفعال
التحويل فاما أفعال القلوب
فتنقسم إلى متصرفة وغير
متصرفة فالمتصرفة ما عدا
هب وتعلم فيستعمل منها
الماضي نحو ظننت زيدا
قائما وغير الماضي وهو
المضارع نحو وظن زيدا
قائما والامر نحو وظن زيدا
قائما وامم الفاعل نحو أنا
ظان زيدا قائما واسم المفعول
نحو زيدا مظلون أبوه قائما
فأبوه هو المفعول الاول
وارتفع لقيامه مقام الفاعل
وقائما المفعول الثاني
والمصدر نحو عجبنا من
ظنك زيدا قائما وبثبت لها
كلها من العمل وغيره ما ثبت
للماضي وغير المتصرف
انسان وهما هب وتعلم بمعنى
اعلم فلا يستعمل منهما الا
صيغة الامر كقوله
تعلم شفاء النفس فحس
عدوها
فبالغ بلطف في التحجيل
والسكر

في مثل كضرب الله مشلا عبدا واضرب لهم مثلا أصحاب القرية فمثلا مفعول أول وما بعده ثان أو عكسه ونبت
كسبنا فربى من الذين الخ فكتاب الله مفعول أول ووراء ظهورهم مفعول ثان لا ظرف لنبت لان الظرف
يجب احتواؤه على فاعل عامله وورد الروايات هذا الوجوب بأنه لا شك في صحة قولك أبصرت الهلال بين
السحاب على ان بين ظرف لا بصرت مع عدم احتوائه على الفاعل فالحق ان نبت بمعنى طرح ووراء ظرف
له لا بمعنى صبر وأما ضرب فاختار في التسهيل انه بمعنى ذكره مثلا مفعول له والمنصوب الثاني بدل أو بيان
(قوله وخص) اما ماض مجهول وبرجحه آخر البيت أو مروى يؤيده قوله اجعل كل ماله زكن وقوله واتو
ضمير الشأن ومن قبل هب صلة ماى ماذ كمن قبله (قوله والامر) مبتدأ وهب مبتدأ ثان خبره ألزما
والجمله خبر الامر رابطها محذوف أى الزمه أو ان الامر مفعول ثان مقدم لا لزوم لجواز تقديم معمول الخبر
القلم على الاصح (قوله ولغير الماض) مفعول ثان لاجعل والاو كل المضاف للموصولة والموصوفة
بجمله زكن أى علم ومن سواءما حال من غير أى اجعل كل الاحكام التى علمت للماضى ثابتة لغيره حال كون
ذلك الغير من سوى هب وتعلم لعدم تصرفهما (قوله وهو المضارع الخ) نبه بالخصر على خروج الصفة
المشبهة لعدم صوغهما من غير اللازم وأفعال التفضيل والتعجب لان الاول لا ينصب المفعول أصلا والثاني
لا ينصب مفعولين وان صح صوغهما من القابى كزبد أعلم من عمر وروما علمه صيان (قوله أنا ظان) أى
أنا رجل ظان فالضمير فى ظان تقديره هو يعود على ذلك المحذوف ولا يقدر أنا لان اسم الفاعل لا يعود
ضميره الا على الغائب كما قاله بعض المحققين اه سجعى (قوله الا صيغة الامر) اما هب فانفاق واما
تعلم فمقتضى العلم وقال غيره بتصرفها حكى ابن السكيت تعلمت أن فلانا خارج أى علمت قال سم وقياس
تصرفها ان يدخلها التعليق والالغاء (قوله واختصت القلبية المتصرفة الخ) واختصت أيضا بان يسد مسد
مفعولها أن وأن وصلتهما وان كانتا فى تقدير المفعول لضمهما المسند والمسنود اليه صريحاً وهى حينئذ تعامل
فى لفظ المصدر المتصدي من الصلة لا فى محل الجملة لانها ليست معلقة عنها والاكسرت ان ويجوز كون فاعلها
ومفعولها ضميرين متصلين لسمى واحد كظننتنى قائما وخرتني لى اسم أن رآه استغنى وألقى بها فى ذلك
رأى الحامية والبصرية بكثرة نحو انى أرائى أعصر خرا وقوله

ولقد أرائى للرماح دريئة * من عن يميني تارة وشمالى

وعدم وفقد روجد بمعنى لقي بقلة دون لقي الا فاعل ضربنى اتفاقا لا يكون الفاعل مفعولا بل
ضربت نفسى وظلمت نفسى لمتغابر اللفظان فان ورد ما يوردهم قدر فيه النفس نحو وهزى اليك واضم اليك
جناحك أمسك عليك زوجك أى الى نفسك وعلى نفسك بخلاف أفعال القلوب فان مفعولها فى الحقيقة
مضمون الجملة لا المنصوب بها فلا ضرر فى اتحادهم مع الفاعل ولا توضع النفس مكانه عند الجمهور فلا يقال
ظننت نفسى عالمة وجوزة ابن كيسان فان كان أحد الضميرين منفصلا جاز فى كل فعل نحو ما ضربت الا
اياى (قوله بالتعليق والالغاء) أى بمجموعهما أو ان التخصيص بالنسبة الى غير المتصرفة منها فلا ينافى
أنه يشاركهن فى الالغاء كان كزبد كان قائم ذهب بعضهم الى انها فى ملة لازمة وفى شرح السكافية
ما يساعد كذا فى النسكت ويشاركهن فى التعليق بالاستفهام خاصة غيرهن نحو فليظن أنها أركى طعما
فستبصرو ويصرون بآيكم المفتون يستلون آيان يوم الدين ويستنبؤنك أحق هو عرفت من أنت ونسبت
أيهم زيدا وعلم أن الجملة مع المعلق سادة مسد المفعولين ان لم ينصب الاول والافسد الثاني كعلمت زيدا أبوه
من هو قال بعض المغاربة فالعامل حينئذ ملحق من العمل فى لفظ الجملة عامل فى محلها النصب على أنها
مفعول ثان وقيل لا تعليق حينئذ لان حكم الجملة فى مثل هذا أن تكون فى محل نصب ولا يؤثر العامل فى
لفظها وان لم يوجد ملحق كعلمت زيدا أبوه قائم ويؤيد الاول ما سياتى فى الشرح عند تمثيله بان لبتهم فان

فالتعليق هو ترك العمل لفظا دون معنى لما منع نحو ظننت لز بد قائم فقولك لز بد قائم لم تعمل فيه ظننت لفظا لاجل المانع لها من ذلك وهو اللام
 لكن في موضع نصب بدليل انك لو عطفت عليه لنصبت نحو ظننت لز بد قائم وعمره منطلقا فهي عاملة في لز بد قائم في المعنى دون اللفظ والالغاء
 هو ترك العمل لفظا ومعنى للمانع (١٥٢) نحوز بد ظننت قائم فليس لظننت عمل في زي بد قائم لاني المعنى ولا في اللفظ

كان الفعل يتعدى لواحد فقط بحرف الجر فالجمله في محل نصب باسقاطه كفسكرت أهذا يصحح أى في ذلك
 أو بنفسه فالجمله سادة مسده ان لم يذ كر كمرت أيهم زيدوا فالراجح انها بدل منه كمرت زيدوا أبو من
 هو حال لانها انشائية فقبل بدل كل بتقدير عرفت شأن زيد وقيل اشتغال بلا تقدير والظاهر جريان
 الخلاف المتقدم في التعليق وعدمه هنا أيضا (قوله فالتعليق ترك العمل الخ) سمي بذلك لعمل العامل
 في المحل دون اللفظ فكأنه لم يعمل كالرأ والمعلقة لا من وجه ولا مطلقه لاساءة الزوج عشرينها (قوله المانع)
 هو اعتراض ماله صدر الكلام وهو جميع المعلقة الآتية بعد الفعل فتبطل عمله لفظا لثلاث زول صدارتها
 بسبب عمله فيها وفيما بعدها فتكون حشوا وهو باطل (قوله لا المانع) أي لفظي بل معنوي وهو ضعف
 العامل بتوسطه أو تأخره (قوله وكذلك أفعال التحويل) أي لقوتها لانها تؤثر في القوت بقلبها وتحويلها
 واقلبية لا تقوى على التأثير فيها لضعفها انما تؤثر في الاحداث المأخوذة من معانيها الثانية فعلق وألغيت
 ومنع من ذلك في هب وتعلم لزم لفظهما حالة واحدة فناسب كون عملهما كذلك وهل المراد بعدم الغاء
 ما ذكر أنه يجب النصب مع تأخر الفعل أو يمتنع تأخره أصلا وعدم تعليقه عدم دخول المعلق بعده أصلا وأنه
 يدخل ويلغى والظاهر فيهما الاول فليحذر (قوله لا في ابتداء) عطف على محذوف أي في حال توسط
 العامل أو تأخره لا في حال الابتداء به أي جهله قبلهما فهنا ابتداء لغوى وفي آخر البيت اصطلاحى ففيه
 الجنس التام لاختلاف معنهما مع اتفاق لفظهما ولا تضرب في الاول لكونها في نية الانفصال كما ذكره
 علماء البديع (قوله يجوز الغاء هذه الخ) أي بشرط عدم انتفاء الفعل والاتباع الاعمال كن بد قائما
 لم أظن لان الغاء حينئذ يوهم أن ما قبله مثبت فيناقض نفي الفعل بعده لتوجه في المعنى الى المفعولين وأما
 قوله وما خال لدينا الخ فقول بمسبأ في الامنى ولوسلم فلا تناقض فيه لا بثنائه على النفي من اوله فتأمل
 ويشترط أيضا كون العامل غير مصدروا لا توجس للام الابتداء والواجب الالغاء كن بد قائم ظني غالب
 لامتناع عمل المصدر مؤخر ونحوز بد قائم ظننت لمنع اللام من العمل فيما بعدها وقبل الفعل معلق بها لامنى
 ومثلهما باقى المعلقة فلا يشترط تقدم الفعل عن المعلق (قوله سببان) أي لان الفعل لما ضعف بالتوسط
 قاربه العامل المعنوي وهو الابتداء وقوله وقيل الاعمال أحسن أي لقوة اللفظي وان توسط بخلاف ما اذا
 تأخر فانه يصف فقدم عليه المعنوي (قوله فالالغاء أحسن) أي اذا لم يؤكده العامل بمصدر منصوب
 كن بد قائما ظننت ظنا والافصح الالغاء التوكيد دليل الاعتناء بالعامل والالغاء ظاهر في عدمه فيبينها
 شبه التثافي فان أكد بضمير المصدر أو بإشارة اليه كان الالغاء سهلا لعدم صراحتهم في المصدرية وكذا يقال
 في المتوسط (قوله وان تقدمت) أي على المفعولين وغيرهما فان تقدم عليهما في عما يتعلق بالجمله غيرهما
 كتنى ظننت زيد قائما فقبل يرجح الاعمال وقبل يجب وعلى الاول فلا يحتاج لتأويل البيتين الآتين
 لتقدم ماني الاول وانى في الثاني الالعمل على الأرجح (قوله وآمل) عطف مرادف وهو لا يكون
 الا بالواردة منصوب تقدير للضرورة على حد * أي الله ان أسمو بام ولا أب * وخال بكسر الهمزة
 أفصح من فتحها والتحويل العطاء (قوله كذلك) أي مثل الادب المذكور في قوله قبله

ويثبت للضارع وما بعده
 من التعليق وغيره ما ثبت
 للماضى نحو أظن لز بد قائم
 وزيد أظن قائم وأخواتها
 وغير المتصرفه لا يكون
 فيها تعليق ولا الغاء وكذلك
 أفعال التحويل نحو صير
 وأخواتها (ص)
 وجب وز الالغاء لاني
 الابتدا
 وانوضه خبر الشأن أو لام
 ابتدا
 في موهب الغاء ما تقدم
 والزم التعليق قبل نفي ما
 وان ولا لام ابتداء
 اوقسم
 كذا والاستفهام ذله
 انختم
 (ش) يجوز الغاء هذه
 الافعال المتصرفه اذا وقعت
 في غير الابتداء كما اذا وقعت
 وسطا نحووز بد ظننت قائم
 أو آخر نحووز بد قائم ظننت
 واذا توسطت فقبل الاعمال
 والالغاء سببان وقبل الاعمال
 أحسن من الالغاء وان
 تأخر فالالغاء أحسن وان
 تقدم امتنع الالغاء عند
 التبعين فلا تقول ظننت
 زيد قائم بل يجب الاعمال

فتقول ظننت زيد قائما فان جاء من لسان العرب ما يوهم الغاء هامة مقدمة أول على اضمار ضمير الشأن كقوله
 أرجو وآمل ان ندنو مودتها * وما خال لدينا منك تنو يل فالتقدير ما خال لدينا منك تنو يل فالهاء ضمير الشأن وهي المفعول
 الاول * ولدينا منك تنو يل جملة في موضع المفعول الثاني وحينئذ فلا لغاء أو على تقدير لام الابتداء كقوله
 كذلك أدبت حتى صار من خاتي * انى وجدت ملاك الشيمة الادب

والتقدير اني وجدت الملاك الشيمة الادب فهو من باب التعليق وليس من باب الالغاء في شيء وذهب الكوفيون وتبعهم أبو بكر الزبيدي وغيره الى جواز الالغاء المتقدم فلا يحتاجون الى تأويل البيهقي وانما قال المصنف وجوز الالغاء لينبه على ان الالغاء ليس بالازم بل هو جائز حيث جاز الالغاء جاز الاعمال كما تقدم وهذا بخلاف التعليق فانه لازم ولهذا قال والتزم التعليق فيجب التعليق اذ وقع بعد الفعل ما للنافية نحو ظننت ما زيد قائم أو ان النافية نحو علمت ان زيدا قائم ومثاله بقوله تعالى ونظنون ان لميثم الا قليلا وقال بعضهم ليس ههنا من باب التعليق في شيء لان شرط التعليق انه اذا حذف المعلق تسلط العامل (١٥٣) على ما بعده في نصب مفعولين نحو ظننت ما زيد قائم فالمراد

حذفت ما لقات ظننت زيدا قائما والآية الكريمة لايتأني فيها ذلك لانك لو حذفت المعلق وهوان لم يتسلط تظنون على لميثم اذ لا يقال وتظنون لميثم هكذا عزم هذا القائل ولعله يخالف لما هو كالجميع عليه من انه لا يشترط في التعليق هذا الشرط الذي ذكره وتمثيل النحويين للتعليق بالآية الكريمة وشبهها يشهد بذلك وكذلك يعلق الفعل اذا وقع بعده لا النافية نحو ظننت لاز يدقام ولا عمرو

اكتنيه حين تأديه لا كرمه * ولا ألقبه والسوءة للقب وملاك الامر بكسر الميم وفتحها ما يقوم به ويتوقف عليه والشيمة بالكسر الخلق والطبيعة (قوله) والتقدير اني وجدت الخ) قيل يجوز في كل من البيتين تقدير ضمير الشأن أو اللام كما قدره غير واحد كالاشموني خلافا لما يورهمه صنيع الشرح اه والظاهر امتناع اللام في الاول لانها لتأكيد الاثبات فتناهي النفي فتأمل (قوله بل هو جائز) أي الامع المصدر واللام فيجب كاسر (قوله فانه لازم) أي الا اذا كان المعلق في المفعول الثاني كعلمت زيدا من هو فانه يجوز نصب زيدا لانه غير مستفهم عنه فهو مفعول أول والجملة في محل الثاني ويجوز رفعه بتعليق العامل عنه لانه مستفهم عنه معنى كما في قولهم ان احدا لا يقول ذلك حيث وقع أحد قبل النفي وهو لا يقع الا بعده لكونه هو والضمير في يقول شيئا واحدا في المعنى (قوله) ولعله يخالف الخ) هذا يؤيد ما تقدم عن بعض المغاربة (قوله بعده لا النافية) فيدها هي وان في الشندر والجامع بالواقعين في جواب القسم لانهما لا يلزمان الصدرا لا حينئذ كما نقله في المغني عن سيبويه في لا وان مثلهما قال في التوضيح والقسم اما مفعول كعلمت والله ان زيدا قائم ولا زيدا قائم ولا عمرو ومقدر كعلمت الى الشرح اذا قدر فيهما القسم فالعامل في ذلك معلق عن العمل في جملة جواب القسم فهي في محل نصب تسلط العامل عليها وان كانت جملة الجواب لا محل لها من حيث القسم لكن في النكت ان التقييد بذلك مذهب الكوفيين والبصريون على خلافه قال ولذا أطلقه في القطر وقد بسطته في حاشية التوضيح اه (قوله) ولا عمرو) كرر لالوجوب به مع المعرفة لا لالغاء لامعها لكن لافرق هنا بين الملقاة والعاملة كليس أو ان (قوله) اسم استفهام) أي لانه لا يعمل فيه ما قبله الا اذا كان حرفا كمن أخذت وعمن تسأل (قوله اعلم عرفان الخ) انما به على هذين دون باقي الافعال مما امر التنبيه عليه لانهما أصل أفعال اليقين والظن ولم يخرج حينئذ عن كونهما قلبيين وغيرهما اذا تعدى لواحد خرج عن القلبية غالبا (قوله اذا كانت علم بمعنى عرف الخ) صريح في ان بين العلم والمعرفة فرقا كما عليه ابن الحاجب فالعلم يتعلق بصفة الشيء وحكمه وبالكليات والمعرفة بالجزئيات وبالذات فعني علمت زيدا قائما علمت اتصافه بالقيام ومعني عرفته عرفت ذاته وقال الرضي لافرق بينهما في المعنى وأما الفرق بالعمل فباختيار العرب ولا مانع من تخصيصهم أحد المتساويين في المعنى بحكم لفظي (قوله ولراي) متعلق بانم بمعنى انسب ثم ان أريد بالرؤ بالفظها وهو المصدر الاصطلاحي فاضافة رأى اليها لامية لنسبتها اليها باشتقاقها منها وعلى هذا حل الشرح وان أريد معناها وهو الخلف فاضافة الدال للدلول وما مفعول انم وانتم أي انتم صلتها ولعلم متعلق به وطالب حال من علم اخترز به عن العرفانية ومن قبل امامت معلق بانتمي لجرد الايضاح أي من قبل ذكر العرفانية كما

مضافا الى اسم استفهام نحو علمت غلاما بهم أبوك (٣٠ - (خضري) - اول) الثالثة ان تدخل عليها أداة الاستفهام نحو علمت أو يد عندك أم عمرو وعلمت هل زيد قائم أم عمرو (ص) اعلم عرفان وطن تهمة * تعدية لواحد ملزمة (ش) اذا كانت علم بمعنى عرف تعدت الى المفعول واحد كقولك علمت زيدا أي عرفته ومنه قوله تعالى والله أنخرجكم من بطون أمماتكم لا تعلمون شيئا وكذلك اذا كانت ظن بمعنى انهم تعدت الى مفعول واحد كقولك ظننت زيدا أي انهمته ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بضنين أي بمنهم (ص) ولراي الرؤ يا انهم بالعلماء * طالب مفعولين من قبل انتمي (ش) اذا كانت رأي

حامية أي للرؤى في المنام تعدت إلى المفعولين كما تعدى إليهما علم المذكورة من قبل وإلى هذا أشار بقوله ولرأى الرؤى بأنهم أي أنسب لرأى التي
مصدرها الرؤى بأنسب العلم المتعدية إلى اثنين فعبّر عن الجملة بما ذكر لأن الرؤى بأن كانت تقع مصدر الغير رأى الجملة فالشهور كونها مصدرا
لها ومثال استعمال رأى الجملة (١٥٤) متعدية إلى اثنين قوله تعالى أنى أراى أعصر خرافا بلاء مفعول

أول وأعصر خرافا جملة في
موضع المفعول الثاني
وكذلك قوله

أبوحنس يؤرقنى وطلق
وعمار وأونة اثالا

أراهم رفقنى حتى إذا ما *
تجافى الليل وانخزل الخزالا
إذا أنا كالذى يجرى لورد
إلى آل فلم يدرك بلالا

فألهاء والميم في أراهم
المفعول الاول ورفقنى هو
المفعول الثاني (ص)
ولا تجز هنا بلا دليل *

سقوط مفعولين أو مفعول
(ش) لا يجوز في هذا
الباب سقوط المفعولين
ولا سقوط أحدهما إلا

إذا دل دليل على ذلك
فقال حنن المفعولين
للدلالة أن يقال هل ظننت

زيدا قائما فتقول ظننت
التقدير ظننت زيدا قائما
خلفت المفعولين لدلالة
ما قبلهما عليهما ومنه قوله

بأى كتاب أم بأية سنة
نرى جهم عارا على *
وتحسب

أى وتحسب جهم عارا على
خلف المفعولين وهما
جهم وعارا على لدلالة

بشبه إليه حل الشرح أو حال ثانية من علم أى حال كونها من قبل المفعولين وهو أولى لينص على أن الجملة
لا تلى كما أفهم عدم تعليقها بقوله طالب مفعولين إذ التبادر منه المفعول الصريح فلا يجوز العاوه ولا تعليقها
خلافًا للشاطبي (قوله حامية) بضم الحاء نسبة إلى الحلم كقفل وعنى مصدر حلم يحلم كقتل يقتل إذا
رأى في منامه شيئاً (قوله بما ذكر) أى يرى الرؤى أو قوله لأن الرؤى بالخ جواب عما يقال ليس في كلامه
نص على المراد إذا الرؤى يستعمل مصدر الرأى مطلقا حامية أو غيرها فأجاب بما ذكر ومنه ذهب الحريرى
والمصنف أنها لا تأتى لغيرهما فلا إشكال عليه وأما الروية بالتاء فالغالب كونها البصرية والعلمية (قوله أبو
حنس) اسم شخص وكذا أطلق وعمار وأثالا صرخم أثالة في غير النداء للضرورة ويؤرقنى أى يسهرنى
خبر الاول وحذف خبر ما بعده لدلالة عليه وأونة جمع أو أن طرف للخبر المحذوف أى يؤرقونى أونة وحتى
ابتدائية وإذا الاولى شرطية وتجاوى الليل وانخزل بمعنى ذهب وإذا الثانية بخافية دخلت في جواب الاولى
والورد المنهسل أى الماء العذب والآل بالماء السراب الذى يرى وسط النهار كأنه ماء وبلا بلا بكسر الموحدة
ما يدل به الخلق من ماء وغيره والمراد هنا الماء يذكر الشاعر رفقته فارقوه ولحقوا بالشام فصار يراهم مناما
(قوله ورفقنى هو المفعول الثاني) بحث فيه السامنى بأن القصد أنه رأى ذاتهم لا كونهم رفقته لأنه
محقق قبل ذلك قال فرفقنى حال لأنه بمعنى مرافقى اسم فاعل لا يتعرف بالإضافة وقد يقال المحقق كونهم
رفقته يفظه لامنا كما هو فرض كلام الشاعر على أن المراد هنا بالمرافقة الاجتماع الجسمى لا الصداقة المحقة
كما يعطيه النظر السديد أى أراهم مجتمعين فى فهو مفعول ثان جزما ولا إشكال أصلا فتدبر (قوله بلا
دليل) والخلف حينئذ يسمى اقتصارا والذى لا دليل اختصارا (قوله سقوط مفعولين أو مفعول) أما
الثانى فاتفق لأن المفعول فى الحقيقة مضمون المفعولين كقيام زيد بخلف أحدهما فقط بلا دليل كخلف
جزء الكلمة وهو ممنوع بخلاف حذفهما معا فتختلف فيه لأنه كخلف الكلمة بتمامها وهو سائغ وجوز
الاكثر من مطلقا والأعلم فى أفعال الظن دون العلم ومنعه سيديويه والاختفاء مطلقا كما هو ظاهر المصنف
وأما قوله تعالى أعنده علم الغيب فهو يرى أى ما يعتقده حقًا وظننت ظن السوء أى ظننت انقلاب الرسول
والمؤمنين منتقيا ونحو من يسمع يخل أى يظن مسموعه حقا فالخلف فى كل الدلائل لأن أعنده علم الغيب
يشعر بهما فى الاول وبل ظننت أن لن ينقلب الرسول إلخ أوضح دليل عليهما فى الثانى ويسمع فى الثالث
يشعر بالاول وحال مخاطب الثانى (قوله فى هذا الباب) أى لا نعدم الفائدة فيه بالخلف إذ يكون اخبارا
بمجرد وقوع ظن أو علم وذلك معلوم ألا يتخلوا حصن ذلك بخلاف خبر هذه الأفعال كاعطيت وكسوت
وضربت فالأخبار بمجرد الفعل مغبس وان لم يعلم متعلقه وظاهر بناء ذلك على اشتراط تجدد الفائدة فافهم
ثم محل المنع إذا أريد مطلق علم أو ظن فإن أريد ظننت ظنا محجيا أو أريد تجدد الظن مثلا وأبهم المظنون
لنكتة فينبغى الجواز كما فى الوردانى وكذا إذا قيد بظرف كظننت فى الدار أو عندك لحصول الفائدة
حينئذ كما فى التسهيل (قوله وتحسب) جعل الواو بمعنى أو أبلغ فى المعنى كما فى الوردانى والضهير فى
جهم لآل البيت وهو لا كميت (قوله واقد نزلت) بكسر التاء جواب قسم محذوف أى والله لقد نزلت
وقوله فلا تظنى غير مفرغ على ذلك القسم وهما خبره لانه نزول المفهوم من نزلت ومعنى متعلق بنزلت وكذا

ما قبلهما معا ومثال حذف أحدهما للدلالة أن يقال هل ظننت أيدا قائما

بنزلة

فتقول ظننت زيدا أى ظننت زيدا قائما فتخلف الثانى للدلالة عليه ومنه قوله ولقد نزلت فلا تظنى غيره * معنى بنزلة الحب المكرم
أى فلا تظنى غيره واقعا هو المفعول الاول وواقعا هو المفعول الثانى وهذا الذى ذكره المصنف هو الصحيح من مذاهب النحويين
فإن لم يدل دليل على الخلف لم يجز لا فيهما ولا فى أحدهما فلا تقول ظننت ولا ظننت زيدا ولا ظننت قائما ترى ظننت زيدا قائما

(ص) وكنتظن اجعل تقول ان ولي * مستفهما به ولم يفصل
(ش) القول شأنه اذا وقعت بعده جملة ان نحكى نحو قال زيد عمر ومنطلق (١٥٥) وأقول زيد منطلق لكن الجملة

بعده في موضع نصب على
المفعولية ويجوز اجراؤه
بجري الظن في نصب المبتدأ
والخبر مفعولين كما تنصهما
ظن والمشهور ان للعرب في
ذلك مذهبين أحدهما وهو
مذهب عامة العرب انه
لايجرى القول بجري
الظن الا بشرط ذكر
المصنف منها أربعة وهي
التي ذكرها عامة النحويين
الاول ان يكون الفعل
مضارعا الثاني أن يكون
للمخاطب واليهما أشار
بقوله اجعل تقول فان
تقول مضارع وهو
للمخاطب الثالث أن يكون
مستوفيا باستفهام واليه
أشار بقوله ان ولي
مستفهما به الشرط الرابع
أن لا يفصل بينهما أى بيان
الاستفهام والفعل بغير
ظرف ولا مجرور ولا
معمول الفعل فان فصل
بأحدهما لم يضر وهذا
هو المراد بقوله ولم يفصل
بغير ظرف الى آخره
فمثال ما اجتمعت فيه
الشروط قولك أنتقول
عمر انطلقا فمفعول
أول ومنطلقا مفعول ثان
ومنه قوله

بمنزلة المحب المكرم بصيغة المفعول وواقعها المفعول الثاني المحذوف ويحتمل انه منى أى فلا تظني غيره كأننا
منى ومتعاقى نزلت محذوف فلا شاهد فيه (قوله وكنتظن) مفعول ثان لاجعل والاول تقول (قوله أو عمل)
أى معمول كما يشير اليه الشارح (قوله وان ببعض ذى) قال سم أو بكها لان أصل ضم الجائز الى
الجائز الجواز وحينئذ فهذه الجملة حشو اذ لم تزد على ما قبلها وقال سيبويه اظاهر أنها احتراز عن الفصل
بالكل ويشهد له النهى عن تنقيح الرخص في الشرعيات اه وقد يفرق بان النهى انما هو عن تنقيح
الرخص من مذاهب متعددة لا في مذهب واحد كما هنا وهو محتمل حديث ان الله يحب ان تؤتى رخصه فتأمل
(قوله ان نحكى) أى بلفظها الاصلى بلا تغيير اعرابه سواء نطق بها قبل الحكاية فيحكى لفظها كما سمع
كقوله زيد عمر ومنطلق أم لا كقول أو قل عمر ومنطلق ويجوز حكاية معناها اجاءا فلا ان تقول قال زيد
انطلق عمر ولو حكيت قول زيد انما قائم أو قولك له أنت بخيل فلك أن تقول قال زيد هو قائم وقلت له هو
بخيل كافي الرضى وأما الجملة الملحونة كقام زيد بالجرح فصحيح ابن عصفور منع حكاية لفظها بل يجب
الرفع اعتبارا بالمعنى وقيل يجوز والظاهر ان محل الخلاف اذ لم يقصد حكاية اللحن والا فلا يسمع أحد منعه
(قوله على المفعولية) أى المفعول به عند الجمهور لا المطلق والجملة مفرد في معناها كقلت شعرا أو
فصد لفظه كيقال له ابراهيم أو مدلوله لفظ كقلت كلمة أى لفظ زيد مثلا فكل ذلك مفعول به للقول الآن
هذه الثلاثة تنصب لفظا لا نحكى خلافا لمن منع الثاني منها وجعل ابراهيم منادى أو خبر المحذوف (قوله
بجري الظن) أى اذا كان بعده جملة اسمية أما الفعلية فليس فيها الا الحكاية ولا في المفرد الا النصب اجاءا
وهل المراد بجراؤه في العمل فقط مع بقائه على معناه وهو التلفظ كما يشير اليه تبين الشرح بقوله في نصب الخ
أوفى العمل والمعنى معا فيجب كونه بمعنى الظن حتى يعمل عمله الجمهور على الثاني حتى عند سالم وعليه
فالظاهر صحة تعليقه والقائه وكون فاعله ومفعوله ضمير بن لمسمى واحد كالظن الذى هو بمعناه كما بحثه
المصرح (قوله أربعة) زاد السهيلي ان لا يتعدى بلام الجر والواجب الرفع على الحكاية نحو أنقول زيد
عمر ومنطلق لأنها تبعده من الظن لكونها للتبليغ وقواعدهم تشهد بذلك وان لم يذكروه وزاد في التسهيل
كون القول حاليا وردده الاكثر بقوله

أما الرحيل فدون بعده * فتنى تقول الدار تجمعنا

بنصب الدار مع ان متى ظرف للقول فتجعله مستقبلا وأجاب الموضح والدامينى بأنها ظرف لتجمعنا
فالمستقبل هو الجمع والقول حالى ولا يضر كونه غير مستفهم عنه حينئذ لان الشرط سبقه بالاستفهام ولو
عن غيره كإلى الدامينى خلافا للمصرح كقوله

علام تقول الرج يشقل عاتق * اذا نال ما طعن اذا الخيل كرت

فان الاستفهام عن سبب القول لا عنه وعلى هذا فان تعاقى الاستفهام بالقول اشترط كونه بغير هل ونحوها
بما يخلص المضارع للاستقبال أما على قول الاكثر من عدم اشتراط الحالية فلا فرق بين هل وغيرها (قوله
القلص) بضمين مخفف اللام جمع قلو وس وهى الناقصة الشابة مفعول أول والروامح صفتها جمع راسمة
من الرسم وهو التأثير في الارض اشد الوطء أو من الرسم وهو ضرب من سير الابل ويحتمل مفعوله الثاني
ويروى يدين بدله ومتى ظرف له أى أنظن النياق يدينهما فى أى رقت (قوله ولا معمول له) قال أبو حيان

متى تقول القلص الروامح * يحتمل أن قام وقاسما
القول مفعولين عنده ولا وكذا ان كان مضارعا بغير ناء نحو يقول زيد عمر ومنطلق لم ينصب أول يكن مسبوقا باستفهام نحو أنت تقول
عمر ومنطلق أو سبق باستفهام ولكن فصل بغير ظرف ولا مجرور ولا معمول له

نحو أنت تقول زيد منطلق فان فصل بأحد هلم بضر نحواً عندك تقول زيد منطلقاً وفي الدار تقول زيداً منطلقاً وعمر تقول منطلقاً ومنه قوله
 أجهلاً تقول بني لؤي * لعمراً بيبك أم متجاهليننا فبني مفعول أول وجهها للمفعول ثان وإذا اجتمعت الشروط المذكورة جاز نصب
 المبتدأ والخبر مفعولين تقول نحو أنت تقول زيداً منطلقاً وجاهلنا على الحكاية نحو أنت تقول زيداً منطلقاً (ص)
 وأجرى القول كظن مطلقاً * عند سالم نحو قل ذامشققاً (ش) أشار إلى المذهب الثاني للعرب في القول وهو مذهب سالم فيجرون
 القول مجرى الظن في نصب المفعولين مطلقاً أي سواء كان مضارعاً أم غير مضارع وجدت فيه الشروط المذكورة أم لم توجد وذلك نحو قل ذام
 مشققاً فذام مفعول أول ومشفقاً مفعول ثان ومن ذلك قوله قالت وكانت رجلاً فطيمناً * هذا العمران الله اسرنا فينا فهذا مفعول أول لقالت
 واسرنا فينا مفعول ثان (ص) ﴿أعلم وأرى﴾ إلى ثلاثة أرى وعلمها * عبداً إذا صار أرى وأعلمها (ش) أشار بهذا الفصل إلى
 ما يتعدى من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل (١٥٣) فذكر سبعة أفعال منها العلم وأرى فذكر أن أصلهما علم ورأى وانهما بالهمزة

مثله مفعول المفعول فيجوز أن هذا تقول زيداً مضارعاً لا يضر الفصل مطلقاً وعليه الكوفيون وأكثر
 البصريين ما عدا سيديويه والاختفش (قوله نحو أنت تقول الخ) محلها ما يجعل أنت فاعلاً بتقول محذوفاً
 ناصباً للمفعولين والاجاز اتفاقاً لعدم الفصل كذا في التوضيح فاستشكله شارحه لما نقله الموضح في حواشي
 الألفية من أن المحذوف لا يتعلق بسوى المشتغل عنه وباقي المفعولات انتهى للذكور المفعول من
 الاستفهام ويجاب بأنه غير متفق عليه فقصرح بعضهم بأن الحكم للمضمر مطلقاً والمذكور مجرد التفسير
 (قوله جاز نصب المبتدأ الخ) أي بشرط كونه بمعنى الظن عند الجمهور كما مر وأما الرفع فعلى كونه
 بمعنى التناظر فالجواز عندهم موزع على الحالتين (قوله هذا العمران الله) الإشارة إلى ضرب صاده الشاعر
 لاعتقاد العرب أن الضباب من مسخ بني إسرائيل ففيه حذف مضافين أي هذا المسوخ بني إسرائيل بالنون
 بدل اللام لثنية ثانية وهو يعقوب عليه السلام واحتج الاعلم وغيره بهذا البيت على أنه لا يشترط عند سالم
 تضمين القول معنى الظن لأن قصيد الشاعر حكاية لفظ المرأة لأنها ظننت ذلك كما هو ظاهر واحتمال أن
 إسرائيل باق على جر بالفتحة بعد حذف المضاف السابق وهو خبر عن هذا المفعول القول بعيد فلا يصلح
 رد اللاحته جازح المبنى على الظاهر والله أعلم

﴿أعلم وأرى﴾

في نسخ أرى وأعلم والكل وجهه لموافقة هذه لما بعد الترجمة ترتيباً والاولى بتعادل فيها اللفظان بتقديم كل في
 محل أذ ليس أحدهما أولى من الآخر حتى يقدم مطلقاً (قوله إلى ثلاثة) متعلق بعدوا بفتح الدال مشددة
 ورأى وعلمها مفعوله مقدم والمراد رأى المتقدمة بقسميها يقينية وحسية نحو أذير يكهم الله الآية (قوله
 وهذا هو شأن الهمزة الخ) لكنها لا تدخل على غير الثلاثي وكذلك على غير رأى وعلم من أفعال الباب خلافاً
 للاختفش في ادخالها على الجميع قياساً عليها ما خروجهما عن القياس أذ ليس في الأفعال ما يتعدى إلى ثلاثة
 بدونها حتى تحمل عليه فيجب الوقوف عند المسموع (قوله صار بعد دخولها متعدياً) مثلها في ذلك
 التضعيف ويقابلها البناء للمفعول والمطاوعة فانهما يجعلان متعدي واحد لازماً والمتعدى لاكثر
 بنقص واحداً (قوله وسياً في الخ) أي في باب متعدي الفعل ولزومه (قوله مطلقاً) حال من ضمير حققاً

يتعديان إلى ثلاثة مفاعيل
 لانهما قبل دخول الهمزة
 عليهما فكانا يتعديان
 إلى مفعولين نحو علم زيد
 عمراً منطلقاً ورأى خالد
 بكرأ أخاك فلما دخلت
 عليهما همزة النقل
 زادت هما مفعولاً ثالثاً وهو
 الذي كان فاعلاً قبيل
 دخول الهمزة وذلك نحو
 أعلمت زيداً عمراً منطلقاً
 وأريت خالداً بكرأ أخاك
 فن زيداً وخالداً مفعول
 أول وهو الذي كان فاعلاً
 حين قلت علم زيد ورأى
 خالد وهذا هو شأن
 الهمزة وهو أنها تصير
 ما كان فاعلاً مفعولاً
 فان كان الفعل قبيل
 دخولها لازماً صار بعد
 دخولها متعدياً إلى واحد
 نحو خرج زيد وأخرجت

الواقع

زيداً وان كان متعدياً إلى واحد صار بعد دخولها متعدياً إلى اثنين نحو

لبس زيد حبة فتقول ألبست زيداً حبة وسياً في بيان ما يتعلق به من هذا الباب وان كان متعدياً إلى اثنين صار متعدياً إلى ثلاثة كما تقدم
 في أعلم وأرى (ص) وما لمفعولي عامت مطلقاً * للثان والثالث أيضاً حقاً (ش) أي يثبت للمفعول
 الثاني والثالث من مفاعيل أعلم وأرى ما ثبت للمفعول علم ورأى من كونهما مبتدأ وخبر في الأصل ومن جواز الالغاء والتعليق بالنسبة إليهما
 ومن جواز حذفهما أو حذف أحدهما إذا دل على ذلك دليل ومثال ذلك أعلمت زيداً عمراً قائماً فالثاني والثالث من هذه المفاعيل أصلهما
 المبتدأ والخبر وهو عمر وقائم يجوز الغاء العامل بالنسبة إليهما نحو عمر وأعلمت زيداً قائماً ومنه قولهم البركة أعلمنا الله مع إلا كابر فنام مفعول
 أول والبركة مبتدأ ومع إلا كابر ظرف في موضع الخبر وهما اللذان كانا مفعولين والأصل أعلمنا الله البركة مع إلا كابر وكذلك يجوز
 التعليق عنهما فتقول أعلمت زيداً لعمر وقائم ومثال حذفهما للدلالة أن يقال هل أعلمت أحداً عمراً قائماً فتقول أعلمت زيداً ومثال

حذف أحدهما للدلالة أن تقول في هذه الصورة أعلمت زيدا عمرا أي قائما وأعلمت زيدا قائما أي عمرا قائما (ص)

وان تعديلا واحدا بلا * همز فلاثنين به توصلا والثان منهما كثنائي اثني كسا * فهو به في كل حكم ذواتنا

(ش) تقدم أن رأى وعلم إذا دخلت عليهما همزة النقل تعديلا إلى ثلاثة مفاعيل وأشار في هذين البيتين إلى أنه إنما ثبت لهما هذا الحكم إذا كانا قبل الهمزة بتعديان إلى مفعولين وأما إذا كانا قبل الهمزة بتعديان إلى واحد كما إذا كانت رأى بمعنى أبصر نحو رأي زيدا عمرا وعلم بمعنى عرف نحو علم زيدا الحق فانهما يتعديان بعد الهمزة إلى مفعولين نحو رأي زيدا عمرا وأعلمت زيدا الحق والثاني من هذين المفعولين كالفعول الثاني من مفعولي كسا وأعطى نحو كسوت زيدا (١٥٧) جبة وأعطيت زيدا درهما في كونه

لا يصح الاخبار به عن الأول فلا تقول زيدا الحق كذا تقول زيدا درهم وفي كونه يجوز حذفه مع الأول وحذف الثاني وابقاء الأول وحذف الأول وابقاء الثاني وإن لم يدل على ذلك دليل فمثال حذفهما أعطت وأعطيت ومنه قوله تعالى فاما من أعطى واتقى ومثال حذف الثاني وابقاء الأول أعلمت زيدا وأعطيت زيدا ومنه قوله تعالى واسوف يعطيك ربك فسترضى ومثال حذف الأول وابقاء الثاني نحو أعلمت الحق وأعطيت درهما ومنه قوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون وهذا معنى قوله والثاني منهما إلى آخر البيت (ص) وكأرى السابق نبأ أخيرا حدث أنبا كذا كذا خبرا

الواقع خبرا عن أي والذي ثبت للمفعول علمت حقيقى للثاني والثالث حال كونه مطلقا من التقييد بحكم أحوال خلافا لمن اشترط في جواز التعليق والالغاء هنا بناء على المفعول أما المفعول الأول فليس له شيء من هذه الاحكام بل هو كسائر المفاعيل (قوله توصلا) اما ماض معلوم فالله للثنية عائدة على علم ورأى في البيت الأول كالف تعديلا وأمر فالفه بدل من النون الخفيفة ويؤيد هذا وجود الفاء في جواب الشرط بلا احتياج إلى تقدير فدا ماض مجهول لأنه لا يبنى من اللازم وعلى القول بجواز احتياج إلى تكافؤ جعل نائب الفاعل ضمير المصدر المفهوم من الفعل لا الفاعل لا نهالست مفعولا به بل تكون للإطلاق ولا الجار قبله لتقدمه (قوله فهو به إلخ) أتى بذلك لدفع توهم أن التشبيه في بعض الاحكام لكنه يقتضي منع التعاليق هنا كباب كسا وليس كذلك فلو قال بدله * ومن يعلق ههنا فها أسا * لوى بالمراد وانما جازا التعليق ههنا لأن أعلم العرفانية قابلية وأرى البصرية ملحقه بها ومن تعليقها قوله تعالى رب أرني كيف نجني الموت فجعله كيف إلخ في محل المفعول الثاني علق عنها أرى وقد يقال يصح ككون كيف اسما معر بالجر داعن الاستفهام هي المفعول الثاني بمعنى الكيفية مضافة إلى الفعل بعدها على حد يوم ينفع أي أرني كيفية احيائك كما قيل به في ألم تركيف فعل ربك (قوله نبأ) هي وما عطف عليها بحذف العاطف مبتدأ خبره كآرى والسابق بالجر صفة أي السابق قبل قوله وان تعديلا الواحد قال الدماميني وتعديله هذه الافعال إلى ثلاثة انما هو بتضمينها معنى اعلم لا بالهمزة والتضعيف اذ ليس في كلامهم ما يدل على ان عليه اه ولم يسمع تعديلا إلى ثلاثة صريحة الا وهي منية للمفعول كما قاله شيخ الاسلام ولا يرد قوله تعالى ينبئكم اذا مضى كل عزم انكم لفي خلق جديد لان جملة انكم سدت مسد الثاني والثالث لتعليق الفعل عنها باللام فليست صريحة (قوله نبئت زرع إلخ) التاء مفعول أول ثابت عن الفاعل وزرعة ثان وجملة يهدى ثالث وقوله والسفاهة كاسمها أي في القبح جملة معترضة قصصها التعريض بدم زرع لسفاهه عليه في أشعاره (قوله وما عليك إلخ) استفهام انكاري أي شيء ثبت عليك في عيادتى اذا أخبرتنى بكسر التاء خطابا لا نثى وهي المفعول الأول ثابت عن الفاعل والباء ثان ودفعنا ثالث وأن تعودى على حذف في متعلق بثبت المقدر كما قدرناه (قوله أو منعم إلخ) عطف على آيات قبله ومنعم ماض معلوم وتساؤلون مجهول ومن استفهام انكاري والشاهد في حديثه فالفاء مفعول أول والهاء ثان وجملة له علينا الولاء ثالث والولاء بفتح الواو بمعنى العلاء بالعين كما في نسخ (قوله ولم أبله) من يلا به يلاؤه اذا اختبره فهو مجزوم بحذف الواو لدلالة ضم اللام عليها وقوله كآرموا أي لم أجربه بحجة موافقة لما زعموا والجملة حالية معترضة بين الثاني والثالث

(ش) تقدم ان المصنف عد الافعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل سبعة وسبق ذكر أعلم وأرى وذكر في هذا البيت الخمسة الباقية وهي نبأ كقوله نبأت زيدا عمرا قائما ومنه قوله وأخبرك قولك أخبرت زيدا أخاك منطلقا ومنه قوله وحدثك قولك حدثت زيدا بكرم قيا ومنه قوله وأنبا كقوله أنبأت عبد الله زيدا مسافرا ومنه قوله وخبرك قولك خبرت زيدا عمرا غائبا ومنه قوله

والثاني هو الاول (قوله سوداء الغميم) لقب امرأة كانت تنزل موضعاً من بلاد غطفان يسمى الغميم
بفتح الغين المحجمة فعرفت به واسمها إلى وقوله بمصر مصغرة لاهلى أى السكاتين بمصر وجلة أعودها حال
مقدرة من ناء أقبلت والله سبحانه وتعالى أعلم

(الفاعل)

هو لغة من أوجد الفعل واصطلاحاً ما في الشرح (قوله التام) أى ولونا سحاً كقطنت فخرج الناقص
ككان وكاد (قوله المسند إليه) أى المرتبط به والمنسوب إليه فعل على جهة الاثبات أو النفي أو التعليق
أو الانشاء فدخل الفاعل في لم يضرب وان ضرب وهل ضرب زيد وخرجت المغاميل لأنها لا تسمى
اصطلاحاً مسنداً إليها ولا منسوباً إليها بل متعلقاً بها والمتبادر الاسناد بالاصالة فخرج البديل والنسق فان
الاسناد فيهما تبعي وأما باقي التوابع فلا إسناد فيها أصلاً والمراد الفعل الاصطلاحي الحقيقي الذي هو
الحديث ثلاثي كقولهم أو شبهه ولا حاجة لتقييد الفعل بالتام خروج اسم كان بقيد الاسناد اذ لم تستند إليه
أصلاً أما على أنها لا حدث لها بل هي روابط وقيدوا للمسند وهو الخبر فظاهر وأما على أن لها حداثاً طلقاً هو
الحصول والنبوت فلأنه لم يستند إلى اسم بل لمضمون الجملة وهو صدر خبرها مضافاً لاسمها فعني كان زيد قائماً
حصل قيام زيد وكذا يقال في أفعال المقاربة ولم يقيّد الشرح الفعل وشبهه بالمقدم أصالة لاخراج المبتدأ في
زيد قام وزيد قائم وقائم زيد فانه أسند إليه فعل وشبهه بسكنه مؤخر لفظاً في الاولين ورتبة في الاخير لان
هذا حكم من أحكام الفاعل ذكره المتن بقوله وبعد فعل الخ لا قيد في تعريفه واستغنى في اخراج
ذلك المبتدأ بقوله أسند إليه فعل كاسيئته (قوله على طريقة فعل) أى بفتح حتين وطريقته هي كونه
مبنياً للفاعل ثلاثياً كان أو غيره مفتوح العين أو غيره وكذا يقال في قوله الآتي على طريقة فعل أى بضم
فكسر وهذا التعبير أولى من قول غيره أصلي الصيغة لأنه يخرج به نحو نعم وشبهه بالسكون تخفيفاً وان
أجيب عنه بان المراد بالانها عدم بنائها للمجهول لاصدم التصرف فيها (قوله أو شبهه) بالرفع عطفاً
على فعل (قوله وحكمه الرفع) أى لانه عمدة الرفع اعراب العمدة وأشار بذلك إلى أن الرفع المأخوذ من
قوله كرفوعي آتى ليس من فحة التعريف بل حكم من أحكام الفاعل السبعة المذكورة في المتن ورافعه
عند سيديوه هو المسند من فعل أو شبهه لا الاسناد وقد ينصب شذوذاً عنداً من اللبس كما قاله في الكافية

ورفع مفعول به لا يلتبس * مع نصب فاعل روروا فلا تقس

سمع خرق الثوب المسحار وكسر الزجاج الحجر بنصب المسحار والحجر ومنه قوله

مثل القنادل هداجون قد بلغت * نجران أو بلغت سواهم هجر

يرفع نجران وهجر ونصب سواهم وقاسه ابن الطراوة عملاً بقراءة قتلي آدم من ربه كلمات بنصب آدم ورفع
كلمات ورد بان كان حله على الاصل من أن المرفوع هو الفاعل لان التاني نسبة من الجانبين وقد عرفت لفظه
بإضافة المصدر نحو ولولادفع الله الناس أو اسماً منه نحو من قبله الرجل امرأته الوضوء أو بمن والباء الزائدتين
نحو أن تقولوا ما جاءنا من بشير كفى بالله شهيداً أى ما جاءنا بشير وكفى الله وهو حينئذ مرفوع تقديره وقيل
محل ويجوز في تابعه الجر على اللفظ والرفع على المحل سواء جر بالحرف أو المصدر وقيل من الفعل
جزءه عناء المستقل وهو الحدث فيكون اسماً بلا تأويل بمصدر فيصح أن يستند إليه كسمع بالمعدي
خير ويضاف إليه كيوم ينفع ويجر فاعله بإضافته إليه حتى ألغز فيه السامعي بقوله

أياعلماء الهنداني سائل * فغنسوا بتحقيق به يظهر السر

أرى فاعلاً بالفعل أعرب لفظه * بجر ولا حروف يكون به الجر

وايس بمحكي ولا بمجاور * لذي الخفض والانسان للبحث بضطر

وخبرت سوداء الغميم

مرضاة

فأقبلت من أهلى بمصر

أعوذها

وانما قال المصنف وكأرى

السابق لانه تقدم في هذا

الباب ان أرى تارة تعدى

الى ثلاثة مفاعيل وتارة

تعدى الى اثنين وكان

قد ذكر ولا أرى المتعدية

الى ثلاثة فتنبه على ان هذه

لافعال الخمسة مثل أرى

السابقة وهي المتعدية الى

ثلاثة لا مثل أرى المتأخرة

وهي المتعدية الى اثنين

(ص)

(الفاعل)

الفاعل الذي كرفوعي

آتى

زيد منبيرا وجهه نعم

الغنى

(ش) لما فرغ من الكلام

على نواسخ الابتداء شرع

في ذكر ما يطلبه الفعل التام

من المرفوع وهو الفاعل

أو نائبه وسياقى الكلام

على نائبه في الباب الذي يلي

هذا الباب فاما الفاعل فهو

الاسم المستند إليه فعل

على طريقة فعل أو شبهه

وحكمه الرفع والمراد بالاسم

ما يشمل

فهل من جواب عندكم أستفيد به * فنبحركم لازال يستخرج الدر
قال الشحني على المغني وسبقه الى الالغاز بذلك أبو سعيد فرج بن قاسم المعروف بابن النحوي الاندلسي
فقال في منظومته النونية في الالغاز النحوية

مافاعل بالفعل لكن جوه * مع السكون فيه ثابتان

جوابه ما أنشده ابن جني في الخصائص لطرفة بن العبد قال

بحفان نعتري نادينا * من سنام حين هاج الصنبر

بشد النون وكسر الباء البرد الشديد وهو فاعل هاج لكن لما أريد منه الحدث أضيف الى فاعله خفضه
ولسكون الروي في البيوت قبله ساكن فاعل كسر الراء الى الباء التي أصلها السكون والحقان جمع جفنة
وهي القصعة والنادي المجلس والسنام أعلى ظهر البعير وهو أعز ما فيه وعلى ذلك هاج في محل جر باضافة
حين اليه كما قيل في يوم ينفع فيقال في الالغاز أي فعل في محل جر باضافة وفاعل مجرور ساكن مرفوع
أي مجرور بالكسرة المنقولة ساكن للضرورة مرفوع محلا هذا وفي الصحاح مانعه وصنبر الشتاء شدة
برده وكذلك الصنبر بشد النون وكسر الباء قال طرفة

بحفان نعتري بحلسنا * وسديف حين هاج الصنبر

والصنبر بتسكين الباء يوم من أيام العجوز ويحتمل أن يكونا بمعنى وانما حركت الباء للضرورة اه وعلى
هذا فالغز من أصله باطل لان كسر الباء ما أصلى ينطق به في غير البيت أيضا واما ضرورة للتخلص من
سكونها مع الروي على أصل التخلص وقرار من اختلاف حركة ما قبل الروي المقيد لأنه منقول عن الراء
بل هي مرفوعة تقدير اولولا الروي للفظ رفعها فادعاء كون الفعل مضافا اليه فيه ما فيه وقد مر أول الكتاب
عن الشنواني رد كون الفعل يسند اليه فتأمل والسديف بالغاء هو السنم وأيام العجوز عند العرب خمسة
أو سبعة موصوفة بشدة البرد (قوله الصريح) يدخل فيه الضمير في نحو قما بقرينة المقابلة (قوله
والمؤول) أي لوجود ساكنك ولون تقديره والسابك هنا أن وأن وما دون كي ولونحو أول يكفهم أنا أنزلنا
الم بأن الذين آمنوا أن تخشع قلوبهم أي لم يحن خشوعها * يسر المرء ما ذهب الليالي * أي ذهابها ولا
يقدر منها الآن المصدرية خاصة لعدم ثبوت تقدير غير هانحو وما راعني الا يسير الخ أي الا أن يسير أي سيره
وليس عند البصريين فاعل مؤول بلا ساكن من الثلاثة قال الساماني في باب التسوية كسواء عليهم
أنفذتهم بناء على أن سواء بمعنى مستوخبران وما بعده فاعله ولا تقع الجلة فاعلا بلانأويل أصلا فلا يقال
يجبني يقوم زيد وظهري أقام زيد بخلاف الكوفيين ولا حجة لهم في ثم بداهم من بعدهم أروا الآيات
ليسجنه وتبين لكم كيف فعلنا بهم لاحتمال ان جملة ليسجنه ليست هي الفاعل بل مفسرة له وهو ضمير
المصدر المفهوم من الفعل أي ثم بداهم بداء كما صرح به في قوله * بدالي من تلك القلوص بداء * وأما
كيف فسيأتي انها بمعنى كيفية وقيل تقع ان علق عنها فعل قلبي بأي معلق وقال الساماني تبعا للمغني
بخصوص الاستفهام كالأية لان الفاعل في الحقيقة مضاف محذوف لان نفس الجلة اذ المعنى تبين لكم جواب
كيف فعلنا فلا قول أربعة (قوله ما أسند اليه غيره الخ) الظاهر انه سقط منه التعميم بقوله سواء كان
مفردا ليصح عطف قوله أو جملة هليسه أو ان قوله غيره صفة لمحذوف أي مفرد غيره ويعلم من كلام الشرح
ان قيد الاسناد الى الفعل مغن عن قيد تقديره كما مر (قوله والمصدر) مثله اسم كعجبت من عطاء
المنانيز بدو أمثلة المبالغة نحو أضراب زيد (قوله عجبت من ضرب زيد عمرا) بتووين ضرب ورفع
زيد على أنه فاعل المصدر ولا يصح اضافته اليه لان الكلام في الفاعل المرفوع لفظا ولا جعل همز وهو الفاعل
بكتابتها بالالف على ان اضافة المصدر لمفعوله ثم ذكر الفاعل بعده قليل بل قيل خاص بالشعر كقوله

الصريح المحسوقام زيد
والمؤول به نحو يجبني
أن تقوم أي قيامك فخرج
بالسند اليه فعل ما أسند
اليه غيره نحو زيد أخوك
أو جملة نحو زيد قام أبوه
أو زيد قام أو ما هو في قوة
الجملة نحو زيد قائم غلامه
أو زيد قائم أي هو وخرج
بقولنا على طريقة فعل
ما أسند اليه فعل على طريقة
فعل وهو النائب عن الفاعل
نحو ضرب زيد والمراد
بشبه الفعل المذكور اسم
الفاعل نحو قائم الزيدان
والصفة المشبهة نحو زيد
حسن وجهه والمصدر نحو
عجبت من ضرب زيد عمرا
واسم الفعل نحو هبات
العقيق والظرف والجار
والمجرور نحو زيد عندك
غلامه أو في الدار غلامه
وأفعل التفضيل نحو صمرت
بالأفضل أبوه فابوه مرفوع
بالأفضل والى ما ذكر أشار
المصنف بقوله كرفوعي أتى
الى آخره والمراد بالرفوعين

* قرع القوارير أقواه الأباريق * برفع أقواه (قوله ما كان مرفوعا بالفعل الخ) أشار بذلك إلى دفع ما ورد على المصنف من أنه ذكر ثلاث مرفوعات لا اثنين فقط * وحاصل الجواب أن المراد مرفوعى الفعل وشبهه الكاتبين في قولك أتى الخ ثم هم في الفعل بين الجامد والمتصرف (قوله و بعد فعل الخ) إشارة لثاني أحكام الفاعل وهو وجوب تأخره و فاعل مبتدأ سوغه تقديم خبره وهو الظرف المختص بوجه اختصاصه أن فعل المضاف إليه يصلح للابتداء معنى لكون المراد به العموم كفى علمت نفس أى وبعد كلى فعل فاعل فيفيد أنه لا بد أن كل فعل من فاعل وإنه لا يكون إلا بعده وهذه هي المقصودة هنا أما الأولى فتستفاد من قوله فإن ظهر الخ كاستنبينه لكن برد على عمومته أن بعض الأفعال لا يطلب فاعلا فيحتاج لاستثنائه كالفعل المؤكد في نحو أنك أتاك إلا حقون والمبني للجهول وكان الزائدة على الصحيح والفعل المكشوف بما كلفها وطالما وكثر ما قيل ما في ذلك مصدرية هي وما بعدها فاعل وقال الشاطبي إن قلنا ترد لاثبات الشيء القليل وقد ترد للنفي المحض فيمكن أن تكون حرف نفي كما لا فعل إلا فاعل أه ولا يقع بعده هذه الألفاظ إلا جلة فعلية فعلها ما ذكره وأما قوله

صددت فاطولت الصدود وقعا * وصال على طول الصدود يدوم

حيث جعل وصال فاعلا محذوف يفسر بدوم فضرورة وقيل قدم الفاعل على فعله للضرورة كذا في المغنى (قوله فإن ظهر) أى الفاعل المذکور قبل والمراد به الفاعل الاصطلاحي أى الاسم المرفوع لا الفاعل المعنوي وهو المحكوم عليه كإفيل لانه لا يظهر ويستتروى يكون بعد الفعل إلا الاسم الدال على الذات المحكوم عليها لا هي كما هو ظاهر وقوله فهو أى الظاهر المفهوم من ظهور خبره محذوف أى فالظاهر المطلوب أو فهو أى الحكم واضح والأفصح حكمه باستتاره وهذا التقرير ينتفي اتحاد الشرط والجزاء بالانكشاف وهذا إشارة إلى حكم ثالث وهو أنه لا بد منه لفظاً وتقدير ولا يجوز حذفه لانه عمدة (قوله والافضيم) اعترض بأنه لا يلزم من عدم ظهوره استتاره لجواز كونه محذوفاً ويجوز أن يحذفه بخصوص بمواضع قليلة مستثناة لا يلبق اعتبارها في التقسيم وهي خمسة الفعل المجهول والمؤكداً بالتون للجماعة والمخاطبة نحو ولا يصدك لاتضر بن بكسر الباء والاستثناء المفرغ نحو مقام الازيد أى مقام أحد المصادر بناء على عدم تحمله الضمير لجوده كضرب باز بدا وأطعم في يوم والتعجب كاسمع بهم وأبصر أى بهم تحذف فاعل الثاني للدلالة الأول عليه ويؤخذ من كلام ابن هشام في تعليقه موضع سادس وهو أن يقوم مقامه حالان قصد بهما التفصيل نحو فتلحقه رجل رجل فإن أصله فتلحقه الناس رجل رجل أى متناز بين كفى ادخلوا الأول فالأول أى مرتبين تحذف الفاعل وأقيم مجموعهما مقامه فصارا كأنهما شئ واحد لانه عدد الا في أجزائه لقيامهما مقام الفاعل الذي لا يتعدد فرفعهما كرفع واحد لكن لما لم يقبل المجموع من حيث هو مجموع جعل في أجزائه فيمتنع فيهما العطف كما يمنع في حالوا مض وزاد يس واحداً وهو مقام وقعد الازيد لانه من الحذف لا التنازع لان الأضمار في أحدهما يفسد المعنى لاقتضائه نفي الفعل عنه وانما هو منفي عن غيره مثبت له أه وقد يقال يضمن في أحدهما مع الايمان بالآخرى فلا يرد ما قاله وقد ينازع في الباقي بما كان جعل ما في التعجب من الحذف والايصال بأن يجعل فاعل أبصر مستترا فيه بعد حذف الجار لا محذوفاً وأما المصدر فصحيح السبوطى تحمله للضمير لتأوله بالاشتق فضرر بامعنى اضرب وأطعم معنى ان يطعم ففاعلها مستتر لا محذوف وأما في الاستثناء المفرغ فالفاعل اصطلاحاً ما بعده الا وكون الأصل مقام أحد منظور فيه للمعنى ونظر النحاة للفظ والفعل المؤكد حذف فاعله لانه لا يتصرف فيه مع الدلالة عليه بضم ما قبله أو كسر فهو كالثابت وأما الفعل المجهول فأنما حذف فاعله لسد النائب مسده ومثله يقال في رجل رجل فاستثناء هذه من عدم الحذف استثناء ظاهري وفي الحقيقة لا حذف فتأمل هذا وأجاز الكسائي حذفه مطلقاً مسكاً

ما كان مرفوعا بالفعل أو بشبه الفعل كما تقدم ذكره ومثله للرفوع بالفعل بمثالين أحدهما مارفع بفعل متصرف نحو أتى زيد والثاني مارفع بفعل غير متصرف نحو نعم الفتى ومثله للرفوع بشبه الفعل بقوله منسباً وجهه (ص)

وبعد فعل فاعل فإن ظهر فهو والافضيم استتر

(ش) حكم الفاعل التأخر عن رافعه وهو الفعل أو شبهه نحو قام الزيدان وز يد قائم غلاماه وقام زيد

ولا يجوز تقديمه على رافعه فلا تقول الزيدان قام ولا زيد غلاماه قائم ولا زيد قام على أن يكون زيدا فاعلا مقديما بل على أن يكون مبتدأ والفعل بعده رافع ضمير مستترا لتقدير زيد قام هو وهذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك كله وتظهر فائدة الخلاف في غير الصورة الأخيرة وهي صورة الأفراد نحو زيد قام فتقول على مذهب الكوفيين الزيدان قام والزيدون قام وعلى مذهب البصريين يجب أن تقول الزيدان قاما والزيدون قاموا فتأتي بألف وواو في الفعل ويكونان هما الفاعلين وهذا معنى قوله وبعد فعل فاعل وأشار بقوله فان ظهر الى آخره الى أن الفعل وشبهه لا بدله من مرفوع فان ظهر فلا ضمائر نحو قام زيد وان لم يظهر فهو ضمير نحو زيد قام أي هو (ص) وجرد الفعل إذا ما أسندا لأنين أو جمع كغفار الشهدا وقد يقال سهدا وسعدا وسعدوا والفعل بالظاهر بعد مسند (ش) مذهب جمهور العرب أنه إذا أسند الفعل الى ظاهر مثنى أو مجموع وجب نجر يده من علامة تدل على التثنية أو الجمع فيكون كحاله إذا أسندا الى مفرد فتقول قام الزيدان وقام الزيدون وقامت الهندات كما تقول قام زيد ولا تقول على مذهب هؤلاء قاما الزيدان ولا قاموا الزيدون ولا قمن الهندات فتأتي بعلامة في الفعل الرفع للظاهر على (١٦١) ان يكون ما بعده الفعل مرفوعا به وما

اتصل بالفعل من الألف والواو والنون حروف تدل على تثنية الفاعل أو جمعه بل على أن يكون الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر والفعل المتقدم وما اتصل به اسما في موضع رفع به والجملة في موضع رفع خبرا عن الاسم المتأخر ويحتمل وجها آخر وهو ان يكون ما اتصل بالفعل مرفوعا به كما تقدم وما بعده يدل مما اتصل بالفعل من الاسماء المضمرة أعني الألف والواو والنون ومذهب طائفة من العرب وهم بنو الحارث بن كعب كما نقل الصنفار في شرح الكتاب ان الفعل اذا

بحدث لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ونحو كلا إذا بلغت التراقي وقولهم إذا كان غدا فأتني ورد بأن الفاعل في كلها مستتر لا محذوف ففي يشرب ضمير يعود للشارب المندلول عليه بالفعل وفي بلغت ضمير الروح المعاوذة من السياق والتراقي أعلى الصدر وفي الأخير ضمير يعود لمادات عليه الحال المشاهدة أي إذا كان هو أي ما نحن عليه من السلامة غدا فتأتي (قوله ولا يجوز تقديمه) أي الا في الضرورة كأنص عليه الاعلم وابن عصفور وهو ظاهر كلام سيدي به وقيل يمنع مطاقا لان الفعل وفاعله كجزأى كلمة فلا يقدم مجزها على صدرها فان وجد ما ظاهرا للتقديم وجب كون الفاعل ضميرا مستترا والمقدم امام مبتدأ كزيد ضربا وفاعل محذوف نحو وان أحد من المشركين استجارك (قوله فاجازوا التقديم) أي تمسكا بقول الزبارة بفتح الزاي وشدة الواو

مالا لجمال مشيها وثيدا * أجنده لا يحملن أم حديدا * أم الرجال جنفا فعودا
رفع مشيها وليس مبتدأ لعدم خبره لنصب وثيدا على الحال فتعين كونه فاعلا لوثيدا مقديما عليه وهو بفتح الواو وكسر الهمزة كفعيل من التؤدة وهي التأتى وهو عند البصريين ضرورة كما صر في قوله وقلمواصل الخ ومن يمنعه مطلقا يجعل الخبر محذوفا لشد الحال مسده أي يظهر وثيدا أو غير ذلك ويرى مشيها بالنصب على المصدر أي تمشي مشيها بالجر بدل اشتغال من الجبال (قوله وجرد الفعل الخ) هذا رابع الاحكام ومثل الفعل الوصف وانما خصه لانه الاصل أراد الفعل اللاغوى على حذف مضاف أي مفهم الفعل ومثل ذلك يقال فيما صر من قوله وبعد فعل الخ (قوله من علامة التثنية الخ) وانما لم يجرده من علامة التثنية لانه لا حاجة اليها لان الفاعل قد يكون لفظه مذكرا ومعناه مؤنث وبالعكس فلا يعلم المراد الا بالبناء وعدها بخلاف التثنية والجمع فان صيغتهما تنفي عن العلامة (قوله تولى قتال الخ) الضمير لصعب بن الزبير والمبارقين هم الخوارج من مرق السهم اذا خرج وأسلمه أي خلاه وفيه الشهادة بقيامه أسلمه والمبعد بكسر العين أو فتحتها الاجنبي والحليم القريب أو الصديق (قوله يلوموني) قياسه يلومني ويعذل بالضم من باب نصر

(٣١ - (خضري) اول)
أسندا الى ظاهر مثنى أو مجموع أي فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع فتقول قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن الهندات فتكون الألف والواو والنون حروف تدل على التثنية والجمع كما كانت التاء في قامت هند حرفا تدل على التثنية عند جميع العرب والاسم الذي بعد الفعل المذكور مرفوع به كما ارتفعت هند بقامت ومن ذلك قوله تولى قتال المبارقين بنفسه * وقد أسلماه مبعوثا وحجيم وقوله يلوموني في اشتراء النخيل أهلي فكاهمو يعذل وقوله رأين الغواني الشيب لاح بعارضى * فاعرض عني بالخذود النواضر فبعد وحجيم مرفوعا بقوله أسلماه والألف في أسلماه حرف يدل على كون الفاعل اثنين وكذلك أهلي مرفوع بقوله يلوموني والواو حرف يدل على الجمع والغواني مرفوع برأين والنون حرف يدل على جمع المؤنث والى هذه اللغة أشار المصنف بقوله وقد يقال سعدا وسعدوا الى آخر البيت ومعناه انه قد يؤول في الفعل المسند الى الظاهر بعلامة تدل على التثنية أو الجمع فأشعر قوله وقد يقال بأن ذلك قليل والامر كذلك وانما قاله والفعل للظاهر بعد مسند لينبه على ان مثل هذا التركيب انما يكون قليلا اذا جعلت الفعل مسندا الى الظاهر الذي بعده فأما اذا جعلته مسندا الى المتصل به من الألف

والواو والنون وجمعت الظاهر مبتدأ أو بدلا من المضمرة فلا يكون ذلك قليلا وهذه اللغة القليلة هي التي يعبر عنها النحويون بلغة كاوني
البراغيث وعبر عنها المصنف في كتبه بلغة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فالبراغيث فاعل كاوني وملائكة فاعل
يتعاقبون هكذا زعم المصنف (ص) (١٦٣) ويرفع الفاعل فعل أضمرنا * كمثل زيد في جواب من قرا (ش) اذ ادل

كافي المختار (قوله مبتدأ أو بدلا الخ) لا يجوز حل جميع ماورد من ذلك على الابتداء أو الابدال لان
أئمة العربية انفقوا على ان قوما من العرب يجعلون هذه الاحرف علامات كتاء التأنيث ولئلا يكون
الابدال أو تقديم الخبر واجبا ولا قائل به (قوله كاوني البراغيث) حقه على الافصح كائى وأ كائى
بالتاء وعلى هذه اللغة كائى بنون النسوة كما هو الشأن في جمع غير العاقل والتأني في الواو العقلاء لتزليهم
منزلتهم في الجور والتعدي المعبر عنه بالا كل مجازا (قوله يتعاقبون) أى تأتي طائفة عقب أخرى (قوله
هكذا زعم المصنف) أشار بذلك الى انه مردود بأنه حديث مختصر حذف الراوى صدره ولغظه ان الله
ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فيتعاقبون صفة للملائكة السابق والواو ضمير
يرجع اليها وملائكة بالليل مستأنف لبيان ما أجل أولا وهكذا يكون الحال بعد الاختصار فالواو ضمير عائذ
على ملائكة المحذوفة كاصلا لكان قال سم يبعد كون الراوى يختصره ويجعل المحذوف ملاحظا بلا
دليل فيمتعين جعل الواو حذفا لئلا يكون الكلام ناقصا لعدم العلم بمرجع الضمير اهـ (قوله ويرفع الفاعل
الخ) هذا خامس الاحكام ولو قال

ويرفع الفاعل فعل حذف * كمثل زيد في جواب من وفي

لسلم من التجوز بالا ضمارة عن الحذف لان الفعل لا يسمى مضمرا بل محذوفا (قوله التقدير قرأ زيد) انما لم
يقدر زيد القارى ليكون جملة اسمية كالسؤال لان الفعلية في هذا الباب أكثر فالحل عليها أولى تصرح
(قوله وتاء تأنيث الخ) هذا سادس الاحكام وهي من اضافة الدال للمذلول (قوله تلى الماضى) مثله
الوصف نحو قائمة هند الاما يستوى فيه الذكر والمؤنث كفعيل بمعنى مفعول وفعل بمعنى فاعل فلا
تلققه تاء (قوله اذا كان لاني) أى مستندا اليها ولو على وجه التني والمراد بها المؤنث حقيقة وهو ماله
فرج كالمرأة والنخلة أو مجازا وهو ما لا فرج له كالشمس والارض أو تأويلا كالكتاب مراد به الصحيفة
أو حكماء هو المضاف للمؤنث كصدر الفتاة (قوله تدل على كون الفاعل الخ) قيد به لكونه محل البحث
والافتله نائبه واسم كان ولو عبر بمر فوع الفعل لشبه ما لما كان المرفوع للمؤنث قد يتجاوز عن التاء وقد توجد
في الذكر وقصدوا الدلالة على تأنيثه ابتداء لحقوا علامته بالفعل لكونه كجز منه كما رصوا علامة الرفع في
الافعال الخمسة بمر فوعها (قوله فعل مضمرة) أى فعل فاعل مضمرة ولو مجازى التأنيث مستترا كان كما مثله
أو بارزا وهو خصوص الالف نحو قائما بخلاف فت للمؤنثة وقتما لثناها وقتن وقن لجمعها فلا تلحقه التاء
فضلا عن لزومها للاستفناء عنها أو يستثنى من المستتر نحو نعمت امرأة هند فان الفاعل ضمير مؤنث مستتر
يعود على امرأة بعده لكن لا تلزم التاء في فعله لما سيأتى في نعم الفتاة ثم هذا اللزوم باق وان عطف عليه مذكر
كهند قامت هي وزيد كما يلزم التذكير في عكسه كزيد قام هو وهند ومحلى تغليب المذكر مطلقا قدم أو آخر
اذا جمعها ضمير واحد كهند وزيد قائمان (قوله أو مفهم) عطف على مضمرة أى أو فعل اسم ظاهر مفهم
الخ بشرط اتصال ذلك الظاهر بعامله كما يفيد البيت بعده وما قيل انه حذف هذا القيد من الثاني لذكره
في الاول فيه ان معنى الاتصال في الضمير غير معناه المراد هنا كالايجنى وان كان لازماله فلاولى ما سمعته
(قوله تلزم تاء التأنيث الخ) مثله في اللزوم وعدمه تاء المضارع المسند لمؤنث فتلزم مع الظاهر الحقيقي

دليل على الفعل جاز حذفه
وابقاء فاعله كما اذا قيل لك
من قرأ فتقول زيد التقدير
قرأ زيد وقد يحذف
الفعل وجوبا كقوله
تعالى وان أحد من
المشركين استجارك
فاحذف فاعل بفعل محذوف
وجوبا والتقدير وان
استجارك أحد استجارك
وكذلك كل اسم مرفوع
وقع بعد ان أو اذا فانه
مرفوع بفعل محذوف
وجوبا ومثال ذلك في اذا
قوله تعالى اذا السماء
انشقت فالسما فاعل بفعل
محذوف والتقدير اذا
انشقت السماء انشقت
وهذا مذهب جمهور
النحويين وسبب تأني
الكلام على هذه المسئلة
في باب الاشتغال ان شاء
الله تعالى (ص)

وتاء تأنيث تلى الماضى
اذا
كان لاني كأت هند الاذى
(ش) اذا أسند الفعل
الماضى الى مؤنث لحقته
تاء ساكنة تدل على
كون الفاعل مؤنثا ولا
فرق في ذلك بين الحقيقي

والمجازى نحو قامت هند وطلعت الشمس لكن لها حالتان حالة لزوم وحالة جواز وسبب تأنيث الكلام على ذلك (ص) الثاني

وانما تلزم فعل مضمرة * متصل أو مفهم ذات حر
(ش) تلزم تاء التأنيث الساكنة الفعل الماضى في موضعين أحدهما
أن يسند الفعل الى ضمير مؤنث متصل ولا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي والمجازى فتقول هند قامت والشمس طلعت ولا تقول قام ولا طلع
قان كان الضمير منفصلا لم يؤت بالتاء نحو هند

ما قام الاهی الثاني أن يكون الفاعل ظاهرا حقيقي التأنيث نحو قامت هند وهما المراد بقوله ومفهوم ذات حر أصل حرح حذف لام
السكامة وفهم من كلامه ان التاء لا تلزم في غير هذين الموضعين فلا تلزم في (١٦٣) المؤنث المجازي الظاهر فتقول طلع

الشمس وطلعت الشمس

ولا في الجمع على ماسيائي

تفصيله (ص)

وقد يبيح الفصل ترك

التاء في

نحو وأنى القاضى بنت

الواقف

(ش) اذا فصل بين الفعل

وفاعله المؤنث الحقيقي بغير

الاجاز اثبات التاء وحذفها

والاجود الاثبات فتقول

أنى القاضى بنت الواقف

والاجود أنت وتقول قام

اليوم هند والاجود قامت

(ص)

والحذف مع فصل بالافضل

كاز كالافتاة ابن العلاء

(ش) اذا فصل بين الفعل

والفاعل المؤنث باللام يجوز

اثبات التاء عند الجمهور

فتقول ما قام الاهدوم

طلع الالشمس ولا يجوز

ما قامت الاهدوم لا طلعت

الالشمس وقد جاء في

الشعر كقوله

فما بقيت الا الضلوع

الجراشع

فقول المصنف ان الحذف

مفضل على الاثبات يشعر

بان الاثبات أيضا جائز

وليس كذلك لانه ان أراد

به انه مفضل عليه باعتبار

انه ثابت في الشعر والنظم

التأنيث ومع الضمير المتصل سواء كان كل منهما مفردا أو مثنى وأما الجمع فان كان ظاهرا جازت فيه كتنقوم
الهندات كما سيأتي في تاء الماضي أو ضمير الاستغنى عنها بالنون كيتربعن الآن يعفون بيارعناك فهل تمنع
حينئذ لذلك كتاء الماضي أولا فليحذر (قوله ما قام الاهی) مثله انما قام هي (قوله حقيقي التأنيث)
أى سواء كان بالتاء كفاطمة أولا كزنبوب يستثنى من الجرد ما لا يتميز منه كره من مؤنثه كبرغوث فلا
يؤنث فعله وان أريد به مؤنث كما ان ذا التاء الذى لا يتميز يجب تأنيث فعله وان أريد به مذكر بلا خلاف
كتملة وبقرة وشاة مما يفرق من جمعه بالتاء كما في النكت فتى لم يعرف حال المعنى في الواقع براعى اللفظ فعلم
أن الاستدلال على أن نملة سليمان كانت أنى بقوله تعالى قالت نملة وهم لعدى غيرها وكل ذلك في الحقيقي أما
المجازي فقلو التاء مؤنث جواز أو الجرد مذكر وجوب بالأن يسمع تأنيثه كشمس وأرض وسماء وقد نظمت
ذلك فقلت

اذا سقط التمييز بين مذكر * وأننى ففعل السكك أثنى مطلقا

لدى التارذ كرى المجرد يافى * كتملة مع برغوث فاعلم وحققا

وان ميزا أنت لافى ولو خلا * من التاء وذكر في سواء لتنتقى

وذافى الحقيقي لا المجازى فانه * مع التاء بالوجهين في الحكم قدرى

ومع حذفه اذ كروجو باسوى الذى * بنقل كشمس فهو بالنقل علقا

(تنبيه) حكم تأنيث الضمير والوصف ونحوهما حكم الفعل فيما ذكر وكل ذلك فيما إذا أريد معنى الاسم
فان قصد لفظه جازت كبرد باعتبار اللفظ وتأنيثه باعتبار السكامة وكذا الفعل والحرف وحروف الهجاء
وقال الفراء حروف الهجاء مؤنثة ولا تذكر الا في الشعر (قوله حرح) أى بدليل تصغيره على حرج يجمعه
على أحراح حذف لامه وهى الحاء باعتبار ما بقي كيدودم وقد يعوض منها راء تدغم فيها الراء وهو بكسر
الحاء فرج المرأة كفى المصباح لكن المراد هنا مطلق فرج معد للوطء ولودبرا كالطير (قوله الفصل)
أى بين الفعل وفاعله الظاهر فتضعف العناية به لبعده عن الفعل ويضير الفصل كالعوض من التاء (قوله
والاجود الاثبات) أى كما يفهم من تعبيره بقدر فرض السكلام في ظاهر حقيقي التأنيث اما المجازى فنقل
السامعنى أن الاجود فيه ترك التاء ظاهرا لفضل الحقيقي على غيره ثم اختار عكسه لان اثباتها كثر جدا في
القرآن على حذفها (قوله لم يجز الخ) أى لان الفاعل في الحقيقة مذكر محذوف اذ المعنى ما قام أحدا لا
هندوامة يجوز المصنف اثباتها نظر للظاهر الملاءمة به ومثل الاسوى وغيره فيهما الخلاف وان كانا مذكرين
لا كتسابهما للتأنيث من المضاف اليه (قوله فابقيت الخ) صدره لذى الرمة

* طوى النحر والاجراز ما في غروضها * فابقيت الخ يصف ناقته بالهزال من كثرة السفر والنحر بحاء
مهملة فزاي هو النخس والركض وهو فاعل طوى أى أذهب والاجراز جمع جزر يحجم فراء فزاي أرض
لانبات بها والغروض بمجمعتين بينهما راء جمع غرض كفأوس وفلس كفى الصحاح وهو حزام الناقة
والجراشع جمع جرشع كقنفاقد وقنفذاى الضلوع المنتفخة الغليظة وأما الرقيقة فذهبت من الهزال ووجه
الشاهد منه أنه اذا جاز اثبات التاء في الفصل بالامع الضلوع وهى جمع تكسير يجوز فيها الاثبات وعدمه عند
عدم الفصل فليجوز فيما يجب فيه الاثبات عند عدم الفعل بالاولى فاندفع ما اعترض به هنا (قوله وليس
كذلك) أى ليس جائزا في الشعر بل هو خاص بالشعر لكن قال المصنف في غير هذا الكتاب ان الصحيح

وان الاثبات انما جاء في الشعر فصحيح وان أراد أن الحذف أكثر من الاثبات فغير صحيح لان الاثبات قليل جدا (ص)

والحذف قد يأتي بالافضل ومع * ضمير ذى المجازى في شعر وقع (ش) قد يحذف التاء من الفعل المسند

الى مؤنث حقيق من غير فصل وهو قليل جدا حتى سيبويه قال فلا تفرق بين التأنيث والتأنيث من الفعل المسند الى ضمير المؤنث المجازي وهو مخصوص بالشعر كقوله فلامزنة ردت ودفعها * ولا أرضاً بقل ابقاها (ص) والتاء مع جمع سوى السالم من * مذكرة كالتاء مع احدى اللين والخنث في نعم الفتاة استحسنوا * (١٦٤) لان قصد الجنس فيه بين (ش) اذا أسند الفعل الى جمع فاما ان يكون

جوازه نثرا أيضا خلافا للجمهور ورد قد قرى فاصبحوا لا ترى الامساكنهم بالرفع نائب فاعل ترى ان كانت الاصبحة بالرفع فلا اعتراض عليه والشق الثاني من التردد هو المراد (قوله الى مؤنث حقيق) أي ظاهر أما ضميره فالظاهر أنه لم يسمع فيه الخذف (قوله مخصوص بالشعر) جوزه ابن كيسان في النثر أيضا فيقال الشمس طلعت كطلع الشمس (قوله فلامزنة) بالتنبؤين على افعال لا كليس أو اعمها وأما الثانية فعاملة كان والمزنة السحابة البيضاء وردت ودفعها أي أمطرت كامطارها وأقبل أي أنبت البقل كأنبائها (قوله والتاء مع جمع الخ) أفاد به هذا ان ما صر من لزوم التاء مع الظاهر الحقيقي التأنيث خاص بغير الجمع والمراد به مادل على متعدد السالم كان كزبدون وفاطمت وطلحات أو مكسرا كهنود وزبدون أو ام جمع كنساء وقوم أو ام جمع جنس كشجرة وبقرف كل ذلك يجوز فيه ترك التاء لتأوله بالجمع أو الفريق مثلا وانبائها ولومذ كراسم لتأوله بالجماعة وهي من المؤنث المجازي والفرج في نساء وفاطمت ليس بنفس الجمع حتى يكون حقيقيا بل لآحاده هذا مذهب الكوفيين وذهب البصريون الى وجوب تأنيث جمع المؤنث السالم الحقيقي التأنيث لا كطلحات وتمرات ووجوب تركه كرجع المذكر السالم لان سلامة الواحد فيهما صيرته كالمذكر بخلاف البقية ورد عليهم بقوله تعالى آمنت به بنو اسرائيل اذا جاءك المؤمنات وقول الشاعر

فبكي بناتي شجوهن وزوجتي * والناترون الى ثم تصدعوا

وأجيب بفرض كلامهم فيما اذا سلم بناء الواحد كما أفهمه التعليل امامنا تغير كنين وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقا كما قاله الشاطبي وأما التذكير في جاءك فلفصل بالكاف وبهذا تعلم ان ما ذكره المصنف وجاء عليه الشارح من جواز الامرين فيما عدا جمع المذكر السالم الشامل للمؤنث ليس منه بياصر ياولا كوفيا لكنه مذهب الفارسي من البصريين كما في التصريح وعلى مذهب الكوفيين يخرج قول الزخشي

ان قومي تجمعوا * وبقتلى تحموا * لا بأبالي بجمعهم * كل جمع مؤنث

أي جواز وليس عندهم جمع يجب تأنيثه أو تذكيره وأما الغرض من قال

أيافاضلا قد حاز كل فضيلة * ومن عنده علم العويص يراد

أين جمع تصحيح يحى مذكرا * وفي فعله تاء الاناث تزداد

فانما يصح على مذهب البصريين أو المصنف من وجوب ترك التاء في سالم المذكر ويجوز عنه بما تغير فيه بناء الواحد كما آمنت به بنو اسرائيل فتأمل وسحكت المصنف والشارح عن حكم المثني وهو كالمفرد حقيقيا أو غيره (قوله كالتاء مع احدى اللين) أي في أصل الجوازا والافتاء مع نحو لبننة أرجع والخذف في جمع التكسير مطلقا واسم الجمع واسم الجنس أرجع على ما لا مامني والذي للسيوطي استواء الامرين (قوله مقصوده استغراق الجنس) أي بناء على ان أل في فاعل نعم للجنس لا للعهد ومقتضى ذلك جواز الوجهين في كل مؤنث قصده الجنس ولا بعد فيه كصار المرأة خيرا من الرجل ومن ذلك ما قام من امرأة فيخبر فيه لان من أفادت الجنسية بخلاف ما قامت امرأة تكون المراد بها الفرد وانما جاء العموم من الذي قاله الشاطبي وقد يقال جواز الامرين في الاول للفصل بين لالجنس ونقل ابن هشام ان التأنيث في المقرون بين الزائدة أكثر قال ويتعين التذكير في كفي بهند لا التزامه من العرب بقي ان الحكم لا يختص باسناد نعم الى

جمع سلامة لمذكر أو لافان كان جمع سلامة لمذكر لم يجوز افتراق الفعل بالتاء فتقول قام الزبدون ولا يجوز قامت الزبدون وان لم يكن جمع سلامة لمذكر بان كان جمع تكسير لمذكر كالرجال أو لمؤنث كالهنود أو جمع سلامة مؤنث كالهنات جاز اثبات التاء وحذفها فتقول قام الرجال وقامت الرجال وقام الهنود وقامت الهنود وقام الهنات وقامت الهنات فاثبات التاء لتأوله بالجماعة وحذفها لتأوله بالجمع وأشار بقوله كالتاء مع احدى اللين الى أن التاء مع جمع التكسير وجمع السلامة لمؤنث كالتاء مع الظاهر المجازي التأنيث كابتنة كما تقول كسر اللبنة وكسرت اللبنة تقول قام الرجال وقامت الرجال وكذلك باقي ما تقدم وأشار بقوله والخنث في نعم الفتاة الى آخر البيت الى انه يجوز في نعم وأخواتها اذا كانت فاعلها مؤنثا اثبات التاء وحذفها وان كان مفردا مؤنثا حقيقيا فتقول نعم

الظاهر

المرأة هند ونعمت المرأة هند وانما جاز ذلك لان فاعلها مقصوده استغراق الجنس

فعومل بمعاملة جمع التكسير في جواز اثبات التاء وحذفها شبهه به في ان المقصود به متعدد ومعنى قوله استحسنوا أن الخنث في هذا ونحوه حسن ولكن الاثبات أحسن منه (ص)

والاصل في الفاعل أن يتصلا * والاصل في المفعول أن ينفصلا وقد يجيء بخلاف الأصل * وقد يجيء المفعول قبل الفاعل (ش) الأصل أن يلي الفاعل الفعل من غير أن يفصل بينهما وبين الفعل فاصل لأنه كالجزم منه ولذلك يسكن له آخر الفعل إن كان ضمير متكام أو مخاطب نحو ضربت وضربت وانما سكنوه كراهة تنو إلى أربع متحرركات وهم انما يكرهون ذلك في السكامة الواحدة فدل ذلك على أن الفاعل مع فعله كالسكامة الواحدة والاصل في المفعول أن ينفصل من الفعل (١٦٥) بأن يتأخر عن الفاعل ويجوز

تقديمه على الفاعل ان خلا
ماسيد كره فتقول ضرب
زيدا عمر وهذا معنى قوله
وقد يجيء بخلاف الأصل
وأشار بقوله

وقد يجيء المفعول قبل الفاعل
الحق أن المفعول قد يتقدم على
الفعل وتحت هذا قسمان
أحدهما ما يجب تقديمه
وذلك كما إذا كان المفعول
اسم شرط نحو أيا تضرب
أضرب أو اسم استفهام
نحو أي رجل ضربت
أو ضميرا منفصلا لو تأخر
لزم اتصاله نحو اياك نعيد
فلو أخرت المفعول لزم
الاتصال وكان يقال نعيدك
فيجب التقديم بخلاف
قولك الدرهم اياه
أعطيتك فإنه لا يجب تقديم
اياه لانك لو أخرته لحاز
اتصاله وانفصاله على
ما تقدم في باب المضمرات
فكنت تقول الدرهم
أعطيتك وأعطيتك اياه
والثاني ما يجوز تقديمه
وتأخيره نحو ضرب زيد
عمر فتقول عمرا ضرب
زيد (ص)

الظاهر كما وهمه المتن والشرح بل يجوز الوجهان مع الضمير أيضا كنعم امرأته عند كما صرح به السيوطي
(قوله والأصل) أي الراجح والغالب وهذا سابع الأحكام التي في المتن ومن هنا إلى الآخر من تعلقاته وبقى
منها اغناؤه عن الخبر في نحو أقام الزيدان وكونه لا يتعدا جاعا كما في تعليق ابن هشام وأما نحو اختصم زيد
وعمر والفاعل المجموع اذ هو المستند اليه فلا تعدد الا في أجزائه وأما * فتلفظ هارجل رجل * فن حذف
الفاعل كما صرح به (قوله والأصل في المفعول الخ) قال سم لا يغني عنه ما قبله لاحتمال ان الاتصال
أصل في كل مكان نقل عن الاخفش أي ان الأصل اتصال أحدهما لا بعينه اذ لا يمكن اتصالهما معا (قوله
وقد يجيء) بالفقير في لغة من قال جابجي وشاشي (قوله كراهة تنو إلى الخ) تقدم في المعرب والمبني
نقضه بنحو شجرة فانظره (قوله ما يجب تقديمه) أي على الفعل ذكر الشارح من ذلك مستثنين الاولى
كون المفعول محالة المصدر كالشرط والاستغناء أي وكما خبرية نحو كرم عبيد ملكك والمضاف الى ذلك
كغلام من تضرب أضرب وغلام من ضربت ومال كرجل أخذت الثانية كونه ضميرا منفصلا أي في
غير باب سئلني وخلفني وكذا يجب تقديمه اذا وقع عامله في جواب ما ليفصلها من الفعل اذ لم تفصل بغيره
ظاهرة كانت نحو فاما اليتيم فلا تقهر أو مقدره نحو وور بك فكبيرة بخلاف أماليوم فاضرب زيد للفصل
بالظرف ولا يردان ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها لان محله في غير أمال يكون الفاء معها من حلقة عن
موضعا كما سيتضح في بابها (قوله ما يجوز تقديمه) أي على الفعل وتأخيره عنه وذلك اذا خلا من موجب
التقديم المار ومن مانعه وهو غالب ماسيا في مما يوجب تأخيره عن الفاعل أو توسيطه وكذا يمنع تقديمه
على الفعل اذا كان ان المشددة أو المخففة منها ومعموليها فلا يقال انك فاضل عرفت الامع نحو اياك
فاضل فمرفت أو كان معمول فعل تهجي أو معمول صلة خوف مصدرى ناصب كأن ركي فلا يقال جئت
أن زيدا أضرب أو كزيدا أضرب بخلاف غير الناصب في يجوز كيجبني مازيدا تضرب ووددت لوزيدا
تضرب وقيل يمنع مطلقا أو معمول فعل مجزوم أو منصوب بلن الا اذا قدم على الجازم ولن أيضا في يجوز
وكذا المنصوب باذن عند الكسائي أو معمول لعامل مقرون بلام ابتداء لم نسبق بان أو بلام قسم أو بقدر
بسوف أو بقلما أو باما أو نون توكيد فكل ذلك يمنع تقديم معموله عليه كافي الجمع وغيره وأما تقديم
ذلك على الفاعل وتأخيره عنه فهو جار على ما في البيتين الآتين (قوله غير منحصر) بكسر الصاد أي
غير منحصر فيه غيره كما يدل عليه قوله انحصر وكذا قول الشارح الآتي غير محصور أي فيه غيره ولا يجوز
فتح الصاد لان انحصر لازم لا يبنى منه اسم مفعول مع ما يلزم من عيب السناد (قوله كما اذا خفي الاعراب
فيهما) صور ذلك ستة عشر من ضرب أربعة المقصور وامن الاشارة والموصول والمضاف للمياء في نفسها
(قوله وأجاز بعضهم) هو ابن الحاج في نقده على ابن عصفور (قوله لما غرض في الالباس) أي بدليل
تصغير عمر وعمر وعمر وعمر ونحو يضرب أحدهما الآخر وتأخير البيان الى وقت الحاجة جائز عقلا وشرعا
وأجيب بان هذا مبني على انه لا فرق بين اللبس والاجال والحق الفرق بينهما فان اللبس تبادل خلاف المراد
كالذي هنا هو ممنوع لا يقع في الخطا والاجال احتمال اللفظ لهما على السواء كقولك لا دعور ليت عيني

وأخر المفعول ان ليس حذر * أو أضر المفعول غير منحصر (ش) يجب تقديم الفاعل على المفعول اذا خيف
اللباس أحدهما بالآخر كما اذا خفي الاعراب فيهما ولم توجد قرينة تبين الفاعل من المفعول وذلك نحو ضرب موسى عيسى فيجب
كون موسى فاعلا وعيسى مفعولا وهذا مذهب الجمهور وأجاز بعضهم تقديم المفعول في هذا ونحوه واحتج بان العرب لما غرض في الالباس
كما غرض في التبيين فاذا وجدت

منوعة عند جمهور النحويين وما ورد من ذلك تألوه وأجازها أبو عبد الله الطوال من الكوفيين وأبو الفتح ابن جني وثابهما المصنف ومما
ورد من ذلك قوله لما رأى طالوت مصعباً ذعروا * وكاد لو ساءه المقدور يقتصر وقوله
كساحله هذا الحلم أثواب سودد * ورقى ندا هذا الندى في ذرى المجد وقوله (١٦٧) ولوان مجد أخذ الدهر واحداً *
من الناس أبقى مجد الدهر

مطعماً
وقوله

جزى ربه عني عدي بن

حاتم

جزاء السكالب العاويات

وقد فعل

وقوله

جزى بنوه أبا الغيلان عن

كبر

وحسن فعل كما يجزى

سماز

فلو كان الضمير المتصل

بالفاعل المتقدم عائداً على

ما اتصل بالفعل المتأخر

امتعت المسئلة وذلك نحو

ضرب بعلمها صاحب هند

وقد نقل بعضهم في هذه

المسئلة أيضاً خلافاً واخفى

فيها المنع (ص)

(النائب عن الفاعل)

(ينوب مفعول به عن

فاعل

فيما لا يمكنه

نائب)

(ش) يحذف الفاعل

ويقام المفعول به مقامه

فيعطى ما كان للفاعل من

لزم الرفع ورجوب التأخير

عن رافعه وعدم جواز

زان نوره الشجر فانه وان عاد على متأخر لكن الفعل تعلق به وعمل فيه فكان مشعور به (قوله منوعة)
أي شعر او ثرا وقوله وأجازها أي فيها أبو عبد الله الطوال بضم الطاء وتخفيف الواو وابن جني سكون الياء
لان أصله كني فرب بابدال السكاف جها وليس منسوبة بالجن كما قد يتوهم وبقى قول ثالث هو الحق وهو
جوازها شعر الاثرا (قوله لما رأى الخ) الشاهد فيه عود الضمير من الفاعل المقدم وهو طالوت الى
المفعول المؤخر وهو مصعب بن الزبير رضي الله تعالى عنه وذعر وامنني للمجهول أي خافوا اجواب لما روي
اما ظرف بمعنى حين منصوب بالجواب أو حرف وجود لوجود خلاف (قوله ورقى) بشد القاف أي أعلى
ورفع والندى العطاء والذرى بالضم جمع ذررة بالضم والكسر كافي القاموس وهي أعلى الشئ والشاهد في
شطره ظاهر (قوله ولوان الخ) لحسان بن ثابت رضي الله تعالى عنه يرثي به المطعم بن عدي أحد
رؤساء المشركين بمكة لانه كان يحوط النبي صلى الله عليه وسلم وينصره قبل الهجرة وأبقى جواب لو فعاد
الضمير من مجده وهو فاعل مقدم على مطعماً وهو مفعول مؤخر (قوله جزاء السكالب العاويات) قيل
هو الضرب بالحجارة وقيل دعاء عليه بالابنة لانهم اتهموا عدي عند طلب السفاد وعدي بن حاتم الطائي صحابي
فلا يليق به هذا الهجاء (قوله أبا الغيلان) بكسر المجمة وعن بمعنى بعد وعبر بالمضارع في يجزى استحضاراً
للحال الماضية وسماز بكسر الميم لقوا النون وشد الميم رجل رومي إلى القصير المسمى بالخوارجي بظهر الكوفة
لأنهما بنو امرئ القيس ملك الحيرة فلما فرغ ألقاه من أعلاه لئلا يبنى لغيره مثله فصر به للثعلب في سوء
المجازاة اللهم أحسن جزاءنا عندك بحجاء نبيك عليه الصلاة والسلام والله أعلم

(النائب عن الفاعل)

هذه الترجمة مصطلح المصنف وهي أولى وأخص من قول الجمهور المفعول الذي لم يسم فاعله لانه لا يشمل غير
المفعول بما ينوب كالأظرف اذ المفعول به هو المراد عند الإطلاق ولانه يشمل المفعول الثاني في نحو أعطى
زيد ديناراً وليس مراداً وان أجيب بأن تلك العبارة غلبت على ما ينوب عن الفاعل أي كان دون غيره
(قوله خير نائل) في الصحاح الذوال العطاء والنائل مثله لكن المراد هنا الشئ المعطى لانه تمثيل لآبائه
المفعول به لا المصدر (قوله يحذف الفاعل) أي لغرض ما لفظي كالأجواز في نحو بثل ماء وقيتم والسجع
نحو من طابت سريرته جدت سيرته وتصحيح النظم كقوله

علقتهم عرضاً وعلقت رجلاً * غيري وعلق أخرى ذلك الرجل

أي علقتها الله أي جعلني أحبها عرضاً بلا قصد أو معنوى كما علم به في رخصا الإنسان ضعيفاً وجهه كسرق
المتاع وأبهاه كتمصدق على مسكين وتعظيمه بصون اسمه عن أسائه أو عن قرنه بالمفعول تخلفي الخنزير
وتحقيره كطعن عمر دكره جماعة والخوف عليه أو منه ونحو ذلك (قوله مقامه) بضم الميم لانه من أقام
الرابع (قوله فيعطى ما كان للفاعل) منه كون الأصل اتصاله بعامله وصيرورته كالجزء منه واغتائه
عن الخبر في نحو أمضروب العبدان وعدم تعدده كما سيذكره آخر الباب وتأنيث العامل لتأنيثه ونحو يده
من علامة التأنيث والجمع على ما سبق فيهما وصيرورته مبتدأ اذا تقدم ولا يضر تخلف هذه الثلاثة في الظرف
والجور ولان الكلام الآن في النائب المفعول به لا مطلق نائب (قوله فأول الفعل الخ) كالأستدراك على

مقام الفاعل والأصل نال زيد خبر نائل حذف الفاعل وهو زيد وأقيم المفعول به مقامه وهو خبر نائل ولا يجوز تقديمه فلا تقول خبر نائل نيل
على أن يكون مفعولاً مقديماً على أن يكون مبتدأ وخبره الجلة التي بعده وهي نيل والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر والتقدير هو
وكذلك لا يجوز حذف خبر نائل فتقول نيل (ص) (فأول الفعل

(ش) يضم أول الفعل الذى لم يضم فاعله مطلقا أى سواء كان ماضيا أو مضارعا ويكسر ما قبل آخر الماضى ويفتح ما قبل آخر المضارع ومثال ذلك فى الماضى قولك فى رطل وصل وفى المضارع قولك فى ينتجى ينتجى (ص)

والثانى التالى تالمطارعة كالاول اجعله بلا منازعة وثالث الذى به من الوصل كالاول اجعله كاستجلى (ش) اذا كان الفعل المبني للمفعول مفتحا بقاء المطارعة ضم أوله وثانيه وذلك كقولك فى تدسج تدسج وفى تكسرتكسرت وفى تغافل تغافل واذا كان مفتحا بهمة وصل ضم أوله وثانيه وذلك كقولك فى استجلى استجلى وفى اقتدر اقتدر وفى انطلق انطلق (ص) واكسرا واشمم فان لائى اعل

عيننا ضم جاكبوع فاحتمل (ش) اذا كان الفعل المبني للمفعول ثلاثيا معتل العين فقد سمع فى فائه ثلاثة أوجه اخلاص الكسر نحو قيل وبيع ومنه قوله حيكيت على نيرين اذ تشاك

تختبط الشوك ولا تشاك

قوله فيما له أى فى كل شئ لافى صيغة العامل فان الفاعل يرفع بالفعل الاصلى واسمى الفعل والفاعل والظرف وأمثله المبالغة والجماد المؤثر بمشتق ولا يرفع نائبه الا بالفعل المغير واسم المفعول وفى ارتفاعه بالمصدر المؤثر بأن والفعل أقوال ثالثا الاصح جواز حيث لا لبس كعجبت من أكل الطعام بنونين أكل ورفع الطعام أى من أن أكل بخلاف عجبت من ضرب عمر واذا كان عمر ومضروبا فيتمعين اضافته له على انه فى محل نصب على المفعولية لحصول اللبس على رفعه (قوله اضممن) أى ولو تقيديرا كنبيل وكذا قوله اكسر كرفان وجد الضم والكسر قبل ذلك كعلم ويكرم فاما أن يقدريه غير الاولين أو يراى بقوله اضممن واكسر اذ لم يكن وكذا يقال فى قوله منفتحا (قوله اكسرى مضى) أى فى لغة الاكثر ومنهم من يسكنه مطلقا كقوله * لوعصر منها البان والمسلك انعصر * ومنهم من يفتح فى معتل اللام فتقلب الياء ألفا فيقول فى روى زيروى بفتح الهمزة فى المعتل ثلاثة لغات أفاده فى التصريح (قوله كينتهجى) من الانتحاء وهو الاعتماد وقيل الاعتراض يقال انتحيت جهة كذا أى اعتمدتها فى السير ومات اليها وانتحيت لفلان عرضته وانتحيت السكين على حلقه عرضتها والمقول بالجر صفة لانتجى الاول بفتح الياء والثانى بضمها نائب فاعل المقول لقصد لفظها (قوله تالمطارعة) هى قبول التأثير وحصوله من الاول فى الثانى كعلمته فتعلم وكسرتة فتكسر وانما قيد تاليها بكونه ثانيا لئلا يلبس على اختصاص هذا الحكم بالماضى فان تاليها فى المضارع ثالث فيبقى على أصله (قوله وثالث الخ) الرواية نصب ثالث مفعولا أول لمخوف يفسره اجعله وكالاول مفعوله الثانى ويرد عليه ما مر من أن الفعل المؤكد لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا فيه فان جعل مبتدأ خبره اجعلته بى الاشكال فى قوله كالاول لتقدمه عليه وقد مر ان المصنف ارتكب ذلك كثيرا للضرورة (قوله وفى تغافل الخ) أشار بذلك الى ان مثل تاء المطارعة مأشبهها من كل تاء معتادز يادتها وان لم تكن للمطارعة كتبخترت وتوانى وتغافل بخلاف ترمس الشئ أى رمسه أى دفعه فلا يضم تاليها لعدم اعتبار يادتها اذا اتصل التوصل لساكن بالهمزة لا التاء (قوله وفى انطلق الخ) صريحه بناء للالزام للعجول وقدمه أكرهم مطلقا ولا يرد عليهم قراءة وأما الذين ساءوا بضم السين لحكاية السكاسى ساءوا متعديا ومنعه أبو البقاء فيما لا يتعدى بحرف كقام وجلس اذ لو بنى لبقى الفعل خبرا بلا مخبر عنه بخلاف ما يتعدى به فيجوز كمر به وقيل يجوز مطلقا وينوب المصدر المعروف عن الفاعل كجلس المجلس وأما الفعل الجامد فلا يبنى اتفاقا وأما بناء كان وكاد وأخواتهما فاجازه سيبويه والجمهور ومنعه أبو حيان تبعاً للغارمى كفى النكت (قوله واكسرى الخ) تقييد لقوله المار فأول الفعل اضممن (قوله واشمم) بنقل فتح الهمزة الى الواو وليست مكسورة لانه من أشم الرباعى ومصدره الاشمام وبالقصر تنازعه كل من اكسروا شمم فاعمل فيه الثانى وحذف من الاول ضميره لكونه فضلة وعينا تميز محوّل عن نائب الفاعل أى أعلت عينه وضم مبتدأ سوغه التقسيم وجا بالقصر خبره قال ابن هشام ولما كان ذكر الضم لا يكفى لبيان هذه اللغة قال كبوع لينبه على اسكان العين وقلبها واوا (قوله معتل العين) الاولى هنا وفيما يأتى معل بلاتاء ليساوى عبارة المصنف المفيدة اشتراط تغيير العين بخلاف المعتل بلا تغيير كهور وصيد واعتور فاذا بنى للمفعول سالك به مسلك الصحيح (قوله ثلاثة أوجه) الكسر أعلاها والضم أرداها (قوله حيكيت) بالياء وروى بالواو فأوردته الاشمونى شاهدا للضم وضميرها لرداء يصفه بالقوة والمتانة وهو يؤث ويذكر أى نسجت تلك الرداء على نيرين أى طاقتين واذا تشاك أى اذ حيكيت وتختبط الشوك أى تضربه من اختبط الشجرة تضربها بعصا نحوها ولا تشاك أى لا يخرقها الشوك لصفاقتها (قوله شبابا) اسم لىت الاولى وبوع خبرها والثانية فاعل ينفع لقصد لفظها فهى مرفوعة بالضم الظاهرة والثالثة مؤكدة للاولى

بالغاء محركة بين الضم والكسر ولا يظهر ذلك الا في اللفظ ولا يظهر في الخط وقد قرئ في السبعة قوله تعالى وقيل يأرض ابهى ماءك وبما جاء
أقبح رغيض الماء بالاشمام في قيل وغيض (ص) وان بشكل خيف لبس يجنب * وبما جاء قديري لتعجب
(ش) اذا أسند الفعل الثاني المعتل العين بعد بناءه للمفعول الى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب فاما أن يكون واوياً أو يائياً فان كان واوياً لم يجر
سام من السوم وجب عند المصنف كسر الغاء والاشمام فتقول سميت ولا يجوز الضم فلا تقول سميت لئلا يلتبس بفعل الفاعل فانه بالضم
ليس الانحوسمت العبد وان كان يائياً نحو باع من البيع وجب عند المصنف أيضاً (١٦٩) ضمها والاشمام فتقول سميت يا عبد

ولا يجوز الكسر فلا تقول
سميت لئلا يلتبس بفعل
الفاعل فانه بالكسر فقط
نحو سميت الثوب وهذا معنى
قوله * وان بشكل خيف
لبس يجنب * أي وان
خيف اللبس في شكل من
الاشكال السابقة أعني
الضم والكسر والاشمام
عبد عنه الى شكل غيره
لا لبس معه هذا ما ذكره
المصنف والذي ذكره غيره
أن الكسر في الواري والضم
في اليائي والاشمام هو المختار
ولكن لا يجب ذلك بل
يجوز الضم في الواري
والكسر في اليائي وقوله
* وبما جاء قديري لتعجب *
معناه أن الذي ثبت لغاء باع
من جواز الضم والكسر
والاشمام ثبت لغاء المضاعف
نحو حب فتقول حب وجب
وان شئت أشممت (ص)
وبما جاء لما العين نلى *
في اختاروا نقاد وشبهه ينجلي
(ش) أي يثبت عند البناء

وما بينهما اعتراض والاستفهام انكارى وشياً مفعول مطلق لينفع أي لا تنفع ليت نفعاً لا مفعول به خلافاً
للمعنى وروى بمبادل هل (قوله بنى دبير) بمهولة فوحدة مصغراً (قوله بالغاء محركة) بالميم فهو حال
من الغاء وفي نسخ الاثنيان بحركة بين الخ ولا غبار على هذين وفي نسخ الاثنيان بالغاء بحركة الخ وفيها تعاقب
حرفي جر بمعنى واحد يعامل واحد وهو ممنوع الآن تجعل الياء الاولى لجر التعدية والثانية للإبسة أو
الثانية للتعدية والاولى بمعنى على (قوله بين الضم والكسر) أي بأن يؤثر في جزء من الضمة قليل سابق
وجزء من الكسرة كثير لاحق ومن ثم تحضت الياء قاله العلوي فالينبية على جهة الافراز لا الشيوخ
والقراء يسمون ذلك روما والاشمام عندهم يطلق على الإشارة بالشفقتين في الرفع والضم عند الوقف على
نحو نستعين ومن قبل وعلى خلط الصاد بالزاي في الصراط وأصدق (قوله في السبعة) أي للكسائي
وهشام (قوله الى ضمير متكلم) المراد به وبما بعده الجنس فيصدق بالواحد المذكور وغيره نحو بعنا
وبعنا وبعنا الآن الغائب لا يلتبس الا عند اسناده لتون النسوة فاقبل ان الصواب اسقاط قوله أو غائب
خلاف الصواب نعم الاولى بدله أو غائبات كما في نسخ (قوله ولا يجوز الضم) أي اذ لم يكن مكسوراً العين
تخفت والامتنع فيه الكسر كاليائي لا الضم لان المبني للفاعل ليس الا بالكسر (قوله من الاشكال
السابقة الخ) صريح في أن الاشمام شكل وهو كذلك ان أراد بالشكل كيفية اللفظ وصيغته المسموعة
لكن لا يحصل به لبس المجهول بغيره فالمراد من مجموع الاشكال السابقة أو يقال الجلة الشرطية لا تستلزم
الوقوع فان أراد بالشكل التحريك بحركة خاصة كان اطلاقه على الاشمام بالتغليب (قوله هذا ما ذكره
المصنف) أي فان قوله يجنب ظاهر في المنع وان احتمل الكراهة (قوله بل يجوز الخ) أي ولا يضر
اللباس كالم يبالوا به في نحو مختاروا تضارفاً فهما يحتملان المجهول والمعلوم ورد بان هذا اجمال لللبس كما هنا
لكن في النكت عن أبي حيان أن اللغات الثلاثة مسموعة عن العرب ونص على جواز هاسيدويه (قوله
الذي ثبت لغاء باع الخ) لكن الافصح في المضاعف الضم فالاشمام فالكسر وفي باع بالعكس حتى قيل
لا يجوز فيه غير الضم والاصح الجواز قرأ علقمة ردت الينا ولورد العادوا بالكسر وقرأ الجماعة بالضم
الخالص والتباس الثاني بأمر الجماعة مدفوع بالوان الامر لا يقع بعدها على ان اللازم بدون لوا اجمال لا
الباس (قوله وهو معتل العين) أخذ هذا القيد من تمثيله باختاروا نقاد وليس بالازم بل مثله المضاعف
كاستندوا نهل ففيه اللغات الثلاثة كما قاله الشاطبي (قوله بمثل حوكة التاء) أي من ضم أو كسر أو اشمام
(قوله وقابل) مبتدأ سوغه كونه وصفاً محذوف أي ولفظ قابل أو وصفه بالظرف بعده ان جعل صفة له
أو عمله فيه ان جعل حالاً من ضميره المستتر فيه وسأى حقيق خبره وبنياية متعلق به (قوله أو حرف جر)
أي مع مجروره كما هو ظاهر الشارح تبع الظاهر التسهيل وشرح الكافية من أن الغائب هو المجموع ونقل

(٢٢ - (خضري) - اول) للمفعول لما تلبه العين من كل فعل يكون على وزن افتعل أو انقلع وهو معتل العين
الذي ثبت لغاء باع من جواز الكسر والضم والاشمام وذلك نحو اختاروا نقاد وشبهه في جوز في التاء والقاف ثلاثة أوجه الضم نحو اختاروا
وانقودوا والكسر نحو اختاروا نقاد والاشمام ونحو اختاروا نقاد والاشمام ونحو اختاروا نقاد والاشمام (ص)
وقابل من ظرف او من مصدر * أو حرف جر بنياية حر (ش) تقسم ان الفعل اذا بنى بالم اسم فاعله أقيم للمفعول به مقام الفاعل
وأشار في هذا البيت الى انه اذا لم يوجد المفعول به أقيم الظرف أو المصدر أو الجار والمجرور مقامه وشرط في كل واحد منها أن يكون قابلاً للبنياية
أي صالحاً واحترز بذلك عما لا يصلح للبنياية كالظرف الذي لا يتصرف والمراد

ترجيحه عن ابن هشام لكن قال في الارشاف لم يذهب إلى ذلك أحد بل مذهب البصريين أن النائب هو المجرور وحده فهو في محل رفع كأنه بعد المبني للفاعل في محل نصب وعند الفراء الحرف وحده وهذا مرغوب عنه إذ الحرف لا حظ له في الازعاب أصلاً اهـ وعلى الثاني ففي الماتن مضاف مقدر أرى أو مجرور حرف جر ذهب السبيلي وابن درستو به إلى عدم نيابة الجار والمجرور أصلاً وأوهم ذلك بقدر فيه ضمير المصدر المفهوم من الفعل أو ضمير مبهم يعود لفاعل عليه الفعل من حدث أو زمان أو مكان إذ لا دليل على تعيين أحدها واختار مذهب البصريين (قوله ما لزم النصب على الظرفية) هو ما لا يخرج عنها أصلاً كقط وعوض وإذا وسحر ومثله ما لزم الظرفية أو شبهها وهو الجرمين كعندوم بالفتح فكل ذلك لا يجوز أن يثبت لعدم نصرته إلا يستعمل مرفوعاً أصلاً ولا منصوباً أو مجروراً به - برما ذكر فلا يقال ما جرى قط ولا يجاء إذا جاء زيد على أنابهما وأجازة الاخفش فيقال جلس عندك بنصبه على الظرفية مع كونه في محل رفع بالنيابة وقد أجاز في قوله تعالى لقد تقطع بينكم ومنادون ذلك كون الظرف في محل رفع فاعلاً مبتدأ مع نصبه على الظرفية لكن المشهور أن فتحته حينئذ بناء لضافته إلى المبني لأعراب أفاده في التصريح (قوله ونحو عندك) عطفت على قوله ما لزم لا على سحر لثلايقه حتى أنه يلزم النصب أبداً وليس كذلك بل يخرج عنه إلى شبهة وهو الجرمين (قوله من لزوم النصب) أي أو شبهة (قوله معاذ الله) مصدر ميمي نائب عن اللفظ بقوله أي أعوذ بالله معاذاً وإنما كان غير متصرف لعدم خروجه عن النصب على المصدرية ومثله سبحانه (قوله وكذلك ما لا فائدة فيه إلخ) استفيد منه أنه لا ينوب من الظروف والمصادر إلا المتصرف المختص فالتصرف من الظروف ما يفارق الظرفية وشبهها كيوم ومن المصادر ما يفارق النصب على المصدرية كضرب وقتل والمختص من الظروف ما يخص بشئ من أنواع المخصصات ومن المصادر ما ليس لمجرد التأكيد بأن يكون مبيناً للعدد كضرب ثلاثون ضربة أو لنوع مخصوص كضرب ضرب أليم أو لنوع مقصود إبهامه كقوله تعالى فن عفي له من أخيه شئ أي نوع تامين أنواع العفو سواء صدر من كل الورثة أو بعضهم وإنما جعل شئ مصدر لافعاله لانه عفا لا يزم رجوعه إليه بمعنى ترك ضعيف إذ لم يثبت عفا الشئ بمعنى تركه بل أعفاه كما في البضاوي وأما النائب من المجرور فشرطه أيضاً الاختصاص كما يفيد قول الشارح ولا جلس في دار وأن لا يلزم الجار له طريقة واحدة كندومند الملازمين للزمان الظاهر وكحروف القسم والاستثناء الملازمة للقسم به والمستثنى ولا يدل على التعليل كاللام والباء ومن إذا جاءت له وأما قوله

يفضي حياءه ويفضي من مهابته * فلا يكلم الا حين ينشم

فإن نائب فاعل يفضي ضمير المصدر أي ويفضي هو أي الاغضاء المعهود وهو اغضاء الحياء واغضاء كائن من مهابته أو التقدير ويفضي هو أي الطرف أي تطبق العين من مهابته كما استقر به الروايات لأن الاغضاء خاص بالطرف فيدل عليه وليس المجرور نائب الفاعل لانه لا يكون جاره للتعليل مبني على سؤال مقدر فكأنه من جهة أخرى ولأن امتنع انابة المفعول لاجله والحال والتعريف وأما منع المفعول معه والمستثنى لانه فصل بينهما وبين الفعل والبيت المتقدم للفرزدق يمدح به زين العابدين بن الحسين بن علي رضي الله عنهم حين حج هشام بن عبد الملك في حياة أبيه وجهان يستلجح فنه الزحام فجلس بعيداً على كرسي ينتظر الفضو فجاء زين العابدين يطوف وهو أحسن الناس وجهاً وأطيبهم أرجاء فلما انتهى للجحجر تنصلى له الناس حتى استلم فقال رجل من الشام من هذا الذي هابتة الناس هذه الطيبة فقال هشام لا أعرفه مخافة أن تميل إليه أهل الشام فقال الفرزدق أنا أعرفه

هذا ابن خبير عباد الله كام * هذا التقي النقي الطاهر العلم

هذا الذي تعرف البطحاء وطأته * والبيت يمره والركن والحرم

به ما لزم النصب على الظرفية
نحو سحر إذا أريد به
سحر يوم بعينه ونحو
عندك فلا تقول جلس
عندك ولا ركب سحر لثلا
تخرجهما عما استقر لهما
في لسان العرب من لزوم
النصب وكالمصادر التي
لا تنصرف نحو معاذ الله
فلا يجوز رفع معاذ الله تقدم
في الظرف وكذلك ما لا
فائدة فيه من الظرف
والمصدر والجار والمجرور
فلا تقول سير وقت

ولا ضرب ضرب ولا جلس في دار لانه لا فائدة في ذلك ومثال القابل من كل منها قولك سير يوم الجمعة وضرب ضرب شديد ومبرز يد (ص)
ولا ينوب بعض هذى ان وجد * في اللفظ مفعول به وقد يرد (ش) مذهب (١٧١) البصريين الا لا خفش انه اذا وجد

بعد الفعل المبني للمعلوم
فاعله مفعول به ومصدر
وظرف وجار ومجرور تعين
اقامة المفعول به مقام
الفاعل فتدول ضرب زيد
ضربا شديدا يوم الجمعة امام
الامير في داره ولا يجوز اقامة
غيره مقامه مع وجوده وما
ورد من ذلك شاذ أو مؤول
ومذهب الكوفيين انه
يجوز اقامة غيره وهو
موجود تقدم أو تأخر
فتقول ضرب ضرب شديد
زيدا وضرب زيدا وضرب
شديدا وكذلك الباقي
واستألف الفلك بقراءة في
جعفر ليحزى قوما بما
كانوا يكسبون وقول
الشاعر
لم يعن بالعلياء الاسبيدا
ولاشي ذا التي الا زهدي
ومذهب الاخفش انه اذا
تقدم غير المفعول به عليه
جاز اقامة كل واحد منهما
فتقول ضرب في الدار
زيدا وضرب في الدار زيد
وان لم يتقدم تعين اقامة
المفعول به نحو ضرب زيد
في الدار ولا يجوز ضرب
زيدا في الدار (ص)

وباتفاق قد ينوب الثان
من
باب كسا فيما التباسه
أمن

تسكاد تسكه عرفان راحته * ركن الحطيم اذا جاء بسـتم
هذا ابن فاطمة ان كنت جاهله * بجوده أنبياء الله قد ختموا

بغضى حياء الخ الى ان قال

من معشر حبهـم دين وبغضهـم * كفر وقربهـم ما جـا ردهـم
ان عدت اهل التقي كانوا أئمتهم * أو قيل من خير اهل الارض قيل هم
لا يستطيع جواد بعد غايتهم * ولا يدانيهم قوم وان كرموا
من يعرف الله يعرف أولوية ذا * الذين من بيت هـذا ناله الام

فغضب عليه هـشام حتى سجنه فارس اليه زين العابدين اثني عشر ألف درهم فردها وقال مدحت لله
لا لمطاع فارس يقول له انا اهل البيت اذا وهبنا شيئا لا نستعيده والله يعلم نيتك ويبيك عليها فقبلها (قوله)
ولا ضرب ضرب) أي لانه لا فائدة في اسناد الفعل الى المبهـم من المصدر أو الزمان أو المكان لانهم الاولين
منه وضعا والثالث التزاما فلا بد من تخصيصها بشئ من المخصصات ولا عبرة بافادة المصدر توكيد الفعل لان هذه
غير فائدة الاسناد وأولى من ذلك بالمتع ضرب على اضممار ضمير الضرب المبهـم لان الضمير اشد اهما من
الظاهر نعم ان عاد على مصدر مختص بلام العهد أو بصفة محدودة لدليل جاز كما في بغضى حياء الخ ومثله
قوله تعالى وحيل بينهم وقوله

وقالت متى يبخل عليك ويعتلى * يسوك وان يكشف غرامك تدرب

وقوله فيالك من ذى حاجة حيل دونها * وما كل ما يهوى امرؤ هو طائله

أي حيل هو أي الحول المجهود بالحاصل بالموت أو بغزوة بدر في أحد التفاسير ويعتلى هو أي الاعتلال المجهود
الحاصل من المحبوبة أو حول كائن بينهم واعتلال كائن عليك كذا في التوضيح وغيره أي ولا يصح جعل
بين في الآية ودون في البيت نائب الفاعل لعدم تصرفهما عند جمهور البصريين كافي التصريح نعم يجوز
ذلك عند الاخفش فيكونان منصوبين على الظرفية في محل رفع بالنيابة كما صرح في عند وكذا عند من يجوز
تصرفهما كافي قراءة لقد تقطع بينكم بالرفع ومودة بينكم بالجر وقوله

ألم تريا أنى حيت حقيقتي * وباشرت حد الموت والموت دونها

بالرفع وعلى هذا فيكون فتحهما للبناء ولا يصح جعل النائب في البيت الاخير ضمير ذي حاجة لان الفعل لازم
لا يتعدى الى المفعول بنفسه فتدبر (قوله في اللفظ) خرج به ما لو كان الفعل يطلب مفعولا به لكن لم
يذكر فلا يمنع انابة غيره سم (قوله مفعول به) أي ولو منصوب بانزع الخافض فتمتنع انابة غيره مع
وجوده كنانا بته مع وجود منصوب بنفس الفعل كاخترت زيدا الرجال عند الجمهور وخلا للفرأ والتسهيل
(قوله وقد يرد) أي شذوذ أو ضرورة (قوله أبي جعفر) هو من العشرة (قوله ليحزى قوما الخ)
أي يبنأ يحزى للجهول ونائب فاعله بما كانوا مع وجود المفعول به وهو قوما وكذلك لم يعن مجهول وبالعلياء
نائبه مع وجود المفعول به وهو سيدا أي لم يعن الله أي لم يجعل أحدا يعتنى بالعلياء الاسبيدا وأوله البصريون
بانه ضرورة والنائب في الآية ضمير الغفران المفهوم من يغفر واوغاية ما فيه انابة المفعول الثاني وهو جاز هذا
وحق في شرح الجامع ان الاحق بالنيابة ما يكون أهم في الكلام مثلا لو كان القصد ايقاع ضرب زيد
أمام الامير أئيب الظرف مع وجود المفعول به وهكذا (قوله من باب كسا) هو ما كان ثاني مفعوليه غير

(ش) اذا بنى الفعل المتعدي الى مفعولين لم يسم فاعله فاما ان يكون من باب أعطى أو من باب ظن فان كان من باب أعطى وهو المراد بهذا
البيت فقد ذكر المصنف انه يجوز اقامة الاول منهما كذلك الثاني بالاتفاق فتقول كسى زيد جبة وأعطى عمرو درهما وان شئت أفت الثاني

فتقول أعطى عمر درهم وكسب زيد أجرة هذا ان لم يحصل لبس بأقامة الثاني فان حصل لبس وجب اقامة الاول وذلك نحو أعطيت زيدا عمرا فيتعين اقامة الاول فتقول أعطى زيد عمرا ولا يجوز اقامة الثاني حينئذ لا يحصل لبس لان كل واحد منهما يصاح أن يكون أخذ بخلاف الاول ونقل المصنف الاتفاق على أن الثاني من هذا الباب يجوز اقامته عنداً من اللبس فان دعي به أنه اتفاق من جهة النحو بين كلهم فليس بجيد لان مذهب الكوفيين أنه اذا كان الاول معرفة والثاني نكرة تعين اقامة الاول فتقول أعطى زيد درهما ولا يجوز عندهم اقامة الثاني فلا تقول أعطى درهم زيد (ص) في باب ظن وأرى المنع اشتهر * ولا أرى منعاً اذا قصد ظهر (ش) يعني أنه اذا كان الفعل متعدياً إلى مفعولين الثاني (١٧٢) منهم ما خبر في الاصل كظن وأخواتها أو كان متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل

كأرى وأخواتها فالأشهر عند النحويين أنه يجب اقامة الاول ويمتنع اقامة الثاني في باب ظن والثاني والثالث في باب أعلم فتقول ظن زيد قائماً ولا يجوز ظن زيد قائم وتقول أعلم زيد فرساً مسرجاً ولا يجوز اقامة الثاني فلا تقول أعلم زيداً فرساً مسرجاً ولا اقامة الثالث فلا تقول أعلم زيداً فرساً مسرجاً ونقل ابن أبي الربيع الاتفاق على منع اقامة الثالث ونقل الاتفاق أيضاً ابن المصنف وذهب قوم منهم المصنف إلى أنه لا يتعين اقامة الاول لافي باب ظن ولا في باب أعلم لكن يشترط أن لا يحصل لبس فتقول ظن زيد قائم وأعلم زيداً فرساً مسرجاً وأما اقامة الثالث من باب أعلم فنقل ابن أبي الربيع وابن المصنف الاتفاق على

خبر في الاصل ولا أحدهما منصوباً بنزع الخافض كاخترت الرجال زيداً (قوله لا لا يحصل لبس الخ) أي ولا يدفعه تأخير النائب لان كون الاصل تأخير الثاني عارضه كون الاصل انابة الفاعل معنى فلا يدل على كون المتأخر هو المأخوذ بخلاف ضرب موسى عيسى فان تأخير المفعول دافع للبس لعدم المعارض فيه وكذا لا يدفعه تأنيث الفعل لتأنيثه لان غاية ما يقيد به كون المؤنث هو النائب وأما كونه أخذاً أو مأخوذاً فشيء آخر (قوله فليس بجيد الخ) يجب حمله بأنه لم يصح عنده حكاية الخلاف أو مراده اتفاق جهور البصريين (قوله ولا يجوز عندهم الخ) أي وان لم يحصل لبس لان المعرفة أحق بالاسناد وقيل بالمنع مطلقاً مردد للباب (قوله اذا قصد ظهر) أي بشرط ظهوره فاذا شرطية لا اذالة تعليمية (قوله فقد نقل غيرهما الخلاف) أي أجازوه بعضهم حيث لا لبس كما مثل وهو مقتضى كلام التسهيل بل هو داخل هنا لانه ثاني مفعولي ظن فنقل الاتفاق غلطاً قاله ابن هشام (تنبيه) شرط انابة الثاني مع عدم اللبس أن لا يكون جملة والامتنع اتفاقاً كما يمتنع في غير الثاني الا اذا حكيت بالقول لانها حينئذ كالفرق قصد لفظها نحو واذا قيل لهم لا تفسدوا فان كان الثاني ظرفاً مع وجود الاول ففيه الخلاف المار في الظرف مع المفعول وعلى الجواز فالنائب متعلقه لانه المفعول الثاني في الحقيقة لا المجرور نفسه خلافاً لسم لانه معمول للتمتع لا للفعل بخلاف مبرز يديكم (قوله فلا تقول ظن الخ) أي لان كلاهما يصح أن يكون ظاناً ومظنوناً (قوله ونصبت الباقي) أي لفظاً في غير المجرور ومخلافه والله أعلم

(اشتغال العامل عن المفعول)

المقصود بالذكر هو المشتغل عنه ووسطوه بين المرفوعات والمنصوبات لرفعه تارة ونصبه أخرى اه صبان وفيه ان أول المنصوبات المفعول به في باب تعدى الفعل ولزمه وقد ذكر بعده المتنازع فيه مع أنه يرفع وينصب فكان ينبغي على هذا توسيطه أيضاً (قوله ان مضمر اسم الخ) مضمر فاعل بمحذوف يقسره شغل وفعلاً مفعول لذلك المحذوف ومضمر عنه ولفظه للاسم السابق والباء في نصب بمعنى عن وهو بدل اشتمال من عنه باعادة العامل بمعناه وأل في المحل بدل عن الضمير على مذهب الكوفيين أي ان شغل ضمير اسم سابق فعلاً من كونه ينصب لفظ ذلك الاسم كزيد اضربته وأجمله كزيد اضربته فالسابق الخ فاللفظ والمحل للاسم السابق لا للضمير لان نصبه محلي أبداً ههنا ما أشار إليه الموضع والاشموني وهو التحقيق وأشار الشارح كغيره إلى أن اللفظ والمحل للضمير الشاغل والمراد بنصب لفظه تعدى الفعل إليه بنفسه وهو محله تعدياً بالحرف كزيد اضربته به مجازاً من اطلاق المازوم وهو نصب اللفظ والمحل على لازمه وهو التعدى بالنفس والواسطة وعلى هذا فالضمير في لفظه للضمير والباء سببية متعلقة بشغل ويكون قوله الآتي * وفصل مشغول بحرف جر * تعميماً بعد تخصيص

لان

منه وليس كما زعموا فقد نقل غيرهما الخلاف في ذلك فتقول أعلم زيداً فرساً مسرجاً

فاو حصل لبس تعين اقامة الاول في باب ظن وأعلم فلا تقول ظن زيداً عمراً وعلى ان عمر هو المفعول الثاني ولا أعلم زيداً عملاً منطلقاً (ص) وبأسوى النائب ماعلقاً * بالرفع نصب له محققاً (ش) حكم المفعول القائم مقام الفاعل حكم الفاعل

فكما أنه لا يرفع الفعل الافاعلاً واحداً فكذلك لا يرفع الفعل الامفعولاً واحداً فلا كان للفعل معمولان فاكثر أتت واحداً منها مقام الفاعل ونصبت الباقي فتقول أعطى زيد درهما وأعلم زيداً عمراً وضرب زيداً بضرباً يضر باشديد ايوم الجمعة امام الامير في داره (ص)

(اشتغال العامل عن المفعول) ان مضمر اسم سابق فعلاً شغل * عنه بنصب لفظه أو المحل

فالسابق انصبه بفعل أضمرنا * حتما موافق لما قد أظهرنا (ش) الاشتغال ان يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك الاسم السابق أو في سببيه وهو المضاف الى ضمير الاسم السابق فمثال المشتغل بالضمير زيد اضربته وزيد امررت به ومثال المشتغل بالسببي زيد اضربته غلامه وهذا هو المراد بقوله ان مضمر اسم الخ والتقدير ان شغل مضمر اسم سابق فعلا عن ذلك الاسم (١٧٣)

بنصب المضمر لفظا نحو زيد اضربته أو بنصبه محلا نحو زيد امررت به فكل واحد من ضربت وممرت قد اشتغل بضمير زيد لكن ضربت وصل الى الضمير بنفسه وممرت وصل اليه بحرف جر فهو مجرور لفظا منصوب محلا وكل من ضربت وممرت لو لم يشتغل بالضمير انساط على زيد كما نساط على الضمير فكنت تقول زيد اضربته فتنصب زيد وصل اليه الفعل بنفسه كما وصل الى ضميره وتقول زيد امررت فيصل الفعل الى زيد بالباء كما وصل الى ضميره ويكون منصوبا محلا كما كان الضمير وقوله فالسابق انصبه الى آخره معناه أنه اذا وجد الاسم والفعل على الهيئة المذكورة فيجوز لك نصب الاسم السابق واختلف النحويون في ناصبه فذهب الجمهور الى ان ناصبه فعل مضمر وجوبا ويكون الفعل المضمر موافقا في المعنى لذلك

لأن فصل المشغول امام ضمير الاسم السابق كما ذكرنا ومن سببيه كزيد امررت بغلامه فلا تكرار (قوله السابق) نصب بمحذوف يفسره انصبه وأفاد بذلك مثال الاشتغال مع حكمه (قوله أضمرنا) أي حذف حتما أي اضمارا حتما كما سيذكر الشرح لانصباحها لأن في النصب التفصيل الآتي (قوله ان يتقدم اسم) أي واحد لأنه نكرة في الاثبات فيفيد أن المشغول عنه لا يتقدم مع اتحاد العامل المقدر لأنه لم يسمع وأما زيد وعمر اضربتهما فكالاسم الواحد بسبب العطف وأجازه الأخفش ان عمل المقدر في متعدد كزيدا درهمي أعطيته إياه فان تعدد العامل المقدر جاز كما في الرضى كزيدا أخاه غلامه ضربته أي لا يست زيدا أهنت أخاه ضربت غلامه وأفاد أيضا اشتراط تقدمه وأما ضربته زيدا فليس اشتغالا بل ان نصب زيد قبل من الهاء أو رفع فبثاء مؤخر ويشترط فيه أيضا قبوله الاضمار فلا يصح الاشتغال عن حال وتعيين ومصدر مؤكد ومجرور ما يختص بالظاهر كخني كذا في الصبان لكن سيأتي في المفعول المطلق نيابة الضمير عن كل من المصدر المؤكد والمبين الآن يكون فيه خلاف وكونه مفعولا لما بعده فلا اشتغال في جاءك زيد فأكرمه وكونه مختصا لانكرة محضة ليصح رفعه بالابتداء وان تعين نصبه لعارض فلا اشتغال في ورهبا نية ابتدعوها بل المنصوب عطف على مفعول جعلنا بتقدير مضاف أي وحب رهبا نية وابتدعوها صفة كما في المعنى (قوله ويتأخر عنه فعل) هذا هو المشغول وهو العامل الذي يذكر وشرطه الاتصال بالاسم السابق كما سيأتي وصاحبه لا عمل فيما قبله سواء كان فعلا متصرفا أو اسم فاعل أو مفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف والفعل الجامد كفعل التحجب لأنه لا يفسر في هذا الباب إلا ما عمل فيما قبله نعم يجوز الاشتغال في المصدر واسم الفعل وليس عند مجوز تقديم مفعول الأولين وخبر الثالث كزيدا است مثله أي باينت زيد است مثله (قوله في ضمير ذلك الاسم) هذا هو الشاغل وشرطه كونه ضمير الاسم السابق أو سببيه كما يعلم من كلامه ويجوز حذفه بقبح لما فيه من القطع بعنايته اه صبان ومراد الشارح بعمله فيه خصوص النصب بدليل باقي كلامه ومقتضى ذلك مع قول المصنف بنصب لفظه وقوله فالسابق انصبه الخ أن العامل اذا اشتغل برفع ذلك الضمير نحو وان أحسن من المشر كين استجارك لا يكون اشتغالا والمنقول عن شارح التسهيل وأبي حيان أنه منه وكذا في التوضيح وهو المتجه في الضابط قصور فأحد فاعل بمحذوف يفسره استجارك لاشتغاله بضميره ولا بد أنه لو تفرغ لم يعمل فيه لأن ذلك لعارض تقدمه ولو تأخر عنه لعمل فيه والجمهور على اتحاد جهة نصب الشاغل والاسم السابق وصحح الدماميني خلافه لحكاية الأخفش عن العرب زيد اجلست عنده مع ان زيد مفعول به وعنده ظرف والتقدير لا يست زيد اجلست عنده (قوله مضمر وجوبا) أي لأن المذكور كالعرض عنه فلا يجمع بينهما وأما قوله تعالى اني رأيت أحد عشر كوكبا الآية فليس اشتغالا بل رأيت الثاني تأكيده وساجدين مفعول ثان لرأيت الأول أو مفعوله الثاني محذوف أي ساجدين لي وقوله والشمس والقمر مفعول محذوف يفسره رأيتهم والجمع حينئذ للتعظيم (قوله وما وافق معنى دون لفظ) أي سواء كانت الموافقة بالوضع كالمرور المتعدي بالباء والمجازاة بخلاف المتعدي بعلى فمعناه المحاذاة أو بالزوم ولو عرفنا كزيدا ضربت أخاه أو قتلت عدوه أي

المظهر وهذا يشمل ما وافق لفظا ومعنى نحو قولك فزيد اضربته ان التقدير ضربت زيد اضربته وما وافق معنى دون لفظ كقولك فزيد امررت به ان التقدير جاوزت زيد امررت به وهذا هو الذي ذكره المصنف والمذهب الثاني أنه منصوب بالفعل المذكور بعده وهو مذهب كوفي واختلف هؤلاء فقال قوم انه عامل في الضمير وفي الاسم معا فاذا قلت زيد اضربته كان ضربت ناصبا لزيد واللهاء ورد هذا المذهب

بأنه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم (١٧٤) ومظهره وقال قوم هو عامل في الظاهر والضمير ماني ورد بأن الأسماء لا تأتي بعد

انصافها بالعوامل (ص) والنصب حتم ان تلالا سابق ما * يختص بالفعل كان وحيثما (ش) ذكر النحويون ان مسائل هذا الباب على خمسة أقسام أحدها ما يجب فيه النصب والثاني ما يجب فيه الرفع والثالث ما يجوز فيه الأمران والرابع أرفع وأرجح ما يجوز فيه الأمران والرفع أرفع والخامس ما يجوز فيه الأمران على السواء فأشار المصنف الى القسم الاول بقوله والنصب حتم الخ ومعناه أنه يجب نصب الاسم السابق اذا وقع بعد أداة لا يليها الا الفعل كاداة الشرط نحو ان وحيثما فتقول ان زيدا أكرمه أكرمه أو كرمك وحيثما زيد اتلقه فأكرمه فيجب نصب زيد في المثالين وفيما أشبههما ولا يجوز الرفع على أنه مبتدأ اذ لا يقع بعد هذه الأدوات وأجاز بعضهم وقوع الاسم بعدها فلا يمتنع عنده الرفع على الابتداء كقول الشاعر لا تجزعى ان منفس أهلكته واذا هلكت فعند ذلك فاجزعى تقديره ان هلك منفس وان تلالا سابق ما بالابتداء * يختص بالرفع التزم أبدا (ش) أشار بهذين البيتين الى القسم الثاني وهو ما يجب فيه الرفع

أهنت زيدا أو سررت له لأن ذلك لازم عرفا للفعل المذكور فهو يدل عليه ومثله زيدا مررت بغلامه أى لا يستزيد الا جازت لأن المجازة ليست له واعلم أنه لا يحل جلة العامل المظهر على الصحيح لأنها مفسرة خلافا للشاويين في جعله المفسرة بحسب ما تفسره أى فلا يحل لها في زيدا ضربته ومحلها الرفع في انا كل شيء خلقناه بقدر ونحو زيدا الخبز يأكله لأنها مفسرة للخبز والنصب في وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة اذ لو صرح بالموعد به المفسر بجمله لهم مغفرة كان منصوبا وهذا كون المفسر جلة انما هو في اشتغال النصب الذي كلامنا فيه أما الرفع فالمفسر فيه الفعل وحده لانه المحذوف لا الجلة وله اعراب ما يفسره لفظا أو خلا ولذا جزم في قوله * فنحن نؤمنه بيت وهو آمن * (قوله بأنه لا يعمل الخ) وبأنه يلزم كون المتعدي لواحد متعديا لاثنين وهو خرم للقاعدة (قوله لا تلتفى الخ) وبان الضمير قد لا يتعدى اليه الفعل الا بالحرف فكيف يأتي مع وجود الحرف المعدي وأيضا لا يمكن الالغاء في السببي لأنه مطلوب الفعل في الحقيقة كزيدا ضربت غلام رجل يحبه (قوله كأدوات الشرط) أى والتحصيض والعرض لاختصاصها بالفعل مطلقا وأدوات الاستفهام الالهزمة لاختصاصها به اذ ارأته في حينها بخلاف ما اذا لم تره كأين زيد وهل زيدا قائم وانما ذكر ذلك في خصوص هل لعروض استفهامها بالطفل كأمروا الهزمة فلا تختص به مطلقا لأنها أم الباب وهم يتوسعون في الامهات لكن الغالب فيها الفعل (قوله وحيثما زيدا تلقاه الخ) أى وهل لازيدا أكرمه ومتى زيدا تكرمه وأين زيدا فارقته فيجب النصب في كل ذلك وقوله تلقاه ليس محذوما لأنه مع فاعله مفسر للجمله المحذوفة بعد حيثما وليس المفسر بالفعل وحده حتى يكون محذوما كفسره وفي نسخ تلقاه بالجزم اجزأه مجرى المحذوف * تنبيه * تسوية الناظم بين ان وحيثما انما هي في وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بهما أعم من كونه في شعرا أو نثرا من جميع الوجوه فلا يراد أن جميع الأدوات المذكورة لا يليها في النثر الا صريح الفعل فلا اشتغال بهما خاص بالشعر الا ان مع الماضي لفظا أرمعنى واذا مطلقا فلا يقبح تلخيص الفعل ظاهر الهم في النثر لضعف طلبها له لأن ان لا يظهر عملها حيث تنضمع انما أم بابها واذا لا تعمل أصلا قال الروادى ومثلا كل شرط لا يجوز تحوّل ذات سوارا لم تنمى لو غيرك قالها يا أبا عبيدة بخلاف ان مع المضارع لما ظهر أثره فيه قوى طلبها له فقمح تلخيصه لها في النثر كباقي الأدوات ويستثنى من أدوات الشرط أمانا فان الاشتغال يقع بعدها نظما ونثرا لكن لا يجب النصب لان الاسم يليها ولو مع وجود الفعل نحو وأما عود فهديناهم قرى بالرفع على الابتداء وبالنصب على الاشتغال ويجب تقدير العامل بعد المنصوب لأن أمالا يليها الاسم وبعد الفاء لأنه لا يفصلها من اما الاسم واحد أى وأما عود فهديناهم هديناهم (قوله ولا يجوز الرفع) أى على الابتداء كما ذكره اما على الفاعلية لفعل مطاوع للذكور فيجوز كقوله

لا تجزعى ان منفس أهلكته * واذا هلكت فعند ذلك فاجزعى أى ان هلك منفس أهلكته والظاهر ان مثل المطاوع المبني للجهول كان زيد أكرمه أكرمه على ان زيد نائب فاعل محذوف أى ان أكرم زيدا أكرمه فتدبر (قوله وأجاز بعضهم وقوع الاسم) أى المبتدأ بعدها أى أدوات الشرط وكذا التحصيض والاستفهام وهذا القول ضعيف (قوله السابق) بالرفع فاعل تلالا بالابتداء الخ مفعوله أى ما يختص بهذى الابتداء (قوله كذا الخ) مفعول مطلق محذوف وفاعل تلاضمير الفعل ومالم يرد مفعوله وما قبل بالضمة أى قبله فاعل يرد ومعمولا حال منه أى اذا تلالا الفعل شيأ لم يرد ما قبله معمولا لما وجد بعده بان كان له صدر الكلام فالترم الرفع التزاما مثل ذلك (قوله

وان تلالا سابق ما بالابتداء * يختص بالرفع التزم أبدا كذا اذا الفعل تلاما يرد * ما قبل معمولا لما به وجود فيجب (ش) أشار بهذين البيتين الى القسم الثاني وهو ما يجب فيه الرفع

فيجب رفع الاسم المشتغل عنه الخ مقتضى ذلك ان هذا القسم من باب الاشتغال مع ان ابن الخاطب لم يذكره وصوبه ابن هشام قال لانه ليس من باب الاشتغال في شيء ولم يدخل تحت ضابطه لان العامل لو تفرغ من الضمير لم يصلح للعمل في الاسم السابق والمتنجه ما اقتضاه المتن والشارح من عده منه لان العامل صالح في ذاته للعمل فيه وانما امتنع لعارض وقوعه في هذه الاما كن فقول المصنف في الضابط بنصب لفظه أو المحل على الاعراب الاول يعني باعتبار حالته الدائمة وان منعه مانع عارض ويخرج به ما امتنع عمله فيما قبله لذاته كالفعل الجامد أفاده سم (قوله لا يقع بعدها الفعل) أي مطلقا لفرقه من اذا الشرطية وقيل يقع ان اقترن بقدر لانها لا تقع بعد الشرطية فيحصل بها الفرق وقيل يقع مطلقا والاول اصح ومثلها ليتما فلا يجوز النصب في ليتما بشرارزته على الاشتغال لان ما لم تزل اختصاص ليت بالاسم خلافا لابن أبي الربيع نعم يجوز النصب على اعمالها وما يلزم الابتداء والاحال مع المضارع المثبت فلا نصب في نحو خرجت وزيد يضربه عمر ولما سباني في قوله وذات بدء بمضارع ثبت * الخ وكذا لام الابتداء فلا نصب في اني زيدا يضربه (قوله اذاولى الفعل الخ) وكذا اذا فصل بين الاسم والفعل بأجنبي نحو زيد أتت تضربه وهذا عمر ويضربها فلا نصب فيه للفصل بين العامل والمعمول بأجنبي فلا يفسر عاملا فيه وهذا قد يدخل في قوله كذا اذا الفعل تلاح الخ (قوله كادرات الشرط) أي والتخصيص والعرض ولام الابتداء وكما الخبرية والحروف الناصخة والموصول والموصوف وحرف الاستثناء فكل ذلك لا يعمل ما بعده فيما قبله فلا نصب في زيدا يضربه (قوله أوالا تضربه أولانا تضربه أو كم أو اني تضربه أو زيدا الذي تضربه أو رجل تضربه أو ما زيدا لا تضربه عمره بخلاف حرف التنفيس كن بداسا تضربه فيجوز نصبه على الراجح (قوله وما النافية) مثلها لا في جواب القسم لان لها الصدارة أيضا ولذا قال سيدويه في قول الشاعر

آليت حب العراق الدهر أطعمه * والحب يأكله في القرية السوس

ان نصب حب بنزع الخافض هو على لا يحذف يفسره أطعمه على الاشتغال لانه على تقدير لا فلا يعمل فيما قبله أي حلفت على حب العراق لا أطعمه في الدهر بخلاف زيدا لا تضربه أو لم تضربه فالرفع فيه راجح فقط لا واجب لانه من القسم الخامس الآتي (قوله ولا يجوز نصبه) أي على الاشتغال وقوله لا يصح ان يفسر عاملا أي على وجه كونه عوضا عن المقدر كما هو شأن الاشتغال فلان نصب الاسم بمقدر يدل عليه بالمفوظ دون تعويض جاز ولم تكن المسئلة من الاشتغال ولا يلزم صلاحية المفوظ حينئذ للعمل فيما قبله ولذا صرح المصنف في قول الشاعر * يا أيها الماشح دلوى دونك * بأن دلوى مفعول محذوف يدل عليه دونك أي خذ دلوى مع ان اسم الفعل لا يعمل فيما قبله وحينئذ يجوز اظهار المحذوف بخلاف الاشتغال (قوله و بعد ما يلاؤه الخ) أي و بعد شيء يغلب في لسان العرب جعل الفعل نالياه فالأو مصدر مضاف لمفعوله الثاني والفعل مفعول أول لانه الفاعل معنى و فاعله محذوف أي اياه العرب الفعل له (قوله على معمول فعل) أي على جملة معمول فعل أي الجملة التي هو فيها لان العطف على الجملة الفعلية بتمامها (قوله كالامر) أي ولو باللام نحو زيد لا تضربه لانها كالأناهي لا يلزمان الصدارة فلا يمنع عمل ما بعدهما فيما قبلهما وانما امتنع تقديم الفعل عليهما لضعفهما مع تأخرهما عن العمل كافي لم ولما ولن (قوله والدعاء) أي بخير أو شر بصيغة الطلب كن يدالهم ارجعه أو أخبر كما مثله (قوله والخيار نصبه) أي لان الاخبار بالطلب عن المبتدأ قليل وبخلاف القياس لعدم احتماله الصدق والكذب لا يتأويل كما صرح في بابه بل قيل بمنعه وانما اتفقت السبعة على الرفع في آية السرقة والزنا لانه ليس مما كان فيه بل تقديره عند سيدويه مما يتلى عليكم حكم السارق الخ والزانية الخ بخبر محذوف والفعل بعده مستأنف ليبين الحكم فالكلام جملتان لان هذا ليس من

زيد يضربه عمرو برفع
زيد ولا يجوز نصبه لان
اذا هذه لا يقع بعدها الفعل
لا ظاهر ولا مقدر او كذلك
يجب رفع الاسم السابق
اذا دل على الفعل المشتغل
بالضمير أداة لا يعمل
ما بعدها فيما قبلها كأدوات
الشرط والاستفهام وما
النافية نحو زيد ان لقيته
فاكرمه وزيد هل ضرر به
وزيد ما لقيته فيجب رفع
زيد في هذه الامثلة
ونحوها ولا يجوز نصبه
لان ما لا يصلح أن يعمل
فيما قبله لا يصلح أن يفسر
عاملا فيما قبله والى هذا
أشار بقوله

كذا اذا الفعل الخ أي
كذلك يجب رفع الاسم
السابق اذا دل على الفعل شيئا
لا يرد ما قبله معمول ولا ما
بعده ومن أجاز عمل ما بعد
هذه الادوات فيما قبلها
فقال زيدا ما لقيت أجاز
النصب مع الضمير بعامل
مقدر فيقول زيدا ما لقيته
(ص)

واختير نصب قبل فعل ذي
طلب
و بعد ما يلاؤه الفعل غلب
و بعد عطف بلا فصل على *
معمول فعل مستقر أو لا
(ش) هذا هو القسم
الثالث وهو ما يختار فيه

النصب وذلك اذا وقع بعد الاسم فعل دال على طلب كالامر والنهي والدعاء نحو زيد اضربه وزيد لا تضربه وزيد ارجعه الله فيجوز رفع زيد ونصبه والختار النصب وكذلك يختار النصب اذا وقع

الاسم بعد أداة يعلب ان يلها

(١٧٦)

الفعل كهمزة الاستفهام فتقول أزيد اضربه بالنصب والرفع والمختار النصب

وكذلك يختار النصب اذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة فعلية ولم يفصل بين العاطف والاسم نحو قام زيد وعمرا أكرمته فيجوز رفع عمرو ونصبه والمختار النصب لعطف جملة فعلية على جملة فعلية فلو فصل بين العاطف والاسم كان الاسم كما لو لم تقدمه شيء نحو قام زيد وأما عمرو فأكرمته فيجوز رفع عمرو ونصبه والمختار الرفع كما سيأتي وتقول قام زيد وأما عمرو فأكرمه فيختار نصب عمرو كما تقدم لانه وقع قبل فعل دال على طلب (ص)

وان تلامعطوف فعلا خبرا به عن اسم فاعطفن خبرا (ش) أشار بنفسه فاعطفن خبرا الى جواز الامرين على السواء وهذا هو الذي تقدم انه القسم الخامس وضبط المعونون ذلك بانه اذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين جاز الرفع والنصب على السواء وفسروا الجملة ذات الوجهين بانها جملة صدرها اسم وعجزها فعل نحو زيد قام وعمرو أكرمته في داره فيجوز رفع عمرو ومراعاة

مواضع دخول الفاء في الخبر عنده كما مر وعند البرد الجملة الفعلية خبر ودخلته الفاء لما في المبتدأ من معنى الشرط ولهذا امتنع النصب لان ما بعده فاعطى الجاء وشبهها لا يعمل فيما قبلها على انه لا يمنع اجماع السبعة على الرجوح قياسا كقوله تعالى وجعل الشمس والقمر حيث لم يؤنس الفعل مع انه المختار في المؤنث غير الحقيقي وان عطف عليه مذكر كما مر وقال ابن ابي ابيداز يختار الرفع في العموم كالأية والنصب في الخصوص كزيد اضربه (قوله كهمزة الاستفهام) مثلها النفي بما أولا وان وكذا حيث المجردة من ما لان دخول الجميع على الفعل أكثر في ترجيح النصب بعدها كزيد اضربه ولا عمرا كلمته وان بكرار آيته واجلس حيث زيد اضربه بخلاف لم ولما فتختص بالفعل ولا يقع الاسم بعدها الا ضرورة فيجب نصبه فان فصلت الهمزة بخبر ظرف نحو أنت زيد اضربه ترجع الرفع أما الظرف فلا تؤثر نحو كل يوم زيد اضربه بالظاهر ان مثل الهمزة في ذلك ما ذكر معها (قوله بعد عاطف) أي أو شبهه كضربت القوم حتى زيد اضربه وما رأيت زيدا لكن عمرو اضربه في ترجيح النصب لان حتى ولكن وان كانا حرفي ابتداء لدخولهما على الجملة لكنهما أشبه العاطفين في كون ما بعده حتى بعضا مما قبلها وفي كون لكن بعد النفي كما هو شأنهما عند العطف فان خليا من ذلك كما كرمته زيد حتى عمرو أكرمته وقام بكر لكن عمرو اضربه ترجع الرفع لعدم شبههما بالعاطف ولا وجه لتعينه كما قيل اذا غابته انهما مثل زيد اضربه أفاده سم (قوله لعطف جملة الخ) ان قلت كما يرجع النصب بذلك يرجع الرفع يكون الاصل عدم التقدير أجيب بان التقدير في العربية كثير جدا وتختلف المتعاطفين قليل جدا بل نقل في المعنى قبجه عن الرازي فلا يصلح للترجيح ومحل قلة التخالف اذا عدم مقتضيه فلا يرد قوله تعالى سواء عليكم أذعنتموهن أم أنتم صامتون فان المقتضى للتخالف ان دعاء الاصنام متجدد منهم فناسبه الفعلية وعبر في الثاني بالاسمية لتفيد ان هذا الدعاء مسار للصلوات الدائم في عدم الافادة فكأنهم لم يدعوا أصلا ولو عبر بالفعل لقات هذا المعنى فتدبر (قوله قام زيد وعمرو الخ) انما اختبر رفعه لان ما بعده ما مستأ نف ومنقطع عما قبلها ومثلها اذا الفجائية كرايت عبد الله فاذا زيد يضربه عمرو لكن الرفع في هذه واجب لما مر ولا أثر للفصل بينهما كقام زيد وفي الدار عمرو اضربه (قوله فيختار نصب عمرو الخ) أفاد ان محل ترجيح الرفع مع الفصل ما لم يقتض النصب مقتضى آخر غير العطف كالطالب والارجح النصب لعدم مقتضيه واعلم ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها الا اذا كانت زائدة أو مع اما لكونها معهما من حلقة عن مكانها كما سيأتي بيانه ويمتنع أن يقدر النعل قبل الفاء لانه لا يفصل بينهما وبين اما بكثر من جزء واحد فالتقدير وأما عمرو أكرم أكرم (قوله بعد عاطف) أي غير مغفول بالماضي وشبه العاطف في هذا أيضا كالعاطف وشبه الفعل كالفعل فالاول كانا ضربت القوم حتى عمرو اضربه والثاني كهذا ضرب زيد وعمرا يكرمه (قوله جملة ذات وجهين) أي غير تعجيبة لجر بان فعل التعجب مجرى الاسماء لجوده ولذلك صغروه (قوله جاز الرفع والنصب) أي بشرط أن يكون في الثانية ضمير الاسم الاول كزيد قام وعمرو أكرمته في داره أو تعطف بالفاء لترتبط بالاولى قال ابن هشام أو بالاولى فادتها الجمعية كما في الفاء السببية ورد بان جمعيتها في المفردات لافي الجمل فان خلت عن ذلك امتنع النصب بالعطف على الصغرى عند الاخفش والسيرافي لان المعطوف على الخبر ولا رابط فيه وجوزوا الناظم وجعاعة ومنه مثال الشرح للتوسع في التواني وقد أجمعت القراء على نصب السماء في قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان والسماء رفعها مع خلوها عن ضمير النجم والشجر فان عطف على الكبرى ترجع الرفع لتناسب المتعاطفين والنصب مرجوح على حذف يداضربه ويكون من عطف فعلية على اسمية أفاده الاسقاطي ولا يخفى أن يدعى مثل ذلك في الآية فتدبر (قوله فأي بيع الخ) فأدته دفع توهم أن ما خالف المختار

من

والرفع في غير الذي مرجح ه فأي بيع فاعل ودع ما لم يبيع

للمصدر ونصبه مراعاة للجز (ص)

(ش) هذا هو الذي تقدم انه القسم الرابع وهو ما يجوز فيه الامر ان ويختار الرفع وذلك كل اسم لم يوجد

معه ما يوجب نصبه ولا ما يوجب رفعه ولا ما يرجح نصبه ولا ما يجوز فيه الأمرين على السواء وذلك نحو زيد يضر بته فيجوز رفعه وينصبه
 ولا يجوز رفعه لأن عدم الأضمار يرجح من الأضمار وزعم بعضهم أنه لا يجوز النصب لما فيه من كافة الأضمار وليس بشئ فقد نقله سيبويه وغيره
 من أن ثمة امرئ يتهون العرب وهو كثير وأنشد أبو السعادات ابن السجري في أماليه على النصب قوله فارسا ما غادره ملجما * غير زميل
 ولا تتركب وكل ومنه قوله تعالى جنات عدن يدخلونها بكسر جنات (ص) وفصل مشغول بحرف جر * أو بإضافة كوصل بحرف جر
 (ث) بمنى أنه لا فرق في الأحوال الخمسة السابقة بين أن يتصل الضمير بالفعل المشغول به نحو زيد يضر بته أو ينفصل منه بحرف جر
 نحو زيد يضر بته أو بإضافة نحو زيد يضر بته غلامه أو غلام صاحبه أو
 صررت بغلامه أو بغلام صاحبه فيجب

(١٧٧)

النصب في نحو أن زيدا
 صررت به أكرمك كما
 يجب في أن زيدا أكرمه
 أكرمك وكذلك يجب
 الرفع في خرجت فاذا زيد
 صر به هرو ويختار النصب
 في أن يدا صررت به ويختار
 الرفع في زيد صررت به
 ويجوز الأمران على
 السواء في زيد قام وعمرو
 صررت به وكذلك الحكم
 في زيد يضر بته غلامه أو
 صررت بغلامه والله أعلم
 (ص) وسوفى ذا الباب
 وصفاذا عمل * بالفعل
 أن لم يك مانع حصل
 (ش) يعنى أن الوصف
 العامل في هذا الباب يجري
 مجرى الفعل فيما تقدم
 والمراد بالوصف العامل
 اسم الفاعل واسم المفعول
 واحترز بالوصف عما يعمل
 عمل الفعل وليس بوصف
 كاسم الفعل نحو زيد
 دراكة فلا يجوز نصب

من الوجوه السابقة لا يقاس عليه نقله سم عن الشاطبي (قوله فارسا ما غادره) أى تركوه ومازائدة
 ولعل ما يفتح الحاء المهملة أى غشيه الحرب من كل جانب والزميل بضم الزاى وشد الميم الجبان والنكس
 بكسر فسكون الضعيف والكل يفتح فكسر اسم فاعل من وكل أمره إلى غيره لم يجزه أو بفتح الكاف فعل
 ماض ولا يردان شرط المشغول عنه كونه مختصا وفارسا كسر محضة لأن ما تأمة مقام الوصف وإن كانت
 زائدة أى فارسا أى فارس (قوله بكسر جنات) هى شاذة (قوله أو بإضافة) أى بذي إضافة أو بضاف
 ولو تصدرك يدا صررت بته غلام صاحب أخيه وأمانة خلافت يجوز الجمع كما أشار له الشارح بقوله صررت
 بغلامه لكن قال الشاطبي لا يتقيد الفصل بما ذكر بل يجوز زيد يدا صررت بته غلامه أو صررت بته أكرمه
 أو رجلا يحبه كإسياء فى قوله * وعلاقة حاصلة بتابع * الخ وحيث أنه قد ثبت أن منع الجمع ولا الخلو واعلم أن الفعل
 المقدور في اتصال الضمير بالفعل من لفظ المذكور وفي فصله منه من معناه أو لازمه كما صررت الإشارة إليه ولذا
 كان النصب عند الاتصال أحسن منه عند الفصل (قوله فيما تقدم) أى في الجملة إذ لا يتأتى فيه وجوب
 النصب لأنه لا يكون إلا بعد ما يختص بالفعل (قوله اسم الفاعل) أى وأمثله المبالغة لا الصفة المشبهة ولا
 فعل التفضيل (قوله فلا يجوز نصب زيد) أى بل يجب رفعه مبتدأ خبره جملة اسم الفعل وفاعله المحل
 للجملة ما هو وحده فلا محل له على الراجح وكذلك يجب الرفع في نحو زيد يضر بابا لأن المصدر لا يعمل فيما قبله
 فمن يسمي مبتدأ خبره الفعل الذى ناب عنه المصدر ثم يجوز الاشتغال فيه ما عند الكسائي المجوز تقديم معمول
 اسم الفعل والسبب في المجوز تقديم معمول المصدر الذى لا ينحل بحرف مصدرى وهو النائب عن فعله ما ما
 ينحل فلا يعمل فيما قبله اتفاقا لأن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول ومحل ما ذكر ما لم يمنع منه مانع كالفاء في
 والذين كفروا فتعسا لهم فيتعين فيه الابتداء اتفاقا وتعا مصدر المحذوف هو الخبر أى تعسا لهم تعسا دخلته
 الفاء مع أن فعل الصلة ماض لجوازه على قلة كآية أن الذين فتنوا المؤمنين الخ (قوله زيد يدا أناضار به الآن)
 أى ينصب زيد بفعل مضمير يفسره جملة أناضار به أو باسم فاعل مضمير خبر عن أنا تقدم عليه أو مبتدأ
 وأنا فاعله أن اعتمد على نحو استفهام نحو زيد أناضار به والوصف المذكور على هذين خبرين مبتدأ محذوف
 كما قاله اللام مبنى وهو مفسر للمحذوف وقام مقامه بالتقدير مبتدأ كما قاله سم فان قيل قدم في الابتداء
 أن الوصف لا يفصل من معموله باجنبي وحيث أنه فلا يصلح ضار به لأن يفسر عاملا في زيد لأنه لو تفرغ له لم
 يتسلط عليه لفصله باناقلة ما هو صالح في ذاته لا بالنظر للفصل أو أن محل امتناع الفصل عند تأخر الأجنبي
 والمعمول عن الوصف كآية أراغب أنت من آلهى أخدام من كلامهم أفاده الصبان ولا يرد أنهم صرحوا
 بامتناع زيد أنت تضر به للفصل كما مر مع تقدمهم إلا أنهم اغتفروا ذلك في الوصف لا احتياجه إلى ما يعتمد

(٢٣ - (خضرى) - اول)

زيد لأن أسماء الأفعال لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملا فيه واعتز ببقوله وصفا
 ذا عمل من الوصف الذى لا يعمل كاسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضى نحو زيد أناضار به أى فلا يجوز نصب زيد لأن ما لا يعمل لا يفسر عاملا
 ومثال الوصف العامل زيد أناضار به الآن أو ضار بالهرم أنت معطاء فيجوز نصب زيد والهرم ورفعهما كما كان يجوز ذلك مع الفعل
 واحترز بقوله أن لم يك مانع حصل عما إذا دخل على الوصف مانع منه من العمل فيما قبله كما إذا دخلت عليه الألف واللام نحو زيد أنا
 الضار به فلا يجوز نصب زيد لأن ما بعد الألف واللام لا يعمل فيما قبله ما فلا يفسر عاملا فيه والله أعلم (ص)
 وعلاقة حاصلة بتابع * كملقة بنفس الاسم الواقع (ش)

تقدم انه لا فرق في هذا الباب بين ما اتصل فيه الضمير بالفعل نحو زيدا ضربته وبين ما فصل بحرف نحو زيدا ضربته أو بإضافة نحو زيدا ضربت غلامه وذلك في هذا البيت ان الملازمة بالتابع كالملازمة بالسببي ومعناه انه اذا عمل الفعل في أجنبي وأتبع بما اشتمل على ضمير الاسم السابق من صفة نحو زيدا ضربت رجلا يحبه أو عطف بيان نحو زيدا ضربت رجلا أو معطوف بالواو خاصة نحو زيدا ضربت عمرا وأخاه حصلت الملازمة بذلك كما يحصل بنفس السببي فينزل زيدا ضربت رجلا يحبه منزلة زيدا ضربت غلامه وكذلك الباقي وحاصله ان الاجنبي اذا اتبع بما فيه ضمير الاسم السابق جرى مجرى السببي والله أعلم (ص) (تعدى الفعل ولزومه)

علامة الفعل المتعدي أن فصل * (١٧٨) ها غير مصدر به نحو عمل (ش) ينقسم الفعل الى متعد ولزومه

الذي يصل الى مفعوله بغير حرف نحو ضربت زيدا واللازم ما ليس كذلك وهو ما لا يصل الى مفعوله الا بحرف نحو ضربت زيدا ولا مفعول له نحو قام زيد ويسمى ما يصل الى مفعوله بنفسه فعلا متعديا وواقعا ومجاوزا وما ليس كذلك يسمى لازما وقاصرا وغير متعد ومتعدي بحرف جو وعلامة الفعل المتعدي أن اتصل به هاء تعود على غير المصدر وهي هاء المفعول به نحو الباب أغلقته واحترز بهاء غير المصدر من هاء المصدر فانها اتصل بالمتعدي واللازم فلا تبدل على تعدى الفعل فثال المتصلة بالمتعدي الضرب بضمير به زيدا أي ضربت الضرب زيدا ومثال المتصلة باللازم القيام فته أي قمت القيام (ص) فانصب به مفعوله ان لم ينصب

عليه بخلاف الفعل (قوله وعلاقة الخ) يعني ان الارتباط بين العامل الظاهر والاسم السابق الذي لا بد منه في الاشتغال ليسكون العامل موجهة اليه في المعنى كما يحصل بنفس الاسم الواقع شاغلا لكونه ضمير السابق أو سببيه يحصل بتابع الشاغل الاجنبي اذا اشتمل ذلك التابع على ضمير السابق فالعلاقة بمعنى الارتباط والملازمة والباء في بتابع وبالاسم سببية كما يشير اليه صنيع الشارح فان كلامه ما سبب في الارتباط باعتبار عمل العامل فيه أو في متبوعه والمراد بتابع الشاغل وصفه أو بيانه أو نسق عليه بخصوص الواو لافادتها الجمعية لا البدل والتوكيد ويحتمل ان المراد بالعلاقة الضمير والباء في بتابع وبالاسم بمعنى في والمراد بالاسم الواقع على هذا خصوص السببي فتأمل والله أعلم

(تعدى الفعل ولزومه)

لزومه عطف على تعدى فهو تابع له في اعراب التراجم من رفع أو غيره وهو من اضافة الصفة للوصف أي الفعل المتعدي والفعل اللازم لانهما المذكوران صراحة لانفس التعدى وللزوم وفي هذا الباب ذكر المفعول به وهو أول المنصوبات فكان الأولى تأخيرها عن التنازع كما مر في الاشتغال (قوله علامة الفعل المتعدي) أي بنفسه وضعه لانه المراد عند الاطلاق لا المتعدي بالحرف ولا ينزع الخافض (قوله أن اتصل) أي صحة ان اتصل الخوله علامة ثانية وهي صحة صوغ اسم مفعول منه تام أي غير مفتقر الى جار ومجرور (قوله ها) بالقصر مفعول اتصل وغير بالجزم مضاف اليه أي هاء هي ضمير غير مصدر أي غير ظرف أيضا فان ضميره يتصل باللازم كالصديق نحو الميلة قتها والنهار صمته وانما لم يذكره المصنف لانه لا يتصل به الا توسعا بحذف الجار والاصل قمت فيها وصمت فيه بخلاف ضمير المصدر (قوله واللازم ما ليس كذلك) هذا كقول المصنف ولازم غير المتعدي صريح في انحصار الفعل في القسمين لكن الجمهور على ان كان وأخوانا واسطة قيل راعل المصنف أدخلها في المتعدي شبهها به في عمل الرفع والنصب لانها اتصل بها هاء غير المصدر والظاهر ان موضوع كلامه الافعال التامة بدليل قوله فان نصب به مفعوله والاقوال وأخبره وتقدم الكلام على الناقصة فلا يخالف الجمهور وفي التسهيل أن ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بالحرف مع شيوخ الاستعمالين كشكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له واسطة وهو الاصح قال أبو حيان فهو قسم برأسه مقصور على السماع لا لازم وحذف الحرف توسعا ولا متعد والحرف زائد كما قيل بكل وأما متعد ولزوم مع اختلاف المعنى كغفر فاه بغاه فغين مججمة أي فتجده وفقر فوما أي انفتح وكرادون قص فلا يخرج عن القسمين (قوله فان نصب به مفعوله) أي المفعول به لانه المراد عند الاطلاق أما بقية المفاعيل فينصبها اللازم أيضا (قوله كنهم) في القاموس النهم محركة وكسب حابة افراط الشهوة في الطعام وان لا تمتلئ عين الآكل ولا يشبع نهم كفرح وعنى أي بضم

فكسر

عن فاعل نحو تدبرت الكتب (ش) شأن الفعل المتعدي أن ينصب مفعوله ان

لم ينصب عن فاعله نحو تدبرت الكتب فان ناب عنه وجب رفعه كما تقدم نحو تدبرت الكتب وقد يرفع المفعول به وينصب الفاعل عند أمن اللبس كقولهم خرق الثوب المسمار ولا ينقص ذلك بل يقتصر فيه على السماع والافعال المتعدية على ثلاثة أقسام أحدها ما يتعدى الى مفعولين وهي قسمان أحدهما ما أصل المفعولين فيه المبتدأ والخبر كظن وأخوانها وثانيهما ما ليس أصلهما ذلك كاعطى وكسا والقسم الثاني ما يتعدى الى ثلاثة مفاعيل كأعلم وأرى والقسم الثالث ما يتعدى الى مفعول واحد كضرب ونحوه (ص) ولازم غير المتعدي وختم لزوم أفعال السجيا كنهم كذا افعلى

لواحد كده فامتدا (ش)

اللازم هو ما ليس بمتعد

وهو ما يتصل بهاء ضمير

غير المصدر ويتحتم للزوم

لكل فعل دال على سنجية

وهي الطبيعة نحو شرف

وكرم وظرف ونهم وكذا

كل فعل على وزن أفعال

نحو اقشعروا طمأن أو على

وزن أفعنل نحو افعنس

واحر نجم أو دل على نظافة

كظهور الثوب ونظف أو على

دنس كدنس الثوب

ووسخ أو دل على عرض

نحو مرض زيد وأجر

أو كان مطاوعاً ما تعدى

إلى مفعول واحد نحو

مددت الحديد فامتد

ودحرجت زيدا فتدحرج

واحتدز بقوله لواحدما

طارع المتعدى إلى اثنين

فإنه لا يكون لازماً بل يكون

متدياً إلى مفعول واحد

نحو فهمت زيدا المسئلة

ففهمها وعلمته النحو

فتمعه (ص)

وعداً لازماً بحرف جر

وان حذف فالنصب

للنجر

نفسلاً وفي أن وأن يطرد

مع أمن لبس كحجبت أن

يدوا

(ش) تقدم ان الفعل

المتعدى يصل إلى مفعوله

بنفسه وذلك كرهنا ان الفعل

اللازم يصل إلى مفعوله

بحرف جر نحو مرت بزيد

وقد حذف حرف الجر

فكسر فهوهم ونهم ومنهم اه وفيه أيضاً كفرح وضرب ونجم وعلى هذا الثاني فهو عرض لاسجنية وتمثيله بنهم المكسور يفيد ان افعال السجاي لا يلزم ضم عينها في التصريح خلافاً (قوله والمضاهي) بكسر الهاء أي المشابه واقعنسسا امام مفعوله أي والذي شابه افعنسسا في كونه بعد نونه الزائدة حرفان أعم من كونهما أصليين كاحرنجم أي اجتمع أو أحدهما زائد للضعيف كافعنسسا أو غيره كاسلنقي أي نام على ظهره واحرنبي الديك اذا انتفض للقتال واما فاعله ومفعوله محذوف بنفعه على مذهب المصنف من جواز حذف عائداً إلى الموصولة أي والذي ضاهاه افعنسسا لاحقا به وهو وزن افعنل أصلي اللامين كاحرنجم فان السين الثانية في افعنسسا زائدة لاحقا به باحرنجم لأصلية بدليل تكرارها بلا فصل وعلى كل فالمراد افعنسسا وما شابهه لاشتهار هذه العبارة في ذلك قيل ويضعف الادل أنه لا يفيد الا الحاق المذكور بالقشيبه عليه مقولاً لما علمت من الحاقه باحرنجم لكن على الثاني لا يشمل نحو اسلنقي فان افعنسسا لم يلحق به بل هو أيضاً ملحق باحرنجم فالأولى حل المضاهاة فيهما على مطلق الموازنة والحاصل ان كلامنا افعنل المضاعف كافعنسسا ومن افعنلي كاسلنقي ملحق بافعنل أصلي اللامين وكلها لازمة وأما قوله

قد جعل النعاس يسرنديني * أدفعه عنّي ويغرنديني

فشاذ ومعنى اسرندي واغرندي علاوركب (قوله وهي الطبيعة) المراد بها المعنى اللازم للفاعل أي الذي لا يفارقه غالباً أو بشرط عدم المعارض فلا يردان نحو انظر يزول معارض كالمرض ولك الغرام عـم زواله بذلك وانما يستتر (قوله كطهر) بالضم والفتح ونظف بالضم لا غير (قوله كدنس ووسخ) كلاهما كـفرح (قوله على عرض) المراد به معنى غير حركة لا يلزم الفاعل فخرجت الحركة فنها لازم كشي ومتعد كدها ما يلزم فن السجاي كما مر ودخل في العرض نظف ودنس فعطفه عليها فام رشميل أيضاً ففهم وعلم مع انهما متعديان فان جعلنا تابئين أو كالثابت أشكلا على أفعال السجاي (قوله مطاوعاً الخ) المطاوعة قبول الاثر أي حصوله من فاعل فعل ذي علاج محسوس إلى فاعل فعل آخر يلاقيه اشتقاقاً فان حصل الاثر بلا ملاقة فليس مطاوعاً كضر به فتألم وخرج بالمحسوس غيره فلا يقال علمت المسئلة فان علمت ولا ظننت كذا فان ظن ان عدم العلاج المحسوس وأما محسوسوهم انقطعت إلى الله وانكشف حقيقته المسئلة عما كان معنوياً فبجاز لا حقيقة أو انه ليس مطاوعاً لفعلت بل مستقل كذهب ومضى ويجوز قلت هذا الكلام فان قال اذا عنت الألفاظ المسموعة لا حساس علاجها بتحرك لسان والشفقتين فان أردت المعنى المفهوم من القول بلا نظر للفظ امتنع أفاده الداميني ويستفاد من كلام المصنف ما عليه الجمهور من أن الفعل ومطاوعه لا يتعديان معاً إلى مفعول أو اثنين ولا يلزمان معاً بل المتعدى لواحد يلزم ولاثنين يقصر عن واحد أو ما استعطيته درهما فأعطاني درهما واستنصحتني فنصحتني فن باب الطلب والاجابة لا المطاوعة وأما قوله

وكم موطن لولاى طحت كما هوى * باجوامه من قنة النبيق منهوى

فضرورة أو ان منهوى مطاوع أهو به المتعدى لا هوى اللازم لكن مطاوعة ان فعل لا فعل شاذة والنبيق بكسر النون وسكون التحتية وبالقاف الجبل وفتته أعلاه (قوله وعد لازماً الخ) مثله المتعدى لواحد أو أكثر فانه يتعدى لغيره بالجار (قوله بحرف جر) وكذا بالهمزة كاذهبت زيداً وانما تنقاس في اللازم عند سيبويه قيل وفي المتعدى لواحد أيضاً وقيل بمعامية مطلقاً بضعيف العين ما لم تكن همزة كناية والا امتنع ويقال في غيرهما من حروف الحلق كدهن ولم يسمع في غير اللازم والمتعدى لواحد وفي قياسيته فيهما خلاف وبغير ذلك (قوله نفسلاً) راجع في المعنى للحذف فقط كما يقتضيه صنيع الشارح بقرينة قول المصنف وفي أن وأن يطرد فهو متعلق بمحذوف من مادته أي ويحذف نفسلاً كما قدره الأشموني وليس راجعاً للنصب كما قد يتوهم لثبوتيه للحذف في السماع فلا يوصف به استقلاً ولا للاقتضى أن عدم النصب

فيصل الى مفعوله بنفسته نحو صررت زيد اقال الشاعر
 الجهور أنه لا ينقاس حذف حرف (١٨٠) الجرم غير أن وأن بل يقتصر فيه على السماع وذهب أبو الحسن على
 تمرن الديار ولم تعوجوا * كلامكمو على اذا حرام أي تمرن بالديار ومنه

ابن سليمان البغدادي وهو
 الأخفش الصغير إلى أنه
 يجوز الحذف مع غيرهما
 قياسا بشرط تعين الحرف
 ومكان الحذف نحو برت
 القلم بالسكين فيجوز عنده
 حذف الباء فتقول برت
 القلم السكين فإن لم يتعين
 الحرف لم يجز الحذف نحو
 رغبت في زيد فلا يجوز
 حذف في إذا بدري
 حيث نزل التقدير رغبت
 عن زيد أو في زيد وكذلك
 أن لم يتعين مكان الحذف
 لم يجز نحو اخترت القوم
 من بني تميم فلا يجوز الحذف
 فلا تقول اخترت القوم
 بني تميم إذا بدري هل
 الأصل اخترت القوم من
 بني تميم أو اخترت من القوم
 بني تميم وأما أن وأن فيجوز
 حذف حرف الجر معهما
 قياسا مطردا بشرط أمن
 اللبس كقولك عجبت أن
 يدوا أو الأصل عجبت من
 أن يدوا أي من أن يعطوا
 الدية ومثال ذلك مع أن
 بالتشديد عجبت من أنك
 قائم فيجوز حذف من
 فتقول عجبت أنك قائم
 فإن حصل لبس لم يجز
 الحذف نحو رغبت في أن
 تقول أوفى أنك قائم فلا

مع الحذف ليس مجامعا فيصدق بقياسيته وليس كذلك وبهذا يدل رجوعه لهما معا وإن استوجهه شيخ
 الاسلام أفاده الصبان (قوله فيصل الى مفعوله الخ) أي في نصب وجو باو ناصبه عند البصريين الفعل فقولهم
 منصوب بنزع الخافض أي عنده وعند الكوفيين النزع هو الناصب فالباء لا لا لتو شد بقاء الجر في قوله
 إذا قيل أي الناس شمر قبيلة * أشارت كايب بالأ كفا الأصابع
 أي أشارت الأصابع مع الأ كفا إلى كايب (قوله ولم تعوجوا) أي تملأوا وتدخا (قوله مع غير أن وأن)
 مثلها كى المصرية فيطر دنق دير اللام قبلها كجئت كى تكرمنى أي لكى وفى التسهيل أن ما ورد فيه
 الحذف كثيرا من غير ذلك قبل وقيل عليه كدخلت الدار والمسجد فيقاس عليهما دخلت البلد والبيت
 وأن لم يكثر كتوجهت مكة وذهبت الشام لا يقاس عليه توجهت المسجد وذهبت الدار مثلا لأنه لم يسمع في
 غير مكة والشام مع قلته فيهما وكذلك ما طرنا السهل والجبل وضر بته الظهور والبطن أي عليهما وهل المنصوب مع
 دخلت ونحوه مفعول به حقيقة أو على التوسع بحذف الحرف أو ظرف شذوذ لأن ظرف المكان شرطه
 الإبهام وهذا مختص بخلاف لكن القول الثالث لا يأتي في ذهبت وتوجهت لأنه على معنى إلى لاق فتنبه لذلك
 وسأى في حروف الجر أطراد الحذف في غير ذلك ثم من السماع ما ورد في السعة كما مثل وكشكرته ونصحته
 بناء على حذف الجار منهما ومنه ما لم يرد الاضرورة فلا يجوز لنا أن نأول في التركيب الذى سمع فيه كقوله
 لدن بهز الكعب يعسل منته * فيه كما غسل الطريق الثعلب
 وقوله * أليت حب العراق الدهر أطعمه * أي حلفت على حب العراق وكما غسل الثعلب أي اضطرب
 في الطريق ولدن بفتح فسكون أي ربح ومنته صدره قال حفيد الموضح والحكم بقياسية الحذف مع أن
 وأن دون نصحته وشكرته غير ظاهر لأن المراد بالقياس جوازه في أي تركيب وأن لم يسمع وهذا بعينه في
 نصح وشكر اه (قوله الأخفش الصغير) الأولى الأصغر لأن الصغير هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة
 تلميذ سيبويه والأصغر على بن سليمان تلميذ ثعلب والمبرد والأكبهر هو أبو الخطاب شيخ سيبويه وجملة من
 لقب بالأخفش أحد عشر نحو يوسيبويه أربعة كافي التصريح (قوله يريت القلم) من باب رعى
 ويقال يروته بالواو لا يسمى قاصا إلا بعد البراية وقبلها بوصة وقصة ففي قولهم يريت القلم مجاز الأول كالمصر
 خرا أي عن يائول للخمر أفاده المصباح (قوله فلا يجوز حذف في لاحتال الخ) هذا مبني على مذهب
 المصنف من عدم الفرق بين الاجال واللبس وهو خلاف التحقيق كما مر واللازم في المثال أنما هو الاجال
 لاستواء احتماليه فهو من مقاصد الباء إذا اقتضى المقام الثمين فيمنع كاللبس فينبى أن يحمل المثال
 عليه بخلاف وترغبون أن تنكحوهن فإن الاجال فيه مقصود ليرتدع من يرغب في النساء الجمالهن وما هن
 ومن يرغب عنهن لئلا يمتنهن وفقرهن إشارة إلى طلب تعلق الرغبة بالدين وعدمه وقيل الحذف في الآية
 لفريضة كانت وقت النزول لانها نزلت في فرقة ترغب فيهن الجمالهن وقيل في فرقة ترغب عنهن لفقرهن
 وقيل في الفرقتين فالفرقة في كل فرقة حاطة فلا اجال فيه بالنسبة لذلك (قوله في محل جر) أي تسكبا بقوله
 وما زرت أبلى أن تكون حبيبة * إلى ولادين بها أناطابه
 بجردين عطف على محل أن تكون لا على توهم دخول اللام عليه كما قال الآخرون الأول أظهر ولا يرد فقد
 الطالب لذلك المحل لأن المحل هنا معنى اللفظ المقدر إذا هذا الجر لفظي أي مستحق لفظ المصدر المقدر لا محلي
 بمعنى استحقاقه للوضع حتى يشترط بقاء طابه (قوله وذهب السكائي) أي والتحليل وهذا هو الأقيس

وذهب سيبويه الى تجوز الوجهين وحاصله ان الفعل اللازم يصل الى مفعوله بحرف الجر ثم ان كان الجرور غير ان وأن لم يحذف حرف الجر الامعاء وان كان أن وأن جاز ذلك قياسا عند من اللبس وهذا هو الصحيح (ص) والاصل سبق فاعل معنى كمن * من ألبس من زاركم نسج العن (ش) اذا تعدى الفعل الى مفعولين الثاني منهما ليس حبرا في الاصل فالاصل تقديم ما هو فاعل في المعنى نحو أعطيت زيدا درهما فالاصل تقديم زيد على درهم لانه فاعل في المعنى لانه الآخذ للدرهم وكذا كسوت زيدا جبة وألبس من زاركم نسج العن فن مفعول أول ونسج مفعول ثان والاصل تقديم من على نسج العن لانه اللبس ويجوز تقديم ما ليس بعلامه في لکنه خلاف الاصل (ص) ويلزم الاصل لموجب عرا * وترك ذلك الاصل حتما فديري (ش) أي يلزم الاصل وهو تقديم الفاعل في المعنى اذا طرأ ما يوجب ذلك وهو خوف اللبس نحو أعطيت زيدا درهما فيجب تقديم (١٨١) الآخذ منهما ولا يجوز تقديم غيره

لأجل اللبس اذ يحتمل أن يكون هو الفاعل ويجب تقديم ما ليس بفاعل في المعنى وتأخير ما هو فاعل في المعنى وذلك نحو أعطيت الدرهم صاحبه فلا يجوز تقديم صاحبه وان كان فاعلا في المعنى فلا تقول أعطيت صاحبه الدرهم لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو ممنوع والله أعلم (ص)

وحذف فضلة أجزان لم

لضعف الجار عن العمل محذوفا ولذا وجب النصب في غيرهما فكذلك ما غابته أنهما لما طال بالامالة انقاس معهما الحذف تخفيفا وذلك لا يقتضي بقاء الجر (قوله وذهب سيبويه إلخ) أي فانه قال بعد أن ذكر أمثلة من ذلك ولو قيل ان الموضع جركم كان قويا ولذلك نظائر كقولهم لاه أبوك أي لله أبوك ثم نقل النصب عن الخليل فعلم أنه يجوز الأمرين وأما نسبة الجر الى الخليل والنصب الى سيبويه كما في الأشموني تبعه للتسهيل وكذلك في البيضاوي عند ان الله لا يستحي فسهو (قوله من ألبس) اما بضم السين مسندا لجماعة المذكور بدليل زاركم أو بفتحها مسندا للمفرد ولا ينافيه زاركم لجواز خطاب واحد من الجمع المزورين أو أنه للتعظيم ونسج العن أي منسوجه (قوله الثاني منهما ليس خبرا) فيبدل ذلك لقول المصنف فاعل معنى والا فالتعريف والمبتدأ في الأصل كالمفعول والفاعل معنى في الأحكام الآتية فيجوز التقديم في ظننت زائدا قائما لا في ظننت زيدا عموما ويجب في ظننت في الدار صاحبها (قوله فالأصل تقديم إلخ) أي وتقديم ما لا يجز على ما قد يجز فاخترت زيدا الرجال ويجوز اخترت الرجال زيدا (قوله عرا) أي نزل ووجد ومضارعه يمره كغز يغزو وأما عري يعري كعرب يتعرب فيمعنى خلا ولا يصح هنا (قوله وهو خوف اللبس) أي مثلا فله كون الثاني محصورا فيه كما أعطيت زيدا الدرهما وكونه ظاهرا أو الأول ضمير متصل كما طينتك درهما فلا يقدم على الأول وان قدم على الفعل (قوله ويجب) أي لما منع من التأخير كالحصر في الأول كما أعطيت الدرهم الا زيدا وكونه ظاهرا والثاني ضمير متصل كالدرهم أعطيت زيدا أو كالضمير في مثاله ومنه قولهم أسكنت الدار بانيها وأعطيت القوس باريها فلو كان ضمير الأول في الثاني كما أعطيت زيدا ما له جاز وجاز لما عرف في باب الفاعل (قوله ان لم يضر) كعدم مضارع ضار يضرب بضمي ضرا قال تعالى لا يضركم كيدهم شيئا أي لا يضركم (قوله كحذف ما سبق إلخ) مثال للنفي وهو الحذف المضمر (قوله فيجوز حذف الفضلة) أي لدليل ويسمى اختصارا ولا يضره ويسمى اقتصارا الا في باب ظن فيمنع الاقتصار والمراد بالجواز ما يقابل الامتناع فيشمل الوجوب في ضربت وضربني زيد لما سياتي في التنازع (قوله كقولك إلخ) مثال للنفي وهو الحذف غير المضمر (قوله الناصبها) نائب فاعل بحذف وها مفعول الناصب لانه صلة آل فلا يحتاج في عمله الى شرط وفاعله مستتر فيه يعود لآل أي ويحذف العامل الذي نصب الفضلة ويمنع كون الناصب مضافا الى هالأن الوصف المحلى بال لا يضاف للخالي منها ولا ضميره عند سيبويه ويجوز عند غيره كما سياتي في الاضافة (قوله في باب الاشتغال) أي والنداء فان ناصب المندادى أدمو محذوفا نابت عنه يا ولا

يضر

كحذف ما سبق جوابا أو

حصر

(ش) الفضلة خلاف

العمدة والعمدة مالا

يستغنى عنه كالفاعل

والفضلة ما يمكن الاستغناء

عنه كالمفعول به فيجوز

حذف الفضلة ان لم يضر

كقولك في ضربت زيدا

ضربت بحذف المفعول به

وكقولك في أعطيت زيدا درهما أعطيت ومنه قوله تعالى فاما من أعطى واتقى وأعطيت زيدا ومنه قوله تعالى واسوف يعطيك ربك فترضى وأعطيت درهما قيل ومنه قوله تعالى حتى يعطوا الجزية للتقدير والله أعلم حتى يعطوا الجزية فان ضرح حذف الفضلة لم يجوز حذفها كما اذا وقع المفعول به في جواب سؤال نحو أن يقال من ضربت فتقول ضربت زيدا أو وقع محصورا نحو ما ضربت الا زيدا فلا يجوز حذف زيد في الموضوعين اذ لا يحصل في الأول الجواب ويبقى الكلام في الثاني دالا على نفي الضرب مطلقا والمقصود نفيه عن غير زيد فلا يفهم المقصود عند حذفه (ص) ويحذف الناصب ان علما * وقد يكون حذفه ملتزما (ش) يجوز حذف ناصب الفضلة اذا دل عليه دليل نحو ان يقال من ضربت فتقول زيدا التقدير ضربت زيدا حذف ضربت لدلالة ما قبله عليه وهذا الحذف جائز وقد يكون واجبا كما تنقسم في باب الاشتغال نحو زيدا ضربت به التقدير ضربت زيدا ضربت به حذف ضربت وجوبا كما تقدم والله أعلم

يجمع بين العوض والمعوض وكذا يجب الحذف في التحذير بشرطه الآتي وفي المثل كالسكالب على البقر
أى أرسل وما جرى مجراه كأنهواخيرا لكم أى انتهوا وأتواخيرا والله أعلم

(التنازع في العمل)

هو لغة التجاذب واصطلاحاً ما سنده الشارح (قوله ان عاملان) فاعل بمحذوف يفسره اقتضيا وعمل
مفعول به لذلك المحذوف وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وفي اسم متعلق بعمل قدم عليه مع أنه مصدر
للضرورة أو للتوسع في الظرف والمراد باقتضاهما العمل توجههما لذلك الاسم وطلب كل منهما له في المعنى
امامع التوافق في الفاعلية أو المفعولية أو التخالف فيهما كما سيذكر (قوله قبل) حال من عاملان أى حال
كونهما قبل الاسم (قوله ذا أسره) في القاموس الأسرة بضم الهمزة الدرع الحصينة وأسرة الرجل رهطه
الأذنون وضبطه المعرب بالفتح وفسره بالجماعة القوية (قوله عن توجه عاملين) قال الموضح أى فعلين
متصرفين كأتوني أفرغ عليه فطرا أو اسمين يشبهانهما كقوله

شهدت مغيثاً مغنياً من أجوته * فلم أنخذ إلا فناءك موثلاً

أو اسم وفعل كذلك نحوهاؤم اقرؤا كتابيه اه وقوله يشبهانهما أى في العمل لا في التصرف كما قاله
شارحه لثلاثين فيه تمثيله لهاؤم اقرؤا فانه اسم فعل جامد بمعنى خذوا تنازع هو اقرؤا في كتابيه فاعمل فيه
الثاني وحذف ضميره من الاول لكونه فضلة والميم علامة الجمع والهمزة بدل من كاف الخطاب فشمل اسم
الفاعل كالتبيت والمفعول كقوله * وعزة مطول معنى غريمها * واسم الفعل كالآية والمصدر كقوله
* لقيت فلم أنسكل عن الضرب مسمعا * فليقت والضرب تنازع اسمها وانسكل أى أعجز من باب
دخل وطرب واسم المصدر مثله كما استظهره الصبان كأن يقال من قبلة الرجل ومسه امرأته الوضوء ولم أر
من ذكر الصفة المشبهة وأفعال التفضيل ولا مانع منهما فيما يظهر كيدأ ضبط القوم وأجمعهم للعلم وزيد حذر
وكرم أبوه فليحذر فلا تنازع بين حرفين ولا حرف وغيره وأما نحو فان لم تفعلوا فلم يجزمت الفعل وهما في
محل جزم بان ولا بين فعلين جامدين أو فعل جامد وغيره لأن الجامد الضعيف لا يفصل من معموله والفصل لازم
في التنازع عند أعمال الاول فإذا بطل أعماله لذلك بطل التنازع اذ من شرطه جواز أعمال كل منهما ومن
هذا يؤخذ منع زيد أفضل وأكرم من همرو لانه لا يفصل بين أفضل ومن بأجنبي قال الروداني ما لم يتأخر
الجامد عن غيره والاجاز لعدم فصله سواء عمل الاول أم الثاني كما هجني ولست مثل زيد وأجازته المبرد في فعل
التعجب مطلقا واغتفر فصل الاول من معموله اذا كان هو العامل لا متراج الجملتين بالعاطف واتحاد
مطلوبهما وقيد في شرح التسهيل بأعمال الثاني حذر من الفصل ولا بد من ارتباط بين العاملين اما
بعطف مطلقا كما مثل أو بعمل أو لهما في ثانيهما نحو وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا فظنوا وظننتم
تنازعا أن لن يبعث والثاني معمول للاول لانه صفة لمصدره المحذوف أى ظنوا ظنا كظنكم أو يكون الثاني
جوابا للاول جواب السؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيككم في السكالة والشرط كأتوني أفرغ عليه فطرا
ومنه كافي الاسقاطي هاؤم اقرؤوا كتابيه أو غير ذلك من أوجه الارتباط كافي المعنى فلا يجوز قام قعد أخوك
(قوله ان معمول) اطلاقه يشمل الظاهر والضمير لكن بشرط كونه منفصلا مطلقا أو متصلا مجرورا نحو
زيد انما قام وقعد هو وما ضربت وأكرمت الاياه ووثقت وتقويت بك على خلاف في الاخبار واشترط قوم
وجوب توجه العاملين الى المعمول فخرج قوله تعالى وأنه كان يقول سفيهاً للاختال ان اسم كان ضمير الشان
فلا توجه الى سفيهاً ولا يظهر عدم اشتراطه فيجوز التنازع في الآية كما يجوز عدمه وخروج توجه العاملين
أنك أنك اللاحقون فليس تنازعا والافساد للفظ لوجوب أن يقال أنك أنك أو أنك أنك بل الثاني
لمجرد النوكيت كالحرف الزائد فلا فاعل له أصلا ومثله هيئات الهيئات العميق وخروج أيضا قول امرئ القيس

(ص)

(التنازع في العمل)

ان عاملان اقتضيا في اسم

عمل

قبل فلا واحد منهما العمل

والثان أولى عند أهل

البصرة

واختار عكسا غيرهم ذا

أسره

(ش) التنازع عبارة عن

توجه عاملين الى معمول

واحد نحو ضربت وأكرمته زيداً فكل واحد من ضربت وأكرمته يطلب زيداً بالمفعولية وهذا معنى قوله ان عاملاً ان الى آخره وقوله
قبل معناه ان العاملين يكونان قبل المعمول كما مثلنا ومقتضاه انه لو تأخر (١٨٣) العاملان لم تكن المسئلة من باب التنازع

وقوله * فلو واحد منهما
العمل * معناه ان أحد
العاملين يعمل في ذلك
الاسم الظاهر والآخر يعمل
عنه ويعمل في ضميره
على ما سيذكره ولا خلاف
بين البصريين والكوفيين
انه يجوز افعال كل واحد
من العاملين في ذلك الاسم
الظاهر ولكن اختلفوا في
الاولى منهما فذهب
البصريون الى ان الثاني
أولى به لقربه منه وذهب
الكوفيون الى ان الاول
أولى به لتقدمه (ص)

وأعمل الممثل في ضميرها
تنازعهما والتمزم ما التزم
يكسبنا ويسئ ابناكا
وقد بني واعتد يا عبداكا
(ش) أي اذا أعملت أحد
العاملين في الظاهر
وأعملت الآخر عنه فأعمل
الممثل في ضمير الظاهر
والتمزم الاضمار ان كان
مطلوب العامل مما يلزم
ذكره ولا يجوز حذفه
كالفاصل وذلك كقولك
يحسن ويسئ ابناك فكل
واحد من يحسن ويسئ
يطلب ابناك بالفاعلية فان
أعملت الثاني وجب أن
تضمير في الاول فاعله
فتقول يحسنان ويسئ
ابناك وكذلك ان أعملت

ولو أن ما أسى لادنى معيشة * كفاي ولم أطب قليل من المال
فقليل فاعل كفاي ولم يتوجه اليه أطلب والافسد المعنى المراد بل مفعوله محذوف أي لو سعت للادنى
كفاي القليل ولم أطب المالك بدليل قوله
ولسكنما أسى لمجد مؤئل * وقد يدرك المجد المؤئل أمثالي
انظر الصبان (قوله واحد) ظاهره منع التنازع فيما يتعدى لاثنتين أو ثلاثة وهو رأي وصح في التسهيل
والجامع الجواز وقد يتعدى المعمول لغيره كما يز يد العامل عن اثنين وقد اجتمعا في حديث تسبحون
وتكبرون وتحمدون بركل صلاة ثلاثاً وثلاثين فتنازع الثلاثة في الظرب وهو دبر والمصدر وهو ثلاثاً
فأعمل الأخير وحذف الضميرين من الاولين لكونهما فضلتين أي تسبحون فيه أيها وتكبرون فيه أيها
ولو أعمل غير الأخير ذكر الضميرين فيما بعد العامل لان الفضلة لا تحذف الا من الاول على المختار ومن ذلك
قوله طلبت فلم أدرك بوجهي وليفتي * فعدت ولم أبغ الندى عند سائب
فتنازع فيه ثلاثة فقط خلافاً لـ وهم فيه وهي طلبت وأدرك وأبغ الندى وعند فأعمل الأخير كما مر ومن
تنازعهما مع افعال الاول قوله

كسأك ولم تستكسه فاشكرن له * أخ لك يعطيك الجزيل وناصر
وقل الاجماع على جواز افعال أي الثلاثة لكن قيل لا يحفظ افعال الثاني (قوله لم تكن المسئلة من باب
التنازع) أي لان السابق ان رفع كز يدقام وقعد فكل من الفعلين مستوف للمعمول وهو ضميره فلم يطلبها
ليعمل لفيه وان نصب كز يداضر بت وأكرمته فهو معمولى للاول بمجرد وقوعه عقبه فلا يطلب الثاني كما قاله
بعضهم ولا يلزم تقدم ما في حيز العاطف عليه وهو يمنع الا في نحو فلم يسبر واعند الزمخشري حيث قدر فيه
تأخير الهمزة لانهما داخل على محذوف أي أقعدوا فلم يسبروا كما عند الجمهور بل يطلب ضميره لكونه فضلة
يجوز ذكره وحذفه وكذا يمنع التنازع في المتوسط كضربت زيداً وأكرمته فزيدا معمولى الاول
وحذف معمولى الثاني كما قاله ابن هشام وتعقبه بأن غاية ما فيه كون الاول أولى بالعمل لان معمولى العامل
يجوز تقدمه برده منع تقدم ما في حيز العاطف عليه وأجاز جماعة منهم الرضى في المتقدم المنسوب والغزالي في
المتوسط أما المتقدم المرفوع فيجوز جوازه لما مر (قوله ولا خلاف الخ) محل ذلك ما لم يتفق في عمل الرفع
كجاء وقام زيداً سيأتي عن الفراء (قوله الى ان الثاني أولى) أي وان كان أضعف عملان الاول بدليل
استدلالهم على افعال المصدر المحلى بال بقوله اقبلت فلم أد كل الخ وعلى افعال المجموع بقوله
قد جربوه فزادت نجاربهم * أيا فدامة الالمجد والفنما

ولم يحمله على ان العامل اقبلت وزادت (قوله لقربه) أي واسلامته من العطف قبل تمام المعطوف عليه
ومن الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي وان اغتفر هنا الضرورة على ان الرضى نص على جواز الفصل
بالاجنبي عند قوة العامل في بحث اسم التفضيل اسقاطي (قوله لتقدمه) أي واسلامته من الاضمار قبل
الذكر كما عند البصريين ومن حذف ضمير الرفع كما عند الكسائي ومحل الخلاف ما لم يكن لاحدهما
مرجح والا فيجب افعال الثاني في نحو ضربت بل أكرمته زيداً والاول في ضربت بل لا أكرمته زيداً كما
في النكت عن صاحب البسيط واستحسنه (قوله والتمزم ما التزم) أي من وجوب اضممار العدة ومطابقته
للظاهر افراد غيره الا اذا صالح العامل لا شكل فيضم مفرداً مذكر الاغبر نحو أخرج وقتيل هند أو
الزيدون مثلاً لكن في التسهيل ان تلك المطابقة أغلبية فقد يجوز سبويه الافراد في الاحوال كلها

الاول وجب الاضمار في الثاني فتقول يحسن ويسئان ابناك ومثله بني واعتد يا عبداك وان أعملت الثاني في هذا المثال قلت بغيا واعتدي
ههناك ولا يجوز ترك الاضمار فلا تقول يحسن ويسئ ابناك ولا بني واعتدي عبداك

لأن تركه يؤدي إلى حذف الفاعل والفاعل ملتزم الذكر وأجاز الكسائي ذلك على الحذف بناء على مذهبه في جواز حذف الفاعل وأجازة
 القراء على توجه العاملين معا إلى الاسم الظاهر وهذا بناء منهما على منع الاضمار في الاول عند اجمال الثاني فلا تقول بحسنان ويسى
 ابنك وهذا الذي ذكرناه عنهما هو المشهور من مذهبهما في هذه المسئلة (ص) ولا تجيء مع أول قدامهلا * بمضمر لغير رفع أو هلا
 بل حذفه الزم ان يكن غير خبر * (١٨٤) وأخونه ان يكن هو الخبر (ش) تقدم انه اذا أهمل أحد العاملين في الظاهر

وأهمل الآخر عنه أهمل في
 ضميره ويلزم الاضمار ان كان
 مطلوب الفعل عما يلزم ذكره
 كالفاعل أو نائبه ولا فرق
 في وجوب الاضمار حيثئذ
 بين ان يكون المهمل الاول
 أو الثاني فتقول بحسنان
 ويسى ابنك وبحسن
 ويسى ابنك وذكر
 هنا أنه اذا كان مطلوب
 الفعل المهمل غير مرفوع
 فلا يجوز ان يكون عمدة
 في الاصل وهو مفعول
 ظن وأخواتها لانه مبتدأ
 في الاصل أو خبر وهو
 المراد بقوله ان يكن هو
 الخبر أولا فان لم يكن
 كذلك فاما ان يكون
 الطالب له هو الاول أو
 الثاني فان كان الاول لم يحجز
 الاضمار فتقول ضربت
 وضربني زيد ومرت
 ومرتني زيد ولا تضمر
 فلا تقول ضربته وضربني
 زيد ولا مرت به ومرتني
 زيد وقد جاء في الشعر
 كقوله اذا كنت ترضيه
 ويرضيك صاحب *

كضربني وضربت قومك بالنصب أي ضرب بني هو أي من ذكر لكنه قبيح كما نقله الساماني فالمراد التزم
 ذلك في الفصيح (قوله لان تركه الخ) هذا الدليل لا يعين الاضمار لا مكان وجوب اظهاره أو جوازه الا أن
 يقال اقتصر على جزء العلة لكفايته في الرد على الكسائي أي ولان اظهاره يؤدي إلى التكرار فتعين
 الاضمار ما في الثاني وهو اتفاق أو في الاول عند البصريين واعتراض الكوفيين يلزم الاضمار قبل الذكر
 مردود بوقوعه في غير هذا الباب كبرجل أو بجماعه فيه نظما ونثرا حتى سيبويه ضرب بني وضربت
 قومك وكقوله

جفوني ولم أجف الاخلاء اني * لغير جميل من خلبلي مهمل

وغير ذلك (قوله في جواز حذف الفاعل) أي في باب التنازع عند افعال الثاني فرارا من الاضمار قبل
 الذكر لكن حذف العمدة أشنع مما فر منه الا أن يقال انه عهد حذف الفاعل في المواضع المتقدمة في باب
 فليقتبس عليها هذا لكن قال في شرح الايضاح ما اشتهر عنه من حذف الفاعل في ذلك باطل بل هو عنده
 مستتر في الفعل مرفوعا في الاحوال كلها كما صرح عن سيبويه أفاده يس (قوله على توجه العاملين معا) أي
 ان عطفها بالواو واتفاق في طلب الرفع قال الصبان وكذا في النصب كما يقتضيه قول الهمع في الاعراب المطلوب اه
 وينبغي تقييده بنصب العمدة لعدم جواز حذفها دون غيره فان اختلفا أضمر مؤخر كضربني وضربت
 زيد وهو فرار من الاضمار قبل الذكر أو حذف الفاعل ويرده لزوم اجتماع مؤثرين على أثر واحد وهو
 لا يعقل الا أن يدعى ان العامل بمجموعهما (قوله أو هلا) ماض مجهول من أو هله الله لكذا أي أهله بشد
 الهاء أي جملة أهله (قوله ولا تضمر) أي بل يجب حذفه لانه فضلة لا ملجأ فيه للاضمار قبل الذكر الا
 اذا أوقع حذفه في ابس فيضمر مؤخر كضربت ورضيت والزيدان عنهما مع وفي شرح السكاكية ميل إلى
 اضمار الفضلة مقدمة وهو ظاهر التسهيل أيضا (قوله اذا كنت الخ) الشاهد في ترضيه ويرضيك فالاول
 يطلب صاحب مفعولا والثاني يطلبه فاعلا فاعمل فيه الثاني ولم يحذف من الاول ضميره مع أنه فضلة وتقدم
 الكلام على قسما في الفاعل (قوله بعكاظ) بضم العين المهملة وتخفيف السكاكي ثم طاء مشالة سوق كانت
 تقام في الجاهلية بقرب مكة أيام الموسم ويعشى من الاعشاء العين المهملة وهو عدم الابصار ليلا والمراد عدمه
 مطلقا ولحوام من الملح وهو سرعة البصر فيعشى يطلب شعاعه أي السلاح فاعلا ولحوام يطلبه مفعولا فاعمل
 فيه الاول فهو فاعله وحذف ضميره من الثاني مع ان حقه الذكر وان كان فضلة (قوله وهو شاذ) أي خلافا
 لما يقتضيه مفهوم قوله والتزم ما التزمنا من جواز حذف الفضلة من الثاني المهمل لعدم التزام ذكره في غير
 ذلك وانما شاذ حذفه هنا لان فيه تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه لغير مقتض بخلاف حذفه من الاول فانه
 للفرار من الاضمار قبل الذكر مع كونه فضلة (قوله فان كان عمدة الخ) إشارة إلى أن المراد بالخبر في

قول

جهارا فكأن في القيب أحفظ للعهد وألغ أحاديث الوشاة فقاما

يحاول واش غير هجران ذي ودوان كان الطالب له هو الثاني وجب الاضمار فتقول ضرب بني وضربني وضربته زيد ومرتني وضربت به زيد ولا يجوز
 الحذف فلا تقول ضرب بني وضربني وضربت زيد وقد جاء في الشعر كقوله بعكاظ يعشى الناظر يسن اذا هم لحوام شعاعه
 الاصل لحوام الضمير ضرورة وهو شاذ كما شذ عن المهمل الاول في المفعول المضمر الذي ليس بعمدة في الاصل هذا كما اذا كان خبر
 المرفوع ليس بعمدة فان كان عمدة في الاصل فلا يجوز ان يكون الطالب له هو الاول

أو الثاني فإن كان الطالب له هو الأول وجب إضماره مؤخرًا فتقول ظنني وظننت زيدًا قائمًا أيًا وإن كان الطالب له هو الثاني أضمرته متصلاً
أو منفصلاً فتقول ظننت وظنني زيدًا قائمًا وظننت وظنني أيًا زيدًا قائمًا ومعنى البيتين أنك إذا أهملت الأول لم تأت معه بضمير غير مرفوع
وهو المنصوب والمجذور فلا تقول ضربته وضربني زيد ولا ضربت به وضربني زيد بل يلزم الحذف فتقول ضربت وضربني زيد ومروث
ومروث زيد إذا كان المفعول خبراً في الأصل فإنه لا يجوز حذفه بل يجب الاتيان به مؤخرًا فتقول ظنني وظننت زيدًا قائمًا أيًا ومفهوماً
إن الثاني يؤتى معه بالضمير مطلقاً مرفوعاً كان أو مجزوراً أو منصوباً بحمداً (١٨٥) في الأصل أو غير حمداً (ص)

وأظهر أن يكن ضمير
خبراً * لغير ما يطابق
المفسر

نحو أظن ويظنني أنا *
زيد وعمر أخوين في الرضا
(ش) أي يجب أن يؤتى
بمفعول الفصل المهمل
ظاهراً إذا لزم من إضماره
عدم مطابقته لما يفسره
لكونه خبراً في الأصل
عما لا يطابق المفسر كما إذا

كان في الأصل خبراً عن
مفرد ومفسره مثني نحو
أظن ويظنني زيد وعمر
أخوين فزيد مفعول
أول لأظن وعمر مفعول
عليه وأخوين مفعول ثان
لأظن والياء مفعول أول
ليظنمان فيحتاج إلى مفعول
ثان فلو أتيت به ضميراً
فقلت أظن ويظنني أيًا
زيد وعمر أخوين لكان
أيًا مطابقاً للياء في أنهما
مفردان ولكن لا يطابق
ما يعود عليه وهو أخوين
لأنه مفرد وأخوين مثني
فتفوت مطابقة المفسر

قول المصنف غير خبر العدة من ذكر الملزوم وإرادة اللزوم فيشمل المفعول الأول لظننت فإنه لا فرق
بين المفعولين في وجوب التأخير كظننت منطقتاً وظننتي منطلقاً ههنا أيًا فأيها مفعول أول لظننت
فاندفع ما يؤهمه الماتن من التصور نعم كان عليه أن يذكر وجوب التأخير في الفصلة عند خوف اللبس كما مر
مثاله فلو قال كما في المكودي

واحد فله لکن مع لیس أو خبر * أو مبتداً آخره فهو المعتبر
ليسلم من ذلك ودخل في كلامه خبر كان ككنت وكان زيدًا قائمًا أيًا فأيها خبر ككنت عائد على قائمًا (قوله)
وجب إضماره الخ) أي لأنه حمداً لا يحذف وقوله مؤخرًا أي خلافاً لما في التسهيل تبعاً لابن عصفور من
تقديمه لما فيه من الإضمار قبل الذكر مع كونه بصورة الفصلة وإن لزم فصله من عامله بأجنبي كذا قيل وفيه
أنهم صرحوا بجواز حذف مفعول ظن وخبر كان في قول الدليل فكيف يتبع حذفه ولذا كان مذهب
الكوفيين من حذفه أقوى لسلامته من الفصل والإضمار قبل الذكر (قوله ظننت وظننت الخ)
الأول يطلب زيدًا فاعلاً وقائمًا مفعولاً ثانياً والثاني يطلبهما مفعولين فاعمل فيهما الثاني فهما منصوبان
به وأضمر في الأول فاعله مستتر يعود لزيد المؤخر لظنا ورتبة والياء مفعوله الأول والثاني أيًا المؤخر
العائد لقائم (قوله ظننت وظننت الخ) الأول يطلب زيدًا وقائمًا مفعولين فاعله فيهما والثاني يطلب
زيدًا فاعلاً فاعله في ضميره مستتر في نفسه وهو هنا يعود على مقدم في الرتبة لكونه معمول الأول وطلب
قائمًا مفعولاً ثانياً فاعله في الياء العائدة عليه فهي مفعوله الثاني والياء مفعوله الأول (قوله وأظهر)
أي ضمير المتنازع فيه أي أنت به اسمًا ظاهرًا بدل الضمير (قوله لغير ما يطابق) أي لمبتداً في الأصل غير
مطابق للمفسر كالياء في يظناني في مثاله (قوله فتفوت مطابقة المفسر) بكسر السين وهو أخوين
للمفسر بفتحها وهو أيًا (قوله وجب الإظهار الخ) أي وحيث كان أيًا اسمًا ظاهرًا فلا يحتاج لشي
يفسره كما تقدم فلا تضمر مخالفتاً للأخوين لعدم افتقاره إليهما بل إنما يطابق مبتدأه الأصلي (قوله فلا
تكون المسئلة حينئذ من باب التنازع) أي بالنسبة للمفعول الثاني لأن أخوين معمول لأظن ولم توجه
إليه يظناني لعدم مطابقته لمفعوله الأول وهو لا يطلب إلا ما يطابقه فلم يتنازعه فيه كذا قال الموضح وتبعه
الشرح وأجاب سم بما محصله أن كلا من العاملين متوجه له في المعنى بقطع النظر عن لفظ التثنية
فكلاهما يطلب به مفعولاً ثانياً مطابقاً لمفعوله الأول فلما أهملنا فيه أظن وطابقنا به مفعوله الأول
تعد علينا الإضمار في الثاني لما مر فأنقطع طلبه له فعدلنا إلى الإظهار وقلنا أخاموفاقة للخبر عنه وإن
خالف المفسر وهو أخوين لعدم احتياجه إليه ألا ترى محبة التنازع في ضربني وضربت زيدًا لتوجههما
إليه بقطع النظر عن نوع العمل مع أنه إذا رفع انقطع طلب الناصب له وبالعكس فكذلك ما هنا اه وتقول

للمفسر وذلك لا يجوز وإن قلت أظن ويظننا أيهما زيداً
(٢٤ - (خضري) - أول)
وعمر أخوين حصلت مطابقة المفسر للمفسر وذلك لكون أيهما مثني وأخوين كذلك ولكن تفوت مطابقة المفعول الثاني الذي
هو خبر في الأصل للمفعول الأول الذي هو المبتدأ في الأصل لكون المفعول الأول مفرداً وهو الياء والمفعول الثاني مثني وهو أيهما ولا
يضمن مطابقة الخبر للمبتدأ فلما تعدت المطابقة مع الإضمار وجب الإظهار فتقول أظن ويظناني أخا زيد وعمر أخوين فزيد وعمر
أخوين مفعول أول ليظن والياء مفعول أول ليظن وأخام مفعول الثاني فلا تكون المسئلة حينئذ من باب التنازع لأن كلا من العاملين عمل في
ظاهر وهذا مذهب البصريين

وأجاز الكوفيون الاضمار
مراعى فيه جانب الخبر عنه
فتقول أظن ويظننى أياه
زيدا وعمر أخوين وأجازوا
أيضا الحذف فتقول أظن
ويظننى زيدا وعمر
أخوين (ص)

(المفعول المطلق)

المصدر اسم ماسوى
الزمان من

مدلولى الفعل كأمّن من أمن
(ش) الفعل يدل على شيئين
الحدث والزمان فقام يدل

على قيام فى زمن ماض
ويقوم يدل على قيام فى
الحال أو الاستقبال وقم
يدل على قيام فى الاستقبال
فالقيام هو الحدث وهو
أحد مدلولى الفعل وهو
المصدر وهذا معنى قوله ما
سوى الزمان من مدلولى
الفعل فكانه قال المصدر
اسم الحدث كأمّن فانه أحد
مدلولى أمن والمفعول
المطلق هو المصدر المنتصب
توكيدا لعامله أو بياناً لنوعه
أو عدده نحو ضربت ضرباً
وسرّ سيرة زيد وضربت
ضرباً ثانياً، وسمى مفعولاً
مطلقاً لصدق المفعول عليه
غير مقيّد بحرف جر ونحوه
بخلاف غيره من المفعولات
فانه لا يقع عليه اسم المفعول
الا مقيّداً كالـمفعول به
والمفعول فيه والمفعول معه
والمفعول له

عند أعمال الثانى أظن ويظننى الزيدان أياهما أخوين أو يظننى وأظن الزيدان أخوين أيا
(قوله وأجاز الكوفيون إلخ) أى كما يجوز أن يظهر الظاهر والحذف أيضاً للدلالة معمول الآخر عليه كما يجوز
عند عدم التخالف فى المسئلة السابقة لوجود دليله كدال فى التوضيح والاشموى وغيرهما لكن يعكس عليه
ما نقله المصريح فى المسئلة السابقة عن أى حيّان فى البكت الحسن ان شرط الحذف عندهم مطابقة
الحذف للثبوت افراد وغيره والامتنع نحو علمنى وعلمت الزيدان قائمين فلا بد أن تقول أياه ولا يجوز
حذفه اهـ (قوله مراعى فيه جانب الخبر عنه) أى وان خالف المفسر ويضمّر مقسماً عن معمول الاول
كأمثله المصريح وليس اضماراً قبل الذكر لتقدم مفسره رتبة لكونه معمول الاول فان أهمل الثانى أضمر
مؤخراً كما فى التصريح عن المرادى فيقال أظن ويظننى الزيدان أياهما أياهما أو يظننى وأظن
الزيدان أخوين هما أياه فهما فاعل يظننى وأياه مفعوله الثانى وتقول على الاظهار أظن ويظننى الزيدان
أياهما أخوين ويظننى وأظن الزيدان أخوين هما أياهما وتقول على الحذف أظن ويظننى الزيدان
أياهما أياهما عائداً على الزيدان وحذفنا العائد على أياهما ويظننى وأظن الزيدان أخوين هما ونحذف
عائداً لأخوين فتأمل والله أعلم

(المفعول المطلق)

(قوله يدل على شيئين) أى على مجموعهما مطابقة بناء على مذهب الجمهور من عدم دخول النسبة الى
الفاعل المميز فى مفهوم الفعل بل الدال عليها جملة الكلام أما عند من يقول بدخولها كالسيد
فتضمن كدلالته على أحدهما فقط ويدل على كل من الفاعل والمكان التزاماً (قوله وهو المصدر)
أى مدلوله لان المصدر هو اللفظ والحدث مدلوله والمراد بالحدث المعنى القائم بغيره (قوله المصدر اسم
الحدث) لا يقال يدخل فيه اسم المصدر كاعتسل غسلاً وتوضأ وضواً وأعطى عطاءً لان مدلوله لفظ
المصدر لا الحدث كما نقله السامع عن ابن يعيش وغيره وأقره فهو يدل على الحدث بواسطة والمراد
الدلالة مباشرة فان قلنا يدل عليه مباشرة كالـمصدر فلا بد لإخراجه من قيد ملحوظ أى الجارى على
فعله واسم المصدر لا يجرى عليه بل ينقص عن حروفه أو المراد الدال على الحدث بالاصالة واسم المصدر
نائب عنه وبما ذكر يعلم الفرق بينهما (قوله هو المصدر) أى الصريح فلا يقع المؤول مفعولاً مطلقاً
والمنتصب يخرج المرفوع ولونائب فاعل فلا يسمى مفعولاً فى الاصطلاح خلافاً لظاهر الـشموى واعلم
ان بين المصدر والمفعول المطلق عمومًا وجهياً يجتمعان فى ضربته ضرباً وينفرد المصدر فى ضربته
ضرباً أليماً والمفعول فيما ينوب عن المصدر مما سبأنى فان لم يعتبر هذا النائب وجعل المفعول هو المصدر
المقدر نظراً للاصل فالمصدر أعم مطلقاً (قوله توكيدا لعامله) أى لنفس عامله ان كان مصدر مثله والا
فيؤكد مصدر عامله ليتحدد المؤكد مع المؤكد كما هو شرط التأكيد اللفظى الذى هذا منه فعنى قولك
ضربت ضرباً أحدثت ضرباً ضرباً كما أفاده السامع والرضى فان قلت كيف يكون لفظياً مع قول
النحاس أجمع النحاة ان توكيد المصدر يدفع الجواز كالمعنوى نحو وكلم الله موسى تسليماً أى بذاته لا بترجانه
أجيب بأن ذلك ليس خاصاً بالمعنوى بل يكون فى اللفظى أيضاً كفى المطول نحو قطع اللص الأمير الأمير
(قوله أو بياناً إلخ) أى مع كونه مؤكداً أيضاً فالنوعى والعددى مؤكدان وان كان القصص منهما بالذات
البيان وأما القسم الاول فلا توكيد لا غير فهو لا يجتمع غيره وأما الباقيان فيجتمعان فى ضربته ضرباً
الأمير (قوله غير مقيّد بحرف) أى لانه المفعول الحقيقى لفاعل الفعل اذ لم يوجد من الفاعل الاudit
الحدث بخلاف سائر المفعولات فانه لم يوجد لها وانما سميت بذلك باعتبار الصاق الفعل بها أو وقوعه لاجلها
أو معها فلذلك لا تسمى به الامقيمة بما ذكرى فلاحق بالذكر أو لا هو المفعول المطلق وانما قدم المفعول به فى

(ص) بمثله أو فعل أو وصف نصب * وكونه أصلا لذين انتخب (ش) ينتصب المصدر بمثله أي بالمصدر نحو عجبت من ضربك زيد
ضربا شديدا أو بالفعل نحو ضربت زيدا ضربا أو بالوصف نحو أنا ضارب زيد ضربا أو مذهب البصريين

(١٨٧)

ان المصدر اصل والفعل

والوصف مشتقان منه

وهذا معنى قوله

وكونه أصلا لذين انتخب

أي المختاران المصدر أصل

لذين أي الفعل والوصف

ومذهب الكوفيين ان

الفعل أصل والمصدر

مشتق منه وذهب قوم الى

ان المصدر أصل والفعل

مشتق منه والوصف مشتق

من الفعل وذهب ابن

طلحة الى أن كلاما من المصدر

والفعل أصل برأسه وليس

أحدهما مشتقا من الآخر

والصحيح المذهب الاول

لان كل فرع يتضمن

الاصل وزيادة والفعل

والوصف بالنسبة الى المصدر

كذلك لان كلامهما يدل

على المصدر وزيادة والفعل

يدل على المصدر والزمان

والوصف يدل على المصدر

والفاعل (ص)

توكيدا أو نوعا بين أو

عدد

كسرت سبرين سبردى

رشد

(ش) المفعول المطلق

يقع على ثلاثة أحوال كما

تقدم أحدها أن يكون

مؤكدا أو نوعا بين أو

الثاني أن يكون مبينا للنوع

باب تعدى الفعل استطرادا لا قصد او عند اجتماعها ترتبت على ما في قوله

مفاعيلهم رتب فصـدر بـمطلق * وثن به فيه له معه قد كمل

نقول ضربت الضرب زيدا بسوطة * نهـاراهـنا تأديبه وأمر أنـسـكل

(قوله بمثله) أي المصدر من حيث هو المذكور في قوله المصدر اسم الخ وكونا الضمير في قوله وكونه وأما ضمير

نصب فراجع له بقية كونه مفعولا مطلقا ففيه استخدام بالنسبة لهذا والمراد مثله معنى ولفظا وما يجنبني

إيمانك تصديقا وقعدت جلوسا على ما صححه الناظم من أنه منصوب بالمذكور فن باب النياية وستأتي في أفرح

الجلد أفاده شيخ الاسلام (قوله أو فعل) أي متصرف غير ماني عن العمل فخرج فعل النجب وكان

وأخواتها باب ظن عند الغائه فلا يقال زيد قائم ظننا (قوله أو وصف) أي متصرف اسم فاعل أو مفعول

أو بناء مبالغة لاسم تفضيل ولا صفة مشبهة قاله الشاطبي وأما قوله

أما الملوكة فانت اليوم الأهم * لثـوما يـبـضـهم سر بال طباخ

فناصب لثـوما محذوف أي ثلث لثـوما وألحق ابن هشام الصفة المشبهة باسم الفاعل كقول النابغة

وأراني طربا في أثرهم * طرب الواله أو كالتحصيل

(قوله مشتقان منه) الاشتقاق ودلفظ الى آخره مناسبة بينهما في المعنى ولوجاز يامع اتفاهما في الحروف

الأول فان اتفقا في كمال على الترتيب فاشتقاق صفة كناطق ونطق بمعنى التكلم حقيقة أو الدلالة مجازا

وان اختلفا ترتيبا فقط فاشتقاق كبير كما في جيل وجنب وان اختلف فيهما بعض الاصول فاشتقاق أكبر

كثاب من التث فعمل ان مناسبة المعنيين شرط في الجميع (قوله أن الفعل أصل) أي لانه يعمل في

المصدر ويؤثر فيه فكان أصلا لقوته ورد بان الحرف يؤثر في الاسم مع أنه ليس أصلا له والمراد الفعل

المضارع على الأصح عندهم لسبق زمانه على التحقيق فترجح لان الماضي كان قبل وجوده مستقبلا وحين

وجوده محالو بعده ماضيا وقيل الماضي هو الأصل لسبقه بمعنى زمانه ويرجح الاول أنه فرض الأوصاف

الثلاثة في زمن واحد وهذا في زمنين مختلفين والظاهر ان غير الاصل من الفعل مأخوذ منه كالصبر وكذا

الوصف وأما الأمر عندهم فقطعة من المضارع لا قسم برأسه (قوله والوصف مشتق من الفعل) أي فهو

فرع الفرع (قوله وذهب ابن طلحة) هو شيخ الزمخشري وانظر ما أصل الوصف على هذا (قوله

يبين) أي المصدر بقية كونه مفعولا مطلقا والضمير للمفعول المطلق في الترجمة (قوله مبينا للنوع) أي

لكونه مضافا وموصوفا كالمثله أو محلى بالعهدي كسرت السبر أي السبراء المعهود بينك وبين مخاطبك فهو ثلاثة

أقسام ويسمى المختص أيضا لاختصاصه بما ذكر التحقيق ان المحدود مختص أيضا بالتصديده بالعدد المخصوص

ولذا جعل في التسهيل المفعول المطلق قسمين منهم وهو المؤكد ومختص وهو قسمان محدود ونوعى واعلم ان

النوعى ان كان مضافا كان من باب النياية على التحقيق لاستحالة ان يفعل الانسان فعلا غيره وانما يفعل

مثله فالأصل سبر مثل سبردى رشد خلف المصدر ثم صفتته وأنب المضاف اليه منها كما حققه الساميني ولا

يرد ذلك على المصنف لان مراده تمثيل النوعى بقطع النظر عن كونه أصلا أو نائباً أو ماذوأل فالظاهر انه

قد يكون كذلك كما اذا قصد تشبيه سبرك الآن بسبر سابق معهود للمخاطب سواء كان منك أو من غيرك

وقد يكون أصليا كأن قصدت الاخبار عن ذلك السير المعهود الذي وقع منك بعينه استحضار صورته فتدبر

(قوله وقد ينوب عنه) أي عن المصدر المتأصل في المفعولية وهو ما كان من لفظ عام له لاعتنا مطلق المصدر

حتى يلزم كون النائب غير مصدر فلا يرد ان الجدل في مثاله بفتح الجيم والذال المحجمة مصدر جلد كفرج

نحو سرت سبردى رشد وسرت سبر احسنا الثالث ان يكون مبينا للعدد نحو ضربت ضربة وضربتين وضربات (ص)

وقد ينوب عنه ما عليه دل * كجد كل الجد وأفرح الجدل (ش)

كل الميل وضربه بعض
الضرب والمصدر المرادف
للمصدر الفعل المذكور نحو
فعدت جالوسا وافرح
الجلد فالجولس نائب مناب
القعود لرادفته له والجلد
نائب مناب الفرج لرادفته
له وكذلك ينوب مناب
المصدر اسم الإشارة نحو
ضربه ذلك الضرب وزعم
بعضهم انه اذا ناب اسم
الإشارة مناب المصدر فلا
بد من وصفه بالمصدر كما
مثلنا وفيه نظرفن أمثلة
سبويه ظننت ذلك أى
ظننت ذلك الظن فذاك
إشارة الى الظن ولم يوصف
به وينوب عن المصدر أيضا
ضميره نحو ضربه زيد
أى ضربت الضرب ومنه
قوله تعالى لأعذبه أحدا
من العالمين أى لأعذب
العذاب وعدده نحو ضربه
عشرين ضربة ومنه قوله
تعالى فاجلدوهم ثمانين
جلدة والآلة نحو ضربه
سوطا والأصل ضربه
ضرب سوطا فحذف
المضاف وأقيم المضاف اليه
مقامه والله تعالى أعلم
(ص)

والتوكيد فوجد بدا
وثن واجمع غيره وأفردا
(ش) لا يجوز تثنية المصدر
المؤكد لعماله ولا جمعه
بل يجب أفراده فتقول ضربت ضربه

وزنا ومعنى وظاهر كلامه ان المرادف منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب المازني والسيرافي والمبرد
واختاره المصنف لا طرادا وأمام مذهب سبويه والجمهور من انه منصوب بفعل مقدر من لفظه أى فرحت
وجدت جذا فلا يطرده في نحو حلفت يميننا اذا لفعل له مع ان الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة قاله
الرضي (قوله قدينبوب الخ) جملة ما ذكره الشرح من ذلك سبعة السككية والبعضية والمرادف والإشارة
والضمير والعدد والآلة أما المرادف فينوب عن المؤكد والمبين كما أشار له الشرح وكذا الإشارة والضمير كما
في الروداني والباقي عن المبين فقط وبقي ما ينوب عنهما اسم المصدر غير العلم كافتست غسلا وتوضأت
وضوء العلماء والملاقي للمصدر في الاشتقاق بان يشاركه في مادته ما مع كونه مصدر فعل آخر كتبتل اليه
تبتلا فانه مصدر ليتل كقدس وقد ناب عن مصدر تبتل وهو التبتل كالتجمل أو مع كونه اسم عين كأتبتكم
من الأرض نباتا وأتبتنا نباتا حسنا فنباتا اسم للنابت من زرع أو غيره وقد ناب عن نباتا وقال سبويه انه
مصدر جار على غير فعله أى فيكون من الأول لانه في الأصل مصدر لبت سمي به النبات كما نص عليه غير
واحد فيصح فيه الاعتباران والظاهر صحة اعتباره أيضا اسم مصدر لابت كغسلا ووضوا لا يغسل وتوضأ
مع انهما مصدران لغسل ووضوا وأما تبتلا فلا يمكن جعله اسم مصدر لتبتل لعدم نقصه عن حروف فعله كما
هو شأن اسم المصدر فتأمل وقد جعل الموضح الملاقي في الاشتقاق شاملا للاقسام الثلاثة أى فيمكن في النيابة
ملاحظة الملاقة بقطع النظر عن كونه اسم مصدر أو غيره وبقي ما ينوب عن المبين فقط نوعه كرجع القهقري
وصفته كسرت أحسن السير وهيئته كيموت الكافر ميتة سوء ووقته كقوله

* ألم أغمض عينك ليلة أرمد * أى اغماض ليلة أرمد وما الاستفهامية نحو ما ضربت زيدا أى أى
ضرب ضربه وما الشرطية نحو ما شئت فاجلس أى أى جالوس شئت فاجلس وجملة ذلك ستة عشر منها ستة
عنها وعشرة عن المبين لكن لم أر نصا في انابة مصدر فعل آخر عن المبين والظاهر جواز كسبتل اليه
تبتل الخافين (قوله ذلك الضرب) أى المعهود للمخاطب كان علم الضرب وجهل فاعله فأخبرته بأنه
أنت فيكون مثالا للمبين وظننت ذلك مثال لما ذكره لعودة المصدر المبهم المفهوم من الفعل وقدينبوب
عن النائب كان يقال ضرب الامير زيد فاقتول ضربت اللص ذلك الضرب أى ضربت بامثل ذلك لان فعل
الامير لا تفعله أنت فحذف الموصوف وأنب عنه الصفة ثم الصفة وأنب عنها الإشارة (قوله نحو ضربه
زيدا) ان رجوع الضمير الى مصدر الفعل المبهم فؤكدا لانه لو صرح بالظاهر لم يقد الا التوكيد وان رجوع الى
مصدر مبهود لدلالة المقام فتوعى فقول الشرح أى الضرب يحتمل جعل آل فيه للجنس والعهود وحل ذلك
ما لم يجعل زيدا بدلا لنفسه للضمير والا كان مقعولا به لا مطلقا وهكذا قوله * من كل ما نال الفتي قد نلت *
وقوله * هذا من افة للقرآن يدرسه * أى نلت النيل ودرس الدر من فيحتمل المؤكد والنوعى بالطريق
المذكور وأما لأعذبه أحدا من العالمين فتوعى لا غير لرجوعه له فدا قبله بمعنى تعذيبا عظيما لان تنوينه
للعظيم والأصل أعذبه أى من يكفر تعذيبا عظيما لأعذب تعذيبا مثله أى التعذيب المذكور أحد الان
تعذيب من يكفر لا يقع على غيره حتى يصح نفيه فحذف الموصوف وأنب عنه صفته وهي مثله ثم حذفها وأنب
المضاف اليه وهو التعذيب منابها ثم حذفه وأنب عنه ضميرا فأدغم في التصريح وغيره فتأمل (قوله والآلة)
أى اذا كانت في العادة آلة لذلك الفعل فلا يقال ضربته خشبة (قوله مقامه) أى في اعرابه وافراده
وتثنيته وجمعه كضربه سوطين واسواط (قوله غيره) تنازعه الغلان قبله فاعمل فيه الثاني وحذف
ضميره من الاول لسكونه فضلا وحذف مفعول افر دلاله ما قبله ودفع به توهم امتناع الافراد من
الأمرين قبله ولا يفتنى عنه قوله فوجد بدا من حيث ان مفهومه أن غير المؤكدا لا يوجد بدا لان هذا المفهوم
كما يحتمل نفي التأبيد أى لا تدم توحيد غير المؤكدا يحتمل تأبيد النفي أى لا توجد في وقت أبدا فاندفع

بمثابة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع وأما غير المؤكد وهو المبين للعدد والنوع فقد كرر المصنف أنه يجوز تثنيته وجمعه فاما المبين للعدد فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه كحوض بـتـ ضـرتين وضرباً بـتـاً

(١٨٩)

ووجهه اذا اختلفت أنواعه نحو سرت سـبـرى زيد الحسن والقيح وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز تثنيته ولا جمعه قياساً بل يقتصر فيه على السماع وهذا اختيار الشاويين (ص)

وحذف عامل المؤكد

امتنع وفي سواه للبدل منقطع (ش) المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله لانه مسوق لتقرير عامله وتقويته والحذف منافي لذلك وأما غير المؤكد فيحذف عامله للدلالة عليه جوازاً أو وجوباً فالحذف جوازاً كقولك سير زيد لمن قال أي سير سرت وضربتين لمن قال كم ضربت زيداً والتقدير سرت سير زيد وضربته ضربتين وقول ابن المصنف ان قوله وحذف عامل المؤكد امتنع فهو منه لان قوله ضرب زيداً مصدر مؤكد وعمله محذوف وجوباً كما سيأتي ليس بصحيح وما استدلل به على دعواه من وجوب حذف عامل المؤكد بما سيأتي ليس منه وذلك لان

لا اعتراض بأن الافراد هو الاصل فلا حاجة لذكره سم (قوله بمثابة تكرير الفعل) فيه أنه ليس مؤكداً للفعل نفسه بل للمصدر المفهوم منه كما مر فالاولى أن يقول لان المقصود به الجنس من حيث هو قليلاً أو كثيراً كإمكان المصدر الذي تضمنه الفعل كذلك (قوله فالتسهور الخ) أي بدليل قوله تظنون بالله الظنون والافتراءات تشبيهها للعوالم بالقوا في تصرع (قوله متسع) أي اتساع مبتدأ خبره في سواه أي وفي حذف عامل سواه اتساع أو المعنى والحذف في سواه متسع فيه فيكون خبر المحذوف دل عليه ما قبله (قوله لا يجوز حذف عامله) أي ولا تأخير به بخلاف النوعي والعددي فيهما (قوله لتقرير عامله) أي دفع المجاز عنه لكون المجاز لا يؤكده وقوله وتقويته أي تثبيته معناه في النفس بواسطة تكرره ولا يرد قوله تعالى ومكرنا مكر او قوله

بكي الخ من عوف وأنكر جلدته * ومجت مجبججا من جذام المطارف

حيث أكد المكر والجبجج أي التصويت بالمصدر مع انهما مجازان عن المجازاة والمباينة والمطارف هي الثياب الرقيقة لان محل عدم تأكيدها المجاز اذا كان يحتمل الحقيقة أيضاً كقتلات قتلا لا فيها مجاز قطما كما في القسط الاثني على البخاري فالمتعين للمجاز يؤكده كالأية والبيت وما يحتملها لا يؤكده الا اذا استعمل في حقيقة لانه تأكيده يدفع احتمال المجاز عنه نحو وكلام الله موسى تكليماً (قوله فيحذف عامله) أي لدلالته على معنى زائد على العامل فاشبهه المفعول به وهو يحذف عامله (قوله وقول ابن المصنف) مبتدأ خبره قوله الآتي ليس بصحيح وقوله ان قوله وحذف الخ مقول ابن المصنف وهو خبر ان والضمير في منه للناظم (قوله لان قوله ضرب زيداً الخ) هذا أحد دليلين لابن المصنف وحاصله ان عامل المؤكد قد سمع حذفه جوازاً في نحو أنت سير او وجوباً في نحو أنت سير اسيراً ما أنت الاسير او ضرب زيداً او غير ذلك مما سيأتي فغنه من حذفه هنا امامه عن ورود هذا والامالبناء على ان ذلك من المصدر المختص لا بالمؤكده في دعوى بالدليل الثاني ان تحليل المصنف بأن القصد به التقرير والتقوية المنافي للحذف ان أراد ان المقصود منه ذلك دائماً فمنوع ولا دليل عليه وان أراد أنه قد قصد به ذلك وقصد به مجرد التقرير فسلم ولكن لانسلم ان الحذف منافي لتلك القصد لانه اذا جاز ان يقرر معنى عامله المذكور فليقرر المحذوف لقرينة بالاولى اهـ وأجاب الشاطبي عن الاول بما في الشرح وسيأتي ما فيه وعن الثاني بأن الحذف منافي للتأكيده مطلقاً لانه اذا قصد تقرير العامل فقد قصد الاتيان بلفظ آخر يقرر معنى اللفظ الاول فيكون معني به وحذفه يقتضي طرحه وعدم الاعتناء به فيتناقيان اهـ فالاولوية ممنوعة لكن قد تقدم أن الخليل وسيبويه يجيزان الجمع بين الحذف والتأكيده فلا ينقض ذلك جواباً عنهما وقد اعترف الشاطبي بأن نحو أنت سير التأكيده مع ما فيه من الحذف فنزاعه ابن الناظم قويه فالاولى التزام ان هذه الامثلة من المؤكد كما قال ابن هشام انه الحق وهي مستثناة من امتناع الحذف لتساكن تأنييد على الاستثناء وقوله والحذف حتم الخ فلا ترد على الناظم لا يقال لادليل على استثناء أنت سير لانه لم يذكره لانا نقول بشير اليه مفهوم قوله كذا مكرر (قوله لانه وقع موقعه) أي فقائده النيابة عن فعله واعطاؤه معناه لا تأكيده والا كان مؤكداً لنفسه وهو باطل (قوله ليست من باب التأكيده) أي بل هي قسم برأسه فالمصدر امام مؤكده أو نوعي أو عددي أو بدل من فعله ولا ضرر في زيادة ذلك على قوله توكلنا أو نوعاً الخ أو ان المراد ليست منه الآن بعد النيابة وان كانت منه أصالة (قوله عدم جواز الجمع) قد يقال ان ذلك لعارض نيابتها لا

ضرباً بـتـاً ليس من التأكيده في شيء بل هو أمر خال من التأكيده بمثابة ضرب زيداً لانه واقع موقعه فكأن ضرب زيداً لا تأكيده فيه كذلك ضرب زيداً وكذلك جميع الامثلة التي ذكرها ليست من باب التأكيده في شيء لان المصدر فيها نائب عن العامل دال على ما يدل عليه وهو عوض عنه ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما ولا شيء من المؤكدهات يمنع الجمع بينهما وبين المؤكده

بالنظر لذاتها وأيضاً لا يأتي في نحو أنت سير الان الحذف فيه غير واجب فالأولى الجواب بما مر (قوله) وما يدل
 الخ) فيه أن من قال يعمل النائب يحتمل أنه يراد منه المؤكد ولكن اختص بمنزلة اقتضت عمله وهي نيابته
 عن فعله فتأمل (قوله) بدلاً من فعله أي عوضاً عن اللفظ به أي عن التلفظ بفعله ولو المقدر في المصدر الذي
 لا فعل له كبه بمعنى تركه كافي قوله يصف السيوف

فذكر الجاحم ضاحياً هامتها * بله الا كف كأنها لم تخفق

أي ترك الا كف في رواية خفض الا كف بالإضافة قبله امام منصوب بفعله الممهل وان لم يصح النطق به
 أو بفعل أمر مرادف لفعله الممهل وهو اترك عند الجمهور أي اترك ذلك الأ كف بله أي تركاً أماً على
 رواية نصب الأ كف قبله اسم فعل بمعنى اترك ومثل ما ذكر يقال في ريحه وويله وويله وويله وهي
 بحسب الأصل كنيات عن العذاب والهلاك فتقال عند الشتم والتوبيخ ثم كثرت حتى صارت كالتهجيب
 يقولها الانسان لمن يحب ويمنّض وقيل ان وريح وريس كلنارحة وويل وريب للعذاب فهي مفاعيل
 مطلقة لفعل ممهل أو لفعل من معناه أي أخزى الله أو أهلكه أو رجه مثلاً وقيل منصوبة على المفعول به
 والتقدير أزمه الله وويله وفي الايضاح ان المصدر في نحو ضرب بارزاد وقياماً لا فعوداً مفعول به أيضاً عند سيبويه
 أي أزم ضرب بالـخ أي فكونه بدلاً من فعله انما يظهر عند غير سيبويه القائل بأنه مفعول مطلق (قوله) في
 الأمر والهي) أي سواء تكرر كقوله

فصبراً في مجال الموت صبرا * فبانيل الخلود بمستطاع

أم لا كما مثله وخص ابن عصفور الوجوب بالتكرار ليقوم مقام العامل (قوله) أي قم قياماً لا تفعد الخ
 اعترض بأن حذف مجزوم لا الناهية ممنوع فالأولى في التخلص عن ذلك أن يجعل قياماً مفعولاً به لفعل
 محذوف ولا فعوداً عطف عليه أي افعل قياماً لا فعوداً وأما جعل أبي حيان لانهية للجنس وقعوداً اسمها
 نون شذوذاً فتكاف مع أنه يحتاج كما قاله الساماني الى جعله خبراً بمعنى النهي أقاده الصبان وعلى هذا فليس
 المثال مما نحن فيه فلا يوجد مثال للمصدر الواقع بدلاً من فعله في النهي مع أنهم صرحوا بوقوعه فيه ولا يبعد
 ان يخص المنع من حذف مجزوم لا الناهية بما إذا لم يرقم المصدر مقامه بدليل ما ذكره هنا فتأمل (قوله)
 نحو سقيالك الجار هنا لبيان مفعول المصدر وفي سحقا لزيد وبعده لبيان فاعله فهو متعلق بأعني
 محذوفاً أي لك أعني أو خبر المحذوف وجوبا أي ارادني أو دعائي لك وعلى كل فالكلام جملتان وتقديم لذلك
 من بدني لا ابتداء ويجوز في نحو ذلك رفع المصدر بالابتداء خبره الظرف بعده ويكون المصوغ له معنى الفعل
 كسلام على آل يس وأما المصدر المضاف نحو بعدك وسحقك فلا يرفع لعدم خبره وأما ذوال فرسه
 أحسن كالويل له والخيلة لكن ادخال آل سماحي عند سيبويه فلا يقال السقي له لعدم مجامعة وقاسه الفراء
 والجرمي كما في الهمخ ومقتضى التسهيل رفع المضاف أيضاً وهو الوجه الا لا مانع من تقدير خبره ويجوز الرفع
 أيضاً في المكرر والمحمور والمؤكد نفسه وغيره لكن على الخبرية كافي التسهيل نحوه على ألف اعتراف
 وز يدقائم حتى أي هذا اعتراف وحق وكذا في المفيد خبراً سواء كان انشائياً كحجب تلك قضية وقول
 الاعرابي حمد الله وثناء عليه لما قيل له كيف أصبحت أي أمرى عجب وشأنى - حمد الله أو غير انشائي كافعل
 وكرامة أي ذلك كرامة اه قال الصبان والظاهر ان ما للتفصيل كذلك والارجه اطراد الرفع فيما ذكر كما
 يفيد كلام ابن عصفور (قوله) وكذلك يحذف الخ) مقتضى صنيعه ان الواقع بعد الاستفهام وفي الخبر
 ليس من الآتي بدلاً عن فعله وقوله الآتي والمصدر نائب منابه الخ نص في انهما منه في عبارته فلاقفة والثاني
 هو الصواب فالآتي بدلاً عن ان طلب وخبري فالاول هو الواقع أمراً أو نهياً أو دعاءاً أو توبيخاً وهذا النوع
 مقبوس على الصحيح بشرط أن يكون له فعل من لفظه وأن يكون مفرداً منسكراً ولا كان مجامعاً كويله

وما يدل أيضاً على أن
 ضرب بارزاد ونحوه ليس من
 المصدر المؤكد لعماله أن
 المصدر المؤكد لا خلاف في
 أنه لا يعمل واختلفوا في
 المصدر الواقع موقع الفعل
 هل يعمل أولاً والصحيح
 أنه يعمل فزيدا في قولك
 ضرب بارزاد منصوب بضرباً
 على الاصح وقيل أنه
 منصوب بالفعل المحذوف
 وهو اضرب فعلى القول
 الاول نائب ضرباً عن اضرب
 في الدلالة على معناه وفي
 العمل وعلى القول الثاني
 نائب عنه في الدلالة على
 المعنى دون العمل (ص)

والحذف حتم مع آت بدلاً *
 من فعله كند لا كند لا
 (ش) يحذف عامل المصدر
 وجوبا في مواضع منها اذا
 وقع المصدر بدلاً من فعله
 وهو مقبوس في الأمر
 والنهي نحو قياماً لا فعوداً
 أي قم قياماً لا تفعد فعوداً
 والدعاء نحو سقيالك أي
 سقاك الله وكذلك يحذف
 عامل المصدر وجوبا اذا
 وقع المصدر بعد الاستفهام
 المقصود به التوبيخ نحو
 أتوانيا وقد عراك المشيب
 أي أنتواني وقد عراك
 ويقل حذف عامل المصدر
 واقامة المصدر مقامه

في الفعل المقصود به الخبر

نحو **فعل** وكرامة أي
وأكرمك فالصدر في هذه
الامثلة ونحوها منصوب
بفعل محذوف وجوبا
والصدر نائب مثابه في
الدلالة على معناه وأشار
بقوله كندلا إلى ما أنشده
سبويه وهو قوله الشاعر
على حين ألقى الناس جل
أمورهم فندلا زريق المال
ندل التعالب فندلا نائب
مثاب فعل الامر وهو
اندل والندل خطف الشيء
بسرعة وزريق منادى
والتقدير ندلا زريق المال
وزريق اسم رجل وأجاز
المصنف أن يكون مرفوعا
ندلا وفيه نظرا لأنه ان جعل
نائبا مثاب فعل الامر
للخطاب والتقدير اندل لم
يصح أن يكون مرفوعا به
لان فعل الامر اذا كان
للخطاب لا يرفع ظاهرا
فكذلك ما نائب مثابه وان
جعل نائبا مثاب فعل الامر
للغائب والتقدير ليندل
صح أن يكون مرفوعا به
لكن المنقول أن المصدر
لا ينوب مثاب فعل الامر
للغائب وانما ينوب مثاب
فعل الامر للخطاب نحو
ضربان بدأ أي اضرب زيدا

والله أعلم (ص)

والتفصيل كما منا *

عالمه يحذف حيث عن

والخبري امام مسموع ولم يتعرض له المصنف ومثله الشارح بقوله **فعل** وكرامة وامام قيس وهو ما ذكره
بقوله ومالتفصيل الى آخر الباب فكل ذلك بدل عن فعله خلافا لما يقتضيه الشرح (قوله في الفعل المقصود
به الخبر) المراد بالخبر ما قبل الطلب فيشمل الانشاء غير الطلبي كقولهم عندئذ كرامة جدا وشكرا
لا كفر او عندئذ كرامة صبرا لاجزا وعند ظهوره محجب محجبا وعند الامتثال سماعا وطاعة أي حدث
جدا وشكرا وشكرا وصبر صبرا الخ فالقصد في ذلك الانشاء كن جعلوها من قسم الخبر نظر اللفظ
العامل وعن ابن عصفور انها اخبار لفظا ومعنى والمراد بقلة الخلف في ذلك قصره على السماع فان المصدر
الخبري خمسة أنواع اربعة منها قياسية وهي المذكورة بقوله ومالتفصيل الخ وواحد سماعي وهو هذا واضابطه
أن يدل على عامله دليل ويكثر استعماله في كلامهم كهذه الامثلة ومثال الشرح فالعامل في جميعها محذوف
وجو بالكثرة دورانها في كلامهم كذلك فلا تغير عما وردت كلاما مثال ولا يتجاوز مورد السماع وانما يجب
الخلف في جدا وشكرا لا كفر عند اجتماع الثلاثة فلا اعتراض بأنه يقال حدث جدا وشكرا وشكرا
على ان السلام يذكر الفعل يكون خبرا وكلاما عند قصد الانشاء وحيد فن يكون المصدر والفعل متعاقبين
فلا يجمع بينهما كذا قال اللساني نقلا عن الشاويين والظاهر ان صبرا لاجزا وسمعا وطاعة كذلك
فوجب الخلف خاص باجتماعهما أو عند قصد الانشاء هذا للرضي تفصيل آخر حيث قال الذي أرى أن
هذه المصادر ومثالا ان لم يأت بعدها ما يميزها ويبين ما تعلق به من مجرور بحرف أو باضافة المصدر اليه
فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز ذكره كحدث جدا وشكرا وشكرا وسقائك الله سقيا وأما ما بين
فعله باضافة نحو كتاب الله وسنة الله ووعده الله وصيغة الله وحنانيك ودوايك أو بحرف جر كسحقك أي
بعد أو بوسالك أي شدة أو بين مفعوله باضافة كضرب الرقاب وسبحان الله وليك وسعديك ومعاذ
الله أو بحرف كحمدك وشكرا وعجبك فموجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا والمراد بالقياس أن
يكون هناك ضابطا كلي يحذف الفعل حيث وجد وهو ما سمعته من ذكر الفاعل أو المفعول لا لبيان النوع
احترازا من نحو ومكرهم وسمى لها سعيها مم علل ذلك فانظره (قوله على حين الخ) قبله

يمرون بالدهنا خفا فاعياهم * ويرجع من دارين بجر الخائب

والدهنا بفتح الدال المهملة ودارين بكسر الراء وموضعان والضمير في يرون للصوص وكذا في يرجعون
وأنته تحقير لهم وعياهم جمع عيبة بفتح المهملة وهي كالخائب أو عيبة الثياب الزاد ونحوهم ارجع بضم
الموحدة وسكون الجيم جمع بجر كمر وجرأ أي بمثابة حقابهم بعد خلوها وعلى حين يروى بالفتح على
البناء لا ضافته لجلة ألقى وبالجر على الاعراب والظاهر انه متعلق بقول محذوف أي فيقولون ندلا حين
ألقى الخ والمال مفعول به ندلا ولغعله المحذوف أي اختطف المال (قوله وزريق اسم رجل) لا ينفي
قول العيني اسم قبيلة لاحتمال تسميتها باسم أبيها (قوله ومالتفصيل الخ) عطف على ندلا فهو مثال ثان
للاكتفى بدلا من فعله وكذا ما بعده فقوله عامله يحذف تأكيداً لفاد عطفه على المثال وليست مامبتداً خبرها
ما بعده الا بيوهم أنه قسم للاكتفى بدلا من فعله مع انه منه (قوله لعاقبة ما تقدمه) أي الفائدة المرتبة
عليه والحاصلة بعده سواء كانت عاقبة طاب كآلية فان طلب شد الوفاق يترتب عليه ما فصله بالمصدر بعده
أو خبر كقوله

لا جهدين فامردوا فامة * تحشى واما باوغل السؤل والامل

فلا جهدين جواب قسم مدلول عليه باللام وهو خبر فصل بعده ما يترتب عليه واحتراز بالقبلية عن نحو ما
اهلاكا وتأديبا فاضرب زيدا فيجوز اظهار فعله وقيدان الحاجب ما قبله بكونه جملة فلا يجب الخلف
فيما فصل به مفرد قبله كاز يدسفر فاما محبة أو اغتناما فالقيود ثلاثة تفصيل العاقبة وكونها عاقبة جملة وتقدمها

(ش) يحذف أيضا عامل المصدر وجو بالذا وقع تفصيلا لعاقبة ما تقدمه كقوله تعالى حتى

بل هو نقيض مدلوله وكذا جميع الاخبار فلا تفيد الانبوت مدلولها في الواقع حقيقة وأما احتمال الخبر للصدق والكذب فليس المراد به ان الكذب مدلوله كالصدق بل من حيث العقل وحينئذ فانما سمي هذا مؤكدا لغیره مع انه كالاول لانك انما تؤكده بمثله اذا توهم المخاطب نبوت نقيض الجمله في نفس الأمر وغلب عنده كذب مدلولها فكان الجمله محتملة له ولتقيضه فقبل مؤكدا لغیره وأما الاول فلا يوقى به لمثل هذا الغرض (قوله كفى بك) ينبغي جعله صفة لجمله أي بعد جملته كانه كنهه ليكون مشيراً بالباقي الشروط والبكاء بالقصر اسالة السمع وبالمدرع الصوت وقيل لغتان في كل كافي المصباح وعلى الأول يحتاج لارة كالب ضرورة في قصر الأول أو منذ الثاني والاوردان الجمله لم تحو معنى المصدر لكن يردانها لم تحو فاعل المصدر المنصوب اذا فاعله ذات عضلة أي ممنوعة من التكاح وهي غير الباء في و يدفعه ان المعنى لى بكاء مثل بكائها أو صاحب المثل هو المتكلم والعلة أيضا الداهية يقال انه لعلة من العزل أي داهية من الدواهي (قوله اذا قصده التشبيه الخ) جملة الشروط سبعة كونه مصدرا ومشعرا بالحدوث وقصده التشبيه وبعد جملة ومشتعلة على فاعله وعلى معناه وليس فيها ما يصلح للعمل ذكر الشارح منها ثلاثة وترك الباقي واستعمل محترزها (قوله الشكلى) بفتح المثناة مقصورا أي الحزينة لفقد هارلها يقال شككت ولدها اذا فقدته (قوله تشبيهى) أي لكون المعنى مثل صوت حمار ولذا كان في الجمله قبله معناه وفاعله لان فاعل المثل هو زيد وهو أيضا مشعرا بالحدوث لكونه مصدرا يصوت اذا صاح فهو بمعنى التصويت أي اخرج ما يسمع واحداً لا بمعنى المسموع خلافاً للرادى وليس في الجمله قبله ما يصلح عمله لما سيأتى فاستوفى الشروط ومثله مثال المصنف ونحوه ضرب الملوك واعلم ان هذه الشروط لوجوب حذف الناصب اذا نصب ويجوز معارفه بدلا لما قبله أو صفة له بتقدير مثل أو خبر المحذوف وهل النصب حينئذ أرجح أو هما سواء قولان (قوله بفعل محذوف وجوبا) أي لا بالمصدر الذى في الجمله لان المصدر لا يعمل الا اذا كان بدلا من فعله أو مقدر بالحرف المصدرى وليس هذا كذلك أما الأول فظاهر وأما الثانى فلانه مبتدأ والاصل فيه الاسم الصحيح كذا قيل وفيه نظر لاقتضائه منع عمل كل مصدر وقع مبتدأ وهو ممنوع وعلى المرادى مثال الصوت بأن الأول فيه معنى ما يسمع فليس مصدرا حتى يعمل وفيه ما مر مع قصوره وقال في الشذور لان الصوت الاول لم يرد به الحدوث حتى يقدر بالفعل بل المعنى في قولك مررت فاذا له صوت صوت حمار انك مررت به وهو في حال تصويته فلذا قدروا للثاني ناصبا اه أي واشترطوا الاشعار بالحدوث انما هو في الثاني المنصوب فلا تنافي فليتأمل هذا وقال الناطم اشتراط ذلك في عمل المصدر غالب لا لازم فعليه يجوز النصب بالمصدر الذى في الجمله بلا تقدير فعل وهو ظاهر كلام سيدي وفي هذا المثال قاله الرضى (قوله وجب الرفع) أي خبر الما قبله (قوله وكذا) أي يجب الرفع لكن ليس خبرا لما قبله بل يدل منه أوتعت بتقدير مثل أو خبر المحذوف أي هو بكاء الخ والمراد بوجوب الرفع عدم المفعولية المطلقة فلا ينافى جواز النصب على الحال ان وجد مسوغه كالمثال الآتى لانه حال من المستكن في الظرف وعامل يشتمل على الفاعل قوهم عليه نوح نوح الحمام لأن ضمير عليه للنوح عليه لا للنائح وكذا يجب الرفع اذا عدم المصدر كله بدد أسدأ ولم يشعر بالحدوث كله ذكاه الحكماء لان الذكاه من الملكات الراسخة لا من الافعال المنجدة بالعلاج كالضرب والتصويت ولم يكن للتشبيه كله صوت صوت حسن أو لم يكن في الجمله قبله معناه كله ضرب صوت حمار اذا كان في الجمله ما يصلح للعمل فيه كزيد يضرب ضرب الملوك فيتمعين نصبه به (تنبيه) المراد باشتغالها على معناه ما هو أعم من أن يكون فيها لفظه أيضا كحمار أو معناه فقط كقوله يمدح فرسا بالضمور ما ان يمس الارض الامنكب * منه وحرف الساق طى المحمل

أي بلغ في الضمور الى حيث لواضطجع لم تمس بطنه الارض بل منكبه وحرف ساقه فالعنى انه مدمج الخلق

(ص)

كذلك ذو التشبيه بعد

جملة

كفى بكاء ذات عضله

(ش) أى كذلك يجب

حذف عامل المصدر اذا

قصده التشبيه بعد جملة

مشتعلة على فاعل المصدر

في المعنى نحو لزيد صوت

صوت حمار وله بكاء بكاء

الشكلى فصوت حمار مصدر

تشبيهى وهو منصوب

بفعل محذوف وجوبا

والتقدير يصوت صوت

حمار وقبله جملة وهي لزيد

صوت وهي مشتعلة على

الفاعل في المعنى وهو زيد

وكذلك بكاء الشكلى

منصوب بفعل محذوف

وجو بار التقدير يبكى بكاء

الشكلى فلو لم يكن قبل هذا

المصدر جملة وجب الرفع نحو

صوته صوت حمار وبكائه

بكاء الشكلى وكذا لو كان

قبله جملة وليست مشتعلة

على الفاعل في المعنى نحو

هذا بكاء بكاء الشكلى وهذا

صوت صوت حمار ولم

يتعرض المصنف لهذا

الشرط ولكنه مفهوم من

تمثله

مدكوك بعضه في بعض مطوى كطى الحمل وهو علاقة السيف أى كد مجبه في بعضه بالضرر والله أعلم

(المفعول له)

ويسمى المفعول لاجله ومن أجله وقدمه على المفعول فيه لأنه أدخل منه في المفعولية وأقرب إلى المفعول المطلق لكونه مفعول الفاعل حقيقة بل قال الزجاج والكوفيون أنه مفعول مطلق وعكس ابن الحاجب لأن احتياج الفعل إلى الظرف أشد من العلة (قوله رذن) أمر من الدين بفتح الدال أى افرض غيرك أو من الدين بالكسر بمعنى المجازاة أو الخضوع وحذف علة له لدلالة العلة الأولى أى دن شكرا لأنه يجوز حذف المفعول له للتعليل أو أن شكرا المنكورة علة طمأنا (قوله وقتنا) تمييز محوّل عن الفاعل أى متحد وقته أو منصوب بنزع الخافض (قوله كان هذا الخ) يفيد جواز تقديم المفعول له وهو كذلك سواء جزم مثله أو نصب كقوله * طربت وما شوقا إلى البيض أطرب * وفيه تقديم مفعول الخبر الفعلي (قوله في الوقت) أى بأن يقع حدث العامل أثناء زمن المصدر كمررت جينا أو يقع أول العامل آخر زمن المصدر كجستك خوفا من فرارك أو عكسه كجئتك إصلاحا لحالك نصريح (قوله والفاعل) أى بأن يكون فاعل المصدر هو فاعل عمله ولم يشترطه ابن خروف تمسكا بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا حيث إن فاعل الآراء هو الله والخوف من المخاطبين مع نصبه على المفعول له ورد بأنه متحد بتأويل الخوف والطمع بالآخاف والاطماع أو هما حالان من المخاطبين كما قاله الزمخشري وأما تأويله بأنه علة للرؤية من المخاطبين التي تضيئها يريكم لا للآراء التي هي فعل الله تعالى فيرده أن العامل الذي تتعلق به الأحكام النحوية هو يريكم لا الرؤية التي في ضمنه وأيضا يظهر كون الخوف باعثا على الرؤية لأنهم لا يرون لاجل خوفهم بل الله يريهم لاجل ذلك فتهرب (قوله ضربت ابني تأديبا) قيل فيه تعليل الشيء بنفسه لأن التأديب هو الضرب كما صرح به الرضى ولا يصح تقدير ارادة تأديب لصيرورة المعنى أدبته أو ضربته لارادة ذلك وفيه ركازة لا تخفى إذا ارادة الشيء مسببة عن الباعث عليه لأنها هي الباعث وأجيب بأن المراد بالتأديب أثره وهو التأديب أى ضربته لارادة أن يتأديب بناء على شرط اتحاد الفاعل أو ضربته لاجل أن يتأديب بناء على عدمه ولا شك أن التأديب يحصل أثناء زمن الضرب وآخره فهمامة متحدان وقتا على حد جئتكم إصلاحا لحالك فلا حاجة لإينائه على عدم اتحاد الوقت أيضا لكون يرد عليه أن الضرب هو سبب التأديب وعلة فكيف يحصل التأديب علة للضرب ويحاجب بانفسك كالحجة فوجود الضرب علة في وجوب التأديب وتصور التأديب علة في إيجاد الضرب ككفر البئر لاجل الماء فتدبر (قوله جواز النصب) أى بالفعل قبله على تقدير حرف العلة فهو من المنصوب بنزع الخافض عند جمهور البصريين لا مفعول مطلق لفعل مقدر من لفظه أى جئتكم أكرمك أكراما كما قال الزجاج ولا للفعل المذكور لاقائه في المعنى كقعدت جلوسا كما قال الكوفيون (قوله إن وجدت الخ) ظاهرة كالنظم إن هذه شروط لنصبه لا قسميته مفعولا له فيسمى بذلك عند جره والجمهور على أن الجرور ولو مستوفيا للشروط مفعول به وعليه فهذه شروط لتحقيق ماهيته (قوله الثلاثة) لم يذكر كونه للتعليل الذي في المتن أى مفهما لعل الفاعل والباعث عليه لأنه رتب على فقدها الجر بحرف التعليل وذلك ممتنع عند فقد العلية وليس تركه إشارة للاعتراض على المتن لأن العلية محل الشروط لا شرط كما قيل لأن محل الشروط نصب المفعول له أو تحققه على ما صلا العلية بل هي شرط يخرج به نحو أحسنت اليك أنعاما عليك لأن الشيء لا يعمل بنفسه وهي تغنى عن اشتراط بعضهم كونه من غير لفظ الفعل فقول المصنف وإن شرط فقد الخ خاص بغيرها وبقي من الشروط كونه قلبيا فلا يجوز جئتكم قراءة للعالم أو قتلا للكافر أو ضرب زيد خلافا للفراسي لأن الحامل على الشيء متقدم عليه وأفعال الجوارح ليست كذلك ورده الرضى بأنه إن أراد أن الباعث يتقدم وجودا فممنوع به نحو الماء المتأخر عن الحفر أو تصورا فمسل

(ص) (المفعول له)

ينصب مفعولا له المصدران أبان تعليل الجحد شكرا وذن وهو بما يعمل فيه متحد وقتا وفاعلا وإن شرط فقد فاجره بالحرف وليس يتمتع

مع الشروط كانه قد ذاق

(ش) المفعول له هو المصدر

المفهم علة المشارك إعماله في الوقت والفاعل نحو جدد شكرا فشكرا مصدر وهو مفهم للتعليل لأن المعنى جدد لاجل الشكر وهو مشارك إعماله وهو

جدد في الوقت لأن زمن الشكر هو زمن الجود والفاعل لأن فاعل الجود هو المخاطب وهو فاعل الشكر وكذلك ضربت ابني تأديبا فتأديبا مصدر

وهو مفهم للتعليل إذ يصح أن يقع في جواب لم فعلت الضرب وهو مشارك لضربت في الوقت والفاعل وحكمه جواز النصب إن وجدت فيه هذه الشروط

الثلاثة أعني المصدرية وإبانة التعليل واتحاده مع عامله في الوقت والفاعل فإن فقد شرط من هذه الشروط تعين جره بحرف التعليل

وهو اللام أو من أوفى أو الباء فمثال ما عذمت فيه المصدرية قولك جئتكم للسمن ومثال ما لم يتحد مع عامله في الوقت جئتني اليوم للام كرام
غدا ومثال ما لم يتحد مع عامله في الفاعل جاء زيد لا كرام عمرو له ولا يتمتع الجرب بالحرف مع استحكال الشروط نحو هذا فنعلم زهد وزعم
قوم انه لا يشترط في نصبه الا كونه مصدرا ولا يشترط اتحاده مع عامله في الوقت ولا في الفاعل فجوزوا نصب اكرام في المثالين السابقين والله
أعلم (ص) وقد أن يصحبها المجرد * والعكس في مصحوب آل وأنشدوا (١٩٥) لا أقعد الجبين عن الهيجاء *

ولتواتر زمر الاعداء

(ش) المفعول المستكمل

للاشروط المتقدمة له ثلاثة

أحوال أحدها أن يكون

بجردا عن الالف واللام

والإضافة والثاني أن

يكون محلي بالالف واللام

والثالث أن يكون مضافا

وكلاهما يجوز أن تجزى بحرف

التعليل لكن الاكثر فيها

تجزد عن الالف واللام

والإضافة النصب نحو

ضربت ابني تأديبا ويجوز

جره فتقول ضربت ابني

لتأديب وزعم الجزولي أنه

لا يجوز جره وهو خلاف

ما صرح به النحويون

وما يجب الالف واللام

بعكس المجرد فلاكثر جره

ويجوز النصب فضربت

ابني للتأديب أكثر من

ضربت ابني التأديب وما

جاء فيه منصوبا ما أنشده

المصنف

لا أقعد الجبين عن الهيجاء

البيت فالجبن مفعول له

أي لا أقعد لأجل الجبن

ومثله قوله

قلت لحيهم قوما اذاركبا

* شنو الاغارة فرساوركبانا

ولا ينفعه وينقض قوله ضربت ابني تأديبا وجئتكم اصلاحا لحالك فانه مفعول له اجماعا وليس قلبيا ولا
مقدم الوجود فان قدر فيه ارادة تأديب واصلاح قلنا فليجز جئتكم اكرامك لي وجئتكم اليوم اكرامك
غدا بل جئتكم سمنوا عسلا على تقدير ارادة ذلك فظهر ان المفعول له هو الاسم المذكور لا مضاف مقدر
وانه على ضربين لان المتقدم اما وجوده فيكون من أفعال القلوب كقعدت جبنا أو صورته فقط لكونه
غرضيا يترتب على الفعل ولا يلزم كونه فعل قلب كضربت قلب كضربت به تأديبا (قوله وهو اللام) هي الاصل في التعليل
وما بعد هاتان بغيرها نحو قبظكم من الذين هادوا حرمنا لاختلاف الفاعل ودخلت امرأ النار في هرة لعدم
المصدرية ولا تقتلوا أولادكم من املاق أحناد دار المقامة من فضله لعدم القلب ان قلنا باشتراطه والافعال جمع مع
استيفاء الشروط وبقي عما يفهم التعليل نحو واذا كرهه كاهدا كم أي طدايتكم وأسلم حتى تدخل الجنة
وجئتكم كي تكرمني وتكبروا الله على ما هذا كم وفي شرح اللام لان هشام ان السكاف وحتى دكي لانجر
المفعول له لانها لا تكون للتعليل الامع الفعل وسابكه اه وينبغي ان على كذلك ومقتضاه ان المصدر
المؤول لا يقع مفعولا وان أفاد التعليل (قوله جئتكم للسمن) مثله والارض وضهها للانام أي الخلوقات
(قوله جئتني اليوم الخ) مثله قول امرئ القيس

جئت وقد نضت لنوم ثيابها * لدى السترا لالبسة المتفضل

ونضت بتخفيف الضاد المجمعة أي خلعت وزمنه قبل النوم (قوله لا كرام عمرو له) مثله

واني لتعروني لذكر الكهزة * كما تنفض العصور باله القطر

ففاعل العرو الهزة وفاعل الذكرى المتكلم (قوله ولا يشترط اتحاده الخ) هو مذهب سيديويه والمتقدمين
كأبي الطمع ومصر عن الرضى ترجيح كونه غير قلبي وأجاز يونس عدم المصدرية تمسكا بنحو أوال العبيد فندو
عبيد بالنصب أي مهمات كرا أحدا لأجل العبيد فالله كور ذو عبيد فلم يبق له شرط الالمانية لكن قال
سيديويه رواية النصب رديئة جدا فلا يخرج عليها وجعله بعضهم مفعولا بـ أي مهمات كرا العبيد الخ (قوله
أن يصحبها) أي الحرف المذكور في قوله فاجره بالحرف وأنشئتأ وياه بالكامة وفي نسخ ان يصحبها
بالتذكير وفي أخرى فاجره باللام فالتأنيث ظاهر (قوله وأنشدا) أي النحلة شاهد الجواز قول بعض
العرب لا أقعد الخ فهو ليس من نظم المصنف (قوله لكن الاكثر فينا تجرد الخ) أي لانه أشبه الحال والتقدير
في التنكير والتبيين (قوله لا يجوز الجر) رده قوله

من أتمك لرغبة فيكم جبر * ومن تكونوا نصريه ينتصر

(قوله فليت لي بهم) الباء للبدلية أي بد لهم وشنوا من شن اذا فرق حلف مفعوله أي فرقوا أنفسهم لأجل
الاغارة وهو بمعنى تفرقوا لانهم عند الاغارة على الاعداء يتفرقون ليأتوهم من كل الجهات (قوله عوراء
الكريم) بفتح العين المهملة معودا أي كلمته القبيحة وكل ما يستحق منه فهو عورة ومنه عورة الانسان
أي اذا قلت من الكريم كلمة قبيحة سترتها لأجل ادخاره ومثله قوله تعالى يتفقون أموا لهم ابتغاء مرضات

وأما المضاف فيجوز فيه الامر ان النصب والجر على السواء فتقول ضربت ابني تأديبه ولتأديبه وهذا قد يفهم من كلام المصنف لانه لما
ذكر أنه يقل جر المجرد ونصب المصاحب للالف واللام علم أن المضاف لا يقل فيه واحدا منهما بل يكثر فيه الامر ان وما جاء منصوبا قوله
تعالى يجملون أصابعهم في آذانهم من الصواقي حذر الموت ومنه قول الشاعر

وأغفر عوراء الكريم ادخاره * وأعرض عن شتم اللثيم تسكرما

(ش) عرّف المصنف الظرف بأنه زمان أو مكان ضمن معنى في باطراد نحو أمكث هنا أزمننا فهنا ظرف مكان وأزمننا ظرف زمان وكل منهما تضمن معنى في لأن المعنى أمكث في هذا الموضع في زمن واحترز بقوله ضمن معنى في مما لم يضمن من أسماء الزمان أو المكان معنى في كما إذا جعل اسم الزمان أو المكان مبتدأ أو خبراً نحو يوم الجمعة يوم مبارك ويوم عرفة يوم مبارك والدار لزيد فإنه لا يسمى ظرفاً والحالة هذه وكذلك ما وقع منهما مجروراً نحو سرت في يوم الجمعة وجلس في الدار على أن في هذا ونحوه خلافاً في تسميته ظرفاً في الاصطلاح وكذلك ما نصب منهما مفعولاً به نحو بنيت الدار وشهدت يوم الجمل واحترز بقوله باطراد من نحو دخلت البيت وسكنت الدار وذهبت الشام فإن كل واحد من البيت والدار والشام متضمن معنى في ولكن تضمنه معنى في ليس مطرداً لأن أسماء المكان المختصة لا يجوز حذف في معها فليس البيت والدار والشام في المثال منصوبة على الظرفية

الله ومن جره لما بهبط من خشية الله قيل وكذا لا يلاف قر يش فإنه علة ليعبثوا ودخلته الفاء لما في الكلام من معنى الشرط اذ المعنى فإن لم يعبدوا رب هذا البيت لسائر نعمه الكثيرة عليهم فليعبثوا ولا جمل لا يفهم رحلة الشتاء والصيف أي السفر فيهما إلى اليمن والشام مع أنهم من القطاع والمتهيبين واحترامهم لكونهم خدمة بيت الله بخلاف غيرهم لكن الجرحنا متعين عند من شرط اتحاد الزمن لأن العبادة مستقبلة والايلاف حالي وقيل اللام متعلقة بالعجب وامقدرا وقيل بقوله تعالى فجعلهم كعصف ما كول لأن السورتين سورة واحدة تصریح (تذبيح) لا يجوز تعدد المفعول له نصب أو جر ومن ثم منع في قوله تعالى ولا تمسكوهن ضراراً تعتدوا نعلق لتعتدوا بالافعل ان جعل ضراراً مفعولاً له أي بل هو متعلق بضراراً وانما يتعلق به ان جعل حالاً أي مضارين همع والله سبحانه وتعالى أعلم

(المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً)

أي تسمية مجازية اصطلاح عليها البصريون ولا مشاحة في الاصطلاح فلا يراد ان الظرف هو الوعاء المنتهي الاطراف وليس هذا كذلك وسماهوا الفراء محلاً والكسائي وأصحابه صفة ولعله باعتبار الكينونة فيه اه صبان وقدمه على المفعول معه لقربه من المصدر باستزامه ولو وصل العامل اليه بنفسه لا بحرف ملفوظ (قوله وقت) أي اسم وقت وأسم مكان لأن الظرف اصطلاحاً من صفات الانفاظ وألف ضمناً ما لا لاطلاق ان جعلت أو لا لا حادثة الدائر على التخيير وبرجحه ان المراد بيان حقيقة الظرف المتحققة في أحدهما أو ضمير التثنية ان جعلت تنويعية بمعنى الواو وهو أظهر لأن كلامهما ظرف لأحدهما فقط (قوله أزمننا) بضم الميم جمع زمن كجبل وأجل وجهه مع ان الزمن المفرد يطلق على القليل والكثير لأنه قد يراد به قطعة خاصة من الوقت وأفاد بالمثال جواز تعدد الظرف لعامل واحد بغير اتباع اذا اختلف جنسه اما المتفق فلا يتعد الامع اتباع الثاني للأول بدلا كسرت يوم الجمعة سحراً ومع كون العامل اسم تفضيل كزبداليوم أحسن منه أمس وفي عطف الزمان على المكان وعكسه قولان وظاهر الكشف منه حيث قرر في قوله تعالى ويوم حنين وموطن يوم حنين أو في أيام مواطن كثيرة ويوم حنين ووجه بهم معاً وهو بان الفعل مقتض لسكل منهما فلا يجعل أحدهما تابعا كما لا يطف الفاعل على أحد المفاعيل ولا بعضها على الآخر ولا اختلافاً فيهما باشتراط الإبهام في المكان دون الزمان ومن جوزه نظر للاشتراك في الظرفية أفاده المغنى (قوله معنى في) هو الظرفية ومعنى تضمنه إشارته اليه لكون الحرف مقدراً في نظم الكلام وان لم يصح التصريح به في الظروف التي لا تنصرف ولذلك أعرب لأن الحرف يؤدي معناه بنفسه محذوفاً لأن معناه انتقل للظرف وصار الحرف غير منظور إليه كتضمن الاسم معنى المحزنة مثلاً حتى يقتضي بناءه فتدبر (قوله باطراد) أي بأن يتعدى إليه سائر الأفعال مع بقاء تضمنه لذلك الحرف كما يشير به الشرح فخرج وترغبون أن تنكحوهن لأنه وان تضمن معنى في على قول لكن لا يطردي غير هذا الفعل على أن النكاح ليس زماناً ولا مكاناً فلا حاجة لآخره بذلك إلا أن يجعل مكاناً اعتباراً بالرغبة لا يقال يخرج بالاطراد ما يصغ من الفعل اذا لا ينصب الأفعال له لأنه مستثنى من شرط الاطراد بدليل ما سيأتي وكذا أسماء المقادير لا تنصب إلا بأفعال السير (قوله من نحو دخلت البيت) أي مما سمع انتصابه بالواقع فيه وهو اسم مكان مختص فإنه لا ينصب إلا بما سمع معه وهو دخلت وسكنت ونزات فلا يقال نمت البيت مثلاً لكن في ذكره ذهب الشام نظر لأنه على معنى إلى لا في فهو مما نصب بخلاف الخافض توسعاً لأن الذهاب لم يقع في الشام بل في طريقها إليها وكذا توجهت مكة فلا يأتي فيه قول الجمهور أنه ظرف حقيقة لأنه ليس مما نحن فيه فتأمل (قوله على التشبيه بالمفعول به) أي لا جواز الفاعل مجرى المتعدي قاله الاسقاطي فيما سيأتي وهذا غير القول بأنها مفعول به على

وانما هي منصوبة على التشبيه بالمفعول به لأن الظرف هو ما تضمن معنى في باطراد وهذه تضمنه معنى في لا باطراد هذا تقرير كلام المصنف وفيه نظر لأنه اذا جعلت هذه الثلاثة ونحوها منصوبة على التشبيه بالمفعول به

التوسع

لم تكن متضمنة معنى في لان المفعول به غير متضمن معنى في فكذلك ما شبه به فلا يحتاج الى قوله باطراد ليخرجها فانها خرجت بقوله ما ضمن معنى في والله تعالى أعلم (ص) فانصبه بالواقع فيه مظهرا * كان والا فانوه مقبرا (ش) حكم ما تضمن معنى في من أسماء الزمان والمكان النصب والنصب له ما وقع فيه وهو المصدر نحو عجبت (١٩٧) من ضربك زيدا يوم الجمعة عند الأمير

أو الفاعل نحو ضربت زيدا يوم الجمعة أمام الأمير أو الوصف نحو أنا ضارب زيدا اليوم عندك وظاهر كلام المصنف أنه لا ينصبه إلا الواقع فيه فقط وهو المصدر وليس كذلك بل ينصبه هو وغيره كالفعل والوصف والنصب له أما المذكور كأمثل أو محذوف جواز نحو أن يقال متى جئت فتقول يوم الجمعة وكمن سرت فتقول فرسخين والتقدير جئت يوم الجمعة وسرت فرسخين أو وجوبا كما إذا وقع الظرف صفة نحو سرت برجل عندك أو صلة نحو جاء الذي عندك أو حالا نحو سرت بزيد عندك أو خبرا في الحال أو في الأصل نحو زيدا عندك وظننت زيدا عندك فالعامل في هذا الظرف محذوف وجوبا في هذه المواضع كلها والتقدير في غير الصلاة استقرأ واستقر وفي الصلاة استقر لان الصلاة لا تكون الاجلة والفعل مع فاعله جلة واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة والله أعلم (ص)

التوسع باسقاط الخافض لان الشارح حكاه معه فيما سبأني (قوله لم تكن متضمنة) أي فهي خارجة بالتضمن فلا يحتاج لقيدها بالاطراد لان الفعل أجري مجرى المتعدي بنفسه فنصبها بالاملاحة حرف أصلا كما لا يحتاج اليه على انها مفعول به حقيقة وأما على نصبها بخلاف الخافض فقال ابن المصنف لا يحتاج اليه لانهم تتضمن معنى في بل لفظها لان المراد بالتضمن اللفظي ما يعم وجود لفظها أو ملاحظته بعد حذفه توسعا وأما المعنوي فهو الإشارة الى معناها من غير توسع بخلافها سواء أمكن النطق بها أم لا لكن المشهور ان المراد باللفظي وجود لفظها في الكلام والمعنوي خلافه فقيده بالاطراد محتاج اليه على هذا كما درج عليه الاشمونى وأما على أنها ظرف حقيقة فلا يصح ذلك القيمد قدبر (قوله وهو المصدر) فيه تسامح لان الواقع في الظرف هو الحدث لا المصدر لانه لفظ وأيضا الحدث لم يقع في الظرف اصطلاحا وهو اللفظ بل في مدلوله أي نفس الزمان والمكان في المتن حذف مضافين أي فانصبه بدال الواقع في مدلوله أي باللفظ الدال على الحدث بالمطابقة أو بالتضمن فيدخل المصدر وغيره ويندفع اعتراض الشارح الآتي أوفيه استخدام يجعل ضمير انصبه للظرف الاصطلاحي وضمير فيه لمدلوله فيستغنى عن المضاف الثاني فقط والاول لا بد منه والمراد بالواقع ما شأنه أن يقع فدخل ما صحت اليوم (قوله متى جئت الخ) هي لطلب تعيين الزمان خاصة كائن في المكان وكما لطلب تعيين المعدود زمانا أو مكانا أو غيرهما فهي أعم وقوعا (قوله صفة الخ) كذا يجب في المشتغل عنه كيوم الجمعة صحت فيه ولا يقال صمته لان ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل يجب جره بفي كافي التصريح لكن قال الشاطبي قد ينصب توسعا بخلافها في المسموع بالخلف كقولك لمن ذكر أمر اتقادم حينئذ الآن أي وجد ما نقوله حين اذ كان كذا واسمع الآن قولي فهما من جلتين والمقصود نهي عن ذكر ما يقوله وأمره بسماع ما يقال له واعلم أن الظرف المضموم لقطعه عن الاضافة لا يقع صفة ولا نحوها كافي التصريح قال يس ومحمد اذ لم يعلم المضاف اليه لعدم الفائدة حينئذ والواقع (قوله وكل رقت) أي داله وقوله ذلك أي النصب على الظرفية والمراد الوقت الظاهر لما مر في الضمير وشمل كلامه ما صيغ من الفعل مراد به الزمان كقعدت مقعدا يدا أي زمن قعوده فانه يكون ظرف زمان كما يكون مكانا (قوله وما صيغ من الفعل) أي من مصدره أمدادته ليوافق مذهب البصريين ويندفع اعتراض الشارح الآتي وهو معطوف على مبهما كما يفصح به صنيع الشارح الآتي لاعلى الجهات لثلاث يفيدانه مبهم مع أنه من المختص اتفاقا نصب تشبيها بالمبهم كمال التكت (قوله مبهما كان) المراد بالمبهم مادل على زمن غيره فمدر كمين وقت ومدة والمختص مادل على مقدم معلوما كان وهو المعروف بالعامة كرمضان أو بالاضافة كزمن الشتاء أو بال كسرت اليوم أو غير معلوم وهو النكرة المعدودة كسرت يوما أو يومين أو الموصوفة كسرت زمناطو ولا كذا في الاشمونى فقول الشاعر لحظة وساعة ينبغى تقييدهما بما إذا أراد بهما مطلق زمن لا اللحظة المقدرة بطفرة العين والساعة المقدرة بخمس عشرة درجة والا كانا من المختص وان تضاب المبهم على جهة التأكيذ اللفظي لزمن الفعل اذ لا يز يد عليه كيلا من أمرى بعده ليلا اذ السرى لا يكون الا ليلا فالظرف يكون مؤكدا كالمصدر لان تأكيذه لزمن عامله (قوله باضافة) لم نصف العرب لفظ شهر الارضين مع جواز تركها والراجع جواز اضافته الى غير الثلاثة قياسا عليها (قوله الانوعان) أي لضعف دلالة الفعل وهو أصل العوامل على المكان لكونها بالاتزام

وكل رقت قابل ذاك وما * يقوله المكان الامبهما نحو الجهات والمقادير وما * صيغ من الفعل كرمى من رعى (ش) يعني ان اسم الزمان يقبل النصب على الظرفية مبهما كان نحو سرت لحظة وساعة أو مختصا باضافة نحو سرت يوم الجمعة أو بوصف نحو سرت يوما طولا أو بعدد نحو سرت يومين وأما اسم المكان فلا يقبل النصب منه الانوعان

أحدهما المبهمة والثاني ما صيغ من المصدر بشرطه الذي سينكره والمبهمة كالجهاز الست نحو فوق ونحت وبين وشمال وأمام وخلف ونحو هذا والمقادير نحو غلوة وميل وفرسخ ويريد تقول جلست فوق الدار وممرت غلوة فتصعب ما على الظرفية وأما ما صيغ من المصدر نحو مجلس زيد ومقعدته فشرط نصبه قياساً أن يكون عاملاً من لفظه نحو قدمت مقعدته زيد وجلست مجلس عمر ولو كان عاملاً من غير لفظه تعين جزمه في نحو جلست في مرمى زيد فلا تقول جلست (١٩٨) مرمى زيد الاشدوا ورمما ردمن ذلك قولهم هومنى مقعد القابلة ومزجر

السكب ومناط الثريا أى كأن مقعد القابلة ومزجر السكب ومناط الثريا والقياس هومنى في مقعد القابلة وفي مزجر السكب وفي مناط الثريا ولكن نصب شدوذا ولا يقاس عليه خلافاً للكسائي وإلى هذا أشار بقوله (ص) وشرط كونه مقياساً أن يقع ظرفاً لما في أصله مع اجتماع (ش) أى وشرط كون نصب ما اشتق من المصدر مقياساً أن يقع ظرفاً لما اجتماع معه في أصله أى أن ينتصب بما يجتمع فيه الاشتقاق من أصل واحد كجماعة جلست بمجلس في الاشتقاق من الجالس فأصلهما واحد وهو الجالس وظاهر كلام المصنف أن المقادير وما صيغ من المصدر مبهمة أما المقادير فذهب الجمهور إلى أنها من الظروف المبهمة لأنها وإن كانت معلومة المقادير فهي مجهولة الصفة وذهب الاستاذ أبو علي الشاويين

فلم يتعد إلى جميع أسمائه بل إلى المبهمة لدلالته عليه في الجملة وإلى ما هو من مادته لقوة دلالاته عليه حينئذ ولما قويت دلالاته على الزمان بالتضمن تعدى إلى جميع أسمائه (قوله أحدهما المبهمة) المراد بالمبهمة هنا ما ليس له صورة أى هيئة وشكل محسوس ولا حدود محصورة أى نهايات مضبوطة من جوانبه والمختص بخلافه كالدار وإن شئت قلت المبهمة لا تعرف حقيقة بنفسه بل بما يضاف إليه وهو معنى قول الموضح تعالى إن المصنف ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه أى صورة هي مسماه كمكان لا تعرف حقيقة إلا بالاضاف إليه كمكان زيد وكالجهات وما ألحق به من عند ولدى ووسط وبين وازاء وحذاء ونحو ذلك ونقل السامعيني عن المصنف أن نحو داخل وخارج وظاهر وباطن وجوف البيت لا تنصب على الظرفية بل يجب جزمها في قول لان فيها اختصاصاً ما إذا نصح لكل بقعة وكذا استثناء الحفيد نقلاً عن الرضى وزاد عليها جانب وما بمعناه من جهة وجهه وكشف ثم قال يقول بعضهم سكنت ظاهراً باب الفتوح لكن اهـ لكن ذكر الموضح مما يشبه الجهات في الشباع جانب وناحية ومكان فتعقب شارحه ذكر جانب فقط بأنه يجب جزمه في مقتضاه صحة نصب ناحية ومكان وهو ما يفيد أنه لمع فيهما في جانب أيضاً ونحوها كجثة ووجه ولعل هذا هو الوجه فتدبر (قوله وبين وشمال) مثلهما ذات اليمين وذات الشمال أى البقعة ذات اليمين الخ (قوله والمقادير) جعلها من المبهمة أحسن من استأني (قوله غلوة) بفتح المحجمة مائة باع والميل عشر غلوات فهو أنفباع والفرسخ ثلاثة أميال والبريد أربعة فراسخ وفي المصباح الغلوة الغاية وهي رمية سهم بعدما يقدر عليه ويقال ثلثنا نذراع إلى أربع مائة وأربع غلوات كشهوة وشهوة (قوله من لفظه) انما لم يكن تقواً بالتوافق المعنوي كما كتفوا به في قدمت جالوساً لان نصب ذلك مخالف للقياس لكونه مختصاً فلم يتجاوز به السماع بخلاف قدمت جالوساً (قوله أى كأن مقعد القابلة) أى في مقعدتها هومنى متعلق بذلك المحذوف أيضاً ومن بمعنى إلى أى هو مستقر منى أى بالنسبة إلى في مكان قريب كقرب مقعد القابلة أى محل قعودها عند ولادة المرأة ومثله هومنى مقعد الأزارى هو مستقر منى في مكان قريب كقرب مكان عقد الأزار وهو وسط الشخص (قوله ومزجر السكب) أى هو مستقر منى أى بالنسبة إلى في مكان بعيد كبعد مكان زجر السكب من زجره فهو ذم ومناط الثريا مدح أى هو بالنسبة إلى في مكان بعيد كبعد مكان نوط الثريا أى تعلقها من الشخص الراى أى لا أدركه في الشرف كما لا يدرك محل الثريا (قوله ولكن نصب شدوذا) أى على تقدير المتعلق كأن أو مستقر فأوقدر قدمت منى أى بالنسبة إلى وزجر منى وناط منى لم يكن شاذاً (قوله لما في أصله الخ) المراد بالأصل المادة لا المصدر فلا يراد أنه في محجى جالوسك مجلس زيد ظرف لأصله لا لما اجتماع معه فيه (قوله مبهمة) أى لان المتبادر عطفهما على الجهات وقد أشار الشارح فيما مر إلى أن ما صيغ عطف على مبهمة فيفيد أنه ليس منه ورضه هنا التنبيه على أن فيه تفصيلاً (قوله مجهولة الصفة) أى لعدم تعيين محملها (قوله ليست من المبهمة) أى فتكون مستثناة من المختص وفي قول ثالث صححه أبو حيان وهو أنها مبهمة حكماً أى تشبه المبهمة في عدم التعيين في الواقع لان الميل مثلاً يختلف بدأ ونهاية وجهة بالاعتبار ويحتمل جزم المصنف على هذا بأن أراد المبهمة حقيقةً وحكماً (قوله من روى الخ) قد علمت دفعه (قوله مع دخل وسكن) مثلهما نزل كما في الرضى

(قوله)

إلى أنها ليست من المبهمة لأنها معلومة المقادير وأما ما صيغ من المصدر

فيكون مبهمة نحو جلست مجلساً ومختصاً نحو جلست مجلس زيد وظاهر كلامه أيضاً أن مرمى مشتق من رمى وليس هذا على مذهب البصريين فإن مذهبهم أنه مشتق من المصدر لان الفعل فاذا تقرر ان المكان المختص وهو ماله أقطار نحو به لا ينتصب ظرفاً فاعلم أنه سمع نصب كل مكان مختص مع دخل وسكن

ونصب الشام مع ذهب نحو دخلت البيت وسكنت الدار وذهبت الشام واختلاف الناس في ذلك فقل هي منصوبة على الظرفية شذوذا وقبل منصوبة على اسقاط الخافض والاصل دخلت في الدار فحذف حرف الجر (١٩٩) فاتصب الدار نحو صرت زيدا

وقيل منصوبة على التشبيه بالمفعول به (ص)

ومبارى ظرفا وغير ظرف * فذلك وتصرف في العرف وغير ذي التصرف الذي

لزم ظرفية أو شبهها من الحكم (ش) ينقسم اسم الزمان واسم المكان الى متصرف وغير متصرف فالتصرف

من ظروف الزمان أو المكان ما استعمل ظرفا وغير ظرف كيوم ومكان فان كل واحد منهما يستعمل

ظرفا نحو صرت يوما وجلست مكانا ويستعمل مبتدأ نحو يوم الجمعة يوم مبارك ومكانك حسن

وفاعلا نحو جاء يوم الجمعة وارتفع مكانك وغير المتصرف هو ما لا يستعمل الا ظرفا أو شبهه نحو سحر

اذا ردت من يوم بعينه فان لم تزد من يوم بعينه فهو متصرف كقوله تعالى

الا آل لوط نجينا هم بسحر وفوق نحو جلست فوق الدار شكل واحد من سحر

وفوق لا يكون الا ظرفا والذي لزم الظرفية أو شبهها عند ولدن والمراد بشبه الظرفية أن لا يخرج عن الظرفية الا باستعماله

(قوله ونصب الشام) أي فقط وكذا مكة مع توجه (قوله على الظرفية شذوذا) قيل هو مذهب سيديويه والمحققين وصححه ابن الحاجب ونسبه الشاوي للجمهور وتشبهها بالمبهم لكن لا يظهر في ذهبت الشام لما ص (قوله على اسقاط الخافض) هو مذهب الفارسي والناظم ونسب لسيديويه (قوله على التشبيه بالمفعول به) أي لاجواء القاصر مجرى المتعدي وبقى قول رابع انها مفعول به حقيقة لان نحو دخل يتعدي بنفسه وبال حرف وكثرة الاصرين فيه تدل على انها اصلان اه اسقاطي (قوله أو شبهها) عطف على محذوف أي لزم ظرفية فقط أو ظرفية أو شبهها بانصب الزم على الاحداث بين الظرفية وشبهها ولا يجوز عطفه على ظرفية المذكورة في المتن لاقتضائه أن بعض الظروف يلزم شبه الظرفية فقط ان جعلت أو تنويهية مع أنه ليس كذلك وأن غير المتصرف هو ما يلزم أحدهما الدائر ان جعلت على بابها فلا يكون فيه تعرض لما يلزم الظرفية بعينها وكذا يقال في قول الشارح الا ظرفا أو شبهه والحاصل أن غير المتصرف قسمان ما يلزم الظرفية فقط وما يلزمها أو شبهها وكلام الشرح والمتمن لا يفيد ذلك الا بالتقدير المذكور (قوله نحو سحر) مثال لما لزم الظرفية فقط فلا يخرج عنها أصلا اذا كان معينا واعتراضه بأنه متصرف بدليل نجينا هم بسحر فيه نظر ظاهر لان هذا غير معين كما هو صريح الشرح والكلام في المميز ومما لزم الظرفية أيضا فوض ظرفين للماضي والمستقبل ولا يستعملان الا بعد في أو شبهه بدل بمعنى مكان تتخذ هذا بدل هذا لا بمعنى بدل فانه اسم متصرف لا ظرف ومكان بمعنى بدل اما بمعناه الاصل في ظرف متصرف والظروف المركبة كصباح مساء وبين وبيننا وبيننا ومنه عند من جعلها خبرين في كل ذلك لا يخرج عن الظرفية أصلا ومنه غير ذلك (قوله وفوق) فيه نظر لجره بمن في قوله تعالى من فوقهم ومن تحنم فهم من القدم الثاني كنه بدل أجاز بعضهم تصرفهما في نحو فوقك رأسك وتحته رجلالك بالرفع على الابتداء والخبر بخلاف فوقك فلنستوتك وتحته نملك فبالنصب للفرق بين الرأس والرجل وغيرهما لكن المسموع نصهما في ذلك كما حكاه الاخفش نعم وقع لبعض رواة البخاري وفوقه عرش الرحمن ويتوق تحته نارا بالرفع وانما يخرج على التصرف دما معنى واهل أن الظروف أربعة أقسام ما يمنع تصرفه أصلا كما هو ومنه عند نحو ها وما يتصرف كثيرا كيوم وشهر وبين وبين شمال وذات اليمين وذات الشمال وما تصرفه متوسط كاسماء الجهات الافوق وتحته فيمتنع لما بين والايين وشمال وذات اليمين وذات الشمال فن الكثير وكبين المجرد من التركيب ومن ما لا انف من تصرفها مودة بينكم بالجر لانه تقطع بينكم بالرفع ومن فرأ هذا منصوب على أنه مرفوع المحل على الغاعية غمالة على أغلب أحواله من كونه ظرفا كما قيل بمنزلة في ومنادون ذلك اما بين المركبة والمقرونة بما والالف فغير متصرفة وما تصرفه نادر كالآن وحيث ودون لا بمعنى ردى ووسط بسكون السين اما بفتحها في تصرف كثر او هذا اذا صرح بنى فتحت السين انظر الصبان (قوله عند) مثل العين والكسرا كتر وهي اسم لمكان شئ حاضر أو زب فالاول نحو فاما رآه مستقرا عنده والثاني واقرا مزالة أخرى عند سيرة المنهني عندها جنة المأوى وقد يكون الحضور والقرب معنويين كقوله الذي عنده علم من الكتاب رب ان لي عندك بيتا وقد تكون لازمان كعند الليل كما في تحزير النوى ومنه انما الصبر عند الصدمة الاولى قاله لساميني (قوله بمن) أي فقط لكثر يادها في الظروف فلم يعتد بدخولها على ما لا يتصرف وقد شذ قياسا قولهم حتى متى والى متى والى أين (قوله ينوب المصدرا) وما ينوب عن الظرف مطلقا صفة وعدده وكيته وجزئته كجلست طويلا من

مجرد وراين نحو خرجت من عند زيد ولا يخرج عند الامن فلا يقال خرجت الى عنده وقول العامة خرجت الى عنده خطأ (ص)

وقد ينوب عن مكان مصدر * وذلك في ظرف الزمان يكثر (ش) ينوب المصدر عن ظرف المكان قليلا كقوله جلست قرب زيد أي مكان قرب زيد فحذف المضاف وهو مكان وأقيم المضاف اليه فقامه فاعرب باعرا به وهو انصب على الظرفية ولا ينقص ذلك فلا تقول آتيتك

جالوس زيد تر يد مكان جلوسه ويكثر إقامة المصدر مقام ظرف الزمان نحو آتيك طلوع الشمس وقدم الحاج وخروج زيد والاصل وقت طلوع الشمس ووقت قدوم الحاج ووقت (٢٠٠) خروج زيد فحذف المضاف وأعرب المضاف اليه بأعرابه

وهو مقيس في كل مصدر (ص)

﴿المفعول معه﴾

ينصب تالي الواو مفعولا معه

في نحو سيرى والطريق مسرعه

بما من الفعل وشبهه سبق ذا النصب لالواو في القول الا حق

(ش) المفعول معه هو

الاسم المنتصب بعد واو بمعنى مع والتائب له ما تقدمه

من الفعل أو شبهه فمثال الفعل سيري والطريق

مسرعة أي سيري مع الطريق فالطريق منصوب

بسيري ومثال شبه الفعل زيد سائر والطريق

وأعجبني سيرك والطريق فالطريق منصوب بسائر

وسيرك وزعم قوم أن الناصب للمفعول معه الواو

وهو غير صحيح لان كل حرف اختص بالاسم ولم

يكن كالجزم منه لم يعمل الا الجر كحروف الجر وانما

قيل ولم يكن كالجزم منه احتراز من الالف واللام

فانها اختصت بالاسم ولم تعمل فيه شيئا لكونها

كالجزء منه بدليل نخطي العامل لها نحو سمرت

بالغلام ويستفاد من قول

المنتصب في نحو سيري والطريق مسرعه ان المفعول مقيس فيما كان مثل ذلك وهو كل اسم وقع بعد واو بمعنى مع وتقدمه فعل أو شبهه

الدهر شرقى الدار وسمرت عشرين يوما ثلاثين يدا ومشيت كل اليوم كل البريدا وبعض ذلك وينوب عن ظرف الزمان ألقاظ مسموعة توسعوا فيها فنصبوها على الظرف المجازي لتضمنها معنى في نحو ألقاها ذلك ذاهب أي ألقى حق ذهابك وقد نطقوا بفي في قوله * ألقى الحق ألقى مغرم بك هائم * ولما ياتيه عن الزمان لا يخبر به الا عن المعنى لا الجسمة ومثله غير شك أو نظامنى أنك قائم أي في غير شك وفي ظن من قيامك هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب المبرد وتبعه المصنف الى أن حقا مصدر بدل من اللفظ بفعله وان ومعمولاها فاعله أي ألقى رثبت قيامك وردده أبو حيان نصريح (قوله ويكثر الخ) أي لقوة دلالة الفعل على الزمن كما صر وشروطه افهام تعيين وقت كإشله أو بيان مقداره وان لم يعين كانتظرنه نخرجز وروحاب ناقة أي مقدار ذلك فحذف المضاف وأقيم المصدر مقامه وقديضاف ذلك المصدر الى اسم عين فتقوم مقامه كالأتيه الفرقد بن أي مدة بقائهما رأيا ككلمة الفارظين أي مدة غيابهما وهما رجلان خرجا يجنيان القرظ الذي يصيغ به فلم يعلم خبرهما فضرب بهما المثل والله أعلم

﴿المفعول معه﴾

قال الجلال أخرجه عن المفاعيل لاختلافهم في قياسيته ولوصول العامل اليه بالحرف دون باقيها (قوله تالي الواو) فيه اشارة الى أنه لا ينفصل منها أي لا بالظرف وان فصل به بين الواو والعاطفة ومعطوفها لتزويل واو المعية من المفعول معه منزلة لجار والمجرور يس (قوله في نحو سيري) فعل أمر للوثقة والطريق مفعول معه ومسرعه حال من الياء (قوله بما الخ) خبر مقدم عن ذا النصب ومن الفعل بيان لما فهو حال منها أو من ضميرها في سبق الذي هو صلتها (قوله هو الاسم) أي الفضلة وقوله بعد واو الخ أي وتلك الواو بعد جملة ذات فعل أو اسم في معناه وحروفه كما يفهمه قوله بما من الفعل الخ نخرج بالاسم الجملة كجاء زيد والشمس طالعة والفعل كالآتي كل السمك وتشرب اللبن فلا يسميان مفعولا معه وان كانت واوهما لاعية قاله الموضح وقال حفيده يذبحي أن يكون ذلك في غير نصب وتشرب والا فاسم تأويل فيذبحي أن يكون مفعولا معه وبه صرح بعضهم وهو الحق وبالفضلة اشترك زيد وعمر ورو بكونه بعد الواو بقية المفاعيل ونحو جئت مع عمرو وبعث العبد شيئا به عما يفيد المعية بغير واو وهو وان خرج بقول الشارح المنتصب لكنه حكم من أحكامه لا يذبحي جملة قيد في التعريف والمراد بكونها المعية انما لا تنصب على مصاحبة ما بعدها لعمول العامل السابق في زمان تعلقه به سواء صاحبه في حكم العامل أيضا كجئت زيد فان العدول عن العطف الى النصب يدل على قصد المعية أم لا كما تنوينا الماء والخشبة على ماسيين عكس واو العطف فانها تنص على المصاحبة في الحكم سواء مع الزمن أم لا لكونها مطلق الجمع نخرج بذلك المراد ما لم تنص على ما ذكر لصحة تسلط العامل نصبها على ما بعدها كضمير بتريدا وعمرافلا عطف اتفاقا وكذا أشركت زيد وعمرافلا وخالطت البر والسبع لان المعية فيه من العامل وخرج بتلوها جملة كل رجل وضيعة ان قدر الخبر مقترنان مثلا فيجب رفع ضيعة فان قدر مفردا قبل الواو جاز نصبها لانه حينئذ من قبيل جئت زيد أي كل رجل موجود هو وضيعة و يكون الجملة ذات فعل الخ نحو هذا لك وأباك فلا يتسكاه خلافا لاني على بل يجب جو أبيتك لاسم اشتغال الجملة على حرف الفعل (قوله أو شبهه) أي في العمل بشرط صحة عمله في المفعول به كافي المفتي نخرج الصفة المشبهة وأفعال التفضيل ودخل اسم الفعل كسبك وزيدادهم فزيدا مفعول معه ودرهم فاعل حسب بمعنى يكفي والكاف مفعوله فان جعل حسب صفة مشبهة بمعنى كافي مبتدأ ودرهم خبره فزيدا مفعول به لمخوف أي ويحسب زيد المفعول معه (قوله مقيس فيما كان مثل ذلك) أي

فيما

وهذا هو الصحيح من قول

النحويين وكذلك يفهم
من قوله * بما من الفعل
وشبهه سبق * أن عامله لا بد
أن يتقدم عليه فلا تقول
والنيل سرت وهذا باق
وأما تقدمه على مصاحبه
نحو سار والنيل زيد ففيه
خلاف والصحيح منه
(ص)

و بعد ما استفهام او كيف
انصب

بفعل كون مضمير بعض
العرب

(ش) حق المفعول معه أن
يسبقه فعل أو شبهه كما تقدم

تمثله وسمع من لسان
العرب انصبه بعد ما وكيف

الاستفهاميتين من غير
أن يلفظ بفعل نحو ما أنت

وزيد وكيف أنت وقصة
من تريد فرجه العويون

على أنه منصوب بفعل
مضمير مشتق من السكون

والتقدير ما تسكون وزيد
وكيف تسكون وقصة من

تريد زيد وقصة منصوبان
بتسكون المضمر (ص)

والعطف ان يمكن بالضعف
أحق

والنصب مختار لدى ضعف
النسب

والنصب ان لم يحز العطف
يجب

أو اعتقد اضمار عامل انصب
(ش) الاسم الواقع بعد

هذه الواو اما أن يمكن

فما يمنع فيه العطف من حيث المعنى خلافا لابن جني في اشتراطه بمعته وإنما يمنع فيها ذكر لان الطريق
لا يصح استناد السير اليه فلا يمكن أن يقال سرت وسار الطريق بل المعنى أو وجدت السير حال كونه مصاحبا
للتريق ومثله استوى الماء والخشبة أي ارتفع الماء حال كونه مصاحبا للخشبة فان جعل بمعنى تساوى الماء
والخشبة في العاوصح العطف بل الظاهر حية ثلث وجوب رفع الخشبة لان العامل لا يقوم الا باثنين كاشترك زيد
وعمر وقتاً مل وأما سرت والنيل فالظاهر أنه مما يصح فيه العطف معني لصحة استناد السير للنيل لكنه ضعيف
لفظا لما يأتي والمعنى على النصب سرت مصاحبا في سيري للنيل لانظر لسكون النيل ساراً أولاً وعلى العطف
سرت وسار النيل ولا نظر لسكونهما مصطحيين زماناً أم لا (قوله) وهذا هو الصحيح قد علمت مقابله لابن
جني (قوله) والصحيح منه أي خلافا لابن جني ولا حجة في قوله

جعت وخشا غيبية ونيمة * ثلاث خصال است عنها يعر عوى

لانه من تقديم الواو ومعطوفها للضرورة لا للمفعول معه (قوله من لسان العرب) أي بعضهم وأكثرهم
على الرفع في مثل ذلك (قوله بفعل مضمير) أي جواز لا وجوب بخلاف اللاشموني لذلك اكتبوا بتقديره
هنا دون هذا لك وأباك لتزيل جواز اظهاره منزلة ذكره بخلاف ما ذكر فان اظهار الفعل فيه ممنوع ولا يرد
جواز النصب في مالك وزيد ام امتناع ذكر الفعل لان فيه مقتضيا آخر لتقدير الفعل وهو الاستفهام
الذي هو أولى به فقوى طلبه للفعل بخلاف الاول فان فيه مقتضيا واحدا وهو الظرف والحاصل أن المسوغ
للنصب هو الاستفهام وجذر في أم لا لانه يشترط طلبه للفعل فتقدروه بعده عاملا هذا والقائل أن يقول قد
جوز سيبويه اضمار الفعل في قوله * ازمان قومي والجماعة كالنبي * الخ أي ازمان ان كان قومي مع
الجماعة مع انه ليس فيه استفهام ولا ظرف يقتضى تقديره فكان النصب في هذا لك وأباك أولى لوجوب
مقتضى الفعل الا ان يقال انه لا يمكن تخريج البيت على غير ذلك فيكون مقصورا على السماع بخلاف المثال
وانما يصح هذا الجواب باثبات أن أبا على أجازة قياسا ولم يسمعه فتأمل وتقدم الكلام على البيت في كان
(قوله مشتق من السكون) لكن يجوز تقديره كمنع اذا صلح له الكلام كالمثالين لبيان حاصل المعنى
(قوله ما تسكون الخ) هي في المثالين ناقصة والاستفهام خبرها واسمها ضمير الخطاب مستتر فيها فاما حذف
برز وانفصل قال يس عن الدماميني ويجوز التمام مع كيف لجواز كونها حالا بخلاف ما اه وسوى
بينهما ابن هشام لجواز جعل ما مفعولا مطلقا أي أي وجوده توجد مع زيد (قوله كالاخوين) مقتضاه
جواز النصب في هذا المثال وهو مبنى على قول الأخفش ان ما بعد المفعول معه بظاهرة ما قياسا على العطف
وهو ضعيف والصحيح المؤيد بالقياس والسماع كما قاله ابن هشام كونه بحسب ما قبل الواو فقط فالعطف في
المثال متعين ولذا مثل النصب في القطر بكنيت أنا وزيد كالاخ (قوله للفصل) أي بين الضمير المتصل
والمعطوف عليه كما سيأتي في قوله

وان على ضمير رفع متصل * عطفت فافضل بالضمير المنفصل

وقوله والتشريك أي في الحكم لصحة توجيه العامل الى المعطوف أولى من عدمه لثلاث اصب العمدة فضلة ولان
الاصل في الواو والعطف لم يختلف في قياسيته وأما النصب فقصره الاخفش على السماع ومثل ذلك قوله تعالى
اسكن أنت وزوجك الجنة فعطفه على الضمير المستتر أولى لما ذكر ولا يرد ان فعل الامر لا يتوجه للظاهر
لانه يقتصر في التابع فجعله فاعلا بمحذوف أي وليسكن زوجك والمعطوف الجلة لاداعي اليه على ان حذف
الفعل بلام الامر شاذ ويجوز النصب في ذلك عر بية أي اسكن الجنة مصاحبا لزوجك لكنه ضعيف لما مر
واعلم أن المعنى يختلف بالرفع والنصب لان النصب نص في المعية والرفع لطلق الجمع كما هو شأن الواو العاطفة
فكيف يرجح العطف مع اختلاف المعنى فالوجه ان يقال ان قصدت المعية نصا فالنصب أو بقاء الاحتمال

أحق من النصب نحو كنت
أنا وزيد كالأخوين فرفع
زيد عطفاً على الضمير
المتصل أولى من نصبه
مفعولاً معه لأن العطف
يمكن للعصل والتشريك
أولى من عدم التشريك
ومثله سارز زيد وعمرو فرفع
عمرو أولى من نصبه وإن
أمكن العطف بضعف
فالنصب على المعية أولى
من التشريك لسلامته
من الضعف نحو سرت
وزيد فنصب زيد أولى
من رفعه لضعف العطف
على الضمير المرفوع المتصل
بلا فاصل وإن لم يمكن
عطفه تعين النصب على
المعية أو على اضممار فعل
يطبق به كقوله * علفتها
تبنا وماء باردا * فناء
منصوب على المعية أو على
اضمار فعل يليق به التقدير
وسقيتها ماء باردا وكقوله
تعالى فأجمعوا أمركم
وشركاءكم فقوله وشركاءكم
لا يجوز عطفه على أمركم
لأن العطف على نية تكرار
العامل فلا يصح أن يقال
أجعت شركائي وإنما يقال
أجعت أمري وجعت
شركائي فشركائي منصوب
على المعية والتقدير والله
أعلم فأجمعوا أمركم مع
شركائكم أو منصوب
بفعل يليق به والتقدير

والإسهاء الرفع أو لم يقصد شيء جاز الأمران ولعل هذا الأخير يحمل كلامهم دما بيني (قوله بضعف) أي من
جهة اللفظ كما مثل أو المعنى كقولهم لو تركت الناقة وفصلتها لرضعها فإن المعنى لا يصح مع العطف لا يستكاف
كان يقدر لو تركت الناقة ترأف فصلها أي تعطف عليها وتركت فصلها يرضعها أي يتكف من رضعها لأن
رضاعه لا يتسبب عن مجرد تركها لا احتمال نقرتها منه وكذا قوله

إذا أعجبتك الدهر حال من أمري * فدعه وواكل أمري والليالي

فيحتاج العطف إلى تقدير واكل أمري الليالي والليالي لأمري وفي النصب سلامة من ذلك أي لو تركت
الناقة مع فصلها أي حسا ومعنى واكل أمري مع الليالي قيل ومن الضعف المنعوى نحو كن أنت وزيدا
كالاخ وقوله

فكونوا أتم وبني أيكم * مكان السكيتين من الطحال

فإن العطف يقتضي توجه الأمر إلى ما بعد الواو وأنت لا تر يد الأمر المخاطب بأن يكون معه كذلك لكن
هذا التحليل ينتج وجوب النصب كما ستظهره أبو البقاء وتبعه المصريح لأن رجه لفساد المراد بدونه وأيضا
يمنع العطف في المثال عدم مطابقة الخبر للعطوفين إذ لو كان الماء وركلا منهما لقال كالأخوين ففيه مانع
لفظي ومعنوي وليس في البيت الا الثاني فإن قيل كالأخوين تعين العطف كما مر (قوله وإن لم يمكن
عطفه) أي لعدم صحة توجه العامل إليه ما لفساد المعنى ولو في القصد والازوم محذور لفظي كما مر في مثال الأخ
ونحو مالك وزيدا لامتناع العطف على ضمير الجبر بلا إعادة الجار عند الجمهور (قوله أو على اضممار فعل)
صريحه أن ما امتنع فيه العطف يخبر فيه بين المعية وضممار العامل ويرد عليه امتناع المعية كالعطف في علفتها
الخ ونحو * زججن الخواجب والعيونا * إذ لماء لا يشارك التبين في معنى العلف ولا زمانه والعيون
لا تصاحب الخواجب في معنى التزجيج وهو تدقيقها وتطويلها ومصاصتها في الزمان أمر معلوم لا فائدة في
فصده فيجب فيها ما تقتضيه العامل أي وسقيتها ماء وكن العيون فينبغي جعل أو في المثل تنويعية كفاي
الأشموخي أي إن ما امتنع فيه العطف نوعان ما يجب فيه تقدير العامل كذا كر وما يجب فيه المعية كسرت
والطريق ومشيت والحائط ومات زيد وطالع الشمس لكن فيه ان امتناع التقدير في ذلك غير مسلم إذا
مانع من تقدير سرت ولا يستأنل بالتحصيل جعلها تنويعية مع ملاحظة أن ضمير يجب يعود للنصب لا بقيد
المعية فيصدق بجواز الاضممار وقوله أو اعتد الخ أي أوجب ذلك فالنوع الأول يجوز فيه الأمران والثاني
يجب فيه الاضممار وتقدم نوعان ترجع النصب وترجع العطف وبقى خامس وهو تعين العطف كمثل
رجل وضعته واشترك زيد وعمرو وجاء زيد وعمرو وقوله أو بعده لعدم شروط النصب السابقة ونحو كن
أنت وزيد كالأخوين لأمري فتذكر (قوله فلا يصح أن يقال أجعت الخ) أي لأن أجمع بالهمزة إنما
يتعلق بالمعاني لا بالذوات يقال أجمع أمري وأجمع عليه أي عزم وأما جمع فشترك بينهما بدليل لجمع كيد
جمع مالا فنصب شركاء م اما لكونه مفعولاً معه أو لكونه الواعظ مفرد على مفرد بتقدير مضاف أي
وأمر شركائكم أو جملة على جملة بتقدير واجهوا شركاءكم بوصل الهمزة وفتح الميم أمرا من جمع وقيل
أن أجمع يستعمل في الذوات أيضا وعليه فلا إشكال في العطف وكذا على قراءة فاجعوا بوصل الهمزة
ويقرأ برفع شركاء عطفاً على الواو في اجمعوا وما امتنع فيه العطف والذين تبوءوا الدار والايمان لأن الايمان
لا يتبوء فهو مامعول معه أو لخوف أي وأخلصوا الايمان ولك تأويل العامل المذكور بفعل يتعدى
لما كذا ولتأنيدها الخ وحسن الخواجب الخ ولزموا الدار الخ فتدبر والله أعلم

(الاستثناء)

هولغة استفعال من الشيء بمعنى العطف لأن المستثنى معطوف عليه باخراجه من الحكم أو بمعنى الصرف

لانه مصروف عن حكم المستثنى منه وهو حقيقة اصطلاحاً لاخراج بالاً واحداً من اخوانها لما كان داخلاً
أو كالدخول لكن المراد به في الترجمة المستثنى بدليل ذكره في المنصوبات وقد يقال يمكن ارادة المعنى
المصدرى وذكره فيها باعتبار متعلقه كما في تعدى الفعل ولزومه فالخراج جنس وبالا يخرج التخصيص
بالوصف والاضافة والتقييد بالشرط ونحوه وما كان داخلاً أى في مفهوم اللفظ لغة وإن كان خارجاً في
النية من أول الامر أو المراد باخراجه اظهاره لانه يجب ملاحظة خروج المستثنى من أول الكلام بحيث
يكون المستثنى منه علماً مستعملاً في خاص وهو ما عداه بقدر نسبة الاستثناء لئلا يلزم التناقض لادخال الشيء
ثم اخراجه والكفر ثم الإيمان في الاله الا الله وكالدخول لادخال المنقطع على ما ستره وأما المخرج فداخلاً في
المستثنى منه المقدر حقيقة فالدخل الحقيقي اما لفظي أو تقديرى مهم (قوله ما استثنى الخ) الافاعل
استثنى والجملة صلة ما حذف عايداً أى استثنى وينصب خبرها والمراد الا الاستثنائية وتستعمل الوصفية وانما
بدأ بها لانها أصل الادوات وغيرها يقدر بها والمقصود هنا عملها النصب وذكر المرفوع استطرادى لتتميم
القسمه فلا يقال كان الاولى تقديم ما ينصب أبداً كليس ولا يكون (قوله مع تمام) أى للكلام السابق
بان يذكر المستثنى منه ولو بالضمير المستتر أى ومع ايجابه أيضاً بقرينة قوله وبعدنى الخ فانه مقيد بالتمام أيضاً
كأيناه الشرح (قوله وعن تميم فيه) الاظهر أن الظرفين متعلقان برفع وهو خبر عن ابدال وسوغ
الابتداء به التنوين لان المنقطع يجوز فيه نوعان من الاعراب عن تميم فتدبر (قوله النصب ان وقع الخ)
فيل هو حيزه واجب اتفاقاً ويرده جواز الاتباع في لغة حكاه أبو حيان وخروج عليها قراءة فشرى بوامنه
الاقليل بالرفع بدلا من الواو وانظر هل هذه اللغة خاصة بالمتصل كالأية أم لا فويل ان الآية في لا يجاب لان
شرى بواو تأويل لم يكونوا معنى بدليل فن شرب منه فليس معنى فالتخاريفية الا ابدال وجعل القراء قليل مبتدأ
خبره محذوف أى لم يشرى بواو والجملة في محل نصب على الاستثناء فلم يخرج عن اللغة الفصحى لان وجوب
النصب عندهم انما هو بالنسبة لعدم الاتباع في المفرد فلا ينافي جواز الرفع مبتدأ خبره محذوف أو مذكور
ويكون المستثنى حينئذ جملة كما في قوله تعالى لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله قال ابن
خروف من مبتدأ ويعذبه خبر والجملة في محل نصب بالاستثناء المنقطع فهمي من الجمل التي لها محل من
الاعراب كما عداها صاحب المعنى ومتى كان ما بعد الاجلة فهمي معنى لكن ولو كان متصلاً لكن ان نصب تالى
الا فكل لكن المشددة كاسياً أى أرفع فكالمخففة أفاده المصان عن السماضى (قوله بواسطة الا) أى
فذلكون معدية له الى ما بعدها كحرف الجر لكن تعديه في العمل فقط لافى المعنى وهذا رأى السببى
وعزاد ابن عصفور وغيره الى سيبويه والفارسي وجاعة من البصريين وقال الشاويين هو مذهب المحققين
وقيل ان الناصب ما قبلها مستقلاً لا بواسطة وقيل استثنى محذوفاً وقيل غير ذلك وعلى الاولين فالولم يكن
فيها ما يصلح لعمل النصب من فعل أو شبهه كالقوم اخوتك الا يزيداً أو ليه كتباً ويل اخوتك بالنصبين لك
(قوله في غير هذا الكتاب) أى ويشعر به كلامه هنا حيث قال ما استثنى الخ ثم قال وألغ الا فان ظاهره
ألغها عن النصب المذكور قبل وانما عملت لنيايتها عن استثنى كحرف النداء عن أدعو وظاهر الشرح
جرى ان الخلاف في المنقطع أيضاً فيكون منصوباً على الاستثناء والعامل فيه الا عند المصنف وهو المختار عند
المتأخرين لكونها فيه بمعنى لكن فعملت عملها وخبرها محذوف غالباً نحو جاء القوم الاحجار أى لكن
جاء المبحي وقد يند كرنحو القوم يونس لما آمنوا كشفنا وعند سيبويه نفسه بما قبل الا كالتصل فما بعد
الا عنده مفرد في المتصل وغيره وهى كاسكن العاطفة في وقوع المفرد بعدها وان لم تكن للعطف ولما وجب
فتح ان بعدها كرن يدغنى الا أنه شق أفاده الرضى (قوله على النفي) أى لفظاً ومعنى كما سيحمله أولفظاً
فقط نحو لا عساه الا المظهرون فانه نهى في المعنى وقد يراد بالنهى الآتى ما يشمل المعنوى فيدخل فيه هذا

ما استثنى الا مع تمام
ينصب

وبعدنى أو كنى التخب

اتباع ما اتصل وانصب
ما انقطع

وعن تميم فيه ابدال وقع

(ش) حكم المستثنى بالا

النصب ان وقع بعد تمام

الكلام الموجب سواء

كان متصلاً أو منقطعاً نحو

قام القوم الا يزيدا وصررت

بالقوم الا يزيدا وضربت

القوم الا يزيدا وقام القوم

الاجارا وضربت القوم

الاجارا وصررت بالقوم

الاجارا فزيدا في هذه

المثل منصوب على الاستثناء

وكذلك جارا والاصح

من مذهب النحويين أن

الناصب له ما قبله بواسطة

الاختار المصنف في غير

هذا الكتاب أن الناصب

له الا وزعم أنه مذهب

سبويه وهذا معنى قوله

ما استثنى الا مع تمام ينصب

أى انه ينصب الذى استثنى

الامع تمام الكلام اذا

كان موجبا فان وقع بعد

تمام الكلام الذى ليس

بموجب وهو المشتعل على

النفي أو شبهه والمراد بشبهه

النفي النهى

أو معنى فقط كقراءة فشر بوا منه الا قيل كاس ونحو أقل رجل يقول ذلك الا زيد أي لا رجل يقول الخ وقوله
وبالصريحة منهم منزل خلق * عاف تغير الا النوى والوند

فتغير بمعنى لم يبق على حال والصريحة رملة منصرفة أي منقطعة عن معظم الرمل والنوى بضم النون
وسكون الهمزة حغيرة تعمل حول الخطباء لمنع المطر ومن النفي المعنوي ويأتي الله الآن يتم نوره أي لا يريد
الاذلك وانما الكبيرة لا على الخاشعين أي لا تسهل الاعليهم لم يكن هذين من المفرغ وليس الكلام فيه وأما
نحو لوجاء القوم الا زيد الا كرمهم فبمعين فيه النصب لان نفي لوضمى لا قصدى وأما الرفع في لو كان فيهما
آلهة الا الله فمسايسأتى (قوله والاستفهام) أي الما قول بالنفي انكاريا كان وهو ما تعلقه غير واقع
ومدعيه كاذب ويسمى اباطاليا أيضا نحو ومن أصدق من الله حديثا أو تو بيخيار وهو ما تعلقه واقع ومدعيه
صادق لكنه ما دم عليه نحو أنفكا آلهة الخ فهو بمعنى نفي الانباء واللباقة ومثال الشرح لصالح لهما (قوله
بعضا مقبله) عدل عن قول غيره من جنسه لئلا يدخل في المتصل جاء القوم الاجار واجاء بنوك الابن
زيد لا تفاهما في الجنس مع أنه منقطع وتأويل الجنس بالنوع لا ينفع في الثاني وإن صح في الاول ولئلا
يخرج منه نحو أحرقت زيدا الا يدهما كان المستثنى فيه جزأ مما قبله لانه لا يصدق عليه أنه من جنس كله
مع أنه متصل فقوله بعضا المراد به ما يشمل الفرد والجزء لكنه يدخل فيه كالأول نحو لا يذوقون فيها الموت
الاموتة الأولى ولا تأكلوا أموالكم يفسدكم بالباطل الآن تكون تجارة فان المستثنى بعض مقبله ومن
جنسه مع أنه منقطع فينبغي أن يقال المتصل ما كان بعضا محكوما عليه بنقيض ما قبله لا مطلقا بعض والمنقطع
بخلافه اما الفقد القيد الاول كقيام بنوك الاجار أو الابن زيد والثاني كالاتين فانه لم يحكم على الموتة الأولى
بذوقهم لها في الجنة الذي هو نقيض عدم ذوق الموت فيها ولا على التجارة بجواز أكلها بالباطل الذي هو
نقيض منع أكلها بالباطل قاله القرافي والاسهل أن يقال المتصل اخراج شيء دخل فيما قبل الامتلاها صابان
واعلم ان كلاما من المتصل والمنقطع يسمى بالاستثناء حقيقة عرفية بلا نزاع كافي التلويح وأما ما اشتهر من انه
حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع فلما راد به أدواته لا تسميته (قوله وهو المختار) أي ان لم يتقدم المستثنى لما يأتي
في المتن ولم يطل الفصل والاختيار النصب كجاء في أحد حين كنت جالسا هنا الا زيد ومنه الحديث القدسي
ما لعبدى جزاء اذا قبضت صفية من الدنيا ثم احسبه الى الجنة بالنصب لان الاتباع انما يختار للتشاكل وهو لا
يظهر مع الطول وكذا يختار النصب في نحو ما قاموا الا زيد رد المن قال قاموا الا زيد ليحصل التشاكل
ودعوى تعين النصب في هذه صرودة بل نازع أبو حيان في اختياره فيها وفي التي قبلها وكل ذلك مالم ينتقض
النفي بالا والا كان اثباتا فينصب ما بعد الثانية وجوبا كما شرب أحد الماء الا زيد لانه بمنزلة شربوا الماء
الا زيد (قوله بدل من متبوعه) أي بدل بعض عند البصريين ولا يرد احتياجه للربط وهو مفقود لحصول
الربط بالالدلالة انتهاء على اخراج الثاني من الاول فتفيد أنه كان بعضا منه ولا يشترط الربط بخصوص الضمير فان
قلت كيف يكون بدلا وهو مثبت ومتبوعه منفي مع أنه يجب تطابقهما ليصح احلاله محل متبوعه أوجب بمنع
ذلك لان سبيل البديل جعل الاول كانه لم يذكر والثاني حالا في موضعه بالنسبة الى عمل العامل بلا نظر للنفي
والاثبات وهو هنا كذلك فقوله البديل هو المقصود بالنسبة أي نسبة مثل العامل بلا اعتبار نفيه واثباته كما
قد يخالف المعطوفان في زيدا قائم والصفة والموصوف في صررت برجل لا قصير ولا طويل وهذا
الاشكال انما يرد على من يجعل البديل هو المستثنى وحده فيجاب بما ذكر أعلى قول المحققين انه المستثنى
مع الا لا يرد أصلا لصحة احلاله محل الاول بلا انعكاس المعنى ولو بالتأويل في نحو كلمة الشهادة اذهى في تأويل
ما في الوجود الله ويصح فيها الاحلال حينئذ وعند الكوفيين أن الاحرف عطف في الاستثناء خاصة
فما بعدها عطف على ما قبلها لا بدل وهي كالا عاطفة في مخالفة ما بعدها لما قبلها ويرد عليه انها تباشر العامل

والاستفهام فاما أن يكون
الاستثناء متصلا أو منقطعا
والمراد بالتصل أن يكون
المستثنى بعضا مما قبله
وبالمنقطع أن لا يكون
بعضا مما قبله فان كان متصلا
جاز نصبه على الاستثناء
وجاز اتباعه لما قبله في
الاصراب وهو المختار
والمشهور أنه بدل من
متبوعه وذلك نحو ما قام
أحد الا زيد والا زيد
يقم أحد الا زيد والا زيد
وهل قام أحد الا زيد والا
زيد وما ضربت أحد الا
زيد ولا تضرب أحد الا
زيد وهل ضربت أحد
الا زيد فيجوز في زيد
أن يكون منصوبا على
الاستثناء وأن يكون
منصوبا على البديلية من
أحد

وهذا هو المختار وتقول ما صرت باحد الازيد والازيد لا تمرر باحد الازيد والازيد هو هذا معنى قوله
 * وبعدني أو كنتي انتخب * اتباع ما اتصل أي اختيار اتباع الاستثناء المتصل ان وقع بعدني أو شبهه في وان كان الاستثناء منقطعا
 تعين النصب عند جمهور العرب فتقول ما قام القوم الاحبار ولا يجوز (٢٠٥) اتباع وأجازه بنو تميم فتقول ما قام

القوم الاحبار وما صرت
 القوم الاحبار وما صرت
 بالقوم الاحبار وهذا
 هو المراد بقوله والنصب
 ما انقطع مع أي انصب
 الاستثناء المنقطع اذا رفع
 بعدني أو شبهه عند غير
 بني تميم وأما بنو تميم
 فيجوزون اتباعه فعني
 البينين ان التي استثنى
 بالا ينصب ان كان الكلام
 موجبا ووقع بعد تمامه
 وقد نبه على هذا القيد
 بذكره حكم النفي بعد
 ذلك فاطلاق كلامه
 يدل على أنه ينتصب سواء
 كان متصلا أو منفصلا وان
 كان غير موجب وهو الذي
 فيه نفي أو شبهه نفي انتخب
 أي اختيار اتباع ما اتصل
 ووجب نصب ما انقطع
 عند غير بني تميم وأما بنو
 تميم فيجوزون اتباع
 المنقطع (ص)
 وغير نصب سابق في
 النفي قد * يأتي ولكن
 نصبه اختار ورد (ش)
 اذا تقدم المستثنى على
 المستثنى منه فلما أن يكون
 الكلام موجبا أو غير
 موجب فان كان موجبا

باطراد في مقام الازيد والعاطف لا يباشره ويجاب بانها مفصلة تقديرها اذا اتصل ما قام أحد الازيد ويرده
 ان حذف المعطوف عليه لا يطرد مع ان هذا ما طرد (قوله وهذا هو المختار) مثله في المعنى قال الساماني
 ومقتضى تعليل اتباع بنشاكل المستثنى والمستثنى منه تساوي النصب على البدلية والاستثناء في هذه
 الصورة وفيه انه لا يحصل بنشاكل في نوع النصب وان حصل في لفظه * واعلم أنه اذا عذر الابدال على
 اللفظ ابدل على الموضوع كما جاء في من أحد الازيد ولا أحد فيها الازيد وما زيد شيئا الا شيئا لا يعاب به وليس
 زيد بشي الا شيئا حقير فيجب نصب ما بعد الا في الاخير ورفعه في الباقي باعتبار المحل لان من والباء لا يزدان
 في الاثبات وما لا لا يعملان بعده فالمستثنى في الاول والاخير بدل من محل الجرور بمن والباء الزائدتين وهو
 الرفع في الاول والنصب في الاخير وفي الثالث بدل من محل الخبر قبل دخول ما بناء على عدم اشتراط وجود
 المحرزا وخبر المحذوف ان قلنا به أي الا هو شي ونكون الابعني لكن وأما في الثاني فبدل من محل لابع
 اسم الان محلها مرفوع بالابتداء عند سيوبه أو من محل الاسم قبل دخول لأو من الضمير في الخبر والاقوال
 الثلاثة تأتي في الاسم الشريف من كلمة التوحيد ومرفوع باب لا من ذلك (قوله وأجازه بنو تميم) أي
 على أن جاز بدل غلط كما صرح به الرضي وقيل بدل كل بلا حكمة معني الا اذا لمعني غير جاز وهو ان صدق
 على الاحد وغيره لكن يراد به غير مخصوص وانما يدلون في المنقطع اذا أمكن تسلط العامل على المستثنى
 وحده ولو في مادة أخرى كما هو شأن البديل والوجب النصب اتفاقا نحو ما زاد هذا المال الانقص وما نفع
 زيد الا الضرا لا يقال زاد الانقص ونفع الضمير ومثل ذلك لا عاصم اليوم من أمر الله الامن رحم فمن رحم
 في محل نصب على الاستثناء المنقطع ويمتنع الابدال لعدم صحة تسلط العامل عليه وقيل الاستثناء متصل أي
 الا لراحم وهو الله والامكان من رحم وهو السببية ومن الابدال في المنقطع قوله

وبلدة ليس بها أنيس * الا اليعافير والالعيس

وقوله وبنت كرام قد نكحنا ولم يكن * لنا خايط الا السنان وعادله

وعليه قراءة ما لم به من علم الاتباع الظن بالرفع وجعل منه الزمخشري قل لا يعلم من في السموات والارض
 الغيب الا الله فاعرب الجلالة بدلا من من الذي هو فاعل يعلم والاستثناء منقطع وفيه تخريج قراءة السبعة
 على لغة مروجوة فان النصب هو المختار عندهم ولذا جعله المصنف متصلا بتقدير متعلق الظرف من يذكر
 في السموات الخ لا استقر وقيل من مفعول يعلم والغيب بدل اشتغال منه والله فاعل هذا والمسموع من بني
 تميم انما هو مجرد رفع ما بعد الا في تلك الشواهد ونحوها وكونه بدلا أو غيره من تخريج النحاة فلم يختاروا
 البدلية على جعله مبتدأ حذف خبره مع أنه مقبوس عند الجميع كما مر نظيره الا أن يكون قد سمع منهم جو
 ما بعد الا اتباع الجرور قبلها (قوله وغير نصب سابق) أي مستثنى سابق على المستثنى منه والمراد غير نصبه
 على الاستثناء فيدخل فيه نصبه على اتباع الآتي في المرفوع وهذا البيت تقييد لقوله وبعدني الخ (قوله
 قدياتي) أي قليلا وفي القياس عليه خلاف (قوله ان ورد) أي السابق والرواية كسر ان أي ان
 أردت ورود السابق أي النطق به فاختر نصبه أو ان ورد السابق عن العرب فاختر نصبه أي احكم باختياره والا
 فالوارد متبع نصيا أو غيره (قوله على المستثنى منه) أي بدون عامله كما مثله لامتناع تقديمه عليه ما عاين
 المصنف خلافا لكسائي وأما قوله

وجب نصب المستثنى محو قام الازيد القوم وان كان غير موجب فاختار نصبه فتقول ما قام الازيد القوم ومنه قوله
 فالي الازل أحمد شيعه * ومالي الامذهب الحق مذهب وقروى رفعه فتقول ما قام الازيد القوم قال سيوبه حدثني يونس أن
 قوما يوتقن بعز بينهم يقولون مالي الا أخوك ناصر وأعر بوا الثاني

بدلاً من الأول على القلب ومنه فانه يرجون منه شفاعة * اذ لم يكن الا النبيون شافع فعنى البيت أنه قد ورد في المستثنى السابق
غير النصب وهو الرفع وذلك اذا كان الكلام غير موجب نحو مقام الازيد القوم ولكن المختار نصبه وعلم من تخصيصه ورود غير النصب
بالنفي أن الموجب يتعين فيه النصب نحو مقام الازيد القوم (ص) وان يفرغ سابق الالما * بعد يمكن كالأول اعدا (ش) اذا
تفرغ سابق الالما بعدها أي لم يشتغل (٢٠٦) بما يطلبه كان الاسم الواقع بعده الامر بابا عراب ما يقتضيه ما قبل الا قبل

دخولها وذلك نحو مقام
الازيد وما ضربت الا
زيدا وما ضربت الازيد
زيد فاعل مرفوع بقام
وزيدا منصوب بضربت
وزيد متعلق بمرت كما
لوم تذكرة الا وهذا هو
الاستثناء المفرغ ولا يقع
في كلام موجب فلا تقول
ضربت الازيد (ص)
وأغ الا ذات تو كيد
كلا * تمررهمم الا
الفتى الا العلاء (ش) اذا
كررت الا تعدد التوكيد لم
تؤثر فيما دخلت عليه شيأ
ولم تعد غير توكيد الاولى
وهذا معنى الغائها وذلك في
البذل والعطف نحو ما ضربت
باحد الازيد الأخيك
فأخيك بدل من زيد ولم
تؤثر فيه الاشياء أي لم تعد
فيه استثناء مستقلا فكانت
قلت ما ضربت باحد الازيد
أخيك ومثله لا تمررهم
الا الفتى العلاء والأصل
لا تمررهمم الا الفتى العلاء
فالعلاء بدل من الفتى وكررت
الا توكيدا ومثال العطف
قام القوم الازيدا والا

خلا الله لأرجو سواك * وانما أعدت عميا إلى شعبة من عيال الكا
فضرورة ويجوز تقديمه على العامل فقط كالقوم الازيد اضرب (قوله بدلا) أي بدل كل من كل
لأن العامل فرغ لما بعد الا فهو معرب بما يقتضيه العامل والمؤخر عام أريد به الخصوص فصاح ابداله من
المستثنى وقد كان المستثنى قبل تقديمه بدل بعض فقلب المتنوع تابعا كافي نحو ما ضربت بثلاث أحد (قوله
وان يفرغ سابق) بالتنوين والامفعوله وازافته لها نحل الوزن (قوله يكن) أي السابق أو ما بعد
وقوله كالأول لوزائدة وما مصدرية أو عكسه والفاعل محذوف يفسره عدم ان بنى للجهول فان بنى
للفاعل كانت الامفعوله وفاعله ضمير السابق أو ما بعد أي يكن السابق أي حكمه حكمكم انعدام الأوككم
عنده الا في تسلط العامل على ما بعدها وهذا عند غير الكسائي أما هو فيجوز النصب في نحو مقام الازيد
لتجوز حذف الفاعل (قوله المفرغ) سمي به لتفرغ العامل لما بعده الذي الظاهر وان كان معموله في
الحقيقة وهو المستثنى منه مقدرا ويجوز التفرغ لجميع المعمولات الا المفعول معه والمصدر والحال
المؤكدين فلا يقال ما ضربت الا والنيل وما ضربت الا ضربا ولا تمس الا مفسدا المتناقضه بالنفي والاثبات وأما
ان نظن الاظنا فتقديره الاظنا عظميا فهو نوعي لا مؤكد (قوله فلا يقال ضربت الازيدا) أي لاستحالة
ضربك جميع الناس غيره ووجود قرينة على ارادة جماعة مخصوصة والمبالغة نادر فخلق المنع طرد الباب
الا اذا أمكن تأويله بالنفي نحو دأبني الله الآن يتم نوره كما مر هذا مذهب المصنف ويجوز ابن الحاجب
التفرغ في ان موجب بشرط كونه فضلا وأن تحصل به فائدة كقراءات اليوم كذا الامكان أن تقرأ في غيره من
الايام ورد بأنه نادر فخلق طرد الباب كما تنفقا على الجواز في النفي وان لم يستقم المعنى كلمات الازيد لذلك
(قوله الا العلاء) بفتح العين ممدود بمعنى الشرف أكن قصره للضرورة ويجوز ضم العين مع القصر جمع
علياء كذلك وعلى كل ففيه حذف مضاف أو نحوه كافي زيد عدل (قوله اذا كررت الا) أي في الايجاب
أو النفي كما يفهمه الاطلاق هنا والتقييد بعده (قوله وهذا معنى الغائها) أي فلما راد ألغها عن افادة معنى
الاستثناء أو عنه وعن العمل فيه بناء على الخلاف المار (قوله في البذل) أي بدل الكل كما مثل وكذا
البعض والاشتمال والاضراب كما أعجبنى أحد الازيد الاوجه أو علمه أو عمره (قوله والعطف) أي
بخصوص الواو (قوله فاعلاء بدل من الفتى) أي ان نصب الفتى على الاستثناء لان جعل بدلا من الضمير
فيهم لان الجمهور ينعون الأبدال من البذل ويرد على الاول ان العامل في البذل نظير العامل في البذل
منه فالالثانية محتاج اليها العمل في البذل لا مؤكد مملغة فاللائق جعله عطف بيان لا بدلا اه سم لكن
هذا الا يظهر الا في بدل الكل فيبقى الاشكال في بدل البعض والاشتمال والغلط وقديما العامل في البذل
منوى لا مفلوظ فيستغنى عن الثانية بالمنوية فكانت المحض التوكيد لا عمالة فتدبر (قوله ثم غيارها)
بالغين المجمة من غارت الشمس أي غابت وفي نسخ ثم غيابه بالموحدة بدل الرأ (قوله مالك من شيخك)
أي جلاك والرسم والرمل نوعان من السير (قوله فرسيمه بدل) أي بدل بعض لان المراد بالعمل مطلق
السير (قوله وان تسكر) بالبناء للجهول وثائب فاعله يعود على الاقوله لا لتوكيد عطف على محذوف

عمره والاصل الازيد او عمره ثم كررت التوكيد او منه قوله هل العمر الا ليلته ونهارها * أي
والأصل وطاوع الشمس وكررت التوكيد او قد اجتمع تكرارها في البذل والعطف في قوله
مالك من شيخك الاعماله * الارسيمه والارمله والأصل الاعماله رسميه ورمله فرسيمه بدل من عمله ورسمه طوف على رسميه
وكررت الا فيهما توكيدا (ص)

وان تكرر لا تؤكد فمع * تفرغ التأثير بالعامل دع
(ش) اذا كررت الاغتر التوكيد وهي التي يقصدها ما يقبلها من الاستثناء ولو اسقطت لمافهم ذلك فلا يخلو اما أن يكون الاستثناء
مفرغاً وغير مفرغ فان كان مفرغاً شغلت العامل بواحد ونصبت الباقي فتقول ما قام الاز يد الا عمرا الا بكر او لا يتعين واحد منها شغل العامل
بل أيها شغلت العامل به ونصبت الباقي وهذا معنى قوله فمع تفرغ الى آخره أي مع الاستثناء المفرغ اجعل تأثير العامل في واحد
استثنائه بالا وانصب الباقي وان كان الاستثناء غير مفرغ وهذا هو المراد بقوله (٢٠٧) (ص) ودون تفرغ مع التقدم *

نصب الجميع احكم به والتزم
* وانصب لتأخير وحي
بواحد منها كما لو كان
دون زائد

كام بقوا الامرؤ الاعلى
وحكمها في القصد حكم
الاول

(ش) فلا يخلو اما أن تقدم
المستثنيات على المستثنى
منه أو تتأخر فان تقدمت
المستثنيات وجب نصب
الجميع سواء كان الكلام
موجبا أو غير موجب نحو

قام الاز يد الا عمرا الا بكر
القوم وما قام الاز يد الا
عمرا الا بكر القوم وهذا
معنى قوله ودون تفرغ
البيت وان تأخرت فلا يخلو

اما أن يكون الكلام موجبا
أو غير موجب فان كان
موجبا وجب نصب الجميع
فتقول قام القوم الاز يد
الا عمرا الا بكر وان كان
غير موجب عومل واحد
منها بما كان يعامل به ولم
يتكرر الاستثناء فيمبدل
مما قبله وهو المختار أو ينصب

وهو قليل كما تقدم وأما بما يجب نصبه وذلك نحو ما قام أحد الاز يد الا عمرا الا بكر افرز يبدل من أحد وان شئت أبدلت غيره
من الباقيين ومثله قول المصنف بقوا الامرؤ الاعلى فامرؤ يبدل من الواو في بقوا وهذا معنى قوله وانصب لتأخير أي آخره أي وانصب
المستثنيات كلها اذا تأخرت عن المستثنى منه ان كان الكلام موجبا وان كان غير موجب فجئ بواحد منها معربا بما كان يعرب به ولم
تتكرر المستثنيات وانصب الباقي فمعنى قوله وحكمها في القصد حكم الاول أن ما تكرر من المستثنيات حكمه في المعنى حكم المستثنى الاول
فيثبت له ما يثبت للاول

أي لتأسيس لا لتوكيد وفي نسخ دون توكيد وعلى كل فالظرف المحذوف أو المذكور متعلق بتكرار
حال من مرفوعه (قوله بالعامر) المراد به ما قبل الا وقوله دع في واحد الخ أي اترك تأثير العامل الذي
قبل الا باقيا في واحد وانصب سواء بالا كما قدره الاشمو في وهو مقتضى صنيع الشرح فقوله اجعل الخ بيان
لحاصل المعنى لا أنه تفسير لدع باجمل لانه غير معهود في اللغة وليس المراد اترك التأثير بالعامر في واحد أو بقه
فيا سواء كما هو ظاهرا لانه لغزاه نعم ان أر يد بالعامر الاصح أي اترك التأثير بها في واحد وانصب بها
ما سواء فيكون قوله بما بالا اظهرا في محل الاضمار للضرورة ويؤيد هذا عدم التقدير في قوله دع ويؤيد
الاول خاؤه من الاظهار ونصير بحكم الواحد المتروك وأما على الثاني فسكوت عنه وان كان يعلم من قوله
سابقا وان يفرغ الخ فتدبر (قوله وليس عن نصب الخ) معنى اسم ليس وعن نصب متعلق به وتأخير محذوف
أي موجود أو الاسم ضمير مستتر يعود الى الواحد والتأثير ومعنى خبرها وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة
(قوله ونصبت الباقي) أي وجوب الامتناع شغل العامل بأكثر من واحد ولا يجوز على قصد بدل البداء
لان الاحتمال قد يكون مؤكدة وليس الكلام فيها (قوله ودون تفرغ الخ) دون ومع متعلقان باحكم
وحذف نظيرهما من التزم لالتزامهما أو انفعلا نازعا هما بناء على جوازه في المتقدم ونصب مفعول المحذوف
يفسره احكم أي أمض نصب الجميع لا باحكم لانه لا يعمد بنفسه ولا خذ مع موله ولا بالتزم لان ما بعد الواو
لا يعمل فيما قبلها ولما كان الحكم بالنصب لا يستلزم وجوبه قال والتزم بفتح التاء ليفيد ذلك (قوله كالمو
كان الخ) قال المكدودي في موضع الحال من واحد لتخصيصه بالصفة وهي منها وما زائدة ولو مصدرية أو
عكسه وكان تامة فاعلها ضمير الواحد ودون حال منه وفيه حذف مضاف أي وحي بواحد كحال وجوده
دون زائد عليه اه وفيه تسمح لان الواحد يكون مشبها بحال وجوده دون زائد عليه فالاولى جعل كما خبرا
لمحذوف والجملة حال من واحد أو صفة له أي وحي بواحد منها وجوده مثل وجوده دون زائد عليه في
الحكم ويصح جعل ما سماها واقعا على الواحد وجملة كان الخ صفتها وأصلها أفاده الصبان (قوله سواء
كان الكلام موجبا الخ) لا يعارضه قول المصنف فيما سر وغير نصب سابق في النفي الخ لانه في غير تكرر
المستثنى (قوله وهو المختار) أي في المتصل اما في المنقطع فيجب نصب الجميع على الفصحى نحو ما قام
أحد الاحرار الاجلا الا فرسا ويجوز ابدال في واحد على لغة تميم (قوله فامرؤ يبدل من الواو) أي
وعلى منصوب سكن وقفا على لغة ربيعة ولك عكسه اذا لا يتعين واحد لا بدال (قوله حكم المستثنى الاول) أي
اذا لم يمكن استثناء بعضها من بعض كما مثله فان أمكن ذلك كله نحو على عشرة الا أربعة الا ثلاثة الا اثنين فقل
الحكم كذلك وان السكلى خارج من أصل العدد فيكون في المثال مقرا بواحد لكن الصحيح ان كل عدد
مستثنى مما قبله فيكون مقرا بسبعة وطريق معرفته أن تجمع الاعداد الواقعة في المراتب الوترية وهي

وهو قليل كما تقدم وأما بما يجب نصبه وذلك نحو ما قام أحد الاز يد الا عمرا الا بكر افرز يبدل من أحد وان شئت أبدلت غيره
من الباقيين ومثله قول المصنف بقوا الامرؤ الاعلى فامرؤ يبدل من الواو في بقوا وهذا معنى قوله وانصب لتأخير أي آخره أي وانصب
المستثنيات كلها اذا تأخرت عن المستثنى منه ان كان الكلام موجبا وان كان غير موجب فجئ بواحد منها معربا بما كان يعرب به ولم
تتكرر المستثنيات وانصب الباقي فمعنى قوله وحكمها في القصد حكم الاول أن ما تكرر من المستثنيات حكمه في المعنى حكم المستثنى الاول
فيثبت له ما يثبت للاول

الاول والثالثة والخامسة وتخرج منها مجموع الاعداد الواقعة في المراتب السبعة وهي الثانية والرابعة والسادسة مثلاً وتسقط آخر الاعداد بما قبله ثم باقيه مما قبله وهكذا فبأبقي فيهما فهو المراد (قوله من الدخول) أي ان كان الكلام منفيًا واخرج ان كان موجباً لان الاستثناء من النسبي اثبات وعكسه والمراد الدخول في النسبة الثبوتية واخرج منها فلا ينافي أن الاستثناء اخرج دائماً لان المراد به اخرج مما قبله اثباتاً ونفيًا (قوله بغير) بالتشوين تنازعه كل من استثنى ومجرو راومع باحال من غير قصد لفظه (قوله ويعرب غير الخ) أي لفظاً وقد يبنى على الفتح جوازاً في الاحوال كلها اذا اُضيف للمبنى كافي التسهيل نحو ما قام غير هذا ومنه قوله

لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت * حمامة في غصون ذات ارقال

بفتح غير لا ضافتها الى أن وصلتها وأجاز الفراء بناءها على الفتح مطلقاً لتضمنها معنى الاواعلم أن أصل غير كونها صفة مفيدة المغيرة مجرورها لموصوفها ذاتاً أو صفة وتوغلها في الابهام لا تتعرف بالاضافة فلا يوصف بها الا نكرة كصالحا غير الذي كنا نعمل أو مشبه لها كغير المغضوب عليهم فان الذين جنس لا قوم بأعيانهم وقيل انها اذا وقعت بين ضدين ضعف ابهامها فتعرف بها فلذا اوصف بها المعرفة في الآية وأما الا فاصلها مغيرة ما بعدها لما قبلها نفيًا واثباتاً فافسدت في مطلق المغيرة حلت غير على الا في الاستثناء بها أي في المغيرة نفيًا واثباتاً بالانظر للمغيرة ذات أو صفة فاستحق الاسم بعدها اعراب المستثنى لكنه مشغول بمجر الاضافة فجعل حقه من الاعراب على غير بطريق العارية ولذلك يجوز في تابعه مراعاة المعنى نحو ما قام غير زيد وعمر بالرفع اذ المعنى ما قام الا زيد وعمر وهذا عند سيبويه من العطف على المحل أي محل مجرور غير الذي كان حقه لولا الاضافة لان مدار العطف على المحل كونه يستحق ذلك الاعراب حالاً أو في الاصل وعند الشواييين على نوره وجود الاو يمتنع في تابع ما بعد الاجر على مراعاة كونها بمعنى غير لعدم استحقاقه أصلاً كما جازوا غير على الاحوال الاعلى في الوصف بها فتفيد المغيرة ذاتاً أو صفة بلا نظر للنفي والاثبات لكن حمل غير على الأكثر لان التصرف في الاسم أكثر منه في الحرف فلذلك تقع في جميع مواقع الا ولا تقع الا في موقعها الا بشرط كون موصوفها جمعاً نكرة أو شبههما كالوكان فيهما آله الا الله لفسدتا وقوله

لو كان غيري سليماً الدهر غيره * وقع الحوادث الا الصارم الذكر

فالاصفة لغيري لأنه شبه جمع نكرة قال جماعة ولا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء ويرد الآية لا متنازع فيها معنى ولفظاً أما الاول فلانه يصبر التقدير لو كان فيهما آله أخرج منهم الله لفسدتا فبقيت عدم الفساد مع التعدد اذ المخرج وهو باطل لترتبه على مجرد التعدد ولذا كان هذا الوصف مؤكداً صالحاً للسقوط اذ من المعلوم مغيرة الجمع لا واحداً أما الثاني فلان آله جمع منكرف في الاثبات فعمومه بدلي بشرط الاستثناء العموم الشمولي كذا في المعنى فان قلت قد جواز المخشري في قوله تعالى انا أرسلنا الى قوم مجرمين الا آل لوط كون آل لوط استثناء منقطعاً من قوم وهو نكرة في الاثبات قلت أجاب السامعي بأن العموم فيه ليس من ذات النكرة بل بقرينة الآية الأخرى انا أرسلنا الى قوم لوط والقصة واحدة أفاده الصبان ومن أمثلة سيبويه لو كان معنار جل الاز يدلف بنا مع امتناع الاستثناء فيه لعدم شموله وأيضاً فقد شرط ابن الحاجب عدم صحة الاستثناء عكس ما قاله أولئك وجعل من الشاذ قوله

وكل أخ يفارقه أخوه * لعمراً يبك الا الفرقدان

اصحته فيه بل قيل انها فيه للاستثناء على لغة من يلزم المنى الالف وقال الرضي مذهب سيبويه جواز الوصف مع صحة الاستثناء نحو ما أتاني أحد الاز بد بالرفع بدلاً أو صفة وعاليه أكثر المتأخرين تمسكاً بهذا البيت اه وما مر عن المعنى من أن هموم آله بدلي الخ كلام افناحي للنظر فيه بحال لان عموم الجمع انما يكون بدلياً

من الدخول واخرج في قولك قام القوم الا زيدا الا عمراً الا بكر الجميع اخرجون وفي قولك ما قام القوم الا زيدا الا عمراً الا بكر الجميع داخلون وكذا في قولك ما قام أحد الا زيدا الا عمراً الا بكر (ص) واستثنى مجروراً بغير معربا * بما مستثنى بالانسيا (ش) استعمال بمعنى الا في الدلالة على الاستثناء لفاظ منها ما هو اسم وهو غير وسوى وسوى وسواء ومنها ما هو فعل وهو ليس ولا يكون ومنها ما يكون فعلاً وحرفاً وهو خلا وعدا وحاشا وقد ذكرها المصنف كلها فاما غير وسوى وسواء فمستثنى بها الجراً لا ضافتها اليه ويعرب غير بما كان يعرب به المستثنى مع الافتقار قام القوم غير زيد

السجين والقصص ومن العرب
من يفتح سجنها ويدونهم
من يضم سجنها ويقصر
منهم من يكسر سجنها ويكسر
هذه اللغة بل ذكرها المصنف

فلما أصبح الشر * فأمسى وهو عريان

وقل من ذكرها ومن
ذكرها القامى فى شرحه
للشاطبية ومذهب سيبويه
والفراء وغيرهما أنها
لا تكون الاظرفاذا قلت
قام القوم سوى زيد
فسوى عندهم منصوبة
على الظرفية وهى مشعرة
بالاستثناء ولا تخرج
عندهم عن الظرفية الا فى
ضرورة الشعر واختار
المصنف انها كغير فتعامل
بما تعامل به غير من الرفع
والنصب والجرا الى هذا
أشار بقوله (ص)

واسوی سوی سواہ
اجلا
علی الاصح مالفیر
جعل
(ش) فن استعمالها
مجرورة قوله صلى الله عليه
وسلم دعوت ربی أن لا
یسلط علی امتی عسوا من
سوی أنفسها وقوله صلى
الله عليه وسلم ما أنتم فی
سواکم من الامم الا

وداء في الثور الأبيض وقوله
ن استعملها من فوعة وقوله
عدوا * ن دناهم كدناؤنا

(٣٧ - (خضري) - أول) كالشجرة البيضاء في الثور الاسود وأكاشرة
ولا ينطق الفحشاء من كان منهم * إذا جلسوا منا ولا من سواننا
وإذا باع كريمة أو تشترى * فسواك بائعها وأنت المشتري وقوله ولم يبق سوى
فسواك من فروع إلا ابتداء وسوى العدوان من فروع بالفاعلية ومن استعما لها منصوبة على غير الظرفية قوله

لديك كفيلا بلني مؤمل * وان سواك من يؤمله يشقى فسواك اسم ان هذا تقرير كلام المصنف ومنه سيبويه والجمهور انها لا تخرج عن الظرفية الا في ضرورة (٣١٠) الشعر وما استشهد به على خلاف ذلك محتمل للتأويل (ص)

واستثنى ناصبا بليس
وخلا
وبعدا وبكون
بعدا
(ش) أي واستثنى بليس وما
بعدها ناصبا المستثنى فتقول
قام القوم ليس زيدا وخلا
زيدا بعدا زيدا ولا يكون
زيدا في قولك ليس
زيدا ولا يكون زيدا
منصوب على انه خبر ليس
ولا يكون واسمه ضمير
مستتر والمشهور انه عائذ
على البعض المفهوم من
القوم والتقدير وليس
بعضهم زيدا ولا يكون
بعضهم زيدا وهو مستتر
وجواري قولك خلا زيدا
وعدا زيدا منصوب على
المفعولية وخلا وعدا فعلا
فاعلهما في المشهور ضمير
عائذ على البعض المفهوم
من القوم كما تقدم وهو
مستتر وجواري بالتقدير خلا
بعضهم زيدا وعدا بعضهم
زيدا ونه بقوله وبكون
بعدا وهو قيد في يكون
فقط على انه لا يستعمل
في الاستثناء من
الكون غير يكون وانها
لا تستعمل فيه الا بعد فلا
تستعمل فيه بعد غيرهما
أدوات النفي نحو لم وان وما

ولم يبق الخ (قوله لديك كفيلا) أي عندك جود كفيلا الخ أو هو مجر يد والمراد أنت كفيلا (قوله
محتمل للتأويل) أي بأنه ضرورة أو شاذو بعضهم لا يخرج الظرف عن اللزوم وهو الجرح من ومنه سيبويه والجمهور انها
والمتكبري انها تكون ظرفا غالبا وكثيرا قليلا وهذا أحد المذاهب لعدم تسكفه في بعض المواضع (قوله
بليس الخ) تنازعه استثنى ناصبا نظير ما مر وقوله بعدا حال من يكون لقصد لفظه والاستثناء بهذه الافعال
الجملة لا يكون لامع التمام والاتصال (قوله ولا يكون زيدا) أي لا تعد ولا تحسب فيهم زيدا فلا منافاة
بين استقباله ومضى قاموا سم (قوله عائذ على البعض الخ) أي نظير قوله تعالى فان كن نساء فان النون
عائذ على البعض المفهوم من كل السابق فان أولادكم يشمل الذكور والاناث والنون للاناث فقط وقيل
الضمير للولاد وأنشأ باعتبار الخبر وانما كان هذا هو المشهور لا طراذه في جميع المواد بخلاف عوده الى
الوصف أو المصدر المفهومين من الفعل السابق بكافيل بكل أي ليس هو القائم زيدا أوليس هو أي قيامهم
قيام زيدا فلا يطردان في نحو القوم اخوتك ليس زيدا لعدم الفعل وشبهه كذا قيل وقيل يقال يتصيد من
الكلام ما يمكن عود الضمير اليه كان يقال ليس هو أي المنتسب اليك بالاخوة زيدا أوليس نسب اخوتهم
نسب زيدا نعم المصدر لا يؤدي مقصود الاستثناء من اخراج زيدا من القوم والحكم عليه بعدم القيام على
ما هو المختار وكذا يقال في فاعلي خلا وعدا (قوله مستتر وجوبا) أي لان هذه الافعال محمولة على (أي
تأويل المستثنى) لا يكون ما بعدها في صورة المستثنى بالاظهور الفاعل يفصل بينهما فينوت الخ (قوله
وخلا وعدا فعلا) أي جامدان لوقوعهما موقع الارض بلامهم بعد ما على انه مفعول به لانها متعديان
بمعنى جاوزا ما عدا فتعد قبل الاستثناء أيضا كعدا فلان طوره أي جاوزه وفي القاموس انه يتعدى بنفسه
وبعن ومعناه جاوز وترك وأما خلا فاصلا لازم نحو خلا المنزل من أهله وقيل يتضمن معنى جاوز فيتعدي بنفسه
والترم ذلك في الاستثناء لينصب ما بعدها كالذي بعد الا وحسن ذلك ان كل من خلا عن شيء فقد جاوزه
(قوله عائذ على البعض الخ) أي لا على الوصف أو المصدر على ما مر لكن اعترض الرضي هنا بان لا يلزم من
مجاوزة البعض لزيد في القيام مثلا ومجاوزة الكل له الذي هو المقصود بأجيب بان مرجع الضمير بعض مبهم
فلا تتحقق مجاوزته الا بمجاوزة الكل وفيه نظر ظاهر وأن المراد بالبعض من عدا المستثنى وان كان اطلاق
البعض على الاكثر قليلا وبحث الصبان عوده فيما هو ليس ولا يكون للاسم السابق لكن التزم فيه
التدكير والافراد ليس يكون كالاستثناء بالا لجريانه كالثل مثل حبنا الزيدان فلا يرد تنظير الرضي كالا
يرد على عوده للوصف أو المصدر ثم الجلية من هذه الافعال الخمسة حال على التأويل باسم الفاعل أي قام القوم
حال كونهم مجاوزين زيدا ولا يرد وجوب اقتران الحال الماضي بقولانه في غير الاستثناء كما قاله أبو حيان
وقيل مستأنفة أي لم تتعلق بما قبلها في الاعراب وان تعلقت به معنى فلا محل لها صححه ابن عصفور تصريح
(قوله بسابقي يكون) أي بالذين سبقاها في الذكر وهما خلا وعدا (قوله حرفا ج) أي يتعلقان
بما قبلهما من فعل أرشبهه فوضع مجرورهما نصب به كسائر حروف الجر وقيل لم يتعلق بشئ أشبهها بالزائد
وانما محل مجرورهما نصب عن تمام الكلام أي الجملة قبله فهي الناصبة له محلا على الاستثناء كما أن نصب
تيميز النسبة كذلك قيل وهذا هو الصواب لعدم اطراد الاول في نحو القوم اخوتك خلا زيدا ولانها
لا يه بان معنى الافعال الى الاسماء بل يز يلا عنه فاشبهها في عدم التعدية الحروف الزائدة ولانها بمنزلة
الاولى لا تتعلق بشئ ويرد الاول بما مر من نصب الفعل من الكلام والثاني بان التعدية إيصال معنى الفعل
الى الاسم على الوجه الذي يقتضيه الحرف من ثبوت أو نفي لا الثبوت فقط ألا ترى ان انشاء الفعل في نحو لم

وان وما (ص) واجرر بسابقي يكون ان ترد * وبعدا نصب والمجرور قد يرد
(ش) أي اذ لم تقدم ما على خلا وعدا فاجرر بهما ان شئت فتقول قام القوم خلا زيدا وعدا حرفا ج

ولم يحفظ عن سبويه الجرهما وإنما حكاها الاخفش فن الجر بخلاف قوله **خلافه لا أرجو سواك وإنما *** أعدت على شعبة من عيال الكا
ومن الجر بعدا قوله **تركتا في الحضيض بذات عوج *** عوا كف قد خضعن الى النصور **أبجناحيهم قتلا وأصرا ***
عبد الشمطاء والطفل الصغير فان تقدمت عليهما ما وجب النصب بهما فتقول قام القوم ما خلا زيدا وما عدا زيدا فاصدرية وخلا وعدا
صلتها وفعالهما ضمير مستتر يعود على اليهض كما تقدم تقرير دوز يدا مفعول (٢١١) وهذا معنى قوله وبعدما انصب هذا هو

المشهور وأجاز السكسائي
الجر بهما بعد ما على جعل
ما زائدة وجعل خلا وعدا
حرفي جوف فتقول قام القوم
ما خلا زيدا وما عدا زيدا وهذا
معنى قوله وانجرار قد يرد
وقد حكى الجرجي في الشرح
الجر بعد ما عن بعض
العرب (ص)

ومث جرافهم احرفان *
كما هما ان نصبا فعلا ان
(ش) أي ان جرت بخلا
وعدا فهما حرفا جروان
نصب بهما فهما فعلا
وهذا مما لا خلاف فيه
(ص)

ونحلا حاشا ولا نصب ما
رفيعا حاش وحشا
فاحفظهما

(ش) المشهور ان حاشا
لانكون الاحرف جر
فتقول قام القوم حاشا
زيد بجريه وذهب
الاخفش والجرجي والمأزني
والمبرد وجاعة منهم المصنف
الى انها مثل خلا فتستعمل
فعلا فت نصب ما بعدها
وحرفا فتجر ما بعدها
فتقول قام القوم حاشا
زيدا وحاشا زيد وحكي

أضرب زيد الا يخرج به عن كونه مفعولا به والثالث بانه لا يلزم مساواتها لالا في جميع الوجوه ألا ترى أنهما
يجزان وبني لا تجر **(قوله ولم يحفظ الخ)** ليس كذلك بل ذكر الجر بخلا **(قوله تركنا الخ)** ذكر
البيت الاول ليدل على أن الفاقية مجرورة فيتم الشاهد من الثاني والحضيض بمجمعتين موضع بذات عوج
أي بذات خيل عوج جمع أعوج وهو فرس مشهور عند العرب وعوا كف أي مقيمين خاضعين تأكل
من النصور لا بطلان منعتار حبيهم فتقول أبجنا فتلا تميز محمول عنه أو هو المفعول وحبيهم نصب بنزع الخافض
أي في حبيهم والشمطاء هي المرأة التي تحالط سواد شعرها بياض الشيب لبرها ولرجل أشمط **(قوله
وجب النصب)** أي لتعين بهما الفعلية لان المصدرية لا يابها حرف لكن يشكك عليه انها لا توصل
بفعل جامد كما في التسهيل وأجيب باستثناء هذين أو ان المنع في الجامد مسألة وهذا ان بالعروض وموضع ما
وصلتها نصب اتفاقا فاقيل على الظرفية وما وقتية ثابت هي وصلتها عن الوقت أي قاموا وقت مجازتهم
زيدا وهو المعدولانه كثيرا ما يحذف الزمان وينوب عنه المصدر وقال ابن خروف على الاستثناء كما ينتصب
غيره قاموا غير زيد وقال السبكي على الحال وفيها معنى الاستثناء أي قاموا مجاوزتهم زيدا أي مجاوزين
له وفيه انهم صرحوا بمنع وقوع المصدر المؤول حال التعريفه بالضمير المشتمل عليه **(قوله على جعل ما زائدة)**
ان فاه قياسا على زيادتها مع بعض حروف الجر فمسا لان لا تزداد قبل الجار بل بعده نحو عما قبل فجا
رجة أو سما فاهو من الشذوذ بحيث لا يحتج به **(قوله وحيث جوا)** متعلق بالنسبة المأخوذة من قوله
فهما حرفان أي تثبت حرفيهما حيث جوا أدخل الفاء لاجراء الظرف مجرى الشرط على حدودا لم يتعدوا
به فسيقولون أنه جرى على اجازة الفراء قرطبة حيث مجرودة من ما **(قوله كما هما)** الظاهر ان ما مصدرية
وصلت بجمله هما فعلا ان والكاف متعلقة بنسبة الجلة قبلها على انها صفة لمصدر متصيده منها أي تثبت
حرفيهما حيث جوا بونا كشيوت فعليهما ان نصبا فتأمل **(قوله تستعمل فعلا)** ويأتي في فعالها ومحل
جناهما امر على المشهور وقال الفراء هي فعل لا فاعل له ولا مفعول ونصب ما بعده على الاستثناء بالجل على
الاول ينقل عنه ذلك في خلا وعدا مع امكانه فيهما **(قوله وحرفا فتجر)** وفي متعلقها ما **(قوله حاشا
الشیطان)** ليس بنظم كما قد يتوهم وبالا الاصغ بفتح الهمزة فهملتهم مجمعة وانما أتى بحاشا تمكينا لانها
انما تستعمل في تنزيه المستثنى عن نقص كضر بت القوم حاشا زيدا ولا يحسن صلى الناس حاشا زيدا
الا اذا أريد المبالغة في خسته كما هنا فكانها تنزه المغفرة عن الشيطان لخسته وعما بعده لا لتحقا به **(قوله
ما حاشا فاطمة)** تبع الشارح ابن المصنف في جعل ما في الحديث مصدرية وحاشا استثنائية جامدة بناء على
أنها من كلامه صلى الله عليه وسلم فاستدل به على أنه يقال قام القوم ما حاشا زيدا وليس كذلك بل ما نافية
وحاشا فعل ماض متصرف متعد من قولك حاشيته أحاشيه اذا استثنيت على حد قوله

ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه * ولا أحاشي من الاقوام من أحد

فهى من كلام الراوى أي انه صلى الله عليه وسلم قال أسامة أحب الناس الى ولم يستثن فاطمة بدليل ما في

جاعة منهم الفراء وأبو زيد الانصاري والشيبياني النصب بهما ومنه اللهم اغفر لي وان يسمع حاشا الشيطان وبالا اصغ وقوله
حاشا قر يشا فان الله فضلهم * على البرية بالاسلام والدين وقول المصنف ولا نصب ما عناه ان حاشا مثل خلا في انها نصب ما بعدها
أو تجر ولكن لا تتقدم عليهما كما تقدمت على خلا فلا تقول قام القوم ما حاشا زيدا وهذا الذي ذكره هو الكثير وقد صحبهما فاعلا في مسند
أبي أمية الطرسوسي عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أسامة أحب الناس الى ما حاشا فاطمة وقوله

رأيت الناس ما حاشا فريشا
فأنا نحوهم أفضلهم فعلا
ويقال في حاشا حاش وحشا
(ص) (الحال)

الحال وصف فضلة منتصب
مفهم في حال ككفردا
أذهب

(ش) عرف الحال بأنه
الوصف الفضلة المنتصب
للدلالة على هيئة نحو فردا
أذهب ففردا حال لوجود
القيود المذكورة فيه وشرح
بقوله فضلة الوصف الواقع
عمدة نحو زيد قائم بقوله
للدلالة على الهيئة التمييز
المشتق نحو لله دره فارسا

فانه تمييز لا حال على الصحيح
اذ لم يقصد به الدلالة على
الهيئة بل التعجب من
فروسيته فهو لبيان المتعجب
منه لا لبيان هيئته وكذلك
رأيت رجلا راكبا فان
را كبا لم يسق للدلالة على
الهيئة بل لتخصيص الرجل
وقول المصنف مفهم في حال
هو معنى قولنا للدلالة على
الهيئة (ص)

وكونه منتقلا مشتقا *
يغلب لكن ليس مستحقا
(ش) الاكثر في الحال
أن يكون منتقلا مشتقا
ومعنى الانتقال أن لا تكون
ملازمة للتصنيف بها نحو جاء
زيد راكبا فراكبا وصف
منتقل لجواز انفكاكه
عن زيد بان يجيء ماشيا

معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها وأما البيت فشاذا (قوله رأيت الناس الخ) الظاهر ان مفعول رأيت
الثاني محذوف أي دوننا كما قاله الدماميني فالغاء تعليلية لهذا المحذوف أو تفرغ عليه أو أن جملة فانا الخ هي
المفعول الثاني بزيادة الغاء على رأي الاخفش في نحو زيد قائم وقدرى فأما الناس فالغاء في جوابها وان
بالكسر على كل حال وما قيل انها افتتح اذا كانت هي المفعول الثاني لطلب العامل لها ولا معلق له سهو ظاهر
لان كونها مفعولا ثانيا في باب ظننت مما يوجب كسرها نحو ظننت زيدا انه قائم لانها في الاصل خبر عن اسم
ذات كإمر فكذا هذا وفعلا بفتح الغاء أي كراما أما بكسرها فجمع فعل (قوله حاش وحشا) ظاهره
كالمثنى وشرح الكافية انها لغتان في حاشا الاستثنائية وظاهر التسهيل أنها في التزمية وهو الاقرب
لأنها لا تكون حرفا باتفاق فتكون أقبل للتصرف مما يكون حرفا واعلم أن حاشا ثلاثة أقسام الاستثنائية
وكونها فعلا متصرفا يعني استثنى وقدمرا والثالث التزمية أي الدالة على تنزيه ما بعدها عن نقص كحاش
لله والصحيح أنها اسم لأفعل خلافا لالكوفيين بدليل تنوينها في قراءة ابن السكيت حاشا لله وإضافتها في قراءة
ابن مسعود حاش الله كما إذا لله وسبحان الله وهل هي مصدر أو اسم فعل صرح ابن الحاجب بالثاني قال
ومعنى حاش لله برى الله فاللام زائدة في الفاعل كهيئات هيئات لما توعدون وهو لا يظهر على قراءة الاضافة
وفسرها الزخشرى براءة لله فتسكون مصدرا مرادف للتنزيه بدلا من اللفظ بفعله أي تنزيه الله كما يقال
رعيا زيدا والعامل فيه فعل من معناه كويج وويل والوجه أنها عند ترك تنوينها وإضافتها مبنيّة لشبهها بحاشا
الحرفية لفظا ومعنى وقد مر أن الشبه اللفظي مما يجوز البناء ولا يوجب الله أعلم

(الحال)

الافصح في ضميره ووصفه التأنيث وفي لفظه التذكير بأن يجرد من التأنيث فيقال حال حسنة ومنه قوله
* اذا عجبته الدهر حال من امرئ * وألغها بدل على واولجها عن أحوال وأصغرها على حويلة
مشتقة من التحول وهو التنقل (قوله في حال) بلاتنوين لان المضاف اليه منوى الثبوت أي في حال كذا
وهو في محل جر باضافة مفهم اليه من اضافة الوصف لمعموله على حذف مضاف أي مفهم معنى في حال أي ان
قولك جاء زيدا كبا يفيد المعنى الذي في قولك جاء زيدا في حال الركوب وهو بيان هيئة صاحبه كما
سند كره الشارح (قوله بأنه الوصف) المراد به ما دل على معنى وذات متصفة به وهو اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعال التفضيل والمراد الوصف ولو تأويل بالندخل الجملة وشبهها والحال الجامدة
لتأويل كل بالوصف المشتق (قوله الفضلة) المراد بها ما ليس ركنا في الاسناد وان توقف صحة المعنى عليه نحو
وما خلقنا السموات والارض وما بينهما الا عبثا واذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى (قوله المنتصب) أي
أصالة وقليج لفظه بالباء الزائدة بعد النفي كقوله

فارجعت بخائبة ركاب * حكيم بن المسيب مشهاها

ولا يرد أن النصب حكم من أحكام الحال فاخذه في تعريفه يؤدي للسور لتوقفه على التصور والتصور على
التعريف لانه يكفي في الحكم التصور بوجه ما ولو بالاسم فلا يتوقف على التصور المستفاد من الحد وان
قوله المنتصب خبر لمحذوف والجملة معترضة لا قيد في التعريف وهذا ما يقتضيه صنيع الشارح حيث لم يخرج
بشيء (قوله للدلالة على الهيئة) أي هيئة صاحبه وصفته وقت وقوع الفعل (قوله لبيان المتعجب منه)
أي لبيان جنسه فهو بمعنى من البيانية لافي (قوله بل لتخصيص الرجل) أي المقصود منه ذلك وان كان
فيه بيان الهيئة أيضا لكن بطريق اللزوم والتبع لا بالقصد فقوله مفهم في حال أي قصد المخرج هذا (قوله
لكن ليس مستحقا) فائدة مع ما قبله دفع توهم كون الغالب واجبا في الفصيح كما قاله سم وضمير ليس اما
للكون فستحقا بفتح الحاء أو للحاء فبكسرها ومتعلقه حينئذ محذوف أي ليس مستحقا (قوله أن يكون

منتقلا) أى لانه مأخوذ من التحول وهو التثقل ومشتق لانه صفة لصاحبه فى المعنى وهى لا تكون
الامشقة (قوله وقد نجى الحال غير منتقلة) أى فى ثلاث مسائل احداها كون عاملها مشعرا بشجود
صاحبها كما بهد مثاله الاول ونحو خلق الانسان ضعيفا الثانية أن تكون مؤكدة امالها كما بهد حيا
أو لصاحبها نحو لآمن من فى الارض كلهم جميعا ولضمون جملة قبلها كزيد أبوك عطوف الثالثة أن يكون
مرجعها السماع ولا ضابط لذلك كشال الشرح الاول ونحو قائما بالقسط أنزل اليكم الكتاب مفصلا (قوله
الزرافة) بفتح الزاى أفصح من ضمها حيوان معروف سمي به لطول عنقه زيادة على المعتاد من زرف
فى الكلام زاد كذا فى القاموس وقيل لانها فى صورة جماعة من الحيوانات فرأسها كالابل ورجلها
كالنمر وقرنها وقوائمها وأظلافها كالبقر وذنبها كالظبي والجماعة من الناس تسمى زرافة بالفتح والضم
كفى المصباح ويدها بدل بعض منها وأطول حال من الزرافة كفى شرح الشذور وقيل من يدها ويرى
يدها أطول مبتدأ وخبر والجملة حال من الزرافة وصفة لها لكون ال فيها جنسية قال الغزالي لما كانت
الزرافة ترعى الشجر وتفتات به جعل يدها أطول ليسهل عليها ذلك (قوله وجاءت به) أى ولدت له أمه
سبط العظام بفتح فسكون أو فكسر لکن فى غير البيت أى بمقدار القامة حسنها واللواء الرابة الصغيرة أى ان
عمامة كاللواء فى الارتفاع والعلو على الرأس (قوله اذالمعنى مسعرا الخ) أى بفتح العين ان جعل مداحلا
من المفعول وهو الهاء الراجعة للبر مثلا وبكسر هاء ان جعل حال من الفاعل وبكدها صفة لها أى كأننا بكندا
والمشتق المؤول به مأخوذ منه مع صفته ويصح كون مد مبتدأ وسوغه الوصف المقدر أى مد منه وبكدها خبر
والجملة حال وكندا يقال فى يدايى يدا كائنة مع يدا ويده مع يد منك ومن هذا يعلم أن قول المصنف
وفى مبدى تأول عام بعد خاص لان السهر من المؤول (قوله أى مناجزة) بكسر الجيم اسم فاعل مضاف
لضمير المشتري المعلوم من السياق أى مقابضة ويصح قراءته بفتح الجيم مع ناء التانيث على انه مصدر فيؤول
باسم الفاعل (قوله أى مشهبا لاسد) الاسد على هذا مستعمل فى حقيقته والتجوز انما هو بخلاف
الكاف أما على قول التوضيح كرز يدا أسدا أى شجاعا فيجاز لغوى بناء على مذهب السعد من تجوز
الاستعارة فى مثله (قوله لظهور تأويلهما بمشتق) مثلهما مادل على ترتيب كادخلوا رجلا رجلا أو رجلا
رجلين أى مرتين وضابطه أن يذكرا المجموع أو لآثم بفصل ببعضه مكررا والمختار ان كلا منهما نصب على
الحال وان كانت الحال هى مجموعهما لکن لم يقبل المجموع من حيث هو مجموع النصب جعل فى أجزائه
كأمر فى حالوا مض وجعل ابن جنى الثانى صفة بتقدير مضاف أى رجلا ذارجل أو مفارق رجل
واستحسن بعضهم عطفه على الاول بتقدير الفاء اذ لا يعطف لفظا بغيرها وقال الرضى وقد يعطف بتم اه
ومن العطف لفظا دخلا الاول فالاول أى مرتين الان هذا فاته الاشتقاق والتشكيك أيضا تأويلهما فهذه
مع ما فى المتن أربع مسائل تقع فى الحال جامدة مع ظهور تأويلها بالمشتق بالانكشاف وبقى ست مسائل
لا يظهروا تأويلها بالانكشاف وهى كونها موصوفة بنحو قرأنا عر بيا فتمثل لها بشراسو يابناء على ان تمثل
بمعنى تشخص أما على انه بمعنى تصور فنصب بشراسو بسقاط الباء لا الحال لان التصور فى حال الملكية
لا البشرية قاله اللقائى والفرق بين هذه وبين مدا بكندا يدايى مد مع ان الشكل موصوف ان المقصود هنا
الصفة وحدها وذكرا ما قبلها تمهيدا وتوطئة لها ولذلك تسمى حالا موطئة كالخبر الموطئ فى بل أنتم قوم
تجهلون والحال فى مدا الخ مجموعهما كما مر أو كونها دالة على عد نحو فتم ميقا ت به أى بين ليلتها وعلى
طور فيه تفضيل بالاضداد المجهمة كهدا بسرا أطيب منه رطبا أو نوعا صاحبها كهدا مالك ذهبيا أو فرعاه
كهدا حديدك خاتما وتندحتون الجبال بيوتا وأصله كهدا خاتمك حديد ا أسجد لمن خلقت طينافه

وقوله وجاءت به سبط
العظام كأنها * عمامته
بين الرجال لواء فسيما
وأطول وسبب أسوال
وهى أوصاف لازمة وقد
تأنى الحال جامدة ويكثر
ذلك فى مواضع ذكر
المصنف بعضها بقوله (ص)
ويكثر الجود فى سهر وفى
* مبدى تأول بالانكشاف
كبه مدا بكندا يدايى *
وكرز يدا أسدا أى كاسد
(ش) يكثر مجىء الحال
جامدة ان دلت على سهر
نحو به مدا بدرهم فدا
حال جامدة وهى فى معنى
المشتق اذالمعنى به سهر
كل مد بدرهم ويكثر
جودها أيضا فيما دل على
تفاعل نحو به يدايى أى
مناجزة أو على تشبيهه نحو
كرز يدا أسدا أى مشهبا
لا سديدا وأشد جامدان
وصح وقوعهما حالا لظهور
تأويلهما بمشتق كما تقدم
والى هذا أشار بقوله وفى
مبدى تأول أى يكثر مجىء
الحال جامدة حيث ظهر
تأويلها بمشتق وعلم بهذا
وما قبله ان قول النحو بين
ان الحال يجب أن تكون
منتقلة مشتقة معناه ان
ذلك هو الغالب لانه لازم
وهذا معنى قوله فيما تقدم
لكن ليس مستحقة (ص)

والحال ان عرف لفظا فاعتقد * تنكيره معنى كوحده اجتهد (ش) مذهب جمهور النحويين ان الحال لا تكون

الانكسرة وان ماورد منها
معرفا لفظا فهو منكسر معنى
كقوله لم جاء الغفير
وأرسلها العراك واجتهد
وحدك وكلمته فاه الى في
فالجاء والعراك ووحده
وفاه أحوال وهي معرفة
الغظا لكنها مؤولة بشكرة
والقدير جاءوا جميعا وأرسلها
معتزكة واجتهد منفردا
وكلمته مشافهة وزعم
البغداديون ويونس انه
يجوز تعريف الحال مطلقا
بلا تأويل فأجازوا جاء زيد
الراكب وفصل الكوفيين
فقالوا ان تضمنت الحال
معنى الشرط صرح تعريفها
والا فلا مثال ما تقدم من معنى
الشرط زيد الراكب
أحسن منه الماشي فالراكب
والماشي حالان وصح
تعريفها التأويلها بالشرط
اذ التقدير زيد اذا ركب
أحسن منه اذا مشى فان
لم تتقدم بالشرط لم يصح
تعريفها فلا تقول جاء زيد
الراكب اذ لا يصح جاء
زيدان ركب (ص)
ومصدره منكرا لا يقع
بكثرة كبغثة زيد طلع
(ش) حق الحال أن يكون
وصفا وهو بادئ على معنى
وصاحبه كقائم وحسن
ومضروب فوقه مصدر
على خلاف الأصل اذ لا دلالة
فيه على صاحب المعنى وقد
كثر بجيء الحال مصدر
نكرة ولكنه

لا تؤول أصلا لما فيها من التكافؤ والخفاء بخلاف الاربعة الاولى ولهذا كثر وقوعها دون هذه وقال ابن
الناظم تبع الشرح الكافية يجب تأويل الجميع أى مقروا غير مياومتصفا بصفات البشر من استواء الخلق
ونحوها ومعدودا ومطورا بطور البشر والرطب ومنوعا ومضنوعا ومتأصلا وفيه تكافؤ وجعل الموضح
السعر من القسم الثاني ليكون المصنف متعرضا للقسمين فقوله وفي مبدى تأويل عطف مغاير لاعلم لكن
فيه أن تأويلها ظاهر بلا تكافؤ فالاولى مامر (قوله الانكسرة) أى لان الغالب تعريف صاحبها فالو
عرفت مع كونها مشتقة لتوهم انها نعت عند نصب صاحبها أو خفاء الاعراب وحل غير الغالب عليه (قوله
وان ماورد) أى عن العرب لان تعريفها مامر كقوله الشاطبي (قوله الجاء) بفتح الجيم وشد الميم
معدودا كمرامع من الجيوم وهو الكثرة ومنه قوله تعالى حبا جاء أى كثيرا وأنته لانه صفة المؤنث أى
الجايزة الجاء أى الكثرة والغفير من الغفر وهو الستر أى الساترين لكثرتهم وجسه الارض وحذف
انتهاء منه وان كان فعيل بمعنى فاعل نجب فيه المطابقة لانه قد يحصل على فعيل بمعنى مفعول فى استواء المذكر
والمؤنث فيه أو باعتبار معنى الجمع ويقال أيضا جاء ضفيرا بالتشديد والموجاء الغفير وجاء الغفير
بالاضافة والجم الغفير كفى الصحاح والقاموس فلا نظير لما قيل لا يذكرا الغفير الا مع الجاء بالمد لا الجم (قوله
وأرسلها العراك) أى فى قول الشاعر

فأرسلها العراك ولم يندرها * ولم يشفق على نخس السخال

والضمير فى أرسلها للادل أو الخيل أو الاتن أى أرسلها للشرب معتزكة ولم يندرها أى لم يمنعها عن ذلك
ونقص السخال أى تنقصها من مداخلتها فى بعضها وازدحامها على الماء فيتسكن ويروى ينقص عليها فلا تتم
الشرب (قوله واجتهد وحده) هو مصدر وحده مجذوعا كوعده يعد وعصدا اذا انفرد فذلك أول
منفردا من تأويل المصدر باسم الفاعل وهو فى ذلك حال من الفاعل قطعوا كذا فى نحو وأيتز يد واحد
عند سيبويه لان المصادر انما تنجس أحوال من الفاعل غالبها فاهاء مفعوله بحذف الجار أى حال كونه
منفردا به أى برؤيته ولك جعله اسم مصدر لا وحده بالهمز أى أفرده مؤثرا باسم الفاعل فاهاء مفعوله بلا
حذف أى حال كونه موحده أى مفردة بالرؤية وأجاز المبرد كونه حالاً من المفعول وأوجه ابن طليحة
وضعب (قوله فاه الى فى) ما ذكره الشارح من أن فاه حال أحد أقوال والى للثبيين كهى فى سقيالك فلا
تعلق بشئ كما قاله الدمامي واستظهر السبان انها صفة فاه كفى مدا بكذا أى الكائن الى فى أى الموجه
اليه اه وهذا من الجماد المؤول بالمشق والمؤول به مجموع فاه الى فى دلالاته على التفعّل كفى يدا بيد أى
مشافهة لكن اتقى فيه الاشتقاق والتشديد كادخلوا الاول فالاول وقيل ان فاه نصب بمحذوف هو الحال
أى جاء فاه فتاب عنه فى الحالية وقيل غير ذلك وبروى فوه الى فى فالحال الجلة قال فى التسهيل ولا يقال
قياسا على ذلك جاورته منزله الى منزلى وناضلته قوسه الى قوسى خلا فاه شام لخروجه عن القياس بالتعريف
والجود وعن الظاهر من الرفع بالابتداء وجعل الجلة حالا ينفى جواره عند بقية الكوفيين لانه عندهم
مفعول محذوف اعتمادا على فهم المعنى وذلك مقيس اه دمامي (قوله معتزكة) الاولى معاركة
لانه اسم فاعل العراك وقيل العراك مفعول مطلق والحال عامله المحذوف أى تعارك العراك أو عامله أرسلها
على حذف مضاف ولا حال أى أرسلها إرسال العراك (قوله مشافهة) امام مصدر وأمم فاعل كما صرى
مناجزة (قوله مطلقا) أى تضمن معنى الشرط أو لافيا ساعلى الخبر وعلى ما سمع منه (قوله يقع بكثرة
الح) كلامه يشعر بأن وقوع المصدر المعرف حاله ليدل وهو كذلك وهو نوعان علم جنس كجاءت الخيل
بداد بوزن حذام فبدأ علم جنس على التفرق ومعرفة بالانجسية كإرسالها العراك والصحيح انه مؤول

ليس بمقيس لمجيئه على خلاف الاصل ومنه ز يدطلع بغتة فبغتة مصدر نكرة وهو منصوب على الحال والتقدير زيد طلع باغتها هذا مذهب
سيبويه والجمهور ومذهب الاخفش والمبرد الى انه منصوب على المصدرية والعامل فيه محذوف والتقدير طلع زيد ببيت بغتة في بيت عندهما
هو الحال لا بغتة ومذهب الكوفيون الى انه منصوب على المصدرية كما ذهب اليه لكن الناصب له عندهم الفعل المذكور وهو طلع لتأوله
بفعل من لفظ المصدر والتقدير في قولك ز يدطلع بغتة زيد بغتة فيقولون طلع بغتة وينسبون به بغتة (ص)

ولم ينسكروا بالذوالحال ان * لم يتأخر أو يخصص أو بين من بعد نفى أو مضاهيه كذا * يدع امرؤ على امرئ مستسهلا
(ش) حق صاحب الحال أن يكون معرفة ولا ينسكروا في الغالب الا عند وجود (٢١٥) مسوغ هو أحد أمور منها أن يتقدم

الحال على النكرة نحو فيها
قائم رجل وكقول الشاعر
وأشده سيبويه

وبالجسم مني بيانا لوعلمته
شعوب وان تستشهدى
العين تشهد

وقوله
ومالام نغنى مثلها لآثم
ولاسد فقرى مثل مالمسكت

يدى
فأما حال من رجل وبيانا
حال من شعوب ومثلها

حال من لآثم ومنها أن
نخصص النكرة بوصف
أو باضافة مثال ما نخصص

بوصف قوله تعالى فيها
يفرق كل أمر حكيم أمرا
من عندنا وقول الشاعر

نجيت يارب نوحا واستنجبت
له
في فلك ماخر في السيم
مشحونا

وعاش يدعوا بآت مبينة
في قومه ألف عام غسير
خسينا

ومثال ما نخصص بالاضافة
وهو المراد بقوله أو بين

بنكرة مشتقة كإلى المسكر أى متبددة ومعتركة (قوله ليس بمقيس) أى عند سيبويه والجمهور لان الحال
نعت في المعنى والنعت بالمصدر لا يطرده فكذلك ما عناه وقد يقال غاية ما في ذلك اطلاق المصدر على الوصف
مجازا ويكفي في صحة المجاز ورود نوعه على الصحيح وقد ورد هنا فكيف لا يقاس عليه والمجاز لا يحجر فيه
الاهم الا أن يكون مبنيا على اشتراط ورود شخص المجاز وان هذا اصطلاح للنحاة غير اصطلاح البيهانيين
لكن استظهر ابن هشام اطراده مطلقا كما نقل عن المبرد أى سواء كان نوعا كجاء زيد مرة أم لا
كما طراده خبر فان الحال أشبه به من النعت بدليل انك لو حذفت عامل الحال نعين كونها خبرا عن صاحبها
لتنكيرها وتعرفه ولا كذلك النعت ولكن مرة ما ورد منه (قوله حق صاحب الحال) أى لانه مبتدأ فى
المعنى وهو لا يكون فى الغالب الا معرفة أو نكرة بمسوغ (قوله منها أن يتقدم الحال) أى فالتقديم هو
المسوغ لكون صاحبها نكرة قياسا على المبتدأ اذا قدم خبره بناء على ان المسوغ هو التقديم (قوله
شعوب) كقعود بمهمة فمهمة مصدر شعوب جسمه من باب فعد اذا تغير ويقال شعوب شعوبه كسهل
سهولة وهو مبتدأ خبرها بالجسم ومعنى صفة للجسم وبيانا حال من شعوب أى على مذهب سيبويه من مجىء الحال
من المبتدأ وفيه حينئذ الشاهد ما على مذهب الجمهور من امتناعه فهو حال من المستكن فى الخبر ولا شاهد
فيه اذن وكذا المثال قبله وجملة لوعلمته بكسر التاء خطابا للمؤنسة معترضة وجواب لو محذوف أى لرجتى (قوله
فيها يفرق الخ) أى فأمر حال من أمر الاول لتخصيصه بالوصف بحكيم أى محكم والامر الاول واحد
الامور والثانى واحد الامر ضد النهى أى حال كونه ما موراه من عندنا كذا أعربه النظم وابنه مع
قوله ما بمتناع الحال من المضاف اليه الا بشرطه وهو مفقود هنا فالاول كما قاله ابن هشام انه حال من كل
أومن الضمير فى حكيم أو من فاعل أنزلناه أى حال كوننا أمرين أو من مفعوله أو هو مفعول به لندين أو
مصدر معنوى ليفرق أى يؤمر أو مفعول لاجله اه وقد يجاب عن الناظم بان المضاف هنا كالجزة فى صحة
الاستغناء عنه من حيث ان لفظ كل بمعنى الامر لانها بحسب ما نضاف اليه فيسوغ مجىء الحال منه أقاده
الفارضى وزكريا (قوله فى فلك) بضمتين وماخر بكسر المهملة صفة له وهو الذى يشق البحر بسيره
ومنه وترى الفلك فيه مواخر واليم البحر والشاهد فى مشحونا أى ملأ حيث وقع حالا من فلك مع انه نكرة
لتخصيصه بالوصف (قوله ما حرم) بضم المهملة أى ما قدر وحى بمعنى حاية نائب فاعله وواقيا حال منه
ومن موت متعلق بواقيا (قوله لتقدم النفى) وفيه مسوغ آخر وهو افتراضها بالواو الحالية لانها من
المسوغات كقوله تعالى أو كالتى مر على قرية وهى خاوية (قوله خلافا للزحشرى) أى فى جملة الجلة
صفة القرية فى نحو ذلك والواو بينهما لتأ كيد التصاق الصفة بالموصوف فى المعنى وان فصلت بينهما لم يظا

ما حرم من موت حى واقيا * ولا ترى من أحد باقيا

ومنه قوله تعالى وما أهلكتنا من قرية الاوطا كتاب معلوم فلها كتاب جملة فى موضع الحال من قرية وضح مجىء الحال من النكرة
لتقدم النفى عليها ولا يصح كون الجملة صفة القرية خلافا للزحشرى لان الواو لا تفصل بين الصفة والموصوف وأيضا وجود الامانع من ذلك
اذ لا يعترض بالابن الصفة والموصوف ومن صرح بمنع ذلك أبو الحسن الاخفش فى المسائل وأبو على الفارسى فى التذكرة ومثال ما وقع

بعد الاستفهام قوله **يا صاحب هل حم عيش باقيا فترى** * لنفسك العذر في إبعادها الاملا ومثال ما وقع بعد النهي قول المصنف **لا يبع امرؤ على امرئ مستسهلا** وقول قطري بن الفجاءة لا يركنن أحدا إلى الاحجام * يوم الوغى متخوفا لحام واختار بقره غاليا مما قل بجيء الحال فيه من النكرة بلا (٢١٦) مسوغ من المسوغات المذكورة ومنه قولهم صررت بماء قعدة

رجل وقولهم عليه مائة بيضا وأجاز سيمويه فيها رجل قائما وفي الحديث صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا وصلى وراءه رجال قياما (ص) وسبق حال ما بحرف ج وقد أبوا ولا أمنعه فقد ورد (ش) مذهب جهور النحويين أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجزوء بحرف فلا تقول في صررت بهند جالسة صررت جالسة بهند وذهب الفارسي وابن كيسان وابن برهان إلى جواز ذلك وتابعهم المصنف لورود السماع بذلك ومنه قوله لأن كان برد الماء هيمان صاديا * إلى حبيبها أنها حبيب فهيمان وصاديا حالان من الضمير المجزوء بالي وهو الياء وقوله فان تسك اذواد أصبين ونسوة فان يذهبوا فرغا يقتل حبال ففرغا حال من قتل وأما تقديم الحال على صاحبها الذي يقع من النكرة بحرف نحو جاء منكا ريد وصررت مجردة هندا (ص)

(قوله بعد الاستفهام) أي انكاريا أو غيره على الاظهر (قوله يا صاحب) مرخم صاحب على غير قياس لكونه غير علم وباقيا حال من عيش وقوله فترى جواب الاستفهام الانكار أي فلا ترى (قوله مستهلا) أي للبي (قوله قطري) بفتح القاف والطاء المهملة نسبة إلى موضع يدعى قطرا بين البحرين وعممان والفجاءة بضم الفاء مدودا وقطري هذا خارجي مكث عشرين سنة يقاتل الحجاج وغيره وسلم عليه بالخلافة ثلاث عشرة سنة ثم قتل سنة ثمانية وسبعين من الهجرة كما في العيني وصرح الشارح باسمه ردا على ابن المصنف حيث نسب البيت للطرمح بكسر نين وشدا الميم آخره مهمة (قوله إلى الاحجام) بتقديم الحاء المهملة على الجيم وعكسه مصدر أحجم كذلك اذا تأخر والوغي بالمججمة الحرب والجام بكسر المهملة وتخفيف الميم الموت ومتخوفا حال من أحد وبقى من المسوغات كون الحال جلة مع الواو كما لا نها ترفع نونهم النعتية وكون الوصف بها على خلاف الأصل لوجودها نحو هذا خاتم حديد وكون النكرة مشتركة مع معرفة أو نكرة مخصوصة في الحال نحو هذا نازيد ورجل أورجل صالح وامرأة منطلقين (قوله بلا مسوغ) هو مقبوس عند سيمويه لأن الحال انما دخلت لتقييد العامل فلا معنى لاشتراط المسوغ في صاحبها وقصره الخليل ويونس على السماع (قوله قعدة) بكسر القاف أي مقدار قعدته (قوله مائة بيضا) بكسر الباء حال من مائة لا تميز لأن تمييز المائة يجب كونه مفردا مجزوءا باضافتها اليه تصرح (قوله وسبق حال) مفعول مقدم لأنوا هو مصدر مضاف لفاعله وما مفعوله وجلة جرسلتها أي منعوا ان يسبق الحال على صاحبها المجزوء بالحرف وكذا بالاضافة لكون هذا جمع عليه فلا يجوز تقديم مسرعا في عرفت قياما يدمسرها اجاعا وكذا لا تمنع تقديمها اذا كانت محصورة فيها نحو وما نرسل الرسائل المباشرين أو كان صاحبها منصوبا بكان أو ليت أو لعل أو قل تجب أو كان ضمير متصل بصلته أو كالفاعل ذلك صائلا يدا أو بصلته حرف مصدرى كاعجني أن ضربت زيدا أو ديا ويجب تقديمها على صاحبها المحصور كاجار كبا الا يزيد والمضاف إلى ضمير ملابسها كجاء زائر هندا أخوها (قوله وذهب الفارسي إلخ) محل الخلاف اذا كان حرف الجر أصليا أما الزائد فتقدم عليه اتفاقا كجاء راكب من رجل (قوله هيمان صاديا) كلاهما بمعنى عطشان وقوله حالان أي مترادفان لأن صاحبهما واحد وهو الياء ويجوز جعل الثانية حالا من الضمير في هيمان فتكون متداخلة (قوله فان تسك اذواد) بالذال المججمة جمع ذود وهو من الابل ما بين الثلاثة إلى الشرة وفرغا بكسر الفاء وفتحها مع سكون الراء آخره مججمة من قولهم ذهب دمه فرغا أي هدر الم يطلب بشاره وحبال اسم ابن أخي الشاعر (قوله عمله) أي عمل الحال أي العمل فيه وهو نصبه بان كان المضاف مما يعمل عمل الفعل وقيل الضمير للمضاف إليه أي اذا اقتضى المضاف العمل في المضاف اليه من حيث انه كالفاعل لا من حيث الاضافة وانما اشترط أحد الامور الثلاثة لوجوب اتحاد عامل الحال وصاحبها عند الجمهور كالنعت والمنعوت وصاحبها اذا كان مضافا اليه معمول للمضاف وهو لا يعمل في الحال الا اذا أشبه الفعل بان كان مصدرا أو صفة وحيداً فالقاعدة موقاة فان كان المضاف جزأ أو كالجزء للمضاف اليه صار هو كانه صاحب الحال لشدة اتصال الجزء بكاه فيصح توجه عامله للحال بخلاف غير ذلك وذهب سيمويه إلى جواز اختلاف الحال وصاحبها في العامل لأنه أشبه بالخبر من النعت وعامل الخبر غير عامل صاحبه وهو المبتدأ على الصحيح وقد اقتضى ذلك صحة حجيته من المضاف اليه مطلقا فيجوز ثم رأيت في الصبان التصريح به (قوله)

ولا تجزئ حالا من المضاف له * الا اذا اقتضى المضاف عمله أو كان جزءا له أو شيئا * أو مثل جزئه فلا تخيافا إليه (ش) لا يجوز جيء الحال من المضاف اليه الا اذا كان المضاف مما يصح عمله في الحال كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما مما تضمن معنى الفعل فتقول هذا ضارب هند مجردة وأعجني قياما يدمسرها ومنه قوله تعالى

اليه صر جمعكم جديفا ومنه قول الشاعر
تقول ابنتي ان انطلقك واحدا * الى الروح يوما تاركى لا أباليا
وكذلك يجوز مجيء الحال من المضاف اليه اذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه أو مثل جزئه في صحة الاستغناء بالمضاف اليه عنه فمثال ما هو
جزء من المضاف اليه قوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا فاخوانا حال من الضمير المضاف اليه صدور و الصدر جزء من المضاف
اليه ومثال ما هو كجزء من المضاف اليه في صحة الاستغناء بالمضاف اليه عنه قوله تعالى ثم أوحينا اليك أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا خنيفا حال من
ابراهيم والملة كجزء من المضاف اليه اذ يصح الاستغناء بالمضاف اليه عنها فلو قيل في غير القرآن أن اتبع ابراهيم حنيفا لصح فان لم يكن
المضاف مما يصح أن يعمل في الحال ولا هو جزء من المضاف اليه ولا مثل جزئه لم يجوز (٣٦٧) مجيء الحال منه فلا تقول جاء غلام

هذه ضاحكة خلافا للفارسي
وقول ابن المصنف رحمه
الله تعالى ان هذه الصورة
ممنوعة بلا خلاف ليس
بجيد فان مذهب الفارسي
جوازها كما تقدم ومن
نقله عنه الشريف أبو
السعادات ابن الشجري
في أماليه (ص)

والحال ان ينصب بفعل
صرفا
أو صفة أشبهت المصرفا
بما في تقديمه كسرعا
ذا راحل ومخاضا زيدا
(ش) يجوز تقديم الحال
على ناصبها ان كان فعلا
متصرفا أو صفة تشبه الفعل
المتصرف والمصدراد بها
ما تضمن معنى الفعل
وحروفه وقبل التانيث
والثنية والجمع كاسم
الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة فتشال تقديمها
على الفعل المتصرف مخلصا
زيدا عافا فعلا متصرف

اليه صر جمعكم) مصدر ميمي بمعنى الرجوع والقياس فتح جيمه لان مضارعه مكسور العين مع صحة لامة
فقياسه في المصدر الفتح وفي الزمان والمكان الكسر (قوله تقول ابنتي الخ) واحدا حال من الكاف
المضاف اليها المصدر الروح بفتح الراء الخوف والمراد سببه وهو الحرب وتاركى خيران مضاف لمفعوله الاول
وجاء لا أباليا مفعوله الثاني لانه بمعنى مصري وخبر لا محذوف أي موجود (قوله اذ يصح الاستغناء الخ)
وأضافا للملة لا تفارق الشخص كالا يفارقه جزؤه (قوله وقول ابن المصنف الخ) هو تابع لأبيه في شرح
التسهيل (قوله صرفا) بشد الراء صفة لفعل أي بان يتغير من الماضي مثالا الى غيره (قوله أشبهت المصرفا)
أي الفعل المتصرف (قوله يجوز تقديم الحال الخ) أي ولو مقترنة بالواو عند الجمهور خلافا للغاوية (قوله أو صفة
الخ) مثلها المصدر النائب عن فعله كمجرد اضربا زيدا وقد يعرض للمتصرف ما يمنع تقديم الحال عليه كافتراءه
بلام ابتداء أو قسم كان زيدا ليقوم طائعا ولأصبرن محتسبا أو كونه صلة لحرف مصدرى نحو ولك أن تنقل
قاعدا أو صلة لال كانت المصلى فذا فلا يقدم الحال في شيء من ذلك لان اللام لها المصدر ومعمول الصلة لا يتقدم
(قوله وقبل التانيث الخ) أي قبول لا غير مقيد بشئ ليصح اخراج أفعال التفضيل فانه انما يقبل ذلك مع ال
أو الاضافة لا مطلقا وفيه أن فعلا بمعنى مفعول انما يقبل ما ذكر اذا لم يجز على موصوف لا مطلقا مع جواز
تقديم الحال عليه فاعله مستثنى صبان (قوله مخلصا الخ) فيه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ (قوله كفاعل
التفضيل) مثله اسم الفعل كترال مسرعا (قوله مستقرا) حال مؤكدة لعاملها وهو في هجر كما قاله ابن قاسم
وهو صريح في أن المراد به الاستقرار العام اذ هو المفهوم من الضرف وقيل خاص أي غير متحرك فهو حال
مؤسسه على حد فلما رآه مستقرا عنده لان العام يجب حذفه لكن حقق بعضهم أن محل وجوب حذف العام
اذا كان له معمول يقوم مقامه والاجاز ظهوره وهذا هو المتعين اذ لا شك في صحة هذا ثابت هذا حاصل مثلا
أفاده الصبان أي وما هنا كذلك لان الظرف في المثال معمول للخبر المحذوف لاستقرار في الآية لراه (قوله
وهو ما تضمن الخ) أي لفظ تضمن فليس المراد بالمعنى هنا ما قابل اللفظي كالا ابتداء والتجرد فان ذلك
لا يعمل في الحال أصلا ادلا بعمل الالرفع وما ذكره المتن والشارح من العوامل المتضمنة ما ذكره خمسة
الظرف والجور والاشارة وحرفا التمني والتشبيه وبق حرف الترجي كاعل زيدا أمرا قادم والتفنيه كما أنت
زيد راكبا فراكبا حال من زيد أو من أنت على رأي سيبويه والعامل فيها لتضمنها معنى أنه
والاستفهام المقصود به التعظيم * كما جار تاما أنت جارة * بناء على أن جارة حال لا تميز والنداء نحو
يا أيها الرجل قائما وعاشرها أما نحو ما عاها فعالم بناء على تقديره مهمال كذا خذ في حال علم فالتد كور عالم فعلا

وتقدمت عليه الحال ومثال تقديمها على الصفة المشبهة
(٢٨ - (خضري) - اول)
له مسرعا ذرا حل فان كان الناصب لها فعلا غير متصرف لم يجوز تقديمها عليه فتقول ما أحسن زيدا ضاحكا ولا تقول ضاحكا ما أحسن
زيدا لان فعل التهج غير متصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله وكذلك ان كان الناصب لها صفة لا تشبه الفعل المتصرف كفاعل
التفضيل لم يجوز تقديمها عليه وذلك لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فلا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله فلا تقول زيدا ضاحكا
أحسن من همز بل يجب تأخير الحال فتقول زيدا أحسن من همز ضاحكا (ص)
وعامل ضمن معنى الفعل لا * حروفه مؤخر ان يعمل
كذلك ليت وكأن ونذر * نحو سعيد مستقرا في هجر
(ش) لا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي وهو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كأسماء الاشارة

أسدوز يد في الدار أو عندك قائما فلا يجوز تقديم الحال على عاملها المسمى في هذه المثل ونحوها فلا تقول مجردة تلك هند ولا أميرا ليت زيدا أخوك ولا راكبا كأن زيدا أسدا وقد ندر تقديمها على عاملها الظرف نحو زيد قائما عندك والجار والمجرور نحو سعيد مستقرا في هجر ومنه قوله تعالى والسموات مطويات بيمينه في قراءة من كسر التاء وأجازه الاخفش قياسا (ص) ونحو زيدا مفردا أنفع من * عمر ومعانا مستجرا لن

من

(ش) تقدم ان أفعال التفضيل لا يعمل في الحال متقدمة واسمى من ذلك هذه المسئلة وهي ما اذا فضل شيء في حال على نفسه أو غيره في حال أخرى فإنه يعمل في حالين أحدهما متقدمة عليه والأخرى متأخرة عنه وذلك نحو زيد قائما أحسن منه قاعدا وزيد مفردا أنفع من عمر ومعانا قائما ومفردا منصوبان بأحسن وأنفع وهما حالان وكذا قاعدا ومعانا وهما مذهب الجمهور وزعم السيرافي انهما خبران منصوبان

حال من مرفوع فعل الشرط الذي نابت عنه أما فلا تقدم الحال في شيء من ذلك على عاملها لضعفه قال الصبان ويظهر ان من ذلك ان رأى ولكن اه وفي الكرخي على الجلال عند قوله تعالى ان القوة لله جميعا ما قد يؤيده هذا وفي المعنى المشهور لزوم اتحاد الحال وصاحبها في العامل وليس يلزم عند سيبويه ويشهد له عجيبي وجه زيد متبهما وصوته قارنا فان عامل الحال الفعل وعامل صاحبها المضاف وفي قوله * لية موحشاطل * عمل فيها الظرف وفي صاحبها الابتداء وفي ان هذه أمة متمسكة أمة واحدة وأن هذا صراطي مستقيما عمل فيها حرف التثنية والاشارة وفي صاحبها ان وفي قوله * هاينة اذ صريح النصح فاصغله * عمل فيها التثنية وفي صاحبها غيره ذلك ان تمنع أن موحشاحال من طلل بل من ضميره في الظرف ليكون حالا من المعرفة وأما البواقى فلا اتحاد موجود فيها تقديرا اذ المعنى أشير الى امتسككم والى صراطي وتنبه لصريح النصح أي فالعامل في الحقيقة الفعل الذي أشير اليه بهذه الادوات كالمعنى وأترجى وفعل الشرط في اما فاستناد العمل اليها ظاهري فقط وأما مثالا للاضافة فصلاحيه المضاف فيهما للسقوط تجعل المضاف اليه كأنه معمول الفعل وعلى هذا الشرط عند الجمهور لا اتحاد تحقيقا أو تقديرا اه ومن هنا يظهر وجه منعهم الحال من المبتداء لان الابتداء لا يصلح عاملا في الحال لضعفه فيحتاج الى عامل غيره والاختلاف ممنوع وأجازه سيبويه بناء على مذهبه من جواز ذلك قال الرضي وهو الحق اذ لا دليل على وجوب الاتحاد ولا ضرورة تلجئ اليه (قوله) وأحرف التثنية والتشبيه جمع الاحرف لان التشبيه كأن والكاف قد كرا الجر عام بعد خاص (قوله) وقد ندر الخ) أي فمأورد من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه عند البصريين وقاسه الفراء والاخفش مطلقا ورجحه في الجامع والكوافيون ان كان صاحبها ضميرا كانت قائما في الدار وقبل ان كانت الحال ظرفا قوي تقديمها والاضعف ورجحه في التسهيل وضابط المسئلة أن يكون الظرف خبرا مؤخرًا والحال بينه وبين المبتداء كما رأيت أما تقدم الحال على الجملة كقائم زيدا في الدار فمتنع اجتماعهما في شرح الكافية ومعه اذا تأخر الخبر كالمثال فان تقدم بعد الحال كقائم لك أي وأمجازه عند الاخفش وأجازه ابن برهان اذا كانت الحال المتقدمة ظرفا نحو هذا لك الولاية لله الحق فالعامل في الحال ظرف وهو لله وتقدمت على الجملة لكونها ظرفا (قوله في قراءة من كسر التاء) هو الحسن البصري وهي شاذة فطويات حال متوسطة بين عاملها الظرف الواقع خبرا وهو يمينه وبين مبتدئه وهو السموات أي والسموات كائنة بيمينه حال كونها مطويات وصاحب الحال اما السموات أو ضميرها في الخبر ورد المانعون ذلك بان السموات عطفت على الضمير المستتر في قبضته لانها بمعنى مقبوضة ومطويات حال من السموات ويمينه ظرف لغو متعلق بمطويات والتقدير والارض جميعا مقبوضة له والسموات حال كونها مطويات بيمينه والفصل المشروط للعطف على الضمير المستتر حاصل هنا بقوله يوم القيامة (قوله) ونحو زيدا الخ مبتدأ خبره مستعجاز ويمن بالسكسر أي يضعف وأصله يوهن حذف الواو لوقوعها بين عذرتيها الياء والسكسرة ونحو مضاف وجلة زيد مفردا الى قوله معانا مضاف اليه لقصد لفظها ولا حاجة الى تقدير قول محذوف وهذا في قوة الاستثناء من قوله أو صفة أشبهت المصرفا كما بينه الشرح (قوله) وهما حالان فقائم الحال من الضمير في أحسن وقاعد الحال من الضمير المجرور ومن العامل فيهما أحسن (قوله) منصوبان بكان الخ) صريح في ان كان ناقصة والقى في التصريح وشرح الجامع عن السيرافي انها تامة والمنصوبان حالان من فاعلها ونسب في شرح الجامع نقصانها لبعض المغاربة ويرد أن فيه تكلفا ضمير مستأشياء اذا وكان واسمها أو فاعلها أو لا وتأنياد يلزم عليه اعمال أفعال النصب في اذامع تقدمها عليه فيقع في مثل ما فرمته الآن يجب بالتوسع في الظرف دون الحال (قوله) زيد اذا كان الخ) أي يؤتى باذا للاستقبال وبأذا للماضي (قوله)

فاعلم

بكان المحذوفة والتقدير زيد اذا كان قائما أحسن منه اذا كان قاعدا وزيدا اذا كان مفردا أنفع من عمر واذا كان معانا ولا يجوز تقديم هذين الحالين على افعال التفضيل ولا تأخيرهما عنه فلا تقول زيد قائما قاعدا أحسن منه ولا تقول زيد

أحسن منه قائما قاعدا (ص) والخال قليجي ماذا تعدد * لمفرد فاعلم وغير مفرد (ش) يجوز تعدد الخال وصاحبها مفردا ومتعدد الخال الأول جاز يدر كبا وضاحكا لخال من زيد والعامل (٢١٩) فيهما جاء ومثال الثاني لقيت

هنا مصدرا منحدرة
فصعدا حال من التاء
ومنحدرة حال من هـ
والعامل فيهما لقيت ومنه
قوله

لقي ابني أخويه خالفا *
منجديه فأصابوا غنما
خالفا حال من ابني
ومنجديه حال من أخويه
والعامل فيهما لقي فعند
ظهور المعنى ترد كل حال
إلى ما يليق به وعند عدم
ظهوره يجعل أول الخالين
لثاني الاسمين وثانيهما
لأول الاسمين في قولك
لقيت زيدا مصدرا منحدرا
يكون مصدرا حال من زيدا
وهنحدرا حال من التاء (ص)
وعامل الخال بها فبدأ كذا
* في نحو لا نعت في الأرض
مفسدا

(ش) تنقسم الخال إلى
مؤكدة وغير مؤكدة
فاللؤكدة على قسمين
وغير المؤكدة ماسوى
القسمين فالقسم الأول
من المؤكدة مأكدت
عاملها وهي المرادة بهذا
البيت وهي كل وصف دل
على معنى عاملة وخالفه
لفظا وهو لا كثيرا ووافقه
لفظا وهو دون الأول
في الكثرة فخال الأول

فاعلم) جملة معترضة تعريضا بقول ابن عصفور الآتي (قوله يجوز تعدد الخال) أى لشبهه بالخبر في كونه محكوما به في المعنى على صاحبها بالنعت في افهام الانصاف بصفة وان لم يكن ذلك بالقصد بل بالتبع بما هو المقصود منه وهو تقييد العامل وبيان كيفية وقوعه يجب تعدده مع اما نحو اما اشكر او اما كفورا ومع لا تكافى يد لا خافا ولا آسفا وأما قوله * قهرت العدا الامستعينا بغضبة * ولستكن بأنواع الخدائع والمكر فضرورة (قوله حالان من زيد) أى فهى حال مترادفة فان جعلت الثانية حالان من الضمير في الأولى كانت متداخلة ومنع جماعة منهم ابن عصفور ترادف حالين فأكثر على شيء واحد لزعمهم ان العامل الواحد لا ينصب أكثر من حال قياسا على الظرف فالمصوب الثاني امانعت للأول أو حال متداخلة واستثنوا أفضل التفضيل فانه يعمل في حالين كما مر لانه باعتبار ما تضمنه من معنى المفاضلة بين شيئين في قوة عاملين اذ المعنى زيد يدين حسنه في حال قيامه على حسنه قاعدة أو رد بأن القياس على الظرف مع الفارق اذ يستحيل وقوع الفعل في زمانين أو مكانين بخلاف تقييد الحديث بقيدتين مختلفتين خافز كالوصفين (قوله ومثال الثاني) أى تعدد الخال لتعدد صاحبها وهذا القسم ان اختلف فيه لفظ الخالين أو معناهما وجب تفرقهما اما مع تأخيرهما كما مثله أو مع ايلاء كل حال صاحبها كقيت مصعدا زيدا منحدرا وان اتحد اللفظ والمعنى وجب جمعهما لانه أخصص سواء اتحد معنى العامل وعمله في صاحب الخال نحو وسخر لكم الشمس والقمر دائبين والشمس والقمر والنجوم مسخرات أو اختلف معنى العامل كجاء زيد وذهب عمرو وسرعين أو عمله كضربت عمرا قائمين وجاء زيد وضربت عمرا راكبين وقيل عن الرضى أنه لا مانع من التفریق حينئذ كقيت راكبا زيدا راكبا أو لقيت زيدا راكبا راكبا ويظهر ان العامل في الخال عند تعدد العامل مجموع العاملين لا كل مستقلا لئلا يجتمع عاملان على معمول واحد أفاده الصبان * فان قلت حيث ان تعدد الخال بالجل على تعدد النعت فينبغي انه لا يجمع الا حيث يجوز جمع النعت وذلك بان يتحد العامل معنى وعملا والاوجب التفریق فلا يقال جاء زيد وضربت عمرا (الموافقين ولا جاء زيد وذهب عمرو والعاقلان بل يجعل كل نعت بحسب صاحبه لئلا يجتمع عليه مؤثران مختلفان ويكون مرفوعا منصوبا فالجواب ان الخال لكونه منصوبا لا بد الا يضره اختلاف عمل العاملين في صاحبه فيمكن ادعاء ان العامل فيه مجموعهما لا اتحاد عملهما فيه بخلاف النعت فانه تابع لمنعوته في العمل فيلزم كونه مرفوعا منصوبا مثلا وحل عليه اختلاف المعنى فقط طرد الباب فتدبر (قوله الى ما يليق به) أى تقدم أو تأخر (قوله يجعل أول الخالين لثاني الاسمين) ليتصل بصاحبه ولا ينعكس عند الجمهور للزوم فصل كل من صاحبه مع عدم القرينة فان جعل كل حال بحسب صاحبها فلا كلام في جوازه (قوله الى مؤكدة) وهي التي يستفاد معناها بدونها ودعى المبرد والفراء والسهيلي أن الخال لا تكون مؤكدة بل هي مبينة أبدالان الكلام لا يتخلو عند ذكرها من فائدة (قوله وغير مؤكدة) ويقال لها مؤسسة ومبينة لانها تبين هيئة صاحبها ولا يستفاد معناها بدونها وهي الغالب (قوله على قسمين) زاد الموضح ثالثا وهي المؤكدة لصاحبها نحو لا من من في الأرض كلهم جميعا (قوله لا نعت) يقال عنايتهم وعشوا من باب قعد وعشى يعشى عشى من باب فرح وعلى الثاني جاءت الآية وامامثال الناظم فان كان بفتح المثلثة كلاتخش فكذلك أو بضمها كلاتدع فن الأول (قوله مضمون الجملة) هو مصدر مسند لها مضافا للسند اليه ان كان المسند مشتقا كقيام زيد في زيد قائم وقام زيد والكون المضاف للسند اليه مخبر عنه بالسند ان كان

لا نعت في الأرض مفسدا ومنه قوله تعالى ثم ولّيتهم مدبرين وقوله ولا تعشوا في الأرض مفسدين ومن الثاني قوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا وقوله تعالى وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمرى (ص)
وان تؤكدة جملة فضمير * عاملها ولفظها يؤخر (ش) هذا هو القسم الثاني من الخال المؤكدة وهي مأكدت مضمون الجملة

أنا بن دائرة معروف بها
نسبي

وهل يدارة بالناس من
شار

فعطوفا ومعروف فالحال وهما
منصوبان بفعل محذوف

وجوبا والتقدير في الاول
أحقه عطوفا وفي الثاني أحق

معروفا ولا يجوز تقديم هذه
أخا على هذه الجملة فلا

تقول عطوفا زيدا أخوك ولا
معروفا أنا زيدا ولا توسطها

بين المبتدأ والخبر فلا تقول
زيد عطوفا أخوك (ص)

وموضع الحال نجى جله
بجاء زيد وهو ناو رعله

(ش) الاصل في الحال والخبر
والصفة الافراد وتقع الجملة

موقع الحال كما تقع موقع
الخبر والصفة ولا بد فيهما من

رابط وهو في الحالية اما
ضمير نحو جاء زيدا يديه على

رأسه أو واو وتسمى واو
الحال وواو التبعية

وعلاقتها صحة وقوع اذ
موقعها نحو جاء زيد وهو ناو

قائم التقدير اذ عمرو قائم أو
الضمير والواو معا نحو جاء

زيد وهو ناو رعله (ص)
وذات بدء بمضارع ثبت

حوت ضمير او من الواو دخلت
وذات واو بعدها التو مبتدأ

بالمضارع اجعلن مسندا
(ش) الجملة الواقعة حالا

ان صدرت بمضارع مثبت
لم يجز ان تغترن بالواو بل لا تبط الا بالضمير نحو جاء زيد يضحك وجاء عمرو

جامدا ككون زيدا أخاك فزيد أخوك عطوفا وهذا هو الممكن هنا لاسيما في من اشترط جود جزأى
الجملة والتأكيدي في الحقيقة للالزم الكون أخوا وهو العطف والحق وكأقوله الشنواني في كلامه حذف
مض أى ما كدت لازم مضمون الجملة (قوله وشرط الجملة الخ) يمكن أخذه هذه الشروط من المتن
فتعريف جزأيهما من كونهما مؤكدة بالحال اذ لا يؤكدا الا ما عرف عند البصريين والاسمية والوجود
من اخبار عامل الحال أو من كونهما مؤكدة للجملة اذ لو كان في الجملة فعل أو مشتق لكان عاملا في
الحال فلا يصح مع عاملها وتكون هي مؤكدة لالمضمون الجملة والمراد بالوجود المحض ليخرج نحو أنا
الاسم مقداما فانها مؤكدة لعاملها وهو الاسد لتأويله بالشجاع للجملة لا ليس جامدا معضا وكذا زيد
أبوك عطوفا وهو الحق بينا كافي للتسهيل لتأويل الأب بالماطف والحق بالواضح فعمودهما ليس معضا
ولما كان عطف الاخ وحقوقه قليلا بالنسبة للأب وغير لازم له لزومه للأب لم يؤول به بل جعل جامدا معضا
بخلاف الأب (قوله أنا بن دائرة) هي اسم امه وبالله استغاثت وانما كان معروفا مؤكدا للجملة لاشتهار
نسبه بذلك حتى لا يجمل (قوله محذوف وجوبا) أى لان الجملة كالعوض منسبة ولا يجمع بين العوض
والمعوض (قوله في الاول) يعنى بزيد أخوك الخ ويعنى بالثاني الاثنين بعده ومصادره ان المبتدأ اذا كان
غير تأنيديا فالفعل مبنيا للفاعل ومع التأنيديا فالفعل مبنيا للفاعل (قوله أحق) بفتح فضم من
حققت الامر بالتخفيف أى تحققت أو بضم فكسر من أحققتة بمعنى أنبته وأحق الثاني بضم ففتح لا غير
(قوله ولا يجوز تقديم الخ) أى لضعف عاملها بوجوب حذفه فوجب تأخيرها عما هو كالعوض منه بخلاف
المؤكدة لعاملها فانها كالمصدر المؤكد يجوز تقديمه (قوله وموضع الحال) ظرف ممكن ان يجى مشاذ
لعدم اجتماعه معه في المادة والمراد موضع الحال المفردة والاصولية فلا ينافى أن الجملة حال حقيقة لا نائبة
عنها بدليل تقسيمه الحال الى مفرد وجملة كالخبر والنعت (قوله ولا بد فيهما من رابط) لا بد أيضا من
كونها خبرية ضمير تعجيبة ولا مصدرية بعلم استقبال كسوف وان وأداة الشرط فلا يقال جاء زيد ان يسأل
يعطى لاستقبالها كقوله المطر زى فان أردت صحة ذلك فقل وهو ان يسأل الخ فتكون جملة اسمية دما مبنية
وصحح بعضهم وقوعها حالا في نحو لاضر بنه ان ذهب أو مكث لا نسلاخ الشرط حينئذ عن أصله اذ المعنى
لاضر بنه على كل حال وجعل منه مثله كمثل السحاب ان تحمل عليه يلهث على كل حال لكن
يبعد الانسلاخ في الآية وجود جواب الشرط فتأمل (قوله وواو التبعية) أى لدخولها كثيرا على
المبتدأ وان لم تلزمه أو لوقوعها في ابتداء الحال (قوله صحة وقوع اذ موقعها) أى لانها تشبه اذ في كونها
هي وما بعدها قيد للعامل السابق كأن اذ كذلك وليس المراد انها بمعناها اذ الحرف لا يرادف الاسم
(قوله ان صدرت بمضارع) خرج المصدرية بمعموله فتربط بالواو ولذا يجوز البيضاوى جعل واياك
نستعين حالا من فاعل نعيد وقوله مثبت أى غير مقترن بقدر والالزامته الواو نحو وقد تعلمون أنى رسول الله
وكما تمتنع في المثبت تمتنع في المتنى بلا كما في الشارح نحو ومالنا لا نؤمن ما لا أرى الهدى والمنفى
بما كقوله

عهدتك ما نصوب وفيك شبيبة * فالك بعد الشيب صابمجا

بخلاف المنفى لم أولم فان مضيه يقرب من الماضي الجاز لا فتران بها وكذا تمتنع في الجملة المعطوفة على
حال قبلها نحو جاءها بأسنا يائنا أو هم قائلون والمؤكدة لمضمون جملة كقوله الحق لاشك فيه ذلك الكتاب
لا ريب فيه والجملة التالية للاسمية كانت كاضر بتأنيديا لا ريب فيه أو ماضوية كاتسكلم زيدا الا قال
حقا وما يأتهم من رسول الا كانوا الخ وشد قوله

تقاد الجنايب بين يديه فلا يجوز دخول الواو فلا تقول جاءز يد ويضحك فان جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك اقل على اضمار مبتدا بعد الواو ويكون المضارع خبرا عن ذلك المبتدا وذلك نحو قولهم قف وأصك عينه وقوله فلما خشيت أظافيرهم * نجوت وأرهنهم مال كافأصك وأرهنهم خبران لمبتدا محذوف التقدير وأنا أصك عينه وأنا أرهنهم مالكا (ص) وجلة الحال سوى ما قدما * بواو وبضمراً أو بهما (ش) الجلة الحالية اما أن تكون اسمية أو فعلية والفعل الماضى أو ماض وكل واحدة من الاسمية والفعلية اما مثبتة أو منفية وقد تقدم انه اذا صدرت الجلة بمضارع مثبت لم تصحبها الواو بل لا تربط الا بالضمير فقط وذلك كقولنا البيت ان ما عدا ذلك يجوز فيه أن يربط بالواو وحدها أو بالضمير وحده أو بهما فيدخل في ذلك الجلة الاسمية مثبتة أو منفية والمضارع المنفى والماضى المثبت والمنفى فتقول جاءز يد وعمرو قائم وجاءز يد يده على رأسه وجاءز يد يده على رأسه وكذلك المنفى (٢٣١) فتقول جاءز يد لم يضحك أو لم يضحك

نعم امرأهم لم تعز نائبة * الا وكان لمرناع بها وزرا

وقيل غير شاذ وجلة الماضى المتأخر بأو ونحو لأضر به نذهب أو مكث ومنه قوله

كن للخليل نصير أجار أو عدلا * ولا تشح عليه جاداً وبخلا

فهذه سبع مسائل تمتنع فيها الواو غير المضارع المثبت (قوله تقاد الجنايب) جمع جنسية وهي الفرس تساق بين يدى الأمير بالركوب (قوله أظافيرهم) أى أسلحتهم (قوله اما ان تكون اسمية الخ) يؤخذ من كلامه ست صور تمتنع الواو فى واحدة ونحو فى الخمسة الباقية وليس على إطلاقه فى بعضها كما مر وسننبه عليه (قوله الجلة الاسمية) أى غير المؤكدة لضمون جلة والمعطوفة على حال والواقعة بعد الا كما مر (قوله والمضارع المنفى) أى بغیر لا وما (قوله والماضى المثبت) أى غير التالى لالا والمتأخر باو واشترط البصريون اقترانه بقدر مطلقا ظاهرة أو مقسرة والمختار لانزومه الامع الواو كجاءز يد وقد قام أبوه فان قيل وقام أبوه وجب تقديره وقد يجوز اثباتها وعدمه فى غير ذلك الا ما تمتنع قرنه بالواو فتمتنع فيه قد أيضاً (قوله حظل) بمهملة فيجوز أى منع (قوله يحذف عامل الحال) أى غير المعنوى أما هو كالظرف واسم الإشارة فلا يحذف علم أو لا أما الحال نفسها فالأصل جواز حذفها لانها فاضلة وقد يمتنع ككونه محصورا فيه نحو ماضر بتزيدا الا قائما أو نائبا عن عامله كهنياً سرى أى كاهنياً أو توقف عليه المراد كقاموا كسالى أو جواباً أو نائبا عن خبر كان ومثاله ما فى الشرح فلا تحذف الحال فى شئ من ذلك (قوله اشترطه الخ) أى من كل حال نفهم ازدياداً أو نقصاً بتدرج ويجب اقترانها بالغاء أو بهم كيجب حذف عاملها وصاحبها كما قدره الشارح بقوله فذهب الثمن فالمعطوف بالغاء جلة خبرية محذوفة فان قدر فذهب بالعدد صاعدا كانت النشائية وكذا يجب حذف العامل فى الحال الواقعة توبيخاً نحو قائماً وقد قدمه الناس أى أن ثبت قائماً وحذف العامل فى كل ذلك قياسى أما فى نحو هنيئاً فسماعى والله سبحانه وتعالى أعلم

(التمييز)

هو لغة تخلص شئ من شئ ومنه وامتازا اليوم أيهما المجرودون أى انفردوا عن المؤمنين أطلق على الاسم الآتى مجازاً من إطلاق المصدر على اسم الفاعل ثم صار فيه حقيقة عرفية (قوله اسم) أى صريح لان التمييز لا يكون جلة ومبين صفة الاسم ولا يصح جره صفة لمن لانها معرفة لقصد اللفظ فلا توصف بالنكرة ولا

أو ولم يعمرو وجاءز يد
قد قام عمرو وجاءز يد قد
قام أبوه وجاءز يد وقد قام
أبوه وكذلك المنفى نحو جاء
ز يد وما قام عمرو وجاءز يد
ما قام أبوه أو وما قام أبوه
ويدخل تحت هذا أيضاً
المضارع المنفى بلا فعلى هذا
تقول جاءز يد ولا يضرب
عمراً بالواو وقد ذكر
المصنف فى غير هذا
الكتاب انه لا يجوز اقترانه
بالواو كالمضارع المثبت وأن
ما ورد مما ظاهره ذلك
مؤيد على اضمار مبتدا
كقراءة ابن ذكوان
فاستقيما ولا تتبعان بخفيف
النون والتقدير وأنما
لا تتبعان فلا تتبعان خبر
لمبتدا محذوف (ص)

والحال قد يحذف ما فيها
عمل
وبعض ما يحذف ذكره
حظل

(ش) يحذف عامل الحال جوازا أو جوبا فمثال ما حذف جوازا ان يقال كيف جئت فتقول راكبا تقديره جئت راكبا وكقولك بلى مسرعا لمن قال لك لم تسر والتقدير بلى سرت مسرعا ومنه قوله تعالى أيحسب الانسان أن لنجمع عظامه بلى قادرين على أن نسوي بنانه التقدير والله أعلم بلى نجمها قادرين ومثال ما حذف وجوبا قولك زينا أخوك عطوفا ونحوه من الحال المؤكدة لضمون الجلة وقد تقدم ذلك وكالحال النائية مناب الخبر نحو ضربى زيداً قائماً التقدير اذا كان قائماً وقد سبق تقرير ذلك فى باب المبتدا والخبر وما حذف فيه عامل الحال وجوبا قولهم اشترى به بدرهم فصاعداً أو تصدقت بدينار فساflا فصاعداً وسافلا حالان عاملهما محذوف وجوبا والتقدير فذهب الثمن صاعداً وذهب المتصدق به سافلاً وهذا معنى قوله * وبعض ما يحذف ذكره محظل * أى بعض ما يحذف من عامل الحال منع ذكره (ص) (التمييز)

اسم بمعنى من مبين نكره *

نصبه حالاً منها اذ لا يساعد الرمح الا عند ربيعة (قوله بما قد فسر) الضمير المستتر في فسر يعود للتمييز والبارز لما فهو صلة تجرت على غير صاحبها ولم يبرز لأن اللبس كما مر واعترضه الموضح بأنه يقتضي نصب التمييز بالمفسر به مفرداً كان أو نسبة مع ان تمييز النسبة انما ينصب بغير مفسره وهو نفس الجلة وما فيها من فعل أو شبهه على الخلاف الآتي لا بالنسبة للمفسر وأجاب الاشموني بأن كلام من الجلة والفعل يوصف بالابهام من حيث نسبته فيصح كون التمييز مفسراً لهذا أو لهذا باعتبار نسبتها فيصدق أنه نصب بمفسره فالمتن على عموم وهو يجري على كل من القولين أو يقال هو خاص بتمييز المفرد بدليل قوله انصبين بالفعل فانه يدل على ان أفعل ليس مفسراً به والا كان محض تكرار فيقاس عليه ما أشبهه من تمييز النسبة أو انه مقيد بقوله كشبرارضا بان يجعل حالاً ما أي ينصب بالذي فسر حال كونه كشبرارضا فيخرج تمييز النسبة وعلى هذين فالتماخص المفرد بالذكر لانه جامد غالباً فر بما يتوهم أنه لا يعمل (قوله وقفيز برا) مقدار الوقيز من الارض مائه وأربعون ذراعاً ومن السكيل ثمانية مكاكيك والمكوك صاع كافى الصبان وفي السجاعي صاعان ونصف وفي الصجاح المكوك ثلاث كيلجات والكيلجة منا وسبعة أثمان منا والمنا كعصا أفصح من المن بالشد يد رطلان وتثنيته منوان وجعه أماناء اه وهذا أقرب الى الثاني فالقفيز مقدار مساحي ركيلى والمراد هنا الثاني لذكر المساحي في شبرارضا والوزنى في منوين كما يؤخذ من صنيع الشارح وجمعه أفقزة وقفزان كركبان وهول العراق كالاردب لمصر والمراد بالحجاز والرساق خراسان (قوله كل اسم الخ) لاحظ في التعريف كونه ضابطاً فادخل فيه كل الذى للأفراد وليس حداً حقيقياً وارداً على المساهمة حتى تنافيه كل لكن اعترض بأنه يشمل نحو عدى عشرة دراهم بنحوين عشرة واثنى عشرة أسباطاً لانه على معنى من مع أنه ليس تمييزاً بل بدل لان تمييز العشرة لا يرفع وتميز العدد المركب لا يجمع ويحجب بأنه ليس على معنى من بل المراد عشرة هي دراهم واثنى عشرة هي أسباط وأما المجرور في محور طل زيت وقفيز بر بالاضافة فلا يرد لانه يسمى تمييزاً كما هو مقتضى كلام المصنف والشارح فيما سبأنى وغيرهما وعلى منع ابن هشام تسميته بذلك يحتاج لاخراجه من الضابط بملاحظة قيد النصب كما فعل في التسهيل وان كان حكماً (قوله نكرة) خرج المعرفة في نحو حسن وجهه بالنصب فانه مشبه بالمفعول به لا بتمييزه عند البصريين ولا يرد وطبت النفس لان آل فيه زائدة (قوله تضمن معنى من) ليس المراد انها مقدرة في الكلام اذ قد لا يصلح لتقديرها بل انه مفيد لاعتناها وهو بيان ما قبله أى بيان جنسه ولو بالتأويل كما كان من البيانية كذلك فشمل تمييز العدد والمقادير ونحوهما فانه يبين جنس المعداد مثلاً وتميز النسبة فانه يبين جنس الشيء المقصود نسبة العامل اليه فمثلاً طاب زيد بنفسا في تأويل طاب شيء زيد أى شيء يتعلق به وجنس هذا الشيء مبهم ففسر بنفسا (قوله كاسم لا) مقتضى صنيعة انه أراد معنى من ما يعم البيان وغيره من معانيها حتى يدخل فيه اسم لا ويحتاج لاخراجه بقيد البيان لكن يرد عليه حيفئذ ان الحال لا يخرج بقوله بمعنى من لانها ترد للظرفية نحو اذ انودى للصلاة من يوم الجمعة بل عيين مع ملاحظة قيد آخر أى مبين للدوات لا للهيئات وقد يحجب بان المراد معانى من المشهورة لها كالاتداء والتبعيض والاستغراق فتخرج به الحال لان الظرفية لم تشع فيها ففسر على هذا مخرج لاسم لا فقط وأنه أراد بمعنى من خصوص البيان فيخرج به اسم لا كالحال فقوله مبين قرينة على المراد لا لاخراج الاول كثر فائدة (قوله اجمال نسبة) التحقيق كما قاله ابن الحاجب ان التمييز انما يفسر الدوات مطلقاً غاية الامر انها مقدرة في تمييز النسبة اذ لا بهام في تعلق الطيب بزيد مثلاً القى هو النسبة بل في متعلقها المنسوب اليه الطيب فيحتمل كونه داره أو عامه مثلاً فالتمييز في الحقيقة لاسم مقدر يتعلق بزيد كما مر بيانه وانما سمي تمييز نسبة نظر للظاهر (قوله بعد المقادير) أى ونحوها مما أجرت العرب مجراها لشبهه بها في مطلق

ينصب تمييزاً بما قد فسر
كشبرارضا وقفيز برا
ومنوين عسلا وقرا
(ش) تقدم من الفضلات
المفعول به والمفعول المطلق
والمفعول له والمفعول فيه
والمفعول معه والمستثنى
والحال وبقي التمييز وهو
المدكور في هذا الباب
ويسمى مفسراً أو تفسيراً
ومبيناً وتبييناً وتعييناً
وهو كل اسم نكرة تضمن
معنى من لبيان ما قبله من
اجال نحو طاب زيد بنفسا
وعندى شبرارضا فاحترز
بقوله تضمن معنى من من
الحال فانها متضمنة معنى في
وقوله لبيان ما قبله احتراز
عما تضمن معنى من وليس
فيه بيان لما قبله كاسم لا التى
لنقى الجنس نحو لارجل قائم
فان التقدير لامن رجل
قائم وقوله لبيان ما قبله من
اجال يشمل نوعى التمييز
وهما المبين اجمال ذات
والمبين اجمال نسبة فالمبين
اجال الذات هو الواقع بعد
المقادير وهى المسوحات
نحوه شبرارضا والمكيلات
نحوه قفيز برا والموزونات
نحوه منوان عسلا وقرا

المقدار وان لم يكن معيناً كذئب ماء ونحو سمن الشبه بالكيل وعلى القرة مثلها زيدا شبهه بالوزن أو المساحة والحاصل ان تمييز المفرد يكون في أربعة أنواع كفي التوضيح المقادير وما يشبهها والعدد والرابع ما كان فرعا للتمييز كخاتم حديد اوليس هـنا حالا عند المبرد والمصنف لجوده وتكثير صاحبه ولزومه والغالب في الحال خلاف ذلك أما نحو خاتمك حديد فيتعين حاله تعريف صاحبه وأوجب سيبويه فيهما الحالية لانه ليس بمقدار ولا شبهه دما ميني وأما تمييز التعجب فسيأتي ما فيه (قوله والاعداد) ظاهره ان العدد من المقادير وعليه ابن الحاجب وجعله المصنف قسيما لاقساما منها لعدم صحة اضافة المقادير اليه فلا يقال مقدار عشرة كما يقال مقدار شبر اسقاطي أي فالمراد بالمقدار ما يقدر به غيره كالرطل للزيت مثلا وأما العدد فهو نفس العدد واذ العشرة هي نفس الرجال وعلى هذا فيعطف قوله والاعداد على المقادير لاعلى المسوحات (قوله بما فسر) أي بالاختلاف وانما عمل المفسر بالفتح مع جوده لشبهه اسم الفاعل في الاسمية وطلب معموله في المعنى ووجود ما به تمام الاسم وهو التنوين والنون فعشرون درهما شبهه بضاربين زيد او رطل زيدا بضارب زيدا وقيل لشبهه بأفضل من ورجه المصريح (قوله ايمان ما تعلق به العامل الخ) صريح في أن المبرم ليس هو النسبة بل ذات مقدرة كإصر عن ابن الحاجب فالتقسيم المار انما هو بحسب الظاهر (قوله من فاعل أو مفعول) بيان لما واقتضاه عنهما ما يقتضي ان تمييز النسبة لا ينقل عن غيرهما وسيأتي ما في أفعل التفضيل ثم انه قد يكون غير محمول أصلا كتتميز التعجب في الله دره فار سار نحوه بناء على انه من تمييز النسبة وككرم زيد رجلا أو ضيفان كان هو الضيف فانه غير محمول عن شيء ولا يصح نحو يله عن الفاعل بتقدير أن الأصل كرمت رجولته زيد أو ضيفاً فانه لان هذا المصدر عين التمييز فان كان الضيف غير زيد كان محمولا عن الفاعل ومنه امتلا الأنا ماء بناء على أن المحمول عن الفاعل لا بد من صحة كونه فاعلا للفعل المذكور ما على الاكتفاء بصحة كونه فاعلا ولو لا لازم المذكر وهو التحقيق فمحمول عن الفاعل والأصل ملأ الماء الأنا والضابط انه متى كان المنسوب اليه الحسك ظاهرا نفس التمييز في المعنى كان غير محمول أصلا كنتم رجلا زيداً أو أحسن زيداً رجلا وان كان في المعنى فاعلا في الأول ومفعولا في الثاني بخلاف ما أحسن زيداً أو بداهة محمول عن المفعول أي ما أحسن أدب زيداً لانه غير المنسوب اليه الحسن في المعنى فتدبر (قوله نحو طاب زيد نفسا) أي ونحو عجبته من طيب زيد نفسا وزيد نفسا نفسا فهو محمول عن فاعل المصدر أو الوصف والأصل عجبته من طيب نفس زيد وزيد طيبة نفسه فالنسبة المميزة لا يلزم كونها في جملة بل تكون في غيرها كما مثل (قوله ومثله اشتعل الخ) أي في انه محمول عن الفاعل اذا اصل اشتعل شيب الرأس فحول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه وهو الرأس فارتفع بدله وحصل في الاسناد اليه ايهام غيبي بذلك المضاف الذي كان فاعلا وجعل تمييزا لان التفصيل بعد الاجال أو وقع في النفس وكذا يقال في الباقي وقد شبهه سر يان الشيب في جميع الرأس باشتعال النار في الخطب بجامع العموم أو البياض أو استعقاب الفناء في كل فاشتعل استعارة تبعية لمعنى امتلا أو شبه الشيب بالنار استعارة بالكناية واشتعل تخميس والجامع ماصر (قوله هو العامل الذي قبله) أي من فعل أو شبهه كإصر مثاله وقيل الناصب له نفس الجملة ولذلك يسمى التمييز المنصب عن تمام الكلام أي عن تمام الجملة لانها هي الناصبة له واختاره ابن عصفور وقد مر صحة حمل المتن على المذهبين (قوله بعد ذي) أي المقدرات ونحوها أي ما يشبهها كيلا أو وزنا ومساحة وقوله اذا أضفتها أي الى التمييز بقرينة البيت بعد لانه تقييد لهذا أي فتمييز المقدرات اذا أضفت له جوا ولغيره نصب (قوله كد حنطة) مبتدأ وخبر كافي المكودي أو الخبر محذوف أي عندي وخبره بدل أو حال والكاف جارة للجملة لقصد لفظها (قوله ان كان مثل الخ) اسم كان ضمير يعود على ما الموصولة أو على المضاف المفهوم من أضيف

والاعداد نحو عندي
عشرون درهما وهو
منسوب بما فسر وهو شبر
وقهيز ومنوان وعشرون
والمبين اجمال النسبة هو
المسوق لبيان ما تعلق به
العامل من فاعل أو مفعول
نحو طاب زيد نفسا ومثله
اشتعل الرأس شيئا وغرست
الارض شجرا ومثله وغرنا
الارض عيونا فنفسا تمييز
منقول من الفاعل
والاصل طابت نفس زيد
وشجر منقول من المفعول
والاصل غرست شجر
الارض فبين نفس الفاعل
الذي تعلق به الفعل وبين
شجر المفعول الذي تعلق
به الفعل والناصب له في هذا
النوع هو العامل الذي قبله
(ص)

وبعد ذي وشبهها اجوره
اذا

أضفتها كد حنطة غذا

والنصب بعد ما أضيف
وجبا

ان كان مثل ملء الارض
ذهبا

(ش) أشار بذى الى ما تقدم

ذكره في البيت من

المقدرات وهو ما دل على

مساحة أو كيل أو وزن

بالإضافة ان لم يضاف الى غيره نحو عندى شهر أرض وقفيز برونوا عسل وتمر فان أضيف الدال على المقدار الى غير التمييز وجب نصب التمييز نحو ما فى السماء قدر راحة سبحا بومنه قوله تعالى فان يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً وأما تمييز العدد فسيأتى حكمه فى باب العدد (ص)

والفاعل المعنى انصب بافعلا مفعلا كانت أعلى منزلا (ش) التمييز الواقع بعد أفعلا التفضيل ان كان فاعلا فى المعنى وجب نصبه وان لم يكن كذلك وجب جره بالإضافة وعلامته ما هو فاعل فى المعنى أن يصلح لجره فاعلا بعد جعل أفعلا التفضيل فعلا نحو أنت أعلى منزلا وأكثر مالا فنزلا وما لا يجب نصبهما اذ يصح جعلهما فاعلين بعد جعل أفعلا التفضيل فعلا فنقول أنت علامنزلك وأكثر مالا ومثال ما ليس بفاعل فى المعنى زيد أفضل رجلا وهذا أفضل امرأة فيجب جره بالإضافة الا اذا أضيف أفعلا الى غيره فانه ينصب حينئذ نحو أنت أفضل الناس رجلا (ص) وبعد كل ما اقتضى تعجبا ميز كما كرم بأبى بكر أبا

ومثل خبرها أى ان كان المقدار الذى أضيف من المضاف فى ملء الأرض ذهباً فى أنه مضاف لغير التمييز وجب النصب بعده هذا ما يغيبه حل الشارح وقال الاشمونى والمرادى ان كان أى المضاف مشتمل على أى فى أنه لا يصح اغناؤه عن المضاف اليه ومثله قدر راحة سبحا باذ لا يقال ملء ذهب ولا قدر سبحا فان صح اغناء المضاف عن المضاف اليه جاز النصب والجر بالإضافة بعد حذف المضاف اليه الاول كما شجع الناس رجلا وأشجع رجلا اه وفيه أن الذى يغنى عن المضاف اليه فى أشجع الناس الخ ليس هو المضاف بل التمييز كما يستفاد من الجمع لانه الذى يحل فى محله فالاولى على هذا أن يعود اسم كان الى التمييز المعنوم من المقام أى ان كان التمييز مشتمل على أى فى أنه لا يصح اغناؤه عن المضاف اليه وجب نصبه وينبى أن يراد بقوله بعدما أضيف أى لغير التمييز ما يميز المقدرات وغيرها ليكون للتمييز بقوله ان كان الخ فائدة اذ محترزه وهو ما يغنى عن المضاف اليه لا يكون فى المقدرات وشبهها فلا حاجة لخواجه منها ولان مما يجب فيه النصب لضافته لغير التمييز مع عدم اغناؤه نحو لته دره فارسا ورجلا كافى الجمع لكن يرد على هذا أن التمييز ليس للمضاف الذى هو درو ورجل بل للمضاف اليه وهو الضمير على ما سياتى فالوجه ان وجوب النصب فيه ليس لما ذكر بل لعدم تأتى اضافة المميز اليه فتأمل (قوله فيجوز جر التمييز الخ) ظاهره كالمثل ان يسمى تمييزا عند جره وقال ابن هشام بخلافه وانما يجوز الجر اذا أريد بالشبه ونحوه نفس الشيء المقدر من البر والأرض مثلافان أريد به الآلة التى بقدر بها وجب الجرح لكن هذا ليس تمييزا أصلا لانه على معنى اللام لا من ولذا لم يتعرض له المصنف والشارح (قوله فان أضيف الدال على المقدار) قيد به لان الكلام فى المقدرات وان كان غيرها كذلك ولذا أطلقه المرادى والاشمونى لكن الشارح جعل قوله ان كان الخ لبيان الواقع وبيان المراد من أضيف لالا احتراز كما مضى فلا يضره التقييم بها (قوله وجب نصب التمييز) أى بالنسبة الى علم الاضافة فلا ينافى جواز جره بمن أخذنا ما سياتى (قوله والفاعل المعنى) مفعول لانصب قدمه مع تأكيده بالنون للضرورة والمعنى نصب بنزع الخافض كافى السنخوى أو هو مفعول للفاعل امام منصوب أو مجرور بضافته اليه من اضافة الوصف لمعموله أى الفاعل الذى فصل المعنى أى قام به لان فاعل العلوم مثالا فى الحقيقة أى القائم به العلوه والمثل (قوله اذ يصح جعلهما فاعلين الخ) ظاهره كالمثل أن هذا التمييز محوّل عن الفاعل الاصطلاحي كاذب اليه بعضهم ويؤيده حصره فيما يميز النسبة فى الفاعل والمفعول وفيه انه يفوت التفضيل المستفاد من أفعلا اذ لم يثن العرب فعلا يؤدى معناه حتى يوضع مكانه ولذا حقق ابن هشام أنه محوّل عن مبتدأ مضاف والاصل من ذلك أعلى جعل المبتدأ تمييزا والضمير المضاف اليه مبتدأ فانفصل وارتفع وعلى هذا فراده بقوله والفاعل المعنى أن هذا التمييز هو المنسوب اليه المعنى أى المتصف به فى الحقيقة لانه محوّل عنه اه وقد يجب بالمكان أن يراد فعلا لوازا ئدا وكثرة زائدة فلا يفوت التفضيل بتحويله عن الفاعل أو بان فواته غير ضار اذ لا يجب بقاؤه فى الفعل الموضوع مكان أفعلا فى غير هذا الباب فكذلك فى تقدير (قوله ومثال ما ليس بفاعل الخ) ضابطه أن يكون أفعلا بعضا من جنس التمييز بان يصح وضع لفظ بعض مكانه فتقول فى مثاله زيد بعض الرجال وهذه بعض النساء فيجب فيه الجر لوجوب اضافة أفعلا ما هو بعضه وانما نصب فى أكرم الناس رجلا مع انه بعضه لتعذر اضافة أفعلا مرتين فالخاصل ان تمييز أفعلا ينصب فى صورتين وينجر فى صورة (قوله وبعد كل الخ) قيل لا فائدة فى هذا البيت اذا لانيان بالتمييز جائز بعد التعجب وغيره فلا خصوصية له وأجيب بأن المراد بقوله ميز أى بالنصب وجوبا كما يشعر به المثال فيمتنع جره بالإضافة (قوله مادل على تعجب) أى بالوضع وهو ما فعله وأفعلا به أو بالعرض نحو لته دره فارسا وما بعده والتمييز فى كل ذلك من تمييز النسبة كما قاله الموضح لكن نقل سم عن شرح التسهيل ان التمييز فى نحو لته دره فارسا لا يكون من تمييز النسبة الا اذا علم

(ش) يقع التمييز بعد كل مادل على تعجب نحو ما أحسن زيد رجلا وأكرم أبى بكر أبا

ولله درك عالما وحسبك يزيد رجلا وكفى به عالما يا جارا ما أنت جارة (ص) واجر بمن ان شئت غير ذي العدد *
والفاعل المعنى كطب نفسا فقد (ش) يجوز التمييز بمن ان لم يكن (٢٣٥) فاعلا في المعنى ولا يميز العدد فتقول

عندي شبر من أرض
وقيز من بر ومنوان من
عسل وتمر وغرس الأرض
من شجر ولا تقول طاب
زيد من نفس ولا عندي
عشرون من درهم (ص)
وعامل التمييز قدم مطلقا
والفعل ذو التصريف نورا
سبعا

(ش) مذهب سيبويه
رجله الله تعالى أنه لا يجوز
تقديم التمييز على عامله
سواء كان متصرفا أو غير
متصرف فلا تقول نفسا
طاب زيد ولا عندي
درهما عشرون وأجاز
الكسائي والمازني والمبرد
تقديمه على عامله المتصرف
فتقول نفسا طاب زيد
وشبها اشتعل رأسي ومنه
قوله

أنهم جرساني بالفراق
حبيبها

وما كان نفسا بالفراق تطيب
وقوله

ضبت حزبي في أبعادي
الأملا

وما رعويت وشبها رأسي
اشتعلا

ورافقهم المصنف في غير
هذا الكتاب على ذلك

وجعله في هذا الكتاب
قليلًا فإن كان العامل غير

مراجع الضمير كن بالله دره فارسا ورجلا وحسبك به ناصر والله درك عالما أو كان بدل الضمير ظاهر
كثله در زيد رجلا فإن جعل المرجع كان من تمييز المفرد لان افتقار الضمير إليهم إلى بيان عينه أشد من
افتقاره لبيان نسبة التعجب إليه والضمير المعلوم بالعكس اه وهو في الرضى أيضا ثم قال ما ملخصه فتمييز
النسبة قد يكون نفس المنسوب إليه كنهه الامثلة اذا المعنى لله در رجل هو زيد وكفى رجل هو زيد ابلح وهو
في ذلك غير محمول كما وقد يكون متعلقه كافي طب عالما اه والظاهر جريان هذا التفصيل في ضمير
ما أفعله وأفعله به وأما الضمير في نعم وبئس فقال الرضى وغيره من تمييز المفرد وان علم مرجعه لأنه لا يعود
إلا على التمييز ونقل عن المصنف أنه من تمييز الجملة ومثله به رجلا وأما تمييز كم فن تمييز العدد لأنها كناية
هذه (قوله والله درك عالما) البر بفتح الدال اللين فيحتمل أنه كناية عن فعل الممدوح أو براديه لئن
ارتضاه أي ما أعجب هذا اللين الذي نشأ به مثل هذا المولود الكامل في هذه الصفة وعلى كل فاضافته لله
للعظيم لأنه منشئ الجبابرة (قوله يا جارتا) مضاف ليا المتكلم النقيبة ألفا كيا غلاما وما للاستفهام
التمظيمي مبتدأ وأنت خبره وجارة تمييز للنسبة لان الضمير معلوم المرجع بالخطاب أي لبيان جنس ما وقع
عليه التعجب وهو الجوار (قوله ان شئت) أشار به إلى جواز الجر لأنه واجب وقوله غير ذي العدد أي
الصرح فلا ينافي أن تمييز كم يجر بمن وهو من ذي العدد لأنها غير صريحة فيه (قوله والفاعل) بالجر
عاطف على ذي أي وغير الفاعل والمعنى منصوب أو مجرور على مامر (قوله ان لم يكن فاعلا) أي محولا
عنه فالشرط عدم تحويلة عن الفاعل الاصطلاحي ومنه أفعول التفضيل على مامر وكذا عن المفعول لان
المحول عنهم ما مفسر للنسبة أوليات مقبلة على مامر فلا يصلح للحمل على المذكور قبله وذلك شرط في
مجرور من البيانية وكذا التمييز في عشرون رجلا لا يصلح للحمل لأنه مفرد وما قبله متعدد فامتنعت من
في هذه الثلاثة بخلاف غيرهما من تمييز المفرد غير العدد وتمييز النسبة غير المحول أصلا وان كان فاعلا أو
مفعولا في المعنى كنهه درك فارسا وأبرحت جارا وما أحسن زيد رجلا فيجوز جره بمن وان كان في
الاولين فاعلا في المعنى لان مدلول الظاهر والضمير شي واحد اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا وفي الثالث
مفعولا معنى لكنه غير محمول لأنه عين ما قبله ومن الجر قوله

يا سيدا ما أنت من سيد * موطأ الأكناف رحب النراع

وكذا البحر في نعم رجلا زيد لانه غير محمول كما كقوله * فنع المرم من رجل تهامي * (قوله غرس
الأرض الخ) مثال غير صحيح لانه محمول عن المفعول وقد سمعت ما فيه (قوله سبعا) ماض مجهول ونائب
فاعله يعود للفعل ونزرافة مصدر محذوف أي سبق سبقنا نزال الحال من ضمير سبق كما قيل لان القصد
استناد القلة للسبق لا للفعل المتصرف (قوله لا يجوز تقديم التمييز) أي لانه كانت في الايضاح فلا
يتقدم مثله (قوله ورافقهم المصنف) أي قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف وتمسكا
بما سمع منه كقوله أنفسا تطيب بنيل المني * وداعى المنون ينادى جهارا
وليس من التقديم قوله

إذا المرء عينه ناقر بالعيش مريا * ولم يعن بالاحسان كان مذميا

لان المرء فاعل محذوف يفسره قر والمحدوف هو العامل في التمييز والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٩ - (خضري) - أول) متصرف منهوا التقديم سواء كان فعلا نحو ما أحسن زيد رجلا أو غير نحو عندي عشرون

درهما قد يكون العامل متصرفا أو متمنع تقديم التمييز عليه عند الجميع وذلك نحو كفى زيد رجلا فإنه لا يجوز تقديم رجلا على كفى وان كان
فعلا متصرفا لانه بمعنى فعل غير متصرف وهو فعل التعجب فعني قولك كفى زيد رجلا ما كفا رجلا (ص)

﴿حروف الجر﴾ هالك حروف الجر وهي من الى * حتى خلا حاشا عدا في عن على من مندرج باللام كي واو نون * والكاف والباء والواو ومعنى (ش) هذه الحروف العشرة كلها مختصة بالاماء وهي تعمل فيها الجر وتقدم الكلام على خلا وحاشا وعدا في الاستثناء وقيل من ذكر كي واصل ومعنى في حروف الجر فاما كي (٢٣٦) فتكون حرف جر في موضعين أحدهما اذا دخلت على ما

﴿حروف الجر﴾

سميت بذلك لانها تعمل الجر كما قيل حروف النصب والجزم لذلك أولانها تنجز معاني الافعال الى الاسماء أي نضيفها وتوصلها اليها ومن ثم مماها الكوفون حروف الاضافة ولا يرد خلا وعدا في الاستثناء من حيث انهما لا لاخراج للتوصيل لان المراد أنها تبرز معنى الفعل بالاسم على ما يقتضيه الحرف من ثبوت أو نفي والمراد بالجر على هذا معناه المصدرى وعلى الاول الاعراب المخصوص وقدمها على الاضافة لانها تقدم بالحرف دون العكس ولما قيل ان الجر في الاضافة بالحرف المقدر (قوله هالك) اسم فاعل بمعنى خذ وحرف مفعوله والكاف حرف خطاب تتصرف تصرف الكاف الاسمية من تذكير وغيره كالكاف في رويدك وذلك واياك وأرأيتك بمعنى أخبرني وقد تبدل في هالك همزة متصرفه كذلك فيقال هاهنا هاوم الخ (قوله في موضعين) زيد عليها ما ثالث وهو المصدرية وصلتها كقوله

اذا أنت لم تنفع فضر فانما * يرجى الفنى كيما يضر وينفع

أي للضر والنفع لمن يستحقهما قاله الاخفش وقيل ما كافة لكي عن العمل كما تكف رب (قوله ما الاستفهامية) أي المستفهم بها عن العلة (قوله وحي بالهاء) أي وقفنا لحفظ الفتحة الدالة على الالف وكذا يفعل بهامع سائر حروف الجر كما سيأتي في قوله

وما في الاستفهام ان جرت حذف * ألفها وأولها الها ان تقف

(قوله بان مضمرة) اعلم أن كي ان ذكرت ان بعدها كانت جارة بمعنى اللام قطعاً وأذكرت اللام قبلها كانت مصدرية ناصبة بنفسها فطاعا وان خلت عنهما كمثلها احتملت الجارة بتقدير ان بعدها والمصدرية بتقدير اللام قبلها والثاني أولى لان ظهور ان معها ضرورة وظهور اللام كشيء فالاولى الجمل عليه وان قرنت بهما فالارجح كونها جارة مؤكدة للام فياجرى عليه الشرح احتمال مرجوح (قوله عليل) بالتصغير وكذا هليل الآتي (قوله أي الغوار) بكسر الميم وسكون الغين المججمة كنية رجل ويروى أبا على هملها عمل كان وأول البيت * فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة * لعل الخ (قوله شريم) بانشين المججمة أي مشرومة أي مفضاة (قوله مبتدآن) أي ورفعهما محلى أو مقدر للجار الشبيه بالزائد على مامر (قوله حرف جزائند) صوابه شبيه بالزائد ومثلها لاو لاو رب لان الزائد لا يفيد شيئاً غير التوكيد وهذه تفيده الترجي والامتناع والتقليل وانما أشبهت الزائد في انها لا تتعلق بشئ كجاء المغنى وكذا أحرف الاستثناء في قول من ولا زائد على ذلك فقوله كالباء الخ أي في عدم التعاقب فقط لا من كل وجه (قوله وروى أيضا حذف اللام الخ) ولا يجوز الجر في غير هذه الاربعة من لغات لعل تصرح (قوله يربدون من كنه) أي فهمي عندهم بمعنى من الابتدائية (قوله شربن الخ) ضمنه معنى روين فهداه بالباء وهي بمعنى من التبعية والجمع جمع لجة بالضم وهي معظم الماء ونشيج بنون فهمزة فياء جيم كصهيل أي صوت عال ووجه لمن نشيج حال من نون شر بن العائدة للسحاب لزعم العرب والحكمة أنها تدنو من البحر الملح في أما كن مخصوصة فتجتمد منها خراطيم عظيمة تحراطم الابل فتشرب من مائه بصوت مزعج ثم تصعد في الجو فيلطف ذلك الماء ويعذب باذن الله تعالى في زمن صعودها في الهواء ثم تنطره حيث شاء الله تعالى (قوله ولم يعد المصنف لولا) كذا لم يعدها التنبيه وهمزة الاستفهام اذا عوضا عن باء القسم فانه يقال آله

الاستفهامية نحو كيما أي لمه فاستفهامية مجرورة بكي وحذف ألفها لدخول حرف الجر عليها وحي بالهاء للسكت الثاني قبل ذلك جئت كي أكرم زيدا فأكرم فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد كي وأن والفعل مقدر ان بمصدر مجرور بكي والتقدير جئت كي اكرام زيدا أي لا اكرام زيد وأما لعل فالجر بهالفة عليل ومنه قوله

لعل أبى المغوار منك قريب وقوله

لعل الله فضلكم علينا * بشئ ان أمكم شريم فأبى المغوار والاسم الكريم مبتدآن وقريب وفضلكم خبران واصل حرف جزائند دخل على المبتدأ فهو كالباء في بحسبك درهم وقدروى على لغة هؤلاء في لامها الاخيرة السكسر والفتح وروى أيضا حذف اللام الاولى فتقول لعل بفتح اللام وكسر ها وأمامتي

فالجر بهالفة هليل ومن كلامهم أخرجهما حتى كبر يدون من كنه ومنه قوله

شربن بماء البحر ثم ترفعت * متى لجج خضر لمن نشيج وسيأتي الكلام على بقية العشرة من عند كلام المصنف عليها ولم يعد المصنف في هذا الكتاب لولا من حروف الجر وذكرها في غيره ومذهب سيبويه

انها من حروف الجر لكن لانجر الا المضمر فتقول لولاى ولولاك ولولاه فالياء والكاف والهاء عند سيبويه مجرورات بلولا وزعم الاخفش انها في موضع رفع بالابتداء ووضع ضمير الجر ووضع ضمير الرفع فلم تعمل لولا فيها شيئا كالاتعمال في الظاهر نحو لولا زيد لايتك وزعم المبرد أن هذا التركيب أعني لولاك ونحوه لم يرد من لسان العرب وهو

(٢٢٧)

عجوج بنديوت ذلك عنهم كقوله

أطعم فينما من أراق دماءنا

ولولاك لم يعرض لاحسابنا

حسن

وقول الآخر

وكم موطن لولاى طحت

كاهوى

باجرامه من قنة النبق

منهوى

(ص)

بالظاهر اخصص منذ

وحى

والكاف والواو ورب والتا

واخصص منذ ومنذ وقتنا

ورب

منسكب والياء لله ورب

ومارو ومن نحو ربه فنى

نركذا كها ونحوه أى

(ش) من حروف الجر مالا

يجر الا الظاهر وهى هذه

السبعة الله كورة فى البت

الاول فلا تقول منذ ولا

منه وكذا الباقي ولا تجر

منذ ومنذ من الامعاء الظاهرة

الامعاء الزمان فان كان

الزمان حاضرا كانت بمعنى

فى نحو مارأيت منذ يومناى

فى يومنا وان كان الزمان

ماضيا كانت بمعنى من نحو

مارأيت منذ يوم الجمعة أى

من يوم الجمعة وسيد كر

المصنف هذا فى آخر الباب

بالمدح وصل الهمزة وهما لله لافعلن بقطع همزة الله ووصلها مدا وقصرا وأضعفها القاطع مع القصص بل أنكرها ابن هشام ويقال لله بالقطع والقصر بلانعو يرض شئ عن الباء لما فى التفسير بل ان الجر بالياء المعوض عنها الابهام خلافا لالاخفش ومن وافقه لكن يؤيد الاخفش أن الجر بواو القسم وثان مع ان الواو عوض من الباء والتاء عوض من الواو (قوله انها من حروف الجر) أى الشبهة بالزائدة فلا تتعلق بشئ كرب ولعل الجارة كما (قوله مجرورة بلولا) أى مع كونها فى محل رفع بالابتداء والخبر محذوف فلهما محلان على رأى سيبويه فان عطف عليها ظاهر تعين رفعه على محل الابتداء اجاعا لانها لانجر الظاهر فقوله وزعم الاخفش انها فى محل رفع أى فقط (قوله ووضع ضمير الجراح) أى كما عكسوا فى قولهم ما أنا كأت ولا أنت كان لا يرد أن النيابة انما عهت فى الضمائر المنفصلة لوجودها فى المتصلة أيضا فى عسائك وعسائه على قول تقدم فى باب ان وهذا الوضع غير لازم عند سيبويه وان كان الضمير مبتدأ لأن معنى كون الهاء ونحوها ليست من ضمائر الرفع انها لا تكون فى محل رفع فقط فلا ينافى أنها تكون فى محل رفع وجر كعجبت من ضر بك زيدا (قوله أنطعم) بالضم من الاطعام والاحساب جمع حسب وهو ما يعد من المأكل وحسن هو ابن الامام على سبط الرسول صلى الله عليه وسلم والبيت تحريض لعاوية على قتاله (قوله وكم موطن الخ) كم خبرية بمعنى كثير ظرف لطحت وأمبتدأ خبره جلة لولاى طحت أى طحت فيه بكسر الطاء وضمها من طاح يطوح ويطيح أى هلك وتأوه للخطاب ومما صدر به وهوى أى سقط وقاعله منهوى أى ساقط والاجرام جمع جرم أى حشة والقنة بضم القاف وشدا النون على الجبل كالقنة وزناوه معنى وكذا النيق بكسر النون وسكون التحتية آخره قاف من اضافة المسمى الى الاسم (قوله بالظاهر اخصص) الباء داخل على المقصور عليه عكس قوله الآتى واخصص بمداخل وكذا يخصص به كى ولعل وبني فالجلة عشرة لانجر الضمير لضعف كل منها باختصاصه بقبيل كالوقت والمنسكر والآخر والمتصل به أو بكونه عوضا من باء القسم لا أصلا فيه أو بفراية الجربة أو بتأديته الى اجتماع مثلين فى نحو كك فطر المنع وما عداها يجرهما (قوله والتاء لله ورب) بفتح الراء يوهم التسوية بينهما مع أنها اقلية مع رب لأن تؤخذ القلة من تأخيرها عن الجلالة (قوله الاسماء الزمان) أى لانها اذا كانا اسمين يكون مدلولهما الزمان فخصابه حوفين طلبا للنسبة بين مدلوليهما ولا يرد قولهم مارأيت منذ أن الله خلقه لان الزمن مقدس فيه أى منذ زمن أن الله الخ وأما الدخلة على الفعل والجملة الاسمية فليست حرف جر بل اسم بمعنى الزمن كاسيأتى وشروط الزمان المجرور بهما كونه متعينا لابهما كمنذ زمن وماضيا أو حالا لا مستقبلا كمنذ غد ومتصرفا لا غيره كمنذ سحر تريد به معنى وشروط عالمهما كونه ماضيا اما منفييا يصح تكرره كمارأيت منذ يوم الجمعة أو مثبتا متطاولا كسرت منذ يوم الخميس بخلاف قتله أو ما قتله مذ كذا فان قلت ما قتلت مذ كذا بلاهاء صح لان القتل المتعلق بمعين لا يكرر بخلاف غيره مالم يتجاوز بالقتل عن الضرب فتسبب ومن أسماء الزمان الظروف الاستفهامية كمنذ كم أو منذ متى أو منذ أى وقت سرت (قوله وقد شذ جزها الضمير) قال ابن هشام الخضر اوى وكذا لا تعطفه أيضا فهى مختصة بالظاهر عاطفة وجارة وقيل تعطف المضمر كضربتهم حتى اياك (قوله لا يانى) بضم الياء وكسر القاء أى لا يجرد اناس فنى حتى يجردوك حينئذ يجردون القنى

وهذا معنى قوله واخصص منذ ومنذ وقتنا وأما حتى فسيأتى الكلام على مجرورها عند ذكر المصنف وقد شذ جزها الضمير كقوله

فلا والله لا يانى أناس * فنى حناك يا ابن أبى زباد ولا يقاس على ذلك خلافا لبعثهم ولغة هذيل ابدال حائها عينا وقرأ ابن مسعود فتر بصوابه عنى حين وأما الواو فمختصة بالقسم وكذلك التاء ولا يجوز ذكر فعل القسم معهما فلا تقول أقسم والله ولا أقسم بالله ولا تجر التاء الا لفظ الله فتقول تالله لافعلن وقد سمع جرهما رب مضافا الى السكبة فقالوا رب السكبة وهذا معنى قوله والتاء لله ورب وسمع أيضا تالرجن

(قوله نحياتك) أى وحياتك فالتاء بدل من واو القسم (قوله ولا تجررب الانكرة) أى موصوفة غالبا ان لم تكن هي وصفا لازما خلافا للبرد كفى التسهيل ولا تتعاق بشئ وانما تدخل لفائدة التثنية غالبا كحديث يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة أو التقليل قليلا كقوله

ألا رب مولود وليس له أب * وذى ولد لم يلد له أبوان

فجرورها امامتدا كاذ كر وخبره في الحديث عارية وفي البيت اما جلة ليس له أب وواوها زائدة كهى في آية وفتحت أبواها أو هو محذوف أو ثابت والواو حالية وذلك المولود هو عيسى وذى ولد الخ هو آدم عليهما السلام أو مفعول به كمثل الشرح أو من باب الاشتغال ان قلت فيه لغية بالهاء واعلم ان كونها حرف جر مذهب البصريين وذهب الكوفيون والا خفش الى اسميتها أو يده الرضى بانها مثل كم التثنية وهى اسم اتفاقا فكما أن معنى كم رجل عندى كثير من جنس الرجال عندى كذلك معنى رب رجل عندى كثير أو قليل من هذا الجنس عندى وجنح اليه الهمامي قال وعلة بنائها حينئذ تضمنها معنى الانشاء كاقيل في كم أوشبها وضع الحرف في لغة تخفيفها وحمل التشديد عليه وعلى هذا فما بعدها مجرور باضافتها اليه وحمل العامل لها نفسها مثل كم لا تجرورها وفيها سبع عشرة لغة ضم الراء وفتحها مع فتح الباء مجردة من التاء أو معها ساكنة أو مفتوحة ورب بضمين وكل من هذه السبعة امام تخفيف الباء أو تشديدها ورب بضمين ففتح مشدد ورب بضم الراء أو فتحها مع اسكان الباء أفاده الصبان عن الطمع وفي السجاعي ثمانية عشر منها عشرة هنا والثمانية ضم الراء وفتحها مع شد الباء وخفتها وكل من الاربع مع ما فقط أو مع ما والتاء فالجاء خمسة وعشرون (قوله وقد شذجوها ضمير الغيبة) أى شذ قياسا لاستعمالا لكثرة ويلزم هذا الضمير الافراد والتذكير عند البصريين ويلزم نفسه بغيره باسم مؤخر عنه مطابق للعنى المراد فهو من تمييز المفرد نحو رب رجلا أو امرأة أو رجلا أو نساء (قوله واه) اسم فاعل من وهى أى ضعف مجرور برب محذوف أى ورب واه ورأيت براء فهمزة فو حدة أى أصلحت ووشيك أى سر يعاصقه مصدر محذوف أى رأيا وشيكاهن أعظمه مفعول رأيت وعطبا بكسر الطاء أى مشرقا على العطب وهو الهلاك بدليل أنفقت أى أبعدته منه (قوله وأم أو عال الخ) صدره * خلى الذنابات شمالا كشبا * وضمير خلى الجار وحشى والذنابات بالذال الموحدة اسم موضع وشمال ظرف أى ناحية شماله وكشبا بفتح السكاف والمثلثة أى قريبا منه والمفعول الثانى خلى اما شمالا وكشبا حال أو بالعكس وأم أو عال اسم موضع مرتفع عطف على الذنابات أو مبتدأ خبره كها أى كالذنابات وأقرب على الاولى عطف على محل كها وعلى الثانى عطف على الهاء (قوله ولا ترى بعلا) أى زوجا ولا حلالا أى زوجات كه أى كالجار الوحشى ولا كهن أى الاتن الاحاطلا أى الا بعلا ما نعا أنشاء من الزوج بغيره كالعاضل واعلم ان جر السكاف لضمير الغيبة المتصل خاص بالضرورة عند البصريين فيجوز استعماله فيها حتى لنا والكوفيون لا يخصونه بها جرها لغيره من الضمائر شاذ ثرا ونظما كقول الحسن انا كك وأنت كى وقولهم ما أنا كانت وما أنت كانا وما أنا كاياك وما أنت كايلى (قوله في الامكنة) متعلق بابتدى وبين تنازعه الثلاثة قبله فاعمل فيه الاخير وحذف من غيره ضميره لكونه فضلا واعلم ان ما ذكر هذه الحروف من المعانى المتعددة ان تبادرت كلها من الحروف كالا ابتداء والبيان والتبعض فى من والاستعانة والمصاحبة والسببية فى الباء كان حقيقة فى جميعها بطريق الاشتراك اللفظى فرار من التحكم اذ المتبادر علامة الحقيقة ولا يردان المجاز أولى من الاشتراك كفى جمع الجوامع وغيره لان محله عند تيقن حقيقة أحد المعانى وجهل حال الآخر لا عند تبادر الجميع وان لم يتبادر منها كالا ابتداء والانتهاى فى الباء نحو شر بن يمام البحر وأحسن بنى فذهب البصريين منع استعمالها فى ذلك قياسا فلا ينوب بعضها عن بعض كالاتوب حروف النصب والجزم عن بعضها أو أنهم ذلك فهو امام مؤول بما يقبله

وذكر الخفاف فى شرح الكتاب انهم قالوا نحياتك وهذا غريب ولا تجررب الانكرة نحو رب رجل عالم لقيت وهذا معنى قوله ورب منكرا أى واحد من رب النكرة وقد شذجوها ضمير الغيبة كقوله

واه رأيت وشيكاه صاع أعظمه

وربه عطبا أنفقت من عطبه

كما شذج السكاف له كقوله * وأم أو عال كها وأقربا * وقوله

ولا ترى بعلا ولا حلالا

* كه ولا كهن الاحاطلا

هذا معنى قوله ومارروا

البيت أى والذى روى من

جر رب المضمير نحو ربه فتى

قليل وكذلك جر السكاف

المضمير نحو كها (ص)

بعض وبين وابتدى فى

الامكنة

بين وقد تأنى لبدء الازمه

وزيد فى نفى وشبهه جـ *

نكرة كالباغ من مفسر

(ش) نحيى ممن

اللفظ من تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كتضمن شر بن معني روين وأحسن معنى لطف أو حل على الجواز كالظرفية المجازية في جندوع النخل التشبيه بالظرف الحقيقي بجامع التمكن وفي تحييل وأمان باب نيابة كلمة عن أخرى شذوذاً فالتجوز عندهم في غير الحرف أرفيه مع الشذوذ وهذا الثاني محل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتأخرين بالاشذوذ قال في المعنى وهو أقل تعسفاً (قوله للتبعية) علامتها صحة حلول بعض مكانها كما قرأ ابن مسعود حتى تنفقوا بعض بالتحبون وعلامة البيانية صحة الاخبار بما بعدها عما قبلها والابتدائية أن يحسن في مقابلة إلى أو ما يفيد فأنشأها كاعوذ بالله من الشيطان فان معنى أعوذ به ألتجئ إليه منه فالبدء أفادت الانتهاء والغالب فيها الابتداء حتى قيل ان سائر معانيها ترجع إليه فكان ينبغي تقديمه والمراد بالغاية المسافة اطلاقاً لاسم الجزء على السكل اذ الغاية هي النهاية وليس لها ابتداء وبهذا يظهر معنى قولهم الى لا انتهاء الغاية (قوله في غير الزمان) اشارة الى أن المراد بالا مكنة في المكن ما ليس زماناً فيشمل نحو من فلان الى فلان انه من سليمان ويمكن جعل الاشخاص أما كن بالتأويل للازمة المسكان لها (قوله ومن الناس من يقول) المتبادران من الناس خبر عن من يقول ولا يظهر له فائدة ولذا قال بعضهم ان من اسم بمعنى بعض مبتدأ ومن يقول خبر ومن صرح بأن التبعية اسم الامام الطيبي وقال السعد بعد كلام قرر فالوجه أن يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدأ اه وما قبل التبعية يكون أقل مما بعدها دائماً فن يقول أقل من مطلق الناس وهو قبلها نقد يراو البيانية بالعكس فالرجس أكثر من الاوثان وقديكون أقل تكاثم من حديد (قوله من أول يوم) ان أريد بالتأسيس البناء فالابتداء ظاهر أو مجرد وضع الاساس فن بمعنى في كما قاله الرضى قال ومن في الظروف كثير ما تقع بمعنى في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن يئثناو بينك حجاب اه صبان (قوله تخبرن) ماض مجهول ونون الفسوة للسيوف ويوم حليلة من أيام حروب العرب المشهورة وحليلة بنت الحرث بن أبي شمر ملك غسان وجه أبوها جيشا الى المنذر بن ماء السماء فطيبهم بطيب من عندها فلما قدموا على المنذر قالوا له صاحبنا يدين لك ويعطيك حاجتك فتباشروا صحابه وغفلوا بعض الغفلة فحمل عليهم الجيش وقتلوا المنذر ويقل انه ارتفع في ذلك اليوم من الجحاج أى الغبار ما غطى عيني الشمس والتجارب كساجد جمع تجربة كما في المصباح (قوله الابشرطين) بقى ثالث وهو كون مجرورها فاعلا كما بأنهم من ذكر أو مفعول كهل تحس منهم من أحد أو مبتدأ ولو منسوخا كهل من خالق غير الله وما ظننت من رجل قائماً أو مفعول مطلقاً على ما قاله ابن هشام نحو ما فرطنا في الكتاب من شيء أى من تغريب فلان زاد مع غير الاربعة عند الجمهور وفائدتها التخصيص على العموم ان لم تختص النكرة بالنفي كما مثل أوثاً كيد النص عليه ان اختصت به كما قام من أحد ومعنى زيادتها ان مدخولها مطلوب للعامل بدونها فهي مقعومة بين الطالب ومطلوبه لأنهما لا تفيد شيئاً اذسة وطها يخل بالمراد منها (قوله أن يسبقهاني) فلا تزداد في الاثبات الا في تمييزكم الخبرية اذا فصل منها بفعل متعد نحوكم تركوا من جنات كما نقله السعد عن القوم (قوله والاستفهام) أى بهل وكذا الهمة على الوجه ولم تسمع مع غيرهما لانه لا يطلب به الا التضور بخلاف هل فالتصديق والهمة له وللتصور (قوله خلافاً لا خفش) أى في عدم الشرطين معا (قوله يغفر لكم الخ) أجاب عنه الجمهور بان من فيه تبعية لازمة فلهي بمعنى بعض مفعول به وذو بك مضاف اليه ولا ينافيه قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعاً لان هذا النامعشر الامة المحمدية والاولى لامة نوح عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام على أن الموجبة الجزئية لا ينافيها الا السالبة السكينة لا الموجبة وفي الاقان عن بعضهم أن يغفر لكم حيث كانت المؤمنين تجرد عن من بخلافها للكفار تفرقة بينهما (قوله فساكن من مطر) أجيب بانها تبعية

أخذت من الدراهم ومنه قوله تعالى ومن الناس من يقول آمنا بالله ومثلاً لبيان الجنس قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان ومثلاً لا ابتداء الغاية في المكان قوله تعالى سجان الذي أمرى بعده ليسان من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى ومثلاً لا ابتداء الغاية في الزمان قوله تعالى لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه وقول الشاعر تخبرن من زمان يوم حليلة الى اليوم قد جرت كل التجارب ومثال الزائدة ما جاء في من أحد ولا تزداد عند جمهور البصريين الا بشرطين أحدهما أن يكون المجرور بها فكرة الشان أن يسبقهاني أو شبهه والمراد بشبهه النفي النهي نحو لا تضرب من أحد والاستفهام نحو هل جاءك من أحد ولا تزداد في الايجاب ولا يؤتى بها جارة معرفة فلا تقول جاء في من زيد خلافاً لا خفش وجعل منه قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم وأجاز الكوفيون زيادتها في الايجاب بشرط تنكير مجرورها ومنه عندهم قد (ش) يدل على انتهاء الغاية

كان من مطر أى قد كان مطر (ص) لانها حتى ولا م والى * ومن وباء يفهمان بدلا بالى وحتى واللام والاصل من هذه الثلاثة الى فلذلك نجر الآخر وغيره نحو سرت البارحة الى آخر الليل أو الى نصفه ولا تجر حتى الا ما كان

آخر الأرمه تصلا بالآخر كقوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر ولا تجر غيرهما فلا نقول سرت البارحة حتى نصف الليل واستعمال اللام للأنتهاء قبل ومنه قوله تعالى كل يجري لأجل مسمى وتستعمل من والباء بمعنى بدل فمن استعمال من بمعنى بدل قوله عز وجل أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة أي بدل الآخرة وقوله تعالى ولونشاء لجمعنا منكم ملائكة في الأرض يخافون أي بدل منكم وقول الشاعر وجارية لم تأكل المرققا * ولم تدق من البقول الفستقا أي بدل البقول ومن استعمال الباء بمعنى بدل ما ورد في الحديث ما يسرني بها جر النعم أي بدلها وقول الشاعر (٢٢٠) فليت لي بهم وقوما ذاركبوا * شنوا الاغارة فرسانا وركبانا أي بدلهم (ص)

واللام للملك وشبهه وفي

تعدية أيضا وتعمليل قفي وزيد والظرفية استين بيا وفي وقد بينان السببا (ش) تقدم ان اللام تكون للأنتهاء وذكر هنا انها تكون للملك نحو لله مافي السموات ومافي الارض والمال لزيد ولشبهه الملك نحو الجبل للفرس والباب للدار والتعدية نحو وهبت لزيد مالا ومنه قوله تعالى فهب لي من ذلك ويا ابرئني و يرث من آل يعقوب وللتعليل نحو جئتكم لا كرامكم وقوله واقي لتعروني لذكر الكهزة كما انتفض العصفور باله القطر * وزائدة قياسا نحو لزيد ضربت ومنه قوله تعالى انت كنتم لارؤيا تعبرون وسما عا نحو ضربت لزيد اشار بقوله والظرفية استين الى آخره الى معنى الباء وفي قد ذكر انها اشتراك في افادة الظرفية والسببية فمثال الباء للظرفية قوله تعالى وانكم لترون

كأمر أو بيانية لمخدوف أي قد كان شيء من مطر أو ان زيادتها في ذلك حكاية لسؤال مقدر كأنه قيل هل كان من مطر فاجيب بذلك حكاية للسؤال والظاهر صحة البيان في الآية يضار جلة ما ذكره هنا من أربعة معان وسبأ أي البدلية بقي الظرفية كاذنودي للصلاة من يوم الجمعة والتعليل بما خاطبهم أغرقوا والمجازاة كمن قد كنف في غفلة من هذا حتى عجز الحديث من الطيب والاستعانة كالباء ينظرون من طرف خفي والاستعلاء كلى ونصرناه من القوم الذين كذبوا فاجلة عشرة (قوله على انتهاء الغاية) أي المسافة في الزمان والمكان كأمر (قوله حتى مطلع) مثال للثاني وهي متعلقة بتنزل لا بسلام كما نقله يس عن ابن هشام أي تنزل الملائكة فيها الى طلوع الفجر و يلزم عليه الفصل بين العامل والمعمول بجملة سلام هي ومثال الآخر أكلت السمكة حتى رأسها وسرت حتى آخر الليل * واعلم أن حتى الجارة قسمان جارة للفرد ولا تكون الا غائية وهي التي لا تجر الا آخر والمتصل به والثانية جارة لان المضارع وهذه تكون غائية وتعليلية واستثنائية كما سيأتي ثم ان دلت قرينة على دخول الغاية في الى وحتى أو عدم دخولها عمل بها أو الا فالصحيح دخولها في حتى لا في الى جملا على الغالب فيهما عند القرينة (قوله ولا تجر غيرهما) خالفه في التسهيل (قوله لم تأكل المرققا) أي الرغيف الرقيق والبقول خضرارات الارض (قوله شنوا الاغارة) أي فرقوا أنفسهم لاجل الاغارة والاغارة مفعول به ومفعول شنوا مخدوف (قوله للملك) هي الواقعة بين ذاتين ثانيهما بملك كما مثله وشبهه الملك هو الاختصاص وهي الواقعة بين ذاتين ثانيهما بملك بفتح الياء كما مثله أيضا وأولهما بملك بضمها كانت لي وأنت لك ولزيد أخ فان وقعت بين معنى وذات كالجدة والكافرين النار أي عذابها كانت للاستحقاق وقد يعبر عن الثلاثة بالاختصاص (قوله الجبل) بضم الجيم وفتحها ما يلبس للدابة تحت السرج لمنع البرد ونحوه (قوله وللتعدية) أي المجردة عن افادة معنى فلا ينافي أنها في بقية المواضع لتعدية معنى العامل لمجرورها (قوله فهب لي الخ) جعلها في شرح التسهيل لشبهه التعليل فتكون في وهبت لزيد مالا للتعليل قال في المغني والاولى أن تمثل التعدية المجردة بما أحب زيد اعمرو وما أضر به ليس كراي لأن ما بعده مفعول حقيقي للفعل لكونه متعديا له أصالة فلما نبى للتعجب صار لازما بالنسبة اليه عند البصر بين فعدي له باللام وأما الهزة فتعدي به لمفعول آخر وعند الكوفيين باق على تعديته الاصلية فاللام حينئذ ليست للتعدية بل مقوية للعامل اضعفه باستعماله في التعجب (قوله وزائدة) أي اما التقوية عامل ضعف بالتأخير عن معموله كشالي الشارح أو بكونه فرعاً في العمل نحو مصداق لما معهم فعال لما يريد واما المجرد التأكيد وهي الواقعة بين الفعل ومفعوله المؤخر عنه كضربت لزيد أو بين المتضامين كالأبالك في قول وفائدة هذه تقوية المعنى دون العامل فلا تتعاقب شيئا أصلا لكونها زائدة محضة وأما الاولى فلا تتعاقب بالعامل الذي قوته وان لم تكن معدية لتعدي به بنفسه فهي وأسطه بين المعدية والزائدة كافي التوضيح وشرحه (قوله خشاش) مثل الخاء والفتح أشهر وهو هوام الارض وحشراتا وقيل

غير

عليهم مصبحين وبالليل أي وفي الليل ومثاها للسببية قوله تعالى

فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم وبصدهم عن سبيل الله كثيرا ومثال في للظرفية قولك زيد في المسجد وهو الكثير فيها ومثاها للسببية قوله صلى الله عليه وسلم دخلت امرأة النار في هرة حبستها فلا هي أطعمتها ولا هي تركتها تأكل من خشاش الارض (ص) بالباء استعن وعدم عوض ألقى * ومثل مع ومن وعن بها انطق (ش) تقدم ان الباء تكون للظرفية والسببية وذكر هنا انها تكون

غير ذلك (قوله للاستعانة) هي الداخلة على آلة الفعل فلذا تسمى بآلة الآلة وبآلة السببية هي الداخلة على سبب الفعل وعلته فلا تندرج احداهما في الأخرى (قوله ولاتعدية) أي الخاصة وهي تعدية الفعل إلى مفعول كان قاصر عنه بان كان قبلها فاعلا فتصبره مفعولا فهي كالمعزة في ذلك وأكثر ما تعديه الفعل القاصر كذهبت بز يدأى أذهبته ولذا قرئ أذهب الله نورهم أما تعدية معنى العايل إلى المجرور فعامية في كل الحروف غير الزائدة (قوله وللتعويض) وتسمى بآلة المقابلة وهي الداخلة على الاعواض والأثمان ففيها مقابلة شيء بشيء أي دفع شيء وأخذ آخر في مقابله أما بالبدل فليس فيها مقابلة من الجانبين بل اختيار أحد الشيئين على الآخر واستظهار في الهمع أن بآلة البدل تدل على اختيار الشيء أعم من كونه مقابلا لشيء آخر لا فهي أعم مطلقا (قوله اشتروا الحياة الخ) أي حيث بدلوا ما في التوراة عما يصدق نبينا صلى الله عليه وسلم خوف انقطاع ما يأخذونه من أسافلهم فسكانهم جهاد الآخرة ثماد فجوهم عندهم بسبب السكتمان وأخذوا بدله الدينار من أسافلهم فهو ثمن معنوي لا حسي كقوله تعالى ادخلوا الجنة عما كنتم تعملون لأن هذه بآلة التعويض أيضا لدخولها على الثمن المعنوي وهو العمل ومن المعلوم أن ما يؤخذ بعوض قد يعطى مجانا وليست بآلة السببية خلافا للمعتزلة بناء على زعمهم بوجوب الصلاح تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا بدليل حديث لن يدخل أحدكم الجنة بعمله فان المنفي فيه السبب الذي لا يمكن تخلفه والمثبت في الآية التعويض والمجازاة (قوله وللاصاق) هذا المنفي لا يفارقها لئلا اقتصر عليه سيئويه فكان ينبغي تقديمه ثم هو إما حقيق كما سكت بز إذا قبضت على جسمه أو ما يحبس منه من ثوب أو غيره أو مجازي كتمثال الشارح فان فيه الصاق المرور بمكان يقرب من زيد لا بز يدلا بز يد نفسه واستظهر الدماميني أنه في قبض الثوب مجازي كالمرور فقال الشمني لا يليق باللغة هذا التدقيق فإسالك ثوب بز يد يقال له في اللغة ما سلك زيد بخلاف المرور (قوله ومعنى مع) أي المصاحبة فذكره لها بعد مكرر وعلمتها أن يصلح في وضعها مع ويغنى عنها وعن مدخولها الحال كاهبط بسلام أي معه أو مساهما وقد دخلوا بالكفر كذلك قال في المنفى وقد اختلف في الباء من قوله تعالى فسبح بحمده بك فتعيل للمصاحبة والجساضا للفعل أي سبحه حامدا له أي زهده عما لا يليق به وأثبت ما يليق به وقيل للاستعانة والجساضا للفعل أي سبحه بما حباه نفسه اذ ليس كل نزهة بحمده ولا ترى أن تسبيح المعتزلة عطل كثيرا من الصفات وهذا معنى ما قاله ابن السجري في قوله فسبح بحمده واختلاف في سبحانك اللهم وبحمدك فتعيل جملة واحدة على زيادة الواو في أي في الباء ماذكر وقيل جانتان على أنها عاطفة ومتعلق الباء محذوف أي وبحمدك سبحتك في أي ماضى وقال الخطابي المعنى وبمعونتك التي هي نعمة توجب على حمدك سبحتك لا بحول يريد أنه من إقامة المسبب وهو الجسد مقام سببه وهو المعونة التي هي نعمة اه بتصرف (قوله ومعنى عن) أي المجاوزة فيمسل وتختص حينئذ بالسؤال نحو فاسأل به خبيرا بدليل يسألون عن أنباءكم وقيل لا بدليل يسمى نورهم بين أيديهم وبأيديهم أي وعن أيديهم (قوله وعن الخ) متعلق بمعنى ومن قد فطن فاعله وتجاوزا بضم الواو مفعوله مقدم (قوله كما على الخ) مامصدرية وعلى مبتدأ خبره جعله لا والفاء للامتنان وموضع عن ظرف لجعل خبر قياسي إلا أنه من غير مادته والجملة الاسمية صلة ما كان الغالب وصلها بالفعل أي تجعل على الخ (قوله للاستعلاء) أي العلو فالسجين والتاء زائدان لا للطلب وهو حقيق إن كان العلو على نفس المجرور حسا كتمثال أو بمعنى كفضلنا بعضهم على بعض ولهم على ذنب ومجازي إن كان العلو على ما يقرب من المجرور ونحو أو أجد على النار هدى أي هادي يادنا مني قال الفارسي وأما نحو توكت على الله فن باب الاضافة والاسناد أي أضفت توكتي وأسندته إلى الله اذ لا يعول عليه تعالى شيء لا حقيقة ولا مجازا (قوله للمجازاة) هي بعد شيء مذكورا وغيره عن مجرورها بسبب الحدث قبلها فلا ولرميت السهم عن القوس أي جاوز السهم القوس لتركن

للاستعانة نحو كتبت بالقلم وقطعت بالسكين ولاتعدية نحو ذهبت بز يد ومنه قوله تعالى ذهب الله بنورهم وللتعويض نحو اشتريت الفرس بالف درهم ومنه قوله تعالى أوامرك الذين اشتروا الحياة الدنيا بالآخرة وللاصاق نحو مررت بز يد ومعنى مع نحو يعتك الثوب بطرازه أي مع طرازه ومعنى من كقوله شرب من ماء البحر أي من ماء البحر ومعنى عن نحو سأل سائل بعذاب أي عن عذاب وتكون الباء أيضا للمصاحبة نحو فسبح بحمده ربك أي مصاحبا حمدا ربك (ص) على للاستعلاء ومعنى في وعن وعن تجاوزا عنى من قصد فطن وقد نجى موضع بعد وعلى كما على موضع عن قد جعل (ش) تستعمل على للاستعلاء كثيرا نحو زيد على السطح ومعنى في نحو قوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها أي في حين غفلة وتستعمل عن للمجازاة كثيرا نحو رميت السهم عن القوس ومعنى بعد نحو قوله تعالى لتركن

طابقا عن طبق أى ورد
طبق وبمعنى على نحو قوله
لا اله الا الله لا أفصحت في
حسب

عنى ولا أنت ديانى فتخزوني
أى لا أفصحت في حسب
على كما استعملت على
بمعنى عن فى قوله
اذ رضيت على بنوقشير
* لعمر الله أعجبني رضاها
أى اذ رضيت عني (ص)
شبه بكاف وبها التعليل
قد

يعنى وزائدا لتوكيد ورد
(ش) تأتى الكاف للتشبيه
كثيرا كقوله زيد كالأسد
وقد تأتى للتعليل كقوله
تعالى واذكروه كاهداكم
أى طمأنينة أياكم وتأتى
زائدة لتوكيد وجعل منه
قوله تعالى ليس كمثله شئ
أى ليس مثله شئ وعما
زيدت فيه قول روبة
لواحق الاقرباب فيها
كالملق أى فيها الملحق أى
الطول وما حكاه القراء انه
قيل لبعض العرب كيف
تصنعون الاقط فقال كهين
أى هينا (ص)

واستعمل اسما وكذا عن
وعلى
من أجل ذا عليهما من
دخلا
(ش) استعملت الكاف
اسما قليلا كقوله

بسبب الرى والثانى رضى الله عنك أى جازتك المؤاخنة بسبب الرضا المجرى المجرى كذا كراو مجاز
كاخذت العلم عن زيد كانه لما عرفك المسئلة جاوزته بسبب التعلم المعبر عنه بالاخذ فاده سم وكذا سائمه
عن كذا كانه لما عرفك بالمسئلة جاوزته بسبب السؤال لكن هذا لا يظهر الا اذا أوجب محاسن بخلاف
ما اذا لم يجب فلاولى أن يقال كانه لما سألته جاوزت المسئلة بسبب السؤال ويلزم من مجاوزته مالك مجاوزتك
اياه فاصدق انه بعد شئ وهو السائل عن المجرور فتأمل (قوله طبقا عن طبق) أى حالا بعد حال ولم
يذكر لها البصر برون غير المجاوزة وتأولوا غير هافى الآية متعلقة بمحذوف أى طبقا متباهدا فى الشدة عن
طبق فكل حال أعظم مما قبله (قوله لا اله الا الله) أى لله درابن عمك خلف لام الجر واللام الاولى من
الجلالة شذوذ فافهموا وحذف المضاف وهو درأواب عنه المضاف اليه وقد يستغنى عن ذلك المضاف وأفضلت
أى زدت ديانى بشدة التحية أى مالى والغائم بأمرى فتخزوني أى تسوسنى وتقهرنى وهو يسكون
الواو تخفيفا للثقافية وان كان منصوبا بعد فاء السببية وهو مرفوع عطفا على الجملة الاسمية قبله أى ما أنت
ديانى فأنت تخزوني (قوله اذ رضيت على) يحتتمل انه ضمن رضى معنى عطف فعلى على بابها وقشير
بالتصغير (قوله قديعنى) التقليل بالنسبة الى القديح والافتعال كقوله كفى شرح الكافية (قوله أى
طمانينة) أى فاهم صدرية (قوله ليس كمثله شئ) أى للزوم المحال على عدم زائدتها وهو اثبات المثل له
تعالى لان النفي يعود الى الحكم فقط وهو المشابهة المأخوذ من الكاف لا الى متعلقاته وهو لفظ مثل ولفظ
شئ فيكونان مثبتين ألا ترى ان قولك ليس كائن زيدا أحيدل ظاهر اعلى ان لزومها وان احتمل ان نفي
المشابهة لا لغيره لعدمه وانما زيدت الكاف فى الآية لتوكيد نفي المثل لان زائدتها كعادة الجملة كذا قال
الاكثر ومنع آخرون زيدا يذهب عنهم من قال المثل بمعنى الصفة والذات أى ليس كصفته أو كذاته شئ
والحقه قولهم منهم على انها باقية على حقيقة ما من نفي مثل مثله تعالى وذلك كناية عن نفي المثل للبالغة فى
التنزيه كفى قولهم مثلك لا يخل حيث نفوا البخل عن مثله والمراد لازمه أى أنت لا تبخل وعدلوا عن ذلك
تنزيها عن تعاقب البخل به ولو على سبيل النفي فكذا فى الآية المراد لازمها وهو نفي المثل اذ لو كان له مثل
لكان هو مثله لا مثله لان المماثلة انما تتحقق من الجانبين فلا يصح نفي مثل مثله أما حقيقة المقتضية لاثبات
المثل فليست مرادة أصلا وقد صرحوا بأنه لا يضر فى الكناية استحالة المدنى الحقيقي فضلا عن استعماله لازمه
هنا ما ذكره وطالما كنت أجسد فى نفسى منه شيئا لان محصل هذا الوجه أن نفي المثل لازم لحقيقة
الآية وقد تقرروا سابقا انها تقتضى اثباته ولذا أولوها بهذه الواجهة فكيف يعقل أن اثبات الشئ ونفيه
يلزمان معا شئ واحد مع تصريحهم بان تنافى الوازم يقتضى تنافى الملزومات وبفرض صحة ان كلا
منهما لازم لما قصر هاعلى هذا دون ذلك تحكم مع أن القصود ابطال دلالتها على المحال ولا يكتفى فيه قولنا
انه غير مراد كما لا يخفى ثم ظهر أن اثبات المثل ليس لازما للحقيقة بل محتمل فقط كالمحتمل نفيه وان كان
الاول أقرب فظهر ما مر فى ليس كائن زيدا أحد لكن عارضة فى خصوص هذه المادة ما ذكر من أنه لو كان
له مثل الخ فيبطل ذلك الاحتمال من أصله فالتعويل فى نفي المثل على هذه المقدمة القطعية وهى قرينة
الكناية بخلاف المثال فتدبر ذلك فانه مما تحير فيه الافهام وقد أوضحناه والله الجيد (قوله لواحق الاقرباب)
جمع لاحق بمعنى ضامر والاقرباب جمع قرب كعنتى وقفل هى الخاصرة أو من الشاكاة الى مراق البطن
والمق بفتح الميم والقاف الاولى الطول الفاحش مع رقة وهو مبتدأ خبره فيها أى الخيل كفى العيني بصفها
بضمور البطن والطول وقيل الضمير لجر الوحش (قوله اما قليلا) خصه سيبويه والمحققون بالضرورة
كقوله * يضحكن عن كالبعد منهم * أى عن سن مثل البرد الذائب وقوله
بكافة القوة الشعواء جلت فلم أكن * لاواح الا بالكى المقنع

وأجازه كثيرون منهم الفارسي اختياراً فهي في زيد كالكلام ما خبر مضافة للاسد كافي المغنى أو متعلقة
بمحذوف هو الخبر **(قوله أنتهون الخ)** الهمزة لانكار والشط الظلم والجور وجلة وان ينهى حال
من واوتقون وجلة يذهب حال من الطعن فان قلت يحتمل في هذه الشواهد انما حرف وهي وبحرورها
صفة لمحذوف أى شئ كالطعن وبفرس كالقوة أجيب بأن حذف الموصوف بالظرف كالجلة له مواضع ليس
هنا منها **(قوله عند دخول من)** ظاهرة قصر اسميتها على ذلك وليس كذلك فان قولك زيد على
السطح وسرت عن البلد يحتمل الحرفية والاسمية فاذا دخلت من تعين الاسمية وكذا خبر من فان عن
جرت على نادرا ولذا جعل المتن دخولاً شاهداً للاسمية لاضابطاً فكان الاول للشارح موافقة ومما يرد
اصلاً إلى معنى المنتهى وترد منونة بمعنى النعمة ومن معنى بعض كما مر عن الزخشرى والطبي وترد علا فعلاً
ماضياً من العا و من أمر من المين وهو الكذب فاستكملاً لأقسام الكلمة **(قوله غدت الخ)** أى
سارت القطاة من عليه أى الفرخ والظم بكسر الظاء المشالة وسكون الميم هموزامة صبرها عن الماء وهو
ما بين الشرب إلى الشرب قال الدماميني يستعمل في الابل لكن استعاره لقطاة يروي خبثها بكسر الخاء
وهو الشرب في كل خمسة أيام وهذا أيضاً للابل لا للطير لانها لا تصبر كذلك لكن ضربه مثلاً لتصل بفتح
الفوقية وكسر المهملة أى نصوت أحشاً وها من العطش وعن قبض عطف على من عليه وهو بفتح الفاف
وسكون التحتية بعدها ضامة مجمة قشر البيض الاعلى وزياء بزاء من مجمعتين مكسورة أو لاها وقد
تفتح كقوله السيوطي وبينهما تحتية أرض غليظة ومجهول كقوله الفقير الذى لا يمتدى فيه لعدم علاماته
لا يئى ولا يجمع كافي القاموس وهو مجرور بضافة زياء اليه لانه لسان اسم المكان لا ينعته به عند
البصريين فزياء مجرور بالكسرة لان الاضافة تبطل منع صرفه بالالف الممدودة لأن يجعل بدلاً فيجر
بالتفتحة **(قوله دريئة)** همزة بعد التحتية الساكنة مفعول ثان لارى وهي الحلقة التى تعلم عليها الرمي
والطعن وفي شرح شواهد المغنى للسيوطي جواز باء موحدة بدل الهمزة **(قوله حيث رفعها)** بالبناء للفاعل
وقوله أو وليا الفعل ماض مجهول والالف نائب فاعله وهي مفعوله الثاني والفعل مفعوله الاول لانه الفاعل
معنى أى جعل الفعل والياء هما والمراد الفعل الماضى فلا يقال مذي يقوم لان عاملها لا يكون الا ماضياً فلا
يجتمع مع المستقبل ولو قال أو وليا الجلة نحو مندعا شمل الجلة الاسمية أيضاً كقوله

فما زلت أبني الخير منذ أن يافع * وليد اوكه لاجين شبت وأمردا

لكن اقتصر على الفعل وتبعه الشارح لكونه الغالب فهو مثال لا قيد **(قوله اسم مبتدأ)** وسوغه
كونها معرفة في المعنى لانها ان كان الزمان ماضياً كالمثال الاول فعنها أول مدة عدم الرؤية كذا وان
كان حاضراً كالمثال الثاني أو معدوداً كإرأيت مذيومان فعنها نفس المدة أى مدة عدم الرؤية شهراً و
يومان **(قوله وكذلك منذ)** أى تكون مبتدأ ومعناها ما ذكرنا الخبر ما بعدها كذا وهو واجب التأخير
فيهما اجراء لهما اسمين مجراهما حرفين في التقديم على الزمان الآن اسمية مذكورة من الحرفية ومنذ
بالعكس **(قوله خبرين)** أى طرفيين بمعنى بين وبين متعلقين بمحذوف هو الخبر هما بعد هما فعلى
ما لقيته مذيومان بينى وبين لقائه يومان واعتراض بأن فيه ظرفية الشئ وهو يومان في نفسه وهو بلدانها
حيث نزل مانية بمعنى بين وأجيب بأن هذا يرد على قولهم بينى وبين لقائه يومان وهو جائز بلا تكبير فما كان
جواباً عنه فهو الجواب عن هذا ما بينى وحاصل الجواب ان الزمان المتخيل يكون ظرفاً للحقبة كافي
قولهم أمس قبل اليوم أى في زمن متخيل قبل اليوم وهذا منه بقاء أن هذا التفسير لا يطردقياً اذا قلت في يوم
الاحد ما رأيت مانيوم الجمعة لان بينك وبين الرؤية الجمعة والسبت لا الجمعة فقط وأجيب بأنه على حذف
انما تفتى أى الجمعة وما بعده الى الآن وجلة مندوماً بعدها على هذا القول وما قبله مستأنفة استثنافاً بياناً

أنتهون ولن ينهى ذوى
شططه كالطعن يذهب فيه
الزيت والاعلى
فالسكاف اسم مرفوع
على الفاعلية والاعلى فيه
ينهى والتقدير ولن ينهى
ذوى الشطط مثل الطعن
واستعملت على وعن
اسمين عند دخول من
عليهما وتكون علامته
فوق وعن بمعنى جانب
ومنه قوله

غدت من عليه بعدنام
ظموها وتصل وعن قبض
بزياء مجهول

أى غدت من فوقه وقوله
ولقد أراى للراح دريئة
* من عن بينى تارة وأما
أى من جانب بينى (ص)
ومندوماً صان حيث رفعها
أو وليا الفعل كجئت مذعاً
وان مجرأى مضى فكمن
* هما فى الحضور معنى فى
استين

(ش) تستعمل مندوماً
اسمين اذا وقع بعدهما
الاسم مرفوعاً أو وقع
بعدهما فاعل فمثال الاول
ما رأيت مانيوم الجمعة أو مند
شهرنا فند اسم مبتدأ خبره
ما بعده وكذلك مندوجوز
بعضهم أن يكونا خبرين لما
بعدهما ومثال الثاني جئت
مذعاً فند

اسم منصوب المحل على
الظرفية والمحل فيه جئت
وان وقع ما بعدهما مجرورا
فهما سرفاجس بمعنى من ان
كان المجرور ماضيا نحو
مارأيتهم يوم الجمعة أى
من يوم الجمعة وبمعنى في ان
كان حاضر نحو مارأيتهم
يومنا أى في يومنا (ص)

وبعد من وعن وباء زيدا
فلم يقع عن عمل فاعلها
(ش) أى تزايد ما بعد من
وعن والباء فلا تكلفها
عن العمل كقوله تعالى
بما خطاياهم أغرقوا وقوله
تعالى عما ذلّل ليصبحن
نادمين وقوله تعالى فيما
رجة من الله لنت (ص)
وزيد بعد رب والكاف
فكف

وقد يليهما وجر لم يكف
(ش) تزايد ما بعد الكاف
ورب فتكفهما عن العمل
كقوله

فان الحرم من شر المطايا
كما الحبطات شر بني تميم
وقوله * ربما الجامل المؤبل
فيهم * وهنا جيج يبنون
المهار وقد تزايد بعدهما فلا
تسكفهما عن العمل وهو
قليل كقوله

ماوى ياربنا غارة *
شعواء كاللذعة بالميسم
رقوله وننصر مولانا ونعلم
انه

كالناس مجرور عليه وجارم

لا سبحة بالجملة الاولى وقيل انها مضافان مضافان بالجملة فامية لان المرفوع بعدهما فاعل بمحذوف أى
مذ كان أى مضى يومان وهما متعلقان بمضمون ما قبلهما بملاحظة استمراره الى أن التكلم فمضى مارأيتهم
يوم الجمعة اتفقت الرواية وقت وجود الجملة أو مضمونها واستمر الى الآن فلا يصدق بالرؤية بعده وقبل التكلم
حتى ينافى المقصود وكذا يقال في سرت مذ كذا فتدبر (قوله اسم منصوب الخ) أى فهو ظرف المضمون
ما قبله ومضاف للجملة بعده فعلية كانت كما مثله أو اسمية كالبيت المارو يأتى فيه ماضى من ملاحظة
الاستمرار الى أن التكلم ليوافق المقصود وقيل انها محذوفة مبتدأ وأن الجملة بعدهما خبر بتقدير زمن
مضاف اليها والتقدير في جئت مذد عاوقت المحبى مهوز من دعائه وفي البيت المارو ول وقت طلبي الخبر هو
وقت كوني بأفعلى مقار بالباوغي جملة من الخ مستأنفة كاسم (قوله بمعنى من) أى البيانية هذا ان كان
مجرورهما معرفة كمثلها فان كان نكرة فهما بمعنى من والى معا ولا تكون النكرة لامعدودة لفظا كذا
يومين أو معنى كذا شهر لما مر من أنهما لا يجزان المبهم أى مارأيتهم من ابتداء يومين الى انتهائهما (قوله
ان كان حاضرا) ولا يجوز في الحاضر بعدهما الا الجر عندا كثر العرب أمما الماضى فبعد منه يترجح
جره وبعده مرفعه والراجح أن أصل مذ من حذف النون تخفيفا بدليل ضمها للملاقاة ما كن كذا اليوم والا
لست سرت على أصل التخلص وبعضهم يضمها بلا ساكن أصلا وقيل هما أصلا ن مطلقا وقيل عند كونهما
اسمين فقط (قوله وبعده من) متعلق بزيد بكسر الزاى ماض مجهول زمانا فاعله والضمير في بقى
عائد على ماوى فلم تكف ما الزائدة هذه المذكورات عن العمل لانها لا تنزل اختصاصها بالاسماء وانما يحكم
بزائدتها مع الاسم المفرد كما مثله فان وقع بعدها جملة فهي موصول حرفي نحو بما نسوا يوم الحساب أى
بنسيانهم (قوله بما خطاياهم) الاولى التثنية بقراءة مما خطياهم كفى المغنى لظهور جرحها لا يقال
يحتمل في جميع ما ذكر ان الاسم بمعنى شئ والذي بعدها بدل منها فلا شاهد فيه لانه خلاف الظاهر (قوله
وقد يليهما) فاعله ضمير يعود على ما كذا نائب فاعل زيدا ذكره باعتبار لفظها وضمير التثنية قرب والكاف
(قوله فتكفهما) أى غالبا وحينئذ يندخلان على الجزى كما مثله (قوله فان الحرم) جمع حاروسكنت
ميمه للضرورة وتخفيفا من الضم والحيطات مبتدأ خبره شروهم جماعة من تميم سموها باسم أبيهم الحبط
بفتح المهملة وكسر الموحدة أو بفتح حطين وهو الحارث بن مالك بن عمرو سمي به لانه أكل نباتا بالبادية
يسمى الزرق وهو الحنط فوق فانتفخ بطنه وانتفخ البطن من أكله يسمى الحبط بفتح حطين والمنفخ بطنه
يسمى الحبط بفتح فكسر وجعل أبو حيان ما موصولا حرفيا بناء على جواز وصلها بالجملة الاسمية لا كافة
لانها لا تكف الكاف عنده أى ككون الحبطات شراخ (قوله ربما الجامل) بالجيم وهو فطوح الابل
مع رعان المؤبل شدة الموحدة المعد للقفية والعناجيج بعين مهملة وجميع الخيل الجياد والمهار بكسر
الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والانثى مهرة وفيهم خبر الجامل وحذف خبر العناجيج لعدم
ودخول رب المكفوفة على الجملة الاسمية كالبيت اذ رحنى قال الفارسي يجب أن تجعل ما سماه منى شئ
والجامل خبر لمحذوف والجملة صفة ما فهم حال أى رب شئ هو الجامل حال كونه فيهم ولم تجعل جملة الجامل
فيهم صفة لما لاسم الرابط فيها والغالب دخولها على الماضى نحو ربما أوفيت في علم * ترفعن ثوبى شمالات
أو المضارع المنزل منزله لتحقق وقوه نحو ربما يود الذين كفروا كما أن الغالب على خبر المكفوفة كون
العامل فيما بعدهما ماضيا نحو رب رجل كريم لقيته بل أرجب به بعضهم (قوله كالناس) ما زائدة والناس
مجرور بالكاف وقوله مجرور عليه الخ من الحرم وهو الظلم وروى مظاهر عليه وظالم (قوله ماوى الخ)
منادى صرخم ماوىة وبالتنبيه والشاهد في ربنا غارة حيث زيدا فيها ولم تكفها عن جر غارة والشعواء
بالعين المهملة أى الغاشية المتفرقة كاللذعة خبر الغارة والميسم بكسر الميم آلة الوسم أى الكى بالحديد

(ص) وحذفت رب فخرت بعد بل * والفاء بعد الواو شاع هذا العمل (ش) (٢٣٥) لا يجوز حذف حرف الجر وابقاء

عمله الا في رب بعد الواو فيها
سند كره وقد ورد حذفها
بعد الفاء بل قليلا فمثاله
بعد الواو قوله
وقام الإعماق خاوي المنحرفن
ومثاله بعد الفاء
فمثاله حبلى قد طرقت
ومرضع
فألهيتها عن ذي تمام محو
ومثاله بعد بل قوله
بل بالعلم الفعاج قتمه *
لا يشتري كتمان وجهه
والشاع من ذلك حذفها
بعد الواو وقد شذ الجرب
محدوفة من غير ان تقدمها
شيء كقوله

رسم دار وقفت في طاله *
كدت أقضى الحياة من جاله
(ص)

وقد يجز بسوى رب لدى *
حذف و بهضه يرى مطردا
(ش) الجرب بغير رب محذوفا
على قسمين مطرد وغير
مطرد فغير المطرد كقول
رؤية لمن قال له كيف
أصبحت خير والحمد لله
التقدير على خير وقول
الشاعر

اذ قيل أى الناس شرفيلة *
أشارت كليب بالأ كف
الاصابع
أى أشارت الى كليب وقوله
وكرية من آل قيس ألفته
* حتى تبدخ فارتقى الاعلام
أى فارتقى الى الاعلام

(قوله) وحذفت رب فخرت الخ) صريحه كالشارح ان الجر بعد المذكورات رب المحذوفة لايها وهو
الصحيح عند البصريين في الواو وحكى في التسهيل الاتفاق عليه في بل والفاء وله لم يعتبر ما نقل عن
بعضهم من أن الجر بهما النيبا بتم ما مناب رب كما قال الكوفيون في الواو (قوله قليلا) أخذه من تقييد
المصنف الشيوخ بالواو لكنه بعد بل أقل من الفاء ومع التجرد أقل منهما (قوله فذلك الخ) مجرور رب
المحذوفة وهو مفعول طرقت أى أتيتها ليللا وحيل بدل منه ومرضع عطف عليه وألهيتها اشغلتها عن ذى
تمام أى عن ولد ذى تمام أى تعاريد معلقة عليه بخوف العين والمحول بضم الميم أى عمره حول وروى
مغيبل بضم الميم وسكون المجمة وفتح الياء التحتية وهو الذى توثى أمه وهى نرضع وانما خص الحبل
والمرضع لانهما أزهى النساء في الرجال ومع ذلك تعلقتا به وماتت اليه (قوله بل بلد) أى رب بلد والفعجاج
بكسر الفاء جمع فجع بفتحها وهو الطريق والقم بفتح القاف والمثناة الفوقية الغبار كالقمام والقم بفتح
فسكون وجهه بفتح الجيم أصله جهر ميه بياء النسبة وهى بسط تنسب الى جهرمة قرية بفارس خلف بيا
النسبة للضرورة وقيل الجهرم بساط من الشعر وجواب رب قطعت في بيت بعده (قوله رسم دار) بالجرأى
رب رسم دار وهو ما بقى من آثارها لا صقا بالأرض كالرمد والذلل ما شخص أى ارتفع من آثارها كالوتد
والانافى وقوله من جلله بفتح الجيم واللام الأولى أى من أجله وأعظم شأنه لان الجلل يطلق بمعنى من أجل
وبمعنى عظيم وحقيق أيضا وأما جلال البناء على السكون فخر فبمعنى نعم (قوله كتول رؤبة) بضم الراء
وسكون الهمزة ابن الججاج وهو من فصحاء العرب قال الزحشرى وهو من أمضغ العرب للشيع والقيعوم
يريد بذلك تحقيق كونه بدو لا حقيقة المضغ لان هذين النبتين لا يعضهما إلا دميون تصرح (قوله على
خير) أى أو بخير (قوله أشارت كليب) بالجر مصغرا اسم قبيلة والأصابع فاعل أشارت أى أشارت الأصابع
بالأ كلف الى كليب والباء اما بمعنى مع أى مع الأ كلفا وهو مقلوب أى أشارت الأ كلف بالأصابع (قوله
وكرية) أى وررب رجل كرية والتاء للبالغة على غير قياس لان أمثلتها فاعلة كسبابة رفعة كفرة
ومفعلة كهمذارة وليس منها فاعلة كما في العيني وان المعنى وررب نفس كرية وذكى فى ألفته على تأويلها
بالشخص وقيس بمنع الصرف للعامة والتأنيث على معنى القبيلة وألفته بفتح اللام من باب ضرب أى أعطيته
ألفا وألفته بالسكسر في معنى أحببته وتبدخ بمثناة فوقية فوحدة فمجهتين بمعنى تكبر وارتفع من البدخ
بفتح حتين وهو الكبر والأعلام الجبال وهو محل الشاهد حيث جر به الى محدوفة (قوله والمطر دالخ) منه لفظ
الجلالة في القسم بدون تعويض عن الباء نحو الله لأفعلن وكى المصدر بفتح القاف فبفتحها اللام جارة لها مع
صلتها وان وأن مع صلتهما لانهما في محل جر بالحرف المقدر عند التخليل والكسائي أما عند سيديويه فحلها
نصب بنزع الخافض وكذا يطر دال الحذف بعد ما تضمن مثل المحذوف سواء كان بعد استهفهام نحو زيد بالجر
جواب لمن قال بمن مررت ونحو أزيد بن عمرو جوا بالمررت زيد أو بعد تخصيص كهلاد يشار لمن قال جئت
بدرهم أو شرط كاسر بأهم شئت ان زيد وان عمرو بالجر أعطف نحو وفي خلقكم ما يثبت من دابة آيات
لقوم يوفون واختلاف أى في اختلاف فهو خبر عن آيات بعده وليس مجرور بالاعطف على خلقكم لثلاث
يعطف على معمولي عاملين مختلفين العادلان في الإبتداء والمعمولان خلقكم وآيات ونحو قوله

ماحب جلدان هجرا * ولا حبيب رافة فيجرا
أى ولا حبيب ونحو ذلك وكذا يطر دال الحذف في المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الباء كقوله
بدالى أنى لست مدرك ماضى * ولا سابق شيأ اذا كان جائيا
بحر سابق على توهم الباء في مدرك (خاتمة) لا بد لك من الظرف والجار غير الزائد وشبهه من متعلق

والمطر دكقولا بك درهم اشترت هذا فدرهم مجرور عن محدوفة عند سيديويه والتخليل وبالإضافة عند الزجاج وعلى منه سيبويه
والتخليل يكون الجار قد حذف وأبقى عمله وهذا مطرد عندهما في غير كم الاستهفامية اذا دخل عليها حرف الجر

تعلق به لان الظرف لا بد له من شئ يقع فيه والجار موصل معنى الفعل الى الاسم فالواقع في الظرف والموصل
منه الى الاسم هو المتعلق العامل فيهما وهو اما فعل أو ما يشبهه من مصدر أو اسم فعل أو وصف ولوناً ولا نحو
وهو الله في السموات وفي الأرض فالجار متعلق بلفظ الجلالة لتأوله بالمعبود أو المسمى بهذا الاسم واما مشير
الى معنى الفعل نحو ما أنت بنعمة ربك بمجنون فبنعمة متعلق بما لأنها تشير الى معنى الفعل وهو التفتي بناء
على جواز التعلق بحروف المعاني ومنه الجهور ومنه فالمتعلق هو الفعل الذي تشير اليه أى انتفى جنونك
بنعمة ربك والله أعلم

(تم الجزء الأول من حاشية الخضرى على ابن عقيل ويليها الجزء الثانى وأوله الاضافة)

(فهرست الجزء الأول من حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل)

صفحة	صفحة
أعلم وأرى ١٥٦	خطبة الكتاب ٢
الفاعل ١٥٨	الكلام وما يتألف منه ١٢
النائب عن الفاعل ١٦٧	المعرب والمبني ٢٥
اشتغال العامل عن المفعول ١٧٢	النكرة والمعرفة ٥١
تعدى الفعل ولزومه ١٧٨	العلم ٦١
التنازع في العمل ١٨٢	اسم الاشارة ٦٧
المفعول المطلق ١٨٦	الموصول ٦٩
المفعول له ١٩٤	المعرف باداة التعريف ٨٣
المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً ١٩٦	الابتداء ٨٨
المفعول معه ٢٠٠	كان وأخواتها ١١٠
الاستثناء ٢٠٢	فصل في ما ولاولات وان المشبهات بليس ١١٨
الحال ٢١٢	أفعال المقاربة ١٢٣
التمييز ٢٢١	ان وأخواتها ١٢٨
حروف الجر ٢٢٦	لا التي لنفي الجنس ١٤١
(تمت)	ظن وأخواتها ١٤٧

حاشية الخصري

على شرح ابن عقيل

على الفية ابن مالك

دار الفكر

للطباعة والنشر والتوزيع

الجزء الثاني

من

حاشية العالم العلامة الحبر الفهامة من هو بكل وصف
جميل حري مولانا الاستاذ الفاضل الشيخ محمد الخضرى
أفاض الله عليه سبحانه رحمته وأعاد علينا وعلى المسلمين
من صالح دعواته على شرح المحقق الجليل العلامة الهمام
ابن عقيل على ألفية الامام ابن مالك رحمهما الرحيم
المالك آمين

﴿ وبالهامش شرح ابن عقيل المذكور ﴾

﴿ هذه الطبعة مقابلة على نسخة قوبلت على نسخة المؤلف ﴾

تعلمو العربية وعلموها الناس

بسم الله الرحمن الرحيم

(الاضافة)

هي لغة مطلق اسناد شئ شئ أي امالته له أو نسبته اليه واصطلاحاً نسبة تقييدية بين اثنين توجب لثانيهما الجراً بذا وان شئت قلت اسناد اسم لآخر منزلة الثاني من الاول منزلة التنوين أو ما يقوم مقامه كمنون الجمع في لزومه لحالة واحدة وهي الجراً بذا ويسمى الاول مضافاً والثاني مضافاً اليه وقيل بالعكس وقيل كل منهما لكل منهما قال يس وعينها ياء لا خذها من الضيف لاستقناده الى من ينزل عليه أي فأصلها ضيف ككرام فعل بهما فاعل باقاة واجازة وسيأتي في ابنية المصادر (قوله نونا تلي الاعراب) أي حرف الاعراب وهي نون المثني والجمع وما ألحق بهما بخلاف نون بسايتين وشياطين فلا تحذف للاضافة لانها تلي الاعراب بل علامته هي التي تليها بمعنى انها تابعة لها في الرتبة تبعية الحال للحل وان كان الاصح أن الاعراب مقارن لآخر الكلمة وجود الامتناع عنه اه وظاهر أن المقارن انما هو الحركة بقطع النظر عن وصفها بالاعراب لما هو معلوم من أن الكلمة قبل التركيب لا معرفة بقولاً مبينة فوصف الحركة بكونها اعراباً أو بناء متأخر عن وجود الكلمة وعن تركيبها (قوله مما تضيف) أي تريد اضافته وقوله احذف أي ان كان ما ذكر موجوداً والافلا حذف في نحو اميك وذوي مال لعدم النطق بالنون ولا في نحو أفضل القوم ولدن زيد والحسن الوجه لعدم ظهور التنوين لمشاكلة الفعل في الاول والحرف في الثاني ولوجود ال في الثالث الآن يراد الحذف لفظاً أو تقديرًا وانما وجب حذفهما لانهما على تمام الكلمة وانفصالهما عما بعدهما والاضافة تدل على الاتصال (قوله كطور سيناً) بالقصر للضرورة وأصله المد وهو جبل بالشأم ويقال طور سينين وهو مثال لحذف التنوين (قوله وانومن أرفي) أي معناهما وهو بيان الجنس المشوب بقبض والظرفية وليس المنوي لفظهما اذ قد لا يصلح الكلام لتقديره (قوله اذ لم يصلح) أي بحسب القصد بأن أريد الظرفية في بيع البلد وحصر المسجد والتبعض في مصارع مصر وقوله لمساوي ذينك أي عالم يرد فيه ذلك بأن أريد فيما ذكر مجرد الاختصاص والنسبة فهي على معنى اللام لان المظروف والبعض له اختصاص بظرفه وكاه أفاده يس وهذا يعلم ان

(ص)

(الاضافة)

نونا تلي الاعراب أو تنويناً * مما تضيف احذف كطور سيناً والثاني اجور وانومن أرفي اذا * لم يصلح الا اذاك واللام خذها لمساوي ذينك واخصص أولاً * أو أعطه التمرين بالنون

ولا

(ش) اذا أردت اضافة اسم الى آخر حذف ما في المضاف من نون تلي الاعراب وهي نون التثنية أو الجمع وكذا ما ألحق بهما أو تنوين وجب المضاف اليه فتقول هذان غلاما زيد وهؤلاء بنوه وهذا صاحبه واختلف في الجاز للمضاف اليه فقيل هو مجرور بحرف مقدر وهو اللام أو من أرفي وقيل هو مجرور

بعضهم انها تكون أيضا بمعنى من أوفى وهو اختيار المصنف الى هذا أشار بقوله وانومن أوفى الخ وضابط ذلك انه اذا لم يصاح الاتقدير من أوفى فالاضافة بمعنى ما تعين تقديره والا فلاضافة بمعنى اللام فيتعين تقديره من ان كان المضاف اليه جنس المضاف نحو هذا ثوب خز وخاتم حديد التقدير هذا ثوب من خز وخاتم من حديد ويتعين تقديره في ان كان المضاف اليه ظرفا واقعا فيه المضاف نحو أعجبتني ضرب اليسوم زيدا أي ضرب زيد في اليوم ومنه قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم تر بصر أربعة أشهر وقوله تعالى بل مكر الليل والنهار فان لم يتعين تقديره من أوفى فالاضافة بمعنى اللام نحو هذا غلام زيد وهذه يد عمرو أي غلام لزيد ويد عمرو وأشار بقوله واخصص أولا الخ الى ان الاضافة على قسمين محضة وغير محضة فغير المحضة هي اضافة الوصف المشابه للفعل المضارع الى معجوله كقاسم كرم بهد وهذه لا تقيد الاسم الاول تخصيصا ولا تعريفا

نحو مكر الليل يجوز كونه بمعنى في أو اللام بحسب الارادة وعلى الثاني لا يلزم كونه مجازا عطفيا كما أطلقوه بل ان اراد اختصاص الظرفية فلا مجاز أصلا واختصاص الفاعلية يجعل الليل ما كرا كان فيه مجازة على في النسبة الاضافية كما يكون في الاسنادية كهزم الامير الجند وفي الايقاعية كمنومت الليلة أي أوقعت النوم على أهلها ومنه قوله تعالى ولا تطيعوا أمر المسرفين حيث أوقع الاطاعة على الامر وهي لا مسرفا مل (قوله بالمضاف) هو مذهب سيبويه والجمهور بدليل اتصال الضمير به وهو انما يتصل بعامله ولانه يقتضى المضاف اليه ويطلبه كطالب العامل معموله مع تضمنه معنى الحرف الجار فلا يرد أن الاسماء المحضة لاحظ لها في العمل وقيل انه نائب عن حرف الجر (قوله عند جميع النحويين) فيه نظر فقد قال أبو حيان تبعه ابن درستويه ان الاضافة ليست على تقدير حرف أصلا والالزام أن غلام زيدا يساوي غلام زيد وليس كذلك فان معنى المعرفة غير النكرة وأوجب بأن قولنا غلام زيدا ليس نفسا مطا بقيام كل وجه بل لبيان الملك أو الاختصاص فقط ويمكن أن الشارح لم يعتبر ذلك القول لضعفه (قوله وهو اختيار المصنف) اختار ولده والرضي وغيرهما مذهب سيبويه والجمهور انها بمعنى اللام أو من فقط وما أروهم معنى في محمول على اللام توسعا فمضى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بلا نسبة الوقوع فيه وكذا مكر الليل اه ولا حاجة للتوسع لان معنى لام الاختصاص ظاهر في الظرف وانما لم ترد التي بمعنى من الى اللام كقوله به بعضهم لظهور الاختصاص فيها أيضا لانها كثيرة فاستحق أن نجعل فيها مستقلا بخلافها بمعنى في فقليلة فردت الى اللام تقديلا للاقسام فتحصل ان الاقوال أربعة (قوله جنس المضاف) يلزم من ذلك صحة الاخبار بالثاني عن الاول فلا حاجة لجمله شرطانها بخلاف التعبير بكون المضاف بعض المضاف اليه فلا بد عليه من زيادة صحة الاخبار لان البعض يشمل الجزء والجزئي وصحة الاخبار تخرج الاول فمحمول يز يدو بعض القوم على معنى اللام لان عدم صحة الاخبار ما على ما نقله في الجمع عن ابن كيسان والسيرافي من الاكتفاء بالبعضية فعلى معنى من ومنها عند ابن السراج واختاره المصنف اضافة الاعداد الى المعدادات كثلثه دراهم والمقادير الى المقدرات كسبعة ارض لوجود الشرطين فيها وعند الفارسي على معنى اللام وأما اضافة عدد الى عدد كثلثها فمقدار فاعلى انها بمعنى من ولا يضر في صحة الاخبار الاحتياج الى تأويل مائة بمئات (قوله ظرفا) أي زمانيا أو مكانيا حقيقة أو مجازا كما كسر الليل يا صاحبي السجن (قوله بمعنى اللام) أي ان لم يصح التصريح بها كيوم الاحد وعلم الفقه فيسكن في افادة مدلولها وهو الاختصاص وهذا يرتفع الاشكال عن مواد الاضافة اللامية كما في الجامعي وقد يصح اظهارها عند ابدال اللفظ بمرادفه أو مقاربه كذى مال وعند سيبويه بكرة وكل رجل لانه بمعنى صاحب مال ومكان زيد ومصاحب بكر وافراد الرجل ومن اللامية للاضافة اللفظية كما صرح به ابن جني والشالو بين لكن قضية كلام القطر وابن الحاجب انها ليست على معنى حرف ولا يدل للاول ظهورها في فعال لما ير يد حافظات للغييب لان هذه لام التقوية لا لام الاختصاص (قوله تخصيصا) ليس المراد به ما يشمل التعريف بل قلة الاشتراك فقط فلا يرد أن التعريف داخل فيه فكيف يجعل قسبه (قوله وتعريفا) أي نوعا من أنواعه المقررة في الفن الاضافة تأتي لما تأتي له اللام من العهد وغيره وانما تؤثر التعريف اذا كان المضاف قابلا لخلافه نحو غيرك ومثلك وحسبك وناهيك فلا يعرف التعريف في الابهام وكذا نحو رب رجل وأخيه وكم ناقة وفصيلها وجاء وحده لانه رب وكم لا يجبران المعارف فهماني تأويل أسخله وفصيل لها وقيل معرفتان للباسح في التابع وأما وحده فقال وهو واجب التذكير وهل الاضافة الى الجمل تفيد التعريف لانها في تأويل مصدر مضاف لفاعلها أو مبتدأها والتخصيص لان الجمل نكرات استظهر الورد في الاول ولا ينافيه وقوعها صفة للنكرة لانه باعتبار ظاهرها وقطع النظر

على ما سيبين والمحضة ما ليست كذلك وهذه تفيد الاسم الأول تخصيصا ان كان المضاف اليه نكرة فنحو هذا غلام امرأة وتعريفا ان كان المضاف اليه معرفة فنحو هذا غلام زيد (ص)

عن التأويل وظاهر أن محل ذلك إذا كان الفاعل أو المبتدأ معرفة كما هو مفاد التأويل والا كانت التخصيص
 (قوله وان يشابه الخ) هذا كالاتفاق من قوله واخصص أو لا الخ وكفى به فعل من المضارع مطلقا (قوله
 وصفا) حال من المضاف لازمة لأنه لا يشابه بفعل الاحتمال (قوله كبر راجينا) استثنى على أن الرب
 نصرف ما بعده بالماضي وإضافة الوصف للماضى محضة وبه نظر لأن الذي يجب منه عندنا لا كثير هو العامل
 في محل المجرور لا المجرور نفسه وقال في التسهيل لا يلزم من ضمها ولا وصف مجرور هاتين (قوله وذى
 الإضافة الخ) ذى اسم إشارة مبتدأ والإضافة نعتة أو بدل منه والمراد إضافة الوصف للمعول به رجاء اسمها
 لغظية خبره وكان يسمى بذلك رجوع فائدتها اللفظ بتخفيف أو تحسين تسمى غير محضة لأنها في تقدير
 الانفصال بالضمير المستتر في الوصف وبجارية لأنها الغير الغرض الأصلي من الإضافة وهو التخصيص أو
 التعريف (قوله محضة ومعنوية) أى وحقيقية لنظير ما قبله وظاهره انحصارها في النوعين لكن زاد في
 التسهيل ثالثا هو تشبيهة بالمحضة وحصره في سبعة أنواع منها إضافة الموصوف لصفته والمسمى إلى اسمه
 وعكسهما كما بينه الاشموني (قوله كل من فاعل) منه أمثلة المبالغة كشراب العسل (قوله بمعنى
 الحال الخ) أى لأنه حينئذ يكون بمعنى المضارع فيعمل في محل المعول به والفعل لا يتعرف فكأنما هو
 بمعنى مضافته للمعول لا تفيد إلا التخفيف بخلاف الماضى أو مطلق الزمن فلا يقوى على العمل في محل
 المعول به لبعده عن المضارع فهو مضاف لغيره معول به فيتعرف به فإن كان بمعنى الاستمرار فقال الرضى
 هو كالحال وقال السعدى شرح الكشاف دافعا للتناهي بين كلاميه في مالك يوم الدين وجعل الليل سكنا
 الاستمرار محتوى على الأزمنة الثلاثة فتارة يعتبر الماضى فلا يعمل ويتعرف بالإضافة كمالك يوم
 الدين بدليل وصف المعرفة وتارة يعبر بجانب الحال والاستقبال فيعمل ولا يتعرف كجاء الليل سكنا
 وذلك لئلا يلزم مخالفة الظاهر بقطع مالك عن الوصفية إلى البدلية ويجعل سكنا منصوبا بحذف أى يجعله
 سكنا والتعويل على القرآن والمقامات اه وفي الساماني وغيره ما يوافق واختار السيد في دفع التناهي
 أن الاستمرار في مالك يوم الدين ثبوتى وفي جعل الليل تجدى بتعاقب أفراده فكان الثانى عاملا وإضافته
 لفظية لورود المضارع بعناء دون الاول وفي حواشى السعدى انما وصف بمالك المعرفة لأن إضافة الوصف
 إلى الظرف معنوية عند الجمهور اه ولا يلزم مثله في جعل الليل سكنا مع قولهم بأنه لفظية لأن الليل
 مفعول جاعل لا ظرف بخلاف يوم فإنه ظرف لمالك اذا معنى مالك الامر والنهي في يوم الدين بدليل قراءة
 ملك فتدبر (قوله أوصفة مشبهة) هى مادل على فاعل الحدث وأفاد الدوام سواء وزنت المضارع أم لا
 واسم الفاعل هو ما وزن المضارع وأفاد الحدث فإن أفاد الدوام كان صفة مشبهة حقيقية على ما في
 التوضيح وغيره وقال الزحشمى وابن الحاجب ان الصفة لا توازن المضارع أصلا وما أريد به الدوام مما رآه
 كضامر البطن ومطمئن القلب ومعتدل القامة فاعلم ان ألحقت بالصفة حكما وليست منها حقيقة ولم
 يقيد بها الشارح بتفسير الماضى كسابقها لأنها الدوام أبدا ولا تكون للماضى وحده أصلا ومقتضاه ان
 إضافتها لفظية أبدا وهو ما في الرضى والتبصر في قول لانها تشبه المضارع في بعض أحواله وذلك اذا أفاد
 الاستمرار وقال الرضى لانها جائزة العمل أبدا امارعة أو نصب أو ما سماها الفاعل والمفعول فعملهما في مرفوع
 جائز مطلقا لان أدنى رائحة الفعل يكفي في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل فإضافتهما إلى
 مرفوعهما معنى لفظية أبدا كضامر بطنه وسود وجهه وأما عملهما النصب فيحتاج إلى شرط الحال أو
 الاستقبال أو الاستمرار ايشبه المضارع الصالح لهذه الثلاثة فيقوى على عمل النصب وإضافتهما حينئذ لفظية
 دون الماضى لبعده عنه فلا يقوى على العمل فاذا أضيف لمنصوب معنى كان مضافا لغيره معول به فتعرف به
 وهذا ظاهر ان قلنا ان الوصف الاستمرارى إضافته لفظية بالانفصال كما هو ظاهر إطلاق الرضى أفعال ما

وان يشابه المضاف بفعل *
 وصفا فعن تفكيره لا يعزل
 كبر راجينا عظيم الامل *
 مروع القلب قليل الحيل
 وذى الإضافة اسمها لفظية *
 وتلك محضة ومعنوية
 (ش) هذا هو القسم الثانى
 من قسمى الإضافة وهو غير
 المحضة وضبطها المصنف بما
 كان المضاف فيه وصفا يشبه
 يفعل أى الفعل المضارع
 وهو كل اسم فاعل أو مفعول
 بمعنى الحال أو الاستقبال
 أو صفة مشبهة ولا تكون
 إلا بمعنى الحال فمال اسم
 الفاعل هذا ضارب بـ
 الآن أو غدا وهذا راجينا
 ومثال اسم المفعول هذا
 مضروب الأب وهذا مروع
 القلب ومثال الصفة المشبهة
 هذا حسن الوجه وقليل
 الحيل وعظيم الامل فان
 كان المضاف غير وصف
 أو وصفا غير عامل فلا إضافة
 محضة

كالمصدر نحو عجبت من ضرب زيد وامم الفاعل بمعنى الماضي نحو هذا ضارب زيد أمس وأشار بقوله فمن تنكبته لا يعزل إلى أن هذا
 الاسم من الألفاظ التي لا معنى لها لا يبعد تخصيصها ولا تعريفاً لذلك تدخل ربه عليه وإن كان مضافاً لغيره نحو ربه راجعاً إلى توصف به النكرة
 تعريفاً لقوله تعالى هذا يا أيها السكينة وإنما تعيد التخفيف ففائدته ترجع إلى (٥) اللفظ فذلك سميت الإضافة فيه

الظنية وأما القسم الأول
 فيفيد تخصيصاً أو تعريفاً
 كما تقدم فذلك سميت
 الإضافة فيه معنوية وسميت
 محضة أيضاً لأنها خالصة
 من نية الانفصال بخلاف
 غير المحضة فإنها على تقدير
 الانفصال تقول هذا ضارب
 زيد الآن على تقدير هذا
 ضارب زيداً ومعناها
 متحد وإنما أضيف طلباً
 للتخفيف (ص)

ورصد اللفظ المضاف
 معتقراً
 أن وصلت بالثاني كالجهد
 الشعر

أو بالذي له أضيف الثاني *
 كزيد الضارب رأس الجاني
 (ش) لا يجوز دخول
 الألف واللام على المضاف
 الذي أضافته محضة فلا
 تقول هذا الغلام رجل
 لأن الإضافة معاقبة للألف
 واللام فلا يجتمع بينهما
 وأما ما كانت أضافته غير
 محضة وهو المراد بقوله
 بهذا المضاف أي بهذا
 المضاف الذي تقدم الكلام
 فيه قبل هذا البيت
 فكان القياس أيضاً
 يقتضي أن لا تدخل الألف
 واللام على المضاف فيسهل

من أن فيه اعتبارين فيشكل اعتبارهما فيه دون الصفة مع أنه منها حقيقة أو ملحق بها على
 تعريفي ودفعه في حواشي السعد بأن اسم الفاعل قد يمتدحض للماضى في بعض أحواله فتكون أضافته
 معنوية فلذا اعتبر جانباً في الاستمرارى والصفة لا تمتدحض له أصلاً فلا يحسن اعتباره وحده فيها وقضى
 ما مر عن السيد من أن الاستمرارى الثبوتى لا يعمل وأضافته معنوية أن الصفة كذلك دائماً لأن
 استمرارها ثبوتى أبداً والأشكال الفرق بينهما فتأمل فإن في المقام دقة (قوله كالمصدر) مثال لغير
 الوصف وقيل أضافته لفظية لأنه عامل في محل مجرور مفعلاً أو نصيباً فأشبهه الصفة ورد بعمته بالمعرفة في قوله
 أن وجدى بك الشديد أرائى * عاذرافيك من عهدت عنولا

وبأنه لا انفصال في الوصف بالضمير المستتر فيه ولا ضمير في المصدر (قوله واسم الفاعل الخ) مثال
 للوصف غير العامل ومنه أفعال التفضيل لأنه لا يعمل في المفعول به فإضافته محضة كما هو مذهب سيبويه بدليل
 نعتة بالمعربة (قوله لا يبعد تخصيصاً) أي لحصوله بالمعمول قبل أن يضاف إليه (قوله التخفيف) أي
 بخلاف التنوين الظاهر كما في ضارب زيد وأصله ضارب زيداً والمقدر نحو حواج بيت الله أو حذف نون
 المثني والجمع وحصر فائدتها في التخفيف إنما هو بالنسبة للتعريف والتخصيص ولا فتقدير رفع القبح أيضاً
 كما في الحسن الوجه فإن في رفع الوجه قبح خلوا الصفة عن ضمير الموصوف وفي نسبة تشبيه المفعول به قبح
 اجراء وصف القاصر مجرى المتعدي وفي الجر تخلص منهما ومن ثم امتنع الحسن وجهه والحسن وجهه بالجر
 لعدم فائدته بل الأول فاعل لوجود ضمير الموصوف والثاني تمييز لأنه نكرة (قوله على تقدير الانفصال)
 أي بالضمير المستتر في الوصف كما في (قوله بهذا المضاف) أي المشابهة بفعل فالمضاف بدل من اسم الإشارة
 أو نعت له (قوله لا يجوز الخ) أي لأن المقصود الأصلي من الإضافة التعريف فيلزم من دخول ال
 تحصيل الحاصل أو اجتماع معرفين على شيء واحد (قوله من انهما) أي الإضافة وأل (قوله بشرط الخ)
 اعترض بانه لا فائدة للإضافة حيث لا تخفيفاً لعدم التنوين فيه ولا رفع قبح لأن الوصف متمم فلا قبح في
 نصبه للمفعول به فكان القياس منع الإضافة كما تمتعت في الحسن وجهه والحسن وجهه لعدم فائدتها كما مر
 وأجيب بأن هذا الشرط بحسب الإضافة إنما هو لجواز إضافة الصفة المشبهة للمحلاة بال كالحسن الوجه لأن
 رفع القبح فيها لا يكون إلا بذلك الشرط كما في حمل عليها الضارب الرجل في جواز الجر لا شتر كما في
 تعريف الجزأين كما جازها عليه في جواز النصب وإن كان قبيحاً فيها وأيضاً ليكون دخول ال على المضاف
 الذي هو خلاف الأصل كالشكاة (قوله أو على ما أضيف إليه) أي لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء
 الواحد فلذلك لا يجوز أن يكون بين الوصف وما فيه ال أكثر من اسم واحد فيمتنع الضارب رأس عبده
 الجاني وبقي من صور الجواز الإضافة إلى مضاف لضمير ما فيه ال كقوله * الودانت المستحقة صفوه *
 وأوجب المبرد في هذه النصب وهو محجوج بالسمع والأفصح في المسائل الثلاث النصب بالوصف (قوله
 امتنعت المسئلة) أي مسألة الإضافة ووجب النصب وأجاز الفراء الإضافة للمعارف مطلقاً كالضارب زيد
 والضارب هذا والضارب في جواز نصب الثلاثة أوجبها بالإضافة بخلاف الضارب رجل فيمتنع النصب
 لامتناع إضافة المعرفة للنكرة ووافق المبرد والرائى في الضمير دون غيره لكن أوجب فيه الجر ومذهب
 سيبويه أن الضمير كالمظهر الخالي من ال يتعين فيه المفعولية إن كان الوصف محلي بها كالضارب بك لفقد

لما تقدم من أنهما متعاقبان لكن لما كانت الإضافة فيه على نية الانفصال اعتقد ذلك بشرط أن تدخل الألف واللام على المضاف إليه
 كالجهد الشعر والضارب الرجل أو على ما أضيف إليه المضاف إليه كزيد الضارب رأس الجاني فإن لم تدخل الألف واللام على المضاف إليه ولا على
 ما أضيف إليه المضاف إليه امتنعت المسئلة

فلا تقول هذا الضارب رجل ولا هذا الضارب زيد ولا هذا الضارب رأس جان هذا اذا كان المضاف غير مثنى ولا مجموع جمع سلامة للذكر
و يدخل في هذا المفرد كما مثل وجمع التكسير نحو الضارب أو الضارب الرجل أو غلام الرجل وجمع السلامة المؤنث نحو الضاربات الرجل أو غلام
الرجل فان كان المضاف مثنى أو مجموعا جمع السلامة للذكر كفي وجودها في المضاف ولم يشترط وجودها في المضاف اليه وهو المراد بقوله (ص)
وكونها في الوصف كان ان وثق (١) * مثنى أو مجموعا سبيله اتبع (ش) أي وجود الالف واللام في الوصف المضاف

اذا كان مثنى أو جمع
سلامة اتبع سبيل المثنى
على حذف المثنى وهو جمع
المذكر السالم مفعن عن
وجودها في المضاف اليه
فتقول هذان الضاربا
زيد وهو لاء الضارب بوزيد
وتحذف للاضافة النون
(ص)

ولا يضاف اسم لمابه اتحد *
معنى وأول موها اذا ورد
(ش) المضاف يتخصص
بالمضاف اليه أو يتعرف
به فلا بد من كونه غير هذلا
يتخصص الشيء أو يتعرف
بنفسه ولا يضاف اسم لما
اتحد به في المعنى كالترادفين
وكالموصوف وصفته فلا
يقال قبحر ولا رجل قائم
وما ورد موها لذلك مؤول
كقوله سعيده كرز
فظاهر هذا أنه من اضافة
الشيء الى نفسه لان المراد
بسعيده كرز فيه واحد
فيؤول الاول بالمسمى
والثاني بالاسم فكانه قال
جاءني مسمى كرز أي مسمى
هذا الاسم وعلى ذلك يؤول
ما أشبهه هنا من اضافة
الترادفين كيوم الخميس

شرط الاضافة و يمين فيه الجران كان مجردا كضاربه لفقد التنوين وأما الضاربك والضارب بود فالجر فيه
جائز لوجود شرطه وهو كون الوصف مثنى أو جمعا وكذا النصب أيضا ولا يمنع منه حذف النون لانها قد
تحذف مع نصب الظاهر تخفيفا كما تحذف في الاضافة كقوله

الفارقوا الحق للبل به * والمستقلو كثير ما ذهبوا

بنصب الحق وكثير ورد ذلك جماعة بان الاصل ان لاتسقط النون الا للاضافة فلا يدل عنه الا اذا تعين غيره
بظهور النصب وذلك في الظاهر دون الضمير هذا وظاهر منه سيبويه تعين النصب في نحو الرجل أنت
الضارب به وان عاد الضمير لما فيه ال ولينظر الفرق بينه وبين الودأت المستحقة صفوه فان هذا أولى منها
لغيره من المضاف فتأمل (قوله) فلا تقول هذا الضارب رجل) أي لا تفتاء فائدة الاضافة وليس له ما يحمل
عليه بخلاف ما مر فيجب نصب رجل مفعولا للوصف وكذا زيد عند غير الفراء (قوله) وكونها في الوصف
الح) الجار يتعلق بالكون ان كان تاما وخبره من حيث النقصان ان كان ناقصا وكان خبره من حيث
الابتداء وان وقع بفتح الهمزة في تأويل مصدر فاعل بكاف ومتعلقة محذوف أي وجوده في المضاف يكفي
في اغتفاره وقوعه مثنى الح وقيل ان وقع مبتدأ ثان خبره كاف والجملة خبر الكون حذف رابطها أي في
اغتفاره ونقل عن المصنف كسر الهمزة فتكون شرطية حذف جوابها للدلالة ما قبلها عليه وعليه حل
الشارح أي ان وقع الوصف مثنى أو جمعا فوجوده في مفعن عن وجودها في المضاف اليه لكن فيه أن
الكافي عن وجودها في المضاف اليه ليس هو وجودها في المضاف بل وقوعه مثنى الح لان وجودها في
المضاف خلاف الاصل فيحتاج لسوغ وهو مشاكلة كونها في المضاف اليه كاسر أو وقوعه مثنى أو جمعا
لانها لم تطل بالثنية والجمع ناسبه التخفيف فلم يحتج لتصلها بالمضاف اليه فأداه الصبان (قوله) ولا يضاف
اسم الح) في نسخ تأخير هذا البيت مع شرحه عما بعده وعليها شرح الاشموني (قوله) لمابه اتحد معنى
أي فقط كقمع برأومعنى ولفظا كرز زيد مراد بهما ذات واحدة فيجب فيهما الاتباع على التوكيد
اللفظي وخرج عنه المشترك المتحد للفظ دون المعنى لفظيا كان كمين العين وزيد زيد مراد بهما
ذاتان أو معنويا كاب الاب وابن الابن فان ذلك صحيح سائغ (قوله) وما ورد الح) مقتضاه كالتن
يقصر في ذلك على المسموع وان التأويل المذكور انما هو تخرج للمسموع على وجه صحيح لا مسوغ
لارتكاب ما مثله ولا ينافي ذلك ما تقدم في باب العلم من قوله وان يكونا مفردين فاضف لان معناه أبقى الاضافة
الواردة مؤولا لها بما هنا كما أسلفناه هناك (قوله) مؤولا) أجازة السكوفيون بالتأويل بشرط اختلاف
اللفظين (قوله) فيؤول الاول بالمسمى الح) أي اذا كان الحسب مناسبا للمسمى فان ناسب الاسم
ككتبت سعيده كرز عكس التأويل أي كتبت اسم هذا المسمى (قوله) كيوم الخميس) فيه أنه ليس من
الترادفين بل من اضافة الأعم للأخص وهي جائزة لفادتها تخصيص الأعم وأما عكسها فمستنع (قوله) حبة
الحقاه) بالدهي الرحلة وصفت بالحق لانها تنبت في مجارى الماء فتثمر بها السيول فتقطعها وتطوؤها الاقدام
وفي القاموس بقلة الحقاه بدل حبة وتأويلها أن يقال الاصل بقلة الحبة الحقاه ولا شك أن الحبة التي هي رز

الرجلة

وأما مظاهر اضافة الموصوف الى صفته فيؤول على حذف

مضاف اليه موصوف بتلك الصفة كقوله حبة الحقاه وصلاة الأولى والاصل حبة القلة الحقاه وصلاة الساعة الأولى فالحقاه صفة للقلة
للاحبة والاولى صفة للساعة للافلاة ثم حذف المضاف اليه وهي البقلة والساعة وأقيمت صفته مقامه فصارت حبة الحقاه وصلاة
الأولى فلم يضاف الموصوف الى صفته بل الى صفة غيره

وقصارى الشيء وحجاده بمعنى غايته والثاني ما لازم الاضافة بمعنى دون لفظ فيجوز أن يستعمل مفردا أى بلاضافة وهو المراد بقوله وبعض
 ذافديأت أى وبعض ما لازم الاضافة قد (٨) يستعمل مفردا لفظا وسيأتى كل من القسمين (ص) وبعض ما يضاف حتماً يمنع

ايلاؤه اسماء ظاهر حيث وقع
 كوجهي يدولي سعي
 وشذايلا يدلي لبي
 (ش) من اللازم للاضافة
 لفظا ما يضاف الى
 المصدر وهو المراد هنا نحو
 وحده أى منفردا وليك
 أى إقامة على اجابتك بعد
 اقامة ودرايك أى ادالة بعد
 ادالة سعيك أى اسعادا
 بعد اسعاد وشذاضافة لبي
 الى ضمير الغيبة ومعناه قوله
 انك لودعوتني ودوني *
 زوراء ذات مترع بيوني
 لقلت لبي لمن يبعوني *
 وشذاضافة ابي الى ظاهر
 أنشد سيبويه
 دعوت لما ناني مسورا *
 فلي فلي يدى مسورا
 كذا ذكره المصنف ويفهم
 من كلام سيبويه أن ذلك
 غير شاذ في ابي وسعدى
 ومنه سيبويه أن لبيك
 وما ذكر بعده شئ وأنه
 منصوب على المصدرية
 بفعل محذوف وأن تشيته
 المقصود بها التكثير فهو
 على هذا ملحق بالثنائي
 كقوله تعالى ثم ارجع
 البصر كرتين أى كرات
 فسكرتين ليس المراد به
 مرتين فقط لقوله تعالى

أولخصوص ضمير الخطاب كليك وأخواته (قوله وقصارى) بضم التاني مقصورا وحجاده بحاء مهملة
 بوزنه وقوله بمعنى غايته راجع لهما ويقال في الاول قصيرا كالصغر (قوله حتما) أى اضافة حتماً أى واجبة
 (قوله ايلاؤه) مصدر أولى المتعدى بالهمزة بمعنى اتبعه له أى امتنع أن يجعل الاسم الظاهر تابعا له فالهاء
 مفعوله الثاني واسم مفعوله الاول لأنه هو الذي كان فاعلا قبل الهمزة وقوله الآتي وشذايلا يدى مصدر
 مضاف لمفعوله الاول ولبي مفعوله الثاني ولزامة للتقوية هـ هنا هو الصواب (قوله وحده) هو مصدر
 ملازم للافراد والتشديد كبر والنصب فقيل على المصدرية لفعل لم يلفظ به كفعل الابوة والخولة وقيل لفظ به
 حكى الاصمعي وحده وحدا كونه معدوم إذا انفرد وقيل أصله ايحاد مصدراً وحده بمعنى أفرد
 حذف زوائده وقيل على الحال لتأوله بموحداً أى منفردا على ما مر في باب وقديح يعلى بكس على وحده
 أو باضافة كـ نسباً وحده بوزن كرم أى لا نظير له في الخير وكذا افرع وحده بالقاف والراء والعين المهملة
 وهو السيد ويقال يجيش وحده ويعير وحده مصغر يجش ويعير وهو الجارأى لا نظير له في الشر (قوله
 لبيك) أصله ألب لك البابين أى أقيم على طاعتك واجابتك اقامتين من ألب بالمكان إذا أقام به خفف
 الفعل وأقيم المصدر مقامه فصار البابين لك ثم حذف زوائده وحذف الجار وأضيف للضمير كل ذلك ليسر
 الجيب الى سماع خطاب مناديه ويقال في الباقي نظير ذلك ويجوز كونه من لب بمعنى ألب أى أقام فلا يكون
 محذوف الزوائد قاله الرضي (قوله ادالة) الانسب تداولاً بعد تداول أو تداولاً بعد تداول لان الادالة هي
 الغلبة ولا تناسب هذا بخلاف التداول فإنه التناوب أى تداولاً لطاعتك ومناوبة فيها (قوله وسعديك)
 لا تستعمل الا بهدليك لانها توكيدها (قوله ودوني زوراء) بالزاي ثم الراء هي الارض البعيدة والجملة
 حال من يادعوتني والمترع البحر من قولهم حوض ترع بفتح التاء الفوقية والراء أى تمتلى عو بيون بفتح
 الموحدة وضم المثناة التحتية أى راسعة بعيدة الاطراف وفي قوله لبيك الثفات من الخطاب الى الغيبة على
 حداد كنههم في الفلك وجر بن بهم (قوله دعوت الخ) قائلة لزمته دية فدعا مسورا لجلها فلما به أى أجابه بقوله
 لبيك فقوله فلي فعل ماض فاعله ضمير مسور عطف على دعوت والفاء الثانية سببية أى فأجيبه اجابة بعد
 اجابة اذا سألتني في أمر نابه وخص يديه لأنه أعطاهما فقيه اشارة الى أنه أجاب بالفعل كالقول (قوله مثني)
 أى بحسب الاصل ثم قصده التكرار وانساخ عن التثنية والحق به في الاعراب نظر الاصله (قوله على
 المصدرية) أى المفعولية المطلقة وقد علمت انها مصادر محذوفة الزوائد لأسماء مصادر وقوله بفعل محذوف
 أى من الفاظها الا لبيك وهذا ذيك بذالين مجعولين فن معناهما فيقدر في سعديك ودوايك في ذلك نعم ذكر
 دوايك أداول وفي حنانيك أمتحن أو أحن وفي هذا ذيك أسرع لان معناه الاسراع وفي لبيك أقيم لانه لا فعل
 لهما من لفظهما كذا قيل وفيه أن لبيك مأخوذ من ألب بالمكان إذا أقام به أو من لب بمعناه كما مر فله
 فعل من لفظه ولا ضرر في كونه محذوف الزوائد على الاول لانه مثل سعديك ودوايك في ذلك نعم ذكر
 جماعة ان معنى لبيك اجابة بعد اجابة وعليه فهو منصوب بفعل من معناه أى أجيب لان لب وألب ليسا بمعنى
 أجيب اذ صبان لا يقال قد وجد له فعل من لفظه على هذا أيضاً وهو لبي كافي البيت المار فان معناه
 أجاب كما مر لانا نقول بدل لبي ان قال لبيك فلا يصح أن يشتق منه لبيك لازم الدور فتأمل (قوله ثم ارجع
 البصر) أى رده في نواحي السماء كرتين أى مرتين وقوله في الآية هل ترى من فطور أى من خلل بصدع

ينقلب اليك البصر خاسئاً وهو حيرأى من دجوه وكايل ولا ينقلب البصر من دجوا

كلاماً من كرتين فقط فيمتعين أن يكون المراد بكرتين التكثير لا اثنين فقط وكذا لبيك معناه اقامة بعد اقامة كما تقدم فليس المراد الا اثنين فقط
 وكذا باقى أخواتها على ما تقدم في تفسيرها ومنه سيبويه

انه ليس بمثنى وان اصله لى وانه مقصور قلبت ألفه ياء مع الضمير كما قلبت ألفه لى وعلى مع الضمير فقليل لديه وعليه ورد عليه سيبويه بانه لو كان الامر كما ذكر لم تنقلب ألفه مع الظاهر ياء كما لا تنقلب ألفه لى وعلى فكانت قول على زيد ولدى زيد فكذلك كان ينبغي أن يقال لى زيد لكهم لما أضافوه الى الظاهر قلبوا ألف ياء فقالوا فلى يى مسور فدل ذلك على أنه مثنى وليس بمقصود كزعم يونس (ص) وألزموا إضافة الى الجمل * حيث واذا وان ينون يحتمل افراد اذ وما كاذم معنى كاذ * أضف جواز نحو حين جانبند (ش) من اللازم للاضافة ما لا يضاف الى الالة وهو حيث واذا فاما (٩) حيث فضاف الى الالة الاسمية نحو

اجلس حيث زيد اجلس
والى الالة الفعلية نحو
اجلس حيث جلس زيد
أو حيث يجلس زيد وشذ
إضافتها الى مفرد كقوله
أما ترى حيث سهيل طالعا
وأما اذ فتضاف أيضا الى
الالة الاسمية نحو حيث كنت
اذ زيد قائم والى الالة
الفعلية نحو حيث كنت اذ قام
زيد ويجوز حذف الالة
المضاف اليها ويؤتى بالتنوين
عوضا عنها كقوله تعالى
وأنت حينئذ تنظرون
وهذه معنى قوله وان ينون
يحتمل افراد اذ أى وان
ينون اذ يحتمل افرادها
أى عدم إضافتها لفظا
لوقوع التنوين عوضا
عن الالة المضاف اليها وأما
اذا فلا تضاف الى الالة
فعلية فتقول آتيتك اذ اقام
زيد ولا يجوز إضافتها
الى الالة اسمية فلا تقول
آتيتك اذ ازيد قائم خلافا
لقوم وسيد كرها المصنف
وأشار بقوله وما كاذ
معنى كاذ الى أن ما كان

أوغبره (قوله انه ليس بمثنى) أى لبيك خلاف يونس فى خصوصه وغلط ابن الناطم فى اجرائه فى أخواته أيضا
(قوله وان ينون) نائب فاعله ضمير يعود على اذ ونائب فاعل يحتمل هو قوله افراد اذ ولم يقل افرادها ايضا
لثلايتوهم عود الضمير الى المذكور من حيث واذا (قوله وما كاذ) مبتدأ أخبره كاذ الثانى ومعنى
منصوب على نزع الخافض أى والذي مثل اذ فى المعنى من حيث كونه ظرفا ماضيا مثله فى الاضافة الى
الجمل وقوله أضف جوازا كالا ستبرك على قوله كاذين به أنه مثله فى مطلق الاضافة لافى وجوبها
ويحتمل أن الخبر قوله أضف والرابط محذوف وكاذ صفة المصدر محذوف على حذف مضاف أى والذي مثل
اذا ضفه اضافة كإضافة اذ فى كونها للجملة حال كونها جازية (قوله وهو حيث واذا) الاول ظرف مكان
لا يخرج عن الظرفية الانادرا وقد يراد بها الزمان وثاؤها مثله وقد تبدل باؤه واوا قيل وألفا بنو فقهس
يعربونها ولا يضاف الى الالة من أسماء المكان غيرها والثانى ظرف زمان ماض وقد ترد للاستقبال فى
الاصح بدليل فسوف يعلمون اذا غلغل فى أعناقهم وتلزم النصب محلا على الظرفية مالم يضاف اليها زمان
كيو مئذ والا كانت فى محل جر بالاضافة فلا تقع مفعولا به ولا بدلا منه عند الجهور وأما نحو واذا كروا اذ أنتم
قذيل واذا كرى الكتاب مريم اذا فثبت فتوّل بانها ظرف لمحذوف أى واذا كروا انعمة الله عليكم اذ أنتم
واذا كرى قصة مريم اذا فثبت وتردد للتعليل نحو ولئن ينفعكم اليوم اذ ظنتم أنكم الح أى لأجل ظلمكم وهل هى
حينئذ حرف كاللام أو ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام قولان وتردد للمفاجأة بعد بينا أو بينا كقوله
* فبينما العسر اذ دارت مياسير * وهل هى حينئذ ظرف زمان أو مكان أو حرف بمعنى المفاجأة أو زائد
أقوال (قوله الى الالة الاسمية) قال فى التصريح شرط الاسمية بعد حيث أن لا يكون خبرها فعلا ولا بعد اذ
أن لا يكون خبرها فعلا ماضيا نص على ذلك سيبويه اه ولعل ذلك شرط للحسن لا للجواز لما فى المعنى
أن نصب زيد فى جلست حيث زيد أراه أرجح من رفعه على الابتداء لان اضافة حيث الى الفعلية أكثر
اه وفى الجمع يقبح اضافة الى اسمية محجزها فعل ماض كجئت اذ اذ يقام دون اذ اذ يقوم لان اذ الماضى
فيه يقبح أن تفصل منه (قوله أما ترى الخ) تمامه * نجما يعنى كالشهاب لا معا * وترى بصرية مفعولها طالع
وحيث ظرف مكان متعلق بطالعا وقيل مفعولها حيث وطالعا حال منها أى ترى مكان سهيل حال كونه
طالعافيه أو من سهيل والشاهد اضافة حيث الى المفرد وهو سهيل وهل هى حينئذ مبنية على أصلها أو معربة
لزوال سبب البناء وهو الاضافة للجملة قولان وقيل سهيل بالرفع مبتدأ حذف خبره أى حيث سهيل مستقر
طالعافلا شاهديه (قوله اذ اقام زيد) يشعر باشتراط مضى الفعل لفظا كهذا المثال ومثله الماضى معنى نحو
واذ يرفع ابراهيم القواعد لا غيرهما (قوله ويجوز حذف الالة الخ) مثل اذ فى ذلك اذ كقوله تعالى وأئن
أطعمتم بشرامثلكم انكم اذا تخامسون وقد يحذف جزء الالة بعد اذ كقوله * والعيش منقلب اذ ذاك أفنانا *
أى اذ ذاك كذلك وليست مضافة لمفرد كاتوهم (قوله غير محدود) أى ليس له اختصاص أصلا كما مثله ومنه

مثل اذ فى كونه ظرفا ماضيا غير محدود يجوز إضافته الى ما تضاف اليه

(٣ - (خضرى) - ثانى)

اذ من الالة وهو الالة الاسمية والفعلية نحو حين ووقت وزمان ويوم فتقول جئتك حين جاء زيد ووقت جاء عمرو وزمان قدم بكر و يوم
خرج خالد وكذلك تقول جئتك حين زيد قائم وكذلك الباقي وانما قال أضف جوازا ليعلم ان هذا النوع أعنى ما كان مشبها اذ فى المعنى
يضاف الى ما يضاف اليه اذ وهو الالة جوازا لا وجوبا فان كان الظرف غير ماض أو محدود لم يجرى اذ بل يعامل غير الماضى وهو
المستقبل معاملة اذا فلا يضاف الى الالة الاسمية

بل الى الفعلية فتقول أجيئك حين (١٠) يحكى مزيدولا يضاف المحدود الى جلة وذلك نحو شهر وحول بل لا يضاف الا الى مفرد نحو

شهر كذا وحول كذا
(ص)

وابن أو اعراب ما كاذ قد
اجريا

واختر بنا متلو فعل بنيا
وقبل فعل معرباً ومبتداً

أعرب ومن بني فلن بقندا
(ش) تقدم أن الاسماء

المضافة الى الجلة على قسمين
أحدهما ما يضاف الى الجلة

لنوما والثاني ما يضاف اليها
جوزا وأشار في هذين

اليبتين الى أن ما يضاف
الى الجلة جوزا يجوز فيه

الاعراب والبناء سواء
أضيف الى جلة فعلية

صدرت بفعل ماض أو جلة
فعلية صدرت بمضارع أو

جلة اسمية نحو هذا يوم جاء
زيد ويوم يقدم بكر ويوم

عمر قائم وهذا مذهب
الكوفيين وتبعهم القارسي

والمصنف امكن المختار فيما
أضيف الى جلة فعلية

صدرت بماض البناء وقد
روى بالبناء والاعراب قوله

* على حين عاتبت المشيب
على الصبا

بفتح نون حين على البناء
وكسرها على الاعراب وما

وقع قبل فعل معرباً وقبل
مبتداً فاختار فيه الاعراب

وجوز البناء وهذا معنى
قوله * ومن بني فلن بقندا

أي فلن يغلط وقد قرئ
في السبعة هذا يوم ينفع

الصادقين صدقهم بالرفع على الاعراب وبالفتح على البناء هذا ما اختاره المصنف

يوم لانه لا يختص بالنهار الا بقرينة كان يقال ما رأيت يوماً ما وليلة والا كان بمعنى وقت وحين فلا يختص بليل
ولانهاراً وله اختصاص من بعض الوجوه كغداة وعشية وليلة ونهار وصباح ومساء فشكل هذا يضاف للجلة
بخلاف المحدود وهو ما دل على عدد كيومين وأسبوع وسنة وعام أو على تعيين وقت كأمس وغدا (قوله
بل الى الفعلية) هذا مذهب سيديهم من ان مشبه اذا دأبها مل معاملة ما يضاف الاول الى الجلتين والثاني
الى الفعلية فقط مثلها ووافقه الناظم في مشبه اذا دل ذلك اقتصر عليه دون مشبه اذا جوز اضافته للاسمية
بدليل يوم هم على النار يفتنون وقوله

فكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة * بمنغ فتيلاً عن سواد بن قارب

فان يوم فيهما مستقبل كذا وأوجب بانه نزل المستقبل منزلة الماضي لتحقق وقوعه فيوم فيهما مشبه لاذلا
لاذا وقد صرح الشاطبي بان مشبه اذا يجوز اعرابه وبنائه على التفصيل في مشبه اذ اه (قوله نحو شهر
وحول) أي سنة وعام كما قاله السيوطي والداميني وقيل يضافان للجلة كسنة أو عام كان كذا انظر
الصبان (قوله أو اعراب) بنقل فتحة الهمزة الى الواو للوزن (قوله ما كاذ) تنازعه الفعلان قبله (قوله
متلو فعل) أي الذي تلاه فعل مبنى (قوله يجوز فيه الاعراب والبناء) قيده في السكافية بما دالم يكن مثني فقال
وما كاذ أجرى ثم نثي * فليس عن اعرابه يستغنى

وكما يجوز بناء الظرف المبهم المذكور مع الجلة بجوز بنائه عند اضافته لمفرد مبنى كيومئذ وحينئذ
وكذا كل اسم مبهم غير ظرف كغير ومثل ودون وبين فهذه ونحوها مما هو شديد الابهام اذا أضيفت لمفرد
مبنى جاز أن تسكتسب من بنائه كما تسكتسب النكرة التعريف من المضاف اليه بخلاف المختص لان المبهم له
شدة تعاقب ما بعده لان معناه لا يتضح الا بما أضيف اليه فهو أهل لا كتسابه منه البناء نحو مثل ما أنكم
تنطقون لقد قطع بينكم ومنادون ذلك بفتح الجميع للبناء وهي في محل رفع الأول صفة لحق والثاني فاعل
تقطع والثالث مبتدأ فتحصل أن الاضافة تجوز البناء في ثلاثة أنواع اضافة الظرف المبهم الى الجلة واضافته الى
مفرد مبنى واضافة المبهم غير الظرف الى مبنى ومنع ابن الناظم الأخير بن قائل لا يجوز أن تكون الاضافة
الى المفرد المبنى سبب البناء لا في الظرف ولا غيره لأنها تسكتسب سبب البناء لا اختصاصها بالأسماء فكيف تكون
سبباً فيه والفتحات فيما ذكر اعراب لان مثل حال من الضمير في حق وبينكم حال من فاعل تقطع وهو
ضمير المصدر المفهوم من الفعل ودون صفة لمبتدأ محذوف أي مناقوم دون ذلك اه أي وأما يومئذ
فمنصب على الظرفية لا مبنى (تنبيه) عد في الشذور هذا البناء بأنواعه الثلاثة مما يبنى على الفتح لا غير الا أنه
جعل نوعين فقط أحدهما الزمان المبهم المضاف للجلة والثاني الاصل المبهم زمناً وغيره المضاف لمبنى فبناء
الأول لاضافته للجلة ولما كانت جائزة كان جائزاً بخلاف حيث وأما الثاني فلا كتسابه من المضاف اليه
كما مر وبنياً على حركة اسماء اعراب عرض البناء في الجميع مع التقاء الساكنين في البعض كيوم وخصاً بالفتح
تحقيقاً لثقل الاضافة للجلة والمبنى حتى أثروه على اتباع الكسرتين بعده في يومئذ لذلك فعلم أنه لا يجوز
بناء المذكورات على غير الفتح لقياساً ولا سماعاً لانه لو سمع لم يذكرها صاحب الشذور وغيره فيما يبنى
على الفتح لا غير وقد صرح الصبان في عمل الآتية بان البناء الجائر بالاضافة الى المبنى هو الفتح لا الضم
فكندا الاضافة الى الجلة لأنهما من واحد وهذا لا يخفى على من له أدنى الملم بالعلم وأهله لكنه خفي على
متعصبى زمننا حتى جادلوا فيه بما لا ينبغي ذكره (قوله بفعل ماض) الأولى مبنى كعبارة المصنف اشموله
المضارع مع احدي التونين (قوله على حين الخ) أي في حين وكذا ما يأتي لما مر أن على الجارة للظروف
بمعنى في وتعامه * فقلت ألتأصحب والشيب وانزع * بالزاي والعين المهملة أي مانع من اللهو (قوله

الصادقين صدقهم بالرفع على الاعراب وبالفتح على البناء هذا ما اختاره المصنف

ومذهب البصريين أنه

لا يجوز فيها أضمة المجرية
فألمية صدرت عن عارض أو إلى
جمله اسمية إلا أنتموه ولا
يجوز البناء إليها أضيف
إلى جملة فعلية صدرت بـاض
هذا حكم ما يضاف إلى الجملة
جوازاً وأما ما يضاف إليها
وجوباً فلازم للبناء لشبهه
بالحرف في الافتقار إلى الجملة
كـ حيث وإذا (ص)
وأنزمو إذا إضافة إلى *
جمل الأفعال كـهن إذا عتلى
(ش) أشار في هذا البيت
إلى ما تقدم ذكره من أن إذا
تأزم الإضافة إلى الجمل الفعلية
ولا تضاف إلى الجملة الاسمية
خلافًا للاختلاف والكوفيين
فلا تقول أجيئك إذا زيد
قام وأما جيتك إذا زيد
قام فزيد مرفوع بفعل
محدث وليس مرفوعاً
على الابتداء هذا مذهب
سبويه وخالفه الاخفش
بأنه يجوز كونه مبتدأ خبره
الفعل الذي بعده وزعم
السيرافي أنه لا خلاف بين
سبويه والاخفش في جواز
وقوع المبتدأ بعد إذا وإنما
الخلافا بينهما في خبره
فسبويه يوجب أن يكون
فعلاً والاخفش يجوز أن
يكون اسماً فيجوز في أجيئك
إذا زيد قام جعل زيد مبتدأ
عند سبويه والاخفش
ويجوز أجيئك إذا زيد قام
عند الاخفش فقط (ص)

ومذهب البصريين الخ) علوه بان سبب البناء مع الماضي طلب المشاكاة فلا وجه له مع الاسم والفعل المحدث
وأجابوا عن الآية بان اسم الإشارة عائد للمذكور قبله ويوم ظرف متعلق بمحذوف خبره وفيه أنه يلزم عليه
مخالفة معنى هذه القراءة لقراءة الرفع والاصل عدمها وإيضاحها كما أنما تطلب بين المضاف والمضاف إليه
وهو الجملة بنحو ما هو مبنية مطلقاً لا الفعل وحده إلا أن يقال الفعل هو المقصود بالذات فاعتبرت مشاكاته
وإن كانت الإضافة إلى مجموع الجملة وعمله المصنف بان سبب البناء شبه الظرف المضاف للجملة بحرف الشرط
في جعل الجملة بعده مفتقرة إليه وإلى غيره بعد أن كانت كلاماً تاماً وذلك عام في كل جملة (قوله جل الأفعال)
بنقل حركة الهمزة إلى اللام للوزن (قوله كهن) بضم الهاء من هان هون إذا سهل أي تواضع إذا اعتلى أي
تكبر غيرك (قوله إلى الجمل الفعلية) أي الماضية غالباً ويقل للمضاربة وقد اجتمع في قول أبي ذؤيب
والنفس رغبة إذا رغبتها * وإذا ترد إلى قليل تقنع

وأنما لزمتها التضمنها معنى الشرط غالباً وإن خالفت الشروط في أنها لا تجزم اختياراً وفي اختصاصها بالمتيقن
والمظنون بخلاف باقي الأدوات فإنها للمشكوك والمستحيل كان كان للرجح ولدوأمنا نحو أفان مت
فالتنزيل منزلة المشكوك لأجهام زمن الموت وقتيجرد عن الشرط نحو وإذا ما غضبوا هم يغفرون بدليل خلو
جملة هم يغفرون من الفاعل ومن ذلك الواقعة في القسم نحو والليل إذا يغشى والنجم إذا هوى وهي ظرف
للمستقبل وقد تجسسى الماضي كآية وإذا زاروا وتجارة وللحال كالواقعة في القسم عند جماعة بناء على أن عاملها فعل
القسم وهو حال ولا يخرج عن الظرفية أصلاً عند الجمهور وأما قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة اني لا علم إذا
كنت عن راضية فهي فيه ظرف للمفعول المحذوف لا مفعول كآتهم أي لا علم شأنك إذا كنت الخ
وقوله تعالى حتى إذا جاوزها حتى فيه ابتدائية لا غائية جارة لأذاهي منصوبة بحواها عند الاكثر لا بشرطها
لان المضاف إليه لا يعمل في المضاف واقتران جوابها بالفاعل إذا الفجائية لا يمنع عملها فيها توسعهم في الظروف
وإن لم تستحق التصدير فظنك بما يستحقه أو يقال محل عمل جوابها فيها إذا لم يقترب بها والكان عاملها
محدث فيديل عليه الجواب ومن جعل شرطها هو العامل فيها كسائر الشروط قال أنها غير مضافة اليه مثلها
كما يقول الجميع فيها إذا جزمتم كافي المغنى وحيث لا فرق بينهما وبين إذ وحيث أنها يحصل الربط فيها بين
جانبى الجواب والشرط بكونها شرطاً كافي أين ومتى وأما إذ وحيث فلو لا الإضافة ما حصل بهما ربط وعند
تجردا عن الشرط تكون مضافة للجملة بعدها بخلاف فيما يظهر لي حصل بها الربط فتدبر ومثل إذا لما
الحينية وتسمى الوجودية وهي الرابطة لوجود شيء بوجود غيره بناء على قول المصنف أنها ظرف فيه معنى
الشرط فتضاف لشرطها وتنصب بحواها كافي القطر وقيل ليست مضافة كسائر الشروط وتختص بالماضي
فلا يكون شرطها وجوابها إلا ماضيين عند كثيرين ولذا اختار في المغنى كونها بمعنى إذ لا بمعنى حين كما قيل
وأما نحو فلما نجحهم إلى البر فنهزم مقتصد وفلما ذهب عن إبراهيم الروح وجاءته البشري يجادلنا فاجواب
فيهما محذوف أي انقسموا قسمين وأقبل يجادلنا ولا تضاف إلا إلى الجمل الفعلية كأذا وأما قوله

أقول لعبد الله لما سقاؤنا * ونحن بوادي عهد شمس وهي شم

فعلى حدوان أحسن من المشركين استجارك لأن سقاؤنا فاعل بمحذوف بفسره وهي أي سقط وشم فعل
أمر بمعنى انظر مقول القول ومذهب س أنها حرف وجود ولو جرد فلا محل لها (قوله بفعل محذوف) أي
بفسره المذكور ومثله إذا السماء انشقت وأما قوله

إذا باهلى تحته حظلية * له ولد منها فذلك المدرع

فعلى اضممار كان أي إذا كان باهلى نسبة إلى باهلة أرذل قبيلة من قيس وحظلية نسبة إلى حظلة أكرم قبيلة
من تميم والمدرع بذال محجمة من أمه أشرف من أبيه (قوله وخالفه الاخفش) أي تبعاً للكوفيين كأجازوا

لفهم اثنين معرف بلا * تفرق اضيف كاتا وكلا (ش) من الاسماء الملازمة للاضافة لفظا ومعنى كاتا وكلا ولا يضافان الا الى معرفة مثنى لفظا ومعنى نحو جاء في كلا الرجلين وكاتا المرأتين او معنى دون لفظ نحو جاء في كلاهما وكاتا هما ومنه قوله ان للخير وللشر مدى * وكلا ذلك وجه وقيل وهذا هو المراد بقوله انهم اثنين معرف واحترز بقوله بلا تفرق من معرف اثنين بتفرق فانه لا يضاف اليه ولا وكاتا فلا تقول كاتا زيد وجمعه رويها وقرئ بها كاتا كقوله كاتا افعى وخيل واحد عضدا * في الثابت والمقام للمعات (ص) ولا تضاف لفرد معرف * أياران كررتها فأضف أو تنو الاجزاء اخصص بالمعرفة * موصولة ياء بالعكس المصغرة وان تكن شرطا أو استفهاما * فطلقا كل بها الكلاما (ش) (١٣) من الاسماء الملازمة للاضافة، متى أى ولا تضاف الى مفرد معرفة الا اذا تكررت ومنه قوله

الانسألون الناس أبى وأبكم
غداة التقينا كان خيرا
وأكرما
أو قصدت الاجزاء كقولك
أى زيد أحسن أى أى
أجزاء بدأ أحسن ولذلك
يجب بالاجزاء فيقال عينه
أو فنه وهذا انما يكون
فيما اذا قصد بها الاستفهام
وأى تكون استفهامية
وشرطية وموصولة وصفة
فاما الموصولة فقد ذكر المصنف
أنها لا تضاف الا الى المعرفة
فتقول يجبنى أيهم قائم
وذ كر غيره أنها تضاف
أيضا الى نكرة لكنه قليل
نحو يجبنى أى رجلين
قاما وأما الصفة فالمراد بها
ما كان صفة لنكرة أو
حالا من معرفة فلا تضاف
الا الى نكرة نحو مررت
برجل أى رجل ومررت
بزيد أى فتى ومنه قول
الشاعر
فأومات ايماء خفيا الحبير
فله عينها حية أعافى

دخول أداة الشرط على الجمل الاسمية (قوله بلا تفرق) أى بان تكون الدلالة على اثنين بكلمة واحدة لا بكلمتين لانهما موضوعان ابتداء كيد المثنى فالشرط ثلاثة التعريف وافهام اثنين وعدم التفرق (قوله ان للخير الخ) المسمى القاية والوجه والقيل بفتحيتين الجهة أى وكلا ذلك المذكور من الخير والشر ووجهة يصرف اليها وذلك مقدر لفظا مثنى معنى على حدعان بين ذلك أى المذكور من الغرض أى المسنة والبكر أى الشابة والعوان النصف (قوله واحد) بكسر الدال خبر عن كاتا باعتبار لفظها ولوراعى المعنى لقال واحد بالالف لانه خبر مرفوع والياء مفعوله الاول وعضدا مفعوله الثاني (قوله أيا) أى شرطية كانت أو موصولة أو استفهامية أو وصفية وضمير كررتها لاى لا بالعموم السابق لان الوصفية لا تكرر ولا تنوى بها الاجزاء (قوله أو تنو الاجزاء) مجزوم بخلاف الياء اعطفه على كررتها وفصل بينهما بحجاب الشرط لكونه ليس أجنبيا ولا يردان تقديم الجواب على الشرط وهو تنوع تمنع لانه يفتقر الى الشوائق أفاده يس (قوله واخصص بالمعرفة) أى غير ما سبق منعه وهو المفرد المرفوع غير المنوى به الاجزاء والباء داخلة على المصور عليه وأيا مفعول اخصص وموصولة حال منه مقدمة (قوله بالعكس) عطفت على المعرفة فهو متعاق باخصص والصفة عطفت على أيا فهي مفعولة أى واخصص أيا الصفة بعكس المعرفة وهو النكرة والاولى بالاضد لان العكس لغة تبديل أول الشئ آخره وليس مراد هنا ويحتمل أن الصفة مبتدأ مؤخر خبره بالعكس أى والصفة ملتبسة بعكس ذلك الحكم أى خلافة فان العكس قد يطلق على مطلق النفي (قوله فطلقا) اما صفة المصدر محذوف أى تكمى لا مطلقا أو حال من المعنى أى سواء أضيفت لنكرة أو معرفة ضمير ما سبق منعه لكن يرد على هذا أن الحال لم تطابق صاحبها في التأنيث الآن يجعل مصدر ايماء أى ذات اطلاق لاسم مفعول (قوله الا اذا تكررت) ولا يجب اضافة الاولى منهما للضمير المتكلم خلافا لبعضهم (قوله أو قصدت الاجزاء) مثله قصدا الجنس كاي الديار دينارك وأى الكسب أطيّب وكذا العطف بالواو كاي زيد وعمرو قام (قوله اذا قصد بها الاستفهام) اخصص ممنوع فان التكرار وقصد الاجزاء يأتين في الموصولة والشرطية يضادون الحالية والوصفية وهما وان شملها عموم قول المصنف وان كررتها الخ لكن خرجا منه بقرينة أهمها لا يضافان لمعرفة أصلا فاده سم فالشرطية المكررة كاي وأيك جاء بكرم وذات الاجزاء أى زيد أعجبك أعجبنى والموصولة أضرب أى زيد وأى عمرو وهو قائم واقطع أى زيد وهو قبيح أى الجزء الذى هو قبيح منه (قوله الا الى المعرفة) أى غير ما سبق منعه (قوله الا الى نكرة) أى مماثلة للوصف لفظا ومعنى كالتمثال الاول او معنى فقط كالذى بعده وكررت برجل أى فتى وهى سينتدالة على الكمال أى رجل كامل (قوله حبت) هو اسم رجل وأيمافنى بنصب أى حال منه ومازأمة فتى مضاف اليه (قوله فانهم لا يضافان اليه الخ)

قد

والا انهما لا يضافان الى المعرفة والى النكرة مطلقا أى سواء كانا مثنى أو مجموعين

أو مفردين الا المفرد المعرفة فانهما لا يضافان اليه الا الاستفهامية فانها تضاف اليه كما تقسم ذكره واعم ان ايا ان كانت صفة أو حالا فهي ملازمة للاضافة لفظا ومعنى نحو مررت برجل أى رجل وزيد أى فتى وان كانت استفهامية أو شرطية أو موصولة فهي ملازمة للاضافة معنى لا لفظا نحو أى رجل عندك وأى رجل تضرب أو أيا تضرب أو يجبنى أيهم عندك وأى عندك ونحو أى الرجلين تضرب أو تضرب أى رجلين تضرب أو أى الرجال تضرب أو أى رجال تضرب أو أى الرجلين عندك وأى الرجال عندك وأى رجل وأى رجلين وأيماء (ص)

لأن كانت الساعة غدوة ويجوز في غدوة الجرح وهو القياس ونصبها لدر في القياس فلو عطفنا على غدوة المنصوبة بعد لدن جاز النصب عطفاً على اللفظ والجرح مراعاة للاصل لفتقول لدن (١٤) غدوة وعشية وعشية ذلك الاختش وحكي الكوفيون

رفع غدوة بعد لدن وهو مرفوع بكان المحذوفة والتقدير لدن كانت غدوة وكان تامة وأما مع فاسم لمكان الاصطحاب أو وقته نحو مجلس زيد مع عمرو وجاء زيد مع بكر والمشهور فيها فتح العين وهي معرفة وفتحها فتح اعراب ومن العرب من يسكنها ومنه قوله فريش منكم وهو أي معكم وان كانت زيارتكم لما ما وزعم سيبويه أن تسكين العين ضرورة وليس كذلك بل تفتح وهو المشهور وتسكن وهي لغة ربيعة وهي عندهم مبنية على السكون وزعم بعضهم أن الساكنة العين حرف وادعى النحاس الاجماع على ذلك وهو فاسد فان سيبويه زعم ان الساكنة العين اسم هذا حكمها ان وليها متحرك أعني انها تفتح وهو المشهور وتسكن وهي لغة ربيعة فان وياها ساكن فالذي ينصبها على الظرفية يبقى فتحها فيقول مع ابنك والذي يبنيه على السكون يكسر لالتقاء الساكنين فيقول مع ابنك (ص)

للمصاحبة صدق باضمار كان (قوله لدن كانت الساعة) أي أو الوقت مثلاً والادل على تقدير ذلك كلمة لدن وغدوة واستحسن الناظم هذا الوجه لبقائها على ما ثبت لها من الاضافة للجمله (قوله الجرح) أي باضافة لدن اليها (قوله للاصل) أي الغالب في تالي لدن من الجرح فالمقتضى للجرح كون المعطوف عليه واقعا في مكان مجرور غالباً كنصب المعطوف على مجرور غير في الاستثناء والافغدوة ليس في محل جوازاً فهو من العطف على التوهم (قوله مرفوع بكان) أي التامة (قوله لمكان الاصطحاب) أي فقط كز يدع عمرو والله معكم ولقد اصح الاخبار به عن الذات أو وقته فقط كجئت مع العصر وقد تحتملها كما كل أو جلس زيد مع عمرو فانه محتمل لزمان الاجتماع في الأكل أو الجالس ولمكانه ولذا مثل به الشارح للمكان وقد تأتي لزمان يقرب من آخر نحو ان مع العصر يسرا ان مع اليوم أخاه غداهي حينئذ ملزمة للنصب على الظرفية وللإضافة وقد ترادف عند فتح جرح عن حكي س ذهبت من معه ومنه قراءة هذا ذكر من معي بتكوين ذكر أي من عندي وقد ترادف عن الاضافة فتدولامها وتنصب على الحال دائماً كجاء الزيدان أو الزيدون معاً وقبل كثير أو يقل كونها ظرفاً مخبراً به كالزيدان أو الزيدون معاً فاصلة هي فعل به كفتي واعرابه مقدر على الألف المحذوفة عند المصنف ومنه ذهب الخليل أن فتحته اعراب وليس مقصوراً واختاره أبو حيان وعلى الأول فهي ناقصة في الاضافة تامة في الافراد عكس أب وأخ وأما ما يدعى ناقصة فيها وغالب الاسماء تام فيها فلا قسم أربعة وما ذكر من ان معاً بمعنى جميعاً هو ما قاله المصنف ومال اليه في المغني وفرق بينهما نعلب بان معاً يدل على اتحاد الوقت بخلاف جميعاً يراد عليه قول امرئ القيس

* مكرت مفر مقبل مديرمعا * اذ وقت السكر والاقبال غير وقت الفراق والادبار الآن يخص ذلك بعدم القرينة وهي في البيت استحالة الاجتماع (قوله فتح اعراب) أي لشبهها بعند في وقوعها خبراً واحالاً وصفة وصلة ودالة على حضور نحو نجي ومن معي أو على قرب كما مر فقله سم عن المصنف اه صبان ولينظر ما هذا التعليل مع أن اعراب الاسماء لا يحتاج لعلل ولو سلم فالتعليل يلزم الاضافة المعارضة لشبه الحرف الآتي أولى فتأمل (قوله فريش الخ) المراد به اللباس الفاخر أو المال ولما باب كسر اللام أي وقتاً بعد وقت والبيت الجري يمدح به هشام بن عبد الملك (قوله مبنية على السكون) قيل لجودها يلزم الظرفية وقبل لتضمنها معنى المصاحبة وان لم يوضع له حرف (قوله والذي ينصبها الخ) ظاهره أن كلام المصنف على التوزيع والاقرب فيد أن الوجهين للساكنة فالفتح طلباً للخفض والكسر على أصل التخلص وذلك لان الفتح لا يكون لاجل السكون المتصل الا في الساكنة ولان فتح اعراب مرذوكة في قوله ومع مع فذكره ثانياً لتكرار (قوله واضمم بناء الخ) مفعول مطلق على حذف مضاف أي ضم بناء أو حال من المفعول وهو غير أو من فاعل واضمم وعليه فيتنزه هو واضمم في غير لانه بمعنى بانها وكذا يقال في قوله وأعر بواصب الخ ولو قال وغير واضممها اذا عدت ما الخ لأفاد لزومها للاضافة لعطفها على لدن الآن يقال راعى جواز قطعها لفظاً ومعنى بقلة (قوله قبل كغير) مبتدأ وخبر ويجوز البناء فيهما وفي حسب حكاية لخالفة المضاف اليه والاعراب مع التنوين لقصد اللفظها وليس فيها ما يوجب تركه وأما الباقي فيتعين فيه ترك التنوين للوزن مع اعرابها أو بنائها وهي اما عطف على قبل بحذف الهاء في بعضها أو مبتدآت حذف خبرها لالة ما قبلها (قوله وأعر بواصباً) أي أو جراً من واقتصر على النصب لانه أصل الظروف (قوله وما من بعده قد ذكر) دخل فيه غير لذكرها بعد قبل في قوله قبل كغير فيجوز اعرابها نصب كما سيأتي لكنها ليست ظرفاً فينبغي أن يراد بقوله نصباً ما يعصب الظرف وغيره (قوله وهي غير) أي اذا

واضمم بناء غير ان عدت ما * له أضيف ناو يما عدما قبل كغير بعد حسب أول وودن والجنات أيضاً وعل وأعر بواصباً اذا ما نسكرا * قبل او ما من بعده قد ذكر (ش) هذه الاسماء المذكورة وهي غير وقبل وبعد وقعت

وقعت بعد ليس وعلم المضاف اليه فجواز الأحوال الأربعة مشروط بذلك كقبضت عشرة ليس غيرها ويجوز ليس غير البناء على الضم لنية معنى المضاف اليه لأنها كقبضت في الأبهام كما قاله المبرد وجعله الأخفش ضم اعراب ولم تنون لنية لفظ المضاف اليه ويجوز رفعها منونة لقطعها عن الإضافة رأسا وعلى كل فهي اسم ليس والخبر محذوف أي ليس غيرها مقبوضا وهي الخبر على الأول في محل نصب والاسم محذوف أي ليس المقبوض غيرها ويجوز قليلا نصبها على الخبرية منونة لقطعها عن الإضافة وبلا تنوين لنية اللفظ كافي التوضيح لأنها حينئذ فتحة بناء لا مضافها المبني لأن حذفه يضعفه عن تأثير البناء ويجوز الحذف أيضا بعد لا كما حققه في القاموس ورد على من جعله لحنًا بسماعه في قوله

جوابه تنجوا عتمد فور بنا * لعن عمل أسلفت لا غير تسئل

وحينئذ فتبني على الضم في محل نصب على أنها اسم لا والخبر محذوف ويجوز فتحها فان قطعت عن الإضافة لفظا ومعنى كانت فتحة بناء كفتحة لأرجل وإن نوى لفظ المضاف اليه ففتحة اعراب لاضافتها تقدير افان قدرت لا عاملة كليس تعين ضمها اسمها فان نوى معنى المضاف اليه كان ضم بناء أولفظه فأعراب كما إذا نويت لقطعها عن الإضافة رأسا فتدبر (قوله وحسب) اعلم ان لها استعمالين كافي التوضيح وغيره أخذها اضافتها لفظا فتكون معرفة بمعنى كاف اسم فاعل لا يتعرف بالإضافة فتارة تعطى حكم المشتقات نظرا لمعناها فتكون وصفا لنكرة وتحوالا من معرفة كررت برجل حسبك من رجل أو يزيد حسبك من رجل وتارة تعطى حكم الجوامد نظر اللفظ فتقع مبتدأ وخبر في الحال أو في الأصل نحو حسبهم جهنم بحسبك درهم فان حسبك الله ومهدين رد على من زعم أنها اسم فعل بمعنى يكفي لان العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال اتفاقا الثاني قطعها عن الإضافة لفظا فتشرب معنى الذي زيادة على معناها الأصلي فتكون بمعنى لا غير وتبني على الضم أبدا وتلزم الوصفية كرايت رجلا حسب أو الحالية كهنا زيد حسب أي حسبى أو حسبك أي كافيك عن طلب غيره أو الابتداء كقبضت عشرة حسب فالغاء زائدة لتزيين اللفظ وحسب مبتدأ حذف خبره أي حسبى ذلك أو عكسه أي فذلك حسبى وهذا أولى لأنها نكرة كما مر في خبرها عن المعرفة ولا يجوز فيها غير هذين الاستعمالين وحينئذ فكلام المصنف والشارح منتقدان قوله وأعرابوا نصب الخ يقتضى أن يقال فيها حسبيا بالتنوين لقطعها عن الإضافة لفظا ومعنى كما هو المراد بقوله إذا ما نكرامع أنه لم يسمع ولا وجه له في القياس وأيضا قوله نكر لا يقتضى مفهوما أنها عند اضافتها لفظا أو معنى معرفة كغيرها مع أنها نكرة دائما لما علمت إلا أن يحمل قوله وبما من بعده قد ذكر على المجموع لا على كل فرد حتى لا يرد عليه حسب ولا على الآتية أفاده المصريح (قوله وأول) الصحيح أن أصله أوأول بواو بين همزتين بدليل جمه على أوائل قلبت الهمزة الثانية واو أوأدغم وقيل أصله ووال بهمزة بعد واو بن قلبت الهمزة واو أوأو الأولى همزة وكان حقه حينئذ أن يجمع على ووائل لكنهم استثنوا واو بن أول الكلمة وله استعمالات فتارة يراد بها معنى مبدأ الشيء نحو ماله أول ولا آخر وتارة يرد وصفا بمعنى سابق نحو لقيته عاماً ولا بالتنوين لانه قد يؤنث بالتاء ووزن أفعال لا يمنع من الصرف الا اذا لم تلحقه التاء كما سيأتى وتارة بمعنى أسبق فتليه من وينع الصرف للوصفية ووزن الفعل لتجرده من التاء كهنا أول من هذين وهل هو حينئذ أفعال تفضيل لا فعل له من لفظه أو جار مجراه في تجرده من التاء وتلوم له خلاف وتارة يرد ظرفا كرايت الهلال أول الناس أي قبلهم قال ابن هشام وهذا هو الذي يبني على الضم لقطعها عن الإضافة قاله يساه صبان بزيادة (قوله ودون) هو اسم للكان الأدنى أي الأقرب من مكان المضاف اليه كما استدون زيد أي قريبا من مكانه ثم توسع فيه فاستعمل في المكان المفضول ثم في الرتبة المفضولة تشبيها بالمفضول بالمحسوس كزيد دون عمرو فضلا ثم في مطلق تجاوز شيء لشيء كفعلت بزيد لا كرام دون الاهانة وأكرمته بزيدا دون عمرو (قوله

وحسب وأول ودون
والجهايات الست وهي
خلفك وأمامك ونحتك
وفوقك

ويعينك وشمالك) مثله في التوضيح والجمع وغيرهما وخالف الرضى فضع قطعهما عن الاضافة مبينين على الضم أو معر بين بالتدوين (قوله وعمل) اعلم انها بمعنى فوق وتوافقها في البناء على الضم لنية معنى المضاف اليه كمثل الشارح وفي الاعراب منونة لقطعها عن الاضافة أصلاً بان أريد بها ما هو مجبول كقوله * كجهمود صخر حظه السيل من عل * بكسر اللام أي من شيء عال خفها التدوين لكنه ترك للروى لانية ثبوت لفظ المضاف اليه كما قيل لان المضاف اليه لا يحذف وينوى لفظه أو معناه الا اذا علم كأمرو هنا ليس كذلك اذ المراد من أي شيء عال لا هو شيء مخصوصه وتخالفا في انها لا تستعمل الا بحرورة عين ولو معربة ولا يجوز نصبها وفي أنها لا تضاف لفظاً أصلاً وأما قوله

يارب يوم لى لأظلمه * أرمض من تحت وأصحى من عل

فالهاء فيه للسكت بدليل بنائه على الضم اذ لا وجه له لو كان مضافاً ولا يقال بنى لضافته الى الضمير المبني لأنه كان يجب فتحه كأمرو وهذا مضموم وحينئذ فياقتضيه جعلها في عداد هذه الأسماء من أنها تضاف لفظاً وان يجوز نصبها قال الموضح ما ظن شيئاً منها واقعاً وأما قول الصحاح يقال أتيته من عل الديار بالاضافة فسهو كافي شرح الشذور وبجواب بما مر عن المصريح (قوله ومن قبل نادى الخ) بجر قبل بالتدوين أي ومن قبل ذلك وقرابة مفعول نادى فولى بالتدوين أو مجرور باضافة مولى اليه والمفعول محذوف أي نادى كل صاحب قرابة قرابته ومولى الثاني مفعول عطفت والعواطف فاعله والمراد به الامور المقتضية للعطف من المروءة والصدقة ونحوهما (قوله من قبل ومن بعد) بالتدوين قراءة شاذة (قوله أغص) بفتح الهمزة والسين المحجمة مضارع غص من باب فرح اذا وقف في حلقة الماء ونحوه وجاء في لغة بضم الغين من باب قتل ويقال أغصته متعدياً بالهمزة فعلى هذا يكون أغص بضم ففتح مبنياً للمفعول والغرات العنب وروى بدله الجيم أي البارد ويطلق أيضاً على الحار فهو من الاضداد (قوله ونوى معناه) اشتهر أن المراد بذلك أن ينوى معنى الاضافة وهي النسبة الجزئية الخاصة في بعد زيد مثلاً وذلك المعنى هو نسبة البعدية الى خصوص زيد وأما نية الالفاظ فهي أن يكون لفظ المضاف اليه ملحوظاً ومقدراً في نظم الكلام كالثابت واعترض بان معنى الاضافة لا يتحقق الا بمجموع المتضايقين لانه حال بينهما فلا وجه لتخصيصه بالمضاف اليه قال الأمير في حواشي الشذور على انها ليست معنى لما صدق المضاف اليه كما هو المراد ثم يقال ما الدليل على ان المنوى لنا في هذه الحالة المعنى وفي تلك الالفاظ والذي يحظر بالبال انه عند الحذف لا ينوى الا الالفاظ وفي تلك الحالة يجوز الاعراب والبناء على حذف يوم اذا أضيف للجمله وتقويه انه لم يوجد هنا سبب ينهض للبناء بل يقولون علتته تضمن معنى الحرف من النسبة الجزئية مع ان بعد مثلاً لم تستعمل في ذلك كاستعمال من في الشرط والاستفهام وتارة يقولون غير ذلك مما سياتى هنا ولا يخفى ما فيه اه وقال الصبان الذي يظهر لي أن المراد بنية المعنى أن يلاحظ المضاف اليه معبراً عنه بأي عبارة كانت خصوص الالفاظ غير ملتفت اليه بخلاف نية الالفاظ فانه يكون ملاحظاً بعينه ومقدراً كالثابت وانما لم تقتض الاضافة مع نية المعنى الاعراب لضعفها بخلافها مع نية الالفاظ فهي قوية لنية لفظ المضاف اليه اه وفيه أن ضعف الاضافة بنية المعنى وان لم تقتض الاعراب فلا تقتضي البناء الذي هو المراد والاعراب أصل في الأسماء فلا يحتاج لمقتض ولا يزال عنها الا بموجب وكون الالفاظ غير ملاحظ بخصوصه لا يظهر موجباً للبناء وليس له نظير يحمل عليه بخلاف الاوجه الآتية فتأمل والجواب عن الأول أن الاضافة وان كانت نسبة بين المتضايقين لكن خص بها الثاني لانه العمدة في افادتها أنك اذا قلت بعد وسكت كانت البعدية كاية تشمل بعدية زيد وغيره فجاءت البعدية الخاصة وهي النسبة الجزئية الامن المضاف اليه فهو لم ينوى معناه أي المعنى المتحصل والمتعين به فاضافة المعنى له لا دنى ملابسته وانما خص بها هذه الحالة لانه معنى جزئي لا يستقل بالمفهومية فحقه أن يؤدي بالحرف

ويعينك وشمالك وعملها أربعة أحوال تبني في حالة منها وتعرب في بقيتها فتعرب اذا أضيفت لفظاً نحو قبضت درهما لا غيره وجئت من قبل زيد أو حذف ما تضاف اليه ونوى الالفاظ كقوله

ومن قبل نادى كل مولى قرابة

فما عطفت مولى عليه العواطف

وتبني في هذه الحالة كالمضاف لفظاً ولا تنون الا اذا حذف ما تضاف اليه ولم ينو لفظه ولا معناه فتكون حينئذ نكرة ومنه قراءة من قرأ الله الأمر من قبل ومن بعد بجر قبل وبعد وتنوينهما وقوله فساغ لي الشراب وكنت قبلاً

أكاد أغص بالماء الغرات

وهذه الأحوال الثلاثة التي تعرب فيها وأما الحالة الرابعة التي تبني فيها فهي اذا حذف ما تضاف اليه ونوى معناه دون لفظه

فانما تبني حينئذ على الضم نحو قوله الاخر من قبل ومن بعد وقوله أقب من تحت عرض من عل * وحكي الفارسي ابدأ بذا من أول بضم
اللام وفتحها وكسر هاء الضم على البناء لنية المضاف اليه معنى والفتح على (١٧) الاعراب لعدم نية المضاف اليه

لفظا ومعنى واعرابها اعراب
مالا يتصرف للصقة ووزن
الفعل والكسر على نية
المضاف اليه لفظا فقول
المصنف واضمم بناء البيت
اشارة الى الحالة التي تبني
فيها وهي الرابعة وقوله
ناويا ما عدا ما مر اذ انك
تبنيها على الضم اذا حذف
ما مضاف اليه ونوئته معنى
للفظا وأشار بقسوله
وأعربوا نصبها الى الحالة
الثالثة وهي ما اذا حذف
المضاف اليه ولم ينو لفظه
ولامعناه فانها تكون
حينئذ معربة وقوله نصبا
معناه انها تنصب اذا لم يدخل
عليها جارفان دخل عليها
جوت نحو من قبل ومن
بعد ولم تعرض للحالتين
الباقيتين أعني الاولى
والثانية لان حكمهما
ظاهر معلوم من أول الباب
وهو الاعراب وسقوط
التنوين كما تقدم (ص)
وما يلي المضاف يأتي خلفا
* عنه في الاعراب اذا ما
حذف (ش) بحذف
المضاف لقيام قرينة تدل
عليه ويقام المضاف اليه
مقامه فيعرب بأعرابه
كقوله تعالى وأشرى
في قلوبهم الجبل بكفرهم

وقد أدى هنا بالمضاف وحده فصار مشبها للحرف في المعنى وهذا معنى قولهم لتضمنه معنى الاضافة أي لا فادته
معناها ودلالته عليها في الجملة وان كانت بعد مثلام تستعمل فيها كاستعمال من في الشرط لان البناء
العارض يكفيه أدنى سبب ولا نهما أدى بالمضاف وحده واستغنى به عن المضاف اليه صار مشبها بالحرف
الجواب في الاستغناء به عما بعده فن ثم يسمونها الغايات لانها صارت غاية أي آخر في النطق بعد الحذف
وأما في نية اللفظ فلم يؤد معنى الاضافة بالمضاف وحده بل الثاني ملاحظ في نظم الكلام ومقدر فلم يبين ويقال
الدليل على نية المعنى في تلك الحالة سماعه مبنيا بلا موجب فاحتجج الى القياس تلك العلة المترتب عليها شبه
الحرف تصحيحا للقول كما قالوا في نحو عمران الدليل على عدله سماعه غير مصروف مع علة واحدة ولا يخفى
ان في ذلك مقنعا يكفي في التفرقة بين حالتى البناء والاعراب وأما الاختصار على حالة واحدة يجوز فيها
الاعراب والبناء فهو وان كان خاليا عن التكاف لكنه مخالف لاجتماعهم فيما نعلم على تعدد الحالتين وان
حالة البناء لا يجوز فيها الاعراب وبالعكس فتدبر والله أعلم (قوله فانها تبني) أي لما مر من تضمنها معنى
الضافة أو شبهها بالحرف الجواب أولشبهها بالحرف في الجود بلزومها استعمالا واحدا وهو الظرفية غالبا
وعدم التثنية والجمع أو لا فتقارها بالمضاف اليه وان كان مفردا لان هذا البناء عارض يكفيه أدنى شيء بخلاف
البناء الاصل فلا بد فيه من الافتقار للجملة وانما أعرب بتعذير المضاف اليه أو نية لفظه مع افتقارها
اليه لمعارضته بالضافة لفظا وتقدير او حركت للدلالة على طرد البناء وكانت ضمة جبر الفوات اعرابها بأقوى
الحركات أو لتستوفي باقي الحركات اذ في حالة اعرابها الاتصاف بل تنصب أو تجوز عن فقط لكن نقل المصري
على الازهرية وغيره جواز الرفع على الابتداء في بعد اذا قطعت عن الاضافة أصلا فيقال أما بعد فكان
كذا والمسوخ لا ابتداء بالذكرة حينئذ الوصف المعنوي والرابط محذوف أي اما من تال للزمن السابق
فكان فيه كذا وهذا الوجه مع بعده يمكن جويه مع عدم القطع أيضا (قوله أقب) من القب وهو ورقة
الخصر يصف فرسانه ضامرا البطن عرض الظهر فقوله من عل أي من علوه وهو ظهره (قوله من أول)
أي من أول غيره أي من قبله (قوله اعراب مالا يتصرف) لا ينافيه ان الكلام في أول التي هي ظرف بمعنى
قبل لافى التي هي وصف بمعنى أسبق لانه ذكر الفتح استطرادا لتتميم ما حكاه الفارسي ولعل المعنى
حينئذ بدأ بذلك في وقت أسبق من غيره (قوله يأتي خلفا الخ) أي غالبا بدليل قوله ورمحوا الخ
(قوله لقيام قرينة) أي تدفع اللبس فلا يجوز جاء زيد تريد غلام زيد للحصول اللبس بخلاف أمثلة
الشارح فان القرينة فيها استحالة قيام الحكم بالذكور ولا بد من صلاحية الثاني لاعراب الاول فلا يحذف
المضاف للجملة لانها لا تصح لاعرابه (تنبيه) قد يحذف مضافان فأكثر فيقوم الاخير مقام الاول نحو
وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون أي وتجعلون رزقكم تكذبون رزقكم فكأن قاب قوسين أي
فكان مقدارا مسافة قر به قاب قوسين كما قدره الزمخشري بناء على تفسير القاب بالقدر فان فسر بما بين
مقبض القوس وطرفها احتجج الى مضاف آخر في الخبر أي مثل قاب قوسين وعليه قيل في الآية قلب أي مثل
قابي قوس والاصح ان الحذف تدريجي حذف الاول خلفه الثاني ثم الثاني خلفه الثالث وهكذا (قوله
بأعرابه) مثله باقي أحكامه لانه يخلفه أيضا في التذكير والتأنيث والافراد والتكثير وغير ذلك كما بينه
الاشموني (قوله ورمحوا) أي استداموا جوه (قوله كما قد كان) أي كالجز الذي قد كان والمغايرة
بين المتشابهين باعتبار اختلاف صورتي التركيب بالذات أو بناء على ان العرض لا يبقى زمانين ووجه الشبه

أي حب الجبل وقوله تعالى وجاء ربك أي أمر ربك بحذف

(٣ -) (خضري) - (ثاني)

المضاف وهو حب وأمر وأعراب المضاف اليه وهو الجبل ورمحوا بك بأعرابه (ص) ورمحوا الذي بقوا كما * فكان قبل حذف ما تقدم

لكن بشرط أن يكون ما حذف مما لا ماعليه قد عطف (ش) فبالحذف المضاف ويبقى المضاف اليه مجرورا كما كان عند ذكر المضاف لكن بشرط أن يكون المحذوف مما لا ماعليه قد عطف كقول الشاعر أكل امرئ تحسبين امرأ * ونار توفد بالليل نارا والتقدير وكن نار الحذف كل ويبقى المضاف اليه مجرورا كما كان عند ذكرها والشرط موجود وهو العطف على مماثل المحذوف وهو كل في قوله أكل امرئ وقد يحذف المضاف ويبقى المضاف اليه على جر المحذوف ليس مما لا ماعليه بل مقابل له كقوله تعالى ترى يدون عرض الدنيا والله يرد الآخرة في قراءة من جر الآخرة والثقة - بر والله يرد باقي الآخرة ومنهم من يقدره والله يرد عرض الآخرة فيكون المحذوف على هذا مما لا ماعليه للفظ به والاول أولى ولذا قدره ابن أبي الربيع في شرحه (١٨) للإيضاح (ص) ويحذف الثاني فيبقى الاول * كحله اذابه يتصل بشرط عطف

واضافة الى * مثل الذي له أضفت الاولا

(ش) يحذف المضاف اليه ويبقى المضاف كحله لو كان مضافا فيحذف تنوينه وأكثر ما يكون ذلك اذا عطف على المضاف اسم مضاف الى مثل المحذوف من الاسم الاول كقوله قطع الله يد ورجل من قاطع التقدير قطع الله يد من قاطع ورجل من قاطع الحذف ما أضيف اليه يد وهو من قاطع للدلالة ما أضيف اليه رجل وعطف عليه ومنه قوله سقى الارضين الغيث سهل رخصها * فنيطت عرى الآمال بالزرع والضرع التقدير سهلها ورخصها الحذف ما أضيف اليه سهل للدلالة ما أضيف اليه رخص عليه هذا تقرير كلام المصنف وقد فعل ذلك وان لم يعطف مضاف الى مثل المحذوف الى الاول

كون كل من الجرين أثرا المضاف يدفع بذلك توهم انه جريد بغير المضاف (قوله لكن بشرط الخ) أي ليس يكون المعطوف عليه دليلا على المحذوف (قوله توفد) مضارع أصله توفد (قوله حذف كل الخ) وإنما لم يعطف نار الاول على امرئ الاول العامل فيه كل والثاني على الثاني العامل فيه تحسبين لان العطف على معمولي عاملين مختلفين ممنوع عندنا أما على حذف كل فالعطف على معمولي عامل واحد وهو تحسبين (قوله في قراءة من جر الآخرة) هي مخالفة للقيام من جهة أن المضاف بعض المعطوف وهو الجملة لا معطوف وحده قيل ومن جهة فصل العاطف من المجرور بغير لامع أن شرط الحذف اتصاله به كالتبعية أو فصله منه بلا كقوله

ولم أر مثل الخبير يتركه الغنى * ولا الشر يأتيه امرؤ وهو طامع أي ولا مثل الشر ونحوه ما كل سوداء خمة ولا بيضاء شحمة أي ولا كل بيضاء لكن نقل سم عن الأكثرين عدم اشتراط ذلك (قوله والاول أولى) أي تقدير باقي فيكون مقابلا للمعطوف عليه والشئ كثير ما يحتمل على مقابله (قوله كحله) حال من الاول واذا ظرف لحاله أي فيبقى الاول كأنما كحله وصفته وقت اتصاله به (قوله اذا عطف الخ) أي ولو بغير الواو (قوله اسم مضاف الى مثل المحذوف) أي أرعاهل في مثله بغير الاضافة كقوله

مه عاذل فها أنا ان أبرحا * بمنل أو أحسن من شمس الضحى وقد يترك تنوين المضاف لعطفه هو على مضاف لمثل المحذوف وهو عكس الاول كقول أبي برزة غزو ناعم رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات أو ثمانى بفتح الياء بلا تنوين أي ثمانى غزوات (قوله سهل ورخصها) بدلان من الارضين والحزن بفتح المهملة وسكون الزاى ضد السهل ونيطت أي تعلقت وفي عرى الآمال استعارة بالكسرة دليلا عليها فلا شاهد فيه لان حذف ياء المتكلم جائز كثير بدون ذلك الشرط (قوله فلا خوف عليهم) أي بالضم بلا تنوين مع كسر الهاء وهي قراءة ابن محيصن ولا مهمة أو عاملة كليس وقرا يعقوب بالفتح بلا تنوين على عملها عمل كان مع ضم الهاء فان قدرت الفتحة اعرابا كان فيه الشاهد أيضا أو بناء فلا (قوله وعند الفراء الخ) خصه الفراء بما يكثر اصطحابه ما في الذر كاليد والرجل والنصف والرابع وقبل وبعد فكان العامل في المضاف اليه شئ واحد فلا يرد توارد عاملين على معمول واحد

واحد

كقوله ومن قبل نادى كل مولى فراية * فما عطفت مولى عليه العواطف

لحذف ما أضيف اليه قبل وأتبعه على حاله لو كان مضافا ولم يعطف عليه مضاف الى مثل المحذوف والتقدير ومن قبل ذلك ومثله قراءة من قرأ شذوذ فلا خوف عليهم أي فلا خوف شئ عليهم وهذا الذي ذكره المصنف من ان الحذف من الاول وان الثاني هو المضاف الى الله كوروه مذهب المبرد ومذهب سيبويه أن الاصل قطع الله يدم من قاطع ورجل من قاطع الحذف ما أضيف اليه رجل فصار قطع الله يدم من قاطع ورجل ثم أقحم قوله ورجل بين المضاف الذي هو يد والمضاف اليه الذي هو من قاطع فصار قطع الله يدم ورجل من قاطع فاعلى هذا يكون المحذوف من الثاني لا من الاول وعلى مذهب المبرد بالعكس قال بعض شراح الكتاب وعند الفراء يكون الاسمان مضافين الى من قاطع ولا حذف في الكلام لا من الاول ولا من الثاني (ص)

فصل مضاف شبه فعل ما نصب * مفعولا او ظرفا أو جزاء لم يعرب فصل بين واضطرار او جديدا * بأجنبي او بنعت أو ندا (ش) أجاز المصنف ان يفصل في الاختيار بين المضاف الذي هو شبه الفعل والمراد به المصدر (١٩)

بما نصبه المضاف من مفعول به أو ظرف أو شبهه مثال ما فصل فيه بينهما مفعول للمضاف قوله تعالى وكذا لك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركتهم في قراءة ابن عاصم بنصب أولادهم الشرركاء ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف اليه بنظره المضاف الذي هو مصدر ما حكى عن بعض من يوثق بعريته ترك يوما فسك وهو اها سعي لها في رداها ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف اليه بمفعول المضاف الذي هو اسم الفاعل قراءة بعض السلف

ذلا تحسب الله تخلف وعده رساله بنصب وعده وهو رساله ومثال الفصل بنصبه الظرف قوله صلى الله عليه وسلم في حديث في الدرداء هل أتم تاركولي صاحبي وهذا معنى قوله فصل بضاف الخ وجاء الفصل أيضا في الاختيار بالقسم حكى السكاسي هذا غلام وابنه يدور لهذا المصنف ولم يعرب فصل بين وأشار بقوله واضطرار او جديدا الى أنه قد وجد الفصل بين

واحد بخلاف نحو رأيت داروغا لمز بد فيمتنع لعدم الاصطحاب (قوله فصل مضاف) مفعول بأجر وهو مصدر مضاف للمفعول وشبه فعل بالجر نعت لمضاف وما نصب في موضع رفع فاعل بفصل وعائد ما محذوف أي نصبه ومفعولا الخ حال من ما أوردت ضميرها المحذوف أي أجز أن يفصل المضاف المشابه للفعل منصوبه حال كونه مفعولا للمضاف أو ظرفا له (قوله فصل بين) نائب فاعل يعرب (قوله بأجنبي) متعلق بمحذوف حال من ضمير وجد أي وجد المضاف مفعولا بأجنبي للضرورة ولا يصح تعلقه بضمير وجد دلي رجوعه للفصل لان ضمير المصدر لا يعمل عنده من قاله بالابازا وهذا مستتر (قوله أجاز المصنف) أي تباهي لاسكوفين وهو المختار وخصه البصريون بالضرورة مطلقا لما تبعهم الزنجشيري ردقراءة ابن عاصم الآية مع تواترها وشرط الفصل مطلقا أن لا يكون المضاف اليه ضميرا لانه لا يفصل من عامله (قوله من مفعول به) أي غير جملة فلا يجوز أن يحجبني قول زيد بد منطوق عمر وجر عمر ورفعه زيد وتردد هم في جواز الفصل بالثلاثة فاستظهر الصبان منه للطول مع أن المتضايين كالشيء الواحد (قوله قتل أولادهم) برفع قتل نائب فاعل زين وهو مضاف الى شركاء من إضافة المصدر لفاعله باعتبار أمرهم به وأولادهم مفعوله فصل به بين المتضايين وحسن ذلك كونه فضلا غير أجنبي عن المضاف وترتبه التأخير عن المضاف اليه الفاعل فلا يعتد به لكونه في غير مركزه ولذا استكره الفصل بالمرفوع اختيار التكملة في وضعه (قوله ترك يوما الخ) ليس بنظم يوما ظرف لترك فصله من فاعله وهو نفسك المضاف اليه ومفعوله محذوف أي ترك نفسك شأنها مع هو اها يوما ويحتمل أنه مضاف للمفعول والفاعل محذوف أي تركك نفسك وهو مبتدأ خبره سعي (قوله بنصب وعده) هو المفعول الثاني لمختلف وقد فصل به بين اسم الفاعل ومفعوله الاول المضاف اليه وهو رساله (قوله تاركولي صاحبي) أي تاركوك مضاف لصاحبي بدليل حذف النون منه وقد فصل بينهما بالجاء والجرور قال اللساني ويحتمل ان حذف النون للتخفيف كقراءة الحسن وما هم بضاري به من أحد لا لإضافة (قوله بالقسم) زاد في الكافية مما يفصل به اختيارا ما كقول

هما خطتا اما اسارومنة * وامادم والقتل بالمرأ جدر
أي الخطتان المعلومتان من السياق هما خطتا أسرا وقتل والخطاة بالضم المضافة لكن المضاف في هذا كالقسم ليس شبه الفعل فقتضاه عدم اشتراط ذلك فيهما فتأمل (قوله بأجنبي) المراد به معمول غير المضاف سواء كان ظرفا لغيره كما مثله أو مفعولا كقول جرير

تسقى امتياحا ندى المسواك ريقها * كما تضمن ماء الزينة الرصف
أي تسقى المسواك ندى ريقها والامتيح الاستياح فهو ما ظرف أي وقت امتياح أو حال أي مما تحته والرصف حجارة صر صوف بعضها الى بعض وماؤها أرق وأصفى من غيرها وأفاعلا لغيره كقوله
أحجب أيام والداه به * اذ بجلاء فنعم ما بجلاء
أي أحجب والداه به أيام اذ بجلاء ومن المختص بالضرورة أيضا الفصل بفاعل المضاف لما مر الا أنه أسهل من الفاعل الأجنبي كقوله

نرى أسهما لولت تصمي ولانمي * ولا ترعوى عن نقض أهواؤنا العزم
وقوله ما ان وجدنا للهوى من طب * ولا عدمنا قهر وجد نصيب
برفع أهواؤنا ووجد وجع العزم وبمنه غير ذلك (قوله كما خط الخ) ما مصدرية هي وصلتها خبر عن محذوف أي رسم هذه الدار كخط الكتاب الخ ويقارب أي يبين حروف الكتابة ويزيل بفتح الياء أي

المضاف والمضاف اليه في الضرورة بأجنبي من المضاف بنعت المضاف وبالنسبة مثال الأجنبي قوله كما خط الكتاب بكف يوما * يهودي يقارب أوزيل فصل يومين كنف يومدي وهو أجنبي من كف لانه معمول لخط ومثال النعت قوله

نجوت وقد بل المرادى سيفه * من ابن أبي شيخ الابطاح طالب
 وأن حلفت على يدك لا حلفن * بين أصدق من عينك مقسم الاصل بين مقسم أصدق من عينك ومثال النداء
 قوله (٣٠)

وقاق كعب بجبر من ذلك من
 تجيل تهلكت والخلد في
 سقرا وقوله
 كأن بردون أبا عصام
 زيد جاردق بالاجام
 الاصل وفاق بجبريا كعب
 وكان بردون زيدا أبا عصام
 (ص)
 (المضاف الى ياء المتكلم)
 آخر ما ضيف اليها كسر اذا
 لم يك معتلا كرام وقدا
 أريك كابنين وزيد بن قدي
 جميعها الياء بعد فتحتها
 احتذى

وتدغم الياء في الواو وان
 ما قبل واو ضم فا كسره ين
 والفاصل في المقصور عن
 هذيل انقلابا ياء حسن
 (ش) يكسر آخر المضاف
 الى ياء المتكلم ان لم يكن
 مقصورا ولا منقوصا ولا مشن
 ولا مجموعا جع سلامة مذ كر
 كالمفرد وجبى التكسير
 الصحيحين وجع السلامة
 للوث والمعتل الجارى
 مجرى الصحيح نحو غلامى
 وغدامى وفتيانى وظبى
 ودلوى وان كان معتلا فاما
 أن يكون مقصورا
 أو منقوصا ان كان منقوصا
 أدغمت ياءه في ياء المتكلم
 وقحت ياء المتكلم فتقول
 قاضي رفعا ونصبا وجرا

بما عديتها والجملة صفة يهودى فالضمير في الفعلين له (قوله نجوت الخ) قاله معاوية حين اتفق ثلاثة من
 الخوارج على قتله وقتل على وجهه من العاص رضى الله تعالى عنهم فسموا سيوفهم وتواعدوا السبع عشرة
 ليلة من رمضان فلما خرج على كرم الله وجهه لصلاة الفجر ضرب به عبد الرحمن بن ملجم المرادى نسبة الى مراد
 بضم الميم قبيلة باليمن على صاعه ثم حل على الناس بسيفه فأفرجوا له وتلقاه المغيرة بن نوفل بقطيفة رماها
 عليه وضرب به الارض فحسوه حتى مات الامام على بعد يومين فقتلوه وأمامعاوية فصر به صاحبه فأصاب
 أوراكه وكان سمي نافق طع منه عرق النسا فلم يولد له بعد ذلك وأما عمر وفاشتكى تلك الليلة فلم يخرج
 للصلاة وأتاب رجلا من بنى سهم يقال له خارجة فصر به الرجل فقتله فاما أخذوسمعههم يخاطبون عمر بالامارة
 قال وما قتلتهم اقالوا بل خارجة قال أردت هم وأراد الله خارجة فقتله عمرو وفي ذلك يقول الشاعر
 وليتها اذ فتت همرا بخارجة * فتت عليا بن شامت من البشر

(قوله الاصل الخ) أى فصل فيه بين المضاف وهو أبى والمضاف اليه وهو طالب بذت المضاف وهو شيخ
 الابطاح وفيه انه ليس نعم لنفس المضاف بل لمجموع المتضامين لان العلم مركب منهما لكانت تبعيته
 في الاعراب انما هي للجزء الاول جعل نعمتاه (قوله وفاق كعب الخ) قاله بجبر بالجيم مصغرا أخوكعب
 ابن زهير صاحب بانت سعاد بحر ض به كعبا على الاسلام لانه أسلم قبله (قوله كأن بردون الخ) قال ابن
 هشام يحتمل ان أبا مضاف اليه على لغة من يلزمه الالف وز يد بدل منه فلا شاهد فيه والله أعلم
 (المضاف الى ياء المتكلم)

أفرد به كذا لان له أحكاما ليست في الباب السابق (قوله معتلا) المراد به خصوص المنقوص والمقصود
 بقرينة تمثيله لا نحو ظي فانه كالصحيح هنا وان كان المعتل يشمله (قوله أريك كابنين) في خبر النقي
 كالذى قبله أى اذالم يكن واحدا من هذه المذكورات (قوله قدي) مبتدأ أول وجميعها نان والياء ثالث
 وفتحها رابع وبعد بالضم حال من الياء أى بعد هذه المذكورات ومتعلق باحتذى بضم التاء ماض مجحول
 أى اتبع وهو خبر عن فتحها والجملة خبر عن الياء بطت بالهاء من فتحها والجملة خبر عن جميعها والرباط
 محذوف وهو المضاف اليه بعد والجملة خبر عن ذى فان جعل جميعها تاء كيدا فالمبتدآت ثلاثة فقط وحق
 المقابلة أن يقول قدي جميعها سكون آخرها احتذى لان كلامه أو لا في آخر المضاف لا في حال الياء لكنه
 اكتفى بقوله وتدغم الياء وقوله وأنفا سلم لاستلزام ذلك السكون (قوله تدغم الياء) أى التى فى آخر
 الاسم المضاف وقوله فيه أى فى ياء المتكلم المذكورة بقوله جميعها الياء ذكره هنا تأو لها باللفظ (قوله
 والواو) أى بعد قلبها ياء ولم يذكره المصنف للعلم بان الادغام انما يكون في المشايين ولا شعار به من قوله
 وان ما قبل واو ضم فا كسره (قوله ين) بضم الهاء أى يسهل في النطق وكسر الهاء مفسد للمعنى
 لانه من الوهن وهو الضعف ولو قال ين لسلم من عيب السناد (قوله يكسر آخر المضاف الخ) أى مع
 سكون الياء وفتحها كاسيد كره فهذان وجهان ويجوز حذف الياءا كتناء بالكسر قبلها وقلبها ألفا بعد
 فتح ما قبلها كغلاما وقد تحذف الالف كتناء بالفتحة فالجملة خمسة أوجه ولا تختص الثلاثة الاخيرة
 بالنداء خلافا للتسهيل لكنها تختص بالاضافة المحضة أما فى غيرها ككرمى فلا تحذف ولا قلب لانها فى نية
 الانفصال فلم تكن الياء بحرف الكسامة (قوله كالمفرد الخ) ذكر أربع أشياء يكسر فيها آخر الاسم كما
 يسكن فى أربعة (قوله فتقول قاضى) اعرابه مقدر على ما قبل ياء المتكلم لتعذر مع سكون الادغام
 وان كان قبل ذلك تقيلا فقط (قوله رأيت غلامى) بفتح الميم وز يدى بكسر الدال وكندا ما بعده (قوله

خفت

وكذلك تفعل بالثنى وجع المذكر السالم فى حالة الجر والنصب فتقول رأيت غلامى وزيدى
 ومررت بغلامى وزيدى والاصل بغلامين لى وزيدى لى

حذفت اللام والنون للاضافة ثم ادغمت الياء وفتحت ياء المتكلم وأما جمع المذكور السالم في حالة الرفع فتقول فيه أيضاً جاز يدي كاتقول في حالة الجر والنصب والأصل زيدوي فاجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم قلبت الضمة كسرة فلتصح الياء فصار اللفظ زيدى وأما المثني في حالة الرفع فتسلم ألفه وفتتح ياء المتكلم بعده فتقول زيداي وغلاماي عند جمع العرب وأما المقصور فالمشهور في لغة العرب جعله كالثني المرفوع فتقول عصاي وفتاي وهذا يدل تقاباً لألفه ياء (٢١) وتدغم ياء المتكلم وتفتح ياء المتكلم بعده فتقول عصي ومنه قوله

حذفت اللام والنون للاضافة قال الصبان هذا هو التحقيق عندي وإن اشتهران حذف اللام للتحفة والنون للاضافة فليس في الشارح نسمح خلافاً لن توهمه اه ولعل وجه ما اشتهران اللام لا تنافي الاضافة للجمع بينهما في نحو لا بالك عند سيبويه كاسم في باب لا (قوله لتصح الياء) أي المنقلبة عن الواو (قوله زيدى) هو مرفوع بواو مقدرة لتعذر هاء مع الياء وقيل بالواو المنقلبة ياء وهو المختار كاسم في باب الاعراب (قوله قلب ألفه ياء) أي جوازاً عوضاً عن الكسرة التي يستحقها ما قبل الياء فهو مما ناب فيه حرف عن حركة في غير باب الاعراب ومثله لارجلين اه يس قال الموضح وانفق الجميع على قلب الالف ياء في على ولدى مع كل ضمير لا خصوص الياء كعليه ولدينا اه ومثلهما الى (قوله سبقوا هوى) قاله أبو ذؤيب في قصيدة برئى بها بنو الحسنة هلكوا جميعاً في طاعون وأعنفوا أي أسرعوا من العنق بفتحين نوع من السبر ونحرموا ماض مجهول أي خومتهم المنية أي أخذتهم (قوله ان ياء المتكلم تفتح الخ) أي في الكثير الشائع وتكسر قليلاً اذا كانت مشددة بأن أدغم فيها كسماي وقاضى وبها قرأ حجة بمصرخى وكسر الحسن والاعمش ياء عصاي وهو أضغف من الكسر مع التشديد لكنه مطرد في لغة بني بروج وأما التسين محياي لورش فن اجراء الوصل مجرى الوقف (قوله وأما ما عدا هذه الاربعة) هو المفرد وجمع التسين الصحيحان والمعتل المشبه للصحيح وجمع المؤنث السالم فشكل هذه يجوز فيها التسين كما هو الاصل في كل مجنى والفتح لانه الاصل فيما كان على حرف واحد فهو أصل ثان وكذا يجوز الحذف والقلب بوجهيه كاسم (تنبيه) اذا كان آخر الاسم ياء مشددة قبل الاضافة كبنى تصغير ابن وكرمى وحوارى فهو من المعتل المشبه للصحيح لكن اذا أضيف للياء وجب حذفها لتوالي الامثال مع انه كان يختار حذفها بدون نوال كاسم وليس بعد الاختيار الا الوجوب واذا حذفت فاما أن يسبق كسر ما قبلها أو يفتح على حذفها بعد قلبها ألفاً لانها بدل ثقيل أو تحذف احدى الياءين الاوليين وتدغم الثانية في ياء المتكلم فتفتح على الاصل فيها والله أعلم

(أعمال المصدر)

(قوله بفعله المصدر الخ) اعترض بأنه يقتضى ان عمل المصدر لشبهه بالفعل كالوصف وليس كذلك بل لانه أصل للفعل ولذلك عمل ماضياً وغيره لانه أصل الشكل والوصف لا يعمل الا اذا كان بمعنى ما أشبهه وهو المضارع وقد يجاب بأنه من الحاق الفرع في العمل بالأصل فيه وهو الفعل لا من الحاق المشبه به بالمشبه فاعلة الحاق مسكوت عنها (قوله في العمل) أي لا في غيره لانه يخالف الفعل في انه لا يعمل الا بالشرط الآتية وفي جواز حذف فاعله ولا يتحمل ضميره اذا حذف الا اذا كان نائباً عن فعله وفي رفعه نائب الفاعل بخلاف واختار بعضهم الجواز بشرط أمن اللبس كجئت من قراءة في الحمام القرآن ومن أكل الخبز وشرب الماء بخلاف الفعل في الجميع (قوله ان كان الخ) فعل اسم كان ومع ان أو ماضية وجلة يحل خبرها (قوله نائباً عن الفاعل) قيل عمله سماحاً وقيل بنقاس في الامر والدعاء والاستفهام فقط وقيل والانشاء نحو وجد الله والوعد نحو

فتقول غلاماي وعصاي وأشار بقوله وفي المقصور الى ان هذا لا تقبل ألف المقصور خاصة فتقول عصي وأما ما عدا هذه الاربعة فيجوز في الياء معه الفتح والتسين فتقول غلاماي وغلامى (ص)

(أعمال المصدر)

بفعله المصدر الخ في العمل * مضافاً او مجرداً أو مع ال (ش) يعمل المصدر عمل فعله في موضعين أحدهما أن يكون نائباً عن الفاعل نحو ضرب باز يدافز يدانصوب بضرب بالنيا بته مناب اضرب وفيه ضمير مستتر مرفوع به كما في اضرب وقد تقدم ذلك في باب المصدر والموضع الثاني

ان كان فعل مع أن أو ما يحل * محله ولاسم مصدر عمل

بفعله المصدر الخ في العمل * مضافاً او مجرداً أو مع ال (ش) يعمل المصدر عمل فعله في موضعين أحدهما أن يكون نائباً عن الفاعل نحو ضرب باز يدافز يدانصوب بضرب بالنيا بته مناب اضرب وفيه ضمير مستتر مرفوع به كما في اضرب وقد تقدم ذلك في باب المصدر والموضع الثاني

أن يكون المصدر مقدرًا
بان والفعل أو بما والفعل
وهو المراد بهذا الفصل
فيقدر بان إذا أريد الماضي
أو الاستقبال نحو عجبت
من ضربك زيدًا أمس
أو غدا والتقدير من أن
ضربت زيدًا أمس أو من
أن تضرب زيدًا غدا ويقدر
بما إذا أريد به الحال نحو
عجبت من ضربك زيدًا
الآن التقدير بما تضرب
زيدًا الآن وهذا المصدر
المقدر يعمل في ثلاثة
أحوال مضافًا نحو عجبت من
ضربك زيدًا ومجردًا عن
الإضافة وأل وهو المنون
نحو عجبت من ضرب
زيدًا ومحلى بالالف واللام
نحو عجبت من الضرب
زيدًا وأعمال المضاف
أكثر من أعمال المنون
وأعمال المنون أكثر من
أعمال المحلى بال ولهذا بدأ
المصنف بذكر المضاف
ثم المجرد ثم المحلى ومن
أعمال المنون قوله تعالى
وأطعم في يوم ذي مسغبة
يتيمًا فيتيما منه وباطعام
وقول الشاعر

بضرب بالسيف رؤس قوم
أزلناهم عن المقيل
فرؤس منصوب بضرب
ومن أعماله وهو محلى بال قوله

* قالت نعم وبإغابية ومنى * والتوبيخ كقوله * رفاقني الإهواء وانني والهوى * اه صبان
وأما نفس المصدر فقد مر في المفعول المطلق الخلف في ناصبه (قوله أن يكون مقدرًا الخ) في التسهيل
أن ذلك غالب لا شرط ومن غير الغالب قول بعض العرب سمع أذن أخاك يقول ذلك فسمع مبتدأ مضاف
لفاعله وأخاك مفعوله ويقول حال سمعت مسددا خبر على حد ضرب في العبد مسيئًا أي سمع أذن أخاك حاصل
إذا كان يقول ذلك ونحو أن ضربك زيدًا قبيح وكان أكرامك بكر احسننا ولا اعراض عن أحد فهذه
المصادر عامة مع أنه يمتنع تأويلها بالفعل لا التزام العرب بعدم وقوعه في هذه المواضع لأنهم كافي السماء يني
لا يقولون أن ضرب العبد مسيئًا ولا يوقعون أن وصلتها بعدان وكان الانفصولة بالخبر نحو أن لك أن لا
نحوج فيها ولا الحرف المصدرى وصلته بعد لا غير المكررة اه وعمل بعضهم الأول بأنه لا يصح تقديره بما
ولا بان الخفة لا شرط أن يسبقهما طالب يعمل فيهما ولا بان المصدرية لأنهم يخصوا المضارع للاستقبال
والقصد للاخبار بان السمع حاصل لا يستعمل اه ونظر فيه بأنه يصح تقديره مع الماضي فالأول أدنى
لكن أجاب عنه من جعل ذلك شرطًا بأن التقدير سائق بحسب الأصل وإن امتنع لهذا العارض وهو الوقوع
في تلك المواضع وبأنه لا يلزم من كون اللفظ مقدرًا بالآخر صحة النطق به مكانه فالخاسل أن الشرط كون
المصدر بمعنى الفعل وإن لم يصح حواله محله ويخرج به المصدر الذي لم يرد به الحدوث كما مر عن السندوري
مررت فاذله صوت صوت جاز من أن العامل في صوت الثاني محذوف لأن الأول لم يرد به الحدوث حتى
يؤدى بالفعل ويعمل بل أنك مررت به وهو في حال تصويت وكذا المصدر المراد به اسم عين أو معنى كان يراد
بالصوت الأول في هذا المثال الشيء المسموع فانه لا يؤدى بالفعل وكذا المصدر المؤكد والمبين للعدد لأن
تأويل الثاني يفوت العدد وتأويل الأول يجعله نوعيًا باستناد الفعل إلى فاعله والقصد أنه مجرد التوكيد أما
النوعى فيعمل ولو في حالة كونه مفعولًا مطلقًا كضربت زيدًا ضرب عمرو بكرًا أي مثل ضرب عمرو
بكرًا فتأمل وفي الاسقاطي قال ابن هشام قد يرد على هذا الشرط أن المحلى بال لا يحل محله فعيل مع أنه
يعمل والجواب أنه يحل وأل كالجزم منه اه (تنبيه) يشترط أيضًا أن لا يكون مضمرا خلافاً للكهوفيين
ولا مصغرا ولا بناء الوحدة كضربت أمالتي في أصل بنيتها كرجة فلا تضرب ولا مفعولا من مفعوله بتابع
أو غيره فلا يجوز أن يحل محله ضربك المبرح زيدًا بخلاف ضربك زيدًا المبرح لأن معموله كالعلة من الموصول
فلا يفصل بينهما وأما قوله تعالى أنه على رجعه لقادر يوم تبلى الخ فيوم معمول محذوف أي يرجعه لرجعه
للفصل بينهما بخبران ولا محذوفًا ولهذا ضعف تقديره متعلقًا بالجملة أمما كابتدأني كما مر مع جوابه هناك ولا
مؤخرًا عن معموله لكن جوز الرضى تقديم معموله الظرف واختاره السعد وغيره لتوسيعهم فيه ومنه فلما بلغ
معه السبي ولا تأخذكم بهما رأفة لا يبغون عنها حولا اللهم اجعل لنا من أمرنا فرجا ومخرجا وجعل الظرف
متعلقًا محذوف حالًا من المصدر فكاف وأن يكون مفردًا وشذاعمال غيره كقوله

قد جربوه فما زادت تجارتهم * أبا قدامة الأماجد والغنما

بالفاع النون والعين المهملة أي الخير والكرم وترك المصنف هذه الشروط لأغنها ما ذكره عنها إذ المضمرة
لا يقدر بالفعل بل لا يسمى مصدرًا أصلاً وتأويل المصغر ذو التاء والمجرع يعفوت المقصود منها وأما المفعول
والمؤخر فلان معمول الأصل لا يفصل بالجنبي ولا يتقدم على الموصول وإنما أطلنا في ذلك للاحتياج إليه فتدبره
والله أعلم (قوله ويقدر بما الخ) مقتضاه أن لا تقدر مع الماضي والمستقبل وليس كذلك بل هي
صالحة للزمن الثلاثة الآن يقال إنما خصوصها بذكر الحال لتعديده مع أن دلالة أن مع الماضي على
الماضي ومع المضارع على المستقبل أشد من دلالة ما عليهما (قوله أكثر من المنون) أي في الاستقبال
والأفانثون أقيس لشبهه الفعل في التنكير ويلييه المضاف لأنه كثير ما ينوي فيه الاتصال (قوله بضرب)

ضعيف النكابة أعداءه * يخال الفرار يراخي الاجل وقوله فانك والتأبين عروبة بعدما * دعاك وأهدينا إليه شوارع وقوله لقد علمت أولى المغيرة أنني * كرت فلم أنكل عن الضرب مسمعا فاعدا منصوب بالنكابة وعروبة منصوب بالتأبين ومسمعا منصوب بضرب وأشار بقوله ولاسم مصدر عمل الى أن اسم المصدر قد يعمل عمل الفعل والمراد باسم المصدر ما سارى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخلوه اعطاء تقدير من بعض ما في قوله دون تمويض كمطاء فانه (٢٣) مسا ولاعطاء معنى وخالفه بخلوه

من الهمزة الموجودة في فعله وهو خال منها لفظا وتقديرا ولم يعوض عنها شيئا واحتز بذلك بما خلا من بعض ما في فعله لفظا ولم يخال منه تقديرا فانه لا يكون اسم مصدر بل يكون مصدرا وذلك نحو قتال فانه مصدر قاتل وقد خلا من الالف التي قبل التاء في الفعل لكن خلا منها لفظا ولم يخس منها تقديرا ولذلك نطق بها في بعض المواضع نحو قاتل فيثا لا يضارب ضربا بالكن انقلب الالف ياء لكسر ما قبلها واحتز بقوله دون تمويض مما خلا من بعض ما في فعله لفظا وتقديرا ولكن عوض عنه شيئا فانه لا يكون اسم مصدر بل هو مصدر وذلك نحو عدة فانه مصدر وعد وقد خلا من الواو التي في فعله لفظا وتقديرا ولكن عوض عنها التاء وزعم ابن

متعل بالزنا والهام جمع هامة وهي الرأس كلها وتطلق على جمجمة الدماغ وحدها فاضافته لضمير الرأس للتأكيده على الاول وسماه اختلافا للمغطين ومن اضافة الجزء للكل على الثاني وأراد بالقبيل العنق لانه محل اقالة الرأس أي استقرارها (قوله بخال الفرار الخ) أي يظن الهرب من الحرب بمنع الموت (قوله فانك والتأبين) هو مصدر أبت الرجل شاة الموحدة واسكان النون اذا بكيتها وأثبتت عليه بعد الموت ومن معانيه أن يعاب الانسان في وجهه أو يذكر بقبيح وكلها مناسبة هذا في بعض نسخ العيني والتأنيب بنون فتحتية فوحدة وفسره بالتعنيف وهو منصوب على انه مفعول معه أو عطفا على اسم ان وعروبة مفعوله وخبر ان في بيت بعده دعاك أي طلبك لنصرته ويروي عماك أي حفظك وشوارع أي ممتدة لقتله (قوله أولى المنبرة) أي أوائل الخيل المغيرة على العدو وأنكل أي أعجز مشاة الكاف وماضيه بالفتح والكسر ومصدره الكول كافي القاموس ومسمع كمنبر اسم رجل مفعول الضرب (قوله في الدلالة على معناه) أي على معنى المصدر وهو الحدث لكن بواسطة فان الصحيح الذي صوب به بعضهم أن مدلول اسم المصدر مباشرة لفظ المصدر لا الحدث فهنا فرق معنوي وما ذكره الشارح لفظي وخرج بهذا القيد نحو الكحل والدهن بضم أولهما فانه وإن اشتمل على حروف الفعل لم يدل على الحدث بل على ذات وهو الجوهر المعلوم (قوله من بعض ما في فعله) أي من الحروف الاصلية أو الزائدة فان حق المصدر أن يتضمن حروف فعله اما بما واقله كتبكم تسكما أو زيادة ككرم اكراما فان نقص دون تمويض كان اسم مصدر كتوضا وضوا وتسكما كلاما (قوله دون تمويض) متعلق بخلوه (قوله ولكن عوض عنه) أي سواء كان عوض في آخره كاذ كره أو لا كما تعلما وسلم تسابغا فانه نقص عن فعله احدي اللامين المكررين ولكن عوض عنها التاء في أوله لا المدة قبل آخره لوجودها الغير تمويض في نحو اكراما (قوله وزعم ابن المصنف الخ) لم ينفرد به بل تبع والده وجري عليه الساماني في شرح التسهيل فقال ينبغي أن يقيد البعض الناقص بكونه أكثر من حرف كما قيده المصنف في شرحه كالوضوء والغسل والكلام والعرف والعون والكبر لبعدها بينها وبين أفعالها أي توضا واغتسل وتسكما واعترف وأعان وتكبر وأما نحو العطاء والثواب فمصدران لقرينهما من الفعل اذا اصل اعطاء واثنوا بخذف زائد هما وهو الهمزة وحرك ما بعدهما ليصح الابتداء به اه (قوله وبعد عطائك) اسم مصدر مضاف لفاعله والمائة مفعوله أي المائة من الابل والزناغ بالفوقية جمع رانعة (قوله من قبله الرجل) اسم مصدر مضاف لفاعله وامرأته مفعوله والجار والمجرور خبر مقدم عن الموضوع (قوله اذا صح عون الخالق الخ) هو بمعنى قوله

اذا كان عون الله للعبدة مسعفا * نهياله في كل أمر مراده

وان لم يكن عون من الله لافنى * فاول ما يجنى عليه اجتهاده

(قوله فلا ترين) مضارع مجهول وألوا فافتح الهمزة وضم اللام أي محبا مفعوله الثاني (قوله فان اختلاف فيه مشهور) محله في اسم المصدر غير العلم وغير المبدوء بيم زائدة لغير مفاعلة بالعلم فلا يعمل اتفاقا كسار وخار وبرة ان كانا من أجز وأبرأي صيره ذا الجور وبر والافهم مصدران لفجور وبر ولا يرد ذلك

اعمال اسم المصدر قوله أكفرا بعدد الموت عني * وبعد عطائك المائة الزناغا فالمائة منصوب بعطائك ومنه حديث الموطأ من قبله الرجل امرأته الموضوع فامرأته منصوب بقبله وقوله بعشرتكم الكرام تعد منهم * فلا ترين لغيرهم ألوا اختلاف فيه مشهور اذا صح عون الخالق المراد لم يجد * عسيرا من الآمال الاميسرا وقوله واعمال اسم المصدر قليل ومن ادعى الاجماع على جواز اعماله ففسدوهم فان

وقال الصيمري أعماله شاذوا نشد أكفرا البيت وقال ضياء الدين بن العالج في البسيط ولا يبعد أن ما قام مقام المصدر يعمل عمله وتعمل عن بعضهم أنه أجاز ذلك قياسا (ص) وبعد جره الذي أضيف له * كمل ينصب أو يرفع عمله (ش) يضاف المصدر إلى الفاعل فيجره ثم ينصب المفعول نحو عجبت من شرب (٢٤) زيد العسل إلى المفعول ثم يرفع الفاعل نحو عجبت من شرب العسل زيد ومنه

على قوله ولا هم مصدر عمل لأنه مقيد بقيد المصدر وهو صحة تأويله بالفعل وأما المبدوء بالميم المذكورة فيعمل اتفاقا كالمضربة والمحمدة ومنه قوله

أظلم أن مصابكم رجلا * أهدي السلام تحية ظم

فالهمزة للنداء ومصابكم اسم إن مضاف لفاعله ورجلا مفعوله ووجه أهدي السلام صفة رجل وتحية مفعول مطلق لأهدي كقعدت جلوسا وحال من الفاعل وظلم خبر إن واحترز بغير المفاعلة من نحو ضارب مضاربة فانه مصدر لا اسمه كذا في التوضيح وتبعه الاشعري هنا وكره غيرهما أن ذا الميم مصدر مطلقا وجوز عليه في الشذور (قوله الصيمري) بفتح الميم نسبة إلى صيمرة بلدة بالجم (قوله وبعد جره الخ) فيه افادة أن جر المضاف إليه بالمضاف لا بالاضافة ولا الحرف المقدر وقوله كمل أي أن أردته والافه وغير لازم فبزاده على صور الشارح الثلاثة صور ثلث اضافته للفاعل مع حذف المفعول نحو وما كان استغفار ابراهيم أي ربه وعكسه نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخير أي من دعائه الخير (قوله تنفي بداها) أي الناقة المذكورة قبل والهاجرة وقت اشتداد الحر نصف النهار وفي الدراهم مفعول مطلق أي نفيا كنفها وهو جمع درهم لغته في درهم فالياء منقلبة عن ألف المفرد لا للشباع بخلاف ياء صيارف لانه جمع صيرف وتنقاد بمعنى النقد فاعل نفي وكل مصدر جاء على تفعال فهو بفتح التاء الالتقاء وتبين فبالكسر (قوله وليس كذلك) أي لان حج المستطيع ليس الا على نفسه لا غيره والازم تأنيم جميع الناس بترك مستطيع واحد وهذا الرديني على أن أل في الناس للاستغراق فان جعلت للعهد الذي صرح الاستشهاد به لتقدم ذكر الناس رتبة دن رتبة المبتدأ وهو حج مع متعلقاته التقديم فالعنى حج البيت من استطاع واجب على الناس المذكورين وهم المستطيعون وأصرح منه في الاستشهاد حديث وحج البيت من استطاع إليه سبيلا (قوله فمن بدل من الناس) أي بدل بعض والباط محذوف أي منهم كما أشار إليه الشارح ويلزم على ذلك الفصل بين البدل والمبدل منه باجنبي وهو المبتدأ (قوله وقبل من مبتدأ) وهي اما شرطية أو موصولة (قوله وجزم ما يقع الخ) ما الاولى مفعول جر والثانية مفعول يتبع وقوله فحسن خبر المحذوف أي فراهبه حسن وانما يجزى التابع اذا عدم المانع لا في نحو أعجبتني اكرامك وزيد الامتناع العطف بلا إعادة الخافض عند غير المصنف (قوله حتى تهجر الخ) أي سار ذلك الحمار الوحشي في الهاجرة أي شدة الحر والرواح من الزوال إلى الليل وهاجها أي أثارا نشاء المرافقة في طلب الماء وطلب المعقب مصدر طاج على حذفت جلوسا مضاف إلى فاعله وهو المعقب بكسر القاف المشددة أي الفرير الطالب لغريمه من عقب في الامر طلبة بجذ وحقه مفعول طلب والمظالم صفة للمعقب على محله أي هاجها هي جانا كطلب المظالم حقها (قوله قد كنت دايفت) بتقديم التحية على النون أي أخذت تلك الجارية المعلومة في دين لي عليه والبيان بفتح اللام أكثر من كسرهما المماثلة والله أعلم

﴿اعمال اسم الفاعل﴾

عرفه في التسهيل بأنه الصفة الدالة على فاعل الحدث الجارية في مطلق الحركات والسكنات على المضارع من أفعالها في حالتها التذكير والتأنيث المفيدة لعنى المضارع أو الماضي نخرج بالدالة على الفاعل اسم المفعول وما بمعناه كقتيل وبالجارية على المضارع الجارية على الماضي كفريح وغير الجارية على فعل ككريم

قوله تنفي يداها الخاصي كل هاجرة * نفي الدراهم تنقاد الصيارف وليس هذا الثاني مخصوصا بالضرورة خلافا لبعدهم وجعل منه قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا فاعرب من فاعلا بحج وردبانه يصير المعنى ولله على جميع الناس أن يحج البيت المستطيع وليس كذلك فمن بدل من الناس والتقدير ولله على الناس مستطيعهم حج البيت وقيل من مبتدأ والخبر محذوف والتقدير من استطاع منهم عليه ذلك ويضاف المصدر أيضا إلى الظرف ثم يرفع الفاعل وينصب المفعول نحو عجبت من ضرب اليوم زيد عمرا (ص) وجر ما يتبع ما جر ومن * راعى في الاتباع المحل فحسن (ش) اذا أضيف المصدر إلى الفاعل ففاعل يكون مجرورا لفظا مرفوعا محلا فيجوز في تابعه من الصفة والعطف وغيرهما سرعاة اللفظ فيجرر سرعاة المحل فيرفع فتقول عجبت من شرب زيد الظريف والظريف ومن اتبعه المحل قوله حتى تهجر في الرواح وهاجها * طلب المعقب حقه المظالم وبالتأنيث فرح المظالم لكونه نعتا للمعقب على المحل واذا أضيف إلى المفعول فهو مجرور لفظا منصوب محلا فيجوز أيضا في تابعه سرعاة اللفظ والمحل ومن سرعاة المحل قوله قد كنت دايفت بها حسانا مخافة الافلاس والليانا فالليانا معطوف على محل الافلاس (ص) ﴿اعمال اسم الفاعل﴾

شرب زيد الظريف والظريف ومن اتبعه المحل قوله حتى تهجر في الرواح وهاجها * طلب المعقب حقه المظالم وبالتأنيث فرح المظالم لكونه نعتا للمعقب على المحل واذا أضيف إلى المفعول فهو مجرور لفظا منصوب محلا فيجوز أيضا في تابعه سرعاة اللفظ والمحل ومن سرعاة المحل قوله قد كنت دايفت بها حسانا مخافة الافلاس والليانا فالليانا معطوف على محل الافلاس (ص) ﴿اعمال اسم الفاعل﴾

وبالتأنيث نحو أهيف فانه لا يجري على المضارع الا في التذكير لان مؤنثه هي فاعل وانه اسم الماضى لاخراج
 نحو ضامر الكشح مما دل على الاستمرار ويخرج به أيضا أفعال التفضيل لانه للدوام كما خرج بمأقوله فانه
 المخرجات ماعدا الاول والاخير صفات مشبهة لاسم فاعل هذا هو الاصطلاح المشهور وأما ما سيأتي في أبنية
 أسماء الفاعلين من أنه يطلق عليها اسم الفاعل فباعتماد اصطلاح آخر وهو مجاز كاسيائي وإن شئت فقل اسم
 الفاعل ما دل على فاعل الحدث وجرى مجرى الفعل في افادة الحدث فخرج بالاول اسم المفعول والثاني
 الصفة بجميع أوزانها وأفعال التفضيل (قوله في العمل) أي لافي غيره فانه يضاف للمعمول ويطرد جزمه مع
 المتأخر بلام التقوية بخلاف الفعل والمراد عمل التعدي ان تعدي فعله والزم ان لم يجاز متعلق بما
 تعلقت به الكاف أو بهانفسها لما فيها من معنى التشبيه بناء على جواز التعلق بالحرف الذي فيه معنى الفعل
 (قوله بمعزل) بكسر الزاي كما هو الرواية فيكون اسم مكان والباء ظرفية وعن مضيه متعلق به لا كتهافت
 الطرف براءة الفعل وان كان اسم المكان لا يعمل في غيره والمعنى ان كان في مكان عزل أي ابعاد عن مضى
 حدثه والمكان هنا مجازي وهو التركيب ولا يصح جعله بمعنى الحدث والباء للابسة أي ان كان ملتبسا
 بانزال لانه كان يجب فتح زانه كما هو قياس مفعول للحدث من مكسور عين المضارع كاسيائي (قوله ان كان
 مستقبلا وحالا) مثله الدال على الاستمرار على ما صر في الاضافة يشترط أيضا أن لا يكون مصغرا ولا
 موصوفا قبل عمله كالمصدر لانها من خواص الاسماء فيبعدها عن الفعل ولا تضر التثنية والجمع لانها
 لا يغبر ان صيغة المفرد كالتصغير ولان علامتها تلحق الفعل وانما بطل عمل المصدر بعده عن الفعل بضعف
 دلالة على الزمان جدا لان لزومه له غير بين بخلاف الوصف (قوله وان كان بمعنى الماضى لم يعمل) أي
 الا اذا صح وقوع المضارع موقعه نحو كان زيد ضارب بعمره أمس اصيحة كان زيد يضرب الخ بخلاف هذا
 ضارب زيدا أمس لعدم صحة يضرب بدله (قوله فهو مشبهة) أي للماضى معنى لكونه بمعناه لالفاظا لانه
 لم يوازنه (قوله وأجاز الكسائي الخ) محل الخلاف في نصبه المفعول كالمثال أما الفاعل فان كان ضميرا
 رفعه اتفاقا وظاهره امكن ذلك على ظاهر كلام سيبويه واختاره ابن عصفور قال السيوطي وهو الاصح
 لكن بشرط الاعتماد على شيء مما ذكره اه ومقتضاه انه يرفع الضمير وان لم يعتمد في نحو ضارب أنت
 أمس (قوله حكاية حال) أي بدليل ونقلهم دون قلبناهم والمعنى ببسط ذراعيه والمشهور في حكاية الحال
 أن يقدر الماضى واقعا من التكلم وقيل أن يقدر المتكلم نفسه موجودا في زمن وقوع الفعل ويعبر على
 كل بما يدل على الحال وكون الآية من ذلك انما هو باعتبار المخاطبين لا الخالق جل وعلا فان الله تعالى عنده
 كاللحظة الواحدة وقيل لا حاجة الى الحكاية لان حال أهل الكهف مستمر الى الآن فيجوز أن يلاحظ في
 باسط جانب الحال فيعمل وفي كلامهم ما يؤيده (قوله الا اذا اعتمد على شيء) أي ليقرب به من الفعل وأشار
 الشارح الى أن ما في هذا البيت في معنى الشرط الواحد وهو الاعتماد على أحد المذكورات فان لم يعتمد لم
 يعمل خلافا للاختفاء والكوفيين وهذا شرط لعمله في المفعول وفي الفاعل الظاهر كما مر وعدم المضى شرط
 لعمله في المفعول فقط فقول المغنى ان اشتراط الجمهور الاعتماد وكونه بمعنى المضارع انما هو لعمل النصب يعني به
 مجموع الامرين والا فلا اعتماد بشرط عمل الرفع في الظاهر أيضا عند الجمهور قاله الدماميني والشمسي أفاده
 الصبان (قوله أو حرف ندا) الصواب أن المسوغ الاعتماد على الموصوف المقدر اذا التقدير يار جلا طالع
 جبلا لان حرف النداء مختص بالاسم فكيف يقر به من الفعل وقد يقال لم ندع ان حرف النداء مسوغ بل اذا
 واه الوصف عمل وهذا لا ينافي كون المسوغ الموصوف المقدر وانما صرح به هنا مع دخوله في قوله وقد يكون
 الخ لدفع توهم ان النداء يبعده من الفعل فلا يعمل (قوله أو النفي) أي ولولا ولا نحو انما ضارب زيد

(٤ - خضري) ثاني () زيد عمرا أو يقع نقما نحو مررت برجل ضارب زيدا أو حالا نحو جاز يدركا فرسا ويشمل

هذين النوعين قوله أو جاء صفة وقوله أو مسند معناه انه يعمل اذا وقع خبرا وهذا يشمل خبر المبتدأ نحو زيد ضارب عمرا وخبر ناسخة

بأل أو مجردا فان كان
 مجردا حمل عمل فعله من
 الرفع والنصب ان كان
 مستقبلا أو حالا نحو هذا
 ضارب زيدا الآن أو هذا
 وانما عمل لجر يانه على
 ال عمل الذي هو بمعناه وهو
 المضارع ومعنى جريانه
 عليه أنه موافق له في
 الحركات والسكنات موافقة
 ضارب ليضرب فهو مشبهة
 للفعل الذي هو بمعناه لفظا
 ومعنى وان كان بمعنى
 الماضى لم يعمل لعدم
 جريانه على الفعل الذي هو
 بمعناه فهو مشبهة له معنى
 لالفاظا فلا تقول هذا
 ضارب زيدا أمس بل يجب
 اضافته فتقول هذا ضارب
 زيدا أمس وأجاز الكسائي
 عمله وجعل منه قوله
 تعالى وكأبهم باسط ذراعيه
 بالصيد فتدريه منصوب
 بباسط وهو ماض وخبره
 غيره على انه حكاية حال
 ماضية (ص)

دولى استثنى ما أو حرف ندا
 أو نفي أو جاء صفة أو مسندا
 (ش) أشار بهذا البيت
 الى ان اسم الفاعل لا يعمل
 الا اذا اعتمد على شيء قبله
 كأن يقع بعد الاستفهام
 نحو أو ضارب زيد عمرا أو
 حرف ندا نحو ياطالعا
 جبلا والنفي نحو ما ضارب

أو مفعوله نحو كان زيد ضارب عمر أو ظننت زيداً ضارباً بعمر وأعلنت زيداً ضارباً بكراً (ص)
 وقد يكون نعت محذوف عرف * فيستحق العمل الذي وصف (ش) قد يعتمد اسم الفاعل على موصوف مقدر فيعمل عمل فعله كالأولاء على
 مذكور ومنه قوله وكما لي عينية من شيء غيره * إذا راح نحو الجرة البيض كالدمى فعينية منصوب بمالي صفة لموصوف محذوف
 تقديره وكما شخص مالي ومثله قوله كفاطحة صخرة يوماً ليوهياً * فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل التقدير كوعل ناطح صخرة (ص)
 وإن يكن صلة آل ففي الماضي * (٢٦) وغيره أعماله قد ارتضى (ش) إذا وقع اسم الفاعل صلة للألف واللام عمل

ماضي أو مستقبل أو حالا
 لوقوعه حيثما وقع
 الفعل إذا حق الصلة إن
 تكون جملة فتقول هذا
 الضارب زيد الآن أو غدا
 أو أمس هذا هو المشهور
 من قول النحويين وزعم
 جماعة من النحويين
 منهم الرماني أنه إذا وقع صلة
 لآل لا يعمل إلا ماضياً ولا
 يعمل مستقبل ولا حالا
 وزعم بعضهم أنه لا يعمل
 مطلقاً وإن المنصوب بعده
 منصوب بأضمار فعل والحجج
 أن هذين المذهبين ذكرهما
 المصنف في التسهيل
 وزعم ابنه بدر الدين في
 شرحه أن اسم الفاعل إذا
 وقع صلة للألف واللام
 عمل ماضياً ومستقبلاً
 وحالاً باتفاق وقال بعد هذا
 أيضاً ارتضى جميع النحويين
 أعماله يعني إذا كان صلة
 لآل (ص)

فعال أو مفعول أو فاعل
 في كثرة عن فاعل بديل
 فيستحق ماله من عمل
 وفي فاعل قل ذا فاعل

عمر أو غير مضاع نفسه عاقل (قوله أو مفعوله) أي مفعول ناسخه (قوله محذوف عرف) أي بقرينة حالية
 كاختصاص الصفة بنحو مررت بعاقل أو مقالية كبيتى الشارح بدليل بقيتها وكالنداء لانه ظاهر في العاقل
 بخلاف مررت بقائم (قوله وكما لي الخ) كم خبرية مبتدأ حذف خبرها أي لا يفيد نظره شيئاً ومالي
 اسم فاعل من ملاء بلاء تمييز لكم مجرور بأضافتها إليه وعينية مفعوله ومن شيء غيره أي ملك غيره متعلق
 به وراح نامة بمعنى ذهب والبيض أي النساء الحسنات فاعلها وكالدمى حال منه وهو بضم الهمزة جمع دميمة
 كذلك وهي الصورة من العاج شبه بها النساء الحسنات وبياضها فان جعلت راح ناقصة بمعنى صار كان خبرها
 نحو الجرة أي صار البيض كائنة نحو الجرة وكالدمى حال أيضاً والمعنى على تمامها أظهر فتدبر (قوله ليوهياً)
 بالياء التحتية بعد الباء يقال أوهى الشيء يوهيه أي أضعفه ويرى بالنون بدل الياء بمعناه والوعل ككتف
 وذهب التيس الجبلى (قوله قد ارتضى) أي بلا شرط اعتماد كما في التصريح ولا عدم تصغير ولا وصف كما
 في ألفية ابن معطى والسيوطى (قوله لا يعمل مطلقاً) أي وأل فيه معرفة لاموصولة (قوله وزعم ابنه الخ)
 هو ما في شرح الكافية ولعله لم يعتبر الخلاف لضعفه (قوله بديل) خبر عن المذكورات قبله على حذف
 والملائكة بعد ذلك ظهر أولان العطف بالواو إلى اللاحد الدائر أي كل واحد منها على حدته بدليل وسوغ
 الابتداء بها كونها أعلاماً على أوزان خاصة وقوله في كثرة أي في التنصيص عليها كما أوكيفاً وأما فاعل
 فيحتمل لها وللقلة (قوله يصاغ لكثرة) في نسخ من الثلاثي وأخذ من قول المصنف عن فاعل لانه إنما
 يجي من الثلاثي فلا تبنى هذه الامثلة من غيره إلا ما شئت من قولهم دراك وسأر من أدرك وأسأر أي أبقى في
 الكاس بقية ومعطاء ومهوان من أعطى وأهان وشميع ونذير من أسمع وأنذر وزهوق من أزهى (قوله)
 فتعمل عمل الفعل أي كلها على الصحيح جملاً على أصلها وهو اسم الفاعل وأنكر الكوفيون أعمالها
 لأن بادتها بالمبالغة على معاني أفعالها ولزوال الشبه الصوري والنصب بعدها بفعل مضمر تفسره هي وأنكر
 أكثر البصريين إلاخيرين والجزمى فعلاً فقط (قوله على حد اسم الفاعل) أي بشرطه وفاقاً وخلافاً
 (قوله أما العسل فأنشرب) فيعرد على منع الكوفيين تقديم المنصوب عليها وكون ما بعد الفاء لا يعمل
 فيما قبلها إنما هو مع غير ما كما مر وسيأتي (قوله أخل الحرب) كناية عن ملازمته لها والى بمعنى اللام وأراد
 بالجلال بكسر الجيم جمع جبل يضمها ما يلبس في الحرب من الدرع ونحوه والولاج فعال من الولوج وهو
 الدخول والظوالف بالطاء المعجمة جمع خالفة وهي في الأصل عماد البيت وأراد بها البيت نفسه وأعقلا بجملة
 ففاف من أعقل الرجل إذا اضطر بت رجلاه من الفزع وهو حال أو خبر ثان ليس (قوله لنحجار بوائكها)
 جمع بائكة وهي النافقة السميثة (قوله عشية الخ) نصب على الظرفية وسعدى بالضم اسم امرأة مبتدأ خبره
 الجملة الشرطية أي لو تراءت الخ والجملة في محل جر بإضافة عشية إليها على ما في الصبان فهي ظرف لشيء غير
 مذكور في البيت أي كان كذا وكذا عشية كون سعدى من الجمال بحيث لو تراءت الخ ويحتمل أنها

ظرف

(ش) يصاغ لكثرة فعال ومفعول وفعل فتعمل عمل

الفعل على حد اسم الفاعل وأعمال الثلاثة الأولى أكثر من أعمال فاعل وفعل وأعمال فاعل أكثر من أعمال فعل فمن أعمال فعال ما سمعه
 سيبويه من قول بعضهم أما العسل فأنشرب وقول الشاعر

أخل الحرب لباساً إليها جلالها * وليس بولاج الظوالف أعقلا

فالعسل منصوب بشراب وجلالها منصوب بلباس ومن أعمال

مفعول قول بعض العرب أنه لنحجار بوائكها فبوائكها منصوب بنحجار ومن أعمال فعول قول الشاعر

عشية سعدى لو تراءت لراهب

ظرف انراة فلا تكون مضافة ولم تنون حيث لا ضرورة وألغى صرفها بأن أراد بها عشيبة معينة أى لو
 تراعت سمدى لراهب وقت العشيبة فلاح و بدوثة صفة لراهب وهى بضم الهمزة فى بين الشام والعراق
 تسمى دوثة الجندل ونحوه وجميع مر فوعان بالابتداء ودونه خبر والجملة صفة ثانية لراهب وهما اسمان جمع لتاجر
 وحاج لاجعان لان الصحيح ان فعلا وفعلا ليسا من صيغ الجوع قليل والمسوغ للابتداء بهما العطف وفيه
 انه لا يسوغ الا بشرط كون أحد المتعاطفين فقط مسوغا ولا مسوغ هنا فان اعتبر في أحدهما كونه وصفا
 لمخدوف أى قوم تجر مثلا على خدم مؤمن خير من كافرا والوصف المقدراى تجر كثيرا لان المقام للبالغة والثاني

مثله في ذلك ولا حاجة للعطف فلا بالقاف أى أبغض جواب لو واهتاج أى نار واخوان العزاء أى الملازمين
 للتصبر مفعول مقدم هيوج لانه من حاج المتعدي لا اللازم يقال حاج الشئ بنفسه وهجته أى أثره (قوله)
 أنا فى انهم الخ) ان ومعها ولاها فاعل أى ومن قون بفتح فكسر جمع من ق كذا لك من من قون ففتحة
 والعرض محل المدح والذم من الانسان والكرملين بكسر الكاف وفتح اللام ماء فى جبل طي تشرب منه
 الجحاش والفديد بقاء ودالين مهماتين التصويت أى هم مثل جحاش الخ (قوله فأمر ان منصوب بخذر) أى
 لاعتماده على المبتدا المقدراى هو خذر وكذا ما ليس بنجيه منصوب بآمن (قوله وما سوى المفرد) مبتدأ
 خبره جعل ومثله مفعول ثان لجعل وحيث طرف له وما زائدة وجلة عمل مضاف إليها حيث أو ان حيثما شرطية
 وعمل فعل الشرط وجوابه مخدوف أى جعل مثله (قوله وهو المثنى والجموع) أى من اسم الفاعل وأمثله
 المبالغة كما يعلم من الشواهد (قوله أوالفا) جمع ألفة من الالف وهى المحبة وهو حال من القاطنات فى قوله

* القاطنات البيت غير الريم * بضم الراء وشدة التحية جمع رائة بمعنى ذاهبة ومكة مفعول أو والقوا الورق
 جمع ورقاء وهى الحمامة التى يضرب بياضها الى سواد والحقى بفتح فكسر أصله الحمام حذف الميم الاخيرة
 وقلبت الالف ياء والفتحة كسرة للروى (قوله ثم زادوا أنهم الخ) بفتح الهمزة على تقدير الياء أى زادوا

على غيرهم بانهم الخ أو بكسر هاء على الاستئناف لبيان سبب الزيادة وحذف مفعول زادوا الهموم وكذا عند
 تقدير اللام مع الفتح وغفر وغفر بضم غين جع غفور ونفور بالخاء المعجمة أى غير مفتخرين أو بالجيم من
 الفجور وهو الكذب وذنبهم مفعول غفروا ضافته لادنى ملايسة أى ذنب الغير معهم (قوله وانصب الخ)

أفاد بتقديم النصب انه أولى لانه الاصل وقيل الخفض للخفض وقيل سواء أفاد أى ان العامل لا يضاف للفاعل
 لانه لا ينصب وكذا لا يضاف للحال ولا التمييز بل للمفعول وحكى اضافته للخبر فى أنا كأن أخيك لشبهه به
 وأما قائم الاب فاضيف الى فاعله لعدم عمله النصب وحل جواز الوجهين فى الظاهر أما الضمير المتصل فيتعين

جوه بالاضافة لعدم التنوين كنهنا مكرمك وجعله الأخفش وهشام فى محل نصب كاهن فى درهم زيد
 معطية كجاء فى الاضافة (قوله وهو لنصب ما سواه) أى ما سوى التلو وهو ما فصل عن الوصف بفواصل
 ولو غير مضاف اليه نحو انى جاعل فى الارض خليفة وانما ينصب ما سواه اذ لم يكن فاعلا والواجب رفعه كنهنا

ضارب زيدا بوجه ولم يكن التلو مما يوصل به بين المتضايدين والاجاز جوه كنهنا معطى درهم زيد ومخلف وعده
 رساله ولم ينبه على ذلك لظهوره من مواضعه (قوله العامل) خرج غيره فوجب اضافته لتاليه ونصب ما سواه
 ولوا كثر من واحد لا متتابع الاضافة لشبهتين كنهنا معطى زيد مس درهم ما مع بكرا مس عمر قائما ونصبه

بفعل مقدر عند قوم لعدم أهلية الوصف له وعند السيرافى بالوصف وان كان ماضيا لشبهه المحلى بال فى عدم
 التنوين بسبب الاضافة واطلبه له فعمل فيه كغيره من المقتضيات ولما علرت الاضافة تعين النصب
 للضرورة وعليه يخرج وجاعل الليل سكنا بلا احتياج الى اعتبار الاستمرار فتأمل (قوله فتقول الخ)

(ش) يجوز فى اسم الفاعل العامل اضافته الى ما وليه من مفعول ونصبه له فتقول هذا ضارب زيد هذا ضارب زيد فان كان له مفعولان وأضفته الى
 أحدهما وجب نصب الآخر فتقول هذا معطى زيد درهم ما معطى درهم زيد (ص)

منصوب بهيوج ومن
 اعمال فاعل قول بعض
 العرب ان الله سميع دعاء
 من دعاء فدعاء منصوب
 بسميع ومن اعمال فعل
 ما أنشده سيبويه
 حذرا مورا لا تضربوا من *
 ما ليس بنجيه من الاقدار
 وقوله أنا فى أنهم من قون
 عرضى * جحاش الكرملين
 لهم فديد * فأمر
 منصوب بخذر وعرضى
 منصوب بمنزق (ص)

وما سوى المفرد جعل
 * فى الحكم والشرط
 حيثما عمل
 (ش) ما سوى المفرد
 وهو المثنى والجموع نحو
 الضاربين والضاربين
 والضاربين والضاربين
 حكمها حكم المفرد فى
 العمل وسائر ما تقدم
 ذكره من الشروط فتقول
 هذان الضاربان زيدا
 وهؤلاء الضاربون بكرا
 وكذلك الباقي ومنه قوله
 أو الفاعلة من ورق الحى *
 أصله الحمام وقوله
 ثم زادوا أنهم فى قومهم *
 غفر ذنبهم غير غفر (ص)
 وانصب بذى الإهمال
 تلو واخفض
 وهو لنصب ما سواه مقتضى

واجزراً وانصب تابع الذي انخفض * كبتني جاء وما لامن نهض (ش) يجوز في تابع معمول اسم الفاعل المجزور بالإضافة الجبر والنصب نحو هذا ضارب زيد وعمرو وعمر فالجبر إعادة للفظ والنصب على اضمار فعل وهو الصحيح والتقدير ويضرب عمراً أو مراً على محل الخفوض وهو المشهور وقد روي بالوجهين قوله (٢٨) * الواهب المائة الهجان وعبيدها * عوداً تزجي بينها

أطفالها بنصب عبد وسره وقال الآخر

هل أنت باعث دينار لحاجتنا

أو عبد درب أخاعون بن خرق

بنصب عبد عطف على محل دينار أو على اضمار فعل

التقدير أو تبعث عبد درب (ص)

وكل ما قرر لاسم فاعل يعطى اسم مفعول به

تفاضل فهو كفعل صبح للفعل في معناه كالعطى كفاً فيكتي

(ش) جميع ما تقدم في اسم الفاعل من أنه ان كان

مجرداً عمل ان كان بمعنى الحال أو الاستقبال بشرط

الاعتقاد وان كان بالانف واللام عمل مطلقاً يثبت

لاسم المفعول فتقول أمضروب الزيدان الآن

أو غدا أو جاء المضروب أبوها الآن أو غدا أو أمس

وحكمه في المعنى والعمل حكم الفعل المبني للمفعول

فرفع المفعول كما يرفعه فعله فكما تقول مضروب

الزيدان تقول أمضروب الزيدان وان كان له

و بالوجهين قرئ ان الله بالغ أمره هل هن كاشفات ضمره (قوله وجب نصب الآخر) أي بالوصف لانه عامل (قوله تابع الذي الخ) شمل جميع التوابع لانه مفرد مضاف فيعم والمثال لا يخص وقوله انخفض مخرج لتابع المنصوب فلا يجوز جره خلافاً للبغداديين لان شرط الاتباع على المحل كونه أصلياً والاصل في الوصف المستوفى للشروط النصب لا الجبر وأشار بتقديم الجري إلى أرجحيته ما لم يمنع منه مانع كمنعه في نحو الضارب الرجل وزيداً لا يلزم إضافة الوصف المحلى بال إلى الخالي منها وجوز سيبويه لانه يقتضي التابع (قوله على اضمار فعل) الأرجح اضمار وصف ممنون ليطابق المذكور ولان حذف المفرد أسهل من الجملة فان كان الوصف المذكور غير عامل تعين الفعل نحو وجاعل الليل سكيناً والشمس أي ويعمل الشمس (قوله وهو الصحيح) أي عند سيبويه لفقد الطالب للحل فلا يعطى عليه اذا الوصف لا ينصب الا اذا كان منوناً أو بال أو مضافاً إلى أحد مفاعيله وضارب ليس كذلك (قوله الواهب الخ) الهجان ككتاب الابل البيض الكرام يستوى فيه المفرد المذكور وغيره وهو بالجبر صفة للمائة وعوداً بضم المهملة وآخره مجمعة حال منها وهو جمع عائذ أي النافعة الحديثة النتاج بعشرة أيام أو خمسة ثم هي مطلق وتزجي بزاي تخيم مضارع مجهول أي تساق بينها أطفالاً يلزم على جره إضافة الوصف المحلى بال إلى الخالي منها وهو جائز عند سيبويه لا عند فارهم في التابع كما سر أو يخرج على مذهبه المبرد من انه يضاف إلى مضاف لضمير ما فيه أل (قوله دينار) اسم رجل وكذا عبد درب وأخاعون بدل من عبد درب وابن خرق صفة لاخا (قوله وكل ما قرر الخ) جعله مفعولاً ثانياً يعطى واسم مفعول نائب فاعله أولى من رفعه بالابتداء خبره جملة يعطى لاسلامته من حذف الرابط ان جعل اسم مفعول نائب الفاعل أي يعطاه ومن انابة المفعول الثاني مع وجود الاول ان جعل النائب ضمير كل واسم مفعولاً ثانياً (قوله بلا تفاضل) متعلق يعطى أي لانه لا يشترط فيه زيادة على شروط اسم الفاعل وذلك لم يستفد من قوله وكل ما الخ حتى يكون تأكيداً كما قيل بل هو تأسيس (قوله فهو كفعل) الاظهر كون الفاء فصيحة أي اذا أردت كيفية عمل اسم المفعول المستوفى للشروط فهو كفعل الخ ولا يظهر كونها تفرعية لان ما بعدهم لم يعلم من السكينة السابقة (قوله في معناه) أي في جزئه وهو الحادث والمراد في عمله من اطلاق السبب وارادة السبب لان عمل اسم المفعول مسبب عن كونه بمعنى فعله فلا يرد أن الكلام في العمل لا المعنى (قوله كالعطى الخ) أل فيه موصولة مبتدأ نقل اعرابها إلى صلتها وهو عطى لكونها بصورة الحرف وفي معطى ضمير يعود إلى أل هو نائب فاعله وكفاً كسحاب مفعوله الثاني وهو ما يكفي الانسان من الرزق بالاسراف ولا تقير ويكتفي خبر المبتدأ (قوله وقد يضاف ذا) أي اسم المفعول اجراء له مجرى الصفة المشبهة في جواز الاضافة إلى المرفوع لكن بشرط كونه على وزنه الاصل بان يكون من الثلاثي كفعول ومن غيره كضارعه المجهول فان حول إلى فاعل ونحو امتنع فيه ذلك فلا يقال جاء رجل كحيل عينه وقتيل أبيه بالجرح خلافاً لابن عصفور (تنبيه) قال الموضح في الحواشي اذا أريد باسم المفعول الثبوت كان صفة مشبهة فيعرب مرفوعة فاعلاً كما هو شأن الصفة لانه لا يضاف إلى ما كان له قبل فأعطى حكم الصفة (قوله فتضيف اسم المفعول الخ) ظاهره أنه ينتقل من الرفع إلى الجبر وليس كذلك لان الوصف عين مرفوعة معني اذ بدل المفعول المضروب هو العبد فيلزم إضافة الشيء إلى نفسه بل يحول الاسناد عن المرفوع

مفعولان رفع أحدهما ونصب الآخر نحو المعطى كفاً فيكتي فالمفعول الاول ضمير مستتر عائذ على الافعال واللام وهو مرفوع لقيامه مقام الفاعل وكفاً فالمفعول الثاني (ص) وقد يضاف ذا إلى اسم مرفوع * معنى كحمود المقاصد الورع (ش) يجوز في اسم المفعول أن يضاف إلى ما كان مرفوعاً به فتقول في قولك زيد مضروب عبده زيد

مضروب العبد فتضيف اسم المفعول إلى ما كان مرفوعاً به ومثله الورع محمود المقاصد والاصل الورع محمود مقاصده

كالعبد والمقاصد ويجعل نائب الفاعل ضمير الموصوف مبالغة يجعله هو المضروب والمحمود ومثالا غيره فيصير ذلك المرفوع فضلة والوصف منقون فينصبه تمييزا ونسبها بالمفعول ثم يجر بالاضافة رفع القبح اجزاء وصف المتعدي لواحد مجرى المتعدي لاثنتين فالجر فرع النصب وهو فرع الرفع كما هو شأن الصفة المشبهة ولم ينصب المصنف على جواز النصب فيه أيضا كالصفة للزوم للاضافة لما علمت انها فرع ولانها أكثر منه ونحوه لا كثر من واحد اتفاقا فان تعدي لواحد جاز عند المصنف ان لم يلتبس فاعله بمفعوله كمثل الشارح وقيل ان حذف مفعوله اقتصارا جازوا لا فلا واختاره ابن عصفور وغيره والجمهور على المنع مطلقا ويشهد للجواز قوله ما لراحم القلب ظلاما وان ظلمها * ولا الكريم يمنع وان حرما أما القاصر فيجوز فيه ذلك اتفاقا ان أراد به الدوام كضامر البطن لانه يصبر صفة مشبهة حقيقة أو ملحقا بها على ما سرى في الاضافة والله أعلم

(أبنية المصادر)

قدم اعمال البابين على صيغتهما لان العمل أهم لكونه من علم الاعراب والصيغ من الصرف فذكرها هنا استطرادى فلا يرد أن معرفة التثنية تقدم على معرفة الصفة كالعمل (قوله فعل) بفتح فسكون أى موازنه ومن ذى ثلاثة حال ومن للتبويض أى حال كون ذلك المعدى بعض الافعال الثلاثة (قوله على فعل قياسا) يستثنى منه ما دل على صناعة فقياسه فعالة كحاكة حياكة وخاطه خياطة وحججه حجمة قيل وعبر الرؤى بعبارة والمراد بالقياس هنا عند سيبويه والجمهور انه اذا ورد فعل لم يعلم كيف تكلموا بمصدره فانك تقيسه على هذا لأنك تقيس مع السماع خلافا للفرء (قوله فتقول الخ) عدد المثل اشارة الى انه لا فرق في المتعدي بين كونه مضاعفا ومفتوح العين أو مكسورا امام ضمومها ان خاص باللازم ولا فرق أيضا بين كونه صحيحا كضرب ضرب بأومعتل الفاء كوعود وعدا ووطئ وطئاً والعين كباع يبعأ وخاف خوفاً واللام كرمى رميا ورمى بالسكر أى صعد السلم رقيار وورديه أى صار قيا بضم فكسر على فعل كفى الصالح أو مهموزا ككلأ كلأ من أمنا (قوله لا ينقاس) أى لان مصادر الافعال الثلاثة لا تدرك الا بالسمع فاذا عدم لا يقاس على شئ منها (قوله وفعل اللازم) أى المكسور العين أمام مفتوحها فى البيت بعده والمكسور المتعدي سبق (قوله بابه فعل) أى قاعدة مصدره موازن فعل بفتح حين الا اذا دل على لون فالغالب فيه فعلة بالضم كسر سمره وشبه شبهة ودهم دهم (قوله كفرح الخ) مثل للصحيح والمضاعف ومعتل اللام ومنه عى عى وبقى والجرى حرق العشق ونحوه وبقى معتل الفاء كوجع وجع والعين كعور عور والمهموز كاسف أسفا (قوله وثلث يده) أى فسدت عروقها وبطل عملها وأصله ثلثت بالكسر (قوله مثل قعدا) حال من الضمير فى اللازم وقوله كعدا عطف على مثل قعدا باسقاط العاطف اذ لا وجه لعدم العطف مع انه مثال ثان لأن يجعل قعدا مثالا لللازم من حيث فتح العين وغدا مثالا لاله من حيث المصدر وأشار به الى أنه لا فرق فيه بين الصحيح والمعتل وبقى المضاعف كرمى ورمى والمعتل اما باللام كعدا وعدا وعما عتوا وعلا عوا والفاء كوصل وصولا امام معتل السين فالغالب فيه فعل كصام صوما ونوما أو فعال كصام صيما وقام قياما أو فعالة كمنح نياحة ويقل فيه فعول كغابت الشمس غيوبا (قوله باطراد) حال من المستكن فى له (قوله مستوجبا) أى مستعقبا فعلا بكسر الفاء أو فعلا بفتح حات أو فعلا بالضم أى أو فعلا كما يؤخذ من قوله وشمل الخ (قوله كآبى) أى اللازم كما هو فرض الكلام بمعنى امتنع وجاء أيضا للمتعدي بمعنى كره فى القاموس أبى الشئ بآبى بآبى بآبى وابتداء بكسرهما كرهه اه (قوله لهذا) بالقصر للضرورة (قوله وأصوت) هو مع قوله وشمل الخ بغيره أن الصوت ينقاس فيه كل من فعال وفعل

ولا يجوز ذلك فى اسم الفاعل
فلا تقول صررت برجل
ضارب الابزيدا تريد
ضارب أبوه زيدا (ص)
(أبنية المصادر)

فعل قياس مصدر المتعدي
* من ذى ثلاثة كرددا
(ش) الفعل الثلاثى
المتعدي يجى مصدره على
فعل قياسا مطردا نص
على ذلك سيبويه فى مواضع
فتقول رددا وضرب
ضربا وفهم فهماء
بعضهم أنه لا ينقاس وهو
غير سديد (ص)

وفعل اللازم بابه فعل *
كفرح وكجوى وكشال
(ش) أى يجى مصدره فعل
اللازم على فعل قياسا
كفرح فرحا وجوى جوى
وشلت يده شلا (ص)

وفعل اللازم مثل قعدا
له فعول باطراد كعدا
مالم يكن مستوجبا فعلا
أو فعلا قادرا أو فعلا
فالولقى امتناع كآبى
والثان الذى اقتضى تقلبا
للافعال وأصوت

وشمل • سيراوصوتا الفعيل كصهل (ش) يأتي مصدره فعل اللازم على فعول قياسا فتقول قد قدعودا وغدا غداوا بكر بكورا وأشار بقوله ما لم يكن مستوجبا فعلا لاخ الى أنه انشأ يأتي مصدره على فعول اذ لم يستحق أن يكون مصدره على فعال وفعلان أو فعال فالذي استحق أن يكون مصدره على فعال هو كل فعل (٣٠) دل على امتناع كاتي ابا ونفر فغارا وشردا شرا داهوا المراد بقوله قائل

فإذا سمعنا فيه فذلك كمنعني نعيما فاعاها أو أحدهما فقط اقتضى عليه عند سيمويه والا فحقش كبغم الظبي بغما وسهل الفرس صهيلا وان لم يرد أحدهما جاز فيه كل كما هو قياس الباب اسماعها في غيره وكذا يقال في قوله الآتي فعولة فعالة الخ فلا يرد اعتراض صم بأنه ان أراد التخيير فبمعيد واللازم الوقوف على السماع وقد لا يحصل (قوله وشمل) يتعين فتح ميمه للردي وان جاز كسرهما (قوله كصهل) من بابي ضرب ومنع كافي القاموس (قوله اذ لم يستحق الخ) الحاصل ان فعل بالفتح القاصر يطرد في مصدره فعول الا في الخمسة التي ذكرها المصنف ويزاد عليها ما دل على حرفة أو ولاية فصدره فعالة بالكسر كتجر تجارة وسفر سفارة وأمر امارة ونقب نقابة أي صار نقيبا أي عرف القوم فتحصل من هذا مع ما مر ان فعالة ينقاس في الحرفة والولاية من فعل المفتوح لازما كان كما هنا أو متعديا كما مر ومنه نحو تجر تجارة بالنون والجيم وكتب كتابة وأما اتباعها لفعل بالكسر اللازم في الحرفة والولاية فذا ذكر كولي عليهم ولاية (قوله وشردا الخ) بمعنى نفر من الامتناع أيضا جمع جسا وأبقا (قوله تغلب) هو تحرك مخصوص مع اهتزاز واضطراب لا مطلق تحرك فلا يرد قام قياما وقد قدعودا ومشي مشيا (قوله جال) بالجيم بمعنى طاف وزا بالنون والزاى يقال نزا الفحل على أنشأه أي وثب وهو خاص بذى الحافر والظلف والسباع (قوله وز كم) هو من الافعال اللازمة للبناء للجهول فالتشيل به لفعل المفتوح بالنظر لأصله المقدر ووجهه من المفتوح ايشار الا خف وجعل على النظائر وما في القاموس من أنه يقال زكم كعني وأزكم فهو من كرم لا يدل على أنهم نطقوا بأصله لان كلامنا في زكم بلا همز لا المهموز لكن في نسخ منه زكمه وأزكمه فهو من كرم لا يقال أصله متعدي بدليل بناءه للفعول والسكلام في اللازم لا ناقول اللازم يبنى للجهول سماعا كجن فيجعل هذا منه أو يقال ما لم ينطق بهذا الاصل كان في حكم اللازم على ان بناءه لذلك صوري فقط وفي الحقيقة مبنى للفاعل فرفوعه فاعل لانه نائبه ومثله نتجت الشاعرة عن حاجتك أي اعتنى وزهى علينا أي تكبر وسقط في يديه أي ندم فهذه الخمسة أفعال مبنية للفعول صورة (قوله نعب) بنون فمهمة فو حدة أي صوت (قوله وأزت القدر) بشد الزاى أي غلت من شدة النار (قوله ذمل) بالمجمة أي سار بلين ورفق (قوله نعب نعيبا الخ) أحاد بهذا مع ما مر أنه قد يجتمع في الصوت فعييل وفعال ومنه صرخ صراخا وصراحا وقد ينفر د فعييل كصهل صهيلا وصعدا الطائر صخيدا بمهمة فو حدة فمهمة ولم يثبت لانفراد فعال كبغم الظبي بغما بالموحدة فمهمة وضبح الثعلب ضباحا بمهمة فو حدة فمهمة كل ذلك بمعنى صوت أو ألهاء فيختص به فعال وبالسير فعييل (قوله فعولة فعالة الخ) فيه ما مر فلا تغفل وقد ذكر ابن الناطم ضابطا لسكل منهما فقال في شرح اللامية اذا كان الوصف من فعل المضوم على فعييل كليلج وظريف وشجيع فقياسه فعالة كالأحاة وظرافة وشجاعة أو على فعل كسهل وصعب وعذب فقياسه فعولة كسهولة وصعوبة وعذوبة اه وهو أغلبي فان ضخم وصفه على فعل ومصدره ضخامة وملح أي صار ما له مصدره مازحة وليس وصفه على فعل ولا فعييل (قوله فبابه النقل) أي السماع (قوله كسخط ورضي) قال الاشمونى بضم السين وكسر الراء وقياسهما فعل بفتح تين فاعترض بأنه يقال سخطه ورضيه متعديين فقياسهما كضرب لا كفخرج ورددان أعديهما توسع بخذف الجار والاصل سخط عليه ورضي عنه وهذا الاعتراض لا يرد على المصنف

لذي امتناع والذي استحق أن يكون مصدره على فعال هو كل فعل دل على تغلب نحو طاف طوفانا وجال جولانا وزازنا وهذا معنى قوله والثاني الذي اقتضى تغلبا والذي استحق أن يكون مصدره على فعال هو كل فعل دل على داع أو صوت فثال الاول سعل سعالا وزكم زكما ومشي بطنه مشاء ومثال الثاني نعب الغراب نعبا ونعق الراعي نعاقا وأزت القدر ازازا وهذا هو المقصود بقوله للادفمال أو لصوت وأشار بقوله وشمل سيراوصوتا الفعيل الى أن فعلا يأتي مصدر الما دل على سير ولما دل على صوت فثال الاول ذمل ذميلا ورحل رحلا ومثال الثاني نعب نعيبا ونعق نعيقا وأزت القدر أزرا وصهلت الخيل صهيلا (ص) فعولة فعالة لفعل كسهل الامر وزيد جزلا (ش) اذا كان الفعل على فعل ولا يكون اللازما يكون مصدره على فعولة أو فعالة فثال الاول سهل سهولة وصعب صعوبة وعذب عذوبة ومثال الثاني

أصل
جزل جزالة وفصح فصاحة وضخم ضخامة (ص) وما أتى بخالفا لما مضى • فبابه النقل كسخط ورضي (ش) يعني ان ما سبق ذكره في هذا الباب هو القياس الثابت في مصدر الفعل الثلاثي وما ورد على خلاف ذلك فليس بقياس بل يقتصر فيه على السماع نحو سخط ورضي رضا وذهب

ذهابا وشكرا وشكرا وعظم عظمة (ص) وغير ذي ثلاثة مقيس * مصدره كقدس التقديس وزكاة تزكية وأجلا *
 اجال من تجملاتجمل واستعناستعانة ثم أقم * اقامة وغالباذا التالزم وما إلى الآخر مدوا فتجمل * مع كسر التاء الثاني ما افتتحها
 به مزوصل كاصطفي وضيم * يرفع في أمثال قد تلها (ش) ذكر في هذه الآيات (٣١) مصادر غير الثلاثي وهي مقبسة

كاهنا كان على وزن فعل
 فاما أن يكون صحيحا أو
 معتلا فان كان صحيحا
 فمصدره على تفعيل نحو
 قدس تقديسا ومنه قوله
 تعالى وكلم الله موسى تكليما
 ويأتي أيضا على وزن فعال
 كقوله تعالى وكذبوا بآياتنا
 كذبا ويأتي على فعال
 بتخفيف العين وقرئ
 وكذبوا بآياتنا كذبا
 بتخفيف الذال وان كان
 معتلا فمصدره كذلك
 لكن تحذف ياء التفعيل
 ويعوض عنها التاء فيصير
 مصدره على تفعلة نحو زكي
 تزكية ونذر يحيشه على
 تفعيل كقوله

بانت تنزي دلوها تنزيا

كأنزى شهلة صيبا
 وان كان مهموزا لم يذكره
 المصنف هنا فمصدره على
 تفعيل وعلى تفعلة نحو خطأ
 تخطيئا وتخطئة وجزأ تجزأ
 وتجزئة ونباأ تنبأ وتنبة
 وان كان على أفعل فقياس
 مصدره على أفعال نحو
 أكرم أكراما وأجل أجيالا
 وأعطى أعطاه هذا ان لم
 يكن معتل العين فان
 كان معتل العين نقلت

أصلا لأنه لم يتعرض لمصدرهما القياسي وليس في كلامه ما يدل على انهما مثالا للالزم أو المتعدي كلابنفي
 خلافا لمن توهمه ومثلهما في أن قياسه كفرح حزن وبخل بالضم مصدر احزن وبخل بالكسر (قوله
 ذهابا) قياسه ذهيبا لثلاثه على السبيل لذهوبا كجاقيل (قوله وشكرا وشكرانا) قياسه كشرب لتعديه
 (قوله وعظم عظمة) قياسه عظامة وعظومة أو الاول فقط على الضابط المار ومثله فبح فبحا وحسن
 حسنا والله أعلم (قوله وغير ذي ثلاثة الخ) الاحسن في اعرابه ان غير مبتدأ أول ومقيس بمعنى قياس ثان
 ومصدره مضاف اليه وكقدس خبر الثاني والجملة خبر الاول والتقديس حينئذ نائب فاعل قدس أو كقدس
 حال من هاء مصدره والتقديس هو الخبر أي غير الثلاثي قياس مصدره كائن كقدس الخ أو قياسه حال كونه
 كقدس هو التقديس وأما جعل مقيس اسم مفعول خبر غير ومصدره بالرفع نائب فاعله وكقدس الخ خبر
 لمخبر أي وذلك كقدس الخ كفاي المعرب فيقتضي أن مصدر غير الثلاثي مقيس دائما وليس كذلك
 بدليل قوله وغير ما صر السماع عادله الا ان يقال مراده ان كل فعل غير ثلاثي لا بد له من مصدر مقيس كما فسره
 الاشمونى بذلك (قوله اجال من الخ) من موصولة مضاف اليه وتجملا بضم الميم مصدر مقدم على عامله
 وهو تجمل الثاني بفتح الميم فعل ماض فاعله ضمير من والجملة صلته أي اجال من تجمل تجملا وقوله الآتي
 وضم ماير يع الخ يع ذلك فهو من ذكر العام بعد الخاص (قوله وغالبا الخ) ذامبتدأ خبره لزم والتاء مفعوله
 مقدم أو هي مبتدأ ثان خبر لزم والجملة خبر ذامبتدأ خبرها أي هذا المذكور من استعانة واقامة التاء لزمته
 غالبا أي صحبته ثلاثا في الغلبة ولم ترجع ذا الى اقامة فقط ليكون لذكر الاستعانة هنا فائدة لزومها التاء والا
 فهي داخلية في البيت بعده (قوله وما إلى الخ) الآخر فاعل يلى ومفعوله محذوف أي ومد الحرف الذي يليه
 الآخر وافتحه (قوله مع كسر) متعلق بمد وما افتتح حال من تلو (قوله ماير يع) من ربت القوم
 من باب منع صرت رابعهم (قوله في أمثال الخ) متعلق بضم والمراد المماثلة في الحركات والسكنات وعدد
 الحروف والبدء بتاء المطاوعة وشبهها وان لم يكن من بابها وذلك عشرة أبنية تفعل كتجمل تجملا وتفاعل
 كتغافل تغافلا وتفعلا كتلم تلملا وتخرج تخرج وتجرع تجرع وتبيط تبيط وتفعول كتمسكن تمسكنا
 وتفعول كتجورب تجوربا وتفعول كتنلس تنلنا وتفعول كترهول ترهولا وتفعول كتنفرت تنفرتا
 وتفعول كتنلى تنلنا وتندى تندى وتسلق تسلقا فسلك ذلك بضم رابعه لكن ثقل بضمعة
 الاخير كسر قلنا نسبة الياء (قوله ويأتي على فعال) ويأتي أيضا على تفعلة قليلا كجرب تجربة (قوله بانت
 تنزي) بضم التاء وفتح النون وشذ الزاى مكسورة أي تحرك والشهلة المجوز (قوله وتفعلة) هو أغلب
 من تفعيل (قوله وحذفت) أي العين بعد قلبها ألفا لتحركها بحسب الاصل وانفتاح ما قبلها الآن فلما
 التقت ساكنة مع الالف الثانية حذفت فان قلت لا حاجة للقلب كما هو ظاهر الشارح لوجود الساكنين
 قبله وأيضا فشرط قلب الواو والياء ألفا لتحرك ما بعدهما كجاسيأتي في قول المصنف ان حرك التالي وان سكن
 كف * اعلال غير اللام الخ ولذا صحت العين في نحو بيان وطوبى وخورنى لسكون ما بعدها قلت أجاب
 سم بان هذا الشرط انما هو فيما يستحق اعلال لانه كالفعل لوجود سببه فيه بخلاف المصدر في الجمل عليه
 وهو جواب سيد بخلاف الجواب بان هذا الشرط انما هو في معتل اللام ليخرج غزوا ورماية مسند الاثنين
 فلا يخفى خالاه على من فهم قوله ان حرك التالي الخ هذا وصرح الشارح أن المحذوف العين من اقامة ونحوها

حركة عينه الى فاء الكامة وحذفت وعوض عنها تاء التانيث غالبا نحو أقام اقامة الاصل اقواما فنقلت حركه الواو الى القاف
 وحذفت وعوض عنها تاء التانيث فصار اقامة وهذا هو المراد بقوله ثم أقم اقامة وأشار بقوله وغالباذا التالزم الى ما ذكرناه من ان
 تعويض التاء غالب

فان بني عليها وصف بما يدل على الوحدة نحو نعمة ورجة فاذا أريد المرة وصف بواحدة وان أريد بيان الهيئته منه قيل ففعله بكسر الفاء نحو
 جالس جلسة حسنة وقعد قعدة ومات ميتة (ص) في غير ذي الثلاث بالثالثة

(٣٣)

* وشذ فيه هيئة كالخمره

(ش) اذا أريد بيان المرة

من مصدر الزيد على

ثلاثة أحرف زيد على

المصدر تاء التأنيث نحو

أكرمتها إكرامة ودحرجته

دحرجة وشذ بناء ففعله

للهيئة من غير الثلاثي

كقوله هم هي حسنة الخمره

فبنوا ففعله من اختمر وهو

حسن العمة فبنوا ففعله من

تعمم (ص)

أبنية أسماء الفاعلين

والمفعولين والصفات

المشبهة بها

كفاعل صغ اسم فاعل اذا

من ذي ثلاثة يكون

كفعا

(ش) اذا أريد بناء اسم

الفاعل من الفعل الثلاثي

جاء به على مثال فاعل

وذلك مقيس في كل فعل

كان على وزن فعل بفتح

العين متعديا كان أو لازما

نحو ضرب فهو ضارب

ونحو ضرب فهو ضارب

فهو ذاهب وغدا

فهو وغدا فان كان الفعل

على وزن فعل بكسر العين

فاما أن يكون متعديا أو

لازما فان كان متعديا فقياسه

أيضا أن يأتي اسم فاعله

على فاعل نحو ركب فهو

راكب وعلم فهو عالم وان

كان لازما أو كان الثلاثي

كالحسن والظرف (قوله لبيتة) أي لبيتة الحدث وكيفية (قوله فان بني عليها) أي مع الفتح لامع
 الضم ككسرة ولا الكسر ككسرة فانهما يفتحان للمرة (قوله بكسر الفاء) أي مالم بين المصدر المطلق عليها
 ككسرة وذو يوهي الحدة في الشيء والادل على الهيئة بالصفة أو غيرها ككسرة عظيمة ودخل في ذلك فعلة
 بالضم والفتح فيكسر ان للهيئة (قوله بالثالثة) أي في غير ما بني عليها كقائمة والادل عليها بالوصف
 (قوله كالخمره) بكسر الخاء المجعومة من اختمرت المرأة غطت رأسها (خاتمة) يصاغ من الثلاثي
 مفعول بفتح العين الزمان والمكان والحدث اذا اعتلت لامة مطلقا وصحت ولم تكسر عين مضارعه كقتل
 ومنه بفتح فان صحت مع كسر العين كضرب ففتح في المصدر وكسرت في الزمان والمكان ولا فرق في صحيح
 اللام بفتح فصيله المذكور بين كونه واوى الفاء كوعدا ولا عند طي وأما غيرهم فيكسرون واوي الثلاث
 مطلقا كسرت عين مضارعه ولا عندا كثر العرب وأما من غير الثلاثي فالمصدر والزمان والمكان بزنة اسم
 المفعول وقد نظم ذلك بعضهم فقال

يصاغ من الفعل الثلاثي مفعول * بفتح اذا ما اعتل باللام مطلقا

بمعنى زمان أو مكان ومصدر * كغزى وممرماه ومرقاه من رقى

كذلك صحيح اللام حيث مضارع * أناك غير الكسر فاعلم وحققا

والافتتح للمراد المصدر * وفي غيره كسر فقل فيه منطلقا

وواوى فاع صح بالكسر مطلقا * لدى غبطى جاء فاجعله موثقا

وان رمت من غير الثلاثي هذه * فجي باسم مفعول كجوى ومرقى

وما جاء من لفظ على غير هذه * فذلك أضحى بالسمع معلقا

والله أعلم (أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها)

إضافة أبنية لأسماء للبيان وإضافة أسماء لما بعده لامية والصفات عطف على أسماء على الفاعلين لان اللامية
 لا تصح فيها أي أبنية هي أسماء للدوات الفاعلين الخ وغاب العاقل من تلك الدوات على غير جمعه بالياء
 والنون فاقبل ان أسماء الفاعلين ألفاظ وهي لا تجمع كذلك لانها من غير العاقل غفلة عجبية لان الفاعلين
 ليس وصف الالفاظ بل للدوات وقوله بها أي بأسماء الفاعلين كطاهر القلب والمفعولين كحمود المقاصد كما
 هو المتبادر من الترجمة ويؤيده ما مر من ان اسم المفعول اذا أريد به الدوام كان صفة مشبهة حقيقة
 ومرفوعة فاعل لاثابة لكن الموافقة لقوله الآتى الصفة المشبهة باسم الفاعل رجوع الضمير للدوام وهو
 المشهور وانما ذكر الصفة هنا لانه باب الابنية وجميع ما فيه يصلح ان يكون صفة مشبهة اذا أريد به الدوام وأما
 الترجمة الآتية فلاحكامها كما فردد عمل اسم الفاعل بترجمة (قوله كفاعل الخ) امحال من اسم فاعل أي
 صغ اسم فاعل حال كونه موازنا لفاعل اذا كان من الثلاثي اما من غيره فلا يوازن فاعل أو صفة لمصدر محذوف
 أي صوغا كصوغ فاعل واذا ظرف مجرد عن الشرط متعلق بصغ أو شرطية حذف جوابها العامل فيه للدلالة
 صغ عليه لان الشرط لا يعمل فيه ما قبله (قوله كفعا) بمجهتين يستعمل لازما كفعا الماء أي سال
 ومتعديا كفعا نوت الصبي باللبن أي ربيته وكلاهما صحيح في تمثله به إشارة لعدم الفرق بينهما كما يشعر به
 أيضا التقييد فيما بعده بقوله غير معدى لانه حال من فعل المكسور (قوله بل قياسه فعل) أي ان دل على
 معنى عارض غير مستقر كفرح فهو فرح وأشرط بطر فهو أشرط وطر أي لا يحمد النعمة وشذ مريض
 وكهل اذ قياسهما كفرح لانها معرضان وقوله وأفعلى أي ان دل على لون كحمر فهو أحر وأخلقة أي حال

(٥ - (خضري) - ثاني) على فعل بضم العين فلا يقال في اسم الفاعل منها فاعل الاسماغا وهذا هو المراد بقوله

(ص) وهو قابل في فعلت وفعل * غير معدى بل قياسه فعل وأفعلى فعلا ن نحو أشر * ونحو صديان ونحو الاجهر

(ش) أي إتيان اسم الفاعل على فاعل فليصل في فعل بضم العين كقولهم حض فهو حاض وفي فعل بكسر العين غير متعد نحو آمن فهو آمن وسلم فهو سالم وعقرت المرأة فهي عاقر بل قياس اسم الفاعل من فعل المكسور العين إذا كان لازماً أن يكون على فعل بكسر العين نحو نصر فهو ونصر وطر فهو وطر وأشر فهو وأشر وأعلى فعلاً نحو عطاش فهو عطشان وصدى فهو صديان وأرعى أفعل نحو سود فهو أسود وجهر فهو أجهر (ص) وفعل أولى وفعل بفعل * كالضخم والجيل والفاعل جل وأفعلي فيه قليل وفعل * وبسوى الفاعل قد يغني فعل (ش) إذا كان الفعل على وزن فعل بضم العين كثر جحي اسم الفاعل منه على وزن فعل كضخم فهو وضخم وشهم فهو وشهم وعلى فعيل نحو جل فهو وجل وشرف فهو وشرف يقل بجحي اسم الفاعل على أفعل نحو خضب فهو أخضب وعلى فعل نحو بطل فهو بطل وتقدم ان قياس اسم الفاعل من فعل المفتوح الدين (١٣٤) أن يكون على فاعل وقد يأتي اسم الفاعل منه على غير فاعل قليلاً نحو طاب فهو

طيب وشاخ فهو ششيخ وشاب فهو أشيب وهذا معنى قوله * وبسوى الفاعل قد يغني فعل (ص) وزنة المضارع اسم فاعل * من غير ذي الثلاث كالمواصل مع كسر متلوا أخيراً طلقاً * وضم ميم زائد قد سبقا وإن فتحت منه ما كان انكسر صار اسم مفعول كمثل المنتظر (ش) يقول زنة اسم الفاعل من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف زنة المضارع منه بعد زيادة ميم في أوله مضبوطة ويكسر ما قبل آخره طلقاً أي سواء كان مكسوراً من المضارع أو مفتوحاً فمفعول قائل يقال فهو مقاتل ودحرج بدحرج فهو مدحرج

ظاهرة في البدن كمور وحور وجهر فهو أعور وأحور وأجهر أي لا يبصر في الشمس وقوله فلان أي أن دل على الامتلاء كروي فهو ريان أو حارة لباطن كصدي فهو صديان أي عطشان (قوله نحو آمن) أي اللازم كأمن البلد أي اطمان أهله وقديته كمنيت العبد (قوله وفعل أولى الخ) لعلمه لم يصرح بالقياس لأنهم لم يكثر في المضوم كثرة تقطع بقياسهم ما فيه عنده قال الشاطبي وغير المصنف يرى قياساً في فعل لا فعل (قوله والفعل جل) ليس حشواً بل يخرج به جيل من جمل الشحيم بالفتح أي أذنته فجعل هو البناء للمجهول فهو جيل أي مجبول قاله الشاطبي ويرده أن كون الفعل جل بالضم معلوم من كون الكلام في فعل المضوم فالأولى أنه مستأنف لبيان الواقع لا الاحتراز (قوله قد يغني) مضارع غني يعني كخرج يفرح أي يستغني (قوله ضخم) هو الغليظ والشهم الجلد ذكي الفؤاد (قوله خضب) بالخاء والضاد المجهتين أي أحرأ إلى الكدرة (تنبيه) جميع هذه الصفات التي ليست على فاعل صفات مشبهة إن قصد بها الثبوت وإن لم تضطر فوعها وإطلاق اسم الفاعل عليها حينئذ مجاز في الاصطلاح الك مع فان قصد به الحدوث كانت أسماء فاعلين ونقل الاسم فاعلي أنه إذا أريد به النص على الحدوث حوّل إلى فاعل فيقال حاسن لاجل من وأمام وزن فاعل كضارب وقام فاسم فاعل إلا إذا دل على الثبوت وأضيف لرفوعه فيكون صفة مشبهة أو ملحقاً بها على ما مر وبقيّة الأوصاف الآتية وهي اسم الفاعل من غير الثلاثي واسم المفعول من الثلاثي بغيره كفاعل في هذا التفصيل (قوله بعد زيادة ميم) أي بدل حرف المضارعة لا معه كما ينه المثل (قوله ويكسر ما قبل آخره) أي ولو تقدّرا كمثل ومختار اسمي فاعل فيقدر فيهما الكسر وشذنتان بضم التاء اتباعاً للميم اسم فاعل من أنتن كما شذ الفتح في ألفاظ كاحصن فهو محصن وألفح بالفاء والخاء المهملة فهو ملفح أي فقير مفلس وأسهب فهو سهب إذا تكلم بما لا يعقل أمافي المفعول فيكسر على القياس (قوله وإن تفتح منه) أي ولو تقدّرا كمثل ومختار اسمي مفعول فيقدر فيهما الفتح (قوله كات من قصد) أي وذلك كوزن آت من مصدر قصد وهو مقصود بوزن مفعول ومما هو بوزنه أيضاً مبيع ومفعول ومرى إلا أنها غبرت إذا أصلها مبيع ومفعول ومرى نقلت حركة الياء والواو في الأولين إلى الساكن قبلهما خذفت وأومض مفعول لساكنين وقلبت ضمة الأول كسرة انقلب الياء وقلبت واو الثالث ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء فادغم وكسر ما قبلها (تنبيه) مراده بالثلاثي فيهما

وواصل بواصل وهو موصل وتدحرج بدحرج وهو مدحرج وتعلم يتعلم فهو متعلم المتصرف فان أردت بناء اسم المفعول من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف أتيت به على زنة اسم الفاعل ولكن تفتح منه ما كان مكسوراً وهو ما قبل الآخر نحو مضارب ومقاتل ومنظار (ص) وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد * زنة مفعول كات من قصد (ش) إذا أريد بناء اسم المفعول من الفعل الثلاثي جحي به على زنة مفعول قياساً مطرداً نحو قصدت فهو مقصود وضربته فهو مضروب ومررت به فهو ممرور به (ص) وناب نقلا عنه ذو فعيل * نحو فتاة فتى كحيل (ش) ينوب فعيل عن مفعول في الدلالة على معناه نحو مررت برجل جريح وامرأة جريح وفتاة كحيل وفتى كحيل وبامرأة قتيل ورجل قتيل فناناب جريح وكحيل وقتيل عن مجروح ومكحول ومقتول ولا يتقاس ذلك في كل شيء بل يقتصر فيه على السماع وهذا معنى قوله وناب نقلا عنه ذو فعيل * وزعم ابن المصنف أن نيابة فعيل عن مفعول كثيرة

وليس مقيسة باجماع وفي دعواه الاجماع على ذلك نظر فقد قال والده في التسهيل في باب اسم الفاعل عند ذكره نيابة فاعيل عن مفعول وليس مقيسة اخلافا لبعضهم وقال في شرحه زعم بعضهم انه مقيس في كل فعل فاعيل فاعيل بمعنى فاعل كجريح فان كان للفعل فاعيل بمعنى فاعل لم ينب فيما ساكليم وقال في باب التذكير والتأنيث وصوغ فاعيل بمعنى مفعول مع ذكره غير مقيس جزم بأصح القوانين كما جزم به هنا وهذا لا يقتضي في الخلاف وقد يعتد عن ابن المصنف بأنه ادعى الاجماع على ان فاعلا لا ينوب عن مفعول ويعني نيابة مطلقة أي في كل فعل وهو كذلك بناء على ما ذكره والده في شرح التسهيل من أن القائل (٣٥) بقياسه يخصه بالفعل الذي ليس له

فاعيل بمعنى فاعل ونبيه المصنف بقوله نحو فتاة أو فتى كحيل على أن فاعلا بمعنى مفعول يستوي فيه الذكر والمؤنث وستأتي هذه المسئلة مبينة في باب التأنيث ان شاء الله تعالى وزعم المصنف في التسهيل ان فاعلا ينوب عن مفعول في الدلالة على معناه لافي العمل فعلى هذا لا نقول

مررت برجل جريح عبده فترفع عبده بجريح وقد صرح غيره بجواز هذه المسئلة (ص)

﴿ الصفة المشبهة باسم الفاعل ﴾

صفة استحسّن جرح فاعل معنى بها المشبهة اسم الفاعل (ش) قد سبق ان المراد بالصفة ما دل على معنى وذات وهذا يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وأفعال التفضيل والصفة المشبهة وذكر المصنف ان علامة الصفة المشبهة استحسان

المتصرف أما الجامد فلا يبنى منه اسم فاعل ولا مفعول (قوله وناب نقلاً) أي سماها وهو مصدر بمعنى اسم المفعول حال من ذو فاعيل أي ناب صاحب هذا الوزن عن مفعول حال كونه منقولاً عن العرب (قوله وليست مقيسة) فلا يقال ضرب وعليم بمعنى مضروب ومعلوم (قوله خلافا لبعضهم) أي في نوع منه وهو ما بينه الشارح بعد (قوله فيما ليس له فاعيل الخ) أي لانه لا ليس فيه تحذف ماله ذلك فيليس بالفاعل (قوله كعليم) أي وقدير ورحيم فالخاصل ان كل فعل صمعه فاعيل بمعنى فاعل لا ينقاس فيه بمعنى مفعول ومالم يسمع فيه ذلك كضرب انقاس فيه هذا مفاده (قوله فترفع عبده بجريح) مفرع على المنفى فهو منى لان العمل المنفى شامل للرفع لكنه عند المصنف يرفع الضمير المستتر لاطلاقه القول بان الخبر المفرد المشتق متحمل للضمير فالمعنى انه لا يعمل في الظاهر (قوله وقد صرح غيره الخ) هو مذهب ابن عصفور حيث قال في المقرب اسم المفعول وما به معناه من الصفات حكمه بالنظر الى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المجعول والله تعالى أعلم

﴿ الصفة المشبهة باسم الفاعل ﴾

أي في دلالتها على حدث ومن قام به وقبولها الافراد والتذكير وغيرهما غالباً فعملت النصب كالمتعدى لو احدى لكن عملها أحط منه لانها لم تفد بالحدث مثله وأما اسم التفضيل فيخالفه مطلقاً لزمه الافراد والتذكير وفادته الدرام فلم يعمل النصب أصلاً (قوله صفة استحسّن الخ) خبر مقدم عن المشبهة ومعنى تمييزاً ونصب بنزع الخافض وقيد به لان الصفة لا تضاف للفاعل الا بعد تحويل اسنادها عنه الى ضمير الموصوف فلم يبق فاعلاً الا في المعنى والمراد استحسان الجر بنوعها لا بشخصها لا يرد صوراً متناع الجر وضعفه الآية قيل استحسان الجر بها يتوقف على معرفة كونها صفة مشبهة وقد جعل ذلك الاستحسان علامة لها فتوقف معرفتها عليه وهو دور ودور يمنع توقف الاستحسان على العلم بكونها صفة بل على النظر في معناها الثابت لفاعلهما بحيث لو حول الاسناد عنه لم يقبح ولم يلبس فيستحسن حينئذ الجر وان لم يعلم بانها تسمى بذلك فلا دور (قوله والاصل حسن وجهه) ظاهره أن الجر فرع عن الرفع وليس كذلك بل عن النصب كاعلم عامر (قوله فلا تقول زيد ضارب الاب الخ) أي لان اسم الفاعل المتعدى لو احدى تتمتع اضافته لفاعله عند الجهور وان قصد ثبوته لالباسه بالاضافة للمفعول كما مر أما اللازم كقائم الاب قائماً تتمتع اضافته اذا قصد به الحدث فان قصد به الدوام كان صفة مشبهة وانطلق عليه اسمها (قوله ان اسم المفعول الخ) أي بشرط قصد الدوام (قوله وصوغها) عطف على جرى واستحسن صوغها بالمعنى الشامل للوجوب أو مبتدأ حذف خبره أي وصوغها من ذلك واجب أو قوله من لازم خبره فيفيد الحصر أي انما يكون صوغها من لازم الخ لا من غيره (قوله لا تصاغ من متعد) أي ما لم ينزل منزلة اللازم أو يحول الى

جر فاعلها بما نحو حسن الوجه ومنطلق اللسان وطاهر القلب والاصل حسن وجهه ومنطلق لسانه وطاهر قلبه فوجهه مرفوع بحسن على الفاعلية ولسانه مرفوع بمنطلق وقلبه مرفوع بطاهر وهذا لا يجوز في غيرها من الصفات فلا تقول زيد ضارب الاب همراة زيد ضارب أبوه همراة لان بدقائم الاب بدقائم أبوه غدا وقد تقدم ان اسم المفعول يجوز اضافته الى مرفوعه فتقول زيد مضروب الاب وهو حينئذ جار مجرى الصفة المشبهة (ص)

(ش) يعني ان الصفة المشبهة لا تصاغ من متعد فلا تقول زيد ضارب الاب بكراة زيد ضارب أبوه بكراة بل لا تصاغ الا من فعل لازم نحو طاهر القلب وجعل الظاهر ولا تكون

الالاحال وهو المراد بقوله الحاضر فلا تقول زيد حسن الوجه غدا أو أمس وبه بقوله كظاهر القلب جميل الظاهر * على أن الصفة المشبهة إذا كانت من فعل ثلاثي تكون على نوعين (٣٦) أحدهما موازن المضارع نحو مظهر القلب وهذا قليل فيها والثاني ما لم

يوازنه وهو الكثير نحو جميل الظاهر وحسن الوجه وكريم الابن كان من غير ثلاثي وجب موازنتها المضارع نحو منطلق اللسان (ص)

وعمل اسم فاعل المعدى * لما على الحسد الذي قد حدا

(ش) أي يثبت لهذه الصفة عمل اسم الفاعل المعدى وهو الرفع والنصب نحو زيد حسن الوجه ففي حسن ضمير مرفوع هو الفاعل والوجه منصوب على التشبيه بالمفعول به لأن حسنا شبيهه بضارب فعمل عمله وأشار بقوله على الحسد الذي قد حدا إلى أن الصفة المشبهة تعمل على الحسد الذي سبق في اسم الفاعل وهو أنه لا بد من اعتمادها كانه لا بد من اعتمادها (ص) وسبق ما تعمل فيه مجتنب وكونه ذاتية وجب

(ش) لما كانت الصفة المشبهة فرعاً في العمل عن اسم الفاعل قصرت عنه فلم يجوز تقديم معمولها عليها كما جاز في اسم الفاعل فلا تقول زيد الوجه حسن كما تقول زيد عمر ضارب ولا تعمل إلا في سبب نحو

زيد حسن وجهه ولا تعمل في أجنبي فلا تقول زيد حسن عمر أو اسم الفاعل يعمل في السبب والأجنبي نحو زيد ضارب غلامه وضارب عمرا (ص)

فعل بالضم كما قيل به في العليم والرحمن والرحيم (قوله الالاحال) أي الذي هو من لوازم دلالتها على الدوام في الأزمنة الثلاثة لا خصوص الحال أما اسم الفاعل فيدل على أحد الثلاثة بدلالة عن الآخر وأما الدوام عقلياً كما نقله يس لأرضية لانها لا تنفي عنها الحدوث والتجدد ثبت الدوام عقلانياً لأن الأصل في كل ثابت دوامه (قوله على نوعين) أي بخلاف اسم الفاعل فإنه يلزم موازنته المضارع وإطلاقه على غير موازنه مجاز كما مر في تعريفه ومنه ذهب الزمخشري وإن الحاجب أنها لا توازن المضارع أصلاً ونحو مظهر القلب ومنطلق اللسان لأن اسم فاعل قصده الدوام فاعطى حكم الصفة وليس منها حقيقة والمختار خلافه (قوله المعدى) أي لواحد والمراد العمل صورة والافضوية مفعول به حقيقة ومنصوبها شبهة به أو تميز (قوله على الحد) حال من المستكن في لها الواقع خبرا عن عمل (قوله وهو أنه لا بد الخ) لم يذكروا كونها للحال أو للاستقبال لازمه للدوام المدلول لها فلا معنى لاشتراطه فيها وإنما يشترط الاعتماد لعلها النصب على التشبيه بالمفعول به كما أشار إليه بقوله المعدى أما عمل الرفع أو نصب آخر فلا يتوقف على ذلك الحسد كما أن اسم الفاعل كذلك قال في النهاية وهي تنصب المصدر والحال والتمييز والمستثنى والظرفين والمفعول له ومعه والمشبّه بالمفعول به وفي موضع آخر أنها لا تنصب المصدر اه يس (قوله وسبق الخ) هذان مما يتخالف الصفة فيه اسم الفاعل وهما عدم تقدم معمولها وكونه ذاتية أي ذاتي وتعلق ارتباط بوصفها لاشتماله على ضميره كاسمين وتقدم منه تميز مجازي لا يتوحد أربعة هي استحسان الجر بها وصوغها من اللازم وكونها للدوام وعدم لزوم جريها على المضارع ويؤخذ واحد من قوله الآتي وما اتصل بها الخ وهو أنه لا ي فصل معمولها منها منصوباً كان أو مرفوعاً بخلاف اسم الفاعل كزيد ضارب في الدار أبوه عمر أبق أشياء في التصريح وغيره (قوله فلم يجوز تقديم معمولها) أي التشبيه بالمفعول به لأنه الذي يفتقران فيه أما المرفوع والمجرور فلا يتقدمان مطلقاً لأنه فاعل أو مضاف إليه وأما المنصوب على وجه آخر فيقدم مطلقاً كزيدك وائق وفرح (قوله كما جاز في اسم الفاعل) أي لأنه يجوز تقديم مفعوله إذا كان هو بال أو مجروراً بإضافة أو حرف أصلي كزيد غلام فأنزل زيداً صررت بضارب زيداً فيمتنع تقديم زيد لافي نحو لست بضارب زيداً لزيادة الجار (قوله فلا تقول زيد الخ) أي ينصب الوجه على التشبيه بالمفعول أما رفعه مبتدأ ثانياً على تقدير الوجه منه حسن فليس مما نحن فيه (قوله الافي سبب) أي إذا عملت النصب على التشبيه بالمفعول وكذا الجر لا بد فرعه فلا بد من كون معمولها سببياً أما المنصوب على وجه آخر أو المرفوع فلا يشترط فيه ما ذلك لأن عملها فيه ما بالحل على الفعل لا يشبه اسم الفاعل فيجوز كونها أجنبيين نحو أحسن الزيدان وما قبيح العمران وزيدك فرح نعم بحب ذلك في مرفوعها إذا جرت على موصوف نحو زيد حسن وجهه كما أن اسم الفاعل كذلك كزيد قائم أبوه فلا مخالفة بينهما إلا في التشبيه بالمفعول كما مر والمراد بالسبب ما ليس أجنبياً من الموصوف فيشمل ما هو مشتمل على ضمير الموصوف ولو تقدير كحسن الوجه أي منه وقيل أل خلف عن الضمير ويشمل الضمير نفسه فيجوز كافي التسهيل كون معمولها ضميراً بارزاً متصلاً وصورة ثلاثة لأنه إما متصل بالصفة مع أل كالحسن الوجه الجيلة أو بدونها كقوله

حسن الوجه طلقه أنت في السلم وفي الحرب كالح مظهر

فاعمل طلق في الهاء المضاف إليها وأصلها النصب لأنها ليست أجنبية من الموصوف لعودها على الوجه المشتمل على خلف الضمير وهو أل وأما مفعول منها بضمير آخر مع خلوها من أل كقريش نجباء الناس ذرية

وكرامهموها

فارفعها وانصب وجمع ال * ودون ال مصحوب بال وما اتصل بهامضا أو مجردا ولا * تجزئها مع ال سماع ال خلا
 من إضافة التاء إليها * لم يخل فهدو بالجواز وما (ش) الصفة المشبهة أما أن تكون بالالف واللام نحو الحسن أو مجردة عنها نحو
 حسن وعلى كل من التقديرين لا يخلو المعمول من أحوال ستة الأولى أن يكون المعمول بال نحو الحسن الوجه وحسن الوجه الثاني أن يكون
 مضافا إليه ال نحو الحسن وجه الاب وحسن وجه الاب الثالث أن يكون مضافا (٣٧) الى ضمير الموصوف نحو مرت

بالرجل الحسن وجهه
 ورجل حسن وجهه
 الرابع أن يكون مضافا
 الى مضاف الى ضمير
 الموصوف نحو مرت
 بالرجل الحسن وجه غلامه
 ورجل حسن وجه غلامه
 الخامس أن يكون المعمول
 مجردا من ال دون
 الإضافة نحو الحسن وجه
 أب وحسن وجه أب
 السادس أن يكون المعمول
 مجردا من ال والإضافة
 نحو الحسن وجهها وحسن
 وجهها فهذه ثلث عشرة
 مسألة والمعمول في كل
 واحدة من هذه المسائل
 المذكورة إما أن يرفع
 أو ينصب أو يجزئ فيتوصل
 حينئذ ست وثلاثون
 صورة وإلى هذا أشار بقوله
 فارفعها أي بالصفة المشبهة
 وانصب وجمع ال أي إذا
 كانت الصفة بال نحو الحسن
 ودون ال أي إذا كانت
 بغير ال نحو حسن مصحوب
 ال أي المعمول المصاحب
 لأن نحو حسن الوجه وما
 اتصل بها مضافا أو مجردا

وذكرنا في محل الضمير في الثانية لخلو الصفة من ال مع مباشرتها وانصب على التشبيه بالمفعول به في
 اليقين وأما اتصال الضمير بها مع قرنهما بال فلم يذكره أحد لعدم جوازه (قوله مع ال) حال من الضمير
 المجزئ بال باع ودون ال عطف عليه ومصحوب ال بالنصب تنازعه الثلاثة قبله فأعمل فيه الأخير وحذف ضميره
 عما قبله لكونه فضلة (قوله من أحوال ستة) بقى ستة أخرى وهي كون المعمول موصولا كحسن ماتحت نقابه
 أو موصوفا بشبهه في كون صفته جلة كحسن نوال إعطاه أو مضافا الى أحدهما كحسن كل ماتحت نقابه
 وكل نوال إعطاه أو مضافا الى ضمير يعود على مضاف لمضاف الموصوف كمرت بامرأة حسن وجه
 جاريتها أنفع فهاهنا نفع راجعة للوجه المضاف للجارية المضافة لضمير الموصوف أو مضافا الى ضمير معمول
 صفة أخرى كمرت برجل حسن الوجه جميل خالها والفرق بين هذه والتي قبلها أنه لا يشترط في الأولى
 كون مرجع الضمير معمول لا صفة أخرى كزيد عبد ابنه حسن وجهه بخلاف هذه فتكون صور السببي
 ثني عشر وكما تدخل في كلام المصنف لأن قوله مصحوب ال واحد وقوله مضافا يشمل ثمانية ذكر الشارح
 إنها أربعة فقط والمجرد يشمل ثلاثة ذكر الشارح منها واحدا وترك الموصول والموصوف تضرب هذه
 الاثني عشر في كون الصفة بال أو لا يحصل أربعة وعشرون في أحوال اعراب المعمول الثلاثة تبلغ اثنين
 وسبعين ضعف ما ذكره الشارح وهي التي جدولها الاشوني ويزاد عليها صور كون المعمول نفسه ضميرا
 تبلغ خمسة وسبعين ثم إن الصفة إما مفردة أو مثناة أو مجموعة سلامة أو تكسيرة مذكرة أو مؤنثة فتلك
 ثمانية ومعمولها كذلك فتلك أربعة وستون في أحوال اعراب الصفة الثلاثة فتلك مائة واثنان وتسعون
 في الخمسة والسبعين المارة تبلغ أربعة عشر ألفا وأربعمائة يتعذر منها مائة وأربعة وأربعون لأن الصور
 الثلاثة من كون المعمول نفسه ضميرا لا تعدد في جبي التصحيح والتكسير بل مطلق جمع فقط فيسقط
 منها ثلاثة جمع التصحيح مثلا مذكرة ومؤنثة بـ في أحوال الصفة الثمانية أي كونها مفردة الخ ثمانية
 وأربعين في أحوال اعراب الصفة بمائة وأربعة وأربعين فهي المتعذرة والباقي منه الجائز والمتنع وستة
 ضابطه هذا ما ذكره المصريح وغيره وعند التأمل ترى الصور على ذلك كثيرا لأن أنواع السببي الاثني عشر
 منها ستة في كونه مضافا للضمير أو لها هو مشتمل عليه وعلى كل منها مرجع الضمير إما بال أو لا ويختلف الحكم
 في بعضها كما علم مما يأتي فتكون أنواع السببي ثمانية عشر في أحوال اعرابها بأربعة وخمسين في كون الصفة
 بال أو لا بمائة وثمانية ثم ثلاثة كون المعمول ضميرا إما مرفوعة بال أو لا بـ ستة فاجل مائة وأربعة عشر تضرب
 في المائة والاثنين والتسعين المارة تبلغ أحدى عشر ألفا وثمانمائة وثمانين يتعذر منها ضعف
 ما صرح به لأنه يضرب في كون المرجع بال أو لا فتأمل والله أعلم (قوله أما أن يرفع) أي على الفاعلية للصفة
 وجوز الفارسي كونه بدل بعض من ضمير مستتر في الصفة حيث أمكن (قوله أو ينصب) أي تشبيها
 بالمفعول به إن كان معرفة وعليه أو على التمييز إن كان نكرة (قوله أو مجردا) تحت ثلاث صور الموصول
 والموصوف وغيرهما كما مر (قوله ويدخل تحت قوله مضافا الخ) كذلك يدخل تحت المضاف للموصول أو

أي والمعمول المتصل بها أي بالصفة إذا كان المعمول مضافا أو مجردا من الالف واللام والإضافة ويدخل تحت قوله مضافا المعمول
 المضاف الى ما قبله ال نحو وجه الاب والمضاف الى ضمير الموصوف نحو وجهه والمضاف الى ماضيف الى ضمير الموصوف نحو وجه غلامه
 والمضاف الى المجرد من ال والإضافة نحو وجه أب وأشار بقوله ولا تجزئها مع ال الخ إلى أن هذه المسائل ليست كلها على الجواز بل يمنع
 منها إذا كانت الصفة بال

للموصوف أراضير عائد على مضاف مضاف لضمير الموصوف أراضير معمول مضافة أخرى فتحت ثمان صور كاس (قوله أربع مسائل) أي من العدد الذي ذكره وهو تسعة من الاثنين والسبعين المارة عن الاشعوى وضابطها كل ما لم يزم عليه إضافة الصفة المحلاة بال إلى الخالي منها ومن الإضافة لتاليها لضمير تاليها كما صرح بهذا في التسهيل وإنما يكون هذا من الأنواع المارة باعتبار صدقه على المضاف لضمير معمول صفة أخرى فهذه ثلاثة تسقط من أنواع السببي الاثنى عشر يبقى ما ذكر ثم نزيد باعتبار الضروب المارة ووجه المنع لزوم إضافة المعرفة للنكرة في نحو الحسن وجهه ووجهه أب لأن في الصفة المشبهة معرفة على الأصح ولأن هذه الإضافة لا تقيم تخفيفاً في نحو الحسن وجهه أو وجهه غلامه أو ماتحت نقابه أو نوال إعطائه كما صرح في بابها وظاهر أن محل المنع حيث لم تكن الصفة مثناة ولا مجموعة والجاز لحصول التخفيف بخلاف اللون كما صرح وما سوى ذلك جائز كما يفيد قوله وما لم يخل الخ مع قوله فارفع بها الخ أي وما لم يخل من أل رلان الإضافة لتاليها ولو برأسطة ضمير فهو يجوز الجوز مما فهذه ثلاث صور تقيم للرفع والنصب في صور السببي الاثنى عشر بسبعة وعشرين تقيم للسته والثلاثين التي في خلوا الصفة من أل فالجمله ثلاث وستون كما جازة لكن فيها الضعيف وغيره ثم نزيد (قوله الحسن وجهه) ينبغي أن محل منعها إذا كان الموصوف بنبرال كزيد والجار الجركرت بالرجل الحسن وجهه لأن معمول الصفة حيث أنه مضاف لضمير مافيه أل كما صرح عن التسهيل ومنه قوله

سبقتي الفتاة البضة المنجردا لاطيفة كشحه وما خلت أن أسبي

بحر كشحه لا ضافته لضمير مافيه أل وهو المنجرد أي البدن إذا تجرد عن ثيابه والبضة بفتح الموحدة وشدة الضاد المجمعة رقيقة الجلمة مثناة والكشع ما بين الخاصرة والضلع ومرفى الإضافة أن المبرد يمنع هذه الصورة وفي الصبان عن سم أن مثل ذلك في هذا التفصيل نحو الحسن وجهه أي الحسن كل ماتحت نقابه الحسن وجهه جازيتها الجلية أنفه فجعل منع جرها إذا كان الموصوف خالياً من أل كزيد وهند والجاز اه وفيه نظر ظاهر لما صرح في الإضافة من اشتراط أن لا يكون بين الوصف وذو أل أكثر من اسم واحد حتى صرحوا بامتناع الضارب رأس عبد الجاني فضمير الخلى بها في نحو الرجل الحسن وجهه أي به أولى بذلك وكذا ما بعده فتأمل (قوله يجوز جرحه كما يجوز الخ) لكن منه القبيح وضابطه أن ترفع الصفة بال أولاً نكرة وذلك أربعة الحسن وجهه أو وجهه أب وحسن وجهه أو وجهه أب خلوا الصفة لفظاً عن ضمير الموصوف وإنما جازت التقدير لضمير فيها ودونها في القبح رفع معمول بال أو مضافاً لما هي فيه رهوار به أيضاً الحسن الوجهه أو وجهه الأب أو حسن الوجهه أو وجهه الأب لأن أل خلف عن الضمير فتقوم مقامه في رفع بعض القبيح ومنه الضعيف وضابطه أن تنصب الصفة المنكرة المعارف مطلقاً وهي ثمانية من صور السببي كحسن الوجهه أو وجهه الأب أو وجهه أو وجهه أي به أو ماتحت نقابه أو تجر هاسوى المعروف بال والمضاف لتاليها كحسن وجهه أو ماتحت نقابه ووجهه الضعيف في الأولى أنه لا تقوى قوة المصوغ من المتعدى وفي الثانية ما فيها من شبه إضافة الشيء لنفسه فتأمل والله أعلم

(التعجب)

هو انفعال في النفس عند شعورها بما يخفى شبيهه ولذا يقال إذا ظهر السبب بطل التعجب ولا يطلق على الله تعالى متعجب لأنه لا يخفى عليه شيء وما ردد منه في الشرع فاما مصروف إلى الخاطئين نحو فما أصبرهم على النار أي يجب أن يتعجب من ذلك وأما مراد لازمته وهو الرضا والتعظيم كحديث عجب ربنا من قوم يقادون إلى الجنة في السلاسل أي وهم أسارى المشركين يؤبأ أمرهم إلى الإسلام فيدخلون الجنة (قوله تعجبا) مفعول لا جـ له كما يشير له قول الشارح بعد ما للتعجب أحوال من فاعل أنطق أي ذان تعجب

أربع مسائل الأولى جر معمول المضاف إلى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه الثانية جر معمول المضاف إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه غلامه الثالثة جر معمول المضاف إلى المجرد من أل والإضافة نحو الحسن وجهه أب الرابعة جر معمول المجرد من أل والإضافة نحو الحسن وجهه غلامه ولا تجوز بها أي بالصفة المشبهة إذا كانت الصفة مع أل أمما خلا من أل أرخلا من الإضافة لما فيه أل وذلك كما سأل الأربع وما لم يخل من ذلك يجوز جرحه كما يجوز رفعه ونصبه كالحسن الوجهه والحسن وجهه الأب وكما يجوز جر معمول رانجه ورفعه إذا كانت الصفة بغير أل على كل حال (ص)

(التعجب)

بأفعل انطق بعد ما تعجبا أو جئ بأفعل قبل مجرور بيا

وتأفعل أنصبه كما أو في خاليينا وأصدقهما (ش)

للتعجب صيغتان احدهما ما أفعله والثانية أفعله به واليهما أشار المصنف بالبيت الاول أى انطق بأفعل بعدما للتعجب نحو ما أحسن زيد وما أوفى خليلينا وأجى بأفعل قبل مجرور بباء نحو وأحسن بالزبدين وأصدق به نعمته بدأ وهي نكرة تامة عند سيديويه وأحسن فعل ماض فاعله ضمير مستتر عائد على ما وزيد ما فاعول أحسن والجملة خبر عن ما والتقدير شئ

(٣٩)

وكذلك ما أوفى خليلينا وأما فعل فاعل أمر ومعناه التعجب لا الأمر وفاعله المجرور بالباء والباء زائدة واستدل على فعلية أفعل بلزوم نون الوقاية له اذا اتصلت به ياء المتكلم نحو ما أفقرنى الى عفوى الله وعلى فعلية أفعل بدخول نون التوكيد عليه في قوله ومستبدل من بعد غضي صريفة

فأمر به من طول فقر وأحريا أراد وأحري بنون التوكيد الخفية فاعلها ألفا في الوقف وأشار بقوله وتلوأ فاعل الى أن تالى أفعل ينصب لصكونه منمولا نحو ما أوفى خليلينا ثم مثل بقوله وأصدق بهما للصيغة الثانية وما قسمناه من أن ما نكرة تامة وهو الصحيح والجملة التي بعدها خبر عنها والتقدير شئ أحسن زيدا أى جعله حسنا وذهب الاخفش الى انها موصولة والجملة التي بعدها صلتها والخبر محذوف والتقدير الذي أحسن زيدا شئ عظيم وذهب بعضهم الى انها استفهامية

أو متعجبا (قوله للتعجب صيغتان) أى الموقب لهما عند النحاة والأفعل صيغ كثيرة فلم يقرب لها نحو كيف تكفرون بالله سبحانه الله ان المؤمن لا ينحس لله دره فارسا وغير ذلك وسيأتى في باب انهم وبس صيغة وهي فعل بالضم كشر فوظرف (قوله فقام بتدا) ويجب تقديمه اجاءا لجر يانه مجرى المثل فلا يغير (قوله نكرة تامة) أى غير موصوفة بالجملة بعد لان التعجب انما يكون فيما يحتمل سببه فينبغي فيه التذكير والمسوق للابتداء قصدا لاهتمام كفى التسهيل (قوله ضمة مستتر) أى وجوب ما عائد على ما ولذا أجمعوا على اسميتها ويجب اضماره مفردا مذكرا غالبا لا يتبع بتابع (قوله والتقدير الخ) هذا باعتبار الاصل ثم نقل لانشاء التعجب من حسنه وانمحي عنه معنى الجمل فجوز استعماله في التعجب ما يستحيل كونه مجمولا كصفاته تعالى وفاعله للسبكي وجواز استعماله مقدرا لله تعالى عظمه لانه اقتصر من اللفظ على ثمرته وهي التعجب سواء كان مجمولا وله سبب أولا كقوله الرضى فلا بد انه تعالى عظيم لا يجعل جاعلا لا يحماء هذا المعنى فلم ينظر اليه أصلا على أنه لو كان منظورا اليه لقلنا ما شئ عظيم الله شئ وصفه بالعظمة أى دل عليه ما هو مصنوع عانه أو ذاته أى انه تعالى عظيم لذاته لا شئ جعله عظيم والتعجب دلي هذا حقيقة كقوله عن ابن حجر وغيره وكذا على الوجه الاول وكونه منقول الى انشاء التعجب كما مر عن الرضى لا يقتضى كونه مجازا لان ذلك التقدير بيان لماحق التركيب أن يكون عليه وان لم يمتدحى به فاستعمله في التعجب المعنى كما لو اوفى أصل قال قول أى ماحق التركيب أن يكون عليه وان لم يمتدحى به فاستعمله في التعجب حقيقة لغوية في صفاته تعالى وغيره افتأمل أما اذا أريد به في جانبه تعالى الاخبار بأنه في غاية العظمة وان عظمته مما يحار فيها العقول لقصد الثناء عليه بذلك فجاز (قوله ففعل أمر) أى صورة ماخر حقيقة والمجرور بعده فاعله على المختار وأصله أحسن زيدا بمنزلة الصبر ورة أى اراد أحسن فهو في الاصل خبر ثم نقل الى انشاء التعجب فغير واللفظ من الماضي الى الامر ليكون صورة لانشاء فقبح اسناد صيغة الامر الى الظاهر فزبدت الباء في الفاعل ليكون بصورة المفعول به كما مر من يدر فاعلا ففج فلزمت الا اذا كان الفاعل أن وصلتها كقوله * وأحب البنات أن تكون المفسما به أى بالان تكون لا طرا اذا حذف معها وصار في حكم الفاعلة فلم يثبت الفعل له وجاز حذفه لاقرينة كما سيأتى وأما الباء ففاعل كفى فلا تلزم كقوله

* كفى الشيب والاسلام للرء ناهيا * فلذا لا نصيره كالفضلة الا في عدم التأنث له دون الحذف (قوله بلزوم نون الوقاية) أى لانها لا تلزم الا الفعل كما مر أول السكتاب وأما زوده بصغر فى قوله * يا ما أميلج غزلانا شدين لنا * فشاذا لا يدل للاسمية (قوله ومستبدل الخ) مجرور بواو رطب والغضي بمجمعتين فوحدة بوزن ساسى المائة من الابل كما في الصحاح وتعبه في القاء وسببه تصغير والصواب انه بالمشناة التحتية بدل الموحدة وصريفة تصغير صريفة وهي نحو الثلاثين من الابل وقوله وأحس بالالمشناة التحتية أى به خذف فاعله لدلالة الاول عليه ومن طول فقر بيان للضمير أى ما أحرى بذلك المستبدل وما أسقته بطول الفقر (قوله لكونه مفعولا) لكنه خالف المفاعيل في عدم حذفه الا لتسهيل لا يتقدم على عامله ولا يفصل بينهما الا بالظرف ويجب كونه معرفة أو نكرة مختصة ليكون للتعجب منه فائدة كذا فاعل الفعل (قوله نكرة موصوفة) هو قول للاخفش أيضا له قول ثالث كقول سيديويه وهو الصحيح المار (قوله يضح) بكسر المعجمة أى يتضح والمراد به مطلق الفاء ولانه لا يفرط الوضوح الحقيقي قيل ولا يبعد قراءته

والجملة التي بعدها خبر عنها والتقدير أى شئ أحسن زيدا وذهب بعضهم الى انها نكرة موصوفة والجملة التي بعدها صفة لها والخبر محذوف والتقدير شئ أحسن زيدا عظيم (ص)

وحذف ما منه تعجبت استبحج * ان كان عند الحذف معناه يضح (ث)

يجوز حذف المتعجب منه وهو المنصوب بعد الفعل والجورر بالباء بعد الفعل إذا دل عليه دليل فمثال الأول قوله
أرى أم عمر ردمها فتحدرا * بكاء على عمرو وما كان أصبرا التقدير وما كان أصبرا خذف الضمير وهو مفعول أفعل للدلالة عليه بما
تقدم ومثال الثاني قوله تعالى أسمع بهم وأبصر التقدير والله أعلم وأبصر بهم خذف بهم للدلالة بما قبله عليه وقول الشاعر
فذلك أن يلقى النية يلقها * حمدا وان يستغن يوما فاجدر أي فاجدر به خذف المتعجب منه بعد الفعل وإن لم يكن معطوفاً على أفعل مثله
وهو شاذ (ص) وفي كاد الفعلين (٤٠) فـ ما زما * منع تصرف بحكم حنا (ش) لا يتصرف فعلا

المتعجب بل يلزم كل منهما
طريقة واحدة فلا يستعمل
من أفعل غير الماضي ولا
من أفعل غير الامر قال
المصنف وهذا مخالف
فيه (ص)

وصفه ما من ذي ثلاث
صرفا
قابل فضل ثم غير ذي انتفا
وغير ذي وصف يضاهي
أشبهلا

وغير سالك سبيل فعلا
(ش) يشترط في الفعل
الذي يصاغ منه فعلا
المتعجب سبعة شروط
أحدها أن يكون ثلاثيا

فلا يبينان مما زاد عليه
نحو دحرج وانطاق
واستخرج الثاني أن يكون
متصرفا فلا يبينان من
فعل غـ بر متصرف كنعم

وإشس وعسى وليس
الثالث أن يكون معناه
قابلا للفاضلة فلا يبينان
من مات وفني ونحوهما إذا
مزيت فيها شيء على شيء

الرابع أن يكون تاما واحترز
بذلك من الأفعال الناقصة نحو كان وأخواتها فلا تقول ما أكون زيداً قائماً
وأجازه الكوفيون الخامس أن لا يكون منفياً واحترز بذلك من المنفي لزوماً نحو ما عالج فلان بالدواء أي ما انتفع به أو جوازاً نحو ما ضربت
زيداً السادس أن لا يكون الوصف منه على أفعل واحترز بذلك من الأفعال الدالة على الألوان كسود فهو أسود وجرف فهو أجروا والعيوب
كحول فهو أحول وعور فهو أعور فلا تقول ما أسوده ولا ما أحمره ولا ما أعوره ولا أعور به ولا أحول به السابع أن لا يكون مبنياً
للفعل نحو ضرب زيد فلا تقول ما ضرب زيداً تريد المتعجب من ضرب أو وقع به لئلا يلتبس بالمتعجب من ضرب أو وقع (ص)

بالمهمة (قوله يجوز حذف المتعجب منه) أي من وصفه أو فعله لأن المتعجب انما هو من ذلك لا من
ذاته مع وانما يحذف إذا كان ضميراً لا في نحو ما أحسن زيداً أو أحسن زيداً عدم الدليل عليه ولا في
نحو زيداً أحسن زيداً لانه لا تنفوت نسكته الاظهار في مقام الاضمار وهي التفعيض (قوله خذف بهم) أي
لأن لزوم جزم كساد صورة الفضلة وإن كان فاعلا وقيل لم يحذف بل استتر بعد حذف الباء (قوله فذلك أن
يلقى النية) التمثيل به لجواز الحذف في أفعل به يقتضي أن الشرط وجوده مطابق لدليل على المحذوف وهو
الأوجه وقيل يشترط عطفه على مثل المحذوف كآية فهذا البيت شاذ (قوله من ذي ثلاث) أي من مصدر
فعل ذي ثلاث وقابل صفة لفعل المقدراً وحال (قوله سبعة شروط) لم يعد الفعل شرطاً لانه جعله موضوع
الشروط فلا يصاغان مما لا فعل له كالحجار قيل والجلب فلا يقال ما أحمره وما أجلفه لكن في القاموس جلف
جلفاً كفرح فرحاً وجلافة صار جافياً غليظاً فأثبت له الفعل فيجوز ما أجلفه (قوله مما زاد عليه) وشذ
ما انتفا وما أملاً القرية من اتقى وامتلأ واختاف في أفعل ككرم وأظلم فأجازه سيبويه مطلقاً واختاره في
التسهيل وقيل إن كان همزة لغير النقل نحو ما ظلم الليل وقيل بال منع مطلقاً (قوله متصرفاً) أي تصرفاً تاماً
ليخرج نحو يدع ويذر (قوله للفاضلة) أي الزيادة والنقص ويظهر ذلك في أوصافه تعالى من حيث
أن مطلق العلم والقدرة مثلاً قابل لذلك وإن كانت في جانبته تعالى لا نقبله (قوله منقياً) أي لا لتباسه بالمتب
(قوله ما عالج الخ) مضارعه يعييج أن ينتفع ما عالج يعوج بمعنى مال يعيل فيعجي في الإثبات أيضاً ويجي
الأول في الإثبات نادر كقوله

ولم أر شيئاً بعد ليلى ألد * ولا مشر بأروى به فاعيج

أي فانتفع (قوله أن لا يكون الوصف منه على أفعل) أي لا لتباس أفعل التفضيل بوصفه فهو هو
والمتعجب لا شئاً كما في أمور كثيرة (قوله فلا تقول ما أسوده) وكذا ما أسمر عمراً وما أصفر هذا
الطائر وما أبيض هذه الحمامة وما أحمر هذا الفرس أن أردت اللون في كل ذلك فإن أردت السيادة والسمو
أي الحديث لا الأصفر الطائر وبيض الحمامة وفتح فم الفرس جازاً سقاطي أي لأنه يقال جراب البرذون بالكسر
يحمجر جراً كفرح فرحاً إذا أنتن فوه من أكل السمير وإذا عبر أحد بالبحر يقال له يا فارس جراً فاده
في الصحاح (قوله لئلا يلتبس) فإن أمن اللبس جاز كفي التسهيل بأن كان الفعل لازماً للبناء للجهول
فتقول ما أعناه بحاجتك وما أزهاه علينا وكذا إن قامت قرينة على أنه من فعل المفعول (قوله وأشد) و
بوزن أسمع بهم وأشد بفتح الهزرة والشين وفعلها ما شدد الثلاثي كذا كره الناظم في شرح العدة لا اشتد
حتى يرداها ما شاذان فكيف يتوصل بهما إلى القياس وأما أشد الرابح فلم يسمع إلا ما قاله في الصحاح
والقاموس أشد الرجل إذا كان معه دابة شديدة وبهـ ان يبنى منه نحو ما شداستخرجه (قوله يخالف ما

الخ

بذلك من الأفعال الناقصة نحو كان وأخواتها فلا تقول ما أكون زيداً قائماً
وأجازه الكوفيون الخامس أن لا يكون منفياً واحترز بذلك من المنفي لزوماً نحو ما عالج فلان بالدواء أي ما انتفع به أو جوازاً نحو ما ضربت
زيداً السادس أن لا يكون الوصف منه على أفعل واحترز بذلك من الأفعال الدالة على الألوان كسود فهو أسود وجرف فهو أجروا والعيوب
كحول فهو أحول وعور فهو أعور فلا تقول ما أسوده ولا ما أحمره ولا ما أعوره ولا أعور به ولا أحول به السابع أن لا يكون مبنياً
للفعل نحو ضرب زيد فلا تقول ما ضرب زيداً تريد المتعجب من ضرب أو وقع به لئلا يلتبس بالمتعجب من ضرب أو وقع (ص)

وأشد وأشد أو شبيههما * يخالف ما مضى الشروط عليها

ومصدر العادم بعد ينتصب * وبعد فعل جره باليجب (ش) يعني انه يتوصل الى التعجب من الافعال التي لم تستكمل الشروط بأشدد ونحوه وبأشد ونحوه ينتصب مصدر ذلك الفعل العادم للشروط بعد فعل مفعولا ويجر بعد فعل بالباء فتقول ما أشدد حرجته واستخرجته وأشدد بدحرجته واستخرجته ما أقيح عوره وأقيح بعوره وما أشدد حرجته وأشدد بحرجته (ص)

وبالندور احكم لغير ما ذكر * ولا تنفس على الذي منه أثر (ش) يعني انه اذا ورد بناء فعل التعجب من شيء من الافعال التي سبق انه لا يبنى منها حكم بغيره ولا يناس على ما سمع منه كقولهم ما أخصره من اختصر فبنو فاعل (٤١) من فعل زائد على ثلاثة أحرف

وهو مبنى للفعول وكقولهم ما أحقه فبنوا فاعل من قول الوصف منه على أفعال نحو حق فهو أحق وقولهم ما أعساه وأعس به فبنوا فاعل وأفعل من عسى وهو فعل غير متصرف (ص) وفعل هذا الباب لن يقدم

معموله ووصله به الزما وفصله بطرف أو بحرف جر

مستعمل والخلاف في ذلك استقر

(ش) لا يجوز تقديم معمول فعل التعجب عليه فلا تقول زيد ما أحسن ولا ما زيدا أحسن ولا يزيد أحسن ويجب وصله بعامله فلا يفصل بينهما ما بأجنبي فلا تقول في ما أحسن معطيك الدراهم ما أحسن الدراهم معطيك ولا فرق في ذلك بين الجرور وغيره تقول ما أحسن يزيد ما زيدا

(الخ) وكذا يخالف ما استكمل الشروط كما أشدضر به ولا يرد هذا عليه لان مراده ما يخاف وجوبا (قوله ومصدر العادم) أي مصدر الفعل الفاقد بعض الشروط ينتصب الخ وذلك شامل لأنفي والمجهول الآن مصدرهما يكون مؤولا لأصريهما كما أكثر أن لا يقوم وما أعظم ما ضرب زيد وأشدهما وأما الجامد والذي لا يتفاوت فلا يوجب منهما ألبته اه سكن الاولى في المنفى المصدر الصريح نحو ما أكثر عدم قيامه واعلم ان أشد ونحوه قد يكون للتعجب ابتداء نحو ما أكثر اباه وما أشد عبده فلا يوثق بالمصدر بعده (قوله أو بحرف جر) أو مانعة خلو فتجوز الجمع قياسا على نظائره مما مر وان اقتضى كلام السامع مخالفاه اه صيان (قوله بأجنبي) المراد به غير المفعول في ما أحسن زيد أو غير الفاعل في أفعل به فيشمل الحال فلا يفصل به على المختار فلا تقول ما أحسن جالسا زيد أو لا أحسن جالسا زيد (قوله ولا فرق في ذلك بين الجرور) أي المفعول لغير فعل التعجب كما مثله بقوله نحو ما أحسن يزيد ما زيدا فان الجار متعلق بما را لا بأحسن وانه أشد أحسن عندك بحال اما المفعول له ففيه الخلاف الآتي (قوله والمشهور الخ) محل الخلاف ما لم يكن في المفعول ضمير يعود على الجرور والاعتين الفصل كما أحسن بالرجل ان يصدق ما أقيح به ان يكذب وقوله خليلي ما أحرى البيت نقله في النكت عن أبي حيان في تمثيل الشارح بذلك محل الخلاف نظر الآن يقال هو تسمية لجرور الفصل بل انظر للخلاف (قوله عمرو بن معد يكرب) صحابي من فرسان الجاهلية والاسلام قتل سنة احدى وعشرين من الهجرة (قوله في الهجاء) بالمر الفصراي الحرب والازبات بفتح اللام وسكون الزاي جمع لربة وهي الشدة والقفط والمكرمات جمع مكرمة بضم الراء فيهما أي الكرم (قوله أعزز على) تمثيل للفصل بالجرور وهو على لان الاصل أعزز بأن أراك كذا على أي ما أعزز ذلك وأشده على وفيه الفصل أيضا بالنداء وهو أبا اليقطان فهو شاهد لجوازه (قوله خليلي ما أحرى الخ) الاصل ما أحرى ان يرى ذواللب صبورا أي ما أحق الرؤية صبورا بصاحب العقل فان يرى مفعول أحرى فصل بينهما بذى اللب وهو فصل واجب لكان الضمير في يرى كما مر ومثله قوله

أخلق بذى الصبر أن يحظى بحاجته * وممن القرع للابواب أن يابجا فان يحظى فاعل بأخلق حذف منه الباء وفصل بينهما بذى الصبر وجوبا بالاصل أخلق بأن يحظى الصابر بحاجته أي ما أحق الفوز بالمطوب بالصابر وما أحق الولوج أي الدخول للممن قرع الابواب أي الملازم والله تعالى أعلم

(نعم وبئس وما جرى مجراهما) أي في افادة المدح والذم كحديثاوساء ومجى بفتح الميم لان فعله جرى الثلاثي ولو قال وما أجرى بالهمز

(٦ - (خضري) - ثاني) ولما أحسن عندك جالسا تريدا أحسن جالسا عندك فان كان الظرف أو الجرور معمول لفعل التعجب ففي جواز الفصل بكل منهما بين فعل التعجب ومعموله خلاف والمشهور المنصور جوازه خلافا لالاخفش والمبرد ومن وافقهما ونسب الصيمري المنع الى سيبويه وما ورد فيه الفصل في التثنية قول عمرو بن معد يكرب لله در بني سليم ما أحسن في الهجاء لقاءها أو كرم في اللزبات عطاءها وأثبت في المكرمات بقاءها وقول على كرم الله وجهه وقدم بعمار فسمع التراب عن وجهه أعزز على أبا اليقطان ان أراك صريعا سجدا وما ورد منه في النظم قول بعض الصحابة رضى الله عنهم وقال نبي المساكين تقدموا * وأحب اليينا أن يكون المقدم * وقوله خليلي ما أحرى بذى اللب أن يرى * صبورا وسكنا لا سبيل الى الصبر (ص) (نعم وبئس وما جرى مجراهما)

فعلان غير متصرفين * نعم وبش رافعان اسمين مقارنى آل أو مضافين لما * قارنهما كنعم عقبى الكرم
ويرفعان مضمر افسره * غير كنهم (٤٢) قوما معشره (ش) مذهب جمهور النحويين أن نعم وبش فعلان

لوجب ضمها واعلم انهما يستعملان تارة للاخبار بالنعمة والبؤس فيتصرفان كسائر الافعال تقول نعم
زيد بكذا ينعم به فهو ناعم وبش زيد بئس فهو بئس وأخرى لانشاء المادح والذم فلا يتصرفان لماسيأتى
وهو المراد هنا (قوله فعلان) خبر مقدم عن نعم وبش وغير صفته ورافعان خبر محذوف أى همارافعان
لانعتان فعلان لان المبتدأ فاعل بينهما وهو أجنبي من المنعوت ومقارنى آل صفة لاسمين أى آل المعرفة
لانها المرادة عند الاطلاق خرج لفظ الجلالة والذي (قوله ويرفعان) عطف على رافعان من عطف
الفعل على الاسم المشبهة (قوله الى انهما اسمان) أى بمعنى الممدوح والممدوم وبنيا على الفتح لتضمنهما
معنى الانشاء وهو من معانى الحروف ولا يردان المفيدة لجلالة جملتها لانها العمدية فى افادته فهما مبتدآن وما
كان فاعلا على القول الاول بدل على هذا أو عطف بيان والخبر هو المخصوص ويحتمل العكس والمعنى
الممدوح الرجل زيدا فاداه فى البسيط قال سم ويبقى النظر فى نحو نعم رجل لاز يد فيحتمل أن رجلا تمييز للنسبة
التي فى ضمن نعم لسكونها بمعنى الممدوح أى الممدوح من جهة الرجولية أو هو حال ثم قياس ما ذكر جر الولد
ونحوه فيما استدلو به لانه تابع للجرور أى ماهى بالممدوح الولد فان كان مراد بالرفع فاعله مقطوع عما قبله
(قوله على بش العير) بفتح العين المهملة وسكون التحتية هو الحار وجعه أعيار كبيت وأبيات والاني عيرة
(قوله ماهى بنعم الولد الخ) قاله حين بشر ببنت (قوله نصرها بكاء) أى انها اذا أرادت أن تنصر أباهما
مثلا على أعدائه لا تقدر على الدفع عنه بنفسها بل تصرخ لتستغيث بالناس وبرها بكسر الباء وبالراء أى اذا
أرادت أن تبرأ حداسرت له من زوجها أو غيره ويحتمل أنه بفتح الباء بالزاي بمعنى السلب والاخذ فهورا
ومنه قولهم من عز برأى من غاب أخذ السلب أى انها لا تقدر على لاخذ قهر اجهارا كالرجل بل سرقة خفية
(قوله لا يتصرفان) أى لخروجهما عن أصل الافعال من افادة الحدث والزمان ولزومهما انشاء المادح والذم
على سبيل المبالغة والانشاء من معانى الحروف وهى لا تتصرف فكذلك اشبهها (قوله للجنس) أى فى
ضمن جميع الافراد فهى آل الاستغراقية كما عبر به بعضهم وقوله حقيقة أى انه لا يريد مدخولها جميع افراد
الجنس حقيقة (قوله من أجل زيد) أى فالجنس كله مدح تبعالز يد والمقصود بالمدح زيد فقط فكأنه
قيل مدح جنسه لاجله وقيل مدح الجنس كله الشامل لزيد بطريق الصدق لا يتوهم كون ذلك المدح
طارعا على زيد وان جنسه نافص بل استحقاقه له لاستحقاق جنسه له وعلى كل يلزم المناقضة فى قولك نعم
الرجل زيد وبش الرجل عمر ولان الجنس الواحد صمد مدح واحد مدح واحد لا يجوز ما عاوا جيب باختلاف جهتي المدح
والذم ولا تناقض مع اختلاف الجهة (قوله مجازا) أى مرسل من اطلاق العام على الخاص لان وضع
الاستغراقية العموم وقدر يد بها فرد معين بادعاء انه جميع الجنس لجمعه ما تفرق فى غيره من الكلمات أو
بالاستعارة بان يشبه زيد بجميع الافراد بجامع الاطاعة فى كل فغير هذا الفرد ليس مدحا لا قصدا ولا تبعا
(قوله للعهد) أى الذهبى لان مدخولها فرد مدحهم كادخل السوق واشترى اللحم ثم فسر ذلك الفرد بعد اتمامه
بز يد مثلا تفخيم للمدح والتم وقيل للعهد الخارجى والمعهود هو المخصوص فكأنك قلت زيد نعم هو
فوضع الظاهر موضع الضمير لزيادة التقدير والتفخيم وهذا ظاهر ان قدم المخصوص كما ذكر وكذا ان آخر
وأعرب مبتدأ خبره الجلة قبله لتقدم مرتبة لان أعرب خبر المحذوف أو مبتدأ خبره محذوف ولا تنافى بين
العهد والانشاء لتعلق الانشاء بالمدح وهو فعل الشخص المادح والعهد بالممدوح (قوله مضافا الى ما فيه آل)
أى أو مضافا لمضاف لما فيه آل كقوله * فتعم ابن أخت القوم غير مكذب * وأما كونه مضافا لضمير

بدليل دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما نحو نعمت المرأة هندو وبشت المرأة دعدو ذهب جماعة من الكوفيين منهم الفراء الى انهما اسمان واستدلوا بدخول حرف الجر عليهما فى قول بعضهم نعم السير على بش العير وقول الآخر والله ماهى بنعم الولد نصرها بكاء وبرها سرقة وخرج على جعل نعم وبش معمولين اقول محذوف واقع صفة لموصوف محذوف وهو المجرور بالحرف لانهم وبش والتقدير نعم السير على غير مقول فيه بش العير وماهى بولد مقول فيه نعم الولد محذوف الموصوف والصفة وأقيم الموصول مقامهما مع بقاء نعم وبش على فعليتهما وهذان الفعلان لا يتصرفان فلا يستعمل منهما غير الماضى ولا بد لهما من مرفوع هو الفاعل وهو على ثلاثة أقسام الاول أن يكون محلى بالالف واللام نحو نعم الرجل زيد ومنه قوله تعالى نعم المولى ونعم النصير واختلف فى هذه اللام فقال قوم هى للجنس حقيقة فحدث

الجنس كله من أجل زيد ثم خصصت زيدا بالذكر فتكون قد مدحته من تين وقيل هى للجنس مجازا وكانك جعلت زيدا الجنس كله مبالغة وقيل هى للعهد الثانى أن يكون مضافا الى ما فيه آل كقوله نعم عقبى الكرم ومنه قوله تعالى ونعم دار المتقين الثالث

ماهى

ان يكون مضمرا مفسرا بنكرة بعده منصوبة على التمييز نحو نعم قوما عشرة في نعم ضمير مستتر يفسره قوما وعشره مبتدأ وزعم بعضهم
ان عشره مرفوع بنعم وهو الفاعل ولا ضمير فيها وقال بعض هؤلاء ان (٤٣)

نعم قوما وعشره قوله تعالى
بئس للظالمين بدلا وقول

الشاعر

لهم موثلا المولى اذا حذرت
بأساء ذى البنى واسديلاه

ذى الاحن

وقول الآخر تقول عرسى

دهلى فى عومره

* بئس امرأ وأنتى بئس

المره (ص)

وجمع تمييز وفاعل ظهر *

فيه خلاف عنهم وقد اشهر

(ش) اختاف النحويون

فى جواز الجمع بين التمييز

والفاعل الظاهر فى نعم

وأخوانها فقال قوم لا يجوز

ذلك وهو المنقول عن

سيدويه فلا تقول نعم الرجل

رجلا زيد وذهب قوم الى

الجواز واستدلوا بقوله

والتغليبيون بئس الفحل

خلفهم

فلا وامهموزلاء منطبق

وقول الآخر

نزد مثل زاد أبيك فينا

* فنعم الزاد زاد أبيك زادا

وفصل بعضهم فقال ان أفاد

التمييز فائدة زائدة على

الفاعل جاز الجمع بينهما

نحو نعم الرجل فارسا زيد

والأفلا ونحو نعم الرجل رجلا

زيد فان كان الفاعل مضمرا

جاز الجمع بينه وبين التمييز

انما قال نحو نعم رجلا زيد

(ص)

ماهى فيه كقول * فنعم أخوا طهيجاً ونعم شبابها * فالصحيح لا يقاس عليه وإضافته للنكرة ضرورة
عند الجمهور وكقوله * فنعم صاحب قوم لاسلاح لهم * (قوله أن يكون مضمرا) أى مستترا لازما
للأفراد فلا يبرز فى تشبيه ولا جمع استغناء بجمع تمييزه وشذ قول بعضهم نعموا قوما كما شذ جره بالباء الزائدة فى
نعم بهم قوما كما حكاه الفارضى ويجب عوده لما بعده وهو التمييز فهو نعموا يعود على متأخر لفظا ورتبة كما صر
ولا يتبع بتابع لان لفظه ومعناه لا يتضحان الا بشئ منتظر بعد وشذنا كيد فى نعم هم قوما أتم ومثله فى كل
ذلك ضمير الشأن وهل اذا فسر بمؤات تلحقه التاء وجوبا كنعمت امرأه هنداً وجوازا أو تمنع أقوال
(قوله مفسرا بنكرة) أى عامة متكررة الأفراد فلا يجوز نعم شمساً هذه الشمس اذا فانى لها امانم
شمساً شمس هذا اليوم فيجوز لتعدد عددها بالايام ومن أحكام هذا التمييز وجوب تأخيرها عن العامل
وتقديمه على المخصوص وشذ نعم زيد رجلاً ومطابقته للمخصوص افراداً وتذكيراً وغيرهما وقوله أله
المعرفة لانه خلف عما يجب قرنه بها وهو الفاعل فاعية برصلاحيته لما فرج مثل وغيره فاعل من وجوز
المصنف حذفه اذا فهم المعنى كقولهم صلى الله عليه وسلم فيها ونعمت أى فبالسنة أخذ ونعمت خصلة تلك
الغلة وهى الوضوء يوم الجمعة (قوله ومعهشره مبتدا) أى خبره الجلة قبله على ما سأتى والرابط اعادة المبتدا
بمعناه ان أريد بالمستتر مهود معين هو المخصوص وعمومه للتبدا وغيره ان أريد به الجنس (قوله وهو
الفاعل) أى واغنى ذلك الفاعل عن المخصوص (قوله تمييز) أى محوّل عن الفاعل والاصل نعم القوم
معهشره فحول اسناد نعم عن القوم الى معشره فنصب القوم تمييزاً لبعده تنكيره وكذا نعم رجلاً زيد (قوله
بئس للظالمين بدلا الخ) تمييز للفاعل المستتر والمخصوص محذوف لعامة ما قبله أى البئس وذو رته (قوله
لنعم موثلا) أى ملجأ تمييز للضمير المستتر والمولى هو المخصوص والاحن بكسر الهمزة وفتح المهملة جمع
احنة بكسر فسكون وهى الحقد (قوله تقول عرسى) أى زوجتى والعومرة بالعين المهملة الصياح
والصخب ولى بمعنى معى والشاهد فى بئس امرأ وأما المره بفتح الميم والراء لغة فى المرأة ففاعل بئس الثانية
لانها بال وحنف المخصوص من كل منهما لا لشعار به أى بئس امرأ أنت وبئس المرأة أنا (قوله وفاعل)
بالجر عطف على تمييز أو جلة تظهر صفة فاعل (قوله لا يجوز) أى لعدم إيهام الظاهر حتى يميزونا ولوا ما ورد
بجمل المنصوب حالاً مؤكدة أو ضرورة ورد بان رفع الإبهام غير لازم للتمييز فقد بجر دالتا كيد كقوله

ولقد علمت بان دين محمد * من خير أديان البرية ديننا

فكندا ما ورد من هذا (قوله والتغليبيون) نسبة لتغلب بالغين المعجمة كتضرب لكن تفتح لامه فى
المنسوب لثقل كسرتين مع باء النسبة وقد تسكس كقوله الجوهري وهم قوم من نصارى العرب بقرب
الروم منهم الاخطل وقد هجاء جرير بهذا البيت وأراد بالفحل الاب وهو فاعل بئس وخلا تمييزاً مؤكدة
وخلفهم هو المخصوص ويؤخله منسبه انه لا يجب تقديم تمييز الظاهر على المخصوص وهو كذلك بخلاف
الضمير كما مر والزلاء بفتح الزاى وشذ اللام المرأة اللاصقة العجز الخفيفة الالية والنطيق صيغة مبالغة من
النطق يستوى فيه المذكر وغيره ومعناه البليغ لكن المراد هنا المرأة التى تعظم عجيزتها بازاءها قاله العيني وفى
القاموس النطيق البليغ والمرأة المتأثرة بحشية تعظمها عجيزتها اه وكان الثانى مأخوذاً من النطاق وهو
شقة تحترق عليها المرأة وترسل أعلاها على أسفلها (قوله تزود الخ) الشاهد فى زادا آخر البيت فانه تمييز لفاعل
نعم الظاهر وزاد أبيك هو المخصوص وقيل زادا مفعول تزود ومثل حال منه وان كان نكرة لتأخره فلا شاهد
فيه (قوله فتقول نعم ما) أى بلا دغام ونعما أى بادغام الميمين (قوله نكرة منصوبة الخ) وهى اما

وما يميز وقيل فاعل * فى نحو نعم ما يقول الفاضل (ش) تقع ما بعده نعم وبئس فتقول نعم ما أو نعم ما وبئس ما ومنه قوله تعالى ان تبدوا
الصادقات فنعماهى وقوله تعالى بئسما اشتروا به أنفسهم واختلف فى ماهذه فقال قوم هى نكرة منصوبة على التمييز وفاعل نعم ضمير مستتر وقيل

هي الفاعل وهي اسم معرفة وهذا مذهب ابن خروف ونسبه الى سيبويه (ص) ويذكر المخصوص بعدمبتدا * أو خبر اسم ليس يبدأ أبدا
(ش) يذكر مبتداً فاعلها اسم مرفوع هو المخصوص بالمدح أو الذم وعلامته ان يصلح لجعله مبتداً وجعل الفعل والفاعل خبراً عنه نحو نعم
الرجل زيدو بنس الرجل عمرو نعم (٤٤) غلام القوم زيدو بنس غلام القوم عمرو نعم رجلا زيدو بنس رجلا عمرو نعم

نافعة والفعل بعد ما صفتها والمخصوص محذوف أي نعم هو شيء بقوله الفاضل ذلك الشيء أو نامة لا تحتاج لصفة
والجمله بعدها ماصفة لمخصوص محذوف أي نعم هو شيئاً شئ بقوله الخ أو صلة لما أخرى محذوفة هي المخصوص
أي نعم شيئاً الذي يقوله الخ ولا يردان التامة تساوي الضمير ابهاماً فكيف تميزه لانه يراد به شئ له عظمة أو
حقارة بحسب المقام فتكون أخص منه على ان التمييز فديكون للتأكييد (قوله هي الفاعل) أي
فهي مستثناة من وجوب قرنه بال (قوله وهي اسم معرفة) أي امانة لا تحتاج لصفة والجمله ماصفة لمخصوص
محذوف أي نعم الشئ شئ بقوله الخ واما موصولة بالجمله والمخصوص محذوف أي نعم الذي يقوله الفاضل ذلك
القول أو اغنت هي وصلتها عن المخصوص ولا حذف وقيل هي ذكراً تامة أو موصوفة بالجمله على قياس ماسر
وقيل غير ذلك فان وليها مفرد نحو فنعما هي فهي امانة ذكراً تامة تمييز للفاعل المستتر أو معرفة تامة هي
الفاعل والمخصوص على كل ما بعدها وهي مركبة مع الفعل ولا موضع لها من الاعراب كجاء ما بعدها
فاعل فان لم يلهام مفرد ولا جله كدققتة دقنا فنعما فهي امانة معرفة تامة تمييز للمخصوص على
كل محذوف أي نعم الشئ أو شيئاً ذلك الدق (قوله يذكر بعد نعم الخ) أي وجوباً على ظاهر كلامه هنارفي
الكافية وغالباً على ما في التسهيل وهو الارجح ويجب أيضاً كونه بعد تمييز الضمير لا الظاهر كما مر (قوله هو
المخصوص) شرطه مطابقة الفاعل معنى ولو بالتأويل كبئس مثلاً القوم الذين أي مثل الذين وكونه معرفة
أو قريناً بها أو أخص من الفاعل لا مساوياً له ولا أعم ليعصل التفصيل بعد الاجال فيكون أو وقع في النفس
ولذا وجب تأخيره (قوله والجمله قبله خبر عنه) هذا مذهب سيبويه وهو الصحيح والرابط عموم الفاعل
أو تكرير المبتدا بعمناه كما مر (قوله وقيل هو مبتداً الخ) لم يحملوا المتن على هذا مع احتمال له لعدم
صحته كما في شرح التسهيل لان هذا الحذف لازم ولم نجد خبراً يلزم حذفه الا ومجمله مشغول بما يسد مسده وبقى
قول رابع انه بدل من الفاعل ويرد ان البديل لا يلزم وهذا لازم وانه لا يصلح لمباشرة الفعل وقد يقال يقتصر
في التابع كافي انك أنت قائم فان أنت بدل مع عدم صالوحه لمباشرة ان ولا ضرر في لزومه لسكونه المقصود بالحكم
وان كان تابعا كالمزج ررب (قوله وان يقدم مشعر الخ) عبارته هنارفي الكافية توهم منع تقديم
المخصوص وان المتقدم مشعر به فقط وان صلح له حيث قال أولاً ويذكر المخصوص بعد ثم قال وان يقدم الخ ثم
مثل بمثال يصلح المقدم فيه لسكونه مخصوصاً اذا أخر لان العلم مبتداً خبره الجمله بعده وهو خلاف ما صرح به
في التسهيل من جواز تقديمه واختاره الموضح بشرط صلاحيته للتأخير ولذا اعترض مثال المتن بأنه من
تقديم المخصوص لا المشعر به الا أن يجعل العلم مفعولاً بمحذوف أي الزم العلم أو خبر المحذوف أي الممدوح
العلم أو هكذا ووجه نعم المقتنى مستأنفة فيكون من تقديم المشعر لا المخصوص لعدم صلاحيته للتأخير لكونه
من جملة أخرى ويراد بقوله ويذكر المخصوص بعد أي غالباً وقوله وان يقدم مشعر به أي بعمناه كفي عن
ذكره مؤخرأ أعم من كون المتقدم مخصوصاً بصلح أو غير ان لم يصلح واذا قدم المخصوص كان مبتداً
خبره الجمله بعده قولاً واحداً ولا يأتي فيه اختلاف المتقدم (قوله مسجلاً) أي مطلقاً عن التقييم بحكم دون
آخر (قوله الى ان كل فعل ثلاثي الخ) من ذلك ساء فان أصلها سواً بالفتح فحول الى فعل بالضم لياتحق
بأفعال الغرائز أي الطباع ولا يصير قاصراً كبئس وانما أفرد بها بالذكر لكثرتها ولانها للذم العام فهي أشبه
بئس من نحو حق دلوم لانه ذم خاص وقيل للاتفاق عليها دون فعل (قوله يجوز ان يبنى منه الخ) لكن

اعرابه وجهان مشهوران
أحدهما انه مبتداً والجمله
قبله خبر عنه والثاني انه
خبر مبتداً محذوف وجوبا
والتقدير هو زيد وهو عمرو
أي الممدوح زيد والمذموم
عمرو ومنع بعضهم الوجه
الثاني وأوجب الاول وقيل
هو مبتداً خبره محذوف
والتقدير زيد الممدوح
(ص)

وان يقدم مشعر به كفي
كالمعالم نعم المقتنى والمقتنى
(ش) اذا تقدم ما يدل على
المخصوص بالمدح أو الذم
أغنى عن ذكره آخر
كقوله تعالى في أيوب عليه
السلام انا وجدناه صابراً نعم
العبد انا وأب أي نعم العبد
أيوب حذف المخصوص
بالمدح وهو أيوب لدلالة
ما قبله عليه (ص)

واجعل كبئس ساعداً وجعل
فعلاً

من ذي ثلاثة كنعن
مسجلاً

(ش) نستعمل ساء في الذم
استعمال بئس فلا يكون
فاعلها الا ما يكون فاعلاً
لشئ بئس أو ساء لا لاف
والا لم نحوسب الرجل
زيد والمضاف الى ما فيه

الانف واللام نحو ساء غلام القوم زيد والضمير المفسر بذكره بعده نحو ساء رجلا زيد
ومنه قوله تعالى ساء مثلاً القوم الذين كذبوا ويذكر بعدها المخصوص بالذم كما يذكر بعد بئس واعرابه كما تقدم وأشار بقوله واجعل فعلاً الى
ان كل فعل ثلاثي يجوز ان يبنى منه فعل على فعل لقصد المدح أو الذم ويعامل

والجر بباء زائدة نحو حب زيد وأصل حب حبب ثم أُدغمت الباء في الباء فصارت حب ثم إن وقع بعد حب ذا وجب فتح الحاء فتقول حببا وإن وقع بعدها غير ذا جاز ضم الحاء وفتحها فتقول حب زيد وحب زيد وروى بالوجهين قوله فقلت اقتلواها عنكمو بزاها * وحب بها مقتولة حين تقتل (ص) ﴿ أفعّل التفضيل ﴾ صغ من مصوغ منه للتعجب * أفعّل للتفضيل وأب اللذان (ش) يصاغ من الأفعال التي يجوز التعجب منها للدلالة على التفضيل وصف على وزن أفعّل فتقول زيد أفضل من عمرو وأكرم من خالد كما تقول ما أفضل زيد أو ما أكرم خالد إذا ما امتنع (٤٦) بناء فعل التعجب منه امتنع بناء أفعّل التفضيل منه فلا يبنى من فعل

زائد على ثلاثة أحرف كدسج واستخرج ولا من فعل غير متصرف كنعم وبئس ولا من فعل لا يقبل المقابلة ككأت وفنى ولا من فعل ناقص ككان وأخواتها ولا من فعل منفي نحو ما عالج بالدواء وما ضرب ولا من فعل يأتي الوصف منه على أفعّل نحو جرو عور ولا من فعل مبني للمفعول نحو ضرب وجن وشد منه قولهم هو أخصر من كذا فبنوا أفسل التفضيل من اختصر وهو زائد على ثلاثة أحرف ومبني للمفعول وقالوا أسود من حلك الغراب وابيض من اللين فبنوا أفعّل التفضيل شذوذ من فعل الوصف منه على أفعّل (ص)

ومابه إلى تعجب وصل لما منع به إلى التفضيل صل (ش) تقدم في باب التعجب أنه يتوصل إلى التعجب من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بأشده ونحوها

(قوله وجزه بباء زائدة) كافي فاعل فعل بالضم لأن حب عند تجردها من ذات كون من بابه بخلاف فاعل نهم كامر (قوله وجب فتح الحاء) أي إن جعلتهما كلمة واحدة بالتركيب فإن بقي على أصلهما بلا تركيب جاز الوجهان كافي التصريح (قوله جاز ضم الحاء) أي بنقل ضمة العين إليها لأن أصله حبب بالضم أي صار حبيبا وجاز فتحها بحذف الضمة بالنقل وهذا النقل والحذف جائزان في كل ما حول إلى فعل لقصد المدح أو الذم سواء كان جاني الفاء كسب أو لا كضرب فتقول ضرب الرجل زيد بسكون الراء مع ضم الضاد أو فتحها كافي التوضيح (قوله فقلت اقتلواها الخ) أي اخلطوا الخمر بزاها وهو الماء من قتلت الشراب إذا من جتبه به لأنه يكسر حسنة والشاهد في وحب بها مقتولة أي بمزوجة فالهاء في بها فاعل حب مجرور بالباء الزائدة ومقتولة تمييز والله أعلم

﴿ أفعّل التفضيل ﴾

هذه الترجمة صارت في الاصطلاح اسم لكل ما دل على الزيادة تفضيلا كانت كاحسن أو تنقيصا كأقبح وان لم يكن على وزن أفعّل تكبير وشر فلا اعتراض (قوله وصف الخ) أي فهو اسم لقبوله علامات الاسماء غير مصروف للزومه الوصفية ووزن الفعل ويؤخذ منه تعريف أفعّل التفضيل بأنه الوصف الموازن لأفعّل أي ولو تقدير الدال على زيادة صاحبه في أصل الفعل فالوصف جنس والموازن لأفعّل مخرج له - يره من صيغ اسم الفاعل والتعجب والدال الخ مخرج لموازنه من ذلك وقولنا ولو تقديرنا لادخال خير وشر فأصلهما أخير وأشر وقد يستعملان كذلك كقراءة من الكذاب الأشر وقوله * بلال خير الناس وابن الأخير * حذف هزنتهما لكثرة الاستعمال فهو شاذ قياسا لاستعمالا وفيهما شذوذ آخر وهو كونهما لأفعّل لهما وقد يحمل عليهما في الحذف أحب كقوله * وحب شئ إلى الإنسان ما منعا * وهو قيل (قوله من فعل زائد الخ) وفي بناءه من أفعّل الخلاف المار في التعجب وما سمع منه هو أعطاهم للدرهم وأولاهم بالمعروف وما شاذان عند من يمنعه مطلقا أو أن كانت الهمزة للنقل لأن هزنتهما كذلك وهذا المكان أقفر من غيره وهو شاذ على الأول فقط لأن هزنته ليست للنقل (قوله مبني للمفعول) فيه التفصيل المار بين خوف اللبس فيمتنع وأمنه بأن كان مجعولا لازوما فيجوز كأنه أزهى من ديك وأعني بحاجتك وكذا مع القرينة كهو أشغل من ذات التعجبين أي أ كثر مشغولية وليس هذا من المجهول لزوما خلافا لابن الناطم بدليل شغلنا أموالنا (قوله حلك الغراب) بفتح المهملة واللام هو السواد الشديد وكذا حلك الغراب بالنون بدلها وهو منقاره يقال أسود حالك وحالك أي شديد السواد اه صحاح (قوله ومابه الخ) فيه تقديم نائب الفاعل وهو به على الفعل وهو وصل للضرورة كما يقدم الفاعل لذلك بل الظاهر جواز تقديم النائب الظرفي اختيارا لأن هلة المنع وهي التباس الجملة بالاسمية لا تأتي فيه أفاده الصبان وقوله لما منع متعلق بوصل والحرفان بعده بوصل آخر البيت الواقع خبرا عن ما (قوله يتوصل الخ) اسكن أشد ونحوه في

التعجب

وأشارنا إلى أنه يتوصل إلى التفضيل من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بما يتوصل به في التعجب فكما تقول ما أشد استخراجه تقول هو أشد استخراجا من زيد وكما تقول ما أشد حزنه تقول هو أشد حزنه من زيد اسكن المصدر ينتصب في باب التعجب بعد أشد مفعولا وهما ينتصب تمييزا (ص) وأفعّل التفضيل صله أبدا * تقديرا أو لفظا بمن أن جردا (ش) لا يخلو أفعّل التفضيل عن أحده ثلاثة أحوال الأول أن يكون مجردا الثاني أن يكون مضافا الثالث أن يكون بالالف واللام فإن كان مجردا

فلا بد ان تتصل به من لفظا أو تقدير اجارة للمفضل عليه نحو زيد أفضل من عمرو ومررت برجل أفضل من عمرو وقد تحذف من ومجرورها للدلالة عليهما كقوله تعالى أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا أي وأعز نفرا منك وفهم من كلامه ان أفعل التفضيل اذا كان بأل أو مضافا لا تصحبه من فلا تقول زيد أفضل من عمرو ولا زيد أفضل الناس من عمرو وأكثر ما يكون ذلك اذا كان أفعل التفضيل خبرا كآية الكريمة ونحو هاهو كثير في القرآن وقد تحذف منه وهو غير خبر كقوله (٤٧) دنوت وقد خلناك كالبدنر أجلا *

فأجل فؤادى في هو الك مضلا
فأجل أفعل التفضيل وهو
منصوب على الحال من
التاء في دنوت وحذفت
منه من والتقدير دنوت
أجل من البدنر وقد خلناك
كالبدنر يلزم أفعل التفضيل
المجرد الافراد والتثنية كبر
وكذلك المضاف الى
نكرة والى هذا أشار
بقوله (ص)
وان المنكور يضاف
أوجدا
ألزم تذكرا وأن يوحدا
(ش) فتقول زيد أفضل
من عمرو وأفضل رجل
وهذا أفضل من عمرو
وأفضل امرأة والزيدان
أفضل من عمرو
وأفضل رجلين والهندان
أفضل من عمرو وأفضل
امرأتين والزيدون أفضل
من عمرو وأفضل رجال
والهندات أفضل من عمرو
وأفضل نساء فيكون
أفضل في هاتين الحالتين
مذكرا مفردا ولا يؤنث
ولا يثنى ولا يجمع (ص)

التعجب فعل وهما اسم ويستثنى المجهول والمنفى فلا يتوصل اليهما هذا بذلك لان مصدرهما يجب كونه مؤولا كما مر فيكون معرفة بالمسند اليه فلا يصح نصبه تمييزا لاشد بخلاف التعجب كذا قيل وفي ذكر المنفى نظر لما مر من صحة الاتيان فيه بالمصدر الصريح مع لفظ عدم فكذا هنا نحو هو أكثر عدم قياما بالمجهول بلا قرينة فصدره الصريح ملتبس بالعلوم فتأمل (قوله فلا بد ان تتصل به من) ولا يفصل بينهما الا بمفعول أفعل نحو النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم أو باو وما اتصل بها كقوله

ولفوك أطيّب لو بذلت لنا * من ماء موهبة على خر

والموهبة نكرة يستغنى فيها الماء ليبرد وكذا بالنداء كما صرح به الدماميني لا يغير ذلك قال المبرد ومن هذه لا بداء الغاية في الارتفاع في الخبر أو الانحطاط في الشر وقال المصنف للجواز في زيد أفضل من عمرو انه جازز عمر في الفضل لا لا بداء والاجاز ان يقع بعدها الى لا انتهاء اه وأجيب بان الانتهاء قد لا يخبر به لجهل غايته أو عدم قصده وذلك ابلغ في التفضيل اذ المعنى ابتداء زيد في الارتفاع من عمرو الى ما لا نهاية له واذا بنى أفعل على ما يتعدى عن جازز تقديرها على من هذه وتأخيرها نحو هو أقرب من كل خير من عمرو وأقرب من عمرو ومن كل خير (قوله للدلالة عليهما) أي فيمتنع حذفها بلا دليل (قوله لا تصحبه من) أي التي الكلام فيها وهي الجارة للمفضل لانها انما تذكر توصلا للمعرفة مع المجرّد وهو مذكور في المضاف صريحا وفي المحلى بال حكما لانها عديمة لتقديم ذكر مدخولها لفظا أو حكما وذلك يشعر بالمفضل (قوله وأكثر ما يكون ذلك) أي حذف من ومجروها من المجرّد للقرينة (قوله خبرا) أي ولو منسوخا (قوله دنوت أجل الخ) اشارة الى أن كالبدر مفعول ثان خلناك أي ظنناك (قوله ألزم تذكرا الخ) أي لان المجرّد يشبه أفعل التعجب وزنا واشتقاقا ودلالة على المزية فلزم لفظا واحدا مثله ومن ثم لحنوا أبا نواس في قوله

كان صغرى وكبرى من فقا قعها * حصبا در على أرض من الذهب

لان حقه أصغر وأكبر لتهجرده وسيأتي الجواب عنه والمضاف لنكرة كالجرّد في التنكير فاعطى حكمه من امتناع مطابقته لوصف لكتنها تعجب في المضاف اليه كالمثلة الشارح الآتية وأما قوله تعالى ولا تكونوا أول كافر به فتعديده أول فريق كافر والفريق جمع معنى فطابق الواو من تكونوا واعلم ان أفعل التفضيل لا يضاف الا لما هو من جنس موصوفه فلا يقال زيد أفضل امرأة لانه بعض ما يضاف اليه (قوله وتناول طبق) أي وتالى المطابق لما قبله لان قرينه بها أضعف شبهة بأفعل التعجب (قوله عن ذى معرفة) تعريض برّد قول ابن السراج الآتى (قوله معنى من) أي الحاصل عندها وهو التفضيل لانه ليس معنى لها بل لأفعل وظاهر ان قصد التفضيل وعدمه خاصان بالمضاف الى معرفة وليس كذلك بل مثله المجرّد لكن فيه خلاف كما سيأتى (قوله والهندات الفضل) بضم ففتح جمع تكسير لفضلى بضم فسكون والفضليات جمع تصحيح لها (قوله ولا يجوز ان تقترن به من) هذا زائد على كلام المصنف هنا وهو محترز قوله أولا ان جرد حقه أن يذكر هناك كافي نسخ (قوله ولست بالاكثرا الخ) بناء الخطاب وحصى

وتناول طبق والمعرفة * أضيف ذور وجهين عن ذى معرفة هنا اذا نوبت معنى من وان * لم تنوفه وطبق ما به قرن (ش) اذا كان أفعل التفضيل بال لزم مطابقته لما قبله في الافراد والتذكير وغيرهما فتقول زيد أفضل والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون وهذه الفضلى والهندان الفضليان والهندات الفضل أو الفضليات ولا يجوز عدم مطابقته لما قبله فلا تقول الزيدون الافضل ولا الزيدان الافضل ولا هند الافضل ولا الهندان الافضل ولا الهندات الافضل ولا يجوز ان تقترن به من فلا تقول زيد الافضل من عمرو فاما قوله ولست بالاكثرا منهم حصى * وانما العزة للاكثر فيخرج على زيادة الالف واللام والاصل ولست بأكثر منهم أو جعل منهم متعلقا بمحذوف مجرد عن الالف واللام لا بما

دخلت عليه الاف واللام والتقدير ولست بالا كثيرا كثير منهم وأشار بقوله ولا لمعرفة أضيف الى معرفة وقصده التفضيل جاز فيه وجهان أحدهما استعماله كالمجرد فلا يطابق ما قبله فتقول الزيدان أفضل القوم والزيدون أفضل القوم وهذه أفضل النساء والهندات أفضل النساء والثاني استعماله كالقرون بالالف واللام فتجب مطابقة ما قبله فتقول الزيدان أفضل القوم والزيدون أفضل القوم وهذه أفضل النساء والهندات أفضل النساء (٢٨)

أول الهندات فضل النساء أو فضليات النساء ولا يتعين الاستعمال الأول خلافا لابن السراج وقد ورد الاستعمالان في القرآن فن استعماله غير مطابق لقوله تعالى ولتجدنهم أخص الناس على حياة ومن استعماله مطابقا لقوله تعالى وكذلك جعلنا في كل قرية أكبر مجرميها وقد اجتمع الاستعمالان في قوله صلى الله عليه وسلم ألا أخبركم بأحبكم اليّ وأقربكم مني منازل يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا الموطن أكنافا الذين يألفون ويؤلفون فالذين أجزأوا الوجهين قالوا فصح المطابقة ولهذا يجب على صاحب الفصح في قوله فاخترنا أفصحهم قالوا وكان ينبغي أن يأتي بالفصح فيقول فصحا هن فان لم يقصد التفضيل تعينت المطابقة كقوله الناقص والاشج أعدلا بنى مروان أي عاد لابن

أي عدد اثنين لا كثير والكثير بالثلاثة الغالب في الكثرة من كثره بالتخفيف غلبه فيها (قوله وقصده التفضيل) أي على المضاف اليه خاصة (قوله أخص الناس) بفتح الصاد مفعول ثان لتجدنهم مفعول أول ولو طابقه لكسرت الصاد فيكون جمع تصحيح حذف نونه للإضافة وبأوه للساكنين وبقيت الكسرة قبلها (قوله وكذلك جعلنا الخ) الأولى تفسيرا لجعل بالتمكين كافي البياض أي فأكثر مجرميها مفعوله وفي كل قرية ظرف لغو متعلق به وأما كونها بمعنى صيرنا فأكثر مجرميها مفعوله الأول وفي كل قرية الثاني ففيه حركة وتوهين للمعنى والشاهد إضافة أكثر مجرميها مع مطابقة موصوفه المقدر أي قوما أكبر الخ وهذا ما يرد قول ابن السراج ردوا واضحا فان أجاب بأن أكبر ليس مضافا بل مفعولا ثانيا ومجرميها مفعول أول لزمه المطابقة في المجرى من أول والاضافة وهي ممنوعة فان قال إن أكبر ممنوى اضافته للمعرفة أي أكبر ما وقع فيها فمنه (قوله وقد اجتمع الاستعمالان) أي حيث أفرد أحب وأقرب وجمع أحسن وقال الزنجشري انما جمع أحسن لانه قصده زيادة المطلقة وأفرد أحب وأقرب لقصد التفضيل الخاص (قوله الموطن) بصيغة المفعول من وطأ بشدة الطاء المهملة إذا مده وسهله والا كناف الجوانب أي الذين سهلت أخلاقهم ولانت جوانبهم فلا يتأذى منهم أحد (قوله فان لم يقصد التفضيل) أي على المضاف اليه وحده بأن قصد تفضيل مطابق أي عليه وعلى غير ما لم يقصد تفضيل أصلا بان أول باسم فاعل أوصفة مشبهة فتجب المطابقة فهما شبهة بالمعرف بأل في التعريف وخلو من لفظ من ومعناها وفي هاتين الحالتين لا يلزم كونه بعض ما يضاف اليه كما يلزم عند قصد التفضيل الخاص بل قد يكون بعضه كمحمد صلى الله عليه وسلم أفضل قرشي أي أفضل الناس من بينهم وقد لا يكون كيوسف أحسن أخوته أي أحسن الناس من بينهم وأحسنهم ولا يصح فيه التفضيل الخاص بأن يراد أحسن منهم لان اضافة الاخوة للضمير تمنع أن يراد بهم ما يشمل يوسف لئلا يضاف الى ضمير نفسه فلا يكون أحسن بعض ما أضيف اليه فلو قيل أحسن الاخوة أو أحسن أبناء يعقوب أي أحسن منهم لحاز فتأمل والمراد بكونه بعضه موصوفه داخل في المضاف اليه بحسب مفهوم اللفظ قبل الاضافة وان كان خارجا عنه بعدا بحسب الارادة لئلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه (قوله الناقص) هو يزيد بن عبد الملك بن مروان سمي بالنقصه أرزاق الجند والاشج بالجيم هو عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه سمي بالشجرة كانت في وجهه أضيفا الى بنى مروان ليعرف أنهم منهم لا للتفضيل عليهم اذ لا عادل فيهم سواهما (قوله قيل ومن استعمال الخ) فصله بقيل لان ما تقدم في المضاف الى معرفة ولا خلاف في جواز عروده عن التفضيل مع وجوب مطابقة حيثئذ وأما هذا في المجرى من أول والاضافة ومن وفيه اختلاف الآتي واذا عرى المجرى عن التفضيل فلا كثرة فيه عدم المطابقة حلا على أغلب أحواله وقد يطابق تلوه عن من لفظا ومعنى وعلى هذا يخرج بيت أبي نواس المار وقول العرويين فاصلة صغرى وكبرى خلافا لمن جعله لنا (قوله أي هين) أي لان جميع الاشياء بالنسبة لقدرته تعالى كالشيء الواحد فلا يكون بعضها أهون من بعض (قوله اذا جشع القوم) من الجشع وهو شدة الحرص

مروان والى ما ذكرناه من قصد التفضيل وعدم قصده أشار المصنف بقوله هذا اذا نويت على معنى من البيت أي جواز الوجهين أعني المطابقة وعدمها مشروط بما اذا نوى بالاضافة معنى من أي اذا نوى التفضيل وأما اذا لم ينو ذلك فيلزم أن يكون طبقا ما قرئ به قبل ومن استعمال صيغة أفعل التفضيل لغير التفضيل قوله تعالى وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه وقوله تعالى ربكم أعلم بكم أي وهو هين عليه وربكم عالم بكم وقول الشاعر وان مدت الايدي الى الزاد لم أكن * بالعجلهم اذا جشع القوم أمجل أي ألم أكن

بجملهم وقوله ان الذي سمك السماء بنى لنا * يتنادعانه أعز وأطول أي عززة طويلة وهل ينقاس ذلك أولا قال المبرد ينقاس وقال غيره لا ينقاس وهو الصحيح وذكر صاحب الواضح ان النحويين لا يرون ذلك وان أبا عبيدة قال في قوله تعالى وهو أهون عليه انه يعني هين وفي بيت الفرزدق وهو الثاني ان المعنى عززة طويلة وان النحويين ردوا على أبي عبيدة ذلك وقالوا لا يجزئ ذلك له (ص)
وان تكن بتلون مستغهما * فلهما كن أبدا مقسما كمثل من أنت خير ولدي * اخبار التقديم زراوردا (ش) تقدم ان أفعل التفضيل اذا كان مجردا حتى بعده من جارة للفضل عليه نحو زيد (٤٩) أفضل من عمرو ومن وجرور هانعه بمنزلة

المضاف اليه من المضاف فلا يجوز تقديمهما عليه كما لا يجوز تقديم المضاف اليه على المضاف الا اذا كان مجردا بها اسم استفهام أو مضافا الى اسم استفهام فانه يجب حينئذ تقديم من وجرورها نحو من أنت خير ومن أهم أنت أفضل وقد ورد التقديم شذوذا في غير الاستفهام واليه أشار بقوله
لدي اخبار التقديم زراوردا
من ذلك قوله
فقلت لنا أهلا وسهلا
وزودت
جنى التحل بل مازودت
منه أطيب
التقدير بل مازودت
أطيب منه وقول ذي الرمة
يصف نسوة بالسمن
والكسل
ولا عيب فيها غسيران
سريعها
قطوف وان لاشئ منهن
أكسل

على الاكل (قوله بجملهم) أي فالنفي أصل الجملة لاز يادنها فقط بقرينة مدح نفسه وأما أمجمل الثاني فلا مانع من كونه على بابه كما يشير له اقتضاه على الاول لكن فيه ان الاول مضاف لمعرفة لا مجرد فليس من محل الخلاف فتأمل (قوله ان الذي سمك) يستعمل متعديا بمعنى رفع كاهنا ومصدره سمكا كضربا ولازماء معنى ارتفع ومصدره سموكا كقعودا وأراد بالبيت الكعبة والدعائم جمع دعامة بالكسر وهي الاسطوانة أي العمود (قوله عززة طويلة) لم يحمل على معنى أعز من بيوتكم لان قصده في المشاركة بالاصالة مع ان النزاع ليس في ذلك يس (قوله وهل ينقاس ذلك) أي عززا مجردا عن التفضيل وحاصله ثلاثة أقوال أشار الى ثالثها بقوله لا يرون ذلك أي يمنع قياسا وسماعا قال في شرح التسهيل والاصح قصره على السماع والاكثر فيما سمع منه عدم المطابقة (قوله لاجبة في ذلك) أي لتأويله فاهون وأرد على ما يفسر فيه المخاطبون من أن الاعادة أهون من البدء مع قياسهم الغائب على الشاهد وأما علم بكم فتفضيل على من يعلم بعض الوجوه من الناس وان كان لا يشارك له تعالى في علمه وأما أمجمل وأعز وأطول فلا مانع من جعلها على التفضيل خصوصا اذا أريد بالبيت بيت الشرف والمجد كما قاله السعد (قوله يجب تقديم من وجرورها) أي على أفعل فقط لا على جملة الكلام كما فعل المصنف وجاراه عليه الشارح لان صدارة الاستفهام انما هي بالنسبة للعامل فيه لا مطلقا يلزم على تمثيله الفصل بين العامل وهو خير والمفعول وهو من واجبي لان المبتدأ ليس من معمولات الخبر فلو قال الشارح أنت من خير لكان حسنا وأما المصنف فقد يعتذر عنه بالضرورة (قوله أهلا وسهلا) منصوبان بمحذوف أي أتيتم أهلا ووجدتم مكانا سهلا وقوله جنى التحل أي شبيهه بدليل ما بعده والاستشهاد بالبيت مبني على ان منه متعلق بأطيب لا يزودت (قوله غير ان الخ) من تأكيد المدح بما يشبهه التمدح والتعطوف بفتح القاف آخره فاء المتقارب الخطأ (قوله طعينة) هي في الاصل الطودج فيه امرأة أولا ثم سميت به المرأة مادامت فيه قيل وقد يطلق عليها مطلقا أو ملح أي أحسن (قوله ورفعه الظاهر) المراد بما قابل المستتر في شمل الضمير المنفصل وعبارة الشذو ورو يعمل أفعل في تمييز وحال وظرف وفاعل مستتر مطلقا في مصدر ولا مفعول به مطلقا ولا في فاعل ما مفعول به الا في مسألة الكحل (قوله عاقب فعلا) فيه قاب أي عاقبه فعل أي صح أن يعقبه ويقع في مكانه فعل (قوله الا في لغة ضعيفة) أي فتجعل أفضل نعتا لرجل مجردا بالفتحة وأبوه فاعله وأكثر العرب يرفعونه خبرا مقدماعن أبوه والجملة نعت لرجل (قوله بعدنفي) أي ليتوجه الى قيده وهو الزيادة فيز يلهوا بيق مع النفي بمعنى الفعل المثبت فيعمل عمله فيصير المعنى اقتفت زيادة حسن الكحل في عين أي رجل على حسنة في عين زيد فيبقى أصل الحسن وذلك صادق بمساواته لحسن زيد ونقصه عنه ومقام المدح يعين الثاني فاذا رضع الفعل المثبت مكانه بان قيل حسن

(٧ - (خضري) - ثاني) التقديم وأن لاشئ أكسل منهن وقوله اذا سايرت أسماء بوماظينة * فاسماء من تلك الطعينة أملح التقديم فاسماء أملح من تلك الطعينة (ص) ورفع الظاهر زرومى * عاقب فعلا فكثيرا ثبتا كان ترى في الناس من رفيق * أولى به الفضل من الصديق (ش) لا يخلو أفعل التفضيل من أن يصلح لوقوع فعل بعناء موقعه أولا فان لم يصلح لوقوع فعل بعناء موقعه لم يرفع ظاهرا وانما يرفع ضميرا مستترا نحو زيد أفضل من عمرو وفي أفضل ضمير مستتر عائدا على زيد فلا تقول سررت برجل أفضل منه أبوه فترفع أبوه بأفضل الا في لغة ضعيفة حكاه سيبويه فان صلح لوقوع فعل بعناء موقعه صح أن يرفع ظاهرا قياسا طردا وذلك في كل موضع وقع فيه أفعل بعدنفي

الكحل في عين رجل كحسته في عين زيد أفاد المساواة الصادق بها أفعل ثم توجه النفي الى ذلك الفعل فتنتفى المساواة كالزيادة ويثبت النقص المراد كالاول فكون أفعل مع النفي كالفعل المثبت انما هو في الجملة والا فلا بد من توجه النفي الى ذلك الفعل ليفيد المعنى المراد فتأمل (قوله أو شبهه) هو النهي كذا يكن أحد أحب اليه الخبر منه اليك والاستفهام الانكارى كهل أحد أحق به الحمد منه بمحسن لا عين قال في شرح التسهيل ولم يرد بهذين صماع لكن لا بأس باستعماله بعدهما (قوله أجنبي) أي لم يتصل بضمير الموصوف ليخرج ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه وان خرج أيضا بقوله مفضلا على نفسه باعتبارين لاختلاف المفضلين فيه بالذات لكن لا يفترض بالتأخر على المتقدم (قوله باعتبارين) أي باعتبار محلين كعين زيد والعين الاخرى فالمفضل والمفضل عليه شيء واحد لكن فضل باعتبار مكان على نفسه في مكان آخر وهذا القيد يعني عما قبله لان غير الاجنبي لا يختلف بالاعتبار بل بالذات وانما اعتبر بذلك ليضعف أفعل بخروجه عن أصل التفضيل من اختلاف المفضلين بالذات فيقوى النفي على إخراجها أيضا الى معنى الفعل حتى يعمل عملها بخلاف ما اذا جرى على أصله كما رأيت رجلا أحسن منه أبوه فلا يقوى النفي على ذلك لقوة أفعل حينئذ وبقي قيد اعتبره المصنف وابن الحاجب وهو كون أفعل صفة لا سم يتنس ليعتمد عليه ويقوى على رفع الظاهر ولم يكتف بالنفي كما في اسم الفاعل لضعفه عنه ولذا لا ينصب المفعول به (قوله ما رأيت الخ) ان جعلت بصريه فاحسن صفة رجلا أو علمية فهو مفعولها الثاني والكحل فاعل أحسن وفي عينه حال منه أو ظرف لغو متعلق بأحسن كقوله منه وفي عين زيد حال من الهاء في منه والأصل في هذا المرفوع الظاهر أن يقع بين ضميرين أولهما للموصوف وثانيهما للمجروحين عن المرفوع نفسه كهذا المثال وقد يحذف الثاني فتدخل من على الاسم الظاهر المفضل عليه أو على محله أو على ذي المحل كما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل من كحل عين زيد أو من عين زيد أو من زيد فتحذف مضافا أو اثنين وقد تدخل من على ملابس ذلك الظاهر بغير المحلية نحو ما أحسن به الجليل من زيد فأصله من الجليل في زيد فأضيف الجليل لزيد للاستتله ثم حذف ودخلت من على ملابس وهو زيد ومثله مثال المتن اذا أصله لن ترى رفيقا أولى به الفضل من الفضل في الصديق فالصديق ملابس الفضل ويصح كونه محله فهل بهما ذكر وليس الاصل من ولاية الفضل الصديق ومن حسن الجليل زيد كما قيل لان المناظرة انما هي بين الفضل ذاته باعتبارين لا بينه وبين ولايته أو حسنه وقد لا يؤتى بشيء بعد المرفوع كما رأيت كعين زيد أحسن فيهما الكحل فال حاصل ان الضميرين قد يندكران معا وقد يحذفان معا وقد يندكر أحدهما دون الآخر (قوله مامن أيام الخ) من زائدة وأيام اسم ما لحزبه وأحب خبرها أو هما مبتدأ وخبر والى الله متعلق بأحب رفيقها حال من الصوم وهو مرفوع نائب فاعل أحب لانه بمعنى محبوب من حب الثلاثي ففيه شدوذلبذاته من المجهول الاعند من جوزه مع أمن اللبس وفي عشر حال من الهاء في منه وفي رواية أحب الى الله فيها الصوم من أيام العشر فهو كمثل الناظم (قوله مرت الخ) جملة ولا يرى حاله ورواية مفعول أول لارى وكوادي مفعوله الثاني ان جعلت علمية والافه وحال من واديا مقدم عليه وأقل به بالنصب صفة واديا وركب فاعل أقل وفيه الشاهد رجلة أتوه صفة ركب وتشية بمثناة فوقية فهمزة مكسورة فتحتية مشددة أي مكثا وهو تمييز لأقل فيما يظهر لاصفة لمصدر محذوف ولا حال كما قيل لان المعنى لا يظهر عليهما أي ولا يرى واديا أقل به ركب أتوه من جهة المكث منه أي من الركب في وادي السباع أي لم أر ركباً يقل مكثه في واد كقلته في وادي السباع وأخوف عطف على أقل وفاعله ضمير الركب وما مصدرية والاستثناء مفرغ أي في كل وقت الا وقت وفاة الله تعالى فتأمل والله أعلم

أو شبهه وكان مرفوعه أجنبياً مفضلاً على نفسه باعتبارين نحو ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد فالكحل مرفوع بأحسن لصحة وقوع فعل بعينه موقعه نحو ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كزيد ومنه قوله صلى الله عليه وسلم مامن أيام أحب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة وقول الشاعر أنشدته سيبويه صررت على وادي السباع ولا أرى

كوادي السباع حين يظلم واديا

أقل به ركب أتوه تنية وأخوف الاما وفي الله ساريا

فركب مرفوع باقل فقول المصنف ورفعه الظاهر نزول إشارة الى الحالة الأولى وقوله رمى عاقب فعلاً إشارة الى الحالة الثانية (ص)

﴿ الذمت ﴾

﴿ الذمت ﴾

فبـله في اعرابه مطلقا
فيدخل في قولك الاسم
المشارك لما قبله في اعرابه
سائر التوابع وخبر المبتدأ
نحو زيدا رجل منسوب
نحو ضربت زيدا مجردا
ويخرج بقولك مطلقا
الخبر وحال المنسوب فانهما
لا يشاركان ما قبلهما في
اعرابه مطلقا بل في بعض
أحواله بخلاف التابع فانه
يشارك ما قبله في سائر
أحواله من الاعراب نحو
مررت بزيد الكريم
ورأيت زيدا الكريم وجه
زيد الكريم والتابع على
خمس أنواع النعت
والتوكيد وعطف البيان
وعطف النسق والبدل

(ص)

هـ نعت تابع متم ماسبق *
بوسمه أو رسمه ما به اعتاق
(ش) عرف النعت بأنه
التابع المكمل متبوعه
ببيان صفة من صفاته نحو
مررت برجل كريم أو من
صفات ما يتعلق به وهو
سببيه نحو مررت برجل
كريم أبوه فقوله التابع
يشمل التوابع كلها وقوله
المكمل إلى آخره يخرج
للماعدا النعت من التوابع
والنعت يكون للتخصيص
نحو مررت بزيد الخياط
والبدل نحو مررت بزيدا

يراد فيه الوصف والصفة على المختار لكن النعت عبارة الكوفيين وهما للبصريين (قوله الاسماء) خصها
بالذكر لانها الاصل ويتصور فيها جميع التوابع فلا يرد أن التوكيد اللفظي والبدل والنسق قد تتبع غير الاسم
وفي قوله الاول اشارة الى منع تقديم التابع على متبوعه وهو المشهور ويصرح به في النعت قوله الآتي متم
ماسبق وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة اذا كانت متعددة تقدم بعضها كقوله

ولست مقرا للرجال ظلامه * أي ذاك عماسى الاكرمان وغاليا

وأجاز الكوفيون تقديم المعطوف بشرط ثانى * واعلم انه يمنع فصل التابع من متبوعه باجنبي محض
عن كل منهما كررت برجل على فرض عاقل أبيض بخلاف ما ليس كذلك كعمول التابع نحو حشر علينا
يسيرا والمتبوع كيجبى ضربك زيدا الشديد وكعامل المتبوع نحو زيدا ضربت القائم ومنه غير الله أخذ
وليافاطر السموات وعمول عامله نحو سبحان الله عما يصفون عالم الغيب ومنه ولا يحزن ويرضين بما
آتيتهن كلهن ومفسر عامله نحو ان امرؤ هلك ليس له ولد والقسم نحو زيدا والله العاقل وجوابه نحو بلى ربى
لتأتينكم عالم الغيب والاعتراض نحو انه تقسم لو تعلمون عظيم والاستثناء نحو قوم الليل الا قليلا نصفه وغير
ذلك مما نقله الصبان عن الهمع (قوله في اعرابه) قيل أى وجودا وعدمه ما يدخل نحو قام قام ولا لا ما ليس
بمع بالكن هذا خارج بقوله الاسم فلا يصح ادخاله هنا وقد مر الاعتذار عن التقييده والمراد الاعراب
وما يشبهه من حركة عارضة ليدخل نحو يازيدا الفاضل بالضم مما أتبع فيه المنادى على لفظه فانه مشارك
في شبه الاعراب وكذا في نفس الاعراب لكنه محلى في زيد ومقدر في الفاضل لان ضمته مجرد اتباع لفظا
زيد لا بناء ولا اعراب لعدم مقتضيهما فتدبر (قوله مطلقا) أى الحاصل في ذلك التركيب والمتجدد في
غيره وزاد ابن الناظم وغيره قيد غير خبر ليخرج نحو حامض من قولك الرمان حاو حامض فانه مشارك في
الاعراب الحاصل والمتجدد بالغسخ وليس تابعا (قوله على خمسة أنواع) والعامل فيها عند الجمهور وهو
العامل في متبوعها الا البدل فعامله مقدر خلافا للبدل وقيل العامل في الجميع مقدر وقيل العامل في النعت
والبيان والتوكيد التبعية وفائدة الخلاف جواز الوقف على المتبوع على القول بتقدير العامل دون غيره
واذا اجتمعت التوابع فاعمل بترتيب قوله

قدم النعت فالبيان فاكد * ثم أبدل واختم بعطف الحروف

(قوله بوسمه) الهاء فيه وفي به عائدة لما سبق وهو المتبوع والباء سببية والوسم اما اسم بمعنى العلامة ففيه
حذف مضاف أى متم متبوعه بسبب بيان علامته أى صفته وعلى هذا حل الشارح أو مصدر بمعنى التعليم بها
من رسمته بالسمة ومما علمته بالعلامة أى متم متبوعه بسبب تعليمه أى دلالاته على معنى فيه ان كان نعنا
حقيقية وفيما يتعلق به ان كان سببيا (قوله المكمل متبوعه الخ) أى أصل وضعه التكميل ببيان الصفة
للايضاح بها والتخصيص وأما كونه للبدل ونحوه فجواز كفاي الصبان أو المراد بالمكمل المقيد ما يطلبه
المنعوت بحسب المقام من تخصيص أو مدح مثلا فيشمل جميع أقسامه وهذا أقرب لصنيع الشارح فتدبر
(قوله لماعدا النعت) أى لانه ليس شئ من التوابع يدل على صفة المتبوع أو صفة ما يتعلق به سوى النعت
ولذلك وجب فيه الاشتقاق ليسدل على الذات والمعنى القائم بما يخرج البدل والنسق بالمكمل لانه لا يقصد
بهما وضع التكميل بايضاح ولا تخصيص ويخرج البيان والتوكيد ببيان الصفة لانهما وان كلاهما لا يوضح
ورفع الاحتمال لكن لا ببيان الصفة بل يكون لفظهما أصرح من الاول اذ هما عين متبوعهما وكذا البدل اذا
عرض له الايضاح والنسق اذا كان للتفسير (قوله للتخصيص) أراد به ما يرفع الاشتراك اللفظي في المعارف
وهو المسمى بالايضاح كمثاله وتقليل الاشتراك المعنوي في التكررات وهو المشهور باسم التخصيص كجاء

الكريم ومنه قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم وللهم نحو مررت بزيد الفاسق ومنه قوله تعالى فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم وللرحم نحو
مررت بزيد المسكين وللتأكيده نحو أمس الدابر لا يعود وقوله تعالى فاذا نفخ في الصور

نفخة واحدة (ص) وليعط في التعريف والتذكير * لما تلا كاهن يقوم كرما (ش) النعت يجب فيه أن يتبع ما قبله في إعرابه وتعريفه
أو تنكيره نحو صررت يقوم كرما وصررت بز يد الكريم فلا نعت المعرفة بالنكرة فلا تقول صررت بز يد كريم ولا نعت النكرة بالمعرفة
فلا تقول صررت برجل الكريم (ص) وهو ليدى التوحيد والتذكير أو * سواهما كالفاعل فاقف ما قفوا (ش) تقدم أن النعت لا يبد من
مطابقته للمنعوت في الإعراب والتعريف أو التنكير وأما مطابقته للمنعوت في التوحيد وغيره وهو التثنية والجمع والتذكير وغيره وهو التأنيث
فحكمه فيها حكم الفعل فإن رفع ضمير استمر أطابق المنعوت مطاقا نحو يز يد رجل حسن والزيدان رجلان حسنان والزيدون رجال حسنون
وهند امرأة حسنة والهندان حسنتان والهندات نساء حسنات فيطابق في التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع كما يطابق
الفعل لوجئت مكان النعت بفعل (٥٢) فقلت رجل حسن ورجلان حسنا ورجال حسنا وأما حسنت وأما حسنتا ونساء

حسن وان رفع ظاهرا
كان بالنسبة إلى التذكير
والتأنيث على حسب ذلك
الظاهر وأما في التثنية
والجمع فيكون مفردا
فيجزي مجرى الفعل إذا
رفع ظاهرا فتقول صررت
برجل حسنة أمه كما تقول
حسنت أمه وبأمرأتين
حسن أبواهما ورجال
حسن أبواهم كما تقول
حسن أبواهما وحسن
أبواهم فالخاصل أن النعت
إذا رفع ضمير أطابق المنعوت
في أربعة من عشرة واحد
من ألقاب الأعراب وهي
الرفع والنصب والجر
وواحد من التعريف
والتذكير وواحد من
التذكير والتأنيث وواحد
من الافراد والتثنية والجمع
وإذا رفع ظاهرا طابقه في
اثنين من خمسة واحد من

رجل تاجر (قوله نفخة واحدة) لاشك أن واحدة للتأنيث لان المرة مستفادة من تحويل المصدر
الأصلي وهو نفخ إلى فعلة وليس هذا كرجة وبغمة مما يبنى على التأنيث حتى يكون قوله واحدة تأسيسا لا تأكيداً
كفيل فتأمل (قوله في التعريف والتذكير) في معنى من البيانية لما الأولى لا الثانية لأنها واقعة على
المنعوت والواو بمعنى أولان الثابت للمنعوت أحدهما وقوله بلاصلة أو صفة للثانية جرت على غير ما هي له ولم
يبرز لامن اللبس على مذهب الكوفيين ونائب فاعل يعط ضمير النعت وما الأولى مفعولة الثانية أي وليعط
النعت مائت للمنعوت الذي تلاه هو من التعريف أو التنكير (قوله مجرى الفعل إذا رفع ظاهرا) أي
في وجوب تأنيثه بالتاء لتأنيث مفعوله وتجرده من علامة التثنية والجمع على الافة القصص حتى سواء كان
منعونه مفردا مؤنثا أم لا نعم يجوز على هذه الافة تنكير الوصف إذا كان مفعوله جمعا كمررت برجل كرام
أبواهم هو الأوضح لأنه يخرج عن موازنة الفعل بالتنكير فلم يجز مجراه ومقتضى كونه كالفعل جواز
تثنيته وجمعه تصحيحا على لغة كوفي البراغيت كالفاعل فيقال صررت برجل كريمين أبواه وحسنتين
ظاهرا وهو كذلك ومقتضاه أيضا جواز برجل قائم اليوم أمه بلا تأنيث للفصل وبأمرأة حسن نغمتها
لجوازية التأنيث وبه صرح بعضهم سم (قوله طابق المنعوت في أربعة الخ) أي ما لم يمنع مانع ككون
الوصف يستوي فيه المفرد وغيره كصبور وجرح وكونه فعل تفضيل مجردا أو مضافا للنكرة فإنه يلزم التذكير
والافراد (قوله وذرب) بالذال المجهمة هو الحاد اللسان مطلقا أو في الشر فقط أو الحاد من كل شيء أو
بالمهمل الخبير بالاشياء المعتاد (قوله لا يشتق الخ) أي عند الاكثرين رذهب جمع محققون كابن
الحاجب إلى أنه لا يشترط في النعت كونه مشتقاً بل الضابط دلالة على معنى في متبوعه كالرجل الدال على
الرجولية دما يبنى على هذا فيجوز في اسم الجنس المحلى بالبداسم الإشارة كونه نعتا ككونه بدلا
أو بيانا نحو هذا الرجل قائم أو على الأول فلا يجوز كونه نعتا لا المشتق كهذا القائم رجل (قوله وهو اسم
الفاعل الخ) أفاد بالخصر أن أسماء الزمان والمكان والآلة لا تدخل في المشتق بهذا المعنى إذ لا تدل على
صاحب الحدث بل على زمانه أو مكانه أو آله وهو اصطلاح النحاة ما تفسر الصرفيين له بما أخذ من المصدر
للدلالة على معنى وذات منسوب لها فيشملها ودخل في اسم الفاعل ما بعناه من أمثلة المبالغة وفي اسم
المفعول ما بعناه من نحو قتل وصبور (قوله كأسماء الإشارة) أي غير المسكنة إمامي فظرف يتعلق
بمحذوف هو الوصف كمررت برجل هناك أي كأن (قوله ذو) أي وفردعها (قوله والموصولة)

ألقاب الأعراب وواحد من التعريف والتذكير وأما الخمسة الباقية وهي التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع
فحكمه فيها حكم الفعل إذا رفع ظاهرا فان أسند إلى مؤنث أو أن كان المنعوت مذكرا أو أن أسند إلى مذكرا أو أن كان المنعوت مؤنثا
وان أسند إلى مفرد أو معنى أو مجموع أفراد وان كان المنعوت بخلاف ذلك (ص) وانعت بمشتق كصعب وذرب * وشبهه كذا وذو والمنسوب
(ش) لا ينعى إلا بمشتق لفظا وتما ولا والراد بالمشتق هنا ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وصاحبه وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة باسم الفاعل وأفضل التفضيل والمؤنث بالمشتق كأسماء الإشارة نحو صررت بز يد هذا أي المشار إليه وكذا ذو بمعنى صاحب والموصولة
نحو صررت برجل ذي مال أي صاحب مال وبز يد ذوقام أي القائم والنسب نحو صررت برجل قرشي أي منتسب إلى قريش (ص)
وانعتوا بجملة منكرة * فاعطيت ما أعطيت خبرا

(ش) تقع الجلة نعمتا كما تقع خبرا وحالا وهي مؤولة بالنكرة ولذلك لا ينعى بها إلا النكرة نحو مرت برجل قام أبوه أو أبوه قائم ولا ينعى بها المعرفة فلا تقول مرت برجل قام أبوه قائم وزعم بعضهم أنه يجوز نعت المعرفة باللام الجنسية بالجلة وجعل منه قوله تعالى وآية طم الليل نسلخ منه النهار وقول الشاعر ولقد أمر على اللثيم يسنى * فخصيت ثمت قلت لا يعنيني فنسلخ صفة الليل ويسنى صفة اللثيم ولا يتعين ذلك لجواز كون نسلخ ويسنى حالين وأشار بقوله فأعطيت ما أعطيته خبرا * إلى أنه لا بد للجلة الواقعة صفة من ضمير ربطها بالموصوف وقد تحذف للدلالة عليه كقوله وما أدري أغبرهم نساء * وطول الدهر أم مال أصابوا التقدير أم مال أصابوه حذف فاعله كقوله عز وجل واتقوا بما لا يحجز عن نفسك شيئا أي لا يحجز في حيزه حذف فيه وفي كيفية حذفه قولنا أحدهما أنه حذف بحالته دفعة واحدة والثاني أنه حذف على التدرج فحذفت في أولها فصل الضمير بالفعل (٥٣) فصارت يحجز به ثم حذف هذا الضمير المتصل فصارت يحجز (ص)

(و) يمنع هنا إيقاع ذات الطالب وان أنت فالقول أضمر نصب (ش) لا تقع الجلة الطليعية صفة فلا تقول مرت برجل أضربه وتقع خبرا خلافا لابن الأنباري فتقول زيد أضرب به ولما كان قوله فأعطيت ما أعطيته خبرا يوهم أن جعل جلة وقعت خبرا يجوز أن تقع صفة قال * وامنح هنا إيقاع ذات الطالب * أي امنع وقوع الجلة الطليعية في باب النعت وان كان لا يمنع في باب الخبر ثم قال فان جاء مظهره أنه نعت فيه بالجلة الطليعية فيخرج على اضمار القول ويكون المضمرة صفة والجلة الطليعية معمول القول المضمرة وذلك كقوله حتى إذا جنى الظلام واختلط

لا يشملها قول المتن وذى بالياء الأعلى لغة أعرابها لأن المبنية تلزمها الواو ومثلها في الوصف بها سائر الموصولات المبدوءة بال وأل نفسها بخلاف من وما وأي (قوله مؤولة بالنكرة) أي لا نكرة حقيقة وإن جرى على الاستسنة قال الرضي لأن التعريف والتشكيك من خواص الاسم والجلة من حيث هي جلة ليست اسما وان أدات به فنحوجاه رجل قام أبوه أو أبوه قائم في تأويل جامع رجل قام أبوه ونحو جاء رجل أبوه زيد في تأويل كأن أبوه زيد (قوله الجنسية) هي لام الحقيقة في ضمن فردمهم ولذا كان مدخولها في معنى النكرة وتسميها البيانيون لام العهد الذهني أي الحقيقة في الذهن (قوله وآية طم الليل) أي حقيقة في ضمن أي فرد في اللبالي لأن السليخ من الأفراد لا الحقيقة (قوله حالين) أي نظر الصورة التعريف لا يقال الحالية تغيب تقييد السبب بحال المروم مع أن المراد أنه دأبه وعادته أبدا وإن لم ير عليه لأنه لا مانع من إرادة التقييد بل قوله فخصيت الخ يدل على أنه مر عليه حال السبب وتناول عنه ولئن سلم فجعل الحال لازمة مفيد لذلك (قوله من ضمير ربطها) أي فهي كالخبر في أصل الربط وإن لم يتبين فيه الضمير حينئذ كما مر لأن طلب المبتدأ له أقوى من طلب المنعوت للنعت فاكنتي فيه بأدنى ربط بخلاف النعت لم يقل ما أعطيته حالا للإشارة إلى أن جلة النعت أشبه بالخبر من الحال ولذا لا تربط بالواو خلافا للزحزحري (قوله وما أدري الخ) قبله كتبت إليهم كتباصرا * فلم يرجع إلى لها جواب وما أدري الخ (قوله وامنح هنا الخ) في قوة الاستثناء من قوله فأعطيت الخ كما أشاره الشارح في البيت الأول شرطان وهذا ثالث وبقى وجوب ذكر منعوتها كما سيأتي آخر الباب (قوله لا تقع الخ) أي لأن النعت يعين منعوته ويخصه فلا بد من كونه معلوما للسامع قبل ليحصل به ما ذكره والانشائية ليست كذلك لأنه لا خارج لدلولها إذ لا يحصل إلا بالتلفظ بها ولم يكن الخبر معرفا للمبتدأ ولا مخصصا له جاز كونه انشائية (قوله جازا بنق) أي بلين مخلوط بالماء كثيرا حتى قل بياضه وأشبه لون القندس في زرقته (قوله فان قلت الخ) حاصله على القول الصحيح من وقوع الانشاء خبرا له يحتاج لاضمار القول أم لا المختار لا وقد مر تحقيقه في المبتدأ (قوله كثيرا) ومع كثرته مقصور على السماع كوقوعه حالا وإن كان أكثر من النعت وقد يشترط في قوله ونعتوا وشروط المصدر كونه مفرا من كرا كما في المتن ومنسكرا ومنسكرا وهو مؤولا وثلاثيا أو بوزنه وان لا يبدأ بهم زائدة كزارومس بريقيل والامتنع النعت به رأسا وفائدة هذه الشروط ضبط ما سمع لا القياس عليها (قوله فالتزموا الخ) أي لأن المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى

* جازا بنق هل رأيت الذئب قط فظاهر هذا أن قوله هل رأيت الذئب قط صفة لائق وهي جلة طليعية ولكن ليس هو على ظاهره بل هل رأيت الذئب قط معمول لقول مضمرة وهو صفة لائق والتقدير بنق مقول فيه هل رأيت الذئب قط فان قلت هل يلزم هذا التقدير في الجلة الطليعية إذا وقعت في باب الخبر فيكون تقدير قولك زيد أضرب به فأجواب أن فيه خلافا فذهب ابن السراج والفارسي التزام ذلك ومنه ذهب إلا كثرين منهم التزامه (ص) ونعتوا بمصدر كثيرا * فالتزموا الأفراد والتذكيرا (ش) يكثر استعمال المصدر نعتا نحو مرت برجل عدل ويلزم حينئذ الأفراد والتذكير فتقول مرت برجل عدل ورجلين عدل ورجلا عدل وباصرة عادل وباصرة تين عدل وبساعة عدل والنعت به على خلاف الأصل لأنه يدل على المعنى لا على صاحبه وهو مؤول إما على وضع عدل موضع عادل وإما على حذف مضاف والأصل مرت برجل ذي عدل ثم حذف ذي وأقيم عدل مقامه وإما على المبالغة يجعل العين نفس المعنى

ولا يجمع فاجزوه على أصله تنبها على أن حقه أن لا ينعى به لوجوده وانهم توسعوا بحذف المضاف أو قصدها
للبالغة (قوله مجازا) أي من سلامة اطلاق المعنى على محله وهو الذات وأما على الاول فن اطلاق اللزوم
وهو المصدر على اللزوم وهو المشتق وعلى الثاني مجاز بالحذف وقوله أو ادعاء أي بأن يدعى أن الذات هي
نفس المعنى لا غيره مبالغة في انصافها به بالاحتياج الى تأويل أصله كما نقل عن ابن هشام (قوله ونعت
غير واحد) بالرفع مبتدأ خبره جملة اذا اختلف الخ لانه نصب بمحذوف يفسره فرقه لان ما بعداء الجزاء
لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا فيه والمراد بغير الواحد ما دل على متعددا مثنى كان أو جمعا كما مثله الشارح
أو اسم جمع كقوله

فوافيناهم منا بجمع * كاسد الغاب مردان وشيب

أو اسم جنس جمعي كهندي غنم بيض وسود قيل أو أسماء متعاطفة كجاء يذو عمر والطويل والقصير
لكن هذا يجوز فيه وضع كل نعت بجانب صاحبه ولا يتعين فيه العطف (قوله اذا اختلف) أي النعت لفظا
ومعنى كالضارب والكريم أو معنى فقط كالضارب من الضرب بالعصا والضارب من الضرب في الارض
أي السير فيها أو لفظا فقط كالذهب والمنطق فكل ذلك تفرقه واجب (قوله بالعطف) أي بخصوص
الواو اجاء ولذا اعترضوا على ابن الحاجب في قوله الادغام أن تأتي بحرفين ساكن فتحرك قيل الالفت اسم
الاشارة فلا يفرق كمررت بهذين الطويل والقصير لان نعت لا يكون الا طبقه لفظا وفي الحقيقة لا استثناء
لانه لا يجوز نعته بمختلف حتى يفرق نعم يجوز بعضهم ذلك المثال على البديل لا النعت وما اختص به نعت
اسم الاشارة كونه محلي بال فلا ينعى بغيره وامتناع قطعه وفصله منه ولو بغيراً جنبي وأما كونه جنسا لا مشتقا
فغالب دما ميسني (قوله كريمين) ولا يجوز كريم وكريم نعم يجوز مررت بانسانين كريم وكريمة
لاختلافهما تأنيثا ويجوز كريمين نظرا للتغليب ومحل وجوب الجمع في المتفة اذا عدم مانعه والا فيمتنع
أعطيت زيدا أمام السكرين لان التابع في حكم المتبوع ولا يكون اسم واحد مفعولا ولا وثانيا بل يفرد
كل بوصف أو يجمع معان في نعت مقطوع كما اذا اختلف العامل في المنعوتين نص على ذلك الرضي (قوله
ونعت معمولي الخ) نعت مفعول مقدم لا تبع ووحيدى صفة لمحذوف أي ونعت معمولي عاملين ووحيدى الخ
ومعنى وعمل بالجر لاضافة ووحيدى اليه ما وقوله بغير استثناء أي اتبع مطلقا سواء كان المعمولان مرفوعين
فعلين أو خبرين مبتدئين أو منصوبين أو مخفوضين خلافاً لخص الاتباع بالاولين وهذا البيت متعلق بقوله
لا اذا اختلف حيث أفاد ان نعوت غير الواحد اذا كانت متفقة لفظا ومعنى لا تفرق بل تجميع في لفظ واحد فكان
قائلا قال وهل اذا جمعت تكون نعتا تابعا أو مقطوعا فأفاد أنه لا يجوز الاتباع الا اذا اتحد عاملا المنعوتين معنى
وعمل كما مثله الشارح والقطع في ذلك منصوص على جواز بشرطه فقوله أتبع أي ان أردته وسكت عن نعت
معمولي عامل واحد وحكمه انه اذا اتحد عمله ونسبته اليهما في المعنى كقيام زيد وعمر والعاقلان جاز الاتباع
والقطع بشرطه وان اختلفا كضرب زيد وعمر العاقلان وجب القطع وكذا ان اختلفت النسبة دون العمل
كأعطيت زيدا أباه العاقلان كما مر عن الرضي وان اختلف العمل دون النسبة كخاصم زيد وعمر اوجب
القطع عند البصريين وهو الصحيح وجاز هو والاتباع عند غيرهم فقليل يتبع بالرفع تغليباً له وقيل بأيهما
شئت لان كلاهما مخاصم ومخاصم (قوله متجدي المعنى والعمل) زاد بعضهم شرطاً ثانياً وهو اتفاق المنعوتين
تعرىفاً لتكثير التعذر اتباع المعرفة بالنكرة وبالعكس وثالثاً وهو أن لا يكون أول المنعوتين اسم
اشارة كجاء هذا وجاء عمر ولا يجوز العاقلان بالاتباع لان نعت اسم الاشارة لا يفصل منه فان أخرجنا عدم
الفصل لكن مر أن نعت لا يكون الا طبقه في اللفظ فتأمل (قوله فان اختلف معنى العاملين) أي ولو
بالخبرية والانشائية فلا اتباع في قام زيد وهل قام عمر والعاقلان لاختلفا ما خبرا وانشاء وان اتحد معناه

مجازا أو ادعاء (ص)
ونعت غير واحد اذا
اختلف

فعاظما فرقه لا اذا اختلف
(ش) اذا نعت غير الواحد
فاما أن يختلف النعت أو
يتفق فان اختلف وجب
التفريق بالعطف فتقول
مررت بالزبدتين الكريم
والبخيل ورجال فقيه
وكاتب وشاعر وان اتفق
جمعي به مثنى أو مجرعا نحو
مررت برجلين كريمين
وبرجال كريماء (ص)
ونعت معمولي ووحيدى
معنى

وعمل أتبع بغير استثناء
(ش) اذا نعت معمولان
عاملين متجدي المعنى
والعمل أتبع النعت المنعوت
رفعا وانصا وجر نحو ذهب
زيد وانطلق عمر والعاقلان
وحديث زيدا وكنت عمرا
السكرين ومررت بزيد
وجرت على عمر والصالحين
فان اختلف معنى العاملين
أو عملهما

وجوب القطع وامتنع الاتباع فتقول جاء زيد وذهب عمر والعاقِلين بالنصب على اضمار فعل أي أعنى العاقِلين وبالرفع على اضمار مبتدا أي هما العاقِلان وتقول انطلق زيد وتلك عمرا الظرفين أي أعنى الظرفين (٥٥) أو الظرفان أي هما الظرفان

ومررت بزيد وجازت خاله الكاتبين أو الكاتبان

(ص)

وان نعوت كثر وقد تلت

مفتقر الذ كرهن أتبع

(ش) اذا تكررت النعوت

وكان المنعوت لا يتضح

الابها جميعها واجب اتباعها

كأها فتقول مررت بزيد

الفقيه الشاعر الكاتب

(ص)

واقطع او اتبع ان يكن

معينا

بدونها أو بعضها اقطع معلنا

(ش) اذا كان المنعوت

متضحا بدونها كأها جاز

فيها جميعها الاتباع والقطع

وان كان معينا ببعضها دون

بعض وجب فيما لا يتعين

الابه الاتباع وجاز فيما يتعين

بدونه الاتباع والقطع

(ص)

وارفع أو انصب ان قطعت

مضمرا

مبتدأ أو انصبا ان يظهر

(ش) أي اذا قطع النعت

عن المنعوت رفع على

اضمار مبتدأ أو نصب على

اضمار فعل نحو مررت

بزيد الكريم أو الكريم

أي هو الكريم أو أعنى

الكريم وقول المصنف

ان يظهر معناه انه يجب

نحو هذا أبوك ومن أخوك فيمتنع فيه القطع كالاتباع لاختلافهما خبرا وانشاء مع كون أحدهما منوعين مجعولا فيجب فيه تفريق النعتين كما قاله الرضي اذا علم ان لا يخلط بالجهول ويجوز ان كشي واحد (قوله وجب القطع) أي بالنسبة لامتناع الاتباع فلا ينافي جواز التفريق وإيلاء كل نعت صاحبه وانما امتنع الاتباع لئلا يعمل عاملان متنافيان في شيء واحد اذا العامل في التابع هو العامل في المتبوع ولا يمكن أن يجعل العامل مجموعهما لان الشيء الواحد لا يمكن جعله مرفوعا ومنصوبا في آن واحد أما اتحادهما معنى وعملا فيجعلهما كالشيء الواحد في ذلك بحث قدمناه في باب الحال والحاصل ان نعوت غير الواحد ان اختلفت لفظها أو معناها وجب تفريقها اما بالعطف أو بإيلاء كل صاحبه سواء اتحد عامل المنعوتين أو لا وان اتحدت لفظا ومعنى فان اتحد عامل المنعوتين معنى وعملا أو كان العامل واحدا واتحد عمله ونسبته اليهما واتحد المنعوتان تفرقا وتكبرا وجب جمعها مع كونها تابعة أو مقطوعة فان اتفقت شرط من ذلك جاز تفريقها وجاز جمعها مقطوعة دون اتباعها فتأمل (قوله اذا تكررت النعوت) ليس بقيد بل النعت الواحد يجوز قطعه خلافا للزجاج فشرط القطع تعيين المنعوت بدون النعت واحدا أو أكثر واعلم ان النعت اذا قطع خرج عن كونه نعتا كما ذكره ابن هشام وتكون جملته مستأنفة لا محل لها كما قاله الشاطبي (قوله وجب اتباعها) اعترض بان القطع لا يزيد على تركها بالسكينة فكيف منعه مع جواز الترك وأجيب بانها محتاج اليها بمقتضى الغرض والقطع يشعر بالاستغناء فيبينها تناف (قوله أو اتبع) بنقل فتحة الهمزة الى الواو لانه من أتبع الرباعي فهمزته للقطع مفتوحة أما قوله في البيت الآتي وانصب فبكسر الواو على أصل التخلص من الساكنين لانه من نصب الثلاثي فهمزته للوصل (قوله أو بعضها اقطع) مقتضى حل الشارح ان بعضها بالجر عطف على دونها أي وان يكن معينا ببعضها ويحتمل عطفه على الهاء في دونها على منذهب المصنف من جواز العطف على الضمير المخفوض بالاعادة الخافض أي وان يكن معينا بدون بعضها وعليهما ففعل اقطع مخدوف أي اقطع ما سواء على الاول واقطعه وحده على الثاني ويكون المثنى مصراحا بمسئلتى الاستغناء عن جميع النعوت وعن بعضها فقط اما ان جعل بعضها بالنصب ففعل اقطع كقوله المعرب والتقدير ان يكن معينا بدونها فاقطع جميعها أو اتبع جميعها أو اقطع بعضها دون بعض فالمسئلة الثانية مسكوت عنها في النظم معلومة بالمقايسة (قوله الاتباع والقطع) أي بشرط تقديم المتبع ولا يجوز عكسه على الصحيح ويستثنى من اطلاقه نعت اسم الاشارة والنعت المؤكد نحو اهلين اثنين والماتزم الذي نحو الشعرى العجوز فلا يجوز قطعها (تنبيه) محل التفصيل المتقدم اذا كان المنعوت مرفعة أما النكرة فيتعين اتباع الاول من نعوتها ولا يجوز في الباقي القطع سواء افتقر الى جمعها أم لا لان الفساد من نعتها تخصيصها قد حصل بالاول فان كان نعتا واحدا فقط امتنع قطعه على المشهور الا في الشعر (قوله مضمرا) بكسر الميم حال من فاعل ارفع أو فاعل انصب وحذف حال الآخر لادالة عليه ولا تنازع لان الحال لا تضرر ومبتدأ مفعول مضمرا وانصب عطف عليه والالف في ان يظهر للتنبيه كما حل عليه الشارح لان أو التنوينية لا يفرد الضمير بعدها (قوله وهذا صحيح الخ) أي ليسكون حذفه الماتزم أمارة على قصد الانشاء للبدح ونحوه ولو صرح بذلك لفي ذلك القصد ونوهم كونه خبرا مستأنفا (قوله فلما اذا كان لتخصيص) مراده به ما يشمل التوضيح كما مر بدليل مثاله وفي ذلك بحث طاماتوفقت فيه وهو ان شرط القطع تعيين

اضمار الرفع أو الناصب ولا يجوز اظهار هذا صحيح اذا كان النعت لمدح نحو مررت بزيد الكريم أو ذم نحو مررت بعمر والحيث أو ترحم نحو مررت بخاله المسكين فلما اذا كان لتخصيص فلا يجب الاضمار نحو مررت بزيد الخياط والخياط وان شئت أظهرت فتقول هو الخياط أو أعنى الخياط والمراد بالرفع والناصب لفظة هو وأعنى (ص)

عقل

يجوز حذفه وفي النعت يقل

(ش) أي يجوز حذف

المنعوت واقامة النعت

مقامه اذا دل عليه دليل

نحو قوله تعالى أن أعمل

ساعات أي دروعا ساعات

وكذلك يحذف النعت اذا

دل عليه دليل لكنه قليل

ومنه قوله تعالى قالوا الآن

جئت بالحق أي البين وقوله

تعالى انه ليس من أهلك

أي الناجين (ص)

(التوكيد)

بالنفس أو بالعين الاسم

أ كذا

مع ضمير مطابق المؤ كذا

واجهما بأفعل ان تبعما

ماليس واحدا تكن متبعما

(ش) التوكيد قسمان

أحدهما التوكيد اللفظي

وسمائي والثاني التوكيد

المعنوي وهو على ضربين

أحدهما ما يرفع توههم

مضاف الى المؤكد وهو

المراد بهذين البيتين وله

لفظان النفس والعين

وذلك نحو جاء زيد نفسه

فنفسه توكيد لزيد وهو

يرفع توههم أن يكون التقدير

جاء خبر زيد أو رسوله

وكذلك جاء زيد عينه

ولا بد من اضافة النفس

أو العين الى ضمير مطابق

المؤ كذا نحو جاء زيد نفسه

أو عينه وهذا نفسا أو عينها ثم ان كان المؤ كذا بهما مثني أو مجموعا جمعتهما

المنعوت بدون النعت كما في فكيف يتأني في نعت التخصيص مع ان المنعوت يقتصر اليه في تخصيصه وتعيينه به ثم ظهر لي جوابه من التنبيه المتقدم وهو ان نعت التخصيص ليس على اطلاقه بل المراد به خصوص غير الاول من المنعوت المتعددة لنسكرة والشرط موجود فيه لتعيين النسكرة تعيينا بنعتها الاول فيصدق انها متعينة بدون النعت المقطوع مع انه للتخصيص لكونه نعت نسكرة وأما التعيين في نعت التوضيح في المعارف فظاهر واعلم ان النعت المقطوع الى النصب لا يقدر باعني الا في نعت التخصيص أما في نعت المدح ونحوه فيقدر بأذكر أو مدح مثلا كما نقله الساماني عن المحققين والله أعلم (قوله وامان المنعوت الخ) يشمل حذفهما مع النحو لا يموت فيها ولا يحيى أي حياة نافعة (قوله واقامة النعت مقامه) أي شرط صاوحه مباشرة العامل بان لا يكون جملة ولا شبهها مع كون المنعوت فاعلا أو مفعولا أو مجرورا أو مبتدأ اذا الجملة لا تصلح لذلك بخلاف الخبر والحال فلا يحذف المنعوت بهافي غيرهما باطراد الا اذا كان بعض اسم مجرور عن أوفي نحو مناظعن ومنا أقام وفينا سلم وفينا هلك أي فريق ظعن الخ ومنه قوله

لوقلت ما في قومها لم نعلم * بفضلها في حسب وميسم

أي لو قلت ما في قومها أحد بفضلها لم تأثم فكسر التاء من تأثم وقلب الالف ياء وحذفه في غير ذلك ضرورة كقوله * برمي بكفي كان من أرمي البشر * أي بكفي رجل كان الخ (قوله دل عليه دليل) اما صاحبة ما بينه نحو أن أعمل ساعات بعد وألناله الحديد واما باختصاص الصفة به كررت بكتاب وصاها أو غير ذلك والله أعلم

(التوكيد)

هو بالواو أكثر من الهمزة وبها جاء التنزيل يقال كدرو كدنا كيدا وتوكيدا أطلق على التابع الآتي من اطلاق المصدر على اسم الفاعل (قوله بالنفس أو بالعين) أي مراد بهما جازا الشيء وحقيقته وان لم يكن له نفس ولا عين حقيقة فان أريد بالنفس الدم والبالعين الجارحة كسفتكت زيدانفسه وفقتات زيداعينهم يكونا توكيدا فهما في المثال بدل بعض وأولم منع الخلو فتجوز الجمع واذا جمعوا وجب تقديم النفس لانها تطلق على الذات حقيقة بخلاف العين وقيل يحسن فقط ويجوز جرهما بباء زائدة كجاء زيد بنفسه وعمره بعينه بخلاف باقي أفعال التوكيد وأما جازا بأجمعهم فيضم الميم مفردة جمع كفلس وأفلس أي بجمعها تهم فالباء أصلية وليس هو أجمع التوكيدى والاوجب تجربته من الضمير كما هو حكمها وحكم اخواتها كذا في المعنى لكن نقل الساماني وغيره فتح الميم (قوله طابق المؤ كدا) أي افراد أو تذكرا أو غيرهما (قوله ما فعل) أي جمع ما تبسبوزن أفعول أو على أفعال وهذه العبارة أحسن من قوله في التسهيل جمع فاعلان عينا تجمع في القلة على أعيان ولا يؤكده على المختار (قوله ماليس واحدا) هو المثني والجمع وظاهره وجوب جمعهما فيهما لكن نقل الاشموني وغيره جواز غيره في المثني كجاء الزيدان نفسهما ونفسهما وجوب المختار أنفسهما لان المثني جمع في المعنى وكذا كل مثني في المعنى أضيف الى ما يتضمنه كقطعت رأس الكبشين ورأى الكبشين والمختار رؤسهما (قوله جاز زيد نفسه) اضافتها للضمير من اضافة العام للخاص لا الشيء الى نفسه لان النفس أعم من زيد (قوله توههم أن يكون الخ) أي فهو رافع لتوههم المجاز بالحذف أو هو رافع لاحتمال المجاز العقلي باسناد المجيء لغير من هو له لتعلقه به كضرب الامير أي جنده وأما توكيد الشمول فيحتمل رفع المجاز المرسل باطلاق الشكل على بعضه كما يحتمل رفع العقلي باسنادا لبعض لعله ورفع الحذف ويم القسمين ما يرفع توههم غير الظاهر وأما رفع السهو والعاظ فانما يكون باللفظي كما نقله سم عن السعد والسيد ثم المراد بالرفع في ذلك الابعاد لا الرفع بالكيفية كما استظهره ابن هشام بدليل الاينان بألفاظ متعددة ولو صار نسا بالاول لم يؤكدا نائيا (قوله جاء خبر زيد) مثله

على مثال أنفل فتقول جاء الزيدان أنفسهم أو أعينهما أو ألهندان أنفسهم أو أعينهما والزيدان أنفسهم أو أعينهم والهدات أنفسهم أو أعينهم (ص) وكلا إذ كرف الشمول وكلا * كاتاجيعا بالضمير وموصلا (ش) هذا هو الضرب الثاني من التوكيد المعنوي وهو ما يرفع توهم إرادة الشمول والمستعمل لذلك كل وكلا وكاتاجيع فيؤكده بكل وجميع ما كان ذا أجزاء يصح وقوع بعضها وقعه نحو جاء الركب كلها وجميعه والقبيلة كلها وجميعها والرجال كلهم وجميعهم والهدات كلهن وجميعهن ولا تقول جاء زيد كله يؤكده بكلا المثني المذكور نحو جاء الزيدان كلاهما وبكلا المثني المؤنث نحو جاء الهمدان كاتاهما ولا بد من إضافتها كلها إلى ضمير يطابق المؤكده كما مثل (ص) واستعملوا أيضا كمثل فاعله * من عم في التوكيد مثل النافله (ش) أي استعمل العرب للدلالة على

الشمول كمثل عامة مضافا إلى ضمير المؤكده نحو جاء القوم عامتهم وقل من عدها من النحويين في ألفاظ التوكيد وقد عدها سيديويه وانما قال مثل النافله لان عدها من ألفاظ التوكيد يشبه النافله أي الزيادة لان أكثر النحويين لم يذكرها (ص) وبعدها كل أو كذا وأباجعا

جمعا أجمعين ثم جمعا (ش) أي بجاء بعد كل بأجمع ربما بعدها لنقوية قصد الشمول فيؤتى بأجمع بعد كذا نحو جاء الركب كلها أجمع ويجمعاء بعد كلها نحو جاءت القبيلة كلها جمعا وبأجمعين بعد كلهم نحو جاء الرجال كلهم أجمعون ويجمع بعد كلهن نحو جاءت الهمدان كلهن جمع (ص) وبدون كل قد يسمى أجمع * جمعا أجمعون ثم جمع (ش) أي قصد ورد استعمال العرب أجمع

جاء القوم أنفسهم فانه يرفع توهم جاء خبر القوم أو رسوهم لا توهم جاء بهضهم لانه ليس للشمول فتدبر (قوله ذا أجزاء) أي ولو بالنسبة لعامله كاشتريت العبد كله ورأيتهم جميعا لصحة شتر يتصفه ورأيت بعضه بخلاف جاء زيد كله لان المحي لا يتعلق بالبعض (قوله ويؤكده بكلا وكاتاجيعا) أي الدال على اثنين ولو بالهاتف بشرط اتحاد المسند اليهما لا نحو جاء زيد وذهب همر وكلاهما ولا يشترط حلول المفرد محلهما عند الجمهور خلافا للاختفاء والغراء فيجوز اختصم الزيدان كلاهما وان لم يصح اسناد الاختصاص للواحد لان التوكيد قد يكون للنقوية لا لرفع الاحتمال (قوله ولا بد من إضافتها مالح) أي لفظا كما يفيد قول المصنف بالضمير وموصلا فلا يكتفى ببيتها خلافا للزحشري ولا حجة في قوله تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا لاني قراءانا كذا فيها على أن المعنى جميعه موكلان لان يعامل من ما الموصولة وكلا بدل من اسم ان لا تأكيد وفرض الكلام فيها اذا جرت على المؤكده فلا يرد وكل في فلك يسبحون (قوله فاعله) أي موازنها حال كونه مأخوذا من عم ولم يقل عمه لما فيها من الجمع بين الساكنين الذي لا يتأتى في الشعر وقوله مثل النافله حال من فاعله (قوله مضافا إلى الضمير) أي لفظا كمثل ولا يؤكده الا ذوا أجزاء كما يؤخذ من التشبيه (قوله لان أكثر النحويين لم يذكرها) فيه أن سيديويه ذكرها وهو من أجلهم فليست زائدة وأيضا لجميع لم يذكرها الجمهور ولم يذبه عليه فلعله أراد مثل النافله في لزوم التاء لجامع المذكور وغيره كاشتريت العبد عامته كما قال تعالى ويعقوب نافلة أي زائدة على ما طلبه ابراهيم (قوله بأجمع) وقد يجاء بعد أجمع با كتم ثم بأجمع زاد الكوفيون ثم باتبع وكذا بعد أجمعون وأخواته ولا يجوز تقديم بعضها على بعض وقد تمت كل انصها على الاحاطة ثم أجمع لصراحتهم في الجمعية على الباقي ثم أكتع لانه من تكتمع الجلاء اذا انقبض واجتمع ثم أبصع لانه من تبصع العرق اذا سال وهو لا يسيل حتى يجتمع ثم أتبع لانه من التبع وهو الشدة والبرول العنق ولا يتخلو عن اجتماع فكل واحد من أعضائها قبله في الدلالة على الجمعية وهذه الالفاظ يتنوع اضافتها للضمير لانها معارف اما ببيتها أو بالجمعية الجنسية لمعنى الاحاطة والشمول وعلى هذا فاجمع ونحوه غير مصروف للجمعية والوزن وجع لها ولا يعدل لانه جمع لجماء فخفه جمع بسكون الميم كحمراء وجر وعلى الاول تبدل العلمية بالوصفية وقال الساماني يشبه العلمية في التعريف بدون معرف لفظي وأما جمعاء فلا ألف التانيث الممدودة مطلقا (قوله الذلفاء) بالذال المجمة والفاء اسم امرأة وتطابق على المرأة الحسناء والشاهد في أجمع حيث أ كدبه الدهر غير مسبوق بكل وفيه أيضا الفصل بين المؤكده والمؤكده بجملة أبكى ومثله في التنزيل ويرضين بما آتيتهن كلهن (قوله لا يجوز توكيد النكرة) أي لان ألفاظ التوكيد كلها معارف سواء المضاف لفظا وغيره فليزم تحذفها ثم يفار تنكيرها وهو ممنوع عندهم

(٨ - (خضري) ثاني)

في التوكيد غير مسبوقه بكاه نحو جاء الجيش أجمع واستعمال جماء غير مسبوقه بكاه نحو جاء القبيلة جمعا واستعمال أجمعين غير مسبوقه بكاه نحو جاء القوم أجمعون واستعمال جمع غير مسبوقه بكاه نحو جاء النساء جمع وزعم المصنف أن ذلك قليل ومنه قوله ياليتني كنت صبيا مرضعا * تخماني الذلفاء حولاً أكتعا اذا بكيت قبلتني أربعا * اذا ظلت الدهر أبكى أجمعا (ص) وان يفد توكيد من كور قبل * وعن تحاة البصرة المنع شمل (ش) وذهب البصريين انه لا يجوز توكيد النكرة سواء كانت محدودة كيوم رايته وشهره حول أم غير محدودة كوقت زمن رحيل ومنه الكوفيون واختاره المصنف جواز توكيد النكرة

المحدودة لحصول الفائدة بذلك نحو صحت شهرا كله ومنه قوله **نحملني الذلفاء حولاً** أكتعاً * وقوله قد صرّت البكرة يوماً أجمعاً (ص) واغن بكتاني مشى وكلا * عن وزن فعلاء ووزن أفعلا (ش) قد تقدم أن المثني يؤكّد بالنفس أو العين وبكلا وكنا ومنه البصرين أنه لا يؤكّد بغير ذلك فلا تقول جاء الجيذان أجمعان ولا جاء القبيضان جعاً وان استغناء بكلا وكتا عنهما وأجاز ذلك الكوفيون (ص) وان تؤكّد الضمير المتصل (٥٨) * بالنفس والعين فبعد المنفصل عنيت ذا الرفع وأكيدوا عا * سواهما والقيدان يلزمهما

(ش) لا يجوز توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين إلا بعد تأكيده بضمير منفصل فتقول قوموا أنتم أنفسكم أو أعينكم ولا تقل قوموا أنفسكم فإذا أكيدته بغير النفس والعين لم يلزم ذلك فتقول قوموا كالكم أو قوموا أنتم كالكم وكذا إذا كان المؤكّد ضمير رفع بان كان ضمير نصب أوجب فتقول مررت بك نفسك أو عينك ومررت بكم كالكم ورأيتك نفسك أو عينك ورأيتكم كالكم (ص)

وامن التوكيد لفظي يحى * مكرراً كقولك ادرجى ادرجى (ش) هذا هو القسم الثاني من قسمي التوكيد وهو التوكيد اللفظي وهو تكرار اللفظ الأول بعينه نحو ادرجى ادرجى ر قوله فأين إلى أين النجاة ببغلي أنك أنك الا حنون احبس احبس وقوله تعالى كلا إذا دكت

(قوله المحدودة) أي الموضوعة لمدة لها ابتداء وانتهاء كما مثله فالشرط عند الكوفيين حد الشكرة مع شمولية التوكيد كسكن وأجمع وعامة لا المطابقة ثم يفاد تنكيراً لم يشترط الرضى والشايطي سوى حصول الفائدة ومثلاً لهذا أسد نفسه وعندي درهم عينه (قوله حولاً أكتعاً) أي حولاً لشكرة محدودة بالبدن والنهاية وتأكيده من اللفظ الشمول من قولهم حول كتيب أي تام وفيه شاهد أيضاً لأفراد أكتع عن أجمع (قوله قد صرّت) من الصبر وهو التصويت والبكرة بسكون الكاف هنا للوزن وفتحها لغة والمراد بكرة البئر أي لم ينقطع الاستقاء من البئر طول اليوم (قوله واغن) أمر من غنى كفرح بمعنى استغنى (قوله في مشى) أي في تأكيده ما دل على اثنين وان لم يسم في الاصطلاح مشى بكاء زيد وعمرو كلاهما (قوله عن وزن فعلاء) أي عن ثنية موازن فعلاء من الالفاظ المارة في قوله وبعد كل أكيدوا بجمع الخ وكان الأولى ذكر هذا بعد هالاه من تعلقاتها أو أشد مناسبة بهامن توكيد الشكرة (قوله وأجاز ذلك الكوفيون) أي مع اعترافهم بعدم السماع وقياس مذهبيهم جواز في توابع أجمع كما كتعان وكتعاوان (قوله فبعد المنفصل) أي فأكيد بهما بعد المنفصل لثلاثين اللبس في نحو هذ ذهبت نفسها وسعدى خرجت عينيها التبادر أنهما فاعل لا توكيد فإذا قيل ذهبت هي نفسها اندفع ذلك وطرد الباب في غير ذلك وإنما اختص الحكم بالنفس والعين لكثرة استعمالهما في غير التوكيد كعلت ماني نفسك بخلاف باقي الالفاظ (قوله المرفوع المتصل) أي بارزا كان كما مثله أو مستترا كن بقام هو نفسه (قوله بضمير منفصل) الشرط مطلق فاصل ولو غير ضمير نحو قوموا في الدار أنفسكم كالكم كما يقتضيه كلام التسهيل (قوله وامن التوكيد الخ) ما موصول مبتدأ ولفظي خبر لخبر وفالجملة صلاتا ومن التوكيد حال من الضمير في لفظي لأنه في تأويل المشتق وجلة يحى خبر ما أي والذي هو لفظي حال كونه من التوكيد يحى * مكرراً وحذف صدر الصلة لطولها بالظرف (قوله وهو تكرار اللفظ الأول) أي اما بعينه كما مثله ولا يضر فيه بعض تغيير نحو فهل الكافر بن أمه لهم كما قاله السيوطي أو مراد منه كقوله * أنت بالخبر حقيقي قن * ومنه تأكيده الضمير المتصل بالمنفصل والمراد تكراره إلى ثلاث فقط لا اتفاق الادباء على انتفاء أكثر منافي كلام العرب وأما في سورة الرحمن والمرسلات فليس بتأكيده لانه لم تعدد على معنى واحد بل كل آية قيل فيها ذلك فالمراد التأكيد بما ذكر فيها (قوله دكا دكا) منع بعضهم كونه تأكيده لان الثاني غير الأول والمراد دكا بعد ذلك وإنما هو حال التأويل بمراد كذا كذا أول ادخلوا رجلاً رجلاً بقتلار بين وعلمته الحساب بابا بابا بجموعاً أبواباً ومثله صفا صفا أي صفوفاً مختلفة والحال في ذلك مجموع السكمتين ولما لم يكن اعراب المجموع من حيث هو مجموع ظهرا عرابه في كل من جزأيه دفعا للتحكم كذا قيل ورده الفارسي بأن ذلك في القيامة مرة واحدة بدليل فكما ذكره واحدة فيتمين كون الثاني تأكيده كذا صفا صفا فلان الملائكة تكون يوم القيامة معفاوا حد الا يعلم طوله الا الله تعالى (قوله كذا الحروف) وكذا الموصولات لا تؤكّد إلا بعادة الصلة (قوله نعم) حرف جواب يصدق الخبر ويعلم المستخبر ويوعده الطالب ومثله في

الارض دكا دكا (ص) ولا تعد لفظ ضمير متصل * الامع اللفظ الذي به وصل (ش) أي إذا أريد تكرير لفظ ذلك الضمير المتصل للتوكيد لم يجوز ذلك إلا بشرط اتصال المؤكّد بما اتصل بالمؤكّد نحو مررت بك بك ولا تقول مررت بك بك (ص) كذا الحروف غير ما تحصلا * به جواب كنتم وكبلي (ش) أي كذلك إذا أريد توكيد الحرف الذي ليس للجواب يجب أن يعاد مع الحرف المؤكّد ما اتصل به كذا نحو ان زيدا قائم وفي الدار في الدار زيد ولا يجوز ان زيدا قائم ولا في الدار زيد فان كانت الحرف هو ايا كنتم وبلى وجبر وأجل واى ولا جازعاده مرده فيقال لك أقام زيد فتقول نعم نعم أولا ولا ولم يقم زيد فتقول بلى بلى (ص)

ومضمرة الرفع الذي قد انفصل * أكده كل ضمير اتصل (ش) أي يجوز (٥٩) أن يؤكد بضمير الرفع المنفصل كل

ضمير متصل مرفوعا كان
تحوط أنت أو منصوبا نحو
أكرمني أنا أو مجرورا نحو
مررت به هو والله أعلم
(ص)

(العطف)

العطف اما ذو بيان أو
نسق * والفرض الآن
بيان ما سبق * فندو
البيان تابع شبه الصفة *
حقيقة انقصه منه كشفه
(ش) العطف كذا كر

ضربان أحدهما عطف
النسق وسيأتي والثاني
عطف البيان وهو المقصود
بهذا الباب وعطف البيان
« والتابع الجامد المشبه
للصفة في ايضاح متبوعه
وعدم استغلاله نحو أقسم
بالله أبو حفص عمر فعمر
عطف بيان لانه موضوع
لابي حفص فخرج بقوله
الجامد الصفة لانها مشتقة
أومؤولة به وخرج بما بعد
ذلك التوكيد وعطف
النسق لانها لا يوضحان
متبوعهما والبدل الجامد
لانه مستقل (ص)
فأوليه من وفاق الاول
ما من وفاق الاول النعت وله
(ش) لما كانت عطف
البيان مشبه للصفة لزم فيه
موافقة المتبوع كالنعت
فيوافق في اعرابه
ويعرفه أو تنكيره

ذلك جبر بفتح الجيم وسكون التحتية مبنيا على كسر الراء راجل بفتح الجيم مبنيا على سكون اللام واى
بكسر الهمزة كما في المغني فشكل ذلك بقر ما قبله من ايجاب ونفي وأما فلا بطلان الايجاب خاصة فلا يوجب
بهانفي أصلا عكس بل فانها لا يوجب بها الا النفي لتبطله وهو ما مجرد كرمه الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بل
أومع استفهام حقيقى كبل في جواب أليس زيد قائما أي لم يلقف قيامه أو تو بيخه نحو أم يحسبون أنا
لا نسمع سرهم ونجولهم بل أو تفر يرى كآية الست بر بكم قالوا بل وكان القياس أن الايجاب بها هذا لانه
اثبات معنى لان همزة التقرير للنفي ونفي النفي ايجاب ولهذا يمنع ادخال أحد بعده للازمة للنفي لسكنهم راعوا
لفظ النفي وحده فردوه ببلى في الاكثر لتقرر ابطاله المستفاد من الهمزة وتوكده ويجوز اجابته بنعم نظرا
لمعنى الايجاب بشرط أمن اللبس بان لا يتوهم بقاء النفي وعدم ابطاله كما هو شأن نعم ولهذا نازع جماعة
كالسهمي فيما نقل عن ابن عباس لو قالوا نعم الكفر والعدم صراحتهم في الكفر اذ يحتمل ان نعم تصديق
للايجاب المستفاد من مجموع الهمزة والنفي أي أثار بكم كما يحتمل انها تصديق للنفي نفسه بقطع النظر عن
الهمزة ولا كفر على الاول نعم هو غير كاف في الاقرار لاحتماله غير المراد ولهذا لا يدخل في الاسلام بالاله الا الله
يرفع الله لاحتماله نفي الوحدة فأداه في المغني والله أعلم

(العطف)

هولعة الرجوع أطلق على التابع المخصوص لان المتكلم يرجع الى الاول فأوضحه بالثاني أو شرکه معه في
الحكم (قوله الجامد) قال في التسهيل أو بمنزلة بيان كان صفة فصار علمه بالغة كالصق والرحمن الرحيم
(قوله في ايضاح متبوعه) أي ان كان معرفة وتخصيصه ان كان نكرة وقد يكون للمصحح في الكشف
ان البيت الحرام عطف بيان للسكبة على جهة الماسح لا التوضيح وللتوكيد كما قاله بعضهم في قوله
* يا نصر نصرنا * لكن اختار المصنف جعل هذا توكيدا لفظيا (قوله فخرج بقوله الجامد الصفة)
وتخرج أيضا بقوله شبه الصفة لان شبه الشيء غيره وقوله حقيقة انقصه منه كشفه يصلح كونه بيانا لوجه الشبه
ان نظرا الى مطلق انكشاف وكونه بيانا لوجه الفرق بينهما وبين الصفة ان نظرا لقوله به أي ان عطف البيان
يفارق النعت في أنه يكشف المتبوع بنفسه والنعت يكشفه ببيان معنى فيه كما يفارقه في انه جامد لا يؤول
بالمشتق وان أمكن بخلاف النعت فلا بد من تأويله اذا ورد جامدا (قوله لا يوضحان) أي الاصل فيهما
ذلك وقد يعرض لهذا الايضاح (قوله لانه مستقل) ظاهره ان البدل يخرج بعدم الاستقلال دون ما قبله
وليس كذلك لانه يخرج بقيد الايضاح أيضا فلا حاجة لذكر الاستقلال ولا يرد على اخراجه ان كل عطف
بيان يصح بدلا اما استثنى كسيأتي لان جواز الامر من منزل على مقصدي الايضاح والاستقلال (قوله
فأوليه) فترجع على قوله شبه الصفة لان المتبادر منه الصفة الحقيقية التي توافق المنعوت في أربعة من
عشرة فما أشبهها كذلك وأول بمعنى أعط والهاء مفعوله الاول وقوله أولا من وفاق بيان المحذوف مضاف
الى ما هو المفعول الثاني وما بعده بيان لما ولا تنكر ارفيه لان التقدير أعط عطف البيان من موافقة أوله وهو
المبين مثل ما تولاه النعت من موافقة أوله وهو المنعوت وانما قدرنا مثل لان المعطى لعطف البيان ليس هو
عين ما يعطى للنعت بل مثله فتدبر (قوله وتعرفه) أي فلا يجوز تخالفهما تعريفا وتنكيرا أو ما قول
الزخشري ان مقام ابراهيم عطف بيان على آيات فخالف لا جماعهم ولا يصح تخريجهم على مختار الرضى من
جواز تخالفهما في التعريف لتخالفهما افرادا وتذكيرا أيضا وهو ممتنع وكذا لا يصح اعتدال المغني عنه بان
مراده أنه بدل وعبر عنه بالبيان لتأخيرهما في كثير من الاحكام انصهم على ان المبدل منه اذا تعدد ولم يف
البدل بالعدة ٢ تعين قطعه فيخرج على البدلية فالاولى جعله مبتدأ حذفت خبره أي مقام ابراهيم منها (قوله)

وتد كبره أو تأنيته وأراد أو تشيته أو جمعه (ص) ٢ (قوله تعين قطعه) أي ولا يجوز كونه بدل بعض بتقدير الرابطة لانه حينئذ
يكون بدل مفصل من مجمل وهو يجب فيه كون البدل وافي بجميع افراد المجمل اه منه

فقد يكونان منكرين * كما يكونان معرفين (ش) ذهباً كثير النحويين الى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين وذهب قوم منهم المصنف الى جواز ذلك فيكونان منكرين كما يكونان معرفين فيمثل ومن تنكيرهما قوله تعالى يوقد من شجرة مباركة زيتونة وقوله تعالى ويسقي من ماء صديد فزيتونة عطف بيان لشجرة وصديد عطف بيان لماء (ص) وصالحا بدلية يرى * في غير نحو يا غلام يعمر ونحو بشر تابع البكرى * (٦٥) وليس أن يبدل بالمرضى (ش) كل ما جازان يكون عطف بيان جاز أن يكون

بدلاً نحو ضربت أبا عبد الله زيدا واستثنى المصنف من ذلك مسألتين يتبع فيهما أن يكون التابع عطف بيان الأولى أن يكون التابع مفرداً معرفة معرفة معرفة والمتبوع منادى نحو يا غلام يعمر فيتعين أن يكون يعمر عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلاً لأن البديل على نية تكرار العامل فكان يجب بناء يعمر على الضم لأنه لو لفظ بيانه لكان كذلك الثانية أن يكون التابع خالياً عن ال والمتبوع بال وقد أضيف إليه صفة بال نحو أنا الضارب الرجل زيد فيتمين كون زيد عطف بيان ولا يجوز كونه بدلاً من الرجل لأن البديل على نية تكرار العامل فيلزم أن يكون التقدير أنا الضارب زيد وهو لا يجوز لما عرفت في باب الإضافة من أن الصفة إذا كانت بال لا تضاف إلا إلى ما فيه ال أو ما أضيف إلى ما فيه ال ومثلاً أنا الضارب

فقد يكونان (تفريع على قوله فأوليه لا على شبه الصفة والواجب عطفه بالواو على فأوليه أي إذا ثبت أن له مع متبوعه ما للنعته مع منعونه فقد يكونان الخ) وأتى به مع علمه مما قبله رداعلى المخالف (قوله ذهباً كثير النحويين الخ) أي محتجين بان البيان بيان كاسم والنكرة مجهولة فلا تبين غيرها وورد بان بعض النكرة أخص من بعض فيبين غيره وكما يجوز ذلك في النعت (قوله صديد) هو الدم المختلط بالقبيح والمخالف يجعل ذلك كله بدلاً (قوله وصالحا بدلية) أي لبدل الشكل دون غيره (قوله يا غلام) منادى مبنى ويعمر اضم الميم وفتحها علم منقول من مضارع عمر ويعمر وهو منصوب عطف بيان على محل غلام (قوله مسألتين الخ) ضبط ابن هشام ما يمنع فيه البديل دون البيان بما لا يستغنى عنه التركيب أولاً يصبح حوله محل الأول اه والشيء الأول لم يتعرض له المصنف ولا الشارح ومن أفرادها أن تفتقر جملة الخبر الى رابط وهو في التابع كنهه قام زيدا أخوها فلأعرب أخوها بدلاً لخاله جملة الخبر عن الرابط لأنه من جملة أخرى تقديره وكذا جملة الصلة والصفة كجاء الذي أورد رجل قام زيدا أخوه والحال كهذا أخوه وأما الشق الثاني فيدخل فيه مسألتان لأن المنع فيهما عدم صحة أحلاله محل الأول كما بينه الشارح ومن أفرادها أيضاً كون تابع المنادى اسم إشارة أو محلى بال كياز يده هذا أو الحرث وأن يتبع وصف أي في النداء ووصف اسم الإشارة بالخالي من ال كياها الرجل زيد يدا هذا الرجل غلام زيد وجاء هذا الرجل عمرو وان يتبع ما أضيف إليه كالا وكلا يفرق كجاء كلا أخو بك زيد وعمرو وذهبت كلاً أخيتك هند ودعد فيمتنع البديل في كل ذلك لا متناع أحلاله محل الأول إذ لا يدخل حرف النداء على المحلى بال ولا ينادى اسم الإشارة بدون أن يوصف ولا توصف أي في النداء ولا اسم الإشارة بالخالي من ال ولا تضاف كالا وكلا للفرق كما يعلم من أبوابها ومن أفرادها أيضاً أن يضاف فعل التفضيل إلى عام أتبع بقسميه كزيد أفضل الناس الرجال والنساء لأن أفضل بعض ما يضاف إليه فيلزم كون زيد بعض النساء والمنع في هذا الصور كصورتي المتن مبنى على أن البديل لا بد من صحة حوله محل الأول ومنعه بعضهم لأنه يفتقر في الثواني وقد يجوز وفي أنك أنتن يكون أنت بدلاً مع امتناع أن أنت وغير ذلك مما هو كثير (قوله التارك البكرى) وصف مضاف لمفعوله وجملة عليه الطير حال من البكرى وجملة ترقبه حال من ضمير الطير المستكن في عليه أي أنا ابن الذي ترك البكرى بشر حال كون الطير كائنة عليه ترقبه لاجل وقوعها عليه فتعلق وقوعه بخلاف لأنه هو عليه المذكور وخبر الطير جملة ترقبه لثلا يلزم تقديم معمول المعمول للخبر الفعلي على المبتدأ والمصرح بجوازه تقديم معمول نفسه أفاده الصبان والمعنى أنه ترك بشر المذكور مشحناً بالجراح بهاج طالع الروح فالطير واقفة عليه ترقب موته لتزول تأكل منه لأنها لا تقع عليه مادام حي والله أعلم ﴿عطف النسق﴾

بفتح السين اسم مصدر من نسقت الكلام أنسقه عطف بعضه على بعض والمصدر نسقا بالسكون قيل وبالفصح أيضاً يقال نسقت البر نظمته ونسقت الشيء بالشيء إذا أتبعته إياه والمراد هنا المنسوق إطلاقاً للمصدر على المفعول والمعنى هذا باب العطف الواقع في الكلام المنسوق بعضه على بعض (قوله تال بحرف الخ) أي

الرجل زيد قوله أنا ابن التارك البكرى بشر * عليه الطير ترقبه وقوعا فبشر عطف بيان ولا يجوز كونه بدلاً إذ لا يصح أن يكون التقدير أنا ابن التارك بشر وأشار بقوله * وليس أن يبدل بالمرضى * الى أن تجوز كون بشر بدلاً غير مرضى وقصد بذلك التنبيه على مذهب القرامطة والفارسي (ص) ﴿عطف النسق﴾ تال بحرف متبوع عطف النسق * كاخصص بودوناء من صدق (ش) عطف النسق هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف التي ستذكر * كاخصص بودوناء من صدق * فخرج بقوله المتوسط الى آخره بقية التوابع (ص)

فالعطف مطلقا بواو ثم فا * حتى أم أو كفيك صدق ووا (ش) حروف العطف على قسمين أسد هما ما يشرك المعطوف مع المعطوف عليه مطلقا أي لفظا وحكما وهي الواو نحو جاء زيد وعمرو ونحو جاء زيد وعمرو والفاء نحو جاء زيد وعمرو وحتى نحو قدم الحاج حتى المشاة وأم نحو أريد عندك أم عمرو وأونحو جاء زيد وعمرو والثاني ما يشرك لفظا فقط وهو (٦١) المراد بقوله (ص)

وأنتبهت لفظا بحسب بل ولا لكن كلم يبدأ ص ولكن طلا (ش) هذه الثلاثة تشرك الثاني مع الأول في إعرابه لا في حكمه نحو ما قام زيد بل عمرو وجاء زيد وعمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا (ص)

فالعطف بواو لاحقا وسابقا في الحكم أو مصاحبا وافقا (ش) لما ذكر حروف العطف التسعة شرع في ذكر معانيها فالواو يطلق الجمع عند البصريين فإذا قلت جاء زيد وعمرو دل ذلك على اجتماعهما في نسبة الجيء إليهما واحتمل كون عمرو جاء بعد زيدا وجاء قبله أو جاء مصاحبا وإنما يتبين ذلك بالقرينة نحو جاء زيد وعمرو بعده وجاء زيد وعمرو قبله وجاء زيد وعمرو معه فيعطف بها اللاحق والسابق والمصاحب ومذهب الكوفيين أنها للترتيب ورد بقوله تعالى إن هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا (ص)

واختص بها عطف الذي لا يثنى

معطوف النسق تابع بسبب حرف أو مع حرف ولو تقدير الان حذف العاطف جائز عند المصنف ولوفى غير سرد الأعداد وقوله متبع أي مشرك للثاني بالأول في الحكم مخرج لأي تفسيرية في رأيت فضنه رأيت أسدا فان أسدا عطف بيان بالاجلي لا نسق وإن كان تابعا بحرف لانه غير مشرك خلافا للكوفيين وليس لنا عطف بيان يتبع بحرف سوى هذا نصريح ودخل في التعريف النعوت المعطوفة فان إعرابها بالعطف ولا تسمى نعوتا في الاصطلاح (قوله مطلقا) أي لفظا ومعنى كما يفسره التقييد بعده وهو حال من المبتدأ على رأي سيبيو وأمن ضميره في الخبر على مذهب الأخفش والمصنف من جواز تقديم الحال على عاملها الظرفي (قوله أم أو) بنقل فتح الميزة لليم (قوله أحدهما ما يشرك الخ) قال الناظم هذا هو الصحيح في أم وأوران قال الاكثر بعدم تشريكهما في المعنى لان ما بعدهما ما يشرك لما قبلهما في المعنى المراد منهما من مساواة أو شك مثلاً نعم إذا اقتضيا اضرايا شركا لفظا فقط كبل ولم يثنه عليه هنا لقلته واختلاف لفظي لان نظرا لاكثر الى عدم تشريكهما في معنى العامل إذا القيام مثلاً لم يثبت الا لاحد المتعاطفين لاهما معا والثاني نظرا الى معناهما المتعاطفين من احتمال كل من المتعاطفين لثبوت القيام ونفيه وصلاحيتهما (قوله بحسب) الغاء زائدة لتزوين اللفظ وحسب مبتدأ مبني على الضم لحذف المضاف اليه ونية معناه والخبر محذوف أو هي خبر محذوف أي حسبك ذلك أو فذلك حسبك أي كافيك عن طلب غيره (قوله طلا) بفتح المهملة مقصورا هو ولد الفلبية أول ما يولد وقيل ولد البقرة الوحشية وقيل ولد ذوات الظلف مطلقا والجمع أطلاء كسبب وأسباب وأما الأطلاء بالكسر محدودا فالخمر وأما المضموم فمردود الدم ومقصوره الاعناق أو أوصولها جمع طلية أو طلاة كما في القاموس (قوله لطلق الجمع) أي الاجتماع في الحكم وهو بمعنى الجمع المطلق أي عن التقييد بجمعية أو غيرها فلا فرق بين العبارتين وأما الفرق بين مطلق ماء وماء مطلق فاصطلاح للفقهاء في خصوص ذلك (قوله ورد الخ) أي لان مراد المشركين بقولهم ونحيا الحياة الدنيا لا حياة البعث لانكارهم له واعلم ان استعماله عند عدم القرينة في المعية أرجح وأكثر في سبق ما قبلها أرجح وكثير وفي تأخره مرجوح وقيل (قوله لا يثنى متبوعه) أي لكون الحكم لا يقوم بالاعتداد كالاختصاص ونحوه وإنما اختصت بذلك الواو وترجح المعية فيها قال في التصريح ذكر المصنف ما اختصت به ثلاثة أحكام هذا وعطف السابق على اللاحق وعطف عامل حلف وبقى معموله كما سيأتي آخر الباب ثم وصلها الى أحد وعشرين وفي بعضها انتقاد كما بينه الصبيان فان حتى تشاركها في الثاني على الصحيح كات كل أبلى حتى آدم والفاء في الثالث كاشتريته بدينهم فصاعدا (تنبيه) زعم الكوفيون ان الواو تقع زائدة فيكون دخولها تكررها وجها لو أنه قوله تعالى حتى إذا جاءوها فتمتحت أبوابها وقال لهم خزننها وقوله فلما أسلموا له للجبين ونادى به فالأولى فيهما أو الثانية زائدة وما به جواب إذا ولما وقيل هما عاطفتان أو للحال بتقدير قد والجواب فيهما محذوف أي كان كيت وكيت والزيادة ظاهرة في قوله

فما بال من أسعى لاجبر عظمه * حفاظا وينوي من سفاهته كسرى

وقوله ولقد رمتك في المجالس كلها * فإذا وأنت تعين من يبغيثني

فان ما بعده إذا الفجائية لا يقرن بالواو ووجهه ينوي حال من من وهو مضارع مثبت لا يقرن بالواو إلا أن يقدر

متبوعه كاصطف هذا وابني (ش) اختصت الواو من بين حروف العطف بانها بعطف بها حيث لا يكتفى بالعطف عليه نحو اختصم زيد وعمرو ولو قلت اختصم زيد لم يجوز مثله اصطف هذا وابني وتشارك زيد وعمرو ولا يجوز أن يعطف في هذه المواضع بالفاء ولا بغيرها من حروف العطف فلا تقول اختصم زيد وعمرو ولا ثم عمرو (ص)

والغاء للترتيب بانفعال
 ثم للترتيب بانفعال
 (ش) أي تدل الغاء على
 تأخير المعطوف عن
 المعطوف عليه متصلاً به
 ثم على تأخيره عنه منفصلاً
 أي مترخياً نحو جاء زيد
 فعمرو ومنه قوله تعالى الذي
 خلق فسوى وجازى بينهم
 عمرور ومنه قوله تعالى والله
 خلقكم من تراب ثم من
 نطفة (ص)
 واخص بقاء عطف ما
 ليس صله
 على الذي استقر أنه الصلة
 (ش) اختصت الغاء بأنها
 تعطف ما لا يصلح أن يكون
 صلة لخلوه عن ضمير
 الموصول على ما يصلح أن
 يكون صلة لاشتغاله على
 الضمير نحو الذي يطير
 فيغضب زيد الباب ولو
 قلت ويغضب زيد أو ثم
 يغضب زيد لم يجز لأن الغاء
 تدل على السببية فاستغنى
 بها عن الرابط ولوقلت الذي
 يطير ويغضب منه زيد
 الباب جاز لأنك أتيت
 بالضمير الرابط (ص)
 بعضاً بحيث اعطف على كل ولا
 * يكون الاغاية الذي تلا
 (ش) يشترط في المعطوف
 بحيث أن يكون بعضاً ما قبله
 وغاية في زيادة أو نقص
 نحو مات الناس حتى
 الانبياء وقدم الحاج حتى
 المشاة (ص)

له مبتدأ أي وهو ذوو أفاده المبنى (قوله بانفعال) المراد به التعقيب وهو في كل شيء بحسبه كترقيج زيد
 فولده إذا لم يكن بينهما الامدة الجمل وإن طالت ولا يرد على الترتيب قوله تعالى أهلكتكم ناهياً بآسنان من
 حيث أن الأهللك به البأس لا قبل له لأن المعنى أردنا أهللكم فجاءها وكذا يقال في حديث توفى ففعل
 وجهه الخ ولا يرد على الثاني قوله تعالى أخرج المرحى فجعله غشاه ولا قوله فتصبيح الأرض مخضرة من حيث
 أن جملة غشاه أي أي أسود من شدة اليبس لا يعقب استراحته واخضرار الأرض لا يعقب انزال الماء لأن
 التقدير فضت مدة فجعله غشاه فتصبيح الأرض لا يقال مضى المدة بتمامها لا يعقب الإخراج والانزال لأنه
 يكفي تعقيب أولها وقيل الغاء فيها نائبة عن ثم وهو من باب ترقج فولده (قوله أي تدل الغاء الخ) والغالب
 إذا ولها جلة أو صفة أن تدل على السببية مع العطف والتعقيب نحو فوكره موسى ففضى عليه لا يكون
 منها فالثون ومن غير الغالب عدم السببية نحو فراغ إلى أهله فجاء بجمل سمين فقر به لقد كنت في غفلة
 من هذا فكشفنا فقلت امرأته في صرة فصكت فالزجرات زجراً فالتاليات ذكر أولاً يرد على كون السببية
 تعيد التعقيب نحو أن يسلم فهو يدخل الجنة لأن عدم التعقيب فيه لعدم تمام السبب إذا السبب التام للجنة
 وحدها هو الإسلام ولستمراره إلى الموت بالواجب لتطهيره بالنار وألا قاله الدماميني (قوله) ثم على تأخيره
 الخ اعترض بقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجاً فان خلق بني آدم متأخر عن خلق
 زوجته حواء وأجيب بأنها عاطفة على محذوف صفة للنفس أي من نفس أنشأها ثم جعل الخ أو أن ثم بمعنى
 الواو وزعم الاخفش والكوفون أنها زائدة كما في قوله تعالى ثم تاب عليهم ليتوبوا فان تاب جواب إذا قبله ورد
 بان الجواب محذوف أي حتى إذا ضاقت عليهم الأرض الخ كان كبت وكبت ثم تاب الخ (قوله اختصت
 الغاء بأنها الخ) اقتصر على ذلك مراعاة للثمن بالافتحص بعكسه أيضاً وهو عطف الصلة على ما ليس صلة
 كجاء الذي تقوم منه فيغضب هو كذا تختص بعطف جلة لا تصلح للخبر أو الوصف أو الحال على ما تصلح له
 وعكسه كزيد يقوم فيقعد عمرو وصيرت برجل أو زيد يقوم فيقعد عمرو وعكس ذلك فلو قال وتنفرد
 الغاء بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين من صلة أو صفة أو خبراً وحال لكان أولى في
 التسهيل تختص أيضاً بعطف مفصل على مجمل متعدين معنى نحو ونادى نوح ربه فقال الخ والترتيب في مثله
 ذكرى لا معنوي لا اتحاد معناهما ويمكن أن يجعل من ذلك توفراً ففتل وجهه الخ (قوله الذي يطير الخ)
 جلة يطير صلة الذي وعندها الضمير المستتر في يطير وجلة يغضب زيد عطف عليها خلت من العائدات عطفها بالغاء
 السببية والذباب خبر الذي (قوله بهضا) أي جزأ كالك السمة حتى رأسها أو فردا ككرمت القوم
 حتى زيدا أو نوعاً كامثله وكذا ما هو مثل البعض في شدة الاتصال كالعجب في الجارية حتى حديثها بخلاف
 حتى ولدها وأما قوله

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله * والزاد حتى نهـ له ألقاها

بنصب فعل فعل تأويله بالقي ما يشقه والنعل بهضم فصح عطفه وألقاها على هذا كيداً أو أن حتى ابتدائية
 ونعله نصب بمحذوف يفسره ألقاها كما إذا رفع على الابتداء والخبر وروى بالجر على جملها جارة فيكون
 الغاء النعل آخر (قوله في زيادة ونقص) أي معنويين كما مثله ويبرز عنهما بالشرف والخسة أو حسين
 كوهبت الأعداد الكثيرة حتى الأولف المؤمن يجرى بالحسنة حتى مثقال الذرة ويشترط أيضاً كونه
 مفرداً لا جلة صريحاً لا مؤثراً لا قيل وظاهر الاضمحار كما هو شرط مجرورها والحق عدم هذا في جوز قام الناس
 حتى أنا فشرط معطوفها أو بهمة فقط سواء كان آخر أم لا وأما مجرورها فشرطه أن يكون مفرداً وظاهراً
 وأخراً أو متصلاً به سواء كان صريحاً كخني مطلع الفجر أو مؤثراً كخني يرجع اليك موسى وسواء كان غاية
 في خسة أو شرف أم لا فلكل منهما محموم وخصوص في كات السمكة الخ تصلح للعطف والجر لأن

الرأس آخر وهي غاية في الخسة لاستقدارها غالباً وفي حتى يرجع تعيين للجرا لا اتصال الرجوع بأخر العكوف مع كونه ليس صريحاً ولا بصلاً ولا غاية في زيادة أرفق وفي أمثلة الشارح تعيين للعطف لأن ما بعدها ليس آخراً ما ان وقع بعدها جملة اسمية كخني ماء دجلة أشكل أراضوية كخني عفواً أو مضارع صرفوع لسكونه حالاً وماضياً كخني بقوله الرسول فهي ابتدائية لأنها هي الداخلة على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها ويسمى في ذلك من باب (تبيين) حتى العاطفة لمطلق الجمع كالاولا للترتيب في الحكم فيجوز مات كل أبلى حتى آدم بدليل قوله عليه الصلاة والسلام كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس إذ لا يتأخر تعلق القضاء والقدر بهما عن غيرهما فتدبر نعم هي تقييد ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنا أي تدبر يجها من الأضعف إلى الأقوى وعكسه وإذا كان معطوفاً آخراً مجروراً وجب كافي التسهيل إعادة الجار لا تلتبس بالجار كما عرفت في الشهر حتى في آخره بخلاف غير الآخر كجبت من القوم حتى بنهم (قوله أرمز التسوية) أي بعدها وهي الهمزة الواقعة بعد لفظ سواء ما بالي كما افتتح عليه الرضي وأما الواقعة بعد ما أدري ونحوه كذا أعلم وليت شعري فطلب التعيين كما قاله اللسان في التسوية أي ما أدري جواب هذا الاستفهام خلافاً لما في المعنى بل مال بعضهم إلى أنها بعد ما بالي كذلك بدليل تعليقها بالفعل عن لفظ جزأ الجملة بعده مع أنه متعد بنفسه ويقال بالباء معني ما بالي أي يدقائم أم عمر ولا أكثر جواب هذا الاستفهام أي لا أعتنيه ولا أفكر فيه ازدرأ به ويرى ما يؤيد ذلك أن أي الاستفهامية تخلفها كقوله

ولست أبالي حين أقتل مسلماً * على أي حال كان في الله مصرعي

فتأمل (قوله ومتصلة) سميت بذلك لوقوعها بين شيئين لا يكتفي بأحد هـ لان التسوية في النوع الاول وطلب التعيين في الثاني لا يصدقان الا بين متعدد ونسجى أم المعادلة أيضاً لمعادلتها الهمزة في التسوية إذ الاستفهام وهي منحصرة في النوعين ويجب فيهما كافي الطمع تأخر المنفي فيمتنع سواء على ألم يقرم زيد أم قام (قوله سواء علينا الخ) أعرب الجمهور سواء خبراً مقدماً عن الجملة بعده لتأويلها بمصدر أي جزأ عنا وصبرنا سواء علينا وعكسه لان الجار المتعلق بسواء فيسوغ الابتداء به وجعله من مواضع سبك الجملة بلا سبك كهذا يوم ينفع * أضيف فيه الظرف إلى الجملة وتسمع بالمعنى خبر من أن تراه مما أخبر فيه عن الفعل بدون تقدير أن ولا يراد أن سواء لاقتضائهما التعدد تنافي أم التي لاحد الشيين لا تسلاخ أم عن ذلك ونحو ردها للعطف والعشريك كما نساخت الهمزة عن الاستفهام واستعيرت للاخبار باستواء الأمرين في الحكم بجماع استواء المستفهم عنهما في عدم التعيين فالسكلام معها خبر لا يطلب جواباً ولا يلزم تصدير ما بعدها بخار كونه مبتدأ مؤخر أو على هذا فيمتنع بعدها العطف بأول عدم انسلخها عن الاحد كأم ولذا الخ في المعنى قوال الفقهاء سواء كان كذا أو كذا وصوابه أم لكن نقل اللسان في عن السيراني أن أولاً يمتنع في ذلك الامع ذكر الهمزة لامع حذفها قال وهـ اندانص صريح يصحح كلام الفقهاء وأما التنافي المذكور فيمتخلص منه الاختاره الرضي من أن سواء خبر مبتدأ محذوف أي الأمران سواء والهمزة بمعنى ان الشرطية له نحوها على ما لم يتيقن حذف جوابها للدلالة عليه وأتى بها البيان الأمرين أي ان قت أو قدمت فالأمران سواء فأم للاحد كلاً وأوالجملة غير مسبوبة ونقل عن السيراني في مثله اهـ وإذا تأملت ذلك علمت أنه على اعراب الجمهور لا تصح أو مطلقاً المنافاة التسوية الا ان يدعى انسلخها عن الاحد كأم وعلى اعراب الرضي تصح مطلقاً فلا وجه لقصر جوازها على عدم الهمزة إذ المقدركا ثابت على ان التسوية كما قاله المصنف مستفادة من سواء لا الهمزة وإنما سميت همزة التسوية لوقوعها بعد ما يدل عليها وحيث لا شك في اجتماع أو مع سواء لا الهمزة فتأمل بانصاف (قوله مغنية الخ) أي هي مع أم يغنيان عن أي في طلب التعيين لا الهمزة وحدها كما حققه اللسان في ونحو الهمزة التسوية بأمرين الاول انها لم تنسلخ عن الاستفهام كتلك

وأم بها اعطف أرمز
التسوية

أوهمة عن لفظ أي مغنية
(ش) أم على قسمين
منقطعة وستأتي ومتصلة
وهي التي تقع بعد همز
التسوية نحو سواء على
أقت أم قدمت ومنه قوله
تعالى سواء علينا أجزعنا
أم صبرنا والتي تقع بعد همزة
مغنية عن أي نحو أعتدك
زيد أم عمر وأي إيهما
عندك (ص)

وربما أسقطت الهمزة ان
* كان خفا المعنى بخلافها
أمن

(ش) أي قد حذف الهمزة
يعني همزة التسوية والهمزة
المغنية عن أي عند أمن
اللبس وتكون أم متصلة
كما كانت والهمزة موجودة
ومنه قراءة ابن محيصن
سواء عليهم أنذرتهم أم لم
تنذرهم بأسقاط الهمزة من
أنذرتهم وقول الشاعر
لعمرك ما أدري وان كنت
داريا

بسمع رمين الجرام أم بئان
أي أسمع (ص)

فتطلب جوابا بتعيين أحد الشئيين لا بنعم أولا لا نك اذا قلت أزيد قام أم عمرو كنت عالما بثبوت القيام
لاحد هادون من ثبت له في جواب بتعيينه وقد يجاب بلاخطئة للسائل في اعتقاده ثبوت أحدهما كافي قصة
ذى اليمين وقباسة جواز نعم لا بتبهمامه بالخطئة للسائل في اعتقاد أحدهما فقط اه صيان وفيه ان تعميم
النفي في حديث ذي اليمين ليس بمجرد لا بل بقوله كل ذلك لم يكن فقياسه في الاثبات ان لا يقتصر على نعم
بل يؤتى بما يدل عليه كان يقل وقع كل ذلك فتأمل هذا كله مع أم فان أتى بأو بدلها كان السؤال عن
الثبوت للأحد وعن النفي أصلا كانك قلت أثبت القيام لا حد هادون ولا في جواب بنعم أولا ويجوز بالتعيين لانه
جواب وزيادة * الثاني أن الغالب دخوله على مفردين ويتوسط بينهما ما لا يسأل عنه نحو أاتم أشد
خلقاً السماء أيتأخر نحو وان أدري أقرب أم بعيدا متوعدون وقد تدخل على فليتين كقوله

فممت لللطيف مناعا فارتفتي * فقلت أهي سرت أم عاذني حلم

اذا لارجح أن هي فاعل محذوف يفسره سرت واسميتين نحو ما أدري أزيد قائم أم هو قاعد ومفرد وجلة
نحو قل ان أدري أقرب ما متوعدون أم يجعل له ربى أمدا بخلاف همزة التسوية فلا تدخل غالبا الاعلى
جملتين من جنس أو جنسين في تأويل المفرد عند الجمهور كما مروى قل على مفرد وجلة كقوله

سواء عليك النفر أم بت ليلة * باهل القباب من عمير بن عامر

(قوله ومعنى بل) عطف لازم على ما قبله وضمير وقت رقيدت وخت لام في قوله وأم بها اعطف فالقصد
لفظها هنا وهما نك وسميت منقطعة لا تقطاع بالجملة بعد هاء عجم قبلها فلا تعلق لاحد هادون بالآخرى (قوله ان
نك مما قيدت به خلت) أي بان لا تسبق باستفهام ولا تسوية أصلا بل بالخبر المحض نحو لا رب فيه من رب
العالمين أم يقولون افتراء وتسبق باستفهام بغير الهمزة نحو هل يستوى الأنهي والبصير أم هل تستوى
الظلمات الخ أو تسبق بهمزة لغير التسوية وطلب التعيين كالانكار والنفي في ألهم أرجل يمشون بها أم لهم
أيدي وكان تقرير أي جعل الشيء مقررا بتأنيده أو في فلو بهم مرض أم ارتابوا فهي في جميع ذلك منقطعة بمعنى
بل كافي السماوي لانه يكفي في صحة الكلام أحد المذكورين معها لا تقطاع كل عن الآخر وكذا تكون مع
الهمزة اذا كان ما بعدها نقيض ما قبلها كأي يد عندك أم لا لانه لو اقتصر على الاول لاجيب بنعم أولا فلم
يفتقر السؤال الى الثاني وانما يد كربيان أنه عرض له ظن الاتقاء فاستفهم عنه ضارب عن الثبوت ولولا ذلك
اضاع قوله أم لا بلا فائدة كائنص عليه سيويه وأما اذ لم يكن نقيضا كأي يد قام أم عمرو ففتحتم لهما فان كان
السؤال عن تعيين القائم مع تيقن قيام أحدهما فتصلا وان كان السائل عرض له ظن أن القائم عمرو بعد ظنه
زيد فاستفهم عن الثاني ضارب عن الاول فمقطعة كائنص على ذلك سيويه (قوله وتفيد الاضراب) أي
لوما لا تفارقه وكثيرا ما تفيد مع استفهاما حقيقيا كأنها لا بل أم شاء أي بل أي شاء فاضرب عن الاخبار
بكونها لا بل الى الاستفهام عن كونها شاء وقد لا تقتضيه أصلا نحو أم هل تستوى الظلمات والنور أم من هذا
الذي هو جند لك اذ لا يدخل استفهام على استفهام وكذا أم يقولون افتراء كما يفيد تقدير الشارح لعدم
احتياج المقام الى الاستفهام وجعل السماوي هذه للاستفهام التوبيخي (قوله بل أي شاء) انما قدر هي
لان أم المنقطعة ليست عاطفة كائنص عليه الرضى وابن جني بل بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء خاص
بالجل وعلى هذا قد كررها هنا استطرادى لتسيم أقسام أم وقيل تعطف بالجل فقط وقال المصنف وكذا المفرد
بقلة سمع ان هناك لا بالأمر شاء وأول بأن شاء نصب بارى محذوفا (قوله للتخيير ولا باحة) قال الشمني
أي بحسب العقل أو العرف في أي وقت كان وعند أي قوم كانوا الا الشرعيين لان الكلام في المعنى اللغوي
قبل ظهور الشرع أي فالمراد ما يعي الشرعيين كزوج هندا أو أخنها وضيرهما كمثل الشارح فان امتناع
الجمع وابطاحته فيهما انما يؤخذان من قرائن الحال قال في المعنى ومن العجب انهم ذكروا الإباحة والتخيير

وبانقطاع ومعنى بل وقت
* ان نك مما قيدت به خلت
(ش) أي اذ لم تقدم على
أم همزة التسوية ولا همزة
مغنية عن أي فهي منقطعة
وتفيد الاضراب كبل كقوله
تعالى لا رب فيه من رب
العالمين أم يقولون افتراء
أي بل يقولون افتراء ومثله
انها لا بل أم شاء أي بل أي
شاء (ص)

خبر أيج قسم بأروا بهم
واشكك واضراب بها
أيضاني
(ش) أي نستعمل أو للتخيير
نحو خذ من مالي درهما أو
دينارا أو لا لإباحة نحو
جالس الحسن أو ابن سيرين
والفرق بين الإباحة
والتخيير أن الإباحة لا تمنع
الجمع والتخيير عنه ولا تقسيم
نحو الكلمة اسم أو فاعل
أو حرف وللإبهام على
السامع نحو جاء زيد أو
عمرو اذ كنت عالما بالجائي
منهما وقصدت الإبهام على
السامع ومنه قوله تعالى وانا
أواياكم على هدى أو في
ضلال مبين وللشك نحو
جاء زيد أو عمرو اذ كنت
شاكفا للجائي منهما

أى بل زادوا (ص)

وربما عاقبت الواو اذا *

لم يلف ذوالنطق للبعس من هذا

(ش) قد تستعمل أو بمعنى

الوار عند أمن اللبس

كقوله

جاء الخلافة أو كانت له قدرا

* كقضى ربه موسى على قدر

أى وكانت له قدرا (ص)

ومثل أو فى القصد اما الثانية

* فى نحو اماذى واما الثانية

(ش) يعنى أن اما المسبوقة

بمثلها تفيد ما تفيد أو من

التخيير نحوخذ من مالى

اما درهما واما دينارا

والاباحة نحو جالس اما

الحسن واما ابن سيرين

والتقسيم نحو الكلمة اما

امم واما فعل واما حرف

والاهتمام والشك نحو جاء

امازيد واما عمرو وليست

امامه عاطفة خلافا لبعسهم

وذلك لدخول الواو عليها

وحرف العطف لا يدخل

على حرف العطف (ص)

وأول لكن نفيا أو نهيا ولا

* نداء أو أمرا أو اثباتا تلا

(ش) أى انما يعطف

بل لكن بعد النفي نحو

ما ضربت زيد لكن همرا

وبعد النهى نحو لا تضرب

زيدا لكن عمرو يعطف

بلا بعد النداء نحو يا زيد

لصبغة أفعل ومثلوها بهذين المثالين ثم ذكر وهما الأول والثاني بل هو بذلك لكن فى ابن يعقوب على التامحيص
أن الاستغناء من الصيغة مطلق الاذن ومن الأذن فى الاحداث والماء ذلك من جواز الجمع وعدمه فن
القرائن فالفرق الذى فى الشارح ليس راجعا للافظ أو بل للقرائن المنضمة الى الكلام واعلم ان التخيير
والاباحة انما يكونان بعد الطلب وبقية المعاني بعد الخبر كما فى التوضيح لكن صرح الشاطبي بان المختص
بالخبر هو الشك والاهتمام فقط وأما الباقي كالتقسيم والاضراب فى الموضعين وكلام المعنى يشترط به (قوله
ولا يضرب) أى بشرط تقدم نفي أو نهى واعادة العمل عند سببه كما قام زيد أو ما قام عمرو ولا يقيم زيد
أولا يقيم عمرو ولم يشترط السكوفيون وأبو على ذلك ويشهد لهم بيت الشارح وقراءة أبى العمال أو كلما
عاهدا بسكون الواو لكن يحتمل أنها فيه ما معنى الواو (قوله ماذا ترى الخ) قاله جرير بعد الملك بن مروان
وقوله قد بليت يروى قد برمت بفتح الموحدة وكسر الراء أى ضجرت وسمعت (قوله عاقبت الواو) أى
جاءت بمعناها وهو مطلق الجمع (قوله جاء الخلافة) قاله جرير يمدح عمر بن عبد العزيز ويرى اذ كانت
بدل أو لا شاهد فيه حيث نزل (تنبيه) أو بعد النفي أو النهى لندى الجميع كقوله تعالى ولا تطع منهم
أثما أو كفورا لا الا حد فقط (قوله فى القصد) أى المعنى لافى العطف ففهمه اشارة لرد القول باسما عاطفة
(قوله اما الثانية) أى ان ذكرت كما هو الغالب وقد تحذف لذكر ما يغنى عنها كما أن تتكلم بخير والا
فاستكت وقوله

فاما ان تكون أخى بصدق * فأعرف منك غنى من سمينى

والا فاطر حسنى واتخذنى * عدوا أتقيك وتقينى

(قوله ما تفيد أو) أى من المعانى المشهورة المتفق عليها فخرج الاضراب ومعنى الواو فلاتأتى لهما اما ولم
ينبه عليهما لعلتهما واختلاف فيهما (قوله وليست اما هذه) أى الثانية ولا خلاف فى ان الاولى غير عاطفة
لأنها تعترض بين العامل ومعموله كقام اما زيد واما عمرو (قوله وأول لكن الخ) أى اجعلها والية أى
تابعة لذلك فلاتعطف فى الاثبات خلافا للسكوفيين فى العطف بها فيه فتقل الحكم الى ما بعدهما وتصدر الاول
مسكوت عنه كبل فى الاثبات وانما تكون فيه حرف ابتداء لمجرد الاستدراك فتختص بالجل كقام زيد
لكن عمرو ولم يقيم ويمتنع لكن عمرو بالعطف على الاصح فان قدر له خبر جاز ويشترط أيضا أن لا تكثر
بالواو والا كانت كذا لك نحو ما كان محمدا بأحد من رجالكم ولكن رسول الله أى ولكن كان رسول الله
وليس رسول معطوف بالواو على أبا لاختلافهما ليجابا سلبا وذلك ممتنع فى عطف المفرد بالواو بل المعطوف
بها الجملة ولكن حرف استدراك وأن يكون معطوفهما مفردا فلا تعطف بالجل سواء كانت بعد نفي أو نهى أو
أمرا أو اثبات بل تمنع للاستدراك ولا تقع بعد الاستفهام فشرط عطفها ثلاثة (قوله ولا الخ)
لا مبتدأ خبره جملة تلو نداء الخ مفعول تلا أى شرط العطف بلا أن تلو نداء أو أمرا أو اثباتا وكذا النداء
والتعريض ويشترط أيضا أن لا يصدق أحد متعاطفها على الآخر فلا يجوز جاءنى رجل لا زيد وعكسه كافى
التسهيل بخلاف لامرأة وأن يكون ما بعدهما مفردا ليس صفة لما قبلها ولا خبرا لاجالا والا خرجت عن
العطف ووجب تكرارها نحو انها بقرة لا فارض ولا بكر وزيد لا كاتب ولا شاعر وجاء زيد لا ضاحكا ولا
باكيا وأن لا تكثر بعطف والا كان العطف به وتمحضت هى النفي تأسيسا لكلام زيد لا بل عمرو أو
تأكيدها كجاء زيد ولا عمرو وكافى المعنى (قوله ولا لكن) أى فى المعنى وبعد حال من بل أى اذا قلت
بل نفيا أو نهيا كانت مثل لكن فى المعنى فتكون حرف عطف واستدراك يقرر حكم ما قبله ويثبت تقديمه
لما بعده كاذ كره الشارح فهى اقصر القاب لا غير ومثلها فى هذا المعنى وان لم يذكر المعنى لكن الا انه

لا عمرو وبعد الأمر نحو اضرب زيد الامم او بعد الاثبات نحو جاء زيد لا عمرو

(٩ - (خضرى) - ثانى)

ولا يعطف بلا بعد النفي نحو ما جاء زيد لا عمرو ولا يعطف بل لكن فى الاثبات نحو جاء زيد لكن عمرو (ص)

* كأم كن في صريع بل تبها وانقل هالكتان حكم الاول * في الخبر المثبت والامر الجلي (ش) يعطف ببل في الثاني والاسمي فتكون كأم كن في أنها تقرر حكم ما قبلها وتثبت نقيضه لما بعدها نحو ما قام زيد بل عمرو ولا تضرب زيدا بل عمرا فقررت النسبي والنهي السابقين وأثبتت القيام لعمرو والأمر بضربه ويعطف بها في الخبر المثبت والامر فتفيد الأضراب عن الاول وتنقل الحكم الى الثاني حتى يضرب الاول كأنه مسكوت عنه نحو قام زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرا (ص) وإن على ضمير رفع مثنى * شطفت فافضل بالضم المنفصل أو فاضل ثما وبالفصل يرد * في النظم فاشيا وضعفه اعتقد (ش) أي اذا عطف على ضمير الرفع المتصل وجب أن تفصل بينهما بين ما عطف عليه بشئ ويقع الفصل كثيرا بالضمير المنفصل نحو قوله تعالى قال لقد كنتم أتم وأبواكم في ضلال مبين فقوله وأبواكم معطوف على الضمير في كنتم وفصل بانتم وورد أيضا الفصل بغير الضمير واليه أشار بقوله أو فاضل ما وذلك كالمفعول به نحو أكرمك وزيد (٦٦) ومنه قوله تعالى جئات مدن يدخلونها ومن صالح فن معطوف على الواو في

يدخلونها وصح ذلك للفصل بالمفعول به وهو الهاء من يدخلونها ومثله الفصل بلا النافية كقوله تعالى ما أشر كنا ولا آبؤنا فآبؤنا معطوف على ما وجاز ذلك للفصل بين المعطوف والمعطوف عليه وبالأضمة المرفوعة المستتر في ذلك كالمفعول نحو اضرب أنت وزيد ومنه قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة فزوجك معطوف على الضمير المستتر في اسكن وصح ذلك للفصل بالضمير المنفصل وهو أنت وأشار بقوله وبلا فصل يرد الى أنه قد ورد في النظم كثيرا المعطف على الضمير المذكور بلا فصل كقوله قلت اذ أقبلت وزهرتها دى *

مشهور لها فليس فيه حوالة على مجهول فان قلت إيجابا أو أمرا نقلت الحكم الى ما بعدها كما ذكره المصنف في ضمير ما قبلها كالمسكوت عنه ثبوتاً ونقياً وهي حينئذ حرف عطف واضراباً انتقالي كما في المعنى فلا تعطف إلا بهذه الأربعة لاسكن يختلف منها كما رأيت وبشرط أيضاً إفراجه معطوفها على الصحيح والا كانت حرف ابتداء للأضراب الإطالي نحو بل عباد مكرمون أي بل هم عباد أم يقولون به الجنة بل جاءهم بالحق أو لا انتقالي من غرض الى آخر نحو فأسألكم من تركي وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون (قوله في صريع) كقوله نزل القوم في الربيع خاصة والتميهاء بفوقية فتحتية كصحراء وزنا ومعنى اسكن قصرت للوقوف سميت بذلك لتوهان الماشي فيها (قوله الجلي) أي الظاهر وفيه ليدخل العرض والتخصيص والتمني لان الامر قد يراد به مافيه معنى الطالب فيشملها فليس حشوا (قوله أو فاضل ما) بالجر عطفاً على ما قبله وما نكرة صفة لفواصل المقصد التعميم أي أي فاضل كان (قوله على ضمير الرفع المتصل) أي هوام كان مستتراً أو بارزاً وانما اشترط الفصل لانه كالجزء من عاملة لفظاً ومعنى ولا يعطف على جزء الكلمة فاذا فصل بالضمير المنفصل حصل له نوع استقلال فصح العطف عليه وألحق به مطلقاً فصل الحصول الطول به (قوله فزوجك معطوف الخ) لا يرد عليه تسلط فعل الامر على الاسم الظاهر وهو ممنوع والتأويل انه فاعل معخوف والمعطوف الجملة أي ولا يسكن زوجك كاسياً أي لانه يغتفر في الثواني ورب شئ يصح تبعاً للاستقلال (قوله قلت اذ أقبلت) أي المحبوبة وزهر أي ونسوة زهر جمع زهراء كحمر وحراء وتهادى أصله تهادى أي تقبضت فحدثت احدى الثمانين والمراد بالنعاج بقرة الوحش والغلاباء اسم جنس جمعي للفلاة أي الصحراء وتفسفن جملة حالية أي ملن عن الطريق المسلول ويرد لانصب بنزع الخافض أي في رد وقيد بتفسفن الخ لانه أقوى في التبعيض لعلها حينئذ عن المارة (قوله المستتر في سواء) أي لتأويله بمستور والعدم ومثال العطف على المتصل البارز بلا فصل قوله صلى الله عليه وسلم كنت وأبو بكر وعمر (قوله لازمة) أي سواء كان الخافض حرفاً أو اسماً لا يعطف على ما هو كالجزء وتأكيده بالمنفصل غير ممكن لعدم الانفصال في الجر بالا لاستعارة العمل إعادة الجار عوضاً عن الفصل واعلم ان المعطوف هو المجرور وحده وهل جر العامل الاول لان الثاني كالعدم معنى وعملاً بدليل قولهم بيني وبينك مع أن بين

كنعاج الفلاة تسفن رملا فقوله وزهر معطوف على الضمير المستتر في أقبلت وقد ورد ذلك

في النثر قليلاً حكى سيديويه رحمه الله صررت برجل سواء والعدم برفع العدم عطف على الضمير المستتر في سواء وعلم من كلام المصنف ان العطف على الضمير المرفوع المنفصل لا يحتاج الى فصل نحو زيد ما قام الا هو وعمرو وكذلك الضمير المنصوب المتصل والمنفصل نحو زيد ضربته وعمرو أو أكرمك الاياك وعمرا وأما الضمير المجرور فلا يعطف عليه الا بإعادة الجار له نحو صررت بك وزيد ولا يجوز صررت بك وزيد هذا من ذهب الجمهور وأجاز ذلك الكوفيون واختاره المصنف وأشار اليه بقوله (ص)

وعود خافض لذي عطف على ضمير خفص لازم قد جعله وليس عندي لازماً اذ قد أتى * في النثر والنظم الصحيح مثبتاً (ش) أي جعل جمهور النحاة إعادة الخافض اذا عطف على ضمير الخفص لازمة ولا أقول به لورود السماع نثراً ونظماً بالعطف على الضمير المحفوض من غير إعادة الخافض فن النثر قراءة حمزة واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام

بحر الارحام عطفا على اطاء المجرورة بالباء ومن النظم ما أشده سيبويه رحمه الله تعالى
 فاذهب فإليك والايام من محجب بحر الايام عطفا على الكاف المجرورة بالباء (ص)
 والواو اذ لا لبس هي انفردت بعطف عامل عن ال قد بقي * معموله دفعا لوهم اتقى (٦٧) (ش) قد عطف الفاء مع معطوفها

للدلالة عليه - ما رزق قوله
 تعالى فمن كان منكم مريضا
 أو على سفر فعدة من أيام
 أخر أي فافطر فعليه عدة
 من أيام أخر فحذف فافطر
 والفاء الداخلة عليه وكذلك
 الواو ومنه قولهم راكب
 الناقة طليحان أي راكب
 الناقة والناقة طليحان
 وانفردت الواو من بين
 حروف العطف بأنها تعطف
 على ما محذوف بقي معموله
 ومنه قوله
 إذا ما الغايات برزن يوما
 وزججن الحواجب والعيونا
 فأيون مفعول بفعل
 محذوف والتقدير وكأن
 العيون فالفعل المحذوف
 موقوف على زججن (ص)
 وحذف متبوع بها هنا
 استبح
 وعطفك الفعل على الفعل
 يصح
 (ش) قد يحذف المعطوف
 عليه للدلالة عليه وجعل
 منه قوله تعالى أفلم تكن
 آياتي تتلى عليكم قال
 الزخشرى التقدير ألم تأتكم
 آياتي فلم تكن تتلى عليكم
 فحذف المعطوف عليه وهو
 ألم تأتكم وأشار بقوله

لا تضاف إلا لمتعدد أو بالثاني وهو البحر الثاني كيد كالباء في كفي بالله وكالاسم الزائد في قوله ثم اسم السلام
 عليكم كما قولان أحدهما الثاني (قوله بحر الارحام) أي وتخفيف تسماء لون وجعل الجمهور الواو والقسم على
 عادة العرب من تعظيم الارحام والاقسام بها وجلة ان الله جوابه وأجابوا عن البيت بشذوذه (قوله والفاء
 قد تحذف) قال ابن هشام هذا البيتان بعده تتعلق بحروف العطف فكان ينبغي تقديمها على قوله وان
 على ضمير الخ لانه من أحكام المعطوف وتكون به مفعوله واخصص بقاء الخ قال سم وقد يقال هذه أيضا تتعلق
 بالمعطوف من حيث انه يحذف مع عاطفه أو يحذف ويبقى معموله (قوله والواو) عطف على الضمير في
 تحذف للفصل بالظرف أو مبتدأ حذف خبره أي كذلك واذا ظرف متعلق بتحذف مضاف الى جلة لا لبس
 أي تحذف الفاء والواو وقت عدم اللبس بأن يدل عليه ما دليل (قوله وهي) أي الواو ومن ار بضم الميم
 زمت لامل أي محذوف وجلة قد بقي معموله نعم ثان له ولا فرق بين كون المعمول الباقي مرفوعا كاسكن
 أنت وزوجك أو منصوبا كشتروا الدار والايان وكيت الشارح أو محذورا كما كل بضاء شحمة ولا سوداء
 خفمة فالله موقوف في كل ذلك العامل المحذوف أي وليسكن زوجك وألفوا الايمان ولا كل سوداء وقوله
 دفعا لامليل المحذوف أي وانما يجعل المعطوف هو المعمول المذكور لاجل دفع الوهم أي المحذوف من تسلط
 فعل الامر على الظاهر في الاول وكون الايمان متبوعا أي مسكونا في الثاني وانما يقبوا المنزل والعطف على
 معمولي عاملين مختلفين في الثالث العاملان ما وكل والمعمولان بضاء وشحمة (قوله وكذا الواو)
 وتشاركها أم كقوله * فما أدري أرشد طلابها * أي أم غي وسكت عنه لندوره (قوله طليحان)
 بفتح الطاء المهملة أي ضعيفان مهزولان وتشية هذا الخبر دليل على المحذوف (قوله فالعيون منصوب
 بمحذوف) أي لان التزجج هو تزيق الحواجب بأخذ الشعر من أطرافها حتى تصبح مقوسة حسنة وذلك
 لا يصح في العيون لكن أكثر المتقدمين على أنه لا حذف بل ضمن الفعل المذكور معنى يناسب
 المتعاطفين فضمن زججن معنى زين وتبوؤا معنى استحسنوا أو آثروا (قوله وحذف متبوع) هو
 المعطوف عليه وقوله هنا أي في هذا الموضع وهو العطف بالواو والفاء لان الكلام فيهما لكن الحذف مع
 الفاء قليل كما في التسهيل (قوله أفلم تكن الخ) مثله أفنضرب عنكم الذكركر صفحا أولم يسيروا ونحو ذلك
 فالهمزة في ذلك كله محلها الاصل والفاء والواو عطفا لجلته بعدهما على جلة مقدرة بينهما وبين الهمزة
 أي أنهم لم يركبوا فمضرب عنكم وأهجزوا ولم يسيروا ويضعفه انه تكاف ولا يطرد في نحو أفن هو قائم على كل
 نفس بما كسبت مع أن الزخشرى جزم في مواضع بل ذهب الجمهور من ان الهمزة قدمت من تأخير تأنيبها على
 صدرها والاصل فإلم تكن فالله موقوف جلة الاشتغال بتمامها (قوله وفي الافعال) أي بشرط اتحادها زمتنا
 سواء اتحدت أو أم لا كماض مستقبل المعنى على مضارع نحو يقدم قوم يوم القيامة فأوردتهم النار وعكسه
 نحو تبارك الذي ان شاء جعل لك الآية على قراءة ويجعل بالجزم اعطفه على الجواب وهو جعل لانه مستقبل
 بسبب الشرط والدليل على أن المعطوف الفعل وحده لاجلة الفعل والفواصل ظهور النصب والجزم في نحو
 يجهنبي أن تقوم تخرج ولم تقم ونخرج (قوله فالغيرات) أي فالحيل اللاتي أغرن صبحا على العدو فآثرن
 به أي بذلك الوقت أو بكان الاغارة نفع أي غبارا بشدة حركتهن فظهر ان آثرن لا محله له لطفه على

وعطفك الفعل الخ الى أن العطف ليس مختصا بالاسماء بل يكون في افعال نحو يقوم زيد ويقعد جازل يسوركب واضرب زيدا وقم
 (ص) واعطف على اسم شبه فعل فعلا * وعكسا استعمل تجده سهلا (ش) يجوز ان يعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل كاسم
 الفاعل ونحوه ويجوز أيضا عكس هذا وهو أن يعطف على الفعل الواقع موقع الاسم اسم فن الاول قوله تعالى فالغيرات صبحا فآثرن به نفعها
 وجعل منه قوله تعالى ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله ومن الثاني قوله

صلة آل وهي كذلك وما جوهها قبل العارية من آل (قوله فألفيته) أي وجدته ويبيِّن بضم التحتية وكسر
الموحدة آخره أي هلك والشاهد في قوله وبحرهم فاعل من الاجراء حيث عطفه على جملتين لا نهائي
تأويل الاسم اذهي مفعول ثانٍ لالفيته فبحر نصب بفتح مقسرة على الياء المحذوفة للضرورة وعطاء مفعول
والعابر جمع معبر وهو المركب (قوله بات يشبه الخ) يصف الشاعر رجلاً بات يعاقب امرأته بالعصب المباشر
أي السيف القاطع وتسمية العقاب عشاء استعارة بقصد من القصد ضد الجور في محل جو صفة ثانية له نصب
في تأويل قاصد لان الاصل في الوصف الافراد لاجل بدليل جوا المعطوف عليه والاسوق كافلس جمع سابق
والله أعلم

(البدل)

هو لغة العوض قال تعالى عسى ربنا أن يبدلنا خيراً منها واصطلاحاً ما ذكره المصنف (قوله هو المسمى بدلاً)
أي عند البصريين أما الكوفيون فقبيل يسمونه ترجمة وتبيننا وقيل ذكرى (قوله المقصود بالنسبة)
أي الحكم المنسوب الى متبوعه اثباتاً أو نفيًا (قوله بلا واسطة) المراد بها حذف العطف والافعال من
المرور قد يكون بواسطة نحو لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان الخ ونحو تكون لنا عيدا
لا ولنا آخرنا (قوله مكمل المقصود) أي بتخصيصه أو رفع الاحتمال عنه أو ايضاحه (قوله المعطوف
بيل) أي بعد الاثبات كأمثله وكذا المعطوف بالكن بعده بناء على قول الكوفيين به فان كلا منهما هو
المقصود بالحكم السابق وهو الاثبات دون ما قبلهما لانه صار كالسكوت عنه لكن ذلك بواسطة بل ولكن
أما المعطوف بهما بعد النفي فليس مقصود به أصلاً كما أن المعطوف بلا ليس مقصوداً بما قبلها بل يثبت له
نقيض الاول والحاصل أن عطف النسق ثلاثة أنواع ما ليس مقصوداً أصلاً بالحكم الاول وهو هذه الثلاثة
فتخرج بقيد المقصود كسائر التوابع وما هو مقصود دون ما قبله وهو معطوف بل ولكن في الاثبات فيخرج
بعدم الواسطة وما هو مقصود مع ما قبله وهو ما عدا ذلك وأخرجه الشارح بقيد عدم الواسطة نظراً لكونه
مقصوداً والموضح بالقصد لان المراد المقصود وحده وهذا ليس كذلك فظهر أن المبدل منه ليس مقصوداً
أصلاً وهو معنى قولهم في نية الطرح لكنه انما يظهر في بدل الغلط لا في غيره فانه لا يصح حذف زيد من
قطعت زيدا يده لعدم ما يعود اليه الضمير الآن يقال معنى كونه في نية الطرح انه لم يقصد بحكم العامل ومعناه
فلا ينشأ في قصده في اللفظ شيء آخر كعود الضمير في المثال وكتأنيث الخبر في قوله

ان السيوف غدوهار وواحها * تركت هوازن مثل قرن الاعضب

أو المراد أن عامله مطروح ليس عاملاً في البدل وقال الزحشري معنى طرحه أن البدل مستقل بنفسه لا متمم له
(قوله مطابقاً) مفعول ثانٍ ليلقي مقدم عليه ونائب فاعله يعود الى بدلا في البيت قبله (قوله أو ما يشتمل)
ما واقعة على بدل ويشتمل مبنى للفاعل وهو ضمير فيه يعود لما وهاء عليه لا بدل منه المشعوره من لفظ
البدل أي أو بدلا يشتمل على المبدل منه بناء على قوله في التسهيل ان المشتمل هو البدل اما على انه المبدل
منه كما أشار اليه الشارح بقوله الدال على معنى في متبوعه فيعكس الضمير ان لكن يلزم عليها عيب السناد
وعلى الثاني جريان الصلة على غير ما هي له مع خوف اللبس فينبغي على الثاني بناء يشتمل للجهول وعليه
نائب فاعله ليس منهما ثم يرد على القولين أن الثاني لا يطرد في سرق زيد ثوبه لعدم اشتغال زيد على الثوب
ولا الاول في نفعي زيد علمه لعدم اشتغال العلم على زيد بل العكس فيهما إلا أن يراد بالاشتغال مطلق
الملاسة والتعلق بغير السكينة والجزئية لا الاحتواء الظرفي حقيقة أو مجازاً واختار الموضح ان المشتمل هو
العامل قيل وهو التحقيق فانه يشتمل على معنى البدل أي بدل عليه اجالا لكونه لا يناسب المبدل منه فيهم
انه مرتبط بشئ آخر كالعجبني زيد علمه أو حسنه اذا لا عجب لا يتعلق حقيقة بذات زيد بل بمعنى فيها
كالحسن وكذا سرق زيد ثوبه أو فرسه انما يفيد تعلق السرقه بشئ منسوب لزيد لا بذاته وكذا سرقه لو نك

قاله بديهي ما يبيِّن عطفه

ونحو عطاء يستحق المعابرا

وقوله بات يشبهها بعصب باثر

* يقصد في أسوقها وجائر

فبحر عطاء معطوف على

يبير وجائر معطوف على

يقصد (ص)

(البدل)

التابع المقصود بالحكم بلا

* واسطة هو المسمى بدلاً

(ش) البدل هو التابع

المقصود بالنسبة بلا واسطة

فالتابع جنس والمقصود

بالنسبة فصل أخرج

الذمت والتوكيد وعطف

البيان لان كل واحد منها

مكمل للمقصود بالنسبة

لا مقصود بها وبلا واسطة

أخرج المعطوف بيل نحو

جاء زيد بل عمرو فان عمرا

هو المقصود بالنسبة ولكن

بواسطة وهي بل وأخرج

المعطوف بالوار ونحوها فان

كل واحد منهما مقصود

بالنسبة ولكن بواسطة

(ص)

مطابقاً وبعضاً أو ما يشتمل

* عليه يلقى أو كمعطوف بيل

بأخيك زيد وزيره خالداً
 الثاني بدل البهض من
 السكل نحواً كات الرغيف
 ثلثه وقبله اليد الثالث بدل
 الاشتغال وهو الدال على
 معنى في متبوعه نحو
 أعجبني زيد علمه واعرفه
 حقه الرابع البديل المبين
 للبديل منه وهو المراد بقوله
 أو كرمطوف بيل وهو على
 قسمين أحدهما ما يقصد
 متبوعه كما يقصد هو ويسمى
 بديل الاضراب وبديل
 البداء نحواً كات خبز الحما
 قصت أولاً الاخبار بانك
 أ كات خبزاً ثم بدالك أنك
 تخبر أنك أ كات لحماً أيضاً
 وهو المراد بقوله
 وذال الاضراب اعزان قصداً
 صحب
 بديل الذي هو كرمطوف
 بيل انسيب الاضراب ان
 قصد متبوعه كما يقصد هو
 الثاني ما لا يقصد متبوعه
 ل يكون المقصود البديل فقط
 وانما غلط المتكلم فقد ذكر
 لبديل منه ويسمى بديل الغلط
 والنسيان نحو رأيت رجلاً
 جارا أردت أنك تخبراً أولاً
 أنك رأيت جارا فغلطت
 بذكر الرجل وهو المراد
 بقره
 ودون قصد غلط به سلب

عن ابن جرير الحرام قتل فيه فان السؤال انما يكون عن معنى واقع في الشهر لا عن ذاته لانه معروف عندهم
فان قيل انما قيل على معنى البدل اجمالا وهو معنى اشتباهه عليه وفيه انه لا يطرأ في نحو بدله كشيء من غامله
انما يشبهه في معنى بالاول حقيقة فلا يدل على البدل ولا يحسن تحريكه على ان الخبر هو العامل في المبتدأ
المستوفى ايضا يدل عليه قتل أصحاب الأخيود النار فان أصحاب ينسب للأخود حقيقة فلا يدل على البدل ولا
يقتضي عليه ولذا قال ابن غازي معنى اشتغال العامل تعلق معناه بالبدل وان تعلق في اللفظ بغيره ولا يردان
سئل البعض عن السكك كذلك لان وجه التسمية لا يوجبها والحاصل انه يراد بالاشتغال في كل من الأقوال
الثلاثة مطلق الارتباط والتعلق بغير السككية والجزئية والالم يطرأ في شيء منها (قوله وذا) أي الذي
كالمعطوف بيل اعز يضم الزاى أي انسبه للأضراب بان تقول هو بدل اضرب ان قصد متبوعه معه وقوله
ودون قصد ظرف لمعطوف يدل عليه صحب أي وان وقع دون قصد للتبوع أي قصد صحيح بأن لا قصد المتبوع
أصلا بل يسبق اليه اللسان أو يقصد ثم يقين فساد كما قاله سم وهو المسمى ببدل النسيان وغلط خبر مبتدأ
محذوف على حذف مضاف أي هو بدل غلط وجهه سلب صفته ونائب فاعل سلب يعود للحكم المفهوم من
السياق أي سلب ببدل الغلط الحكم عن الاول وأثبت للثاني فالصفة جرت على غير صاحبها هذا اعراب
المراوى ويصح رجوع ضمير سلب للغلط بمعنى الخطأ بعرجوع هاء به له بمعنى بدل الغلط على الاستخدام أي
وان وقع دون قصد فهو بدل غلط موصوف بكونه سلب به الخطأ في نسبة الحكم الى الاول (قوله على أربعة
أقسام) أي يدخا من وهو بدل كل من بعض كقيته ضوطة يوم الجمعة بنصب يوم اذ لا يصح جعله ظرفا ثانيا لان
ظرف الزمان لا يتعدى لا عطف قال السبوطي ووجدت له شاهدا في التنزيل قوله تعالى فأولئك يدخلون الجنة
ولا يظلمون شيئا جنت عدن وفيه أنه يصح كونه بدل كل من كل يجعل إلى الجنة للجنس (قوله بدل السكك)
سما المصنف بدل مطابق لوقوعه في أمماته تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله الجبار وانما يطلق السكك على
ذى أجزاء تعالى الله عن ذلك (قوله المساوي له في المعنى) أي بحسب القصد بأن يقع اللفظان على ذات
واحدة فيتمفقان ماصداق وان اختلفا فمما كز بدأخوك (قوله بدل البعض) أي قليلا كان أو مساو يأر
أكثر كما كانت الرغيف ثلثة أو نصفه أو ثلثيه ولا بد فيه وفي بدل الاشتغال من ضمير يعود للبدل منه عند
الجمهور خلافا لما في شرح الكافية وهو امامه كور كما مثله أو مقدر نحو من استطاع اليه سبيلا ان جعل بدلا من
الناس أي منهم وكشال المصنف فان تقديره قبله اليه منه أو ألع عوض عن الضمير أما بدل السكك فلا يحتاج
لرابط لانه عين المبدل منه في المعنى كحكمة الخبر اذا كانت عين المبتدأ قبيل وادخل آل على كل وبعض خطأ
للازمتهما الاضافة لفظا وأنية كقبيل وبعد وأي لكن جوزه بعضهم لعدم ملاحظة اضافة أصلا (قوله وهو
البدال الخ) أي فتبوعه مشتمل عليه كما مر (قوله الاضراب) أي الاتقلا لا الابطالى (قوله وبدل البداء)
بفتح الواو واحدة والبدال المهملة مع المدأى الظهور لان المتكلم بعد ذكره الأول قصد ابداء أي ظهر له ذكر الثاني
وبعضهم فناء وجعل التابع معطوفاً بخلاف الواو لا بل لانه لم يثبت حذفها (قوله بدل الغلط والنسيان) أي
بدل شيء ذكر غلطاً بأن سبق اللسان اليه أو نسيانا بان قصد أولان لم يثبت حذفها (قوله بدل الغلط والنسيان) أي
أو النسيان بل هو لدفعهما فتيين أن الغلط متعلق باللسان والنسيان بالجنان فهو نوع ثالث كما قاله للموضع
لكن الشارح تبعاً للمصنف وكثير لم يفرق قومه من الغلط (قوله السكك من القسمين) أي ولثالث أيضاً ان
كان أراد ألا امرى بأخذ الذبل نسا ناهو امم جمع للسهم ثم بان له فساد تلك الارادة وان العواب أخذ
المدى فذكره (قوله وهي الشفرة) بفتح الشين المحجمة هي السكين العريضة والجبع شفاو ككبة وكلاب

أى إذا لم يكن المبدل منه مقصودا فيسمى البديل بدل الغلط لأنه من بدل اللغات الذى سبق وهو ذكر غير المنصود وقوله وخذ نبلا مدي يصح أن يكون مثالا لكل من القسمين لأنه ان قصد النبل والمدي فهو بدل الاضراب وان قصد المدي فقط وهو جمع مديّة وهي الشفرة

كانك ابتهاجك اشتالا
(ش) أي لا يبدل الظاهر
من ضمير الحاضر الا ان
ن البدل بدل كل من كل
فتضى الاحاطة والشمول
كان بدل اشتال أو بدل
من كل فالأول كقول
بالي تكون لنا عيدا
ولنا وآخرنا فالأول بدل
من الضمير المجرور باللام
فونان لم يبدل على
احاطة امتنع نحو رأيتك
بدل الثاني كقوله

بني ان امرك ان يطاعا
وما ألقىني حلمي مضاعفا
لم يبدل اشتال من
بني في ألقىني والثالث
قوله

عدني بالسجن والاداهم
جلى فرجلى شدة المناسم
يجلى بدل بعض من
بني أو عدني وفهم
ن كلامه انه يبدل
ظاهر من الظاهر مطلقا
قدم تمثيله وان ضمير
يبدل منه الظاهر
لما نحو زره خالدا

(ح)

دل المضمّن الهمز على
هزا يكن ذا أسعيد

على

(ح) اذا ابدل من اسم
ستفهام وجب دخول
زة الاستفهام على البدل
ومن ذا أسعيد أم على وما

ل أخيرا أم شر أو متى فأيضا غدا أم بعد غد
بالي ناسم من بناء من

وشفرات كسجدة وسجدات والمدي بضم الميم في المفرد والجمع (قوله ومن ضمير الحاضر) أي متكمما
كان أو مخاطبا بخلاف ضمير الغائب وضمير الضمير (قوله أو اقتضى) عطف على جلا أي الاما أي بدلا جلا
احاطة أي أظهرها بان كان بدل كل دالا على الشمول أو بدلا اقتضى بعضا الخ وسكونه عن بدل الاضراب
يقتضى عدم الجواز فيه لكن صرح الجاني بجوازه (قوله كانك) بكسر الهمزة أي كنهذه الجملة وابتهاجك
أي فرحك بدل اشمال من الكاف وجلة استمالا بالسين المهملة خبران والسين والتاء زائدتان أول خبرورة
أي ان ابتهاجك أمال الغلوب أو صبرها مائلة اليك ولكون المبدل منه في نية الطرح راعى في الخبر ضمير
الابتهاج والالتمال استملت (قوله أولنا الخ) أي لجمعنا على عادة العرب من ذكر الطرفين وإرادة
الجميع كسبحان الله بكرة وأصيلا أي كل وقت وفي إعادة اللام دلائل على ان البدل على نية تكرار العامل كما
هو قول الأكثر (قوله امتنع) أي عند جهور البصريين وأجازوا الأخفش (قوله والاداهم) جمع
أدهم وهو قيد الحديد بدو شدة بشين مجسمة فثلاثة فنون أي غليظة والمناسم جمع منسم بفتح الميم وكسر
السين المهملة أصله خف البعير استعير لقدم الانسان بجماع الغلظ (قوله فرجلى) أي الأولى بدل من الياء
وقيل منادى استهزاء بالموعود (قوله مطلقا) أي بدل كل أو غيره (قوله بان ضمير الغيبة الخ) قال
الصبان أي البارز وان لم يحضر في الآن التصريح به لا المستتر فلا يجوز هندا أعجبتني جالها كما لا يجوز
تعجبتني جالك اه وهو غير مسلم لتصريحهم في كلمة الشهادة بان لفظ الجلالة بدل من المستكن في الخبر
ونحوه كثير وأما امتناع ما ذكره فليس للاستتار بل لان أعجبتني ماض مؤنث فلا يسند للذكر بناء على
وجوب صحة حلول البدل محل الاول وتعجبتني مضارع مبسوود بقاء الخطاب فلا يسند للظاهر وأما في نحو
ز بدا أعجبتني جاله فلا مانع من جعل جاله بدلا من الفاعل المستتر على أنه مر في عطف البيان عن السمايين
ان صحة الاستعمال غير لازمة لانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع فتأمل بانصاف * واعلم انه لا يبدل
مضمّن من مضمّن ولا من ظاهر مطلقا الا اذا أفاد اضرابا وأما نحو قات أنت ومررت بك أنت فتوكيد اتفاقا
وكذا رأيتك أنت عند الكوفيين والمصنف ونحو رأيت زيدا أياه غير مسموع ولو سمع كان توكيدا (قوله
وبدل المضمّن الهمز) أي وبدل الاسم الذي ضمن معنى همزة الاستفهام بلى الخ وكذا بدل المضمّن معنى
الشرط بلى ان الشرطية كمن يقيم ان زيد وان عمرو أقوم معه وما صنع ان خير وان شر انجز به ومتى
تسافر ان ليلا وان نهرا أتبعك وخرج بالمضمّن ماض صرح معه بحرف الاستفهام أو الشرط فلا يبدل بذلك
نحو هل أحجاءك زيدا وعمرو وان تضرب أحدا زيدا وعمرا أضربه سم ويرد على الشرط قوله صلى
الله عليه وسلم أبعامة ولدت من سيدها فهي حرة عن دبر منه برفع أمة بدلا من أي مع أنه لم يبدل حرف الشرط
والجواب أن ذلك ليس بواجب في الشرط بل غالب في الكشف أن يومئذ بدل من اذا زلت وكذا قال أبو
البقاء ولذا لم يذكره هنا ولا في التسهيل مع كثرة جمعه فيه وأجاب الصبان في مجلس سئل فيه عن ذلك بان
البدل إنما يبدل حرف الشرط اذا وقع بعده فعل الشرط لا قبله كما يؤخذ من أمثلتهم واستحسنه حاضره مع
أنه ترد عليه آية الزلزلة وقد ظهر جواب آخر وهو ان المفهوم من أمثلتهم ان حرف الشرط إنما يبدل كفي بدل
التفصيل فلا ترد آية الزلزلة ولا الحديث لكونه فيهما ليس تفصيلا فتأمل (قوله كن ذا الخ) من اسم
استفهام مبتدأ خبره ذا أسعيد بدل من من والجملة في محل جر بالكاف لقصد لفظها (قوله ويبدل الفعل
الخ) أي بشرط الاتحاد في الزمان دون النوع كالي العطف فيجوز ان جثني تمش الى أكرمك قاله ابن
هشام ثم الحق كما قاله الشاطبي محي الأقسام كما فيه فبدل الكل كهذا المثال فان المجي هو نفس المشي وبدل
الاشتغال كالآية البيت الذين في الشارح فان لقي الآثام يستلزم مضاعفة العذاب وقيل هي هو فهو بدل كل

والمباينة

(ص) ويبدل الفعل من الفعل كن *

(ش) كما يبدل الاسم من الاسم يبدل الفعل من الفعل فيستعن بذا بدل من يصل ومثله قوله تعالى ومن يفعل

والمباينة تستلزم الاحتكاك بها أو طوعا ومنه مثال المثنى فان وصول قاصدا الاستعانة يشتمل على الاستعانة وان كان مطلق الوصول لا يشتمل عليه أو يقال ان الاستعانة بهم تشتمل على وصول المستعين اليهم بنفسه أو بوسيلة بناء على أن البديل هو المشتبه وانما ثبت قوله بمن على الاستعانة مع انه قد يستعين ولا يعان لادعاء المالك من السكرام فلا يخيب قاصده وبديل اليه ض نحو ان تصل تسجد لله برحلك ومن جعل هذا بديل اشتمال لان الصلاة تشتمل على السجود فقد أبعدنا من ان المراد الاشتمال بغیر السكينة والخزنية والا كان كل بديل بعض كذلك أفاده المثنى وبديل الغلط جوزه سيديو به وجاعة والقياس يقتضيه كان تطهر من هذه نكسه جنة يشكره اهـ (قوله ان على الخ) قاله الشاعر لرجل تقاعد عن مباداة الملك أى الاتقياد اليه وعلى بشد الباء خبر ان مقبدا والله نصب بنزع الخافض وهو وار القسم وان تبايعها بكسر الباء اسم ان وقوخذ بديل اشتمال من تبايعا وكرها مفعول مطلق بتقديره ضاف أى أخذ كره أو جال أى كرهها وهو أنسب بقوله طائعا (في تنبيه) الدليل على ان البديل في هذه الامثلة هو الفعل وحده لاجلة الفعل والفاعل ظهورا عراب الاول من نصب أو جزم على الثاني فهو بديل مفرد من مفرد ما بديل الجملة من الجملة فكقوله تعالى أممكم بما أمروا منكم بأنعام وبنين لان الاولى صلة النوى والثانية بديل بعض منها والله سبحانه وتعالى أعلم

(النداء)

هو بكسر النون أكثر من ضمها والمدفوها أكثر من القصر فلغاته أربع لكن المكسور الممدود مصدر قياسي لان قياس فاعل كنادى الفعل وغيره مما عاى لكن وجه الضم مع المدانة لما انتفت المشاركة في نادى كان بمنزلة الثلاثي الدال على صوت وقياسه فعال بالضم كصرخ صراخا فن راعى اللفظ كسر ومد من راعى المعنى ضم ومد ثم قصر كل منهما تخفيفا وقيل المضموم اسم لامصدر والهمزة منقلبة عن واو ككساء كافى العزى وهو لغة النداء بأى لفظ واصطلاحا طلب الاقبال بيا أو واحد أو أخوانها المراد بالاقبال مطلق الاجابة فدخل يا لله ولا تناقض في يازيد لا تقبل لان بالطلب اقباله ليسمع النهى فلم يتوجه له النهى الا بعد اقباله ولا ينادى حقيقة الا لا يميز لانه الذى تتأنى اجابته وأما غيره كيا جبال ويا أرض فاستارة مكينة حيث شبه بالميز في النفس وباتخفيف (قوله وللنادى) الاظهر فتح داله وان صحح الكسر أيضا والنداء صفة من النداء وهو البعد والكاف في كالتاء بمعنى مثل أى مماثل معطوفة على مدخيل أى الموصولة ويا وهما محذوفان للضرورة أى وللنادى الذى هو نداء ومماثلة بالخ وانما قد هالانها أهم الادوات اذا تدخل كل نداء ولا يقدر عند الخذف غيرها وتتعين في الجلالة والمستغاث وأما هالانها عدم مجاها بغيرها لاجل بعدا حقيقة أو تزيلا فاه غير لازم في ياه (قوله وأى) بفتح الهمزة مقصورة وقد تم كفى التسهيل فتكمل الادوات ثمانية (قوله وآ) هو همزة ممدودة (قوله والهمز) أى المقصور للنادى أى القريب (فائدة) ذهب بعضهم الى أن حروف النداء أسماء أفعال تتحمل ضمير المنادى بالكسر فيكمل للهمزة أقسام الكلمة فهي حروف للاستفهام وفعل أمر من الوأى وهو الودع وامم فعل بمعنى أدعو ولكنها في الثاني مكسورة ولها في ذلك نظائر صرت كعلي ومن (قوله فله الخ) أى لان البعيد يحتاج الى الصوت لسمع وهذه الادوات مشتملة على حرف المد لكن هذا ظاهر في غير أى بالقصر ومنه المبردان أو يا وهيا للبعد وأى والهمزة للقريب يا للجميع وكذا ابن برهان الا انه جعل أى للتوسط وأجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد استنساخه منزلة كما اشار له الشارح بقوله أو في حكمه وكذا تجرد التأكيدهما بما يتلو النداء وعلى منع نكسه للتأكيدهما عدم تأنيدهما من غير التزليل ميم (قوله واز يدها) واحرف نداء ونديته وز يدها من مضموم تقدير المناسبة ألف النديته والهاء للسكت (قوله قد يعرى) بضم الباء وشدة الراء أى يجرد من حرف

ذلك يلقى أثاما يضاعف له
العذاب فيضاعف بدل من
ياق فأعرب بأعرابه وهو
الجزم وكذا قوله

ان على الله أن تبايعا
تؤخذ كرها وتنجى طائعا
فتؤخذ بدل من تبايع
ولذلك نصب (ص)

(النداء)

وللنادى النداء أو كالتاء
وأى وآ كذا أيانهم هيا
والهمز للنادى واللام للندب
أر يا وغير والى اللبس
اجتنب

(ش) لا يخلو المنادى من
أن يكون مندوبا أو غيره
فان كان غير مندوب فاما
أن يكون بعيدا أو فى حكم
البعيد كالنائم والساهى
أقربا فان كان بعيدا
أو فى حكمه فله من حروف
النداء ياء رأى وأر يا وهيا
وان كان قريبا فله الهمزة
نحو أزيد أقبل وان كان
مندوبا وهو المتفجع عليه
أو المتوجع منه فله وا نحو
وازيد وا وظاهره را وا
أيضا عند عدم التباسه بغير
الندوب فان التباس تعينت
وا وام تنعت يا (ص)

وغير مندوب ومضمر وما
جامستغاثا قد يعرى فاعلمها

(ش) لا يجوز حذف حرف النداء مع المنسوب نحو وازيداه ولا مع الضمير نحو يا اياك قد كفيبتك ولا مع المستغاث نحو يا زيدا وأما غيرهنه فيحذف معها الحرف جوازاً فتقول في يا زيدا أقبل زيدا قبل وفي يا عبد الله أركب عبد الله أركب لكن الحذف مع اسم الإشارة قليل وكذا مع اسم الجنس حتى أن أكثر النحويين منعه ولكن أجاز طائفة منهم وتبعهم المصنف ولهذا قال ومن عنده فأنصر عاذله أي أنصر من يعذله على منعه لورود السماع به فما ورد منه مع اسم الإشارة قوله تعالى ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم أي يا هؤلاء وقول الشاعر ذا أرعواء فليس بعد اشتعال الرأس * من شيب إلى الصبا من سبيل أي يا ذا أرعواء ردمته مع اسم الجنس قولهم أصبح ليل أي بالليل وأطرق كرا أي يا كرا (ص)

وابن المعرف المنادى المفرد على الذي في رفعه قعد هذا (ش) لا يخلو المنادى من أن يكون مفرداً أو مضافاً أو مشبهاً به فإن كان مفرداً فاما أن يكون معرفة أو نكرة مقصودة أو نكرة غير

النداء لفظاً (قوله وذاك) أي التعرّي المفهوم من يعرى (قوله والمشار له) حقيقة أن يقول والمشار به أي اسم الإشارة لأنه الذي تدخل عليه بالكنه عطفه على الجنس أي في اسم الجنس واسم الإشارة أي الاسم الدال عليه من حيث أنه مشار له وهو اسم الإشارة وظاهر كلامه أنه ينادى مطلقاً وقيد الشاطبي بغير المنصل بكاف الخطاب فلا يقال يا هذا (قوله لا يجوز حذف الخ) أي لأن الحذف ينافي مد الصوت المطلوب في المنسوب والمستغاث ويفوت الدلالة على نداء المضمحل كونه شاذاً قليلاً لا يقاس عليه على الصحيح بل منعه بعضهم مطلقاً وأول ما سمع منه كيا اياك قد كفيبتك وقوله

يا أبحر بن أبحر يا أنت أنت الذي طلقت عام جمعت

أبان يافيه للتنبيه وإياك مفعول لمخوف يفسره كفيبتك وأنت مبتدأ مؤكداً بات الثانية والذي خبره ومحل الخلاف ضمير المخاطب ما غير فلا ينادى اتفاقاً وأما حديث يا هو يا من لا هو الا هو فلفظ هو في مثله اسم الذات العلمية لا ضمير وقولك يا ناخن (قوله وكذا مع اسم الجنس) قيده في التفسير بالبنى للنداء وهو النكرة المقصودة ما غير المقصودة كيارجل اخذ يدي فبإلزامه الحرف كافي شرح الكافية وظاهر الاشموني بالخلاف لكن صرح المرادى بأن بعضهم أجاز الحذف معه أيضاً ولم يعتد به لضعفه فهو دأب وضع رابع يمتنع فيه التعرّي ويزاد لفظ الجلالة لا لتفاوت الدلالة على النداء كونه بال والمندادى البعيد لا احتياجاً لمد الصوت للمدنى للحذف والمتعجب منه لأنه كالمستغاث لفظاً وحكما كيا للماء والعشب تعجباً من كثرتهم ما فالجالة سبعة وفي الإشارة راسم الجنس المميز الخلاف الذي في الشارح (قوله حتى أن أكثر النحويين منعه) أي الحذف فيه ما هو ذهب البصريين وحاولوا المسحوع على ضرورة وشذوذ ونحن نؤمن استعمله من المولدين وهو عند الكوفيين مقيس مطرد فيه ما بالانصاف القياس على اسم الجنس لكثرة نظمها ونثرها وقصر اسم الإشارة على السماع اذ لم يرد الا في الشعر وقد قال في شرح الكافية وقول الكوفيين في اسم الجنس أصبح (قوله ثم أنتم هؤلاء الخ) أوله البصريون بأن هؤلاء بمعنى الذين خبراً تم وقتلون صلاته أره واسم إشارة خبراً تم وأعكسه وتقتلون حال (قوله ذا أرعواء) مصدر نائب عن فعله أي يا هذا انكف عن دراعي الصبا انكفاً (قوله أصبح ليل) مثل يضرب عند اظهار الكراهة من الشيء أي أنت يا صبح يا ليل وأصله ان امرأ القيس وقع على امرأة كانت تكرهه فقالت له أصبحت أصبحت يا فتى فلم يلتفت لقولها فرجعت إلى خطاب الليل كأنها تستعطفه ليخلصها مما هي فيه بمعنى أصبحت أصبحت (قوله أطرق كرا) أي يا كروان فرخم بحذف النون على لغة من لا يتنظر فتبعتها الانفال كونه اليانازاً نداساً كناراً بما كياساً أي ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وأكله حلال اجماعاً كافي حياة الحيوان وهذا مثل تيمامه ان النعام في القرى يضرب لمن تكبر وقد تواضع أشرف منه (قوله وابن المعرف) أي سواه سبق أمر يرفع النداء كالعلم أو حصل به وهو النكرة المقصودة فإن تعريها انما هو بالقصد والاقبال عليها والصحيح بقاء العلم على أمر يرفع العلمية ويند بالنداء وضوحاً لأنه يشكر قبل النداء اذا المنادى فلا يقبل التكبير كالجلالة واسم الإشارة وانما نكر عند اضافته لان مقصودها الاصلى التعريف أو التخصص بل بوقيت العلمية لفت الاضافة وأما النداء فقصد الاصلى طلب الاصفاء لا التعريف فلا حاجة للتكبير سم وانما يجتمع النداء مع الالاء يجمع بين أداتى تعريف ظاهرين بخلاف العلمية فإنها تعبراً أداة ظاهرة فتدبر (قوله بنى الخ) قيل حلة بناء شبهه بكاف ذلك خطاباً لافراد من الاضافة ورد بان النكرة غير المقصودة كذلك مع اعراها وانما هي شبهه بكاف الضمير في نحو أدعوك خطايا وافراداً تعريها هي مشابهة لكاف ذلك لفظاً ومعنى فهو شبهه للحرف بالواسطة فخرج بالافراد المضاف وشبهه بالتعريف النكرة تدبى على حركة ابدالاً بعروض البناء وكانت ضمة لدفع اللبس الحاصل بغيرها اذا كسر يلبس بالمضاف لياء المتكلم بعد حذفها والفتح مقصود فان كان مفرداً ومعرفة أو نكرة مقصودة بنى على ما كان يرفع به فان كان يرفع

مقصود فان كان مفرداً ومعرفة أو نكرة مقصودة بنى على ما كان يرفع به فان كان يرفع

ويارجياون ويكون في محل
نصب على المفعولية لان
المندى مفعول به في المندى
ونصبه فعل مضمر ثابت
يامنابه فاصل يازيدادعو
زيد الخذف ادعو وثابت
يامنابه (ص)

وانواضمام ما بنوا قبيل
النداء

وليجر مجرى ذى بناء
جدا

(ش) أى اذا كان الامم

المندى مبنيًا قبل النداء

قد ر بعد النداء بناؤه على

الضم نحو ياهذا ويجرى

مجرى ما تجدد بناؤه بالنداء

كره في أنه يتبع بالرفع

مراعاة للضم المقدر فيه

وبالنصب مراعاة للمحل

فتقول ياهذا العاقل

والعاقل بالرفع والنصب كما

تقول يازيد الظريف

والظريف (ص)

والفرد المنكور والمضافا

وشبهه انصب عادما خلافا

(ش) تقدم أن المندى

اذا كان مفردا معرفة أو

نكرة مقصودة يبنى على

يا بس به صند قلبها الفارحة فها أو ماضيه بعد حذف يائه فقليل لا يبالى باللبس به (قوله بالضمة) أى ظاهرة
أو متسمة فيجب تقديرها في ياموسى ويا قاضى ويحذف تنوين قاض لتعاقل بئانه وثبت ياءه عند الخليل
اذ لم يبق موجب لحذفها وتستمر محذوفة عند المبرد لانه نودى منوناً محذوف الياء حذف تنوينه للبناء وبقى
حذف يائه أفاده الصبان والظاهر جريان ذلك الخلاف في يافنى (قوله يازيدان) الظاهر انه من النكرة
المقصودة اذ لا يثنى العلم ولا يجمع الابد تنكيره ولا انزومه أل في غير النداء موضحا عن العامة فكذا يعوض
عنها تعريف النداء وما يفيد صنيع الشارح من أنه مثال للعلم حيث ذكر يارجلان بعده للنكرة المقصودة
فانما ذلك باعتبار أنه قبل التثنية كان علما (قوله يارجياون) صغره ليسو غ جمعه بالواد والنون (قوله فعل
مضمر) أى عند سيبويه وقال المبرد نصب بحرف النداء لانه مسد للفعل فعلى المنهين يازيد جلة الا
أن جزيها قد مران عند سيبويه وهما الفعل والفاعل وعند المبرد سد حرف النداء مسد للفعل وحده واستمر
الفاعل فيه لانه لما عمل عمله تحمل الضمير مثله وأما المندى ففضلة مفعول به لانه واجب الذكر لثلاثين
النداء (قوله حذف ادعو) أى لزوما لكثرة الاستعمال واسد الحرف مسد في طلب الاقبال ولا يرد
أن ادعو خبر فلا يكون أصلا للاشياء وهو النداء لجواز أن يقصد بالفضل الانشاء أيضا ولذا كان الأولى
تقديره ماضيا لانه الغالب في الانشاء (قوله في أنه يتبع بالرفع الخ) أى ولا يجوز اتباع حركته الأصلية في
نحو ياسيبويه وياهؤلاء بعد ما بالانتهاء عن حركة الاعراب بخلاف الضم فانه يعرضه أشبه الاعراب
العارض بالعامل وبهذا ينحل اللغز المشهور في هؤلاء وكذا المحكي فيبنى على ضم مقدمه للحكاية كاعرابه في
غير النداء ويرفع تابعه أو ينصب كيانا بطشرا المقدم والمقدم ولا يجوز اتباع حركته الأصلية وفي قوله بالرفع
تسامح يعلم من الفصل الآتى (قوله والمضافا) أى غير ضمير الخطاب والافلا ينادى أصلا لئلا يلزم جمع
خطابين لشخصين في جلة واحدة اذ النداء خطاب للمضاف والضمير لغيره وهو ممتنع (قوله عادما خلافا)
أى في الجلة والافتعال يجوز الضم فيها اضافته غير محضة أو كما قيل

وليس كل خلاف جاء معتبرا * الخلاف له حظ من النظر

(قوله أو مشبهه) هو ما اتصل به شئ من تمام معناه فيطول به كالصاف اما بكونه عاملا فيه رفعاً أو غيره
كيا حسنا وجهه ويا طابا العجلا ويا رقيقا بالعباد وكذا يا غافلا والموت يطلبه ان جعلت الجلة حالاً من الضمير
في غافلا أو بعلة عليه في التسمية قبل النداء كيانا ثلاثة وثلاثين وكذا النكرة الموصوفة قبل النداء عند كثير
سواء وصفت بمفرد أو غيره كحكاية الفراء يارجلان كرا أقبل وكقوله صلى الله عليه وسلم في سجوده
يا عظيما يرحى السكل عظيم ويا حلما لا يجهل وقول الشاعر * أدارا يحزوى هجت للعين عبرة * لان
النداء لما ورد على الوصف صار كأنه من تنمة المندى كالمعمول من العامل ولا يلزم مثل ذلك في المعرفة
الموصوفة لعدم احتياجها للوصف كالنكرة فان وصفت بعد النداء وجب البناء لانه حينئذ مفردة مقصودة
وان احتمل الامران جاز وجاز ولا يرد أن النكرة تعرف بالنداء فلا يصح وصفها بعده بنكرة ولا بجلة
لانه يغتفر في المعرفة الطائفة وأما الموصوفة قبل النداء فيرد التعريف عليها مع الالتماع وحده أفاده
المصرح في التسهيل أن الموصوف قبل النداء من المفرد لا شبه المضاف لكن نصبه أرجح كالحديث والبيت
فقوله هنا وابن المعرف المفرد أى وجوباً في غير الموصوف وجوازاً فيه قال سم وبمحصر الشبهة بالمضاف
فيما ذكر يعلم أن الموصول في نحو يامن فعل كذا من المفرد فيقدر ضمها كما يقدر في سيبويه (قوله أيا
راك بالحق) ان شرطية مدغمة في ما الزائدة وعرضت أى أتيت العروض وهى مكة والمدينة وما بينهما
ونجرات بلد بالعين (قوله وياضارب عمرو) أشار به لرد على ثعلب في الاضافة غير المحضنة

(١٠ - (خضرى) - ثانياً)

أياركيا اما عرضت قبلها * ندامى من نجران أن لا تلاقيا

ومثال الثانى قولك يا غلام يزى ياضارب عمرو ومثال الثالث قولك يا طابا العجلا ويا حسنا وجهه

(قوله ويأثلاثة وثلاثين) أي فيمن سميت بذلك فيجب نصبهما بلا خلاف الأول لشبهه المضاف في الطول والثاني اعطفه على المنصوب ويمتنع حيداً دخال يا على الثاني لانه جزء علم كعبه شمس فان ناديت جماعة هذه عندهم فان لم تنصبين نصبتهما أيضاً وان عرفت فان أردت بهما جماعة من معينتين ضمنت الأولى لانه نكرة مقصودة وعرفت الثاني بأن على المختار لانه نكرة أو ريد بهما معين ولم يكتف بتعريف النداء لان يالم تباشره ونصبته أو رفعت لانه تابع المضموم الا اذا أعيدت يا فيجب ضمه بمجرد ان ألواناً ريد بهما عدد واحدين فالظاهر نصبهما كما في القسمية سم (قوله ونحو زيد) مفعول ضم ومفعول افتتح ضمير محذوف يعود عليه ومن نحو الخ حال من زيد ولان يفتح التاء من وهن من اذا ضعف أو ضمها من أهان غيره أذله (قوله اذا كان المنادى مفرداً الخ) ذكر شرطه وأقادهما اللتان بالمثال وسياق محترزها وبقي سابع كون المنادى ظاهر الاعراب فتحو يا عيسى بن مريم بتعين فيه تقدير الضم اذ لا تقل مع التقدير حتى يخفف بالفتح وتام وهو كون ابن مفرد الامني ولا جع ولا يخفى أخذهما من صنع المصنف وموضوع المسئلة اعراب العلم الأول بالحركات حتى يصح فتحه وضمه فالتثنية والجمع على حده خارجان عن ذلك وانظر جمع التكميل كياز يود ابن بكر وابن عمرو وابن خالد هل هو كالمفرد أم لا ومقتضى تعليمهم جواز الفتح بكثرة الاستعمال امتناعه في ذلك اذ لا يكثر كالمفرد وقد يكون خارجاً بالمفرد كما خرج به المضاف فتأمل وشرط النورى في شرح منسل كون البنوة حقيقة (قوله وصف ابن) أي أو ابنة بخلاف بنت لانه اسمهاها في نحو ذلك (قوله مضاف الى علم) أي مذكرة ومؤنث وكذا العلم الأول كياز يدين فاطمة ويا هند ابنة زيد بالضم والنصب وغلطوا من اشتراط تذكير العلمين ولا فرق بين كون العلم الثاني مفرداً أم لاصبان وحقه أن يقول مضافاً بالنصب على أنه حال من ابن لانه معرفة بقصد لفظه فلا يوصف بنكرة (قوله وجهان) أما الضم فعلى الأصل وأما الفتح فاتباع لفتح ابن لكون الحائز بينهما ساكناً غير حصين أو هو فتح بنية على تركيب الصفة مع الموصوف كخمسة عشر أفتح اعراب على اقحام ابن واضافة زيد الى سعيد لان ابن الشخص يضاف اليه ملائسته له وأما فتحة ابن فعلى الأول اعراب وعلى الثاني بناء وضم النداء مقدر عليه كما يقدر في خمسة عشر وعلى الثالث لا اعراب ولا بناء كما في التصريح لانه زائد لم يطلبه عامل فتقول في اعرابه على الأول زيد منادى قد رضمه لفتح اتياعه لابن وابن صفته منصوب بالفتحة الظاهرة لانه مضاف وعلى الثاني زيد ابن منادى ٢. رضمه مقدر على ابن لحرمة البناء التركيبي وعلى الثالث زيد منادى منصوب لضافته الى سعيد لفظ ابن معجم بينهما لا محل له ولا يصح بدلاً ولا عطف بيان اعدم تمام الأول بالمضاف اليه وهل يجوز كونه توكيداً لفظياً بالمرادف كما سيأتي في سعيد بعد الاوس فتكون فتحة اعراباً تأمل (قوله ويجب حذف ألف ابن خطأ) أي بالشروط السابقة كما يصرح بقوله والحالة هذه ما يقع أول سطر أو تقطع همزته لا شعراً ولا ثبت وكذا ان عدم شرط كأن لم يقع بعد علم كجاء ابن بكر وابن بكر على أو فصل منه أولم يكن صفته بل بدلاً وخبراً ولو منسوخاً أو نصب باعنى أو كان منادى كجاء زيد ابن بكر أي يا ابن بكر أو كان مستفهما عنه كهل زيد ابن بكر أو نبي الابن أو جمع أو وقع بعد شئ أو جمع كما مر مثاله ولم يضاف لاسم أبيه حقيقة بل ضميره أو لجهده أو علمه أو للفظ ابن أو أخ مثلاً قال الدينوري في كتاب الرسم أو القلب غاب على أبيه أو صناعة أشهر بها كجاء زيد ابن الأمير أو القاضي زاد الطبراني في نظم له وألمه كعيسى بن مريم فكل ذلك ثبت فيه الألف وهو مقتضى الشروط المارة لكن مرأنهم غلطوا من شرط تذكير العلمين في مسئلة جواز الفتح وقد قال في التسهيل كل ما يجوز فتح المنادى المضموم أو جب حذف تنوينه في غير النداء الا للضرورة وحذف ألف ابن خطأ اه وفي الصبيان ومثل ابن في ذلك ابنة نظير ما مر ولا فرق في كل ذلك بين كون العلم اسماً

ويأثلاثة وثلاثين (ص)
ونحو زيد ضم وافتتح من
نحو أزيدين سعيد
لانهم
(ش) أي اذا كان المنادى
مفرداً علماً ووصف بابن
مضاف الى علم ولم يفصل
بين المنادى وبين ابن جاز
لك في المنادى وجهان
البناء على الضم نحو يازيد
ابن عمرو والفتح اتباعاً نحو
يازيد بن عمر ورجب
حذف ألف ابن والحالة
هذه خطأ (ص)

٢ قوله وضمه مقدر على
ابن فيه تأمل لضافته الى
سعيد فقه أن يكون في
محل نصب لانه على هذا
الوجه يكون زيد بن مضافاً
وسعيد مضاف اليه كما اذا
قلت يا خمسة عشر زيد
فتأمل اه وسياق في
نحو سعيد سعيد الاوس
ما يصرح بذلك اه منه

والضم ان لم يل الين علما * ويل الين علم قدحما (ش) أى اذا لم يقع ابن بعد علم أول يقع بعده علم وجب ضم المنادى وامتنع فتحه فقال
الاول نحو يا غلام ابن عمرو ويل يا ظريف ابن عمرو ومثال الثاني يا زيد ابن (٧٥) أحينا فيجب بذاه زيد على الضم في

هذه الامثلة ويجب انباته
ألف ابن والحالة هذه (ص)
راضم أو انصب ما اضطرارا
نونا

مما له استحقاق ضم بينا
(ش) تقدم انه اذا كان
المنادى مفردا معرفة
أو نكرة مقصودة يجب
بناءؤه على الضم وذ كر هنا
انه اذا اضطر شاعر الى
تنوين هذا المنادى كان
له تنوينه وهو مضموم
وكان له نصبه وقد ورد
السمع مما فن الاول قوله
سلام الله يا مطر عليها *
وليس عليك يا مطر السلام
ون الثاني قوله

ضربت صدرها الى وقالت
* يا عديلة دفنك الاراق
(ص)

واضطرار خص جمع يارأل
* الامع الله وعجكي الجبل
والا كثر اللهم التعويض
* وشديا اللهم في قريض
(ش) لا يجوز الجمع بين
حرف النداء وأل في غير
اسم الله تعالى وما سمي به
من الجبل الا في ضرورة
الشعر كقوله

فيا الغلامان اللذان فرا *
اياكما ان تعقبانا شرا
وأما مع اسم الله تعالى
وعجكي الجبل فيجوز
فتقول يا الله بقطع الهمزة

أو كنية أو لقب على ما صرح به ابن خروف وجزم الراعي بوجوب التنوين وثبوت الالف اذا كان العلم الاول
مضافا كجاء أبو محمد ابن زيد واختاره الصفدى بهد نقله الخلاف فيه وكذا اختاره في اضافة الثاني كجاء
زيد ابن عبد الله اه (قوله والضم الخ) مبتدأ خبره قدحما وان لم يل شرط ويل الثاني عطف عليه
والواو فيه بمعنى أولان انتفاء أحدهما كاف في تحتم الضم والجواب محذوف لوجود شرط حذفه اختيارا
وهو مضى فعل الشرط في المعنى كاسيأتى في عوامل الجزم أى فالضم متحتم أن قدحما جوابه حذف
فاؤه للضرورة والشرط وجوابه خبر المبتدأ رابط بالضمير في حتم والوجه الاول أولى لعدم احتياجه الى ضرورة
كاسر غير مرة (قوله أى اذا لم يقع الخ) دخل في هذا محترز ثلاثة شروط من المتقدمة عدم العلم الاول
والفصل بينه وبين ابن كاذ كره المشرح وكذا عدم ذكر ابن كيا زيد الفاضل اذ يصدق عليه أنه لم يقع
الابن بعد علم لان السالبة تصدق بنفى الموضوع وقوله أول يقع الخ هو مفاد محجز البيت وهو محترز شرط رابع
أى عدم العلم الثاني فكل ذلك يجب فيه ضم العلم الاول كما اذا كان الابن غير صفة له بان كان بدلا منه أو
عطف بيان وهو محترز شرط خامس وكذا يجب الضم ان نثي الابن أو جمع أو وقع بعد مثنى أو جمع أو لم تكن
البنوة حقيقية أما اذا كان العلم الاول غير مفرد وهو محترز الاول كيا عبد الله بن زيد فيجب نصبه (قوله يا غلام
ابن عمرو) اعترض وجوب ضمه بان النكرة الموصوفة يجب نصبها أو يجوز على ما مر الآن يقال لعلة
وجوب نسبي بمعنى امتناع الفتح للاتباع أو التركيب فلا ينافى جواز الانصب كشبيهه المضاف أفاده الصبان
(قوله وارضم الخ) في تعبيره بالضم والنصب اشارة الى أن المنون اضطرارا يكون مبنيا اذا ضم كحاله قبل
الاضطرار ومعر با اذا نصب رجوعا لاصل الائمة وحيث يتعين في تابعه النصب وفي الضم يجوز معه النصب
(قوله محاله الخ) بيان لما الاول حال منها واستحقاق مبتدأ خبره ببناءؤه متعلق به بتضمينه معنى أثبت وجهه
المبتدأ والخبر صلة الثانية (قوله ضربت صدرها الى) أى متعجبة من نجأتى مع ما لاقيت من الحروب
على عادة النساء من ضرب صدورهن عند التعجب قالى بمعنى متعلق بحال محذوفة كذا كر أو يضرب
لتضمينه معنى تعجبت وأصل أواقى وواقى جمع واقية أى حافظة فابدات البوا والاولى همزة لاسيأتى في قوله
وهزأ أول الواوين رداخ (قوله في قريض) فاعيل بمعنى مفعول من قرضت الشئ قطعة سعى به الشعر
لاقطاعه من الكلام (قوله بين حرف النداء) اشارة الى أن ذكر المصنف يامثال لا يفسد ثلها باقى
الادوات (قوله واما مع اسم الله تعالى الخ) زاد في التسهيل اسم الجنس اذا كان مشبهابه نحو يا الاسد
شدة قبل لان تقديره يامثل الاسد كفى مثل وأقيم المضاف اليه مقامه فلم تدخل يافى الحقيقة على أل ولا
يلزمه جواز يا القرية على تقدير يا أهل القرية لان ذكر وجه الشبه في الاول يدل على معنى المضاف المحذوف
وهو المثلية بخلاف هذا سم وزاد المبرد ما سمي به من الموصول المحلى بأل مع صلته كيا الذى قام وصو به الناظم
وان منعه سيبويه فان سمي به بلاصلته منع نداؤه اتفاقا صبان (قوله بقطع الهمزة) أى لان العلم
مفارقته لاه صارت كجزء من الكلمة فلم تحذف في النداء وحيث ثبتت ألف يا وجوبه وقوله ووصلها أى
نظر الاصلها وحيث ثبتت ألف يا أو تحذف ففيه ثلاثة أوجه بخلاف يا المنطلق زيد فيجب قطع همزته مع
ثبوت ألف يالان ما بهى همزة الوصل فعلا كان أو غير يجب قطعها في التسمية به لصيرورتها جزءا من الامة
فتقطع في النداء أيضا ولا يجوز وصلها انظر الاصلانها كفى الجلالة لان له خواص ليست لغيره (قوله اللهم يم
الخ) أى فهو منادى مبنى على ضم الهاء على المختار في محل نصب والميم عوض عن يافرا ومن دخولها على أل
وخصت الميم لئلا يستهلها يافى انما للتعريف عند جبر وشددت لتكون على حرفين كيا وأخوت تبركا بالبداءة

وروصلها وتقول فيمن اسمه الرجل منطلق يا الرجل منطلق أقبل والا كثر في نداء اسم الله تعالى اللهم يم مشددة معوضة من حرف النداء
وشديا الجمع بين الميم وحرف النداء في قوله

أزمه نصبا كان يذا الحيل

(ش) أي إذا كان تابع

المنادي لا يسمو مضافا غير

مصاحب للألف واللام

وجب نصبه نحو يازيد

صاحب عمرو (ص)

وماسواه ارفع أو نصب

واجعلا

كسقل نسقا وبدلا

(ش) أي وماسوى المضاف

المدكور يجوز رفعه ونصبه

وهو المضاف المصاحب لال

والمفرد فتقول يازيد

الكريم الاب برفع الكريم

ونصبه ويازيد الظريف

برفع الظريف ونصبه وحكم

عطف البيان والتوكيد

حكم الصفة فتقول يارجل

زيدوزيد بالرفع والنصب

ويأتي أجعون وأجعين

وأعطف النسق والبدل

ففي حكم المنادي المستقل

فيجب ضمه ان كان

مفردا نحو يارجل زيد

ويارجل وزيد كما يجب

الضم لو قلت يازيد ويوجب

نصبه ان كان مضافا نحو

يازيد أبا عبد الله ويازيد

وأبا عبد الله كما يجب نصبه

لو قلت يا أبا عبد الله (ص)

وان يكن مصحوب ال

مانسقا

ففيه وجهان ورفع ينتقي

(ش) أي انما يجب بناء

النسوق على الضم اذا

كان مفردا معرفة بغير أل

فان كان بالجاز فيه وجهان الرفع والنصب

باسم الله تعالى ادل يجب كون العوض في محل المعوض منه كثناء عدة وألف ابن أما البدل فيجب فيه ذلك
كافي ماء وماء وتعالى وتعالى فكل بدل عوض ولا عكس ولا يوصف اللهم عند سبويه كالأبوصف غيره
مما يختص بالنداء وأجازه المبرد نحو قل اللهم فاطر السموات وجه سبويه على النداء المستأنف وقد نحتف
منه أل فيصبر لاهم وهو كثير في الشعر (قوله أني اذا الخ) الحدث بفتحين الأمر الحادث من مكاره
الدين والما أي نزل (تنه) تستعمل اللهم على ثلاثة أوجه أحدها النداء المحض كما سمعته ثانيا أن
يذكرها المحبب تمكيننا للجواب في ذهن السامع نحو اللهم نعم في جواب أزيد قائم الثالث أن تستعمل دليلا
على الندرة وقلة الوقوع أو بعده نحو أنا أذكرك اللهم اذا لم تدعني اذا الزيارة مع عدم الطلب قليلة ومنه قول
المؤلفين اللهم الآن يقال كذا قيل وهي على هذين موقوفة لا معربة ولا مبدئية لخروجها عن النداء فهي
غير مركبة لكن استظهر الصبان بقاءها على النداء مع دلالتها على التمكين أو الندرة فتكون معربة
كالاول ولوسلم فيقال انه منادى صورة فله حكمه والله أعلم

(فصل) (قوله تابع ذي الضم) نصب بمحذوف يفسره الزمه والمضاف صفته ودون أل حال من تابع
أرمن ضميره في المضاف قيل ولو قال ذي البناء شمل المثنى والجمع وأنت خير بان البناء عند المصنف لعظي
هو نفس الحركات وما تائب عنها فالضم الذي هو أحد أنواعه يصدق بالضمه وما تائب عنها فتدبر والمراد الضم
لفظا أو تقديرا كياسبيويه هذا الفضل والمراد بالتابع هنا ما عدا النسق والبدل وهو النعت والبيان والتوكيد
بقرينة ما بعده واصل ان تابع المنادي المشتمل على ضميره يجوز فيه الخطاب نظر السكونه مخاطبا والغيبة نظرا
لكونه اسما ظاهرا كيازيد نفسك أو نفسه ويأتيكم كماكم أو كلهم وياذا الذي قت أو قام (قوله وجب نصبه)
أي مراعاة لمحل المنادي ولا يجوز اتباعه للفظه لتعذر ضم النداء في المضاف وهذا اذا كانت اضافته محضة
والاجاز لسكونها في نية الانفصال كيازيد رجل ضارب يدي بالضم والنصب ومثله الشبيه بالمضاف كما قاله الرضي وان
صرح السيوطي بوجوب نصبه ان قلت كيف ينعت المنادي وهو معرفة بالمضاف المذكور وشبهه مع انه
نكرة قلت لا ينعت بذلك الا النكرة المقصودة كافي الصبان وقد مر انه يتسامح في المعرفة الطارئة وحينئذ
فقول الشارح يازيد صاحب عمر ومشكل من وجهين كما لا يخفى الآن يراد بصاحب الدوام وأنه غلبت عليه
الاسمية فتكون اضافته محضة ويتعرف بها (قوله وماسوى المضاف المذكور) أي من تابع ذي الضم
خاصة تفرج تابع المصوب فيجب نصبه مضافا أو غيره محلى بالآل ولا الا النسق والبدل فكسقل المستقل لما يأتي
(قوله والمفرد) أي عن الاضافة فقط كيازيد الظريف أو عنها وعن أل كيازيد رجل زيد وكذا يارجل
ظريف بالرفع والنصب ولا يرد وصف المعرفة بالنكرة لما مر وكذا المضاف اضافة غير محضة مع خلوه من أل
والشبهة به كما مر عن الرضي (قوله برفع الكريم) فيه تسميح فان ضمة التابع اتباع للفظ المنادي لا
اعراب ولا بناء كما قاله الدماميني فهو منصوب بفتحة مقدرة لحركة الاتباع ولذلك ينون اذا خلا من أل
والاضافة لعدم بناءه واعلم ان محل ذلك في النعت اذا كان طارئا بعد النداء أما قبله فينصب منعونه لشبهه
بالمضاف كما مر في نصب النعت تبعاله (قوله في حكم المنادي المستقل) أي لان البدل على نية تكرار العامل
وهو يا والعاطف كالنائب عنه (قوله فيجب ضمه) أي ضم بناء فلا ينون كما يفيد ما بعده (قوله وان يكن
الخ) اسمها انسق ومصحوب أل خبرها مقدما وهذا تقييد لقوله كسقل الخ وخص التقييد بالنسق
لان البدل لا يكون الا خاليا من أل اذ حرف النداء مقدرا قبله فلا يجمع بينهما وقوله ورفع مبتدأ سوغه
التقسيم (قوله وجهان) أي لا متناع تقدير حرف النداء قبله بسبب أل فاشبه النعت في ان العامل فيه هو
العامل في الاول فجاز فيه مراعاة لفظ الاول ومحل وظاهره جواز رفعه ولو كان مضافا كيازيد والحسن الوجه
قال الصبان ولا بعده فيه اه أي لان اضافته تكون غير محضة أبدا في نية الانفصال اذا اضافته محضة

والختار عند الخليل وسيبويه ومن تبعهما الرفع وهو اختيار المصنف ولهذا قال ورفع ينتقى أى يختار فتقول يازيد والسلام بالرفع والنصب ومنه قوله تعالى يا جبال أقرى معه والطير برفعه ونصبه (ص) (VV) وأياها مصحوب أل بمصدره

يلزم بالرفع لى ذى المعرفة وأياها الذى ورد * ووصف أى بسوى هذا

يرد

(ش) أى يقال يا أيها الرجل ويا أيها الذى فعل كذا فأى منادى مفرد مبنى

على الضم وهما زائدة والرجل صفة لأى ويجب رفعه عند الجمهور لأنه المقصود

بالنداء وأجاز المازنى نصبه قياسا على جواز نصب الظريف فى قولك

يازيد الظريف بالرفع والنصب ولا توصف أى

الاباسم جنس محلى بال كالرجل أو باسم إشارة نحو يا أيها أفسل أو

بموصول محلى بال نحو يا أيها الذى فعل كذا (ص)

وذا إشارة كأى فى الصفة ان كان تركها يفيت المعرفة

(ش) يقال يا هذا الرجل فيجب رفع الرجل ان جعل هذا وصلة لندائه كما

يجب رفع صفة أى والى هذا أشار بقوله

ان كان تركها يفيت المعرفة فان لم يجعل اسم الإشارة وصلة لنداء ما بعده لم يجب رفع صفة بل يجوز الرفع

يقال يا سعد سعد الأوس ويأتي

لا تدخله أل (قوله والختار الرفع) أى تبع اللفظ لما فيه من مشاكلة الحركة ولكونه أكثر واختار أبو عمرو وغيره النصب لان ما فيه أل لا يباشر حرف النداء فلا يشاكل لفظ ما باشره وتغسك بظاهر الآية فقد أجمع فيها القراء سوى الأعرج على نصب الطير عطفا على محل جبال وأجيب باحتمال انه بالعطف على فضلا فجهله أو بسخرنا مقنرا (قوله وأياها الخ) مبتدأ خبره يلزم ومصحوب أل مفعوله متمم عليه وبعد وصفه وبالرفع أحوال منه أى وأياها يلزم مصحوب أل حال كونه صفة لمرفوعا كأننا بعده أو مصحوب أل مبتدأ ثان خبره يلزم والجملة خبر أيها حذف رابطها أى يلزمها (قوله ورد) أفرد ضمير الفاعل اما لتأويله بالنداء كور من أيها نداء أيها الذى أو حذف خبراً حذره لالة الآخر عليه أى ورد أيضاً وقوله بسوى هذا أى المذكور من مصحوب أل وذا الذى (قوله فإى منادى مفرد) أى مذكرة مقصودة وتكون بالفظ واحد وان ثبتت صفتها أوجعت كذا أيها الرجلان أو الرجال لكن يختارنا نيتها لتأنيث صفتها كى أيتها النفس ولا يجب كما قاله السامنى (قوله وهما زائدة) أى خوف تنبيه زائد لا محل له لئلا يظن أنها عوضا عما قلنا من الإضافة كما عوضوا عنها ما زائدة فى نحو يا ماندا وعوضت ها بالنداء لانه محل تنبيه وما بالشرط لانه يناسبه الإبهام والغلب فتح هذه الهماء وقد انضم اذالم يكن بعدها اسم إشارة (قوله ويجب رفعه) أى تبع اللفظ لها فنيه التسامح الماروكذا يجب رفع نعتها اذ انعت كى أيها الرجل الفاضل فيمتنع نصب الفاضل تبعاً للمحل كما فى الاشمونى والظاهر ان المانع من ذلك عدم السماع والافتاح أى فى محل نصب مثلها كما اختاره الصبيان ولم يوجد مانع من مراعاته فى نعتها كما وجد فى أى (قوله لانه المقصود بالنداء) أى وأى وصلة لندائه لا امتناع جمع حرف النداء وأل وهو مفرد فوجب ضمها كالأى باشره الحرف تنبيهها على انه المنادى وخصت أى بالتوصل بها لوعضها على الإبهام واحتياجها للخصص فتكون ألصق بما بعدها من غيرها ولما شابهها اسم الإشارة فى ذلك قام مقامها (قوله محلى بال) أى الجنسية بحسب الأصل وان صارت الآن للحضور كان نصير كذلك بعد اسم الإشارة وخرج بها العهدية كالزيدين والزائدة سواء قارنت الوضع كاليسع والسموأل أو كانت لاح الأصل كالخث أرفى العلم بالغة كالنجم فشكل ذلك لا يتوصل لندائه بأى ولا بذابل ينادى هو مجردا من أل راجز فى شرح الكافية ادخال ياعلى أل الزائدة المقارنة للوضع كاليسع (قوله أو باسم الإشارة) أى بشرط خلوه من الكاف فلا يقال يا أيها ذاك الرجل خلافا لابن كيسان ولا يشترط نعتة حيث نثذ بذى أل كما مثله الشارح وفاق لابن عصفور والناظم بدليل قوله

أيها ذان كلا زاد كما * ودعاني واغلا فيمن دخل

بخلاف ما اذا نودى اسم الإشارة نفسه (قوله كى فى الصفة) أى فى لزومها ولزوم رفعها وكونها بال من اسم جنس أو موصول دون اسم الإشارة ولم يستثنه لظهور انه لا يوصف بمثلوه يراعى فيه حال المشار اليه من جمع وغيره نحو يا هذان الرجلان بخلاف أى كما (قوله يفيت) بضم الياء مضارع أفات الرباعى ومفعوله الاول محسوف أى يفيت مخاطب معرفة المشار اليه (قوله ان جعل هذا وصلة لندائه) بان قصد نداء ما بعدها كقولك لقاكم بين قوم جاوس يا ذا القائم ويا ذا الذى قام فان قصد نداء اسم الإشارة وحده وقدر الوقف عليه بان عرفه مخاطب بدون وصف كوضع اليد عليه فلا يلزم وصفه ولا رفع وصفه اذا وصف كغيره لكن لا يوصف بغير ما فيه أل كحاله فى غير النداء (قوله فى نحو سعد الخ) أى من كل تركيب وقع فيه المنادى معردا أو كرر مضافا الى غيره علما كان كاملا أو اسم جنس كيار رجل رجل القوم أو وصفا كيا صاحب صاحب زيد خلافا للسكونيين فان لم يضاف الثانى كياز زيد لم يجب نصبه (قوله ياتيهم عدى) احتراز بالاضافة عن

والنصب (ص)

فى نحو سعد سعد الأوس يقتضب * ثان وضم واقتضب ولا نصب

(ش)

تيم عدى ويازيد زيد

ثم عزله فيجب نصب الثاني ويجوز في الأول الضم والنصب فان ضم الأول كان الثاني منصوباً وعلى اضماره أعنى أو على البدلية أو عطف البيان أو على النداء (٧٨) وان نصب الأول فذهب سيبويه انه مضاف الى ما بعد الاسم والثاني مقحم بين

الضم والنصب اليه
من ذهب اليه
الى محذوف مثل ما أضيف
اليه الثاني وان الأصل
يأتي على نيم على خلاف
على الأول دلالة الثاني
عليه (ص)

المندى المضاف الى ياء
المتكلم

واجعل منادى صح ان
يضاف اليه

ذهب سيبويه الى عبد عبد
عبد

(ش) اذا أضيف المندى
الى ياء المندى كما فاما أن يكون

تخيلاً أو مهتلاً فان كان
مهتلاً فحكمه حكمه غير

مندى وقد سبق حكمه في
المندى الى ياء المتكلم وان

كان تخيلاً جاز فيه خمسة
أوجه أحدها حذف الياء

والاستغناء بالكسرة نحو
يا عبد وهذا هو الأكثر

الثاني اثبات الياء ساكنة
نحو يا عبد وهو دون الأول

في الكثرة الثالث قلب الياء
أنها وحذفها والاستغناء

عنهما بالفتحة نحو يا عبد
الرابع قلبها ألفاً وإبقاؤها

وقلب الكسرة فتحة نحو
يا عبد الخامس اثبات الياء

محركة بالفتحة نحو يا عبد
(ص)

تيم مرة من قرين ونيم قبس وضيرهما (قوله اليعملات) جمع يعملة وهي الناقة القوية على العمل
والذبل جمع ذابل بمعنى ضامرة وإضافة ياء اليها لاشتهاره بالحداء أي الغناء طافى السير (قوله فان ضم
الأول) أي لكونه مفرداً معرفة (قوله على التوكيد) أي للأول باعتبار محله قاله المصنف وتعب
بأنه لا يصح توكيداً معنوياً بالياء ليس من ألفاظه ولا لفظياً لاتصاله بما لم يتصل به الأول ولاختلاف جهتي
التعريف إذ تعريف الأول بالعلمية أو النداء والثاني بالاضافة لأنه لا يضاف حتى يجرى من العلمية والمصنف
أن يكتفي في التوكيد اللفظي بظاهر التعريف وان اختلفت جهته أو اتصل به شيء (قوله والثاني مقحم) أي
زائد بناء على جواز زيادة الأسماء والفصل بين المتضامين كالفصل لاتحادهما بالاول لفظاً ومعنى وكان حقه
ان ينون لعدم الاضافة لكنه تركه للشاكلة وعليه ففتحة اتباعه للأول فيما يظهر لأنه غير مطلوب ليعمل
وصرح الأشموني بنصب الثاني توكيداً لفظياً وبوافقه تفسير الحفيد الاغنام بالتأكيده اللفظي ففتحة
أعراب ويغنى الفصل به وعدم تنوينه لما ضر ولا يصح جعله بدلاً أو بياناً كما كان في صورة الضم إذا لا يكونان
الابتداء الأول كما مر في زيد بن سعيد (قوله انه مضاف الى محذوف الخ) أي ونصب الثاني حينئذ
على أحد الأوجه الخمسة المذكورة عند ضم الأول وبقي مذهب ثالث وهو تركيب الاسمين تكسمة عشر
وجعل مجموعهما منادى مضافاً الى ما بعد الثاني ٧ منصوباً بفتحة مقدرة لحركة البناء التركيبي على الاسم
الثاني واما حركة الأول ففتحة بنية كما هو ظاهر والله سبحانه وتعالى أعلم
(المندى المضاف الى ياء المتكلم)

(قوله وقد سبق حكمه) وهو ثبوت ياء المتكلم مفتوحة على الأفصح فيها آخره ألف أو واو أو ياء غير
مشددة كفتاى ومسامى وقاضى وحذفها فيما آخره ياء مشددة مع كسر ما قبلها أو فتحة كما مر بيانه
وتجوز العاصم حذفها في المثني والجمع اكتفاء بياضهما برده التباس الجمع حينئذ بالمفرد المضاف للياء ساكنة
(قوله وان كان محيياً) أي أو مهتلاً يشبهه (قوله جاز فيه خمسة أوجه) أي بشرط أن لا يكون المضاف
وصفاً مفرداً عاملاً كياء مكرمى والاثنتين اثباتاً بفتحة أو ساكنة لشدة طلبه لها أما في المثني والجمع فتفتح
فقط لأنه من المعتل (قوله وهو دون الأول) وبليته في الكثرة اثبات الياء مفتوحة ثم قلبها ألفاً ثم حذف
الألف فهو أضعفها ولذا منعه الأكثرون لكن أجازوا الأخفش والفارسي كقوله

ولست براجع ما فات منى * بلهف ولا بليت ولا لوانى
أي بقولى يا لها ولم يرتبها المصنف لضيق النظم وكان على الشارح بيانه وتقديم ان سكون الياء أصل أول
لأنه أصل كل مبنى والفتح أصل ثان لأنه أصل ما بنى على حرف واحد وبقي وجه سادس وهو ضم الاسم بعد
حذفها كالمفرد اكتفاء بنية الاضافة وانما يكون ذلك فيما يكثر نداءؤه مضاعفاً للياء كالرب والأبورين
والقوم لانحو الغلام قرئ رب السجن أحب الى وحكى يارب اغفر لى ويأىم لاتفعلى بالضم فهو منصوب
لاضافته تقدير الكن منع ظهور نصبه مشاكلة المفرد فعلى هذا لا يجوز في تابعه الا لنصب لكن يجوز أبو
حيان رفعه اجراءه كالمفرد في حكم التابع أيضاً (قوله قلب الياء ألفاً) أي لحذفها أو يتوصل اليها بفتح ما قبل
الياء ولا يجرى على قاعدة القلب والظاهر أن هذه الألف اسم في محل جر بالاضافة كأصلها وان الفتحة
قبلها المناسبة وانصب النداء مقدراً سم (قوله وفتح) مبتدأ سوغه التقسيم وكسر عطف عليه وحذف
الياء عطف على كسر والواو فيه بمعنى مع أي أو كسر مع حذف الياء واستمر رأى اطرد خبر وأفرده على أداة

المذكور

وفتح أو كسر وحذف الياء استمر * في يابن أم يابن عم لا مفر

(ش) اذا أضيف المندى الى مضاف الى ياء المتكلم وجب اثبات الياء

٧ (قوله منصوب بفتحة مقدرة الخ) فيه نظر لأن المبنى اعرابه محلى لا تقديري فحقه أن يكون في محل نصب فتأمل اه منه

المذكور لأن العطف بالواو أو التسمية كالوار (قوله الألف ابن أم) مثل ابن ابنة وكذا بنت كافي
 التصريح (قوله فتحذف الياء منهما) أي وجوباً وأما البتة في قوله * يا ابن أمي ويا شقيق نفسي *
 وقيلها الثاني قوله * يا ابنة عمي لا تلومي واهجبي * فضرورة (قوله وتكسر الميم) أي لتدل على الياء
 المحذوفة وهو جود من الفتح (قوله أو تفتح) هو عند الكسائي المناسبة لالف المحذوفة المنقلبة عن الياء
 فأعزاه مقدر المناسبة وعند البصريين فتح بناء التركيب الاسمين خمسة عشر وهو مضاف للياء تقديرها
 كما قاله الرضي فأعزاه مقدر حركة البناء التركيبي ويحتمل قطعه عن الإضافة أصلاً فيقدر فيه الضم
 خمسة عشر (قوله ومن الياء) متعلق بعوض الواقع خبراً عن التاء (قوله يأت) أي زيادة على
 اللغات الست في ياعبدى كما يفيد قول المصنف عرض فأبت منادى منصوب لأنه مضاف للياء المحذوفة
 المعوض منها تاء التانيث فهي حرف اذ لم تنقلب الياء اليها كالألف ونصبه مقدر لفتحته مناسبة التاء اذ هي
 تقتضي فتح ما قبلها أبداً وخصت التاء بالتعويض لمناسبتها للياء في أنها تزداد آخر الاسم للفتحيم كـ لامة
 وهو يناسب الـاب والـام وقد تبدل هاء وقفاً وخطاً وهما قرئ في السبع ورسمت في المصحف بالتاء كافي
 التسهيل فالاولى موافقته (قوله بفتح التاء) هو الأقبس تبعاً لما هي عوض عنه والكسراً أكثر وهو
 عوض عن كسر مناسبة الياء لزواله بالتاء وسمع ضمها وقد قرئ بهن فالجاء تسع لغات في نداء الابوين
 (قوله ولا يجوز اثبات الياء) ولا الألف المنقلبة عنها وأما قوله

أيأبني لازلت فينا قائماً * لنا أمل في العيش مادمت عائشاً

وقوله * يا ابتاعك أو عسا كما * فضرورة لكن الثاني أهون لنهابة صورة الياء المعوض عنها بل قيل
 لا ضرورة فيه لأن هذه الألف لم تنقلب عن الياء بل هي التي تلحق المنادى البعيد والمندوب والمستغاث
 فتكون لغة عشرة والله أعلم

(أسماء لازمت النداء)

لازمت فعل ماض كضربت لرسم التاء مجرورة فالنداء مفعوله وقطاع النظر عن الرسم يحتمل أنه اسم
 فاعل كضاربة أمامن والنداء مفعوله أو هو مضاف له (قوله بعض ما يخص) أفاد أن هناك ألفاظاً
 آخر تختص بالنداء كابت وامت والهم (قوله وزن يا خبات) فاعل اطرد في سبب متعاقبه والامر مطف
 على وزن يحذف مضافين أي واطرد اسم فعل الامر حال كونه كخبات هذا في الوزن والبناء على الكسر
 وكذا في الشروط وقوله من الثلاثي متعلق باطرد فهو راجع لهما لأنه شرط في كل منهما (قوله يافل)
 بضم الفاء واللام ولا تفتي فلة بضم الفاء فقط وأصلهما عند الكوفيين فلان وفلانة حذفت منهما الألف
 والنون للترخيم وكلها كنيات عن الاعلام الشخصية وكذا قال ابن عصفور والشلو بين والمصنف إلا أن
 الحذف عندهم للتخفيف لا للترخيم والاقبل للذكر فلا ولا تفتي فلان كما يعلم مما يأتي قال المصنف ولا
 ينقصان في غير النداء إلا للضرورة وهو المراد بقوله هنا جري الشعر فل والمصنف عن البصريين أن فل
 وفلة كنياتان عن نكرتين من جنس الانسان كما أشار إليه الشارح بقوله أي يارجل وهما المختصان
 بالنداء لا يخرجان عنه أصلاً وأما الآتي في الشعر فأصله فلان حذف للضرورة ومادتهما في الياء وأما فلان
 وفلانة فكنيتان عن الاعلام الشخصية ولا يختصان بالنداء ومادتهما فلن بالنون فهما غيرهما عن مادة
 وحكما (قوله يا يؤمان) بضم اللام وسكون الهمزة هو العظيم اللؤم أي الشيخ ودناءة النفس وبعناها
 وحكمه يامأثم ويا لمأمن ويا خباتان ونومان بفتح النون والاكثر في بناء مفعلان كونه للنم كاذ كروقد
 جاء في المدح كما مطيبان ويا مكرمان ولا يخرج عن النداء وأما قولهم رجل مكرمان وامرأة مثمنة فعلى
 اصحاب القول أي مقول فيه يا مكرمان (قوله وهو مسموع) أي مقصور على السماع باجماع في جميع

الا في ابن أم وابن عم
 فتحذف الياء منهما الكثرة
 الاستعمال وتكسر الميم
 أو تفتح فتقول يا ابن أم
 أقبل ويا ابن عم لا مفر
 بفتح الميم أو كسرهما (ص)
 وفي النداء أبت امت عرض
 * واكسراً وافتح ومن
 الياء التاء عوض

(ش) يقال في النداء يا أبت
 ويا أمت بفتح التاء وكسرهما
 ولا يجوز اثبات الياء فلا
 تقول يا أبتى ويا أمتى لأن
 التاء عوض عن الياء ولا
 يجمع بين العوض والمعووض
 عنه (ص)

(أسماء لازمت النداء)
 وفل بعض ما يخص بالنداء
 * يؤمان نومان كذا
 واطردا

في سبب الاثني وزن يا خبات
 والامر هكذا من الثلاثي
 وشاع في سبب المذكور فعل *
 ولا تقس وجري الشعر فل
 (ش) من الاسماء مالا
 يستعمل الا في النداء نحو
 يافل أي يارجل ويا يؤمان
 للعظيم اللؤم ويا نومان
 للكثير النوم وهو مسموع
 وأشار بقوله واطردا في
 سبب الاثني الى أنه ينقاس

الاصناف المذكورة كما يفيد تعبير المصنف بالطرد فيما بعدها الامفعالان في القياس عليه خلاف (قوله في النداء الخ) انما يختص فعال بالنداء اذا كان وصفا للندم كما ذكر بخلاف العلم كقطام وأما قوله أطوف ما أطوف ثم آوى ه الى بيت قعيدته لسكاع

فعلى تقدير مقول فيها يا لسكاع أو هو ضرورة (قوله مبنيا على السكسر) اعلم ان فعال أمرا كمنزل مبنيا شبه الحرف في الجود كسائر أسماء الافعال أولتضمنه معنى لام الامر وفعال وصفا مبنيا شبه الامر وزنا وعدلا لانه معدول عن فاعلة كما أن الامر معدول عن افعل فهو مشابه للحرف بالواسطة وبنيا على حركة لاتقاء الساكنين وكانت كسرة لانها الاصل (قوله وبالسكاع) أى يا خبيثة (قوله للدلالة على الامر) ذكره هذا المستطردى لمنااسبة خبث في وزنه وبناءه على السكسر وشروطه لان كلا منهما لا يبنى الا من ثلاثي تام كامل التصرف فلا يثنيان من مزيد ونحو دراك من ادرك مما عى ولا من ناقص ولا جامد ولا من نحو يندر ويدع لندم تمام تصرفهما (قوله يا فسق الخ) بوزن عمر ممنوع من الصرف للوصفية والعدل عن فسق وغادر وأما السكع فعن السكع لانه من السكع لكافة كظرف ظرافة فهو السكع أى اثم فعدل عنه الى السكع للبالغة ولم يسمع من هذا النوع الا هذه الثلاثة وخبث معدول عن خبيث (قوله قد تستعمل في الشعر) ضعيف كما مر (قوله في لجة) متعلق بقوله قبله * تدافع الشيب ولم تقبل * والشيب بالسكسر حكاية صوت شرب الابل أطلق عليها نفسها واللجة بالفتح اختلاط الاصوات في الحرب وامسك الخ لصفة لها بتقدير مقول فيها أمسك الخ يصف الشاعر ابلا أقبلت نزاجة متدافعة فشبهها بقوم في لجة متدافعين يقال فيهم أمسك فلان أى احجز بينهم والله أعلم

(الاستغاثه)

هى نداء من يخاف من شدة أو يعين على دفعها ولا يستعمل فيها من حروف النداء الا ما يمنع حذفها كما مر (قوله كى للراضى) أفاد أنه يجوز افتزان المستغاث بأل وهو اجماع لان يالم تباشره بخلاف غيره من المناديات (قوله فيحجر المستغاث بلام) أى فهو معرب وان كان منادى مفرد لان تركيبه مع اللام أعطاء شبه بالمضاف ونصب النداء مقدر فيه لحركة حرف الجر وانما يعرب اذا وجدت اللام والاف كغيره من المناديات كما سيأتى واذا كان معربا قبل النداء والابقى على بناءه كى لهذا فندامبنى على السكون في محل نصب على النداء صبان وينبنى كونه في محل جر باللام ويجوز في نابع المستغاث الجر على اللفظ والنصب على المحل أى الموضع المقدر وهو النصب لانه مفعول به وليس له موضع رفع حتى يقع به وعن الرضى تميز الجر (قوله بلام مفتوحة) أى مع غير ياء المتكلم امامها فتكسر كقوله

فيا شوق ما أبقي وبالى من النوى * ويادمع ما أجري وباقب ما أصبى

أجاز أبو الفتح أن يكون استغاث بنفسه وكسر اللام لمنااسبة الياء ولكن الصحيح ان يالى لا يقع الا مستغاثا لاجله والمستغاث به مخدوف وفاقا لابن عصفور واعلم انه اختلف في هذه اللام فقل هو بقية آل والاصل يا آل زيد حذف الهمزة تخفيفا فالتفت الالب بعدها بألف يا حذف احداهما لساكنين وبقية اللام فهى اسم مضاف الى زيد ونصب النداء ظاهر فيها لا مقدر في زيد ونقل المصنف عن السكوفيين ومذهب الجمهور انها لام الجر وفتحت لما فى الشارح وللفرق بين المستغاث به وله فقل زائدة لا تتعلق بشئ والصحيح انها أصلية فعند سيبويه تتعلق بفعل النداء بتضمنه معنى ما يمدى باللام كأن تجي وقبل بحرف النداء نيابته عن الفعل ولا بد من التضمن هنا أيضا (قوله ويجر المستغاث له) أى من اجله وهو امام متصرف له فتعين اللام كقول عمر يا لله لاسامين أو منتصر عليه فقد تحلفها من لاسها تاتى للتعامل مثلها كقوله يا للرجال ذوى الالباب من نفر * لا يبرح السفه المردي لم دينا

في النداء استعمال فعال مبنيا على السكسر في ذم الاتي وسبها من كل فعل ثلاثي نحو يا خبيث ويا فساق وبالسكاع وكذلك ينقاس استعمال فعال مبنيا على السكسر من كل فاعل ثلاثي للدلالة على الامر نحو زل وضرب وقتال أى ازل واضرب واقتل وكثرا استعمال فعل في النداء خاصة مقصودا به سب الذكى نحو يا فسق ويا غدر وبالسكع ولا ينقاس ذلك وأشار بقوله وجرى الشعر فل الى أن بعض الاسماء المخصوصة بالنداء قد تستعمل في الشعر في غير النداء كقوله

في لجة أمسك فلانا عن فل (ص)

(الاستغاثه)

اذا استغاث اسم منادى خفضا

باللام مفتوحا كى للراضى (ش) يقال يا زيد لعمر و فيحجر المستغاث بلام مفتوحة ويجر المستغاث له بلام

وافتح مع المعطوف ان
كررت يا

وفي سوى ذلك بالكسر
انما

(ش) اذا عطف على
المستغاث مستغاث آخر

فلما ان تكرره معه يا أولا
فان تكررت لزم الفتح

نحو يا يزيد يا عمر و يا بكر
وان لم تكرر لزم الكسر

نحو يا يزيد يا عمر يا بكر
يلزم كسر اللام مع المستغاث

له والى هذا اشار بقوله
وفي سوى ذلك بالكسر

انما أي في سوى المستغاث
والمعطوف عليه الذي

تكررت معه يا كسر اللام
وجوبا فتكسر مع

المعطوف الذي لم يكرر
سعه ياومع المستغاث (ص)

ولام ما استغاثت عاقبت
الف

ومثله اسم ذر نجب ألف
(ش) تحذف لام المستغاث

ويؤتى بألف في آخره عوضا
عنها نحو يا زيدا عمرو

ومثل المستغاث المتعجب
منه نحو يا لاهية

ويا لاهج فيجبر بلام
مفتوحة كما يجبر المستغاث

وتعاقب اللام في الاسم
المتعجب منه ألف فتقول

يا عجب يا زيدا (ص)
(لندبة)

للمنادى اجعل المنادى وما
نكر لم يندب ولا ما بهما

ويندب الموصول بالذي اشتهر * كبر زمنم يلى وامن حفر (ش)

(قوله مكسورة) أى على أصل لام الجر مع المظهر أمام المضمر فتفتح كيان بذلك الامع ياء المتكلم على ما مر واذا قلت بالكسر احتمل ان الخطاب مستغاث به وله معنى متملقة بفعل مقدر بعد المستغاث به غير فعل النداء أى أدعوك لزيد فقال كلام جلتان وقيل بفعل النداء أو بيا الدائبة عنه أو بحال محذوفة من المستغاث به أى مدعوا لزيد فوجه واحدة (قوله وافتح) مفعوله ضمير اللام محذوف فافتح مع المعطوف أى مع المستغاث به المعطوف ان كررت يا كما تفتح مع المعطوف عليه المذكور في البيت قبله (قوله أى في سوى المستغاث الخ) أعاد ان اسم الاشارة في المتن راجع لما في البيت الأول والثاني على تأويلهما بالمتكلم كور في غير اختصاص الكسر بالمعطوف بل بالياء والمستغاث له كررت يا ثم لا ولا يصح ارجاعه للتكرار المفهوم من كررت ولا للمعطوف مع التكرار لئلا يشتمل المستغاث الأول فيناض قوله باللام مفتوحا مع ان أولها يفيد عدم الكسر في المستغاث له عند التكرار وليس كذلك (قوله ألف) مفعول عاقبت وقف عليه بالسكون على لغز يبعثه أو فاعله والمفعول محذوف أى عاقبت ألف أى تاربتما من العقبة وهي الزوبة في كل يحكى ونوبة (قوله عوضا عنها) فلا يجمع بينهما مرة فمفعولها محذوف كالمندى في الحسب كدوله

* ألا يا قوم يا عجب العجب * فقوم بالكسر على حذف ياء المتكلم ونصبه مقدر ويصح ضمه بقطعه عن الاضافة أصلا (قوله يا زيدا) انظر انه حيفتسبني على ضم مقدر لمناسبة ألف في محض نصب على النداء قياما على ما صرح به الشاطبي من ان المنادى مع ألف الندبة ضمه مقدر أفاده سم ويس فيجوز في تابعه الرفع بيا عا لهذا الضم المقدر والنصب على المحل ولا وجه لما نقل عن الرضى والجامي من بناءه على الفتح ومنع الرفع في تابعه صيان فان لحقت ألف مضافا كما غلام زيدا أظهر نصبه في الأول وقدر الجر في الثاني للمناسبة أو مثنى أو جمع فاعا لظاهر أن تكون بعد نونهما وانهما يبينان على ما مر فعان به من ألف أو وار فيقال يا زيدا يا زيدا يندبنا فتأمل (قوله نحو يا لاهية) أى تعجبا من عظمة وقولهم يا لاه والعبس تعجبا من كثرتهم وواظها كلامه ان الاستغاث غير باقية بل هو مستعمل في محض التعجب ويعتدل أنه باقية مع اشتراب اللفظ معنى التعجب لكنها ليست استغاثا حقيقية لانه ليس منادى حقيقة كما صرح به الرضى بل تنزى لا فاذا قلت يا لاه فمكانك تناديه وتقول احضر حتى يتعجب منك ويا لاهج احضر حتى يروك فهذا وقتك فاللام مفتوحة ماها في يا زيدا ويجوز كسرهما باعتبار أنه مستغاث له والمستغاث محذوف أى يا لغوى للتعجب واللام باللامى فان أى بالألف تعين الاعتبار الأول (خاتمة) اذا وقف على المستغاث والمتعجب منه مع الألف جاز الخاقها اسم السكت كما سيأتى في الندبة والله أعلم

(الندبة)

هي بضم النون لغة مصدر تذب المبت اذا ناح عليه وعدد خصاله أو كثر من يشكك بها النساء لضعفهن عن احتمال المصائب وعرفان دعاء المتعجب عليه والمتوجع منه (قوله ما للمنادى الخ) يشير الى أن المنادى ليس منادى وهو كذلك لانه لم يطلب اقباله ومن ثم أجازوا ندب المضاف الى غير الخطاب كواغلامك مع منع ندائه لما مر تصريح ونقل الغارضى عن ابن يعيش انه منادى ويمكن الجمع بما صرح به الرضى من انه منادى مجازا لاحقيقة فاذا قلت يا محمد فمكانك تقول له أقبل فاقى مشتاق اليك وواخرناه احضر حتى يبرفك الناس فيعذرون فيك (قوله ولا ما بهما) عطف على الضمير المستتر في ندب للفصل بالا على حد ما أشركنا ولا أبأوبا (قوله ويندب الموصول) في قوة الاستثناء من المبهمة كما بينه الشارح (قوله بالذى) متعلق بالموصول لا يندب وقوله اشتهر أى به خذف العائد لجره بماجر الموصول وان لم يتحد عامل الحرفين لانه غير شرط عند المانصف كما نقله عنه الشاطبي أفاده السجاسي (قوله كبر زمنم الخ) مثال للموصول بما اشتهر به وير بالنصب على حكاية مفعوليته لحفر وقوله بلى الخ حاله منه وأصل زمنم زمن بثلاث ميمات أبدلت

المنسوب هو المتفجع عليه نحو واز يدها والمتوجع منه نحو واظهره ولا يندب الا المعرفة فلا تندب النكرة فلا يقال وارجله ولا المبهم كاسم
 الاشارة نحو واخذاه ولا الموصول الا ان كان خاليا من ال واشتهر بالصلة كقولهم وامن حفر بئر زمزماه (ص)
 ومنتهى المنسوب صله بالالف * متلوها ان كان مثلاً حذف كذلك تنوين الذي به كل * من صلة وغيره انلت الأمل
 (ش) تلحق آخر المنادى المنسوب ألف (٨٤) نحو واز يدا لا تبعد ويحذف ما قبلها ان كان ألفاً كقولك واموساه حذف ألف

الثانية زاي (قوله المتفجع عليه) أي لفقه حقيقة أو تنزيلاً كقول عمر حين أخبر بجذب أصاب بعض
 العرب واعمره واعمره (قوله والمتوجع منه) هو اما سبب الالم كوام صبيته واحزنه واما محله كواظهره
 وارأساه وقيل هذا يسمى المتوجع له (قوله الا المعروف) أي بالعلمية أو بالاضافة أو بالصلة المشتهرة بشرط الخلو
 من ال كافي للمنادى (قوله فلا تندب النكرة) أي لغوات غرض الندبة وهو الاعلام بعظمة المنسوب وهذا
 في المتفجع عليه لا في المتوجع منه فيجوز وامصيته وان جهات المصيبة قبل ومثله المتوجع له كواظهره
 لكن يمكن ان يضاف لياء المتكلم محذوفة (قوله لا الموصول) الأولى والموصول يسكون مثلاً ثانيا
 لهم لانه منه ومنه أيضاً الضمائر أي فلا يقال واز يدا ولا واز يدا ولا واز يدا ولا واز يدا ولا واز يدا ولا
 عاموا واشتهر (قوله وامن حفر الخ) واحرف نداء ونديّة ومن منادى منسوب وضمه مقدراً لسكون البناء
 الأصلي لان الموصول من المفرد كاسر والحق الألف لم يؤثر فيه شيئاً لعدم اتصاله به وجلة حذف صلتها وزمزم
 ان اعتبر من كرا كالفليب أو المسكان فنصرف فنصرف فيه كسرة الجر المناسبة الألف أو مؤنثا كالبئر فبئر
 منصرف وتنفرد فيه الفتحة نيابة عن الكسرة وأما الموجودة فللمناسبة الألف (قوله ومنتهى المنسوب)
 أي حقيقة أو حكماً كاصلة فانها في حكم الآخر (قوله صله بالالف) أي جوازاً كاسياً (قوله متلوها)
 أي الذي قبلها وهو آخر المنسوب ان كان ألفاً مثلاً حذف اذا لا يمكن اجتماعهما فالحذف آخر المنسوب لا ألف
 الندبة لانه أتى بها الغرض (قوله كذلك الخ) أي كحذف مثل الألف لاجلها يحذف تنوين الاسم الذي
 تسكمل به المنسوب لاجلها أيضاً الصلة جرت على غير صاحبها لان فاعل كل ضمير المنسوب في البيت الأول
 وهاء به للذي لا لتنوين وقوله من صلة الخ بيان للذي وسكت عن تنوين المنسوب نفسه لانه ان كان مفرداً
 فلا تنوين فيه والا فالتنوين فيما تسكمل به من صلة أو الجزء الثاني من المضاف وشبهه والمركب المزجي
 والاسنادي وكل ذلك داخل في كلامه وأما الجزء الأول من شبه المضاف فلا يحذف تنوينه لعدم تلو الألف
 له فتقول وثلاثة وثلاثين فيمن سميت بذلك (قوله ان كان ألفاً) أي لينة سواء كانت جزء كلمة كالمقصود
 أو كلمة متقلة كالألف المنقلبة عن ياء المتكلم أما الهززة فلا تحذف بل تقع بعدها ألف الندبة كوازكر يا آه
 وأجاز الكوفيون حذفها فتحذف الألف قبلها أيضاً لاتقاء مع ألف الندبة (قوله وأموساه) مبنى على
 ضم مقدر للتعذر كما كان قبل الندبة على الألف المحذوفة لاتقاء الألفين والألف الموجودة للندبة والهاء
 للسكت وأتى بها في هذا دون ما قبله ليعرف انها ألف الندبة لا الأصلية وأجاز الكوفيون قلب ألفه ياء فقالوا
 يا موسياه (قوله تنويناً) أخرج نون المثني واجمع فلا تحذف بل يقال واز يدا واز يدا واز يدا واز يدا واز يدا واز يدا
 على الألف والواو كانداء المحض وألف الندبة لم تؤثر فيها شيئاً لعدم اتصالها بحرف الاعراب فتأمل (قوله
 والشكل الخ) المراد به حوكة الحرف الذي تليه الألف أي ان كان قلب تلك الحرة فتحة لمناسبة الالف
 موقعاً في لبس وجب بقاؤه وتقاب الألف حراً فاجانسها فقوله أوله أي أتبعه والهاء مفعوله الثاني وبجائنا
 الأول أي اجعل الجائس تابعاً للشكل ولا يصح عكسه لان الشكل متبوع لاتابع (قوله لا بسا) من لبست

موسى وأتى بالالف للدلالة
 على الندبة أو كان تنويناً في
 آخر صلة أو غيرها نحو وامن
 حفر بئر زمزماه ونحو
 يا غلام زيدا (ص)
 والشكل حكماً أوله بجائنا
 * ان يكن الفتح يوهـم
 لا بسا

(ش) اذا كان آخر
 ما تلحقه ألف الندبة فتحة
 لحقه ألف الندبة من غير
 تغيير لها فتقول واغلام
 أجده وان كان غير ذلك
 وجب فتحة الا ان وقع في
 لبس فتال ما لا يقع في
 لبس قولك في غلام زيد
 واغلام زيدا وفي زيد
 واز يدا ومثال ما يقع
 فتحة في لبس واغلامهوه
 واغلامكيه وأصله واغلامك
 بكسر الكاف واغلامه
 بضم الهاء فيجب قلب
 ألف الندبة بعد الكسرة
 ياء بعد الضمة والاولئك
 لولم تفعل ذلك وحذفت
 الضمة والكسرة ففتحت
 وأتيت بألف الندبة فقلت
 واغلامكاه واغلامهاه
 لا تلبس المنسوب المضاف

الى ضمير المخاطبة بالمنسوب المضاف الى ضمير المخاطب والتبس المنسوب المضاف الى ضمير الغائب
 بالمنسوب المضاف الى ضمير الغائبة والى هذا أشار بقوله والشكل حكماً أي اذا شكل آخر المنسوب بفتح أو بضم أو بكسر فأوله بجائنا
 لمن واو ياء ان كان الفتح موقعاً في لبس نحو واغلامهوه واغلامكيه فان لم يكن الفتح موقعاً في لبس فافتح آخره وأوله ألف الندبة نحو
 واز يدا واغلام زيدا (ص)

واوقفنا زدهاء سكت ان ترد * وان تشاء لدواها لا ترد (ش) أي اذا (٨٢) وقف على المندوب لحقه بعد الألف

هـاء السكت نحو وان يدهاء
أو وقف على الألف نحو
وان يدها ولا تثبت الهاء في
الوصل الاضرورة كقوله
ألا يا عمر وعمره
وعمره بن الزبيره

(ص)

وقائل واعبد يا واعبد
من في النداء اذا سكون
أبدى

(ش) أي اذا نذب المضاف
الى ياء المشكك على لغة من
سكن الياء قبل فيه واعبد يا
بفتح الياء والحاق ألف
الندبة أو يا عبيدا يحذف
الياء والحاق ألف الندبة
واذا نذب على لغة من
يحذف الياء ويستغني
بالكسرة أو يقلب الياء
ألفا والكسرة فتحة أو
يحذف الألف ويستغني
بافتحة أو يقلبها ألفا
وبعقبيها قبل واعبد يا ليس
الا اذا نذب على لغة من
يتفتح الياء يقال واعبد يا
ليس الا فالجاءل انه انما
يجوز الوجهان أعني واعبد يا
وواعبد يا على لغة من سكن
الياء فقط كما ذكر المصنف

(ص)

(الترخيم)

ترخيم الحذف آخر المنادى
كياسعا فيمن دعا سعادا
(ش) الترخيم في اللغة
ترقيق الصوت ومنه قوله
أي رقيق الحواشي وفي الاصطلاح

الامر عليه خلطته (قوله هاء سكت) ونسعى هاء الاستراحة (قوله وان تشاء الخ) تصرح بما علم من
قوله ان ترد بالنسبة للهاء لا للدال ان قوله صله بالألف يوهم وجوبه فنبهه على عدم وجوبها مطلقا وقيل
تجوز ان نذب بياء التلايلتبس بالنداء المحض ثم ان نذب المفرد بالألف فكأننا دى فيظهر رضه في نحو وان يده
وامعديكرب ويقدر لخركة البناء الاصل في واسيبويه وللحكاية في واغام زيد وان نذب بالألف فدرضه في
الجميع لكن في الاولين لمناسبة الألف وفي الأخير ينحتمل انه كذلك واهم مقدر لخركتي البناء الاصل
والحكاية المحذوفين لأجل الألف كما كانا قبلها قال الصبان والاول أظهر لأن اعتبار الملفوظ به أولى من
المحذوف ويجوز في تابع ذلك الرفع تبعاً للضم المقدر مع الألف والنصب على المحل كما في الاستغاث وأما المضاف
وشبهه كواغلام زيداه واطالعا جلايه فخرقه الأول منصوب مطلقا كالتداء المحض ويقدر اعراب الثاني مع
الألف لمناسبة نواحيها في المضاف لياء المنسكك (قوله ألا يا عمر وعمره) من الهزج وعمره الأول مندوب
مبنى على الضم الظاهر والثاني نأ كيداه وليس فيه حرف ندبة لثلاثين كسر الوزن بل الواو بينهما هي واو
عمره الأول والشاهد في عمره لان العروض محل الوصل لافي قوله وعمره بن الزبيره لان آخر البيت محل
وقف وقد يقال لاشاهد في الاول أيضا لان العروض المصرية في حكم الضرب (قوله وقائل) خبره مقدم
ومن مبتدأ مؤخر وأبدى صلته والياء مفعول أبدى وذاسكون حال منها (قوله واعبد يا) بفتح الياء لاجل
ألف الندبة وعبد منصوب بفتحة مقدرة على الدال لمناسبة الياء والياء مبني على سكون مقدرة لمناسبة الألف
(قوله أو يا عبيدا يحذف الياء) أي لا لتفاتها ساكنة مع ألف الندبة فتقلب الكسرة فتحة لمناسبة الألف
فهو مضاف تقدير اوصبه مقدرا لمناسبة الألف الموجودة والياء المحذوفة نظير مامر (قوله واعبد يا ليس
الا) ولا عمل فيه سوى قلب الكسرة فتحة على الاول وحذف الألف المنقلبة عن الياء على الثالث (قوله
يقال واعبد يا) ولا عمل فيه سوى محيى الألف بعد الياء والله سبحانه وتعالى أعلم

(الترخيم)

اطلاقه على الحذف الآتي تسمية قديمه روي لما قرأ ابن مسعود ونداد ايامال قال ابن عباس ما كان أشغل
أهل النار عن الترخيم فاستعبد به هذه القراءة لان الترخيم انما يكون في مقام الانبساط ونحوه اذ هو تحسين
للفظ وهم في شغل عن ذلك بعقابهم لكن قد نوجه به انه ليس تحسينا بل لشدة ضعفهم بهجوزون عن اتمام
الكلمة وهذه القراءة رد على من أنكروا وحذف بعض الكلمة المسمى بالاقطاع في القرآن وكذا
بفوائح السور ان جعل كل حرف من اسم من أسماءه تعالى أفاده في الاتقان (قوله ترخيم) نصب على انه
مفعول مطلق لا حذف على حد قدمت جلوسا لان الترخيم بمعنى حذف آخر المنادى أو صدر نائب عن اللفظ
بفعله في الطلب أي رخم ترخيما وحذف الخ تأ كيد لفظي بالساوي أحواله مؤكدة من فاعل حذف لا من
المنادى لان حال المضاف اليه لا تتقدم على المضاف أو ظرف لا حذف يحذف مضاف أي وقت ترخيم لكن
يلزم على هذا وما قبله تحصيل الحاصل اذ المعنى رخم حال كونك مرخما أو وقت الترخيم الا أن يقدر مريدا
للترخيم ووقت ارادته وأما جعله مفعولا له ففيه تعليل الشيء بنفسه مع انه ليس قلبا فان قدراودة صار المعنى
رخم لا رادة الترخيم وفيه ركابة بخلاف ما قبله (قوله لها بشر الخ) بعده

وعينان قال الله كونا فكاكتنا * فعولان بالألف باب ما تفعل الخ

قالها اذ الرمة في قصيدة أو لها

ألا يا سلمى يادارمى على البلى * ولا زال منها لاجر عاتك القطر

والخواشي جمع حاشية وهي ناحية الثوب وغیره كالمقاموس والمراد هنا نواحي الكلام أي أطرافه
وخصها بالدكر لان تشويق السامع لاول الكلام وآخوه أكثر أو على عادة العرب من التعبير بأطراف الشيء
لها بشر مثل الحرير ومنطق * رخيم الخواشي لاهراء ولا نزر

حذف أو آخر السكلم في النداء نحو يا سعاد الأصل يا سعاد (ص) وجوزنه مطلقا في كل ما * أفت بالهاء الذي قد رخا
 بحذفها وفرة بعد واحظلا * ترخيم ما من هذه الها قد خلا الال رباعي فافوق العلم * دون إضافة واسناد تم (ش) لا يتخلو المندى
 من أن يكون مؤثا بالهاء أو لا فان كان (٨٤) مؤثا بالهاء جار ترخيمه مطلقا أي سواء كان علميا كقائمة أم غير علم كجارية

زائد على ثلاثة أحرف كما مثل
 أو على ثلاثة أحرف كشاة
 فتقول يا فاطم ويا جاري ويا شاة
 ومنه قولهم يا شاة ادجني
 بحذف تاء التانيث
 للترخيم ولا يحذف منه بعد
 ذلك شيء آخر إلى هذا
 أشار بقوله وجوزنه
 إلى قوله بعد وأشار بقوله
 واحظلا إلى آخره إلى القسم
 الثاني وهو ما ليس مؤثا
 بالهاء فذكر أنه لا يرخم إلا
 بشروط الأول أن يكون
 رباعيا فأكثر الثاني أن
 يكون علميا الثالث أن لا
 يكون مركبا تركيب إضافة
 ولا اسناد وذلك كثمان
 وجعفر فتقول يا عثم ويا
 جعفر وخرج ما كان على
 ثلاثة أحرف كزيد عمرو
 وما كان على أربعة أحرف
 غير علم كقائم وقاعد وما
 ركب تركيب إضافة كعبد
 شمس ومار كتركيب
 اسناد نحو شاب قرنا فلا
 يرخم شيء من هذه وأما
 ركب تركيب مزج فيرخم
 بحذف عجزه وهو مفهوم
 من كلام المصنف لأنه لم
 يخرج منه فتقول فيمن
 اسمه مدد يكرب يا مدد (ص)

عن كنهانه يلزم عادة من الاحاطة بالاطراف الاحاطة بالكل فهو كناية عن رفته كاهراء بضم الهاء
 وتخفيف الراء أي كثير ونز رضاء أي كلامها مع رفته ولطافته متوسط بين الكثرة المملة والقلة المخلة (قوله)
 حذف أو أخرج) هذا أحد أنواعه وهو المقصود هنا والثاني ترخيم الضرورة وسيأتي هنا أيضا والثالث
 ترخيم التصغير الآتي في باب التعريف العام لها حذف أو آخر السكلم على وجه مخصوص (قوله مطلقا)
 سيأتي تفسيره وهو حال من الهاء الرجعة للترخيم (قوله وفرة بعد) أي لا تحذف منه شيئا بعد حذفها
 ولو كان قبلها لين زائد رابع كإطاني أوطاة وأجاز سيمويه ترخيمه تانيا إن دق بهد الهاء أربعة فأكثر
 وجعل منه * أحار بن بدر قسوليت ولاية * أي حارثة (قوله فافوق) بالضم أي فووقه (قوله العلم)
 بدل من الرباعي ودون إضافة حال من الرباعي (قوله تم) اسم مفعول نعمت لا سنداد أي ودون اسناد تام
 قال سمر كانه - تترز به عن النسبة الإضافية والتوصيفية اه وكيف ذلك مع ان قوله دون إضافة يفيد ان
 الإضافة تمنع الترخم كالاسناد فان صح الاحتراز به فليكن عن التوصيفية ان ثبت انه يجوز ترخم العلم
 المركب من موصوف وصفته فيكون كالمركب المزجي والافه وبيان للواقع (قوله أي سواء كان علميا الخ)
 بيان لمراعاة الاطلاق إشارة إلى انه لم ير دال إطلاق السكلي بل عن بعض القيود المذكورة بقوله الال رباعي
 الخ فان شرط الترخم في ذى الهاء وغيره أن لا يكون مضافا كطلحة الخير وعبد الله ولا شبهه كطالعة جبلا
 وثلاثا وثلاثين ولا إذا اسناد كقادت فاطمة وبرق نحره ولا نكرة غير مقصودة كيا امرأته ويا رجلا خندا
 يدي ولا مختصا بالنداء كفل وفلة ولاه بنينا قبله تخمسة عشر وحانام ولا مستغنا ولا مندوب فكل ذلك
 لا يرخم وان كان بالهاء وأما شرط كونه رباعيا وعلميا فخص بالجراد فراد المصنف الاطلاق عن هذين
 فقط (قوله يا شاة ادجني) أي أقبني في البيت من قولهم دجن يدجن دجونا إذا قام وشاة داجن إذا ألفت
 البيوت ولم تسرح مع النعم وشاة البصر لأنه مفرد أصله شاة فبعد حذف التاء تحذف ألفه ان لقبها ساكن كنهذا
 المثال أما شاء بالمد فجمع شاة وأصلها شوهة لجمعها على شياء وتصغيرها على شويهه فلبت وأرها ألفا ثم حذفت
 هاؤها وقصد تعويض التاء الموجودة عنها (قوله الثالث الخ) قد علمت انه وما بعده لا يختصان بالجراد
 (قوله وما كان غير علم) أي سواء النكرة المقصودة وغيرها وشذ عند الأكثر قولهم يا صاح ويا غصن
 واطرق كرا في صاحب وغصن فزروان وقيل يجوز ترخم النكرة المقصودة ولو مجردة عن التاء وعليه فلا
 شذوذ (قوله الذي لا) فاعله ضمير يعود على الآخر وعائد الذي محذوف أي احذف الحرف الذي تلاه الآخر
 فالصلة جرت على غير صاحبها ولم يبرز العلم بان الآخر نال لا متلو (قوله ان زيد الخ) يشمل المتن وجمي
 التصحيح أعلاما فترخم كلها بحذف الآخر وما قبله ويتمتع بقاء الألف في هذبات لأن تاء ليست للتأنيث
 حتى يوفى بعدها اه فإرضى (قوله ليننا) حال من الضمير زيد وهو مخفف لين كما قاله المكوذي فهو
 بفتح اللام ويجوز كسرهما مصدرا أي ذالين واعلم ان حروف راي ان سكنت بعد حركة تنجاسها سميت
 حروف علة ولين ومدة كقال ويقول ويبيع أو بعد حركة لا تنجاسها سميت حروف علة ولين فقط كقفرعون
 وغريق أو تحركت فعلة فقط فكل مدلين وكل لين علة ولا عكس فالألف حروف مددائم لأنها دائما كنة
 بعد فتحة إذا علمت ذلك فقول المصنف سا كذا وصف كاشف للين والأولى مد البديل ليننا فيقيد اشترط أن
 يكون قبله حركة تنجاسه لفظا كمنصورا وتقديرا كصطفون ويخرج به نحو قفرعون فان فيه الخلاف الذي
 ذكره (قوله بهما) متعلق بقى بالبناء للجهول أي اتبع وهو خبر عن فتح وسوغ الابتداء به التنوع

ومع الآخر احذف الذي تلا * ان زيد ليننا سا كنهنا مكمل
 أربعة فصاعد أو الخلف في * رادو ياء بهما فتح في (ش) أي يجب أن يحذف مع الآخر ما قبله ان كان زائدا ليننا أي حرف لين سا كنهنا
 رابعا فصاعدا وذلك نحو عثمان ومنصور ومسكين فتقول يا عثم ويا نص ويا مسك فان كان غير زائد

كخيار أو غير لين كغرعون أو غير سا كن كغرنور أو غير رابع كجيد لم يحذفه فتقول يا غنار يا غنور يا غني وأما غرعون ونحوه وهو ما كان قبل واوه فتحة أو قبل يائه فتحة كغرنق ففيه خلاف فذهب الفراء (٨٥) والجري أنهما يعاملان معاملة مسكين

ومنصور فتقول عندهما
يا فرع ويا غرن ومنه
غيرهما من النحويين
عدم جواز ذلك فتقول
عندهم يا فرعو ويا غرني
(ص)

والجواز حذف من مركب
وقل

ترخيم جلة وذاعمر وقل

(ش) تقدم ان المركب

تركيب مزج يرخم وذك

هنا أن ترخيمه يكون

بجذف محجزه فتقول في

معدى كرب يا معدى

وتقدم أيضا ان المركب

تركيب اسناد لا يرخم

وذكر هنا انه يرخم قليلا

وان عمرا يعني سيدويه

وهذا اسمه وكنته أبو

بشر وسيدويه لقبه نقل

ذلك عنهم والذي نص عليه

سيدويه في باب الترخيم أن

ذلك لا يجوز وفيهم المصنف

عنه من كلامه في بعض

أبواب النسب جواز ذلك

فتقول في تأبط شر يا تأبط

(ص)

وان نويت بعد حذف

ما حذف

فالباقى استعمل بما فيه ألف

واجعله ان لم تنو محذوفا كما

لو كان بالآخر وضاعا

فيما يظهر لانه نوع غير ما تقدم والجملة صفة لواو يأتى اذا اتبع بالواو والياء فتصح أى جعلتا بعين له مع سكوتيهما
ففي جواز حذفهما مع الآخر خلاف (قوله كخيار) أى لان ألفه منقلبة عن أصل اذا أصله مختبر بفتح
الياء أو كسرهما (قوله أو غير لين) كغرعون جعل اللين بمعنى المد فخرج به ما ذكر وفيه نظر يعلم مما مر
وأما اللين بمعناه المتقدم فيخرج به نحو شمال فان همزة زائدة وليست ليناً كما يخرج نحو فتقور لتحرك
واوه واللين لا يكون الا ساكناً (قوله كفتور) بفتح الفتا والنون وشدا الواو آخرهراء هو الصعب
اليابس من كل شئ ومثله هبب بفتح الهاء والموحدة وشدا التحتية نغاء وهو الغلام السمين الممتلئ لحا
(قوله كغرنق) بضم الغين المججمة وسكون الراء وفتح النون آخره قاف هو طير من طيور الماء (قوله
ففيه خلاف) محذوف في غير جمع المقصور بالواو والياء كصطفون ومصطفين علمين فانه تحذف منه الواو والياء
مع النون قولاً واحداً والوجود الضم والكسر قبلهما تقدرا (قوله وقل) فعل ماض من القلة وترخيم جلة
فاعله (قوله وذاعمر والـ) ذا اشارة لترخيم الجملة وهو امام مفعول مقدم لنقل أو مبتدأ خبره الجملة بعده
حذف رابطها أى نقله (قوله ان المركب المزجى يرخم) شمل نحو سيدويه وخمسة عشر فتقول يا سيد
ويا خمسة بجذف المحجز ومنع الأول السكونيون والثاني الفراء ويشكل على الجواز فيهما ما مر من ان
شرط المرخم عدم البناء الا ان يكون فيه خلاف أو يستثنى منه بناء المركب المزجى ولم يسمع ترخيمه مطلقاً
ولو مر بارانما قاسه النحويون على ما فيه ناه التأنيت لان محجزه يشبه ما في فتح ما قبله غالباً في حذفه للنسب
وغير ذلك (تنبيه) اذا رخت اثنا عشر واثنا عشر علمين حذف ألف مع المحجز وكذا الياء في اثني
عشر فتقول يا ابن ويا ابن كختم حذفهما مع النون في اثنان واثنتين لانها لين زائدان والمحجز هنا بمنزلة
النون من اثنين ولذلك لا يضافان وكما مر بين لعدم التركيب بخلاف ثلاثة عشر (قوله في أبواب النسب)
أى حيث قال فيه افتة قول في النسب الى تأبط شر تأبطى لان من العرب من يقول يا تأبط اذفا فادان ترخيمه
لغة قليلة (قوله بعد حذف) بالنون وما مفعول نويت أى اذا نويت ثبوت المحذوف فاستعمل الباقي ملتبساً
بما أى بحاله الذى ألف فيه قبل الحذف من حركة أو سكون وصحة أو اعتلال والحاصل أن المرخم اما أن
يحذف منه حرف كسعاد أو حرفان كروان والمثنى والجمع أو كله كعمدى كرب وخمسة عشر وتأبط شر أو كله
وحرف كاثنا عشر والباقي بعد الحذف امام مفتوح كبروان ومصطفون أو مضموم كمنصور وقاضون أو مكسور
كحرف وقاضين أو ساكن صحيح كقطر أو معتل كشمود فشكل ذلك على هذه الالة ينبنى على ضم مقدر
على آخر المحذوف الاثنا عشر والمثنى والجمع فعلى الألف والواو المحذوفين واستعمل الباقي في جميعها بحاله
قبل الحذف الا اذا كان سكونه عارضا للادغام بعدد كضار ومحاج فيحرك بحركة أصله من كسرى
اسم الفاعل أو فتحة في المفعول والاجمع المعتل كصطفون وقاضون ورد اليه الحرف الذى كان حذف
لالتقاءه ساكناً مع واو الجمع أو ياتى لزوال سبب الحذف فتقول يا مصطفي ويا قاضي برد الألف والياء واختار
في التسهيل عدم الرد لوجود السبب تقدرا اما على لغة من لا ينتظر فيعين لرد قطعها لا تتفاء السبب لفظاً أو
تقدير السكن لزم عليه التباس الجمع بالمفرد فقياس ما سبأ من من اعانهم عدم اللبس استناع ترخيمه الا على
الالة الأولى بلارد وعن الرضى ما يؤيده فتقول يا مصطف بالفتح مطلقاً ويا قاض بالضم في قاضون وبالكسر
في قاضين أفاده الصبان (قوله كالأول) في موضع المفعول الثاني لاجله وما زائدة ولو مصدرية وهو أولى

فقل على الاول في عموديا نحو ويأتى على الثاني بيا (ش) يجوزى المرخم لغتان احدهما أن ينوى للمحذوف منه والثانية أن
لا ينوى ويعبر عن الاولى بالغة من ينتظر الحرف وعن الثانية بالغة من لا ينتظر الحرف فاذا رخت على انة من ينتظر تركت الباقي بعد
الحذف على ما كان عليه من حركة أو سكون فتقول في جعفر يا جعفر وفي طارث يا طارث وفي

وتعامله معاملة الاسم التام فتقول يا جعف ويا حار ويا قاط بضم الفاء والراء والطاء وتقول في نمود على لغة من ينتظر الحرف يأتي بواو ساكنة وعلى لغة من لا ينتظر تقول يا ثمي فتقلب الواو ياء والضممة كسرة لانك تعامله معاملة الاسم التام ولا يوجد اسم معرب آخره واو قبلها ضمة الا ويجب قلب الواو ياء والضممة كسرة (ص)

والترم الاول في كسامة وجوز الوجهين في كسامة (ش) اذا رخم مافيه تاء التأنيث للفرق بين المذكور والمؤنث وجب ترخيجه على لغة من ينتظر الحرف فتقول يا سلم بفتح الميم ولا يجوز ترخيجه على لغة من لا ينتظر فلا تقول يا سلم بضم الميم لثلاثا بلبس ببناء المذكور وأما ما كانت فيه التاء للفرق فبرخم على اللغتين فتقول في مسامة عامسا يا سلم بفتح الميم وضمها (ص)

ولا ضطرار رخوادون ندا * مالا ندا يصلح نحو أجداد (ش) قد سبق أن الترخم حسن في آخر السكامة في النداء وقد يحذف للضرورة آخر السكامة في غير النداء

بشرط كونها صالحة للنداء كاجد ومنه قوله لنعم الفتى تعشوا لي ضوء ناره * طريف بن مال ليلة الجوع والخصر أي طريف بن مالك (ص)

(الاختصاص)

العبد

من عكسه لكثرة زيادة ما رجلة تمام البناء للجهول خبر كان وضعا نصب بنزع الخافض أي اجعله ككونه متما بالآخر في الوضع ان لم تنواخ (قوله قطر) بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة هو الجمل القوى الضخم والرجل القصير كما في القاموس وفسره في الصحاح بما يصاب فيه الكتب قال ويدكر ويؤثث وربما أنت بالهاء فقبل قطرة والجمع قاطر (قوله على الضم) أي الظاهر ان كان صحيحا والاقرته فيه كما بقدر المضموم قبل الحذف لوجود الضم الأصلي ويجوز على هذه اللغة رفع تابعه مراعاة للفظه وكذا على الأول كما استظهره يس لان الحرف المحذوف المقدر عليه الضم كالثابت وقد أجاز الجمهور وصف المرخم بدليل قوله أحرار بن عمرو الخ والمنايع بجعله بدلا (قوله فتقلب الواو ياء) أي لظرفها بعد ضمة كما تقلبها في أجز وأدل جمع جرود لذلك اذا أصلها أجز ورأدلو كالفلس فقلبوا الضمة كسرة والواو ياء فصار أجزى وأدلى ثم أعل كقماض وتقول في كردان على الأولى يا كرو بفتح الواو وعلى الثانية يا كرا بقلبها ألفا لتجر كها واذا فتاح ما قبلها في نحو سقاية وعلاوة على الأولى يا سقاي وعلاو بفتح الياء والواو وعلى الثانية يا سقاه وعلاو بقلبها همزة لتظرفها بعد ألفها فتأخذه كإفعل برشاء وكساء (قوله ولا يوجد اسم الخ) أي لمزيد الثقل بخلاف الياء وخرج بالاسم الفعل كيدع ولوضعه على الثقل فاحتمل فيه ذلك فان سحى به فأمر عارض وبالعرب المبني كهو ذو الطائفة و بضم ما قبلها نحو دلو والمراد ضمة لازمة ليخرج هذا آ بوك وأما نحو سنبو اسم بلد بالصعيد فالظاهر انه غير عربي كسنة واسم طير (قوله في كسامة) بضم الميم في الأولى اسم فاعل مؤنث والثاني بفتحها مصدر ميمي من السلامة وإنما لم يلتبس هذا لثلاثة أسباب أحدها بلاناء بخلاف الاول (قوله لثلاثا بلبس) قياس ذلك امتناع الترخم أصلا اذا ألبس كل من الوجوه - بين كيفافاة وأما يجوز بالمصنف ترخم المثني والجمع بحذف زياتيهما فافهما هولة من ينتظر حتى لا يلتبس بالمفرد فتقول في نحو زيدان وزيد بن علي بن زيد ياء بالفتح في الاول والكسر في الثاني وكذا في المنسوب ويمتنع الضم لثلاثا بلبس بالمفرد وأما زيدون فيمتنع ترخيجه مطلقا لذلك وقد مر ما في جمع الممثل (قوله صالحة للنداء) خرج المحلى بال ولذلك خطئ من جعل قوله * قواطنا مكة من ورق الحلي * مرخم الحمام للضرورة والصواب ان ذلك الحذف لا يسمى ترخما لعدم الصلاحية للنداء بل حذف الشاعر الميم والألف وكسره الميم الباقية للردى في غاية الشذوذ وبشرط أيضا كون الاسم اما بالنداء أو أكثر من ثلاثة والأفلا يرخم الا للضرورة ولا اشترط العلمية بل ترخم النكرة كقوله * ليس حى على المنيون بخال * أي بخالد (قوله تعشو) بناء الخطاب أي تسير في العشاء أي الظلام والخصر بفتح المعجمة فالمهملة شدة البعد وضبطه بمهملةين سهوز كريا (تنبيه) ترخم الضرورة على لغة من لا ينتظر جائز باجتماع كندا البيت فانه حذف الكاف ونون الباقي مع جوهه بالاضافة كالاسم التام ولو انتظر لم ينون وأما على اللغة الثانية فأجازه سيبويه ومنعه المبرد ويشهد للجواز قوله

الأصحت حبا السك رما * وأصحت منك شاة أمانا

وقوله ان ابن حارث ان أشتق لرؤيته * أو أمتدحه فان الناس قد علموا فرخم امامة وحارثة بحذف التاء وأبقى ما قبلها على فتحه لا تنتظرها والالضم الاول وكسر الثاني منونا والله أعلم

(الاختصاص)

هولة مصدر اختصته بكذا فصرته عليه واصطلاحا فصرحكم أسند اضمر على اسم ظاهر معرفة يذكر بعده معذول لاخص عنه وفارجوبا والباعث عليه لما نكره على أيها الكريم يعتمد أو تواضع كافي أيها

يا * كأيها الفسقي بائس
ارجو نيا وقد يرى ذادون
أي تلألأ * كمثل نحن
العرب أسخى من بذل
(ش) الاختصاص يشبه
النداء لفظا وبخالفه من
ثلاثة أوجه أحدها أنه
لا يستعمل معه حرف نداء
والثاني أنه لا بد أن يسبقه
شيء والثالث أن صاحبه
لا ف واللام وذلك كقولك
أنا ففعل كذا أيها الرجل
ونحن العرب أسخى
الناس وقوله صلى الله عليه
وسلم نحن معاشر الانبياء
لا نورث ما تركنا صدقة
وهو منصوب بفعل مضمير
والتقدير أخص العرب
وأخص معاشر الانبياء
(ص)

(التحذير والاعراض)

اياك والشر ونحوه نصب
* محذر بما استتاره وجب
ودون عطف ذالا يانصب
وما * سواء مترفعه لأن
يلزم الامسح العطف أو
التكرار * كالضعيف الضعيف

ياذا لساى

(ش) التحذير تنبيه
المخاطب على أمر يجب
الاحتراز منه فان كان
بإياك وأخوانه وهو إياك
وإياكم وإياكم وإياكم
وجب ضمها للناس سواء
وجد عطف أم لا فثالثه مع
العطف إياك والشر فإياك

منصوب بفعل مضمير وجوبا

العبد فقير إلى عفوري أو بيان المقصود بالضمير كندحن العرب أقرى الناس للضيف ونحن معاشر الانبياء
لا نورث (قوله بائس رجونا) أي بعدة بأن يقال ارجوني أيها الفسقي فارجوا أمر للجماعة والواو فاعله
والياء مفعوله وأما مبنى على الضم لمشابهة لفظها في النداء في محل نصب بأخص محذوف ارجو باوها للتنبيه
تخففها من الماس في النداء والفتى صدقة أي مرفوع تبعاً للفظها بضمه مقدره على اللان والمراد بالفتى هو مدلول
الياء وهو المتكلم نفسه (قوله يشبه النداء) أي فهم إذ أخبر استعمل بصورة النداء توسعا كما استعمل
الخبر بصورة الأمر في أحسن يزيد والأمر بصورة الخبر في والوالدات يرضعن (قوله من ثلاثة أوجه)
سيزيدك عليها (قوله لا يستعمل معه حرف نداء) أي لفظا ولا تقدير بخلاف المنادى (قوله يسبقه
شيء) أي يسبق المخصوص وهو الاسم الظاهر شيء فيقع في أثناء الجملة كندحن العرب الخ أو بعدها
كارجونيا أيها الفسقي والا كتر سبقه بضمير المتكلم كالامثلة المذكورة ويقال بعد الخطاب كسبحانك الله
العظيم و بك الله نرجو الفضل بنصب الجملة ولو كان منادى انضم ولا يقع بعد ضمير غيبة ولا اسم ظاهر فالشيء
السابق مخصوص بغير ذلك وهو وجه رابع لمخالفة النداء (قوله أن صاحبه) أي المخصوص بالانف واللام
لعدم حرف النداء فيه بخلاف المنادى وبخالفه أيضا في أنه يجب كون المخصوص معرفة غير إشارة ويقبل كونه
علما وينصب لفظا ولو كان مفردا إلا أي فتضم ولا يصح وصف أي هنا باسم إشارة بخلاف النداء في الكل
والحاصل أنه يشترط كون المخصوص اسما ظاهرا معرفة واقعا بعد ضمير يخصه كارجونيا الخ أو يشارك فيه
كندحن العرب الخ ثم هو أربعة أنواع الأول أيها وأيتها وحكمهما كالنداء فيلزمان الضم الماسر والوصف
بذى أي مرفوعا تبعاً للفظهما بالاسم إشارة الثاني والثالث المعرف بأل أو الاضافة كندحن العرب أسخى
الناس ونحن معاشر الانبياء لا نورث فأسخى ولا نورث خبر نحن والعرب ومعاشر نصب بأخص محذوف وا
وجوب بالراجع العلم وهو قليل كقوله * بنات بما يكشف الضباب * ولا يكون المخصوص نكرة ولا اسم
إشارة بخلاف النداء وجملة الاختصاص المحذوفة في محل نصب على الحال من الضمير قبلها على قاعدة الجمل
بعد المعارف فالتقدير ارجو نيا حال كوني مخصوصا من بين الغتيمان وفي نحو اللهم اغفر لنا أيها العصابة
اغفر لنا مخصوصين من بين العصابة قاله الرضى إمامي مثل نحو العرب ونحو معاشر الانبياء فمترضة كأي
الغنى (قوله ما تركنا) مبتدأ خبره صدقة وقال الشيعة ما مفعول نورث وصدقة حال من مفعول تركنا أي
لا نورث ما تركناه حال كونه صدقة أي بخلاف ما تركناه من غير الصدقة فنورثه وحلهم على هذا التحريف
الباطل المخالف للرواية كما بينه علماء الحديث اعتقادهم القاسد ليتوصلوا به إلى الطعن في امامة أبي بكر
حيث منع فاطمة أرثها مستدلا بهذا الحديث والله سبحانه وتعالى أعلم

(التحذير والاعراض)

جدهما الاستواء أحكامهما وإن اختلف معناه لان التحذير هو التباعد عن الشيء والاعراض التسليط عليه
وقدم الاول لتقديم التحلية بالمجبة على التحلية (قوله إياك الخ) تقدير البيت نصب الشخص المحذر
لفظ إياك والشر بعامل وجب استتاره وقوله ونحوه أي الشر كإياك والاسم وإياك والمرأ ونحوه إياك كإياك
وإياكم وإياكم (قوله ودون عطف الخ) حال من إياك ومتعلق بانصب أي وانصب هذا الحكم وهو النصب
بالمعامل المستتر وجوب إياك حال كونه دون عطف شيء عليه (قوله وما سواه) أي المذكور من إياك
مع عطف ودونه بان يحذر بغير إياك (قوله كالضعيف) أي الاسد والسارى أي الماشى ليلا (قوله
سواء وجد عطف) أي لا يحذر منه كالشر على إياك أم لا بان ذكر المحذر منه مع إياك بلا عطف سواء كرر
إياك حينئذ كقوله

فاياك إياك المرأ فانه * إلى الشر دعاء وللشر جالب

أم لم يكرر كإياك أن تفعل كذا فيجب حذف عامل إياك في كل ذلك لكثرة في التحذير لجعل بدلا من
اللفظ بالعامل ولذلك تحمل ضمير الفاعل إياك ضمير منصوب متحمل ضمير مرفوع وهو فاعل الفعل
المحذوف فإن كدت المرفوع بالنفس أو العين أو عطفت عليه فلا بد من الفصل كإياك أنت نفسك وإياك
أنت وزد بالرفع ويصح تركه بخلاف إياك في ذلك (قوله والتقدير إياك أحذر) أعلم أنه اختلف في تقدير
العامل في إياك والمعطوف عليه فقال السيرافي وكثير الأصل اتق نفسك أن تدن من الشر والشر أن يدنو
منك أي امنع نفسك من دنوهم من الشر الخ حذف ان والفعل وجاره المقدر والجار المتعلق به من كل من
المعطوف والمعطوف عليه فصار اتق نفسك والشر ثم حذف الفعل والمضاف وأنب عنه الضمير فافصل وقيل
التقدير باعد نفسك من الشر والشر منك وهو أقل تسكفا وقيل هو من عطف الجمل فاسكن منها ما
عامل أي إياك أو باعدوا أحذر الشر وأدعه واختار في شرح التسهيل أن الأصل أحذر اتق نفسك والشر
يجوزهما حذف الفعل ثم المضاف الأول وأنب عنه الثاني فصار نفسك والشر بنصبهما ثم حذف نفس وأنب
عنه الضمير فانتصب وانفصل فصار إياك والشر فنصبهما معا هو بطريق التنبية عن المضاف المحذوف الذي
عمل فيه الفعل بالأصل قال وهو أقل تسكفا إذا علمت ذلك فقول الشارح إياك أحذر بقراءة بصيغة الأمر
ويكون إشارة للقول الأخير لا بصيغة المضارع لا فضاءه أن الشر محذوف أيضا لعطفه على الضمير إلا أن يبنى على
أن العامل في الشر مقدر أي أحذرك ودع الشر كما شئى عليه الشارح فيما شئى أنى حيث قدر قرأ أسك واحذر
السيف لكن يكون فيه عطف الانشاء على الخبر وفي نسخ إياك واحذر الشر بالواو وهو تحريف لأنه يصح
تقدير عامل إياك لا الشر فتأمل (قوله ومثله بدرك العطف) أي بان ذكر المحذوم مع الضمير بلا عطف
كمثاله وكقوله إياك إياك المرء واختلف في تقدير العامل حينئذ فقال الجمهور العامل في إياك باعد
محذوف يجب جوا المحذوم منه بمن لأن باعد لا يتعدى إلى اثنين بنفسه كإياك من الشر أي باعد نفسك منه ولا
يجوز نصب الشر بنزع الخافض لأنه سماعي ومافى البيت ضرورة وجوز النظم بتقدير عامل استركدع وابته
بتقدير عامل يتعدى للاثنتين كاحذرك الشر وأجنب نفسك الأسد ويشهد لهما البيت ويجوز عندهما من
الشر وأما نحو إياك أن تفعل كذا الجائز عنه الجميع أصلا حيثما لتقدير من قال الحفص والوجه أنه لا يتعين
تقدير باعد ولا غيره بل كل فعل يليق بالحل كدع واتق وخل ونح إذا المقدر ليس متعديا له (قوله وان
كان بغير إياك) أعلم أن التحذير يكون بثلاثة أشياء الأول إياك وأخواته ويجب معه ذكر المحذوم منه
معطوفا أو بدون عطف ويجب ستر عامله مطلقا كرام لا عطف شيئا أم لا كما مر بخلاف الباقي الثاني باسم
ظاهر مضاف لضمير المحذوم كإسك أو نفسك الثالث بذكر المحذوم منه فقط كاضمير وقد يكون بذكرهما
معا كإسك والسيف فلا يجب الجمع بينهما إلا مع إياك (قوله الامع العطف) أي بالواو خاصة وتطغ
محذورا على محذورك إياك وزيدا أن تفعل أو محذورا منه على مثله نحو ناقة الله وسقياها أي تركوها وسقياها فلا
تتموهما عزرا أو محذورا منه على محذورك إياك والسيف وإياك والشر وستر العامل في الجميع واجب كما شمله
إطلاق المصنف لأنهم جعلوا العطف والتكرار الآتي كالبدل من الفعل ويجوز في الأولين دون الثالث كون
لواو للمعية فينصب ما بعده على أنه مفعول معه ويظهر العامل (قوله ماز) بالزاي مرخم مازن اسم رجل
(قوله في رأسك واحذر السيف) جرى على أن عامل الثاني مقدر والظاهر جريان باقي الأقوال المارة هنا
أيضا فيقدر أحذر اتق رأسك والسيف أو باعد رأسك من السيف والسيف منها وأمنع رأسك أن تدنو من
السيف والسيف أن يدنو منها لكنها لا تنأت في نحو ناقة الله وسقياها وإياك وزيدا أن تفعل بل الظاهر أن
الأمم فيهما واحد قولوا واحدا ونما يتأتى الخلاف في عطف المحذوم منه على المحذوف تأمل (قوله والتكرار)
أي لا محذوم منه كمثاله أول تفسيره كإسك رأسك (قوله وعن سبيل القصد الخ) أي من قاس على ذلك

والتقدير إياك أحذر ومثاله
بدون العطف إياك أن
تفعل كذا أي إياك من أن
تفعل كذا وإن كان بغير
إياك وأخواته وهو المراد
بقوله وما سواه فلا يجب
اضمار الناصب الامع العطف
كقوله ماز رأسك
والسيف أي مازن ق
رأسك واحذر السيف
أو التكرار نحو الضمير الضمير
أي أحذر الضمير فإن لم يكن
عطف ولا تكرر اجاز ضمير
الناصب وظهره نحو الأسد
أي أحذر الأسد فإن شئت
أظهرت وإن شئت
أضمرت (ص)
وشا ياي وإياه أشد
وعن سبيل القصد من
قاس انتبه

(ش) حق التحذير أن
يكون للمخاطب وشذ
جبيته للتكلم في قوله

ايى وان يحذف أحكم
الارنب وأشد منه بجيته
للعائب في قوله اذا بالغ الرجل
الستين فايها وايا الشواب
ولا يقاس على شئ من
ذلك (ص)

وكحذر بلايا اجعلا *
مغرى به في كل ما قد فصلا
(ش) الاغراء أمر المخاطب
بلزوم ما يحمده وهو مثل
التحذير في انه ان وجد
عطف أو تكرار وجب
اضمار ناصبه والا فلا ولا
تستعمل فيه ايا فتال ما يجب
معه اضمار الناصب قولك
أخاك أخاك وقولك أخاك
والاحسان اليه أى الزم
أخاك ومثال ما لا يلزم معه
الاضمار قولك أخاك أى
الزم أخاك (ص)

(أسماء الافعال والاصوات)
ماناب عن فعل كشتان
وصه
هو اسم فعل وكذا أوه ومه
وما يعنى اقل كآمين كثر
وغيره كوى وهيهات نزر
(ش) أسماء الافعال أسماء
تقوم مقام الافعال في
الدلالة على معناها في عملها
وتكون بمعنى الامر وهو
الكثير فيها كنه بمعنى
انكف وآمين بمعنى
استجب وتكون بمعنى
الماضي كشتان

انتهأى ارتجى وبعدهن سبيل العدل (قوله ايى وان يحذف الخ) هو أثر عن عمر رضى الله تعالى عنه
أوله لتذكركم الاسل والرماح والسهام وايى الخ يأمرهم بأنهم يذبحون بالاسل وهو مارق من الحديد
كالسيف والسكين أو الرماح أو السهام عند الرى بها ويناهاهم عن حذف الارنب بنحو سحر لانه لا يحل
به والاصل ايى باعدوا عن حذف الارنب وابعوا أنفسكم عن أن يحذف الخ فهما تحذيران حذف من
كل منهما فظير ما أثبتته في الآخر المحذرنه وهو حذف الأرنب ذكره في الثاني دون الأول والمحذر وهو
ايى بالعكس فقيه احتباك (قوله وايا الشواب) بشين مجمة ثم موحدة جمع شابة ويرى بسين مهملة
ثم حمزة فتاء فوقية مع سوءة والتقدير فليحذر تلاقى نفسه وأفسس الشواب وفيه شذوذات تحذير القائب
واضافة ايا للظاهر وحذف الفعل مع لام الأمر (قائده) ذكر الرضى أن المحذرنه المكرر يكون ظاهرا
كسيفك سيفك ومضرا كايك اياك واياها واياى ايى وفي الجمع ان المحذرنه قد يكون ضمير غائب
معطوفا على المحذر كقوله فلا تصحب أبا الجهم * ل رايك واياها
فاياه هنا حكم الاسد في اياك والأسد في هذا لا يكون التحذير بضمير الغيبة والتكلم شاذ اذا جازع
محذر الا محذرا منه والله أعلم

(أسماء الافعال والاصوات)

أى وأسماء الاصوات كما سيصرح به الشارح والاضافة بيانية وقيل بالرفع عطف على أسماء لانها ليست أسماء
بل ولا كلمات لعدم دلالتها بالوضع على معنى اذ الدلالة تتوقف على علم المخاطب بما وضعت له والمخاطب بها غير
عاقول وأجيب بان الدلالة كون اللفظ بحيث اذا أطلق فهم منه العالم بوضعه ومعناه وهذه كذلك ولم يقل أحد
ان الدلالة كون اللفظ يخاطب به العاقل (قوله ماناب عن فعل) أى لم يتأثر بالعوامل وليس فضلة تخرج
المصدر النائب عن فعله واسم الفاعل لتأثره والحروف لانها فضلة فيبان ان قوله كشتان تميم للحذف جعل
حالا من ضمير ناب ليفيد تقييده بذلك كافي الاشتمون وجعله ابن المصنف مثالا لانها فيكون خبرا
لمحذوف وأوقع ما على اسم بدليل الترجمة فتخرج الحروف والمراد ناب عن الفعل في افادة معناه وفي
استعماله من كونه عام لا غير معمول فيخرج المصدر ونحوه اه وفيه ان الفعل يستعمل معه ولا للجواز
والنواصب فالنيلية عنه تصدق بتأثره بالعوامل فلا يخرج المصدر والجواب بكون المراد ان الفعل لا يكون
معمولا لفعل ولا اسم بطريق الأصل ليعخرج اسم الشرط تسكف فالحق مامر (قوله كشتان) بفتح
النون وكان القراء يكسرها (قوله وكذا أوه) بفتح الهزة وشذوا وفيه لغات منها ما اشتهر من قولهم
آه وأدأ بالضم والسكون فهما اسماء فعل بمعنى أتوجع كافي المرادى (قوله أسماء الافعال أسماء) أى حقيقة
عند جمهور البصريين لا أفعال حقيقة كالكوفيين ولا أفعال استعملت كالأسماء في التنوين وعدمه وفي
أنه لا يتصل ضمير الرفع البارز بها ولا يؤكدها طلبها بالنون كما لمض البصريين واستظهر الصبان ان هذا
عين ما قبله فان الكوفيين لا يمنعون استعمالها كالأسماء والا كان مكابرة فالتحالف بينهما في العبارة
وعلى الأول فالأرجح ان مدلولها لفظ الفعل كما يفهمه قولهم اسم فعل اسكن من حيث دلالاته على معناه لامن
حيث كونه لفظا ولذلك كان كلاما تاما بخلاف الفعل المقصود لفظه كما مر أول الكتاب فلا محل لها على هذا
وكذا على أنها أفعال أما على أنها أسماء بمعنى الفعل وهو الحدث والزمان فهي في محل رفع بالابتداء أغنى
مرفوعها عن الخبر وعلى ان مدلولها المصدر النائب عن فعله فحذفها ناصب بفاعلا النائبية هي عنها كذا في
التصريح بما ثبت حديثا مع اعراب تلك المصادر لانه دخلها معنى الأمر والمضى والاستقبال التي هي من
معاني الحروف قاله المرادى وعلى هذا فقوله أسماء الافعال أى اللغوية وهي المصادر فتأمل (قوله في الدلالة
على معناه) أى بواسطة دلالتها على لفظها ليوافق الأرجح المتقدم (قوله بمعنى انكف) فسرته بذلك

بمعنى افتراق تقول شتان
زيد وعمر وهيهات بمعنى
بعد تقول هيهات العقيق
وبمعنى المضارع كأوه بمعنى
أنوجع وروى بمعنى أعجب
وكلاهما غير مقيس وقد
سبق في الاسماء الملازمة
للنداء أنه ينقاس استعمال
فعال اسم فعل مبنيا على
الكسر من كل فعل ثلاثي
فتقول ضراب زيدا أى
اضرب وزال أى انزل
وكتاب أى اكتب ولم
يذكره المصنف هنا
استغناء بذكره هناك
(ص)
والفعل من أسمائه عليك
وهكذا دونك مع اليك
كذا رويد به ناصين *
ويعملان الخفض مصدرين
(ش) من أسماء الأفعال
ما هو فى أصله ظرف وما هو
بجور بحرف نحو عليك
زيدا أى الزمه واليك أى
تنح ودونك زيدا أى خذ
ومنها ما يستعمل مصدرا
واسم فعل كرويد به فان
انجر ما بعدهما فهما
مصدران نحو رويد زيد
أى ارود زيدا أى اماله
وهو منصوب بفعل مضمر
وبله زيد أى تركه وان
انتصب ما بعدهما فهما
فعل نحو رويد زيدا أى
أمهل زيدا وبه عمرا أى
اتركه (ص)

لان لا لازم بمعنى امتنع وفى نسخ بمعنى اكفف فينبغى جعله من اللازم ليوافق المفسرون كان غير واجب
لان كفى يستعمل لازما ومتعديا تقول كففته عن الشيء فكفى أى منعه فامتنع كفى الصحاح (قوله بمعنى
افتراق) كذا أطلق الجهور وروى بالافتراق فى المعانى والاحوال كالعلم والجهل والصحة والسقم
فلا يقال شتان الخصمان عن مجلس الحكم وتطالب فاعلاد الاعلى اثنين كشتان الزيدان وقد تزايد بعدهما
ما كقوله شتان مانوى على كورها * ونوم حسان أخى جابر
فما زائدة وما بعدهما فاعل والمراد بكورها رجل الناقة وقد تزايد ما بين بعدهما كقوله
* فشتان ما بين اليزيدى فى الندى * فاليزيدى فاعل مرفوع تقدير او ما بين زائدة وقيل ماموصولة بيبين
واقعة على المسافة وهى فاعل شتان بمعنى بعد لا افتراق أى بعدت المسافة التى بينهما أفاده السامىنى وأما قوله
جاز يتمنى بالوصل قطيعة * شتان بين صنيعكم وصنيعى
فقال فى شرح الشذور لم تستعمله العرب وقد يخرج على اضمار ماموصولة بيبين اه أى فتكون شتان
بمعنى بعد وما معنى المسافة (قوله هيهات العقيق) اسم موضع بالحجاز فاعل هيهات وقد تزايد فيه اللام نحو
هيهات هيهات لما توعدون وفيه ثيف وأربعون لغة منها تليث تأثها (قوله وروى الخ) أى كقوله تعالى
وى كأنه لا يفلح الكافرون فوى بمعنى أعجب والكاف امال للتعليل أى أعجب لعدم فلاح الكافرين أو حرف
خطاب توصل بوى واللام مقدرة بعدها وقيل كأن حرف تشبيه بمعنى التحقيق وكذا يقال فى روى كأن الله
يسط الرزق (قوله وكلاهما غير مقيس) أى الماضى والمضارع بل لم يثبت ابن الحاجب الثانى وجعل أوه
روى بمعنى توجهت وتعبت وهكذا (قوله والفعل الخ) أى فعل الامر مبتدأ أول وعليك مبتدأ ثان
للفصل لفظ خبره الظرف قبله والجملة خبر الاول يعنى ان اسم فعل الامر قسما من مجتل كما هو منقول اما عن
أحد الظرفين كدونك وعليك أو عن مصدر كر ويدو به وهذه الظروف يقتصر فيها على السماع لخروجها
عن الاصل وقاس الكسائى منها ما زاد على حرف لا نحو بك ولك ومن المسموع امامك بمعنى تقدم
ورراءك بمعنى تأخر واليك أى تنح ومكانك أى انبت فيكون لازما وحكى الكوفيون مكانك زيدا أى
انتظره فهو متعد ولا يستعمل الامع الكاف لان امر غير الخطاب قليل وشذوذا واستعمالا عليه رجلا
غيرى أى يلزمه وعلى الشيء أى لا يلزمه والى أى لا تنح وأما قوله عليه الصلاة والسلام ومن لم يستطع فعليه بالصوم
فقد حسنه الخطاب قبله فى يومه شر الشباب الخ فاطاء فاعل والصوم مفعول على ماسيا تى وقال ابن عصفور
عليه خبر مقدم لا اسم فعل والصوم مبتدأ زيدت فيه الباء وقيل عليه أمر للخطاطين أى ألزموه الصوم
أودلوه عليه وكذا قيل فى على الشيء أى ألزمونه فاهاء مفعول أول والصوم ثان والفاعل مستتر (قوله
عليك زيدا) عليك اسم فعل بمعنى ألزم وزيدا مفعوله وقد يتعدى اليه بالباء كعليك بذات الدين فيكون
بمعنى استمسك مثلا وصرح الرضى بانها زائدة لانها تزداد كثيرا فى مفعول اسم الفعل لضعف عمله وأما الكاف
فهى ضمير عند الجهور لا حرف خطاب لان الجار لا يستعمل بدورها ولان الباء والهاء فى قولهم على وصليته
ضميران اتفاقا وهى فاعل باسم الفعل أو مفعوله والفاعل مستتر أى ألزم أنت نفسك زيدا واليك بمعنى
نح نفسك وكذا الباقى أو مجرورة بالحرف فى نحو عليك وبلاضافة فى نحو دونك نظر للاصل قبل النقل
والفاعل مستتر أفعال أصحابنا ثانيا فاذا قلت عليك كلكم زيدا جاز رفع كل توكيد المستكن وجوه توكيدا
للمجرور وهذا يعلم ان اسم الفعل هو الجار فقط وقاعله مستتر فيه والكاف كلمة مستقلة وقولهم منقول من
جارو مجرور فيه تسامح ولم يجعل الكاف مجرورة باضافته بعد النقل لان اسم الفعل لا يعمل الجار ولا يضاف
فتدبر (قوله رويد زيد) أصله أرود زيدا اروادا أى أمهله امهالا فصغروا الارواد بحذف ز يادته وهما
الهمزة والالف تصغير الترخيم واستعملوه مصدران ثانيا عن فعله وهو أرود وأما به فصدر لافعله من
لفظه بل من معناه وهو ترك فهو نائب عنه كما أشار اليه الشارح كما ان دع فعل لا مصدر له من لفظه بل من

له وأخر الذي فيه العمل

(ش) أى يثبت لامعاء

الافعال من العمل ما يثبت

لما تنوب عنه من الافعال

فان كان ذلك الفعل يرفع

فقط كان اسم الفعل

كذلك كصه بمعنى اسكت

ومعنى اكفف وهيئات

زيد بمعنى بعد زيد ففي صه

ومع ضمير ان مستتران كما

في اسكت واكفف وزيد

مرفوع وهيئات كما ارتفع

بيد وان كان ذلك الفعل

يرفع وينصب كان اسم

الفعل كذلك كدراك

زيد أى أدركه وضرب

عمرا أى اضربه ففي دراك

وضربا ضميران مستتران

وزيدا وعمرا منصوبان

بهما وأشار بقوله وأخر

الذى فيه العمل الى أن

معمول اسم الفعل يجب

تأخيره عنه فتقول دراك

زيد ولا يجوز تقديسه عليه

فلاتقول زيدا دراك وهذا

بخلاف الفعل اذ يجوز

زيد أدرك (ص)

واحكم بفتكبير الذى ينون

منها وتعرف سواه بين

(ش) الدليل على ان ما سمي

باسماء الافعال أسماء لحاق

التنوين لها فتقول فى صه

وهو فى جهل جهلا فىلحقها

التنوين لادلالة على التنكير

فانون منها كان نكرة

وما لم ينون كان معرفة

معناه وهو الترك ثم تارة ينونان فينصبان المفعول وهو الاصل كرويدا زيدا وبها عمرا وتارة يضافان اليه كدراك الشارح فهما فيه مصدران نائبان عن فعلهما ومضافان لمفعولهما وقيل بل اضافتهما للفاعل والمفعول مخدوف ولا يردان فاعل المصدر النائب عن فعله يجب استناره لان محله فى المنون بدليل تمثيلهم ثم نقلوهما عن المصدرية الى اسم فعل الامر فقالوا رويدا وبها عمرا بالبناء على الفتح مع نصب رويدا وعمرو ولا موجب للبناء سوى ما ذكره فقول المانن ناصبين أى مع بنائهما لامع تنوينيهما لانهم ما حيتنن مصدران وقديحرجان عن الطلب فيكون رويدا حالا أو نوعا على التأويل بالاشتق كساروارويدا أى سرودين أو سيارارويدا أى سرودافيه ويكون به بمعنى كيف خبرا عما بعده كبهل زيد بالرفع وقد تقع بمعنى غير مجرورة بن كالحديث القدسي أعددت لعبادي الصالحين مالا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر من به ما طالعتم عليه أى من غيره ويحتمل كفى الشئنى انها على أصلها مصدر بمعنى الترك ومن تعليلية أى من أجل تركهم ما عملتموه من المعاصى (قوله وما المالح) مامبتدأ خبره لها ولما صلتهما وتنوب صلة ما الثانية جرت على غير صاحبها ولم يبرز لامن اللبس وعنه متعلق بتنوب أى وما استقر للفعل الذى تنوب هى عنه كائن لها ومن عمل بيان لما الاولى حال منها أو من ضميرها فى العلة لافى انما لثلاث تقدم الحال على عاملها الظرف أو من معنى فى متعلقة بتنوب والاولى أرفع (قوله وأخر الذى الخ) ما مفعول آخر ولذى أى أسماء الافعال خبر مقدم عن العمل وفيه متعلق بالعمل والجملة صلة ما أى وأخر المعمول الذى العمل فيه كائن لهذه (قوله ما يثبت لما تنوب عنه) أى غالبها والا فآمين لم يحفظ له مفعول مع نيابته عن متعدد وهو استجب (قوله بمعنى اكفف) فيه مامر فلانفعل (قوله ولا يجوز تقديسه) أجازة الكوفيون تمسكا بقوله كتاب الله عليكم وقول الشاعر

يا أيها المأخ دولى دونكا * انى رأيت الناس يقصدونكا

وأجيب بأن كتاب مصدر منصوب بفعل مخدوف مؤكده لضمون حرمت عليكم الميعة أى كتب ذلك الله عليكم كتابا خفى الفعل وأضيف المصدر الى فاعله كصبغة الله ودل على ذلك المخدوف أن التحريم يستلزم الكتابة وعليكم متعلق بالمصدر أو الفعل المخدوف لاسم فعل وأما دولى فبتدأ لامفعول خبره جملة اسم الفعل وفاعله حذف رابطها أى دونكا والجملة خبرية مقصودة بها الطلب والمأخ هو الذى ينزل البر عند قلة ماؤها ليلام منها الاناء (قوله بخلاف الفعل) يخالفه أيضا فى أنه لا يعمل مخدوفا على الاصح وأجازه المصنف بشرط تأخر دال على المخدوف وخروج عليه الآية والبيت المتقدمين وفى انه لا يبرز معه ضمير الرفع كالتاء (قوله لحاق التنوين) بفتح اللام كافى المختار لها أى لبعضها وتنوينها وعدمه سماعى كما يشعر به كلام المصنف والحاصل ان ما سمي غير ممنون فقط كنزال وآمين وهيئات وأزه فهو لازم التعريف ولا يجوز تنوينه وما سمي منونا فقط كواها وويها فهو لازم التنكير ولا يجوز ترك تنوينه وما سمي بهما كما مثله الشارح فيعرف وينكر (قوله وفى جهل) أى بالبناء على الفتح جهلا أى بالتنوين ويبدل فى الوقف الفاعل وتثبت فى الوصل وهى مركبة من حى بمعنى أقبل وهل التى للحث والجملة لا الاستفهامية فجعلنا كلمة واحدة مبنية على الفتح فى الكثير اه فاضى ويكون بمعنى احضر فيتعدى بنفسه كجهل الزيد وبمعنى أقبل فيتعدى على كجهل على الخير وبمعنى محمل فيتعدى بالباء نحو اذا ذكر الصالحون لجهلا بعمرو فقد تفرد حى عن هل فتسكون بمعنى أقبل وأنت كافى الدمامينى (قوله فنانون منها الخ) قال الرضى ليس المراد بتنكير اسم الفعل وتعرفه تنكير الفعل الذى هو بمعناه وتعرفه لان الفعل لا يعرف ولا ينكر بل ذلك راجع الى المصدر الذى هو أصل ذلك الفعل فصح منونا بمعنى اسكت سكوتا أى افعل مطلق السكوت عن كل كلام اذ لا تعين فيه وصه بالانوين بمعنى اسكت السكوت المعهود عن هذا الحديث الخصاص مع جواز غيره

والزم بنا النوعين فهو قد

وجب

(ش) أسماء الاصوات ألقاظ

استعملت كاسماء الأفعال

في الاكتفاء بهادالة على

خطاب ما لا يعقل أو على

حكاية صوت من الاصوات

فالاول كقولك لا لزج

الخليل وهدس للبعث والثاني

كعب لوقوع السيف وغاق

للغراب وأشار بقوله والزم

بنا النوعين الى ان أسماء

الأفعال واسماء الاصوات

كلها مبنية وقد سبق في

باب المعرب المبنى ان أسماء

الأفعال مبنية لشبهها

بالحرف في النيابة عن الفعل

وعدم التأثر حيث قال

وكنيابة عن الفعل بلا *

تأثر وأما أسماء الاصوات

فهى مبنية لشبهها بأسماء

الأفعال (ص)

(نونا التوكيد)

للفعل توكيد بنونين هما

كنونى اذهبن واقصدنهما

(ش) أى يلحق الفعل

للتوكيد نونان احدهما

ثقيلة كاذهبن والاخرى

خفيفة كاقصدنهما وقد

اجتمعا في قوله تعالى

ليسجنن وليكنونانم

الصاغرين (ص)

يؤكدان افعلا ويفعل آتيا

* ذا طلب أو شرطاما تاليا

أو مثبتا في قسم مستقبلا

* وقبل بعدما ولم وبعدا

(ش) أى تلحق نونا التوكيد فعل الامر نحو اضربن زيد او الفعل المضارع المستقبل الدال على طلب نحو لتضربن زيدا

هكذا حقق المقام ودع الادهام اه سندوبى وقد يؤخذ منه أنها من قبيل المعرف بأل العهدية وهو الظاهر ثم هذا الكلام يمتحن على ان مدلولها المصدر وهو ظاهر وكذا على ان مدلولها الفعل خلافا للصرح لان التعريف يرجع للاصل المشتق منه لا الى نفس المدلول كما هو صريح ما ذكر (قوله من مشبه الخ) بيان لما الاولى وقوله صوتا أى اسم صوت (قوله في الاكتفاء بها) أى عدم احتياجها في افادة المراد الى شئ آخر كما ان اسم فعل الامر والمضارع كذلك بحسب الظاهر وان كان في الحقيقة مر كبا مع فاعله المستتر واسم الصوت مفرد لا ضمير فيه واحتراز بذلك من نحو يا ظيبيات القاع ياد ارمية عما خوطب به غير العاقل ولم يكتف به في افادة المراد لان حرف النداء لا يفيد وحده بل لابد ان يذكر بعده ما قصد بالنداء (قوله لزج الخليل) أى عن البطء وقوله لا بخل أى لزج كذا وهلا بوزن ألا كما في الجمع وقيل ينون وهدس بمهمات مفتوح الارلين مبنى على السكون (قوله كعب) بفتح القاف وسكون الموحدة حكاية صوت السيف على الدقة (قوله الى ان أسماء الأفعال الخ) يحتمل أنه أراد نوعى الاصوات لتقدم الكلام على أسماء الأفعال أول الكتاب (قوله في النيابة عن الفعل الخ) أى في كونها عملة غير معمولة (قوله لشبهها بأسماء الأفعال) أى فهى مشبهة بالحرف بالواسطة ولا حاجة الى ذلك لا مكان الشبه مباشرة فالارجح أن بناءها لشبهها بالحروف المملة في انها لا عملة ولا معمولة كلام لا بتداء وحرف التنقيس فلا محل لها من الاعراب والله أعلم

(نونا التوكيد)

(قوله للفعل الخ) قدم المعمول لافادة الحصر (قوله بنونين) أى بكل منهما على انفرادهما وهما أصلات عند البصريين لتخالف بعض أحكامهما كاختصاص الخفيفة بقلبها ألفا وحذفها للساكنين والشديدة بوقوعها بعد الالف كما سياتى ورد بان ذلك لا يدل على الاصلة فهذه أن المفتوحة فرع المكسورة ولها أحكام تخصها وعند الكوفيين الخفيفة فرع الثقيلة لاختصاصها منها وقيل بالعكس لبساطة الخفيفة فهى أليق بالاصالة ثم التوكيد بالثقيلة شدة على قاعدة زيادة المبنى لزيادة المعنى غالبا ولذلك قالت زليخا ليسجنن لي يكونا الخ لانها كانت أحرص على سجنه في بيتها لتراه كل وقت من كونها صاغرا (قوله يؤكدان) أى جوارا أو رجوا على ماسيين (قوله افعلا) أى فعل الامر ولودعاء باى صيغة لخصوص هذه فهو من اطلاق الخاص على العام وكذا قوله ويفعل وخرجهما الماضى ولولفظ فقط فلا يؤكدها أصلا لانها لا يتخلصان الفعل للاستقبال المنافى للضى وكذا الاسم وأما قوله

دامن سعدك ان رحمت متيا * لولاك لم يك للصباية جانحا

وقوله * أقائلن احضروا الشهودا * فضرورة شاذة لا يجوز ان يكها لكن سهل الاول استقباله معنى لكونه دعاء (قوله آتيا) حال من يفعل وذا طلب حال من الضمير فى آتيا والمراد الطالب الخقيق كالامر والعرض الخ أما الخبر المراد به الطالب مجازا كقولك للعاطس يرحلك الله فلا يؤكده (قوله أو شرطاً) عطاف على ذا طلب وتاليا صفة وأما بال كسر مفعول تاليا أى أو آتيا فاعل شرط تاليا ما أو أن شرطاً بمعنى أداء شرط مفعول تاليا وأما بدل منه (قوله أو مثبتا) عطاف على شرطاً فهو حال أيضاً من ضمير آتيا ومستقبلا أما حال من ضمير مثبت أو من ضمير آتيا ويكون معطوفا على مثبت أو محذوفة وفي قسم متعلق بآتيا (قوله ز بعدلا) أى النافية ولم يقيد هذا ذلك لما علم من اطراد بعد الطلب الذى من جلته لا الناهية (قوله وضمير) بالجر عطاف على لا (قوله فعل الامر) أى بالصيغة كقومن أما الامر باللام فداخل فيها بعده (قوله والفعل المضارع) اعلم أن له خمس حالات الاولى وجوب توكيده وذكرها بقوله أو مثبتا الخ

الثانية

وغير ما من طوالب الجزا * وأستمر المؤكدة افتتح كابرزا

(ش) أى تلحق نونا التوكيد فعل الامر نحو اضربن زيدا او الفعل المضارع المستقبل الدال على طلب نحو لتضربن زيدا

الثانية قربه من الواجب وذكرها بقوله أو شرطاً أما الثانية الثالثة كثرة وهي قوله آتياً إذا طلب الرابعة قلته
وهي قوله وقل بعدما الخ وفي هذه مرتبتان قليل وهو توكيده بعدما الزائدة أو لا النافية وأقل وذلك بعدم
ر بعد شرط غيرهما كذا في التوضيح وبقى سادسة وهي امتناع توكيده وذلك في جواب قسم بواو منفي أو
حال أو مفعول من لانه كما سيأتي (قوله زهل نضر بن زيداً) أي الاستفهام بمجموع أدوائه اسمية كانت
أو حرفية ومثله التحضيض والعرض والتخي كهلان نضر بن زيداً أو لا تنزلان عندنا ليلتك تقيم معنا فكل
ذلك داخل في الطلب وبقى من أقسامه التي لم يمتثل لها الشارح الدعاء والترجي وان دل داخل في الأمر والنهي
والثاني لم أر من ذكره (قوله شرطاً بعد ان الخ) مذهب سيديوه إن التوكيد حينئذ قريب من الواجب
ولم يقع في التنزيل غيره لأن المؤكدة بما تشبه القسم المؤكدة باللام وأوجبه المرد والرجاج وحاولا عدمه
على الضرورة (قوله مثبتاً مستقبلاً) أي غير مفعول من لانه وحينئذ يجب التوكيد باللام والنون معاً
عند البصريين وخلافه من أحدهما شاذاً وضرورة فإن خلاصتهما معاً نحو والله أقوم فسر قوله حرف النفي
وكان المعنى على نفي القيام ولذا حكم الحنفية على من قال والله أقوم بحسنه بالصوم وعند غيره محنت بعدمه
لا ابتداء الايمان على العرف وأجاز الكوفيون الاكتفاء حينئذ بأحد هما وقد ورد في الشعر وحكي سيديوه
والله لا ضربه (قوله لم يؤكده بالنون) أي ولا باللام أيضاً لامتناعها في المنفي وأما قوله

تالله لا يحمدن المرء مجتنباً * فعل الكرام ولو لفاق الوري حسباً

فشاذاً وضرورة ومن الجواب المنفي غير المؤكدة تالله فتعقّب ذكر يوسف أي لا تقتو (قوله وكذا ان كان
حالا) أي لا يؤكده بالنون فقط لاقتضاها الاستقبال فيتنافيان ومنه قراءة ابن كثير لا قسم بيوم القيامة
وقوله يميناً لا بغض كل امرئ * يزخرف قولاً ولا يفعل

فلم يؤكده بالنون لأن البغض والاقسام أي الخلف موجودان حال التسكام لا مستقبلاً لأن كذا تمنع النون
في الفعل المفصول من لام القسم نحو لا إلى الله تحشرون واسوف يعطيك ربك فترضى (قوله وقل دخول
النون الخ) تبع المصنف في التسوية بين المذكورات في القلة وليس كذلك لتصريح المصنف في غير هذا
الكتاب بكثرة بعدما بل ظاهر كلامه اطراده نعم هو قليل بالنسبة لما صرح عن التوضيح أن مثلها لا وأما
بعدم وبعده شرط غيرهما فنادر سواء أكد الشرط أو الجزاء (قوله بعدما الزائدة) شمل الواقعة بعد رب
حكي سيديوه بما يقولون ذلك ومنه قوله

ربما أوفيت في علم * ترفعن ثوبى شمالات

وظاهر التسهيل أنه لا يختص بالضرورة لكن صرح في شرح الكافية بشذوذه (قوله بعين ما أرينك)
نقوله لمن يخفي عنك أمر أنت بصير به (قوله ما لم يعلم) الشاهد فيه توكيده بالخفيفة المنقلبة ألفاً والشاعر
يصف جبلاً عمه الخصب والنبات وقيل لبناني القعب أي الكوز علت عليه رغوته بدليل ما قبله من الايات
(قوله لا نصيبن الخ) الجملة صفة لفتنة فتكون الاصابة عامة للظالمين وغيرهم قل في شرح الكافية وانما
كده لان لا النافية كالتأهية في الصورة ومثله قول الشاعر

فلا الجارة الدنيا بها تلحينها * ولا الضيف فيها ان أتاخ محول

الان توكيد نصيبين أحسن لاتصاله بلافه وأشبه بالنهي من تلحينها وظاهر ذلك اطراده مطلقا لكن نص
غيره على أنه بعد المفعول ضرورة بل عند الجمهور ضرورة مطلقاً وجازوا الآية على النهي فتم من جعل الجملة
مستأنفة لنهي الظالمين والأصل لا تعرضوا للظلم فتصيبكم الفتنة خاصة فحول النهي عن تعرضهم الى اصابة
الفتنة لانه سببها وأوقع الذين ظلموا موقع ضمير المخاطبين تنبيهاً على أنهم ان تعرضوا كانوا ظالمين فالاصابة
خاصة بالمتعرضين ومنهم من جعل الجملة صفة لفتنة بتقدير القول مع نحو بل النهي المذكور أي فتنة مقولاً في

وهل نضر بن زيداً والواقع
شرطاً بعد ان المؤكدة بما
نحو ما نضر بن زيداً ضربه
ومنه قوله تعالى فاما
تثقفهم في الحرب فشردهم
من خلفهم أو الواقع
جواب قسم مثبتاً مستقبلاً
نحو والله لنضر بن زيداً
فان لم يكن مثبتاً لم يؤكده
بالنون نحو والله لا تفعل
كذا وكذا ان كان حالا
نحو والله ليقيم زيداً الآن
وقل دخول النون في
الفعل المضارع الواقع بعد
ما الزائدة التي لا تصحب
ان نحو بعين ما أرينك
ههنا والواقع بعدم كقولك
يحسبه الجاهل ما لم يعلم
* شيخنا على كرسية معهما
والواقع بعد لا النافية
كقوله تعالى واتقوا فتنة
لا نصيبن الذين ظلموا ومنكم
خاصة ولو واقع بعد غيرهما
من أدوات الشرط كقوله
من يشقن منهم فليس
بأي
أبدأ وقتل بني فتيبة شافى
وأشار المصنف بقوله وآخر
المؤكدة فتح الى أن الفعل
المؤكدة بالنون

يبني على الفتح ان لم تله ألف الضمير أو واؤه أو واؤه نحو اضر في زيد أو اقتلن عمرا (ص) واشكاه قبل مضمر لين بما
 * جانس من تحرك قد علمنا (٩٤) والمضمر احذفته الا الألف * وان يكن في آخر الفعل ألف فاجعله منه رافعا غير اليا

* والواو ياء كاسمين معيا
 واسدغه من رافع هاتين
 وفي
 واو وباشكل مجانس قفي
 نحو اخشين ياهند بالكسرويا
 قوم اخشون واضمهم وقس
 مسويا
 (ش) الفعل المؤكد بالنون
 ان اتصل به ألف اثنتين أو واو
 جمع أو ياء مخاطبة تحرك ما قبل
 الألف بالفتح وما قبل الواو
 بالضم وما قبل الياء بالكسر
 ويحذف الضمير ان كان
 واوا أو ياء ويقي ان كان
 ألفا فتقول يازيدان هل
 تضربان ويازيدون هل
 تضربن وياهند هل
 تضربن والأصل هل
 تضربان وهل تضربون
 وهل تضربين تحذفت
 النون لتوالي الأمثال ثم
 حذفت الواو والياء لالتقاء
 الساكنين فصار هل
 تضربن وهل تضربن ولم
 تحذف الألف خلفها فصار
 هل تضربان وبقيت الضمة
 دالة على الواو والكسرة
 دالة على الياء هذا كله اذا
 كان الفعل صحيحا فان كان
 معطلا فلما أن يكون آخره
 ألفا أو واوا أو ياء فان كان
 آخره واوا أو ياء حذفت
 لاجل الواو والضمير أو ياءه
 وضم ما بقي قبل الواو والضمير

شأنها لا تصيب الخ أي لا تصحواها تصيبكم خاصة ولا يصح على هذا أن يزل الفتحة منزلة العاقل فيتوجه النهي
 اليها بالتحويل لانه كان يجب كسر الباء من تصيبين لكونه خطأ بالثبوت وهو الفتحة الآن قول بالاختتان
 أو بالنداب مثلا فلا صابة حينئذ عامة (قوله من يثقفن) بالتحنية مبني للفعل أو بالفوقية للفاعل يقال
 ثقفته من باب فهم أي وجدته والآيب الراجع (قوله يبني على الفتح) أي أمرا كان أو مضارا صحيحا
 أو معطلا كغزون وارمين واخشين وهل تغزون الخ وبنى لتركة معها خمسة عشر رسولا فخلصا من
 السكونين في الاسر والمضارع المجزوم وحمل الباقي عليهما وكانت فتحة للخفض ومرمريد لذلك أول
 الكتاب (قوله واشكاه الخ) اعلم ان المصنف ذكر أصلين واستثنى من كل مسألة الأول فتح آخر
 المؤكد واستثنى منه المتصل بالضمير اللين فانه يحرك بما يجانسه وهو المراد بقوله واشكاه الخ الثاني أن ذلك
 الضمير يحذف ان كان ياء أو واوا وهو المراد بقوله والمضمر احذفه الخ واستثنى منه أن يكون آخر الفعل
 ألفا كيخشى فتحذف هي ويقي واو الضمير أو ياءه مشكولين بما يجانسهما وهو المراد بقوله واحذف من
 رافع هاتين الخ أفاده الموضح (قوله لين) بفتح اللام مخفف لين صفة لضمير أو بكسرها مصدر نعمته
 (قوله ألف) ليس فيه مع الألف الأولى إبطاء لاختلافهما تعريفا وتنكبرا (قوله فاجعله الخ) مفعوله
 الأول اطاء والثاني قوله ياء أي اجعل الألف الذي في آخر الفعل ياء حال كون تلك الألف من الفعل حال
 كونه رافعا غير الياء غير الواو بان رفع ألف اثنتين أو ضمير مستترا أو نون نسوة أو اسما ظاهرا ككاسيأتي
 (قوله واحذفه) أي الألف الذي آخر الفعل من رافع هاتين أي الواو والياء (قوله حذفت النون)
 أي نون الرفع لتوالي الأمثال أي الزوائد فلا يراد النسوة جنين وهذا التوالي في الثقيلة وحلت عليها الخفيفة
 طرد الباب أو الحذف معها للتخفيف (قوله لالتقاء الساكنين) ولم يغتفر كما في دابة لانه هنا ليس
 على حده اذ شرطه كون الأول حرف لين والثاني مدغما وهما من كلمة واحدة كالمثال والنون هنا كلمة
 منفصلة لكن الصحيح عدم اشتراط الأخير بدليل أن حاجوني وعلته الحذف حينئذ استثنى الكلمة
 واستثنى التها لوبقى الضمير وانما لم تحذف الألف مع تأتي العلتين فيها لخفتها ولثابتها بفتح المفعول ولا يزول
 اللبس بكسر النون في فعل الاثنين دون المفرد لان علة الكسر وقوعها بعد الألف ككاسيأتي فلو حذفت لم
 تكسر النون ولم تحذف الألف مع نون النسوة في اضر بنان لتفصل بين الأمثال أفاده الصبان وقوله بدليل
 أن حاجوني مقتضاه ان الساكنين فيه وهما الواو ونون الرفع المدغمة في نون الوقاية من كثنين مع ان كلا
 منهما جزء من الفعل المسند للواو اذ لا قوام له بدونهما فهما من كلمة واحدة بخلاف نون التوكيد فانها
 منفصلة طارئة على ذلك الفعل كالا يخفى ثم ان بيننا على اشتراط كونهما من كلمة وان الحذف في نحو
 تضربن لكون الالتقاء على غير حده فعدم الحذف في حاجوني ظاهر لانه على حده لما مر وأعلى عدم
 الاشتراط والالتقاء في الجميع على حده فالحذف في تضربن لا ثقل والطول كما ذكر فيقال عليه لم يحذف
 في حاجوني لذلك وليس فيه داع لعدم الحذف كما في تضربان اللهم الآن يقال الثقل مع نون التوكيد
 أشد منه مع نون الوقاية فليتمأمل (قوله هل تغزون) أي بتخفيف النون لانه غير مؤكد وكذا ما بعده
 وأصله تغزون وتغزون وتغزون وتغزون وتغزون وتغزون وتغزون وتغزون وتغزون وتغزون وتغزون وتغزون
 وكسرتهم من الأخيرين لثقلهما ثم حذفت واو الفعل وياءه لساكنين فصار تغزون الخ (قوله فتحذف
 نون الرفع) أي لتوالي الأمثال واو الضمير وياءه لالتقاء الساكنين فصار تغزون الخ (قوله فتحذف
 لام الفعل على حذفها تجعل الحركة المجانسة للضمير المحذوف على ما قبلها فان قلت كيف قول الشارح

وكسر ما بقي قبل ياء الضمير فتقول يازيدون هل تغزون وهل ترمون
 وياهند هل تغزين وهل ترمين فاذا ألحقته نون التوكيد فقلت به ما فعلت بالصحيح فتحذف نون الرفع واو الضمير أو ياءه فتقول يازيدون

هل تغزن وهل رمن وياهندهل تغزن وهل نرمن هذا اذا أسند الى الواو والياء فان أسند الى الالف لم يحذف آخره و بقيت الالف وشكل ما قبلها بحركة تجانس الالف وهي الفتحة فتقول هل تغزوان وهل ترميان وان كان آخر الفعل الالفان رفع الفعل غير الواو والياء كالألف والضمير المستتر انقلب الالف التي في آخر الفعل ياء وفتحت نحو واسعيان وهل تسعيان واسعين يازيد وان رفع واوا أو ياء حذفت الالف و بقيت الفتحة التي كانت قبلها رضمت الواو وكسرت الياء فتقول يازيدون (٩٥) اخشون وياهندهل تخشون هذا ان

لحقته نون التوكيد وان لم تلحقه لم تضم الواو ولم تكسر الياء بل تسكنهما فتقول يازيدون هل تخشون وياهندهل تخشون ويازيدون اخشوا وياهندهل اخشوا (ص)

ولم تقع خفيفة بعد الالف لكن شديدة وكسرها ألف

(ش) لانفع نون التوكيد الخفيفة بعد الالف فلا تقول اضربان بنون مخففة بل يجب التشديد فتقول اضربان بنون مشددة مكسورة خسلا فاليونس فانه أجاز وقوع النون الخفيفة بعد الالف ويجب عنده كسرها (ص)

والفازد قبلها مؤكدا فعلا الى نون الاناث أسندا (ش) اذا أكد الفعل المسند الى نون الاناث بنون التوكيد وجب أن يفصل بين نون الاناث ونون التوكيد بالكراهية توالى الامثال فتقول اضربان بنون مشددة مكسورة قبلها ألف (ص)

فعلات به ما فعلت بالصحيح مع ان الصحيح لا تحذف لانه قلت المراد أنه مثله في التغير لأجل التوكيد من حذف نون الرفع ثم الضمير وشكل ما قبله بما يجانسه أما حذف لانه فسبق على التوكيد عند اتيان الضمير للأجله (قوله هل تغزن وهل ترمن) بضم الزاي والميم في هذين وكسرهما فيما بعد (قوله فان أسند الى الالف لم يحذف آخره) وكذا لا يحذف مع المفرد ولان نون النسوة كهل تغزون وترمين يازيد بالفتح وتغزوان وترمينان يافسوة بالسكون كالصحيح سواء من كل وجهه (قوله كالألف والضمير المستتر) وكذا نون النسوة والاسم الظاهر كسعيان بالنسوة وهل يسعين زيد فتقلب الالف ياء في الجميع لكونها لاتقبل الحركة (قوله اخشون واخشين) فعلا أمر مؤكدا بالنون الخفيفة مبنيان على حذف النون والواو والياء فاعل وأصلهما قبل التأكيدهما اخشوا واخشى فلبت لام الفعل ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الساكنين فصار اخشوا واخشى بفتح الشين فلما دخلت النون التفت ساكنة مع الضمير فلا جأز أن يحذف هو لعدم ما يمل عليه ولا النون لغوات المقصود منها حرك الضمير بما يناسبه (قوله هل تخشون) بفتح الشين فيسه وفيما بعده وأصله تخشيون فعل به مامر (قوله ولم تقع الخ) شروع فيما تنفرد به كل من النونين فهذا الثقيلة وذكر الخفيفة بقوله واحذف الخ وخفيفة ما حال من فاعل تقع العائد للنون المعلومة من السياق أو هي الفاعل وشديدة عطف عليه بالسكن أي كان (قوله بعد الالف) أي امما كانت بان أسند اليها الف هل أوحرفا بان أسند للظاهر على افتقار كافي البراغيت كيضربان الزيدان أو كانت هي التالية لنون النسوة كاضربان (قوله فلا تقول اضربان) أي ولو كان بعدها ما نغم فيه فلا يجوز اضربان نعمان كما نص عليه سيبويه (قوله مكسورة) أي لشبهها بنون المثني في زيادتها نحو أربعا ألف ومثله اضربان الآتي ويجرى فيه خلاف يونس (قوله في الوقف) تنازعه اردد وحذفها وماء فقول اردد وكان عدم ماصاتها ومن أجلها متعلق بعدم (قوله وأبدلها الخ) مقابل قوله وبعد غير فتحة الخ (قوله لاتهنين) أصله قبل التوكيد لاتهنين يحذف الياء وهي عين الفعل لاتهنانها ساكنة مع لانه عند دخول الجازم فعلا أكد فتحت اللام فردت العين لزوال الالتقاء فالجازم سابق النون ليكون دخوله قياسيا ليكون الفعل حينئذ طلبيا وحينئذ يظهر أنه معرب تقدير الاستيفاء فالجازم مقتضاه قبل النون وليس هو كالفعل المجزوم مع نون الاناث لسبقها على الجازم فهو مبني معها في محل جزم لامعرب قاله السيد البليدي لكن مر في باب الاهراب وسياق في اعراب الفعل أنه اذا دخل عليه ناصب أو جازم يكون في محل نصب أو جزم مع كل من النونين فتدبر وقوله علك لغة في اعلك والمراد بالركوع انحطاط الرتبة والبيت من المنمرح اسكن دخل في مستفعلن أول جزء منه الخبن فصار متفعلا من كسب من وتدين قد دخله الحزم بالراء وهو حذفت أول التودد فصار فاعلا وذلك شاذو بعده

وصل جبال البعيدان وصل الحبيب * ل واقص القريب ان قطعته * وارض من الدهر ما ناك به من فرعيننا بعيشه نفعه * قد يجمع المال غير آكاه * وبأ كل المال غير من جمعه (قوله وكذا تحذف الخ) أي فلها سببان فقط الساكن والوقف وتندر حذفها بدونها كقوله

واحذف خفيفة الساكن ردد * وبعد غير فتحة اذا تفت وأبدلها بعد فتح ألفا * وقفا كما تقول في قفن قفا (ش) اذا دلى الفاعل المؤكد بالنون الخفيفة ساكن وجب حذف النون لالتقاء الساكنين فتقول اضرب الرجل بفتح الباء والأصل اضربن لحذف نون التوكيد للاقاء الساكن وهو لام التعريف ومنه قوله لاتهنين الفقير علك أن تر * كع يوما والدهر قد رفعه وكذلك تحذف نون التوكيد الخفيفة

في الوقف اذا وقعت بعد غير فتحة أي بعد ضمة أو كسرة وبرد حينئذ ما كان حذف لأجل نون التوكيد فتقول في اضربن يازيدون اذا
وقفت على الفعل اضربوا في اضربن (٩٦) يا هند اضرب في فتحة نون التوكيد الخفيفة للوقف وتزد الواو الواو

حذفت لأجل نون التوكيد وكذلك الباء فان وقعت نون التوكيد الخفيفة بعد فتحة أبدلت النون في الوقف ألفا فتقول في اضربن يازيد اضربا (ص)

(ما لا ينصرف)

الصرف تنوين أي مبدئا معنى به يكون الاسم أمكن (ن) الاسم ان أشبهه الحرف سمى مبدئا وغير متمكن وان لم يشبه الحرف سمى معربا ومتمكنا ثم المعرب على قسمين أحدهما ما أشبه الفعل ويسمى غير منصرف ومتمكنا غير أمكن والثاني ما لم يشبه الفعل ويسمى منصرفا ومتمكنا أمكن وعلامته المنصرف أن يجرب بالكسرة مع الالف واللام والاضافة وبدونها وأن يدخله الصرف وهو التنوين الذي لا غير مقابلة أو نحو يض الدال على معنى يستحق به الاسم أن يسمى أمكن وذلك المعنى هو عدم شبه الفعل نحو صرت بفلام وغلام زيد والغلام واحترز بقوله لغير مقابلة من تنوين أذرعان ونحوه

اضرب هنك الهدوم طار قها * ضرب بك بالسيف قونس الفرس

* وما قيل قبيل اليوم خالف نذكر * بفتح اضرب وخالف وحمل على ذلك قراءة الم شرح بالفتح (قوله في الوقف) قال أبو حيان الظاهر ان دخول النون في الوقف خطأ لأنها تدخل للتأكيـد ثم تحذف بلا دليل عليها اه و يرد أنه ليس المراد انها تدخل وقفا ثم تحذف بل انه اذا ردد فعل مؤكدها وصل وأر يد الوقف عليه حذفت وردا المحذوف لأجلها صبان (قوله ونرد الخ) أي وجوب الزوال علة الحذف وهي التقاء الساكنين وانما كان الاكثر في الوقف على نحو قاض عدم رد الياء مع زوال الـهـاء فيه أيضا لان المحذوف منه جزء كلمة بخلاف ما هنا فانه كلمة تامة والاعتناء بها أشد والله أعلم (ما لا ينصرف)

ذكره عقب النون لان له تملقا بالفـهـل يشبهه كانه تامة متعلقة به (قوله الصرف تنوين) أي فقط كاهو مذهب المحققين وأما الجر بالكسر فليس من مسمى الصرف بل تابع له وجودا وعدمه مالتا أخيهما في الاختصاص بالاسم المنصرف والصرف من الصريف وهو الصوت لأن التنوين صوت وقيل من الانصراف بمعنى الرجوع فكان الاسم يرجع عن شبه الفعل (قوله معنى) مفعول مبدئا وجلة به يكون الخ صفة معنى (قوله أمكن) أي زائد التمكن في باب الاسمية فهو أفعـل تفضيل من مكن بالضم مكاة اذا بلغ الغاية في التمكن لامن تمكن لان بناءه من غير الثلاثي المجرى شذ (قوله ومتمكنا غير أمكن) وعكسه مـتـمـكـنـو به تتم القسمة العقلية رباعية (قوله وبدونها) هذا محل الافتراق بينه وبين غير المنصرف وما قبله مشترك (قوله لغير مقابلة الخ) لواقصير كالأشـمـوني على قوله الدال على معنى الخ تخرج به المقابلة والنحو يض كما يخرج به التنكير ولم يذكره الشارح لاختصاصه بالمبنيات والكلام في المعربات اذ كل من الذي لم يدل على ذلك المعنى بل قصد به مجرد المقابلة والتعويض والدلالة على تنكير الاسم (قوله عدم شبه الفعل) أي والحرف أيضا فهو باق على أصله من التمكن في باب الاسمية ولا يخفى انه ليس في عبارة الشارح دور كآلهم وانما هو في عبارة من قال بأن لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف وبيانه أنه يصير حاصل التعريف الصرف هو التنوين الدال على كون الاسم متمكنا أي غير مبني ولا ممنوع موت الصرف فاخذ المعروف وهو الصرف جزأ من تعريفه وهو دور والتوقف المعروف على معرفة جميع أجزائه التعريف فيتوقف على نفسه وجوابه ان المعتبر في التعريف عدم مشابهة الفعل وذلك ممكن بدون ملاظقة الانصراف وعدمه وأما قوله فيمنع من الصرف فليس جزأ من التعريف بل بيان لأمر مرتب على الشبه ولوحذف منه كما فعل الشارح ما ضار فأفاده مم (قوله وهو يصحب غير المنصرف) أي من جمع المؤنث وهو ما سمي به أي كما يصحب المنصرف منه وهو ما كان باقيا على جمعيته كسلمات وهنات وما قيل ان كلام الشارح صريح في ان سلمات غير منصرف سهو ظاهر لانه قيد غير المنصرف بقوله علم امرأة فأفاد أن الباقي على جمعيته منصرف وهو ما صرح به ابن هشام وغيره وحينئذ فهو مستثنى من المتن لان مفهومه ان ما خلاص التنوين لدال على الامكنية غير منصرف فيشمل هذا فان قلت كيف يكون منصرفا مع انه لم يتم به الصرف وهو التنوين المذكور راجب باحتمال ان الصرف حالة قائمة بالاسم هي امكنيته وبقاؤه على أصله والتنوين المذكور علامته والعلامة لا يجب انعكاسها فسلمات باق على أصله من الامكنية لكان لم يدل بتنوينه على ذلك عند الجمهور بدليل ثبوته مع العلتين عند التسمية به بل قصد به مجرد مقابلة النون في جمع المذكور السالم في الدلالة على تمام الاسم وعدم اضافته للمقابلة مع الصرف كما قيل فتدبر (قوله كهنين)

المتالين

فانه تنوين جمع المؤنث السالم وهو يصحب غير المنصرف كاذرعان وهنات علم امرأة

وقد سبق الكلام في تسميته تنوين المقابلة واحترز بقوله أو نحو يض من تنوين جوار وغواش ونحوهما فانه عوض عن الياء والتقدير جوارى وغواشى وهو يصحب غير المنصرف كهنين المتالين وأما غير المنصرف فلا يدخل عليه هذا التنوين

ويجوز بالفتحة ان لم يضاف

ولم تدخل عليه أل نحو
مررت بأحد فان أضيف
أودخلت عليه أل جر
بالكسرة نحو مررت بأحدكم
وبالأحد وانما يمنع الاسم
من الصرف اذا وجد فيه
علتان من أعلل تسع أو
واحدة منها تقوم مقام
علتين والعلل التسع مجتمعا
قوله

عدل ووصف وتأنيت
ومعرفة

ومجتمعة ثم جمع ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها ألف
وزن فعل وهذا القول
تقريب

وما يقوم مقام علتين منها
اثنان أحدهما ألف التأنيت

مقصورة كانت ككيلي أو
ممدودة ككمراء والثاني الجمع

المتناهي كساجد ومصابيح
وسياحي الكلام عليها

مفعلا (ص)

فألف التأنيت مطلقا منع
صرف الذي حواه كيفما

وقع

(ش) فسبق ان ألف
التأنيت تقوم مقام علتين

وهو المراد هنا فيمنع ما فيه
ألف التأنيت من الصرف

مطلقا أي سواء كانت الألف
مقصورة ككيلي أو ممدودة

ككمراء علما كان ما هي
فيه كركي بألف غير علم كامل

(ص)

وزائدة اعلان

المثالين) وقد يصحب المنصرف ككل وبعض فيكون للعوض مع الصرف (قوله ويجوز بالفتحة)
الاسمى به من جمع المؤنث فانه يجوز اعرابه كاصله ولا يرد على كلامه لتقدم ذكره ذلك (قوله بأحدكم)
الاولى بافضاكم وبالأفضل لان العلم لا يضاف ولا تدخله أل حتى يشكر فيكون منصرفا قبلها الزوال
احدى العلتين ومصر في باب الاعراب من يبدلنا المحل (قوله علتان) أي فرعتان لفظية ومعنوية
مختلفتان جهة وذلك لان الفعل متفرع عن الاسم في اللفظ لاشتقاقه منه وفي المعنى لاحتياجه في الجملة معناه
الى الفاعل وهو لا يكون الاسما فتوقف على وجود الاسم لفظا ومعنى من جهتين مختلفتين فاذا تفرع بعض
الاسماء عن غيره كذلك ففعلنا شبه الفعل فيعطى حكمه وهو المنع من الصرف تخفيفا لثقله بشبه الفعل
الثقيل فخرج ما ليس فيه فرعية أصلا كرجل وفرس لانه مفرد جامد ذكره وما فيه فرعية واحدة
كركي وفيه العلمية علامة معنوية فرع التنكير وامرأة فيها التأنيت فرع التذكير ومراجعة اللفظ وكذا
ما فيه فرعتان في اللفظ فقط كاجبال فيه الجمع فرع الافراد والتصغير فرع التنكير وألف المعنى فقط كخاض
وطامث فيهما الوصفية فرع الجود ولزوم التأنيت فرع عدمه ويلحق بذلك ما فيه فرعية اللفظ والمعنى من
جهة واحدة كدسهم فان فيه تغيير هيئة اللفظ ومعنى التحقير وهما فرعان عن عدمهما وكل منهما نشأ عن
التصغير فشكل ذلك مصروف لعدم شبه الفعل فيما سخر بخلاف نحو أحمد كسبيين (قوله عال نسع) ليس
فيها معنى سوى العلمية والوصفية وباقيها لفظي حتى التأنيت المعنوي لظهوره في اللفظ بتأنيت الضمير
والفعل مثلا (قوله عدل) أي تخففي أو تقديري وتأنيت أي لفظي أو معنوي ومعرفة أي علمية ثم تركيب
أي مزجي (قوله والنون) عطف على عدل وزائدة حال منها ووجهة من قبلها ألف حال ثانية ولم يقل زائدة
لعلمه من الاول (قوله تقريب) أي لم يبين فيه ما يمنع وحده أو مع العلمية والوصفية وقد جمعها بعضهم
على هذا الوجه بقوله

لمنتهى الجوع منع والألف * عرف مع الجملة تركيب ألف

تأنيت الحاق وعرف أو وصف * مع وزن عدل وزائدة نفي

(قوله أحدهما ألف التأنيت) انما استقلت بالمنع لان المؤنث بها فرعية اللفظ بزيادتها وفرعية المعنى
بليزومها بخلاف التاء لا تلزم بل في تقدير الانفصال غالبا (قوله الجمع المتناهي) انما استقل بالمنع لان فيه
فرعية المعنى بدلالته على الجمعية وفرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الأحاد العربية لفظا اذ ليس فيها ما يوازنه
وحكما لانه لا يصغر على لفظه كالمفرد ولا يجمع مرة أخرى تنكيرا ولا تسمى منتهى الجمع لانتهاء الجوع
اليه بخلاف غيره من الجوع فانه يجمع ويصغر كأنعام وأكباب يجمعان على أناعم وأكالب ويصغران على
لفظهما كأنعام وأكالب وبوازنان المفرد كاصال وتنضب فعلم ان أفعلا ولا فاعلا يخرج عن صيغ الأحاد
كهذا الجمع خلافا لابن الحاجب (قوله كيفما وقع) كيفما سم شرط على مذهب السكوفيين ووقع
فعل الشرط وجوابه محذوف لعلمه من منع أي كيفما وقع الذي حوى الألف منع الألف صبره أي علما
كان أو لا كما مثله الشارح مفردا كاذكر أو جمعا كجرحي وأصدا معا كهذه أو صفة ككيلي وجرء
هذا ما يقتضيه صنيع الشارح كالأشعوني وأما جعل فاعل وقع ضمير الألف كافي المعرب فيرد عليه ان التعميم
فيها علم من قوله مطلقا (قوله أي سواء كانت الخ) تفسير للاطلاق وقوله علما تفسير لكيفما وقع (قوله
أو ممدودة) اطلاق للمدح عليها لجوارتها والألف في الهزاة الأخيرة فقط وأصلها ألف الينة فاصل جرء جرى
بالقصر فلما قصدوا المزداد وقبلها ألفا فقلت الأخيرة همزة (قوله وزائدة اعلان) امام مبتدأ حذف خبره
أي كذلك أو عطف على الضمير في منع للفصل بالمفعول أي الألف منع الصرف هو وزائدة الخ وعلان مجرور
بالفتحة العلمية على الوزن والزائدة وهو بفتح الفاء لا غير لما في العصام على الجامعي أنه لا يوجد في الصفة اعلان

في وصف سلم

من ان يرى بناء تأنيث
ختم
(ش) أي يمنع الاسم من
الصرف للصفة وزيادة
الالف والنون بشرط أن
لا يكون المؤنث في ذلك
محتوما ببناء التأنيث وذلك
نحو سكران وعطشان
وغضبان فتقول هذا
سكران ورأيت سكران
ومررت بسكران فتمنعه
من الصرف للصفة وزيادة
الالف والنون والشرط
موجود فيه لأنك لاتقول
للمؤنثة سكرانة وانما تقول
سكرى وكذلك عطشان
وغضبان فتقول امرأة
عطشى وغضبي ولا تقول
عطشانة ولا غضبانة فان
كان المذكر على فعلا
والمؤنث على فعلا صرف
فتقول هذا رجل سيفان
أي طويل ورأيت رجلا
سيفانا ومررت برجل
سيفان فتصرف لأنك
تقول للمؤنثة سيفانة أي
طويلة (ص)
ووصف اصلي ووزن أفعلا
ممنوع تأنيث بتا كاشهلا
(ش) أي ومنع الصفة أيضا
بشرط كونها أصلية أي
غير عارضة اذا انضم اليها
كونها على وزن أفعلا ولم
تقبل التاء نحو أحرأ خضر
فان قبلت التاء

بالكسر مطلقا ولا بالضم الا ومؤنثه فعلا تاء بالهاء تكمسان وخمسة وليس الكلام فيه لأنه مصروف أما
الاسم فعلى الاوزان الثلاثة (قوله في وصف) حال من زائدا أوصفه (قوله سلم الخ) هذا شرط وفي
العمدة وشرحا شرط آخر وهو اصاله الوصفية ليخرج مررت برجل صفوان قلبه أي قاس فلا يمنع لعروض
وصفيته لأن أصله اسم للحجر الصلدا أي اليابس ويمكن ان قوله الآتي وألفين عارض الوصفية أي من فعلا
وأفعل وتمثله بربع لا يخص الثاني لان المثال لا يخص (قوله للصفة) هي العلة المعنوية فرع عن الجود
لاحتياجها الى موصوف تنسب اليه بخلاف الجامد واللفظية هي زيادة الالف والنون المضارعتين لآتي
جراه في انه ما في بناء يخص المذكور ولا تحقهما التاء كما ان التي جراه في بناء يخص المؤنث ولا تحقهما
التاء فلا يقال سكرانة كما لا يقال جراحة وانما يكتم بالصفة وحدها مع ان فيها فرعية اللفظ أيضا باشتقاقها
من المصدر لضعف هذه الفرعية فيها لانها كالصدر في البقاء على الاسمية والتسكير ولم يخرجها الاشتقاق
الى أكثر من نسبة الحدث الى الموصوف والمصدر صالح لذلك اجبالا كرجل عدل فكانت كالمفعولة ولذا
صرف نحو عالم وشرى (قوله بشرط أن لا يكون الخ) أي بان يكون مؤنثه فعلى بالفتح والقصر كما مثل
أولا ومؤنثه أصلا كاحيان لكبير اللحية ورجل والاوول غير مصروف اتفاقا والثاني على الصحيح لانا
لو فرضنا له مؤنثا لكان فعلى أكثره أولى به من فعلا (قوله والمؤنث على فعلا) لم يحى ممن ذلك الا
ألفاظ معدودة جمعها المصنف في قوله

اجز فعلى لفعلا * اذا استقيت حبالنا ودخنا نوسخنا * وسيفانا وصحيانا

وصوجانارعلانا * وقشسواناومصانا ومسوتانا وندمانا * واتبعهن نصرانا

وذيله المرادى بقوله وزد فيهن خصانا * على لغة وأليانا

فهذه أربعة عشر لفظا كلها بفتح الفاء ومؤنثها فعلا تاء وما عداها من أوزان فعلا بالفتح يجب في مؤنثه فعلى
فقول المصنف أجز في مقابلة الامتناع فيصدق بالوجوب وقد نظمها الشارح الاندلسي مع تفسيرها فقال

كل فعلا ان فهو إنشاء فعلى * غير وصف النديم بالندمان

ولدى البطن جاء حبالنا أيضا * ثم دخنا للكثير الدخان * ثم سعيان للطويل وصوجا

ولدى قوة على الحبالنا * ثم صحيان ان حوى اليوم صحوا * ثم سخنان وهو سخن الزمان

ثم موتان للضميف فؤادا * ثم علان وهو ذو النسيان * ثم قشوانا لدى قل لحا

ثم نصران جاء في النصراني * ولدى أليسة كبيرة أليسا * ن رخصان جاء في الرخصان

ثم مصان للثيم وفي لحيا * ن رجن يفقد الذوعان

والبيت الذي قبل الاخير نظمه الصبان لما زاده المرادى والرخصان ضمير البطن وفيه لغتان الضم والفتح
وكل منهما مؤنث بالتاء والمصان بهم فصادمهملة والقشوان بقاف وشين مججمة والعلان بعين مهملة
والموجان بالمهملة والجيم الجلى القوى وكل صلب من العواب والناس وخرج ندمان بمعنى النديم أي المنادم
ندمان من النديم فلا يصرف لان مؤنثه فعلى (قوله صرف) أي اضعف زائدته بشبهها الاصول في لزومها
للد كالمؤنث وقبوا لها علامة التأنيث فكما هو موجود يشهد لذلك ان بنى أسد يصرفون كل صفة على
فعلا لانهم يؤنثونه بالتاء مطلقا (قوله ووصف) عطف على الضمير في منع لآتي زائدا لان الصحيح
ان العطف بحرف غير مرتب على الاول أو مبتدأ حذف خبره كاسر وأصلى بنقل حركة همزته الى التنوين
قبلها والوارى قوله ووزن بمعنى مع (قوله ممنوع الخ) حال من وزن أفعلا أو من أفعلا نفسه لانه علم على الوزن
وشرط محي الحال من المضاف اليه وجود لصحة الاستغناء عن المضاف (قوله كأشعلا) الشهلة اختلاط
سواد العين زرقة (قوله ولم تقبل التاء) أي اما لان مؤنثها فعلا بالفتح والمذكر كاشهلا وأحرأ وفعلى بالضم

صرفت نحو مرت برجل أرمل أي فقير فتصرفه لأنك تقول لثؤنة أرملة بخلاف أجر وأخضر فانهم لا يصرفون اذ يقال للثؤنة جراء
 وخضر اولا يقال أجرة أو أخضر فتعني الصفة ووزن الفعل وإن كانت الصفة عارضة (٩٩) كان بع فانه ليس صفة في الاصل بل

اسم عدد ثم استعمل صفة
 في قولهم مرت بنسوة
 أربع فدلنا بوزن ذلك في
 منعه من الصرف وباليه
 أشار بقوله (ص)

والذين عارض الوصفية *
 كاربوع وعارض الاسميه
 فالأدهم القيد لكونه وضع
 في الأصل وصفه انصرفه منع
 وأجل وأخيل وأفعي

* مصروفه فدلنا المنع
 (ش) أي إذا كان
 استعمال الاسم على وزن
 أفعل صفة ليس بأصل
 وانما هو عارض كاربوع
 فالفه أي لا تعتد به في منع

الصرف كالأفعال بعروض
 الاسميه فيها هو صفة في
 الأصل كالأدهم القيد فانه
 صفة في الأصل لشيء فيه
 سواد ثم استعمل استعمال

الاسماء فيطاق على كل
 قيد أدهم ومع هذا فيمنع
 نظرا الى الأصل وأشار
 بقوله وأجل الى آخره الى
 ان هذه الألفاظ اعني

أجلا والاصغر وأخيل لطار
 وأفعي للحية ليست بصفات
 فكان حقها أن لا تمنع من
 الصرف لكن منعها بعضهم

لتخيل الوصف فيها فتخيل
 في أجل معنى القوة وفي
 أخيل معنى التخيل وفي
 أفعي معنى الخبط فنهى

والقصر كالفعل التفضيل أو لا مؤنث له أصلا كما كسر لكبير ككرة الذكر وأدر لكبير الادرة فهذه الثلاثة
 لا تصرف للوصف الاصل وهو فرعية المعنى ووزن الفعل وهو فرعية اللفظ لان هذا الوزن أصل في الفعل وهو
 به أولى لدلالة الهمزة على معنى التكلم فيه دون الاسم وما كانت يادته معنى أصل لغیره فالوزن المانع مع
 الوصف هو ما كان الفعل أحق به لما ذكر فالأولى تعليق المنع عليه لا على وزن أفعل فقط لئلا يخرج نحو
 أحيمروا فيفضل من المصغر مع انه لا ينصرف لانه على وزن متأصل في الفعل كما يبطر مضارع يبطر اذا عالج
 الدواب ولا على وزن الفعل مطلقا لئلا يشمل نحو بطل مع انه مصروف لانه وزن مشترك ليس الفعل أولى
 به فظهر ان الوزن المعبر عنها هو وزن المضارع المبني بالهمزة في بعض صيغته دون غيره من باقي الأفعال لعدم
 وجودها في الأوصاف أولا فاشتركت بخلافه مع العلمية كاسياني (قوله صرفت) أي عند غير الأخفش
 اضعف شبهها بالفظ المضارع لان التاء لا تلحقه (قوله برجل أرمل) خرج قولهم عام أرمل أي قليل المطرفانه
 لا يصرف لان يعقوب حكى فيه سنة رملي فلا يقبل التاء (قوله وألفين الخ) انصرف في يوم فلهوم قوله أصلي
 وعارض الوصفية من اضافة الصفة للوصوف أو بمعنى من وكذا عارض الاسميه (قوله كاربوع) بفتح
 الباء كمررت بنسوة أربع فانه في الأصل اسم للعدد المخصوص لكن العرب وصفت به فهو منصرف نظرا
 لأصله والتخيل به لذلك لا ينافي ان فيه ملغيا آخر وهو قبوله التاء لكن الأولى التمثيل بآرب أي جبان فانه
 منصرف مع عدم قبوله التاء لعروض وصفية (قوله القيد) عطف بيان بالأجلى مفسر للأدهم كانه قول
 البر القمح والعقار الخرا اه سند بن وفيه ان المراد من الأدهم لفظه لانه هو الذي يوصف به ويمنع من
 الصرف لانه هو قيد الخيد حتى يصح بيانه بالقيد ولا يصح جعله بدل لا لانه لا يستقل بالحكم اذ لا يصح
 التمثيل به وقد يقال كونه عطف بيان منطوقه المعنى وان كان التمثيل بالفظ فالمراد لفظ الأدهم الذي
 معناه القيد (قوله وأجل) هو الصقر وفي المثل بيض القطب يحضنه الاجدل يضرب للوضيع يؤربه
 الشريف (قوله وأخيل) طائر أخضر على جناحه نقط كالخيلان جمع خال وهو نقطة تخالف لون البدن
 والعرب تشاء به تقول أشأم من أخيل (قوله ومع هذا فيمنع) مثله أسودا مما للحية العظيمة وأرقم اما
 الحية فيها نقط كالرقم (قوله لتخيل الوصف الخ) لكن المنع في أفعي أبعده في الأولين لان أجدل من
 الجدل بالسكون وهو الشدة وأخيل من الخيول وهي كثرة التخليلان وأما أفعي فلأما دة لها في الاشتقاق
 لكن عند ذكرها تصور ضررها وخيبتها فاشبهت بذلك المشتق وقيل مشتقة من فوعان السم أي حرارته
 فاصلها أفوع قلبت العين موضع اللام وقيل من فوعة السم أي شدته فلا قلب (قوله ومنع عدل) مصدر
 مضاف لفاعله ومفعوله محذوف أي منعه الصرف ومع وصف صفة عدل ومعتبر خبر بمنع (قوله في لفظ مثني)
 مع قوله ووزن مثني يفيد اشتراط عدم تغير هذه الألفاظ لا بتصغير ولا غيره والاصرف لا لاختلال بالعدل أفاده
 سم (قوله ووزن مثني) أي موازنه والكافين كهما بمعنى مثل مضافة للضمير لا حرفية لان جرها للضمير شاذا
 كما هو وقوله من واحد حال من ضمير الخبر أي حال كون، وازن مثني مأخوذ من واحد لارباع لكن فيه
 تكرار بالنسبة لمثني وثلاث فلو قال من واحد وأرباع سلم منه (قوله العدل) هو نحو بل الاسم من حالة في
 أخرى مع بقاء المعنى الأصلي لغیر قلب أو تخفيف أو الحاق أو معنى زائد نخرج من المعدول نحو أيس مقاب
 يشن ونحو بالسكون مخفف المتكسور وكوثر بزيادة الوار في كثير لاحاقه بجعفر ورجيل مصغر رجيل
 لزيادة معنى التحقير فليست معدولة عنها والعدل ضربان أحدهما في المعارف وله في المذكور فعل معدولا
 عن فاعل غالبا كعمرو في المؤنث فعال عن فاعلة كهدام بشرطه الآتي والثاني في الصفات وهو ما في العدد

لوزن الفعل والصفة المتخيلة والكثير فيها الصرف اذ لا وصفية فيها بحقيقة (ص)

في لفظ مثني وثلاث وآخر * ووزن مثني وثلاث كهما * من واحد لارباع فليعلم

ومنع عدل مع وصف معتبر *

(ش) مما يمنع صرف الاسم العدل

معدولة عن اثنين اثنين
فتقول جاء القوم ثلاث
أي ثلاثة ثلاثة ومثنى أي
اثنين اثنين وسبع
استعمال هذين الوزنين
أعنى فعال ومفعول من
واحد واثنين وثلاثة وأربعة
نحو أحاد وموحد وثناء
ومثنى وثلاث ومثلث
ورباع ومربع وسبع أيضا
في خمسة وعشرة نحو
خماس وخمس وعشار
ومعشر وزعم بعضهم أنه
سمع أيضا في ستة وسبعة
وثمانية وتسعة نحو سداد
وسدد وسباج وسبع
وثمان وثمان وتساع
ومتسع ومعا ينسج من
الصرف للعدل والصفة
آخر التي في قولك مررت
بنسوة آخر وهو معدول
عن الآخر والمخلص من
كلام المصنف ان الصفة تمنع
مع الألف والنون الزائدين
ومع وزن الفعل ومع العدل
(ص)

وكن الجمع مشبهة مفاعلا

أو المفاعيل بمنع كافلا

(ش) هذه العلة الثانية التي

تستعمل بالمنع وهي الجمع

المتناهي وضابطه كل جمع

بعد ألف تكسيره حرقان

أو ثلاثة أو سطلها ساكن

نحو مساجد ومصابيح ونبه

بقوله مشبهة مفاعلا أو

المفاعيل على أنه إذا كان

الجمع على هذا الوزن منع وأن لم يكن في أوله ميم فيدخل ضوارب وقناديل في ذلك فإن تحرك

وله صيغتان فعال ومفعول كما دونه وحدا وفي غيره وهو آخر وفائدته اما تخفيف اللفظ باختصاره كما في مثنى ومثنى
وتخفيفه مع تحضه للمعربة كما في عم يذفر عن عامر وزافر لا حناطه اقبله الوصفية ثم هو متعقب في ان دل
عليه غير منع الصرف بحيث لو سمع مصروفا علم كونه معدولا كما سيأتي في مثنى وآخر وتقديره ان لم يدل
عليه غيره وهذا الخاص بالاعلام كما سيبين في عمر ونحوه (قوله على فعال) بضم الفاء ومفعول بفتح الميم والعين
(قوله فثلاث معدول الخ) أي فقوله جاءوا ثلاث أصله جاءوا ثلاثة ثلاثة بال تكرار فعديل عن هذا المكرر
إلى ثلاث اختصارا وتخفيفا والدليل على العدل كونه بمعنى المكرر وكذا يقال في أخوانه ولا تستعمل على هذه
الألفاظ الا محوطة فيها بمعنى الوصف وان كان أصلها أسماء للعدد ولا يقال ان وصفيتها عارضة كأصلها أفلا
تؤثر المنع لان وضع المعدول غير وضع المعدول عنه أفاده الرضى فتكون نفونا كالأولى أجنحة مثنى وثلاث
ورباع وأحوالا كقوله تعالى فأنكحوهم ما يطالبكم من النساء مثنى الخ وأخبارا كعلاقة الليل مثنى مثنى
وكرر هنا لئلا يكدوا لولا فتصر على واحد ولو في المقصود (قوله وزعم بعضهم الخ) هو الصحيح كما قاله
أبرحيان ونقله عن جمع من أهل اللغة (قوله أخر التي في قولك الخ) أي فهو جمع أخرى بمعنى مغايرة
في مقابلة آخر بن بالفتح جمع آخر كذلك بمعنى مغاير ومعنى المقابلة ان آخر وصف لجمع المؤنث كما ان آخرين
لجمع المذكور وكلها في الأصل أفعال تفضيل بمعنى أشد تأخرا في صفة من الصفات ثم صارت بمعنى المغايرة
وصوب الموضع في الحواشي أنها ليست منه لعدم الزيادة فيها وانما تعلى حكمه لشبهها به في الوصفية زيادة
الهمزة وقيام معناها بأشياء مغاير ومغاير كما أن أفعلا لا بدله من مفضل ومفضل عليه وخرج بذلك آخر جمع
أخرى بمعنى متأخرة مقابل آخرين جمع آخر بكسر الخاء فيهما فانه مصروف لعدم عدله اذ ليس أفعال تفضيل
ولا في حكمه وأخرجه في الكافية بقوله

ومنع العدل ووصف آخر * مقابلا الآخرين فاحصرا

(قوله وهو معدول عن الآخر) أي بضم ففتح معر قابلا بدليل انه أفعال تفضيل أو في حكمه فحقه ان لا يجمع
ولا يؤنث الا مقرونا بال أنه ضافا لمرقة فثبت وجوب دون ذلك حكمنا به على عما يستحقه من التعريف بال
هذا قول أ كثر النحويين وفيه أنه في نحو أسوة وأخر أيام أخر نسكرة فكيف يمدل عن المعرفة مع انه ليس
بمعناه فالتحقيق ان عدله عن آخر بالفتح والمدمر اذ به جمع المؤنث لان حق أفعال التفضيل أن يكون في
حال تجرده من أل والاضافة مفردا مذكرا في جميع أحواله نحو يوسف وأخوه أحب إلى أينا قل ان كان
أباؤكم إلى قوله أحب إليكم ونحو هذا وألله نيات أحب إليك فكان قياس آخر كذلك لتجرده لسكرته
ورد بغير ذلك قال الله تعالى فذكر احدا ههنا الأخرى فعدة من أيام أخر وآخرون اعترفوا فما سخرا يقولان
فعلنا ان كلاما من هذه معدول عما يستحقه وهو آخر بالفتح والمدمر وانما خصوا العدل باخرا لان أثره لا يظهر
في غيره اذا لاخرى فيها ألف التانيث أوضح من العدل وآخرون وآخرا لا مدخل لهما هنا لاعترا بهما
بالحروف وآخر المفرد لا عدل فيه بل في فروعه وانما منع للوصف والوزن كذلك في التوضيح والاولى حذف
الآية الاولى لان الاخرى فيها ليست معدولة بل انما أنت اقرنها بال فتدبر (قوله وكن جمع الخ) خصه لغلبة
وأيس بقيد بدليل قوله الآتي واسر اويل الخ فكل لفظ أشبه هذين الوزنين بالشروط الآتية منع وان كان
مفردا (قوله وضابطه الخ) فيه قصور وحقه أن يقال كل جمع فتح أوله وكان ثلثة ألفا ليس عوضا وبعدها
حرفان أو ثلاثة أو سطلها ساكن لم ينو بذلك الساكن وبما بعده الانفصال وبعدها أيضا كسر أصلي ولو
مقدرا كندواب وعذارى اذا صلها مذكرا وب وعذارى بكسر ما بعده ألف فاذغم الاول وقلبت كسرة
الراء في الثاني فتحة والياء ألفا في استوفى الجمع هذه الشروط السبعة استعمل بالمنع نظروجه عن صيغ الأحاد
العربية اذ لا نجد مفردا عرييا بهذه الاوصاف وأما سراويل فاعجمي ومتى اتنى أحدها صرف لانه ما مفرد

أول مرة من شئ من مضموم الأول كذا فير بمهمة فجمة الجبل الشديد واسم للاستدراك ان كانت ألفه غير
 ثالثة كذا حال أو كانت عوضا عن إحدى ياء النصب كيان وشأ أم أصلهما يئى وشأى بشد الياء
 حذفت إحدى الياءين تخفيفا وعوضا عنها الألف ففتحت همزة شأى بعد سكونها فصار يئى وشأى
 ثم أهل كذا فير فصار يئان وشأ ومثل ذلك يئان فانه منسوب حقيقة إلى النمن بالضم وهو الجزء الذي
 سير السبعة ثمانية كذا قاله الجوهري فاصله ثنى فتحوا أوله لكثرة التغير في النسب ثم حذفت إحدى الياءين
 إلى آخر ما سر فيه الثلاثة مصروفة ولا يتوهم أنها كجوار حتى يكون تنوينها للعوض بل هو تنوين صرف
 بثوات صيغة الجمع ومما جاء في الشعر غير مصروف فعلى التوهم فتقول في النصب رأيت ثمانية وشأ ميا
 بالتنوين بخلاف جوار وفي الجر تقدير الكسرة على الياء المحذوفة للتنوين كما يقدر الرفع وتعود الياء
 للإضافة كياء قاض فتقول ثمانية وحذفها لحن وخرج أيضا باليس بعد ألفه كسر كندارك أو كان غير
 أصلي كندان إذا صله الضم كسر المناسبة الياء أو تحرك وسط الثلاثة بعد ألفه كسر كندارك أو كان غير
 صرف ملائكة وصبارفة أو كان سا كنما منوبيا انفصاله بأن يكون ياء مشددة عرضت للنسب حقيقة بأن
 تأخر وجودها عن الألف كز باح وظفار بلدين أو تقديرا بأن بنيت السكامة
 عليها معا كحوا إلى المحتال وحوارى للناصر فشكل ذلك مصروف لغوات الصيغة وانما قدر والنسب في
 الآخر بن لسماعهما مصروفين بخلاف ما إذا وجدت الياء المشددة في بنية المقدر قبل وجود الألف كقمرى
 وبخنى وكسى فان جمعها وهو قارى وبخنى وكسى يمنع لعدم عروض الياء المشددة فلا تخل بالصيغة فأنزل
 ذلك وقسطه ان صيغة مفاعل ومفاعيل لا تكون في العربية إلا لجمع أو منقول عنه لا مفردا بالاصالة والله
 أعلم (قوله وإذا اعتلال) مفعول المحذوف بفسره أجره ومنه أى من الجمع المتقدم صفة لذا أو حال منه
 وكذا قوله كالجوارى وخرج به المعتل الذي ليس مثله كالمعدارى فلا يجرى كسار بل يقرب كسره الأصلي
 فتحا اتباعا لما قبل الألف فتقلب يؤه الغار قوله أجره كسارى أى في حذف الياء وثبوت التنوين فقط لامن
 كل وجه فان جوارى يجر بفتحة مقدرة وتنوينه للعوض بخلاف سار فيهما (قوله وجره) أى فتقدر
 فيه الفتحة نيابة عن الكسرة وانما تظهر كفتحة النصب لانها بدل ثقليل (قوله حذفت الياء الخ) ظاهر
 الشرح أن أصله جوارى بالتنوين بناء على تقديم منع الصرف على الاعلال فتحذف الضمة وفتحة الجر
 لثقلها على الياء ثم الياء تخفيفا يعوض عنها التنوين والارجح تقديم الاعلال لثقلها بجوهر السكامة
 مع ظهور سببه وهو الثقل على منع الصرف لانه حال من أحوالها مع خفاء سببه وهو شبه الفعل فاصله
 جوارى بتنوين الصرف حذفت الحركة لثقلها على الياء ثم الياء لساكتين ثم التنوين لوجود صيغة
 منتهى الجمع تقديرا إذا المحذوف لعله كالثابت خفيف رجوع الياء لزال سبب حذفها فعوض عنها التنوين
 قطع الطمع رجوعها هادئ مذهب سيبويه وذهب المبرد والزجاجي إلى أنه عوض عن حركة الياء بناء على تقدم
 منع الصرف فاصله جوارى بالتنوين حذفت الحركة لثقلها وعوض عنها التنوين حذفت الياء
 لساكتين برده أن التعويض عن حركة المفصّل كوسى وعيسى أولى من هذا لعدم ظهور أثر العامل فيه
 بالسكامة فاحتياجه إلى التعويض أشد من المنقوص الذي يظهر فيه النصب (قوله وسراويل الخ) هو اسم
 جنس مفرد أعجمى نكرة مؤنث جاء على وزن مفاعيل فمنع الصرف لما عرفت أن هذا الوزن لا يكون
 إلا لجمع أو منقول منه فحق ما وزنه بالشروط المارة المنع وان كان مفردا فيقال فيه غير مصروف لموازنته
 منتهى الجمع وليس جمع سراويل يسمى به المفرد كما زعم لان سراويل القلم يسمى وأما قوله
 عليه من اللؤم سراويله فليس يرق المستعطف
 فلو دللوا سلم فهي لغة في سراويل لانها بمناء فليس جعلها كافي شرح الكافية (قوله وزعم بعضهم) هو

الثالث صرف نحو صيافة
 (ص)

وذا اعتلال منه كالجوارى

رفعا وجرأ أجره كسارى

(ش) أى إذا كان هذا الجمع

أعني صيغة منتهى الجوع

معتل الآخر أجره في الرفع

والجر مجرى المنقوص

كسارى فتتنونه وتقدر رفعة

وجره ويكون التنوين

عوضا عن الياء المحذوفة

وأما في النصب فتثبت الياء

وتجر كما بالفتح بغير تنوين

فتقول هؤلاء جوارى وغواش

ومررت بجوارى وغواش

ورأيت جوارى وغواش

والأصل في الرفع والجر

جوارى وغواش وجوارى

وغواشى لحذفت الياء

وعوض عنها التنوين (ص)

واسراويل بهذا الجمع

شبه اقتضى عموم المنع

(ش) يعنى أن سراويل

لما كانت صيغته كصيغة

منتهى الجوع امتنع من

من الصرف لشبهه به وزعم

بعضهم أنه يجوز فيه

الصرف وزركه واختار

المصنف أنه لا ينصرف

ولهذا قال شبه اقتضى

عموم المنع (ص)

ابن الحاجب أشار إلى رده بقوله وعموم المنع أى في جميع الاستعمالات (قوله وان به سمي) نائب
فاعله لفظ به وان تقدم عليه لما صرح النائب الظرفي بصح تقدمه لعدم إيقاعه في لبس بخلاف غير الظرف
(قوله كشرا حيل) بالشين المحجمة والحاء المهملة علم لعدة أشخاص من الصحابة والمحدثين وغيرهم قاموس
(قوله للعامة وشبه المحجمة) وعلى هذا لو نكر بعد التسمية به صرف لزوال العامة كاهو مذهب المبرد
ومذهب سيبويه منه مطلقا لشبهه بأصله كما منعوا سراويل وهو نكرة لثمة مفاعيل والله أعلم (قوله والعلم
الح) أعلم ان ما لا ينصرف نوعان أحدهما لا ينصرف في تعريف ولا تنكير وهو الخمسة الماضية والثاني
لا ينصرف في التعريف وينصرف في التنكير وهو ما كانت إحدى علمية العامة وهو السبعة الباقية وقد
شرح يذكرها الآن (قوله تركيب مزج) أى خلط خرج تركيب الإضافة فانه مصروف والاسناد فانه
محكى كما في باب العلم مع تعريف الثلاثة (قوله نحو معدى كربا) يحتمل انه لا احتراز عن نحو سيبويه
فانه مبنى تغليب الجزئية الثاني كما مر وهو لجزء التثنية لا يدخل ما ذكره عند من يعر به غير مصروف ولا ترد لثمة
بنائه لان الكلام في المعربات وكذا تركيب العدد فانه يحتم البناء كاسيأتى في بابه واذا سمي به ففيه ثلاثة
مذاهب اقراره على حاله وإضافة صدره للجزء واعرابه غير مصروف (قوله فتجعل اعرابه على الجزء
الثاني) وأما الاول فلا يلزم للفتح ان لم يكن معتلا ولا يكون ان كان هذه هي اللغة المشهورة ومنهم من يضيف
صدر المركب الى مجزءه فيعر ب صدره بحسب العوامل ويستصحب سكون يائه في نحو معدى كرب فتقدر
عليه الحركات حتى الفتحة تخفيفا لتقل التركيب وينخفض مجزءه بدأوهى إضافة لفظية لان كلام من
الكاملتين كالزاي من زيد فلا فائدة لها الا التثنية على شدة الامتزاج حتى صار كالشيء الواحد ويعطى
الجزء من الصرف وعدمه ما يستحقه لو كان مفردا فان كان فيه مع العلمية سبب مؤثر كالحجمة في هرمن
من رام هرمن اسم موضع منع الصرف فيجر بالفتحة دائما اعطاء الجزء العلم حكم العلم والصرف كوت
من حضرموت فانه ليس فيه الا العلمية وكذا كرب من معدى كرب فانه مصروف في اللغة المشهورة
وبعضهم ينعه حيث لا أى حال الإضافة بناء على أنه مؤنث تأنيثا معنويا قال الخبيصى من قدر كربا صما
للكربة منه ومن قدره اسما للجزء من صرفه ومن قدر بكافولا في بعلبك وقال فلا اسما للبقعة منه أو موضع
أو مكان صرفه اه دما مبنى وهكذا حكم مجزء العلم المضاف أصالة فيمنع في نحو أبى هريرة وأبى زب
وأبى عمرو وأبى عثمان وأبى يعقوب أعلاما لا في نحو عبد الله علم المصنوع فلا يمنع أبدا وان وجد فيه السببان
لانه مضاف (فائدة) وقع السؤال عن أم كاثوم هل يمنع مجزءه العلمية والثاني المعنوي كما منع في
أبى هريرة وأبى بكر للثاني اللفظي فاجبت قبل ان أرى هذا المحل بالفرق بينهما بان العلة الثانية وهي
الثاني في هريرة تامة مستقلة به قبل التركيب وبعده فانضمت لجزء العلمية الحاصلة بعد التركيب
ومنعه بخلاف كاثوم فان فيه جزء كل من العلمية والثاني المعنوي لانه مدلول لمجموع الجزأين لا للجزء
وحده فالظاهر ان لا يمنع وهو الجاري على السنة للمحدثين كما في السماء مبنى على المعنى لتجزئ كل من العلتين
فيه وهذا فرق وجيه لكن يؤخذ من قول الخبيصى هنا ومن قدر بكافولا أنه يمنع وذلك لان اسم البقعة مجموع
بعلبك لا بك وحده ففيه جزء كل من العلتين فكذا كاثوم وهو في الأصل كثير لحم الخدين والوجه من
الكائمة وهي اجتماع لحم الوجه يؤخذ من قوله ومن قدر كربا صما للكربة منه أن مجزء العلم المضاف
يمنع ان كان معناه قبل التركيب مؤنثا نظرا لاصوله مع ان ذلك يزول بالعلمية فتأمل (قوله كذلك
حارى الح) أى علم حارى الح أى وان لم يكن على وزن فعلا ان كما أشار اليه بالتثنية فشمع نحو عجران
وعمران وعثمان بخلاف الوصف فانه يعتبر كونه على فعلا بالفتح كما مر ونقل عن سم أن قوله
كذلك حارى الح مفيد للعموم بجوهره بلا نظر للثال اذ يصدق على نحو عمران انه حارى زائد على فعلا

وان به سمي أو بمالحق
به فالانصراف منه يحق
(ش) أى اذا سمي بالجمع
المتناهي أو بما ألحق به
لكونه على زنته كشرا حيل
فانه يمنع من الصرف العلمية
وشبه الحجمة لان هذا
ليس في الآحاد العربية
ما هو على زنته فتقول
فيمن اسمه مساجد
أو مصابيح أو سراويل هذا
مساجد ورأيت مساجد
ومررت بمساجد وكذلك
الباقي (ص)

والعلم يمنع صرفه مركبا
تركيب مزج نحو معدى
كربا
(ش) مما يمنع صرف الاسم
العلمية والتركيب نحو معدى
كرب وبعلبك فتقول هذا
معدى كرب ورأيت
معدى كرب ومررت
بمعدى كرب فتجعل اعرابه
على الجزء الثاني وتنعنه
من الصرف العلمية
والتركيب وقد سبق الكلام
في الاعلام المركبة في باب
العلم (ص)

كذلك حارى زائد على فعلا

وأصهبان بفتح الهمزة
وكسرها فتقول هذا
غطفان ورأيت غطفان
ومررت بغطفان فتمنعه
من الصرف العلمية وزيادة
الألف والنون (ص)

كندام مؤنث بهاء مطلقا
وشرط منع العار كونه ارتقى
فوق الثلاث أو جورا أو سقر
أوز يد اسم امرأة لا اسم
ذكر

وجهان فى العادم نذكر
سبق

وهو محجمة كهنند المنع أحق
(ش) ويمنع صرفه أيضا
للعلمية والتأنيث فإن كان
العلم مؤنثا بالهاء امتنع من
الصرف مطلقا أى سواء
كان علما لمذكر كطلحة
أو مؤنث كفاطمة زائدة
على ثلاثة أحرف كما مثل أم
لم يكن كذلك كشيبة وقلة
علمين وإن كان مؤنثا
بالتعليق أى بكونه علم أنثى
فأما أن يكون على ثلاثة
أحرف أو على أربعة من
ذلك فإن كان على أربعة
من ذلك امتنع من
الصرف كزيب وسعاد
علمين فتقول هذه زيب
ورأيت زيب ومررت
بزيب وإن كان على ثلاثة
أحرف فإن كان محرك
الوسط منع أيضا كسقر
وإن كان ساكن الوسط

بخلاف قوله فبما مر وزائدة فعلا فى وصف فانه يفيد أن زائدة غير المفتوح لا يؤثران اه وهو يحكم محض
أذا نأى نحو عمران ليسا زائدى فعلا بالفتح كالفظ به بل زائدة المكسورة بسلام ذلك يلزم أن زائدى نحو
خصان بالضم من الأوصاف هما زائدة المفتوح فيكون ما مر علما كهذا بالفرق وهو باطل فالأولى
ما ذكرناه من النظر لثال فتأمل (قوله وكاصهبان) بفتح الهمزة وكسرها و بفتح الموحدة عند المغاربة
وتبدلها المشاركة فاد اسم مدينة بفارس سميت باسم أول من نزلها وهو أصهبان بن نوح عليه وعلى نبيينا
أفضل الصلاة والسلام (قوله زائدتان) علامة زائدتهما هنا وفيما مر سقوطهما فى بعض التصاريف
كنسيان وكفران من نسي وكفر بخلاف طحان وتبان بفتح التاء فان النون أصلية فيها لانه نسبة
للطحن وبيع الثمن اما تبان بالكسر فثبت لتبع الجبرى وبالضم موال صغير يستراة فأن كانا فى غير
متصرف فعلا متحما أن يكون قبلهما أكثر من أصلين كتمان هذان فى غير المضاعف اما هو فان قدرت أصالة
تضعيفه فالزيادة والألف والنون أصلية كحسان وحسان فتمنع هان قدرتهما من العفة والحياة والحس
بالكسر أى الاحساس أو بالفتح وهو القتل كاذنحسونهما بانه لزيادة هان قدرتهما من الحسن والعفن
والحين بالفتح وهو الموت صرفتها لأصالة النون فوزنها حينئذ فعلا لافعلان ومثله ذلك شيطان لانه
من شاط اذا احترق أو من شطن اذا بعدد محل ما ذكر فى حسان غير الصبحاني اما هو فمنوع قول واحد
لانه لمسموع فى شعره وعلى السنة الرواة قال أبو حيان فيستفاد منه أن محل الوجهين فى غير ما سمع فيه
أحد ههما فقط والأفلا يتعدى (قوله بهاء) الأول بناء كاعبر فى باب التأنيث فان مذهب سيبويه أن الهاء
بدل من التاء فى الوقف وكأنه اعبر بذلك للاحتراز عن تاء بنت وأخت لانها لا تمنع مع العلمية بل ان سمي
بهما مذكر صرف قطعا أو مؤنث كان ذارجهين كهنندان تاء هما ليست للتأنيث عند سيبويه بل بنيت
الحكمة عليها وأسكن ما قبلها كبناء جبت وبنيت ما على أنها للتأنيث مع بناء الحكمة عليها فتمنع مع
العلمية مطلقا لا يصح الاحتراز عنها حينئذ ان قلت هو لا يصح على الأول أيضا لانه لا يصدق على بنت انه مؤنث
بالتاء لما صرفه قلت الاحتراز بالنظر لما يترجم ان قوله مؤنث بناء أى معها فيصدق على بنت قطعا فتدبر
(قوله العار) أى الخالى من التاء مع كونه مؤنثا (قوله فوق الثلاث) أى ذى الثلاث لان الاسم لا يرتقى
فوق الأحرف نفسها بل فوق اسم آخر ذى أحرف شاطبي (قوله أو جورا) عطف على محل ارتقى وقوله
أو سقرا وزيد عطف على جور وقوله اسم امرأة حال من زيد (قوله وجهان) مبتدأ سوغه التقسيم
لانها فى مقابلة تخم المنع وفى العادم خبر يرتد كبرافعول العادم وسبق صفته ومحجمة غطف عليه وكان
يذنبى أن يزيد أو تحرك وسط لكن اكتفى عنه بمثله همد (قوله للعلمية) هى فرعية المعنى والتأنيث
فرعية اللفظ لان تاء هملفوظة فى نحو فاطمة ومقدرة فى زيب وسعاد فاقاموا تقديرها مقام ظهورها ذلك
أن تقول انما يرجع تأنيث زيب للفظ لظهوره فى الوصف والضمير وانما اختص منع التأنيث بالعلمية لان
العلم المؤنث يلزمه التاء لفظا وتقدير كاذكر فاشبهت ناؤه ألفا حبل فى لازم فتمنعته بخلاف تاء الصفة كقائمة
وقاعدة فى حكم الانفصال لئلا يها فى قائم وقاعد فلم تؤثر (قوله بالتعليق) أى بالوضع على مؤنث مع خلو
من التاء لفظا (قوله كزيب الخ) أى لتزىل الرابع منزلة التاء (قوله كسقر) أى لقيام الحركة مقام
الرابع القائم مقام التاء وليس ذارجهين خذ لا لابن الانبارى (قوله كجور) بضم الجيم أى لان نقل
الحجمة يقاوم تحرك الوسط وان كانت الحجمة وحدها لا تمنع الثلاث لانها هان مقوية للتأنيث لا مستقلة
بالمنع ومثله جور حص وماه اسم بالدين (قوله أو منقول الخ) أى لان نقل نقله للمؤنث يعادل خفة اللفظ

فان كان أعجميا كجور اسم بلاد ومنقول من مذكر الى مؤنث كزيد اسم امرأة منع أيضا وإن لم يكن كذلك بأن كان ساكن الوسط
وليس أعجميا ولا منقولاً عن مذكر ففيه

ويصيرها كالعدم فيرجع الى تختم المنع وانما جاز الوجهان في هـند مع انه مثله هـبئة وحروفه ز يد باصالة
تأنيته لان خفة لفظه بالسكون لم يعارضها ثقل أصلا اذ الشيء الباقي على أصله لا ثقل فيه بخلاف ذلك هذا
منهيب سيمويه والجمهور وجهه الجرمي والمبرد ذوا وجهين كهـند (قوله وجهان) فالمنع لوجود السببين
والصرف لمقاومة السكون أحدهما (فائدة) يجوز في أسماء القبائل والارضين والسكك الصرف على
تأويلها باللفظ والمكان والحى أو الابل وعدمه على ارادة السكامة والبقة والقبيلة الا اذا سمع فيه أحدهما
فقط فلا يتجاوز كاسمع الصرف في كـب وثقيف ومعد باعتبار الحى و بدر وحـين على المكان وكـنعه في
يهود وجوس علمين باعتبار القبيلة ودمشق على البقة والا اذا تحقق مانع غير التأنيث المعنوي فيمنع بكل
حال كـنغلب وباهلة وخولان وبـدا اذا فاده في التسهيل وشرحهم مع زيادة وقوله وأسماء السكك أى كـاهما
حروف الهجاء وكذا أدوات المعاني كان حرف نصب وضرب فعل فانها اذا عـرت جاز فيها الصرف وعدمه
باعتبار ما ذكر وان كان الاكثر حكاية حالها الاصلى وأما نحو قولك قرأت هود فان جعلته اسما للسورة
منعته لانه كجورا ولتنبى عليه الصلاة والسلام على حذف مضاف أى سورة هود صرفته لماسيا تى وكذا
يقاس ما أشبهه ويشكل على ما صرفوه لم جاء تى فريش بالنون وقوله تعالى كذبت ثمود المرسلين عند
من نوبه مع ان تأنيث الفعل يقتضى اعتبار القبيلة فكأن حقه المنع واجب بأن التأنيث على حذف مضاف
أى أولاد فريش وعود مثلا كما اعتبر المضاف في قوله تعالى أو هم قاتلون بعـوكم من قرية أهلكناها والا
لقال أوهى قاتلة وأنه تأنيث باعتبار القبيلة وصرف باعتبار الحى فهو مذكر ومؤنث باعتبارين ولا منع فيه
أفاده الرضى (تنبيه) مصر عند تأويله بالبقة يتعين منه وليس كهـند لانه منقول من مذكر وهو
مصر بن نوح عليه الصلاة والسلام كان نقل عن عيسى بن عمرو وانما صرف في اهبطوا مصر التأويله بالسكان
أولانه غير معين أى مصر من الامصار (قوله والعجمي الوضع والتعريف) من اضافة الوصف لمرفوعه
أى العجمي وضعه وتعريفه وقوله معز يدا محال من الهاء في صرفه وان لم عليه عمل المصدر وثـوا
للتساع في الظرف أو من الضمير في العجمي لتأوله بمشتق أى المنسوب للعجم فيحتمل الضمير لان العجمي
نفسه لانه مبتدأ وزيد مصدر زاد بمعنى الزيادة (قوله العجمة) طريق معرفتها تقل الائمة أو خروج
الاسم عن وزن الاسماء العربية كـابراهيم وابـرسم أو خلو الحاسى من حرف مر بنقل وهي المتداخلة
وكذا الرباعي الا ما فيه السين فقد يكون عربيا كـعجدا وأن يجتمع فيه ما لا يجتمع في العربية كالجم
مع القاف ولو بفاصل كما أطلقه بعضهم كـمنجق وجـرموق أو مع الصاد كـولجان وجـص أو مع الكاف
كـسكرجة وكتبعية الزاء للنون أول السكامة كـنرجس والزى الدال آخرها كهـندسز (قوله في لسان
العجمي) المراد به ما عدا العربى لا خصوص الفارسي (قوله بل في لسان العرب) أى سواء استعملته
أولا في معناه الاصلى ثم نقلته للعجمية كالجم وفـر وزمـسى بهما وهذا مصروف اتفاقا أو جعلته علما
من أول الامر كـندار بضم الموحدة عند العجم اسم جنس للتاجر الذى يخزن البضائع أو يبيع المعادن
وقالون بالروى اسم جنس للجيد ولم تستعملهم العرب كذلك بل علمين ابتداء وهذا مصروف عند غير
الشلوبين وابن عصفور (قوله محرك الوسط) أى لان العجمة سبب ضعيف فلم تؤثر بدون الزيادة
بخلاف التأنيث فان علامته مقدرة وتظهر في بعض التصار بفـه نوع قوة في الثقل وتحرك الوسط بزيده
فمنع (قوله كسـرا) في نسخ كـشتر بفتح الشين المحجمة والتاء الفوقية اسم قلعة بالعجم ومحل صرف
ذلك ما لم يرد به البقة والاحتتم منه للتأنيث المقوى بحركة الوسط أو بالجملة لا للعجمة وحدها (فائدة)
أسماء الانبياء والملائكة عليهم الصلاة والسلام كـاهـير مصروفة للعجمية والعجمة حتى موسى عليه السلام
لانه معرب موسى وهو بالعبراني معناه الماء والشجر لان فرعون التقطه من بينهما فركبا معا عليه وأما

وجهان المنع والصرف
والمنع أولى فتقول هذه
هندورأيت هند ومررت
بهـند (ص)

والعجمي الوضع والتعريف

مع

زيد على الثلاث صرفه

امتنع

(ش) و يمنع صرف الاسم

أيضا العجمة والتعريف

وشروطه أن يكون علماني

اللسان الأعجمي زائد على

ثلاثة أحرف كـابراهيم

واسماعيل فتقول هذا

ابراهيم ورأيت ابراهيم

ومررت بـابراهيم فتمنعه

من الصرف للعجمية والعجمة

فان لم يكن الأعجمي

علماني لسان العجم بل في

لسان العرب أو كان نكرة

فيهما كالجم علم أو غير

علم صرفته فتقول هذا

الجم ورأيت لجاما ومررت

بالجم وكذلك تصرف

ما كان علما أعجميا على

ثلاثة أحرف سواء كان

محرك الوسط كـسـقرا أو

ساكنه كـنوح ولوط

اختلافهم في اشتقاقه فإما هو في موسى الحديدي ف قيل من أوسيت رأسه إذا حلقته فهو موسى كاعطيته فهو معطى فيكون مصروفاً وقيل هو فعلى من ماس يمس إذا نبخر في مشيه لتحركه كذلك عند الحلق به فقلبت الياء والضم ما قبلها كدوقن من اليقين فيمنع للألف المقصورة كافي السمين ويستثنى من الملائكة أربعة رضوان ومالك ومنكر ونكير فهذه أربعة لكن رضوان ممنوع للزيادة ومن الأنبياء سبعة نوح صلى الله عليه وسلم وشعيب وصالح وهود ولوط ونوح وشيث عليهم الصلاة والسلام فسلكها مصروفة لفقدها الحجة في الأربعة الأولى وفقدها شرطها في الباقي وقيل هو دلّيس عربي بل هو كنوح لانه قبل اسمعيل وهو أبو العرب لكن ما ورد أن اسمعيل تعلم أصل العرب ببيت من جرهم حين سكنوا مكة مع أمه بدل على وجود العرب ببيت قبله وفي عز روجه ان قرى بهما فالصرف على أنه عربي من التمييز وهو التعظيم وعنده على أنه محمدي وأنه حذف تنوينه لئلا يكتسب تشبيهاً بالبحر فالدّ وأما دلّيس ف قيل منعه الحجة وقيل عربي مشتق من الابل اس والابعد وعلى هذا فله شبهة الحجة لان العرب لم تسم به أصلاً بل هو خاص بن أوطاه الله عليه فكأنه دخيل في لسانها لانه لا نظير له في ألسنة العرب ببيت كقيل لانه كاحليل واكليل وغيرهما والله أعلم **(قوله كذا ذوزن)** أي علم ذوزن وقوله أو غالب بالجر عطف على يخص من عطف الاسم على الفعل لكونه بمعنىه والاحسن هنا تأويل الفعل بالاسم لانه صفة للوزن والأصل فيه الأفراد أي ذوزن خاص أو غالب وان جرى الشارح في الحل على عكسه **(قوله كاجد)** منقول من المضارع أو الماضي المعتدى بالهمز أو اسم التفضيل سم **(قوله كفعل)** أي الماضي المجهول وفعل أي الماضي المعلوم المضعف العين ككلم بشدة اللام وكذا المفتوح بقاء مطاوعة كتملم أو همزة وصل كا نطق وتقطع همزته عند التسمية به لبعده عن أصله ومضارع وأمر غير الثلاثي كيد حرج وينطاق ويستخرج ودحرج الخ الأمر المفاعلة فكل هذه الأوزان مختصة بالفعل لانها لا توجد في غيره الا نادراً كدمل بضم فكسر لسوية كبن عرس وينجلب كينطلق مخروزة أو في اسم أهمي كبقم بوزن كام الصبغ المعروف واستغرق كاستخرج اللديج الغليظ فاذا سمى بشئ منها مجرد عن فاعله منع الصرف للوزن المختص أو مع فاعله ولو استترا حكي لانه جلة أما مضارع الثماني رأسه فن الغالب كاسيائي وأما أمر المفاعلة كضارب بكسر الراء فالاسم أولى به لكثرته فيسه فلا يؤثر نعره **(قوله هذا ضرب وكلم)** أي يفهمهما لانه خبر وليس محكيًا والثاني منصوب بالفتحة والثالث مجرور بها **(قوله والمراد بما يشابه الخ)** أشار بذلك الى أن التفسير بغالب فيه قصور وأولى منه قول التفسير وهو أولى بالفعل لانه يشمل ما كان كثير فيه وما فيه الزيادة المذكورة وان لم يغلب كاسيائي الآن يراد الغالب حقيقة أو حكماً بان يقتضى القياس كثرته في الفعل لافتتاحه بالزيادة بقرينة تمثيله باجد ويعلى فانه من الغالب حكماً **(قوله بوجد في الفعل كثيرا)** أو رد عليه أن فاعل بالفتح كضارب يكثر في الأفعال مع ان موازنه من الاسماء كقام مصروف اتفاقاً الا أن يقال كلامه مبنى على الغالب أي أن كثرية الوزن في الفعل تقتضى المنع غالباً وقد لا تقتضيه **(قوله أو يكون فيه زيادة)** أي مع كثرته في الفعل دون الاسم وهو مضارع الثلاثي المبني بغير الهمزة كيرمغ بمجمة بوزن يضرب اسم الحجارة ببض وتنضب كتنصر لشجر أو يستوي فيهما وهو مضارع الثلاثي المبني بالهمزة كايض رأسود بوزن أذهب وأهمل وأوجه وأعين كالنصر واقتل فهذا الوزن أولى بالفعل لافتتاحه بالهمزة فقط وما قبله لا كثرته والزيادة معاً واعلم ان المراد بالاسم الذي يكثر فيه الوزن أولاً يكثر اسم الجفس أما العلم فلا عبرة به لانه يكون منقولاً من الفعل **(تنبيه)** شرط الوزن المانع لزومه للكتابة فيصرف امرؤ وابنه علمين لانهم ما خرجا عن الأفعال بكون عينهما لا تنزمو حركة واحدة بل هما في الجر كضرب وفي النصب كاعلم وفي الرفع كخرج وان لا يخرج بالتغيير الى مثال هو الاسم مع خلوه من زيادة المضارع فيصرف نحو

(ص)

كذلك ذوزن يخص الفاعل

* أو غالب كاجد يعلى

(ش) أي كذلك بمنع

صرف الاسم اذا كان علماً

وهو على وزن يخص الفعل

أو يغلب فيه والمراد بالوزن

الذي يخص الفعل مالا

يوجد في غيره الا نادراً

وذلك كفعل وفعل فلو

سميت رجلاً بضرب أو كام

منعته من الصرف فتقول

هذا ضرب أو كام ورأيت

ضرب أو كام ومررت

بضرب أو كام والمراد بما

يغلب فيه أن يكون الوزن

يوجد في الفعل كثيرا أو يكون فيه زيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم فالاول كائندوا صبح فان هاتين الصيغتين يكثران في الفعل دون الاسم كاضرب واسمع ونحوهما من الأسماء الخوذ من فعل ثلاثي فلو سميت بائندوا صبح منعته من الصرف للعلمية ووزن الفعل فتقول هذا ائندورايت ائندومررت بائند والثاني كاحدوز يد فان كلاما من الهمزة والياء يدل على معنى في الفعل وهو التسكيم والغيبة ولا يدل على معنى في الاسم فهذا الوزن غالبا (١٠٦) في الفعل بمعنى أنه به أولى فتقول هذا احدوز يدورايت احدوز يدومررت

بأحدوز يد فيمنع للعلمية ووزن الفعل فان كان الوزن غير مختص بالفعل ولا غالب فيه لم يمنع من الصرف فتقول في رجل اسمه ضرب هذا ضرب ورأيت ضربا ومررت بضرب لانه يوجد في الاسم كحجرو في الفعل كضرب (ص)

وما يصير علما من ذى ألف زبدت لالحاق فليس ينصرف

(ش) أى ويمنع صرف الاسم أيضا للعلمية وألف الالحاق المفسورة كعاقى وأرطى فتقول فيهما علمين هذا عاقى ورأيت عاقى ومررت بعاقى فتعنه من الصرف للعلمية وشبه ألف الالحاق بألف التأنيث من جهة أن ما هي فيه والحالة هذه أعنى حالة كونه علما لا يقبل ناء التأنيث فلا تقول فيمن اسمه عاقى علما كما لا تقول في حبلى حبلا فان كان ما فيه ألف الالحاق غير علم كعاقى وأرطى قبل التسمية بهما صرفته لانهما والحالة

رد وقيل علمين لخروجهما بالاعلال الى وزن ففعل وريم بخلاف نحو يز يد وان خرج الى وزن بر يد لان زيادته تنبه على أصله (قوله كائند) بكسر الهمزة والميم كاضرب أصرا وصبغ بكسر ثم فتح كاسمع كذلك وفيه عشر لغات مجموعة في قوله

وهمز أنملة ثلث وثالثه * التسع في اصبع واختم باصبع

وقوله ونحوهما أى كابل بوزن انصر وهو خصوص الدوم (قوله لالحاق) قال الشاطبي هو جعل الثلاثي بزنة الرباعي أو الخماسي الأصول ليلحق به في تصاريغه فيزاد فيه حوف كالألف من أرطى وعلقى لجمعهما كجعفر وفي عزهى وذفرى كدهرهم وكاحدى الباءين في جلبب جلببة وجلببا لجمعهما كدحرج دحرجة ودحرجا أو حرفان كالياء والتاء في حلتيت وحلاتيت وعفريت وعفاريث لالحاقهما بقنديل وقناديل (قوله كعاقى) بعين مهيأة ثم قاف بوزن سكرى اسم لنبت قضبانة دقاق تستخدمه المسكاس ويشرب طبييخه للاستسقاء قاموس (قوله وأرطى) اسم لشجر رقيق ليست ألفه لالحاق بل أصلية فوزنه اقل فيمنع لوزن الفعل مع العلمية (قوله وشبه ألف الخ) من إضافة الصفة للأوصاف أى وألف الالحاق الشبيهة بألف التأنيث المقصورة (قوله من جهة الخ) أى ومن جهة أن كلامهما زيادة غير مبدلة من شئ وانها لا تقع الا في وزن صالح لالف التأنيث كإرطى بوزن سكرى وعزهى بوزن ذكرى فأرجه الشبه ثلاثة وتعارفها في أن ألف الالحاق في غير العلم تلحقها التاء والتنوين ولا يلحقان ألف التأنيث مطاقا ولذلك قال الفارسي انما لم يجعل ألف أرطى وعلقى للتأنيث لفظولهم أرطاة وعلقاة ولا يمكن اجتماع تأنيثين اه وقد استعمل بعض الاسماء منون بجعل ألفه لالحاق وغير ممنون بجمعها للتأنيث وبهما قرى نترى في السبع (قوله حالة كونه علما) ظاهر ملذ كراؤم وثركن في الثاني مانع آخر وهو التأنيث المعنوى (قوله لا تشبه ألف التأنيث) أى شبهها كالألف لالحاقها التاء والتنوين كما سوان أشبهتها فإتقدم فلما كمل شبهها مع العلمية أثرت بخلاف هذه وهل هي مستقلة بالمنع كالف التأنيث والعلمية مهيأة لها لا مانعة أو كل منهما مؤثر لان المشبه لغيره أحط رتبة منه احتمالان (قوله كعلباء) بكسر المهملة ثم موحدة اسم لقصبه العنق وانما كانت ألفه المدودة لالحاق بقرطاس لالتأنيث لانها تنوين ولا تكون الا في وزن لا يصلح لالف التأنيث لكونه ليس من أوزانها ولان همزة التأنيث منقلبة عن ألف فهي مانعة كاصلها وهذه عن ياء فلم تمنع فأوجه الفرق بينهما ثلاثة والله أعلم (قوله والعلم) أى حقيقة أو حكما بقرينة تشبيهه بفعل التوكيد فانه ليس بعلم حقيقة عنده قال في شرح السكافية لان العلم اما شخصي أو جنسي فيختص ببعض الأشخاص أو الأجناس ولا يصلح لغيره ووجه بخلاف ذلك فالعلم كعلمية باطل اه أى بل هو مشبه للعلم كإلى الشرح لكونه ليس علم جنس معنوى للاحاطة والشمول كسبحان للتسبيح وفي ذلك توفية بقاعدة أنه لا يعتبر في منع الصرف الا العلمية الحقيقية تصریح (قوله كفعل التوكيد) الإضافة على معنى اللام أو فى ونعل أبو قبيلة وأصله علم جنس للشعب (قوله لان مفردة جمعا) كحمراء والقياس في موازن فعلا اذا كان اسما لا صفة ان يجمع على فعلاوات كصحراء وصحراوات وأيضا فان مذكروه جمع بالواو والنون خلق مؤنثه الجمع بالألف والتاء فعدل

هذه لا تشبه ألف التأنيث وكذا ان كانت ألف الالحاق مدودة كعلباء فانك تصرف ما هي فيه علما كان أو نكرة (ص) عنه

والعلم يمنع صرفه ان عدلا * كفعل التوكيد أو كشملا والعدل والتعريف مانع اسعر * اذ به الثعنين قصد ايتهر (ش) يمنع صرف الاسم للعلمية أو شبهها والعدل وذلك في ثلاثة مواضع الاول ما كان على فعل من أفعال التوكيد فانه يمنع من الصرف لشبه العلمية والعدل وذلك نحو جاء النساء جمع ورأيت النساء جمع ومررت بالنساء جمع والاصل جمعواوات لان مفردة جمعا فعدل عن جمعواوات الى جمع وهو معرف بالإضافة

هذه الى جمع هذا اعتبار النظم وقيل معدول عن فعل بضم فسكون لانه قياس جمع أفعال فعلاء مذكرة
ومؤنثة كجمع أحر وسحر وقيل معدول عن فعلى كسحر أو سحارى والاول أصح لان فعلاء لا يجمع
على فعل الا اذا كان صفة مذكرة فالفعل ولا على فعلى الا اذا كان اسما محض لا مذكرة وجمعا ليس كذلك لانه
ليس صفة وله مذكرة (قوله أى جمعهم) حذف الضمير للعلم به ونوى ولا يرد أن الاضافة تبطل منع الصرف
فكيف يعتبر تعريفها ما نعالان محل ابطاله مع وجود المضاف اليه لان حكم المنع لا يتبين معه أمام حذفه
فلا مانع من اعتباره وكذا يقال في الآتية (قوله العلم المعدول) أى عد لا تقدير يا فان طريق العلم يعدل
هذا النوع مما عه غير مصروف مع علمه العلمية فقط فيقدر فيه العدل اثلا يترتب المنع على علمه واحدة فلو سمع
مصروفه لم يحكم بعده كادد وكذا غير العلم من اسم الجنس كغفر وصرود والصفة كطام ولبد والمصدر
كهدى وتقى والجمع كغرف ونجم فكل ذلك غير معدول وكذا الوعد له مع العلمية علمه غير العدل كطوى
فان منعه للتأنيث باعتبار البقرة لا العدل اذ لا حاجة لتسكاف تقديره مع وجود غيره بخلاف العدل في نحو جمع
وسحروا وآخره مثنى فانه تحقيقى يدل على ورود اللفظ على خلاف ما يستحقه مع اتحاد المعنى فلو وجد فعل
علمه لم يعلم أصرفه أم لا فذهب سيدي به صرفه ومنه ذهب غيره بالمنع وهذا من تعارض الاصل والغالب في
المراد بآفاده الشنواى على القطر (قوله زفر) اسم علم حنفي (قوله والاصل عامر) أى فعلمه منقول
عن عامر العلم المنقول عن الصفة وكذا الباقي معدول عن فاعل علمه لاعتناء الصفة لانها ليست بمعناه
لتنسكيرها وقيل ان ثعل معدول عن أنعل لا ناعل لانه غير مستعمل يقال رجل أنعل اذا اختلف منابت
أسنانه وكان فيها ز وأدوامرأة نعل صحاح وفائدة العدل في هذا النوع تخفيفه مع محضه العلمية ادل وقيل
عامر لتوهم انه صفة (قوله سحرا اذا أريد الخ) مثله أمس عند بعض نعيم كاسر أول الكتاب (قوله
يوم الجمعة سحر) المراد باليوم ما يشمل الليل كما هو أحد اطلاقيه وسحر يدل بعض منه على تقدير الضمير
وليس المراد به خصوص النهار لئلا يرد ان السحر آخر الليل فلا يصح ابداله منه على أنه يمكن جعل السحر
من النهار مجازا لجزائره (قوله ممنوع من الصرف) أى عند الجمهور وقيل منصرف لكن ترك تنوينه
لنية الاضافة أو أل وقيل مبنى على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف ومرفى أمس الفرق بين العدل
والتضمنين وقيل لا معرب ولا مبنى فالاقوال أربعة وهى في سحر المعين اذا كان ظرفا فلو نكر أو عرف
بأل مثلا صرف الفوات العدل نحو نجيناهم بسحر وجئتكم يوم الجمعة السحر أو سحره ولو لم يكن ظرفا مع
تعيينه قرن بأل أو أضيف وجوبا كطاب السحر أو سحرنا (قوله والاصل في التعريف أن يكون بأل)
أى أو بالاضافة حيث أريد به معين مع خلوه عنهم ما حكمنا بعده عن أحد هما لاشتغالهما على معناه فهو عدل
تحقيقى لذلك وخص ذوال دون المضاف اقتصارا على ما دفع الحاجة مع اختصاره (قوله وصار مشبها
لتعريف العلمية) أى وليس بعلم حقيقة كما يشير اليه قول المصنف والتعريف لكن صرح في التسهيل بأنه
علم شخصى أو جنسى فاستشكله أبو حيان بان تعريفه حينئذ بالعلمية وهو لا يجمع تعريف اللام فكيف
يكون معدولا عنه مع عدم اشتغاله على معناه اه وصرح ذلك أن العلم الحقيقى لا يصح عدله عن ذى أل لما
ذكر فاحفظه ينفذك في مواطن كثيرة فأنقل عن السعد وغيره من ان رجب وصفر من الشهور اذا أريد
بهما معين يمنع صرفهما العلمية والعدل عن الرجب والصفر بأل ينبئ حله على العلمية الحسكية وهى المعبر
عنهما بنابشبه العلمية لما سمعت ولان العلم الحقيقى لا يحتاج لاشتراط التعيين والمطلع لا اشتراطهما معهما
بالصرف وعدمه هذا ويحتمل أن منهما العلمية الجنسية على الأيام المخصوصة والتأنيث المعنوي باعتبار
تأويلهما بالبدرة صرفهما على اعتبار الوقت سواء أريد بهما معين أم لا فتأمل وفي المصباح ان رجب الشهر
مصروف وان أريد به معين وأما باقى الشهور فجمادى ممنوع لأن التأنيث وشعبان ورمضان بالعلمية والزيادة

المقدرة أى جمعهم فأشبهه
تعريفه تعريف العلمية من
جهة أنه معرفة وليس في اللفظ
ما يعرفه الثاني العلم المعدول
الى فعل كعمر وزفر وتعل
والاصل عامر وزافر وتاعل
فمنعه من الصرف العلمية
والعدل الثالث سحرا اذا
أريد به يوم بعينه نحو
جئتكم يوم الجمعة سحر
فسحر ممنوع من الصرف
للعادل وشبه العلمية وذلك
انه معدول عن السحر لانه
معرفة والاصل في التعريف
أن يكون بأل فعدل به عن
ذلك وصار تعريفه مشبها
لتعريف العلمية من جهة أنه
لم يلفظ معه بمعرف (ص)
وابن على السكس فعال عاما
مؤنثا وهو نظير جشما
عند نعيم واصرفن ما نكر
من كل ما التعريف فيه أرا
(ش) أى اذا كان علم
المؤنث على وزن فعال
كخادم ورقاش فلا معرب فيه
منه هبان أحدهما وهو
منه هبان أهل الخجاز

بناؤه على الكسر فتقول هذه حذام ورأيت حذام ومررت بحذام والثاني وهو مذهب نعيم اعرابه كاعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل والاصل حاذمة وراقشة فعدل الى حذام ورقاش كعدل عمر وجشم عن عامر وجاشم الى هذا أشار بقوله وهو نظير جشما عند نعيم وأشار بقوله واصرفني ما نكر الى ان (١٠٨) ما كان منعه من الصرف للعلمية وعلة أخرى اذا زالت عنه العلمية

بناؤه على الكسر فتقول هذه حذام ورأيت حذام ومررت بحذام والثاني وهو مذهب نعيم اعرابه كاعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل والاصل حاذمة وراقشة فعدل الى حذام ورقاش كعدل عمر وجشم عن عامر وجاشم الى هذا أشار بقوله وهو نظير جشما عند نعيم وأشار بقوله واصرفني ما نكر الى ان (١٠٨) ما كان منعه من الصرف للعلمية وعلة أخرى اذا زالت عنه العلمية

والباقي مصروف والله أعلم (قوله بناؤه على الكسر) أي مطلقا سواء كان آخره اعرابا أم لا وإنما بنى شبهه المبني وهو زال وزنا وعلا وتعرى لانه معدول عن انزل وهو معرفة لعدم تنوينه ومن زاد في وجهه الشبه وتأنى فاعلمه أول نزال بالكلمة أو بناه على مذهبه المبرد من انه معدول عن مصدر معرفة مؤنث فنزال بمعنى المنزلة ودراك بمعنى الحركة وقيل بنى حذام لتضمنه معنى هاء التأنيت التي في المعدول عنه وخص بالكسر على أصل التخلص من السالكين فلو سمي به مذكور زال وجوب البناء لانه الآن ليس مؤنثا ولا معدولا فيعرب غير منصرف للعلمية والتأنيت الأصلي كغيره قال سيبويه ومن العرب من يصرفه حينئذ (قوله كاعراب ما لا ينصرف) أي عند كلهم اذ لم يكن آخره اعرابا متحركا بارفاً كغيرهم يبنيه على الكسر كاهل الحجاز توصلا الى اسالته التي هي اغتهمم بعضهم بضمه الصرف كالأول وقد لفق الاعشى بين اللفتين لان الاصح قدرة العربي على النطق بغير لفته اذا أرادها ففان

ومر دهر على وبار * فهلكت جهره قويا

فكسر الاول على لغة أكثرهم ورفع الثاني غير منقون كقائهم وقيل لان لفتي بل الثاني فعل ماض فاعله واو الجماعة بمعنى هلكوا فيكتب بالواو والألف كساروا (قوله للعلمية والعدل) هذا رأى سيبويه وقال المبرد للعلمية والتأنيت وهو أقوى لتحقق التأنيت والعدل انما يقدر اذ لم يتحقق غيره وعلى هذا فهو مرئجل وعن الاول منقول عن فاعلة علماء المنقول عن الصفة كما صرفي عمر (قوله وجشم) بضم الجيم وفتح الشين المحجمة اسم رجل معدول عن جاشم أي عظيم سم (قوله لزوال أحد سببها وهو العلمية) أما ما كان أحد سببها الوصفية وهو العدل والوزن والزيادة وكان فيه سبب مستقل وهو الألف والجمع فغير مصروف سواء بقى على تنكيره أو سمي به وسواء نكر بعد التسمية به أم لا لأنظر الاشمونى وحواشيه (قوله وتخلص من سببها) الخاصل ان المانع مع العلمية سبعة ومع الوصفية ثلاثة والمستقل بالجمع اثنان وقد عادت أحكامها (قوله وما يكون منه الخ) أي والذي يكون مما لا ينصرف منقوصا فهو يقتضى نهج جوارى أى طريقه في اعرابه سواء كان إحدى علمية العلمية أو الوصفية فتألف في العلمية قاض علم امرأة كالى الشرح ويعمل تصغير يعلى علم رجل فانه يمنع الصرف للعلمية ووزن بدحرج وينقون رفعاً وجواضع الباء وينصب بالفتحة بلا تنوين وكذا الوسميت ببرى ويقضى أوالوسميت بيفزو ويدعوفت كسما قبل الواو وتقلبها لانه ليس في العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضم ثم تجزى به كاذ كرومته في الوصفية أعيم تصغيراً أعيمى فانه لا ينصرف للوصفية ووزن ادحرج فيجربى فيه ما ذكر ويقال أصلها قاضى ويعلى ويرمى ويفزى وأعيمى بتنوين الصرف في الجميع بناء على تقديم الاعلال على منع الصرف فتجذف حركة الباء لثقل ثم الباء لاسا كنين ويعوض عنها التنوين وقس على ذلك والله أعلم (قوله يجوز في الضرورة) هذا جواز في مقابلة الاعتناع فيصدق بالوجوب فان الصرف للضرورة واجب وللتناسب جائز يصدق بهما قول المصنف صرف (قوله من طعائن) بالصرف للضرورة جمع طعينة وهى المرأة فى الهودج مشتقة من الطعن وهو السفر وقد أطلق على المرأة وان لم تكن فى هودج ولا مسافرة وتسام البيت * سوا لك نقبا بين حزن شعيب * والسوا لك جمع سالكة مفعول ثان لترى ومفعوله الاول طعائن زيدت فيه من ونقبا مفعول سوا لك أى طريقا فى الجبل

للعلمية والتأنيت ففاض كذلك ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيت وهو مشبه

وحزنى

بحوار من جهة أن فى آخره ياء قبلها كسرة فيعامل معاملة فتقول هذه قاض ومررت بقاض ورأيت قاضى كأنقول هو لام بحوار ومررت بحوار ورأيت جوارى (ص) ولا خطر أرا وتناسب صرف * ذو المنع والمصرف قد لا ينصرف (ش) يجوز في الضرورة صرف ما لا ينصرف وذلك كقوله * تبصر خليلي هل ترى من طعائن * وهو كثير

وخرقني مشني حزن بفتح فسكون وهو ما غلظ من الارض وشعب اسم ماء (قوله وأجمع عليه الخ) أي في الجملة والافق قيل في ذي الالف المصورة يتمتع صرفه للضرورة لعدم فائدته اذ ين بد قدر ما ينقص ورد بأنه قد يلتقي بساكن فيحتاج الساكن الى كسر الاول فينون ثم يكسر وأيضاً سمع بدون ذلك كقوله اني مقسم ما ملكك فجاعل * جزأ الآخرة ودنيا اتفجع

بأنثوين دنيا وكذا منع الكوفيين في الضرورة صرف أفعال من قالوا لان تنوينه انما حلف لاجل من فلا
يجمع بينهما ورده البصريون بأن حذفه انما هو لاجل منع الصرف لاجل من بدليل صرف خبر منه
وشمر منه لزال الوزن مع وجود من وقد نون أمثل في قوله * وما الاصباح منك بأمثل * مع وجود من
المتقدمة عليه ﴿ تنبيه ﴾ أجاز قوم صرف الجمع المتناهي اختيارا وزعم آخرون ان صرف ما لا ينصرف
مطلقة قال الأخفش وكأنها لغة الشعراء لا يضطرارهم اليه في الشعر فخرى على أسننهم (قوله للتناصب)
هو نوعان تناسب السكيمات منصرفه انضم لها غير منصرف كتثوين سلاسل مناسبة أغلالا وسهيرا
وتثوين يغوث ريدوق في قراءة الأعمش مناسبة نسرا والثاني لرؤس الآي كتثوين قوارير الاول لانه
رأس آية ليناسب بقية رؤس الآي في التثوين وصلا في الألف بدله وقفا وأما قوارير الثاني فتثوين امشا كل
الاول لالرؤس الآي هذا في التصريح فاحذر ما يخالفه (قوله فاجازه قوم الخ) أجازوه الكوفيين مطلقا
وبعض المتأخرين في العلم لوجود احدى العلتين فيه دون غيره ويؤيده أنه لم يسمع في غير علم وأجاز قوم
منع صرف المنصرف اختيارا (قوله واستشهد بالمنع) أي لجواز منعه الصرف (قوله ومن ولدوا الخ)
هو رثاء في قومه من الهزج المكفوف جميع أجزائه ما عدا الضرب والكف حلف نون مقاميلان وآخر
الشرط الاول ميم عاصي وهو مبتدأ مؤخر خبره عن والله أعلم

(اعراب الفعل)

(قوله كذا سعد) اما بفتح التاء والعين مضارع سعيد يسه بالفتح فيهما أى اعانه أو مضارع سعد بالسكون
اللازم من السعد وهو اليمين ضد الشقاء واما بضم التاء مع فتح العين مضارع مجهول من الأول أو من أسعد
المتعدي بالهمز بمعنى ما أو مع كسر هاء مبني للفاعل من أسعد (قوله اذا جرد الفعل) أى فى الالفاظ والتقدير بها
فلا يرد قوله * محمد تقدم نفسك كل نفس * بجزم تقدم مع تجرده لفظا لان جازمه مقدر أى تقدم وقوله رفع أى
لفظا كما مثله أو تقديره كالمتكسر للتخفيف نحو يأمركم ويشعركم أو لا وقف أو غيره فان رفعه مقدر قبل أو محلا
لان المضارع مع النونين يرفع محلا كما قاله يس تبعه ابن قاسم ولذا لم يقيده المصنف بالخلو منهما لكن صرح
القليوبي وغيره بأنه معهما ليس له محل رفع وله محل النصب والجزم قيل وانما لم يقيده حينئذ اكتفاء بقوله فى
باب الاعراب * وأمر بامضارعان عربيا * الخ فان مفهومه انه مع النونين غير معرب وقد يقال المنفى
منه مع النونين الاعراب الالغظي والتقدير لى لا المحلى أيضا واللام يثبت له محل النصب والجزم أيضا وهو خلاف
المقصود ألا ترى أن الاعراب العلى ثابت لجميع المبنيات ومع ذلك يصدق عليها انها غير معرفة قطعاً فتدبر
(قوله موقع الاسم) أى اذا كان خبراً أو صفة أو حالا لان الأصل فى هذه الثلاثة الاسم حيث وقع المضارع فيها
استحق الرفع الذى هو أول أحوال الاسم وأشرفها والماضى وان كان يقع فى ذلك لكنه مبنى الأصل فلم يؤثر
فيه العامل كذا قال البصريون واعترض بوقوعه مرفوعا حيث لا يقع الاسم كالتفعل وستفعل وجعلت
أفعل ورأيت الذى تفعل لاختصاص حرفى التحضيض والتنفيس بالفعل والعلة وخبر أفعال الشروع بالجمل
وأسبب بان المراد وقوعه موقعه فى الجملة وأيضا فالرفع استقر له قبل أن يعرض له ذلك فلم يغير اذا أثر العامل
لا يغير الا بعمل آخر تصریح (قوله لتجرده) أى لدوران الرفع معه وجودا وعدما والدوران من مسالك
العلة ولا يرد ان التجرد عدى فلا يكون علة للرفع الوجودى لان معنى التجرد الاتيان بالمضارع على أول

وأجمع عليه البصريون
والكوفيون ورد أيضا
صرفه للتناسب كقوله
تعالى سلاسل وأغلالا
وسعيرا فصرف سلاسل
للتناسبة ما بعده وأما منع
المنصرف من الصرف
للضرورة فجازة قوم ومنعه
آخرون وهم أكثر
البصريين واستشهدوا
لمنعه بقوله

കുടുംബം

وعن ولد راعا صي ذو
الطول وذو العرض
فمنع عامر من الصرف
وليس فيه سوى العائمة
والى هذا أشار بقوله
والصريف قد لا ينصرف

(ص)

(اعراب الفعل)

ارفع مزارعاً ذابحاً

من ناصب وجازم كقوله
(ش) اذا جرد الفعل المضارع
من عامل النصب وعامل
الجازم رفع واختلف في
رافعه فذهب قوم الى انه
ارتفع لوقوعه موقع الاسم
فيضرب في فـ و ك زيد
يضرب واقع موقع ضارب
فارتفع لذلك وقبل ارتفع
لتجسده من الناصب
والجازم وهو اختيار
المصنف (ص)

وہاں انصیبہ کی کذابان

أحواله وهذا ليس بعدى ولو سلم فهو عدم مقيد والممتنع علة للوجودى هو المطلق وأما الجواب بان التجرد ليس علة مؤثرة بل علامة وهى يجوز كونها عدمية فلا يصح لتصریح الرضى بان عوامل النحو بمنزلة المؤثرات الحقيقية على انه ان أراد به ان علامة الوجودى تكون عدماً مطلقاً فهو باطل أو مقيد ارجع للاول فتدبر وقال الكسائى رفع بالحرف المضاعفة ورد بان جزء الشئ لا يعمل فيه وقيل بالمضارعة نفسها قيل ولا مرة لهذا الخلاف (قوله لا بعد علم) معطوف على محذوف حال من أن أى حال كونها بعد غير العلم لا بعد علم أى مفيدة (قوله والتى) اما مبتدأ خبره فانصب بها ودخلته الفاء لعموم المبتدأ أو معطوف لمحذوف يفسره انصب والفاء عاطفة عليه أى رلا بس التى الخ فانصب بها (قوله واعتقد تخفيفها) أى حين رفع الفعل بعدها وقوله فهو أى الرفع مع التخفيف مطرد أى لا ضعيف ولا شاذ (قوله وهو ان) هو حرف ينفي المضارع وينصبه ويخلصه للاستقبال فهو ينفي المستقبل وحرف التنفيس يشبهه ولا يفيدنا بيد النفي خلافاً للزخشرى فى أنموذجه وأما قوله تعالى ان يخلقوا ذباباً فالتا يبد فيه من خارج عن ان لا منها ولا تأ كيد خلافاً له فى كشافه لكن وافقه على التأ كيد كثيرون ويجوز تقديم معمول الفعل عليها عند الجمع وركز يد الان اضرب خلافاً للاخفش ولا بد أن النفي له صدر الكلام لان ذلك خاص بما ومنه قوله

مه عاذلى فهاتما ان أبرح * بمثل أو أحسن من شمس الضحى

ولا يفصل الفعل منها الا ضرورة كقوله

ان مارأيت أبازيد مقاتلا * أدع القتال وأشهد الهيجا

أى لن أدع القتال مدة قرأتى أبازيد بمقاتلا وعند ارادة الالغاز تكتب ما كلمة واحدة فيقال أبى جواب لما وبم نصب أدع واشهد ليس معطوفاً على أدع لثلاثتنا فاقض بل على القتال فهو منصوب بان مضمره لعطفه على اسم خالص أى ان ادع القتال وشهود الهيجا قيل والجزم بها لغة كقوله

* فلن يحل لاعيين بعدك منظر * وقوله

ان يجب الآن من رجائك من * حرك من دون بابك الخلقه

لكن الاول يحتمل انه مما اجتزى فيه بالفتحة عن الألف للضرورة (قوله وكى) أى المصدرية التى تنصب بنفسها لانها المرادة عند الاطلاق لا التعليلية فان النصب بعدها بان مضمره واعلم ان كى اما مصدرية قطعاً أو تعليلية قطعاً أو محتملة طمأ فالأولى هى الواقعة بعد اللام وليس بعدها أن تحوّل كى لا تأسوا ولا يصح كونها تعليلية لان حرف الجر لا يدخل على مثله فى الفصيح بالضرورة اليه والثانية أربعة أقسام الداخلة على ما الاستفهامية نحو كيمه بمعنى له أو المصدرية كقوله

إذا أنت لم تنفع فضر فائما * يرجى الفنى كما يضرون نفع

أى للضر والنفع فالفعل مسبوك بما وكى حرف جر وقيل بكى وما كفتها عن العمل فتفسر قبلها اللام والمذكورة قبل اللام كقوله

كى لتقضين رقية ما * وهدتنى غير مختلس

أو قبل ان كقوله

فقاتلأ كل الناس أصبحت مانحا * لسانك كما أن نغر وتخدعها

فكى فى كل ذلك كاللام معنى وعملا واللام بعدها مؤكدة والنصب بعدها بان مضمره وأظهارها فى الاخير ضرورة عند البصريين وأجازها السكوفيون اختياراً كتبت كى ان تكرمى ويؤيده ان اضمار ان به اللام جائز لا واجب ويمتنع كونها فى ذلك مصدرية أما الاول فظاهر وأما مع اللام فلا يفصل بين الحرف المصدرى وصلته وأما مع أن أو المصدرية فلان الحرف المصدرى لا يدخل على مثله فى الفصيح والمحتملة طمأ قسمان

لا بعد علم والتى من بعد ظن

فانصب بها والرفع صحيح

واعتقد

تخفيفها من أن فهو مطرد

(ش) ينصب المضارع اذا

صحبه حرف نائب وهولن

وكى

وأن واذن نحو أن أضرب
وجئت لكي أعلم وأريد
أن تقوم واذن أكرمك
في جواب من قال لك آتيك
وأشار بقوله لا بعد علم إلى
أنه ان رفعت أن بعد علم
ونحوه مما يدل على اليقين
وجب رفع الفعل بعدها
وتكون حينئذ مخففة من
الثقيلة نحو علمت أن يقوم
التقدير أنه يقوم مخففة
وحذف اسمها وبقى خبرها
وهذه هي غير الناصبة
للمضارع لأن هذه ثنائية
لفظاً ثلاثية وضعاً وتلك
ثنائية لفظاً ووضعا وإن
وقعت بعد ظن ونحوهما
يدل على الرجحان جازي
الفعل بعدها وجهان
أحدهما نصب على جعل
أن من نواصب المضارع
والثاني الرفع على جعل أن
مخففة من الثقيلة فتقول
ظننت أن يقوم وأن يقوم
والتقدير مع الرفع ظننت
أنه يقوم مخففة أن وحذف
اسمها وبقى خبرها وهو
الفعل وفاعله (ص)
وبعضهم أهمل أن جلا على
ما أخنها حيث استحققت
عملا
(ش) يعني أن من العرب
من لم يعمل أن الناصبة
للفعل المضارع وإن وقعت
بعد ما لا يدل على يقين
ولارجحان

المنفردة عن اللام وأن نحو كيلا يكون دولة فإن قدرت قبلها اللام فمصدرية أو بعدها أن فارة والواقعة
بينهما كقوله * أردت لكيما أن تطير بقرتي * فلك جعلها جارة مؤكدة للام ومصدرية مؤكدة
بان والاول أرجح لأن لصوق أن بالفعل يرجح نصبها وإيضاحي أم بابها فلا توكيد خبرها واغتفر هنا دخول
حرف الجر أو المصدر على مثله للضرورة إذ لا يمكن غيره بخلاف ما سطر وأجوعوا على جواز فصلها من الفعل
بلا النافية وأما الزائدة كما مر من الأمثلة وبهما معان نحو كي مالا يكون كذا وفي غير ذلك خلاف وقد تكون
اسما مختصرا من كيف فيرفع الفعل بعدها كقوله

كي تجنحون إلى السلم ومائرت * قتلا كم رطلي المبيح جاء اضطرر
أي كيف تجنحون (قوله وأن) أي المصدرية وهي أم الباب ولذا لا يضمر غيرها وإنما أخرها الطول
السكلام عليها وهي نصب المضارع لفظاً ومحلا مع النونين ولا تنصب محل الماضي اتفاقاً لأنها توصل به ولا
تؤثر في معناه شيئاً بخلاف أن الشرطية لما قبلته مستقبلاً مناسب عملها في محله ويتنوع تقدم معمول الفعل عليها
خلافاً للفراء لأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول وخرج بالمصدرية ثلاثة أشياء المخففة وستعلم الفرق
بينهما والزائدة وهي الواقعة بعد الماخذية نحو فلهما أن جاء البشير أو بين السكاف ومجرورها كقوله
* كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم * أو غير ذلك والمفسرة وهي المسبوبة بجملة فيها معنى القول دون
حروفه وتأخر عنها جملة ولم تقترن بحرف وهي تفسر معمول الفعل الذي قبلها ظاهراً كان نحو إذا أوحينا إلى
أمك ما يوحى أن أقذفه فما يوحى هو عين أقذفه أو مقترنا نحو وأوحينا إليه أن اصنع الفلك أي أوحينا
إليه شيئاً هو اصنع ويحتمل الزيادة على معنى أوحينا إليه لفظ اصنع فإن قدر قبلها الجار كانت مصدرية
لاختصاصه بالاسماء ولو تأويل أي أوحينا إليه بوضع الفلك وإن لم يتقدمها جملة كانت مخففة نحو وأوحى
دعواهم أن الجنة لأن السكلام لا يتم إلا بدخولها والمفسرة لمحض التفسير لا التتميم وإن لم يتأخر عنها جملة
امتدحت إن فلا يقال أرسلت إليه ما يليق إن مديح بل تحذف أو يؤتى بدله بأي فتدبر (قوله مما يدل
على اليقين) أي كراي وتحقق وتبين وظن مستعملاً في العلم وإنما وجب كونه في ذلك مخففة لأن المصدرية
للا رجاء والطمع فلا تدخل الأعلى ما ليس مستقراً ولا ثابتاً والعلم إنما يتعلق بالحقق فلا يناسبه إلا التوكيد المقاد
بالخففة والاكثر حينئذ الفعل بل بين أن والفعل بما سبق في أن وأخواتها وأجرى سببوه والاختفش الخوف
يجري العلم عند يقين الخوف كخشيت أن تفعل بالرفع ومنه قوله

إذا مت فادفني إلى جنب كرمه * تروى عظامي بعلموتي عروقها

ولا تدفني في القلاة فاني * أخاف إذا ماتت أن لا أدوقها

رفع أدوق كالتأنيبه قبله (قوله وجب رفع الفعل) وأما قراءة فلا يرد أن لا يرجع بالنصب فيما شذ عن
أن أول العلم بغيره كالظن أو الرأي والاشارة منه لأجاز النصب كما علمت إلا أن تفعل كذا أي ما أرى ولا أشير
إلا بذلك قاله سيبويه وجوزوه الفراء بل (قوله أحدهما النصب) أي لعدم تحقق المظنون فيناسبه
الترجيح بان المصدرية وهو الأرجح عند عدم الفصل بالاولد أجمع عليه في أحسب الناس أن يتركوا أنما مع
الفصل بلا فالارجح الرفع كظننت ألا تقوم لأن فصل المخففة بها أكثر من المصدرية ويجب مع الفصل بغير
لا كقد والسبب وإن كظننت أن ستقوم لأن المصدرية لا تفصل بذلك (قوله والثاني الرفع) أي لقرب
الظن من العلم لسكونه الطرف الرجح فكذا معلوم (قوله وبعضهم أهمل أن الح) وبعضهم جزم بها كقوله
إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا * تعالوا إلى أن ياتنا الصيد نحب

(قوله أخنها) بالجر يدل من ما أو عطف بيان وحيث ظرف زمان أو مكان اعتباري لأهمل وضمة
استحققت يرجع لأن أي وبعضهم أهمل أن وقت استحقاقها العمل أو في مكان استحقاقها إن لم يتقدمها
علم ولا ظن جلا على ما بجامع أن كلا حرف مصدرية إنثائي وكذلك بعضهم أهمل ما المصدرية جلا على أن

فرفع الفعل بعدها جلا
على اختها ما المصدرية
لاشتركاها في أنها بقدرة
بالمصدر فتقول أريد أن
تقوم كأنقول محبت بها
تفعل (ص)
ونصبوا بأذن المستقبلا
أن صيرت والفعل بعد
موصلا

أدقبه اليمين وانصب وارفعها
إذا اذن من بعد عطف رفعها
(ش) تقدم أن من جملة
نواصب المضارع اذن ولا
ينصب بها إلا بشرط أحدها
أن يكون الفعل مستقبلا
الثاني أن تكون مصدرية
الثالث أن لا يفصل بينها
وبين منصوبها وذلك نحو
يقال أنا آتيك فتقول اذن
أكرمك فلو كان الفعل
بعدها جلا لم ينصب نحو
يقال أكرمك فتقول اذن
أظنك صادقا فيجب رفع
أظن وكذلك يجب رفع
الفعل بعدها إذا لم تصدر
نحو زيد اذن يكرمك فإن
كان المتقدم عليها حرف
عطف جاز في الفعل الرفع
والنصب نحو واذن أكرمك
وكذلك يجب رفع الفعل
بعدها أن فصل بينهما وبينه
نحو اذن زيد يكرمك
فإن فصلت بالقسم نصبت
نحو اذن والله أكرمك
(ص)

وبين لا ولا م جزاء التزم
أظهار أن ناصبة وإن عدم
لأن العمل مظهر أو مضمرا

كذلك وخرج عليه قوله صلى الله عليه وسلم كأنك نوابولي عليكم وقول الشاعر
وطرفك أماننا فاحبسناه * كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر
والاصح أن حذف النون فيهما للتخفيف لشبوه نظاما ونثرا فلا حاجة إلى النصب بها والكاف في البيت
تعليلية وما مصدرية على الوجهين وقيل الكاف مخنصرة من كي فهي الناصبة وما زائدة ففيه ثلاثة أوجه
والمعنى احبس طرفك عن النظر إلينا إذا جئنا لاجل ظنهم أن هوائك حيث تنظر ستر علينا (قوله فرفع
الفعل بعدها) جعل منه البصريون قراءة ابن محبص أن يتم الرضاة بالرفع وقوله
أن تقرأن على أسماء وبحكما * مني السلام وإن لا تشعرا أحدا

ولم يجعلوها مخففة كالكو فيين لعدم وقوعها بعد علم أرطن أعاده الصبان (قوله ونصبوا) أي أكثر
العرب لزوما عند استيفاء الشروط المذكورة لاجواز كما قيل فإن عدم بعضها لزم إهمالها وبعضهم يلتزم
إهمالها مطلقا وهي لغة نادرة لكن تلقاها البصريون بالقبول لأنها حرف غير مختص بقياسه الإهمال فلا
التفات لمن أنكرها دما ميني والصحيح أنها حرف بسيط وناصب بنفسه لا بأن مضمرة بعده ومعناها عند
سيبو به الجواب والجزاء غالبا دائما كما قبيل لأنها قد تنحصر للجواب نحو اذن أظنك صادقا جوابا لمن
قال لي أكرمك لأن ظن الصدق لا يصلح جزاء للمحبة وأيضا هو حال والجزاء لا يكون إلا مستقبلا والصحيح
إبدال نونها ألفا في الوقف كتنبؤ بن المنصوب لأن الجمهور على كتابتها بالألف وكذا رخصت في المصاحف
وعن المبرد والزجاج يوقف بالنون كان وإن وتكتب بهاء عن الفراء أن أهممت كتبت بالنون لتفرق من
إذا الظرفية وإن أهممت فبالألف لتمييزها بالعمل والخلاف في غير القرآن أمافيه فالوقف والرسم بالألف
أجماعا كافي الاتقان اتباعا للمصاحف (قوله والفعل بعد) جملة حالية من اذن أي والحال أن الفعل كأن
بعدها موصلا بفتح الصاد حال من المستكن في الظرف وجملة قبله اليمين عطف على بعدا وعلى موصلا فهي
خبر أرحال (قوله وانصب وارفعها) أي الفعل والثاني مؤكدا بالنون الخفيفة المنقلبة ألفا وهذا كاستثناء
من مفهوم قوله إن صدرت وقوله إذا شرطية واذن فاعل محذوف يفسره وقع (قوله مستقبلا) أي
لأن سائر النواصب لا تعمل في غيره لتحقيقه في الوجود كالأسماء فلا تعمل فيه عوامل الأفعال دما ميني
(قوله اذالم تصدر) أي في جلستها بان تأخرت كما كرمك اذن أو وقعت حشوا ولا تقع كذلك مع المضارع
الأنفي ثلاثة مواضع بالاستقراء بين الخبر والخبر عنه كما مثله الشارح أو بين الشرط وجوابه أو القسم وجوابه
كان ثاني اذن أكرمك أو والله اذن أكرمك ويجب إهمالها في الجميع وأما قوله
لا تتركني فيهم شطيرا * أني اذن أهلك أو أطيرا

بالنصب فضرورة أو خبر إن محذوف أي لا أستطيع ذلك واذن الخ مستأنف (قوله حرف عطف) هو
الواو والقاء (قوله جازي الفعل الخ) التحقيق أنها ان عطفت على ماله محل النعت والاجاز الأمران فإذا
قيل إن تترى أزرع واذن أحسن اليأسك إن قدر العطف على الجواب ألفت وجوب الوقوعها حشوا وجزم
الفعل أو على الجملة الشرطية تمامها جاز النصب باعتبار تصديرها في جلستها والرفع على أن ما بعد الواو من تمام
ما قبلها بطها بينهما وهو الأرجح كما أشار إليه المتن بتأكيد عدم تصديرها ظاهرا وقيل يتعين النصب لأن
العطف على الأول أولى أوله مستأنف ومثل ذلك زيد يقوم واذن أحسن اليأسك ان عطفت على الفعلية
يتعين الرفع أو على الاسمية فالوجهان (قوله نصبت) أي لأن القسم مؤكدا للربط المستفاد منها ومثله
النافية لأنها لا تضمن أن فكذلك اذن واغتفر ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء وإن عصفور بالظرفين
والصحيح منع كل ذلك اذ لم يسمع شيء منه (قوله وبين لا) متعلق بظاهره وناصبه حال من ان دفع به توهم
إهمالها فصلها بلا (قوله لا) نائب فاعل عدم وإن مفعول مقدم لا عمل ما بفتح الميم أمر من عمل يعمل

و بعد في كان حتما أضمر
كذلك بعد وإذا إصلاح في
موضعها حتى أو إلا ان خفي
(ش) اختصت ان من بين
بقية نواصب المضارع بأنها
تعمل مظهر ومضمر
فتظهر وجوبا إذا وقعت
بين اللام الجر ولا النافية نحو
جئتكم لئلا تضرب زيدا
وتظهر جوازا إذا وقعت
بعد لام الجر ولم تصحبها
النافية نحو جئتكم لأقرأ
ولان أقرأ هذا ان لم تسبقها
كان المنفية فان سبقها كان
المنفية وجب اضمار ان نحو
ما كان زيد ليفعل ولا
تقول لان يفعل قال الله تعالى
وما كان الله ليعذبهم وأنت
فيهم ويجب اضمار ان بعد
أو المقدره بحيث أو لا تفقد
بحيث إذا كان الفعل الذي
قبلها مما ينقض شيئا فشيئا
وتقدر بالا ان لم يكن كذلك
فالأول كقوله لاستسهلن
الصعب أو أدرك المتى *
فإنفادت الآمال الاصاب
أي لاستسهلن الصعب
حتى أدرك المتى فأدرك
منصوب بان المقدره بعد أو
التي بمعنى حتى وهي واجبة
الاضمار والثاني كقوله
وكننت اذا غمزت قناة قوم *
كسرت كعوبها أو تستقيم
أي كسرت كعوبها الآن
تستقيم فتستقيم منصوب
بان بعد أو واجبة الاضمار

كفرح يفرح فهمزته وصل وكسرت ان للساكنين أو بكسرهما أمر من أعمل المتعدي بالهمزة فهمزته
للقطع فتنتقل فتحته اللنون للوزن وهذا هو المناسب للمعنى المراد أي اجعلها عاملة (قوله و بعد في كان)
أي بعد كان المنفية وهو متعلق باضمر والجملة عطف على جواب الشرط وهو فان أعمل الخ والشرط مفروض
مع وجود اللام لان قوله وان عدم لامعناه مع وجود اللام فكذلك قوله واضمر بعد في كان أي مع لام الجر
(قوله كذلك الخ) ان مبتدأ خبره خفي و بعد أو متعلق به وكذلك مفعول مطلق خفي أو حال من فاعله أي
ان خفي بعد أو خفاء مثل ذلك الذي بعد في كان أو حال كونه بمثابة لاله في الوجوب (قوله ولا النافية) أي
أو الزائدة للتوكيد نحو لئلا يعلم أهل الكتاب ولا يفصل بين الفعل وان الا بلام لانها كالفصل اذا دخل
بين الجار والجرور كجئت بالزاد (قوله بعد لام الجر) أي للتعليل كانت كالمثل أو للعاقبة نحو لو يكون لهم
عدوا أو زائدة مؤكدة وهي الواقعة بعد فعل متعد ونحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين في كل ذلك ان مضمره
جواز أو قد تظاهر نحو وأمرت لأن أكون أول المسلمين (قوله كان المنفية) المراد مادتها لا خصوص
الماضي ليدخل نحو لم يكن الله ليغفر لهم وتسمى هذه اللام اصطلاحا لام الجحود والمراد به مطلق الانكار
من اطلاق الخصاص على العام لان الجملة انكار ما تعرفه فهو انكار الخ خاصة ولم يقيد كان بالنافية
لأنها المرادة عند الاطلاق فاللام بعد التامة لام كي لا الجحود وقد فهم من النظم قصر ذلك على كان أي
مادتها خلافا لمن أجازها في أخواتها ومن أجازها في ظننت وأطلق النفي ومراده ما ينفي الماضي فقط وهو
خصوص ما مع الماضي ولم مع المضارع دون ان لا اختصاصها بالمستقبل ولا الغلبتها فيه ولما لا اتصال منفيها
بالحال وأما ان فهي بمعنى ما اطلاقه يشملها وقبيلهم كثير في قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال
بالنصب لغیر الكسائي انها لام الجحود مع ان النافية ولكن يبعد ان الفعل بعد لام الجحود لا يرفع الاضمر
الاسم المستند اليه السكون بل الظاهر انها لام كي وان شرطية أي وعد الله مكرهم أي جزاؤهم بما هو أعظم
منه وان كان مكرهم لشدة ندمه من زوال الجبال أي الامور العظام الشبيهة بالجبال فعند الله أعظم منه كناية
أنا أشجع من فلان وان كان معه اللوازل اه أشموني (قوله ما كان زيد ليفعل) زيد اسم كان
وخبرها محذوف عند البصر بين تعلقت به اللام الجارة للمصدر المنسبك من أن والفعل أي ما كان زيد
مريد الفعل كذا وجعل الكوفيون الخبر جملة الفعل والفاعل واللام زائدة لتوكيد النفي وهي الناصبة
بنفيها أي ما كان زيد يفعل كذا وتبعهم المصنف الا أنه جعل النصب بأن مضمره بعد اللام فهو قول
مركب لكن يؤيد الاول التصريح بالخبر في قوله سموت ولم تكن أهلا للسمو * (قوله بحيث أو لا) أجد
من قول التسهيل الواقعة موقع الى أن أو الا أن لان ان مقبرة بعد أو لا انها واقعة موقعها حتى يستغنى عن
تقديرها ولا نحتاج معنى كلاًهما يصلح لأرغائية كماله والتعليل اذا كان ما بعده عاملة لما قبلها نحو لا راضين
الله أو يغفر لي فهذا خارج عن عبارة التسهيل ولا تصح فيه الغاية لايها انقطاع الارضاء عند حصول
الفقران وليس مراد أو تعين الغاية فيما يحصل شيئا فشيئا نحو لا تنظر نهأ ويحيى والاستثناء فيما يحصل دفعة
نحو لا قتلته أو يسلم ويحتمل الثلاثة لازمة لك أو تفضيلى حتى والمعنى على الاستثناء لازمة لك في جميع الازمان
الازمن القضاء أي وقت انتهائه وخرجت أو التي لا تقدر بما ذكر بان تكون لمجرد العطف فلا ينصب الفعل
بعدها الا اذا عطف على اسم خالص كاسياني (قوله لاستسهلن الخ) احتمال التعليل فيه أظهر من الغاية
بل يحتمل الاستثناء أيضا كما قاله أبو حيان (قوله فأدرك منصوب بان) أي وهو مؤثر بعصره معطوف
بأو على مصدر متصدي من الكلام السابق أي ليكون معنى استسهل أو أدرك وكذلك يقاس الباقي (قوله
وكننت اذا غمزت) بالغين المحجمة والزاي أي عصرت وهزرت الرمح والقناة بالقاف والدون والكعوب
هي النواشر في أطراف الانابيب وهذه استعارة تمثيلية حيث شبه حاله اذا أخذ في اصلاح قوم انصفو

بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التي يشاعنها الفساد لأن يحصل صلاحهم بحاله اذا غمز قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها عما يمنع اعتدالها ولا يفارق ذلك الا اذا استقامت ويظهر صحة التعليل فيه (قوله وبعد حتى) متعلق باضمار الذي هو مبتدأ وحتم خبره وهكذا حال من الضمير في حتم أو متعلق به أى اضمار أن بعد حتى حتم كهذا الاضمار السابق في انتم حتم وعلى هذا فقولوه هكذا أحشوفان جعل متعلقا باضمار أو خبر عنه وحتم خبر ثان محي به ليبان وجه الشبه لا خيال ان التشبيه في مطلق النصب ما فليس حشوا (قوله حتى) أى الجارة للصندر المنسبك من ان الفعل وتكون غائية ان كان ما بعده غاية لما قبلها ككشاله وتعليلية ان كان ما قبلها علة لما بعدها كاسلم حتى تدخل الجنة وكشال المائن ولا تصح فيه الغاية لايهام ترك الجود عند حصول السرور وليس مراد أو يحتملها حتى نفي إلى أمر الله زاد في التسهيل كونها بمعنى الا وهو ظاهر في قوله

(ص)

و بعد حتى هكذا اضماران

حتم كجد حتى تسردا حزن

(ش) وما يجب اضماران

بعده حتى نحو سرت حتى

أدخل البلد حتى حرف جر

وأدخل منصوب بان المقدرة

بعد حتى هذا ان كان الفعل

مستقبلا فان كان حالا أو

مؤولا بالحال وجب رفعه

واليه أشار بقوله (ص)

وتلوه حتى حالا أو مؤولا *

به ارفع حتى وانصب المستقبلا

(ش) فتقول سرت حتى

أدخل البلد بالرفع ان قلته

وأنت داخل وكذا ان كان

الدخول قد وقع وقصدت

به حكاية الحال الماضية نحو

كنت سرت حتى أدخلها

ليس العطاء من الفضول سماحة * حتى تجود وما لديك قليل

اذ يصح التعليل وهو ظاهر ولا غاية لايهامها انقطاع نفي ما قبلها عند ثبوت ما بعدها وليس كذلك لان العطاء من الفضول ليس سماحة مطلقا أى شابه ذلك سواء جاد مع الفقراء أم لا فهي للاستثناء المنقطع أى ليست السماحة في الجود مع الغنى لكن مع الفقر وكذا قوله تعالى لن نألو البر حتى تنفقوا مما تحبون لكنها للاستثناء المتصل من عموم الاحوال أما حتى الجارة للفرد الصريح فيلزم كونها غائية لان مجرورها آخر أو متصل به كما كانت السمكة حتى رأسها وحتى مطلع الفجر وخرج بالجارة العاطفة والابتدائية وقدم را في العطف (قوله نحو سرت الخ) أى اذا قلته قبل الدخول ليسكون مستقبلا (قوله بان المقدرة بعد حتى) أى بدليل ظهورها في المعطوف كقوله

حتى يكون عزيزا من نفوسهم * أو أن تبين جيعا وهو بخنار

وجعل الكوفيون النصب بحتى نفسها ورد بعملها الجرفي الاسم الصريح ولا يعمل عامل واحد في الاسم والفعل (قوله مستقبلا) أى لان النصب بان المقدرة وهي نخاص الفعل للاستقبال فلا تدخل على الحال ولا الماضي (قوله وقصدت به حكاية الحال الماضية) أى قدرت نفسك موجودا في وقت الدخول الماضي كما أشار له الشارح بقوله كنت أو قدرت الدخول الماضي واقعا حال التسكك وعلى كل تعبير بالمضارع لاستحضار صورته العجيبة فان قدرت انصافك وقت التسكك بالعزم على الدخول وجب النصب لانه مستقبل حينئذ ناو بالاولئك قرئ قوله تعالى وزلوا حتى يقول الرسول بالنصب لغرض نافع مع ان قول الرسول وهو اليسع أو شعيبا ماض بالنسبة لزمان حكاية ذلك لنا واستقباله بالنسبة للزوال غير معتبر لكنه على تقدير انصاف الرسول وقت الحكاية لنا بالعزم على القول فصار مستقبلا ناو يلاور رفعه نافع على فرض القول واقعا حال الحكاية استحضار صورته وحاصل مسألة حتى أن الفعل بعد هان كان مستقبلا بالنسبة للتسكك وجب نصبه حتى يرجع اليها موسى أو حاضر اوقته وجب رفعه كسرت حتى أدخلها اذا قلته وقت الدخول أو ماضيا جازا الامر ان باعتبار جواز التناو يل فان قدرته حاضر اوقت التسكك على حكاية الحال وجب رفعه أو مستقبلا بتقدير العزم عليه وقت التسكك وجب النصب وانظر هل يقاس على ذلك فرض المستقبل حاضر فيجب رفعه وفرض الحاضر مستقبلا فيجب نصبه واعلم ان شروط الرفع بعد حتى ثلاثة حالية الفعل كاذكرو تسببه عما قبلها فلا رفع في سرت حتى تطلع الشمس لعدم تسببه عن السير وكونه فضلا أى ليس ركناني الاسناد فلا رفع في كان سيرى حتى أدخلها لانه خبر كان ثم ان الرفع بشرطه يفيد الاخبار بحصول السير والدخول وتسبق الثاني عن الاول والنصب يفيد الاخبار بحصول شيء واحد وهو السير وبان شيئا آخر متروك الحصول وهو الدخول ولا يفيد وقوعه وان كان معلوما من شيء آخر وكذا يقال في الزلزال

والقول (قوله وبعد فالخ) أن مبتدأ خبره نصب وبعد متعلق به وجلة رسترها حتم حال من فاعل نصب كما أشاره الشارح في الخ أو معترضة بين المبتدأ والخبر وذ كرضميران الذي في نصب لتأوله بالحرف وأنه في رسترها التأويل بالكلية ومحضين صفة لنفي وطلب (قوله المحاب بها الخ) سمي ما بعد الفاء جوابا لأن ما قبلها من النفي والطلب يشبه الشرط في أن كلا غير ثابت المضمون ويتسبب عنه ما بعدها كتسبب الجواب عن الشرط إذا عدول عن عطف الفعل بالفاء إلى نصب يفيد التسبب ومع ذلك هي لعطف المصدر المنسبك على مصدر متصيد مما قبلها والتقدير في المثال والآية ما يكون منك اتيان فتحدث ولا يكون قضاء عليهم فوهم وفي نحو استقم فتدخل الجنة ليسكن منك استقامة فدخل وفي ليت لي مالا فأتى حج ليت حصول مال لي فحجا وهكذا وهذا من العطف على المعنى والنوهم كما في المعنى فان لم يكن قبلها ما يتصيد منه مصدر بان كان جلة اسمية خبرها جامد كما أنت زيد فذكر مك فنقل الصبان عن السيوطي منع نصبه لعدم ما يعطف عليه المصدر المنسبك بل يرفع على الاستئناف أو عطف جلة على جلة بلا قصد للتسبب اه وقد يقال يمكن تصيد مصدر من لازم الجلة كما ثبت كونك زيدا فأكرامك ولذلك نظائر تقدمت ثم رأيت الاستقاطي نقل ذلك عن أبي حيان وستأتي عبارته في الاستفهام (قوله نفي محض) أي سواء كان بالحرف كشأله أو بالفعل كليس زيد حاضر أفيك كأمك أو بالاسم كانت غيرأت فتحدثنا ويلحق بذلك التشبيه والتقليل بقوله أو قد مراد بها كالمعنى نحو كانتك والعلينا فقتضمتنا وقوله أو قد فتعرفه بالنصب أي ما كنت ولا تأتينا ولا أنت وال (قوله أو طلب محض) قال سم التقييد بالمحض لا يأتى في جميع أنواع الطلب بل في الأمر والنهي والدعاء خاصة ومعنى كون هذه محضة أن تكون بفعل صريح (قوله نحو ما تأتينا فتحدثنا) نصبه إمام على معنى ما تأتينا فكيف تحدثنا من الدلالة على نفي الثاني بنفي الأول التسبب عنه أو على معنى ما تأتينا فحدثنا فجعل الثاني قيدا في الأول في نصب عليه النفي قصدا إلى نفي اجتماعهما أي ما يكون منك اتيان يعقبه تحديث ثم قد يفتى الاثنيان أيضا فيكون في الفاء معنى التسبب وقد ثبت وحده وحينئذ فالفاء للمعية بالانسبب أصلا وإنما نصب الفعل بعدها تشبيها بتلك كما قاله الرضى قال في المعنى وعلى المعنى الأول يحمل قوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا دون الثاني اذ يتبع أن يقضى عليهم بالموت ولا يموتون فليس كل مثال يصح فيه المعنيان ويتبع الثاني في نحو ما يحكم الله حكما فيجور لا تقف الجور وحده فان قصد بالفاء الاستئناف أو مجرد العطف بالانسبب ولا معية تعين الرفع إمام على معنى ما تأتينا فحدثنا بضمها مبتدأ قصدا إلى نفي الأول وإثبات الثاني فهو مستأنف أو من عطف الجمل وصورة التحديث بلا اتيان ان يكون بمحائل بينهما أو باختلاف زمنهما أي ما تأتينا في المستقبل فأنت تحدثنا الآن وإمام على معنى ما تأتينا فحدثنا نقصد بالانسبب من مجرد العطف بالانسبب ولا معية ومنه قراءة عيسى بن عمر ولا يقضى عليهم فيموتون والسبعة لا يؤذن لهم فيعتدرون ولو نصب هذا على السببية كالذي قبله جاز لكن لم يرد تناسب الفواصل (قوله فان لم يكن خالصا الخ) أي بان انتقص بالاقبل الفعل كما مثله وكان نفيا بعد نفي كما تزال تأتينا فتحدثنا بالرفع بخلاف نقضه بالابعد الفعل كما تأتينا فتحدثنا لا بخبر فقيه الوجهان كإقص عليه سيويو به وروى بهما قوله

وما قام مناقم في ندينا * فينطق الاباى هي أعرف

خلافا للصنف وابنه حيث مثله لوجوب الرفع والنهي كالنفي في النقض وعدمه (قوله وهو يشمل الأمر الخ) أي والترجي أيضا عند الكوفيين كما سبقت في المتن فالجمله مع النفي المتقدم تسمى بالاجوبة التسعة وهي مجموعة في قوله

(ص)

وبعد فاجواب نفي أو طلب

محضين ان رسترها حتم

نصب

(ش) يعني أن ان تنصب

وهي واجبة الحذف الفعل

المضارع بعد الفاء المحاب

بها نفي محض أو طلب محض

فمثال النفي نحو ما تأتينا

فتحدثنا وقال تعالى لا يقضى

عليهم فيموتوا ومعنى كون

النفي محضا أن يكون خالصا

من معنى الاثبات فان لم

يكن خالصا منه وجب رفع

ما بعد الفاء نحو ما أنت الا

تأتينا فتحدثنا ومثال الطلب

وهو يشمل الأمر والنهي

والدعاء والاستفهام والعرض

والتحضيض والنفي فالأمر

نحو ائتني فأكرمك ومنه

ياناق سبري عنقا فسيحجا
لا تطغوا فيه فيجعل عليكم
غضبى والدعاء نحو ورب
انصرنى فلا أخذل ومنه
رب وفقى فلا أعذل عن
سنان الساعين في خير
سنان

والاستفهام نحو هل تكرم
زيدا فيكرمك ومنه قوله
آمالى فهل لنا من شفاء
فيشفعوا لنا والعرض نحو
ألا تنزل عندنا فتصيب خبرا
ومنه قوله

يا ابن الكرام ألا تدنو
فتبصر ما
قد حدثوك فإراكن
سمعا

والتهخيص نحو لولا تاتينا
فتحدثنا ومنه قوله تعالى
لولا أخرنى الى أجل قريب
فأصدق وأكون من
الصالحين والتمنى نحو لويتلى
مالا فأتصدق منه ومنه قوله
تعالى يا ليتنى كنت معهم
فأفوز فوزا عظيما ومعنى
كون الطالب محضاً أن
لا يكون مدلولاً عليه باسم
فعل ولا بلفظ الخبر فإن كان
مدلولاً عليه بأحد هذين
المدكورين وجب رفع
ما بعده الفاء نحو صه فاحسن
اليك وحسبك الحديث
فإنما الناس (ص)

والواو كالفا ان تفد مفهوم
مع

مرادناه رادع وسل وأعرض لحضهم * تمنّ وارج كذاك النفي قد كلا

(قوله ياناق) مرخم ناقة والعنق بفتح حين نوع من السير ونصبه على انه صفة مصدر محذوف أى سيرا
عنقا (قوله سنان الساعين) بفتح السين أى طريقهم وفي خبر متعلق بالساعين (قوله والاستفهام)
شرط له في التسهيل أن لا يتضمن وقوع الفعل ولا يكون بحملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز لمضرب زيدا
فيجازيك بالنصب لمضى الضرب فلا يمكن تصيد مصدر مستقبل منه ليعطف عليه ولا هل زيدا أخوك
فنكرمه لعدم ما يتصيد منه المصدر قال أبو حيان وهذا لم بشرطه أحسن أمّا بنا وقد حكى ابن كيسان أن
ذهب زيد فنصبه بالنصب مع مضى الفعل بل اذا تعدى تصيد مصدر مستقبل مما قبل الفاء بقدر مصدر من
لازم المعنى فالتقدير ليكن منك اسلام بسبب ضرب زيد فجازاه منه وهل يثبت كون زيد أخاك فأكرام
منا له استعاطى وهو نص فيما ص (قوله من شفاء) اما فاعل بالظرف لاعتماده على الاستفهام أو مبتدأ
خبره الظرف ومن زائدة والتقدير هل يكون لنا حصول شفاء فتشاعة منهم ولا فرق في الاستفهام بين
الحقيقي كالمثل والانسكاري نحو من مثل زيد فيقاومه والتوبيخى فيما يظهر نحو أنما خصم زيد اذ فيه غضب
عليك وأما التقريرى الذى بعد النفي فيجوز أن يراعى فيه صورة النفي أو الاستفهام فينصب الفعل بعده
نحو أفلم يسبر واى الارض فتكون لهم قلوب وقوله

ألم أك جاركم ويكون يبنى * وبينكم المودة والاخاء

وأن يراعى معناه من الاثبات فلا ينصب لعدم تمحض النفي كقوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء
فتصبح الارض مخضرة ولرفع هذا وجه آخر وهو عدم السببية اذ رؤية انزال الماء ليست سببا فى الاخضرار
بل سببه نفس الانزال فلا يجوز نصبه صراعا للفظه كفى المعنى وقد يقال يحط التقرير به هو الانزال لا الرؤية
فالسببية موجودة ما لا فتأمل (قوله لباناقى) جمع لبانة بضم اللام فيها وهى الحاجة وانما قال بعض
الروح لانه رتب الارتداد على الرجاء والراجى شيئا فلا يجوز بحصوله فلا يحصل له شفاء تام بل بعضه بسبب
الرجاء وهذا البيت ساقط فى نسخ (قوله باسم فعل) أى سواء كان من لفظ الفعل كنزال فنحدثك بالرفع أولا
كامله ههنا ذهب الجمهور وأجاز ابن عصفور النصب بعد الاول قال فى شرح الشذور وما أجدره بان يكون
صوابا وأما المصدر النائب عن فعله فالحق نصب ما بعده كما قاله ابن هشام كضربا زيدا فيمتادب (قوله وحسبك
الحديث) مثال للطلب بالجللة الخبرية لان حسب اما اسم فعل مضارع يعنى يكفى فضمه بناء تشبيها بقول
وبعد والحديث فاعله أو اسم فاعل يعنى كاف مبتدأ والحديث خبره أو بالعكس فضمه اعراب (قوله
والواو كالفا) مثلها مائهم عند الكوفيين فينصب الفعل بعدها كحديث لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم ثم
ينتقل فيه وجوز المصنف فيه الرفع والنصب ويجوز الجزم أيضا أفاده الشنوائى (قوله ان تفد مفهوم مع)
حذف جواب الشرط مع ان فعله ليس ماضيا للضرورة أى فهمى كالفاء فى نصب المضارع بعدها فى المواضع
المدكورة بان مضمره وفى أنها عاطفة للمصدر المنسبك على مصدر متصيد مما قبلها كما صرحوا به واستظهر
الساميى قول الرضى بأنها ليست للعطف بل هى بمعنى مع أو لاجال المصدر بعدها مبدأ حذف خبره لكثرة
الاستعمال فعنى قم وأقوم قم وقيامى ثابت أو مع قيامى لان العطف يفوت النص على المعية أى ليسكن قيام
منك وقيام منى (قوله ينصب فيها كلها) لم يسمع النصب مع الواو الا فى خمسة النفي والأمر والنهي والاستفهام
والتمنى وقاسه النحويون فى الباقي وقسم مثل الشارح للاربعة الاولى ومثال التمنى يا ليتنا نرد ولا نكذب
بآياتنا بناونكون بنصبها المحزنة وحفص (قوله ولما يعلم الله الخ) أى لم يكن لله علم بمجاهد مصاحب للعلم

بصبركم

(ش) يعنى ان المواضع التى ينصب فيها المضارع باضمار أن وجوبه

الفاء ينصب فيها كلها بان مضمره وجوبه الواو اذا قصد بها المصاحبة نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين وقول الشاعر

فقلت ادعى وادعوان اندى * لصوت أن ينادى داعيان وقوله لانه عن خلق وثاني مثله * عار عليك اذا فعلت عظيم وقوله ألم لك جاركم ويكون بيني * وبينكم المودة والاخاء واحترز بقوله ان نفسمفهوم مع عما اذا لم تفقد ذلك بل أردت التشريك بين الفعلين وأردت جعل ما بعد الواو خيراً لمبتدأ محذوف فانه لا يجوز حينئذ انصب ولهذا جاز فيما بعد الواو في قولك

(١١٧)

لانا كل السمك وتشرب اللبن ثلاثة أوجه الجزم على التشريك بين الفعلين نحو لانا كل السمك وتشرب اللبن الثاني الرفع على ضمير مبتدأ نحو لانا كل السمك وتشرب اللبن أي وأنت تشرب اللبن الثالث النصب على معنى النهي عن الجمع بينهما نحو لانا كل السمك وتشرب اللبن أي لا يكن منك أن نأكل السمك وأن تشرب اللبن فتنصب هذا الفعل بان مضمره

(ص)

وبعد خبر النفي جزم ما عتمد * ان نسقط الفاء والجزاء قد قصد

(ش) يجوز في جواب خبر النفي من الاشياء التي سبق ذكرها ان تجزم اذا سقطت الفاء وقصد الجزاء نحو زرتي أنزرك وكذلك الباقي وهل هو مجزوم بشرط مقدر أي زرتي فان زرتي أنزرك أو بالجلة قبله قولان ولا يجوز الجزم في النفي فلا تقول ما تاتينا نحدثنا (ص)

ونشرط جزم بعد نهى ان نضع

ان قبل لادون بخلاف يقع

بصركم لعدم الصبر فلا يعمله الله تعالى ومعنى تعلق علمه بالمعذوم انه يعلم عدمه لا وقوعه لان علم المعذوم واقعه جهل (قوله فقلت ادعى) أصله ادعوى بضم الهمزة والعين حذفت كسرة الواو للثقل ثم الواو للساكنين فكسرت العين لمناسبة الياء وأما الهمزة فيجوز ضمها نظر الأصل وكسرهما نظرا للاكن اه اسقاطي وقوله أندى اسم ان من الندى بفتح النون مقصورا وهو بعد ذهاب الصوت وأن ينادى خبرها أو عكسه (قوله عار عليك) خبر محذوف أي ذلك عار وعظيم صفته وجلة اذا فعلت معترضة بينهما (قوله على التشريك بين الفعلين) أي في النهي فكل منهما منهي عنه استقلالاً وقال الساماني الجزم ليس ناصي النهي عن كل الابعادة لا فان لم تعد احتمال النهي عن المصاحبة وردده الشعمي بانه احتمال بعيد (قوله وأنت تشرب اللبن) يحتمل على هذا انه نهى عن الاول واباحة للثاني وهو المشهور فالواو استثنائية أي ولك شرب اللبن ولا يتعين حينئذ تقدير أنت بل هو لتحقيق معنى الاستثناء كما جرت به عادة النحويين ويحتمل انهى عن المصاحبة على ان الواو للحال فيتمتعين بتقدير المبتدأ لان المضارع المثلث لا يقع حالاً مع الواو مفني (قوله ان نسقط الفاء) أي لم توجد الآن سواء وجدت قبل ثم سقطت أم لم توجد أصلاً وخرج بها الواو فلا يجزم عند سقوطها (قوله وقصد الجزاء) أي بان قصدت نسب الفعل عن الطالب فان لم يقصد وجب الرفع اما على الوصف ان كان قبله نكرة نحو فهب لي من له نك وليا برئى بالرفع أو على الحال نحو ولا تمنن تستكثر أو على الاستثناء كقوله * وقال رائد هم ارسوا نزلوا * ويحتمل الحال والاستثناء قوله تعالى وألقى ما في يمينك تلقف بالرفع فاضرب لهم طر يقافى البحر يسا لا تخاف ويحتمل هذا الوصفية أيضاً لا تخاف فيه ومما يحتمل الثلاثة قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم ولكن الحال من فاعل خذ لا من صدقة لانها نكرة (قوله بشرط مقدر) أي مع فعله بعد الطلب وهذا من ذهب الجمهور وهو المختار ويتعين تقدير ان لانها أم الباب لتصريحهم بانه لا يحدف غير هار لا يرد أن قوله تعالى قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة لو كان تقديره ان تقل لهم ذلك يقيموا لم يتخلف عنها أحد لوجود الشرط وهو القول مع ان التخلف واقع لان القول ليس شرطاً تاماً لا مثقال بل لا بد منه من التوفيق فتقدير (قوله أو بالجلة قبله) أي فالجزم نفس الجلة اما لنيابتها عن حرف الشرط كما ناب ضرب با عن اضرب في العمل أو لتضمنها معنى حرف الشرط كما قيل بكل وبقي قول رابع تركه الشارح لانه أضعفها وهو أن الجزم بلام الامر مقصرة (قوله قبل لا) جعل الشاطبي والمكودي لانه نافية باعتبار ما بعد دخول ان وجعلها غيرهما ناهية باعتبار ما قبل دخولها (قوله الا بشرط الخ) لهذا الشرط أجمع السبعة على رفع تستكثر حالاً من فاعل تمنن لعدم صحة ان لاتمنن تستكثر وأما جزمه في قراءة الحسن فعلى انه بدل كل من تمنن لانه بمعنى ما أي لا تستكثر ما نعمت به وتعدده على الغير وكذا قوله صلى الله عليه وسلم من أكل من هذه الشجرة يعني الثوم فلا يقر بن مسجدنا يؤذنا يجزم يؤذ بدل اشتمال من يقرب لاني جواب النهي اذ لا يصح ان لا يقر به يؤذنا فان جعل معنى الآية تستكثر من الثواب أي تزدد منه صح كونه جواب النهي لصحة ان لاتمنن أي تعدد النعم على الغير تزددنوا (قوله وأجاز ذلك السكاسي) أي تمسك بالآية والحديث المذكور وبالقياس على جواز النصب بعد الفاء في لادن من الاسدياً كالك ورد بتخريج الآية والحديث على ما صر وبان النصب لا يقاس عليه لوجوده بعد النفي ولا جزم بعده اه وفي هذا نظر لتجوز الكوفيين الجزم بعد النفي أيضاً (تنبية) شرط

(ش) أي لا يجوز الجزم عند سقوط الفاء بعد النهي الا بشرط أن يصح المعنى بتقدير دخول ان الشرطية على لا فتقول لادن من الاسدياً تسلم يجزم تسلم لادن من الاسدياً ولا يجوز الجزم في قولك لادن من الاسدياً كالك اذ لا يصح ان لادن من الاسدياً كالك وأجاز ذلك السكاسي بناء على انه لا يشترط عنده دخول ان على لا جزمه على معنى ان تدن من الاسدياً كالك

(ص) والامر ان كان بفعل فلا * تنصب جوائزه وجزءه اقبالا (ش) قد سبق انه اذا كان الامر مدلولاً عليه باسم فاعل أو بلفظ الخبر لم يجر نصه بعد الفاء وقد صرح بذلك هنا فقال متى كان الامر بغير صيغة افعال ونحوها فلا تنصب جوابه لكن لو أسقطت الفاء جزمته كقولك مع أحسن اليك وحسبك (١١٨) الحديث يتم الناس واليه أشار بقوله وجزمته اقبالا (ص)

والفعل بعد الفاء في الرجا نصب

كنصب ما الى التثنية ينصب (ش) أجاز الكوفيون قاطبة أن يعامل الرجا معاملة التثنية في نصب جوابه المقرون بالفاء كما ينصب جواب التثنية وتابعهم المصنف وما ورد منه قوله تعالى اذلى أبلغ الاسباب أسباب السموات فاطمعه في قراءة من نصب أطلع وهو حنص عن عاصم (ص) وان على اسم خالص فعمل عطف

تنصبه أن ثابتاً أو منصرفاً (ش) يجوز أن ينصب بان محذوفة أو مذكورة بعد عاطف تقديم عليه اسم خالص أى غير مقصوده معنى الفعل وذلك كقوله للباس عبادة وتقر عيني * أحب الى من لبس الشفوف فتقر منصوب بان محذوفة وهى جائزة الخلف لان قبله اسم صريحاً وهو لبس وكذلك قوله

انى وقتلى سليكا ثم أعقله * كالشور يضرب لمعاذات البقر فأعقله منصوب بان

محذوفة وهى جائزة الخلف لان قبله اسم صريحاً وهو وقتلى وكذلك قوله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فإذ لم يجز النصب نحو

الجزم بعد الامر وغيره من أنواع الطلب غير النهى صحة وضع ان الشرطية وحدها موضعه كاحسن اليك أحسن اليك بخلاف لأحسن اليك فلا يجوز اذ لا يناسب ان نحسن الى لأحسن اليك ونحو أن يبيتك أزرك أى ان تعرفني به أزرك بخلاف أين يبيتك أضرب زيداً في السوق وقس الباقى (قوله) أجاز الكوفيون أى دون البصريين وجعلوا نصب أطلع في جواب ابن أوله فطفه على الاسباب على حد * لولا توقع معترفاً ضيه * أو بتضمين لعل معنى التثنية ليندفع الاعتراض بان الترجى انما يكون في الممكن القريب واطلاع فرعون وبلوغه الاسباب محال وقد دفع به ادعى قرينه لقصد التلبيس على قومه فأنى بلعل قال في الارتشاف وماع الجزم بعد الترجى يؤيد الكوفيون (قوله) المقررون بالفاء مثلها والمعية كما مر (قوله) فعل عطف فيه مسامحة لان المعطوف في الحقيقة المصدر المنسبك (قوله) بعد عاطف مراده به خصوص الوار والفاء ونحوه وأولاً لم يثب عليها لعدم سماعه (قوله) اسم خالص أى من شائبة الفعلية وهو الجامد المحض مصدراً كان كما مثله وغيره كقولنا زيد ويحسن الى هلكتك وكقولنا ولولا رجال من رزام أعزة * وآل سبع أو أسوءك علقماً

ينصب أسوء عطف على رجال وعلقه منادى مرخم علقمة (قوله) للباس عبادة الصواب كما في نسخ وليس بالوار عطف على قولها قبله

لميت تخفق الارياح فيه * أحب الى من قصر منيف

والشفوف هو اللباس الرقيق الذى لا يحجب ما وراءه (قوله) انى وقتلى سليكا بالتصغير اسم رجل كان قد مرى بامرأة من خثعم فوجدها وحدها فوق عليها فآخبر به هذا الشاعر فقتله ثم علقه أى دفع ديته فقال البيت تمثيلاً لحاله حيث ضرب نفسه لنفع غيره بحال الثور الذى يضرب لتشرب البقر لان انثائها اذا عافت الماء أى امتنعت منه لا تضرب لانها ذات لبن وانما يضرب الثور لتفزع هي وتشرب فضرِب الثور لنفع غيره (قوله) لان قبله اسم صريحاً محال (ش) اعترض بان وقتلى مؤول بالفعل بدليل نصبه سليكا على المفعولية وأجيب بان المصدر العامل لا يؤول بالفعل وحده بل مع سابقه فهو اسم تأويل (قوله) لولا انى متوقع لارضاع كل من سألنى ما كنت أؤثر على أنزاي بالعطاء أحداً بل أقتصر عليهم (قوله) فيرسل منصوب أى لغير نافع عطف على وحياء الاستثناء مغرغ من الاحوال على تقدير ما يوجد تكليم الله بشراً في حال من الاحوال الا في حال كونه موحى اليه أى ملهمه كأم موسى أو مسمعه له من وراء حجاب كوسى أو مرسله اليه وسولا كمادة باقى الانبياء فكلمها نصب على الحال وتحتل المفعولية المطلقة على معنى الاتكليم وحى أو تكليم من وراء حجاب أو تكليم ارسله على هذين فكان تامة وأن يكلمه فاعلمها أو ناقصة وعلى الثاني خبرها وحياً أى ما كان تكليم الله بشراً الاتكليم ايحاء الخ ولشمر متعلق بكان أو تبين فهو خبر المحذوف أى ارادنى لبشرأ ومضغول لمحذوف أى لبشرأ معنى (قوله) لم يجز النصب أى مع الاسم المقصود به معنى الفعل كما مثله أمام غير الصريح بان كان مصدر امتوهما كالتصيد ما قبل فاء السببية فيجب اضمار ان كما مر ولم يجعل هذا كالاسم الصريح

لانه

وكذلك قوله

لولا توقع معترفاً ضيه * ما كنت أؤثر أنزاي على تربى فارضيه منصوب بان محذوفة جوازاً بعد الفاء لان قبله اسم صريحاً وهو توقع وكذلك قوله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيرسل منصوب بان الجائزة الخلف لان قبله وحياً وهو اسم صريح فان كان الامم غير صريح أى مقصود به معنى الفعل لم يجز النصب نحو

الطائر في غضب زيد الباب في غضب يرفع لانه معطوف على طائر وهو اسم غير مصرح لانه واقع موقع الفعل من جهة انه صلة لال وحق الصلة ان تكون جلة فوضع الطائر موضع يطير والاصل الذي يطير فلما

(١١٩)

جاء بالعدل عن الفعل الى اسم الفاعل لاجل ال لانها لا تدخل الاعلى الاسماء (ص)

وشذ حذف أن ونصب في سوى * مامر فاقبل منه ما عدل روى

(ش) لما فرغ من ذكر الاماكن التي ينصب فيها بأن محذوفة اما وجوبها واما جوازها ذكر ان حذف أن والنصب بها في غير ما ذكر شاذ لا يقاس عليه ومنه قولهم مره يحفرها بنصب يحفر رأى مره أن يحفرها وقولهم خذ اللص قبل يأخذك أي خذ اللص قبل أن يأخذك ومنه قوله

ألا بهذا الزاجري أحضر الوغى * وأن أشهد اللذات هل أنت مغلدي في رواية من نصب أحضر أي أن أحضر (ص)

(عوامل الجزم) بلا ولا طالباً ضع جزمنا في الفعل هكذا لم ولما واجزم بان ومن وما ومهما * أي متى أيان أين اذا وحيثما أنى وحرف اذا * كان وباقي الادوات أما (ش) الادوات الجازمة للمضارع على قسمين أحدهما ما يجزم فعلا واحدا وهو اللام الدالة على الامر نحو

لانه غير موجود (قوله الطائر) مبتدأ خبره الذباب (قوله في سوى مامر) هو عشرة يجوز الاضمار في خمسة لام كي والعطف على اسم خالص بالواو والفاء أو ثم أو وأوجب في خمسة لام الجود وحتى وأو بمذاها وفاء الجواب والواو المعية ويزاد في التعليلية فان المصنف لم يذكرها والاضمار بعدها واجب عند البصريين دون الكوفيين ويزاد ايضا ما سمي من جواز نصب الفعل المقرون بالفاء والواو بعد الشرط أو الجزاء فانه بان مضمر وجوباً وما عد ذلك لا يجوز فيه حذف ان (قوله شاذ لا يقاس عليه) أي عند البصريين وقاسه الكوفيون ومن وافقهم تصريح (قوله ألا بهذا) الاستفتاحية وأما من ادعى وذا صفت في محل رفع والزاجري بدل من ذا أوصفه وأحضر في تأويل مصدر حذف جاره أي عن حضور الوغى وحسن حذف أن في ذلك وجودها فيما بعدها على حد تسمع بالمعدي خبر من أن نراه بنصب تسمع بخلاف مره يحفرها فانه حذف بلا دليل وخرج محذوف مع النصب حذفها مع رفع الفعل فأجازة الأخفش وجعل منه أفغير الله تأمر وفي أعيد وتسمع بالمعدي خبر برفع أعيد وتسمع وظاهر شرح التسهيل موافقته حيث قال في ومن آياته بر يك البرق أن يحذف ربي في الفعل مر فوعا وهذا هو القياس لان الحرف عامل ضعيف فحذفه يطل عمله اهـ ونذهب قوم الى أن الحذف في غير ما مر سماعي مطلقا رفع أو نصب قيل وهو الصحيح ويحتمل شرح التسهيل بان يرجع قوله وهذا هو القياس الى الرفع بعد حذف ان فقط لا الى الحذف أيضا والله سبحانه وتعالى أعلم

(قوله طالبا) أي أمرا أو ناهيا أو داعيا أو ملتصقا (قوله وحرف) خبر مقدم عن اذا (قوله ما يجزم فعلا واحدا) أي أصالة والافقدي يجزم أكثر بعطف أو بدل (قوله الدالة على الأمر) أي وضعها وان استعملت في غيره كالأخبار في فليمدد له الرحمن ممددا والتهديد في ومن شاء فليذكر وكذا يقال في لا الناهية واعلم أن الغالب في لام الأمر جزمها فاعل الغائب كشأنه وكذا الفعل المجعول للتمسك والمخاطب نحو لا تكرم وتكرم يازيد لان الأمر فيهما اللغائب وتقل في فعلهما المعلوم والثاني أقل لان له صيغة تخصه وهي فعل الأمر فيستغنى به عن اللام ومنه قراءة في رأس فبذلك فلتفرحوا وحسبنا الله لئلا نخذوا مصفكم ومن الاول ولتحمّل خطاياكم قوموا غلأصل لتكم والفاء فيه لعطف جلة طلبية على مثلها الزائدة على الأظهر ويروي فلاصلي بالنصب على انها لام كي والفاء زائدة ويروي بسكون الياء تخفيفا وهذا اللام مكسورة جملة على لام الجر لانها تقابلها في الاختصاص بالأفعال كمثلها بالاسماء والشيء يحتمل على مقابلة وسليم تفتحها كلام التبداء وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر ونحو يكها بعد ثم أجود والاصح أن حذفها خاص بالشعر بعد القول وغيره كما قاله السيوطي (قوله الدالة على النهي) خرج الزائدة والناحية وجوز الكوفيون جزم النافية اذا صلح قبلها كي لحكاية الفراء بطلت الفرس لا ينفلت بالرفع والجزم واجب بان الجزم على توهم الشرط قبله أي ان لم أر بطله ينفلت وجزم الناهية فعل الغائب والمخاطب كثير وفعل التمسك قليل جدا لان أمر الشخص ونهيه لنفسه خلاف الظاهر الا ان كان مجعولا فيكثر لان النهي غير التمسك كما في التوضيح كلا أخرج أي لا يخرجني أحد (قوله وهما للنفى الخ) أي يشتركان في النفي والاختصاص بالمضارع وقلب معناه وجزمه وكذا في الحرفية ودخول الهمزة عليهما مع بقائهما على عملهما نحو لم نسمع

* ألما أصح والشيب وانزع * وخرج بلما هذا لما الحينية فتختص بالماضي لفظا ومعنى كما مر في الاضافة ولما الایجابية وهي التي بمعنى الافتختص بالجل الاسمية نحو ان كل نفس لما عليها حافظ أو بالماضي لفظا لا معنى كأنشدك الله لما فعلت كذا أي ما أسألك الأفعلة فلا يدخلان على المضارع أصلا (قوله ولا يكون الخ)

ليقيم زيد على الدعاء نحو ليقض علينا ربك ولا الدالة على النهي نحو قوله تعالى لا تحزن ان الله معنا وعلى الدعاء نحوور بنا لا تؤاخذنا ولمما وهما للنفى ويختص بالمضارع ويقلبان معناه الى المضى نحو لم يقم زيد ولمما يقيم عمر ولا يكون المنفى بلما لا متصلا بالحال

أشاره إليه من ما يترقان فيه فتختص لما وجوب اتصال نفسيها بحال النطق وأما في لم فقد اتصل بحولم بل ولم يوفه
وقد ينقطع بحولم يكن شيئا مذكورا أي ثم كان وبقرب نفسيها من الحال فلا يجوز لما يقيم بدق العام الماضي
بخلاف لم ويكون منفيها متوقع الحصول غالباً نحو لما يذوقوا عذاب أي إلى الآن ماذا قوه وسيدوقونه قال
الزحشري ولذا كان قوله تعالى ولما يدخل الإيمان في قلوبكم مشعرا بإيمانهم به دلان توقعه تعالى محقق
الحصول ومن غير الغالب ندم ابليس ولما ينفعه الندم ويجوز حذف مجزومها اختيار الدليل كقاربت
المدينة ولما أي ولما أدخلها ولا يحذف في لم الاضرورة وهو أحسن ما خرج عليه قراءة وإن كلاً لما يوفينهم
بشأن ولما أي لما هم ماوا كما قهره ابن الحاجب بدليل ذكر الاشقياء والسعداء ومجازاتهم واختار ابن هشام
لما يوفوا أهم ما لهم بدليل ليوفينهم لأن التوفية متوقعة بخلاف لا همال وأجاب الدماميني بأن توقع ما بعدها
أغلب كما مر على أن التوقع قد يكون من غير المتكلم ولا شك في توقع الكفار لا همال بدليل استرسالهم
في القبائح ونحتمل لم بضد ما مر وبصاحبة الشرط كالولم وإن لم تفصل من مجزومها اضطرارا كقوله

فاضحت مغانيها قفار ارسومها * كان لم سوى أهل من الوحش توهلي

وقد لا تجزم بحولم يوفون بالخارجيل والنصب به لغة كقراءة ألم نشرح وقوله

في أي يومى من الموت أفر * أيوم لم يقدر أم يوم قدر

بفتح نشرح و يقدر و رد بحمله على التوكيد بالنون الخفيفة ثم حذفها وبقاء الفتحة دلالة عليها قاله في شرح
الكافية وفيه شذوذ أن توكيد المنفى لم يحذف النون لغير وقف ولا ساكن (قوله والثاني ما يجزم فعلين)
أي غالباً وقد يجزم فعلاً وجلة كما سيمثله الشارح وقد يجزم فعلاً واحداً كما سيأتي في قوله

* وبعد ما مضى رفعك الجزأ حسن * وإنما عمت هذه الادوات في شيئين دون حروف الجر لا فادتها
ربط الثاني بالاول فكأنهما مثنى واحد وقيل الادوات لم تعمل الا في الشرط والشرط وحده عمل في الجواب
أو هو مع الاداة لضعفها وحدها وقيل الشرط والجواب مجازاً ثم إن الجواب إن كان مضارعاً وماضياً خالياً
من الفاء فالفعل نفسه مجزوم لفظاً ومجلاً ولا محل لجلته بكلمة الشرط لاخذ الجازم مقتضاه فلا يتسلط على محل
الجللة وإن كان غير ذلك مما يقتضيه بالغاء أو اذا الفعالية فمجموع الجللة مع الغاء أو اذا في محل جزم لانه لو وقع
موقعه فعل يقبل الجزم الجزم فلا يتسلط الجازم على أجزاء الجللة هذا ما في المعنى والكشاف وقال الدماميني
وأقره الشمني الحق أن جملة الجواب لا محل لها مطلقاً إذ كل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها اه ولا يقال
انها واقعة موقع المفرد وهو الفعل القابل للجزم لانها لم تقع موقعه وحده بل مع فاعله الذي يتم الكلام به كما يتم
بهذه الجملة فتأمل فعلى الاول لو كان اسم الشرط مبتدأ كانت جملة الجواب في نحو من يقوم فاني أكرمه في محل
جزم ورفع باعتبارى الشرط والخبرية بناء على أن الجواب هو الخبر وعلى الثاني محل الخبرية فقط كهي في
نحو من يقوم أكرمه انما قال ظهوراً لشرط في الفعل (قوله وهي ان) هي أم الباب وقد تكون نافية كليس
ومخففة من المشددة كما مر في باب ما وزائدة كقوله

ورج الفتى للخير ما ان لقيته * على السن خير الا يزال يزيد

ونحو زيد وان كان كثر ماله بخيل فهي فيه زائدة على التحقيق لجرد الوصل أي وصل الكلام ببعضه والواو
للحال أي زيد بخيل والحال أنه كثر ماله وقيل شرطية حذف جوابها للدلالة عليه ببخيل والواو للعطف على
مقدراً أي ان لم يكثر ماله وان كثر فهو بخيل لكن ليس المراد بالشرط فيه حقيقة التماثل اذ لا يتعلق على
الشيء وتقيضه معاً بل التعميم أي انه بخيل على كل حال (قوله وما تفعلوا الخ) ما مع شرط جازم مفعول
مقدم لفعل الشرط وهو تفعلوا أي أي شيء تفعلوا ومن خير بيان لما حال منها على قاعدة البيان وفيه اكتفاء
أي ومن شر وبعبارة جواب الشرط أي يجاز كبه من اطلاق السبب وهو العلم على المسبب وهو الجزاء

والثاني ما يجزم فعلين
وهي ان نحو وان تبسوا
ما في أنفسكم أو تخفوه
بحاسبكم به الله ومن نحو
من يعمل سوءاً يجز به
وما نحو وما تفعلوا من خير
يعلمه الله وما نحو وقالوا

وحاصل اعراب أسماء الشروط وكذا الاستفهام ان الاداة ان وقعت على زمان أو مكان فهي في محل نصب على الظرفية لفعل الشرط ان كان تاما نحو متى تأتني وأيان تؤمنك وحيثما تستقيم الخ وظرف خبره ان كان ناقصا كإنيما تكونوا بذكركم الموت فإنها ظرف متعلق بمحذوف خبر تكونوا الذي هو فعل الشرط وبذكركم جوابه وان وقعت على حدث ففعل مطلق لفعل الشرط كأي ضرب تضرب اضرب أو على ذات فان كان فعل الشرط لازما نحو من يقيم أضربه فهي مبتدأ وكذا ان كان متعديا واقعا على أجنبي منها نحو من يعمل سواء يحجز به وخبره ماجة الشرط أو الجواب أو هما معا أقوال فان كان متعديا واسط على الاداة فهي مفعوله نحو وما تفعلان من خير ومن يضرب زيداً أضربه وإن ساط على ضميرها أو على ملابسه فاشتغال نحو من يضربه أو من يضرب أخاهم يضربه فيجوز في من كونها مفعولا لمحذوف يفسره فعل الشرط أو مبتدأ وفي خبره ما مر وانما كان العامل في الاداة هو فعل الشرط لا الجواب عكس اذ الان رتبة الجواب مع متعلقاته التأخير عن الشرط فلا يعمل في متقدم عليه ولانه قد يفتقر بالفاء أو اذا الفجائية وما بعدهما لا يصلح فيما قبلهما واغتر ذلك في اذالتهما مضافة لشرطهما فلا يصلح للعمل فيها كما مر في الاضافة (قوله مهماتنا الخ) مهماتنا شرط امام مبتدأ في خبر ما مر ومفعول محذوف يفسره فعل الشرط وهوات على حذر يد امررت به والاول أرجح لما مر في الاشتغال ومن آية بيان للمهما فهو حال منها أو من هاء به العائدة اليها والضمير في بهاء عائد على آية كما اختاره في اللفظ لا على مهمات وقوله فإني نحن الخ جواب الشرط والارجح كون ما تحجز به لامهلة لان الخبر بعدهم يأتي في القرآن مجرودا من الباء الامنصوب بالاولى الخ عليه فمؤمنين اما في محل نصب خبر ما أو رفع خبر نحن (قوله أيما تدعو) أي اسم شرط مفعول ثان لفعل الشرط وهو تدعو لانه بمعنى تسموا كما في البيضاوي وحذف مفعوله الاول وتنوين أي عوض عن المضاف اليه أي أي اسم تسموه وماصمة لتأكيد الابهام في أي وكان أصل الكلام أيما تدعو فهو حسن فوقع فيه الاسماء موقوع الجواب للبالغة (قوله تعشو) حال من فاعل تات فهو مرفوع لا مجزوم من تشايعشوا اذا أتى نار ابرجوعندها القرى (قوله أيما الريح الخ) صدره * صعدة نابتة في حائر * أي تلك المرأة كالصعدة أي الريح في اللين والاعتدال والحائر بالخاء والراء المهملتين مجتمع الماء وخمسه بالذ كر لان النابت فيه أضرم من غيره (قوله وانك اذماتات) من الاتيان أي تفعل وكذا آتياء بروي تاب وآيما من أبي ياتي اذا امتنع (قوله نجاحا) أي ظفرا بالمراد وغابر الازمان يطلق على المستقبل كإنيما تدعو على الماضي أيضا (قوله الان واذما) فان حرف اتفاقا واذما على الاصح فهما مجردا لتعليق لا محل لهما والبواق أسماء اتفاقا الامهما فاعلى الاصح وقد علمت اعرابها وكما ظروفي الامن وما مرهما فن للتعميم في ذوى العلم وما مرهما لفبرهم فهما بمعنى واحد وقيل مهمات اعم من ما والاى فيحسب ما تضاف اليه من ظرف وغيره والظرف اما زما في وهو متى وأيان فهما التعميم الازمنة وقيل أيان خاصة بالمستقبل ولو غير شرطية فلا يقال أيان خرجت أو مكاني وهو أين وأني وحيثما فهي لتعميم الامكنة فمثلة الادوات الجزمة فعلمين أحد عشر وهي بالنظر لا اتصالا بما بعدهم ثلاثة أقسام نظمها بعضهم بقوله

تلتزم ما في حيثما واذما * وامتنعت في ما ومن ومهما

كذلك في أي وابقها أي * وجهان اثبات وحذف ثبنا

ولم يبد كرا المصنف منها اذا وكيف ولولان المشهور في اذا لا تجزم الا في الشعر كما في شرح الكافية لكن ظاهر التسهيل ان جزءا في الشعر كثير وفي النثر نادر وأما كيف فقد تكون شرط غير جازم نحو ينفق كيف يشاء يصوركم في الارحام كيف يشاء وجوابها في ذلك محذوف للدلالة لما قبله وأجاز السكوفيون جزءا فقيل مطلقا وقيل بشرط اقتراحها بما وأما لو فسنا في (قوله فعلمين الخ) مفعول مقدم ليعتضين والجملة مستأنفة لانعت

مهماتنا تنابه من آية انسحرنا
بهاننا نحن لك بمؤمنين
وأي نحن أيما تدعوا فله
الأسماء الحسنى ومتى كقوله
متى تاتني تدعو الى ضوء ناره
نجد خبر نار عندها خبر موقد
وايان كقوله
أيان تؤمنك تأمن غيرنا
واذا
لم تدرك الامن منالم نزل
حنرا
وايما كقوله
أيما الريح تيميلها تمل
واذما نحو قوله
وانك اذماتات ما أنت آسر
به تلف من اياه تأمر آتيا
وحيثما كقوله
حيثما تستقيم يقدرك الله
نجاحا في غابر الارمان
وأني كقوله
خلي لي اني تاتاني تاتيا *
اخا غير ما يرضيكما لا يحاول
وهذه الادوات التي تجزم
فعلمين كلها أسماء الان
واذما فانهما حرفان
وكذلك الادوات التي تجزم
فعلا واحدا كلها حروف

(ص)

فعلمين يعنضين

شرط قدما * يتلو الجزاء جوابا وبها (ش) يعني أن هذه الأدوات المذكورة في قوله واجزم بان الى قوله أنى تقتضى جلتين احدهما
وهي المتقدمة تسمى شرطا والثانية (١٣٣) وهي المتأخرة تسمى جوابا وجزاء ويجب في الجملة الأولى أن تكون فعلية

وما الثانية فالأصل فيها ان
تكون فعلية ويجوز أن
تكون اسمية نحو ان جاء
زيدا كرمته وان جاء
زيد فله الفضل (ص)
وماضيين أو مضارعين *
تلفيها أو متخالفين

(ش) أى اذا كان الشرط
والجزاء جلتين فعليتين
فيكونان على أربعة أنحاء
الأول أن يكون الفعلان
ماضيين نحو ان قام زيد
قام عمرو ويكونان في محل
جزم ومنه قوله تعالى ان
أحسبكم أحسنكم أن أنطقكم
الثاني أن يكونا مضارعين
نحو ان يقوم زيد يقوم عمرو
ومنه قوله تعالى وان تبدوا ما
في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم
به الله الثالث أن يكون
الأول ماضيا والثاني مضارعا
نحو ان قام زيد يقوم عمرو
ومنه قوله تعالى من كان
يريد الحياة الدنيا وزينتها
نوف اليهم أجمعها لم فيها
الرابع أن يكون الأول
مضارعا والثاني ماضيا وهو
قليل ومنه قول الشاعر
من يكذبني بشئ كنت منه
كالشجاع بين حلقه والوريد
وقوله صلى الله عليه
وسلم من يقيم ليلة القدر

لقله اسمها لا يهاه أن ان واذما لا يقتضيان فعلين وعلى هذا فمفعول قوله سابقا واجزم بان محذوف للعلم به من
هذا أو ان فعلين مفعوله وجلة يقتضيان صفة حذف را بطلها أى يقتضيان ما على هذا جلة وحرف اذا ما مترضة
بين الفعل ومفعوله (قوله شرط قدما) مبتدأ وخبر والموضوع التفصيل أو خبر محذوف أى أحدهما
شرط وقدم صفة وجلة يتلو الجزاء من الفعل والفعل اما مستأنفة أو خبر ثان لشرط أو صفة ثانية له والرابط
محذوف أى يتلوه وفي نسخ شرط بالنصب فهو مفعول ليقترضين على ان جلتهم مستأنفة لانت لفعلين الذى
هو مفعول اجزم (قوله وبها) أى سعى ونائب فاعله يعود على الجزاء وجوابا لمفعوله الثاني أى ان الفعل
الثاني كما يسمى جزاء لترتبه على الاول كالثواب المترتب على الفعل يسمى جوابا بالشبه جواب السؤال في
لزوم الكلام سبقه فالترسمية بهما مجاز في الأصل ثم صار حقيقة عرفية (قوله جلتين) الاولى فعلين
كما عبر به المصنف لان الشرط لا يكون جملة أصلا ولا يكون فيه تنبيه على أن حق الجزاء كونه فعلا كالشرط
وان لم يكن لازما فيه (قوله وهو المتأخرة) أخذه من قوله يتلو الجزاء فلا يجوز تقديمه على الشرط ولا أدواته
كما هو مذهب البصريين وما تقدم على الاداة من شبه الجواب فهو دليله والجواب محذوف لاهو الجواب
نفسه خلافا للسكوفيين وكذا لا يتقدم معموله على الشرط ولا أدواته ولا معمول الشرط على الاداة اصدارها
فلا يتقدم عليها شئ من أجزاء جلتها خلافا للسكائي فيهما (قوله وماضيين) مفعول ثان لتلفيها بمعنى
تجد هما والمراد ماضيين لفظا فقط لان هذه الأدوات تقاب الماضي للاستقبال شرطا وجوابا سواء في ذلك
كان وغيره على الاصح وسواء قرن الجواب بالفاء وقدام لا وأما ما يكون فيه معنى الشرط أو الجواب أو هما
واقعا في الماضي كان كذبت قلته فقد علمته وان يسرق فقد سرق أخذه من قبل وان كان قيصة قدم من دبر
فكذبت فتقول بان المراد ان يقين في المستقبل انى كذبت قلته في الماضي فانا أعلم انك قد علمته وان يسرق
في المستقبل فأنه قد سرق أخوه وان يقين قد قيصة من دبر فاعلموا انها كذبت وقيل الجواب في
الاخير بن محذوف والمذكور تعليل له أى ان يسرق فتتأسس لانه قد سرق الخ وان تبين قد قيصة من دبر فهو
برى لانها كذبت ونظيره وان يكذبوك فقد كذبت رسل أى قبل من قبلك (قوله على أربعة أنحاء)
أى أقسام والاحسن كونها مع مضارعين لظهور أثر العامل فيهما ثم ماضيين للشاكلة في عدم التأثير سواء
كانا ماضيين لفظا أو معنى وهو المضارع المنقى بل أو مختلفين كان لم تقم فتتم كون الشرط ماضيا والجواب
مضارعا لان فيه خروجا من الاضعف وهو عدم التأثير الى الاقوى وهو التأثير وأما عكسه فخصه بالجهور
بالضرورة وأجازوه الفراء والمصنف اختيارا بدليل الحديث الذى في الشرح فقوله وهو قليل أى عند المصنف
والفراء والاولى في المعطوف على الشرط أو الجواب موافقة له مضيا وعدمه ويجوز اختلافهما (قوله من
يكذبني الخ) كذبت بفتح التاء خطا بالمندوحة والشجاء بفتح الشين المجعلة والجمع ما يشب في الخلق أى
يتعلق به من عظم وغيره والورد يدهرق شايظ في العنق (قوله وبعدهماض) امامته ليق رافع وان كان مؤخرا
لان الاصح توسعهم في الظرف كما مر أحوال من الجزاء أى رفعك الجزاء حال كونها بعدماض حسن والمراد
الماضى ولو معنى كان لم تقم أقوم بالرفع ومنه ما في حديث جبريل في تفسير الاحسان فان لم تكن تراه على
قول الصوفية ان تراه جواب الشرط أى ان غيبك عن نفسك وشهواتها رأيت مرقية حضور ومشاهدة قلبية
(قوله حسن) فيه إشارة الى أن الجزم أحسن كافى شرح الكافية والرفع عند سيدي به على تقدير تقديمه
عن الاداة الاعلى الجواب المحذوف لأنه هو الجواب فيجوز أن يفسر عاملا فيا قبل الاداة كزيدا ان أتانى

أكرم

غفر له ما تقدم من ذنبه (ص) وبعدهماض رفعك الجزاء حسن * ورفعه

بعدهماض وهن (ش) أى اذا كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا جازم الجزاء ورفعه وكلاهما حسن فتقول ان جاء زيد يقوم
عمرو ويقوم عمرو ومنه قوله

أكرمه ويمتنع جزم المعطوف عليه لانه مستأنف وذهب الكوفيون والمبرد الى انه هو الجواب بتقدير الفاء
وسبأني ان المضارع مع الفاء يرفع وجوبا لكونه خبر مبتدأ محذوف على التحقيق فالجمله الاسمية مع الفاء
في محل جزم فيجزم المعطوف على مجموعهما لا على الفعل وحده ويمتنع التفسير لان ما به الفاء لا يعمل فيما
قبلها وقيل المرفوع نفسه جواب بالفاء لان الاداة لم يظهر أثرها في الشرط الماضي ضعفت عن العمل
في الجزاء فيمتنع العطف والتفسير معا ولا يرد على المبرد ان حذف الفاء مع غير القول خاص بالضرورة لان
ذلك فيما لا يصلح لمباشرة الاداة لكون الفاء فيه واجبة والكلام الآن فيما يصلح كذا قيل وفيه مجال للنقاشه
(قوله وان اناه خليل) أي فغير من الخلة بفتح المجمة وهي الحاجة والمسغبة الجماعه ويروي يوم مسئلة
وحوم بفتح الحاء وكسر الراء المهملتين أي ممنوع (قوله وان كان الشرط مضارعا) أي غير منفي بل والا
فكالماضي كما مر (قوله وجب الجزم) أي ترجح بدليل ما بعده (قوله ضعيف) ظاهره كلفه ضعفه
لا يختص بالضرورة وهو مقتضى شرح الكافية بدليل قراءة طلحة بن سليمان أيها تذكرونوا يدرككم
الموت بالرفع قال المبرد والرفع بمضارع على حذف الفاء مطلقا كما بعد الماضي وقال سيبويه الا وجب
ذلك اذ لم يكن قبله ما يطلبه كانك في بيت الشارح والاطلاوى كونه خبرا عنه دالا على الجواب على التقديم
والتاخير ويجوز فيهما العكس وانظر لم فصل هنا واطلق حذف الجواب فيما مر ولا يأتي هنا القول الثالث
فيما مر لفقده حلتها اذ الاداة وثرة في الشرط فلم تضعف عن الجزاء وظاهر المصنف ان المرفوع يسمى جزاء
فيكون موافقا للمبرد أو معناه جزاء لدلالته عليه فيوافق سيبويه (قوله يأقرع الخ) بالضم والفتح كما مر
في نحو أزيد بن سعيد (قوله وجب اقترانه بالفاء) أي ليعحصل بها الربط بين الشرط والجزاء اذ بينهما
لا ربط لعدم صاوح الجواب لمباشرة الاداة وخضت الفاء بذلك لما فيها من السببية والتعقيب فتناسب الجزاء
السبب عن الشرط والعاقبة ولا تخذف الا في ضرورة كقوله

ومن لا يزل ينقاد لغي والصبا * سيلني على طول السلامة نادما

وقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها * والشر بالشر عند الناس مثلان

أوندور كحديث فان جاء صاحبها والاستمتاع بها (قوله كالجمله الاسمية) أورد عليه وان أطمعتموهم
انكم لمشركون وأجيب بأن الجمله جواب قسم مقدر قبل الشرط وجواب الشرط محذوف لدلالته عليه أي
أشركتم ولم تذكروا الامم الموطئة للقسم لتدل عليه لان ذكرها عند حذف القسم كيد لا واجب كما صرح
به الشمني وغيره ويتكفي دالا على القسم عدم الفاء في الجواب وجمله ما يجب اقترانه بالفاء سبعة منظومة في قوله
طلية واسمية وبجانب * وبما وقس بلن وبالتنقيس

مثال الجامدان ترفي أنا أقل منك مالا وولدا فمسي ربى والمفرون بقدان يسرق فقد سرق أخ له بالتنقيس
وان خنتهم عيلة فسوف يغنيكم الله وزاد في المعنى الجواب المقرون بحرف له المصدر كرب ومثلها كان نحو انه
من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الارض فكانما قتل الناس جميعا وكذا المصدر بالقسم أو باداة شرط نحو
وان كان كبر عليك الآية (قوله وكفعل الامر) مثله بقية أنواع الطلب من النهي والدعاء ولو بصيغة الخبر
والاستفهام وغيره نصرح لکن ان كان الاستفهام بالهزمة وجب تقديمها على الفاء لقوة نصدها بمرافقتها
في الاستفهام نحو أغن حق عليه كلمة العذاب أفأنت تنفد أو غيرها آخرها كان قام زيد فهل تكرمه
أو غن يكرمه أو فأيكم يكرمه (قوله لم يجب اقترانه بالفاء) بل ان كان مضارعا مجردا أو منفيا بلا ولم جاز
اقترانه بها كما صرح به ابن النظم قال الاسقاطي وفي الكافية والجامي ما يخالفه في الاخير ويجب رفع المضارع
مع الفاء على انه خبر مبتدأ محذوف والجمله الاسمية جواب الشرط على التحقيق لان الفعل نفسه هو
الجواب والا كان يجب جزمه وبحكم بزياة الفاء مع ان العرب التزمت رفعه معها فدل على اصلها داخله

وان اناه خليل يوم مسغبة
يقول لا غائب مالي ولا حرم
وان كان الشرط مضارعا
والجزاء مضارعا وجب الجزم
فيهما ورفع الجزاء ضعيف
كقوله

يا قرع بن حابس يا قرع

انك ان تصرع أخوك

نصرع

(ص)

واقصرن بفا حتما جوابا لاول

جعل

شرطا لان أو غيرهما لم ينجعل

(ش) أي اذا كان الجواب

لا يصلح أن يكون شرطا

وجب اقترانه بالفاء وذلك

كالجمله الاسمية نحو ان جاء

زيد فهو محسن وكفعل

الامر نحو ان جاء زيد

فأضربه وكالفعلية المنفية

بما نحو ان جاء زيد فمأ

أضربه أو ان نحو ان جاء

زيد فلن أضربه فان كان

الجواب يصلح أن يكون

شرطا كالمضارع الذي ليس

منفيا بما ولا بلن ولا مقرونا

بحرف التنقيس ولا بقدر

وكالماضي المنصرف الذي

هو غير مقرون بقدر لم يجب

اقترانه بالفاء نحو ان جاء

زيد يبحي عمرو وأقام عمرو

اقتراانه بالفاء ويجوز اقامة
اذا المفاجأة مقام الفاء ومنه
قوله تعالى وان تصيبهم سيئة
بما قدمت ايديهم اذاهم
يفنطون ولم يقيد المصنف
الجملة بكونها اسمية استغناء
بفهم ذلك من التمثيل
وهو ان تجدد الالف المكافاة
(ص)
(والفعل من بعد الجزا ان
يقترن

بالفاء والواو بثلاثين
(ش) اذا وقع بعد جزء
الشرط فعل مقرون بالفاء
أو الواو جاز فيه ثلاثة أوجه
الجزم والرفع والنصب وقد
قرئ بالثلاثة قوله تعالى وان
تبدوا ما في أنفسكم وأنخفوا
بها عنكم به الله فيغفر لمن
يشاء يجزم ويفر ورفع
ونصبه وكذلك روي بالثلاثة
قوله

فان يهلك أبو قابوس يهلك
ربيع الناس والبلد الحرام
ونأخذ بعده بذناب عيش
أوجب الظاهر ليس له سنم
روي يجزم نأخذ ورفع
ونصبه (ص)

وجزم أو نصب لفعل اثراف
أو واو بالثلاثين اكتنفا
(ش) أي اذا وقع بين فعل
الشرط والجزء فعل مضارع
مقرون بالفاء أو الواو جاز
بجزم ونصبه نحو ان يقوم
زيد ويخرج خالدا كرمك

على مبتدأ مقدر كذا في شرح الكافية نحو فن يؤمن بر به فلا يخاف أي فهو لا يخاف فان لم يكن هناك
ما يعود عليه المبتدأ المقدر قدر ضمير الشأن والقصة كقراءة ان تضل احدهما فتذكر بكسر ان ورفع
تذكر مشددا فهي أي القصة تذكر كراخ ونحو ان قام زيد فيقوم عمرو وان كان ماضيا متصرفا مجردا من قد
وما فعلى ثلاثة اضرب فان كان مستقبل المعنى ولم يقصد به وعد أو وعيد امتنع قرنه بالفاء كان قام زيد قام
عمروا وماضيا لفظا ومعنى وجبت فيه الفاء على تقدير قد كان كان قبضه الخ فان قصد بالاستقبال وعدا أو وعيدا
جاز قرنه بالفاء على تقدير قد اجراء له مجرى الماضي معنى مبالغة في تحقق وقوعه نحو ومن جاء بالسيئة فكسبت
وجوههم وجاز عدمه باعتبار استقباله (قوله وتختلف الفاء) بالمفعول تخلف واذا فاعله وهي مضافة الى
المفاجأة من اضافة الدال للدال ولهل اذا هذه حرف أرظرف زمان أو مكان خلاف (قوله جملة اسمية)
أي غير طلبية ولا منفية ولا منسوخة فتعين الفاء في نحو ان قام زيد فويل له أو فاعمر وقام أو فان عمر اقام
وأشعر مثله انه لا يربط باذا الابدان دون غيرها من الادوات وهو ما في نسخ من التسهيل قال أبو حيان وقد
تظافت النصوص على الاطلاق لكن مورد السماع ان فيحتاج في غيرها الى مماع وقد سمع بعد اذا
الشرطية نحو فاذا اصاب به من يشاء من عباده اذاهم يستبشرون اه وأفهم قوله تخلف منع جمعها مع الفاء
لانها خلف عنها وأما قوله تعالى حتى اذا فتحت بأجوج الى قوله فاذا هي شاخصة فاذا فيه مجرد التوكيد ومحل
المنع اذا كانت للربط عوضا عن الفاء اسقاطي (قوله والفعل من بعد الخ) تقدم اعراب مثله غير مصررة
(قوله الجزم) أي عطفا على الجزء ولو جملة اسمية كافي التصريح أي لما صرح عن المعنى انها مع الفاء في محل
الجزم كقراءة من يضل الله فلا هادي له ونذرهم وان تخفوها وتؤثروها الفقراء فهو خبر لكم ونكفر
يجزم بنذرهم ونكفر وقرئ بالرفع والنصب والظاهر جواز الجزم بعد كل ما قرن بالفاء لما ذكر أما على قول
السامعني لا محل لجملة الجواب مع الفاء فلا يجوز بالعطف عليها ويجعل الجزم في الآيتين على نوه شرط مقدر
أي وان يقع ذلك نذرهم ونكفر (قوله والرفع) أي استثناءا بناء على ان الفاء يستأنف بها كالواو وعطفا
على مجموع الشرط وجوابه (قوله والنصب) أي باضمار أن وجوبها كينصب بعد الاستثناء لان الجزء
يشبهه في عدم التحقق وهذا أضعفها فان اقترن الفعل بتم جاز الرفع كآية وان يقانلوكم يولوكم الادبار ثم لا
ينصرون والجزم كآية وان تتولوا يستبدل قومنا غيركم ثم لا يكونوا وامتنع النصب اذا دخل فيه ثم (قوله
يجزم بغير) أي لغير عاصم من السبعة والرفع له والنصب شاذ لابن عباس (قوله أبو قابوس) كنية النعمان
ابن المنذر ملك العرب غير مصروف للعلمية والجملة وشبهه بالبيع في الخصب وبالبلد الحرام في أمن
المنجى اليه وذئاب العيش بكسر الميم عتبة وأجب الظاهر أي مقطوعه والسنم بالفتح ما ارتفع من ظهر
البعير والمعنى تمسك بعده بطرف عيش قليل الخير كالبعير المتهزل الذي ذهب سنمه أي نبقى بعده في شدة
وسوء حال (قوله وجزم أو نصب) مبتدأ أسوغه التقسيم ولعل اما خبر أو متعلق بهما على التنازع
والخبر محذوف أي جائز أو هو الجملة الشرطية وأرظرف صفة لفعل واكتنفا بضم التاء ماض مجهول أي
حوط بالثلاثين ونائب فاعله اما على الفعل فالله لا مطلق أو الفاء والواو ثلاثية وجواب الشرط محذوف أي
جاز ذلك (قوله جازمه) أي بالعطف ونصبه أي لشبه الشرط بالاستثناء في عدم التحقق ويمتنع الرفع
لامتناع الاستثناء قبل الجزء اشعوى قال الاسقاطي وهلا جاز على الاعتراض لجواز اعتراض الجملة بين
الشرط والجزء وان صدرت بالفاء أو الواو كما صرح به في المعنى اه وقد قرأ الجمهور قوله تعالى ثم يدركه الموت
بالجزم عطفا على يخرج وجواب الشرط فقد وقع أجره على الله وقرأ الحسن بالنصب وقرأ النجدي ويحيى بن
مطرف بالرفع وخرجه ابن جني على اضاها مبتدأ أي ثم هو يدركه الموت فيعطف جملة اسمية على فعلية وهي
جملة الشرط المجزوم كذا في اعراب السمين (قوله ان المعنى فهم) أي بذلك مع علمه مما قبله فنفتنا للايضاح

وحاصله

يجزم ويخرج ونصبه ومن النصب قوله * ومن يقترب منا ويخضع ثوره * والعكس قديا في ان المعنى فهم
فلا يخش ظمنا ما أقام ولا هضم (ص) والشرط يقتضي عن جواب قديا في ان المعنى فهم

(ش) يجوز حذف جواب الشرط والاستغناء بالشرط عنه وذلك عند ما يدل دليل على حذفه نحو أنت ظالم ان فعلت فحذف جواب الشرط لدلالة أنت ظالم عليه والتقدير أنت ظالم ان فعلت فأنت ظالم (١٣٥) وهذا كثير في لسانهم وأما حكمه

وهو حذف الشرط والاستغناء عنه بالجزاء فقليل ومنه قوله

فطلقها فليست لها بكف

والايمل مفرقك الحسام

أى وان لا تطلقها يهمل

مفرقك الحسام (ص)

واحذف لدى اجتماع

شرط وقسم * جواب

ما أخرت فهو ملزم

(ش) كل واحد من

الشرط والقسم يستدعى

جوابا وجواب الشرط اما

محذور أو مقرون بالفاء

وجواب القسم ان كان

جمله فعلية مثبتة مصدرة

بمضارع أكد باللام

والنون نحو والله لأضربن

زيدا وان صدرت بماض

اقترن باللام وقد نحو والله

لقد قام زيد وان كان جملة

اسمية فبان واللام أو

اللام وحدها أو بان

وحدها نحو والله ان زيدا

لقام والله لزيد قام والله

ان زيدا قام وان كان جملة

فعلية نفي بما أولا وان

نحو والله ما يقوم زيد

ولا يقوم زيد وان يقوم

زيد والاسمية كذلك

فاذا اجتمع شرط وقسم

حذف جواب المتأخر

منهما لدلالة جواب الاول

وحاصله اشتراط الدليل على أهمها حذف (قوله حذف جواب الشرط الخ) أى بشرط الدليل عليه كاذ كره وأن يكون فعل الشرط ماضيا للفظا كما مثله أومعنى وهو المضارع المنفي لم كانت ظالم ان لم تفعل ومنه واثن سألهم من خلقهم ليقولن الله ان لم تنته لارجنك جملة ليقولن ولا رجنك جواب القسم المدلول عليه باللام الأولى وجواب الشرط محذوف لوجود دليله ومضى شرطه ولا يجوز حذف الجواب والشرط غير ماض الا في الضرورة خلافا للكوفيين ولا يرد نحو قوله تعالى وان تجهر بالقول فإنه يعلم السر وأخفى وان يكذبوك فقد كذبت رسل حيث صرحوا بان جوابه محذوف والمذكور تعليل له أى وان تجهر فلا فائدة في الجهر لانه يعلم السر وان يكذبوك فتأس لانه قد كذبت مع ان شرطه غير ماض لان محل المنع اذ لم يسد شي في محل الجواب مسده لكن يرد نحو يصورك في الارحام كيف يشاء حيث جعلوا كيف اسم شرط حذف جوابه لدلالة يصورك مع أن فعله غير ماض الا أن يخص ذلك بالشرط الجازم فتدبر (قوله وهذا كثير) عبارة المغنى حذف جواب الشرط واجب ان تقدم عليه أو اكتنعه ما يدل على الجواب فالأول نحو هو ظالم ان فعل والثاني هو ان فعل ظالم وان ان شاء الله لم تدون اه وكذا يجب ان كان الشرط بين القسم وجوابه كاسيأتى وخرج بقوله ان تقدم عليه الخ ما اذا أشعر الشرط نفسه بالجواب نحو فان استطعت أن تبني نفقا الخ أى فافعل أو وقع جوابا بنحو ان جاء في جواب أتكرم زيدا فان الحذف فيها جائز لا راجب (قوله فقليل) أى اذا حذف جملة الشرط كلها كقوله * متى تؤخذوا قسرا بظنة عامر * أى متى تشقوا تؤخذوا أما اذا بقي منها بقية كالا نفيسة في بيت الشارح ونحو ان خير خير فخير كثير فخل الشرح البيت من القليل ليس على ما ينبغي ومن الكثير أيضا بل الواجب حذف فعل الشرط وبقاء مفسره في نحو وان أحد من المشركين استجارك لكن بشرط مضى الفعل مع ان خاصة بالحذف والتفسير مع غيرهما خاص بالضرورة كقوله * أيضا الريح تميلها ليل * وقوله * ولديك ان هو يستردك مزيد * (قوله مفرقك) كقعد ومحاس وسط الرأس الذى يفرق فيه الشعر (قوله وجواب الشرط الخ) أى يستدل على كون المذكور جوابا للشرط أو لفهم بهذه العلامات (قوله باللام والنون) أى بهما معا وجو بأعند البصريين فان خلا منهما قد رفاه النفي كما مر في نون التوكيد (قوله باللام وقد) أى غالبا وقد يجرد لفظاهما معا أو أحدهما فيقدر ان فيه كقتل أصحاب الاخذود فإنه جواب القسم في أول السورة حذف منه اللام وقد الطول كما في المنفى وهذا في الماضي المثبت المتصرف أما المنفى فسيأتى وأما الجامد فية تترن باللام فقط نحو والله لى زيد ان يقوم أو لنم رجلا زيدا ليس فلا تترن بشئ كوالله ليس زيدا قائما فامل (قوله فبان واللام الخ) الا كثيرا اجتماعهما وتدرجدهما منهما كقول أبى بكر في نشاجر بينه وبين عمر والله أنا كنت أظلم منه الا ان استطال القسم فيحسن التجرد كما نقله الساماني عن المصنف كقول ابن مسعود والذى لاله غيره هذا مقام الذى أنزلت عليه سورة البقرة (قوله نفي بما الخ) أى وجود من اللام وجو بأسواء كان الفعل مضارعا كما مثله أرماضيا كآية واثن زالتان أمسكهما من أحد أى ما أمسكهما ونحو والله ما قام زيد أولا قام وشذ النفي لم أولن كما شذ اقتران المنفى باللام (قوله والاسمية كذلك) أى تنفى بما أولا وان وتجرد من اللام وما مر كاهى القسم غير الاستعطافى أما هو جوابه جملة انشائية كقوله

بربك هل ضمنت اليك ليلي * قبيل الصبح أو قبلت فاهما

وقوله * بعينيك يا سلمى ارحى ذاصباة * ولا يجاب بالانشاء قسم غيره (قوله فاذا اجتمع شرط وقسم) أى ولو كان القسم مقدرا كما مر في وان أطمعتموهم انكم لمشركون (قوله حذف جواب المتأخر منهما)

عليه فتقول ان قام زيد والله يقيم عمر وفتح حذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه وتقول والله ان قام زيد يقيم عمر وفتح حذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه

والقسم أجيب السابق
منهما وحذف جواب
التأخر هذا اذا لم يتقدم
عليه ما ذوخير فان تقدم
عليه ما ذوخير رجح الشرط
مطلقا أي سواء كان متقدما
أو متأخرا في جواب الشرط
ويحذف جواب القسم
فتقول زيدان قام والله
أكرمه وزيد والله ان قام
أكرمه (ص)

وربما رجح بعد قسم
شرط بلاذى خبر مقدم
(ش) أي وقد جاء قايلا
ترجيح الشرط على القسم
عند اجتماعهما وتقدم
القسم وان لم يتقدم ذوخير
ومنه قوله

لئن منيت بناعن غب معركة
لا تنفذهن دماء القوم تنتفل
فلام لئن موطئة لقسم محذوف
والتقدير والله لئن وان
شرط وجوابه لا تنفذهن وهو
محذوف بحذف الياء ولم يجب
القسم بل حذف جوابه
لدلالة جواب الشرط عليه
ولوجه على الكثير وهو
اجابة القسم لتقدمه اقبل
لا نلقينا باثبات الياء لانه
سرفوع (ص)

(فصل لو)

لوحرف شرط في مضي ويقل
ايلاؤه مستقبلا لكن قبل
(ش) لو تستعمل استعمالين
أحدهما أن تكون

يستثنى الشرط الامتناعي كاورلولا في عين الاستغناء بغيره عن جواب القسم وان تأخر خلافا لابن عصفور
كقوله « والله لولا الله ما هتدينا » قال الساماني « والحق ان لولا وجوابها جواب القسم ولم يثن شي
عن شي وهو مقتضى كلام القسطل في باب القسم (تنبيه) اذا تأخر القسم مقررا بالناء وجب جعل الجواب
له وجلة القسم جواب الشرط كان قام زيدا فوالله لأضربنه وأجاز ابن السراج جعل القسم المتأخر جواب
الشرط ولو بلاقاء على تقديرها وهو ضعيف لان حذفها لخاص بالضرورة أشموني (قوله وقبل) بالضم
خبر مقدم عن ذوخير أي ما يطلب خبرا من مبتدأ أو ناسخ (قوله وقد جاء قايلا الخ) هذا مذهب الفراء كما
في حواشي البيضاوي ومنه الجمهور وحلوا البيت على الضرورة وان اللام زائدة لاموطئة وانظر لم يجعل
الشرط وجوابه جواب القسم كما مر في لولا الله الخ (قوله لئن منيت) أي ابتليت وغب الشيء بكسر الغين
المججمة عاقبته وخص غب المعركة لانه دقنة الضعف والفتور بسبب ما كانوا فيه من القتال تنبيه على شدة
شجاعتهم وعدم اهتمام العدو أي حالة ونفعل بالغاء لا بالفاء أي تتبرأ ونفصل (قوله فلام لئن موطئة
الخ) هو من قولهم موضع وطى أي يسهل المشي فيه فكأنها وطأت طريق القسم أي سهلت على السامع
تفهم الجواب وعرفوها بأنها اللام الداخلة على أداة الشرط مطلقا بقسم لفظي أو مقدر لتؤذن بأن الجواب
له لا للشرط والغالب دخوله على ان وهي غير لام الجواب ومن أطلق على هذه موطئة فقد تسمع وقال
الزحشرى وغيره لا يجب دخول الموطئة على الشرط وعلى هذا قيل بشرط دخوله على ما يشبهه كالموصولة
في آية لما آتيتكم من كتاب وحكمة أولا كما لزائدة في آية وان كالماليوفينهم ظاهر المعنى الاول كذا في
حواشي البيضاوي (قوله باثبات الياء) واحتمل انه جواب القسم حذف ياء للضرورة بعيد والله أعلم
(فصل لو) (قوله استعمالين) زاد غيره أربعة العرض نحو لو نزل عندنا فغيب خبرا والتحضيض
لوتا من فطاع والتقليل تصدقوا ولو بظلف محرق ذكره ابن هشام اللخمي فهي حينئذ حرف تقليل
لاجوابه كالأولين لكن نظر فيه الساماني بأن كل ما ورد شاهد على التقليل تصلح فيه شرطية بمعنى ان
حذف جوابها والتقليل مستفاد من المقام أي وان كان التصديق بظلف فلا تتركوه الرابع الغنى نحو لو تأتينا
فتمجدنا بالنصب قيل ومنه لو اننا كرهنا رجعة الى الدنيا ولذا نصب فنكون في جوابها لكن يحتمل
انه نصب لعطفه على الاسم الخالص وهو كره ومنه المصنف ان لو هذه هي المصدرية أغنت عن فعل الغنى
والاصل وددت لو تأتيني الخ حذف وددت لاشعار لوبه لكثرة صاحبه فاشتهرت ليت في الاشعار بالغنى
فنصب جوابها كليت وانما دخلت على أن المصدرية مع أن الحرف المصدرى لا يدخل على مثله لان التقدير
لوثبت أن لنا كره فملة لمحذوفة وان وصانها فاعل به فان قلت لو كانت هي المصدرية لوجب أن يطلبها عامل
مثلها ولا عامل هنا قلت الظاهر انها مقول لفاعل الغنى الذي ثابت عنه والتقدير وددت تيانك فتمجديك
ووددنا ثبوت كرهنا فمكون وقال غير المصنف هي لوالشرطية أشربت معنى الغنى أي فلا بد لها من جزاء
كالشرط ولو مقدر اقبل هي قسم برأسها فلا جزاء لها كما هي على قول المصنف ولا تنصب بمصدر بخلافها
على قوله وعلى كل الأقوال قد يجيها جواب منصوب كليت وقد لا يجي (قوله مصدرية) أي فترادف
أن معنى وسبكا في ابقاء الماضي بعدها على مضيه وتخليص المضارع للاستقبال الا انها لا تنصب ولا بد أن
يطلبها عامل كأن تكون فاعلا كقوله لما كان ضرك لومنت أي منك أو مفعولا نحو يود أحدهم لو يعمر
وأخبرا كقول الأعشى

وربما فات قوم ما جل أمرهم * من الثاني وكان الحزم لو عجلا

وظاهر أنها لا تقع مبتدأ بخلاف أن وأ كثر وقوعها بعد نحوود وأحب وأ كثرهم لم يثبت ورودها مصدرية

بل هي في ذلك شرطية حذفت جوابها مع مفعول يؤدي بؤدا حدهم التعمير لو يعمر لسر موفية تكاف لا يخفى
ويشهدا بينهما رد الوتد من فيدهنوا بنصب يدهنوا عطف على تدهن لان معناه ان تدهن فهم ومن العطف
على المعنى وقيل نطبت في جواب ودوا لا شعاره بالتمنى وفيه ان الجواب لا يكون الا لانشاء بالاستعارة ودوا
خير عن عن حصل منهم فتأمل (قوله في مضي) متعلق بشرط باعتبار تضمنه معنى الحصول اذا المراد به
التعليق أي حرف لتعليق حصول مضمون الجزاء على حصول مضمون الشرط في الماضي فهو ظرف
للحصولين وكذا للتعليق النفساني لوجوب سبقه عليهما واما التعليق بمعنى الاخبار بان الجواب كان
مربوطا بالشرط ومعلقا عليه في النفوس فهو حال أي حال الذنبي بل ولا في الماضي أمادهم (قوله حرف لما
كان سيقع) وهو الجواب لوقوع أي عند وقوع غيره وهو الشرط أي لما كان في الماضي متوقفا لوقوع
عند وقوع غيره لكنه لم يقع لعدم وقوع الغير بالانتيان بكان للاحتراز عن ان فانها لما يقع في المستقبل ومثلها
اذا السكتا ليست حرفا ولا تيان بالفعل المستقبلي للاحتراز عن لما الوجودية فانها لما يقع في الماضي لوقوع غيره
وبالسبب الدالة على التوقع للدلالة على أنه لم يقع الآن لضرورة توقعه كالم يقع في الماضي فهي مصرحة بان
الجواب لم يكن وقع ولا هو واقع الآن فمعنى عبارته أن لو تدل بما بقية على ان الثاني كان يحصل في الماضي عند
حصول الاول وتدل التزاما على امتناع وقوع الثاني لاجل امتناع وقوع الاول لان عدم اللازم بوجوب عدم
اللازم كداني الساميني ومنه يسلم ان عبارة سيديويه مساوية لعبارة من قال حرف امتناع لا امتناع كانقاه
الشمعي عن البدر بن مالك وان ادهم صنيع الشرح خلافا في الجمع عن أي حيان ان سيديويه نظر الى
منطوقه ولو غيره الى المفهوم اه صبان وقول الساميني لان عدم اللازم الخ فيه نظر لان الاول ليس لازما
لثاني بل مازوم له وسبب كاهو مقتضى أول عبارته حيث جعل الثاني كان يحصل عند حصول الاول فلا يلزم
م لازم لا لازم وامتناع المازوم لا بوجوب امتناع اللازم كما سيأتي وبعبارة سيديويه انما تنقيد ان لو تدل التزاما على
امتناع الثاني من حيث ربطه بالاول الممتنع بعبارة الامن حيث ان الاول لازم لان اللازم هو الثاني لا الاول
فتأمل (قوله حرف امتناع لا امتناع) أي يفيد امتناع الجزاء لا امتناع الشرط وهذه عبارة الجهور ويطاها
فاسد لا تقتضائها كون الجواب بمتناع في كل موضع وليس كذلك لان الشرط سبب ومازوم والجواب مسبب
ولا لازم وانتفاء السبب والملازم لا بوجوب انتفاء المسبب والملازم لجواز تعدد الاسباب فيوجد سبب آخر وكذا
يرد على مفهوم عبارة سيديويه المارة ولهذا قال في شرح الكافية العبارة الجيدة في لو ان يقال حرف يدل
على امتناع ثال يلزم لثبوته ثبوته نال به أي في الماضي فجعل عز به محكوم بانتفاء مقتضى لو بكونه يستلزم
ثبوته ثبوته كرامه في الماضي وهل هناك حينئذ اكرام آخر غير اللازم عن المحي أو لا لا يتعرض لذلك بل
الأكثر امتناع الاول والثاني معا اه الا أن تؤول عبارة القوم وسيديويه بان المراد فيها انها تدل على
امتناع الجواب الناشئ عن فقد السبب وهو الشرط لا على امتناعه مطلقا أي ان جوابها امتنع من حيث
امتناع المعلق عليه وقد يكون ثابتا بسبب غيره لأنه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه
ما ذكره الحاصل ان لو تدل مطابقة على انه كان يلزم من حصول شرطها حصول الجواب ويلزم انتفاء شرطها
أبدا اذ لو كان حاصلها كان الجواب كذلك ولم تكن للتعليق في الماضي بل لا يجاب فيه مثل لما لان الثابت
الحاصل لا يتعلق واما جوابها فلا يلزم امتناعه مطلقا بل اذالم يكن له سبب غير الشرط وهو الاكثر نحو ولو شئنا
لرفعناه بها ولو شاء هذا كم أجمعين فانتفاء الرفع وعناية الجميع لامن ذات لو بل لانه لا سبب لهما غير المشيئة
المنفية بمقتضى لو وكذا لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا أما اذا كان له سبب غير الشرط فلا يلزم نفيه
بل قد لا تدل على نفيه ولا ثبوته كما لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا لاحتمال وجوده من غير الشمس
كالسراج ونفيه أصلا وقد تدل على ثبوته قطعاً في جميع الأزمنة وذلك كافي المطول اذا كان الشرط مما

في مضي وذلك نحو قولك
لوقام زيد لقمت وفسرها
سيديويه بانها حرف لما
كان سيقع لوقوع غيره
وفسرها غيره بانها حرف
امتناع لا امتناع وهذه
العبارة الأخيرة هي
الشهيرة

يستبعد استلزامه ذلك الجزاء ونقيضه أليق به فيلزم استمرار الجزاء مع وجود الشرط وعدمه بل بطله بأبعده
النقيضين سواء اختلفا نفيًا وإثباتًا كما يؤولون إلى الأرض من شجرة أقلام أسخ ونحوه ولم تذكر معنى لأثنت
عليك أو كأنما ثبتين كأول هتني لأثنت عليك أو منفين كقول عمر بن عبد الصمد لم يخف الله لم يعصه
فقد دللت فيه على أنه كان يلزم من حصول عدم الخوف في الماضي عدم المعصية لأن المتكلم فرض عدم
الخوف وجعله سببًا لذلك لتحقيقه مع ما يقتضي عدم العصيان كالحجة أو الاجلال وإذا امتنع الشرط وهو
عدم الخوف بمقتضى لو ثبت نقيضه وهو الخوف وهو أنسب وأليق باقتضاء عدم المعصية من الشرط نفسه
فإذا ثبت عدم العصيان مطلقًا لانه مع الخوف أولى وأحق منه مع عدمه فتلخص أن لو قد نردللا استمرار
وهو ما ذكره وقد نردللا ترتيب الخارجى أى الدلالة على امتناع الثانى لامتناع الاول كإشياء طدا كم وقد نرد
للاستدلال العقلى أى الدلالة على امتناع الاول لامتناع الثانى عكس ما قبله كما كان فيهما آلهة أسخ فتفهم
ذلك والله أعلم **(قوله والاولى أصح)** قد علمت ما فيه **(قوله ما هو مستقبل المعنى)** أى وترادف أن
الشرطية في التعليق إلا أنها لا تجزم على المختار فبأبعدها أن كان ماضى اللفظ صرفته للمستقبل كما مثله أو مضارعا
خلصته للاستقبال كقوله

ولو لتلقى أصدًا قنا بعد موتنا * ومن دون رسيان الأرض سبب
لظل صدى صوتى وإن كنت رمة * لصوت صدى ليلي بهش ويطرب

أى وإن تلتقى القبر والسبب كحضر المفازة الواسعة والرمة العظام البالية ويهش أى يرتاح وقيل
لأنجى للمستقبل أصلا وما ورد من ذلك مؤثلا بالماضى والحق أن ذلك وإن أمكن فى الآية يتجسس المعنى
لوعلموا فيما مضى أنهم يتكون ذرية ضعا فافوا لا يمكن فى جميع ما ورد كهذين البيتين ونحوه ولو ذكره
المشركون ولو أعجبك كثرة الخبيث إلى غير ذلك مما هو كثير **(قوله لو تركوا)** أى قاربوا أن يتكروا لأن
الخطاب للأوصياء على الأطفال يحتمل على نصيحهم والخوف الذى هو مضمون الجزاء إنما يقع قبل الترك
لأنهم بعده أموات **(قوله ولأن ليلي الخ)** سلعت خبر أن والوارى ودونى حالة والجندل الحجرة والصفايح
الحجارة العراض التى تكون على القبور ورزقا بالزى والقاف أى صاح والظاهر أن أو عطفة أما على أصلها
أد معنى الوارد جعلها معنى إلى أن تكاف والصدى كالفتى ما تسمعه مثل صوتك فى الخلاء والجبان * ومن
اللائف ما حكى عن مجنون ليلي أنه لما مات وتزوجت برجل من أقر بائها مر بها على قبره فقال لها هذا قبر
الكذاب فقالت حاش لله أنه لم يكذب فقال أليس هو القائل ولأن ليلي الخ فاستأذنته فى السلام عليه فاذن
لها فقالت السلام عليك يا قبيل القرام وحليف الوجود والهيام ففر الصدى من القبر فسقط ميتة ودفت
عنده فطلع من قبرها شجرتان يلتف بعضهما على بعض فسبحان من حارت الأفكار وعظيم قدرته
أه سندوبى **(قوله وهى)** أى لولم كورة فى كلامه وهى الشرطية بقسميها ومثلها المصدرية ككافى
التوضيح وشرحه ويظهر أن بقية أقسامها كذلك بل يتعين **(قوله فى الاختصاص)** متعلق بمتعلق
السكاف أو بالكاف نفسها لما فيها من معنى التشبيه **(قوله لكن لو الخ)** لو اسم لكن وإن مبتدأ خبره وقد
تقرن والجملة خبر لكن وقد لا تحقيق لا للتقليل لكثرة ذلك فيها كفى التوضيح **(قوله فلا تدخل على**
الاسم) محله إذا لم يكن معمولًا لخوف يفسر ما بعدهم والادخلت عليه قليلا كقوله

أخلى لوعير الحمام أصابكم * عتبت ولسكن ما على الدهر معتب

أى لو أصابكم غير الحمام وكما حكى عن سيدنا عمر بن أراد الرجوع عن الشام لما بلغه أن بها طاعونا فقال له
أبو عبيدة أفرأمن قدر الله فقال لو غيرك قالها يا أبا عبيدة نعم فمن قدر الله إلى قدر الله أى لو قالها غيرك
والجواب عن خوف أى لا تنقمت منه وكقول حاتم لما طمته الجارية وهو أسير لودات سوار طمتهنى أى لو

والأولى أصح وقد يقع
بعدها ما هو مستقبل المعنى
واليه أشار بقوله ويقل
أيلا وهما مستقبلًا ومنه قوله
تعالى وليخش الذين لو
تركوا من خلفهم ذرية
ضاعفا خافوا عليهم وقول
الشاعر

ولأن ليلي الأخيلى سلمت *
على ودونى جندل وصفايح
لسلت تسليم البناشة
أوزقا

اليه صدى من جانب القبر
صائح (ص)
وهى فى الاختصاص بالفعل
كان

لسكن لو أن بها قد تقرن
(ش) يعنى أن لو الشرطية
تختص بالفعل فلا تدخل
على الاسم كأن أن الشرطية
كذلك لكن تدخل على
أن واسمها وخبرها نحو لو
أن زيد أقام لقممت
واختلف فيها والحالة هذه
فقبل هى بقية على
اختصاصها وأن وما دخلت
عليه فى موضع رفع

وأني وما دخلت عليه في موضع رفع مبتدأ والخبر محذوف والتقدير لو أن زيدا قائم ثابت اقامت أي لو قيام زيد ثابت وهذا مذهب سيبويه (ص) وان مضارع تلاها صرفا إلى الماضي نحو لو بني كفي (ش) قد سبق ان لو هذه لا يليها في الغالب الا ما كان ماضيا في المعنى وذ كر هنا انه ان وقع بعدها مضارع فأنها تقاب معناه الى الماضي كقوله رهبان مسدين والذين عهدتهم يكون من حذر العذاب فعودا لو يسمعون كما سمعت كلامها خروا للزركة كما وسجودا أي لو سجدوا ولا بد لو هذه من جواب وجوابها اما فعل ماض أو مضارع منفي بل واذا كان جوابها مثبتا فلا كثر اقترانه باللام نحو لو قام زيد لقام عمرو ويجوز حذفها فتقول لو قام زيد قام عمرو وان كان منفيًا لم تصحبه اللام فتقول لو قام زيد لم يقيم عمرو وان نفى بما فلا كثر تجسده من اللام نحو لو قام زيد ما قام عمرو ويجوز اقترانه بها نحو لو قام زيد لما قام عمرو (ص)

لطمتي حرة طمان على لان الاماء عندهم لا يلبسون السورار ولا يختص ذلك بالضرورة والندور خلافا لابن عصفور لقوله تعالى قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى أي لو تملكون تملكون غنفس الفعل الاول اكتفاء بمفسره فان فصل الضمير ومنه الغنفس ولو تخالفا من حد بدأ أي ولو كان الملتبس خاتما وأما قوله

لو بغير الماء خلق شرق * كنت كالغصان بالماء اعتصاري

أي نحائي فويل على ظاهره وان الجملة الاسمية وليتها شذوذا وجعله ابن خروف على اضمحار كان الشانية وقال السيرافي هو من الاول خلقني فاعل محذوف يفسر شرق أي لو شرق خلقني هو شرق حذف الفعل الأول ثم الضمير المبتدأ فهي مختصة بالفعل لفظا أو تقديرًا (قوله فاعل بفعل محذوف) أي كما هي كذلك بعد ما المصدرية انقلا نحو لا كلمة ما ان في السماء نجما أي ما ثبت ان الخ ربحه ان فيه ابقاء لو على اختصاصها بالفعل وأوجب الزخشرى كون خزان حينئذ فعلا ليكون عوضا عن المحذوف مع ان وقوعه اسمها شائع جامدا كان كآية ولو أن ما في الارض من شجرة أقلام أو شتقا كقول ليبيد

لو أن حيا مدرك الفلاح * أدركه ملاعب الرماح

ومثله كثير (قوله وهذا مذهب سيبويه) ظاهره رجوع الاشارة الى كل من الابتداء وتقدير الخبر وهو خلاف ما في التوضيح وغيره من أن مذهبه كون ان وصلته بمبتدأ لا يحتاج لخبر لا شتمال صلتها على المسند والمسنود اليه ولعله قول ثان له (قوله أن لو هذه) أي الشرطية بقسميها الامتناعية والتي بمعنى ان واحترز بالغالب عن الثانية لان التي تصرف المضارع الى الماضي هي الامتناعية فقط كما مر (قوله رهبان مدين) بلدة بساحل بحر الطور وجلة يكون حال من هاء عهدتهم وعزة اسم محبوبه بصرح باسمها قلندا وتصحيح الوزن والاختفاء الاضمار كسابقه (قوله ولا بد لو هذه) أي الشرطية بقسميها اخرج الزائدة لجرد الوصل فلا يحتاج لجواب كزيد ولو كثر ما له يحيل كما مر في ان الوصلية والجواب اما مذ كورا ومحذوف لدليل نحو ولو أن قرأتا سيرت به الجبال الخ تقديره والله أعلم مانفعهم وكقول عمرو وحاتم الماربن (قوله منفي لم) أي لا بغيرها لانه يشترط في جوابها الماضي لفظا أو معنى وهو هذا والماضى اما مثبت أو منفي بخصوص ما ولا يجوز ان تجاب بغير الثلاثة وأما قوله عليه الصلاة والسلام لو كان لي مثل أحد ذهب ما يسرنى ان لا يمر على ثلاث وعندي منه شيء فهو على حذف كان أي ما كان يسرنى فلا يرد ان المضارع المنفي بما مستقبل لفظا ومعنى والناظر ان لا في ان لا يمر زائدة للتوكيد على حد ثلاث يعلم أهل الكتاب أي لان يعلم قيل وقد تجاب بجملة اسمية للدلالة على استمرار الجزاء نحو ولو أنهم آمنوا وتقوا لثوبت الخ لان بين الامم والماضى تشابها من حيث قبول اللام والاصح أن جملة لثوبت الخ مستأنفة فاللام لا ابتداء أو في جواب قسم مقدر لاني جواب لو بل هي في الوجهين للتمنى لا يحتاج لجواب كأي التوضيح والتمنى على سبيل الحسابة أي أنهم بحال يتنى المعارف بها ايمانهم تلها عليهم ويحتمل انها شرطية حذف جوابها أي لا ينبغي (قوله مثبتا) أي ماضيا مثبتا (قوله منفيًا بل) أي مضارعًا منفيًا بل (قوله لم تصحبه اللام) أي لانها لا تصحب منفيًا بغير ما كافي التصريح لما يلزم فيه من ثقل اجتماع اللامين لا ابتداء غالب أدوات النفي باللام والله أعلم

{ أما دلولا ولوما }

(قوله أما كهما الخ) المراد انها نائبة عنهما وقائمة مقامهما كافي الشارح لانها جمعنا جميعا لانها حرف فكيف تكون بمعنى اسم وفعل (قوله وفالخ) كالاستدراك على ما قبله لما استعرفه وقام مبتدأ خبره جملة ألف وألفه للاطلاق ورجو بحال من ضمير ألف الراجع للفاء ولتأوه فعموله ان بنى للفاعل بزيادة اللام للتقوية والانعاق بمحذوف حال من نائب فاعله أي ألف الفاء حال كونه مصاحبا لتاليها وعلى هذا الاعراب فلا مسوغ لا ابتداء بفا الا أن تجعل الجملة حالا لازمة من أما فيسوغ على حد * سر بنا ونحجم قدأضاء *

ويمكن جعل قوله التلويح لفايسوغيا أي وفهام صاحبة التلويح أوها ألف وجو بافتأمل (قوله أما حرف تفصيل)
 أي غالباً لا دائماً على المختار ومن غير الغالب أماز بدفطلق ومن التزم فيه التفصيل فقد تكلف بتقدير القسم
 الآخر ومجمل يشملهما لكن قال الموضح في الحواشي الحق ان ذلك لا يقال الا عند التردد في شخصين
 نسباً أو أحدهما الى الانطلاق فتقول أماز بدفطلق أي وأما غيره فلا فهمي على هذا التفصيل اه تصریح
 والحق ان ذلك لا يتأتى في كل المواضع اذ التزامه في نحو أما بعد فأقول كذا لا يخفى تعسفه بتقدير المجمل
 والمقابل كان يقال الا زمان مختلفة أما بعد كذا فأقول وأما قبلها فلا وفي حفيد العصام عن الزخشمري ان
 التفصيل اما المجمل سابق أو لعدد في الذهن يختار التسليم منه ما به ويترك ما عداه ومنه أما بعد فلا تقدير
 على هذا الا انه مخالف لاكثر النحاة اه واذا كانت للتفصيل فاما أن تذكر مع كل الأقسام كأما السفينة
 وأما الغلام الخ أو يستغنى عن أحد القسمين بالآخر نحو فاما الذين آمنوا بالله واعتصموا به الخ أي وأما غيرهم
 فبصد ذلك أو بكلام يذكري في موضعه نحو فاما الذين في قلوبهم زيغ الخ أي وأما الذين آمنوا فيكون علمه الى
 ربهم بدليل والراستخون في العلم الخ (قوله مقام أداة الشرط) أي دائماً فلا تفارقه كالتوكيد ولذا قال الموضح
 هي حرف شرط وتوكيد دائماً وتفصيل غالباً وصرح الشارح أنها غير موضوعة للشرط بل ناقبة عنه
 ومتضمنة معناه وهو ما صرح به غير واحد والدليل على شرطيتها لزوم الفاء بعدها ولا تصلح للعطف اذ
 لا يعطف المبتدأ على خبره في نحو وما في الفعل على مفعوله في نحو فاما اليتيم فلا تقهر وهكذا ولا لزوم لزيادة
 لعدم الاستغناء عنها فتعتمد للجزء أو كونهما زائدة لازمة كالباء في الفعل به باطل لان اللزوم لغیر مقتض ينشأ
 الزيادة بخلاف اللزوم في الفعل به فرفع قبح اسناد صورة الأمر الى الظاهر فان قيل لو كانت للشرط لتوقف
 جوابها على شرطها مع أنك تقول اما علمنا فاعلم ولا شك انه عالم ذكر العلم أم لا يجب بانه من اقامة السبب
 مقام المسبب أي مهم اند كذا العلم فانت محق لانه عالم ومثله كثير وأما كونه التوكيد فقل من ذكره وقد
 أحكم الزخشمري شرحه بما حاصله ان جوابها لما كان معلوماً على المحقق وهو وجود شيء في الدنيا بدليل
 تقديرها بما يمكن من شيء أفادت تحققه ووقوعه لاحالة اذ ما دامت الدنيا لا تخلو عن وجود شيء فلا ند كذا
 عند قصد التحقيق (قوله ولهذا فسر هاسيدويه الخ) فديقال هذا التفسير لا يدل على نياتها عن الاداة
 فقط والفعل محذوف بعدها وانما ذكر في التفسير لبيان ذلك المحذوف ويؤيد ذلك قول ابن الحاجب انهم
 الزموا حذف الفعل بعد ما وأن يقع بينها وبين جوابها ما هو كالعوض من الفعل المحذوف والصحيح انه
 جزء من الجملة الواقعة بعد الفاء قدم عليها قصد العوض وكراهة تلاو الفاء أما اه صبان (قوله فذلك لزميتها
 الفاء) أي لتكون المذكور بعدها جواب الشرط الذي نابت عنه لزميتها الفاء التي تدخل الجواب قضاء
 بحق ما حذف وابقا لاثره في الجملة فلزوم الفاء انما هو لنياتها عن الاداة فقط لا عن فعل الشرط كما يقع
 في بعض العبارات لانها لم تنب عنه كما مر ولوسلم فالفاء ليست له بل لنفس الاداة لانها هي العامة في الجواب
 على المختار فان قلت الفاء لا تلزم في جواب الشرط الا اذا لم يصلح لمباشرة الاداة كما مر فلم لزم أم اطلقاً جيب
 بانه لما كانت شرطيتها اخفية لكونها بطريق النية جعل لزوم الفاء قرينة شرطيتها وقال الرضى لانها لما
 حذف شرطها لم تعمل فيه قبح عملها في الجزاء فلزميتها الفاء وامتنع جزؤه ولو مضارعا (قوله والأصل مهمما
 الخ) فهم الم شرط مبتدأ وفي خبره خلاف السابق ويكون امانامة ففاعلهما ضمير مهمما أو ناقصة فهو واسمها
 وخبرها محذوف أي موجودا ومن شيء بيان لهما للتعميم ودفع ارادة نوع بهينه وقيل من زائدة وشئ فاعل
 يكن وحيثه فرباط جملة الخبر بالمبتدأ اعادته بمعناه لان مهمما معناه شيء وانما خص الجمهور بمهمما بالتقدير لعدم
 مناسبة غيرها لان ان للشك والشرط هنا محقق واما استدعي زيادة المفسر للزومها الاضافة وغيرهما خاص
 بتعبيل كالزمان في متى والعقل في من وغيره في ما والمراد هنا التعميم ووجود شيء ما لكن هذا انما يتم على
 القول بان مهمما أهم من ما لا على انها بمنائها وحكي المصريح عن بعضهم تقديرها بان لانها أم الباب أي ان

(ش) أما حرف تفصيل
 وهي قائمة مقام أداة الشرط
 وفعل الشرط ولهذا فسر
 سببويه مهمما يكن من شيء
 والمذكور بعدها جواب
 الشرط فلذلك لزميتها الفاء
 نحو وأما زيد فنتطلق
 والأصل مهمما يكن من شيء
 فزيد منطلق فانيبت أما
 مناب مهمما يكن من شيء
 فصار أما فزيد منطلق

ثم أخرت الفاء الى الخبر فصار اماز يد فمطلق ولهذا قال وفاء لتأولوا وجوباً للفاء (ص) وحذف ذي الفاعل في تترادفاً
 * لم يك قول معها قد نبداً (ش) قد سبق ان هذه الفاء ملتزمة الذكر وقد حذفت في الشعر كقول الشاعر فاما القتال لا قتال لديكمو
 * ولكن سيرا في عرض المواقب أي فلا قتال وحذفت في النثر بكثرة وبقلة (١٣١) فالكثرة عند حذف القول معها

كقوله عز وجل فاما الذين
 اسودت وجوههم أ كفرتم
 بعد ايمانكم أي فيقال
 لهم أ كفرتم بعد ايمانكم
 والقليل ما كان بخلافه
 كقوله صلى الله تعالى عليه
 وسلم أما بعد ما بال رجال
 يشترطون شروطاً ليست
 في كتاب الله هكذا وقع في
 صحيح البخاري ما بال يحذف
 انفاء والاصل أما بعد ما بال
 رجال محذوف الفاء (ص)
 لولا ولوما يلزمان الابتداء
 اذا امتناعا بوجود عقدا
 (ش) لولا ولوما استعجم الان
 أحدهما أن يكونا دالين
 على امتناع الشيء لوجود
 غيره وهو المراد بقوله
 اذا امتناعا بوجود عقدا
 ويلزمان حينئذ الابتداء
 فنز يدخلان الاعلى المبتدا
 ويكون الخبر بعدهما محذوفاً
 وجوباً ولا بد لهما من جواب
 فان كان مثبتاً تقرر باللام
 غالباً وان كان منفياً بانحدر
 عنها غالباً وان كان منفياً بل
 لم يقرن بها نحو لولا زيد
 لا كرمته لك ولوما زيد
 لا كرمته لك ولوما زيد ما جاء
 عمرو ولوما زيد لم يجئ عمرو
 فنز يد في هذه المثل ونحوها
 مبتدأ وخبره محذوف

أردت معرفة حال زيد فهو ذاهب محذوف ان وشروطها وأثبت أمامنا بهما (قوله ثم أخرت الفاء) أي
 اصلاحاً للفظ لكرهاته تأول الفاء أما لوجود صورة عاطف بلا معطوف عليه فزحلقوا الفاء من موضعها
 في فصلها وبينهما بجزء من الجواب وذلك واحد من ستة اما بالابتداء كمثل الشارح أو بالخبر كما في الدار فز يد
 أو باسم منصوب بما بعد الفاء لفظاً فأما اليتيم فلا تقهر أو محلاً وأما بنعمة ربك فحدث أو بمنصوب بمحذوف
 يفسره ما بعد الفاء وأما عود فهديناهم على نصب ثمود ويجب تقدير عامله بعد الفاء لثلاثاً يكثر الفاصل بينها
 وبين أما أو بظرف كما اليوم فاضرب زيدا والمختار عند المصنف انه معمول للجواب لافعل الشرط المحذوف
 ولأما النائية عنه لا يكون المعلق عليه مطلقاً فيكون أبغ في تحقق الجواب ولا يعمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها
 الامع أما لكونها من حلقة عن مكانها كما ص السادس بجملة الشرط دون جوابه فأما ان كان من المربعين
 فروح أي جزاؤه روح محذوف جواب الشرط استغناء عنه بجواب أما لا العكس إلا لا يحذفها ولان قاعدة
 اجتماع شرطين بعدهما جواب واحد أنه لا سابقة لهما فالفصل اما بينهما واحد ومنه الموصول مع صلته أو بما هو في
 حكمه بجملة الشرط لا بما كثر لا بالجملة الدعائية ان تقدمها فاصل كما اليوم ربك الله فلا امر كذا اه
 أ شمو في والظاهر ان مثلها الجملة الاعتراضية كما سيأتي عن الجمع في آية فاما الذين اسودت وجوههم (قوله
 فاما القتال الخ) مبتدأ خبره جملة لا قتال لديكم والرباط اعادة المبتدأ بلفظه والشاهد فيه حذف انفاء مع عدم
 قول محذوف للضرورة وقد يقال يصح تقدير القول أي فاقول لا قتال لديكم والرباط حينئذ ما مر أو محذوف
 أي فيه أي في شأنه ولا شك في صحة الاخبار والمعنى حينئذ خذ الافان منعه وقوله سيرا اسم لكن وخبرها
 محذوف أي ولكن سيرا لديكم أو هو مصدر لمحذوف واسم لكن محذوف أي ولكن سيرا لديكم سيرا وعراض
 المواقب بكسر العين المهملة وبالضاد المعجمة شقها وناحيتها (قوله فالكثرة عند حذف القول معها) ظاهره
 نبعالمفهوم المتن ان حذفها حينئذ كثير فيفيد جوازاً بقائهما مع حذف القول على قلة وهو ظاهر الجمع
 وصرح الاشمو في كالتوضيح بوجوب حذفها مع القول استغناء عنها بالملقول وحكي في الجمع قولاً بجمع
 حذفها ولو مع القول للضرورة وان الجواب في الآية فنزوقوا والاصل فيقال لهم ذوقوا فحذف القول
 وانتقلت الفاء للقول وما بين الموصول والفاء اعتراض فتلخص في حذف الفاء مع القول ثلاثة أقوال (قوله
 ما بال رجال) الأولى في هذا اسم تخريجه على القليل لجواز تقدير فأقول ما بال الخ وأظهر منه قول عائشة أما
 الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا وطافوا واحداً فانه اخبار بشئ مضى لا يصح فيه تقدير القول (قوله اذا
 امتناعا) مفعول لعقد أي ربطاً امتناعاً لشيء بوجود غيره (قوله الاعلى المبتدأ) أي ولو ضميراً متصلاً
 كلولاه ولولاك فانها وان كانت في ذلك حرف جولا يعلق بشئ عند سيبويه لكن مجزورها في محل رفع
 بالابتداء وخبره محذوف وجوبا (قوله من جواب) أي كجواب لوفى شرطه المارة وقد يحذف للدليل نحو
 ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله نواب حكيم أي هل لكم (قوله غالباً) من غيره في المثبت
 * لولا زهير جفاني كنت مهتدرا * وفي المتن بما قوله

لولا رجاء لقاء الطاعنين لما * أ بقت نواهم لتأروحو لا جسد
 (قوله ربهما الخ) متعلق بمنزأى ميزو التحضيض مفعوله وهلا عطف على الهاء من بهما أو مبتدأ محذوف
 خبره أي كذلك والاعطف على هلا يحذف العاطف (قوله فان قصدت بهما التوبيخ) أي بالولا ولوما وكذا

وجوباً والتقدير لولا زيد موجود وقد سبق ذكر هذه المسئلة في باب الابتداء (ص) وهما التحضيض من وهلا * الأول وأوليتها الفعل
 (ش) أشار في هذا البيت الى الاستعمال الثاني للولا ولوما وهو الدلالة على التحضيض ويختصان حينئذ بالفعل نحو لولا ضررتن زيدا ولوما
 قتلت بكران قصدت بهما التوبيخ كان الفعل ماضياً وان قصدت بهما الحث على الفعل

كان مستقبلا بمنزلة فعل الامر كقوله تعالى فلا تفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين أي لينفروا بقية أدوات التحضير حكمها
كذلك فتقول هلا ضربت زيدا (١٣٢) وألا فعلت كذا وألا تخفقا كالأشهاد (ص) وقد يليها اسم بفعل مضمر

هلا وألا فانها كلتا ترد للتوبيخ أي اللوم على ترك الفعل والتندب أي الإيقاع في الندم وحينئذ تختص
بالماضي لفظا نحو لولا لاجاز عليه باربعة شهداء فلا تنصرهم الذين اتخذوا ومنه هلا التقدّم في البيت الآتي
أوتأويلا كقوله لولا السكى الخ أي لولا عدتهم وانما قال تعدون لحكاية الحال اه أشموني (قوله كان
مستقبلا) أي لفظا كهلانضرب زيدا أو معنى كما مثله (قوله وألا تخفقا الخ) أي فيكون للتحضير
نحو الاتقانون قومنا كشوا ولم يذكرها في التسهيل لأن أكثر مجيئها للعرض وهو كالتحضير لا أنه
طلب بلين لا يلزم عاج فيحتمل أنه ذكرها هنا لشاركتها هلا في الاختصاص بالفعل لا في التحضير فتكون
أدواته أربعة فقط وهو المشهور والأشارة إلى أنها قد تأتي له كآلية فتكون خمسة (قوله بفعل مضمر)
متما في بعلى الواقع صفة لاسم وقوله أو بظاهري أو بفعل ظاهر وقد يقع بعدها مبتدأ وخبر فيكون الفعل
المضمر كان الشانية نحو * هلا نفس ليلى شفيها * (قوله الان بعد الخ) قبل بحذف الهمزة ونقل
حركتها للام ولعله الرواية والأفالوزن صحيح مع الهمزة واللام لاجتماع الج واليم والكلم يعلم وتلحوني من حيث
الرجل اذالته وقوله والقابو صحاح أي خالية من الغضب عامرة بالود (قوله تعدون عقر النيب) بكسر النون
جمع ناب وهي المسنة من النوق ربي منادى وضو طري بفتح الضاد المجهمة وسكون الواو وفتح الطاء والراء
المهملة من المراء الحقا والسكى الشجاع المتكسبي في سلاحه أي المتعطى به والمقع الذي على رأسه بيضة
الحديد والله أعلم

﴿ الاخبار بالذي والالف واللام ﴾

(قوله ما قيل الخ) ماموصول مبتدأ خبره لفظ خبر وجملة قيل أخبر صلته والعائد الهاء في عنه والذي مقصود
لفظه أول وثانيا فلا صلة له ومبتدأ حال من الذي الثاني وقيل بالضم متعلق باستقر وهو حال ثانية امام ترادفة
أو متداخلة (قوله وما سواهما) أي سوى الاسم الذي قيل أخبر عنه وسوى لفظ الذي من بقية الجملة
(قوله خلف معطى التكملة) هو الضمير الذي يخلف الاسم المطاوب الاخبار عنه وهذا الاسم هو معطى
التكملة أي يكمل به الكلام بعد صوغ التركيب فانه يصير خبرا بعد ان كان مفقودا مثلا (قوله لامتحان
الطالب) أي فيسمى باب الامتحان وبعضهم يسميه باب السبك أي سبك كلام من آخر وكثيرا ما يصاغ
هذا التركيب ابتداء لغير ذلك كقوة الحزم لان فيه اسنادين الى الضمير والى الظاهر أو الفصري نحو
الذي قام ز يدردا على من اعتقه خلافة أو شركته أو تشويق السامع كقول راصف ناقة صالح
والذي حارت البرية فيه * حيوان مستحدث من جاد

(قوله كما وضعوا باب التمرين) هو المسمى بباب الأبنية وضعوه لامتحان الطالب في التصريف كأن يقال
كيف تبني من قرأ مثل جعفر فلا يحسنه الام برع فيه كالأحسن الجواب هنا إلا البارع في العربية لا بقنائه
على جميع أبوابها وجواب ذلك قرأ كسكري وأصله قرأ أبهمزتين كجعفر فلبت الثانية ياء ثم الغاء لاسيما في
في الإبدال قال أبو علي الفارسي سألت ابن خالويه بالشام عن مسألة فباعرف السؤال وقد أعدته ثلاثا وهي
كيف تبني من رأى مثل كوكب على لغة من قرأ قد افلح بالنقل ثم تجمعه بالواو والنون ثم نصيفه لنفسك
وجوابها ان أصله ورأى كوكب قلبت الياء ألفا لتهركها وفتح ما قبلها فصار ورأى كسكري ثم حذف الهمزة
لنقل حركتها الى الواو الساكنة قبلها فصار وروى كفتى فاجتمع وا وان أول الكلمة قلبت الاولى همزة فصار ورأى
فاذا جمعته قلت أرون بحذف الالف آخره لسكونها مع وا والجمع كما في مصطفون فاذا أضفته لنفسك قلت ورأى

علق أو بظاهر مؤخر
(ش) قد سبق أن أدوات
التحضير تختص بالفعل
فلا تدخل على الاسم
وذكر في هذا البيت أنه قد
يقع الاسم بعدها ويكون
معمولا لفعل مضمر أو
أو لفعل مؤخر عن الاسم
فالأول كقوله
الان بعد الجاحي تلحوني
هلا التقدّم والقابو صحاح
فالتقدّم مرفوع بفعل
مخدوف تقديره هلا وجد
التقدّم ومثله قوله
تعدون عقر النيب أفضل
مجيئكم

بني ضو طري لولا السكى
المقنعا
فالسكى مفعول بفعل
مخدوف والتقدير لولا
تعدون السكى المقنع
والثاني كقوله لولا زيدا
ضربت فريدا مفعول
ضربت (ص)
﴿ الاخبار بالذي والالف
واللام ﴾

ما قيل أخبر عنه بالذي خبر
* عن الذي مبتدأ قبل
استقر
وما سواهما فوسطه صلة
عائدها خلف معطى التكملة
نحو الذي ضربته زيد قد
ضربت زيدا كان قادر
المأخذ

بحذف

(ش) هذا الباب وضعه الفجويون لامتحان الطالب وتدرسه كما وضعوا

باب التمرين في التصريف لذلك فاذا قيل لك أخبر عن اسم من الاسماء بالذي فظاهر هذا اللفظ أنك تجعل الذي خبرا عن ذلك الاسم لكن
الامر ليس كذلك بل المحمول خبرا هو ذلك الاسم والخبر عنه انما هو الذي كما استقر ففقيل ان الباء في بالذي

بمعنى من فكأنه قيل أخبر عن الذى والمقصود انه اذا قيل لك ذلك فبى بالذى واجعله مبتدأ واجعل ذلك الاسم خبرا عن الذى وخدا الجملة التى
كان فيها ذلك الاسم فوسطها بين الذى وبين خبره وهو ذلك الاسم واجعل الجملة صلة للذى واجعل العائد على الذى الموصول ضميرا متجسدا
هو ضمير ذلك الاسم الذى صبرته خبرا فاذا قيل لك أخبر عن زيد من قولك (١٣٣) ضربت زيدا فتقول الذى ضربته زيد

فالذى مبتدأ وزيد خبره
وضربه صلة الذى والهاء
فى ضربته خاف عن زيد
الذى جعلته خبرا وهى
عائدة على الذى (ص)
وبالذين والذين والنون
أخبر مراديا وفاق المثلث
(ش) أى اذا كان الاسم
الذى قيل لك أخبر عنه مثنى
فبى بالموصول مثنى كالذين
وان كان مجوعا فبى به
كذلك كالذين وان كان
مؤنثا فبى به كذلك كالتى
والحاصل انه لا بد من
مطابقة الموصول للاسم
الخبر عنه به لانه خبر عنه ولا بد
من مطابقة الخبر للخبر
عنه ان مفردا ففرد وان
مثنى فمثنى وان مجوعا
فمجوع وان مذكرا
فمذكر وان مؤنثا فمؤنث
فاذا قيل لك أخبر عن
الزيدين من ضربت
الزيدين قلت اللذان
ضربتهما الزيدان واذا
قيل أخبر عن الزيدين من
ضربت الزيدين قلت
الذين ضربتهم الزيدون
واذا قيل أخبر عن هند
من ضربت هنداً قلت التى
ضربتها هند (ص)

بمعنى من فكأنه قيل أخبر عن الذى والمقصود انه اذا قيل لك ذلك فبى بالذى واجعله مبتدأ واجعل ذلك الاسم خبرا عن الذى وخدا الجملة التى
كان فيها ذلك الاسم فوسطها بين الذى وبين خبره وهو ذلك الاسم واجعل الجملة صلة للذى واجعل العائد على الذى الموصول ضميرا متجسدا
هو ضمير ذلك الاسم الذى صبرته خبرا فاذا قيل لك أخبر عن زيد من قولك (١٣٣) ضربت زيدا فتقول الذى ضربته زيد
فالذى مبتدأ وزيد خبره
وضربه صلة الذى والهاء
فى ضربته خاف عن زيد
الذى جعلته خبرا وهى
عائدة على الذى (ص)
وبالذين والذين والنون
أخبر مراديا وفاق المثلث
(ش) أى اذا كان الاسم
الذى قيل لك أخبر عنه مثنى
فبى بالموصول مثنى كالذين
وان كان مجوعا فبى به
كذلك كالذين وان كان
مؤنثا فبى به كذلك كالتى
والحاصل انه لا بد من
مطابقة الموصول للاسم
الخبر عنه به لانه خبر عنه ولا بد
من مطابقة الخبر للخبر
عنه ان مفردا ففرد وان
مثنى فمثنى وان مجوعا
فمجوع وان مذكرا
فمذكر وان مؤنثا فمؤنث
فاذا قيل لك أخبر عن
الزيدين من ضربت
الزيدين قلت اللذان
ضربتهما الزيدان واذا
قيل أخبر عن الزيدين من
ضربت الزيدين قلت
الذين ضربتهم الزيدون
واذا قيل أخبر عن هند
من ضربت هنداً قلت التى
ضربتها هند (ص)

قيل تأخير وتعرف لما * أخبر عنه ههنا قدحنا كذا الغنى عنه بأجنبي أو * بضم شرط فراع ما رعو (ش) يشترط فى
الاسم الخبر عنه بالذى شروط أحدها أن يكون قابلا للتأخير فلا يخبر بالذى عماله صدر الكلام كاسماء الشرط والاستفهام نحو من وما الثانى
أن يكون قابلا للتعريف فلا يخبر عن الحال والتمييز الثالث أن يكون صالحا للاستغناء عنه بأجنبي

فلا يجوز في جاز يذرا كباوطاب نفسا ان تقول الذي جاز يدا يامرا كبوطاب اياه نفس (قوله فلا يخبر عن الضمير الخ) مثله غيره مما يحتاج للربط كاسم الإشارة في ولباس التقوى ذلك خير والاسم الظاهر في * وأنت الذي في رجة الله أطمع * فلا يقال الذي لباس التقوى هو خير ذلك ولا الذي في رجة أطمع الله للسانع الآتي وكذا الاسماء الواقعة في الامثال كالسكاب على البقر لعدم الغنى عنها باجني اذا امثال لا تغير ألفاظها (قوله كالماء في زيد ضربته) أي لعدم الغنى عنها بالاجني كزيد وعمر ولا تك تقول في الاخبار عنها الذي زيد ضربته هو فتم فصلها مؤخره وهما ضربته الآن خلف عنها ويجب في الخلف عوده على الموصول كما مر فتبقى حينئذ جملة الخبر عن زيد بالربط فان جعلتها رابطا انخرمت قاعدة الباب وبقي الموصول بلا عائد (قوله الرابع الخ) هذا الشرط يغني عن الثاني اذا ضمائر تعريف يوز يادة وقد نبه في شرح الكافية على ان ذكر الثاني زيادة بيان وقد ظهر ان أوفى قوله أو بعضه بمعنى الوارد لانه شرط مستقل غير الغنى بالاجني وان الشرط في كلامه ثلاثة فقط لان الثاني مكرر وبقي منها أن لا يكون الاسم ملازما للذي كديار ولا غير الرفع كسبحان والظرف غير المتصرف كعندلته مخرج خبرا ولا في جملة انشائية كزيد من أين زيد لانها لا تصلح لجعلها صلة وان يكون فيه غائبة بخلاف نواني الاعلام كبكر من أبي بكر اذا لا يمكن أن يكون خبرا عن شيء وأن يكون بعض جملة واحدة أو في حكم الواحدة كالشرط وجوابه في ان قام زيد بقى فتقول الذي ان قام زيد وكالمتعاطفين بالغاء في قام زيد بدفعه وعمر وفتقول الذي قام فقه وعمر وزيد لان ما في الغاء من التسبب جعل الجملة من كالتعريف والجزاء (قوله بعضه) أي يعود على ما قبله ليصح كونه عائدا للموصول فلا يخبر عن مجرور رب في رب رجل لقيمة لان الضمير المجرور بها لا يعود الا لما بعده كضمير الشأن وكذا لا يخبر عن مجرور ما يختص بالظاهر كحكي ومثاله لا يخلفه الضمير ولا عن الاسماء العامة عمل الفعل كاسم الفاعل والمفعول والمصدر واسم الفعل لان الضمير لا يعمل عملها فلا يخلفها (قوله فلا يخبر عن الموصوف الخ) أي ولا عن الصفة وحدها كما يشبهه قول الشارح لان الضمير لا يوصف ولا يوصف به ومثلهما الموصول وحده وصلته وحدها كونهما شيئا واحدا ويجوز عنهما ما عا في جاء الذي قام تقول الذي جاء الذي قام فتجعل خلفه ضميرا مستترا في جاء وهكذا الظرف غير المتصرف والجار والمجرور مع متعلقهما فلا يخبر عن أحدهما وحده لان الضمير لا يتعلق بشيء ولا يتعلق به شيء أما الظرف المتصرف فيخبر عنه وحده ويجوز خلفه في كاسم مثاله بقي ما اذا كان المتعلق واجب الحذف كزيد في الدار وعندك فهل يصح الاخبار عن مجموعهما كأن تقول الذي زيد هو كأن عندك بذكر المتعلق أو يبقى على حذفه أو يمتنع أصلا فيحذف (قوله عن المضاف الخ) أي بخلاف المضاف اليه فيخبر عنه وحده كالمجرور بدون جاره في نحو سمرأ باز يدق من بكر الكريم يصح الاخبار عن زيد وحده بقولك الذي سمرأ باز يدق من بكر الكريم زيد ويمتنع عن كل من الباقي وحده لان الاب مضاف وبكر موصوف والكريم صفة والقرب متعلق الجار فلا يخلفه الضمير وحده وكذا مجموع الجار والمجرور نعم يخبر عنهما ما عا فتقول الذي سمرأ باز يدق من بكر الكريم في سمر ضمير مستتر هو الخلف كما يخبر عن المضاف مع المضاف اليه كالذي سمره قرب من بكر الكريم أبوز يدق عن بكر مع صفته كالذي سمرأ باز يدق من بكر الكريم وفي هذا الاخبار عن المجرور بدون جاره (قوله عن بعض ما) أي بعض تركيب يكون فعله مقدما أي على سائر أجزائه لا مطلقا بان تكون الجملة فعلية ولم يتقدم على الفعل شيء من أجزائها فلا يخبر بأل في زيد ضربته لانه يجب الترتيب في وضع أجزاء الجملة فيلزم حينئذ الفصل بين آل وصلتها أعني الوصف المصوغ من الفعل (قوله كصوغ واق) الظاهر انه خبر محذوف أي وذلك كصوغ واق لانه مثال لما هو وليس فيه إشارة لشرط زائد حتى يجعل صفة لمصدر محذوف أي صوغا كصوغ واق (قوله الا اذا كان الخ) أي يشترط

بضمير فلا يخبر عن الموصوف دون صفته ولا عن المضاف دون المضاف اليه فلا يخبر عن رجل وحده من قولك ضربت رجلا ظريفا فلا تقول الذي ضربته ظريفا رجل لانك لو أخبرت عنه وضعت مكانه ضميرا وحيدة يلزم وصف الضمير والضمير لا يوصف ولا يوصف به فلو أخبرت عن الموصوف مع صفته جاز ذلك لا تتفاء هذا المحذوف فتقول الذي ضربته رجل ظريف وكذلك لا يخبر عن المضاف وحده فلا يخبر عن غلام وحده من قولك ضربت غلام زيد لانك تضع مكانه ضميرا كما تقرر والضمير لا يضاف فلو أخبرت عنه مع المضاف اليه جاز ذلك لا تتفاء المانع فتقول الذي ضربته غلام زيد (ص) وأخبر واهنا بال عن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقسما ان صح صوغ صلة منه لأل كصوغ واق من وقى الله البطل (ش) يخبر بالذي عن الاسم الواقع في جملة اسمية أو فعلية فتقول في الاخبار عن زيد من قولك زيد قام الذي هو قائم زيد تقول في الاخبار عن زيد ضربت

زيد الذي ضربته زيد ولا يخبر بالالف واللام عن الاسم الا اذا كان واقعا في جملة فعلية وكان ذلك الفعل مما يصح أن يصاغ منه صلة الف واللام كاسم الفاعل واسم المفعول ولا يخبر بالالف واللام عن الاسم الواقع في جملة اسمية ولا عن الاسم

الواقع في جملة فعلية فعلها غير متصرف كالرجل من قولك نعم الرجل اذ لا يصح أن يستعمل من نعم صلة للالف واللام وتخبر عن الامم الكريم من قولك وفي الله البطل فتقول الواقى الله البطل (ص) وان يكن ما رقت صلة ال * ضمير غيرها أبين وانفصل (ش) الوصف الواقع صلة لان رفع ضميرها فما (١٣٥) أن يكون عائدا على الالف واللام أو على غيرها فان كان عائدا عليها استمر وان كان عائدا على غيرها انفصل فاذا قلت بلغت من الزيد بن الى العمر بن رسالة فان اخبرت عن التاء في بلغت قلت المبلغ من الزيد بن الى العمر بن رسالة أنا في المبلغ ضمير عائدا على الالف واللام فيجب استناده وان اخبرت عن الزيد بن من المثال المذكور قلت المبلغ أنا من الزيد بن رسالة الزيد بن فانما صر فوج بالمبلغ وليس عائدا على الالف واللام لان المراد بالالف واللام هنا من هو المخبر عنه فيجب ابراز الضمير وان اخبرت عن العمر بن من المثال المذكور قلت المبلغ أنا من الزيد بن اليهم رسالة العمر بن فيجب ابراز الضمير كما تقدم وكذا يجب ابراز الضمير اذا اخبرت عن رسالة من المثال المذكور لان المراد بالالف واللام هنا الرسالة والمراد بالضمير الذي ترفعه الصلة المتكلم فتقول المبلغ أنا من الزيد بن الى العمر بن رسالة (ص) (العدد)

زيادة على ما صر أربعة شروط فعلية الجملة وتقدم فعلها وتصرفه وانباته وأشار المصنف هذين بقوله ان صح الخ لان صلة ال لا تنصاع من جامد ولا منفى (قوله الواقى الله) وذكر الهاء واجب لان عائدا لا ينحذف الا ضرورة (قوله فيجب ابراز الضمير) أي جريان الصلة على غير ما هي له والله أعلم (العدد)

هو ما وضع السمية الآحاد ومن خواصه مساواته لنصف مجموع حاشيته المتقابلتين ومعنى التقابل ان يزداد العلي عليه بقدر نقص السفلي عنه كالاربعة فان حاشيتها الماخسة وثلاثة أو ستة أو ثمان أو سبعة أو واحد ونصف مجموع كل متقابلين من ذلك أربعة ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لانه ليس له حاشية سفلى وقيل عدد لوقوعه في جوابكم واذا أراد بالخاصية ما يعم الصحيح والكسر والنصف خلافا لمن نوههم كعشر مع واحد وتسعة أعشار عنه بقدر ما تزداد العلي عليه من الكسر ولا يختص بالنصف خلافا لمن نوههم كعشر مع واحد وتسعة أعشار فان العشر ينقص عنه بقدر الزيادة العلي عليه فهم متقابلتان ونصف مجموعهما واحد والمراد هنا الالفاظ الدالة على المعدود (قوله ثلاثة) مفعول مقدم لقل بتضمينه معنى اذكر أو مبتدأ خبره قل ينحذف الرابط أي قلها وبالتاء حال منه لفظة أو نعتة ولا عشرة متعلق بقل (قوله ما آحاده الخ) أي معدود آحاده مذكرة فالعبرة بتدكير الواحد وتأنينه وان كان الجمع بخلاف ذلك فتقول ثلاثة جامات بالتاء على المختار وثلاث هنود بالتاء تبعاً لتدكير المفرد وتأنينه هذا في الجمع اما اسم الجمع واسم الجنس فالعبرة بهما أنفسهما لا بواحد منهما فتقول ثلاثة من القوم والغنم بالتاء لتدكيرهما وثلاث من الابل والنخل بالتاء لتأنينهما وثلاث من البقر بالتاء وعدمها لان البقر يذكر ويؤنث (قوله في الضمير) أي مع تسكين عشرة قال تعالى وليال عشر (قوله في ثلاثة الخ) الاولى قول الموضح في ثلاثة وعشرة وما بينهما النقص على دخول العشرة وانما لحقت التاء هذه الاعداد لانها أسماء جوع كرمية وفرقة وأمة فخها أن تؤنث كمنظائرهما فاستصحب ذلك مع المذكور سبق رتبته ثم حذفت مع المؤنث فرقاً بينهما تصريحاً وخرج بها واحد واثنتان فلا يجرى فيهما ذلك ولا يضافان إلى المعدود فلا يقال واحد من رجل ولا ثنتان رجلين كما يقال ثلاثة رجال لان الالفاظ الثاني فيهما يغنى عن الاول في افادة الوحدة والزوجة ويزيد عليه بافادة جنس المعدود فخهم معه لغو بلا فائدة (قوله ن كان مؤنثاً) أي ولو مجازاً وكذا المذكور كسبع ليال وثمانية أيام ومحل وجوب هذه القاعدة اذا ذكر المعدود بعد اسم العدد كما مثله فلو قسم وجعل اسم العدد صفة له جازاً جازاً وتركها كالمحذوف تقول مسائل تسع ورجال تسعة وبالعكس كما نقله الامام النووي عن النحاة حافظهم فانها عريضة النقل كذا نقل عن شرح السكاكية للسيد الصفوي وقوله كالمحذوف أي المعدود مع قصده في المعنى فيجوز حذف التاء من المذكور كحديث وأتبعه ستان شوال وانباتها في المؤنث كعندي ثلاثة وتريد نسوة لكن نقل الاسقاطي عن بعضهم منع الثاني اما اذا حذف المعدود ولم يقصد أصلاً بل قصد اسم العدد فقط كانت كلها بالتاء كشلاثة خبر من ستة وتمنع الصرف للعامة الجنسية والتأنين (قوله ويضاف) أي ما ذكر من الثلاثة وأخوانها الى جمع ليطلقها في الجمعية وكذا في القلة الآتية وهذا الجمع هو ميزها أو راجع على نصبه تخفيفاً بخلاف التنوين ويجوز جمع له عطف بيان عليها كخمسة أثواب بقنو بنهما ولا تصاف لفرد الا في نحو ثلثة لان المائة جمع في المعنى اذ هي عشر عشرات فمطابقها في الجمعية والقلة وقد وقع في الشعر ثلاث مئين شذوذاً أو ضرورة وخرج بالجمع

ثلاثة بالتاء قل للعشر * في هذا آحاده مذكرة في الضمير ودون الميزاجور * جمعاً بلفظ قلة في الاكثر (ش) ثبت التاء في ثلاثة وأربعة وما بعدهما الى عشرة ان كان المعدود بهما مذكراً وتسقط ان كان مؤنثاً ويضاف الى جمع نحو عندي ثلاثة رجال وأربع فساء وهكذا الى عشرة وأشار بقوله * جمعاً بلفظ قلة في الاكثر الى ان المعدود بهما ان كان له جمع قلة وكثرة لم يضاف العدد في الغالب

الا الى جمع القلة فتعول عندي ثلاثة أفس وثلاث أنفس ويقل عندي ثلاثة فلوس وثلاث نفوس ومما جاء على غير الاكثر قوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة (١٣٦) قروء مضاف ثلاثة الى جمع الكثرة مع وجود جمع القلة وهو اقرؤ فان لم يكن

للاسم الا جمع كثر لم يضاف
الا اليه نحو ثلاثة رجال (ص)
ومائة والالف للفرد اضاف
ومائة بالجمع نزا قنبرد
(ش) قد سبق ان ثلاثة
وما بعدها الى عشرة لا تضاف
الا الى جمع وذ كرهنا ان
مائة والاف من الاعداد
المضافة وانهما لا يضافان
الا الى مفرد نحو عندي
مائة رجل وألف درهم
وورد اضافة مائة الى جمع
قليل ومنه قراءة حزة
والكسائي ولبشوا في كنههم
ثلاثمائة سنين باضافة مائة
الى سنين والحاصل ان
العدد المضاف على قسمين
أحدهما ما لا يضاف الا الى
جمع وهو من ثلاثة الى
عشرة والثاني ما لا يضاف
الا الى مفرد وهو مائة ألف
وتدنيهما نحو مائة درهم
وألف درهم واما اضافة مائة
الى جمع فقليل (ص)
وأحد اذ كر وصلته بعشر
مر كبا قاصد معدود ذكر
وقل لدى التأنيث احدى
عشره
والشين فيها عن تميم كسره
ومع غير واحد واحد
ماعهما فعلت فافعل قصدا
ولثلاثة وتسعة وما
بينهما ان ركبا ما قصدا

اسم الجنس كطير وبقرو اسم الجمع كقوم ورهط فالأكثر جره عن نحو فنادى بـ من الطير وقد يضاف اليه
سما على الصحيح نحو وكان في المدينة تسعة رهط ليس فيما دون خمس ذود صدقة فقول الشارح وأربع نساء
لعله من المسموع (قوله الا الى جمع القلة) والغالب كونه من جوع التكسير وهي أفعلة أفعال ثم فعله ثمت
أفعال لان الثلاثة وأخواتها أقرب اليه من جمعي التصحيح فيقل استعمالهما وان كانا للقلة أيضا عند سيبويه
كثلاثة أحمد بن وثلاث زينات والكثير أحمد بن ويانب الا ان أهمل المكسر فلا يقلان كسبع بقرات
وسموات أو قدر كـ ثلاث سعادات وآيات لندور سعادتنا أي أوجاد رما أهمل كسبع سفلات لجوار رته بقرات
(قوله فان لم يكن الخ) مثل ذلك ما اذا شذ جمع القلة ونادر استعماله فيجعل كالمعـ دم ويضاف للكثرة
فالاول كـ ثلاثة قروء فان مفردة قروء بفتح فسكون وجمعه على أفعال شاذ والثاني كـ ثلاثة شيوخ فان اشباع
قليل الاستعمال في جمع شيوخ وهو أحد سيور النعل كذا في الاشعوني تبعه للتوضيح ومقتضاه ان ثلاثة
قروء ليس من القليل لشذوذ جمع قلته والصواب ما في الشارح كابن النظم من جمعه من القليل لانه ان كان
جمعا لقروء بالفتح فله جمع قلة قياسي وهو أقرؤ كفلس وأفس أولقراء بالضم فله أقرء كالأفعال وعلى هذا حمل
الشارح ففيه استعمال جمع الكثرة مع وجود جمع القلة القياسي فيكون قليلا (قوله نحو ثلاثة رجال) أي
وجوار ودراهم وانظر اذا كان له جمع كـ كثرة وتصحيح مع أهمل قلته وشذوذ كجوار وجاريات هل الارجح
الاول أم الثاني (قوله ومائة بالجمع) مبتدأ أسوغة التقسيم وردف ماض مجهول أي تبع خبره وبالجمع متعلق
به وزر حال (قوله مائة وألفا) أي جنسهما ولو غير مفرد كما ثابوب وثلاثة آلاف فرس (قوله الا الى مفرد)
أي لاشتغال المائة على العشرة والعشرين فاجتمع فيها ما انفرد فيهما فاخذت من العشرة الاضافة ومن
العشرين الافراد ولم يعكس خلفه هذا بخلاف التنوين للاضافة وأما الالف فمفوض عن عشر مائة فعمل
معاملتها (قوله ومنه قراءة حزة الخ) أي فـ سنين تميز للمائة لشبهها بالعشرة اذ هي عشر عشرات كما ان
تلك عشرة آحاد ومن ينون مائة يجعل سنين بدلا من ثلثمائة أو يساها لانه لا تميز الثلاث من وجهين جمع تميز
المائة ونصبه قال الزجاج ولا يقتضاه أن كل واحد من الثلاث جمع من السنين اذ تميز المائة واحد منها وألفه
ثلاثة فقل ما لبشوا تسعمائة وهو باطل وهذا وارد على الجر أيضا اذ هو بمنزلة لا غير لكن أجاب ابن الحاجب بأنه
لا يلزم كون تميز المائة واحدا منها الا اذا كان مفردا أما الجمع فلا يلزم فيه ذلك كقولهم العشرة في قولك
عشرة أبواب بل القصد به مجرد بيان الجنس والمساواة في الجمعية كما مر (قوله واحد) أي المستعمل
في الاثبات وأصل همزة الواو وقد يوثق بها تنبيهها على الأصل فيقال واحد عشر ومعناه أول العدد وجهه
أحاديث الملازم للثني فـ همزة أصلية ومعناه انسان ولا يستعمل في العدد ولا في الاثبات (قوله مركبا) الارى
كسر كافه ليناسب قاصد في كونه حالا من فاعل اذ كر (قوله احدى عشرة) يجب سكون الشين لا لاقافية
اذهو في مقابلة كسرة آخر البيت وان كان فتحها لغة وهو الأصل الا ان السكون أفصح وهو لغة الخباز ولا
تستعمل احدى الامر كبة أو معطوفا عليها ومضافة كاحدى الكبر لا مفردة (قوله ومع غير واحد الخ)
تقدير البيت افعـل في العشرة مع غير واحد واحد ما فعلته فيها معهما أي من تأنيثها للوث وتذكيرها
لذكرها فالفاء زائدة وما فعلت مقدم لا فعل ومع ظرف لغو متعلق بافعل أرحال من العشرة المعنوية بمساواة
ومتعلق فـعـل وأفعـل محذوف أي في العشرة وقصدا اما معنى قاصدا للفعل ومتوجها اليه أو مقتصدا أي عابدا
فيه وأقارب هذا البيت حكم العشرة اذ اركبت مع الـمة فنادونهم بما بعده حكم التسعة فنادونهم بالعشرة

(ش) لما فرغ من العدد المضاف ذكر العدد المركب فتركب عشرة مع ما دونها الى واحد نحو واحد عشر
وانني عشر وثلاثة عشر وأربع عشر الى تسعة عشر وهذا المذكر وتقول في المؤنث احدى عشرة واثنى عشرة وأربع عشر الى
تسع عشرة فلما ذكر احدواثا ولأونث احدى واثنى

وأما ثلاثة وما بعدها إلى تسعة فحكمها بعد التركيب حكمها قبله فتثبت التاء فيها إن كان المعدود مذكرا وتسقط إن كان مؤنثا وأما عشرة وهو الجزء الأخير فتسقط التاء منه إن كان المعدود مذكرا وتثبت إن كان مؤنثا على العكس من ثلاثة فما بعدها فتقول عندئذ ثلاثة عشر رجلا وثلاث عشرة امرأة وكذلك حكم عشرة مع أحدهما وحدي واثني (١٣٧) واثنتين فتقول أحدهما عشر رجلا والثاني عشر رجلا بإسقاط التاء

وتقول أحدي عشرة امرأة واثنتان عشرة امرأة بابتداء التاء ويجوز مع المؤنث تسكين الشين ويجوز أيضا كسرهما وهي لغة نعيم (ص) وأول عشرة اثنتي عشر امرأة اثني إذا أنثى تشا أو ذكرا والياء غير الرفع والرفع بالالف والفتح في جزأى سواهما ألف

(ش) فسبقي أنه يقال في العدد المركب عشري العدد كبر عشرة في التأنيث فسبقي أيضا أنه يقال أحد في المذكر واحد في المؤنث وأنه يقال ثلاثة وأربعة إلى تسعة بالتاء لا مذكر وسقوطها للمؤنث وذكرا هذا أنه يقال اثنا عشر لا مذكر بل التاء في المصدر والعجز نحو عندئذ اثنا عشر رجلا ويقال اثنا عشرة امرأة للمؤنث بقاء التاء في المصدر والعجز ونحو بقوله والياء غير الرفع على أن الاعداد المركبة كلها مبنية صدرها وتجزئها وتبنى على الفتح نحو أحدهم عشر بفتح الجزأين وثلاث عشرة بفتح الجزأين ويستثنى من ذلك

(قوله) وأما ثلاثة وما بعدها الخ منه ثمانية فإذا ركبت تسكون كما هو قبل أي بالتاء في المذكر كثمانية عشر يوما وحذفها في المؤنث كثمانى عشرة ليلة لكن فيها بعد الحذف حينئذ أربع لغات فتح الياء وسكونها وحذفها مع كسر النون وقطعها أو ما إذا لم تتركب فإن أضيفت إلى مؤنث كانت بالياء لا غير كما مر في منع الصرف كثمانى نسوة فيقدر عليها الضم والكسر ويظهر الفتح كالنقص أو إلى مذكرا بالتاء لا غير كثمانية رجال وكذا إن لم تضاف والمعدود مذكرا فإن كان مؤنثا فالكثير اجزاؤها كالنقص كجاءني من النساء ثمان ومررت بثمان ورايت ثمانا بالتأنيث لانه مصروف ككسر ويقال رايت ثمانا بالتأنيث لانه مصروف ككسر ومعنى يقل حذف الياء مع امرأها على النون كقوله لها ثمانا أربع حسان * وأربع فشرها ثمان (قوله) وأما عشرة الخ إنما خالفت حكمها قبل التركيب دون الثلاثة وأخوانها الكراهة اجتماع تأنيثين فيما هو كالسكامة الواحدة كثلاثة عشر رجلا وكراهة اخلاء لفظين معناه ثمان مؤنث من العلامة في ثلاث عشر امرأة ولم يعكس لسبق الثلاثة وأخوانها على العشرة فاستحققت الأصل في العدد دونها ولأن تأنيث السكامة وتذكيرها إنما يكون قياسا في آخرها وانما لم يبالوا باجتماع تأنيثين في إحدى عشرة واثني عشرة مع أنه ككلمة واحدة لا خلافا في الأول مع أن الالف كجزء السكامة ولم تسقط في تصحيح ولا تكسيرا إذا قالوا في حبل حبلات وحبال بخلاف التاء فتسقط كجفان وجففات في جفنة وبناء السكامة على التاء في الثاني إذا واحد له من لفظه فكانت كالأصل والتأنيث مستفاد من الصيغة (قوله) ويجوز مع المؤنث تسكين الشين ظاهره مع أحدي وغيرها إلى تسع ويصرح به قول التوضيح وإذا كانت العشرة التاء وهي مركبة سكنت شينها في لغة الحجاز كراهة نوالى أربع حركات فيها وككلمة واحدة وكسرهما أكثر نغم تشبيها ببناء ككلمة وبعض نغم ببقية ما على فتحها الأصلي وبه قرأ يزيد بن القعقاع وهو الأعشى فإنه جرت منه اثنا عشرة عينا اه وبذلك يعلم أن الجواز في كلام الشارح باعتبار تعدد اللغات والافالسكون واجب عند الحجازيين فإن حذف التاء فالشين بالفتح لا غير لكن قد تسكن العين حينئذ كقراءة أبي جعفر أحد عشر كوكبا وقد فرى اثنا عشر شهر ابالسكون وفيه اجتماع ما كنين (قوله وأول) أي أتبع أي جعل لفظ عشرة ناء لا اثنتي الخ فعشرة مفعول أول واثنتي ثان وقوله إذا أنثى نشر على ترتيب اللب والتشابه بالقصر لغة أو ضرورة أو حذف همزة لا اجتماعهم همزة أو وأفا بذلك حكم اثنين واثنتين إذا ركبا الثلاث توهم أنهما في التذكير والتأنيث كالثلاثة في حال تركيبها أما حكم العشرة فمعلوم من قوله ومع غير أحدا الخ كان قوله والياء غير الرفع الخ معلوم من باب الاعراب لكن ذكره لدفع توهم بناء ما عند التركيب (قوله) كلها مبنية الخ أما العجز فلتضمنه معنى حرف العطف إذا أصل خمس وعشر مثلا ولذلك يبطل البناء والتركيب إذا ظهر العطف كقوله * كأنها البدر ابن عشر وأربع * وهذا عام في عجز اثني عشر وغيره وأما المصدر فلانه كجزء كلمة أو لوقوعه بوقع ما قبل ناء التأنيث في لزوم الفتح واعتراض بان جزء السكامة وما قبل التاء لا يستحق البناء حتى يستحقه ما وقع موقعه لانه وسط كلمة والبناء إنما يكون في الآخر كالاعراب ولو سلم لوجب بناء صدر المركب المزجي مطلقا ولو غير عددي لأن يقال تسوع في تسمية قحمة الصدر بناء لمشا كلمة العجز وتشبهها البناء في اللزوم وإن كانت في الحقيقة فتحة بنية (قوله) وتبنى على الفتح إنما بنيت على حركة اشعارا بعروض البناء وكانت فتحة تخفيفا لثقل التركيب (قوله) يعرب بالالف أي لعدم تركيبه بل عشر واقعة

(١٨ - (خصري) ثاني) اثنا عشر واثنا عشرة فإن صدرهما يعرب بالالف رفعا وبالياء نصبا وجرا كما يعرب المثنى وأما عجزهما فيبنى على الفتح فتقول جاء اثنا عشر رجلا ورايت اثني عشر رجلا ومررت باثني عشر رجلا وجاءت اثنا عشرة امرأة ورايت اثنتي عشرة امرأة ومررت باثنتي عشرة امرأة (ص)

وميز العشر بن للتسعين * بواحد كار بعين حينما (ش) قد سبق ان العدد مضاف ومركب وذ كر هنا العدد المفرد وهو من عشرين الى تسعين ويكون بلفظ واحد للذكر والمؤنث ولا يكون ميمه الا مفردا منصوبا نحو عشرين رجلا وعشرون امرأة ويند كر قبله النيف ويعطف هو عليه فيقال احد وعشرون واثنان وعشرون وثلاثة وعشرون بالتاء في ثلاثة وكذا ما بعد الثلاثة الى التسعة لاند كر ويقال للمؤنث احدى وعشرون واثنان وعشرون (١٣٨) وثلاث وعشرون بالتاء في ثلاث وكذا ما بعد الثلاث الى التسع وتلخص بما

سبق ومن هذا ان أسماء العدد على أربعة أقسام مضافة ومركبة ومفردة ومعطوفة (ص) وميز وامر كبا بمثل ما ميز عشرين فسويتهما (ش) أي ميز العدد المركب كتمييز عشرين وأخواته فيكون مفردا منصوبا نحو أحد عشر رجلا وأحدى عشرة امرأة (ص) وان أضيف عدد مركب * يبقى البناء وعجز قد يعرب (ش) يجوز في الأعداد المركبة اضافتها الى غير ميزها ما عدا اثني عشر فانه لا يضاف فلا يقال اثناعشر مركب واذا أضيف العدد المركب فذهب البصريين انه يبقى الجزآن على بناءهما فتقول هذه خمسة عشر ورأيت خمسة عشر مركب ومررت بخمسة عشر مركب بفتح آخر الجزأين وقد يعرب العجز مع بقاء المصدر على بناءه فتقول هذه خمسة عشر ورأيت خمسة عشر مركب ومررت بخمسة عشر مركب (ص)

موقع نون المثني وما قبل النون محل اعراب لا بناء ففي جاء اثناعشر رجلا اثناسم فوع بالالف لانه ملحق بالمثني وعشر مبني على الفتح لتضمنه معنى العطف كما س لا محل له من الاعراب لوقوعه موقع نون المثني ولا يصح أن يقال انه مضاف اليه (قوله بواحد) أي منكر منصوب كإعطيه المثال والحين بالكسر الزمن (قوله النيف) بفتح النون وشد التحتية مكسورة وقد تخفف وأصله نيوف كسيوف من ناف نيوف اذا زاد وهو كافي الصحاح والقاموس كل ما زاد على العقد الى العقد الثاني والعقد ما كان من العشرات أو المئات أو الألوف فيطلق النيف على الواحد خفا فوقع بخلاف بضعة وبضع فن ثلاثة الى تسعة على المختار ولهما حكم الثلاثة في الافراد والاضافة والتركيب والعطف (قوله فيكون مفردا منصوبا) أي عند الجمهور وأجاز الفراء جمعه تمسكا بظاهر قوله تعالى اثنتي عشرة أسباطا أيما وأجيب بان أسباطا بدل كل من اثنتي عشرة والتمييز محذوف أي فرقة لتمييزه والواجب تذ كبر العددين لان السبط مذكر وقال المصنف انه تمييز أثنتي عدده لوصفه بالمؤنث وهو أيما لانه جمع أمة ومقتضاه موافقة الفراء على جواز جمع تمييز المركب والافوه مشكل لكن قال بعضهم اذا كان كل واحد من المعدود جمعا جاز جمع التمييز فان المعدود هنا قبائل وكل قبيلة أسباط لا سبط واحد فوقع أسباط موقع قبيلة فتدبر (قوله وعجز) مبتدأ سوغه التقسيم وقد يعرب خبره (قوله يجوز في الأعداد المركبة الخ) أي كما يجوز في غيرها فان العدد مطلقا تجوز اضافته الى غير تمييزه نحو عشرين وثلاثة زيد وحيث نديس تعني عن التمييز فلا يند كر أصلا لانك لا تقول ثلاثة زيد لان المن عرف بنفسها وانما خص المركب لأجل قوله يبقى البناء الخ (قوله ما عدا اثني عشر) أي واثنيتي عشر لان عشر فيهما بمنزلة نون المثني فلا تجتمع الاضافة كالنون وحذفها يلبس بالاضافة الى اثنين (قوله وقد يعرب العجز) أي لأن الاء اضافة تزد الأسماء الى أصولها من الاعراب ولذا استحسنه الأخفش وقال ابن عصفور انه الأصح لكن في التسهيل لا يقاس عليه ولم يعرب المصدر لأن المضاف مجموع الجزأين فهما كاسم واحد اعرابه في آخره (قوله مع بقاء المصدر على بناءه) فيه المسامحة المارة وجوز الكوفيون اعراب المصدر مضافا الى العجز مطلقا واستحسنه وذلك اذا أضيف خمسة عشر (قوله كفاعل) اما صفة للمفعول صغ المحذوف أي صغ وزنا كفاعل من اثنين الخ أو السكاف بمعنى مثل مفعوله وظاهر ذلك مع قوله الآتي حكم جاعله احكما ان فاعل المذكور مصوغ من لفظ اثنين وثلاثة الخ سواء كان بمعنى بعض أو جاعل وهو مسلم في الأول والاشتقاق من ألفاظ العدد سماعى لانها أسماء أجناس غير مصادر كاستحجر الطين من الحجر وتربت يداه من التراب ولا فاعل لها معناها وأما الثاني فاشتق من اثني والثالث والرابع وهكذا مصادر ثبتت الرجل وثلاث الرجلين ور بعث الثلاثة الخ وكلاهما من باب ضرب يضرب ضربا الاربع والسبع والتسع فن باب شفع يشفع شفعان الآن يرجع الضمير في قوله له احكما الى فاعل لا بقيد صوغه من اثنين أو يقدرها مضاف أي من مادة اثنين (قوله منه بنى الخ) اطاع في منه واليه عائدة على الموصول الواقع على العدد ونائب فاعل بنى يعود الى فاعل فالصلة جرت على غير صاحبها كما يشير له الشارح في الحبل ومفعول تضاف ضمير محذوف يعود الى فاعل أيضا ومثل بعض حال منه أي حال كون فاعل مثل بعض في معناه أو في اضافته الى كله (قوله

احدهما

وصغ من اثنين فافوق الى * عشرة كفاعل من فعلا

واختتمه في التأنيث بالتاء * ذكرت فاذا كفاعل بغير تا (ش) يصاغ من اثنين الى عشرة اسم موازن لفاعل كما يصاغ من فعل نحو ضارب من ضرب فيقال ثمان وثالث ورابع الى عاشر بالتاء في التذكير وبتاء في التأنيث (ص) وان ترد بعض الذي منه بنى * تضاف اليه مثل بعض بين وان ترد جعل الاقل مثل ما * فوق فكم جاعل له احكما (ش) لفاعل المصوغ من اسم العدد استعماله لان

أحدهما أن يفردي يقال ثان وثانية وثالث وثالثة كما سبق والثاني أن لا يفردي وحيداً ما أن يستعمل مع ما اشتق منه وأما أن يستعمل مع ما قبل ما اشتق منه ففي الصورة الأولى يجب إضافة فاعل إلى ما بعده فتقول في التذكري ثاني اثنين وثالث ثلاثة ورابع أربعة إلى عاشر عشرة وتقول في التأنيث ثانياً اثنتين وثالثتين وثالثة ثلاث ورابعة أربع إلى عاشر عشرة واحدتين واحدتين واحد عشر واحد عشر وهذا هو المراد بقوله وان ترد بعض الذي البيت أي وان ترد بفاعل المصوغ من اثنين فما فوقه إلى عشرة بعض الذي يعني فاعل منه أي واحداً مما اشتق منه فأضف إليه مثل بعض والذي يضاف إليه هو الذي (١٣٩) اشتق ومنه في الصورة الثانية يجوز

وجهان أحدهما إضافة فاعل إلى ما يليه والثاني تنوينه ونصب ما يليه كما يفعل باسم الفاعل نحو ضارب زيد وضارب زيداً فتقول في التذكري ثالث اثنين وثلاث اثنين ورابع ثلاثة ورابع ثلاثة وهكذا إلى عاشر تسعة وعاشر تسعة وتقول في التأنيث ثلثة اثنتين وثلاث اثنين وثلاث اثنين وهكذا إلى ثلاث ورابعة ثلاثاً وهكذا إلى عشرة تسعة وعاشر تسعة والمعنى جاعل الاثنين ثلاثة والثلاثة أربعة وهذا هو المراد بقوله * وان ترد جعل الأقل مثل ما فوق أي وان ترد بفاعل المصوغ من اثنين فما فوقه جعل ما هو أقل عدداً مثل ما فوقه فاحكم له بحكم جاعل من جواز الإضافة إلى مفعوله وتنوينه ونصبه (ض) وان أردت مثل ثاني اثنين مركباً لحيي بتركيبين أو فاعلاً بحالتيه أضف * إلى مركب بما تنوي يني

أحدهما أن يفردي أي عن الإضافة لعدد وعن لفظ عشرة ومعناه حيث نذكر واحد موصوف بكونه ثالثاً أو رابعاً أي في المرتبة الثالثة أو الرابعة كالباب الرابع والمقامة الثانية لا مطلقاً واحداً كما في التوضيح وهذا هو المراد بقوله وصغ من اثنين إلى آخر البيتين (قوله والثاني أن لا يفردي) تحته استعمالاً لأن كرهما المثنى بقوله وان ترد بعض الخ وبقوله وان ترد جعل الخ فاستعملنا مع غير العشرة ثلاثة وسبأ في له معها ثلاثة أخرى ومع العشرين واحد فجعلنا استعمالاً فاعل العدد سبعة كما في التوضيح (قوله والمعنى أحد اثنين) عبارة التوضيح وشرحه مع زيادة الوجه الثاني في فاعل أن يستعمل مع أصله الذي صيغ هو منه ليفيد أن الموصوف بعض تلك العدد المعينة لا غير كخمس خمسة أي بعض جماعة منحصرة في خمسة أي واحد منها لا زائد عليها ويجب حينئذ إضافة لاصلة كما يجب إضافة البعض لأكمله كيدز يد فلا ينصب ما بعده على المختار لأنه اسم جامد بمعنى بعض فلا يعمل النصب قال الله تعالى إذا خرجته الذين كفروا ثاني اثنين لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة اه وصريح ذلك أنه لا يعتبر في الموصوف أضافه بمعنى ذلك الاسم أي بكونه ثالثاً ورابعاً مثلاً كما يعتبر في الحالة الأولى فيصح في نحو عاشر عشرة أن يكون في الرتبة الأولى ولا يجب كونه في العاشرة إذ يبعد في الآية أن المراد بشاني اثنين وثالث ثلاثة كونه في الرتبة الثانية أو الثالثة بل المراد أنه بعض تلك العدد لا زائد عليها بل انظر لكونه ثانياً أو غيره فإني الصبان عن الجاهل مما يخالف ذلك غير سديد فأنمله (قوله ونصب ما يليه به) إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال والاعتين أضافته لأنه اسم فاعل حقيقة مشتق من مصدر فعله كاسم (قوله ثالث اثنين الخ) ظاهره أنه لا يقال ثاني واحد وأجاز به بعضهم ونقله عن العرب ورجحه الدماميني بأن معناه مصدر الواحد اثنين بنفسه ولا مانع منه (قوله مثل ما فوقه) أي بدرجته فقط فلا يقال رابع اثنين (قوله وان أردت الخ) مثل مفعول أردت ومركباً حال منه أو بالعكس وهذا شروع في بيان استعمال فاعل مع العشرة وهو ما أن يستعمل كشاني اثنين أي أنه بعض تلك العدد بل انظر للاضافه بمعناه وهو الذي ذكره المصنف وذكره ثلاثة أوجه ستعرفها وأما أن يستعمل كجاعل وسيشهر إليه الشارح زاد الموضع أن يستعمل كالمفرد ليعيد الأضافه بمعناه مقيداً بصاحبة العشرة أي أن المعدود واحد متصف بكونه ثاني عشر أو ثالث عشر مثلاً وحكمه وجوب تركيبه مع العشرة مع تذكيره بالعدد والاختصار على تركيب واحد فتقول الجزء الخامس عشر والمقامة السادسة عشرة بفتحهما معافيه (قوله يني) مجزوم في جواب أضف أشبعت كسرته للروي أو مرفوع على أن جلته صفة لمركب أي مركب واف بما تنويه (قوله وشاع الاستغناء) أي عن التركيبين وعن فاعل المضاف لمركب بحادي عشر أي في افادة معنى ثاني اثنين (قوله وقبل عشرين) متعلق بأذكر وبه عطف على عشرين والفاعل نصب بأذكر (قوله من اسم العدد) أي من مادته ليصح في الوجه الثاني كما صر

وشاع الاستغناء بعد عشر * ونحوه وقبل عشرين إذ كرا وبإبه الفاعل من لفظ العدد * بحالتيه قبل واو يعتمد (ش) قد سبق أنه يني فاعل من اسم العدد على وجهين أحدهما أن يكون مراد به بعض ما اشتق منه كشاني اثنين والثاني أن يراد به جعل الأقل مساوياً لما فوقه كشالث اثنين وذكره هنا لأنه إذا أراد بناء فاعل من العدد المركب للدلالة على المعنى الأول وهو أنه بعض ما اشتق منه يجوز فيه ثلاثة أوجه أحدها أنه يحكي بتركيبين صدر أولهما فاعل في التذكري وعشر في التذكري وعشرة في التأنيث وصار الثاني منهما في التذكري أحداً وثان وثلاثة بالتاء إلى تسعة وفي التأنيث إحدى واثنتان وثلاث بالتاء إلى تسع نحو ثالث عشر ثلاثة عشر

وهكذا إلى ناصع عشر تسعة عشر وثلاثة عشر ثلاث عشرة إلى تسعة عشر تسعة عشر وتكون الكلمات الأربع مبنية على الفتح الثاني
أن يقتصر على صدر المركب الأول فيعرب ويضاف إلى المركب الثاني باقي الثاني على بناء جزأيه نحو هذا ثالث ثلاثة عشر وهذه ثلاثة ثلاث
عشرة الثالث أن يقتصر على المركب (١٤٠) الأول باقي بناء صدره ونحو ثالث عشرة وثلاثة عشر وإلى أشار

بقوله * وشاع الاستغناء
بجاءى عشر ونحوه ولا
يستعمل فاعل من العدد
المركب للدلالة على المعنى
الثاني وهو أن يراد به جعل
الأقل مساوياً لما فوقه فلا
يقال رابع عشر ثلاثة عشر
وكذلك الجميع ولهذا لم
يذكره المصنف واقتصر
على ذكر الأول وحادى
مقابوب واحد وحادية مقابوب
واحدة جمعاً لوفاءهما بعد
لأولهما ولا يستعمل حادى
الامع عشر ولا تستعمل
حادية الامع عشرة
ويستعملان أيضاً مع
عشرين وأخواتها فتقول
حادى وتسعون وحادة
وتسعون وأشار بقوله
وقبل عشرين البيت إلى
أن فاعلاً للمصوغ من اسم
العدد يستعمل قبل العقود
ويعطف عليه العقود نحو
حادى وعشرون وتساع
وعشرون إلى التسعين
وقوله بحالتيه معناه أنه
يستعمل قبل العقود
بالحاليتين اللتين سبقتا
وهو أنه يقال فاعل في
الثاني فاعلة في الثاني

(ن)

(قوله وتكون الكلمات الأربع مبنية على الفتح) أى ما عدا اثنا واثنا وكذا يقال فيما سياتى ومحل التركيب
الأول بحسب العامل فيه والثاني جزأيه لأنه مضاف إليه وهذا الوجه قليل حتى قيل بمنه (قوله على صدر
المركب الأول) هو لفظ ثانى وثالث فيعرب هذا اللفظ لعدم تركيبه ويضاف إلى المركب الثاني بتمامه كما ذكره
المصنف بقوله أو فاعلاً بحالتيه أى حالتي التذكير وضده (قوله الثالث) أى من أوجه استعماله كثنائين
أن يقتصر على أى ويحذف الثاني بتمامه والشارح تابع في ذلك للمصنف وولده ويرد التباسه بما ليس أصله
تركيبين وهو المستعمل كالمراد ليفيد الاتصاف بمعامه الصحيح كما ذكره الموضح أن المقتصر عليه في هذا
الوجه هو فاعل صدر الأول وعشر عجز الثاني وحذف باقيهما فصار حادى عشر مثلاً وحينئذ لما أن يعرب
معالزوال التركيب فيهما فيعرب الثاني أبداً بالاضافة ويكون الأول بحسب العوامل أو يعرب الأول ويبقى
الثاني حكاه ابن السكيت وابن كيسان ووجهه أن يقتصر ما حذف من الثاني فيبقى بناؤه ولا يقاس على هذا
لقلته ويمتنع بناؤه معاً على حاول كل منهما محل المحذوف من صاحبه كما قيل لأنه لا دليل حينئذ على
انفراجهما من تركيبين بخلاف أعراب الأول فتلخص أن في استعماله كثنائين خمسة أوجه يمتنع آخرها
وليس منها الاقتصار على التركيب الأول بتمامه وإنما هو في استعماله كالمراد أفاده في التوضيح (قوله فلا
يقال رابع عشر ثلاثة عشر) أى عند الكوفيين وأما البصريين وأجازة سيبويه ورجاعة قياساً فيؤتى
بتركيبين صدر ثانيهما أقل من صدر الأول بواحد كما مثله الشارح والمعنى مصر الثلاثة عشر أربع عشرة بنفسه
ويتمين اضافة الأول للثاني لأن الوصف لا يعمل النصب الامنونا وتؤتى بنفسه هنا يمتنع تركب مع عشرين
لك أن تحذف عشر من الأول فتقول رابع ثلاثة عشر فإن نوتته نصبت به الثاني محلاً (قوله جمعاً لوفاءهما الخ)
أى فصار أحاداً وحادى قبلت وأولها ياء تطرأ لها اتركسرة لأن تاء التأنيث في حكم الانفصال ثم أعمل الأول
كفأض دون الثاني لفتح يائه (قوله إلى أن فاعل المصوغ الخ) هذا هو الاستعمال السابع (قوله ويعطف
عليه العقود) الظاهر أنه حينئذ يفيد الاتصاف بمعامه مقبلة بصاحبة العشرين كالمراد فان عطفت العقود
على ما شئت منه كثنائين اثنين وعشرين كان بمعنى بعض أو ما قبله كثنائين اثنين وعشرين كان بمعنى جاعل
فتجوز فيه الاضافة والنصب ويمتنع حادى عشرين بحذف العاطف لامتناع التركيب مع هذه العقود قال
ابن هشام في قول الشهود حادى عشرين شهر جادى ثلاث لحنات حذف الواو واثبات نون عشرين مع
أنه مضاف لما بعده وذلك لفظ شهر وهو لا يندكر الامع رمضان والربيعين اه قال السيوطى والمنقول عن
سبويه جواز ذكره مع كل الشهر وهو قول الأكثر والله أعلم

(كم وكأين وكذا)

ذكرها بعد العدد لأنها كناية عن (قوله كم كم شيخاً الخ) كم في محل رفع مبتدأ وشخصاً تميزه
منصوب به ووجه سماخه والجملة في محل جر بالكاف (قوله وأجزاء) بدليل فتحة الهمزة إلى الزاى للوزن
(قوله استفهامية) أى بمعنى أى عدد فلا استفهام بها عن كمية الشيء (قوله وخبرية) أى بمعنى قولك
عدد كثير سميت بذلك لأن ما هـ في أخبار بالكثرة محتمل للصدق والكذب (قوله مفرداً منصوباً) أى
لأنه لم يسمع إلا كذلك فاعلة في ذلك السماع كما قاله السامعنى وأجاز الكوفيون جمعه مطلقاً وبعضهم أن كان

السؤال

ميزنى الاستفهام كم كم مثل ما * ميزت عشرين كم كم شخصاً

(كم وكأين وكذا)

وأجزاء من ضمراً * ان وليت كم حرف جر مظهر (ش) كم اسم والدليل على ذلك دخول حرف الجر عليها ومنه قولهم
على كم جزع سقفت بيتك وهى اسم اعداد مبهم ولا بد لها من تمييز نحو كم رجلاً عندك وقد يحذف للدلالة نحو كم صمت أى كم يوماً صمت
وتكون استفهامية وخبرية فالخبرية سيدة كرها والاستفهامية يكون ميزها كم ميز عشرين وأخواته فيكون مفرداً منصوباً بنحو

السؤال عن جماعات لاعتد من الآحاد ككم غلمانك أي كم صنفان من أصناف الغلمان استقر والكم بخلاف كم فردانها وهو تفصيل حسن صبان (قوله كم درهما قبضت) كم استفهامية مفعول مقدم لقبضت ودرهما تمييزا منصوبها (قوله ويجوز جره الخ) أي يرجع على النصب بالشرط المذكور وقوله بن مضرة أي عند الخليل وسيبويه وهي من البيانية لأنها هي التي تخرج التمييز مطلقا لبيان جنس المميز وقال الزجاج بإضافة كم إليه وعلى الأول فالشهور منع ظهور من كما هو ظاهر المتن لأن الجار لكم عوض عنها وقيل يجوز نحو بكم من درهم اشتريت (قوله فان لم يدخل عليها حرف جواخ) هذا التفصيل هو المختار ولذا اقتصر عليه المتن ولم يذكر سيبويه وغيره وقوله وجب نصبه ظاهره وان جرت كم بالاضافة كعبد كم جلا ضربت فانظره ودرء هذا التفصيل منه بان وجوب نصبه مطلقا وان جرت كم وجوازه مطلقا جلا على الخبرية وعليه حل بعضهم كم عمة لك يا جري بالجر بناء على انها فيه استفهامية للتمكم وانظر هل هذا الجري من مقدرة كما اذا دخل عليها حرف جوا أو باضافتها اليه واعلم ان ابن الحاجب ذكر ان من تدخل على خبر الخبرية بكثرة نحو وكم من ملك والاستفهامية بقلة أي وان لم تجر قال الرضي ولم أعثر على شاعده فردة في المطول بقوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة وفيه لطافة فأقدم الصبان (قوله ككم رجال) كم خبرية مبتدأ خبره محذوف أي عندي أو مفعول محذوف أي ملكك ورجال تمييز مجرور باضافتها اليه كتمييز العشرة ومرة كتمييز المائة فهو نشر على ترتيب اللفظ وأصلها مرة حذف الهزئة بعد نقل حركتها الى الزاء (قوله ككم كآين الخ) مبتدأ وخبر أي لفظ كآين وكذا مثل كم الخبرية في معناها المعروف لها وهو الدلالة على عدمهم والتكثير وقوله وينتصب الخ كالاستثناء من التشبيه (قوله أو بمفرد مجرور) هو الأكثر والأصح ومنه كم عمة لك يا جري بالجر بناء على انها فيه خبرية وهو المشهور وليس الجمع بشاذقيل ولغة تميم نسب تمييزها المفرد جلا على الاستفهامية وحل عليها كم عمة بالنصب وصرفي المبتدأ شرح هذا البيت والصحيح ان الجري هنا باضافة كم اليه لا بمن مقدرة كما قل عن الكوفيين لكن رجما يؤيدهم ما مر من كثرة جره بها نحو وكم من ملك وشرط وجوب الجر اتصاله بها فان فصل منها باحد الظرفين اختير نصبه ويجوز الجر كقوله

كم بجود مقرف نال العلى * وكرم بخله قد وضعه

بجر مقرف والمراد به من ليس أصيلا من جهة الأب اذهون أبوهم عجمي وأمه عربية أو بهما معا ككم عندي من الناس رجلا أو بجملته كقوله * كم نالني منهم وفضلا على عدم * وجب نصبه لتعذر الاضافة حيث قد غفلت على الاستفهامية والفصل مطلقا خاص بالضرورة (تنبيه) تتفق كم الخبرية والاستفهامية في الاسمية والبناء على السكون والافتقار الى المميز لا بهما معا وجواز حذفه لدليل ولزوم المصدر كاسمائي وفي وجوه الاعراب فان تقدم بهما جار فحلها جوا والافان كفي بهما عن الحدث أو الظرف فنصب على المصدرية أو الظرفية ككم ضربة أو يوماضرب وان كفي بهما عن الذوات فان لم يلها فعل ككم رجل عندي أو كان لازما ككم رجلا قام أو متعليا رافعا لضميرها ككم رجلا ضرب زيد أو لسببهما ككم رجلا ضرب أبو زيد أو أخذ مفعوله ككم رجلا ضربت زيدا عنده فهماني ذلك كاه مبتدأ وان وما بعدهما خبر وان كان متعليا لم يشتغل بشئ ككم عبد ملكك فهما مفعولان أو اشتغل بضميرهما أو سببهما ككم رجل ضربته أو ضربت عبده فاشتغال ويفترقان في أن تمييز الاستفهامية معر على الأصح وأصله النصب ويفصل منها في السعة وفي الخبرية يجوز مفردا وجعا وأصله الجر ولا يفصل الا ضرورة كما مر كل ذلك وفي أن الخبرية تدل على التكثير وتختص بالماضي فلا يجوز كم غلمان سألهم والكلام معها يمتثل الصدق والكذب ولا تستدعي جوابا ولا يفترقان البديل منها بالهزئة بخلاف الاستفهامية

كم درهما قبضت ويجوز جره بن مضرة ان رايت كم حرف جوا نحو بكم درهم اشتريت هذا أي بكم من درهم فان لم يدخل عليها حرف جوا وجب نصبه (ص) واستعملتها مجررا كعشره * أو مائة ككم رجال أو مرة ككم كآين وكذا وينتصب تمييز ذين أو به صل من نصب

(ش) تستعمل كم للتكثير فتميز بجمع مجرور كعشرة أو بمفرد مجرور كائة نحو كم غلمان ملكت وكم درهم أنفقت والمعنى كثيرا من الغلمان ملكت وكثيرا من الدراهم أنفقت ومثل كم

في الجميع (قوله في الدلالة في على التكثير) ظاهره في كآين دون كذا لانها كناية عن عدمهم قل
أو كثر ولو واحد ما ينسب (قوله وكان) أي بفتح الهمزة وشدة الياء منونة لزوما ويكتب نونا لانها مركبة من
الكاف وأي المنونة فلما دخل التنوين في التركيب أشبه النون الاصلية ولذا رسم في المصحف نونا وجرز
الوقف بها ومن وقف بحذفها اعتبر أصله ويقل فيها كآئن كلفظ قاض وكان بحذف المدة بعد الكاف وكآين
يسكون الهمزة وكسر الياء وكآين بتقديم الياء على الهمزة ففيها خمس لغات والنون في الشكل أصلها التنوين
وأفصحها الاولى وهي الاصل وبها قرأ السبعة الا ابن كثير ويلها كآئن كقاض وبها قرأ ابن كثير وهي
أكثر في الشعر كقوله

اطرد اليأس بالرجاء فكآئن * ألمأحم يسره بعد عسر

(قوله أو مجرور بمن) خاص بكآين بدليل مثاله وأما كذا فيجب نصب تمييزها ولا يجز بمن اتفاقا ولا بالاضافة
خلافًا لكوفيي لان مجزها اسم اشارة لا يقبلها باعتبار أصله وان أمكن تغير حكمه بالتركيب فقول المصنف
أو به صل من أي تمييز ذين بالنظر للجموع (قوله وهو لا كثر) أي جزم تمييز كآين عن أي كثر من نصبه
بل أو جبه ابن عصفور وروى عن جوه بالاضافة لان تنوينها مستحق الثبوت لحكاية أصله (قوله ومركبة)
أي مكررة وليس المراد جعلهما كلمة واحدة لان الأولى بحسب العوامل فهي في المثال مفعول ملكت ودرهما
تمييزها والثانية تآ كيد لها (قوله ومعطوفاعليها) هو الغالب وقيل ورود الأولين كافى التسهيل بل منع
ابن خروف سماهما (قوله لها صدر الكلام) أي فلا تقدم عليها عامل الا المضاف وحرف الجر وحكى
الفراء أن تقدم عامل الخبرية لغة وبني عليها اعرافا فلا في قوله تعالى أولم يهدكم أم هلكنكم والصحيح
ان الفاعل ضمير المصدر أي الهدى أو الله ولا تخرج الآية على اللغة الرديئة وأما قوله تعالى أولم يروا كم
أهلكنا الخ فكيف فيه مفعول أهلكنا والجملة في محل نصب بير والتعليق عنها بكم وأنهم اليهم لا يرجعون
مفعول لأجله يروا وقيل غير ذلك (قوله بخلاف كذا) أي فيعمل فيها ما قبلها كمثلها واعلم ان
كآين وكذا يفتقان مع كم في الاسمية والبناء والابهام والافتقار الى المميز وتنفرد كآين بموافقتها في المصدر
وفي التكثير تارة وهو الأغلب والاستفهام أخرى وهو نادى ولم يثبت الجمهور ومنه قول أبي بن كعب لابن
مسعود كآين تقرأ سورة الأحزاب آية فقال ثلاثا وسبعين وتنفرد كذا بموافقتها في أنها تميز بجمع ومفرد
وبخالفاتها في ان كم بسيطة على الصحيح وهما مركبان كما صر في منع اضافتهما الى التمييز كما صر وتنفرد
كآين بمخالفتها في غلبة جزم تمييزها عن حتى قيل بوجوده ولا يدخل عليها جارخلاف لان آجاز بكآين تبين هذا
الثوب ولا تميز الا بمفرد وتنفرد كذا بمخالفتها في عدم التصدر وجوب نصب تمييزها ولا تستعمل غالبا الا
معطوفاعليها كما صر والله أعلم

(الحكاية)

درهما (ص)

(الحكاية)

هي لغة المماثلة واصطلاحا ايراد اللفظ المسموع بهيئته أو ايراد صفة أو معناه وهي اما حكاية جملة وتسكون
بالقول وما تصرف منه فيحكي به لفظها أو معناها واما حكاية مفرد وهي ضربان حكاية اللفظ المفرد مع
استفهام ويسمى الاستثبات بأي أو من وهي التي ذكرها المصنف والمحكي فيها صفة اللفظ وحكايته بدون
استفهام فان كان المحكي على معنى اللفظ المحكي كانت شاذة كقول بعض العرب دعنا من تمران لمن قال
لهاتان تمران أو على نفس اللفظ فلا وهذا هو المراد بقول الكافية

وان نسبت لاداة حكما * فان أو عرب واجعلها اسما

وحاصل ذلك انه اذا حكم على لفظ باعتبار كونه لفظا جاز اعرابه بحسب العوامل وجازت حكايته على أصل
تقدير اعرابه فتقول ضرب وقام فعل ومن وعن حرف بالرفع لفظا أو بفتح الأولين وتسكون الثانيين حكاية
لأصلهما مع تقدير الرفع ثم اللفظ الذي على حرفين ان حكى لم يغير سواء كان ثانويه ليسألام لا كغيره وان أعرب

في الدلالة على التكثير
كذا وكآين وجميعهما منصوب
أو مجرور بمن وهو لا كثر
نحو قوله تعالى وكآين من
نبي قتل معه وملكك كذا
درهما وتستعمل كذا
مفردة كهذا المثال ومركبة
نحو ملكك كذا كذا
درهما ومعطوفاعليها مثلها
نحو ملكك كذا وكذا
درهما وكم لها صدر
الكلام استفهامية كانت
أو خبرية فلا تقول ضربت
كم رجلا ولا ملكك كم
غلاما وكذلك كآين بخلاف
كذا نحو ملكك كذا
درهما (ص)

احك باى المنكور سئل * عنه باى الوقف اوحين نزل ووقف احك بالمنكور بن (١٤٣) والنون حرك مطلقا وشبعن

وقل منان ومنين بعدلى
الفان بابنين وسكن بعدلى
وقل لمن قال أنت بنت منه
والنون قبل التثني مسكنه
والفتح نزروصل التاوالالف
بن باثذا بنسوة كلف
وقل منون ومنين مسكنا
ان قيل جاقوم لقوم فطنا
ان تصل فلفظ من لا يختلف
ونادر منون في نظم عرف
(ش) ان سئل باى عن
منكور منكور في كلام
سابق حكى في أى مالمالك
المنكور من اعراب
وتد كبر وتأنث وافراد
وتثنية وجمع ويفعل بها
ذلك وصلا ووقف فتقول
لمن قال جاءنى رجل أى
ولمن قال رأيت رجلا أى
ولمن قال مررت برجل أى
وكذلك تفعل في الوصل
نحو أى يافنى وأيا فنى رأى
يافنى وتقول في التأنث أية
وفي التثنية أيان وأيتان
رفعا وأيين وأيتين جوا
ونصبوا في الجمع أبون وأيات
رفعا وأيين وأيات جوا
ونصبها وان سئل عن
المنكور المنكور بن
حكى فيها ماله من اعراب
وتشبع الحركة التي على
النون فيقول منها حرف
مجانس لها ويحكى فيها ماله
من تأنث وتذكير وتثنية
وجمع ولا تفعل به ذلك كله

وثانية لين وجب تضعيفه نحو اوقوفى حرف بشد الواو الياء كقوله
الأم على لو ولو كنت علما * باذئاب لولم تفتنى أوائله
ومنه الحديث اياكم والوقوفان اللو فتفتح عمل الشيطان فضاءها وقرنها بأل اصبر ورتها اسم اللفظ ويقلب
الحرف الضاعف همزة في ما ولا لاسا كنين تقول ماء ولا حرف بهمزة بعد الالف فان صحح ثانيه كمن جاز
التضعيف وعدمه أفاده الفارضى وفي الرضى وشرح اللبان للسيد انه يجب تضعيف الثنائي المراد لفظه اذا
أعرب صحيحا كان أو متلافاً جعل علمه الغير لفظه امتنع التضعيف في الصحيح لئلا يلزم تغيير اللفظ والمعنى
ووجب في المعتل لئلا يسقط حرف العلة للتنوين فيبقى المعرب على حرف اه فتلخص ان أقسام الحكاية
أربعة اقصر المصنف على الثاني وثالثها شاذ وقد علمت الباقيين (قوله احك باى) الباء لالة وظرفية
سم (قوله المنكور) أى مأنث له من صفة الاء اب وغيره وخرج به المعرفة فلا تحكى صفتها وحدها بل
هى وصفها بعد من خاصة (قوله في الوقف) متعلق باحك (قوله والنون حرك الخ) الجملة تفسير
لاحك لان حكاية النكرة بن هى نفس تحريكها واشباعها لا غيرهما كايوتسه العطف (قوله مطلقا) أى
في أحوال الاعراب الثلاثة (قوله وشبعن) بنون التوكيد التثنية خفت للوقف لا الخفيفة والابدات
فيه ألفا كما قال ابن غازي (قوله منان ومنين) بصيغة المثني فيهما (قوله الفان) بكسر الهمزة مثني الف
كذلك بمعنى مؤلف بابنين أى معهما وهو الف وانشر مررت فنان الحكاية الفان ومنين لابنين (قوله
وسكن) أى النون الاخيرة لانه لا يوقف على متحرك وكنا ماضي (قوله أنت بنت) الجملة مفعول
قال ومنه مفعول قل وهى بقا التأنث قلبت هاء للوقف فالنون قبلها مفتوحة لاجلها وقد تسكن مع سلامة
التاء تنبيه على انه تأنث محكى لامن فيقال منث لا غتمار الساكنين في الوقف وانما حكى فيها التأنث
دون الاعراب لسكون التاء في الوقف أبدا فلا يلحقها حرف المد المتولد من حكاية الاعراب (قوله مسكنه)
أى للتثنية على ان التاء ليست لتأنث من بل لحكاية تأنث كلمة أخرى ولم تسكن نون المفرد على الاشهر
لدفع الساكنين (قوله مسكنا) حال من فاعل قل أى مسكنا آخرهما (قوله وان اصل) محترز قوله
ووقف احك الخ (قوله منكور الخ) خرج المسؤل بها ابتداء فلا يحكى فيها شئ بل تكون بحسب العوامل
ومفردة منكرة لا غير مثل من وشذ قوله باى كتاب أم بأية سنة * ترى جهنم عار على ونحسب (قوله
فتقول لمن قال الخ) فإى في جميع الامثلة المذكورة استفهامية معربة لكن اختلف هل اعرابها ظاهر وهو
ما فيها من الحركات والحروف أو هى لحكاية ما فى اللفظ المسموع والاعراب مقدرة قولان فعلى الاول
تكون بحسب مثل عوامل المنسكى لكن في نحو المثال الاول تكون مبتدأ خبره محذوف مؤخر عنها
اصدارتها أى أى جاء وقال الكوفيون فاعل محذوف ليطلق المحكى واستفهام الاستنبات لا يلزم الصبر
عندهم ما لثانية فمفعول محذوف مؤخر لما ذكر أى أيارأت والثالثة مجرورة بحرف محذوف مع متعلقه
أى باى مررت وكذا القياس وفيه ان حذف الجار وابقاء عمله شاذ وعلى القول الثاني تكون مبتدأ دائما
محذوف الخبر أى أى هو وأهم مثلاً ورفعه مقدرة لحركة الحكاية أو حرفها مطلقا وقيل لظاهر في الرفع اذ لا
ضرورة لتثني يره (قوله وان سئل عن المنكور) أى العاقل لاختصاص من به خلاف أى وانما اختصت حكاية
الصفة من بالسؤال عن نكرة لانها عدم تعيينها يكثر السؤال عنها تخفف فيها بحذف المسؤل عنه والحقاق
صفته لمن بخلاف المعرفة فتذكر بعد من غالباً اما محكية أو غير محكية (قوله وتشبع الحركة) أى التي اجتلبت
للحكاية فالحروف التي بعدها انما هى اشباع لمادة الوقف على المتحرك وقيل الحروف ليست للاشباع
بل اجتلبت للحكاية أولا فلزم تحريك ما قبلها وصححه أبو حيان وقيل بدل من التنوين في المحكى ومن
مبنية على سكون مقدرة منعه حركة الحكاية أو حركة مناسبة حرفها مفردة كانت أولا وليست منان ومنين

الاوفا فتقول لمن قال جاءنى رجل منون لمن قال رأيت رجلا منان لمن قال مررت

برجل مني وتقول في ثنية المذكور من رفعاً ومنهين نصباً وجراً وتسكن النون فيهما فتقول لمن قال جاءني رجلان منان ومن قال مررت
برجلين منين ومن قال رأيت رجلين منين وتقول للمؤنثة من رفعاً ومنهين نصباً وجراً فاذا قيل أنت بنت فقل منه رفعاً وكذا في الجر والنصب وتقول في
ثنية المؤنث منتان رفعاً ومنتين جرّاً ومنهين نصباً وسكون نون الثنية وقدر قليلاً فتفتح النون التي قبل التاء نحو
منتان ومنتين واليه أشار بقوله (١٤٤) والفتح نزر وتقول في جمع المؤنث منات بالالف والتاء الزائدتين كهذات

فاذا قيل جاء نسوة فقل
منات وكذا تفعل في الجر
والنصب وتقول في جمع
المذكور من رفعاً ومنهين
نصباً وجراً يسكون النون
فيهما فاذا قيل جاء قوم
فقل منون واذا قيل
مررت بقوم أو رأيت
قوماً فقل منين هذا حكم
من إذا حكى بهما في الوقف
فاذا وصلت لم يحك فيهما شيئ
من ذلك اسكون تكون بالفتحة
واسد في الجميع فتقول من
يا فتى لقاتل جميع ما تقدم
وقد ورد في الشعر قليلاً
منون وصلاً قال الشاعر
أنا ناري فقلت منون أنتم
فقالوا الجن قلت عموماً ظلاماً
فقال منون أنتم والقياس
من أنتم (ص)

والعلم احكيه من بعد من
ان مررت من عطف
بهما اقترن

(ش) يجوز أن يحكى العلم
بمن ان لم يتقدم عليها عطف
فتقول لمن قال جاءني زيد
من زيد ومن قال رأيت
زيداً من زيد ومن قال
مررت بزيد من زيد

ومنات معربة كما قد يتوهم من الثنية والجمع بل هي لفظ من زيدت عليها هذه الحروف للدلالة على
حال المسؤل عنه فهي في محل عامل كعامل المحكي أو في محل رفع أبدأ مبتدأ حذف خبره أي من هو أو هم على
قياس ما مر في أي (قوله ومن قال مررت برجلين منين) ظاهره لا يجب إعادة الجار فيحتمل ان محله جر
محرف محذوف أو مبتدأ حذف خبره كما مر في أي وقال ابن عصفور لا بد من إعادة الجار في من وأي وقد
متعلقه بعد ما مر وينبغي جواز ذلك لهما عند من يرى ان استفهام الاستنباط لا يلزم المصدر (قوله أتوا
ناري الخ) فيه شذوذات لحاق العلامة وصلاً كما في الشارح وتحريك النون وكونه حكاية لمقدر غير مذكور
كما ذكره ابن المصنف والتقدير أتوا ناري فقالوا أتينا فقلت الخ وعليه فهو حكاية للضمير في أتينا فهو شذوذ
آخر لأنه ليس نكرة وجعله المصريح حكاية للضمير في أتوا بلا تقدير ورده يس كما في الصبان بان الشاعر قال
للجن حين أتيا منهم منون أنتم ثم أخبرنا عن ذلك بقوله أتوا الخ فالنطق بأنهم منون فكيف يحكى
به فيتمين التقدير اه وهذا ظاهر على كون ذلك قصة وقعت حقيقة أما على ما قيل ان هذا الشعر كذوبة
من أكاذيب العرب فكلام المصريح محتمل تأمل (قوله عموماً ظلاماً) أصله أنتموا أي تنعموا في الظلام
وبردى عموماً صياحاً وكلاهما صحيح لأنه من قصيدتين لشاعرين (قوله والعلم احكيه) أي عند الحجازيين
وأما غيرهم فلا يحكونه بل يرفعونه بعد ما مطلقاً على الابتداء والخبر ويجوز الحجازيون ذلك أيضاً بل هو
الأرجح (قوله من بعد من) ظاهره مطلقاً أي وقفاً ووصلاً هو كذلك اه سم والمخصوص بالوقف انما
هو حكاية صفة النكرة بها المأى فلا يحكى العلم بها كما لا يحكى سائر المعارف مطلقاً فاذا قيل رأيت زيدا
أو مررت بزيد قلت أي زيد برفع زيدا لا غير لان أي يظهر اعرابها فسكر هو مخالفة الثاني لها بخلاف من
(قوله يجوز ان يحكى العلم) أي بشرط كونه لعاقول وان لا يتيقن عدم اشتراكه فلا يقال من الفرزدق بالجر لمن
قال سمعت شعر الفرزدق لعدم الاشتراك فيه وأن لا يتبع نعت أو توكيد أو بدل فلا يقال من زيد العاقل
من قال رأيت زيدا العاقل نعم ان كان النعت بابن مضاف الى علم حكى اعرابه رتبة مع المنعوت كشيء واحد نحو
من زيد بن عمرو بالنصب لمن قال رأيت زيد بن عمرو وفي العلم المعطوف عليه خلاف والجواز مذنب سبويه
فيحكى المتعاطفان ان كانا معاً علمين كزيد وعر أو الأول فقط كزيد وأخاه بخلاف أخا زيد وعمرا
(قوله خبر عنها) فهو مرفوع بضمة مقدرة في الاحوال الثلاثة للتعذر العارض بحركة الحكاية وقيل حركته
في الرفع اعراب (قوله أو خبر عن الاسم) أي أو من خبر الخ (قوله عطف) هو الواو خاصة وقيل والفاء
أيضاً المراد صورة العطف لانه للاستئناف وقال الرضي انه لا عطف على كلام مخاطب ويلزم عليه عطف
الانشاء على الخبر في جواب رأيت زيدا مثلاً (تنبيه) ظهر مما مر أن من تخالف أي في خمسة أشياء
اختصاصها بالعاقل والوقف ويجب فيها الاشباع ولا تختص بالنكرة ولا يجب فيها فتح ما قبل تاء التأنيث
في نحو منة ومنتان بخلاف أي في الجميع (قوله الا العلم) أي اسما كان أو لقباً أو كنية لكثرة استعماله جاز
فيه ما لا يجوز في غيره والله أعلم

﴿التأنيث﴾

فتحكى في العلم المذكور بعد من ما لعلم المذكور في الكلام السابق من الاعراب ومن مبتدأ والعلم الذي بعده خبر
عنها أو خبر عن الاسم المذكور بعد فان سبق من عطف لم يجوز أن يحكى في العلم الذي بعده ما قبلها من الاعراب بل يجب رفعه على انه خبر
عن من أو مبتدأ خبره من فتقول لقاتل جاء زيد أو رأيت زيدا أو مررت بزيد ومن زيد ولا يحكى من المعاف الا العلم فلا تقول لقاتل رأيت
غلاماً زيد من غلام زيد بنصب غلام بل يجب رفعه فتقول من غلام زيد وكذلك في الرفع والجر (ص) ﴿التأنيث﴾

علامة التأنيث تاء وألف * وفي أسام قسروا التاء كالتثنية ويعرف التقدير بالضمير * ونحوه كالرد في التصغير (ش) أصل الاسم ان يكون مذكرا والتأنيث فرع عن التذكير ولكون التذكير (١٤٥) هو الاصل استغنى الاسم المذكور عن

علامة تدل على التذكير
ولكون التأنيث فرعاً عن
التذكير افتقر الى علامة
تدل عليه وهي التاء
والالف المقصورة أو
الممدودة والتاء أكثر
في الاستعمال من الالف
ولذلك قسرت في بعض
الاسماء كمين وكنتف
ويستدل على تأنيث مالا
علامة فيه ظاهرة من
الاسماء المؤنثة بعود الضمير
اليه مؤنثاً نحو السكتف
نمشتها والعين ككثنها
وبما أشبه ذلك كوصفه
بالمؤنث نحو كانت ككتفا
مشوية وكرد التاء اليه في
التصغير نحو كتيفة ويديّة

(ص)

ولاتى فارقة فعولا

أصلا ولا المفعول والمفعول

كذلك مفعول وماتليه

تا الفرق من ذى فشذوذ

فيه

ومن فعيل كقتيل ان تبع

موصوفه غالباً التاء تمنع

(ش) قد سبق ان هذه

التاء تميزت في الاسماء

لتمييز المؤنث من المذكور

وأكثر ما يكون ذلك في

الصفات كقائم وقائمة وقاعد

وقاعدة ويقبل ذلك في

الاسماء التي ليست بصفات

ليرى والتذكير كقال المعرب والمبني والتذكير والمعرفة لانه لم يبينه هنا قصداً وان لزم من بيان التأنيث
بيانه بخلاف ما ذكر (قوله علامة التأنيث الخ) أي التأنيث الكاش في مدلول الاسم المتمكن ولو بحسب
الاصل كطلحة فخرج التأنيث في مدلول غيره فيدل عليه بغير التاء والألف كالسكر في أنت والنون في
هن (قوله تاء وألف) لم يجر بالهاء لان التاء أصل عند البصريين ولتشم التاء الفعل الساكنة وأشار
بالواو لعدم اجتماعهما فلا يقال ذكراً وأما علاقة التثنية وارتباطه للتثنية جراً فالفهما مع التاء للاتفاق بغير
ومع عدمها للتأنيث سم وفيه انه في حالة عدم التاء منها ما يحتمل أن ألفهما للاتفاق أيضاً كما مر وسياًنى
فتدبر (قوله وفي أسام) جمع أسماء جمع اسم فهو جمع الجمع غير مصروف لمنتهى الجوع كجوار
(قوله والالف المقصورة) هي ألف لينة زائدة على بنية السكامة للدلالة على التأنيث والممدودة كذلك
الأنه يزداد قبلها ألف فتقلب هي همزة كاسميأتى عن البصريين (قوله أ كثر الخ) أي وأظهر دلالة
على التأنيث لانها لا تلتبس أما الالف فتلتبس بالف الخالق والتكثير فيحتاج الى تمييزها بماسيأتى (قوله
ولذلك قسرت) أي ولان وضعها على العروض والانفكاك فيجوز أن تحذف بخلاف الالف (قوله
مالا علامة فيه) أي عما هو مجازى التأنيث والتذكير وباب هذا الاستدلال السماع والاوجب تذكيره
وقد مر ذلك في باب الفاعل مع التفصيل بين الحقيقي والمجازى موضعاً منظم مع حكم الالفاظ المقصودة
فانظره (قوله كوصفه الخ) أي وكذا تأنيث خبره أحواله أعددته أوشارته أو فعله (قوله في التصغير)
هذه العلامة تختص بالثلاثي وبالرباعي اذا صغر للترخيم كنيقة وذريعة تصغير عناق وذراع (قوله نحو
كتيفة ويديّة) أي من الاعضاء المزوجة فانها مؤنثة كمين وأذن ورجل وغبر المزودج مذكر كذنا
التصريح وهو غير مطرد فمن المزودج الحاجب والصدغ والخذ والالحى والمرفق والزند والكوع
والكرسوع وهي مذكرة وكذا الذراع عند بعض عكس والعضد والابط والخرس مما يذكر ويؤنث
وكذا العاتق كما قاله ابن السكيت ونعمه الجوهرى وغيره ومن المنفرد بالكبد والكبرش وهما مؤنثان
والعنق واللسان والقفا والمثني والمثني تذكر وتؤنث أفاده الغارضى بزيادة من فتح الباري وبعضه في
المصباح (قوله ولاتى) أي التاء فارقة أي بين المذكور والمؤنث اما غير الفارقة فتلى فعولا كغيره
ككولة من المائل وفروقة من الفرق بفتحتين وهو الخوف فان التاء فيها المبالغة للفرق ولذلك لم يحق
المذكر والمؤنث (قوله ولا المفعول) بكسر الميم وكذا مفعيل ومفعول (قوله تا الفرق) تصغرنا
واضافتها للفرق (قوله ومن فعيل) مثلى يمتنع الواقع خبراً عن التاء وكقتيل حال من فعيل لفتد
لغظه وجواب الشرط محذوف للدلالة تمتنع عليه (قوله لتمييز المؤنث) أي الاصل فيها ذلك بتكثير
زيادتها في الاسماء لتمييز الواحد من الجنس في المخلوقات كشجر وشجرة والمصنوعات كالبئر والبنية وقد
ترادف في الجنس لتمييزه من الواحد ككمأة وكهم وقد تأنى للبالغة كراوية لكثير الرواية أولتاً كبندها
كعلامة ونسابة وتأتى في الجمع عوضاً عن ياء النسب التي في المفرد كاشمى واشاعثة وقد نعوض عن فاء
نحو عدة وعين اقامة ولا مئة سنة أو عن مدة تفعيل كتركية وقد تأنى للمجرد تكثير حروف السكامة ككفريّة
وبلدة وغرفة وغير ذلك وهي مع ذلك تدل على التأنيث المجازى لما هي فيه بدليل تأنيث ضميرها ما عدا
التي للبالغة أولتاً كبندها فانسلخت عن التأنيث فتأمل (قوله ويقبل ذلك في الاسماء) أي أسماء
الاجناس الجامدة بدليل مثاله لانها تكثر في الاعلام كفاطمة وعائشة فتدبر (قوله وانسابة) في الفاسوس
امراة انسان بالهاء لغة عامية وسمع في شعر كانه موله

(١٩ - (خضري) ثاني) كرجل ورجلة وانسان وانسانة وامرى وامراة وأشار بقوله يولاتى فارقة فعولا في الأبيات الى ان من

الصفات مالا تلحقه هذه التاء وهو ما كان من الصفات على فاعول وكان بمعنى فاعل واليه أشار بقوله أصلاً واحترز بذلك من الذى يعنى مفعول

وانما جعل الاول أصلا لانه أكثر من الثاني وذلك نحو شكور وصبور بمعنى شاكر وصابر فيقال للمذكر والمؤنث صبور وشكور بلا تاء نحو هذا رجل شكور وامرأة صبور فاذا كان فعول بمعنى مفعول فقد تلحقه التاء في التأنيث نحو كوبة بمعنى مراكوبة وكذلك لا تلحق التاء وصفا على مفعال كامرأة (١٤٦) مهنا ومعنى الكثيرة الهذرو وهوالهذيان أو على مفعيل كامرأة معطير من

صطرت المرأة اذا استعملت الطيب أو على مفعول كعشم وهو الذي لا يثنيه شيء عما يريد وهو ما من شجاعته وما لحقته التاء من هذه الصفات للفرق بين المذكر والمؤنث فنشأ لا يقياس عليه نحو صبور وعذوة وميقان وميقانة ومسكين ومسكينة * واما فاعيل فاما ان يكون بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول فان كان بمعنى فاعل لحقته التاء في التأنيث نحو رجل كريم وامرأة كريمة وقد حذف منه قليلا قال الله تعالى ان رجلا الله قريب من الحسنين وقال تعالى من يحيى العظام وهي رميم وان كان بمعنى مفعول واليه أشار بقوله كقتيل فاما ان يستعمل استعمال الاسماء أولا فان استعمل استعمال الاسماء أي لم يتبع موصوفه لحقته التاء نحو هذه ذبيحة ونطيحة وأكيلة أي مذبوحة ومنطوحة وما كولة السبع وان لم يستعمل استعمال الاسماء بان تبع موصوفه حذف منه التاء غالبا نحو ممررت

لقد كسني في الهوى * ملابس الصب للغزل * انسانة فتانة *

بدر الدجى منها خجل * اذا زنت عيني بها * فبالدموع تغسل

اه (قوله لانه أكثر) أي ولان بنية الفاعل أصل المفعول (قوله فقد تلحقه) يفيد عدم وجوبها بل انها قليلة (قوله مهذار) بالذال المجهمة (قوله عذر) أي بمعنى من قام به العداوة لامن وقعت عليه لانه بمعنى مفعول فليس يشاذ (قوله وميقان) من اليقين أي لا يسم شيئا الا يقينه وتحققه (قوله لحقته التاء في التأنيث) أي فرقا بينه وبين فاعيل بمعنى مفعول ولم يعكس لان الذي بمعنى فاعل يطرده من الاوزم نحو ظرف ورجم فصار كفاعل بخلاف الثاني فانه مجامع لا ينفاس في فعل من الافعال فكان بعيدا عن فاعل فلم يعط حكمه من التأنيث والتأنيث (قوله وقد حذف منه) أي حلاله على فاعيل بمعنى مفعول كما جعل هذا عليه في لحاقه التاء كاسياني (قوله وهي رميم) مبنى على انه بمعنى فاعل أي رامة بمعنى بالية وقيل هو بمعنى مفعول أي عر موم فليس من القليل وكذا قرىب أي مقربة وقيل انما حذف التاء لتأويل الرحمة بالغفران أو على حذف مضاف أي اثر رحمة الله قريب وقيل غيب بذلك (قوله أي لم يتبع موصوفه) أي لم يتبعه لفظا ولا معنى بان لم يحجر على موصوف ظاهر ولا منوي لدليل نخرج ماعلم موصوفه بقرينة كاشارة اليه أو ذكر ما يدل عليه كقتيل من النساء فلان لحقه التاء فالمدار على العربة وان لم يتبعه لفظا فلو قال المثن ومن فاعيل كقتيل ان عرف * موصوفه غالبا التاء حذف

لكان أوضح (قوله لحقته التاء) أي للفرق بين المذكر والمؤنث ومعرفة الموصوف تغني عن في ذلك وهذا التعليل موجود في باقي الصفات المذكورة كرايت صبوراً ومهذاراً ومعطراً ومغشماً ولم يفرقوا في حذف تأنيها بين علم الموصوف وعدمه فان كان ذلك قياسا فالشكل سواء أو بالسمع وهو الظاهر فلا اشكال اه سيوطي (قوله بان تبع موصوفه) أي ولو تفديرا كاسر والمراد الموصوف المعنوي فيشمل ما اذا كان الوصف خبرا أو حالا أو بيانا لا خصوص النعت النحوي (قوله وقد تلحقه التاء) أي تشبيها بفاعيل بمعنى فاعل كاسر (قوله وذات) اعتراض بأنه يقتضي أن علامة التأنيث في نحو حمرأه هي الألف اللينة التي قبل الهمزة لانها هي التي تدمع ان هذا لم يقله أحد بل هي عند الاخفش اذ الهمزة معا وعند الزجاج والكوفيين الهمزة وحدها والالف قبلها زائدة وعند البصريين الهمزة بدل منها لاجتماعها مع الالف قبلها كاسر ويجاب بان الاضافة في ذات مدلادني ملايسة والمراد انها مصاحبة وتابعة للذ فيجوز على أحد المذهبين الاخيرين ويحمل على مذهب البصريين لانه المختار والمراد انها مشتملة على المد من اشمال الشكل على جزئه فيجوز على مذهب الاخفش غاية الامر أنه أطلق الالف على مجموعها (قوله أنثى الغر) أي نحو الالف التي في اسم الانثى من الغر وهو غراء كحمر وحمرأه (قوله والاشتهار) مبني في مبانى صفته أي الكائن في مبانى ويديه خبره والمراد بالمبانى الالفاظ التي تحمل فيها الالف والحكم بالاشتهار على ما ذكره من أوزان المقصورة بالنظر لمجموعها المناسبات (قوله انثى) بضم الهمزة وفتح الراء والباء الموحدة (قوله والطول) بالضم أفعل تفضيل مؤنث أطول كفضلي وأفضل (قوله كشبي) مؤنث شيعان مثل لاسفة (قوله وكبارى) الكاف امام بمعنى مثل عطف على أربى أو على وزن وكبارى بضم الحاء المهملة فوحدة اسم طائر يستوى فيه الواحد المذكر وغیره طويل العنق

والمنقار

بأمرأة جرح بعين كليل أي مجرحة ومكحولة وقد تلحقه التاء قليلا نحو خصلة ذميمة

أي مذمومة وفعلة جيدة أي محمود (ص)

والألف التأنيث ذات قصر * وذات مد نحو انثى الغر

ومرطى ووزن فعلى جمعا * أو مصدرا أو صفة كشبي وكبارى

و اعز له بهذه اسنادا

(ش) قد سبق ان ألف

التأنيث على ضربين

أحدهما المقصورة كحلى

دكبرى والثانى المدودة

كحمرأ وضراء ولكل

منهما أوزان تعرف بها فأما

المقصورة فلها أوزان

مشهورة وأوزان نادرة

فمن المشهورة فعلى نحو

أربى للداهية وشعبى

لموضع ومنها فعلى اسمها

كبهى لنبت أوصفة

كحلى والطولى أو

مصدرا كرجعى ومنها

فعلى اسمها كبرى لنهر

أو مصدرا كمرطى لضرب

من العدو أو صفة كحيدى

يقال حمار حيدى أى

يحمى من ظله لنشاطه قال

الجوهري ولا يحى فى نعوت

الند كرشى على فعلى غيره

ومنها فعلى جمع كصرعى

جمع صريع أو مصدرا

كعدوى أو صفة كشعبى

وكحلى ومنها فعلى كحبارى

أظاثره يسع على الذكر

والانثى ومنها فعلى

كسمهى للباطل ومنها

فعلى كسبطرى لضرب

من المشى ومنها فعلى

مصدرا كذكرى

أو جمع كظربى جمع ظربان

وهى دويبة كاهرة منقنة

الرجح ترعى العرب انها تقسو

فى ثوب أحدهم اذا صاها فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب وكحلى جمع حبل وليس فى الجمع ما هو على وزن فعلى غيرها ومنها فعلى

كحشى بمعنى الحث ومنها

والمنقار مادي اللون شديد الطيران كثير السلاح أى الروث وهو مما قيل فيه سلاحه سلاحه وهو ما كثر ولدها يسمى النهار وفرخ الكروان يسمى الليل (قوله سمهى) بضم السين المهملة وفتح الميم مشددة اسم للباطل (قوله سبطرى) بكسر السين المهملة وفتح الموحدة وسكون الطاء المهملة بعد هاء (قوله وحشى) بهملة مكسورة وثلاثين أولاهما مكسورة مشددة وبينهما ياء تحية (قوله مع الكفرى) بضم الكاف والفاء وشدة الزاء وثلاثين الكاف مع فتح الفاء أشموى (قوله خيلطى) بضم الخاء المعجمة وفتح اللام المشددة والشقارى بضم الشين المعجمة وشدة القاف (قوله اسنادارا) أى ندورامفعول اعز بمعنى انسب (قوله ولكل منهما أوزان) ذكر المصنف للمقصورة اثني عشر والمدودة سبعة عشر (قوله فن المشهورة فعلى) أى بضم ففتح تبع فى ذلك ظاهر المثنى وقد استشكل الموضع بشدوره فى المقصورة بل قيل شاذ ولم يأت منه إلا ربى للداهية وأربى بالنون لحب يعقابه الابن وجعى بحيم فمهمة فوحدة لكبار الفل وشعبى بمعجمة فمهمة فوحدة وأدمى بدال بهملة فميم وجنى بحيم فنون ففاء لموضع وهو فى المدودة كثير وسبأ فى آخر الباب فهو من الأوزان المشتركة كفعلى بفتح فسكون وفى شرح العمدة ان سمهى وخيلطى وشقارى من الالبية الشاذة الآن براد المجموع كاصم (قوله ومنها فعلى) أى بضم فسكون كبهى لنبت أى فالقه للتأنيث ولانلقحها لفاء وفولهم همزة شاذ وقيل لللاحاق وأما الذى بمعنى الشجاع فمهمة بالفاء (قوله ومنها فعلى اسمها) أى بفتح حاء وبعده فى التسهيل من المشترك ومنه مع المدودة فرما وجفاء لموضعين ويقصر ان أيضا ابن دأناهم مهمة فمهمزة فثلاثة وميم الامة ولا يحفظ غيرها (قوله كبرى) بوحدة فراء فمهمة لنهر بدمشق (قوله كمرطى) بيم فراء فطاء مهملة مفتوحات وقوله العدو بفتح فسكون أى سرعة المشى يقال مرطت الناقة كمرطى وبشكت بشكى بوحدة فمهمزة وجزت جزى بحيم فم فزأى أى أسرع والافعال الثلاثة بوزن ضرب ومصادرهما على فعلى (قوله كحيدى) بهملتين بينهما تحية (قوله فعلى جمع) أى بفتح فسكون وهو من الأوزان المشتركة فى الصفة ومنه فى المدودة حراء واحترز بقوله جمالخ عن اسم جنس غير ما ذكر فلا يتعين كون ألفه للتأنيث بل تكون له تارة فتقصر كضوى وسلمى وقد عدا كالعواء أحدهما نزل القمر ويقصر أيضا وللحاق أخرى كالمائة بالفاء ومما فيه الوجهان أرطى لشجر يدغ بهو لبقى لنبت وتترى بمعنى متراثرين فن نونهما جعل اللالاق ومن لم ينون جعلها للتأنيث (قوله فعلى) بضم الفاء ويحى اسمها كحبارى وسبأى وجمع كسكارى قيل بصفة المفرد كجمل هلاذى بعين ودال مهملتين أى شديد (قوله ومنها فعلى كسمهى) أى بضم الاول وفتح الثانى مشددا (قوله فعلى كسبطرى) أى بكسر ففتح فسكون مشبهة فيها بفتح وود فى مهمة ففاء ففاف بوزنها مشبهة بفتح وسراع (قوله فعلى مصدرا) أى بكسر فسكون ولم يطلها كالمصنف بل قيد على المصدر والجمع لانها فى غيرهما لا يتعين كونها للتأنيث بل تكون لللاحاق ان نوت كمرعى للرجل الذى لا يلهو وانظر الاشموى (قوله ظربى) بطاء مشددة فراء فوحدة (قوله ظربان) بفتح فكسرا أو بكسرا فسكون (قوله تمسواخ) أى فيجعل فسوه سلاحا يحترزه فلا يقرب به أحد الا أرسل عليه ما لا يطيقه ويسمونه بفرق الابل لغار هامن فسوه ويدخل حجر الضب فيفسوه عليه ثلاثا فيشى عليه فيا كاهوا ولاده (قوله وكحلى) بهملة فميم جمع حجلة بفتح حاء طائر (قوله فعلى) أى بكسر الفاء والعين المشددة والصحيح قصره على السماع ولم يحى إلا المصدرا كحشى مصدر حث أى طلب بشدة على غير قياس وجعله فى التسهيل من المدودة أيضا كحصىاء للاختصاص ونحوه لافخرو ويقصر ان

فعل نحو كفى لواء الطمع ومنها فبلى نحو خلى للاختلاط ويقال وقموا فبلى أى اختلط عليهم أمرهم ومنها فعلى نحو شقارى
 لنبت (ص) لدهاء فعلاء أفعلاء * مثلث العين وفعلاء مفعلا فاعولا * وفاعلاء فعليا مفعولا ومطابق العين فعلا وكذا *
 مطلق فاعلاء أخذنا (ش) (١٤٨) لألف التأنيث الممدودة أوزان كثيرة نسبة المصنف على بعضها فاعلاء

(قوله فعلى) يضم الاولين وشد الثالث (قوله فعلى) أى يضم الاول وفتح الثانى مشددا ومنه قبى لى لسوع
 من الحلو يسمى الناطف والغيزى للغزل يسمع منه مع الممدودة الاقوالم هو عالم بدخيله أى بأمره
 الباطن (قوله فعلى) أى يضم الاول وشد الثانى ومنه الخبازى المعروفة وتخفف بأوهاو يقال خبيرة
 (قوله مثلث العين) حال من افعلاء وضافته لفظية فلا يعرف بها (قوله وسطا العين) حال من
 فاعلى ومطابق فاعلى حال من ضمير أخذنا الرجوع الى فعلاء أى غير مقيد بحركة (قوله كدبة هطلاء) الدبة
 مطر بالارعد ولا برق (قوله سحاب هطل) أى بكسر الطاء ويقال هطل بشدها (قوله روعاء) قيل بالراء
 والغين المهملة من راع الثأب ذهب منه ويسرة لكن فى الصحاح فى باب العين المهملة والروعاء من النوق
 الحديدة النؤاد وكذلك القرس ولا يوصف به المذكور اه وهو الموافق لتفسير الشارح فليحمل عليه
 فتدبر (قوله تهطل هطلا) كتنصر نصر او هطلا بفتحات وتهطلا بفتح المشناة فوق (قوله مثلث
 العين) أى مع فتح الهزمة (قوله ومنها فعلا) أى بفتح فسكون فتح (قوله لائى العقارب) أى
 ولمكان أيضا (قوله ومنها فعلاء) أى بكسر الفاء (قوله كقر فضاء) يضم الاول ويجوز فى ثالثة الفتح
 والضم يقال قعد القرفضاء اذا قعد على قدميه وأليمه وألقى بطنه بفخذه (قوله لجر) يضم الجيم
 وسكون الحاء المهملة من بحرة بوزن عنبة جمع بحر كفى المصباح (قوله فعليا) بكسر الفاء واللام وسكون
 العين (قوله فعلا مطلق العين) أى مع فتح الفاء (قوله دبوقاء) بدال مهملة فوحدة ثم قاف (قوله
 للعدرة) بفتح المهملة وكسر المهملة هى الفضلة الغليظة (قوله برساء) بفتح الموحدة والراء والسين
 المهملة (قوله فى البرساء) أى بمدودا (قوله وكثيرا) بالثلاثة اسم لبر كفى الفارضى (قوله مطلق
 الفاء) أى مع فتح العين (قوله خيلاء) يضم المهملة وفتح التحتية (قوله جنفاء) بفتح الجيم
 والنون والفاء (قوله وسيرا) بكسر السين المهملة وفتح التحتية والراء ويطلق على الذهب وعلى ثبوت
 أيضا والله سبحانه وتعالى أعلم (المقصور والممدود)
 قال الجار بردى هما نوعان من الاسم المتمكن فلا يطلقان اصطلاحا على المبنى ولا الفعل والحرف أى كإفريده
 تعريف الشارح وقولهم فى هؤلاء محدود تسمح أو على مقتضى اللغة كقول القراء فى جاء وشاء بمدودان
 اه ويرد عليه اطلاقهما على أنى التأنيث اطلاقا شاعرا كالألف المقصورة والممدودة كإطلاقان على الاسم
 المشتمل عليهما كجلى وصحراء ويغنى أنه ليس حقيقة حرفية الآن يستثنى من غير المتمكن فتأمل ثم
 ما قيل ان تعريفى الشارح بشملان نحو حبلى وصحراء مع انها قد تقدمت ما قبل فذكر هما ثانيا تكرار يرد بأن
 ذكرهما السابق من حيث التأنيث ودخولهما هنا من حيث المد والتقصير فلا تكرار على ان ذكر العام
 بعد الخاص لا يعتد تكرارا فتدبر (قوله اذا اسم) أى صحيح (قوله وكان ذا نظير) أى من المثل وقوله
 كالاسف مثال للصحيح المستوجب الفتح ولم يمثل لنظيره من المثل (قوله كفعل) بكسر ففتح وفتح
 يضم ففتح وفعله بكسر فسكون والثانى يضم فسكون وهذا عطف على قوله كالاسف بتقدير العاطف كما قاله
 ابن هشام لانه نوع ثان مما يستوجب الفتح أعم من كونه صحيحا ومعتلا وقوله نحو الدى مثال للمعتل من
 هذا النوع ولم يمثل لصحيحه عكس النوع الاول وانما قدرنا العاطف ولم نجعله مثالا لقوله فلنظيره المثل السج

اسما كصحراء أو صفة
 مذكورها على أفعال كمرء
 أو على غير أفعال كدبة
 هطلاء ولا يقال سحاب
 أهطل بل سحاب هطل
 وكقولهم فرس أوانفة
 روعاء أى حديدة القياد
 ولا يوصف به المذكور منها
 فلا يقال جبل أروغ
 وكامرأة حسناء ولا يقال
 رجل أحسن والهطل تنابع
 المطر والسمع وسيلانه
 يقال هطلت السماء تهطل
 هطلا وهطلا ناهطلا ومنها
 أفعلاء مثلث العين نحو
 قولهم لليوم الرابع من أيام
 الاسبوع أربعاء يضم الباء
 وفتحها وكسرهما ومنها
 فعلاء نحو عقرباء لائى
 العقارب ومنها فعلاء نحو
 قصاصا للقصاص ومنها
 فعلاء كقر فضاء ومنها
 فاعولاء كعاشوراء ومنها
 فاعلاء كقاصصاء لجر من
 بحرة البربوع ومنها فعليا
 نحو كبرياء وهى العظيمة
 ومنها مفعولاء نحو مشيوخاء
 جمع شيخ ومنها فعلاء
 مطابق العين أى مضمومها
 ومفتوحها مكسورها نحو
 دبوقاء للعدرة برساء لغة

كما

فى البرساء وهم الناس قال ابن السكيت يقال ما أدري أى البرساء هو أى الناس هو وكثيرا

ومنها فعلاء مطابق الفاء أى مضمومها ومفتوحها مكسورها نحو خيلاء للتكبر وحنفاء اسم مكان وسيراء لبرد فيه خطوط صفر (ص)
 (المقصور والممدود) اذا اسم استوجب من قبل الطرف * فهاو كان ذا نظير كالاسف فلنظيره المثل الآخر * ثبوت قصر بقياس ظاهر
 كفعل وفعل فى جمع ما * كفعله وفعله نحو الدى (ش) المقصور هو الاسم الذى

حرف اعرابه الف لازمة مخرج بالاسم الفعل نحو برضى ويحرف اعرابه الف المبني نحو اذا وبلازمة المثني نحو اريدان فان ألفه تنقلب ياء في الجر والنصب والمقصود على قسمين قياسي وسماحي فالقياسي كل اسم معتل له نظير من الصحيح ملزم فتح ما قبل آخره وذلك كصدر الفعل اللازم الذي على وزن فعل فانه يكون فعلا بفتح الفاء والعين نحو أسف أسفا فاذا كان معتلا وجب قصره

(١٤٩)

نحو جوى جوى فان

نظيره من الصحيح الآخر ملزم فتح ما قبل آخره ونحو فعل في جمع فعلة بكسر الفاء وفعل في جمع فعلة بضم الفاء نحو مري جمع مرية ومدى جمع مدية فان نظيره من الصحيح قرب وقرب جمع قرية وقرية لان جمع فعلة بكسر الفاء يكون على فعل بكسر الاول وفتح الثاني وجمع فعلة بضم الفاء يكون على فعل بضم الاول وفتح الثاني والهمي جمع دمية وهي الصورة من العاج ونحوه (ص)

وما استحق قبل آخر ألف فاعل في نظيره حنا عرف كصدر الفعل الذي قد بدنا بهمز وصل كارعوى وكارتأى

(ش) لما فرغ من المقصور شرع في الممدود وهو الاسم الذي آخره همزة تلي ألفا زائدة نحو حمراء وكساء ورداء فخرج بالاسم الفعل نحو يشاء وبقوله تلي ألفا زائدة ما كان في آخره همزة تلي ألفا غير زائدة كما وآء جمع آء وهو شجر

كأن الاسف مثال للصحيح كما قاله سم وأقرره لثلا يوهم أنه نظير الاسف وليس كذلك فتدبر والحاصل ان الذي يستوجب فتح ما قبل آخره فيكون معتله مقصورا أنواع كثيرة ذكر المصنف منها نوعين عامين في الصحيح والمعتل الاول مصدر فعل بالكسر اللازم فان قياسه فعل بفتححتين وقد أشار الى هذه المقصود على تمثيل صحيحه بالاسف الثاني جمع فعلة وفعلة على فعل وفعل وفتححتين به واقتصر على تمثيل معتله بالهمي ففيه شبه احتباك ومنها اسم مفعول غير الثلاثي كسكرم ومحترم فان معتله مقصور بفتح ما قبل آخره كمعطى ومصطفى ومنها فعل سواء كان للتفضيل كقصي نظير أفضل أم لا كما عني وكاجر ومنها جمع فعلى بالضم أنى أفعل على فعل ككبرى وكبر ونظيره قصي ودنى جمع قصوى ودنيا وغير ذلك (قوله حرف اعرابه) من اضافة المحل للحال فيه لان الالف محل الاعراب لا نفسه وهذا التعريف للقياسي والسماحي وكذا تعريف الممدود الآتي بخلاف تعريف الثاني فذاصران على القياسي منهما (قوله نحو برضى) هو خارج ايضا بقوله لازمة لان ألفه تذهب للجزم (قوله المبني) أى سواء كان اسما كذا وبنى أو فعلا كرمى ودعا وحرفا كعلى والى فشكل ذلك لا يسمى مقصورا اصطلاحا (قوله المثني) مثله الاسماء الخمسة لذهاب ألفها رفعا وجرالا يقال ألف المقصور تذهب اذا نون فلا تكون لازمة لان المحذوف لعلته تصريفية كالثابت (قوله قياسي) هو وظيفة النحوى والسماحي وظيفة اللغوى الذى يسرد الفاظ العرب ويفسرهما (قوله كل اسم معتل) الاولى محل لان المعتل ما فيه حرف علة غير أم لا والمحل هو المغرب وهو المراد هنا لان الاسم لا يوصف بالقصر الا بعد تغيير يائه مثلا وأما قول المتن المعتل الآخر فالاولى فيه المعتل لانه هو الذى يصح فيه تعليل ثبوت القصر اما المعتل وهو المغير فالقصر ثابت فيه فلا معنى لتعليقه باذا فتأمل (قوله جوى جوى) بالتجهم كفتح فرحا وهو الحرفة من حزن أو عشق (قوله فان نظيره الخ) المراد المناظرة في الوزن ونوع الاسم كالصدرية والجمعية لخصوص الوزن (قوله مرية) بالراء هو الجبال ومندية بالعال السكين (قوله قرب) بالكسر والثاني بالضم على ترتيب ما قبله (قوله وما استحق) أى من الصحيح وألف مفعوله وقف عليه بالسكون على لغز ببعة وقوله في نظيره أى من المعتل الآخر لان حرف العلة اذا انطرف بعد ألف زائدة قلب همزة (قوله نحو حمراء الخ) هو داخل في تعريف الشرح لا المتن لما سمي أى فلا يسمى ممدودا كما نص عليه الفارسي لعروض مده لان ألفه بدل من الواو في موه لازائدة (قوله وآء) بهمزتين بينهما ألف وكذا آء كجام وجاماة وانظرا أصل ألفهما (قوله كل معتل الخ) أى معتل الآخر وهذا مع تعريف المقصور القياسي يقتضيان ان نحو حبلى وحمراء من السماحي لا القياسي لانهما ليسا معتلين لهما نظير من الصحيح لزيادة ألفهما على بنية الكلمة بخلاف ألف المقصور وهمزة الممدود القياسيين فنقلب ان عن أصل كالأبني وقد يتوقف في ذلك وسببنا عن الفراء ما يصرح بأن نحو حمراء من الممدود قياسا الآن يقال المراد هنا القياسي غيرهما التمدد الكلام على ما ينقسمان فيه من الاوزان فتدبر (قوله وارتأى) بوزن افتعل من الرأى أى التدبر يقال ارتأى في أمره ارتثاء اذا تدبره وأصله ارتأى ارتثاء كافتتل افتلا قبلت ياء الفعل ألفا لا افتتاح ما قبلها وياء المصدر همزة لتطرفها اثر الف زائدة (قوله وكذا مصدر الخ) مثله مصدر فعل بالفتح يفعل بالضم دالا على صوت أو مرض فان قياسه فعال بالضم كغاء لصوت ذوات الخلف وثقاء

والممدود أيضا كالمقصود قياسي وسماحي فالقياسي كل معتل له نظير من الصحيح الآخر ملزم زيادة ألف قبل آخره وذلك كصدر ما أوله همزة وصل نحو ارعوى ارعواء وارتأى ارتثاء واستقصى استقصاء فان نظيره من الصحيح اطلق انطلاقا واقتصر اقتدارا واستخرج استخرجا

وكذا مصدر كل فعل معتل يكون على وزن أفعل نحو أعطى اعطاء فان نظيره من الصحيح أكرم اكرا (ص)
والعادم النظير ذاق قصر وذا * مبتدأ بنقل كالجحي وكالحداء (ش) هذا هو القسم الثاني وهو المقصور السماعي والمدود السماعي رضا طبعهما
ان ما ليس له نظير اطر دفتح ما قبل آخره قصصره وقوف على السماع وما ليس له نظير اطر دز ياءة الالف قبل آخره فده مقصور على السماع فن
المقصور السماعي الفتى واحدا والفتيان (١٥٠) والجحي أي العقل والثرى التراب والسنا الضوء ومن المدود السماعي الفتاة

حادثة السن والثناء الشرف
والثراء كثرة المال والحداء
النعل (ص)

وقصر ذى المد اضطرار اجمع
عليه والعكس بخلاف يقع
(ش) لاخلاف بين
البصريين والكوفيين
في جواز قصر المدود
للضرورة واختلف في جواز
مد المقصور فذهب
البصريون الى المنع
وذهب الكوفيون الى
الجواز واستدلوا بقوله
يالك من تمر ومن شيشاء
يشب في المسعل واللاه
فسد اللاه للضرورة وهو
مقصور (ص)

كيفية تثنية المقصور
والمدود وجههما تصحيحا
آخر مقصور نشي اجعله يا
ان كان عن ثلاثة مرتقيا
كذلك الذي الياء اصله نحو الفتى
والجامد الفتى أميل كمنى
في غير ذاق قلب واو الالف
وأولهما كان قبل قد ألف
(ش) الاسم المتمكن ان
كان صحيح الآخر أو كان
منقوصا لحقه علامة التثنية
من غير تغيير فتقول

بمثلة فحجسة لصوت الشاة ومشاء لاطلاق البطن ونظير همنان من الصحيح بعام لصوت الظبي ويدرار
لدوران الرأس وكذا مصدر فاعل كوالى ولاء وعادى عداء كضارب ضرابا وقاتل قتالا وغير ذلك
(قوله والعادم النظير) مبتدأ خبره بنقل وذاقصر وذامد حالان من المستكن في الخبر أي العادم
النظير مأخوذ بنقل حال كونه ذاقصر الخ رفيه تقدم الحال على عاملها الظرفي وصرافيه (قوله كالجحي
الخ) انفسر مرتب فالجحي بمهمله جيم مقصور لا غير والحداء بمهمله فحجسة بمدود لا غير لكن قصصره
لوزن (قوله فن المقصور السماعي الخ) أي لانه ليس لها نظير من الصحيح بمانها في جميع الاوصاف
من الوزن والمصدرية أو الجمعية أو الوصفية مثلا وان وجد وزنها كبطل وعنب (قوله مجمع عليه) أي في
الجملة والاف قد منعه الغراء فيها لقياس بوجوب مده كفعلا مأ فعل ويرده في السماع (قوله قصر المدود) أي
لانه رجوع الى الاصل وهو القصر كقوله * لا بد من صنعنا وان طال السفر * (قوله يالك الخ)
بالتشبيه ولاك خبر مبتدأ محذوف أي لك شئ ومن للبيان كذا في الصبان وفيه نظرا عدم ملائمة للمعنى
فالظاهر انه كقوله لم يالاء والعشب نجبان كثرتهما فيا واللام للاستعانة استعمالا في النجيب مجازا ومن
تمر بيان لكاف كقوله فيالك من ليل كأنه قيل اضرب يا تمر يا تيجب منك فالمداد في الحقيقة هو الكاف
فتدبر والشيشاء بمجمعتين أولا هما مكسورة بينهما تحتية هو الشيص أي التمر الذي لم يشد حبه ويشب
بفتح الشين أي يتعلق والمسعل بفتح الميم والعين المهملة موضع السعال من المقي واللاه جمع لهواة ككهي
وحصاة وهي لجة مطابقة في أقصى سقف الخنك والله أعلم

(كيفية تثنية المقصور والمدود وجههما تصحيحا)

اقصر عليهما الوضوح تثنية غيرهما وجهه وان كان هذا الباب يعقد للتثنية والجمع مطلقا وتصحيحا عاما
تتميز بحول عن المضاف اليه أي وكيفية تصحيح جمعهما أو حال من جمع أي تصحيحا ولم يذ كر تكسيرا هما
لان له بابا بخمه (قوله رابعة الخ) أي سواء كان أصلا ياء كسبي من سميت أو واوا كذا كره (قوله
قلبت ياء) أي لسكونها مع علامة التثنية ولا يمكن تحريكها لان الالف لا تقبل الحركة وحذفها يلبس المثنى
عند اضافته لياء المتكلم بالمفرد المضاف لها كفتاى وانما قلبت ياء في غير الثلاثي رجوعا الى أصلها في نحو
مسمى كارجعت اليه في نحو فني وحلا على الفعل غير الثلاثي في نحو ما هي رد لو اوفيه الى الياء كاهليت
واصطفت من الالهو والصفوة كاسياني في قوله

* والواولا ما بعد ففتح يا قلب * وأما في الجامد الذي أميل فلان الامة في المفرد تنحو بالالف نحو الياء
فردت الياء في التثنية أمام الم عمل فم بلا حظ فيه الياء أصلا فرجع الى الواو (قوله مجهولة الاصل) هي التي في
حرف أو شبهه كما يؤخذ من مثاله تبعال ابن الحاجب واطهار ابن المصنف وجعل المرادى ألفهما أصلية ومثل
مجهولة الاصل بنحو الداد الدين مهماتين كالفتى وهو الله وقال لانه لا يدري أي عز أو أياه اه أي لانه
ليس له أصل يرجع اليه في الاشتقاق وليست أصلية لان ألف الثلاثي المعرب لا تكون الا منقلبة عن أصلها
والظاهر في ألف موسى ونحوه من الاسماء الاعجمية انها من المجهولة بمعنى انه لا يدري اهي زائدة ككبلى

في رجل وجارية وقاض رجلان وجاريتان وقاضيان وان كان مقصورا فلا بد من تغييره على ما نذكره

الآن وان كان مدودا فسيأتي حكمه فان كانت ألف المقصور رابعة فصاعدا قلبت ياء فتقول في ملهى ملهيات وفي مستقصى
مستقصيان وان كانت ثالثة فان كانت بدلا من الياء كفتى ورسى قلبت أيضا ياء فتقول فتيان ورحيان وكذا ان كانت ثالثة مجهولة الاصل
وأميل فتقول

في متى علمنا متباين وان كانت الثالثة بدلا من واو كصاوقفا قلبت واو افتقول عصوان وقفوان وكذا ان كانت ثالثة مجهولة الاصل ولم تمل
كالي علمنا فتقول الوان فالجاصل ان الالف المقصور قلبت ياء في ثلاثة مواضع الاول اذا كانت رابعة فصاعدا الثاني اذا كانت ثالثة بدلا من ياء
الثالث اذا كانت ثالثة مجهولة الاصل وأملت وتقلب واو في موضعين الاول اذا كانت ثالثة بدلا من الواو والثاني اذا كانت ثالثة مجهولة
الاصل ولم تمل وأشار بقوله واو هاما كان قبل فداً ألف الى انه اذا عمل هذا العمل المذكور في المقصور أعني قلب الالف ياء او واو لحقتها
علامة التننية التي سبق ذكرها أول السكتاب وهي الالف والنون المكسورة رفعا والياء المفتوحة ما قبلها والنون المكسورة جوا ونصبا (ص)
وما كص حراء بو اثنيا * ونحو علماء كساء وحيا بواو ارمز وفيه ما ذكر * صحح وما شذ على نقل فصر (ش) لما فرغ من
الكلام على كيفية تننية المقصور شرع في الكلام على ذكر كيفية تننية (١٥١) الممدود والممدود اما أن تكون همزة

بدلا من ألف التأنيث أو
اللاحق أو بدلا من أصل
أو أصلا فان كانت بدلا من
ألف التأنيث فالشهور
قلبه او او فتقول في صحراء
وحراء صحراوان وجراوان
وان كانت لللاحق
كعلماء أو بدلا من أصل
نحو كساء وحيا جاز فيها
وجهان أحدهما قلبها او او
فتقول علمباوان وكساوان
وحياوان والثاني ابقاء
الهمزة من غير تغيير فتقول
علمبا آن وكسا آن وحيا ان
والقلب في الملحقة أولى من
إبقاء الهمزة وإبقاء الهمزة
المبدلة من أصل أولى من
قلبها او او وان كان الهمزة
الممدودة أصلا وجب
إبقاؤها فتقول في قسراء
ووضاء قرا آن ووضا آن
وأشار بقوله وما شذ على
نقل قصر الى ان ما جاء من

أم أصلية أم متقلبة وموسى الحبيد قبل بوزن حبل فالف زائدة للتأنيث وقبل مذكر بوزن مفعول من
أوسبت رأسه حلقته فالفه عن ياء أفاده في الصحاح (قوله في متى علمنا) قيد به هنا وفيما يأتي لأنه قبل
العلمية لا يثنى ولا يوصف بالقصر لبنائه (قوله ونحو علماء) مبتدأ وكساء وحيا عطف عليه وبواو خبره
وقوله صحح أي طهره رجوا بفتح الجوز بدلا (قوله كعلماء) بكسر العين المهملة هي عصابة العنق وأصلها
علماء بن ياءة الياء للاحقها بقرطاس فقلب همزة لتطرفها الالف زائدة (قوله في الملحقة) بكسر الحاء
لأنها ألحقتم مدخولها بغيره وانما ترجع قلبه الشبه بالهمزة في أن يبدل عن حرف زائد (قوله ربقاء
الهمزة الخ) أي لقرينها من الاصلية ببدء الهمزة من أصل (قوله فراء) هو الناسك المتعبد ووضاء هو الوضوء
حسن الوجه وكلاهما بوزن رمان من قرأ كسأل ووضوء كظرف (قوله الخوزلي) بفتح الخاء المعجمة وسكون
الواو وفتح الزاي مشبهة فيهما تناقل وتبخر وهو مثال للمقصور (قوله في جمع) أي حال ارادته (قوله على
حد المشي) أي طريقته في الاعراب بغير في سلامة بناء واحده وحذف نونه للاضافة وهو جمع المذكور
السالم (قوله مشعرا) حال من الفتح أو من فاعل أتي (قوله وان جمعه) أي المقصور (قوله فالاناب)
مفعول اقلب وقلبه مفعول مطلق نوعي أي اقلبه اقلبا كقلبه في التننية (قوله وتاء) بالمد مفعول أول
لأنهم همزة القطع مقترنة لانه من ألزم الرباعي ذي التاليف مضاف اليه وتنحيه أي ازاله مفعوله الثاني
(قوله ادا جمع الصحيح الخ) هذا والاثنان بعد من زيادة على المتن وتركها لاختصاص هذا الباب بالمقصور
والممدود ولما كان جمع الممدود بالواو والنون وكذا بالالف والتاء كتننيته سواء استغنى عن ذكره
رذ كر جمع المقصور لمخالفته تننيته (قوله وضم ما قبل الواو) أي في الرفع وانما لم يبق الكسر مشعرا
بالياء المحذوفة كفتح المقصور لثقله واللابز قلب الواو ياء لوقوعها بعد كسرة (قوله وكسر ما قبل الياء)
أي في النصب والجر والمراد بقاء كسره لانه مكسور قبل الياء وقيل يكسر كسر اجديا لتناسب الياء الواو
في اجتناب حركة ما قبلها وهو نكاف (قوله قاضون) أصله قاضيون بضم الياء وأصل قاضين
قاضيين بياء بن أولاهما مكسورة عند فتح حركة ياءهما لئلا ياء لسا كنين ثم ضمت ضد الاول لمناسبة
الواو وبقي كسر الثاني لمناسبة الياء أو يقال في الاول نقلت ضمة الياء الى الضاد بعد سلب حركتها
ثم حذف الياء لسا كنين (قوله مصطفىون) أصله مصطفىون بواو ين أولاهما مضمومة

تننية المقصور أو الممدود على خلاف ما ذكر اقتصر فيه على السماع كقولهم في الخوزلي الخوزلان والقياس الخوزليان وقولهم في حراء
حرايان والقياس حراوان (ص) واختلف من المقصور في جمع على * حد المثنى ما به تكملا
والفتح أتي مشعرا بخلاف وان جمعه تاء وألف فالالف اقلب قلبها في التننية * وتاء ذي التاليف تنحيه
(ش) اذا جمع صحيح الآخر على حد المثنى وهو الجمع بالواو والنون لحقته العلامة من غير تغيير فتقول في زيد بن يسون وان جمع المنقوص هذا
الجمع عند فتح ياءه وضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء فتقول في قاض قاضون رفعا وقاضين جوا ونصبا وان جمع الممدود هذا الجمع عومل فيه
معاملته في التننية فان كانت الهمزة بدلا من أصل أو للاحق جاز وجهان إبقاء الهمزة وإبدالها او او فتقول في كساء علمبا كساؤون
وكسارون وكذلك علمبا وان كانت الهمزة أصلية وجب إبقاؤها فتقول في قراء قراؤون وأما المقصور وهو الذي ذكره المصنف فحذف ألفه
اذا جمع بالواو والنون وتبقى الفحة دليلا على ما فتقول في مصطفى مصطفىين جوا ونصبا بفتح الفاء مع الواو والياء وان جمع بألف

وتاء قلبت ألفه كما قلبت في التثنية فتقول في حبل حبلات وفي فتى وعصا علمى مؤنث فتيات وعصوات وإن كان بعد ألف المقع وزناه وجب حينئذ حذفها فتقول في فتاة فتيات وفي فتاة فنوات (ص) والسالم العين الثلاثي اسمها أنل * اتباع عين غاء بما شكل إن ساكن العين مؤنثا بدا * (١٥٢) مختمها بالتاء أو مجردا وسكن التالي غير الفتح أو * خففه بالفتح فكلا قد روا

لام السكاسة لانه من الصفوة والثانية واو الجمع وأصل مصطفين مصطفون بواو مكسورة فياء قلبت واوهما ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الألف للساكنين وبقيت الفتحة دليلا عليها وما قيل إن الواو الأولى قلبت أو لا ياء لتطرفها بعدد أربعة فيصير مصطفون ومصطفين ثم قلبت الياء ألفا مردد بأنه تطو بل بلاطائل اذ لا حاجة الى الياء هنا بل قلبت ألفا من أول الامر بخلافها في التثنية وجمع المؤنث فتقلب ياء للاحتياج اذ بقاها فيهم الماسر آنفا (قوله قلبت ألفه الخ) أي حكمه كثنائية سواء وكذا جاع الممدود والمنقوص بالتاء والالف فلهما حكم ثنيتيهما وانما يستغن عن ذلك جمع المقصور بذكر ثنيتيه كالممدود لاختلاف حكمه في جمعي التصحيح كما علمت بخلاف الممدود وأما المنقوص فليس الباب له (قوله علمى مؤنث) فيدبه لان الجمع بالالف والتاء لا ينقاس في الخالي من العلامة الا اذا كان علم مؤنث أو مصغر غير العاقل أو وصفه كاسر (قوله في فتاة) بالقاء والتاء المثناة فوق لقول الشارح في جهه افتيات بالياء أما جمع فتاة بالقاء والنون أي الرمح أو حفرة الماء ففتوات بالواو كما في التصريح (قوله والسالم العين) أي من الاعلال والتضعيف كما سيأتي وهو مفعول أول بأنل أي أعطى والثلاثي نعمته واسما حال منه واتباع مفعوله الثاني وهو مصدر مضاف لمفعوله الأول وفاء مفعوله الثاني وبما شكل متعلق باتباع والياء بمعنى في ونائب فاعل شكل ضمير القاء وذ كرم لتأولها بالالفاظ ومتعلقه محذوف أي شكل به فصلة ما جرت على غيرها وحذف العائد الجورر بما جرم الموصول مع عدم اتحاد الحرفين معنى ومتعلقا وهو ما ذكر كاسر في الموصول أي أعطى الاسم الثلاثي السالم العين اتباع عينه لقائه في الحركة التي شكلت بها القاء (قوله إن ساكن العين مؤنثا) حالان من فاعل بدا العائد للسالم العين وبد فاعل الشرط وحواله محذوف أي فأنله ما ذكر ومختمها حان ثالثة ومجردا عطف عليه (قوله وسكن التالي) أي العين التالي وغير مفعول التالي أو مجردر بإضافته اليه (قوله اتبع عينه) أي وجوب باقي مفتوح القاء وجواز في مضمومها ومكسورها فالامر في المتن مستعمل في الوجوب والجواز معا بدليل البيت الثالث (قوله جفنة) كقصعة وزنا ومعنى (قوله جل) بضم الجيم وسكون الميم اسم امرأة (قوله التسكين والفتح) أي مع الاتباع في مضموم القاء ومكسورها ثلاث لغات الا اذا كانت لام الأولى والثاني واو افيتمتنع الاتباع كما ذكره بقوله ومنعوا الخ أمامة ووح القاء فليس فيه الا الاتباع صحيحا كان كجفنة أو معتلا كظبية وظبيات رجوز في التسهيل تسكين المعتل (قوله عن معتلها) هو ضربان ضرب قبل عينه حركة تجانسة لها كدرة ودرة فديمة فهذا يبقى على حاله وضرب قبل عينه فتحة كجوزة وفيه لغتان الاتباع طندبل والاسكان لغزهم وسيد كرهذا في المنتمى اقوم وكذا يخرج بالصحيح العين مضاعفها كجفنة بالفتح وهي البستان أو بالكسرة وهي الجنون أو الجن أو بالضم وهي الوقاية فلا تغير عينه في الجمع (قوله ومنعوا الخ) اشارة الى أن لا اتباع الكسرة والضمة شرطا آخر غير الخمسة المتقدمة وهو أن لا تكون اللام واو افي اتباع الكسرة ولا ياء في الضمة وفهم منه جواز الفتح والاسكان حينئذ ادلم يمنع غير الاتباع وكذا جواز اتباع الضمة اذا كانت اللام واو افي كخطوة واتباع الكسرة مع الياء كالحية وهو الصحيح في هذا ولا ضرر في توالي كسرتين قبل الياء في لحيات كالم ببالوا يضمين قبل الواو في خطوات (قوله ذرورة) بكسر الذال المججمة أعلى الشيء وز بية بضم الزاي وسكون الموحدة حفرة الاسد والجرورة

كبدرفانه لا يجمع بالالف والتاء (ص) ومنعوا اتباع نحو ذروره * وز بية رشند كسر جروه مثلث (ش) يعني انه اذا كان المؤنث المذكور مكسور القاء وكانت لامه واو افي يمتنع فيه اتباع العين للقاء فلا يقال في ذرورة ذروات بكسر القاء والعين استثقالا للكسرة في الواو بل يجب فتح العين أو تسكينها فتقول ذروات أو ذروات وشذوقهم جروات بكسر القاء والعين وكذلك لا يجوز الاتباع اذا كانت القاء مضمومة واللام ياء نحووز بية فلا تقول ز بيات بضم القاء والعين استثقالا للضمة قبل الياء بل يجب الفتح أو

التسكين فتقول ز بيت أوز بيت (ص) ونادر أوزواضطرار غير ما * قدمته أولاناس (١٥٣) انتهى (ش) يعني إن مجاه من

جمع هذا المؤنث على خلاف ما ذكره نادر أوز ضرورة أو لغة لقوم فالاول كقولهم في جرة جرات بكسر القاء والعين والثاني كقوله

وجلت زفرات الضحي فأطقتها

ومالي زفرات العشي يدان فسكن عين زفرات

ضرورة والقياس فتحها اتباعا والثالث كقول

هذيل في جورة وبيضة ونحوهما جوزات وبيضات

بفتح القاء والعين والمشهور في لسان العرب تسكين

العين اذا كانت غير صحيحة (ص)

(جمع التكسير)

أفعلة أفعل ثم فعه *

ثمت أفعال جوع فله (ش) جمع التكسير هو

مادل على أكثر من اثنين بتغيير ظاهر كرجل ورجال

أو مقدر كفلك للأفرد والجمع فالضمة التي في المفرد كضمة

فعل والضمة التي في الجمع كضمة أسد وهو على ضربين

جمع فله وجمع كثرة لجمع القلة يدل حقيقة على ثلاثة

فوقها الى العشرة وجمع الكثرة يدل على مافوق

العشرة الى غير نهاية وقد يستعمل كل منهما في موضع

الآخر مجازا فأمثلة جمع القلة أفعلة كاسلحة وأفعل كافلس وفعلة كفتية وأفعال كافراس وما عدا هذه الاربعة من أمثلة التكسير لجمع كثرة (ص)

مثلت الجيم مع سكون الراء الا نقي من ولد الكاب أو السبع (قوله ونادر) خبر مقدم عن غير (قوله وجلت زفرات) جمع زفرة وهي خروج النفس بأنيق وشدة وخص الضحي والعشي لزيادة وجد التيم فيهما عن غيرهما ويدان تشية بمعنى القوة للتأكيذ والله سبحانه وتعالى أعلم

(جمع التكسير)

لم يتعرض له طائفة من النحاة قال الحريري لفساد السنة العامة الا في الجوع فلم يحتج للتنبيه عليها لان النحو انما وضع لاصلاح ما فسد وقيل لان كل الجوع مرجعها السماع فالاولى بها كتب اللغة التي تنبه عقب كل مفرد على جمعه وقال بعض المتأخرين أكثر الجوع مما عي لكن منها ما يغلب فيحتاج الى ذكره ليحمل عليه ما لم يسمع جمعه أفاده في التسكت (قوله أفعلة) مبتدأ وأفعل وفعلة وأفعال عطف عليه وجوع خبرها والثلاثة الاول غرض مصروفة للعامة على الوزن المخصوص ووزن الفعل في أفعول ولها والتأنيث اللفظي في الباقيين لكن نون أفعلة للضرورة وثمت هي ثم العاطفة أثبت بالهاء المفتوحة في لغة وأصلها السكون فان قلت جوع جمع كثرة وأفعلة أحد عشر فكيف أخبر به عن أربعة قلت لكثرة ما يوازنها من الالفاظ على ان جوع مما يستعمل في القلة حقيقة لانه ليس لمفرد جوع كرجال وقلوب كجاسياتي أو مجرى على منذهب السعد الآتي (قوله بتغيير) أي لصيغة مفردة سواء كان بتغيير الشكل أو الزيادة أو غيرهما من أقسام التكسير المشهورة وهو تغيير صوري لاحقيق لان لفظ الجمع ليس هو لفظ المفرد بعد تغييره بل هو لفظ آخر غيره والباء الالة أو السببية فتزيدان التغيير له دخل في الدلالة على الجمعية وحيث أن فلا يشمل جمعي التصحيح لان دلالة ما على الجمعية ليست بتغيير مفردهما بل بالزيادة بل بنفس الزيادة وان لمهما التغيير بدليل ان زيادة جمع المذكور تفيد الجمعية في الفعل وحمل عليه المؤنث وأما نحو صنوان فزيادته لا تفيد الجمعية في غيره فكانت جمعية ليست بها بل بالتغيير وخرج أيضا نحو قاضون وجففات بالفتح اذا دخل التغيير هما في الجمعية بل هو للاعلال والاتباع فلا يخرجان عن التصحيح وان اقتضى كلامهم على جمع المؤنث ان نحو جففات تسكين فندرس (قوله كذلك للأفرد والجمع) هذا منذهب سيبويه واختار في التسهيل انه مشترك بين المفرد واسم الجمع لا الجمع فلا يقدرفيه تغيير وانما يحمل كجناب يستوي فيه الواحد وغيره من غير كونه جمعا أو اسمه لانهم تنوه من ادابه المفرد فقالوا فلكان ولم يطلق بلفظه على الاثنين بخلاف جناب فالفرق بينهما بتنية المفرد وما هو لم يأت مثل ذلك الاسبعة ألفاظ في الاشموني وحواشيه (قوله الى العشرة) الغاية داخلية بقرينة ما بعده (قوله على مافوق العشرة) فهم مختلفان بدأ وانتهاء واختار السعد وغيره ان بدء كل منهما ثلاثة وانتهاء القلة عشرة ولانهاية للكثرة فيتحدان بدأ لانتهاء وعلى هذا قال الذي ينوب عن الآخر هو جمع القلة فقط لصدق جمع الكثرة على ما دون العشرة حقيقة لا بالنيابة وبذلك يدفع ما أورده الفراءى على قول الفقهاء فيمن أقر بدراهم انه يقبل بثلاثة من أنه جمع كثرة وأفعلة أحد عشر فكيف يقبل المجاز مع امكان الحقيقة ويدفع أيضا بان دراهم ليس مجازا في الثلاثة لانه ليس لمفرد جوع فله أما نحو نيب عماله جمع فله فيتمعين فيه الجواب الاول (قوله مجازا) أي ان وجدا لجمعان للمفرد كجاسياتي (قوله من أمثلة التكسير) خرج جمعا التصحيح فهم المطلق الجمع المنحقق في الكثرة والقلة بلا نظر الى خصوص أحدهما كما استظهره الرضى تبعه ابن خروف فيصالحان لها حقيقة بالاشتراك المعنوي كحيوان للانسان والفرس لا اللفظي كما توهم وقيل هما اللفظة حقيقة والكثرة مجازا واعلم ان جوع التكسير ثمانية وعشرون منها اللفظة الاربعة المذكورة فقط على المختار والباقي لا كثرة وكلاهما في المتن الافعال بالضم كسكاري كذا في الفارسي

(٢٠ - (خضري) - ثاني)

وبعض ذي بكثرة وصعاب في
 * كرجل والعكس جا كالصفي
 (ش) قد يستغنى ببعض
 أبنية القلة عن بعض أبنية
 الكثرة كرجل وأرجل
 وعنق وأعناق وفؤاد
 وأفئدة وقد يستغنى ببعض
 أبنية الكثرة عن بعض
 أبنية القلة كرجل ورجال
 وقلب وقلوب (ص)
 لفعل امماصح عينا أفعال
 ولار باعى اسمها ايضا يجعل
 ان كان كالعناق والذراع في
 * مدون تأنيث وعد الاحرف
 (ش) أفعال جمع لسكل اسم
 ثلاثي على فعل صحيح العين
 نحو كاب وأكاب وطبي
 وأطب وأصلها أظي فقلبت
 الضمة كسرة لتصح الياء
 فصارت أظي فعومل معاملة
 قاض وخرج بالاسم الصفة
 فلا يجوز نحو ضخم وأضخم
 وجاء عباد وأعبدا لاستعمال
 هذه الصيغة استعمال
 الاسماء وخرج بصحيح
 العين المعتل العين نحو
 ثوب وعين وشدة عين
 وأعين وثوب وأثوب وأفعل
 أيضا جمع لكل اسم مؤنث
 رباعي قبل آخره نعتان
 وأعني وعين وأعين وشدة
 من المذكور شهاب وأشهب
 وغراب وأغرب (ص)
 وغير ما أفعال فيه مطرد *
 من الثلاثي اسمها بأفعال يرد

والقلة والكثرة انما يعتبران في نكرات الجوع أمام عارفها بأل أو الاضافة فصالحه لمما باع تبار الجنس أو
 الاستغراق (قوله وبعض ذي) أي وبعض موازات ذي يفي بكثرة ووضعا تمييز بمحول عن الفاعل على
 الظاهر أي يفي وضعه وقوله والعكس جا أي وضعها أيضا بان تضع العرب أحد البناءين صالحا للقلة والكثرة
 ويستغوابه عن وضع الآخر فاستعماله حينئذ مكان الآخر ليس مجازا بل حقيقة بالاشتراك المعنوي
 ويسمى ذلك بالنيابة وضعها كرجل في جمع رجل بكسر فسكون وكرجال في جمع رجل بضم الجيم فانهم لم
 يضعوا بناء كثرة للاول ولا قلة للثاني فان وجد البناء أن للفظ واحد كالفلس وفلس في فلس وأثواب وثياب
 في ثوب فاستعمال أحدهما مكان الآخر مجاز كاطلاق أفلس على أحد عشر وفلس على ثلاثة وتسمى
 النيابة في الاستعمال اذا علمت ذلك فتمثيلة لما ناب فيه بناء الكثرة عن القلة وضعها بالصفي بضم الصاد وكسر
 الفاء جمع صفاق وهي الصخرة للساء وأصله صفوى كفلس قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وكسرت الفاء
 لمناستها فيه نظرا لزم يجمع قلنها بل قالوا اصفاء على أفعال أيضا كافي الصحاح فكان الاولى حذفه الآن
 يحمل قوله والعكس جا على مطلق النيابة بالاتقييد بالوضع فتشمل النيابة في الاستعمال وبعدها ذلك فنيابة
 بناء الكثرة عن القلة وضعها أو استعمالا انما تأتي على مذهب غير السعد كما مر (قوله قد سبق انه) صوابه
 قد ذكر أي المصنف اذ لم تسبق النيابة وضعها بل ذكر الشارح المجاز فقط وفي نسخ قد يستغنى وهو الصواب
 (قوله أفعال) أي بفتح فسكون (قوله صح عينا) أي وفاء ولم يضعف وكان عليه أن يزيد ذلك فان أفعال
 لا يطرء في معتل الفاء كوعد ووعد ووقف وركب ووصف وورق ووهم لثقل الضم بعد الواو ولا في المضاعف
 كجد وحدث وروشق وقد وفدوعم وفن وشدن الاول وجهه وأوجه ومن الثاني كفرا كف بل قياسهما
 أفعال كارعاد وأوقات وكاجداد وأرباب وافئذ وكثيرا ما يجيء الثاني بجمع المستكنة كحدود وحدود
 وفرد وقد نبه في الكافية وشرحها على استثناء هذين نعم ان أريد بصحيح العين باليس معتلا ولا مضاعفا
 كما هو اصطلاح بعضهم لم يرد الثاني نكت زيادة (قوله يجعل) نائب فاعله يعود على أفعال ومفعوله الثاني
 قوله لار باعى وقوله ان كان أي الرباعي والعناق بفتح المهملة تأتي المعز (قوله صحيح العين) أي سواء صححت
 لامه أيضا أم لا كما مثله (قوله وأطب) بفتح الهجمة وكسر الموحدة آخره منونا ومثله أدل وأجروا جمع دلو
 وجروا مة بفتح حين وأصلها أدل وأجروا بضم ما قبل الواو قلبت الضمة كسرة توصلا لقلب الواو ياء
 لانه ليس في العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمة ثم أعل كقاض وأصل أمة مؤمة بفتح فسكون فهو على
 وزن فعل لان الهاء في تقدير الانفعال تجمع على أفعال صبان وفي الصحاح أصل الامة مؤمة بالتحرير لك لجمعه
 على آم وهو أفعال كائني ولا يجمع فعلة بالسكون على ذلك اه ولعل الاول هو الصواب فتقول هذه أظب
 وأدل وآم ومررت بأظب وأدل وآم ورأيت أظبا وأدل وآميا كما تقول في قاض (قوله لاستعمال هذه
 الصيغة الخ) أفاد ان كل صفة على فعل غابت عليها الاسمية ينقاس فيها أفعال (قوله وشدة عين وأعين) أي
 قياسا لكثرة استعمالها وأعينهم تفيض من الدمع ولذا لا عين (قوله لكل اسم مؤنث) أي بغير علامة
 لانحو سحابة وخرج بالاسم الصفة كشجاع وبالد نحو خنصر (قوله وغير ما أفعال الخ) غير
 مبتدأ خبره يردو بأفعال متعلق به وجهة أفعال فيه مطردة ما ومن الثلاثي بيان لغبر مشوب بتميعض
 فهو حال منها أو من ضميرها في يرد لا بيان لما لانه يصير المعنى وغير الثلاثي المطرد فيه أفعال يرد بأفعال
 فيصدق بالزائد على الثلاثة مع ان أفعال فيه سماح كشهيد وأشهد وشريف وأشرف وأجهال
 وعدو واعداء واعلم ان أوزان الثلاثي اثنا عشر من ضرب ثلاث فأن في ثلاث عينه وسكونها منها وزن
 مهمل وهو كسر الفاء مع ضم العين وعكسه نادر كما سيأتي في التصريف يبقى عشرة منها صورة يطرء فيها

أفعل وهي فعل بفتح فسكون الصحيح العين والتسعة الباقية تجمع على أفعال وكذا فعل المعتل العين كشوب
وأثواب فالجمله عشر صور يشتملها قوله وغير الخ وقد مثل الشرح جميعها الافعل بضمين كعنى
وأعناق و بفتح فسكون ككتف وأكتاف ويزاد عليها فعل المعتل الفاء ككوهم فيطرد فيه أوهام
ويدخل في اطلاق المصنف ان ما عدا فعل بفتح فسكون يجمع على أفعال صحيحا كان أو معتلا حيث
فصل فيه دون غيره فانظره وخرج بالاسم الصفة كضخم وشهم فلا يجمع على أفعال بل نحو هذين يجمع
على فعال كما يعلم مما ياتي وشذ من الصفة جلف واجلاف وحو وأحوار (قوله وغالب الخ) اشارة الى
استثناء صورة مما دخل تحت قوله وغير الخ وهي فعل بضم ففتح فجمع على أفعال قليل كما مثله الشارح
أى شاذ والغالب فيه فعلا بفتح فسكون وهو من جوع الكثرة واتخاذ كرهنا لاجل الاستمرار
على قوله وغير الخ (قوله كشوب) مثال للمعتل من فعل وكل أمثلة فتح الفاء بقوله وجعل بالجيم وعضد
لكن ترك منه كسر العين ككتف ونحوه ككسر الفاء بحمل وعذب وابل وضم العين فيه مهمل كما مر
ولم يذكر المضموم الفاء الاقل وبقى عنق وسبأ في صرد وكسر العين منه قليل كما مر فهذه أمثلة الثلاثي
(قوله وآبال) أصله آبال بهمزتين أبدلت الثانية ألفا (قوله الصحيح العين) أى والفاء وغير
المضاعف كما مر (قوله كفرخ وأفراخ) مثله زند وأزناد (قوله كصرد) طائر فوق العصفور
نصفه أبيض ونصفه أسود كما حرام على المعتمد اه سيوطي (قوله ونفر) بالنون والعين المجمة
طير كالعصفور وأجر المنقار الانثى نفرة كهزمة وأهل المدينة يسمونه البلبل (قوله في اسم مذكر)
متعلق باطرد وكذا ضمهم وبمصرفة لاسم وثالث صفة لمد أو مضاف اليه وأفعلة مبتدأ غير مصروف للعلمية
والتأنيث وتنوينه يفسد الوزن وكذا تصحيح همزته بل بنقل فتحها للتثنية ثالث وأطرد خبره (قوله
والزمه) بفتح الزاي أى الزم أفعلة في فعال بالفتح أو فعال بالكسر حال كونهما مصاحبي الخ وأشار بذلك
الى ان ما سبقت به أواد من الرباعي المذكور كغيف وعمود ومادته ألف وهو غير مضاعف أو معتل
كقدال ينقاس فيه غير أفعلة أيضا وهو فعل بضمين كما سيذكره أما ذوالالف المضاعف أو المعتل فيلزم
فيه أفعلة (قوله جمع لكل اسم الخ) القيود أربعة غنى انتفى أحدها في كلمة فلا يجمع على أفعلة
وشذ من الصفة شحيح وأشحة وقياسه أشحاء وشحاح ومن المؤنث عقاب وأعقبه وقياسه
أعقب وعقب بضمين وعقبان ومن غير الرباعي قدح وأقدح وقباب وأبوته والقياس قداح وأقداح
وأبواب ومما ليس مده ثالث نحو جائر وأجوزة وهي الخشبة الممتدة في أعلى السقف والقياس جوائر
(قوله نحو قدال) بالقاف والذال المجمة كسحاب يجمع مؤخر الرأس ومعقد العذار من الفرس
خلف الذناصية (قوله المضاعف) هو من الثلاثي ما كانت عينه ولامه من جنس واحد مجردا كان أو
مزيدا (قوله كبتات) بموحدة مفتوحة وتاءين فوقيتين الزاد ومتاع البيت وأصل أبتة ابتقة فلما
اجتمع مثلالان نقالت كسرة أو طما الى الباء قبله ثم ادغم ومثله أزمة والزماء في الاصل الخيط الذى يشد
في البرة أو في الخشاش ثم يشد في طرف المقود ثم سمي به المقود نفسه ذكره في المصباح والبرة حلقة تجعل
في أنف البعير تكون من صغر ونحوه والخشاش بالكسر الخشب الذى يجعل في عظم أنف البعير وأما
الخزامة فهي من شعروها تظهر لك معنى البرة والخشاش والخزامة اه سيجامى (قوله قباء) بفتح
القاف نزع من الشيا ب وأصله قبوا بالواو وقال في المصباح كأنه من قبوت الحرف أقبوا وادغم منه أى عند
النطق به سمي بذلك لانه يضم على البدن فسكانه المسمى الآن بالقفطان (قوله وفناء) بكسر الفاء والنون
ما حول الدار وأصله فنأى بالياء (قوله فعل لنحو الخ) أى يضم فسكون لكن يجب كسره فانه في جمع
ما عينه ياء كبيض في أبيض وبيضاء كما سيأتى في قوله ويكسر المضموم الخ ويكثر في الشعر ضم عينه ان سحت

وغالبا أغنا هو فعلا ن
في فعل كقولهم صردان
(ش) قد سبق ان أفعل
جمع لكل اسم ثلاثي على
فعل صحيح العين وذكر
هنا ان ما لم يطرد فيه من
الثلاثي أفعل يجمع على
افعال وذلك كشوب
وأثواب وجعل وأجال
وعضد وأعضاء وجعل
وأجال وعذب وأعقاب
وابل وآبال وقفل وأقفال
وأما جمع فعل الصحيح
العين على أفعال فنشاذ
كفرخ وأفراخ وأما فعل
بخاء بعضه على افعال كطرب
وأرطاب والغالب يحيشه
على فعلا كصرد وصردان
ونحوه ونيران (ص)

في اسم مذكر رباعي يمد
ثالث أفعلة عنهم اطرد
والزومه في فعال أو فعال
مصاحبي تضعيف أو اعلال
(ش) أفعلة جمع لكل
اسم مذكر رباعي نالده مدة
نحو قدال وأقللة ورغيف
وأرغفة وعمود وأعمدة
والزوم أفعلة في جمع المضاعف
أو المعتل اللام من فعال أو
فعال كبتات وأبنة وزمام
وأزمة وقباء وأقبية وفناء
وأفنية (ص)
فعل لنحو أجر وجرا

وهي جمعا بنقل يدري (ش) من (١٥٦) أمثلة جمع السكثرة فعل وهو مطرد في وصف يكون المذكور منه على أفعال والمؤنث

منه على فعلاء نحو أجر
وجراء وحجر ومن أمثلة
القلة فعلة ولم يطرد في شيء
من الابنية وانما هو محفوظ
ومن الذي حفظ منه في
وقية وشيخ وشيخة وغلان
وغلانة وصبي وصبية (ص)
وفعل لاسم ر باعى به
قدز يدقبل لام اعلا لا فقد
مالم يضاعف في الاعسم
ذوالالف

وفعل جمعا لفعلة عرف
ونحو كبرى ولفعة فعل
وقد يجيء ج منه على فعل
(ش) من أمثلة جمع السكثرة
فعل وهو مطرد في كل اسم
ر باعى زيد قبل آخر مودة
بشرط كونه صحيح الآخر
وضير مضاعف ان كانت
المدة ألفا ولا فرق في ذلك
بين المذكور والمؤنث نحو
قتال وقتل وجار وجرح
وكراع وكرع وذراع وذرع
وفضيب وفضب وعمود
وعمد وأما المضاعف فان
كانت مدته ألفا فجمعه على
فعل غير مطرد نحو عنان
وعنان وحجاج وحجج وان
كانت مدته غير ألف فجمعه
على فعل مطرد نحو سرير
وسرر وذلول وذلل ولم
يسمع من المضاعف الذي
مدته ألف سوى عنان
وعنان وحجاج وحجج ومن

هي ولا مة ولم يضاعف كقوله * وأنكرتني ذوات الاعين النجل * بضم الجيم فان اعتلت عينه كيبض
أولامه كعمى أو وضوعف كغير بالعين المجهمة لم يجوز الضم (قوله رفعلة) بكسر فسكون مبتدأ خبره يدري
وبنقل متعلق به وجه مفعوله الثاني وانما صرح به مع ان الكلام في الجوع الوارد لقول ابن السراج بانه اسم
جمع لا جمع لعدم اطراذه والاولى تقديم عجز البيت على صدره لتتوالى جوع القلة (قوله في وصف يكون
الخ) أى فاعل وفعلاء حينئذ وصفان متقابلان ومثله ما اذا كانا وصفين منفردين لما نفع في الخلقة
لاختصاص المعنى بأحدهما كما كمر وأدر للذكر ورتقاء وعفلاء للمؤنث وهي بمهمة فقاء التي يجتمع في
فرجها شيء يشبه الادرة للرجل فيتمعين فيهما كمر وأدر ورتقى وعفلى بضم فسكون أما اذا انفرد
أفعل عن فعلا لما نفع في الاستعمال لا في الخلقة كرجل إلى لكبير الالية وامرأة عجزاء لكبير العجز اذ لم
يقولوا عجز ولا ألياء في أشهر اللغات مع صحتهما معنى ففتضى اطلاقه هنا قياسه فيه أيضا كعجز وألى
وهو مانص عليه في شرح الكافية وفي التسهيل انه محفوظ فيه (قوله وفعل) بضم تين مبتدأ خبره
لاسم وبند صفة اسم والباء للمصاحبة وجلة قدز يدصف مدو اعلا لا مفعول مقدم لفقده وفاعله ضمير اللام
والجلة صفة لها (قوله في الاعم) أى في الاستعمال الاعم أى الغالب المطرد وذوالالف نائب فاعل
بضاعف وهو استثناء من قوله مدو الجار متعلق بمحذوف متعبد من المقام أى يشترط في ذى الالف عدم
المضاعفة في الاستعمال الاعم فان وضوعف لم يجمع على فعل في الاعم بل في النادر أما خبره فلا فرق فيه
بين المضاعف وغيره (قوله وفعل جمعا) أى بضم ففتح وفعلة بضم فسكون ونحو الجرع طعا على فعلة
(قوله رفعلة) أى بكسر فسكون وفعل بكسر ففتح وقوله على فعل أى بضم ففتح (قوله وهو مطرد
في كل اسم الخ) نخرج الصفة فلا يجمع منها على فعل الا فاعل بمعنى فاعل كسبور وصبر وغفور وغير
ونفور ونفور شذوذ في نذر وصنع في صناع بفتح المهملة وتخفيف النون وهي المرأة المتقنة في مفهوم
الاسم تفصيل وخروج بالرباعى غيره كسار وقنطارو بالمداخلى منه وشذوذة ونمر بكونه قبل اللام نحو دائق
و بصحة اللام معتلها كسقاء وكساء فلا يجمع على فعل واعلم انه يجب تسكين عين هذا الجمع ان كانت واوا
لثقل ضمها كسوار وسور وسواك وسوك أما غير الواو فيجوز ضمها وتسكينها سواء تحت كفتال
وقتل أو كانت ياء كسيال بكسر المهملة لشجر شائك وسيل لكن ان سكنت الياء وجب كسر ما قبلها لما صر
في يرض ويمتنع تسكين المضاعف كسريروسر (قوله بين المذكور والمؤنث) يؤخذ من هنا مع ماسر
ان نحو قضيب وعمود وقذال من المذكور ينقاس فيه كل من أفعلة وفعل ونحو عناق وذراع من المؤنث
ينقاس فيه كل من أفعول وفعل (قوله وكراع) بضم أوله وهو مستندق الساق من الغنم والبقر يذكرو يؤنث
ومثله في الفرس والابل يسمى وظيف غابوا وفظاء مشالة ثم فاء كفاي الصحاح وفي المثل أعطى العبد كراعا
فطلب ذراعا يضرب لمن أعطى شيئا لم يكن برجوه فطمع في أكثر منه والكراع أيضا اسم لجماعة الخيل
وتمثيله بذلك تبع الشرح الكافية صريح في قياس فعل في مضموم الفاء كفتوحها ومكسورها كما هو
ظاهر اطلاق المصنف هنا لكنه ذكر في التسهيل انه نادر في المضموم وهو الصحيح فلا يقال غراب وغرب
وعقاب وعقب وينقاس في كراع كراع باعتباره تأنيثه وأكرعة باعتباره تذكيره فتأمل (قوله نحو عنان)
بكسر العين المهملة ما تقادبه الدابة وفتحها السحاب وقياسه أعنة وكذا حجاج بفتح الحاء المهملة
وكسرهما ويجتمعان العظم الذي ينبت عليه الحاجب (قوله لاسم على فعلة) أى بضم فسكون خرج
الصفة لندور مجيئها على فعلة كضخمة وشذوذة رجل بهمة أى شجاع باسل وبهم (قوله نحو كسرة) أى بشرط
كون الاسم تاما لم يحذف من أصوله شيء فخرج بالاسم الصفة كصغرة وكبرة وبالناسم نحو رقة لافضة فان أصلها

أمثلة جمع السكثرة فعل وهو جمع لاسم على فعلة أو على فعل أى أفعول فالاول كقربة وقرب وخرقة وخرق ورق
والثاني كالكبرى والكبرى والصغرى والصغرى من أمثلة جمع السكثرة فعل وهو جمع لاسم على فعلة نحو كسرة وكسروحة وحجج ومربية

وصري وفببجي مجمع فعلة على فعل نحو حية ولحي وحلية وحلى (ص) في نحو رام ذواطراد فعله * وشاع نحو كامل وكمله (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعلة وهو مطرد في كل وصف على فاعل معتل اللام لانه كفاعل كرا ورماة وقاض وقضاة ومنها فعلة وهو مطرد في وصف على فاعل صحيح اللام لانه كفاعل نحو كامل وكلة وساحر وسحرة (١٥٧) واستغنى المصنف عن ذكر القيود

المذكورة بالتفصيل بما

اشتمل علیہا وهو رام

وڪامل (ص)

فصل اول در وصف کیفیت حال و زیمر

وهذا الاسم مستعمل في قوله:

وہاں پہنچ کر وہ اپنے دوستوں سے ملے اور ان سے بات چیت کی۔

(س) من الله جمل وعلى وهو

جمع و حساب علی و هیئین بانی
فی الدال علی الاموال

میں نے کہا کہ میں نے اسے دیکھا ہے۔

رجوع لقمیل و قتل و جرح

وجہی واسپر واسری

وَيَحْمِلُ عَلَيْهِ مَا شَبِهَهُ فِي

المعنى من فاعيل بمعنى فاعل

مکریض و مرضی و من

فہم۔ لکڑی دوزخی دہن

خاموش کھالک وھا۔ کی ومن

فیصل کیت وموتی

(ص)

لقد وجدنا انما صولنا ما فله

والوضع في فعل وفعل وقلة

(ش) من أمثلة

الكثرة في الفاعل

اسماء بنت عبدالمطلب

مفتی محمد سعید احمد صاحب مدظلہ العالی

و فرقه و درج و درجه
کن کن کن

ولور ولورہ ویکھائی

اسم علی و اول محو فرد

وقردة أو على فعل نحو

فردوغرده (ص)

وفعل الاعمال وفاعله

وصفین نحو عادل وعادل

صحيح اللام على فاعل أو فاعل

فَاعِلٌ لِّمَنْ كُنْ حُرْمَاتُكُمْ وَصَوَا

ورق بكسر الواو حذفت فاؤه و عوض عنها التاء فلا يجتمعان على فعل وشذمن الاول رجل صمة أى شجاع
وصمم وامرأى أذربة أى حديد اللسان وذرب ولا برد عليه افعال هذين الشرطين لان فعلة لم تجب صفة
الانادر فى الفاظ ذكرها بن السيد فى المخصص بل منعها بعضهم وامارقة فليس الآن على فعلة (قوله)
نحو رام متعلق بمحذوف يدل عليه اطراد لابه لان المضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف وفعلة بضم ففتح
مبتدأ خبره ذواطر ادى فعلة ذواطر ادى يطرد فى نحو رام (قوله على فاعل صحيح اللام الخ) خرج نحو
سيدو برو خبيث وما عني فجمعها على سادة وبررة وخبيثة وناقمة شاذ اشمونى (قوله فعلى لوصف) أى
بفتح فسكون (قوله وزن وهالك) بالجر عطفًا على قتيل وميت مبتدأ خبره قن بكسر الميم أى حقيق
أوزمن وما بعده مبتدأ خبره قن لكن يتعين حينئذ ففتح ميمه لانه خبر عن جمع والمفتوح يستوى فيه
الواحد وغيره قاله المكودي وفى قول الشارح ويحمل عليه الخ ميل الى هذا السكن يلزم عليه عيب السناد
فى القافية فالاولى كسر ميمه خبرا عن الثلاثة لتأولها بالذكور أو خبرا عن وزن وحذف خبر ما بعده
للدلالة عليه أو عكسه (قوله على هالك الخ) أى أوتشت ليدخل أسير وأسرى (قوله ما أشبهه)
أى فى الدلالة على الهلاك أو التوجع وذلك ستة أوزان الاربعة فى الشارح وأقل كاجنى وحقى وفعلان
كسكران وسكرى وبهاقرأ حزة وترى الناس سكرى وماهم سكرى وما سوى ذلك محفوف كقولهم
رجل كس أى عاقل ورجال كيسى وسنان ذرب أى حاد رأسه ذربى قيل والتوجع اما فى نفس الموصوف
أو غيره ليدخل أحق وسكران لانهما يوجعان غيرهما وفيه انه حينئذ يدخل ذرب لانه يوجع غيره مع ان
فعلى لا ينقاس فيه وان سمع فالاولى قصر التوجع على نفس الموصوف فان شأن السكران والاخى
أن يوجع نفسه وأدخلهما الموضح بقوله مادل على آفة قال شارحه وهذا ان الوصفان مادل على نقص ما
(قوله كيت) أصله ميوت فعلى به كسيد فوزنه فيعمل بتقديم الياء على العين المكسورة وقيل غير
ذلك (قوله لفعل اسما) أى بضم فسكون وفعلة بكسر ففتح وخرج بالاسم الصفة ككلومرو ويصح
لما نحو عضو فلا يجتمعان على فعلة (قوله الوضع) مبتدأ خبره قوله أى ان وضع العرب قل وزن فعلة
فى جمع فعلى بالكسر وفعل بالفتح مع سكون العين فيهما كايقة ضيه صنيع الشارح وقسم الاشمونى
المفتوح وهو اولى وهما قديدان بامس فى فعل بالضم أى بكونهما اسمين محالما فالعقل كظى ونحى
لا يجتمع على فعلة أصلا وجمع الصفة نادر وفائدة التقييد مع أنه يقل فى الاسم أيضا تمييز القليل من
المتنوع والنادر (قوله قرط) بضم القاف وسكون الراء فطاء مهملة ما يعنى فى شحمة الاذن
(قوله فرد) بكسر القاف وضبطه بضمها سبق قلم قال فى الصحاح الفرد واحد الفرد وقد يجمع على فردة
كفيل وفيلة (قوله غرد) بفتح المعجمة وسكون الراء فدا ل مهملة نوع من السمكة وحكى كسر العين صحاح
(قوله وفعل) بضم الفاء وفتح العين مشددة (قوله فباذ كرا) بشد الكاف أى فى خصوص المذكور (قوله)
وذا ن بالنون لا الكاف اشارة لفعل وفعال وألف بدر التثنية (قوله فى وصف) خرج الاسم كحاجب
العين وجائرة البيت وهى الخشبة المعترضة فى وسطه فلا يجتمعان على ما ذكر اما حاجب بمعنى مانع وجائرة بمعنى
مارة فيجتمعان لانهما موصفان (قوله على فاعل) نحو صائم وصوام فأدقيد التذكير الذى فى المتن بسكونه

مشاريع العمال فاذكر في ذانير العمل لمانيا (ش) من أمثلة هذه الكثرة والاهتمام في وصف

[illegible]

مقامه قوم اندر فدا، فو مال فی العتلا، الامالدی نجه غافل

[illegible]

وغزى وساروسرى ومعاى وعفى وقالوا غزاة فى جمع غزى وسراة فى جمع سار وندرا يضافى فاعلة كقول الشاعر
 أبصارهن إلى الشبان مائلة * وقسارهن عنى خبر صداد يعنى جمع صادة (ص) فاعل وفاعلة فاعال لهما * وقيل فيما عينة الياء منهما
 (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعال وهو يطر فى فعل وفاعلة اسميان نحو كسب وكهاب ونوب ويمايب وقصة وقصاع أو وصفين نحو صعب وصعاب
 وضعبة وصعاب وقيل فيما عينة ياء نحو ضعيف وسو صاف (ص) وقيل أيضا فاعال * مالم يكن فى لاه اعتلال
 أو يك مضعفا ومثل فعل (١٥٨) ذوالنا وفعل مع فعل فاقبل (ش) أى اطرأ أيضا فاعال فى فعل

وفاعلة مالم يكن لاهما
 معتلا ومضاعفا نحو جبل
 وجبال وجبل وجبال ورقبة
 ورقاب وثمره وثمار واطر
 أيضا فعال فى فعل وفعل
 نحو ذئب وذئاب ورج
 ورياح واحترز من المعتل
 اللام كغنى ومن المضاعف
 كطلال (ص)

وفى فعل وصف فاعل ورد
 * كذلك فى إنشاء أيضا اطر
 (ش) اطرأ أيضا فاعال فى
 كل صفة على فاعل يعنى
 فاعل مقترنة بالشاء أو مجردة
 عنها ككريم وككرام
 ومريض ومراض ومريضة
 ومراض (ص)

وشاع فى وصف على فاعلانا
 أو أنثية أو على فاعلانا
 ومثله فاعلانة والزمه فى *
 نحو طويل وطويلة تقي
 (ش) أى واطرأ أيضا
 محيى فعال جمعاً لوصف
 على فاعلان أو على فاعلانة
 أو على فعلى نحو عطشان
 وعطاش وعطشى وعطشاة
 ونعمانة وندام وكذلك

عن فاعلة فيه دون فعل وفى نسخ على فاعل المذكر نحو صائم الخ وهو أولى (قوله وغزى) بضم المجهمة
 وشذ الزاى منونة أصله غزى ككذلك قلبت الياء ألفا وحذفت للتثنية وسراء بشد الزاى بمودا أصله
 سرائى قلبت الياء همزة لتطرفها لأف زائدة ويجوز فى كل منهما المد والقصص (قوله فعل وفاعلة) بفتح
 فسكون فيهما وفعال بكسر الفاء وجلة ماذ كرمه أربعة عشر روزا يطر فى ثمانية منها ويشيع فى خمسة
 ويلزم فى واحد (قوله نحو ضيف وضياف) أى وضيفة وضياع وقيل أيضا فاعاؤه ياء كفى التسهيل كيعارف
 جمع يعروى وعرة بالمهملة وهى الشاة تربط للأسدى فى بيته وفى المثل أذل من اليعر (قوله وفعل أيضا) أى
 بفتح تين له فعال أى المذكور (قوله ذواتا) أى من فعل المذكور بقيدته وهو كونه بفتح تين غير
 معتل ولا مضاعف لامطلقا لم يصرح بذلك لوضوحه (قوله وفعل) بالكسر مع فعل بالضم والعين ساكنة
 فيهما (قوله مالم اعتل لاهما) يشترط أيضا كونهما اسمين فخرجت الصفة كبطل (قوله واطرأ أيضا فى
 فعل وفعل) أى بشرط الاسمية فيهما فخرج نحو جلف وحلو كون ثانيهما غير واوى العين كوث ولا يأتى
 اللام كندى بضم الميم وسكون الدال المهملة مكىال شامى فكل ذلك لا يجمع على فعال (قوله وفى فعل) متعلق
 بوررد وفاعله ضمير فعال ووصف فاعل حال من فاعل والمراد بوررد باطرأ أخذ من التشبيه بعده وخرج
 بالوصف الامم كفضيب وجريدة وفعال وصف المفعول كجريح وجريحة فلا ينقاس فيه ما فعال وكذلك
 معتل اللام كقوى وقوية (قوله وشاع) أى كثر فعال فى هذه الخمسة أوزان المذكرة قبل طويل أى وليس
 مطردا فيها كما صرح به فى شرح السكاكية أما فى الثمانية المتقدمة فطر ذلك يجوز فيها غيره ككرام فى
 كريم ومراضى فى مريض وأكعب وأجبل فى كعب وجبل وفى نحو طويل لازم أى لا يجمع على غيره وذلك
 لقلة فى المحكم ان فعلا لم يأت صفة واوى العين صحيح الفاء واللام الا فى ثلاث كلمات طويل وقويم ورسم
 صوب أى صائب أنصريح (قوله على فاعلانا) أى بفتح فسكون وأنثية أى فعلى وفعلائة بالفتح وقوله أو على
 فاعلانا أى بضم فسكون وكذلك فاعلانة لانها انشاء (قوله خصان) بضم الخاء المجهمة أى ضامر البطن (قوله
 وفعال) بضم الفاء متعلق بيبخص فعل بفتح فسكون مبتدأ خبره يخص وغالب حال من نائب فاعله والباء
 داخلة على المقصور عليه والمراد بالاختصاص عدم المغارقة فلا ينافى الغلبة أى لا يتجاوزها الى غيره من جوع
 التسكبر فى الغالب وقد يتجاوز كندى ونمار أو غير بضم تين (قوله كذلك يطرأ) أى فعول (قوله وفعل)
 بفتح تين مبتدأ خبره له أى فعل كائن للفعول أى من مفرداته أوله خبر لمخبر أى له فعول والجلة خبر فعل
 (قوله للفعال) بضم الفاء متعلق بمحصل الواقع خبرا عن فاعلان بكسر فسكون (قوله وشاع) أى فاعلان
 ومقتضاه عدم اطرأه فى ذلك لكن صرح فى شرح السكاكية بالاطراد (قوله فى اسم ثلاثى الخ) أخذ
 القيود الثلاثة من مثال المصنف بكبد (قوله وفعال) بفتح الواو وكسر المهملة الشاة الجلية والانى وفعلة

(قوله)

اطرأ فعال فى وصف على فاعلان أو على فاعلانة نحو خصان وخصان وخصاة

ونخلص والتزم فعال فى كل وصف على فاعل أو فعيلة معتل العين نحو طويل وطوال وطويلة وطوال (ص)

وبفعال فعل نحو كبد * يخص غالبا كذلك يطرأ فى فعل اسماء مطلقا الفاو فعل * له وللفعال فاعلان حصل

وشاع فى حوت وقاع مع ما * ضاهما وقل فى غيرهما (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعول وهو مطرد فى اسم ثلاثى على فعل نحو كبد
 وكبود ووعول ووعول وهو ملزم فيه

غالباً واطر د فعولاً إضافي اسم على فعل بفتح الفاء نحو كعب وكعوب وفلس وفلوس وأعلى فعل بكسر الفاء نحو حمل وحول وضرم وضروس
أعلى فعل بضم الفاء نحو جند وجنود وبرد وبرود ويحفظ فعول في فعل نحو (١٥٩) أسد وأسود قيل ويفهم كونه غير

مطر من قوله وفعله ولم
يقيد باطراد وأشار بقوله
وللفعال فعلاً حصل إلى
أن من أمثلة الكثرة فعلاً
وهو مطرد في اسم على
فعال نحو غلام وغلمان
وغراب وغربان وقد سبق
أنه مطرد في فعل كعرد
وصردان واطرد فعلاً
أيضاً في جميع ما عينه وأو
من فعل أو فعل نحو عود
وعيدان ورحوت وحيثان
وقاع وقيعان وناج ونيجان
وقل فعلاً في غير ما ذكر
نحو أخ وأخوان وغزال
وغزلان (ص)

وفعلاً ما هو فعلاً وفعل
غير فعل العين فعلاً
شمل

(ش) من أمثلة جمع الكثرة
فعلاً وهو مقبس في اسم
صحيح العين على فعل نحو
ظهر وظهران وبطن
و بطنان وأعلى فعلاً نحو
قضب وقضبان ورغيف
ورغفان وأعلى فعل نحو
ذكر وذكران وحمل
وحلان (ص)

ولكريم ونجیل فعلاً *
كذا لما ضاهاهما قد جعل
وناب عنه أفعاله في الفعل
* لا ما ومضعف وغير ذلك
قل

(ش) من أمثلة جمع الكثرة

فعلاً وهو مقبس في فعيل بمعنى فاعل صفة له كراقل غير مضاعف ولا معتل نحو ظريف وظرفاء وكريم وكريماء ونجیل ونجلاء وأشار
بقوله * كذا لما ضاهاهما إلى أن ما ضاهه فعلاً

(قوله غالباً) تقسم محترزه (قوله على فعل) بفتح الفاء أي بشرط أن لا تكون عينه وأو أشد فوج
وفودج (قوله أعلى فعل) بضم الفاء أي غير وادى العين كحوت ولا يأتي اللام كدى ولا مضاعفاً تكذب
وتخرج بالاسم في الثلاثة الصفة كصعب وجانف وحلو فلا تجمع على فعول (قوله قيل ويفهم الخ) قاله
ابن المصنف قال ابن هشام فإن قلت لو كان الإطلاق هنا يقتضي عدم الاطراد للزم مثله في قوله
* لفعل اسماً صح عينا أفعلاً * لا إطلاقه أيضاً قلت الإطلاق هنا قد صاحب مانص على اطراد فبقي
هو غير منصوص عليه بخلاف ما مر اه وقال المراد في المفهوم من المتن أنه مطرد لأنه لم ينسحب الاطراد
غالباً فإن ذكر غيره بينه بنحو قول أوفذر اه ومنشأ الاختلاف في فهم العبارة تناقض وقع للمصنف فنص
على اطراده في العمدة وشرحها والتسهيل وعلى عدمه في شرح الكافية (قوله من فعل) أي بضم
فسكون والثاني بفتحين وقوله نحو عود وحوت تمثيل للاول وكذا نون وكوز وقاع للثاني وكذا تاج ودار
وجار فاصلها فروع ونوح ودور وجور (قوله في غير ما ذكر) أي في غير حوت وقاع كاهوم ومقادالمتن لكنه
غير مخصوص بما عدا نحو غراب وصرد بدليل قوله وللفعال فعلاً وغالباً أغناهم فعلاً الخ كما أشار له الشرح
وقد ذكر ابن جني مما يقبل فيه فعلاً تسعة ألفاظ جمعها المصنف بقوله

للحسل والخرص في التفسير فعلاً * وهكذا قل خشفان وخيطان
رئد وشقن وشيخ هكذا جعلت * ومثل ذلك صنوان وقنوان

فالحسل بكسر الحاء المهملة والداض وبجمع أيضاً على حصول والخرص بضم وكسر الخاء المعجمة وسكون
الراء فصاد مهملة سينان الريح كما في الصحاح والخشف الغزال والخييط بالخاء المعجمة والتحتية قطع
النعام والرئد المثل وأيضاً فرخ الشجرة وقيل ما لان من أغصانها والشقن والخر باء والشيخ نبت والصنو
والقنوم مثلاً تصرخ (قوله نحو أخ) تبع شرح الكافية في عدم اطراده في فعل بفتحين صحيح العين
وان ورد منه نحو أخ وأخوان وفتي وفتيان وخب بفتح المعجمة والراء وهو ذكر الحبارى ونحو بان لكن
في شرح العمدة والتسهيل قياسه فيه وأصل أخ أخو حذف لامه اعتباطاً ولا يجمع على اخوان إلا أخ
الصادقة أما أخ النسب فجمعه أخوة كما نقل عن بعضهم ولا يرد انما المؤمنون أخوة لان معناه كاخوة
النسب لكن قال ابن هشام الحق استعمال أخوة وأخوان في كل منهما (قوله وفعل اسماً) بفتح فسكون
وفعل الثاني بفتحين وفعلاً بضم فسكون وحذف فيد الاسم من الثانيين اكتفاء بالاول فخرج نحو
ضخم وجيل وبطل فلا تجمع على ذلك والمراد الاسمية ولو بالغلبة كعبد وعبدان وفي التسهيل قياسه
أيضاً في فعل بكسر فسكون كذئب وذؤبان لكن صرح في شرح الكافية بعدم اطراده (قوله في اسم
صحيح العين الخ) صريحان قول المتن غير فعل العين راجع للثلاثة قبله فيخرج به نحو سيف وسوط نحو
قوى وعويل ونحو قود وقاع وخصه الاشمو في الاخير فقط وقال مقتضاه قياسه في نحو سيف وقوى فتأمل
(قوله ومضعف) عطف على المفعول أي وفي مضعف (قوله في فعيل الخ) جملة الشروط ثمانية تعلم
منه صريحاً وتلو بما كونه المفرد بوزن فعيل وشبهه محاسباً أي وكونه صفة لذكر عاقل بمعنى
اسم الفاعل غير مضاعف ولا معتل دال على سجيبة مدح أو ذم فخرج بالوصف الاسم كقضب وقضب وذيئب
وبالذكر المؤنث كشريفة وأما خليفته وخلفاء وسفينة وسفهاء فبالجمل على الذكر وبالعاقل
نحو مكان فسيح وبمعنى فاعل نحو قتل وجريح وشذ وأسير وأسراء ونحوه وسيا في المعتل والمضاعف

في كونه الا على معنى هو كالتعريف فيجمع على فعلاء نحو عاقل وعقلاء وصالح وصلحاء وشاعر وشعراء وينوب عن فعلاء في المضاعف والمعتل
أفعلاء نحو شديدا وشديدا واولياء (١٦٠) وقل يحيى أفعلاء جمعاً لغبر ما ذكر نحو نصيب وأنصاء وهين وأهون =

والقياس نصباء وهوناء (ص)

فواعل افوعل وعاعل
وفاعلاء مع نحو كاهل
وحائض وصاهل وفاعله

وشذ في الفارس مع ما مثله
(ش) من أمثلة جمع الكثرة

فواعل وهو لاسم على
فوعل نحو جوهر وجواهر

أوعل فاعل نحو طابع
وطوايع أوعل فاعلاء نحو

قاصعاء وقواصع أوعل
فاعل نحو كاهل وكواهل

وفواعل أيضاً جمع لوصف
على فاعل ان كان لمؤنث

عائل نحو حائض وحوائض
أولئك مالا يقتل نحو

صاهل وصواهل فان كان
الوصف الذي على فاعل

لمذكر عاقل لم يجمع على
فواعل وشذ في فارس

وفوارس وسابقي وسوابق
وفواعل أيضاً جمع لفاعلة

نحو صاحبة وصواحب
وفاطمة وفواطم (ص)

وبفعائل اجتمع فعالة
وشبهه ذاتاء او من الله

(ش) من أمثلة جمع
الكثرة فعائل وهو لكل

اسم رباعي عمدة قبل آخره
مؤنثا بالتاء نحو مصحابة

وصحائب ورسالة ورسائل
وكناسة وكنائس وصحيفة

(قوله في كونه دال الخ) أشار بذلك الى ان المراد المشابهة في المعنى وهي دلالة على مذكر اعم من كونها
في اللفظ أيضاً كتحيت ولثيم أو لاسواء كان على فاعل كما مثله أفعال بالضم كشجاع وشجاع وسواء دلا على
المدح كاذ كر أو الذم كفساق وفسقاء وخفاف أي خفيف وخففاء كافي التسهيل وان اقتصر في شرح
الكافية على فاعل وعلى المدح وتبعه الشارح في التسهيل فخرج المشابهة في اللفظ فقط كقتيل (قوله في
المضاعف الخ) أي من فاعل المتقدم ذكره كافي الاشموقي والتصريح (قوله له برما ذكر) أي لفير
المضاعف والمعتل من فاعل بمعنى فاعل فدخل في النادر نحو ظنين وأظناء بمعنى مشهور وصديق أو أصدقائه لانه
ليس مضاعفاً ولا معتلاً (قوله والقياس نصباء وهوناء) كذا في نسخ وهو لا يصح لان نصيب اسم فلا
يجمع على فعلاء كما مقرر يابل قياسه نصب بضمين أو أنصبة كما مر سابقاً وأما هين فقد استكمل الشروط
الثمانية المارة الا ان أصله هين فاعل به كسيد مع ان فعلاء لا ينقاس الا في فاعل وشبهه من فاعل أو فاعل كما
مر فتأمل (قوله لفوعل وفاعل) أي بفتح العين (قوله مع نحو كاهل) أي من كل اسم على فاعل
بالكسر غير صفة علماء كان كجابر وجوابراً ولا ككاهل وهو أعلى الظاهر مما يلي العنق (قوله قاصعاء)
هو حجر البرقع الذي يقصع فيه أي يدخل زكريا (قوله وشذ في فارس وفوارس) مثله هالك وهو الهالك
وشاهد وشواهد لكن تأويلنا به ضمهم بأن قولك فارس من الفوارس تقديره من الطوائف الفوارس فهو
قباسي لانه جمع فاعلة لافعال (قوله لفاعلة) أي صفة كانت أو عاملاً كما مثله أواسم غير علم ككناسية
ونواصي (قوله وبفعائل) بفتح الفاء اجتمع فعالة مثلث الفاء (قوله أدمزله) الهاء اما ضمير التاء
على تأويلها بالحرف فزال عطف على ذافه وحال من فعالة أو هي هاء التانيث فهو عطف على حذف صفة
لتاء أي ذاتا ثابتة أو منزلة (قوله لكل اسم) الحاصل ان فعائل ينقاس في عشرة أوزان بشملها المتقن
لان فعالة مثلث الفاء بقاء كسحابة ورسالة وكناسة وبدونها كشمال بالفتح للريح والكسر ليد وعقاب
بالضم فلكل ستة والمراد بشبهها فاعول وفاعل بقاء كحلوكة وحلائب وظرفية وظرائف وبدونها كحجوز
وعجائز وسعيد علم امرأة وسعائد وشرط الخمسة الجردة من التاء كونها مؤنثة المعنى وشذ دلائل ودلائل
وجزور للبعير المذكر المذبح وجزائر وصيد للباب ورسائد وسماء بمعنى المطر وسماء بكسر الهمزة ومنونة لان
أصلها سمائي أهل كجوار وتقييد الشرح بالاسم يقتضي انه شرط في الجميع وليس كذلك بل انما هو شرط في
ذوات التاء سوى فعالة فانها ينقاس فيها فعائل ولو كان صفة كظرفية وظرائف كافي التسهيل ولم يقتضيه
الموضح بذلك في ذى التاء ولا غيره رصرح شارحه بالتعميم وشمل بحلوكة وحلائب (قوله وبالفعالي)
بفتح الفاء وكسر اللام والفعالي بفتحهما ولا تثبت ياء الاول الا اذا كان بال أو أومضافاً أما المجرد فكجوار
(قوله كصحراء وصحار الخ) وجاء أيضاً صحارى وعذارى بشذ الياء وهو الاصل لان الالف الاولى من صحراء
تقلب ياء لانكسار ما قبلها في الجمع وتقلب الهمزة أيضاً ياء ثم يدغم الياء فيهم خففوه بحذف إحدى الياءين
فان حذف الثانية المتحركة قيل صحارى بالكسر أو الاولى الساكنة فتحت الراء لتقلب الياء المتحركة
ألفاً وتسلم من الحذف فيقال صحارى (قوله أوصفة كعنداء) هو صفة للبكر سميت بذلك
لتمتد زوال بكثرتها وهرج الشرح كالصنف اطرادهما في الصفة كالاسم أيضاً وهو ما في شرح
الكافية وخالفه في التسهيل وقيد الموضح فعلاء بكونه لا مذكر له وهو مستفاد من مثالي المتقن

(قوله)

وهوائف وحلوكة وحلائب أو مجرد منها نحو شمال وشمال وعقائب وعجائز (ص)

وبالفعالي والفعالي جمعاً صحراء والعنداء والقياس اتبعاً (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعالي وفعالي ويشتركان

فما كان على فعلاء اسماً كصحراء وصحارى أو صفة كعنداء وعذار وعذارى (ص)

واجعل فعالاً غير ذي نسب * جدد كالكرسى تتبع العرب (ش) من (١٦١) أمثلة جمع السكثرة فعالاً وهو وجع السكلك

اسم ثلاثي آخره ياء مشددة
غير متجددة للنسب نحو
كرسى وكراسى وبردى
وبرادى ولا يقال بصرى
وبصارى (ص)

وبفعال وشبيهه انطقا
في جمع ما فوق الثلاثة انقضى
من غير ماضى ومن
خماسى

جود الآخرانف بالقياس
والرابع الشبيه بالزائد قد
يحذف دون ما به ثم العدد
وزائد العادى الرباعى
احذف ما

لهيك لينا اثره السنخنا
(ش) من أمثلة جمع السكثرة
فعال وشبهه وهو كل جمع
ثلاثة ألف بعدها حرفان
فيجمع مفعال كل اسم
رباعى غير مزيد فيه نحو

جعفر وجعفر وزبرج
وزبارج وبرن وبران
ويجمع شبهه كل رباعى
مزيد فيه كجواهر وجواهر
وصيرف وصيارف
ومسجد ومساجد واحترز

بقوله من غير ماضى من
الرباعى الذى سبق ذكر
جمعه كاحمر وحمر
ونحوهما ما سبق ذكره
وأشار بقوله ومن خماسى
* جود الآخرانف بالقياس *

الى أن الخماسى الجرد عن
الزيادة يجمع على فعال
قياساً ويحذف خامسه

نحو سفارى في سفر رجل وفرايد

(قوله واجعل فعالاً) يفتح الفاء وكسر اللام وشدة التحتية (قوله لغير ذي نسب * جدد) بان لا يكون فيه نسب
أصلاً ككرسى أو فيه نسب غير محدد بان صار منسياً فالتحق بما لا نسب فيه كهرى فان أصله البعير المنسوب
الى مهرة قبيلة باليمن ثم كثر فصار اصلاً للنجيب من الابل فيجمع على مهورى وبهذا التقرير ينسب دفع
الاعتراض بان مقتضى كلامه ان كرسياً فيه نسب غير مجد مع أنه لا نسب فيه أصلاً وذلك لان توجه النفي الى
مقتضى قيد يصدق به غير ماضى معار بنفى القيد وحده والكرسى مثال الاول وترك مثال الثانى فلا حاجة الى جعل
جدد صفة كاشفة ولا يراد ان غير ذي النسب يصدق بما ليس آخره ياء مشددة لان قوله كالكرسى حال من غير
فيه ياء بذلك وعلامه ياء النسب المجدد ان بدل اللفظ بعد حذفها على معنى مشعور به قبل وهو المنسوب اليه
وأما غير ما فيختل اللفظ بسقوطها ويصير لا معنى له (قوله وبفعال الخ) اعلم ان الجوع المتقدمة كلها
لثلاثى المجرد والمزيد وهى خمسة وعشرون بناء منها أربعة للثلاثى الباقى لكثرة ومثاليها في كونه لثلاثى شبه
فعال وبقى منها فعالى بضم الفاء وفتح اللام وقبأ خل به المصنف وهو يرجع في نحو سكران وسكرى على
فعال يفتح الفاء ويستغنى به عنه في نحو أسير وقديم مالم يكن أوله ياء كقيم فيقال أسارى وقبأى بالضم لا غير
وفي غير ذلك مستغنى عنه بالفتوح وأما فعال فللرباعى الاصول فاقبله فاجلة ثمانية وعشرون هى أبنية
التسكير المشهورة ببقى أبنية أخرى مختلف فيها وهذا يعلم ان قوله من غير ما مضى خاص بشبه فعال أى فى
المرئى على الثلاثة غير ما مضى جمعه على غير ذلك ولم يعضد كذا لثلاثى المزيد كباب أجز وحراء وكبرى
وسكرى ورام وكامل وذراع وقضيب أما فعال فلم يعضد لفرده وهو ما زادت أصوله على ثلاثة جمع أصلاً
كدا قيل ولا حاجة لذلك فان قوله من غير ما مضى يصدق بالثلاثى المزيد المتقدمة لان المتقدمة منه
وبما زادت أصوله على ثلاثة لانه من غير ما مضى فيصح رجوعه لفعال وشبهه لكن على التوزيع فتدبر
(قوله ومن خماسى) متعلق بانف وجلة جرد صفة لخماسى والآخر مفعول انف أى احذف الآخر من كل
خماسى مجرد (قوله والرابع الخ) أى والحرف الرابع من الخماسى المجرد قد يحذف الخ (قوله وزائد
العادى) اسم فاعل من عدا كذا اذا جازوه والرباعى مفعوله وسكنت ياءه للضرورة كقوله

دع القتال وأعط القوس ياربها * أو على لغة من يقدر النسب على الياء أو يضاف اليه أى احذف زائد
الاسم الجاء زالر رباعى (قوله مالم يكن) أى الزائد لينا بفتح اللام كجواهر الرواية مخفف لينا بالثنية سديد فان
كسرت قدر مضاف أى ذالين وقوله اثره خبر مقدم عن الموصول وختم بالبناء للفاعل صلاته والجملة صفة لينا
أى احذف زائد مجاوز الرباعى مالم يكن حرفاً لينا وقع بعده الحرف الخاتم للاسم أى مالم يكن لينا قبل الآخر
(قوله وهو كل جمع الخ) أى فالمراد شبهه في العدد والهيئة وان خالفه في الوزن التصريف كساجد وصيارف
وسلام فان وزنهما التصريف مفاعل وفاعل ومفعول ومنه ما من نحو كواهل وكراسى وصحارى (قوله
جعفر) هو فى الاصل الهرالـ غير (قوله وزبرج) بكسر الزاى والراء بينهما موحدة ساكنة وبالجم
هو الزهر والسحاب الرقيق الذى فيه حرة والحلى من ذهب وغيره (قوله وبرن) بضم اللام موحدة والمثلثة
لالمثناة كقيل وسكون الراء آخره نون يطلق على السكف مع الاصابع كفى القاموس وعلى مخالب الاسد
والطير وهو الذى كالا صبيح للانسان (قوله كل رباعى مزيد فيه) فى التوضيح ان فعال ينقاس فى أربعة
أنواع الرباعى المجرد كجعفر والمزيد كيدسرح ومتدسرح والخماسى المجرد كسفرجل والمزيد كسندريس
وشبه فعال ينقاس فى مزيد الثلاثى غير ما مضى سواء كان بحرف كسجد أو حرفين كمنطلق أو ثلاثة كسخرج
وسواء كانت زيادته للحاق كجواهر وصيرف أم لا كما مر اذا علمت ذلك تعلم ما فى كلام الشارح
لانه يوهـم ان المراد رباعى الاصول المزيد فيه وليس كذلك الا يقال مثله يدل على ان المراد ما صار

خدرنق وأشار بقوله والرابع
الشبيه بالزبد البيت إلى
أنه يجوز حذف رابع
الخامس المجرد عن الزيادة
وابقاء خامسه إذا كان
رابعه مشبها للحرف الزائد
بأن كان من حروف الزيادة
كنون خدرنق أو كان
من مخرج حروف الزيادة
كدال فرزدق فيجوز أن
يقال خدارق وفرارق
والكثير الأول وهو حذف
الخامس وبقاء الرابع نحو
خدارن وفرزد فان كان
الرابع غير مشبه للزائد لم يجز
حذفه بل يتعين حذف
الخامس فتقول في
سفرجل سفارج ولا يجوز
سفالر وأشار بقوله وزائد
العادي الرابع البيت إلى
أنه إذا كان الخامس من هذا
فيه حرف حذف ذلك
الحرف ان لم يكن حرف
مد قبل الآخر فتقول في
سبطري سباطر وفي
فسوكس فساكس وفي
مدحج دحارج فان كان
الحرف الزائد حرف مد قبل
الآخر لم يحذف بل يجمع
الاسم على فعالين نحو
فسرطاس وفسرطاسيس
وقد يل وقد يدل وعصفور
وعصافير (ص)
والسين والتامن كاستدع
أزل
اذيننا الجمع بقاهما مخل

رابعيا بالزيادة لكنه لا يشمل منطلق ومستخرج فتأمل (قوله في فرزدق) اسم جنس جمعي لفرزدقة
وهي القطعة من العجين وقولهم جمع فرزدقة تساح أو مرادهم الجمع اللغوي وبه سمي الشاعر المشهور
(قوله في خدرنق) بجاء مجع فدل المهملة فراء فنون هو العنكبوت كافي الصحاح اما خورنق بالواو
بدل الدال فقصر للعجمان بن المنذر ولا يصح ذكره هنا لان الكلام في الخامس المجرد والواو في هذا
زيادة لاحاقه بسفرجل فيجمع على خرائق بخذفها فتأمل (قوله من حروف الزيادة) أي المجموعة في أمان
وتسهيل والمراد أنه منه ما صورته لأنه من يد حقيقة والام يكن الاسم خماسيا مجردا وسيأتي ان لكل واحد
من هذه الحروف مواضع مخصوصة يحكم بزيادته فيها دون غيرها كالنون لا تزداد الا في آخر نحو سكران
ووسط غضنفر بشرط سكونها فنون خدرنق ليست زائدة بل تشبه الزائدة لفظا (قوله كدال فرزدق)
أي فانها من مخرج التاء القويقة وهو طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا (قوله في سفرجل) هو عمر
معروف مقوم مدر مشه مسدن للمطش واذا كل بعد الطعام أطلق وأنفعه ما قور وأخرج حبه وجعل مكانه
عسل وطيب وشوى (قوله وأشار بقوله وزائد الخ) اعلم ان كلام المصنف يشتمل ما كان رابعا
الاصول زيد فيه حرف كدحج أو ح فان كدحج فيقال دحارج أو ثلاثة كاحرجام فيقال حراجم بقلب
الالف الاخيرة ياء وحذف غيرهما ويشمل أيضا الخامس المز يد فيه حرف كغير طبوس لاداهية وخدريس
للخمر لان المادي الرابع يشمل ما جاز به زائد فقط أو زائد وأصل في حذف منه حرفان الزائد لما ذكره
هنا وخامس الاصول لقوله فيما مر ومن خماسي الخ فتقول فراطب وخندار لكن الشارح اقتصر على الاول
فقط وقوله اذا كان الخامس من يد فيه حرف المراد به ما صار خماسيا بالزيادة لأنه خماسي الاصول فتأمل
(قوله سبطري) بكسر السين مشبهة بقبختر (قوله وفسوكس) بفتح الفاء والدال المهملة وسكون الواو
وفتح الكاف آخره سين مهملة هو الاسد والرجل الشديد كافي القاموس والعدد الكثير كافي زكريا
(قوله حرف مد) المراد به حرف العلة الساكن أعم من أن يكون قبله حركة مجانسة له وهو حرف المد اصطلاحا
أولا وهو المسمى باللين كفرنق وفردوس فيقال فيها غرائق وفرايس نخرج بالساكن المتحرك فيجب
حذفه نحو كنداه في كندور كسفرجل للسحاب المتراكم والرجل الضخم ونخرج حرف اللين الاصل
كمختار ومنقاد فانه لا يقبل بل يحذف ويقال مختار ومنقاد كندافى الاشمون وفيه نظر ظاهر اذا القياس ان
يقال مختار ومقاييد بحذف النون والتاء لزيدتها دون الالف بل ترد لاصطلاحها وهو البناء وقد اعترض عليه
ابن ميم بان الصواب حذفهما لانهما ليسا من افراد الرباعي الزيد الذي الكلام فيه بل من الثلاثي المز يد
الآتي في قوله والسين والتاء الخ ونقل الفارسي عن المصنف في العمدة انهما لا يكسران بل يقال مختارون
ومنقادون وكذا لا يكسر نحو مضروب ومكرم وشند ملاعين في ملعون ويستثنى مفعل للمؤنث كرضع
ومراضع ذكره ابن هشام في شرح بانت سعاد (قوله فنديل) قال الشنقي في حواشي الشفاء
بكسر القاف وأما بفتحها فالعظيم الرأس ففتح القاف في القنديل المعروف لحن كإص عليه
(قوله والسين والتاء الخ) اعلم أن قول المصنف وفعال الخ يشتمل الرابع فأكثر من هذا وغيره
ولكن الرابع لا يحتاج في جمعه على ذلك الى حذف شيء منه فلم يخصه المصنف بزيادة بيان ولما
احتاج الخامس المجرد الى الحذف بينه بقوله ومن خماسي الى آخر البيتين ثم ذكر حكم رابعي الاصول
وخماسيها المز يد فيهما بقوله وزائد العادي الخ ثم ذكر حكم الحذف في الثلاثي المز يد بقوله
والسين والتاء الخ لكنه نبه على قاعدة عامة فيه وفي غيره بقوله اذ بينا الجمع الخ فأفاد أنه يحذف كل
ما أخ بصيغة الجمع من الثلاثي المز يد وغيره ثم بين ما هو الاولي بالحذف بقوله والميم اولى الخ أفاده سم

والميم أولى من سواء بالبقا * والهمز والياء مثله ان سبقا (ش) اذا شتمت الاسم على زيادة لو أقيمت لاحتل بناء الجمع الذي هو نهاية ما ترقى اليه الجوع وهو فعال وفعل بال حذف الزيادة فان أمكن جمعه على إحدى الصيغتين بحذف بعض الزائد وابقاء البعض فله حالان أحدهما أن يكون للبعض منزلة على الآخر والثانية أن لا يكون كذلك والاولى هي المرادة هنا والثانية ستأتي في البيت في آخر الباب ومثال الاول مستدع فتقول في جمعه مداع فتحذف السين والتاء وينبئ الميم لانها مصدرية ومجردة للدلالة على معنى وتقول في التنددو يندد اولادو يلاو فتحذف النون وتبقى الهمزة من التندد والياء من يندد لتصدرهما (١٦٣) ولانها في موضع يقعدان فيه دالين على معنى نحو أقوم ويقوم

بخلاف النون فانها في موضع لا تدل فيه على معنى أصلا والاندد والياندد الخضم يقال رجل النددو يندد أي خصم مثل الالد (ص) والياء لا الواو احذف ان جعت ما

كيزبون فهو حكم خما (ش) أي اذا شتمت الاسم على زيادتين وكان حذف أحدهما يتأني معه صيغة الجمع وحذف الأخرى لا يتأني معه ذلك حذف ما يتأني معه صيغة الجمع وأبقي الآخر فتقول في كيزبون خزابن فتحذف الياء وتبقى الواو فتقلب ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وأوثر الواو بالبقاء لانها لو حذفت لم يفن حذفها عن حذف الياء لان بقاء الياء مفوت لصيغة مشتهى الجوع واليزبون العجوز (ص) وخبروا في زائد سرندي

(قوله والميم أولى من سواء) أي من باقي حروف الزيادة لترجحها عليها بما سيأتي وإعلاء حذف منها قيد السابق لعلها مما بعد أولان زيادتها في غير المصدر ممتعة أو نادرة والمراد بقوله أولى وجوب ابقائها (قوله والهمز) أي همزة القطع أما همزة الوصل فتحذف أبدا للاستغناء عنها بلزوم فتح أول الجمع المتناهي (قوله منزلة) أي من جهة المعنى واللفظ معا كما مثله أو اللفظ فقط كان يفنى حذفه عن حذف غيره كما يأتي في كيزبون وكان لا يخرج الاسم بابقائه إلى عدم النظر كاستخراج جمعه بخارج ببقاء التاء لاستخراج لان وزن سفاعيل ليس موجودا في الكلام بخلاف تفاعيل كيثايل وانظر نحو انطلق واحتفاظ هل يقال فيهما انطلق وحتافيط ببقاء النون والتاء لعدم اخلاهما بالجمع ولا يكسران أصلا لصيرورة وزنهما تفاعيل بالنون وتفاعيل بالتاء ولا نظير لهما فيما يظهر فتأمل (قوله مداع) بفتح الميم وجوب لانها أول الجمع المتناهي (قوله وتبقى الميم) مثله نحو منطلق فيقال مطابق بحذف النون لا الميم قال سم وهل يقال في نحو حنطة وسطا في محافظ ومضاف أي بحذف تاء الافتعال دون الميم واعلم ان المعتل من هذه الجوع كمداع ومضاف حكمه كجوار في لفظه وإعلاءه الا ان عوضت من المحذوف ياء قبل الطرف كما سيأتي في التصغير فيجوز مضافي مداعي وأصله مضافي ومداعي بشد الياء لا دغما العوض في لام الكلمة ثم تحذف أحدهما تخفيفا فان حذفت الثانية المتحركة أجزأته كجوار أو الأولى الساكنة قلبت المتحركة ألفا بعد فتح ما قبلها هذاهو مقتضى القياس وقدمي نظيره فتأمل (قوله على معنى) أي مختص بالاسماء لانها تدل على اسم فاعل أو مفعول (قوله اولادو يلاو) بشد الال المهملة وأصله الادد فادغمه (قوله مفوت الخ) أي لانه لا يقع بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف الا أو وسطها ساكن معتل كما يصح (قوله وابقاء الالف) أي فتقلب ياء وتعمل الكلمة كجوار فتقول سرادو علاو بالسكر مع التنوين والله أعلم

(التصغير)

ذكر عقب التكسير لا شرا كهما في مسائل كثيرة ولان كلاهما يغير اللفظ والمعنى ولم يعكس لان التكسيرا كثيرا وقوعا لانه تكثير للمعنى وتعظيم له بجمعيته فهو أشرف من التحقير وفوائد التصغير أربع تصغير ما يتوهم كبره كجيبيل وتحقير ما يتوهم عظمه كسبيج وتقليل ما يتوهم كثرتهم كدسر بهمات وتقريب ما يتوهم بعد من كقبيل العصر أو محله كفويق هذا أو رتبته كاصغير منك زاد الكوفيون خامسة وهي التعظيم كقول البيه

وكل أناس سوف يدخل بينهم * دويمية تصغر منها الانامل

فصغر الداهية لتعظيمها لان المقام للتهويل بدليل وصفها بما بعد هاورده البصريون الى التحقير بتأويله انه إشارة الى أن حقت النفوس الذي يترتب عليه أعظم المشقات فديكون بصغار الدواهي

* وكل ما ضاهاه كالعندي (ش) يعني انه اذا لم يكن لأحدى الزائدتين منزلة على الأخرى كنت بالخيار فتقول في سرندي سراند بحذف الالف وابقاء النون وسراد بحذف النون وابقاء الالف وكذلك علندي فتقول علاندو علاندو مثلها حبطني فتقول حبانط وحباط لانها ما زائدتان زيدتا مع الالف لحاق بسفر رجل ولا منزلة لاحداهما على الأخرى وهذا شأن كل زيادتين زيدتا للاحاق والسرندي الشديد والانتى سرنداة والعندي بالفتح الغليظ من كل شيء ور بما قيل جل علندي بالضم والحبطني القصير البطين يقال رجل حبطني بالتنوين وامرأة حبطناة (ص) فاعلا اجعل الثلاثي اذا * صغرت نحو قدي في قدي فمبعل مع فمبعليل لما * فاق كجعل درهم دريها

(ش) اذا صغر الاسم المتمكن ضم أوله وفتح ثانيه وزيد بعد ثانيه ما كتبه ويقتصر على ذلك ان كان الاسم ثلاثياً فتقول في فليس فليس وفي قدي قدي فان كان رباعياً كثر فعل به ذلك وكسر ما بعده الياء فتقول في درهم درهم وفي عصفور عصفور فأمثلة التصغير ثلاثة: فمبطل وفيه فعل وفيه فعل (ص) (١٦٤) ومابه لنتهي الجمع وصل * به الى أمثلة التصغير صل (ش) أي اذا كان

الاسم ما يصغر على فمبطل أو على فمبطل توصل الى تصغيره بما سبق انه يتوصل به الى تكبيره على فعال أو فعالين من حذف حرف أصلي أو زائد فتقول في سفر رجل سفر رج سفيرج كما تقول سفارج وفي مستدع مدع كما تقول مداع فتحذف في التصغير ما حذفت في الجمع وتقول في علمدي علمند وان شئت قلت علمد كما تقول في الجمع علاند وعلاد (ص)

وجاز نوعي ياقبل الطرف ان كان بعض الاسم فيهما انحذف

(ش) أي يجوز ان يعوض عما حذفت في التصغير أو التكسير ياء قبل الآخر فتقول في سفر رجل سفيرج وسفارج وفي حنبطي حنبط وحبانط (ص) وحاند عن القياس كل ما * خالف في البابين حكماً ربما (ش) أي قد يحكى كل من التصغير والتكسير على غير لفظ واحد فيحفظ ولا يقاس عليه كقولهم في تصغير مشرب المقربان وفي عشبة

(قوله اذا صغر الاسم المتمكن) أي فلا يصغر غير الاسم وشذ تصغير فعل التعجب ولا غير المتمكن أي المعتبر به كإسماً مع أنه مبني فالأولى ابدال المتمكن بغير المتوغل في شبه الحرف ليشمل ما ذكرناه لمروض شبهه بالتركيب لم يتوغل فيه يشترط أيضاً قبول الاسم للتصغير وخاؤه من صيغته فلا يصغر نحو كيت ومبطل ولا الاسماء المعظمة شمر عاصم اديها مسمياتها الأصلية ولا يردمهم من لوضعه هكذا فالشرط أربعة (قوله ضم أوله وفتح ثانيه) أي ولو تقديره في نحو غراب وغزال وكذا كسر ما بعده الياء في نحو زرج فيقدر زوال الحركة الأصلية وإتيان غيرها كجزم به ابن اياز (قوله وفي قدي قدي) أي بقلب ألفه ياء لان التصغير يرد الاشياء الى أصولها وادغام ياء التصغير فيها (قوله وفي عصفور الخ) كان عليه أن يبدله بدينار ودقنير ليستوفي الأمثلة الثلاثة التي بنى عليها الخليل باب التصغير وهي فليس ودرهم ودقنير قيل له لم يثبت على ذلك فقال ما معناه لاني وجدت مبني الدنيا الحقة على ما وانما تركه الشارح لاحتياجه الى زيادة عمل رد الياء الى أصلها وهو النون اذا دل دينار دينار بشد النون بدليل جمعه على دينار كيا أي (قوله فأمثلة التصغير) أي أوزانه ثلاثة وتخصيصه بها اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ ثمر بما بتقليل الاوزان وليس جارياً على مصطلح الصرفيين الأثرى ان وزن أحيمر ومكبرم وسفيرج في التصغير فمبطل وفي التصغير فمبطل وفيه فعل وفيه فعل (قوله من حذف حرف الخ) أي الاماسياني في قوله وألف التأنيث حيث مد الخ (قوله وان شئت قلت علمد) بحذف النون وقلب الالف ياء لوقوعها بعد كسرة ثم يعمل كقاض ولم تصحح الالف ويفتح ما قبلها لانها لا لاخلاق بسفر جل وألف الاخلاق لا تنق في التصغير اه صبان (قوله عما حذفت في التصغير) أي سواء كان المحذوف أصلياً كسفر رجل أو زائداً كحنبطي ومثله منطلق فتقول فيه مطيلق ومطابق ومحل نوعي ياء أن لم يستحقها الاسم بدونه بان وجدت في المفرد والمكبر كافي لغري واحترجما فان جمعه حراجم واغايرو تصغيره حريجيم ولغغير بفك الادغام وحذف النون وألف التأنيث لا خلاهما بالصيغة ولا يعوض منهما الا شغال محله بالياء الموجودة في لغري والمنقابلة عن ألف احترجما (قوله المنعربان الخ) والقياس مغرب وعشبة بحذف إحدى الياءين اللتين في المكبر لتوالي الامثال وادغام ياء التصغير في الاخرى كيا أي في تصغير نحو على (قوله أراهط الخ) القياس وهط كفلس وأراهط ككلب أراهط ككلاب وأراهطان بالضم كظهران كعالم عامر وقياس باطل بواطل ككاهل وكواهل (قوله اتاوايا التصغير الخ) هذه أربع مسائل مستثناة من وجوب كسر ما بعده ياء التصغير في غير الثلاثي الذي اقتضاه قوله فمبطل مع فمبطل الخ (قوله أو مدته) أي مدة علم التأنيث أي المدة التي قبله وليس المراد مدة التأنيث لان العلامة هي الهمزة لا المدونة على الاصح عند البصريين كما مر وأراد بقوله علم تأنيث التاء والالف المقصورة ومدته المدة التي قبل الهمزة في المدودة (قوله مدة أفعال) مفعول سبق مقدم ومدسكران عطف عليه والجملة صلة ما (قوله ومابه التحقق) أي عافيه ألف ونون زائدتان وليس مؤنثة فعلاية ولم يجمعه على فعالين فخرج بالاول ما نونه أصلية كحسان من الحسن فيقال فيه حسين بشد الياء مكسورة وحذف إحدى السينين كما قاله السامعي والقياس حسيين بفك الادغام كافي لغغير ميم وبالثاني

نحو

كذلك مأمدة أفعال سبق * ومدسكران ومابه التحقق

عشبية وقولهم في جمع رهط أراهط وفي باطل أباطيل (ص)

لتاوياء التصغير من قبل علم * تأنيث أو مدته الفتح انتم

(ش) أي يجب فتح ما ولي ياء التصغير

وَأَلْفَ التَّائِبِ ذُو الْقَصْرِ
مَي

زاد على أربعة لن يثبتا
وعند تصغير حباري خير
بين الحبيري فادرو الحبير
(ش) أى اذا كانت ألف
التأنيث المقصورة خامسة
فصاعدا وجب حذفها في
التصغير لان بقاءها يخرج
البناء عن مثال فمفعول
أو فمفعول فتقول في
قرقرى قريقرى لغيزى
لغيز فان كانت خامسة
وقبلها مدة زائدة جاز
حذف المدة المزيـدة وبقاء
ألف التأنيث فتقول في
حباري حبيرى وجاز أيضا
حذف ألف التأنيث وبقاء
المدة فتقول حبير (ص)
واردد لاصل ثانيا لينا
قلب
فقيمة صير قويمة نصب
وشدنى عيـديـل وحتم *
للجمع من ذا المصغير علم
والالف الثانى المزيـد
يجعل
واو كذا الما الاصل فيه
يجعل
(ش) أى اذا كان ثنائى
الاسم المصغر من جروف
اللين وجب رده الى أصله

فإن كان أصله الوارق لبوا واقتعول في قيمة قوية وفي باب بويب وان كان

أصله الياء فب ياء فتقول في موقن ميقن وفي ناب نيب وشذو قلم في عيد عييد والقياس عويد بقلب الياء واوالانها أصله لانه من عاديهود فان كان ثاني الاسم المصغراً الفاضلة أو مجعولة الأصل وجب قلبها واوافتقول في ضارب ضو يرب وفي عاج عويج والتكسير فيما ذكرناه كالتمثيل فتقول في باب أبو وفي ناب نيب وفي ضاربة ضوارب (ص) وكل المنقوص في التصغير ما *

(قوله المبحوح) غير حال من ثالثا لانه نعت نكرة قسم عليها أى مادام لم يحو حرفا ثالثا غير التاء بأن لم يحو ثالثا أصلا كياء وحو ثالثا هو تاء كسنة امام فيه ثالث غير التاء فلا يرد اليه المحذوف كشاك الآتى الآن يكون غير التاء همزة وصل كاسم وابن فانه يرد معه المحذوف ولم يذكره هنا لانها تحذف في التصغير للاستغناء عنها بضم الاول فيبقى على حرفين فيصدق عليه انه لم يحو ثالثا أصلا وعبر بالتاء دون الهاء ليشمل تاء بنت وأخت فيقال بنية وأخوة بنية وأخوة قلبت الواو ياء وأدغمت (قوله كا) مثال للمقصود المكمل في التصغير ان جعل بمعنى المشروب ويكون قصوره للضرورة فيقال فيه مويه يرد الهاء لانه مقبلة همزة فالمراد بالمقصود حيثما ما حنف منه حرف أصلى ولومع ابداله باسخر فان جعل ما الموصولة مثلا كما هو ظاهر صنيع الشارح خرج عن موضوع المسئلة لفرضا في المحذوف منه حرف وهذا ثنائى الوضع فذكره للتنظير في وجوب مطلق التكميل توصلا الى بناء فاعيل نعم ان اريد بالمقصود مطلق ناقص عن الثلاثة شمل الثنائى وضعا (قوله وعيدة) أى يرد الواو التى هي فاؤها ويجوز ابدالها همزة فيقال أعيدة وتاؤها الآن هي التى تزداد في تصغير المؤنث الثلاثى كسن لالتى كانت عوضا عن التاء لذهابها بربد التاء لاجل اجتماع العوض والمعوض عنه وكذا يقال في أخوة وبنية تصغيراً وأخت و بنت (قوله وفي ماء مسمى به) أى لانه لا يصغر الا الاسماء المعربة بخلاف الافعال والحروف والمبنيات وقوله موى أى بقلب ألفها لئلا ياء لانهما ثمانية بحو ولغز بزيادة ياء تدغم فيها ياء التصغير * واعلم ان الثنائى وضعه المالم يعلم له ثالث يرد اليه اختلاف في تكسبه فقل بضعف ثانيه ثم يصغر فيقال من وهل وكى اعلاما منين وهليل وكى وفي لو ومالوى وموى والاصل لى لوى بالوارفت قلب ياء وجو باوموى بالهمز لان تضعيف ما يكون بزيادة ألف تقلب همزة فيقال ماء ثم قلب الهمزة ياء لأجل ياء التصغير جوازاً كقلى الفارضى ويجوز موى بالهمزة وقيل يكمل بحرف علة أجنبي والياء أولى لعدم احتياجها الى زيادة عمل بل تدغم في ياء التصغير من أول الامر فيقال منى وهلى وكى لوى وموى بشد الياء من أول الامر وجزم بهذا بعضهم وأجاز في الكافية والتسميل الوجهين لسكن الثانى لايتأتى في نحو ما ولولان المعتل يجب تضعيفه عند التسمية به قبل أن يصغر فولا راحدا فيقال لوى وكى بالشديد وماء بالهمز ثم يصغر بعد تضعيفه فلايتأتى أن يزداد فيه حرف علة لغير التضعيف فتدبر (قوله شويك) اعلم ان أصل شاك شاوك لانه من الشوكه فقياسه شائك بقلب الواو همزة كقائم وقد ورد كذلك فيصغر على شويك بقلب الهمزة ياء تدغم فيها ياء التصغير كقويم بشد الياء وأما شاك فقل حذفت واوه على غير قياس فوزنه قال ويعرب على الكاف قبل التصغير وبعده ويصغر على شويك بسكون الياء وراوه منقلبة عن الألف الزائدة وأما الواو التى هي عين الكلمة فبقاوية على حذفها وهذا يحمل كلام الشارح وقيل قلبت العين وهى الواو موضع اللام ثم قلبت ياء لتطرفها وكسرت الكاف لمناسبتها وأعل كقاض فوزنه على هذا فالع وحكمه في الاعراب والتصغير كقاض فيقال في الرفع والجر شويك بكسر الكاف منونة والياء محذوفة لسا كنين فهى كالثابتة وفي النصب شويكيا (قوله من الزوائد) أى وان كانت لا للاحاق كقميس في مقعفسس (قوله ألحق تاء التأنيث) أى لانه من الثلاثى ما لا كاسيأتى ومحل ذلك ما لم يختص بالمؤنث وضعا كخاض وطائق والا لم تلحقه التاء فيقال حبيض وطلق بحذف ألفهما و بالياء لانه في الاصل صفة لمذكر أى شخص طائق واذا صغرت لغير ترخيم قلت حوىض بشد الياء وطوىلق بقلب ألفهما وارا لانها ثمانية زائدة (قوله فيقال في المعطف عطيف) يشير الى أن التصغير لا يختص بالاعلام خلافا للفراء ونعاب والمعطف بكسر الميم الرداء وكذا العطف وقد تعطف بالعطف أى ارتدبت بالرداء كذا في المصباح وقال الشاطبي المعطف العطف وهو الجانب من كل شئ وعطف الرجل جانبه من رأسه الى وركيه ﴿نبيه﴾ حكى سيبويه

لم يحو غير التاء ثالثا كما
(ش) المراد بالمقصود هنا
ما نقص منه حرف فاذا صغر
هذا النوع من الاسماء فلا
يحول اما أن يكون ثنائيا
مجردا عن التاء أو ثنائيا
ملتبسا بها أو ثنائيا مجردا
عنها فان كان ثنائيا مجردا
عن التاء أو ملتبسا به ارد
اليه في التصغير ما نقص منه
فيقال في دم دى وفي شفة
شفيه وفي عدة وعيدة وفي
ماء مسمى به موى وان كان
على ثلاثة أحرف وثلاثه
غير تاء التأنيث صغر على
لفظه ولم يرد اليه شئ فتقول
في شاك السلاح شويك
(ص)

ومن بترخيم بصغرا كتفى
* بالاصل كالعطيف يعنى
المعطف

(ش) من التصغير نوع
يسمى تصغير الترخيم وهو
عبارة عن تصغير الاسم بعد
تجريدته من الزوائد التى
هى فيه فان كانت أصوله
ثلاثة صغر على فاعيل ثم ان
كان المسمى به مذكرا
جود عن التاء وان كان
مؤنثا ألحق تاء التأنيث
فيقال في المعطف عطيف

حبيبة وفي سوداء سويده
وان كانت أصوله أربعة
صغر على فصيل فتقول
في قرطاس قرطاس وفي
عصفور عصفور (ص)
واختم بالتاليث ما صمرت
من

مؤنث عارثا في كس
مالم يكن بالتاليثي ذاليس
كشجرو بقر وخس
وشذرك دون لبس ونذر
لحاق تا فيما ثلاثيا كثر
(ش) اذا صغر الثلاثي
المؤنث الخالي من علامة
التاليث فحقته التاء عند
أمن اللبس وشذ حذفها
حينئذ فتقول في سن
سنيته وفي داروديرة وفي
يديدية فان خيف اللبس
لم تلاحظه التاء فتقول في
شجرو بقر وخس شجير
وبقر وخس ثلاثا اذلو
قلت شجيرة وبقرة وخيسة
لالتبس بتصغير شجرة
وبقرة وخيسة المعدود
به مذكر وما شذ فيه
الحذف عند أمن اللبس
قولهم في ذود وحرب وقوس
ونعسل ذوبه وحرب
وقوس ونعيل وشذ أيضا
لحاق التاء فيما زاد على
ثلاثة أحرف كقولهم في
قدام قديدية (ص)
وصغروا شذوذ الذي التي
وذامع الفروع منها تواتي
(ش) التصغير من خواص

في تصغير ابراهيم واسماعيل للترخيم برهما وسمي عاده وشاذ لان فيه حذف أصابين وزائدين وقياسه عند
سيبويه برهم وسمي على حذف الزوائد فقط وهي الهمزة والالف والياء وعند المبرد أيره وأسميع لان
الهمزة عنده أصلية لان بعدها أربعة أصول ولان زاد الهمزة والالف بذات الأربعة في حذف الالف والياء
الزائدين وخامس الاصول لاختلاله بالصيغة وينبني على ذلك تصغيره لغير الترخيم وتكسيره فقياسهما عند
سيبويه برهم وسمي على و ابراهيم وسمي على بحذف زوائد المخلة بالصيغة وهي الهمزة والالف دون الياء
لانها لاين قبل الآخر وعند المبرد أيره وأسميع وأباريه وأسميع بحذف خامس الاصول لاختلاله بالصيغة
والياء قبله لزيادتها وقلب الالف ياء لصيرورتها ليمنا قبل الآخر والصحيح منه سيبويه لانه المسموع
وحكى الكوفيون ابراهيم وسماعل بالياء وبراهمة وسماعلة بتعويض الياء عن الياء والوجه جههما تصحيفا
فيقال ابراهيمون وسماعيلون (قوله وشذرك) أي للتاء (قوله كثر) بفتح المثناة أي زاد على الثلاثي
من قولهم كثرته فكثرت أي غلبته وزدت عليه (قوله اذا صغر الثلاثي) أي الثلاثي حالا كما مثله وما لا بأن
صار بالتصغير ثلاثيا وهو نوعان أحدهما ما صغر ترخيم من نحو حبل وسوداء كما صغر الثاني ما كان رباعيا
بعدة قبل لامة المعتلة كسماء فتصغيره سمية لان أصله سمي بثلاث ياءات الأولى للتصغير والثانية بدل المدة
والثالثة بدل الهمزة المنقلبة عن الواو لان أصل مماء مماء ومن ميايسم وفاض حذف الثالثة لتوالي الامثال
بقي ثلاثيا فتلحقه التاء وتخرج بذلك نحو سعاد وزينب فيقال سعيد بشذ الياء وزينب ثلاثا واختص
الثلاثي بذلك لخفته (قوله في ذود الخ) هذه ألفاظ محفوظة صغرت ثلاثا مع انها مؤنثة شذوذًا جمعها
بعضهم بقوله

ذود وقوس وحرب درعها فرس * باب كذا نصف عرس فحى عرب
وكذا فعل وشول بفتح المعجمة وسكون الواو جمع شائلة وهي الناقة التي أقر عليها من حملها أودعها
سبعة أشهر نصف لبنها وأما شائل ثلاثا فالتاء التي تشول بذنبها أي ترفعه للقاح وجمعها شول كراكم
وركع والذود بفتح المعجمة وسكون الواو من ثلاثة أبعرة إلى عشرة والمراد بالدرع درع الحديد اما معنى
القميص فذكر والذاب الناقة المسنة والنصف بفتح الحين المرأة المنوسطة في العمر والعرس بالكسر امرأة
الرجل وهو المراد هنا اما بالضم فيطابق على طعام الوليمة وعلى الذكاح كما في القاموس (قوله وحرب)
قد يقال هو من النوع الاول لان تصغيره بالتاء يلبس بحربة الحديد سم (قوله قديدية) أي بك
ادغام الدال وجعل ياء التصغير بينهما وقلب الالف ياء لانها مة قبل الآخر والقياس حذف التاء (قوله
منها تواتي) مخالف لنصهم على انه لا يصغر من ألفاظ المؤنث الا تاء وهو المفهوم من التسهيل الآن يريد
بقوله منها أي من الفروع لا بقيد التصغير (قوله وشذ تصغير الذي الخ) لكن سوغه ان في الذي وذا
وفروعها مشبهها بالاماء المتمكنة بكونها توصف بوصفها وتذكر وتؤنث وتثنى وتجمع فاستبيح تصغيرها
لكن على وجه خواف به تصغير المتمكن فترك أهلها على حاله من فتح كالذي وذا أو ضم كالأى وعوض
من الضم المجتبى للتصغير ألف من زيادة في آخر غير المثنى ووافقت المتمكن في زيادة ياء ثالثة ساكنة
بعد فتحة فليل اللذان واللتيا بفتح اللام وادغام ياء التصغير في يائهما ثم ألف التعويض وضم لاهما لغة
كما في التسهيل خلافا لمن أنكرها كالحري في درة الغواص وفي تمنيتهما اللذان واللتيان بالانواع وضم
عن الضم لطلو لهما بالزيادة وفي الجمع على لغة من بناء اللذين في الرفع وغيره بفتح الدال وكسر الياء المدغم
فيها عند سيبويه وكذا على لغة الاعراب في غير الرفع ويقال في الرفع اللذين بفتح الدال وضم الياء
وقالوا في جمع التيات بالفتح وهو جمع اللتيا بعد حذف ألفه لالتقاء ساكنة مع ألف الجمع وفي

ذواتا ذباوتيا (ص)

(النسب)

ياء كيا الكرمى زاد والنسب
وكل ما تليبه كسر مرجب
(ش) إذا أر يد إضافة شئ
الى بلد أو قبيلة أو نحو ذلك
جعل آخره ياء مشددة
مكسورة ما قبلها فيقال في
النسب الى دمشق دمشقى
والى تميم تميمى والى أجد
أجدى (ص)

ومثله ما حواه حذف وتا
تأنيث أو مسدته لا تنبأ
وان تكن ترين دنان
سكن فقلها واو وحذفها
حسن

(ش) يعنى انه اذا كان
فى آخر الاسم ياء كياء
الكرسى فى كونها مشددة
واقعة بعد ثلاثة أحرف
فصاعدا رجب حذفها وجعل
ياء النسب موضعها فيقال
فى النسب الى الشافعى
شافعى وفى النسب الى
مصرى مصرى وكذلك اذا
كان آخر الاسم تاء التأنيث
وجب حذف النسب فيقال
فى النسب الى مكهمكى ومثل
تاء التأنيث فى وجوب
الحذف للنسب ألف التأنيث
المقصورة اذا كانت خامسة
فصاعدا كجبارى وجبارى
أورابعة

تصغير اللاتى اللويتا بقلب الالف واو وحذف الياء الاخيرة لانه لو قيل اللو يقيأ لم يكن كونه سداسيا بالفتح
التعويض مع أن ياء التصغير لا تصحب خمسة سواها أفاده سم وفى اللاتى اللو يباد غام ياء التصغير
الياء الاخيرة بعد حذف الهمزة كفى العارضى (قوله ذباوتيا) أى بفتح الدال وشد الياء وأصله ذباوتيا
بثلاث ياء آت الاولى عين السكامة والثالثة لامها والوسطى ياء التصغير تخفف بحذف الاولى والثالثة اثلاثا لم
فتح ياء التصغير لمساواة الالف وهى لا تحرك لشبهها بالالف التكسير واغتفر وقوع ياء التصغير ثانية بكونه
معصدا لما قصدوا من مخالفته للتمكين وقالوا فى تشنية ذيان ونيان وفى أولى بالقصر ألبا بضم الهمزة على أصلها
وفتح اللام وادغام ياء التصغير فى الياء المنقلبة عن الالف والالف الاخيرة عوض عن ضم التصغير وفى أوله
بلدا ليشابه همزة بعد الياء ثم ألف التعويض والظاهر أن الياء ساكنة لا مشددة وأن الالف التى كانت قبل
الهمزة حذفت لما قيل فى اللو يتأولم يصغر من الاشارات غير ذلك والله أعلم

(النسب)

سماه سيبويه باب الاضافة أيضا وابن الحاجب باب النسبة بالضم والكسر بمعنى الاضافة ويحدث بالنسب
ثلاث تغييرات الاولى لفظى وهو ثلاثون ياء مشددة آخر المنسوب وكسر ما قبلها ونقل اعرابها اليها
وأفاده المصنف بقوله ياء كيا الكرمى الى آخر البيت والثانى معنى وهو صيرورته اسما للملم يكن له وهو
المنسوب بعد أن كان اسما للمنسوب اليه والثالث حكمى وهى معاملته معاملة الصفة المشبهة فى رفعه الظاهر
والمضمر باطراد (قوله كيا الكرمى) أفاد ان ياءه ليست بالنسب لان المشبه به غير المشبه والفرق بينهما
ان سقوط ياء النسب لا يحل بالاسم لبقاء دلالة على المعنى المشعور به قبل وهو المنسوب اليه وسقوط ياء
الكرسى يصير اللفظ لامعنى له ولما كان النسب معنى حادنا افتقر الى علامة تدل عليه كالتصغير وغيره وكانت
من حروف اللين خلفتها ولم تلحق الالف لئلا يصير الاعراب تقدير يا ولا الواو لثقلها وشدت الياء لئلا تلبس
بياء المتكلم وتجرى عليها وجوه الاعراب (قوله أومدته) بالنسب عطفا على تالانه مفعول مقدم لتبينا
بضم أوله مضارع أنبت وألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة ولا ماهية والمراد بمدته أى التأنيث الالف
المقصورة فقط وسيد كرم الممدودة بقوله وهمز ذى مدالخ (قوله وان تسكن) أى مدة التأنيث فقط
وتربع مضارع رعت القوم من باب نفع صيرتهم أربعة وهذا استثناء من قوله أومدته المفيد وجوب حذفها
مطلقا سواء كانت خامسة أو لا حرك ثانى ما هى فيه أو لا أفاد ان الوجوب فى غير الاربعة بقيدها (قوله
حسن) الاربع كونه خبرا عن حذفها وخبر قبلها محذوف للاشعار به أى جائز ان يكون منها على ريجان
الحذف قال سم ويشعر به أيضا فهو قوله وللأصل قلب يعتمى لانه بيان لمخالفة الأصل لها اه وفيه
ان المخالفة تصدق بالمساواة (قوله بعد ثلاثة) خرج الواقعة بعد حرف كحى أو حرفين كعدى فسبأنى
حكمهما (قوله وجب حذفها) أى كراهة نوالى أربع ياءات ويظهر أن ذلك فيما إذا سمي بنحو نحائى
وكرامى بشد الياء جمع بنحى وكرسى ثم نسب اليه فانه قبل النسب غير مصروف المنتهى الجمع تبعالما
قبل التسمية لكون الياء من بنىة السكامة وبعد النسب مصروف لزوال صيغة الجمع بعروض ياء
النسب قال ابن هشام فان قلت من قال فى معنى يمان بتعويض الالف عن احدى ياءى النسب اذا نسب
اليه هل يحذف الالف كما يحذف الياء الاخيرة لانها بمنزلة الياء بن قلت لا كما نص عليه أبو على لانفصالهما
والثقل انما هو فى اجتماع الياءات لافى وجودها منفصلة نكت (قوله مكى) بحذف التاء لئلا تقع حشوا
ولئلا يجتمع علامتا تأنيث لو قيل فى المؤنث مكية ومن اللحن قول العامة درهم خليفى وقياسه خلقى كما
سبأنى وقول المتكلمين فى النسبة الى الذات ذاتى اصطلاح لم غير جار على اللغة كاستعمالهم الذات
بمعنى الحقيقة مع ان المعروف لغة كونها بمعنى صاحبة ولا مشاحة فى الاصطلاح أنصرح بقياسه ذوى بحذف

بحر كاتاني ماهي فيه كجزمي وجزى وان كانت رابعة سا كثنائي ماهي فيه كجلى جازفيه وجهان أحدهما الحذف وهو المختار فتقول
 حبلى والثاني فليها واو فتقول حبلاى (ص) (١٧٠) اشبهها الملحق والاصلى ما * لها والاصلى قلب يعتمى

والالف الجائر أربعا أزل
 كذلك بالمنقوص خامسا
 عزل

والحذف فى الياء رابعة أسحق
 من

قلب وحتم قلب ثالث يعن
 (ش) يعنى ان ألف اللاحق
 المقصورة كالف التأنيث
 فى وجوب الحذف ان كانت
 خامسة كحبرى وحبرى
 وجواز الحذف والقلب ان
 كانت رابعة كعلقى وعلقى
 وعلقوى لكن المختار هنا
 القلب عكس ألف التأنيث
 واما الالف الاصلية فان
 كانت ثالثة قلبت واو اكصا
 وعصوى وفقى وفتوى وان
 كانت رابعة قلبت أيضا واو
 كاهوى وربما حذف
 كلهى والاول هو المختار
 واليه أشار بقوله

* وللاصلى قلب يعتمى *
 أى يختار يقال اعتميت
 الشئ أى اخترته وان كانت
 خامسة فصاعد اوجب
 الحذف كصطفى فى مصطفى
 والى ذلك أشار بقوله

* والالف الجائر أربعا أزل *
 وأشار بقوله كذلك
 بالمنقوص الى آخره الى انه
 اذا نسب الى المنقوص
 فان كانت ياءه ثالثة قلبت
 واو او فصح ما قبلها نحو
 شجوى فى شجى وان كانت

التاء وقلب ألفه واو او رد لاهم المحذوفة (قوله بحر كاتاني ماهي فيه) أى لان الحركة كحرف خامس
 فى الثقل فيخفف بحذف الالف (قوله كجزمي) بفتح الجيم والميم والزاي وصف بمعنى سريع
 يقال جاز جزى (قوله والثاني قلبها) ويجوز حينئذ زيادة ألف قبل الواو تشبيها بالممدودة كحبلاوى
 (قوله لشبهها) أى فى كونها رابعة ذى ثنائى ساكن لانه لا تقع رابعة ذى ثنائى محرك الألف التأنيث
 كالحى التوضيح (قوله الملحق) بكسر الحاء أى الملحق كلمة بأخرى (قوله ماها) أى حيث كانت
 رابعة ذى ثنائى ساكن أمامها خامسة فى البيت بعد هذا فقول الشارح يعنى الح ليس مراعىا فيه
 ترتيب الالبيات (قوله والالف الجائر الح) بالجيم أى الذى جاز رابعة فصار خامسا أو سادسا سواء
 كانت لللاحق أو بدل أصل أما ألف التأنيث فتقدمت فى عموم قوله أو مبدلة لا ثبوتا (قوله وحتم) خبر
 مقدم عن قلب ويعن بكسر العين صفة ثالث أى يعترض ويوجد أى يجب قلب كل ثالث معتل ألف مقصور
 كان أو ياء منقوص أما ألف التأنيث واللاحق فلا يقعان ثالثين كما يقتضيه كلام الشارح (قوله حبرى)
 بفتح المهملة والموحدة وسكون الراء هو القراء وألفه لللاحق بسفرجل (قوله علقى) بفتح فسكون اسم
 نبت ملحق بجعفر (قوله الاصلية) أى المنقلبة عن أصل واو أو ياء لان الالف لا تكون غير منقلبة الا
 فى حرف أو شبهه (قوله فان كانت ثالثة الح) هذا الحكم من قوله وحتم قلب ثالث (قوله قلبت واو)
 أى وان كان أصلها الياء لوجوب كسر ما قبل ياء النسب واجتماع الكسر والياء آت تقييل والالف لا تقبل
 الحركة (قوله يقال اعتميت الشئ) أى كاصطفيته وزنا ومعنى ويقال أيضا اعتماه يعتماه كاختاره
 يختاره كذلك قال طرفة

أرى الموت يعتم الكرام ويصطفى * عقيلة مال الفاحش المقشدد
 (قوله كصطفى) أى فقول العامة مصطفوى ومصطفى الحن (قوله وأشار بقوله كذلك) أى الى
 آخر البيت بعده حكم الالف الثالثة من قوله وحتم قلب ثالث والرابعة من قوله والحذف فى الياء والخامسة
 من كذلك الح فليرب فى شرح الالبيات مراعاة لسهولة العبارة (قوله وفتح ما قبلها) هذا ما أخذ من
 البيت الآتى (قوله فى شجى) أى بحذف الياء أصله شجى كفتح أعلى كقاض فان جعلته بوزن فعيل
 من شجاء الحزن فهو مشجوق فتشجى بشد الياء كخلى وسيأتى فى قوله وألفه قوامه لى لام الح (قوله
 قاضوى) ظاهره كالمصنف اطراده وذكروا غيرهما انه من شواذ النسب عند سيديويه قيل ولم يسمع الا فى قوله
 فكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا * دراهم عند الحانوى ولا نقد

فجعل اسم مكان الجر حانية ونسب اليه بقلب الياء واو امن قولهم حنوت عليه أى عطفت فساكنها نحو على
 ذوبها كالام والمعروف ان اسمها حانة بلالاء (قوله وان كانت خامسة ووجب حذفها) شمل نحو محي
 بثلاث ياء كزكى اسم فاعل من حى كزكى فتحذف ياءه الاخيرة لاجل ياء النسب ولا يزداد على ذلك عند
 المبرد فىقال محي ييامين مشددتين كما يقال فى النسبة الى أمية أمى وفيه وجه آخر وهو ان تحذف ياءه الاولى
 لتوالى الياء آت اذهى تشبه الزائد فى السكون فتقلب الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تحذف الاخيرة
 للنسب فتقلب الالف واو او فيصير محوى يياء واحدة مشددة كاموى ويرجع هذا عدم توالى الياء آت والاول
 انه ليس فيه الا حذف الياء الاخيرة كما تحذف من قاض (قوله وأول ذا القلب الح) أى اجعل هذا القلب
 نالبا لانفتاح بان تفتح ما قبل الحرف ثم تقلبه فذا اسم اشارة مفعول أول لاول والقلب بدل منه وانفتاحا
 مفعوله الثانى أو ذا معنى صاحب أى أول الحرف صاحب القلب أى المقلب انفتاحا والاول أظهر لنصه على

رابعة حذفته نحو قاضى فى قاض وقد قلب واو ان نحو قاضوى وان كانت خامسة فصاعدا ووجب حذفها كعتدى
 فى معتدوم مستعلى فى مستعل والحبرى القراء والائى حبركة والعائى نبت واحدة ملقاة (ص) وأول ذا القلب انفتاحا وفعل
 تاخر

وفعل عنهما افتتح وفعل (ش) يعني انه اذا قلبت ياء المنقوص واو اوجب فتح ما قبلها نحو شجوى وقاضى وأشار بقوله وفعل الى آخره الى أنه اذا نسب الى ما قبل آخره كسرة وكانت الكسرة مسبوقه بحرف واحد وجب التخفيف بحذف الكسرة فتحة فيقال في نمرى وفى دئل دؤلى وفى ابل ابل (ص) وقيل فى المرمى مرمى * واختير فى استعمالهم مرمى (ش) قد سبق أنه اذا كان آخر الاسم ياء مشددة مسبوقه بأكثر من حرفين وجب حذفها فى النسب فيقال فى

(١٧١)

الشافى شافى وفى مرمى مرمى وأشار هنا الى أنه اذا كانت احدى الياءين أصلاً والاخرى زائدة فن العرب من يكتفى بحذف الزائدة منهما ويبقى الاصلية وقبلها واو ايقول فى المرمى مرمى وهى لغة قليلة والختار اللغة الاولى وهى الحذف سواء كانتا زائدتين أم لا فتقول فى الشافى شافى وفى مرمى مرمى (ص)

ونحو شى فتح ثانيه يجب وارده واوان يكن عنه قلب (ش) قد سبق حكم الياء المشددة المسبوقه بأكثر من حرفين وأشار هنا الى أنها اذا كانت مسبوقه بحرف واحد لم يحذف من الاسم فى النسب شئ بل يفتح ثانيه ويقب ثلثه واوان كان ثالثه ليس بدلاً من وارم يغيروان كان بدلاً من وارقلب واو فتقول فى شى حيوى لانه من حيث وفى طى طوى لانه من طوى (ص)

وعلم التثنية ا حذف للنسب ومثل ذا فى جمع تصحيح وجب

تأخر القاب عن الفتح (قوله وفعل) بفتح فكسر والثانى بضم فكسر منونا والثالث بكسرتين (قوله وجب فتح ما قبلها) ظاهره أن الفتح بعد القلب والتحقيق انه قبله كما يفهم من المتن لانه اذا أريد النسب الى نحو شج وعم ففتح عينه كما تفتح فى غير الآتى فتقلب اللام ألفا فيصير شجى وعمى كفتى فتقلب الالف واو للنسب وكذا يقال فى قاض (قوله وجب التخفيف الخ) أى لان الآخر يجب كسره لاجل الياء ولو بقى كسر ما قبله لاستولى الكسر على أكثر الكلمة فينقل فان سبقت الكسرة بأكثر من حرف فلا تغير سواء كانت فى خمس كحمرش بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء فجمعة للجوز أمر باى تحرك ثانيه كجندل بضم الجيم أو ففتحها وفتح النون وكسر الدال لجمع الحجاره وكذا ان سكن ثانيه على الأوجه كتغلب وقدمع الكسر والفتح فى تغلب ويحصى ويثرى والفتح عند الخليل وسيدويه سماعى وقاسه غيرهما فيقال مغربى ومشرقى بالفتح (قوله دؤلى) بضم المهملة وفتح الهمزة بدأن كانت مكسورة فى دئل (قوله ابل) بكسر الهمزة وفتح الموحدة بعد كسر هاء ابل (قوله وقيل فى المرمى الخ) هذا البيت متعلق بقوله ومثله مما حواه ا حذف ولعله آخره لانه لا ارتباط الايات المارة ببعضها (قوله قليلة) فى الارتشاف انه شاذ (قوله بحرف واحد) وستأتى المسبوقه بحرفين فى قوله وألحقوا ماعلام (قوله حيوى) أى لانه لما فتحت الياء الاولى فى حى قلبت الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت كفتى فقلب الالف واو للنسب وكذا يقال فى طى الا أن ياءه الاولى بعد تحريكها ترد الى أصلها وهو الوارل والى مقتضى قلبها ياء وهو اجتماعها ساكنة مع الياء فى أصله وهو طوى فيصير طوى بلادغام لوجوب فتح ثانيه كما فى المتن ولان اجتماع المثليين فيه عارض بخلاف ما ثانيه واومشدة قبل النسب كدو للفلاة الواحدة فلا يغير بل يقال دوى بالادغام ولم تقلب عين حيوى ونحوه لانه مع تحركها وانفتاح ما قبلها لان حركتها طرصة ولما فيه من اللبس ولا لامها كذلك لسكون ما بعدها كما سيأتى فى قوله

* من واو اوى بتحرريك أصل الخ كيف وياء النسب تقتضى قلب الالف واو لوجوب كسر ما قبلها (قوله انشية) أى المثنى وما ألحق به كاذنين فيرد الى واحده المقدرو يقال اننى بابقاء همزة الوصل لانه اعرض عن لامه أى المحذوفة ويجوز نوى بلا همز لرد اللام اذا صله نون كاسيأتى عند قوله واجبر برد اللام (قوله أوجع تصحيح) وما ألحق به كعشرين فيقال عشرين (قوله وأعر به بالالف) فان أعر به بحركات النون فلا حذف وكذا فى الجمع وما ألحق بهما (قوله وثالث) مبتدأ سوغه الوصف بالظرف وحذف خبره والجار متعلق بحذف والمسوغ لا ابتداء كونه صفة لمحذوف أى وحرف ثالث (قوله وجب حذف الياء المكسورة) أى أصلية كانت كطبيب أو منقلبة عن واو كبيت أو زائدة كغز بل تصغير غزال كما نص عليه فتقول ميني وغز بل بسكون الياء وكسر ما بعدها لكراهة اجتماع الياءات والكسرتين فتقول المصنف وثالث بيان للواقع فى طبيب لا قيداً للرابعة كما ذكر كذلك ولو قال ونحو ثالث لطبيب حذف لوفى بالمراد (قوله الى طي) ياء مشددة فهمزة وقوله طبيب بسكون الياء وكسر الهمزة (قوله بابدال الياء) أى الساكنة بعد حذف المكسورة على غير قياس لانها لا تبدل الا بالمتحركة فلو قيل يحذف الساكنة وقاب المتحركة الغال كان قياساً

(ش) يحذف من المنسوب اليه ما فيه من علامة تنذية أوجع تصحيح فاذا سميت رجلاً زيدان وأعر به بالالف فواو الياء جوا ونصب اقلت زيدى وتقول فيمن اسمه زيدون اذا أعر به بالحروف زيدى وفيمن اسمه هندات هندى (ص) وثالث من نحو طبيب حذف * وشذائى مقولاً بالالف (ش) قد سبق انه يجب كسر ما قبل ياء النسب فاذا وقع قبل الحرف الذى يجب كسره فى النسب ياء مكسورة ما ضم فيها ياء وجب حذف الياء المكسورة فتقول فى طبيب طبى وقياس النسب الى طي طبيى لكن تركوا القياس وقالوا طائى بابدال الياء ألفا

لو كانت الياء المدغم فيها مفتوحة لم تحذف نحو هيبخى في هيبخ والهيبيخ الغلام المتلى والاني هيبخه (ص) وفعل في فعيلة التزم
فعل في فعيلة حتم (ش) يقال في النسب الى فعيلة فعل يفتح عينه وحذف يائه ان لم يكن معتل العين ولا مضاعفا كما سيأتي فتقول في
حنيفة حنفي ويقال في النسب الى فعيلة فعل يفتح عينه وحذف يائه ان لم يكن مضاعفا فتقول في جهينة جهني (ص) والحق وامسح لام عريا *
من المثالين بما التا وليا (ش) يعني أن (١٧٢) ما كان على فعيل أو فعيل بالياء وكان معتل اللام حكمه حكم ما فيه

لما في وجوب حذف يائه
وفتح عينه فتقول في
عدى عدري وفي قصي
قصوى كما تقول في أمية
أموى فان كان فعيل
وفعيل صحيح اللام لم
يحذف منهما شيء فتقول
في عقيل عقيلي وفي عقيل
عقبلي (ص)

ونعمو اما كان كالطويله *
وهكذا ما كان كالجليله
(ش) يعني أن ما كان على
فعيلة وكان معتل العين
أو مضاعفا لا تحذف يائه
في النسب فتقول في طويلة
طويلي وفي جليله جليبي
وكذلك أيضا ما كان على
فعيلة وكان مضاعفا فتقول
في فليله فليبي (ص)

وهمز ذى مد يال في النسب
ما كان في تثنية له انقلب
(ش) حكم همزة الممدود
في النسب حكمها في
التثنية فان كانت زائدة
للتأنيث قابت واوا نحو
جرأوى في جرأ أو زائدة
للإخاق كعلاء أو بدلان
أصل نحو كساء فوجهان
المصحيح نحو علبائي
ربكسائي والقلب نحو

اسقاطي (قوله فلو كانت الياء الخ) مثله ما لو كانت الياء المكسورة مفردة لا مدغم فيها نحو مغيل يضم
الميم وسكون العين المحجمة وهو الولد اذا أرضته أمه وهي نوطأ حاملا فلا تحذف لنقص ثقلها بل يقال مغيبي
(قوله هيبخ) بفتح الهاء والموحدة وشدة التحنية المفتوحة آخره مججمة (قوله وفعل في فعيلة) بفتح
فأهما والثانيين بالضم وفعيلة فيهما غير مصروف للعلمية على الوزن والتأنيث لكنه تون الثانية للضرورة
(قوله وحذف يائه) أي فرقا بين المذكور والمؤنث كحنفي وشرقي في حنيف وشرقي ولم يعكس لان الهاء
تحذف للنسب فتنبه الياء والحذف بأنس مثله ثم فتحت عينه لئلا يتوالى كسر تان كما صر في نمرود وشذبا بقاء
الياء في الفاظ نهوا على الاصل المرفوض كقوله

واست بنعوى ياولك لسانه * ولكن سلبق أقول فأعرب

نسبة الى السليقة وهي الطبيعة وحقه سلق (قوله عريا) أي خلا من التاء ومن المثالين حال من ضمير
عري (قوله في وجوب حذف يائه) أي الزائدة وهي الساكنة كراهة توالي الياءات فتقلب الثانية واوا
ا ما رجوعا لاصلها كقصي وعدى على أولا جل ياء النسب كولي فيقال ولوى وتفتح عينه كما صر (قوله لم
تحذف منهما شيء) أي قياسا على سيبويه بل يقتصر على ما ورد وقاسه المبرد لكثرة كسفي وقرشي وهذلي
في ثقيف وقريش وهذيل (قوله عقيل) بالفتح اسم رجل وبالضم قبيلة (قوله قليلة) بالضم تصغير قلة
تطلق على ماء كالجرة على أعلى الشئ كقلة الجبل وقلة الانسان رأسه (قوله نحو كساء) قال ابن هشام
مثله ماء فتقول مائي وماوى لان الهمزة بدل غاية الامر ان المبدل منه في كساء واو وفي ماء هاء اه ومقتضاه
جواز الوجهين فيه ولو قبل التسمية لكن المسموع قبلها القلب كافي الاشموقي ومثل ماء شاء (قوله
فوجهان) أي والاحسن في ألف الاخاق القلب وفي المنقلبة عن أصل التصحيح كما صر (قوله لصدر جملة)
أي مسمى بها لصدر ماركب من جاء أي ولو عدد يافتقول خمسي في خمسة عشر مسمى به أولا كما يقتضيه كلام
الفارسي ومثل ذلك ما سمي به من نحوحيثما وأينما ولولا ما من المركبات فتقول حيثي ولوى بالتخفيف
لا يهيس من الثنائي الآتي في قوله وضاعف الثاني الخ بل رباعي حذف عجزه (قوله ولشان) عطف على
لصدر ونعما بالبناء للفاعل على صفته وضاافة مفعول نعمما (قوله أواب) بنقل فتح الهمزة للواو (قوله أو ماله)
عطف على ابن أي أو مبدواة بماله الخ وعطمه على ثان مفسد قيل هو عطف عام لشموله الابن وغيره من كل
ما يتعرف بالاضافة كغلام زيد كما مثله الشارح تبع الابن الناظم وورده أن عطف العام لا يكون الا بالواو
وأضافا فرادهم بالماضف الذي ينسب لصدوره فقط أو عجزه فقط ما كان علما بالوضع أو بالغلبة أما غير العلم
كغلام زيد فلا ينسب مما هذا لانه ليس لمجموعة معنى مفرد ينسب اليه بل ينسب فيه الى غلام وحده والى زيد
وحده بحسب المراد فهو من النسبة الى المفرد لا المضاف وجعله عطف مرادف بأن يراد بماله التعريف
وبالمصدر بابن أو آب شئ واحد وهو العلم بالغلبة كابن الزير تكرار بلا فائدة فالاولى أن يراد بالمصدر بابن أو
أب ما كان كشيء من الاعلام الوضعية كأبي بكر وابن وردان ومثله أم كلثوم وبالمعرف بالثاني العلم الغلبي
كابن عمر فانه قبل غلبته على ذلك الشخص استعمل فيه مضافا غير علم فتعرف أوله بشانيه ثم غلب عليه دون

سائر

علباوى ركساوى أو أصلا فالتصحيح لا غير نحو قرأتى في قراء (ص)

وانسب لصدر جملة وصدرا * ركب من جاء ولشان نعمما
فما سوى هذا النسب الاول * ما لم يخف لبس كعبد الاشهل
أذنسب الى الامم المركب فان كان مركبا تركيب سجلة
أو تركيب من ج حذف عجزه وألحق صدره ياء النسب فتقول في تأبط شرانا بطي

سائر أخواته فصار تعريفاً بالعلمية وأما غير الكنية من الاعلام الوضعية كاسرى القيس وعبد شمس فهو المراد بقوله فيما سوى هذا الخ والفرق بين الكنية والعلم بالغلبة المصدرين بان ان علمية الكنية بالوضع والثاني بالغلبة أفاده الصبان لكن هذا الحل لا يناسب تمثيل الشارح للقسم الاول بان الزبير لانه علم غاي كان عمراً لا كنية فالخاضع أن المركب الإضافي ان كان علماً بالوضع غير كنية نسباً لصدده ان أمن اللبس فان لم يؤمن أو كان كنية أو علماً بالغلبة نسباً الى عجزه أو ليس علماً أصلاً فليس مما نحن فيه خلافاً للفتيل الشارح بغلام زيد لا يصح حمله على المفعول علم لانه حينئذ من الاول قال الاسقاطى الآن يحمل على ما اذا علم على واحد من غلمان زيد كفى ابن عمر اه ومقتضاه أن العلم الغلبى لا يشترط تصديره بان وعلى هذا فالخلاص مما مر أن يراد بقوله بان أو اب ما يعم الكنية والعلم الغلبى المصدرين وبالمعرف بالثاني العلم الغلبى غير المصدرين بهما كغلام زيد اذا علم بالثاني كلام الشارح بالثاني ويندفع الاعتراض عنهما بان المصنف ويكون المصنف مغايراً فتدبر (قوله وفي بعلمك الخ) أى رى معديكرب معدي ومعدي لانه بعد حذف الجزء الثاني يصير منقوصاً كقماض فيجربى فيه ماسر (قوله فان كان صدره ابنا الخ) أى بان كان كنية أو علماً غلبياً وقوله أو كان معرفاً الخ أى بان كان علماً غلبياً غير مصدر كغلام زيد (قوله فان لم يكن كذلك) أى بان كان علماً بالوضع غير كنية أما غير العلم أصلاً فخرج كاسرى (قوله اسرى) أى بكسر الراء بعدها همزة ويقال مرئى بفتح الميم والراء وحذف همزة الوصل وهذا هو المطرد عند سيبويه لانه المسموع تصرح (قوله مامنه حذف) ما بمعنى اسم مفعول اجبر ونائب فاعل حذف ضمير اللام فهو صلة جرت على غير صاحبها وهما مفعولان أى اجبر الاسم الذى حذف لانه ردها اليه وقوله جواز أى جبر اذا جواز أو جازراً (قوله فى جمى التصحيح) متعلق بالف ولا فائدة لذكر جمع المذكور مع التثنية لان ما يرد فيه يرد فيها بلا عكس كلام أب وأخ فانها ترد في التثنية دون الجمع الا أن يدعى ردها فيه ثم حذفها للاعلال واقتصر في التسهيل على التثنية وجمع المؤنث (قوله بهندى) أى في هذه الثلاثة وهى جمعا التصحيح والتثنية توفيه أى جبر في النسب وجوبا (قوله جازلك الخ) أى بشرط صحة العين والواجب الجبر وان لم يجبر في التثنية كشاة فان أصلها شوهة لجمع على شياء حذف لامها وهى الهاء تخفيفاً وقصد تعويض التاء عنها ففتحت الواو بعد سكونها لاجلها ثم قلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فترد لامها في النسب ويقال شوهى بسكون الواو عند الاخفش لانه يسكن فيه ما أصله السكون وعند سيبويه والجمهور شاهى لان المجبور عندهم تفتح عينه وان سكنت في الاصل فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وتقول في ذى وذات بمعنى صاحب ذوى بفتح الدال والواو اتفاقاً لان أصله فعل بفتح حين عندهما كاسرى في باب الاعراب فترد لامه وتقلب ألفا ثم الالف واوا لاجل الياء كفتى قاله السامىنى اه صبان ورد اللام في هذا واجب لشيئين اعتلال عينه وردها في تثنية ذات نحو ذواتنا أفنان لكن ينظر لم تقلب العين ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ويقال ذوى كشاهى وليس فيه تولى اعلالين لصحة اللام بعد النسب وليس هذا مثل طورى المتقدم المعروف حركة العين فيه وأصلها هنا بل هذا أولى بالقلب من شاهى العارض الحركة كما مر فتأمل (قوله يدوى) أى بسكون الدال عند الاخفش تبعاً لأصلها بفتحها عند سيبويه لما مر وهو الصحيح وبه ورد السماع ومثله نحو دم وغدما أصل عينه السكون اذا ردت لامه في النسب وجواز الرد عنه في ذلك انه هو عند من يقول في تثنية يدان ودمان امان يقول يدان بارد فلا يجوز ضيره (قوله بنوى) أى بخنفي همزة الوصل لانها عوض اللام فلا يجمع بينهما وانى بآتيات الهمزة وحذف اللام وكذا كل ما حذف لامه وعوض عنها الهمزة كما مر واست (قوله علمنا المذكور) قيد لصحة جمعه بالواو والنون وأخت أبوى وأخوى كقولهم ابوان وأخوان وأخوات (ص)

وألقى عجزه ياء النسب فتقول في ابن الزبير زبيرى وفى أبى بكر بكبرى وفى غلام زيد زبدي فان لم يكن كذلك فان لم يخف لبس عند حذف عجزه حذف عجزه ونسب الى صدره فتقول فى اسرى القيس اسرى وان خيف لبس حذف صدره ونسب الى عجزه فتقول فى عبد الاشهل وعبد القيس أشهلى وقيسى (ص) واجبر يرد اللام مامنه حذف

جواز ان لم يك رده ألف فى جمى التصحيح أوفى التثنية وحق محبور بهندى توفيه (ش) اذا كان المنسوب اليه محذوف اللام فلا يخلو اما أن تكون لامه مستحقة للرد فى جمى التصحيح أوفى التثنية أولا فان لم تكن مستحقة للرد فيما ذكر جازلك فى النسب الرد وتركه فتقول فى يد وابن يدوى وبنوى أو يدى وابنى كقولهم فى التثنية يدان وابنان وفى يد علمنا كريدون وان كانت مستحقة للرد فى جمى التصحيح أوفى التثنية وجب ردها فى النسب فتقول فى أب وأخ وأخت أبوى وأخوى كقولهم ابوان وأخوان وأخوات (ص)

و بأخ اختاوا بن بنتا * ألحق وبونس أبي حذف التا (ش) مذهب الخليل وسيدويه رحمهما الله تعالى إلحاق أخت و بنت في النسب
 باخ وابن في حذف منهما التا نيت (١٧٤) ويرد اليهما المحذوف فيقال أخوى و بنوى كما يفعل ذلك باخ وابن

ومذهب بونس أنه ينسب اليهما على لفظيهما فتقول أختي و بنتي (ص) وضاعف الثاني من ثنائي ثانيه ذولين كالاولائي (ش) اذا نسب الى ثنائي لاناثله فلا يخالو الثاني من أن يكون حرفا صحيحا أو حرفا معطلا فان كان حرفا صحيحا جاز فيه التضعيف وعدمه فتقول في كم ككي وككي وان كان حرفا معطلا بالواو وجب تضعيفه فتقول في لولوى وان كان الحرف الثاني ألفا وضاعف وأبدات الثانية همزة فتقول في رجل اسمه لالائي ويجوز قاب الهمزة واوا فتقول لاوى (ص) وان يكن كشية ما الغاء همز غيره وفتح عينه التزم (ش) اذا نسب الى اسم محذوف الغاء فلا يخالو اما أن يكون صحيح اللام أو معطلا فان كان صحيحها لم يرد اليه المحذوف فتقول في عدة وصفة عدى وصفى وان كان معطلا وجب الرد ويجب أيضا عند سيدويه فتح عينه فتقول في شية رشوى (ص) والواحد اذا كان ناسبا للجمع * ان لم يشابه واحدا بالوضع

(قوله ألحق) أى في ثبوت الجبر برد اللام بلا نظر لجوبه وجوازه فلا ينافى وجوبه في بنت كاخت دون ما ألحق به وهو ابن وانما أعاد ذلك مع شمول قوله واجبر برد اللام له تنبيهها على خلاف بونس (قوله وبونس) يقرأ غير مصروف على أصله اذا حاجة بالوزن الى صرفه (قوله أخت) انما ضمت همزتها لتدل على ان التاهب منها واو وخضبت بذلك دون أخ لاجل التاء اللازمة لها وصلوا وقفا كالامم الثلاثي صحاح (قوله أخوى و بنوى) أى بفتح أولهما وثانيهما لانه أصلهما ولا يضر التباسهما بالنسب الى أخ وابن لانهم لا يبالون به في النسب صبان (قوله ومذهب بونس الخ) أى لان التاء وان أشعرت بالتأنيث تشبهه ما جبت وسحت في سكون ما قبلها والوقف عليها بالتاء وكتابتها مجرورة فكانت من بنية السكامة و برده حذفها في الجمع كتاء التأنيث فيقال بنات وأخوات دون بنات وأختات (قوله كالاولائي) أى كما يقال لائى بتمزة فهمزة فياء مشددة في النسب الى لا (قوله الى ثنائي) أى وضاعف من الثاني لا بالوضع في قوله واجبر الخ (قوله فتقول في لواخ) أى سواء كانت اسم رجل أردت النسبة اليه أو قصدت نسبة شخص الى لفظها لا كشاره منها فتقول لوى بالادغام كحيوى في عدم اجتماع المثليين فيه قبل النسب عند تضعيفه فصار كجودود وأما نحو كى وفي فتقول فيه كى و فيوى بالادغام كحيوى في عدم اجتماع المثليين اذ الياء الزائدة تقلب واللفظ والنسب وانما يدغم طووى لماصر (قوله ويجوز قاب الهمزة واوا) أى كالمبدلة عن أصل في نحو كساء كذا في التصريح وفيه أن الهمزة بدل عن الالف الزائدة للتضعيف لاعتق أصل فالاولى ان تشبهه بالمتقلبة عن ألف الإلحاق في نحو علماء الآن يقال لما كان التضمين هنا لتصيير السكامة ثلاثية كان بمنزلة الأصل فتدبر (قوله وان يكن كشية الخ) شروع في بيان محذوف الغاء بعد ان بين محذوف اللام وترك محذوف العين لقلته جدا انظر الاشمونى (قوله عند سيدويه) أى لانه يفتح عين المحبور وان كان أصلها السكون وأما الاخفش فيسكن ما أصله السكون (قوله في شية) هى لون يخالف لون سائر البدن من الفرس وغيره وأصلها و شى بكسر فسكون كورعدى عدة نقلت كسرة الواو لما بعده واو حذف وعوض عنها التاء (قوله وشوى) أى بفتح الشين عند سيدويه والواو الاولى فاء السكامة مكسورة على أصلها والثانية منقلبة عن اللام لانه لما ردت فاؤه فتحت عينه فقلبت لامه وهى الياء ألغاهم والياء والنسب كافى فتى وأما الاخفش فيقول وشى يسكون الشين وكسر ياء السكامة لاجل ياء النسب وانما سحت الياء لسكون ما قبلها ومثل ذلك دية فسيدويه يقول ودوى والاخفش ودبى (قوله ناسبا للجمع) قال الشاطبى أراد الجمع اللغوى ليشمل التثنية كالمكسر والسالمين اه وفيه أن حكم التثنية والسالمين علم من قوله هو علم التثنية أحذف للنسب * الخ مع انه يدخل في الجمع اللغوى اسم الجمع كقوم والنسب اليه على لفظه كافى للتسهيل واسم الجنس الجمى كمنمل قال اللمامبى ولا يعلم أينسب اليها أم الى مفردة الا الله تعالى استقوط التاء في النسب البتة صبان (قوله جى بواحدة) أى ان لم يتغير المعنى والنسب الى الجمع نفسه كأعرابى اذ لو قيل عربى ردا الى مفردة لتبادر الاعم والقصد الاختصاص الأعراب بسكان البوادرى وعموم العرب لهم وغيرهم قاله أبو حيان (قوله فرضى) أى بفتح الغاء والراء لان واحدا الفرائض فريضة * وفعل في فميلة التزم * وفوهم فرائضى خطأ كقوهم كتبى وآفاقى وفلاسى في المنسب الى كتب وآفاق وفلاسى والقياس كتابى وآفاقى وفلاسى بالرد الى الواحد فتحذف الواو من فلاسوة على قاعدة النسب الى ما فيه واو رابعة فصاعدا قبلها ضمة لكن قيل ان فرائض مما جرى كالم كناصر فلا يكون النسب اليه خطأ

(قوله)

(ش) اذا نسب الى جمع باقى على جمعته جى بواحدة ونسب اليه كقوله الخ

النسب الى الفرائض فرضى هذا ان لم يكن جاريا مجرى العلم

فان أجري مجراه كانصارا نسب اليه على لفظه فتقول في أنصار انصاري وكذا ان كان عالما فتقول في أنمار أنماري (ص)
ومع فاعل وفعال فعل * في نسب أغنى عن الياقيل (ش) يستغنى غالباً (١٧٥) النسب عن يائه ببناء الاسم على فاعل بمعنى

صاحب كذا نحو تاسر
ولابن أي صاحب تمر
وصاحب لبن وبينائه على
فعال في الحرف غالباً
كبحال وبزاز وقد يكون
فعال بمعنى صاحب كذا
وجعل منه قوله تعالى وما
ربك بظالم للعبيد أي بذى
ظلم وقد يستغنى عن ياء
النسب أيضاً بفعل بمعنى
صاحب كذا نحو رجل طم
ولبس أي صاحب طعام
ولباس وأنشديبويه رحمه
الله تعالى

لست بلبلى ولكنى نهر
لا أدخ الليل ولكنى أنشكر
أي ولكنى نهاري أي هامل
بالنهار (ص)

وغير ما أسلفته مقرراً *
على الذى ينقل منه اقتصرنا
(ش) أي ما جاء من المنسوب
مخالفاً لما سبق تقريره فهو
من شواذ النسب التي تحفظ
ولا يقاس عليها كقولهم
في النسب الى البصرة

بصري وإلى الدهر دهرى
وإلى سرور سرورى (ص)

﴿الوقف﴾

تنويناً اترفتح اجعل ألفاً
وقفاً ولو غير فتح احذف
(ش) أي اذا وقف على
الاسم المنون فان كان
التنوين واقفاً بعد فتحة
أبدل ألفاً ويشمل ذلك

(قوله فان أجري الخ) شمل العلم بالوضع كأمارة وكراب أو بالقلبة كأنصار وفرائض لاسم المخصوص واسم
الجمع كصاحب واسم الجنس كشجر والجمع الذى لا واحد له من لفظه كعباديد فسكها ينسب الى لفظها (قوله)
ومع فاعل الخ) فعل بفتح فكسر مبتدأ خبره أغنى ومع حال من فاعله والمعبة في الحكم فقط وهذه الصيغة
غير مقبولة عند سيبويه وان كثر بعضها فلا يقال دقاق وفكاه وبرا لبياح الدقيق والفا كهة والبرقياس على
ما سمع من نحو عطار وبقال والمبرد يقيسه (قوله على فاعل الخ) والفرق بين فاعل هذا واسم الفاعل
ان الثانى يفيد العلاج ويقبل التاء دون الاول (قوله وجعل منه قوله تعالى الخ) أي لان جعله صيغة مبالغة
يوهم ثبوت أصل الظلم تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً وأوجب أيضاً بان النفي منصب على المقيد وهو الظلم مع
قيده وهو كثرته معاً كما في قوله تعالى ولا شقيع يطاع اذ المقصود نفي الشقيع أصلاً فهو حينئذ بمعنى اسم
الفاعل وعمل عنه تعريضاً بان ثم ظلاماً للعبيد من ولاية الجور وبان العبيد جمع كثرة لخصي في مقابلته بالكثرة
(قوله الى البصرة) بفتح الباء بصرى بكسرها والقياس الفتح وهو مسموع أيضاً لكن قيل ان بصرية
العراق مثلثة الباء فيجوز في المنسوب اليها الفتح والكسر بلا شذوذ ويتمنع الضم لثلاث التمس بالنسب الى
بصرى كحلبى بلد بالشام اذ ان نسب اليها يحذف الالف كذا قيل وفيه انهم لا يبالون باللبس في هذا الباب كما مر
(قوله دهرى) بضم الدال الشيع الكبير والقياس فتحتها والله أعلم ﴿الوقف﴾

هو قطع النطق عند آخر الكلمة وهو ما اختارى بالمشاهدة بالتحية بان فصل لداته أو اضطرارى بان قطع
النفس عنده أو اختبأرى بالموحدة بان يختبر به الشخص هل يحسن الوقف على نحو عم واقضاء بالوجه الآتى
وعلى نحو ألا يسجدراً وأما اشتملت مما يتوهم انه لفظ واحد وهو في التقدير أكثر ان امانى الاخير ليست
هى الشرطية بل أم العاطفة وما الموصولة فيوقف على أم مفصولة من ما وأما الايسجدوا فعلى قراءة الكسائى
بتخفيف لا فهى حرف استفتاح والتثنية أو المنادى محذوف واسجدوا فاعل أمر فيوقف على يامفصولة
من اسجدوا وكان حقه أن يفصل في الخط أيضاً لكن وصلا في المصحف العثمانى فصار بصورة المضارع لفظاً
وخطاً وفي التقدير غيره وعلى قراءة الباقيين بالتشديد فهى أن الناصبة مدغمة في لا الزائدة ولذا سقطت نون
المضارع والمصدر المنسبك مفعول يتبدون بحذف الخافض أي لا يمتدون الى السجود فيوقف على أن
عند قطع النفس أو على لا دون يالانها جزم كلمة وقيل غير ذلك والمقصود هنا الاول وهو يرجع الى ثمانية أنواع
من التغيير غالباً بمجموعة في قوله

زيادة حذف اسكان ونقل كذا * التضعيف والنون والاشمام والبديل

وقد لا يغير أصلاً كالفتى والقاضى وحلبى (قوله تنويناً اثر) بنقل كسرة الهمزة الى النون الساكنة
قبلها (قوله وقفاً) أي في الوقف أو لاجله أو واقفاً (قوله أبدل ألفاً) أي وجوباً في غير لغة ربيعة
وجوازاً فيها كما نقله الصبان (قوله وشمل ذلك الخ) شمل أيضاً المقصور كرايت فتى فالله في النسب
بدل من التنوين وفي غيره لام السكامة عادت لحذف التنوين عند سيبويه والجمهور وقيل بدل من
التنوين مطلقاً فيقدرا عرابه على الالف المحذوفة وقيل لام السكامة مطلقاً فيقدر عليها بدليل اما انها وكتبتها
بالياء ووقوعها قافية والالف بدل التنوين لا تصلح لذلك (قوله حذف) أي في الاشهر ولغة الازد قلبه واوا
بعد الضمة وياء بعد الكسرة (قوله اذن) فاعل أشبهت أي أشبهت المنون صورة لانها ثلاثية بخلاف
لن (قوله على هاء الضمير) أي المتصل بخلاف هو وهى فلا يحذف منهما شئ لتماميهما بالحركة

ما فتحته للأعراب نحو رأيت زيداً وما فتحته لغير الأعراب كقولك في ايها وريها ايها وريها وان كان التنوين واقفاً بعد ضمة أو كسرة حذف
وسكن كقولك في جاء زيد وممرت بز يد جاز يد وممرت بز يد (ص) واحذف لو وقف في سوى اضطرار * صلة غير الفتح في الاضمار
وأشبهت اذن منوناً صاحب * فالله في الوقف نونها قلب (ش) اذ اوقف على هاء الضمير فان كانت مضمومة نحو رأيت أو مكسورة نحو ممرت به

حذفت صلتها ووقف على الهاء سا كنة الالف الضرورة وان كانت مفتوحة نحو هندس رأيتها ووقف على الالف ولم تحذف وشبهوا اذن بالمنصوب المنون فابدلوا نونها ألفا في الوقف (ص) وحذف يا المنقوص ذي التنوين ما * لم ينصب اولى من ثبوت فاعلموا وغير ذى التنوين بالعكس وفي * نحو مصر لزوم رد اليا اقفى (ش) اذا وقف على المنقوص المنون فان كان منصوبا أبدل من تنوينه ألف نحو رأيت قاضيا وان لم يكن منصوبا (١٧٦) فالتخار الوقف عليه بالخلف الا ان يكون محذوف العين أو الفاء كاسيأتى فتقول

(قوله حذفت صلتها) أى حرف العلة المتصل بهامن جنس حركتها (قوله الالف الضرورة) أى فتشبت صلة الفتحة وغيره وانما يكون ذلك فى آخر العروض أو الضرب كقوله ومهمه مغبرة أرجؤه * كأن لون أرضه مياؤه

بأثبت الواو بعد الهاء (قوله فابدلوا) أى الجهور ونونها ألفا وغيرهم يقف بالنون كان ولان وأما رسمها ففعل بالالف كالصنف وقيل بالنون وقيل ان ألغيت فبالنون لانتتميز عن اذا الشرطية وان أهملت فبالالف كفى المغنى وينبغى تفريع القولين الاولين على الوقف فن وقف بالنون أو الالف رسمها بما ولا وجه لرسمها بالنون عند من يقف بالالف ولا عكسه اذ الوقف على مرسوم الخط وأما الثالث فتقول مستعمل غير مفرغ على غير محل الخلاف فى غير القرآن اما فيه فبالالف وقفا وخطا اجماعا كفى الاتقان وغيره صبان (قوله وغير ذى التنوين بالعكس) أى فثبت يائه ما لم ينصب أولى وانما قلنا ما لم ينصب لان الاصل مقبليه فمكسه كذلك فلا يرد أنه يدخل فى كلامه المنصوب غير المنون مع ان اثبات يائه واجب لا أولى (قوله فالتخار الوقف عليه بالخلف) أى حذف الياء كما تحذف فى الوصل لان الوقف محل راحة فلا يزداد فيه من الوصل فيحذف التنوين ويسكن ما قبله كالصحيح واختار يونس إعادة الياء لزال موجب حذفها وهو التنوين (قوله كيف) أى مضارع وفى أصله يوفى حذفت الواو لوقوعها بين عسويتها الياء والكسرة وانما قلنا علمنا لان المنقوص لا يكون الا اسماء وتنوينه حينئذ لا عوض كجوار لا نه غير مصروف للعلمية ووزن الفعل (قوله هذا مرى) أى باسكان الياء وأصله مرى بهمزة بعد الراء كذكرم نقلت كسرة الهمزة الى الراء وحذفت ثم أعمل كقاض (قوله غير منون) يشمل ما حذفت تنوينه لأل كما مثله أولنع الصرف كرايت جوارى أوللنداء كقاض أوللاضافة كقاض مكة أما الاول فحكمه ما ذكره ومثله الثانى فتشبت ياء المنصوب منه وجوبوا وياء ييره رجحنا كفى الجمع وأما الثالث فاختار فيه يونس الحذف ورجحه سيبويه لان النداء محل الحذف كالترخيم واختار الخليل الاثبات فليحمل عليه كلام المصنف وأما الرابع فكالمنون يترجح فيه الحذف على الاثبات لانه لما زالت الاضافة بالوقف عاد اليه ما ذهب لاجلها وهو التنوين فالخفى بالنون الالف النصب فلا يقلب تنوينه العائدا ألفا لضعفه عن الاصل بل يوقف بالياء كما استظهره سم وهذا المقسم وحده وارد على المائق لاقتضائه أرجحية الاثبات فيه وليس كذلك الا أن يقال لمعاد اليه التنوين كان داخلا فى قوله وحذف يا المنقوص الخ لافى قوله وغير ذى التنوين الخ أفاده سم (قوله من محرك) أى حركة أصاية قبل الوقف اما عارض الحركة كثناء اقتربت وذال بومئذ فيجب تسكينه كلسا كن الاصل (قوله التسكين) هو الاصل لان الغرض من الوقف الاستراحة وهى بالسكون أبلغ (قوله عن الاشارة للحركة) أى ولو فتحة خلافا لمنعه فيها كما كثر القراء لكنها تحتاج الى رياضة وتأن لحقتها وسرعة اللسان اليها نعم لا يمكن الروم فى المنصوب المنون لظهور حركته بتامها لاجل الالف بدل التنوين (قوله الافياح حركته ضمة) أى سواء كانت اعرابية نحو واياك استعين أو بنائية نحو من قبل والغرض به الفرق بين الساكن اصاله والمسكن للوقف وكذا الروم الا أن

هذا قاض وممرت بقاض ويجوز الوقف عليه بأثبت الياء كقراءة ابن كثير ولكل قوم هادى فان كان المنقوص محذوف العين كمراسم فاعل من أرى أو الفاء كيف علمنا يوقف عليه الاثبات الياء فتقول هذا مرى وهذا بفى واليه أشار بقوله وفى * نحو مصر لزوم رد اليا اقفى وان كان المنقوص غير منون فان كان منصوبا ثبتت ياءه سا كنة نحو رأيت القاضى وان كان صرفوعا أو مجرورا جاز اثبات الياء وحذفها والاثبات أجدود نحو هذا القاضى وممرت بالقاضى (ص)

وغيرها التأنيث من محرك سكنه أو وقف رائم التحرك أو اسم الضمة أو وقف مضعفا مالىس همزا أو عيلا ان قفا

محركا وحركات انقلا لساكن تحريكه ان يحظلا

(ش) اذا اريد الوقف على الاسم المتحرك الآخر

فلا يخلو آخره من أن يكون هاء التأنيث أو غيرها

فان كان هاء التأنيث وجب الوقف عليها بالسكون كقولك فى هذه فاطمة أقبلت هذه فاطمة وان كان آخره غير هاء التأنيث فى الوقف عليه حسب أوجه التسكين والروم والاشمام والتضعيف والنقل فالروم عبارة عن الاشارة للحركة بصوت خفى والاشمام عبارة عن ضم الشفتين بعد تسكين الحرف الاخير ولا يكون الافياح حركته ضمة وشرط الوقف بالتضعيف

الفرق

ان لا يكون الآخر همزة مكشوفة ولا معتلا كفتى وأن يلى حركة كالجمل فتقول في الوقف عليه الجمل بتشديد اللام فان كان ما قبل الاخير سا كذا امتنع التضعيف كالجمل والوقف بالنقل عبارة عن تسكين الحرف الاخير ونقل حركته الى الحرف الذى قبله وشرطه ان يكون ما قبل الآخر سا كافا بلا حركة نحو هذا الضرب ورأيت الضرب وممرت بالضرب فان كان ما قبل الآخر محر كالم بوقف عليه بالنقل كجعفر وكذا ان كان سا كذا لا يقبل الحركة كالالف نحو باب وانسان (ص) ونقل فتحة من سوى المهموز لا * براه بصري وكوف نقلا (ش) مذهب الكوفيين انه يجوز الوقف بالنقل سواء كانت الحركة فتحة أو ضمة أو كسرة سواء (١٧٧) كان الآخر مهموزا أو غير مهموز فتقول

عندهم هذا الضرب ورأيت

الضرب وممرت بالضرب

في الوقف على الضرب وهذا

الردء ورأيت الردء وممرت

بالردء في الوقف على الردء

ومذهب البصريين أنه

لا يجوز النقل اذا كانت

الحركة فتحة الا اذا كان

الآخر مهموزا فيجوز

عندهم رأيت الردء يتمتع

الضرب ومذهب الكوفيين

أولى لانهم نقلوه عن العرب

(ص)

والنقل ان يعدم نظير يتمتع

وذلك في المهموز ليس يتمتع

(ش) يعنى انه تى أدي

النقل الى ان يصير الكلمة

على بناء غير موجود في

كلامهم امتنع ذلك الان

كان الآخر همزة فيجوز

فعلى هذا يتمتع هذا العلم

الوقف على العلم لان فعلا

مفقود في كلامه ويجوز هذا

الردء لان الآخر همزة (ص)

في الوقف تا تأ ثبت الاسم

ها جعل

ان لم يكن بسا كن صح وصل

وقل ذاتي جمع تصحيح وما

الفرق به اتم لانه يدركه الاعشى والبصير لما فيه من الصوت الخفى والاشهاد لا يدركه الا البصير (قوله ان لا يكون الآخر همزة) أى لثقلها كالمعتل فلا تزداد بالتضعيف نقلا (قوله كفتى) لاولى حذفه لان الكلام فى متحرك الآخر يثلى رأيت القاضى وقضى الامر وقضى الرجل بضم الصاد أى صار قاضيا (قوله وان يلى حركة) أى لثلاثي تمتع ثلاث سواء كن المدغم وهو المزدل بالتضعيف وما قبله وما بعده والغرض من التضعيف بيان أن الآخر محرك فى الأصل ولما يتمتع تضعيف المذون المنصوب لظهور حركته بنهاية فهو شرط آخر (قوله ونقل حركته) أى الاعرابية فقط فلا تنقل حركة البناء مكن قبل وأمس والغرض به بيان الحركة والتخاخص من السكونين ونعم لم يجب لان التقاء الساكنين جائز فى الوقف (قوله لم يوقف عليه بالنقل) لان المحرك لا يقبل حركة غير وادغة نظم النقل اليه أيضا كقوله من يامر بالخير فيها قصده * تحمد مساعيه ويعلم رشده فنقل ضمة الطاء الى دال قصده بعد سب فتحتها (قوله كالالف) أى وأختها كقنديل وعصفور وزيد وثوب وكذا المدغم كجد وعم فلا تنقل فى ذلك كله لتغير الحركة فى الالف والمدغم ونعبر هانى الباقي بشرط أيضا صحة المنقول منه فلا تنقل فى دلو وظى وأن لا يؤدى الى عدم النظير كاسماتى (قوله على الردء) أى بكسر الراء وسكون الدال آخر همزة أى المدين فى المهمات ومنه قوله تعالى فأرسله معى رداً يصدقنى أما الرداء بالمد وهو الثوب المعلوم فلا تنقل فيه اتفاقا لان ما قبل الآخر لا يقبل الحركة (قوله اذا كانت الحركة فتحة) أى لما يلزم على النقل من حذف ألف التنوين فى المذون وحمل غير عليه وانما اغتفر ذلك فى الهمزة لثقلها واذا سكنت مع سكون ما قبلها زادت ثقلا فتخلص منه بالنقل وان لم عليه ما ذكر تسهلا للنطق بها فيجوز رأيت رداً بالنقل وان لم يثلى الشارح الا لغير المذون والحاصل ان نقل الضمة والكسرة من المهموز وغيره متفق عليه وكذا فتحة المهموز وأما فتح غير عند الكوفيين فقط (قوله لان فعلا) أى بكسر فضم مفقود أى اتفاقا وأما كسبه فنادر فى الاسماء وقيل مفقود فلا تنقل فى أثبت بقفل لخروجه لذلك (قوله ويجوز هذا الردء) أى بنقل ضمة الهمزة الى الدال وان أدى الى عدم النظير لثقل الهمزة (قوله فى الوقف) يتعلق بمجعل الواقع خبرا عن تاوها مفعوله الثانى والاوّل ضمير التاء (قوله وان كان غير ذلك) أى بان كان متحركا كفاطمة أو سا كذا معتلا وهو خصوص الالف كفتاة كلفهم من تمثيل الشارح (قوله وقف بها السكت) أى توصل الى بقاء الحركة وقفا كما توصل بهمزة الوصل الى بقاء السكون ابتداء وسميت هاء السكت لانه يسكت عليها ومواضع اطرادها ثلاثة الفعل المعتل المحذوف الآخر وما استفهامية والمبنى على حركة لازمة وكها فى المثنى (قوله بحذف آخر) أى فقط كاعط أو مع حذف الفاء كامر أو العين كامر (قوله بحزوما) حال من يع وأصله يوعى حذف لانه للحجازم وقاؤه وهى الواو لوقوعها بين عدوتها الياء والكسرة وأصل ع اوعى حذف الياء للبناء والواو حلا على المضارع حذف همزة الوصل للاستغناء عنها ومثلها مافه ولم يفه من الوفاء وه بمعنى عد ولم ياه ونحوهما من كل فعل

(٢٣ - خضري) ثانى

ضاهى وغير ذين بالعكس انتهى (ش) اذا وقف على ما فيه تاء التأنيث فان كان فعلا وقف عليه بالتاء نحو هند قامت وان كان اسما فان كان مفردا فلا يخلو ما ان يكون ما قبلها سا كذا صحيحا أو لا فان كان ما قبلها سا كذا صحيحا وقف عليه بالتاء نحو بنت وأخت وان كان غير ذلك وقف عليه بالياء نحو فاطمة وحزرة وفتاة وان كان جعلا أو شبهه وقف عليه بالتاء نحو هندات وهيات وقل الوقف على المفرد بالتاء نحو فاطمة وعلى جمع التصحيح وشبهه بالياء نحو هنداه وهيات (ص) وقف بها السكت على الفعل المعل * بحذف آخر كاعط من سأل وليس حتما فى سوى ما كمر أو * كيع بحزوما فراع ما رعو (ش) يجوز الوقف بها السكت على فعل حذف آخره

قد بقي على حرف واحد
أو حرفين أحدهما زائد
فالاول كقولك في ع وق
عه وقه والثاني كقولك في
لم يع ولم يق لم يعه ولم يقه
(ص)

وما في الاستفهام ان جرت
حذف

ألفها وأولها الهاء ان تقف
وليس حتما في سـ وى
ما انخفضا

باسم كقولك اقتضاء
م اقتضى

(ش) اذا دخل على

ما الاستفهامية جاز وجب
حذف ألفها نحو عم تسأل

وهم جئتوا اقتضاء م اقتضى
زيد واذا وقف عليها بهاء

دخول الجار فاما أن يكون
الجار لها حرفا أو اسما فان

كان حرفا جاز الحاق هاء
السكت بنحو عمه وفيه وان

كان اسما وجب الحاقها بنحو
اقتضاء م وجي عمه (ص)

ووصل ذى الهاء أجز بكل ما
حرك تحريك بناء لزم

ووصلها بغير تحريك بناء
أدبم شد في المدام استحسن

(ش) يجوز الوقف بهاء
السكت على كل متحرك

بحركة بناء لازمة لا تشبه
حركة اعراب كقولك في

كيف كيفه ولا يوقف بها
على ما حركته اعرابية نحو

جاء زيد ولا على ما حركته
مشبهة بالحركة الاعرابية

مشبهة بالحركة الاعرابية كحركة الفعل الماضي ولا على ما حركته البنائية غير لازمة

فيهما

حذف فاؤه ولا هو بقيت عينه وأما ما راعى فالباقى منه الفاء فقط وأصله ارأى ولم يرأى كيرعى حذف الهجزة
بعد نقل حركتها للراء فحذفت همزة الوصل للاغتناء عنها والالف الاخيرة للجزم أو البناء وبقيت الفاء
وهي الراء وفي الساماني على المعنى ان نحو هذه الافعال مما بقي على حرف واحد يكتب بهاء السكت مطلقا
لكن لا ينطق بها الا في الوقف فحذفها وصلا عما هو في اللفظ لا الخط (قوله للجزم أو الوقف) المراد بالوقف
هنا البناء في فعل الامر ولو عبر به لكان أولى (قوله أو حرفين أحدهما زائد) أى فتجب فيه الهاء
لبقائه على أصل واحد كذا قال المصنف ورده الموضح باجتماع المسلمين على ترك الهاء في الوقف على لم أك
ومن يتق والقراءة الصحيحة وان كانت سبغة متبعة لا تخالف العربية ولا تأتي على ما تنعنه لا يقال كلام
المصنف في المعتل وأك صحيح لانه علل الوجوب بالبقاء على أصل واحد وأك كذلك نعم يرد على الموضح
انه وافق المصنف في باب كان من شرح القطر فريد عليه ما ذكر ويرد على المصنف أيضا ان الهاء لا تجب في
ما الجبرورة بحرف لصيرورته كجزمها كاسيأتى وكون حرف المضارعة كالجزء أقوى فهلا قيل في فيه أيضا
بالجواز (قوله وليس حتما الخ) أى وليس ايلاؤها الهاء حتما الخ فاسم ليس ضمير المصدر المأخوذ من
أولها لا المأخوذ من حذف لان الحذف واجب مطلقا كما مثله الشارح أولا وجوز الشاطبي اثبات الالف مع
جرها بالاسم ونقله عن سيديويه وحكاها الاخفش لغة في الحرف أيضا وعليها قراءة عماليق ساعلون وقول حسان
على ما قام يشتمنى اشيم * كتحزير يترغم في رماذ

(قوله اقتضاء) بالمد مع كسر التاء مفعول مطلق قدم على عامله وجوز بالاضافته لواجب التصدير واقتضى
الثاني فعل ماض أى اقتضى أى اقتضاء (قوله وجب حذف ألفها) أى فرقا بينها وبين الشرطية والموصولة
ولم يعكس لان كلام من هـ ذين مع ما بعده كاسم واحد فصارت ألفها وسطا والحذف بالا واخر أليق وشرط
الحذف أن لا تترك مع ذاوا الامتناع نحو لماذا نأومنى كافى الاشمونى أى يصير ورتهما كلمة واحدة للاستفهام
فما جزم كلمة لا كلمة تامة فان جعلت ذان الزائدة على القول بزيادة الاسماء والاستفهام بما وحدها حذفت الالف
لان ألفها حينئذ آخر كما صرى الموصول وينبغي أن يكون مثل ذلك جعل ذان اشارة مبتدأ مؤخر او ما خبرا
معه ما حذف ألفها الماذ كرفق تدبر (قوله جاز الحاق الهاء) أى لكون الحرف منها كالجزء فكأنها على
حرفين جاز الوقف عليها بدون الهاء وان كان اثباتها وجود قياسا لتكون الهاء عوضا عن ألفها المحذوفة
وأكثر استعمالا وانما وقف أكثر القراء بحذفها اتباعا للرسم فيسكن الميم أم المضاف فستقل بمعناه فهي
معه في تقدير الانفصال منه فتجب فيها الهاء لكونها على حرف واحد وهو لا يوقف عليه (قوله ووصلها
بغير الخ) في نسخ الاقتضاء على هذا البيت وعليه اشرح الاشمونى وفي أخرى زيادة بيت قبله وهو
ووصل ذى الهاء أجز بكل ما حرك تحريك بناء لزم

فقوله ووصلها الخ تفصيل لاجمال هذا (قوله بغير تحريك بنا أدبم) يصدق بتحريك البناء غير
الدائم كما مثله الشارح وبتحريك غير البناء أصلا بان تكون الحركة اعرابية كجاء زيد أو اعرابا ولا بناء
كنون المثني والجمع فقتضاء ان وصل الهاء بجميع ذلك شاذ وهو مسلم في الاول فقط أما الثاني فلا تلحقه
أصلا والثالث تلحقه بلاشك وذا كالزيدانه والزيدونه كالألمع وبجواب بان سيديويه حكى أعطنى أيضه
بلحق الهاء للعرب شذوذا ولا نسلم ان حركة نون المثني والجمع ليست اعرابا ولا بناء بل هي بناء لازم
فتدبر وان سلب النفي المستفاد من غير على القيد فقط وهو أدبم يصدق الابالاول وكأنه قال ووصلها
بتحريك بناء غير مدام شذ (قوله في المدام استحسن) فيه قيد ملحوظ أشار اليه الشارح أى المدام
غير الشبيهة بالاعراب فخرج الماضي فلا تلحقه الهاء عند سيديويه والجمهور واختاره المصنف لان حركته
وان كانت بناء لازمة تشبه اعراب من حيث انه يشبه المضارع المعرب في وقوعه صفوة وصلة وخبر او حالا كما صر
والهاء تمنع في المعرب لان عامله يغنى عنها في الدلالة على الحركة فكذلك في شبهه ولئلا يتوهم كونها ضميرا

فيهما (قوله نحو قبل الخ) أي من كل ما عرض بناؤه وكان له حالة يعرب فيها خمسة عشر (قوله من علمه) أي في قوله

يارب يوم لي لا أظله * أرمض من تحت وأضحى من علمه

أي لا أظلم فيه وأرمض وأضحى مضارعان مجهولان من رمضت رجله احترقت بحر الرضاء وهي الأرض الحارة من الشمس ومن ضحيت للشمس بالسكسر والفتح إذا برزت طامة كشوفاً له ذكر يا وفيه ان رمرض وضحي بهذا المعنى لازمان فكيف يفتيان للفعول مع كون النائب ليس ظرفاً ولا مصدر فالظاهر بناؤه ما للفاعل صبان ولو بنى الأول للجهرول على معنى بحر قنق حوال الشمس لكان له وجه فضمنة على بناء عارضة كقبول وبعد كما مر في الإضافة ولحقته الهاء شذوذاً (قوله لم يتسنه) أي بناء على أنه من السنة واحدة السنين وإن لامها واو فالأصل يتسنو فقلت الواو ألفاً وحذف للجازم فلحقته الهاء وقففاً وأجرى الوصل مجراه وكذا على أنه من الحاء السنون وأصله يتسن ثلاث نونات أبدلت الثالثة ألفاً فالتوالي الأمثال كتظني وتقضي في تظان وتقضض أي سقط أماً على قول الجواز بين ان لام السنة هاء فيتسنه مجزوم بسكون الهاء ولا شاهد فيه والفاعل على الجميع ضمير الطعام والشراب وأفرده لانهما كجنس واحد ومعنى لم يتسنه لم يتغير بمرور الزمان قيل كان طعامه تبنياً وعنباً وشرابه عصيراً أولبنا ولما انتبه بعد المائة سنة وجدده على حاله لم يتغير وأتى الشارح بقوله وانظر إشارة إلى أن القلة انما هي في الوصل أماً في الوقف فكثيرة اتفاقاً (قوله مثل الحر يق الخ) في نسخ قبله لقد خشيت أن أرى جدياً يشاء الباء للوقف وهو ضرورة في هذا فقط لما مر أن شرط التضعيف أن لا يكون الاسم منصوباً بمنزلة ما تصحش فيه النار بسرعة والله أعلم (الامالة)

تسمى الكسرة والبطح والاضجاع لانها اصطلاحات تميز الفتحة نحو الكسرة والالف نحو الباء كما في الشرح فكانت بطحتها أي رميتها وأضعفتها الياء والغرض الأصلي منها تناسب الاصوات وتقايرها لان النطق بالياء والكسرة مستقل منعجرو بالفتحة والالف متصعد مستعمل وبالألمالة نصير من نط واحسد في التسفل والانحدار وقد ترد للثنائية على أصل أو غيرهم وحكمها الجواز فكل عمل يجوز تركه امالته والاسباب الآتية انما هي للجواز ومحملها الاسماء المتمكنة والافعال غالباً كما سيأتي وأصحها تيم ومن جاورهم وأما الجوازون فلا يعلون الا في مواضع قليلة وسببها الغلط ومعنوي فالاول الباء والكسرة الظاهرتان والثاني الدلالة على بقاء كسرة ورمي وكسرة تخاف وسيأتي موانعها وموانع موانعها وجملة ما ذكره المتن من أسباب امالة الالف ستة انقلاباً عن الياء ورجوعها اليها وكونها تبدل عين ما يؤل إلى فلت ووقوع بقاء قبلها ومثله بعدها وكسرها ما قبلها أو بعدها والتناسب وكلها ترجع إلى الياء والكسرة الظاهرتين أو المقدرين (قوله في طرف) أي طرف اسم كرمي أو فعل كرمي أما الالف المبدلة من الياء في غير الطرف ففيها تفصيل فان كانت عين فعل كبدان أميت أو عين اسم ككتاب وعاب لم تمل عند سيبويه كاسيأتي وأما المبدلة من الواو في الطرف فلا تمل مطلقاً وفي غيره فيها تفصيل يأتي (قوله خلف) نصب على الحالية من الياء أو على انه خبر الواقع على تأويله بالصائر وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ومنه متعلق بخلف (قوله دون من يد) مصدر ميمي بمعنى الزيادة ودون متعلق بالواقع أو بخلف (قوله ما لماعدا) ما مبتدأ مؤخر على حذف مضاف خبر لما تليه والهاء مفعول لعدم أي حكم ما عدم الهاء في الامالة ثابت لما تليه (قوله عبارة عن أن ينحى الخ) اعترض بأنه لا يشمل ما إذا لم يكن بعد الفتحة ألف كنعمة وشجرة فالاول قول الاشعري في ما لا ينحى هاشم هي أن تذهب بالفتحة نحو الكسرة فتتم الالف نحو الياء ان كان بعدها ألف وقد يقال قول الشارح وبالألف نحو الياء ليس من تمة ما قبله بل هو نوع آخر وهو المشار إليه بقول الاشعري ان كان بعدها ألف فلم يخرج من كلامه شيء غاية الامر انما كتفي في النوع الثاني بذكر الالف لان الامالة

نحو قبل وبعد والمنادي المفرد نحو يازيد ويارجل واسم لا التي لنفي الجنس نحو لارجل وشذ وصلها بما حركته البنائية غير لازمة كقولهم في من علم من علمه واستحسن الحاقها بما حركته: أملاً لازمة (ص) وربما أهمل لفظ الوصل ما للوقف ثراً وفشاً منتظماً (ش) قد يعطى الوصل حكم الوقف وذلك كثير في النظم قليل في النثر ومنه في النثر قوله تعالى لم يتسنه وانظر ومن النظم قوله

مثل الحر يق وافق القصيبا
فضعف الباء وهي موصولة
بحرف الاطلاق وهو الالف (ص)

(الامالة)

الالف المبدل من ياق طرفي
أمل كذا الواقع منه الياء
خلف

دون من يد أو شذوذ ولما
تأمله التأنيت ما لماعدا
(ش) الامالة عبارة عن
ان ينحى بالفتحة نحو
الكسرة وبالألف نحو الياء
وتعال الالف اذا كانت طرفاً

بدلامن باء أو صائرة إلى الياء دون زيادة أو شذوذ فالأول كالقوى ومضى والثاني كالف مملهى فانها تصير باء في التثنية نحو مملهان واحتر
بقوله دون مزيد أو شذوذ فمما تصير باء (١٨٠) بسبب زيادة الياء التصغير نحو قفى أو في لغة شاذة كقول هذيل في قفا

إذا أضيف إلى ياء المتكلم
قفى وأشار بقوله * ولم يأنه
ها ثلثاً نيت ما لها عندما
إلى أن الألف التي وجد فيها
سبب الإمالة تمال وان وليتها
هاء التأنيت كفتاة (ص)
وهكذا بدل عين الفعل إن
يؤول إلى فلت كقاضى خف
ودن

(ش) أى كإعمال الألف
المتطرفة كما سبق تمال
الألف الواقعة بدلامن
عين فعل يصير عند اسناده
إلى تاء الضمير على وزن
فلت بكسر الفاء سواء
كانت العين واول تخاف
أوباء كباع ودان فيجوز
إمالتها كقولك خفت
ودنت وبت فلت كان
الفعل يصير عند اسناده
إلى التاء على وزن فلت
بضم الفاء امتنعت الإمالة
نحو قال وجال فلا تملاها
كقولك قلت وجبت (ص)
كذلك نال الياء والفعل
اغتر

بحرف أو مع ها كجبرها
أدر
(ش) أى كذلك تمال
الألف الواقعة بعد الياء
متصلة بها نحو بيان أو
منفصلة بحرف نحو يسار
أو بحرفين أحدهما هاء

الألف لازمة لإمالة الفتحة (قوله بدلامن ياء) سبب أول وصير ورتها للياء ثان ودون زيادة الخ قد بدى
الثانى فقط (قوله كالف مملهى) أى من كل ألف متطرفة زائدة على الثلاثة أو ألف تأنيت مقصورة كجلى
وسكرى (قوله فانها تصير ياء الخ) أى فتشبه المنقلبة عن الياء (قوله نحو قفى) بضم ففتح وأصله قفىو
اجتمعت الواو والياء الخ ويقال فى تكسيره قفى بكسرتين وأصله قفوو وكفلوس قلبت الواو الأخيرة ياء
كراهة توالى واوین فان قلبت الأولى ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء وأدغمت ثم كسرت الفاء للمناسبة
والقاف للاتباع نصريح (قوله قفى) بفتح حتين مع شد الياء وأصله قفاى بتشخيف الياء وهى اللغة الشهيرة
فقلب الألف ياء وأدغمت كما مر فى قوله * وعن هذيل انقلابها ياء حسن * وعلم بذلك أن نحو قفا وعصامن
الاسم الثلاثى الواوى لا يعال لان ألفه لا تعود للياء إلا فى شذوذ أو بزيادة شئ ليس فى تقدير الانفصال بخلاف
ألف مملهى فانها وان عادت للياء بسبب زيادة التثنية والجمع لكن بازاء فى تقدير الانفصال وشذامالة الكسبا
بالكسر وهى الكناسة من كبوت البيت أى كنسته ولا يقال هى لأجل الكسر لانه لا يؤثر فى المنقلبة عن
واو ولا يرد أن إمالة الراء مع انه واوى من رباير بوأى زاد قياسية لأجل الكسر كما صرح به شيخ الاسلام فى
شرح الشافعية لان كسر الراء له قوة فى الإمالة بخلاف كسر غيرها (قوله وهكذا بدل عين الخ) هذاهو
السبب الثالث وهو من المعنوى كالثانى (قوله إن يؤل) مضارع آل يؤل بمعنى يرجع مجزوم بان (قوله من
عين فعل) خرج بدل عين الاسم فلا تمال مطلقا عند سيبويه سواء كانت بدلامن أو كسرا وقاع وباب
ودار وان رجعت للياء فى قيعان وتيجان لان العود للياء الساكنة لا يؤثر بل إلى المفتوحة أو عن ياء كتاب
من العيب وناب بالنون وجعه أنياب لسكر الثانية أميلت شذوذاً وقيل قياساً (قوله كقولك خفت)
الأصل خوفت نقلت كسرة الواو إلى الخاء وحذفت لالتقاءها ساكنة مع الفاء المسكنة لأجل تاء الضمير
وأصل دنت ديت بالفتح فالما أن بقدر نحو ياء إلى باب فعل بالكسر ويفعل مامر كما هو مذهب كثير من
النحويين وأما أن تقلب الياء ألفاً لالتجر كها وانفتاح ما قبلها ثم تحذف للساكنين ويحذف كسر الدال
ليدل على أن العين المحذوفة ياء (قوله قلت) أصله قلت بالفتح نقل إلى باب فعل بالضم ثم نقلت ضمة العين
للفاء وحذفت للساكنين أو يقال قلبت الواو ألفاً وحذفت للساكنين واجتلب ضم الفاء ليبدل على أن
العين واو ظاهر مامر والحاصل أن الألف التى هى عين الفعل إن كانت عن ياء مفتوحة كدان أو مكسورة
كهاب أو عن واو مكسورة كخاف أميلت بخلافها عن واو مفتوحة كقال أو مضمومة كطال فلا تمال
ولا تكون عن ياء مضمومة كما نقله الصبان عن شيخه السيد وسيأتى فى التصريف أن باب فعل بالضم لم
يات بآى العين إلا فى هوى حسنت هبته (قوله كذلك نال الياء) هو السبب الرابع (قوله أومعها)
عطف على مقدر أى بحرف واحد أومعها (قوله الواقعة بعد الياء) مثله الواقعة قبلها متصلة بها كبايعته
أو مفصلة بحرف فقط كشاهين بفتح الهاء ما بكسرها فقيه سببان الكسر والياء (قوله بيان) أى
بتخفيف الياء أو أقوى منه إمالة كيال ويباع بشدها لتكرار السبب وإمالة نحو شبان أقوى من حيوان
لان تسفل الياء الساكنة أظهر من المتحركة (قوله أحدهما هاء) أى سواء تأخرت الهاء كما مثله أو
تقدمت كجاء شويتهاك وهو الظاهر لما سياتى أن فصل الهاء كالأفصل فشويتهاك مسا لشببان لعدم
اعتبار الهاء وضم ما قبل الهاء المتأخرة يمنع الإمالة كهنأجيهما قال سم والظاهر أن مثله ضم الهاء نفسها
المتقدمة كهنأشويتهنا تصغير شاه بمعنى سلطان فى لغة الجهم فالجهم لا يشترط لتأثير الياء أن لا يفصل من
الألف بأكثر من حرفين ولا بحرفين ليس أحدهما هاء ولا بضمة فتأمل (قوله كذلك مالخ) أى
كالسابق فى جواز الإمالة ما أى الألف التى يليها كسر أو تلى هى حوفاً لا كسراً فالضمير فى يليه وبلى راجع

لما

نحو أدر جيبها فإن لم يكن أحدهما هاء امتنعت الإمالة بعد الألف من الياء نحو بيننا والله أعلم (ص)
كذلك ما يليه كسر أو يلى * نال كسر أو يكون قدولى

كسر أو فصل الحاء كالألف بعد * فدرهماك من يلهل يصد (ش) أي كذا كمال الالف اذا وليتها كسرة نحو عالم أو وقعت بعد سخر في كسرة نحو كتاب أو بعد حرفين وليا كسرة أحدهما ساكن نحو شمال أو كلاهما متحرك ولكن أحدهما نحو يريد أن يضر بها وكذا يمال ما فصل فيه الحاء بين الحرفين اللذين وقعا بعد الكسرة أو طامسا كن نحو هذان درهمك والله أعلم (ص)
وحرف الاستعلاء يكف مظهرا * من كسر أو ياء وكذا تكفرا (١٨١) ان كان ما يكف بعد متصل *

و بعد حرف أو بحرفين فصل
كذا اذا قدم ما لم يكسر
أو يسكن اثر الكسر
كالطواع مر

(ش) حروف الاستعلاء
سبعة وهي الحاء والصاد
والضاد والطاء والظاء والغين
والقاف وكل واحد منها
يمنع الامالة اذا كان سببها
كسرة ظاهرة أو ياء
موجودة ووقع بعد الالف
متصلها كساخط وحاصل
أو مقصولا بحرف كنافخ
وناعق أو حرفين كناشيط
وموائيق وحكم حرف
الاستعلاء في منع الامالة
يعطى للسراء التي ليست
مكسورة وهي المضمومة
نحو هذا عذار والمفتوحة
نحو هذان عذار بخلاف
المكسورة على ما سيأتي
ان شاء الله تعالى وأشار
بقوله كذا اذا قدم البيت
الى أن حرف الاستعلاء
المتقدم يكف سبب الامالة
مالم يكن مكسورا أو ساكنا
اثر كسرة فلا يمال نحو صالح
وظالم وقائل ويمال نحو طاب
وغلاب واصلاح (ص)

لما أو ما ضمير ولي فلستكون وهذا سبب خامس (قوله كذا فصل) أي خلفها فلم تعد حاجزا (قوله فدرهماك الخ) ذكر ابن الحاجب ان امالة مثله شاذة لان أقل درجات الحرف الساكن مع الهاء ان ينزلا منزلة حرف متحرك ليس هاء ولا امالة مع الفصل يتمحركين اه نصريح (قوله بعد حرف يلى كسرة) ولا يمكن أن الالف نفسها تلى كسرة لانها تطلب فتح ما قبلها أبدا (قوله شمالا) بكسر المجمة النافذة الخفيفة (قوله ولكن أحدهما هاء) أي غير مضموم ما قبلها فلا يمال نحو ويضر بها كما مر مثله في الياء ويظهر هنا أيضا ان ضم الهاء المتقدمة نفسها مانع نظير ما بحثه سم هناك كهو يذهبنا (قوله وحرف الاستعلاء الخ) لما فرغ من ذكر الغالب من أسباب امالة الالف شرع يذكر مواضعها وانما أخذ ذكر التناسب لندوره ولعل هذه المواضع لا تجرى فيه كايها منه ضيقه (قوله يكف مظهرا) فيه حذف مضاف وموصوف أي يمنع تأثير سبب مظهر من أسباب الامالة ومن كسر أو ياء بيان لمظهر نخرج به السبب الخفي من الكسر والياء غير الظاهرين فانه لا يمنع ما ذكره لا يفتي ما يدل عليه فتجوز الامالة في نحو قاض اذا وقف عليه بالسكون ونحو قاض بشد المهمة مما سبب الامالة فيه كسرة بعد الالف سقطت للوقوف أو الادغام وفي نحو خاف وطاب وبني مما سبب امالته الدلالة على كسر أو ياء منويين (قوله وكذا تكفرا) تكف مضارع كفورا بالقصر فاعله أي وكذا تمنع الرأ غير المكسورة تأثير سبب الامالة الظاهر عند الجهور وبعضهم يعيل ولا يلتفت اليها كافي اطمع اما الرأ المكسورة فسيأتي أنها تمنع المانع (قوله ان كان ما يكف) بفتح الياء مبنيًا للفعل وقوله بعد بالضم أي بعد الالف الممالاة وهو حال من ماو متصل خبر كان (قوله كذا اذا قدم) أي ما يكف وهو المانع على الالف وقوله كالطواع بكسر الميم بمعنى المطيع أي الطائع مفعول مربي كسر الميم أمر من ماره غيره أي أنا بالطعام ومنه قوله تعالى ونير أهلنا أو بمعنى أعطاه مطلقا قال الشاطبي وهو أشهر (قوله أو ياء موجودة) هذا ما ذكره في التسهيل والكافية ونوزع بانه غير معروف في الياء بل انما يمنع مع الكسرة فقط كما قاله أبو حيان فالظاهر جواز امالة نحو طغيان وصيدور يان ونحو بياض وهذه ابيارك مما تقدم فيه المانع أو تأخر (قوله يعطى للرأ) أي لانها حرف تكرر فاشبهت المستعلية في استعلاء النطق بها الى الحك فنعت امالة الالف للنسبة (قوله الى أن حرف الاستعلاء المتقدم) أي وكذا الرأ المتقدمة تمنع الامالة في نحو راشد لاقى نحو رجال لكسرها ولا في ارشاد لسكونها بعد الكسر (قوله وكف مستعمل) مبتدأ خبره يشكفورا بالقصر والتنوين عطف على مستعمل وزك تنوينه خطأ عند الشاطبي كما مر وسيأتي مزيد في الابدال (قوله غلبتهما الرأ المكسورة) لانها حرف تكرر فكانت بمنزلة حرفين مكسورين فقوت جانب الامالة وانما تغلبهما اذا تأخرت عن الالف والالف عن المانع كشالاه في نحو طارق اتأخر القاف عنها ولا في رباط لتقدمها على الالف ولذا لم يعمل أحدهم رباط الخيل لصعوبة التصعد بالمستعمل بعد تسفل الامالة بخلاف عكسه (قوله اذا انفصل الخ) المراد بانفصال السبب والمانع كونهما من كلمة أخرى وباتصالهما ضده فلا يمال الالف للياء في رأيت يدي سابورا لانفصالهما كذلك ولا يرد امالة ألف هاو نافي نحو

وكف مستعمل ورأيت يكف * بكسرا كغارا لا اجفو (ش) يعني انه اذا اجتمع حرف الاستعلاء والرأ التي ليست مكسورة مع الرأ المكسورة غلبتهما الرأ المكسورة وأميات الالف لاجلها فيمال نحو على أبصارهم ودارالقرار وفهم منه جواز امالة نحو حمارك لانه اذا كانت الالف عمال لاجل الرأ المكسورة مع وجود مقتضى لترك الامالة وهو حرف الاستعلاء والرأ التي ليست مكسورة فمالتهم مع علم المقتضى لتركها أولى وأحرى (ص)
(ش) اذا انفصل سبب الامالة لم يؤثر ولا عمل لسبب متصل * والكف قد يوجب ما يتصل

بخلاف سبب المنع فإنه قد يؤثر منفصلا فلا يقال أي قاسم بخلاف أي أحد (ص) وقد ما مالوالتناسب بلا داع سواء كعمادا وتلا (ش) قد تم الالف الخالية من سبب الامالة لمناسبة ألف قبلها مشتتة على سبب الامالة كامالة الالف الثانية من نحو عماد المناسبة الالف للمالة قبلها وامالة ألف تلا كذلك (ص)

ولا عمل مالم ينل تمكنا دون إسما غيرها وغيرنا (ش) الامالة من خواص الاسماء المتمكنة فلا يقال غير المتمكن الاسماء الاهاونا فانها بما لان قياسا طردا نحويريد أن يضربها وصرنا (ص)

والفتح قبل كسر راء في طرف أمل كالأيسر مل تكف السكف

كذا الذي تليه ها التأنث في

وقف اذا ما كان غير ألف (ش) أي تمال الفتحه قبل الراء المكسورة وصلا ووقف نحو بشررو لا يسرمل وكذا يقال ماويله ها التأنث من قيمة ونعمة (ص)

(التصريف) حرف وشبهه من الصرف يرى

وماسواهما بتصريف حوى (ش) التصريف صباره عن علم يبحث فيه عن أحكام

أدرجيتها وصرنا ولم يضربها ونظر الينامع انها في غير كلمة السبب لانها مستثناة كما أشار اليه المصنف بتحمله فيما صرنا بارجيتها وقال ابن غازي لا استثناء لان مثل ذلك يعد متصلا في كلمة واحدة (قوله بخلاف سبب المنع) أي لان عدم الامالة هو الاصل فيصاير اليه بادي سبب (قوله أي قاسم) بالثناة فوق وتبع الشارح في هذا التمثيل المصنف وولده وقد نظرفيه ابن هشام بان سبب الامالة فيه خفي وهو انقلاب ألف أي عن الياء فلا يؤثر فيه الممانع ولومع اتصاله والمثال الجيد مكتاب قاسم (قوله بخلاف أي أحد) أي فيمال لا اتصال سببه وهو الالف المبدا من ياء في طرف ولا فائدة لذكر أحد الا ببيان فاعل الفعل ولا توقف الامالة عليه لكن فيه ان السبب لا يقال له متصل أو منفصل الا اذا كان خارجا عن الالف الممالة كالياء والكسرة قبلها أو بعدها والسبب هنا قائم بنفس الالف (قوله لمناسبة ألف قبلها) أي اما في كلتها كعمادا أو في كلمة أخرى كتلا والاولى أن يقول لجأورة ألف عمالة لتشمل المتقدمة كعمادا والتأخرة كيتاحي فان أنفسه الاولى أميلت لمناسبة الثانية الراجعة الى الياء في التثنية ولان ألف تلا لم تمل لمناسبة ما بعدها وهو جلاها ويغشاها لا تقلبها عن الياء لما قبلها وهو ضحاها لانه واري ومقتضى ذلك ان تاليس فيه سبب غير التناسب وهو لا يأتى على قول سيبويه بمالة لام الفعل الثلاثي وان كان أصلها الواو كدعا وغزا وتلا رجوعها الياء في البناء للجحول ففيها سبب آخر بل على مذهب المبرد وجاعة من أن امالة نحو دعال غير التناسب فيبحة (قوله المتمكنة) أي ولوفى الاصل كاسم لا والمنادى وكان عليه أن يزيد والافعال لانه لا اشكال في امالة الماضي وان كان مبدا لكنه اكتفى عن ذكره هنا بذكره فيما صرنا (قوله الاسماء) منهذا الاشارية ومتى واتي ومن الحروف يلى ويافى الفداء ولا في قولهم امالا وكذا الجوارية عن قطرب ولا يعمل غير ذلك من الحروف الا اذا سمى به ووجد فيه سبب كحكي لانها تكون ألفها رابعة تعود للياء في التثنية بخلاف الى لصير ورتها بعد التسمية من الواري لكونه أكثر فتثنى على الوان بالواو واما المالة ونحوها في فواتح السور بناء على انها اسم للحروف وكذا بابا ونامن حروف التهجى فليسبب آخر غير ما سبق زاده به ضمهم وهو الفرق بين الاسم والحرف لكنها شاذة عن القياس ومثله الامالة لكثرة الاستعمال كامالة الناس رفعها ونصبها في جميع القرآن في رواية عن أبي عمرو والكسائي فان جو كانت قياسية لا كسر (قوله الاها) أي ضمير الغائية لا التثنية (قوله في طرف) صفة لاوليس قياسا بل غالب فقط ولذا تركه الشارح فان سيبويه ذكر امالة ففتح الطاء في رأيت خيط رياح وذكروا غير امالة ففتح العين في العرد والراء فيها ليست طرعا والعرد بفتح فكسر من قولهم عرد النبات اذا طاع (قوله كالأيسرمل) أي مل لا امر الايسر (قوله كذا الذي تليه ها الخ) هذا سبب ثان لامالة الفتحه لكنه خاص بالوقف وما قبله عام فالعنى كذا أمل الفتح الذي تليه ها التأنث الخ وحينئذ فلا وجه لاستثناء الالف لان الذي واقع على الفتح لانه هو الذي يعمل لا الحرف الذي قبل الطاء حتى تدخل فيه الالف لكنه ارجع ضمير كان الى ما تليه الطاء لا بقيد كونه فتحا لدفع توهم ان من أسباب امالة الالف وقوعها قبل الطاء كالفتحه ولو قال عطفا على ما قبلها وقبل ها التأنث أيضا ان تعف * ولا عمل لهذه الطاء الالف

اسكان أحسن (قوله عمال الفتحه الخ) أي سواء كانت في مستعمل كمن البقر أو راء كترى بشرر أو غيرهما كاحدى الكبر ولا يسرلكن بشرط أن لا تكون على ياء كمن الغير ولا بعد الراء المكسورة حرف استعلاء كمن الشرق فان تقدم المستعمل غلبته الراء ولذا أميل أولى الضرر (قوله قبل الراء المكسورة) أي فلا تمال الفتحه بعدها نحو موم وظهره انه لا بد من اتصالها لان القبلية تشعر به وليس على اطلاقه بل يغتفر الفصل بينهما بحرف مكسور او ساكن غير ياء فتعال فتحه الهمة والعين في صرنا مباشر وعمر و بخلاف فتحه الجيم في بجير كائن عليه سيبويه والتأ علم (التصريف)

بنية الكلمة العربية وما حروفها من اصالته وزيادة وصحة واسلال وشبه ذلك ولا يتعلق بالاسماء المتمكنة والأفعال فأما الحروف وشبهها فلا يتعلق لعلم التصريف بها (ص) وليس أدنى من ثلاثي يرى * (١٨٣) قابل نصر يف سوى ما غيرها

(ش) يعني انه لا يقبل التصريف من الأسماء والأفعال ما كان على حرف واحد أو على حرفين الا ان كان محذوفاً منه فأقل ما تبني عليه الاسماء المتمكنة والأفعال ثلاثة أحرف ثم قد يعرض لبعضها نقص كيد وقل وم الله وق زيد (ص) ومتتهى اسم خمس ان تجردا وان يزد فيه فما سبعة اعداد (ش) الاسم قسمان مزيد فيه ومجرد عن الزيادة فلما زيد فيه هو ما بعض حروفه ساقط في أصل الوضع وأكثر ما يبالغ الامم بالزيادة سبعة أحرف نحو احر نجم واشهيباب والمجرد عن الزيادة هو ما بعض حروفه ليس ساقطاً في أصل الوضع وهو ما ثلاثي كفلس ومارباي كجعفر واما خامسي وهو غايته كسفرجل (ص) وغير آخر الثلاثي افتتح وضم واكسر وزد نسكين ثانيه نعم (ش) العبرة في وزن الكلمة بما عدا الحرف الاخير منها وحيفتد فالاسم الثلاثي اما أن يكون مضموم الاول أو مكسوره أو مفتوحه وعلى كل من هذه التقادير اما أن يكون

أصله نصر رف براءين لان فعله صرف بشد الراء ويجب اشتغال المصدر على جميع حروف فعله أبدلت الثانية ياء من جنس حركة ما قبلها وخصت بذلك لان ثقل التكرار انما حصل بها وهكذا كل ما وازنه كتقديس وتكريم وتفضيل والتصريف لغة التغيير ومنه تصرف الرياح أي تغييرها واصطلاحاً يطلق على شيتين الاول تحويل الكلمة الى أبنية مختلفة لاختلاف المعاني كالصغير والتكسير واسمى الفاعل والمفعول أو التثنية والجمع وسوت عادتهم يذكرون هذا القسم مع علم الاعراب كفاعل الناظم وهو في الحقيقة من التصريف والآخر تغيير الكلمة عن أصل وضعها لغرض غير اختلاف المعاني كالالحاق والتخلص من السكونين ومن اجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون ويسمى هذا التغيير بالاعلال وهو المراد هنا وينحصر في ستة أشياء الحذف والزيادة والابدال والقلب والنقل والادغام فهذه كلها أنواع تحت الاعلال كما في الصبان وفي الشافية وشرح الغزي ان الاعلال خاص بتغيير حرف العلة بحذف أو قلب أو اسكان للتخفيف وما عدا ذلك ليس اعلالاً وقد يطلق التصريف على ما يعم الامرين معا (قوله بنية الكلمة) أي صيغتها التي حقها أن توضع عليها حالة الافراد وخرج به البحث عن أحوال أو آخرها حال التركيب فانه علم النحو وخرج بالمرية الجمعية فلا يدخلها التصريف (قوله وما حروفها) عطف تفسير على قوله أحكام بنية الكلمة (قوله وشبه ذلك) قيل كالاخفاء والادغام والاظهار اه وفيه ان الادغام من الاعلال كما مر من الصبان ومثله الاخفاء والاظهار من الصلحة الا ان تخص الصلحة والاعلال بغير ذلك أو يجري على ما مر عن الشافية (قوله والأفعال) أي المتصرفه فقط وهو فيها بطريق الاصاله لكثرة تميزها وظهور الاشتقاق فيها بخلاف الاسماء (قوله وشبهها) هو الاسماء المبنية والأفعال الجامدة كعسى وليس فانها تشبه الحرف في الجود (قوله فلا تعلق لعلم التصريف بها) أي بعينيه السابقين وأما صغير ذوالنبي وتثنيتهما والحذف من سوف وان وابدال اهل فساد (قوله وليس أدنى الخ) أي بذلك توضيحاً لمن لا يعرف ان الاقل من الثلاثة وضه اخص بالحرف وشبهه والاولى فليس بالتفريع وأدنى اسم ليس وجعله يرى بالبناء للجهول خبرها ونائب فاعله يعود على أدنى وهو مفعوله الاول وقابل مفعوله الثاني (قوله فأقل الخ) الغناء للتعليل (قوله ثلاثة أحرف) أي ليتبدأ بحرف ويوقف على آخره بفصل بينهما بآخر كراهتهم توالي المبدأ والنهاية مع تنافيهما حركة وسكوناً ولا يتكفي الفصل زائد لان شأنه أن يزول فوجوده كالعديم (قوله الله) أي عند من يجعله مختصراً من آمن الله في القسم (قوله من يذ فيه) هو اسم مفعول لله كحرف الجر معه وهو نائب فاعله فان لم يذكرا احتمل ذلك بتقدير ي وكونه اسم مكان بمعنى موضع الزيادة ذكره السمعاني في شرح العزاية (قوله احر نجم) مصدر احر نجمت الال اذا اجتمعت وهذا راى الاصول زيد فيه الألفان والنون (قوله واشهيباب) بمجتمعة فهاء فتحتية فوحدتين بينهما ألف مصدر اشهاب الفرس بشد الموحدة اذا صار اشهب والشبهة بياض غلب على السواد وهذا الثلاثي الاصول من شهب شهبية ز يذ فيه الألفان والياء التحتية واحدى الموحدين (قوله وهو غايته) ولوزاد على خمسة اتموهم أنه كلمتان كل كلمة ثلاثة أحرف (قوله العبرة في وزن الكلمة) أي في هيئة وزنها وهو شكل حروف الميزان وقوله بما عدا الحرف الاخير أي لانه على ما يقتضيه العامل فلا يختص بحركة (قوله نحو قفل الخ) رتب الامثلة على البدء بسكون الثاني فضمه فكسره ففتحته وكل منهما مع ضم الاول ثم مع كسره اما مع فتحته فبدأ بسكون الثاني ثم فتحته ثم ضمه ثم كسره ولو آخر فرس عن كبد لجرى على نسق واحد (قوله ودئل) بضم المهملة وكسر الهمزة قدوية كابن عرس سميت به قبيلة من كنانة منها أبو الأسود الدؤلي قال أحمد بن يحيى

مضموم الثاني أو مكسوره أو مفتوحه أو ساكنة فيخرج من هذه اثنا عشر بناءً حاصله من ضرب ثلاثة في أربعة وذلك نحو قفل وعنف ودئل وصرد ونحو علم

وحبك وإبل وعنب ونحو فاس وفرس وعندوكيد (ص) وفعل أهمل والعكس بقل * لقصد هم تخصيص فعل بفعل (ش) يعني ان من الأبنية الاثني عشر بذاتين أحدهما مهمل والآخر قليل فالأول ما كان على وزن فعل بكسر الأول وضم الثاني وهذا ابتداء من المصنف على عدم اثبات حبك والثاني ما كان على وزن فعل بضم الأول وكسر الثاني كيدل وانما قل في الامماء لأنهم قصدوا تخصيص هذا الوزن بفعل الم يسم فاعله كضرب وقتل (ص) وفتح وضم واكسر الثاني من * فعل ثلاثي وزد نحو ضمن ومنهأه أربع ان جردا * وان يزد فيه فاستاعدا (ش) لفعل ينقسم الى مجرد والى من يذ فيه كما انقسم الاسم الى ذلك وأكثر ما يكون عليه المجرد أربعة أحرف وأكثر ما ينتهي في الزيادة الى ستة وثلاثي (١٨٤) المجرد أربعة أوزان ثلاثة لفعل الفاعل وواحدة لفعل المفعول فالتالي لفعل الفاعل فعل

لأنهم أمما بوزنه غيره واستدرك عليه ثم بضم الراء وكسر الهززة اسم للاست ووعلى لغة في الوعل بفتح فكسر وهو التيس الجبلى فهذا البناء ليس بهممل خلافا لمن زعمه بل قليل (قوله وحبك) أى بكسر الحاء المهملة وضم الموحدة لغة في الحبك بضمين جمع حباك وهو الطريق في الرمل وتطابق على طرائق التجوم كقوله تعالى والسماء ذات الحجاب وعلى درج الحديد (قوله على عدم اثبات حبك) هو الصحيح وأما قراءة أبي السمال به فشاذة جدا وقيل لم تثبت ولا يصح كون كسر الحاء اتباعا لكسرة ذات لان ألبينهما حاجز حصين وان كانت ساكنة اذ هي كلمة مستقلة ومن ثم امتنع الاتباع في نحو ان الحكم وقول الروح بخلاف قول انظر واوان احكم والقول بأنهما من تداخل اللغتين بأن نطق القاري بكسر الحاء من لغة حبك بكسرتين ثم مال الى لغة الضميتين فضم الباء يلزمه عدم الضبط ورداءة التلاوة فلا يعتمد على ما سمع منه كافي شرح الكافية (قوله الى ستة) أى لان التصرف فيه أكثر من الاسم فلم يحتمل من الزيادة مثله (قوله أربعة أوزان) جرى على مذهب السكوفيين والمبرد من أن صيغة المجهول أصل ونقل عن سيديويه وأما عند البصريين ففرع عن صيغة المعلوم وهو الاظهر قليلا للثلاثي المجرد الاثلاثة أوزان أصول (قوله فعل) بفتح العين وقياس مضارعه يفعل بالكسر كضرب يضرب أو الضم كمنصر ينصر فيخير بينهما ما ذالم يشترأ أحدهما وشذ الفتح في أبي يأسى وسلى يسلى الا اذا كان حاقا العين أو اللام بقياسه الفتح كسأل يسأل ومنع يمنع ويتعين الكسر في بائي أحدهما كباع يبيع ويرى يرى والضم في واو يد كقال يقول ودعا يدعو (قوله وفعل بكسرها) وحق مضارعه الفتح كضرب يضرب وخاف يخاف وبقى يبقى وجاء الكسر في ألفاظ قليلة كورث يرث وومق يوقى (قوله وفعل بضمها) ولا يكون مضارعه الا بالضم ولا يتعدى الا بالضمين ولم يأت باي العين الا في هيؤاى حسنت هيئته اه أشموني أى لشغل الضم على الباء وانظر لم تقلب الياء ألفا كما قلبت الواو في طال مع ان أصله طول بالضم (قوله الامفتوحة) أى لوجوب نحو بكها للبدء بها والفتح أخف من غيره واللام مفتوحة أبدا البناء على الفتح وأما العين فتحرك بالثلاث حركات ولا تسكن بالاصالة لثلاثي يلقى ساكنان في نحو ضربت وأما نحو نعم وشهد بالسكون وقالوا بفتح غبر عن أصله للخفضة (قوله ثلاثة أوزان) ليست كلها أصولا بل المبني للفاعل فقط كما مر وانما يذكر الامر في الثلاثي المجرد لانه لا يكون الا مزيدا فيه كضرب وانصر واعلم أن اقصاعها كقم وبع وخف فلم يبق ثلاثيا في اللفظ (قوله ستة أوزان) أى تبعها السكوفيين والاختف في زيادة الأخيرة منها (قوله زرج) بزى فوحدة هو السحاب الرقيق أو الاحمر وهو من أسماء الذهب (قوله برثن) بوحدة فراء فثلاثة لامثناة كما صوبه يسن فنون وهو اسم لخشب الاسد (قوله عز بر) بهاء فزى فوحدة هراء من أسماء الاسد (قوله) جنح ببحم فبحمة فمهمة الجراد الاخضر الطويل الرجلين وقيل ذكر الجراد ومذهب البصريين أن هذا

بفتح العين كضرب وفعل بكسرها كضرب وفعل بضمها كضرب والذي لفعل المفعول فعل بضم الفاء وكسر العين كضمن ولا تسكون الفاء في المبني للفاعل الامفتوحة ولهذا قال المصنف وفتح وضم واكسر الثاني فجعل الثاني مثلثا وسكت عن الاول فلم أنه يكون على حالة واحدة وتلك الحالة هي الفتح وللرباعي المجرد ثلاثة أوزان واحد لفعل الفاعل كدحرج وواحد لفعل المفعول كدحرج وواحد لفعل الامر كدحرج وأما المزيد فيه فان كان ثلاثيا صار بالزيادة على أربعة أحرف كضارب أو على خمسة ككافطاق أو على ستة كاستخرج وان كان رباعيا صار بالزيادة على خمسة كدحرج أو على ستة كاحرنجم (ص)

لاسم مجرد رباع فعل وفعل وفعل

ومع فعل فعل وان علا * فتح فعل حوى فعلا كذا فعل وفعل وما * غير للزيد والنقص انتمى (ش) لاسم الرباعي البناء المجرد له ستة أوزان الأول فاعل بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه نحو جعفر الثاني فعل بكسر أوله وثالثه وسكون ثانيه نحو زرج الثالث فعل بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه نحو درهم وهجرع الرابع فعل بضم أوله وثالثه وسكون ثانيه نحو برثن الخامس فعل بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه نحو هنز بر السادس فعل بضم أوله وفتح ثالثه وسكون ثانيه نحو جنح وأشار بقوله وان علا الى الأبنية الخماسية وهي أربعة الأول فعل بفتح أوله وثانيه وسكون ثالثه وفتح رابعه نحو سفر جل الثاني فعل بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه وكسر رابعه نحو

بجمرش الثالث فعلى بضم أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعه نحو قد عمل الرابع فعلى بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه وسكون رابعه نحو قرطعب وأشار بقوله وما غير إلى أنه إذا جاء شيء على خلاف ما ذكر فهو إما ناقص وإما من يد فيه فالأول كيدودم والثاني كاستخراج واقتدار (ص) والحرف ان يلزم فاصل والذي * لا يلزم الزائد مثل نا احتذى (ش) الحرف الذى يلزم تصاريف الكلمة هو الحرف الاصلى والذي يسقط فى بعض تصاريف الكلمة هو الزائد نحو ضارب ومضروب (ص) (١٨٥) بضمن فعل قابل الأصول فى وزن وزائد بلفظه ا كتنفى

وضاعف اللام اذا أصل بقى كراء جعفر وقاف فستق (ش) اذا أريد وزن الكلمة قوبلت أصولها بالفاء والعين واللام فيقابل أولها بالفاء وثانيها بالعين وثالثها باللام فان بقى بعد هذه الثلاثة أصل عبر عنه باللام فاذا قيل ما وزن ضرب فقل فعلى وما وزن زيد فقل فعلى وما وزن جعفر فقل فعلى وما وزن فستق فقل فعلى وتكرر اللام على حسب الأصول فان كان فى الكلمة زائد عبر عنه بلفظه فاذا قيل ما وزن ضارب فقل فاعل وما وزن جوهر فقل فوعلى وما وزن مستخرج فقل مستعمل هذا ان لم يكن الزائد ضعفا حروف أصلى فان كان ضعفه عبر عنه بما يبر به عن ذلك الأصل وهو المراد بقوله (ص) وان يك الزائد ضعفا أصل فاجعله فى الوزن ما للأصل (ش) فتقول فى وزن اغدودن افعل وعلى فتعبر عن الدال الثانية بالعين

البناء السادس فرع عن فعل بالضم فتح تخفيفا أصلى كما عند الكوفيين (قوله بجمرش) بجيم فهملة فيم فراء فمجمة هى الجوز المسنة والعظيمة من الامامى (قوله قد عمل) بقاف فذال مجمة معين مهملة هو الضخم من الابل واقتد عمله من النشاء الصغيرة (قوله قرطعب) بقاف فراء فطاء فعين مهملتين فوسعة هو الشيء الخثير (قوله والحرف الخ) شروع فيما يعرف به الاصل من الزائد وما يتبع ذلك لكن يرد عليه ما يسقط فى بعض التصاريف وهو أصل كواو وعنى بعد وما لا يسقط أصلا لوجود كلمته وهو زائد كنون قر نفل لتوسطها بين أربعة أصول رواو وكوب لصاحبتهما كثر من أصليين فيصير كل من التعريفين ليس جامعا ولا مانعا وأجيب بان الاصل الساقط لعله تصر بغيره كالشابت والزائد اذا لزم اعله كالجود كان مقاسر السقوط ولذلك يقال الزائد ما سقط فى أصل الوضع تحقيقا وتقديرا (قوله احتذى) ماض مجهول من احتذى به أى اقتدى به وحذا حذوه تبعه ويقال احتذى لبس الخداء وهو النمل (قوله والذى يسقط الخ) أى كان يسقط من المصدر كالف ضارب فى ضرباً ومن فرعه كالف كتاب فى كتب أو من نظير الكلمة كياء ابطل فى اطل بكسرتين اسم للخاصرة وتاء احتذى فى خداء (قوله هو الزائد) هو نوعان لانه امانا تكرر أصل للاحاق كسبن افهندس للاحاقه باسرح نجم أو اغيره كمال قدس ولا يجب فى هذا كونه من أحرف الزيادة المجموعة فى امان وتسهيل واما زائد بغير تكرير أصل وهذا لا يكون الا منها كتاء احتذى وقد تكون هى أصول كتاءات وهمزة كل وجه مكان (قوله بضمن فعل) أى بما انضم منه من الحروف الثلاثة ولم يقل بفعل لان المقصود مادته دون هيئته لان الميزان لا يلزم هيئته بخصوصها من الحركة والسكون وترتيب الحروف بل يتبع ما يستحقه الموزون قبل تغييره فيقال فى رد وقال وزنه ما فعل بفتحين وفى مرد ومقال مفعل واذا وقع فى الموزون قلب أو حنف ففعل مثله فى الميزان فتقول فى آدر وأصع عم الهمة وضم ما بعدها جمع دار وصاع وزنه اعفل لان أصله أدور وأصوع قلبت الواو همزة لثقل ضمها ثم قدمت الهمزة على الفاء وقلبتم ألفا وتقول فى ناء بالموزنه فلم لانه من النأى أى اليمد فاصله نأى قدمت لاه وهى الياء على الهمزة ثم قلبت ألفا لتعزكها وانفتاح ما قبلها وفى قاض وزنه قاع وفى عدة علة نعم اذا أريد بيان الاصل قبل أصله كذا ثم أعل بالانساب وغيره وانما اختاروا للوزن مادة ف عمل لانها تهم أفعال الجوارح والقاب بخلاف غيرها (قوله اغدودن) بغير مجمة فدالين مهملتين بينهما واو يقال اغدودن الشعر اذا طال والذبت اذا اخضرحتى بضرب للسواد (قوله ولا يجوز ان يعبر الخ) أى خلافا لمن قال بذلك والحاصل ان الزائد مطلقا يعبر عنه بلفظه الاشياء المكرر وقد علمته والمبدل من ناء الافتعال فيعبر عنه بأصله وهو الناء فوزن اصطرافتمل ولا ينطق بالطاء لزال مقتضيا (قوله سسم) بكسر المهملتين للحب المعروف و بفتحهما للشلب واسم وضع والحكم فيهما واحد كفى الفارضى (قوله كلم) بكسر اللام الثانية لانه أمر من لم الشيء ضم بعضه الى بعض وحرك بالكسر للردى ولا يصح كونه ماضيا لانه واجب البناء على الفتح (قوله يحكم على حروفه كلها الخ) أى لان اصالة أحد المكررين واجبة تكمى للاثصول الثلاثة وليس أحدهما أولى من الآخر وظاهر الشرح كالتن عدم الخلاف فى هذا النوع ليس كذلك بل أشار بعضهم الى سيوطى

(٢٤ - (خضرى) ثاقى)

كما عبرت بها عن الدال الأولى لان الثانية ضعفا وتقول فى وزن قتل فعل ووزن كرم فعل فتعبر عن الثانى بما عبرت به عن الأول ولا يجوز ان تعبر عن هذا الزائد بلفظه فلا تقول فى وزن اغدودن افعدول ولا فى وزن قتل فعلى ولا فى وزن كرم فعلى (ص) واحكم بتأصيل حروف سسم * ونحوه والخلف فى كالم (ش) المراد بسسم الرباعى الذى تكرر فاؤه وعينه ولم يكن أحد المكررين صالحا للسقوط فهذا النوع يحكم على حروفه كلها بانها أصول

فان صلح أحد المكرر بن للسقوط في الحكم (١٨٦) عليه بالزيادة خلاف وذلك نحو لم من لم أو كف كفاً

من كف كفاً فاللام الثانية والكاف الثانية صالحان للسقوط بدليل محتمل وكف واختلف الناس في ذلك فقيس هما نادان وليس كف كف من كف ولا لم من لم فلا تكون الكاف واللام زائدين وقيل اللام زائدة وكذا الكاف وقيل هما بدلان من حرف مضاعف والأصل لم وكفف ثم أبدل من أحد المتضاعفين لام في لم وكاف في كف كفاً (ص)

فأب أكثر من أصلين صاحب زائد بغير مابين (ش) إذا صحبت الألف ثلاثة أحرف أصول حكم زائدتها نحو ضارب وفضبان فان صحبت أصلين فقط فليست زائدة بل هي أما أصل كالي أو بدل من أصل كقال (ص)

واليا كذا ولو ان لم بقعا كما هما في يؤ يؤ ووعوعا (ش) أي كذلك إذا صحبت الياء أو الواو ثلاثة أحرف أصول فانه يحكم زائدتهما إلا في الثنائي المكرر فالأول كصيرف وبعمل وجوهر وعجوز والثاني كيؤ يؤا طائر ذي مخالب ووعوع مصدر ووع إذا صوت فالياء والواو في الأول زائدتان وفي الثاني أصليتان (ص)

(قوله فان صلح الخ) بان فهم المعنى بعد سقوطه (قوله فلا تكون الكاف واللام زائدين) أي فوزنه فعل بلامين وهذا مذهب البصريين بين الازجاج (قوله وقيل اللام زائدة) أي الثانية لصلوحها للسقوط وهو مذهب الزجاج فوزنه فعل بتكرير الفاء بناء على الصحيح من ان الزائد المكرر يقابل بمثل الأصلي اما على انه يلفظ بالزائد في الميزان مطلقا فوزن كف كف فمكمل بكاف فلام ووزن لم فعل بلامين (قوله وقيل هما بدلان الخ) هذا مذهب الكوفيين واختاره ابن المصنف وحاصله أن الصالح للسقوط بدل من تضعيف الياء فلا أصل لم وكفف بشد الميم والفاء الأولى فاستثقل ثلاثة أمثال فأبدل من وسطها حرف يماثل الفاء فوزنه على هذا فعل بشد العين (قوله فألف الخ) شريع في بيان ما تدرج زيادته من الحروف العشرة بعد ان بين ما يعرف به الزائد من الأصلي وما يتبعه من بيان كيفية الوزن وألف مبتدأ وجملة صاحب صفته وأ كثر مفعول صاحب وزائد خبر والمين الكذب ومراده هذا الألف اللينة وسيد كراهية (قوله حكم زائدتها) أي وان لم تسقط أصليان كانت في اسم جامد لان أكثر ما وقعت فيه الألف كذلك دل الاشتقاق على زيادتها في فعل عليه ماسوا وما ذكر انما هو في الأفعال والاسماء العربية المتمكنة جامدة كانت أو مشتقة أما في المفيدات والحروف فلا يحكم زائدتها مع أكثر من أصلين حتى ومهما ولا يبدلها من غيرها مع الأقل كالي ومتى بل تكون أصلية غير منقوبة وكذلك في الاسماء الأعجمية كإبراهيم لان ذلك انما يعرف بالاشتقاق وهو مفقود فيما ذكر (قوله وغضبان) في نسخ بنون بعد الألف من الغضب وفي أخرى بلا نون فيحتمل عليها أنه بالغين المحبة مع القصر مؤث غضبان أو بالمهملات مع المد وهي المشقوقة الاذن من باقة أرواشة والضاد مججمة في السكل وناق رسول الله صلى الله عليه وسلم تسمى العضباء وليست مشقوقة الاذن والسكل صحيح (قوله اما أصل) أي في الحرف وشبهه (قوله أو بدل عن أصل) أي ياء أو واو أو في فعل كالمثله أو اسم متمكن كرحي عصا واعلم ان الألف لا تزداد الا في غير الأول لتعذر الابتداء بها ككنة (قوله والياء كذا والواو الخ) أي يحكم زائدتها مع أكثر من أصلين لكن الواو لا تزداد أو لا عند الجهور مطلقا لتعذر الياء تزداد بشرط أن يكون بعدها ثلاثة أصول كيلمع أو أربعة في خصوص المضارع كيد حرج اما في غيره كيدستور بفتح الياء وسكون السين المهملة وفتح القوقية وضم المهملة آخره اسم مكان بالحجاز وشجر يستاك به فهي أصلية فوزنه فعل لول لان الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثله كما إذا صحبت أصلين فقط كبيت وسوط (قوله كما هما الخ) الجملة حال من فاعل بقعوما كافة لكاف عن العمل أو نعت لمخزوف ومصدرية أي وقوعا كوقوعهما في يؤ يؤ بضم الياء وسكون الهيمزة الأري وهو طائر من الجوارح كالباشق وجمعه يائي كساجد ووعوع أي صوت عطف عليه من عطف الفعل على الاسم فاندلج خفض أو هو فعل قصدا فظم فعن الصرف للعلمية على لفظه ووزن الفعل والوعوع اسم لابن أوى فان أرى يدها كان مفعولا معه لا عطف على يؤ يؤ الا كان يجب جوه بالكسرة لانه غير علم وانما نض على استثناء هذا مع أنه علم عامر في سمي ان كل ثنائي مكرر لا يحكم زائدته دفعا لتوهم تخصيص ذلك بغير الياء والواو عملا باطلا فلهنا (قوله كصيرف) هو المختار المتصرف في الأمور (قوله ويعمل) هو البعير القوي على العمل (قوله اذا تقدمت على ثلاثة) خرج ما اذا توسطت أو تأخر فلا يحكم زائدتهما الا بدليل كسقوطهما في بعض اللغات أو التصاريف كهمزة شمال وحبطة في شمل بفتح الميم وسكونها وفي حبطة بطنه حبطة كفرح فرحا اذا انفخ من كل الزرق وهو الخندق وكيم دلامص في قولهم درع دلامص ودلاص أي اراق وميم زرقم لشدي لون الزرق وكذا كل ثلاثي زيد في آخره ميم للتكثير كسهم لكثير السهم أي الحيز ودلهم للهجوز والناقاة المسنة من الاندلاق وهو الخروج (قوله أصول) خرج به نحو أمان ومعزى (قوله فان سبقتا أصلين حكم باصاليهما) وكذا ان سبقتا أكثر من ثلاثة كما صطل

وهكذا همز وميم سبقتا * ثلاثة ناصياها تحقفا (ش) أي كذلك يحكم على الهمزة والميم بالزيادة اذا تقدمتا ومرزجوش على ثلاثة أحرف أصول كاجد ومكرم فان سبقتا أصلين حكم باصاليهما كابل

(ش) أى كذلك بحكم

على الهمزة بالزيادة إذا
وقعت آخر بعد ألف
تقدمها أ كثر من حرفين
نحو حراء وعاشوراء
وقاصعاء فان تقدم الألف
حرفان فالهمزة غير زائدة
نحو كساء ورداء فالهمزة
في الأول بدل من واو وفي
الثاني بدل من ياء وكذلك
إذا تقدم على الألف حرف
واحد كما ورداء (ص)

والنون في الآخر كالهمز في
نحو غضنفر أصالة كفي
(ش) النون إذا وقعت
آخر بعد ألف تقدمها
أ كثر من حرفين حكم
عليها بالزيادة كما حكم
على الهمز حين وقعت
كذلك وذلك نحو زعفران
وسكران فان لم يسبقها
ثلاثة فهي أصلية نحو
مكان وزمان وبحكم أيضا
على النون بالزيادة إذا
وقعت بعد حرفين وبعدها
حرفان كغضنفر (ص)
والتاء في التأنيث والمضارعة
ونحو الاستفعال والمطارعة

(ش) تزداد التاء إذا كانت
للتأنيث كقائمة والمضارعة
نحوأت تفعل أو مع السين
في الاستفعال وفروعه
نحو استخرج ومستخرج
واستخرج أولفطرة فعل
نحو علمته فتعلم أو فعمل
كاستخرج (ص)

(ش) تزداد الهاء في الوقف

ومر زجوش لبست طيب الرائحة ويقال فيه مر زجوش لأن الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثل ذلك وفيما
إبراهيم واسماعيل أصالة همزتهما وإن كانا معجميين اه مرادى (قوله ومهد) بفتح فسكون يطلق
على مهد الصبي وجمعه مهاده كسهم وسهام وعلى الفرش وجمعه مهود كفلس وفلوس اه مصباح (قوله
آخر) نعمت لهمز وبعدهم نون لهوا كثره فعول ردف الواقع خبرا عن لفظها ووجهة المبتدأ والخبر نعمت لآلف
ولو قال أ كثر من أصلين لسكان أجود لأن الشرط أن يكون قبلها ثلاثة أصول فلو كان أحدهما زائدا حكم
بأصالة الهمزة كحواء لآلى يعانى الحيات لأنه من الحواية فنضعيف الوارزائد والهمزة أصلية بدليل صرفه
على أحواء من الحوة وهي السواد فهمزته زائدة لمنع صرفه والتضعيف أصلى وهي مؤث أحوى وخرج
بذلك الهمزة الواقعة حشوا كشمأل والواقعة آخر لا عدألف كاحبظا فلا يحكمز يادنها الابدال مما مر
(قوله أ كثر من حرفين) الأولى أصلين كما مر في الهمزة ليخرج نحو مهوان فان نونه أصلية لأنه من
الطوان مع ان قبلها أ كثر من حرفين لان بعضها زائد وهو الميم (قوله حكم عليها بالزيادة) أى الا اذا كان
قبلها حرف مشدد أولين كسان وعقبان فتحتمل الزيادة لأصالة على حد سواء كالهمزة في حواء فلا يبنى
أحدهما الابدال كفى التسهيل والكافية كدلالة منع صرف حسان وحواء على زيادة آخره فيكون
التضعيف أصليا (قوله بعد حرفين الخ) أى بشرط توسطها وكونها بين أربعة بالسوية وكذا سكونها
وعدم ادغامها كها في غضنفر واحبظا فخرجت الواقعة أولا كنهشل للذائب وثانيا كقنطار والمتحركة
كغريق وخروب فانها في ذلك أصلية الابدال وأما المدخمة في نحو عجنس بشد النون للجمل الضخم
فالزائد فيه هو التضعيف لا النون الأولى وقال أبو حيان كل منهما زائد فوزنه فعل وابق من مواضع زيادة
النون أول المضارع والمطارع كانه كسر وباب الافعال كالأحجام وترك ذلك لوضوحه من الاشتقاق
فهو الدليل الأعظم (قوله والتاء في التأنيث) أى في مفرد كأمثلة وأجمع كسمات (قوله والمضارعة)
قال ابن هشام لم يبعد من حروف المضارعة الا التاء مع أنه لا فرق بينها وبين غيرها (قوله ونحو الاستفعال)
خصه بالتدوين الافتعال مثلا للإشارة الى ما تزداد فيه السين فلا يرد عليه اه ما إذا لا تزداد يادتها في
غير هذا بل تحذف فقط كسين قدموس لاخافه بعض فور لأنه من التقدم وهو ما تقدم من أنف الجبل والسيد
المتقدم في قومه - تصریح وادخل بنحو باب التفعّل والتفاعل والافتعال كالتجمل والتقاتل والاقنار
وفروعه وكذا باب التفعّل والتفعّل كالتقديس والترداد دون فروعهما كقدس وردذفانها بالياء (قوله
كقائمة) أى لا كقامت لان تاء الفعل كلمة مستقلة فلا تعد ههنا لان القصد بيان أجزاء الكلمة كقائمة
وطنا بحملها الاعراب بخلاف قامت (قوله والهاء وقفا الخ) ليس من ذلك نحو طامحة ومسامة بل الهاء فيه
بدل التاء لا مريدة استقلالا (قوله كلة) ألفز فيه بعضهم بقوله

ياقارنا أليسيسة ابن مالك * وسالكفى أحسن المسالك * فى أى بيت جاء فى كلامه
لفظ بديع الشكل فى نظامه * حروفه أربعة تضم * وان نشأ فقل ثلاث راسم
وهو اذا نظرت فيه أجمع * مركب من كلمات أربع
وصار بالتركيب بعد كلة * وقد ذكرت لفظه لتفهمة

(قوله واللام) اما فاعل محذوف على حذف مضاف كما أشاره الشارح بقوله واطردز يادة اللام أو نائب
فاعل محذوف أى وتزداد اللام فى الإشارة كما فسر الشارح فى التاء فى التأنيث والهاء وقفا وهى مبتدأ
وفى الإشارة صفته واخبر محذوف أى واللام السكائنة فى الإشارة من أحرف الزيادة وعلى هذه الأوجه
فالمشتهرة لما صفة اللام احتراز من الشاذة فى نحو عبل وزيد كانه السيوطى عن ابن هشام أوصفة لازمة
للاشارة وهو أولى لان تلك اللام خرجت بالاشارة فان جعل فى الاشارة خبرا عن اللام امتنع جعل المشتهرة

والهاء وقفا كلة ولم تره * واللام فى الاشارة المشتهرة

نحوه ولم يره وقد سبق في باب الوقف بيان ما زاد فيه وهو الاستفهامية المجرورة والفعل المحذوف اللام للوقف محوره أو المجرور نحو لم يره وكل مبنى على حركة نحو كفه الأما قطع عن الإضافة كقيل وبعدوا منم لا التي لنفي الجنس نحو لا رجل والمنادى نحو يازيد والفعل الماضي نحو ضربوا طرد أيضا زيادة اللام في (١٨٨) أسماء الإشارة نحو ذلك وتلك وهنالك (ص) وامنع زيادة بلا قيد ثبت

ان لم تبين حجة كحظلت (ش) اذا وقع شيء من حروف الزيادة العشرة التي يجمعها فسو لك سألتونيها غالبا عما قيدت به زيادته فاحكم بأصالة الا ان قام على زيادته حجة يئنة كسقوط همزة شمأل في قولهم شملت الريح شمولاً اذا هبت شمالاً وكسقوط نون حنظل في قولهم حظلت الابل اذا آذاها أكل الحنظل وكسقوط ناء ملكوت في الملك (ص)

فصل في زيادة همزة الوصل
للوصل همز سابق لا يثبت الا اذا ابتدئ به كاستنبتوا (ش) لا يبتدأ بسا كن كما لا يوقف على متحرك فان كان أول السكامة سا كذا وجب الاتيان بهمزة متحركة توصلا للنطق بالسا كن وتسمى همزة وصل وشأنها أنها تثبت في الابتداء وتسقط في الرفع نحو استنبتوا أمر للجماعة بالاستنبات (ص) وهو لفعل ماض احتوى على

صفة للام لا تمنع الاخبار قبل النعت وجعل الاسقاطي المشتهرة مبتدأ حذف موصوفه وفي الإشارة خبره والجملة خبر للام أي واللام زيايتها المشتهرة كائنة في الإشارة فيفيد انها تزداد في غير الإشارة لكن غير مشهورة (قوله نحوه) فيه أن هاء السكت كلمة برأسها جى منها معنى وهو بيان حركة وألف في نحوه ويازيده واللام مكان في نحوه وعه فهي بكاء الجر مما ليس جزأ وكذا يقال في اللام والوجه ان ما كان من حروف المعاني لا يعد في حروف الزيادة الا اذا نزل منزلة الجزء بان حله الاعراب كثناء التأنيت وتخطاه العامل كحروف المضارعة (قوله للوقف) المراد به البناء في فعل الامر (قوله ان لم تبين) اما بفتح التاء أصله تبيين حذف إحدى التاءين فجاءه فاعل أو اضبعها مضارع مجهول وحجة نائب (قوله كحظلت) بالطاء المشالة من باب فرح (قوله سألتونيها) وكذلكهم يتساءلون وقد جمعها المصنف في بيت أربع مرات فقال

هنا وتسلم ثلاثين يومه * نهاية مسئول أمان وتسهيل

(قوله في قولهم شملت الريح) أي تحولت شمالاً وبابه دخل كما في المختار واعترض بأنه يحتتمل أن أصله شمألت نقلت حركة الهمزة الى الميم الساكنة قبلها ثم حذف فلاولى الاستدلال بسقوطها في بعض لغاتها الاحدى عشرة وهي شمأل ككوكب بتخفيف اللام وبشدها وشأمل بتقديم الهمزة على الميم وكقندال وكقاب وجبل وفلس وصيقل وطويل ورسول وجوهر والله أعلم

(فصل في زيادة همزة الوصل)

هو من تمة الكلام على زيادة الهمزة وانما أفردناها باختصاصها بالاحكام الآتية (قوله الا اذا ابتدئ) أصله بهمزة مفتوحة أبدلت ياء لكسر ما قبلها وذلك قياسي كمية في مائة ثم سكنت تخفيفاً للحركة البنائية كقراءة ما بقي من الريا بسكون الياء (قوله كاستنبتوا) بفتح التاء وكسر الموحدة أمر للجماعة أو بفتحها ماض معلوم أو بضم التاء وكسر الموحدة ماض مجهول (قوله وتسمى همزة وصل) أي مجاز العلاقة الضدية لانها تسقط وصلاف كان حقها أن تسمى همزة ابتداء وقيل لا مجاز بل سميت بذلك لوصل ما بعدها بما قبلها عند سقوطها وقال البصريون لو وصل المتكلم بها الى النطق بالسا كن وفيه أن اللاحق حينئذ أن تسمى همزة الوصل أو التوصل لا الوصل ومماها الخليل سلم اللسان (قوله وتسقط في الرفع) وقد ثبت للضرورة كقوله

اذا جاوز الاثنين صرفانه * يثبت وتكثر الوشاة قين

(قوله على أكثر من أربعة) أي اماها كنجلى أو سواها كاستخرج وخرج الماضي الثلاثي والرابعي (قوله والامر والمصدر) بالجر عطفا على فعل (قوله فكل فعل ماض الخ) في هذه السكبة نظر فان من الخاسي ما لا تدخله ولا مصدره كتهلم وتقاتل وتخرج ولا يرد ذلك على عبارة المصنف كما لا يخفى (قوله في أمر الثلاثي) أي الذي يسكن ثاني مضارعه لفظا سواء كان مفتوح العين أو مكسورها أو مضمومها كما مثله فان تحرك ثاني مضارعه لفظا لم يحتج الى الهمزة لان الأمر هو المضارع بعد أن يحذف منه حرف المضارعة فثبت تحرك ما هو موجود بعده أمكن الابتداء به بلا همز وان سكن تقدرا كقم من يقوم فاصله أقوم كالصرفات ضمة الواو الى القاف وحذف للسا كنين وكعدور ومن وعديه وورد يرد فاصلهما أوعد

وأورد

أمر الثلاثي كاخش وامض وانفدا (ش)

لما كان الفعل أصلا في التصريف اختص بكثرة جحي أوله سا كذا فاحتاج الى همزة الوصل فكل فعل ماض احتوى على أكثر من أربعة أحرف يجب الاتيان في أوله بهمزة الوصل نحو واستخرج وانطلق وكذا الامر منه نحو واستخرج وانطلق والمصدر نحو واستخرج وانطلق وكذلك يجب الهمزة في أمر الثلاثي نحو اخش وامض وانفد من خشى ومضى ونفذ

وأورد حذف واوهما جلا على حذفهما من المضارع المبني بالياء لوقوعها بين هاء وتاء الياء والكسرة
فاستغنى عن همزة الوصل في الجميع بتحريك أوها وهذا الشرط عام في أمر غير البايع مطلقا ليخرج نحو تعلم
وتدحرج ولا تدخل الهمزة لتحرك ثاني مضارعه وأما البايع فسكت عنه لأن ثاني مضارعه لا يكون إلا تحركا
فيستغنى عن الهمزة كدحرج وقائل وأما يكرم فأصله يؤكرم كيدحرج فيقال في أمره أكرم بهمزة قطع
مفتوحة لأنها هي التي بعد حرف المضارعة وإنما حذف من المضارع لثقلها مع همزة المضارعة في أكرم وحل
الباقى عليه كما يأتي ولم تحذف من الأمر لزال منتضيه مع تعاضلها بالحركة بخلاف واوعد فتدبر ويستغنى من
أمر الثلاثي حذف وكل وبصر فانها يسكن ثاني مضارعها لفظا كما أخذ وبأكل وبأمر مع أن الاكثر فيها
الاستغناء عن الهمزة بحذف فأنها الساكنة والاصل أخذهم من تين حذف الثانية لكثرة الاستعمال تحذف
الأولى للاستغناء عنها وفي شرح العزبة أن الحذف من كل وحذف واجب ومن مر جاز لأنهما أكثر منه
(قاعدة) إذا كان أول المضارع مفتوحا كما يكتب وينطق ويستخرج فهمزة أمره وصل أو مضموما كما يكتب
ويطى فقطع ولا يضم إلا البايع لا غير مجردا كان أو مزيدا كيدحرج ويكرم ولا تحذف همزة القطع
الضرورية (قوله وفي اسم) متعلق بسمع وتائب فاعله يعود على همزة الوصل (قوله وتأنث) بالجر عطف على اسم
وجلة تبع البناء للفاعل صفة أي وسمع الهمزة في تأنث أي وثنت تابع لذكره وهو مبتدأ خبره تبع أي تبع
مذكوره في ذلك (قوله وإيمن) عطف على اسم فهو مخفوض لسكن رفعه على الحكاية لزمومه الابتداء
فلا يجوز ولا يصب وهو بوصل الهمزة على القياس وقطعها لن وغل بالوزن (قوله همز آل) مبتدأ خبره
كذا أي للوصل سماعا قياسا ومثلها أم في لغة جبر (تنبيه) علم من كلامه أن همزة الوصل لا تدخل
المضارع أصلا ولا الحرف سوى أل ولا ماضى الثلاثي والبايع ولا اسماء غير مصدر الخماسي والسادسي والاسماء
العشرة المذكورة وأل الموصولة كما سيأتي جملة الاسماء اثنا عشر لا غير وأما إيمن فالتان فالتان في إيمن
ولذا تركها المصنف وإنما ذكر إيمن مع أنه لغة في إيمن لأنه بزيادة الميم تغير معناه بأفادته المبالغة وحكمه بالتابع
ما قبل الميم لها في حركات الإعراب ولا كذلك إيم (قوله ويبدل) أي همز آل ومثله همزة إيمن لما
سيأتي (قوله لم تحفظ الخ) يعني أن افتتاح هذه الاسماء بالهمزة طريقة السماع بخلاف المصادر المذكورة
لأنها كان الفعل أصلا في التصريف استأثر بأمر منها يسكن أوائل بعضه فيحتاج للهمزة فعمل
مصدره عليه بخلاف غير المصدر من الاسماء فحذف حركة أوله لكن شذت هذه الاسماء العشرة عن القياس
لتكون الهمزة عوضا عما حذف منها من حرف أو حركة (قوله اسم) أصله عند البصريين سمو
بكسر السين أو ضمها من سمو وهو العلو وحذف لامه تخفيفا وسكن أوله وعوض عنها همزة الوصل وقيل
أصله رسم بفتح الواو من السمة وهي العلامة حذفت الواو وعوض عنها الهمزة (قوله واست) أصله سته
كفرس يقال سته سته كتبها كتبها إذا كبرت يحجزه ثم سمووا الجيزة بالمصدر ونقصوه بعد التسمية
فحذفوا العين تارة وقالوا سة واللام أخرى وقالوا است بفتح سينها والاعراب على الهاء والتاء ثم سكنوا
سين الثاني واجتنبوا همزة الوصل كأنها عوض عن اللام فقالوا است كما في اسم والدليل على أن أصله
سته بفتح السين فتحها في سة وست اعتان فيه وعلى تحرك عينه بعد ثبوت فتح فأنه جمع على استه لأن
فعلا لا ينقاس في فعل بفتح فسكون وعلى أنها فتحة خفتها على أن لامه هاء رجوعها في الجمع والتصغير
كاسته وستة (قوله وابن) أصله بنو بفتح الفاء لجمعه سلامة على بنين وفتح العين لجمعه على أبناء
كأذكر في است قيل ولامه وأول قولهم بنوة ورددان لام الفتى بآ لجمعه على فتیان مع قولهم فتوة فقلت فيها
الياء وال المناسبة الضم والواو قبلها إذا أصلها فتوبة فكأنها يقال في بنوة وقيل لأنه عوض عنها التاء في بنت
وإبدال التاء من الواو أكثر من الياء وقيل لأنه ياء لأنه من قولهم بنى بامر أنه بنى بها إذا دخل عليها (قوله

(ص)

وفي اسم است ابن إيمن سمع
وإثنين وأمرى وتأنث تبع
وإيمن همز آل كذا ويبدل
مدافى الاستفهام أو يسهل
(ش) لم تحفظ همزة الوصل
في الاسماء التي ليست مصادر
لفعل زائد على أربعة الألف
عشرة أسماء اسم واست
وابن

وابنهم) هو ابن زيادة الميم للمبالغة كزفرهم (قوله رائتين) أصله تينين بفتح تينين لقولهم في النسب اليه
ثوى كذلك ولا ميم ياء لانه من ثيت فسكن أوله بعد حذف لامه وعوضت الهمزة (قوله وامري) هو
اسم تام لم يحذف منه شيء لان أصله مصر كغلس لكته يجوز تخفيف لامه بنقل حركتها للراء ثم حذفتها مع
أل فيقال المر جملت همزة الوصل عوضا عن الهمزة التي تحذف في بعض الاحيان وأما امرأة وابنة وائتتان
فكمنه كراتها (قوله وابن في القسم) خرج به نحو بر القوم في أيهم فانه جمع بين وهمزة قطع
انفقا وأما الأول فهو عند البصر بين اسم مفرد من الجن وهو البركة وهمزة وصل خلافاً لكوفي فيهما
والهمزة عوض عن نونه المحذوفة في بعض أغانه كما تم ثبتت مع النون لانها بصدد الحذف كافي امري
وفيه لغات أيمن بفتح الهمزة وكسر هاء مع ضم الميم وفتحها وايم وأم بفتح الهمزة وكسر هاء مع ضم الميم فيهما
وم ومن بتثنية الميم فيهما ويجب اضافة السك للفظ الجلالة وكونها مبتدأ محذوف الخبر أي أيمن الله
قسمي قيل أو خبر المحذوف أي قسمي أيمن الله كافي المغنى (قوله الا في أل) أي معرفة كانت أو زائدة
ومثلها أم في لغة حبر وكذا الموصولة لكنها اسم على الراجح فتعدي مع الاسماء العشرة والمصدر تباعث
عشر (قوله مفتوحة) اعلم انه يجب فتحها في أل وفتحها على الكسر في أيمن وابم وفتح كسر هاء على
غيره في لفظ اسم ويجب كسر هاء في باقي الاسماء الاثنى عشر وأما في الفعل فتضم وجوباً بان ضم ثالثه ضم
أصلها ظاهراً كاسكن وكان في مجهولاً ومقدراً كغزى ياءه إذا أصله أغزى بضم الزاي وقال ابن المصنف
الضم في هذا راجع لاراجب وتكسر فيما عد ذلك سواء فتح ثالث الفعل كاعلم أو كسر كاضرب ولو بحسب
الأصل كما مشوا فان أصله أمشي وبال كسر قال ابن الجزري

وابدأ بهمز الوصل من فعل يضم * ان كان ثالثاً من الفعل يضم

واكسر محال الفتح والكسوف * الاسماء غير اللام كسر هاء في

(قوله لم يحذف همزة الاستفهام) أي ولا همزة الوصل لما ذكره أيضاً ولا يجوز تحقيقهما لانها لا تثبت
درجاً فوجب الابدال ومثل ذلك يجري في أيمن لان الهمزة واحدة (قوله ومنه) أي من التسهيل ولا يجوز
في البيت المدللة لا ينكسر (قوله الحق الخ) بالرفع مبتدأ خبره ان قلبك طائر وعكسه على ان الحق ظرف
مجازي أي أي الحق طير ان قلبك وان شرطية ودار فاعل محذوف هو فعل الشرط يفسره تباعدت
والجواب محذوف لدلالة الخبر عليه والرباب كسحاب اسم امرأة وانبت بسكون النون وفتح الموحدة وشبه
المنشأة فوق انقطع والله اعلم

(الابدال)

هو اصطلاح جعل حرف مكان آخر مطلقاً فيشمل القلب لان كلا منهما تغيير في الموضع الا ان القلب خاص
بحروف العلة والهمزة والابدال عام ويخالفهما التعويض فانه كافي الاشمو في يكون في غير الموضع كتاء عدة
وهمزة ابن ويكون عن حرف كاذ كرو عن حركة كسين اسطاع يستطيع بقطع الهمزة وضم أول المضارع
فان أصله عند سيبويه اطاع يطيع زيد فيه السين عوضاً عن حركة عينه لان أصل اطاع أطوع وصبر
المصرح بان العوض قد يكون في غير الموضع فافهم انه قد يكون في الموضع أيضاً فيكون أهم منهما لامباينا
ويؤيده ما صر في التصغير في قوله * وجازت عويض يا قبل الطرف * من ان ياء فريزيق وفراز يق
عوض عن دال فززدق مع انها في محلها فتدبر وأما الاعلال فقد تقدم (قوله آخر الخ) قيل آخر ظرف
متعلق بمحذوف صفة لواو ياء أي كائنين في آخر وفيه ظرفية الشيء في نفسه اذ هما نفس الآخرا لأن يراد به
ما قبل الأول فيكون من ظرفية الجز في الكل والأولى كونه اسماً غير ظرف حالاً منهما وان كانا نكرتين أي
حال كون كل منهما آخر أو ما اثر ظرف بمعنى عقب حال ثافية وصفة لا يدل من آخر ولو جعل طرفاً لكان
منهما شرط مستقل (قوله عقده المصنف الخ) أي وضمه أر بفتح الحاء من التصريف الابدال والقلب

والنقل

وابنهم وائتين وامري
وامرأة وابنة وابنتين
وابن في القسم ولم تحذف في
الحروف الا في أل ولما
كانت الهمزة مع أل مفتوحة
وكانت همزة الاستفهام
مفتوحة لم يحذف همزة
الاستفهام لئلا يلتبس
الاستفهام بالخبر بل وجب
ابدال همزة الوصل ألفاً
نحو ألامير قائم أو تسهيلها
ومنه قوله

الحق ان دار الرباب

تباعدت

وانبت جبل ان قلبك طائر

(ص) (الابدال)

أحرف الابدال هدأت

موطيا

فأبدل الهمزة من واروياء

آخر اثر الف زيد وفي

فاعل ما عمل عينا إذا اختلف

(ش) هذا الباب عقده

المصنف لبيان الحروف

التي تبدل من غيرها

والنقل والحذف ثم ذكر الإدغام بعده وتقدمت الزيادة (قوله ابدالاً شائعاً) أي قياسياً يضطر إليه في التصريف بان يوقع عدمه في الخطأ كقوله في مال مول وأعلم ان حروف الابدال أربعة أقسام ما يبدل للادغام شيوعاً وهو جميع الحروف الالاف اللينة وما يبدل لغيره فاما اندورا وهو كما في الأسموني على ما يفهم من التسهيل سبعة مجموعة في أوائل قوله (قد خاب ذو ظلم ضاع حلمه غيا) وذلك كقوله لم خراذل بالبدال المعجمة في خراذل بالمهملة أي مقطوع وقرأ الاعمش فشرذهم بالمعجمة بدل المهمة كما قاله ابن جني واما شيوعاً ويضطر إليه وهو ما في المتن ولا يضطر بأن يشيع عند قوم قاصراً على السماع وهو ما عدا القسمين قبله وذلك كالطبع الآتي في الشرح ومنه محجة قضاعة وهي ابدال الجيم من الياء المشددة وقفا كقوله (خالي عويث وابوعليج) أي على (المطعمان اللحم في العشيح) أي العشي وكذا من الخففة كقوله (لاهم ان كنت قببات حجة) أي حجة (ولا يزال شاحج يا نيك بچ) أي بي والشاحج البغل وكذا عن عنة نيم (كظنت عنك قائم) أي انك وكشكشتهم بالمعجمة في خطاب المؤنث نحو (مالذي جاء بش) وقرئ (قد جعل ر بش تحش سر يا) والسكسة بالمهملة في لغة بكر كقوله للثنية (أبوس وأمس) أي أبوك وأمك وغير ذلك (قوله جمعها المصنف الخ) وجمعها في التسهيل في طويت دائماً فاسقط الهاء لان ابدالها انما يطر من التاء وفقاً كرحمة وهو ما كور في بابه وعددها هنا للحصر وسكت عنها استغناء بما قدمه هناك وقس تبدل من غير التاء سماعاً كقوله لمك قائم وهردت الشيء وهياك في لانك وأردت واياك (قوله وطأت الرحمن) أي يسكون الحاء المهمة اذا جعلته وطية بوزن فبيل أي عهد الينام ستوبيا (قوله الطبع الخ) أي بابدال اللام من الصاد لقربها منها كراهة اجتماع حرفي الطباق عند بعضهم ومن نون أصيلان اقرب مخرجها في قوله رقت فيها أصيلاً لأسافلها * أعيت جواباً لما بالربع من أحد

وأصيلان اما تصغيراً أصيلان جمع أصيل كبير وبعران وهو ما بعد العصر الى الغروب فصغر الجمع شذوذا كما قاله الجوهري او تصغير أصيل على غير قياس لزيادته على المكبر كما قاله ابن هشام وهو ولى لكثرة مثل هذا كغيره بان في مغرب (قوله من كل واو اياء) وكذا الالف فان حراء اصلها كسرى زيدت قبل الفها ألف للاد ككتاب فأبدلت الثانية الفاً فاحسن مما هنا قول السكاكية من حرف لين آخر بعد ألف * مزيد ابدال همزة كما نصف

(قوله تطرفت) أي حقيقة كما مثله او حكما بان كان بعد هاتان تائيت او علامة ثنية عارضان كبناء و بناء بشد النون من البناء وكرداء بن وكساء بن وخرج بالعارضين ما بنيت عليه الكلمة منهما فيمنع الابدال لعدم التطرف كهداية وعدارة وكقوله عقلته بثنائين وهما طرفا العقل فانه وضع كذلك ابتداء ولم يسمع له مفرد (قوله والاصل دعا الخ) انما لم يسم حرف العلة لسكون ما قبله كدلو وطى لان الساكن هنا غير حصين لسكونه حرف علة زائدة فوجوده كعدمه فكأن الواو والياء تلياً فتحة فقلبا الفاً كباب وعصاور حتى فلما اجتمعت ساكنة مع الألف الزائدة قلبت الثانية همزة هذا ما قاله حناق الصرفيين وقيل قلبا همزة من أول الأمر (قوله نحو آية وراية) أصلهما عند الخليل آية و رية كسمكة قلبت الياء الأولى الفاعلى غير قياس اذا لقيت قلب الثانية كما سيأتي وقيل أصل راية راية بالهمز ترك تخفيفاً (قوله وكذلك ان لم تطرف) مثله ما لو تطرفت لا ببدال كدلو وطى (قوله عين اسم فاعل) أي ولو مؤنثاً ومثنى او مجموعاً ومثله كما هو صريح التسهيل كل اسم بوزن فاعل أو فاعلة وان لم يكن وصفاً كجائز للبلستان وجائزة للخشبة المعترضة وسط البيت وكلاهما بجمع وزاى ويجوز تخفيف الهمزة بتسهيلها بينهما وبين الياء ولذا انكتب ياء لكن بلا نقط لان ابدالها ياء محضة لحن وكذا همزة نحو فائد وأوائل مما سيأتي * حكى ان أباعلى الفارسي دخل على بعض التسمين بالعلم فاذا عنده جزء مكتوب فيه قائل بنقط الياء فقال له أبو علي هذا خط من قال خطي فالتفت

ابدالاً شائعاً وهي تسعة احرف جمعها المصنف رحمه الله تعالى في قوله هدأت موطيا ومعنى هدأت سكنت وموطيا اسم فاعل من أوطأت الرحل اذا جعلته وطياً ولكنه خفف همزته بابدالها ياء لانفتحتها وكسر ما قبلها زاً ما غير هذه الحروف فابدالها من غير هاء شاذ أو قليل فلم يتعرض المصنف له وذلك كقوله لم في اضطلع الطبع وفي أصيلان أصيلاً فتبدل الهمزة من كل واو أو ياء تطرفت ووقعت بعد ألف زائدة نحو دعاء وبناء والاصصل دعاء وبناء فلو كانت الالف التي قبل الياء أو الواو غير زائدة لم تبدل نحو آية وراية وكذلك ان لم تطرف الياء أو الواو كتباً بن وتعاون وأشار بقوله وفي فاعل ما أهل عبنا اذا اقتفى * الى أن الهمزة تبدل من الياء والواو قياساً متبعاً اذا وقعت كل منهما عين اسم فاعل وأعلت في فعله نحو قائل

وبائع وأصله ما قال وبائع لكن اعلاوا على الفعل فكما قالوا قال وبائع فقلوبوا العين ألفا قالوا فائل وبائع فقلوبوا عين امم الفاعل همزة
فان لم تعمل العين في الفعل صحت في اسم (١٩٢) الفاعل نحو عور فهو عاور وعين فهو عاين (ص) والمزيد ثالثا في الواحد

همز ابرى في مثل كالفلا ند
(ش) يبدل الهمز ايضا
ولي ألف الجمع الذي على
مثال مفاعل ان كان مدة
مزيدة في الواحد نحو فلاة
وقلائد وصحيفة وصحائف
ومجوز ومجائز فلو كان غير
مدة لم تبدل نحو قسورة
وقساور وهكذا ان كانت
مدة غير زائدة نحو مفازة
ومقارز ومعيشة ومعاش
الافيا سمع فيحفظ ولا
يقاس عليه نحو مصيبة
ومصائب (ص)

كذلك ثاني لينين اكتبنا
مد مفاعل كجمع نيفا
(ش) أي كذلك تبدل
الهمزة من ثاني حرفين
لينين توسط بينهما مدة
مفاعل كالوسميت رجلا
بنيف ثم كسرت فالك تقول
نياف ببدال الباء الواقعة
بعد ألف الجمع همزة ومثله
أول وأوائل فلو توسط
بينهما مدة مفاعل امتنع
قلب الثاني منهما همزة
كطواويس ولهذا قيل
المصنف رحمه الله تعالى
ذلك بمفاعل (ص)
وافتح ورد الهمز يافيا على
لما وفي مثل هراوة جعل
واو وهمزا أول الواو ينرد
في بدء غير شبه وفي الاشد

الى صاحبه وقال قد أضنا خطواتنا في زيادة مثله وخرج من ساعته ومن لطائف العلامة الأمير أنه كتب له
سؤال تعنت ومن جملة لفظ صغار بنقط الياء فقال في ضمن جوابه مبكنا وما نقطكم الياء من الصغار
وخرج باسم الفاعل فعل الأمر من المفاعلة فيجب فيه التصحيح كقوله تعالى فبايعهن (قوله وأصلهما
قال وبائع) ظاهره كالمصنف ابدا الهمزة من أول الأمر كقيل به وقال حذاق الصرفيين أبدال ألفا
ثم لألف همزة الامر في دعاء وكسرت الهمزة على أصل التخلص من السا كنين وقال المبرد دخلت أم
فاعل قبل ألف قال وبائع فركت الثانية للسا كنين ولأن أصلها الحركة والألف المتحركة همزة (قوله
والمد) أي حرفه واو كان أو ألفا أو ياء وجهه يبدل من ضمير يرى الواقع خبرا عن المد وثالثا حال
من ضمير زيد في معنى حال متداخلة أو من ضمير يرى فهي مترادفة وقوله في الواحد لبيان الواقع لا الاحتراز
وكاف كالفلا ند زائدة (قوله ان كان مدة) أي لا اجتماع تلك لمدة سا كنية مع ألف الجمع ولا يمكن
حذفها لقوات الجمع ولا المدة لتغير بناء مفاعل لأن شرطه أن يكون بعد ألفه حرفان أو لهما مكسور لا يكون
كمفاعل فوجب تحريك الهمزة لأنها لا أصل لها في الحركة كذا قال الخليل وإنما اشترط كون المد
ثالثا لأنه لا يلي ألف الجمع الا حينئذ نخرج نحو حائض ومفتاح وفنديل ومكوك فلا تبدل مد همزة بل واو
في حوائض ويا فيا بعد مد همزة حوائض هي همزة حائض المنقلبة عن الياء في الخيض لانه فاعل ما عمل عينا
(قوله غير مد) أي بان تحرك كقسورة للاسد ويقال قسور بلاتاء فلا يهمز لتعاضيه بالحركة (قوله غير
زائدة) أي لان حرف المد الأصلي متحرك في الأصل فيتعاضى بحركته الأصلية عن القلب فأصل مفازة
مفوزة كدفعلة من الفوز نقلت فتحة الواو الى الفاء ثم قلبت ألفا جلا على فعلها ومثلهامارة من النور وأصل
معيشة كسر الياء نقل الى العين وأصل مصيبة مصوبة بكسر الواو نقل الى الصاد فقلبت هي ياء لسكونها اثر
كسرة وهي اسم فاعل من أصاب يصيب وعينها واو بدليل الصواب والصوب حق المد في ذلك تصحيحه في
الجمع فيقال مصاوب ومناور ومعاش كاصح في مفاز وقيل نطق بها كذلك لكن قلب همزة في مصائب
ومناثر شذوذا وكذا في معاش في رواية عن نافع (قوله اكتبنا) أي أحاءا والألف ضمير اللينين
فاعله ومد مفعوله والجملة لالينين (قوله كجمع نيفا) جمع مصدر منون ونيفا ببدال الياء مفعوله وفاعله
مخنوف أي كجمعك نيفا أي كاللفظ الحاصل من جمعك نيفا وهو نياث فصيح التمثيل به لمفاعل بهذا
التقدير والنيف ما زاد على العقد الى العقد الثاني من نافع نيف اذا زاد فيا أو أصلية وقيل من نافع ينوف
فأصله ينوف فعل به كسيد (قوله كالوسميت رجلا) لاحاجة للتسمية (قوله ومثله أول وأوائل)
فأصله أول يجعل ألف الجمع بين واو أول أبدال الثانية همزة لما ذكر وأصله الأصيل واول بثلاث
واوات كان أصل أول وولأ ببدال الأولى همزة لما سيأتي قريبا ووزنهم نحو أوائل ونياث بمفاعل انما هو
وزن عروضي أما الصر في فوزن نياث فيأصل بزيادة الياء وأوائل فمفاعل ووزن زوايا فواصل وهر او
فمفاعل لما سيأتي (قوله وافتح ورد) تنازع في الهمز أي افتتح الهمز ورده ياء الخ بهذا كالأشد اك
على قوله همز ابرى في مثل كالفلا ند وقوله كذلك ثاني الخ أي ان المد الزائد وثاني اللينين انما يبدلان
همزة في الجمع وتبقى محالهما في صحيح اللام والافتت تلك الهمزة المبدلة ياء أو واو اعلى ماسيأتي فاعل في الهمزة
للعهد الذي كرى أي الهمز المبدل كاعلمت نخرج به الهمز الأصلي في المفرد فانه يسلم في الجمع كمرآة ومراء بكسر
الهمزة منونة كجوار لفظا اعلالا وأصل مرآة مفتوح الياء من الرؤية فقلبت القواشدمرايا كهدايا
سأوكا بالأصل مسالك المعارض كما شذ عكسه في قول بعضهم اللهم اغفر لي خطيئتي بهمزتين (قوله جعل)
أي همز الجمع المبدل من مد المفرد وثاني لينيه (قوله زهمزا) مفعول ثان لدو أول الواو بن مفعوله الأول

والأشد

(ش) قد سبق انه يجب ابدال المدة الزائدة في الواحد همزة اذا

وقعت بعد الباء الجمع نحو صحيفة ومجائز وأنه اذا توسط ألف مفاعل بين حرفين لينين قلب الثاني منهما همزة نحو نيف ونياث وذكروا ههنا انه

النوعين فإنه يخفف ببدال
كسر الهمزة فتحة ثم ببدالها
ياء مثال الأول قضية وقضايا
وأصله قضائي ببدال سدة
الواحد همزة كالفعل في
صحيفة وصحائف فأبدلوا
كسرة الهمزة فتحة فحينئذ
تحركت الياء وانفتح
ما قبلها فأقلبت ألفا فصارت
قضا فأبدلت الهمزة ياء
فصارت قضايا ومثال الثاني
زاوية وزوايا وأصله زواي
ببدال الواو الواقعة بعد
ألف الجمع همزة كنيف
ونيايف فقلبوا كسرة
الهمزة فتحة فحينئذ قلبت
الياء ألفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فصارت زوا
ثم قلبوا الهمزة ياء فصار
زوايا وأشار بقوله وفي مثل
هراوة جعل واوا إلى أنه
انما تبدل الهمزة ياء إذا لم
تكن اللام وأواسمت في
المفرد كما تبدل فان كانت
اللام وأواسمت في المفرد
لم تقلب الهمزة ياء بل تقلب
واو والبشاكل الجمع واحده
وذلك حيث وقعت الواو
رابعة بعد ألف وذلك
نحو قولهم هريرة وهراري
وأصلها هرائر كصحائف
فقلبت كسرة الهمزة
فتحة وقلب الواو ألفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها
فصار هراري ثم قلبوا الهمزة

والاشد نائب فاعل ووفى وهو القوة ما بين ثمانين عشرة سنة إلى ثلاثين وعن ابن عباس في قوله تعالى حتى إذا
بلغ أشده أنه ثلاث وثلاثون سنة وهذا تفسيره باعتبار غايته وأما قوله تعالى ولا تقر بومال اليتيم إلا بالتي هي
أحسن حتى يبلغ أشده فعناء حتى يحتمل وهو تفسيره باعتبار سببه لأنه عبارة عن شدة الإنسان وقوته
واشتعال حرارته ولهذا يكون من البلوغ إلى الثلاثة والثلاثين وهو بفتح الهمزة وقد انضم اسم مفرد
كأنك بمد الهمزة رضم النون وهو الرصاص المذاب وقيل اسم جمع لا واحده من لفظه وقيل جمع شدة
كنعمة وأنعم أو شد بالكسر كصر وأصر أو شد ككلب وأكلب اه من البيضاوي وغيره (قوله إذا
اعتلت لام الخ) بأن كانت ياء أو واو أو همزة لأن المصنف أدرجها في حروف العلة أمال شبهها بأول كونها
منها عند الفارسي فبالهمزة من النوع الأول كخطيئة وخطايا وكذا يرشدة وبريال لأنه من برأ بمعنى
خلق إلا أن الهمزة بر يشة أبدلت ياء وأدغمت في الياء تخفيفا ولاما ياء كقضية وقضايا زهدية وهديا ولاما
وأول تسل في المفرد كطمية ومطاي لأن من المطا وهو الظاهر فاصلها مطبوعة فعل بها كسيد والسالمة كهراوة
وهراوى وأمما النوع الثاني فلم يملوه إلا بالهمزة ياء كزاية وزوايا فاصل خطايا خطائي ياء مكسورة هي ياء
خطيئة ثم همزة هي لامها فأبدلت الياء همزة كصحائف فصارت خطائي بهمزة بين أبدلت الثانية ياء لتطرفها
أثر همزة مكسورة عملا بقوله الآتي ما لم يكن لفظا ثم الخ ثم فتحت الأولى تخفيفا فقلبت الياء ألفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فصارت خطاء الهمزة بين ألفين وهي تشبه الألف اقرب خرجها وهو أقصى الخلق من الجوف
مخرج الألف فأبدلت الهمزة ياء كراهة توالي ثلاث ألفات وانفصل بين ألفين فصارت خطايا بعد خمسة أعمال
ومثلها سواها برأيا وأصل مطايا مطايو ياء هي ياء فعيلة وواو هي لامها فقلت الواو ياء لتطرفها أثر كسرة كما
في الغازي والغازي فصارت مطايي ياء بين أبدلت الأولى همزة كصحائف إلى آخر ما مر فقيه خمسة أعمال أيضا
وأما في قضايا زهدا ياء فاربعة فقط بينها الشرح لأن لامة ياء لا تحتاج إلا قلبها ألفا فقط (قوله فأبدلوا كسرة
الهمزة فتحة) أي تخفيفا لثقل الكلمة بكونها جمعا ومتناهيا واللام معتلة بعد كسرة على همزة عارضة
(قوله فصارت قضايا) أي بهمزة بين ألفين (قوله وأصله زواي) أي أصله الثاني كما يفيد قوله ببدال الخ
وأصله الأول زواوي بواو من الأولى بدل ألف زواي لماسر في قوله ياء الألف الثاني للزبد يحمل واوا
والثانية هي واو زواوية بينهما ألف التكسير فقلبت الثانية همزة على حد نياف فصارت كافى الشرح (قوله
فصارت زوايا) بهمزة بين ألفين (قوله إذا لم تكن اللام الخ) أي بأن كانت ياء أو همزة أو واو لم تسلم في
المفرد وقد عادت أمثلتها (قوله نحو هراوة) بكسر الهاء هي العصا الضخمة والجمع بفتح الهاء (قوله
وأصلها هراوات الخ) أي بعد قلب ألف هراوة همزة في الجمع كقلادة وقلائد وظاهر كلامه أن الواو تقلب ألفا
من أول الأمر لكن مقتضى القياس قلبها أول ياء لتطرفها أثر كسرة ثم تفتح الهمزة فتقلب الياء ألفا الخ
ففيه خمسة أعمال كخطايا كما في التصريح وغيره (قوله يجب رد أول الواو بن الخ) اعلم أن الهمزة تبدل
من الواو والياء وجوباً في أربع مسائل ذكرها المصنف وهي نظرهما بعد ألف زائدة وفي فاعل ما تفعّل عينا
وفي جمع مائثه مدزائد وجمع مائثيه وثالثه لينان وقد علمتها وهذه مسألة خامسة تختص بها الواو عن الياء
وأنما لم يقدمها على قوله واقتصر رد الخ الذي هو في ببدال الواو والياء من الهمزة لتعلق هذا بالثالثة والرابعة
و بقی عما تبدل منه الهمزة وجوباً بالألف في نحو جراء وفي جمع نحو قلادة وتبدل جوازا من الواو المضمومة ضما
لازماء صدره كانت كاجوة في وجوه أو لا كادور همزة بعد اللال في أدور جمع دار ومن المكسورة بشرط
تصدرها كاشاح ورافدة واسادة في وشاح ورافدة ووسادة وقرى من اعاء أخبسه ولا تبدل من المفتوحة
الاشد وذا كاسماء علمها أصله وسما من الوسامة وكاحد في العدد أصله واحد من الوحدة وتبدل من الياء جوازا
في نحو رائي وغائي نسبة إلى راية وغاية أصله راوي وغاي بثلاث ياء تخفف ببدال الأولى همزة وأمما ببدالها

وإذا فصار هراوي وأشار بقوله وهمز أول الواو بن رد إلى أنه يجب رد أول الواو بن

الاولى فاء الكلمة والثانية بدل من ألف فاعلة فان كانت الثانية بدلا من ألف فاعل لم يجب الا بدال نحو ووفى ووروى أصله وافي ووارى فلم يثنى للفعل احتيج الى ضم ما قبل الالف فأبدلت الالف واوا (ص)

ومدا ابدال ثاني الهمزين من

كلمة ان يسكن كائرا واثمن ان يفتح اترضم ارفتح قاب

واوا ياء اثر كسر ينقلب ذوالكسر مطلقا كذا وما يضم

واوا أصرم مالم يكن لفظا ثم فذاك ياء مطلقا جارا ثم ونحوه وجهين في ثانيه أم (ش) اذا اجتمع في كلمة

همزتان وجب التخفيف ان لم يكونا في موضع العين نحو سأك ورأس ثم ان تحركت أولاهما وسكنت

ثانيتهما وجب ابدال الثانية مدة نجاس حركة الاولى فان كانت حركتها فتحة أبدلت الثانية ألفا

نحو أثرت وان كانت ضمة أبدلت واوا لنحو أو أثرت وان كانت كسرة أبدلت ياء

نحو ايثار وهذا هو المراد بقوله ومدا ابدال البيت وان تحركت ثانيتهما فان كانت حركتها فتحة حركتها ما قبلها فتحة أو ضمة قلبت واوا فالاول نحو أو آدم جمع آدم

من غير ذلك فشاذا أو قاسل (قوله المصدرين) خرج هو وى ونو وى نسبة الى هو وى ونوى (قوله مالم تكن الثانية بدلا الخ) اعلم ان الشرط كون الوار الثانية ليست مدة عارضة بان تكون مدة أصلية أى غير مبدلة من شئ كاولى أنى الاول أصلها ولى بضم فسكون أولم تكن مدة أصلا بان لم تكن بعد ضم سواء تحركت كالأصل المذكور وكاول بضم ففتح جمع أولى أصله وول بواوين أو سكنت بعد ضم كاول بفتح فسكون أصله وول بثلاث وارات فكل ذلك يجب فيه الا بدال أمامع الله العارضة فلا يجب بل يجوز سواء كانت بدلا من ألف فاعل كوفى ووروى فيجوز أوفى وأورى بالهمز أو من همزة كوفى مخففة الوولى بضم الوار وسكون الهمزة وهى أنى الاول من وال اذ ارجع فيجوز أوفى أو من غيرهما كما فصله الاشمونى اذ اعلمت ذلك فى قصر الشارح عدم الوجوب على المبدلة من ألف فاعل تبع الظاهر المتن قصور مع أنه يمكن تصحيح المتن بأنه أراد بشبهه ووفى ما ثابته مدة عارضة (قوله من ألف فاعل) بفتح العين فعل ماض من المفاعلة كوفى ووارى (قوله والاصل واصل) أى بواوين الاولى فاء الكلمة والثانية مبدلة من ألف واصله كالف حانض فى حوائض فهى وان كانت عارضة لكنها ليست مدة فلذلك وجب قلب الالدى همزة ومثله فى ذلك أراق جمع وأقية فاصله وراق (قوله لم يجز الا بدال) فى نسخ لم يجب وهو الصواب الذى فى التوضيح وغيره ومفهومة الجواز وبصرح الاشمونى فى كل مامدته عارضة ولا يراد أن المتن بوجه عدم الجواز فى شبهه ووفى لانه لا يوجه ذلك الا ان جعل رد فى كلامه مجهولا فان جعل أمرا والاصل فيه الوجوب كان مفهوما انه لا يجب فى شبهه ووفى كما قاله الشرح فيصدق بالجواز سم (قوله واثمن) أى عند الا بدال به لان همزة الوصل فتسقط درجاء وهو بفتح الموقية وكسر الميم فعل أمر كما يشهد به رسمه بالياء لكسر همزة الوصل فيه ولو كان ماضيا مجهولا كما قبل رسم بالواو بضم همزته ونشاربذ كره الى أن همزة الوصل كالتقطع (قوله ان يفتح) نائب فاعله يعود على ثانى الهمزين مطلقا وكذا الضمير فى قلب وينقلب السكون بعد تقييده بالفتح وقوله ذوالكسر مبتدأ خبره كذا ومطلقا حال أى سواء كان أرفتح أو ضم أو كسر (قوله وما يضم) مفعول أول لاصر بمعنى اجعل ووارام فاعله الثانى (قوله مالم يكن) اسمها ضمير يعود لثانى الهمزين فى البيت الاول وجلة أتم خبرها ولفظ مفعول أتم (قوله فذاك) أى ثانى الهمزين الذى أتم لفظا جلياء مطلقا أى سواء كان مضموما أو مفتوحا أو مكسورا وسواء كان بعد ضم أو فتح أو كسر أو سكوت وجا بالنقص على لغة (قوله وأوم) ممتدا آخره جملة أم معنى أقصد وجهين مفعوله وهذا تقييد لبعض ما تقدم أى انما يجب ابدال ثانى الهمزين المتحركين المستفاد من قوله ان يفتح اترضم الخ فى غير نحو أو م عا أول همزته للضارعة اما هو ففقيه الوجهان (قوله اذا اجتمع فى كلمة) خرج به نحو أنت لان همزة الاستفهام كلمة مستقلة فلا يجب فيه الا بدال بل يجوز تحقيقهما (قوله ان لم يكونا فى موضع العين الخ) اعلم ان الهمزتين فى كلمة ثلاثة أحوال أن تتحرك الاولى وتسكن الثانية وعكسه وأن يتحركا معا أو ساكنهما معا فتدثر فان سكنت الثانية فقط أبدلت من جنس ما قبلها كما ذكره بقوله ومدا ابدال الخ وان سكنت الاولى فقط فان كانتا فى موضع العين أدغم كسا كصيغة مبالغة من السؤال ورأس نسبة لبيع الرأس ولم يذكروا المصنف هذا لانه لا بدال فيه أو فى موضع اللام أبدلت الثانية ياء وكذا ان تحركت امة فيه كما ذكره بقوله مالم يكن لفظا أتم الخ فالتمطرفة تبدل ياء مطلقا وصورها اثنا عشر من ضرب أربع الاول فى ثلاثة الثانية وان تحركت امة فى غير موضع اللام فصورها تسع من ضرب ثلث الاول فى ثلث الثانية ذكرها بقوله أن يفتح الخ فتبدل واوا فى خمسة وهى المفتوحة بعد فتحة أو ضمة والمضمومة مطلقا وتبدل ياء فى الاربعة الباقية وهى المفتوحة بعد كسر والمكسورة مطلقا وكل ذلك فى المتن (قوله أبدلت الثانية ألفا) أى وجوبا ولو كانت الاولى

للضارعة نحو أو كل وآمن دمه نور * نشة رضى الله تعالى عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرني
إذا حضرت أن أترى ثم يشرني وعوام للمحدثين بحرفونه فيشدون التاء بالمد وبعضهم يحقق الهمزتين
وكلاهما الحن لانه مضارع من الأزار ووزنه افتعل كاستلم فالهمزة الأولى للضارعة والثانية فاء الكلمة
ولا يجوز إبدال الثانية تاء ولا تحقيقهما في مثل ذلك لكن حكى الزحخشري عن العرب أنزوا بالادغام فيكون
سماعيا كاسمياً في قوله * وشذ في ذى الهمزة نحو اشتكلا * وقد مثل به الشرح هنا (قوله والأصل
أ آدم) أى أصل الجمع آدم بهمزين فالفتحة تكسيرا لإدخال الثانية وإزالة الفتحة عنها أثرت فتح وليست الواو بدلا
من الف المفرد خلافا للمازنى لأن الف لم توجد في الجمع إذ لم تقتض لقلب همزة المفرد الفاء وهو سكونها اثر
فتح يزول في الجمع وكذا في التصغير ولو بنيت أفعال التفضيل من أن قلت ز بدأون من عمر وأصله ان
كا كرم نقلت فتحة النون للهمزة رادغم ثم قلبت الهمزة واو عند الجهور والمازنى يقلبها ياء (قوله نحو
أو يمر) في نسخة أو يذم تصغير آدم فيراد به الوصف من الأدمة بضم الهمزة وهى لون السمرة لاسم النبي
أبى البشر لأن الأسماء المظلمة لا تصغر ولا اسم شخص غيره لانه أعجمى كفى الكشف فلا يعرف له اشتقاق
برداليه في التصغير لكن قال في المفصل انه عر في وزن أفعول من الأدمة (قوله نحو ايم) بكسر الهمزة
وفتح الياء وشذ الميم (قوله مثلاً أصبح) بكسر الهمزة وفتح الباء إحدى لغات العشرة من ضرب تثليث
همزة في تثليث باء والعشرة كعصفور (قوله من أم) أى صار لما أو بمعنى قصد (قوله وأصله أئم)
بهمزين مكسورة فسا كنة وفتح الميم الأولى (قوله فنقلت حركة الميم الخ) أى لبتة ممكن من ادغامها في
الثانية (قوله فصار أئم) أى بكسر ففتح وشذ الميم (قوله وأصله أئن) أى بفتح فكسر فشد النون وأصله
الأول ان كاضرب نقلت كسرة النون الأولى الى الهمزة رادغم وقوله وقد تحقق بقاين أى لانه من نحو
أؤم الآتى (قوله الاى أئمة) أى جمع امام وأصله أئمة كسلاح راسلحة نقلت كسرة الميم الى الهمزة توصلا
للادغام فصار أئمة بفتح فكسر فشد الميم فبديل الثانية ياء وانما لم يبق سكون الهمزة الثانية لتبدل ألفا من
جنس حركة ما قبلها كالفعل با كيسة جمع ائمة لوجود المائتين المتفرقين للادغام بعدها هنا فنقل حركة
أولاهما للهمزة توصلا لاراعتناهم به أشد من الاعلال وكذا يقال فيما مر من أنن وأئم (قوله فانها
جاءت بالابدال التصحيح) عبارة التوضيح وذلك راجب إلى إبدال المكسورة بفتح ياء وأما قراءة ابن
عاصم والتكوفين أئمة بالتحقيق فيما بوقف عنده ولا يتجاوز اه فتدبر (قوله والثاني) أى ما كسرت
همزة الثانية مع كسر الأولى نحو ايم بكسر الهمزة والياء وشذ الميم وقوله مثال أصبح أى بكسرتين (قوله
والثالث) أى ما كسرت همزة الثانية مع ضم الأولى (قوله والأصل أؤن) أى همزة مضمومة فسا كنة
فتونين أولاهما مكسورة وأصله الأول أؤن بثلاث همزات الأولى للضارعة مضمومة لان ما ضير باعى
متعدي الهمزة كا كرم والثانية مفتوحة لانها همزة النقل التى دخلت على الماضى كهمزة أكرم والثالثة
فاء الكلمة سا كنة فتدبر الثانية لاجتماعها مع همزة المضارعة كاسمياً في قوله وحذف همز أفعول
استمر الخ فصار أؤن بالضم كا كرم (قوله مضارع آنته) أى يوزن أكرمه همزة مفتوحة فالف منقلبة
عن همزة سا كنة فتونين بالادغام لاجل تاء الضمير ولذا لم تنقل فتحة النون الى الهمزة السا كنة بل قلبت
الفاء لولم تنصل به التاء لوجب ان يقال ان والأصل ان كا كرم فتدبر فتحة النون الأولى الى الهمزة السا كنة
لاجل الادغام فتقلب الهمزة واو لفتحها بفتح مفتوحة فالف منقلبة
بفتح الهمزة وضم الواو وشذ الموحدة جمع أب بفتح الهمزة وشذ الموحدة وهو المرمى وقيل الفاء كنة

من جنس حركتها فصار ابن وأشار بقوله وما يضم واو أو إلى انه اذا كانت الهمزة الثانية مضمومة قلبت واو اسواء انفتحت الأولى
أو انكسرت أو انضمت فلاول نحو أو بجمع أب وهو المرمى أصله أ أب

لأنه أفعال فنقلت حركة عينه إلى فائه ثم أدغم فصار أب ثم خفت ثانية الهمزة بين ياءها من جنس حركتها فصار اوب والثاني نحو اوم مثال
اصبح من أم والثالث نحو اوم مثال (١٩٦) ابل من ام وأشار بقوله ما لم يكن لفظا ثم فذلك ياء طلقا جالي ان الهمزة الثانية

المضمومة فاصير واوا اذا لم تكن طسرفا فان كانت طسرفا صيرت ياء طسرفا سواء انضمت الاولى أو انكسرت أو انفتحت أو سكنت فتقول في مثال جعفر من قرأ قرأ ثم تقلب الهمزة ياء فيصير قرأ فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلت ألفا فيصير قرأ وتقول في مثال زبرج من قرأ قرئ ثم تقلب الهمزة ياء فتصير قرئيا كالمنقوص وتقول في مثال برن من قرأ قرؤ ثم تقلب الضمة التي على الهمزة الاولى كسرة فيصير قرؤيا مثل المولى وأشار بقوله وأم

«ونحوه وجهين في ثانية» إلى انه اذا انضمت الهمزة الثانية وانفتح ما قبلها وكانت الهمزة الاولى للمتكلم جاز لك في الثانية وجهان الابدال والتحقيق وذلك نحو اوم مضارع أم فان شئت أبدلت فقلت اوم وان شئت حققت فقلت اوم وكذا ما كان نحو اوم في كونه اولى همزتيه للتكلم وكسرت ثانيته ما يجوز في الثانية منهما الابدال والتحقيق نحو أن مضارع أن فان شئت أبدلت فقلت

أين وان شئت حققت فقلت أن (ص)

وياه قلب ألفا كسر انلا * لويه تصغير بواوذا افعل في آخر أو قبل ثاء التأنيث أو * زيادني فعلان

اليابسة (قوله لانه افعال) أي بوزن افعال كالفعل من جوع الفعلة (قوله والثاني اوم) أي بكسر الهمزة وضم الواو وشد الميم مثال اصبح بكسر ثم ضم فاصلا ثم فعل به ماسر (قوله مثال ابل) أي بضم الهمزة واللام وسكون الواو وهو خوص المقل أي شجر اللوز (قوله إلى ان الهمزة الخ) الأولى حذف قوله المضمومة لانه اذا كانت المضمومة تبدل ياء لتطرفها ولو كانت بعد ضم فبالك بالمكسورة أو المفتوحة فاسم يكن في المتن راجع لثاني الهمزة كاسر للماضي والامثلة التي ذكرها الشارح للمضمومة تصاح للمكسورة والمفتوحة بحسب الاعراب (قوله زبرج) بكسر الزاي وسكون الواو وكسر الراء هو الذهب والزينة كاسر (قوله كالمنقوص) أي فيبدل كقاضي (قوله برن) بضم فسكون فضم (قوله ثم تقلب الضمة الخ) أي لناسبة الياء فيصير منقوصا كالقاضي فتسكن الياء تخفيفا ثم تحذف للساكنين (قوله مثل المولى) أي بضم الميم وكسر اللام اسم فاعل من آلى بمعنى حلف فالقرئ الذي على مثاله منقوص أيضا كالاول وترك الشارح مثال ما اذا كانت الاولى ساكنة وهوان تبنى من قرأ مثال قطر بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء وهو وعاء الكتب كما صير فتقول قرأى بكسر ففتح فهمزة ساكنة فبقاء متحركة بحسب الاعراب والاصل قرأ همزتين ساكنة فتشركة بدلت الثانية ياء وسكنت لسكون ما قبلها فكملت أمثلة الهمزة المتطرفة وهي ثمانية عشر كما صير باعتبار حركات الاعراب عليها لخصوص الضم كما اقتصر عليه الشارح (قوله وجهان) أي تشبيه الهمزة المتكلمة همزة الاستعظام في نحو ائت وأنتزتهم بحاجم الدلالة على معنى زائد على اصل الكلمة وإضافتها في احرف المضارعة يجوز في الهمزة بعدها وجهان كافيان يؤمن من الايمان ويؤمن من التامين فيجوز التحقيق والابدال واو ساكنة في الاول مفتوحة في الثاني فكذا بعد الهمزة (قوله والتحقيق) بقافين وكذا قوله حققت (قوله وكسرت ثانيتهما) سكت الشارح عما ادفعته نحو ال مضارع اللت اسنانه اذا فسدت ونحو اؤمن مضارع من التامين ولم ار من ذكرها بالخصوص لكن يشملها قول التوضيح والاشموني واؤمن ونحوه مما اول همزتيه للمضارعة يجوز فيه الوجهان وكذا يشملها التاميل المتقدم فقتضى ذلك جواز تحريكها وابدالها واوا لقوله ان يفتح اؤضم او فتح قلب واوا فيقال أول وأؤمن وقول الشارح وانفتح ما قبلها لم يذكركم والموضع رالا اسموني فتدبر (قوله وياه) مفعول ثان لاقاب وألفا مفعول أول وكسر المفعول تلا الواقع صفة لافلا وهذا شروع في ابدال الياء من أخيتها الألف والواو فتبدل من الالف في مسئلتين ذكرهما المتن ومن الواو في عشرة مسائل كما في التوضيح منه في قوله بواوذا افعل إلى قوله كالعطيان الخ أربعة وفي قوله بالعكس جاء لام فعلى وصفا واحدة وفي قوله ان يسكن السابق الخ واحدة وفي قوله وصحح المفعول من نحو عدا إلى آخر الفصل ثلاث فالجملتان تسع وترك واحدة وهي ان تلي كسرة وهي ساكنة غير مدغمة كميزان وميقات أصلهما موزان وموقات لانهما من الوزن والوقت وانما قلبت في ذلك لثقل الخروج من الكسر إلى الواو وأما قلبها ياء في أبحر وادل جبي جرو ودلوفيس زاندا على ما ذكر بل يشمل قوله في آخر لان أصلهما أبحر وودلو كافس قلبت اضمه قبلهما كسرة لانه ليس في العربية اسم معرب بالحركات آخره واولها ضمة فوقعت الواو متطرفة اثر كسرة فقلبت ياء فان قلت لم لم تقلب الضمة فتحة توعدا إلى قلب الواو الفاقات والله أعلم لئلا يخرج من باب المنقوص إلى المقصور فتدبر (قوله بواوذا) أي القلب إلى الياء لكسر ما قبلها وفي آخر صفاتواو فصل بينهما بالابتداء للضرورة أن ظرف لغو متعلق بافعلا وقوله أو قبل الخ عطف على محل في آخر وز يادني فعلان عطف على نا وهذا كله هو المسئلة الاولى لان العلة في الجميع تطرف الواو حقيقة أو تقديرًا

ان

ذا أيضا أو في مصدر المعتل عينا والفعل * منه صحيح غالب نحو الحول (ش) اذا وقعت الالف بعد كسرة وجب قلبها ياء كقولك في جمع
مصابيح ودينار مصابيح ودينار وكذلك اذا وقعت قبلها ياء التصغير كقولك في (١٩٧) غزال غزير وفي قذال قذير وأشار بقوله

بواو اذا فعل في آخر الى آخر
البيت الى أن الواو تقاب
أيضا ياء اذا نظرت بعد
كسرة أو بعد ياء تصغير أو
وقعت قبل تاء التانيث أو
قبل ز ياء في فعلان مكسورا
ما قبلها فالاول نحو ورى
وقوى وأصلها مارضو وقوى
لانهما من الرضوان
والقوة فقلبت الواو ياء
والتانيث نحو جرى تصغير
جر وأصله جرى فوافجة معت
الواو والياء وسبقت
احدهما بالسكون فقلبت
الواو ياء وأدغمت الياء في
الياء واثالث نحو شجيرة
وهي اسم فاعل للؤث
وكذا شجيرة مصغرا وأصله
شجيرة من الشجور الرابع
نحو غزبان وهو مثال
ضربان من الغزو وأشار
بقوله ذا أيضا أو في مصدر
المعتل عينا الى أن الواو
تقلب بعد الكسرة ياء
في مصدر كل فعل اعتلت
عينه نحو صام صياما وقام
قياموا الاصل صولم وقوام
فاعلت الواو في المصدر
جلاله على فعله فلو صحت
الواو في الفعل لم تعتل في
المصدر نحو لاذ لاذوا جار
جوارا وكذلك نصح

أثر كسرة وقوله في مصدر المعتل مسألة ثانية وقوله وجمع ذي عين الخ ثالثة وقوله والواو لا ما الخ رابعة (قوله
ذا أيضا) أي قلب الواو ياء لكسر ما قبلها أو في مصدر المعتل أي الفعل المعتل والاولى المفعول ليفيد اشتراط
تفسير عين الفعل لان المعتل ما فيه حرف علة وان لم يغير والمعل هو المغير (قوله والفعل) بكسر ففتح منه
أي من مصدر المعتل يعني اذا كان ذلك المصدر على فعل صحيح غالبا (قوله أو بعد ياء تصغير) هذا الثاني دخل
في المأثرة استطرادا والمقصود التنبيه على الاول فقط لان اجتماع الواو والياء سيأتي بيانه ولا يختص بالآخر فلو
قال بانزيا التصغير أو كسر ألف * تقاب ياء الواو ان كسر ا ردف

في آخر أو قبل الخ لوافق مقصوده أشموني (قوله أو وقعت قبل تاء التانيث الخ) أي لان كلا من التاء
وز ياء في فعلان كلمة تامة فالواقع قبلهما آخر تقدير لانهما في ذية الانفصال وليس المراد بفعلان خصوص
هذه الهيئة فان الواو لا تقبلى ياء في فعلان سا كن العين بل في مكسورها تنفع أثر كسرة كما مثله الشارح
وانما هو تشبيل لموضع الز ياءين ولذا قال الموضح أو قبل الألف والنون الزائدين (قوله مكسورا ما قبلها)
أي أو بعد ياء التصغير لان قلب الواو ياء مع التاء والالف والنون لا يختص بشلوها كسرة بل يشمل تالية ياء
التصغير كما يشمل كلام المصنف وسيمثله الشارح بقوله وكذا شجيرة مصغرة ومثال الثاني ما لو صغر غزبان
فيكون حكمه كذلك (قوله فقلب الواو ياء) أي لان حق الواو الساكنة بعد كسرة قلبها ياء كافي ميزان
للماصر وهي بالتأخير متمرضة لسكون الوقف فقلبت ياء ولو في حال تحركها وصلا لتوقع السكون ومن ثم لم
تتأثر بكسر ما قبلها متحركة في غير الآخر كعوض عوج الا اذا كان مع الكسرة ما يعضدها كاعلاط في
فعل المصدر أو مفرد الجمع كما سيأتي في صيام وديار ولا فرق بين كونها في آخر اسم كالغازي والداعي أو فعل
معلوم كما مثله أو مجهول كمنى ودعى ولا بين كون الكسرة أصلية كما ذكر أو محمولة عن الضمة كما مر في
أدل (قوله تصغير جرو) بتشديد الجيم والكسر أفصح ولد الكلب والسبع ويطلق على الصغير مطلقا
(قوله والثالث شجيرة) أي بفتح فكسر فياء تخفة وأصله شجيرة من الشجور وهو الهم والحزن (قوله
غزبان) أي بفتح فكسر والالف والنون زائدان كافي قطران لا للتثنية اه صبان (قوله مثال
ضربان) أي بفتح المجهمة وكسر الراء فتحته مثنى ضرى وهو العرق الذي لا ينقطع دمه يقال ضرا
العرق يضرب وضروا من باب قعد اذا نزل دمه كذا قيل وفيه أنه حينئذ يكون بشد الياء كقفرده وأصله
ضربوان بدليل ضروا قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء سا كنه لالكسر ما قبلها فالظاهر انه بالوحدة مع
الطاء المشالة وهو الحيطان الذي مر ذكره أو مع الضاد من الضرب (قوله في مصدر الخ) أي جلالة على
فعله وجلة الشروط أربعة المصدرية وكسر ما قبلها كما هو موضوع المسئلة واعلال الفعل وان يكون بعدها
ألف كما يؤخذ من قوله والفعل منه صحيح نخرج غير المصدر كسواك وسوار ونحو راح رواحا فلا تقاب في
ذلك وان أعل الفعل لعدم جله عليه في الاول وعدم كسر ما قبلها في الثاني ومخترز الباقيين في الشارح (قوله
اعتلت) الاولى أعلت للماصر (قوله نحو صام صياما) أي وانقاد انقيادا واعتادا والاصل
انقواد واعتوادا فلا يختص بالمصدر الذي على فعال خلافا لما يوهه الشارح كشرح الكافية (قوله لو اذا)
بكسر اللام مصدر لا ود القوم ملاوذة ولو اذا أي لا ذبعضهم ببعض (قوله وكذلك تصح اذا لم يكن الخ)
أي غالبا كما في المتن ومن غير الغالب قراءة نافع وابن عامر في النساء لكم قياما وارضوهم وابن عامر في المائدة
قيما للناس والاصل قوما فقلبت الواو ياء لكسر ما قبلها مع اعلاط في الفعل (قوله فاحكم) الغاء في جواب
أما مقبرة أي وأما جمع الخ كما في برك فكسر أو هي زائدة وجمع امام مبتدأ خبره جملة أحكم الخ أو مفعول

اذا لم يكن بعدها ألف وان اعتلت في الفعل نحو حال جولا (ص) وجمع ذي عين أعل أو سكن * فاحكم بهذا الاعلال فيه حيث عن
(ش) أي متى وقعت الواو عين جمع

واعملت في واحد أو سكنت وجب قلبها ياء ان انكسر ما قبلها ووقع بعدها ألف نحو ديار وثياب أصلهما دوار وثوباب فقلبت الواو ياء في الجمع لانكسر ما قبلها او بحجى الالف (١٩٨) بعدها مع كونها في الواحد مائة كدارا وشبيهة بالمعتل في كونها حرفين

ساكننا كثوب (ص) وصححوا فعلة في فعل وجهان والاعلال أولى كالخيل (ش) اذ اوقعت الواو عين جمع مكسورا ما قبلها واعملت في واحد أو سكنت ولم يقع بعدها ألف وكان على فعلة وجب تصحيحها نحو عود وعودة وكوز وكوزة وشذور وثيرة ومن ههنا يعلم انه انما اعتل في الجمع اذ وقع بعدها ألف كما سبق تقريره لانه حكم على فعلة بوجوب التصحيح وعلى فعل بجواز التصحيح والاعلال فالتصحيح نحو حاجة وحوج والاعلال نحو وقامة وقيم ودبة وديم والتصحيح فيها قليل والاعلال غالب (ص) والواو لا ما بعد فتح ياء انقلب كالمعطيان برضيان ووجب ابدال الواو بعد ضم من ألف ويا كوقن بذالها اعترف (ش) اذا وقعت الواو طارفا رابعة فصاعدا بعد فتحة قلبت ياء نحو اعطيت أصله أعطوت لانه من عطاي عطا اذ انناول فقلبت الواو في الماضي ياء جلا على المضارع نحو يعطي كما جعل اسم المفعول نحو معطيان على اسم الفاعل نحو معطيان وكذلك برضيان أصله يرضوان لانه من الرضوان

لخوف يفسده الحكم على الاشتغال وخرج بالجمع المفرد فلا يعمل منه الا المصدر كما مر بخلاف غيره كسوار وخوان وهو مفردة الا كل (قوله) واعملت في واحد فيهما ماسر وخرج به نحو طويل وطوال وشذ فوله تبين لي ان القماء دلة * وان اعزاء الرجال طياها * والقماء بالمبالغة القصير ومن الشداد الصفات الجياد لسلامتها في مفردة وهو جواد وقيل بل هو جمع جيد فهو قياسي لاعلال المفرد اذ أصله جيود فعل به كسيد (قوله) ان انكسر ما قبلها خرج أسواط وأحواض وأتواب (قوله) ووقع بعدها ألف جعله الشارح شرط في كل من المعتلة في المفرد والساكنة أخذ من قوله وفي فعل وجهان الخ وقوله بهذا الاعلال أي الذي في المصدر بشرطه السابق وهو وجود الالف كما مر لكن الصحيح ان المعتلة في المفرد تقاب في الجمع ياء وان لم يكن بعدها ألف بخلاف المصدر لانها في الجمع ضعفت باعلاها في المفرد وقربها من الطرف فسلطت لكسرة عليها كحيلة وحيل وديعة وديم وشذاجة وحوج خلافا للماسيا في أما الساكنة في المفرد فلا يقوى تسلط الكسرة عليها الا بالالف القرينة من الياء لانها ليست في الضعف كالمثلة كسوط وسياط وحوض وحياض فلم توجد الالف صحت نحو كوز وكوزة وبشرط أيضا كافي التسهيل صحة اللام لثلاث يتوالى اعلاها مع اعلاز العين ولذا صحت الواو في راء وجواء بوزن عطاش جبي ريان وجووال اصل رداي وجواو قلبت اللام همزة تنظر فيها اثر ألف زائدة فسامت العين وأصل ريان رويان فتلخص ان الشروط أربعة كون الواو في جمع صحيح اللام وقبلها كسرة واعلاها في المفرد مطلقا أو سكوتها فيه مع وقوعها في الجمع قبل ألف (قوله) وكان على فعلة لم يعتل لها الا بالساكنة في المفرد (قوله) وجب تصحيحها أي لانها اعدت الالف قبل عمل اللسان فخفت الواو بعد الكسرة وانضم الى ذلك تحصينها بيهدها من الطرف بسبب الهاء وقوتها بعد علم اعلاها في المفرد فوجب تصحيحها بخلاف فعل فان واوه قريبة من الطرف ولم يعتلوه الا باله في المفرد فكان أولى بالاعلال كقائه المصنف وظاهره ان تصحيحه مطرد وليس كذلك بل هو شاذ كما مر فلو قال وفي فعل * قد شد تصحيح ختم أن يعمل * لوفى بالمراد أشموني (قوله) وثيرة بكسر المثناة وفتح التحتية وقياسه ثورة لكن سهله قصد الفرق بين جمع الثور بمعنى القطعة من الاقط ومعنى الحيوان حيث جموا الاول على ثورة وقيل أصله ثيرة كحجارة فقلب الواو قياسي لاجل الالف ثم بقيت الياء بعد حذفها تنبيه على الاصل (قوله) نحو حاجة وحوج قد علمت أنه شاذ قليل والقياس صحيح لاعلاها في المفرد (قوله) والواو مبتدأ خبره انقلب وبعد فتح متعلق به وياء مفعوله ولا ما حال من الضمير فيه العائد للواو وكذا كالمعطيان اي فبدأ اشتراط كونها رابعة فصاعدا أما الثالثة فلا تبدل بعد الفتح كمطوت وزكوت (قوله) وجب الخ شروع في ابدال الواو من اختيها الالف والياء فتبدل من الالف في موضع واحد ومن الياء في ست مسائل ستأتي كلها (قوله) ويا مبتدأ وكوقن صفته على حذف مضاف وجلة اعترف خبره أي ويا كائنة كياء موقن التي كانت فيه في انهما مفردة ساكنة بعد ضمة في غير جمع اعترف لها بهذا الحكم أي قلبها ياء فخرجت الياء المدخلة كخيض والمتحركة كهيام فلا يلبان لتحصينها ما بالادغام والحركة وكذا التي بعد غير ضمة كبيع خلفتها والتي في الجمع كاسيا في البيت بعده (قوله) جلا على المضارع أي فان الواو تنقلب في مضارع الرابعي ياء لنظرها اثر كسرة وكذا في اسم فاعل فعمل عليه ما غيرهما جلا للفرع على أصله وقال سيبويه يوما للخليل لم أعل تغازينا وتداغينا وأصله تغازونا وتداغونا مع أن مضارعه وهو تغازي وتداغي لا كسر قبل آخره حتى يعمل ويحمل عليه الماضي فاجابه بان اعلال المضارع ثبت في تغازي وتداغي المكسور ما قبل آخرهما قبل بحجى ثاء التفاعل ثم استصحب معها كاستصحبه مع الهاء في نحو المدعاة فاعل تغازينا جلا عليه

فقلبت واوه بعد الفتحة ياء جلا لبناء المفعول على بناء الفاعل نحو برضيان وقوله وجب ابدال واو بعد ضم من ألف (قوله) معناه انه يجب ان يبدل من الالف واو اذا وقعت بعد ضمة كقولك في باع بوب وفي ضارب ضوب وقوله ويا كوقن بذالها اعترف بمعناه

أن الياء اذا سكنت في مفرد بعد ضمة وجب ابدالها واوا نحو مو قن وموسر أصلهما (١٩٩) ميقن وميسر لانهما من أيقن وأيسر فلو

تحركت الياء لم تغل نحو
هيام (ص)

ويكسر المضموم في جمع كما
يقال هيم عند جمع أهيا

(ش) يجمع فعلا وفعال
على فعل بضم الفاء وسكون

العين كما سبق في التكسير
كحمراء وحجروا وحجروا

فاذا اعتلت عين هذا النوع
من الجمع بالياء قلبت الضمة

كسرة لتصح الياء نحو هياء
هيم وبيضاء وبيض ولم

تقلب الياء واوا كما فعلوا في
المفرد كموقن استغفالا

لذلك في الجمع (ص)
وواوا اثر الضم رد الياء

ألفي لام فعل أو من قبل تا
كتاء بان من رمى كقصره

كذا اذا كسبعان صيره
(ش) اذا وقعت الياء لام

فعل أو من قبل تاء التانيث
أوز يادتي فعلا و انضم

ما قبلها في الاصول الثلاثة
وجب قلبها واوا فالاول

كقصور الرجل والثاني كما اذا
بنيت من رمى اسماء على

وزن مقدرة فانك تقول
مرسوة والثالث كما اذا

بنيت من رمى اسماء كسبعان
فانك تقول رموان

فتقلب الياء واوا في هذه
المواضع الثلاثة لانضمام

ما قبلها (ص)
وان تكن عين الفعل وصفا

فذلك بالوجهين عنهم بلني
الضمة فتقلب الياء واوا نحو الضيق والكيس (ص)

(قوله اذا سكنت) أي وكانت غير مدغمة كمر وقوله في مفرد أخذته من البيت بعده (قوله نحو هياء)
بالسكون كما أنتي أهم (قوله استغفالا لذلك في الجمع) كلامه مع المتن كالصريح في اختصاص ذلك
التخفيف بالجمع وانها تبدل في المفرد واوا سواء وقعت فاء كموقن وهوا اتفاقا أو عيننا كأن يبنى من
الياء اسم مفردا على مثال برد فتقول بوز والاصل بيض بضم فسكون وهو مذهب الاخفش وقال
سيبويه في هذا بوجوب قلب الضمة كسرة لتصح الياء كالجاء فتقول بيض بالسكون كما فعل مثله في
مبيع فان أصله مبيعوع نقلت ضمة الياء للياء وحذفت واو مفعول فصار مبيع فكسرت الضمة لتصح الياء
كاسيأتي ولذلك كان ذلك عنده يحتمل ان أصله فعل وان أصل معيشة مفعلة بالضم أو الكسر فيهما
وعند الاخفش يتعين فيهما الكسر اذ لو كانا بالضم لقليل درك ومعوشة (قوله وواوا اثر الضم الخ) هذه
ثلاث مسائل تبدل فيها الياء واوا الضم ما قبلها وتقدم واحدة في قوله ويا كموقن وسيأتي واحدة في قوله
وان تكن عين الخ وواحدة في قوله من لام فعل الخ والسبب في جميع ما ضم ما قبلها الا في الاخير كما سيأتي
(قوله أو من قبل تاء) أي أو ألفتي لام اسم من قبل تاء التانيث أو يادتي فعلا وانما اشترط ذلك في الاسم
ولم يشترط في الفعل شيء لانه لو تبدلت في الاسم بدون ما ذكر لازم كون آخر الاسم المعرب واوا بعد ضمة لازمة
وهو ممنوع في العربية فاذا بنيت من رمى اسماء كعضد لا تقل فيه رمولذلك بل تكسر الضمة لتسلم الياء فتقول
رم كشج لانه مقوص أمام التاء فالواو غير آخر ولذا يشترط بناء الكلمة عليها لتكون لازمة كما يفيد
قوله كتاء بان الخ بخلاف العارضة على بنية المذكر فلا تبدل معها الياء واوا لانها في نية الانفصال فاقبلها
آخر بل تكسر الضمة لتصح الياء كتوا في توافية فان أصله توافيا بضم النون كتكاسلا كسرت النون
لما صر واستصحب ذلك مع الهاء لعروضها أفاده في التوضيح ويؤخذ منه تقيد الالف والنون بما بنيت
الكلمة عليهما كما يفيد قول المتن كذا اذا كسبعان صيره (قوله كتاء بان) أي كتاء شخص بان من رمى
كامة كقدرته بفتح الميم وضم الدال واذ صير الشخص الباني البناء الذي من رمى كسبعان بفتح السين المهملة
أي كتاء ترد الياء اثر الضم واوا اذا صير الشخص الباني البناء الذي من رمى كسبعان بفتح السين المهملة
وضم الموحدة اسم موضع ونونه امام فتوحة على لغة من يلزمه الالف ولو سمي به صبان (قوله كقصور الرجل) أي عند
التعجب من قضاءه فاعني ما قضاءه وأصله قضى لانه من قضيت (قوله اسماء كسبعان) أي اسماء مفردا موازنا
لذلك فتقول رموا واوا أصله رميان فقلب الياء واوا الضم ما قبلها لان الالف والنون اللازمتين ليسا باضعف
من التاء اللازمة في المحضين الواو من الطرف حتى لا يلحقها الالال لكن استشكله الموضح بان ما قبلها
أعطى حكم الآخر المحض في نحو غزبان من الغزو حتى قلبت الواو ياء كما في مكان مقتضاه قلب الضمة هنا
كسرة لتسلم الياء فتدبر (قوله اذا وقعت الياء) أي المضموم ما قبلها عيننا الصفة الخ اعلم ان فعلي بالضم ان
كان اسمها محضا أو صفة جارية بجرى الاسماء وجب قلب الياء فيها واوا للضمة قبلها فالاول كطوبى مصدر
لطاب أو اسم الشجرة في الجنة وأصلها طيب لانها من طاب يطيب والثاني كطوبى وكوسى وخورى بالمجعة
والراء اسماء تفضيل مؤنثات أطيب رأ كيس وأخير فاصلها طيب وخيرى وكيسى من الكيس بفتح تين وهو
الظئنة والدليل على جريان هذه الصفات بجرى الاسماء ايلاؤها العوامل وعدم جريانها على موصوف وأن
أفعل التفضيل يجمع على أفعل كلاسهم المحض فيقال أفضل وأفضل كما يقال في أفعل اسم الرعدة أفأكل
فدل على انه جار مجرى الاسماء فان كانت فعلى صفة محضة أي جارية على موصوف ولو مقعدا وجب قلب
الضمة كسرة لتسلم الياء فرفاين الصفة والاسم لم يسمع من ذلك الا قسمة ضيرى أي جائرة ومشية حكي

فذلك بالوجهين عنهم بلني (ش) اذا وقعت الياء عيننا الصفة على وزن فعلى جاز فيها وجهان أحدهما قلب الضمة كسرة لتصح الياء والثاني ابقاء
الضمة فتقلب الياء واوا نحو الضيق والكيس (ص)



وشد معطى غير ما فدر سما
(ش) اذا اجتمعت الواو
والياء في كلمة وسدت
احداهما بالسكون وكان
سكونها أصليا أبدت الواو
ياء وأدغمت الياء في الياء
وذلك نحو سيد وميت
والاصل سيود وميوت
فاجتمعت الواو والياء
وسقت احدهما بالسكون
فقلت الواو ياء وأدغمت
الياء في الياء فصار سيد
وميت فان كانت الياء
والواو في كلمتين لم يؤثر ذلك
نحو يعطى وفد وكذا ان
عرضت الياء الواو للسكون
كقولك في رؤية روية وفي
قوى رشند التصحيح
في قولهم يوم أبوم وشند
أيضا ابدال الياء واو في
قولهم عوى السكب عوة
(ص)

من ياء اووا بتشريك
أصل
ألفا بدل بعد ففتح متصل
ان سرك التالى وان سكن
كف
اعلال غير اللام وهي
لا يكف
اعلالها ساكن غير ألف
أو ياء التشديد فيها ألفا
(ش) اذا وقعت الواو والياء
محركة بعد ففتح قلت ألفا
نحو قال وباع أصلهما قول
وبيع فقلت ألفا لتشريكها

الاسم دون الصفة ويجعلون خزوي شاذوا هذا لدليل عليه (قوله خزوي) بضم المهملة فزاي موضع
بالجواز عنه والرمة بقوله

أدارا بخزوي هجت للامين عبرة * فباء الهوى يرفض أو يترفرق

وانما انصب دار الوصفه بخزوي قبل النداء فاشبهه المضاف على حد ما عظميا برجي لاسكل عظيم ويرفض بفتح
الفاء وشذواضاد المجهمة أى يسيل بعضه في أثر بعض ويترفرق براءين وقافين أى يبقى في العين متحجرا يجسى
ويذهب والله أعلم

(فصل) (قوله وانصلا) أى بان لم يفصل بينهما فاصل وكان من كلمة واحدة أو فى حكم الواحدة كسأنى
فأفاد شرطين (قوله ومن عروض عريا) المتبادر من الشرح أو لارجاع ضمير عرى لسكون السابق
ففيه شرط واحد والأولى ارجاعه السابق نفسه أى وعرى السابق من العروض ذاتا وسكونا فقيه شرطان
كما فى التوضيح وبدل عليه كلام الشرح فى المحترزات وعلى كل فالعرب بالاطلاق وقضية ما ذكر ان
الذاتى منهما لا يشترط أصالته وهو كذلك حفى وخامس الشروط فى هذا البيت قوله * ان يسكن الخ (قوله
أبدلت الواو ياء) أى تخفيفا وهذا موضع سادس سواء تقدمت فيه الياء كما مثل أو الواو كطى ولما صدر
طويت ولو يت وكسأنى والأصل طوى ولوى ومساوى فعل به ما ذكر وقلت ضمة الميم فى مسأى كسرة
لتناسبة الياء (قوله والاصل سيود وميوت) أى من سادسود ومات يموت فوزنهما فيعمل بكسر العين
عند البصريين وبالفتح عند البغداديين كضيفهم يصيرف نقل الى فيعمل بكسرها ثم أعل وأدغم لان فيعمل
بالكسر لم يوجد فى الصحيح حتى يحمل عليه المعتل ورد بان المعتل نوع مستقل قديما فى فيه ما ليس فى
الصحيح كذلة بالضم جمع فاعل المعتل كقضاة ورمادة دون الصحيح فسمع سيد وميت بالكسر دليل على
انه أصلاهما ولا حاجة للتحويل على انه يقال ليس المكسوز موجودا فى الصحيح حتى ينقل اليه المعتل ولم يحمل
وزنهما فعدل بتقديم العين لانه غير موجود فى كلامهم ووجد من الاول ضيفهم وصيرف وان كانا بالفتح (قوله
لم يؤثر) وكذا فى كلمة مع فاصل كزيتون (قوله وكذا ان عرضت الياء الواو) أى عرض السابق منهما
للسكون بان عرضت ذاته كروية أصلها بالهمز أبدت واو الضم ما قبلها وكذا نحو بوبع واوه بدل من ألف
بابع وياهد وان بدل من الواو الاولى فى وان بالتشديد وأعرض سكونه فقط كقوى فعل ماض بسكون
الواو مخففا من كسرها كما تخفف نحو علم بسكون ثانيه فلا ابدال فى ذلك كله وكذا ان تحرك السابق كطويل
وغيور (قوله يوم أبوم) أى كثر الشدة ومثله ضيئون للسور الذكر وعوى السكب كرمى عوبة فهذه
صح مع استيفائها الشروط شذوا وقياسها أهم وضين وعية بشد الياء المفتوحة كما شذوا ابدال مع فقد
بعض الشروط فى قراءة بعضهم ان كنتم للرب ياتعون بشد الياء وأصلها بالهمز كما فى ابدات واو اثم ياءوكا
شذوا ابدال الياء واو فى قولهم عوى عوة (قوله أصل) ضبطه المعرب بالبناء للجھول واختار الصبان
ضبطه ككسر مبنيا للفاعل بمعنى تأصل قال ورأيت منقولاً عن خط ابن النحاس تلحين المصنف وهو وان كان
يلزم عليه عيب السناد أولى لان لم نجد فى القاموس ولا غيره فعلا متبعيا من هذا المعنى حتى يبنى للفعول اه
ولك ان نفر من إشاعة القافية حينئذ يجعله اسم فاعل بوزن حذرو أصله فاعيل حذف ياؤه للضرورة أو
نجره على مذهب من يجوز بناء اللازم للجھول (قوله ألفا ابدال) بنقل حركة همزة أبدال الى تنوين
ألفا لانها همزة قطع وهذا شروع فى ابدال الالف من أختيها الواو والياء ولهذا ابدال عشرة شروط كما فى
المتن منها فى هذه الايات خمسة كما ستعلمه (قوله ان حرك التالى) أى الحرف الذى يتلو الواو والياء
(قوله كف) أى منع اعلال غير اللام أى اعلال الواو والياء الواقفين غير لام للكلمة أى لام ثانية بان
يقع اعيناً ولا ما لأولى (قوله متحركة بعد ففتح) هذان شرطان خرج بالاول نحو الفول والبيع عمالم

كجبل ونوم وأصلها ماجيئل وتوأم فنقلت حركة الهمزة إلى الياء والواو فصارجيلا وتو ما فلو سكن ما بعد الياء والواو ولم تكن لا ما وجب التصحيح نحو بيان وطويل فان كان لا ما وجب الاعلال ما لم يكن الساكن بعدهما ألفا أو ياء مشددة كرميا وعلوى وذلك نحو يخشون أصله يخشيون فقلبت الياء ألفا لتحركها (٢٠٣) وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنة مع الواو الساكنة (ص)

وصح عين فعل وفعل
ذا أفعل كاغيد وأحولا
(ش) كل فعل كان اسم
الفاعل منه على وزن أفعل
فانه يلزم عينه التصحيح
نحو عور فهو وأعور وهيف
فهو وأهيف وغيد فهو وأغيد
وحول فهو وأحول وحل
المصدر على فعله نحو هيف
وعور وحول وغيد (ص)
وان بين تفاعل من افتعل
والعين وأوسامت ولم تفل
(ش) اذا كان افتعل معتل
لغير حقه ان تبدل عينه ألفا
نحو اعتاد وارتاد لتحركها
وانفتاح ما قبلها فان أبان
افتعل معنى تفاعل وهو
الاشتراك في الفاعلية
والمفعولية جعل عليه في
التصحيح ان كان واويا
نحو اشتورا فان كانت
العين ياء وجب اعلاؤها نحو
اشتاعوا واستافوا أي
تضاربوا بالسيوف (ص)
وان الحرفين ذا الاعلال
استحق

صحح أوله وعكس فبحق
(ش) اذا كان في كلمة حرفا
علة كل واحد متحرك
مفتوح ما قبله لم يجز اعلاؤها
معاشلا يتوالى في كلمة

يتحرك وبالثاني نحو حيل وعوض وسور جمع سورة مما لم يفتح فيه ما قبلها وتأصل الحركة ثالث كما بينه
الشرح واتصالها رابع كما في المتن ولم يبينه الشرح وذلك بان يكوناني كلمة واحدة بلا فاصل بينهما فخرج
نحو ان أجد وجد يز يد ونحو تباين وتهاون لعدم اتصالهما بالفتح وعدم سكون ما بعدهما على التفصيل
المذكور خامس (قوله كجبل) بفتح الجيم والياء من أسماء الضمغ ونوم بفتح المثناة فوق والواو أسد
التوأمين وهما الولدان في بطن وأصلها ماجيئل وتوأم كلاهما بوزن جعفر يهزمة بعد الياء والواو ومثلها
في عدم الابدال لعروض الحركة نحو تلبون ولا تنسوا الفضل (قوله فلو سكن ما بعدهما) مفرع على
مخدوف أي محمل ذلك ما لم يسكن ما بعدهما فلو سكن الخ (قوله رجب التصحيح) أي لئلا يلتقي
ساكنان سواء كان ذلك الساكن ألفا كيمان أو غيرها كطويل وغبور وخورني (قوله كرميا الخ)
مثال للمنفى الواجب تصحيحه لكون الساكن بعد اللام ألفا أو ياء مشددة وانما صحح ذلك لئلا يجتمع
ألفان في رمية وحذف أحدهما يلبس بالفرد وحمل ما لا لبس فيه كفتيان عليه ولان ياء النسب في علوى
تقتضى ابدال الالف واوا ككسر فكيف تبدل الواو معها ألفا (قوله وذلك) أي سكون ما بعده اللام
الذي لا يمنع اعلاها لكونه ليس ألفا ولا ياء مشددة نحو يخشون الخ (قوله وصح عين فعل) بفتح عين
وفعل بفتح فكسر وذا أفعل حال من الثاني وأشار بذلك الى شرطين آخرين أن لا تكون الواو والياء
عين الفعل وصفه على أفعل ولا عين المصدر (قوله كاغيد) من القيد كالفرح وهو نومة البدن وأهيف
من الهيف بوزنه وهو ضمور البطن والخاصرة (قوله كل فعل كان اسم فاعله على أفعل) هو فعل بكسر
العين اللازم الدال على لون أو خلق أو وصف ظاهر في البدن كسود وعود وحول وغيد فهو وأسود وأعور
وأحول وأغيد وانما صحت عين هذا الفعل جلا على ما هو بمعناه وهو افعل بشد اللام كاعور وأحول لان
عينه صحت لسكون ما قبلها وما بعدهما حمل هذا عليه وحل على هذا مصدره فخرج بذلك فعل الذي وصفه
على فاعل تخاف فهو خائف فانه يعمل كفعل بالفتح والضم (قوله وان بين) بكسر الموحدة مضارع
بان أي ظهر وهذا شرط ثامن خاص بالواو أي يشترط لاعلال عين افتعل ان كانت واوا أن لا يكون بمعنى
التفاعل والاسامت فان كانت ياء أعانت مطلقا (قوله ارتاد) بالراء والمثناة فوق أي طلب (قوله فان
أبان الخ) مقابل لمخدوف أي محمل وجوب الابدال ان لم يكن بمعنى التفاعل فان أبان الخ (قوله حل عليه)
أي لان تفاعل تصح عينه لفصلها من الفتح كتشاور وتبايع ولما كان هذا بعينه حل عليه واختص التصحيح
بالواو لبعدها عن الالف بخلاف الياء فانها شبهة بها فاعلت (قوله ذا الاعلال) بنقل حركة الهمزة إلى اللام
قبلها واستحق بكسر الحاء ماض مجهول وهذا شرط تاسع (قوله حفاعلة) أي واوان أو يا آن أو مختلفان
(قوله لئلا يتوالى اعلالان) أي بلا فصل بينهما وهو ممنوع لا يخافه أمامع الفاصل فجاء نحو يفون اذا أصله
يوفون ولا يرد تواليهما في ما عو شاء وتري من الرؤية لانهما شاذة عن القياس على انه قيد في شرح الكافية
منع توالي الاعلالين بكونهما من جنس واحد ما اذا اختلفا كهذا فلا يمنع وعليه فلا شذوذ (قوله والاحق
منهما بالاعلال الثاني) أي لان الطرف محل التغيير (قوله نحو الحيا) أي بالقصر وهو المطر وكذا الطوى
بالقصر وهو ميل النفس الى الشيء وشاع في المذموم أما الممدود منها فليس مما نحن فيه لان عينه لا تستحق

الاعلال

واحدة اعلالان فيجب اعلال أحدهما وتصحيح الآخر والاحق منهما

بالاعلال الثاني نحو الحيا والطوى والاصل حي وهو فوجد في كل من العين واللام سبب الاعلال فحمل به في اللام وحدها لكونها طرفا
والاطراف محل التغيير وشذ اعلال العين وتصحيح اللام

الاعلال لئلا يسهل كنه بعدها والحياة مثال لاجتماع ياءين لانه من حيث والهو للواو والياء لانه من
هو بيت ومثال الوار ين الحوى بفتح الحاء المهملة مصدر حوى بالكسر كقوى اذا اسود فلامه واو كمينه
لقولهم في تشبيه حووان وفي جمع أحوى حو بالضم والتشديد وكذلك قوى أصله واو ين من القوة (قوله
نحو غاية) مثله اريه وكذا آية عند الخليل فاصلها ضمية ورية واويه قلبت الياء الأولى ألفا شذوذ القياس
قلب الثانية لكن سهله كون الثانية غير طرف قال في التسهيل وهذا أسهل الوجوه في آية وقيل أعلت الثانية
فصار اية كسواء ثم قدمت اللام على العين فوزنه فلعة بفتح الحاء وقيل أصلها اية بضم الاو كسمة وقيل
اية كنية فاعلا على القياس لان الثانية لا تستحق الاعلال لعدم فتح ما قبلها وقيل آية كفاعلة أو اية
بشدة الياء وكما مرردودة كافي التصريح (قوله ما آخره) بالنصب طرف لزيد وما يخص نائب فاعله والجملة
صليها الأولى وان يسلم فاعل بواجب الواقع خبر عن عين أى وعين اللفظ الذى زيد في آخره ما يخص
الاسم واجب سلامتها وهذا عشر الشروط وحاصله أن لا تكون الياء والواو عينا لما في آخره زيادة تختص
بالاسم (قوله نحو جولان) مصدر جال يجول وهما مصدرهما بهم وانما سلمت عينهما لان زيادة
الالف والنون في آخرهما أبعثهما عن الفعل الذى هو الأصل في الاعلال لانهما لا يلحقانه أصلا ومثلهما
الألف المقصورة عند سيبويه لاختصاصها بالاسم ولذلك صحت عين صوري بفتح الحاء مهملة وجاز حيدى
بوزنه أى يحيد عن ظله انشطه وحكم الأخفش بشذوذ هذين لان الألف وان اختصت بالاسم لا تخرجه
عن صورة فعل أسند لالف الاثنين كضربا فلا تمنع الاعلال كالاتمعه التاء اتفاقا لانها وان اختصت
بالأسماء لكن جنسها يلحق الماضى فلا يثبت بلحقها للاسم مباينة الفعل وذلك نحو قالة وباعة جى قائل
وبائع والأصل قولو بعة ككسمة وشذوذ تصحيح حوكة وخونة جى حائك وخائن (قوله وشذوذ ما هان
وداران) وقياسهما موهان ودوران لان أصلهما تشبیه ماء ودار وفى نسخ هامان بتقديم الهاء وقياسه
هيمان لكن قيل ان هامان وداران أحججيان فلا يحسن عددهما فيما شذوذ (قوله وقبل بالـ) هذا البيت
دخيل في هذا الفصل لعدم مناسبته لما فيه من ابدال حرف العلة فالاولى ذكر مع التاء والطاء والدال لاتفاق
السكر في انها غير علة وأفراده بفصل كما فعله الموضح والحاصل ان المصنف بين فيما مر ابدال الهزة وحروف
العلة الذى لا يتوقف على نقل حركة وذكر في الفصل الآتى ابدالها للمتوقف على النقل ثم بين باقى حروف
الابدال فى فصل ذواللين الخ فكان الاولى تأخير الميم مع ذلك (قوله ميم) مفعول ثان لقلب والنون
مفعوله الاول واسم كان يعود للنون والاولى التعبير بالابدال لما مر أول الباب الآن يقال لاحظ اصطلاح
القراء في تسميتهم هذا العمل اقلا (قوله المنفصلة) أى عن الياء بان كانتا من كلمتين ودخل في النون
السا كنية المنفصلة التنوين نحو مؤمن بالله وتبدل الميم أيضا من الواو فى فم ومن النون المتحركة شذوذ
كنه وطم في البنان أى الاصابع البنان والله أعلم

(فصل فى النقل) وفيه أربع مسائل ذكر الاولى فى قوله لسا كن صح الخ والثانية قوله ومثل فعل الخ
والثالثة وألف الافعال الخ والرابعة ومالا فاعل الخ وبعد النقل فى المسائل الأربع يجب ابقاء الحرف المعتل
سا كنى ان جانس الحركة المنقولة كمثل الشاوخ من نحو بين ويقوم والارجب قلبه من جنسها
كخاف ويخيف أصلها ما يخوف كينذهب ويخوف كيكرم فقلت فتحة الأول وكسرة ثانيا الى الخاء ثم
قلبت الواو ألفا فى الاول لتجانس الفتحة قبلها وياء فى الثانى لسكونها الترسرة (قوله من ذى لين) جرى
على قول من يطلق اللين على المتحركة من حروف العلة والمشهور اختصاصه بالسا كن منها مطلقا وأما المبد
فهو السا كن بعد حركة تجانسه وأما العلة فعامة ومثل ذى اللين فيما ذكر الهزة (قوله وجب نقل حركة
العين الخ) أى أثقل الحركة هنا ولو فتحة على الواو والياء وان سكن ما قبلها للزومها بخلافها فى دلوطي

نحو غاية (ص)
وعين ما آخره قد زيدما
يخص الاسم واجب أن
يسلم
(ش) اذا كان عين الكلمة
واو متحركة مفتوحا
ما قبلها أو ياء متحركة
مفتوحا ما قبلها وكان فى
آخرها زيادة تخص الاسم
لم يحز قلبها ألفا بل يجب
تصحيحها وذلك نحو
جولان وهيمان وشذوذ ما هان
وداران (ص)
وقبل بالقلب جملة النون اذا
كان مسكنا كن بت ابتدا
(ش) لما كان النطق
بالنون السا كنية قبل الياء
عسرا وجب قلب النون
سما ولا فرق فى ذلك بين
المتصلة والمنفصلة ويجوزهما
قوله من بت ابتدا أى من
قطعك فآلفه عن بالاك
واطرحة وألف ابتدا بادل
من نون التوكيد الخفيفة
(ص)
(فصل فى لسا كن صح
انقل التحريك من
ذى لين آعين فعل كآين
(ش) اذا كان عين الفعل
ياء أو واو متحركة وكان
ما قبلها سا كنى تصحيحها
وجب نقل حركة العين
الى السا كن قبلها نحو

يبين ويقوم والاصل يبين ويقوم بكسر (٢٠٤) الياء وضمة الواو فنقلت حركتهما الى الساكن قبلهما وهو الباء والقاف وكف ذلك

عل في ابن فان كان الساكن غير صحيح لم تنقل الحركة نحو بايع وبين وعوق (ص) ما لم يكن فعل تعجب ولا كايض أو أهوى بالام علاد (ش) أي انما تنقل حركة العين الى الساكن الصحيح بله اذا لم يكن الفعل للتعجب ومضاعفا أو معتلا الا ان كان كذلك فلا نقل نحو ما بين الشيء وبين به وما أقومه وأقوم به ونحو أبيض وأسود ونحو أهوى (ص) ومثل فعل في ذا الاعلال اسم

ضاهما مضارع وفيه وسم (ش) يعني انه يثبت للاسم الذي يشبه الفعل المضارع في زيادته فقط أو في وزنه فقط من الاعلال بالنقل ما يثبت للفعل فالذي أشبه المضارع في زيادته فقط تبيع وهو مثال تحليء بالهمزة من بيع والاصل تبيع بكسر التاء وسكون الباء فنقلت حركة الياء الى الباء فصار تبيع والذي أشبه المضارع في وزنه فقط مقام والاصل مقوم فنقلت حركة الواو الى القاف ثم قلبت الواو ألفا لجانسة الفتحة فان أشبهه في الزيادة والزيادة فاما أن يكون منقولاً من فعل والا فان كان منقولاً من فعل كيزيد

لانها حركة اعراب لا تلزم مع ان الاسم أخف من الفعل كما سئلت الفتحة في معد يكرب دون قاض لازومه مع كون المركب ثقيلًا يحتاج للتخفيف (قوله نحو يبين) اما بفتح الياء مضارع بان أي ظهر فاصله كيضرب أو بضمة الياء مضارع بان فاصله كيكرم وكل صحيح (قوله وكذلك فعل في ابن) فاصله آ يبين كما كرم فنقلت كسرة الياء الى الباء ثم حذفت للساكنين (قوله غير صحيح) دخل في الهمزة لان المصنوع أدرجها في حروف العلة فلا تنقل في نحو يأس كيكرم مضارع آيس لان الهمزة معرضة للاعلال بقلبها ألفًا تخفيفًا والالف لا ينقل اليها لعدم قبولها بالحركة ولذا لم ينقل في نحو بايع وقاول وأما عدم النقل في بين وعوق بشد الياء والواو مع تحريك عينهما بناء على ان أول المضارعين هو الزائد فلانه يلزم عليه قلب المنقول اليه ألفًا لتحركه وافتتاح ما قبله فيلحق ساكنان فان حذف الأول قلت بين وعوق بالسكون أو الثاني قلت بان وعاق وفي ذلك الباس صيغة بأخرى فترك أ ما على ان الثاني من المضارعين هو الزائد فالعين ساكنة وليس الكلام فيها أفاده المصريح ونبيه الخواشي وفيه أن المنقول اليه عروض حركته لا يصلح له عليه ألفًا كما علم من قوله يتحرك بك أصل فالقياس حينئذ قلب الثاني لتحركه في الاصل وافتتاح ما قبله الآن فيصير بيان وعواق وهو أيضا ليس بصيغة الاسم فترك (قوله بالام علاد) أي حكم بان لاه حرف علة قال ابن غازي وانما زاد ذلك مع علمه من قوله أهوى ليشمل غير افعال كاستهوى (قوله للتعجب) أي لان ما فعله يشبه أفعال التفضيل في الوزن والدلالة على المزية وهو لا يعمل ماضيًا أي فكذلك شبهه وحل أفعال به صليته (قوله ونحو أبيض وأسود) بشد آخرهما لانه لو نقلت حركة عينه لفأله لوجب قلبها ألفًا لتحركها في الاصل وافتتاح ما قبلها الآن فتحذف همزة الوصل للاختصاص عنها فيصير باض وساد بالشد يد فيلحق بساكن باسم الفاعل من البضاضة وهي نعومة البشرة ومن السد تصرح (قوله ونحو أهوى) أي لئلا يتوالى فيه اعلالان في اللام والعين (قوله وفيه وسم) أي علامة يمتاز بها عن المضارع بان يشبهه في الوزن فقط أو الزيادة فقط بخلاف ما يشبهه فيهما كأقوم وأسود بوزن أعلم فلا يعمل لئلا يتوهم انه فعل وكذا الواو بانه فيهما لبعده عن الفعل الذي هو الاصل في الاعلال فعلى هذا لو بنيت من البيع أو القول اسماء على مثال تضرب قلت تبيع وتقول بكسر الياء والواو لئلا يلبس بالفعل لو نقلته وأما يزيد علمه فتنقل بعد اعلاله كما سيأتي (قوله في زيادته فقط) أي الزيادة الخاصة به وهي حروف المضارعة (قوله تبيع) بكسر الفوقية والموحدة وسكون التحتية (قوله وهو مثال تحليء) أي اسم مبني من البيع على مثاله وليس المراد به تبيع البقر وهو ابن سنة منها لان هذا تحييل من التبيع أي يتبع أمه في المرعى فتأخذ أصلية ومفتوحة لا مكسورة وتحليء بكسر التاء الفوقية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام فهمزة يطاق على قشر الاديم والجلد مما يلي منبت الشعر وعلى وسخه وشعره (قوله من بيع) أي حال كون تبيع مأخوذ من بيع وهو مصدر باع ولو بنيت على مثال تحليء من القول قلت تعجيل بكسر نين والاصل تقول نقلت كسرة الواو الى الساكن قبلهما ثم قلبت ياء لسكونها اثر كسرة فهذا النوع أشبه المضارع في زيادته الخاصة به في أوله وفيه وسم امتاز به عن الفعل وهو كونه على وزن خاص بالاسم لان تعجلا بكسر التاء والعين لا يكون في الفعل وكذا تفعل يضمها في فعل ما وازنه من الاسماء (قوله مقام) أي بفتح الميم فاصله مقوم كيعل المبني للفاعل أو يضمها فاصله كالمبني للفعل وكذا مقيم ومبين أصلهما كيكرم بالسكون فيعمل كل ذلك لامتيازهما عن الفعل بزيادة الميم الخاصة بالاسماء وانما صححوا نحو مدين ومريم لان ميمهما أصلية فوزنه فاعل لا مفعول (قوله أعلا كريد) أي استصحب اعلاله لانه انما يعمل قبل النقل لا بعده (قوله ومفعول) بكسر الميم وفتح العين وكذا المفعول وهذا مختار قوله ضاهي مضارع على ماضيًا أي (قوله عوض) حال من التاء وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة (قوله بالنقل) أي السماع متعلق بعرض والباء لئلا يسه

والاصح كايض وأسود (ص) ومفعول صحيح كالفعال * وألف الافعال واستفعال (قوله) أزلنا الاعلال والتا الزم عوض * وحذفها بالنقل ربما عرض (ش) لما كان مفعول غير مشبه للفعل استحق التصحيح كسجواك

وحمل مفعل عليه لمشابهته له في المعنى فصحيح كما صحيح مفعول كقول ومقوال وشار بقوله وألف الافعال واستفعال أنزل الى آخره الى ان المصدر اذا كان على وزن افعال واستفعال وكان معتل العين فان ألفه تحذف للثقل (٣٠٥) ساكنة مع الالف المبذلة من عين

المصدر وذلك نحو إقامة واستقامة وأصله اقوام واستقوام فنقلت حركة العين الى الفاء وقلبت الواو ألفا لجانسة الفتحة قبلها فالتقى ألفان حذفت الثانية منهما ثم عوض عنها تاء التانيث فصار اقامة واستقامة وقد تحذف هذه التاء كقولهم اجاب اجابوا منه قوله تعالى واقام الصلاة (ص)

وما لافعال من النقل ومن حذف فمفعول به أيضا فنحو مبيع ومصون ونذر تصحيح ذي الواو في ذي الياشهر

(ش) اذا بنى مفعول من الفعل المعتل العين بالياء أو الواو وجب فيه ما وجب في افعال واستفعال من النقل والحذف فتقول في مفعول من باع وقال مبيع ومقول والاصل مبيع ومقول فنقلت حركة العين الى الساكن قبلها فالتقى ساكنان العين وواو مفعول حذفت واو مفعول فصار مبيع ومقول وكان حق مبيع أن يقال فيه مبيع لكن قلبوا الضمة كسرة لتصح الياء ونذر التصحيح فيما عني واولوا

(قوله وحمل مفعول الخ) أشار بذلك الى ما قاله المصنف وابنه ان مفعلا يستحق الاعلال لشبهه المضارع في الوزن فقط اذ هو كعلم عذ من يكسر حرف المضارعة لكنه حمل على مفعول في التصحيح لشبهه به لفظا اذ لا فرق بينهما الا بالالف ومعنى لان كلا اسم آلة كخيط ومخيط أو صيغة مبالغة كقول ومقول ولم يعكس لاصالة التصحيح وتعقبه الموضح بأنه لو صح ذلك للزم تصحيح مثال تحلى وعن المبيع لشبهه بتعسب وانضرب في تلك اللغة وزنا زبادة وهو ممنوع والظاهر ان تصحيح نحو مخيط لعدم شبهه الفعل أصلا اذ كسر حرف المضارعة قليل لا يلتفت اليه أولا أنه مقصور ومن مفعول كقوله الخليل فاستصحب تصحيحه بعد حذف الالف فهو هو لا أنه محمول عليه ثم هو على تسليم ما قاله لا يستحق الاعلال لذلك عند الجميع بل في تلك اللغة فقط (قوله فان ألفه تحذف الخ) أفاد كالمثل ان المحذوف هو الالف الثانية وهو الصحيح لز يادتها وقر بها من الطرف وحصول النقل بها وهو ذهب الخليل وسببويه والمصنف ولذا قال وألف الافعال الخ وقيل هي بدل العين لان بدله يحذف كثيرا في غير هذا ولان تعويض التاء لم يعمد في غير الاصول (قوله وقلبت الواو ألفا الخ) لا برد أن شرط قلب العين ألفان لا يسكن ما بعدها كما مر في قوله وان سكن كفال الخ لان محل ذلك فيما اتصاله بالاصالة أما الافعال والاستفعال فبالحل على الفعل (تنبيه) قد ورد تصحيح افعال واستفعال وفروعهما في الفاظ منها غول اغوا لا اغيتم السماء اغيما واستغوا واستغوا واستغوا واستغوا استغيا الا أي شرب الغيل بفتح المجمة وهو اللبن الذي ترضعه المرأة وهي تؤقي أو وهي حامل وهذا اذا عند النجاة وقيل لغة فصيحة يقاس عليها (قوله لجانسة الفتحة قبلها) أي لتحركها الى الاصل وانفتاح ما قبلها الآن (قوله من النقل ومن حذف) أي دون التعميض بالتاء (قوله فمفعول) أي فاعلم مفعول الفعل الثلاثي وقوله به متعلق بقسم أي حقيق (قوله حذفت واو مفعول) أي عند سببويه وقال الاخفش عين السكامة لان واو مفعول جاءت لمعنى وهو كونها علامة اعم المفعول فلا تحذف ولان المهود حذفت أول الساكنين كقل وبغ وقاض لا الثاني وأجيب عن الاول بانها لو كانت علامة اسم المفعول لوجب في الزائد على الثلاثة كالمشعر وانما العلامة الميم وحى بالواو لرفضهم مفعلا بالضم في السكامة الا في مكرم ومعون ومهلك ومألك بسكون الهمزة وضم اللام بمعنى الرسالة وعن الثاني بان محل ما ذكر فيه اذا كان ثاني الساكنين صحيحا كما مثله وهما هنامة لان تصريح وقد يقال في الجواب الاول تسليم أنها جى مع المعنى وهو الفرق بين المرفوض والمستعمل فلا يلحق حذفها لغوات ما جى بها الا جله تقدير الان وزن نحو مصون يكون عند سببويه مفعول بانبات أصوله كلها وهو مرفوض وعند الاخفش مفعول بحذف العين فتدبر وتظهر ثمرته الخلاف في نحو مسوء بالهمزة اذا خفف فعند الاخفش يقال مسوء بشد الواو لان الهمزة اذا وقعت اثروا وزائدة لغير الحاق خففت بقلبها واوا وادغامها فيها وعند سببويه مسوء بنقل حركة الهمزة الى الواو كونها أصلية ثم حذفت الهمزة كما يقال في تخفيف خب خب (قوله فصار مبيع ومقول) أي بفتح الاول وضم الثاني وسكون الثالث (قوله وكان حق مبيع الخ) أي لما مر في قوله ووجب * ابدال واو بعد ضم من ألف * ويا الخ من انه يجب قلب الياء واو الضم ما قبلها كوفن في ميقن الا اذا وقعت عين جمع فان الضمة تقلب كسرة لتصح الياء كبيض وهيم في جمع أبيض وأهيم وصرأ أيضا ان سببويه يجعل الياء الواقعة عين المفرد كعين الجمع فيوجب قلب الضمة كسرة لتصح الياء وان الاخفش يقلبها في المفرد مطلقا سواء كانت فاء أو عين أو يبق الضمة قبلها فقد جرى سببويه هنا على مذهبه فبعد أن حذفت واو مفعول قلبت الضمة

نوب مصوون والقياس مصون واذا تميم تصحيح ما عنيه ياء فيقولون مبيع ومخيط ولهذا قال المصنف رحمه الله تعالى ونذر تصحيح ذي الواو في ذي الياشهر (ص) وصحح المفعول

من نحو عدا * وأعلل ان لم تتحرر الاجودا (٢٠٦) (ش) اذا بنى المفعول من فعل معتل اللام فلا يخلو اما أن يكون

كسرة لتصح الياء لانها عين مفردا ما على رأى الاخفش من أن المحذوف العين فيصير بعد النقل والحذف مبعوض فكسرت الفاء وقلبت الواو ياء لتلايتهم انه من ذوات الواو كقول وليس كسر الفاء لاجل الياء المحذوفة كانوا هم حتى يرد عليه أن مذهبه ابقاء الضم مع الياء الموجودة ثم قلبها واو او اقل ابقاؤه مع المبدومة وانما هو للفرق المذكور فلم يخالف مذهبه المار به والحاصل ان ذوات الواو لا عمل فيهما سوى الحذف والنقل وأما ذوات الياء كجميع ففيها مع النقل على مذهب سيبويه حذف الواو الزائدة وقلب الضمة كسرة لتصحيح الياء التي هي العين وعلى رأى الاخفش حذف العين وقلب الضمة كسرة ثم الواو الزائدة ياء لرفع توهم أصلها فتدبر (قوله من نحو عدا) هو كل فعل واوى اللام مفتوح العين فخرج يأتى اللام مطلقا واو بها مع كسر العين كرضى وقوى فلا يترجح فيه التصحيح على التفصيل الآتى وأما ضمها فلا يبنى منه اسم مفعول لكونه لازما وذكروا هذه المسئلة هنا انما هو باعتبار حذف واو مفعول وان لم يكن فيه نقل كالاول (قوله فالاجود التصحيح) أى جلا على فعل لاماعل لكونه الاصل كعدا ودا فأن واوه لا تقلب ياء وان قلبت ألفا اذا الاصل عدو ودعو (قوله على فعل) أى بفتح فكسر (قوله نحو مدي) أصله معدو وراوين الاولى واو مفعول والثانية لام الكلمة فقلبت الثانية ياء جلا على فعل المفعول لان واوه تقلب ياء لتطرفها ان كسرة كدعاهم الاولى لا اجتماعها مع الياء ساكنة ثم ادغم وكسرت الضمة لمناسبة الياء (قوله نحو مريض) أصله مريض وراوين قلبت الثانية ياء جلا على الفعل لانها تقلب فيه لكسر ما قبلها سواء بنى للفاعل أو للمفعول ثم الاولى لا اجتماعها مع الياء الخ وانما كان الاعلال في ذلك هو الفصحح الوارد في القرآن لان موافقة المفعول لفعله أولى من مخالفته ومحل ذلك ما لم يكن فعل المكسور واوى العين والاعتين الاعلال كقوى فهو مقوى والاصل مقو وقلبت الواو الاخيرة ياء لثقل ثلاث واوات في الطرف مع الضمة ثم الوسطى لا اجتماعها مع الياء الخ والحاصل ان واوى اللام ان كان مفتوح العين اخير في مفعوله التصحيح أو مكسور العين غير واويها اخير في الاعلال أو واويها وجب الاعلال (قوله كذلك ذا وجهين الخ) كذلك اما حال من الفعلين بضميتين أو صفة مصدر محذوف أى جاء الفعل بحيثما مثل ذلك وذا وجهين حال ايضا منه مؤكدة لما استفاد من التشبيه ومن ذى الواو حال ثالثة أو متعلق بجملة بضمينه معنى أخذوا لم جمع حال من الواو وظاهر المتن النسبة بين فعول الجمع والمفرد في الوجهين وليس كذلك كما بينه الشارح وقد دفع هذا في الكافية بقوله ورجح الاعلال في الجمع وفى * مفرد التصحيح أولى ما فى وأطلق جواز الوجهين في فعول وهو مشروط بان لا يكون من باب قوى والاوجب الاعلال كفى المفعول (قوله نحو عصى ودلى) بكسرتين ثم ياء مشددة مثالان للاعلال والاصل عصى وودلو بضميتين ثم واوين قلبت الثانية ياء لثقل الواو بن مع الضمة في الجمع ثم الاولى لا اجتماعها مع الياء ثم ادغم وكسرت العين لمناسبة الياء والفاء اتباعا لها وقد لا تكسر الفاء كقراءة الحسن فالقوا حباهم وعصيمهم بضم العين وقيل لما كانت واو فعول زائدة ساكنة لم يعتد بها فكان الواو الاخيرة وايت ضمة فقلبت ياء لما قيل فى أدل جمع دلوفها اجتمعت مع الواو وقلبت ياء وادغم الخ وقد قيل بذلك فى المفعول المنار (قوله نحو أبو ونحو) مثالان للتصحيح وهو شاذ في الجمع كفى التسهيل والتوضيح وكذا الاعلال المفرد خلافا لظاهر الشارح والاصل أبو ونحو وكفولس فادغم والنحو اما بالجمع وهو السحاب الذى هراق ماءه أو بالحاء المهملة وهو الوجهة حكى سيبويه انكم تطيرون فى نحو كثيرة (قوله والتصحيح أجود) الذى فى التوضيح وغيره أنه واجب خلفه المفرد والاعلال شاذ (قوله وشاع الخ) نص غير من النحو بين على اطرا ده وان كان التصحيح أكثر على الا ل وهذا ناسع موضع لقلب الواو ياء وهى رفوعها يينا لجمع على فعل بالضم والتشديد وتقدمت العاشرة (قوله نى)

معتلا بالياء أو بالواو فان كان معتلا بالياء وجب اغلاله بقلب واو مفعول ياء وادغامها فى لام السكامة نحو مرمى والاصل مرمى فاجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء وانما لم يذكر المصنف رحمه الله تعالى هذا لانه قد تقدم ذكره وان كان معتلا بالواو فالاجود التصحيح ان لم يكن الفعل على فعل نحو معدو من هذا ولهذا قال المصنف من نحو عدا ومنهم من يعل نحو مدي وان كان الواوى على فعل فالتصحيح الاعلال نحو مريض من رضى قال الله تعالى ارجع الى ربك راضية مرضية والتصحيح قليل نحو مريض (ص) كذلك ذا وجهين جا الفعل من

ذى الواو لام جمع ارفريدين (ش) اذا بنى اسم على فعول فان كان جمعا وكانت لامه واوا جاز فيسه وجهان التصحيح والاعلال نحو عصى ودلى فى جمع عصا وودلو ونحو أبو ونحو جمع أب ونحو والاعلال أجود من التصحيح فى الجمع فان كان مفرد اجاز فيه وجهان

الاعلال والتصحيح والتصحيح أجود نحو علا واوعنا عواو يقل الاعلال نحو قسا قسي أى قسوة (ص) أى وشاع نحو نى * ونحو نيام شذوذ نى (ش) اذا كان فعل جمعا لما بينه واوجاز تصحيحه واعلاله ان لم يكن قبل لامه ألف كقولك فى جمع

أى نسب للعامة (قوله صائم) أصله صاوم لأنه من الصوم أبدلت الواو همزة لما صر وكذا قائم وجاءت
(قوله وصيم) أصله صوم فاستثقل اجتماع واو ين وضمة مع نقل الجمع تخفف بقلبهما ياءين لانهما أخف
نصرح (قوله وجب التصحيح) أى تخفته ولبعد الواو عن الطرف الذى هو محل التغيير بسبب الالف
وكذا يجب التصحيح ان اعتلت اللام كشوى وغوى بشد الواو جى شاور وغار لئلا يتوالى اعلالان ويجوز
في نحو نيم بعد اعلال ضم الفاء وكسرهما والضم أولى والله أعلم

(فصل في ابدال فاء الافتعال وتاءه) (قوله ذو اللين) مبتدأ خبره جملة أبدلا وفالحال من نائب فاعله
العائد لذى اللين وهو فاعله الاول وتام فاعله الثانى وكل من فارنا بالقصر وتقدم للشاطبي أن ما قصر من
أسماء هذه الحروف منون على حدش بت ما و صوب ابن غازى عن بعضهم عدم تنوينها لانها مبنية لوضعها
وضع الحروف واختار الصبان جواز التنوين على انه مختصر من الممدود وعدمه على وضعه كذلك ابتداء
(قوله فإؤها حرف لين) مرادهم به الياء والواو فقط اذا لالف لاتقع فاء مطلقا ولا عيننا ولا لا ما بطريق
الاصالة (قوله وجب ابداله تاء) أى ليسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لقرب مخرجيهما

ومتفاوتة صفتهم ما لان حرف اللين مجهور والتاء مهملة وسواء أيضا لو أقرره لتلاعبت به حركات ما قبله فيكون
ياء بعد الكسرة وألفا بعد الفتحة وواو بعد الضمة فأبدلوا منه حرفا يلزم وجه واحد وخصوا التاء لتدغم
فيما بعدها هذه هي اللغة الفصحى وبعض الحجاز بين يجمعون الفاء بحسب الحركات قبلها فيقولون يتصل
ياتصل فهو موصل وحكى الجرمي ابدالها همزة كأصل ياتصل فهو موصل وهو غريب (قوله نحو اتصال الى
الح) مثال للواو ومثال الياء اتسار واتسر ومتسر والاصل ايتسار وايتسر وميتسر قال في التصباح الميسر

كسجد قمار العرب يقال يسر الرجل يسرا من باب وعد فهو ياسر اه وهو مأخوذ من اليسر لظنهم انه
يورث اليسار (قوله والاصل وأصل الح) ظاهر عبارته ان الواو تبدل تاء ابتداء وهو المختار وقيل تبدل
أولا ياء لكسر ما قبلها في الماضى والمصدر لان الواو لا تثبت ساكنة بعد الكسرة وحل الباقي عليهما ثم
تقلب الياء تاء وقد يقال هذه الواو لم تثبت مع الكسرة لعدم بقائها دائما فتقلب تاء من أول الامر تقبلا
للعمل اذا فائدة فيما ذكر وان كان قياسيا وأيضا لو قلبت ياء لا تمتنع قلب هذه الياء تاء كما في الياء المنقلبة

عن الهمزة في نحو اتسار كسبب عدم الاصلة الآن يجاب عن هذا بان التاء لم تبدل من الهمزة أصلا امتنع
ابدالها من بدلها وهو الياء التحتية بخلاف الواو فانها تبدل تاء في غير هذا الباب كثرث ونحوه فجاز هنا
ابدالها من بدلها وأيضا كل من المبدل والمبدل هنا حرف لين بخلاف الهمزة فتأمل (قوله ثم تبدل الهمزة)
أى الثانية الساكنة وهى فاء الكلمة ياء لسكونها بعد همزة الوصل المكسورة (قوله وشذ قو لهم انزr)
لما فعل ماض معلوم أى لبس الازار فيكون بفتح التاء والزى أو امر فبكسر الزاى ولا يصح ماضيا مجهولا

الا اذا كان أصله أنزr بالواو لا بالياء كما في الشارح وأصله الاصيل أنزr بهمزة مكسورة للوصل فساكنة هي
فاء الكلمة لانه من الازار قلبت الثانية ياء من جنس حوكة ما قبلها ثم الياء تاء فصارت أنزr بالادغام فهذا
الابدال الثانى شاذ يقصر على السماع والقياس ابقاء الياء كما قال به المصنف وقيل خطأ لكن أجازه
البغداديون كما حكاه الزحخشري وعلى قولهم يتخرج ادغام عوام المحمدين أنزr في حديث عائشة المتقدم

وقول الشارح كالاشموني وشذ قو لهم أنزr صريح في انه من المسموع وسكت الشارح عن ذكر اتسار الذى
في المتن تبعاً لابن المصنف في انه لم يسمع فإرادته بالتثنية به انه مما سمع الابدال في جنسه لافى شخصه ونقل
المرادى عن بعضهم سماعه وهو صريح في قول التوضيح وشذ قو لهم اتسار ومن المسموع أيضا اتن من الامانة
وقياسه أو تن بالواو ان كان ماضيا مجهولا أو اتن بالياء ان كان معلوما وأما اتخذ فالتصحيح انه من اتخذ
يتخذ نخذا كتب يتعب تعبا بمعنى اتخذ كما أن اتبع من تبع فتأخذ الاولى أصلية لا تبدل عن همزة أخذ كما وهم

صائم صوم وصيم وفي جمع

نائم نوم ونيم فان كان قبل

اللام أنف وجب التصحيح

والاعلال شاذ نحو صوام

ونوام ومن الاعلال قوله

فما أرق النيام الا كلامها

(ص)

(فصل)

ذو اللين فانا في افتعال

أبدلا

وشذ في ذى الهمز نحو

ايتسكا

(ش) اذا بنى افتعال

وفروعه من كلمة فإؤها حرف

لين وجب ابدال حرف

اللين تاء نحو اتصال واتصل

ومتصل والاصل فيه

اتصال واتصل وموآصل

فان كان حرف اللين بدلا

من همزة لم يحز ابداله تاء

فتقول في افتعل من الاكل

اتسكل ثم تبدل الهمزة ياء

فتقول اتسكل ولا يجوز

ابدال الياء تاء وشذ قوله

انزr باربدال الياء تاء (ص)

فيه الجوهرى فجعله من الشاذ والثانية ناء الافتعال وقال بعضهم انه وخذ بالوالفة في أخذ فأصله او تخذ
ابدلت الواو تاء على القياس ونحوه على هذه اللغة وان كانت قليلة أولى من قول الجوهرى (قوله طائنا
الح) تامبداً أخبر به ما ضياعه ولا كابدل السابق عليه ونائب فاعله يعود على تناوذاً فعوله الثانى
فان جعل ردأمرأ كان تامفعوله الاول لامبداً لا احتياجه الى تقدير الابط (قوله وجب ابداله طاء الح)
أى لثقل التاء مع الحرف المطبق لقرب مخرجيهما وتباين صفتيهما اذ التاء مهموسة مستغلة والمطبق
مجهور مستعمل كما يفسر النطق بها بعد الدال والذال والزاي لان هذه جهرية كالمطبق فاحتيج في تسهيل
النطق الى ابدال التاء حرفاً يوافقها في المخرج ايشمر بها ويوافق ما قبلها في الصفة وهو الطاء والدال واذا
أبدلت طاء بعد الطاء أو دال بعد الدال وجب الادغام لاجتماع المثنيين كاطهر واطحن وادان أو طاء بعد
الصاد والصادودا لابعاد الزاي جاز الفك كاصطبر واصطجع وازدجر والادغام بقلبها من جنس ما قبلها كاصبر
واضجع وازجر ويمتنع العكس كاطبر واطجع واذجر لثلاثيوت صغير الصاد والزاي واستطالة الصاد ما
الطاء بعد الطاء المشالة والدال بعد الدال المحجمة فيجوز فيهما الاوجه الثلاثة وقد روى قوله

هو الجواد الذى يعطيك نائله * عنوا ويظلم أحياً نافيظلم

هكذا بالفك ويظلم بشد المحجمة وبشد المهملة وقرئ قوله تعالى فهل من مدكر بالفك ومدكر بشد المهملة
ومدكر بشد المحجمة وهي شاذة فتدبر والله أعلم

(فصل فى الاعلال بالخذف) هو نوعان مقيس وشاذ فالقيس هو الذى تعرض لذكره هنا وهو ثلاثة
أنواع ما يتعلق بفناء الكلمة وما يتعلق بحرف زائد فيها وما يتعلق بعينها أو لامها على الخلاف الآتى وقد
ذكرها على هذا الترتيب كل واحد فى بيت (قوله وبنيتى متصف) أى صيغتى شخص متصف أى
الصيغتين الدالتين على الذات المتصفة بذلك المعنى على جهة القيام به أو الوقوع عليه وهما أسماء الفاعل
والمفعول (قوله اذا كان الفعل الماضى) أى المفتوح العين نخرج مضمومها فلا تخذف فاء مضارعه
كوضؤ يوضؤ ووشم يوشم وفى مكسورها تفصيل يعلم بما سياتى (قوله معتل الفاء) أى بخصوص
الواو كما يفيد تخصيصها بالخذف فى المثال أما الياء فلا تخذف الا ما شذ من قول بعضهم يسر يسر كوعده بعد
ويئس يئس والاصل يسر ويئس (قوله بعد) أصله يوعده فنقلت الواو بوقوعها بين الياء المفتوحة
والكسرة وهما ضدان لها خذفت وحل على المبدوء بالياء أخواته كاعده ونعده وأعد كذا الامر نحو وعد
فأصله او نعد خذفت الواو وحل على المضارع المبدوء بالياء فاعتنى عن الهجزة بتعورك ما بعده وكذا حل عليه
المصدر الذى على فعل بكسر فسكون وأفهم قوله كوعده ان الخذف مشروط بفتح حرف المضارعة فلا تخذف
الواو من يوعده بالضم سواء فتحت العين أو كسرت وشذ من ذلك يدع ويذرجهو واين فى لغة وبكسر عين
الفعل فلا تخذف فى مفتوحها كوجل يوجل ووجع يوجع ولا فى مضمومها كوضؤ يوضؤ وشذ قول بعضهم
وجديجد بالضم وهى لغة عامرية وأما خذف الواو من يقع ويضع ويهب مع انها بفتح العين فالكسر المقدر
لانها تكون ماضياً فاعسل بالفتح ينقاس مضارعها على يفعل بالكسر لكنه فتح تخفيفاً لكون عينه أو
لامه حرفاً حلقياً فكان الكسر مقدر فيه وأما يسع ففتحته قياسى لكون ماضيه وسع بالكسر فكان حقه
اثبات الواو فقبل خذفت شذواً وقيل لانه قد ورد الكسر فى مضارع فعل المكسور كومي يمي ووثق
يشق وورث يرث فثبت خذفت واو يسع دل على ان أصله الكسر لكنه فتح تخفيفاً لحرف الحلق (قوله
وعده) أفاد التمثيل به ان خذف الفاء شرطين كونها فى مصدر على فعلة بكسر فسكون وكونه غير الهيئة
فلا تخذف من اسم غير مصدر وشذرة للفضة وحشة للأرض الموحشة ولله صفة بمعنى ترب وهو المساوى
فى العمر ولا مقصده الهيئة كوعده الأمير ووقعة زيد للاباس وبوجود الشرطين يجب الخذف

طائنا افتعال رداً لمطبق
فى اذان وازدد واذ كر دالا
بقى

(ش) اذا وقعت تاء الافتعال
بعد حرف من حروف
الاطباق وهى الصاد والصاد
والطاء والظاء وجب ابداله
طاء ككذلك اصطر
واضطجع واطعنوا واطلموا
والاصل اصطر واضطجع
واطعنوا واطلموا فأبدل
من تاء الافتعال طاء وان
وقعت تاء الافتعال بعد
الدال والزاي والذال قلبت
دالا نحو اذان وازدد واذكر
والاصل اذنان وازناد
واذسكر فاستثقلت التاء
بعد هذه الاحرف فأبدلت
دالا وأدغمت الدال فى
الدال (ص)

(فصل) فأمر او مضارع
من كوعده

اخذف وفى كمدة ذلك
اطرد

وخذف همزة فعل استمر فى
مضارع وبنيتى متصف
(ش) اذا كان الفعل
الماضى معتل الفاء كوعده
وجب خذف الفاء فى الامر
والمضارع والمصدر اذا
كان بالتاء وذلك نحو وعد
ويعده وعدة فان لم يكن
المصدر بالتاء لم يجوز خذف
الفاء نحو وعده وكذلك

يجب حذف الهمزة الثانية في الماضي مع المضارع واسم الفاعل واسم المفعول نحو (٣٠٩) قولك في أكرم بكرم والأصل

يؤكرم ونحو مكرم ومكرم
والأصل مؤكرم ومؤكرم
فحذفت الهمزة في اسم
الفاعل واسم المفعول
(ص)

ظلت وظلت في ظلت
استعملا

وقرن في اقررن وقرن نقلا
(ش) اذا أسند الفعل

الماضي المضاعف المكسور
العين الى ناء الضمير أرنونه

جاز فيه ثلاثة أوجه أحدها
اتمامه نحو ظلت أفع ل

كنا اذا عملته بالنهار
والثاني حذف لامه ونقل

حركة العين الى العاء نحو
ظلت والثالث حذف لامه

وابقاء فائه على حركتها
نحو وظلت وأشار بقوله

وقرن في اقررن الى أن
الفعل المضارع المضاعف

الذي على وزن يفعل اذا
اتصل بنون الاناث جاز

تخفيفه بحذف عينه بعد
نقل حركتها الى الفاء وكذا

الأمر منه وذلك نحو
قولك في يقرن يقرن وفي

اقررن قرن وأشار بقوله
وقرن نقلا الى قراءة نافع

وعاصم وقرن في بيوتكن
بفتح القاف وأصله اقررن

من قرلم قر بالمكان يقر
بمعنى يقر حكاة ابن القطاع

ثم خفف بالحذف بعد نقل
الحركة وهو نادر لأن هذا

التخفيف انما هو المكسور العين

كعدة وصلة وثقة وقمة فاصلا وعدو وصل ووثق ووثق بكسر فسكون حذفت فاؤه جلا على مضارعها
كأمر وتقلت كسرتها للعين لتدل عليها وربما فتحت العين لفتحها في المضارع كسعة وضعة بالفتح
ويكسران في لغة وهم اقرب عشاذا ولم يؤت سعة من المال بالكسر وشنا الضم في صلة ثم أتى بالناء عوضا عن
الفاء فحذفها شاذ خلافا لافراء ما قوله * وأخلفوك عدا الأمر الذي وعدوا * فخرج على ان عدا جمع عدوة
بضم فسكون بمعنى ناحية وكذا الجمع بينهما شاذ كقول بعضهم وعدة ووثبة ووجهة لكن قال الفارسي
لاشندوذ في وجهه لانها اسم للمكان المتوجه اليه لا مصدر حتى تحذف فاؤه وظاهر كلام سيديويه انه مصدر
وسوغ عدم الحذف فيه كونه لا فعل له اذ لا موجب للحذف الا الحذف على المضارع ولا يحفظ وجهه بل توجه
راتجه ومصدره التوجه والاتجاه فحذفت زوائده وقيل وجهه (قوله يجب حذف الهمزة) أي الزائد على
أصول الثلاثي لتصيرها باعيا كهمزة أكرم وأمن بالمداد أصلا كرم كظرف وأمن كفخرج أما الهمزة
الاصلية في نحو كل وأخذ وأمن بشد الميم فلا تحذف بل تقلب ألفا في نحو كل روا في نحو وأمن أو تحقق
كأعلم مما مر وأما همزة فاعل فلز يادتها تحذف في المضارع المبسو بهمزة التكلم ثلاثي جمع هزنان في كلمة
وحل على المبدوء بالهمزة أخواته وصيغتها الفاعل والمفعول (قوله والأصل يؤكرم) أي يوزن يدحرج
لان حرف المضارعة يدخل على حروف الماضي بأسرها وكذا يؤكرم يوزن مدحرج فحذفت الهمزة فامر
ويجتمع اثباتها الا في ضرورة كقوله * فانه أهل لان يؤكرما * أو ندر كقولهم أرض مؤرنية بكسر
النون أي كثيرة الارانب وكساء مؤرنا اذا خلط صوفه بوبر الارانب والقياس مرتبة تكبرمة بناء على
أن همزة أرنب زائدة وهو الاظهر أما على أنها أصلية فلا يكون ذلك نادرا (نفييه) لو أبدلت همزة
أفعل هاء كهراف في أراق أو عينا كعنهل الابل في أنهل لم تحذف لعدم مقتضى الحذف فتقول هراق
يهرق فهو هراق ومهرق ومهرق بالفتح الهاء في السكل وعنهل بعنهل الخ (قوله ظلت بالكسر) مبتدأ والثاني
بالفتح عطف عليه واستعملا خبر فألفه للتشبيه وقرن بالكسر مبتدأ خبره في اقررن أي مستعمل فيه
حذف المتعلق الخاص للدليل عليه باستعملا قوله أو هو فاعل محذوف يدل عليه استعملا وقرن الثاني
بالفتح مبتدأ خبره نقلا فالفه للإطلاق هذا ما يفيد صنيع الشارح كالأشموني (قوله اذا أسند الفعل
الماضي) أي الثلاثي أنما لنؤد عليها فيتعين اتمامه نحو أقررت وشنا حسنت في أحسنت وخرج بالماضي
المضارع والأمر ففيهما الوجهان الاولان فقط كما سيأتي في الشارح (قوله المضاعف) هو من الثلاثي
ماعينه ولا منه من جنس واحد (قوله المكسور العين) خرج مفتوحا فيتعين اتمامه لعدم نقله نحو حالات
رشندهم في هممت (قوله والثاني حذف لامه) هذا ما في شرح الكافية وذهب في التسهيل الى ان
المحذوف العين وهو ظاهر كلام سيديويه وسيجري عليه الشارح في اقررن الآتي جري في كل محل على قول
من قول المصنف (قوله على وزن يفعل) أي بالكسر (قوله في يقررن) أي بكسر الراء الاولى وقرن
بكسر القاف منقول لها من الراء وكذا قرن لانه من قرر بالمكان يقرر كضرب يضرب فلهما اجتماع مثالان
أولهما مكسور حسن الحذف تخفيفا كما فعل بالماضي رقيس هو من الوقار يقال وقر يقر فيكون يقرن
وقرن محذوف الفاء مثل يعدن وأصله يوقرن ويرجع الأول توافق القراءتين (قوله وأصله اقررن) أي
بفتح الراء فينقل للقاف ثم تحذف وكذا المضارع (قوله من قولهم قر بالمكان) أي استقر كلم يعلم فاصله
قرر بالكسر يقرر بالفتح وهذه لغة ثانية في قر بالمكان حكاها ابن القطاع من أئمة اللغة ولدسنة ثلاث
وثلاثين وأربعمائة ومات سنة خمس عشرة وخمسمائة (قوله وهذا نادر) أي لا يطردها كما أشار له الشارح
بقوله نقلا وصرح به في الكافية وأما قرن بالكسر فطردها هو مفاد المتن وصرح الكافية وظاهر التسهيل
عدم اطراده بل ذهب ابن عصفور الى ان الحذف في ظلت كذلك وصرح سيديويه بشذوذه وانه لم يرد

الاقى لفظين من الثلاثي ظلت ومست وفي لفظ ثالث من الزائد عليه وهو أحست وإلى الاطراد ذهب
الشواوين وحكى في التسهيل ان الحذف لغة سليم وبه يرد على ابن عصفور والله أعلم **(الادغام)**
هو بسكون الدال لفظ الكوفيين وبشدها افتعال منه لفظ البصريين وهو لغة الادخال يقال ادغمت
اللعجاء في فم القرس ودغمت بالشديد أي أدخلته واصطلاحاً الايمان بحرفين ساكن ومتحرك من مخرج
واحد بلا فصل بينهما بأن ينطق بهما دفعة واحدة وسمى ذلك ادغاماً لخفاء الساكن عند المتحرك فكانه
داخل فيه وخرج بالمخرج الواحد الاخفاء فان الحرف الظفي ليس بمن مخرج ما بعده والادغام يكون في
المثاليين وفي المتقاربين وفي كلمة وفي كلمتين وهو باب متسع ومما أنه يدخل جميع الحروف ما عدا الألف
اللبنة واقتصر الناظم على ادغام المثاليين في كلمة لانه لا لاقي بالتصريف وأما اللاقي بالقراءة فهو أعم **(قوله)**
أول مثليين) مفعول مقدم لادغم بسكون الدال فعل أمر فهمزته للقطع مفتوحة لكن ينقل فتحها التنوين
كلمة بسكون اللام للوزن **(قوله لا كمثل)** عطاف على محذوف أي في كلمة بوزن مخصوص لا كمثل الخ
(قوله صفف) جمع صفة كغرف وغرفة يطلق على بناء في الدار وعلى الظلة كالسقيفة **(قوله وذال)**
بضمين جمع ذلول بالمجعة ضد الصعبة **(قوله وكال)** بكسر ففتح جمع كاة بكسر فتشديد ستر رفيق يخاط
كالبيت وسمى في عرفنا بالناموسية تصرح **(قوله وللب)** بفتحتين وموحدين موضع القلادة من
الصدر و يطلق على السير الذي يشد في صدر نحو الجار لينع الرحل بالمهمة من التأخرو على ما استند من
الرمال **(قوله كجس)** بضم الجيم وشد السين الأولى جمع جاس امم فاعل من جس الشيء اذا لمسه بيده أو من
جس الخبر اذا خص عنه وهو الجاسوس **(قوله كاخصص)** فعل أمر أصله بسكون الصاد الثانية وأبى مفعوله
مضاف الياء المتكلم لكن نقلت فتحها الهزلة إلى الصاد وحذفت تخفيفاً كما هو شأنها بعد الساكن نحو قد
أفصح فن أوقى **(قوله كهيال)** فعل ماض زيدت فيه الياء للاحاقه بدسجج ومصدره هيلة كدسجج
و يقال فيه هال نهيلاً وهو أحد الألفاظ المنحوتة من المركبات كما مر في البسملة **(قوله اذا تحرك المثاليان)**
أي كل منهما فخرج ما اذا سكن ثانيهما فامتنع الادغام كظلمات أقول الحق لان شرط الادغام تحرك المدغم
فيه وكذا ان عرض تحرك به كما سيأتي في الاخصص أبى أما اذا سكن أول المثاليين فيجب ادغامه الا اذا كان
هاء سكت لان الوقف عليها منوى ولذا ضعف قياساً ادغام ورش ما ليه هالك أو كان همزة مفصولة من فاء
الكلمة كما يقرأ أحد فان ادغامه ردى بخلاف المتصلة بها فيجب ادغامها كسا كل ورأس بوزن فعال
مبالغة من السؤال ونسبة لبيع الرأس وكان مدة في الآخر فلا بدغم اثلا يذهب المد كي عطى بالمر ويعدو
واقبل بخلاف اللين غير المد فيدغم كخشوا واقدا وكذا المد في غير الآخر كغز وأصله مغز ورواقت زوال مده
لقوة الادغام فيه **(قوله في كلمة)** خرج ما اذا كانا في كلمتين كجعل لك فلا يجب الادغام بل يجوز بشرط أن
لا يكونا همزتين كقرأ آية فان ادغامه ردى كما مر وان لا يكون قبلهما ساكن صحيح كشهر رمضان
خذ العفو وأمر الشمس سراجاً فان ادغام ذلك ممتنع عند جمهور البصريين لما فيه من جمع الساكنين على
غير حده وضالوقرأ به أبو عمرو فغفل انه اخفاء للحركة بمعنى اختلاسها وهو المسمى بالروم فسمى ادغاماً
لقربه منه والصحيح أنه يقرأ بالادغام الخض ولا عبرة بمنع النحاة له مع ثبوته قراءة قولوسلم عدم تواتره فنقل
القراء أثبت فهو شاذ قياساً ثابت نقلاً **(قوله ان لا يتصدرا)** اعلم ان شروط وجوب الادغام أحد عشر ذكر
المصنف منها عشرة أولها من قوله في كلمة إلى قوله وفك حيث مدغم الخ وترك عدم التصدير فك كره
الشارح **(قوله على وزن فعل)** بضم ففتح والثاني بضمين والثالث بكسر ففتح والرابع بفتحتين على ترتيب
قوله صفف الخ وعلة منع الادغام في هذه الاربعة ان الثلاثة الأولى منها مخالفة لوزن الفعل والادغام لسكونه
فرع الاظهار خاص بالفعل المتفرع عن الاسم وبما وازنه من الاسماء دون ما لم يوازنه وأما الرابع فوازن

(ص) **(الادغام)**
أول مثليين محركين في
كلمة ادغم لا كمثل صفف
وذلل وكل وللب
ولا كجس ولا كاخصص
أبى
ولا كهيال وشذ في أل
ونحوه فك ينقل فقبل
(ش) اذا تحرك المثاليان في
كلمة ادغم أو لم يكن ثانيهما
ان لم يتصدرا أو لم يكن ما هما
فيه اسماً على وزن فعل أو
على وزن فعل أو فعل أو
فعل ولم يتصل أول المثليين
بمدغم ولم تكن حركة
الثاني منهما عارضة ولا
ماهما فيه ملحقا بغيره فان
نصدرا فلا ادغام

كسدين وكذا ان وجدوا أحدهما سبق ذكره فالاول كصفت ودرر والثاني كندل (٢١١) وجدوا الثالث ككامل ولم والرابع

للفعل لكن لم يدغم ختمه وللتنبية على فرعية الادغام في الاسماء وقوته في الافعال حيث ادغم موازن لبب من الافعال كرددون الاسماء (تنبيه) مران أوزان الاسم الثلاثي اثنا عشر منها ثلاثة ساكنة العين مع تثنية العاء فلا يمكن اجتماع مثلين متحركين فيها حتى تكون من هذا الباب وأما ادغام نحو دودب ودرر فليسكون أول المثلين بالاصالة والنسبة الباقية منها واحد مهمل وهو فعل بكسر فضم فلا كلام فيه وأربعة المتن يتنوع فيها الادغام ومثلها فعل كابل لما ذكر فيها وانما تركه المصنف لقلمته مع انه لم يسمع مضاعفا يبقى ثلاثة وهي مثال كتف وعضدودن بضم فكسره فهذه بوزن الفعل وليست في الخفة كالب في ادغام الجهور وأولها ادغام الثالث من يرى أن صيغة المجهول أصل في الفعل فلا بنيت من الرد على مثلها قلت رد بالادغام في السكك لكن بفتح الراء في الاولين وضمها في الثالث وأوجب ابن كيسان فيها الفك فتحصل ان ادغام المثلين المتحركين في كلمة لا يدخل في شيء من أوزان الاسم الثلاثي الا في ثلاثة منها بخلاف فتدبر (قوله كسدين) بدلين مهملةتين وهو اللعب ويقال ددا كفتى ودد كسم وانما لم يدغم لاستدعائه نسين أول المثلين فيتعدى الابداء به وهمزة الوصل لا يجتلب الا في أشياء مخصوصة ليس هنا منها الا اذا كان المثلان تاءين ففيه تفصيل سبأني (قوله ودرر) جمع درة وهي اللؤلؤة العظيمة (قوله وجدد) بضم تين جمع جديد اما جدد كصنف فجمع جدة كصفة وهي الطريق في الجبل (قوله ولم) جمع لمة بالكسرة والتشديد وهي الشعر المجاوز شحمة الاذن تصريح وعبارة المصباح الشعر بلم بالانسكاب أي يقرب (قوله كطلل) هو ما شحخص من آثار الديار (قوله كجسس) انما وجب فكك لثلاثي في فيه ساكنان (قوله والسادس) أي ما حركت تاني مثليه عارضة فيك لعدم الاعتماد بالعارض فكك ساكن ولا ادغام عند سكون ثاني المثلين كما مر (قوله والسابع) أي الملحق بغيره وهو نوعان ما حصل فيه اللاحق بزائد قبل المثلين كياء هيال للاحقه بدحرج أو بأحد المثلين كاحد مثلي جلب للاحقه بدحرج وفردد للكان الغليظ ومهدد علم امرأة ملحقان بجمع غير وانما وجب فكك لذلك لثلاثي فيقوت ما فصد من اللاحق (قوله وضن) بالهجمة والنون من بابي نعب وضرب (قوله والاصل ردد) أي كضرب وضن كضرب وللبب كظرف (قوله وأشار بقوله وشداخ) هذا ناسع الشرط وحاصله أن لا يكون اللفظ مما فسكته العرب شذوذا فلا يدغم كالفك غيره قياسا عليه (قوله أل السقاء الخ) بوزن فرج وكذا ألث اسنانه اذا فسد منه بها والاذن اذا زقت والسقاء بالكسر والياء ما يوضع فيه الماء واللبن والذي يخصص الماء قرية وخصوص اللبن وطب وللسمن نحي كما في الصبحاح (قوله ولحخت) بمهملتين كدحرج اما بالخاء المعجمة فادغم كما في الصبحاح والمصباح يقال لخت عينه كثر دمعها واذ كره الاشموئي فككوكا بمعنى ما قبله (قوله اذا النصقت بالرص) قال الجوهري الوسخ المجتمع في الموق ان سال فهو غصص بنين معجمة أو جدد فرص بفتح تين فيهما وبق مماسمع فكك قولهم دب الانسان كضرب وقيل كدحرج اذا نبت الشعر في جهته وصكك الفرس من باب دخل اذا اصطك عرقوبه وضربت الارض كدحرج اذا كثر ضبابها بالكسر جمع ضب حيوان معروف وقطط الشعر كدحرج اذا اشتدت جعودته ويدغم أيضا ومشتت الدابة كدحرج اذا برز في ساقها أو ذراعها شيء دون صلبة العظم وعززت الناقة ككسرت كما في الغاموس اذا ضاق احليلها وهو مجرى لبنها فهذه الالفاظ شاذ فيها الفك فلا يقاس عليها وما ورد في الشعر فككوكا من غير هاء من الضرورات كقول أبي النجم * الحمد لله العلى الاجل * (قوله وادغم) بشد الدال فعل أمر من ادغم شذوذا ومفعوله محذوف وهو ضمير حي وليس تنازعا لان المصنف لا يراه في المفعول المتقدم (قوله دون حذر) متعلق بكل من افكك وادغم أي لا تخش بأسا في واحد منهما والورد هما (قوله فيجوز الادغام) أي نظرا الى انهما شلان في كلمة وحركة ثانيهما أصلية

كطال وللبب وكجسس جمع جاس والسادس كخصص اني فنقلت حركة الهمزة الى الصاد وحذفت الهمزة والسابع والخامس كبهال أي كثر من قول لاله الا الله ونحو فردد ومهدد فان لم يكن شيء من ذلك وجب الادغام نحو دودب ودرر أي بخول لب والاصل ردد وضن وللب وأشار بقوله وشدا في أل ونحوه فك بنقل فقبل الى أنه قد جاء الفك في ألفاظ قياسها وجوب الادغام بفعل شاذ يحفظ ولا يقاس عليه نحو الل السقاء اذا تغيرت رائحته ولحخت عينه اذا التصقت بالرص (ص) وحي افكك وادغم دون حذر كذاك نحو تتجلى واستنر (ش) أشار في هذا البيت الى ما يجوز فيه الادغام والفك وفهم منه ان ما ذكره قبل ذلك واجب الادغام والمراد بجي ما كان المثلان فيه ياءين لازما نحو يكهما نحوحي وعي فيجوز الادغام نحوحي وعي فلو كانت حركة أحد المثلين عارضة بسبب العامل لم يجز الادغام اتفاقا نحو ان يحي وأشار بقوله كذاك نحو تتجلى واستنر الى ان الفعل

المبتدأ يتأخر مثل تتجلى يجوز فيه الفك والادغام من فك وهو القياس نظر الى ان المثلين مصدران ومن ادغم أراد التخفيف (قوله والمصباح) سبق فلم يأنه لا وجود له فيه

وكذلك قياس تاءى استتر
يجوز فيه الفك لسكون
ما قبل المثلين ويجوز
الادغام فيه بعد نقل حركة
أول المثلين إلى الساكن
نحو ستر يستتر استارا (ص)
وما بتاءين ابتدئ قد
يقتصر

على تاء كتيين العبر
(ر) في تعلم وتنزل
وتبين وحوهاتعلم ونزل
وتبين بحذف إحدى
التاءين وإبقاء الأخرى
وهو كثير جدا ومنه قوله
تعالى نزل الملائكة والروح
فيها (ص)

وفك حيث ما دغم فيه
سكن
لكونه بمضمر الرفع اقترن
نحو حالات ما حدث وفي

جزم وشبه الجزم تخيير في
(ش) اذا اتصل بالفعل
الدغم عينه في لامة ضمير
رفع سكن أخوه فيجب
حينئذ الفك نحو حالات

وحالاتنا والهندبات حلان فاذا
دخل عليه جازم جاز الفك
نحو لم يحل ومنه قوله تعالى
ومن يحل عليه غضبي ومن
يرتد منكم عن دينه
والفك لغة أهل الحجاز وجاز
الادغام نحو لم يحل ومنه قوله
تعالى ومن يشاق الله في سورة
الحشر وهي لغة تميم والمراد
بشبه الجزم سكن الآخر
في الأمر نحو احل وان

لازمة فهو داخل في الضابط المتقدم ويجوز الفك نظرا إلى أن حركة الثاني كالعارضة لوجودها في الماضي
دون المضارع والأمر فلا يعتد بها ومن ثم امتنع الادغام في لن مجي رأيت مجي العروض الحركة بالعامل
وكل منهما فصيح مقروء به في المتواتر والسكن الفك أجود وأعمل المصنف أشار لذلك بتقدمه (قوله فيقول
المجلى الخ) تتبع الشارح في هذا شرح الكافية وقد تعقب بأن تتجلى مضارع لا تدخل همزة الوصل أصلا
والذي ذكره النجاة أن الفعل المفتوح يتأخر إن كان ماضيا كتقبع وتتابع جاز ادغامه واجتماع
همزة الوصل فيه وفي مصدره دون مضارعه فيقال أتبع يتبع اتباعا بشد التاء والباء في الكل واتباع يتابع
اتباعا بشد التاء فقط وإن كان مضارعا كتمتد كرم يجز ادغامه إلا في الوصل بعدلين أو حركة نحو ولا يجمعوا
تسكاد تميزا لهم الاحتياج حينئذ للهمزة بخلافه في الابتداء به ولا يصح حل كلام شرح الكافية على ذلك
لتصريحه باجتماع الهمزة فيه وقد يقال لا يظن بالمصنف إقدامه على ذلك بمجرد التشبهى بالاستدس كما سمع
أو استنباط من اللغة أو قياس لا ينافيها وناهيك عن قال طالع صاحب الجوهرى كاه فلم أستفد منه إلا ثلاث
مسائل ولا يضره عدم ذكر السند صريحاً لأنه ثقة لكن قال يس نص ابنه على أنه ذكر المسألة في بعض
كتبه على ما وافق الجمهور (قوله نحو ستر) أي بفتح السين وشد التاء واسقاط همزة الوصل للاختفاء
عنها بحركة النقل ومضارعه يستر بفتح الباء والسين وشدة التاء مكسورة وأصله يستر كيف تعمل نقلت فتحة
التاء الأولى للسين وأدغمت في الثانية المكسورة والمصدر ستارا بكسر السين وشدة التاء وأصله استقارا
كافتعالا نقلت كسرة التاء الأولى للسين وأدغمت فسقطت الهمزة وأما ستر الذي بوزن فعل مضارع
العين فمضارعه يستر بالضم ومصدره تستر كسكريم (قوله قد يقتصر) التقليل بالنسبة لعدم الحذف
والأفوهو كثير جدا في القرآن وغيره كما في الشرح (قوله العبر) جمع عبرة بكسر الميم - ملة فيهما كسيرة
وسدر بمعنى الاعتاظ والتذكير نصريح (قوله بحذف إحدى التاءين) أي أثقل اجتماع المثلين ولا سبيل
إلى الادغام لا احتياجه للهمزة وهي لا تدخل المضارع تخفف بحذف أحدهما وهي الثانية عند سيبويه
والمصدر بين حصول الثقل بهما الأولى عند السكوفيين وهشام لأن الثانية لمعنى كالمطوعة وحذفها يخل به
ويعارضه أن الأولى لمعنى المضارعة وحذفها يخل به (قوله وفك الخ) هو فعل أمر حذف مفعوله أي
أول المثلين أو ماض مجهول نائب فاعله يعود لذلك الحذف وقوله لا يكونه علة لسكن وقوله بمضمر الرفع أي
البارز المتحرك وهذا آخر شروط وجوب الادغام وحاصله أن لا يعرض سكون ثانى المثلين إما لاتصاله
بضمير رفع أو لجزم وشبهه (قوله نحو حالات) بضم التاء والثاني بفتحها واللام الأولى مفتوحة فيهما وأما
المضارع فإن كان بمعنى مقابل الحركة في الكسر أو بمعنى نزل البلد مثلاً في الضم وكذلك بمعنى فككت العقدة
أما بمعنى نزول الغضب ووجوبه في الوجهين وبهما قرئ فيجعل عليكم غضبي ومن يحل (قوله فيجب
حينئذ الفك) أي لتعذر الادغام بسكون ثانى المثلين ومنهم من يدغم قبل الضمير وهي لغة ضعيفة (قوله
والفك لغة أهل الحجاز) أي فهو أفصح وبها جاء القرآن غالباً نحو وان تمسككم أغصان من صوتك ولا تمن
فراد المنن بالتخيير استواء اللغتين في الجواز لافى الفصاحة وانما جاز الادغام مع سكون ثانى المثلين نظرا
إلى عروض السكون بعامل الجزم وعدم لزومه وخل عليه شبهه (قوله وان شئت قلت حل) أي
بطرح همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها وحكى الكسائي إثباتها عن عبد الغيس فيقول ارد واغض وحل
التخيير إذا لم يتصل بالفعل وأرجع كردوا أو ياء مخاطبة كرى أو نون تأكيد كردن والأوجب الادغام
عند الكل لا بقاء الفعل على هذه العلامات فتأني مثليه متحرك لم يعرض له سكون حتى يفك (تنبيه)
إذا اتصل بآخر الفعل المنغم من الجزم وشبهه هاء الغائبة وجب فتحه كردها ولم يردّها أو هاء الغائب
وجب ضمه كرده ولم يردّه لأن الهاء خفية فلم يعتد بها فكان الدال قد وليها الألف والواو وحكى ثعلب التثنية

قبل هاء الغائب وغلظ في جواز الفتح وأما الكسر فالصحيح انه لغية سمع الاخفش مداه وغلظه وحكى
الكوفيون التثنية قبل كل منهما فان اتصل بالآخر الفعل سا كن فأكثروهم بكسره كرد القوم بالكسر
لانها حركة لاتقاء الساكنين وبنو أسد فتفتح تحفيها وحكى ابن جني ضمه اتباعا وقد روي بهن قول جرير
فغض الطرف انك من نير * فلا كهبا بغت ولا كلابا

نعم الضم قاييل ولذا أنكره في التسهيل فان لم يتصل الفعل بشئ من ذلك ففيه ثلاث لغات الفتح للتحفة
مطلقا أي في مضموم الفاء كرد ومكسورها كفر ومفتوحها كغض وهو لغة أسد وغيرهم والكسر
مطلقا على أصل التخاص وهو لغة كعب والاتباع بحركة الفاء كرد بالضم وفرد بالكسر وعض بالفتح وهذا
أكثر في كلامهم (قوله وفك أفعول) أي بكسر العين في قولك أفعول به بخلاف ما أفعوله فيجب ادغامه لدخوله
في الضابط المتقدم نحو ما أحب زيد العمرو (قوله لما ذكر ان فعل الأمر الخ) أي فهذا البيت استدراك
على قوله وفي شبه الجزم تخيير الساكن استثناء أفعول انما هو بالنظر لصورته فانه ليس أمرا حقيقة بل ماض
على صورة الأمر كما مر واستثناءه لم بالنظر للغة تميم لانها عندهم فعل أمر لا ينصرف فتلحقها ضمائر الرفع
البارزة كهماء وهموا الخ أما على لغة الحجاز فلا استثناء لانها ليست فعلا أصلا عندهم بل اسم فعل بمعنى
أقبل أو احضر فلزم لفظا واحدا للفرد المذكور وغيره وبلغتهم جاء القرآن قال الله تعالى قل لهم شهداءكم
والقائلين لاخوانهم هم البنا (قوله يجب فك) قال في شرح الكافية باجاء وكأنه أراد اجباغ العرب
فانه لم يسمع غيره والا فقد حكى الكسائي اجازة ادغامه (قوله التزوا ادغامه) أي باجاء أيضا كافي
شرح الكافية فلم يقل فيه هاءم بالفك تحفيها لثقله بالتركيب فانه مركب لا بسيط كما قيل وتركيبه عند
البصريين من هاء التثنية ولم التي هي فعل أمر من قولهم لم الله شبهة أي جمعه كانه قيل اجع نفسك البنا
فخذت الالف من هاء تحفيها وقال الخليل ركبت هاءم الم أصله قبل ادغامه فخذت همزته للوصل وألف
هالسا كنين ثم نقلت حركة الميم الأولى للام وأدغم وقال الفراء والكوفيون مركبة من هل التي للزجر
وأمعني أقصد فنقلت حركة الهمزة للام الساكنة قبلها فصار لهم ومنه ذهب البصريين أقرب للصواب
وخففوه أيضا بالتزام بفتح حتى مع هاء الغائب نحو هلم ولا يضم تبعها وكذا ان اتصل به سا كن كهم
الرجل وحكى الجرمي فيها الفتح والكسر عن بعض تميم نعم اذا اتصلت بها ضمائر الرفع كما عندهم حركت
بما يناسبها كهماء وهاءم وأوهلم بالضم قبل الواو والكسر قبل الياء وقياسها مع نون النسوة هلم من بالفك
وزعم الفراء ان الصواب هلم من بزيادة نون ساكنة تدغم في نون النسوة حذفا لفتح ميمه وحكى عن أبي
عمر انه سمع هلمين يانبو بزيادة ياء ساكنة قبل النون محافظة على سكون ما قبلها فتكسر الميم لما سبقتها
والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله وما يجمعه) الواو للاستئناف أو عطف قصة على قصة وما موصولة واقعة على
الالفاظ بدليل قوله نظما ولك أن توقعها على الالفية المذكورة سابقا بقوله وأستعين الله في ألفيه وتذكيره
الضمير باعتبار لفظ ما أولنا وألها بالمتن أو المؤلف مثلا قيل وقوله يجمعه يقتضي ان ما في هذا المتن كما من
كلام النحاة لم يخرج شيئا منه مع انه قد نسب بعضه لنفسه كقوله ولا أمنعه وليس عندي لازما وأجيب
بأن ذلك ليس من مخترعاته بل أقوال للنحاة قبله اختارها هو لكن قد مر ان التسمية بالنائب عن الفاعل
والبديل المطابق من مخترعاته فلا حسن على تسليم الاقتضاء المذكور أن يكون تعبيره بذلك تواضعا وباعتبار
الاجلب ولك منع الاقتضاء أصلا بانه يصدق بجمعه من كلامه وكلام غيره فتدبر (قوله عنيت) هو من
الافعال الخمسة اللازمة بناؤها للمفعول صورة وهي بمعنى المني للفاعل فروعها فاعل لا نائبه على الراجح
كما مر في بنية المصادر وانما يلزم ذلك في عني اذا كان بمعنى اهتم كما هنا وبناءه حيثئذ للفاعل لغة قليلة
فيقال عني يعني كرمي برى عناية اما عني عنوا من باب فعد بمعنى خضع وذل وعنايعنو عنوة بمعنى أخذ

(ص)

وفك أفعول في التجب التزم

والتزم الادغام أيضا في لم

(ش) لما ذكر ان فعل

الأمر يجوز فيه وجهان

نحو احلل وحلل استثنى

من ذلك مسئلتين احدهما

أفعول في التجب فانه يجب

فك نحو أحب زيد

وأشدد ببياض وجهه

والثانية لم فانهم التزموا

ادغامه والله سبحانه وتعالى

أعلم (ص)

(ربما يجمعه عنيت)

الصبيان ولك جعل الكاف للتعليل على ان اقتضى معنى استلزام وعبر بالماضي لقوة رجائه في تحقيقه أى أحصى الخلاصة لاجل استلزامه الغنى أى لاجل ان ينشأ عنه ويرتب عليه الاستغناء عن غيره والغنى بالكسر والقصر الاستغناء كما هنا والكسر والمد التثنية بالاحسان وبالفتح والمد النفع ويصح هذا هنا أيضا كفى الفارضى أى كما اقتضى نفعا (قوله بالاخصاصه) بفتح الخاء المعجمة أى فقر واحتياج دفع به توهم تخال الفقر بين أزمنة الغنى وفي كلامه تشبيه العلم بالمسائل الكثيرة بالغنى والجهل بها بالفقر ووجه الشبه ظاهر وقد قيل العلم محسوب من الرزق (قوله فأحمد الله) الغاء سببية عاطفة على جلة وما يحجمه الخ أى بسبب كمال هذا النظم على الوجه المذكور أحمد الله الخ فتدقيل بالشكر نعمة الانعام وأردفه بالصلاة على خير الانام وآله وصحبه الكرام كما فعل ذلك في ابتداء الكلام لاسواز أجزائه ذلك وبمنه في البدء والختام (قوله مصابيا) في كون هذه الحال مقدرة أو مقارنة ماسلف في الخطبة (قوله خير نبى) بدل من محمد لانعت ولا عطف بيان لاختلافهما تعريفا وتنكيلا (قوله وآله) عطف على محمد لاعلى خير كما هو ظاهر والاولى أن يراد بهم أتباعه كما مضى ضبطه (قوله الغر) جمع أغر وهو في الاصل الابيض الجبهة من الخيل فشبه به آل واستعار اسمه لهم استعارة تصريحية والجامع امام اطلاق الشرف والرفعة أو مطلق البياض في كل فيكون نلمح حال قوله صلى الله عليه وسلم أنهم الغر المحجلون يوم القيامة من أثر الوضوء والكرام جمع كريم والبررة جمع بار والمنتخبين بفتح الخاء المعجمة أى المختارين (قوله الخيرة) بكسر الخاء المعجمة وفتح التحتية ونسكن مصدرا واسم مصدر معنى الاختيار وصف به مبالغة ولهذا التزم افراده أى المختارين فذكره بعد المنتخبين تأكيذا لان المقام للندح ويحتمل ضبطه هنا بفتح الخاء والياء على انه جمع خير بالفتح يدحى الغراء قوم خيرة بررة والله سبحانه وتعالى أعلم وهذا آخر ما يسره الله تعالى على هذا الشرح المبارك والحمد لله أولا وآخرا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا دائما الى يوم الدين (قال المؤلف) وقد وافق فراغ تأليفه بعد عصر يوم السبت الحادى عشر من ربيع الثانى سنة ١٢٥٠ من هجرة سيد المرسلين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين

بالاخصاصه

فأحمد الله مصليا على

محمد خير نبى أرسلنا

وآله الغر الكرام البررة

وصحبه المنتخبين الخيرة

الصبران ولك جعل الكاف للتعليل على ان اقتضى معنى استلزام وعبر بالماضي لقوة رجائه في تحقيقه أى أحصى
 الخلاصة لاجل استلزامه الغنى أى لاجل ان يشأ عنه ويترب عليه الاستغناء عن غيره والغنى بالكسر
 والقصر الاستغناء كما هنا والكسر والمد التثنية بالاحسان وبالفتح والمد النفع و يصح هذا هنا أيضا كافي
 الفارضى أى كإقتضى نفعه (قوله بالاختصاصه) بفتح الخاء المعجمة أى فقر واحتياج دفع به توهم تحلل
 الفقر بين أزمنة الغنى وفي كلامه تشبيه العلم بالمسائل الكثيرة بالغنى والجهل بها بالفقر ووجه الشبه ظاهر
 وقد قيل العلم محسوب من الرزق (قوله فأحمد الله) الغاء سببية عاطفة على جملة وما مجموعه الخ أى بسبب
 كمال هذا النظم على الوجه المذكور أحمد الله الخ فقد قابل بالشكر نعمة الانعام وأردفه بالصلاة
 على خير الانام وآله وصحبه الكرام كما فعل ذلك في ابتداء الكلام لاجرا ذلك وبمنه في البدء والختام
 (قوله مصليا) في كون هذه الحال مقدره أو مقارنه ما سلف في الخطبة (قوله خير نبي) بدل من محمد
 لانعت ولا عطف بيان لاختلافهما تعريفنا وتنكيرنا (قوله وآله) عطف على محمد لا على خير كما هو
 ظاهر والاولى أن يراد بهم أتباعه كما مر ضبطه (قوله الغر) جمع أغر وهو فى الأصل الابيض الجبهة من
 الخيل فشبه به الآل واستعار اسمه لهم استعارة تصريحية والجامع امام طلق الشرف والرفعة أو مطلق
 البياض فى كل فيكون تلميحا لقوله صلى الله عليه وسلم أنتم الغر المحجلون يوم القيامة من أثر الوضوء
 والكرام جمع كريم والبررة جمع بار والمنتخبين بفتح الخاء المعجمة أى المختارين (قوله الخيرة) بكسر
 الخاء المعجمة وفتح التحتية وتسكن مصدرا واسم مسلسل معنى الاختيار وصف به مبالغة ولهذا التزم
 افراد أى المختارين فذكره بعد المنتخبين تأكيذا لان المقام للندح ويحتمل ضبطه هنا بفتح الخاء والياء
 على انه جمع خير بالتشديد حكى الغراء قوم خيرة بررة والله سبحانه وتعالى أعلم وهذا آخر ما يسره الله تعالى
 على هذا الشرح المبارك والحمد لله أولا وآخرا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا
 دائما الى يوم الدين (قال المؤلف) وقد وافق فراغ تأليفه بعد عصر يوم السبت الحادى عشر
 من ربيع الثانى سنة ١٢٥٠ من هجرة سيد المرسلين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين

بالاختصاصه

فأحمد الله مصليا على

محمد خير نبي أرسله

وآله الغر الكرام البررة

وصحبه المنتخبين الخيرة

فهرست

(الجزء الثاني من حاشية العلامة الخضرى على شرح ابن عقيل)

صفحة	صفحة
٩٦	٢ الاضافة
١٠٩	٢٠ المضاف الى ياء المتكلم
١١٩	٢١ افعال المصدر
١٢٦	٢٤ افعال اسم الفاعل
١٢٩	٢٩ ابنية المصادر
١٣٢	٣٣ ابنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات
١٣٥	المشبهة بها
١٤٠	٣٥ الصفة المشبهة باسم الفاعل
١٤٢	٣٨ التعجب
١٤٤	٤١ نعم وبشئ وما جرى مجراها
١٤٨	٤٦ أفعال التفضيل
١٥٠	٥٠ النعت
١٥٣	٥٦ التوكيد
١٦٣	٥٩ الدخا
١٦٩	٦٠ عطف النسق
١٧٥	٦٨ البدل
١٧٩	٧١ النداء
١٨٢	٧٦ فصل تابع ذى الضم الخ
١٨٨	٧٨ المنادى المضاف الى ياء المتكلم
١٩٠	٧٩ أسماء لازمت النداء
٢٠٠	٨٠ الاستغاثة
٢٠١	٨١ الندبة
٢٠٣	٨٣ الترخيم
٢٠٧	٨٦ الاختصاص
٢٠٨	٨٧ التعذير والاغراء
٢١٠	٨٩ أسماء الأفعال والأصوات
	٩٢ نونا التوكيد